



(الجزء الأول)

من

شرح المحقق الجهابذ

الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الحرشي على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدو تغمدا الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته)

﴿ طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطبيب التازي المغربي ﴾

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الكريم الوهاب الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاحباب وعلى آله والاصحاب ﴿وبعد﴾ فيقول
التفكير الى الله تعالى على بن أحمد الصعدي العدوي المالكى لما من الله المولى الكريم عطا لعة الشرح الصغير لامة الامام والقدة
الهمام شيخ المالكية شرقا وغربا قدوة السالكين بحما وعربا مربى المرادين كهف السالكين سيدى أبى عبد الله محمد بن عبد الله
ابن على الحرشى الشهير بنسبه ونسب عصبته بأولاد صباح الخير انتهت اليه الرياسة في مصر حتى انه لم يبق في مصر أو اخر عمره
الاطلبته وطلبة طلبته كان اماما في العلوم والمعارف متواضعا عفيفا لا يكاد يجلسه على من مجالسته انتهت اليه الرياسة في العلم ووقف
الناس عند فتاويه وكان متقشفا في سأكاه وملبسه ومفرشه وكان لا يصلح الصبح صيفا وشتاء الا بالجامع الازهر وكان خلقه واسعا اذا
تجادل عنده الطلبة يشتغل هو بالذكر حتى يفرغ جدها لهم وكان يقضى بعض مصالحه بيده من السوق ويحملها ويتعاطى مصالح
بيته في منزله أيضا وكان كثيرا في الادب والحياء كريم النفس جميل المعاشرة حلوا الكلام وكان كثيرا في الشفاعات عند الامراء وغيرهم وكانوا
يحبونه ويحسونه ويقبلون شفاعته وكان مهيب المنظر عليه خفر العلماء العاملين والاولياء الصالحين وكان دائم الطهارة كثير
الصمت زاهدا ورعا كثير الصيام طويل القيام وكان له تهجد عظيم في الليل وكان نهاره كله في طاعة اما في علم أو قراءة قرآن أو ورد
يقول من عاشره ما ضبطنا عليه قط ساعة هو فيها غافل عن مصالح دنياه وآخرته وكان يتعمم بشملة بيضاء صوف اذا دخل منزله وله سبعة
ألف حبة وكانت ثيابه قصيرة على السنة المحمدية وكان كثيرا في الذكر لله تعالى لا يكاد يغفل عن قول لا اله الا الله في حال درسه وفي حال عمله
وكان لا يسمع منه قط مذاكرة أحد بسوءه وكان النور يتحقق على وجهه يدركه كل المؤمنين وكانت الامراء والا كابر عتقونه اعتقادا تاما
وكان اذا ركب سيارته ومضى في السوق يقتتل الناس عليه لاجل التبرك به وتقبيل يده ومن لا يصل الى يده يتمسح (٢) بدابته أو يظهر الشيخ



ويسمح بها وجهه وكان قد اشتهر في أفطار الارض كالغرب وبلاد التكرور والشام والحجاز والروم واليمن
وصاروا يضربون به المثل وأذن له علماء مصر الخاص منهم والعام وكان دائم الطهارة لا يحدث
الا ويتوضأ هكذا قال أصحابه وكان لا يذكر أحدا بغيبة ولا يجسد أحدا من أقرانه على ما آتاه الله
من علم أو جاه أو اقبال من الناس بل يقول لولاه يستحق ما أعطاه الله تعالى وما كان قط يراحم على
شيء من الدنيا ولا يردد الى أحد من الولاة الا لضرورة شرعية من شفاعته لظلم ونحو ذلك وكان
اذا حضر اليه جماعة ممن يحسدونه يحجلهم ويكرمهم في غيبتهم وحضورهم ولا يؤاخذ أحد منهم

على ما وقع منه في حقه بل هو كثيرا احتمال الاذى بطيبة نفس وكان يغير من كتبه ومن خزانته الوقف الكتب يقول
الغريبة العزيزة للطلاب بحيث لا يفتش بعد ذلك عنها كائنما كان من جميع الفنون فضاء له بذلك جملة من الكتب وكان يعطى من
الكتاب بالكسبة من غير عدد أوراق وكان يأتيه الطالب ببراقة فيها اسم كتاب يطلبه فيخرجه من الخزانة فيعطى له منه من غير معرفة
اسمه واسم أبيه أو بلده فيقيد بعد ما يتوجه من عنده أخذه من الكتاب القلاني الرجل الطويل أو القصير أو لحية كبيرة أو صغيرة أو
أبيض أو أسود أو نحو ذلك وكان منه في ذلك العجب العجيب اشارة لوجهه تعالى وكان لا يأنف في درسه وخارجه من مبتدئ ولا بليد أفنى
فيه عمره مع ثبته طوائف العامة والارملة وكان اذا أتى اليه طفل يشكو اليه توجه معه الى مطلوبه فيقضى حاجته لازم القراءة سيما
بعد شيخه البرهان القاني وأبى الضياء على الاجهوري كان يقرأ من صلاة الامام الحسن في مجلسه بدرسة الابتغاوية الى الضحى
الكبيرة قراءة تحقيق وتدقيق ثم يقوم يصلي الضحى ويتوجه الى بيته ويربما مشى بعد شفاعته في أمر الناس أو يصلح بين الناس ثم
يرجع الى المسجد يصلي الظهر بمجلسه بالابتغاوية ثم يأتي الى الدرس بجوار المنبر بالمقصورة فيقرأ درسه من مختصر خليل ثم يتوجه الى
مجلسه المذكور أو الى بيته وكان يقسم متن خليل نصفين نصف يقرأه في مجلسه بالابتغاوية ونصف يقرأه بعد الظهر عند المنبر وكان
يعازح الطلبة في درسه ويقول لهم أنتم جهلاء ولا يعقلها الا العالمون ويقول لهم انما أقول لكم ذلك لاجل أن تبذلوا همكم لطلب العلم
ومطالعته وكان في درسه اذا قرأ شرحه الصغير بحضرة الطلبة يقول لهم هذا شرح نفيس ما أحسنه لازمته ما ينوف عن عشرين سنة
في درسه بالمقصورة وخارج الدرس فما أظن ان كاتب الشمال كتب عليه شيئا وان وقع انه عرض لاحد على وجه التنفير فذلك من باب
التصحح لامة لا لخط نفسه وقد كان الامام البخاري يجرح الرواة كثيرا ويقول أرجو من فضل الله أن لا يطالبني يوم القيامة بغيبة في
أحد انتهى وذلك أنه قد صدق بالخير مع نصرة الدين لا التشنى بذلك لنفس كما ذكره العارف بالله سيدى عبد الوهاب الشعراني وكان عالما

بالنحو والتصرف فرضيا حسيا بيا محققا لها له الامامة المطلقة في ذلك جامع السائرين الفنون وبالجملة فهو آخر الأئمة المتصرفين التصرف
 التام بمصر المحروسة وآخر أئمة المالكية وكان له في منزله خلوة يتعبد فيها وكان يقرأ بعد الظهر عقب درس المختصر اذا اتسع الوقت درسا
 في النحو والتوحيد والفرائض والحساب وكان يأتيه الهدايا والندور من أقصى المغرب وبلاد التكرور وجميع البلاد فلم يسك منها
 شيئا بل كان أقاربه ومعارفه يتصرفون فيها ولولم يكن من الكرامات الاقبال الناس عليه من سائر الاقطار وعلى كناية مؤلفاته
 ومطالعتهم كان في ذلك كفاية أخذ العلوم عن عدّة من العلماء الاعلام منهم العلامة خاتمة الفقهاء أبو الارشاد علي الاجهوري والعلامة
 خاتمة محدثي الشيخ ابراهيم اللقاني والفقهاء الشيخ يوسف الفيشي والمحقق الشيخ عبد المعطي البصير والعلامة الشيخ حسين النماوي
 والشيخ العلامة المحقق ياسين الشامي ووالده الشيخ عبد الله الخرشيني * تخرج به جماعة حتى وصل ملازموه المجددون عليه نحو مائة منهم
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد اللقاني والشيخ الفاضل سيدي محمد الزرقاني والشيخ الفقيه علي اللقاني والشيخ العبد شمس الدين
 اللقاني وأخوه الشيخ داود اللقاني والشيخ الفقيه محمد النقراوي وأخوه الشيخ أحمد والشيخ أحمد الشبراخيتي والشيخ أحمد الفيومي
 والشيخ ابراهيم الفيومي والشيخ أحمد الشرفي والشيخ عبد الباقي القليني والشيخ عبيد والشيخ العلامة علي المجدولي وغالب علماء
 العصر من المذاهب الاربع في حال قراءته بعد ختم المختصر في شرح البخاري للعلامة القسطلاني * مات في صبيحة يوم الاحد سابع
 عشر شهر ذي الحجة ختام سنة واحد ومائة وألف ودفن مع والده بقرب مدفن الشيخ العارف بالله تعالى محمد بنوفري بوسط تربة
 المجاورين وقبره مشهور وما رأيت في عمري كما أكثر خلقا من جنازته الاجنزة الشيخ سلطان المزاحي والشيخ محمد البابلي هذا ما انتهى
 جمعه من المناقب في أواخر شهر صفر الخير سنة مائة واثنين وألف من الهجرة النبوية جمعه الشيخ محمد الجسالي المغربي رحمه الله تعالى
 وظهر ببركته كلمات تتعلق بنهم ذلك الشرح أحبيت ان أجمعها بنفسي ولن هو قاصر مثلي معتمدا على فضل مولانا الكريم لقصر باعي
 وقلة اطلاعي فياذا (٣) الجود والانعام والفضل والاكرام جدد علينا برجائك ومن علينا باسعافك لان هذه صفاتك فأقول

يقول العبد الفقير محمد
 الخرشيني المالكي الحمد لله
 المحيط بخفيات الغيوب المطلع
 على سرائر القلوب المختص

وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم اني حيث قلت قال له فهو اشارة الى ما قاله في شرحه الكبير وحيث
 قلت عجم فهو اشارة لشيخ الشيوخ علي الاجهوري وحيث قلت محمدي نت فهو اشارة للشيخ مصطفى
 المغربي الجزائري (قوله يقول محمد الخرشيني) كذا بخطه بخاء وراء وشين بدون ألف فتكون نسبة
 على غير قياس لان بلده يقال لها أبو خراش من البحيرة قرية من أعمال مصر وعرف بنفسه لانه من
 الامور المهمة لما في ذلك من الاقبال على التأليف والانتفاع به وفي عدمه جهالة توجب خلاف ذلك
 وما وقع من بعض المؤلفين من عدم التعريف فاما الانكال على بعض تلامذتهم أولا لشهرار نسبة التأليف لهم فان قلت انه يشارك في
 ذلك الاسم كثير من أهل تلك القرية قلت نعم الا أن المشهور بذلك انما هو الشيخ رحمه الله (قوله الحمد لله) يجوز أن يكون مقول القول
 الحمد لله الى آخر الشرح ولا يضر كون بعضه مقولا لغيره لانه قائله أيضا أي حاكمه ويجوز أن يكون مقوله الحمد لله الى آخر الخطبة
 والخطب سهل (قوله المحيط) يتعين أن تكون ال تعريفية لا موصولة اذا الخلاف كما في المطول في ال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول
 هل هي موصولة أو حرف تعريف انما هو اذا أريد به التجدد والحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
 وأما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا ولا يخفى انه ليس المراد هنا
 الحدوث وذلك لان المراد بالاحاطة تعلق علمه بالغيوب الخفية وهو تحيزي قديم فليس بمحدث فاذا علمت ذلك فنقول شبه تعلق علمه بذلك
 بالاحاطة بالشئ التي هي الاستمدارة به بجامع ان متعلق كل صار تحت القبضة واستعير اسم المشبهة للشبه واشتق من الاحاطة محيط
 بمعنى متعلق علمه فهو استعارة تبعية وظهر من ذلك ان الصفة جرت على غير من هي له وقرب ذلك ان صفة المولى لا يقال لها غير كما لا يقال
 لها عين وهذا ما يفيد ظاهرا قوله تعالى أحاط بكل شئ علما وقيل ان الاحاطة والعلم مترادفان فعليه يكون معنى قوله المحيط أي العالم
 فالصفة جرت على من هي له (قوله بخفيات الغيوب) من اضافة ما كان صفة أي بالغيوب الخفيات أي المستترات عنما عشر الانس أو
 عشر الثقلين أو عشر الخلقات جمع خفية أو خفي أي ذات خفية أو شئ خفي والمراد ذات الشئ أي نفسه كان ذاتا أو وصفه أو الغيوب
 جمع غيب بمعنى ما غاب فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أي استتر فتكون الخفيات وصفامؤكدا ويجوز أن يراد بقوله الخفيات ما اشتد
 خفاؤه فيكون وصفا مخصوصا (قوله المطلع) أي المشرف هذا معناه الاصل ولكن المراد لازمه لان الاشراف على الشئ يستلزم العلم به فهو
 مجاز مرسل من استعمال اسم المألوم في اللازم أي العالم بما في القلوب من السرائر فهو وصف جار على من هو له خلاف الاول كما بين
 (قوله على سرائر) جمع سريرة أو سر ما كتبه الانسان من أمرها واضافته الى ما بعده على معنى في أو اللام الاختصاصية (قوله القلوب)
 جمع قلب وهو لغة مشترك بين كوكب معروف وانخالص واللب ومنه قلب النحلة ومصدر قلبت الشئ رددته على بدنه أو قلبته على وجهه
 وقلب الزجل عن الشئ صرفته عنه ويطلق على المضغة لسرعة الخواطر اليها وترددها فيها كما قيل * وما سمى الانسان الانسية

ولا القلب الا انه يتقلب وهو من ذكر الخاص بعد العام تنبيه على شدة الحفظ من معاصي القلوب شاهد من في الجسد مضغة الخ (قوله بارادته) الباء داخله على المقصور عاينه أي كل محبوب وموهور منه أي وغيره ما لان ارادته متعلقة بكل ممكن يختص بارادته لا يخرج عنها الى ارادة العبد لا المقصور والاحاء مذهب الاعتزال من انه تعالى لا يريد غير الحيور من الشرائر والقبائح وأشار الشارح رضي الله عنه ونفعنا به الى ان ما أصابك من حسنة فالمطوب منك أن تلاحظ ان هذا انما هو فضل الله تعالى ولا تنسبه الى نفسك بخلاف السيئة فلا تضعها للمولى بل أضفها لنفسك وان كانت في الحقيقة فمن الله قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك ويجوز أن يراد بارادته رجته فيكون إشارة لقوله عز وجل يختص برحمته من يشاء أي المختص برحمته أي انعامه المحبوب بسلامة العاقبة كل شخص محبوب وموهور به فهو من باب الحذف والابصال أي على اللغة الفصحى وأما على غيرها من قولك وهبت زيدا ثوبا فلا حذف في موهور وعلى هذا الاحتمال فتكون داخله على المقصور (قوله المتعالي) أي المتز (قوله بجلال) أي بسبب عظمة صمدية ثم يجوز أن تكون الاضافة حقيقية وان تكون من اضافة ما كان صفة وقوله صمدية أي رفعته أو كونه بقصد في الخواص وقوله عن مشابهة متعلق بقوله المتعالي كانت المشابهة في الذات أو الصفة أو الافعال وقوله كل مربوب يجوز أن يكون فاعلا لقوله مشابهة والمفعول محذوف أي المتز عن مشابهة كل مربوب له وأن يكون مفعولا أي المتز عن كونه يشابه كل مربوب والاول أولى لموافقة قوله تعالى ليس كمثل شيء ومعنى مربوب مملوك كما في القاموس أي مخلوق (قوله باري النسم) معناه المسمى من العدم قاله في الجلالين والنسم جمع نسمة وهي الانسان كما في القاموس وفي المصباح النسم نفس الريح والنسمة مثله ثم سميت به النفس بالسكون والجمع نسم مثل قصبة وقصب والله باري النسم أي خالق النفوس انتهى وعليه فالنسم لا يختص بالانسان بل شامل لجميع الحيوان (قوله وخالق الامم) بين خالق وبارئ الترادف وتفتر في التعبير دفعا للثقل الحاصل من تكرار اللفظ بعينه أن (ع) لو عبر ببارئ فيه ما أو بخالق والامم جمع أمة تطلق على كل نوع من الحيوان وعلى أهل كل عصر وكل يصح ولها اطلاقات أخر الا أن المناسب للمقام ما قلنا (قوله وحجى القلم) أي مصير القلم جاريا في اللوح من غير عسك وقد انقطع ان قلنا بان ما في اللوح لا يقبل التغيير وان قلنا انه يقبل التغيير والتبديل وهو المعتمد فلم ينقطع وقوله في القدم ليس المراد به عدم الاولية والالزم ان الجريان قديم وليس كذلك بل هو حادث بل المراد بالقدم ما تقدم فيما لا يزال بغاية البعد (قوله بما هو أعلم) أي بما هو عالم به أرزانا فاعل ليس على بابه وهو متعلق بحجى وقوله بقدرته متعلق بحجى كالاولى الان السببية فهي بمنزلة القلم للكاتب والله المثل الاعلى والاولى للابسة فلا يلزم تعلق حرفي بجمدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ٢ (قوله على موافقة) إشارة لما قرر في أصول الدين من أن تأثير القدرة فرع تأثير الارادة ثم المراد بقوله بمشيئته أي مشيئة الاجراء فيهم في متعلق العلم فبشمل الواجب والمستحيل والممكن غير انه يخرج منه ما يتعلق بالاطلاع على كنه ذاته وصفاته فانه ليس مكتوبا في اللوح (قوله أعطى الخ) جملة استثنائية أشار بها الى استقلال الله بالتصرف بالوفاء

بارادته كل محبوب وموهور المتعالي بجلال صمدية عن مشابهة كل مربوب باري النسم وخالق الامم وحجى القلم في القدم بما هو أعلم بقدرته على وفق مشيئته أعطى ومنع وخفض ورفع وضر ونفع فلا مشارك له في انعامه وألوهيته ولا معانده في أحكامه وربوبيته ولا منازعه في ابراماته وأفضيته وألزم عباده المؤمنين

بالوفاء في كل شيء أو انها تفريع في المعنى على قوله وحجى القلم الخ أي أجرى القلم فاعطى ومنع وخفض ورفع ولا يخفى ما فيه من الحسنات البديعة وهو الطباق وهو الجمع بين معنيين متضادين أي حصل منه الاعطاء والمنع أو أعطى قوما ومنع آخرين وكذا يقال فيما بعد ثم يجوز أن يراد بما أعطى وما منع خصوص الايمان وان يراد مطلق معط (قوله وخفض ورفع) أي خفض قوما ورفع آخرين أو وقع منه الخفض والرفع أي بالايمان والكفر أو مطلقا ثم لا يخفى ان استعمال الخفض والرفع في ذلك مجاز كما أفاده الاساس لانهم ما حقيقة فيما كان محسوسا (قوله فلا مشارك له الخ) تفريع على ما تقدم وقوله في انعامه الاولى في الانعام اذ عبارته لا تنفي الا أن يكون منهم آخر مشاركا لولا عاز وجعل في الانعام المضاف له ولا تنفي أن يكون منهم آخر مشاركا لولا تاني مطلق الانعام مع أن المقصود نفي المشاركة سواء كان في الانعام المضاف اليه أو لا فتدبر وكذا نقول في قوله وألوهيته ولا يقال ان أل نائبية عن الضمير لانا نقول ليس ذلك متفقا عليه والانعام من آثار الالهية فالمناسب تأخيرها عنها الا انه قدمه للجمع (قوله وألوهيته) أي كونه الها أي معبودا بحق (قوله ولا معاند) أي معارض في المصباح المعاند المعارض بالخلاف لا بالوافق والمعارض غير الشريك فهو عطف مغاير (قوله في أحكامه) الخمسة أو أفضيته (قوله وربوبيته) أي كونه ربا أي مالكا للعالم (قوله ولا منازعه له) مرادف لقوله ولا معاند (قوله في ابراماته) جمع ابرام أي تحميمه أي حكمه وقوله وأفضيته جمع قضاء وهو ارادة الله المتعلقة ازا لا تيجز وهو عطف تفسير او يراد بالابرامات تعلقاتهم التمييزية ازا لا فيكون من عطف الكلي على الجزئي (قوله والزم عباده المؤمنين) عطف على قوله أعطى أو مستأنفة أي بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقوله المؤمنين خصهم بذلك لكونهم المنتفعين بذلك والا فالكفار كذلك لانهم مخاطبون بفروع الشريعة

(قوله بالوفاء بالعقود) جمع عقد وهو العهد الموثق شبه بعقد الحبل وتلك العقود ما عقد لها على عبادة أي الزمها أي أياهم فعلا أو تركا فظهر أن العقود مصدر أراد به اسم المفعول وقوله وأمرهم في كتابه إشارة إلى ما أمر به في كتابه العزيز وقوله على لسان نبيه إشارة إلى ما أمر به في سنة نبيه قال عز وجل إن هو إلا وحى يوحى (قوله الموائيق) جمع موثق كجس كفي القاموس والميثاق العهد ذكره فيه أيضا فعليه يكون قوله العهود تفسيره وقال النسفي في تفسيره والميثاق العهد المحكم فعليه يكون من عطف العام على الخاص أي أمرهم بحفظ ما عهده إليهم أي بما أمرهم به أي القيام به فظهر أيضا أنه من اطلاق المصدر وراد اسم المفعول فتدبر ﴿تبيينه﴾ جملة قوله وأمرهم الخ مساوية معنى لقوله والزم عباده الخ (قوله ومدح نفسه) قال تعالى إن الله لا يخلف الوعد (قوله وكثيرا من خواصه) قد قال في حق اسمعيل أنه كان صادق الوعد (قوله بالوعد) كذا في نسخة الشارح (قوله بضد ذلك) أي بالمتناقض لذلك وهو عدم الوفاء فالمشار إليه الوفاء بالوعد (قوله إبليس) من إبليس أيس وفي القرآن فاذا هم مبلسون وإبليس أعجمي ولهذا لا ينصرف للمجته والعلمية وقيل عربي مشتق من الإبلاب وهو البأس ورد بأنه لو كان عربيا لانصرف قال عز وجل في حق إبليس ففسق عن أمر ربه فإن الفسوق عن أمر الرب عدم الوفاء بالعهد (قوله ومن وافقه) فقال تعالى الذين يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه الخ (قوله من ذوى الخ) من بيانية أي من أصحاب البعد عن رحمة الله وأتى بذوى دون أصحاب تكميلا وقوله والطرود لا يخفى أن الطرد هو الإبعاد وهو وصف المولى لا وصف إبليس الخ ويجب أن يأنه مصدر المبنى للأفعال فيكون وصفا لإبليس ومن وافقه فيكون من عطف المرادف غير أن ذلك خبر بأن المقابلة انما تتم لو كان المراد من العهد الوعد لأن يقال إن العهد متضمن للوعد (قوله واستخلص العلماء) أي العلماء المعهودين الذين هم جملة الشريعة المطهرة والسين والتاء نائدتان للتأكيد أي وخلص العلماء خلوصا تاما (قوله بعنايته) أي اهتمامه أي رحته أي تخليصا مصورا برحمته أي انعامه ورادته (قوله وجعل لطفه) أي لطفه الجليل أي رفق الله بهم فهو وصفة فعل (قوله من غيايب) متعلق باستخلص وهو جمع غيب وهو الظلمة الشديدة كذا ذكره (٥) بعض الحواشي للعقائد وضافته لما بعده من إضافة المشبهة به للشيء

بالوفاء بالعقود وأمرهم في كتابه وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بحفظ الموائيق والعهود ومدح نفسه وكثيرا من خواصه بالوفاء بالوعد ووصف بضد ذلك إبليس ومن وافقه من ذوى البعد والطرود واستخلص العلماء بعنايته وجعل لطفه من غيايب الجهالات وجعلهم أمناء على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا الخلق تلك الامانات فهم مصابيح الأرض وخلفاء الانبياء يستغفرون لهم كل شيء

بجامع التحير في كل ويجوز أن تكون الإضافة حقيقية أي بالغيايب من الجهالات فيكون استعار الغيايب لما عظم من الجهالات وهذا إشارة مدح العلم وقد ورد ليس منا من لم يتعاطم بالعلم أي يعتقد أن الله عظمه لأنه يظهر الفخر والكبر على العباد فانه حرام (قوله الجهالات) جمع جهالة أي الجهل وأراد به ما يشمل البسيط والمركب (قوله وجعلهم) أي العلماء (قوله أمناء على خلقه) أي المكلفين وغيرهم لأن الصبيان مكفون بالندوبات على الأصح (قوله بحفظ شريعته) أي أحكامه وحفظها العمل بها وتبليغها وقوله حتى الخ غاية لقوله يقومون بحفظ شريعته فإذا أدوها سقط عنهم القيام بتبليغها (قوله الخلق) أظهر في محل الاضمار نكتته شدة الاعتناء بتلك التادية حيث لم يوقعها على ضميرهم بل عليهم (قوله تلك الامانات) أظهر في محل الاضمار أيضا أنه في الشريعة الأمور بالقيام بحفظها ونكتته كمال العناية بها وأتى باسم الإشارة البعيدة تنويعا لعظم شأنها تنزيها لا لبعدها عن رتبة منزلتها بعد المسافة ولم يقل حتى يؤدوا الخ تلك الشريعة إما لقصد التقين أولاته لما فاتته التصريح بأنهم أمناء وهو مقصود صرح به هنا ولم يقل تلك الامانة كالاتية إشارة إلى حيث العلماء على الحفظ لكونها في الحقيقة أمانات فكل حكم أمانة ثم لا يخفى أن قوله أمناء على خلقه يفيد أن الخلق هم نفس الامانة يفيد أن الامانة نفس الشريعة لا الخلق في العبارة تناف وعيكن الجواب بجعل كل من الشريعة والخلق أمانة أما الشريعة فظاهرة وأما الخلق فن حيث كون العلماء مأمورين بتعليمهم لأن الأمر بتعليمهم أمر بحفظهم مما يرد عليهم في العذاب الإليم فهم أمناء بذلك الاعتبار فأشار أولا إلى إحدى الامانتين وهم الخلق وأشار ثانيا إلى الامانة الثانية وهي الشريعة (قوله فهم الخ) تفريع على ما تقدم من قوله وجعلهم أمناء الخ (قوله مصابيح) جمع مصباح وهو السراج أي فهم كالمصابيح في الأرض بجامع الاهتداء فهو تشبيه بليغ بحذف الاداته ويجوز أن تكون استعارة تصريحية للهداة وكأنه قال فهم الهداة في الأرض ولم يقل فهم كالشمع مع أنه أقوى لأنه ليس موجودا عند كل أحد فالمصباح نور عام للفقير والغني وكذا العلماء ولم يقل كالشمس أو القمر مع عموم نورهما لأن نور العلماء يتنير الاقتباس منه بسهولة وكل وقت كالسراج بخلاف نور الشمس والقمر (قوله وخلقاء الانبياء) المراد الرسل وأنه مر على الترادف ثم أُللاستغراقا بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا من قبلنا وهو مذهب مالك أو الجفس على مذهب الشافعي لأن مذهبهم شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يفرزه وهذا الخلاف إنما هو باعتبار الأحكام الفرعية لا الأصلية فالأهم متفقة فيها وهذا كله بناء على أن المراد بالعلماء علماء هذه الأمة أمالوا أريد ما هو أعم فلا إشكال (قوله يستغفرون لهم) أي يطلب المغفرة لهم أي إن الله يغفر لهم ذنوبهم ولو مما كان حسنة لا يبرار كما قيل حسنات الأبرار سيئات المقربين (قوله كل شيء)

أى من كان ذار روح كاتدل عليه الغاية ويجوز أن يراد ما يشمل الجمادات ولا مانع أن الله عز وجل يخلق فيهما الدرا كافستغفر لهم على أن ذلك من جلة التسبيح التزاما وقد قال وان من شئ الا يسبح بحمده بناء على أن المراد التسبيح بلسان المقال وهو المعتمد وقد قال ابن العربي سر الحياة سار عندنا في جميع الموجودات (قوله حتى الحيتان) جمع حوت والمراد بطلق السمك ثم ان حتى عاطفة على قوله كل شئ وعطف به اذالك مع دخوله في كل شئ دفع التوهم أنها خارجة من العموم لتكون مستقرة بالماء فلم تكن على ظاهر الارض كبقية الحيوانات وبخلاصته انه ربما يتوهم أن المستغفر لهم هو ما شاركهم في الظهور فوق الارض فافاد بذلك دفعه (قوله ويحبهم أهل السماء) أى وأهل الارض كما في الحديث أى أهل كل سماء وأهل كل أرض ومن لازم ذلك استغفارهم لهم وقد قال العلماء بما جاء في فضل العلماء فانما ذلك في العلماء العاملين فان قلت اذا كان كذلك فما الموجب لاقتصار الشارح على ما ذكرنا لشدة محبتهم وعظمتها اذ هم مصفون من الكدورات البشرية الموجبة لكرهتهم ساعة ما أولان محبة أهل الارض فرع عن محبة أهل السماء وذلك لان الله اذا أحب عبدا أمر أهل السماء بحبته فاذا أحببه أهل السماء أحببه أهل الارض ثم لا يخفى أن آل في السماء والارض للاستغراق وان المراد بعض أهل الارض لا كلهم لما عوملهم من بعض أعداء الدين للعلماء العاملين أو أن المحبة مركوزة في قلوبهم والبغض الحاصل منهم كالتسكاف لهم ثم من لازم المحبة الدوام بالغفران وغيره فهو المقصود الاصل (قوله وأشهد) أى أعترف وأذعن اذ لا يعتد بها الا اذا كانت عن صميم القلب وأنى بذلك الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبداية الجذماء (قوله أن لا اله الا الله الخ) أى لا معبود بحق موجود وأن مخففة من النقلة لا مفسرة واسمها ضمير الشأن محذوف وجمله لا اله الا الله خبرها ووحده حال اختلاف في صاحبها هل هو الله أو الضمير في الخبر وعلى الاول فهي حال مؤكدة وعلى الثاني فهي مؤسسة (قوله وحده) حال من الله أى متوحد في الذات والصفات وهي حال مؤسسة على ما تقدم وقوله لا شريك له أى في الافعال وقوله ولا ضده أى لا مضاده أى لا منازع له أى يريد أن يحل محله أى يقوم مقامه ولا يريد المشاركة وقوله شهادة مفعول مطلق مبين للنوع لقوله أشهد وقوله أستفتح أى أطلب التفتح بمدد أي بمساعدة من الخير والبركة (قوله أبواب الجنان) الثمانية هي باب الصلاة وباب الزكاة وباب الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وباب الراضين أى عن الله في أحكامه والباب الايمن الذي يدخل فيه من (٦) لا حساب عليه من حاشية

مسلم للسيوطي ولم يذ كر باب الحج واعلم لكونه لا يكون الا لما كان مبررا وذلك نادرا فقدر
فان قلت قد علمنا من ذلك أصحاب تلك الابواب وأنهم أناس مخصوصون لا كل من نطق
بالشهادتين على الوجه الذي لاحظته الشارح رحمه الله قلت المعنى انها تفتح له اكرامه ولكن
لا يشاء ولا يدخل الامن الباب الذي هو من أهله كما قالوا في قوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية
اذا قال آخر الوضوء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وبعضهم ذكر أن لها أبوابا
ثمانية عشر ولا تنافي لان الثمانية هي الكبيرة المشهورة ومن داخل كل باب صغار دونها كما
أفاده بعضهم ثم ان تعبيره بالجنان يفيد انها أكثر من واحدة وهو الاصح وقيل واحدة وعلى

الاول فهي سبع وهو الاصح وقيل أربع وعلى الاول فهي سبع متجاوزة أو سطها أو أفضلها الفردوس وهو أعلاها والمرسلين
وفوقها عرش الرحمن أى هو سقفها ولهذا كان مسكن الانبياء ومنها تنفجر أنهار الجنة كما جاء في الحديث وجنة المأوى وجنة الخلد
وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الخلد وعبارة أخرى والجنان على ما ذكره ابن عباس رضى الله عنهم ما سبع جنة الفردوس
وجنة عدن وجنة النعيم ودار الخلد وجنة المأوى ودار السلام وعليون وفي كل واحدة منهم مراتب ودرجات متفاوتة على حسب
تفاوت الاعمال والعمال ثم نقول ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد لكن الظاهر ان لكل جنة الابواب الثمانية
(قوله سيدنا الخ) السيد هو الكامل المحتاج اليه وقيل العزيز الشريف (قوله عبده ورسوله) قدم العبد لما قيل ان العبودية أشرف
الصفات وهي الرضا بما يفعل الرب وامتثال لما في الحديث ولكن قولوا عبدا لله ورسوله ولانه أحب الامم الى الله ومن ثم وصفه
به في أشرف المقامات فذكره في ازال القرآن عليه مما تزلنا على عبدنا وفي مقام الدعوة اليه وانه لما قام عبد الله يدعو وفي مقام
الاسراء والوحى أسرى بعبده فأوحى الى عبده ما أوحى فلو كان له وصف أشرف منه لذكره في المقامات العلية وقال ورسوله دون
نبيه لان الرسول أخص ولان رسالة النبي أفضل من نبوته (قوله وخليفه) من الخلة بالفتح وهي الحاجة أى انه شديد الافتقار الى
مولاه فلم ينظر الى من سواه وقصر حاجته على مولاه أو من الخلة بالضم وهي صفاء المودة فالعنى والذي يحب مولاه محبة خالصة صافية
لا يخالطها شئ من الاغيار محبة لم توجد فيمن سواه ولم تطرق ساحة أحد من عداة (قوله قطب دائرة الانبياء الخ) الدائرة هي الخط المحيط
الذي في وسطه نقطة تسمى قطبها بحيث ان كل خط خرج من تلك النقطة واتصل بتلك الدائرة يكون مساويا لمساواة من الخطوط ولا
خفاء انه لا وجود لدائرة ولا استقامة لها الا بتلك النقطة المتوسطة توسطها حقيقيا كما قلنا فان تكون الدائرة مستعمارة للجامعة ولفظ
قطب مستعار لاصل ثم وصف به النبي صلى الله عليه وسلم على حد ما قيل في زيد أسد على طريقة سعد الدين ثم تكون اضافة دائرة لما

حتى الحيتان في البحر ويحبهم أهل
السماء وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له ولا ضده شهادة أستفتح
بمددها أبواب الجنان وأشهد أن
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده
ورسوله وخليفه له قطب دائرة الانبياء

بعدها البيان فيكون المعنى أصل الجماعة الذين هم الأنبياء والمرسلون فكما لا وجود للدائرة الابتكارية لا وجود للجماعة الميمنية
بالأنبياء والمرسلين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا وجود لما وجدوا وما خلق الكون إلا من أجله هذا هو المراد بالأصالة أو أنه من
قبيل التشبيه البليغ أي كالتقطب للدائرة بالنسبة للأنبياء والمرسلين والمرسلين عطف خاص على عام (قوله وطراز عصابة) الطراز علم
الثوب ثم يجوز أن يكون تجوز بطراز عن من ين لأنه يلزم من وجود الطراز في الثوب التزين فيكون مجازا من سلاسله اللازم ثم
أريد به من تجوزا من اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل فهو مجاز على مجاز ثم بعد ذلك وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون شبه
عصابة أي جماعة أهل الله بثوب فكما أن زينة الثوب بطرازه كذلك زينة أهل الله المقربين بالنبي صلى الله عليه وسلم وإن شئت قلت أنه
تشبيه بليغ أي أن النبي صلى الله عليه وسلم كالطراز بالنسبة لعصابة أهل الله المقربين وإضافة عصابة لما بعده البيان فتدبر والمقربين
إما وصف كاشف أو مخصص بناء على أن يراد بأهل الله ما يشمل الأبرار والمقربين (قوله صلى الله عليه وسلم) جلة خبرية لفظا تشايعية معنى (قوله
وصحبه) جمع صاحب أو اسم جمع له قولان وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله وشيعته) أتباعه وأنصاره ويقع على الواحد والاثنتين والجمع
والمذكر والمؤنث كافي القاموس (قوله وحزبه) جماعته فيكون عين شيعته على ما قلنا (قوله دائن) أي أن الله يصلي عليه صلاة دائمة
وبسلم عليه كذلك أي يعظمه تعظيما دائما ويحبه تحبة دائمة (قوله متلازمين) أي لا ينفك أحدهما عن الآخر وقوله إلى يوم الدين أي
يوم الجزاء لأنه اليوم الذي يجزي الناس فيه على أعمالهم ثم ذلك كناية عن الدوام لا حقيقة لأن المطلوب تعظيمه ولو في القيامة أو الجنة
(قوله فان الاشتغال) الجواب محذوف أي فأقول الخ لأن جواب الشرط لا يكون إلا مستقبلا (قوله بالعلم) أي العلم الشرعي وآلانه
(قوله من أفضل الطاعات) أي الطاعة المندوبة بل هو أفضل الطاعات لتعدي نفعه وهو أفضل من النفع القاصر خلا الأوقات التي
تطلب فيها الرواتب كما يدل عليه كلام بعض أئمة المذهب حيث قال ينبغي لطالب العلم أن يدب على الرواتب والطاعة هي امتثال الأمر
عرف المطاع أولا كالنظر المؤدى لمعرفته والقربة هي ما توقف على معرفة المتقرب إليه وإن لم يتوقف على نية كالعق والعبادة
ما توقف على معرفة المعبود والنية (قوله وأولى) معطوف على أفضل (قوله نفائس الأوقات) أي الأوقات النفيسة أي المرغوب فيها
باعتبار كونها ظرفا لطاعة الله تعالى أو ما يعين عليها فاذن هو وصف كاشف (٧) وفي الكلام استعارة بالكناية شبه الأوقات بما ينفق

من ذهب وفضة واستعار اسم
المشبه به للشبه في النفس وإثبات
الاتفاق تخميسا أو أن إضافة
نفائس للأوقات من إضافة المشبه
به للمشبه وأراد بالنفائس ما كان
مرغوبا فيه من الحسنيات كما هو

والمرسلين وطراز عصابة أهل الله المقربين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشيعته وحزبه
صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين (أما بعد) فان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات
وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات خصوصا علم الفقه العذب الزلال المتكفل ببيان الحرام
من الحلال وقد كان مذهب الإمام مالك أهلا وحقيقا بذلك وكان أعظم ما صنف فيسه من
المختصرات وأغنى عن كثير من المطولات مختصر مولانا أبي الضياء خليل بن اسحق رحمه الله

الحقيقة ووربما يظهر ذلك من الاتفاق والاتفاق ترشيح للتشبيه (قوله علم الفقه) أي أخص علم الفقه خصوصا وإضافة علم إلى الفقه
لبيان لا يسيئة لأن شرط البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد (قوله العذب)
والزلال مترادفان على ما في المصباح والمختار وعلى ما في القاموس فالزلال أخص من حيث أنه العذب اليسار الصافي السهل السلس ثم
يجوز أن يكون من قبيل التشبيه البليغ أي كالماء العذب الزلال أو تجوز به عن المتشوفة إليه النفس لعلاقة اللزوم في الجملة لأن الماء
العذب يلزمه التشوف فتأمل أن كنت ذاتا أمل (قوله المتكفل) أي المشتمل فشيء اشتماه على بيان الحلال والحرام بتكفل انسان
لإنسان في مال واستعير اسم المشبه به إلى المشبه واشتق من التكفل متكفل بمعنى المشتمل أو أنه مجاز عقلي (قوله ببيان) أي تبين الحلال
وأراد به ما لم ينه عنه نهى تحريم فبشمل ما عدا الحرام من الأحكام (قوله وقد كان) جلة حاله وقد لاقى من الحلال أو مستأنفة
وقد للتحقيق (قوله وحقيقا) مرادف لما قبله أي مستحقا للوصف بذلك فلا يكون قصده أن يتميز مذهبه بجزئية لم توجد فيما سواه كما تقول
فلان أهل للتدريس فلا ينافي أن غيره ممن اتصف بصفته كذلك ويجوز أن يكون مراده ذلك لما تقر من أنه لم تضرب أبدا بال
لأحد مثل ما ضربت له فكثير علمه في الاقطار وبث في جميع الأمصار وهو في الحلال والحرام فكان بهذا الاعتبار أهلا وحقيقا بذلك أولا
علم من كون مذهبه سد الذرائع (قوله أعظم الخ) خبر مقدم وقوله مختصر اسمها مؤخر هذا هو الظاهر وأن أعظم اسمها وقوله مختصر
خبر بادعاء أن هذا الأعظم أمر مقرر في النفوس مستحضر فيها والمحكوم به هل هو هذا المختصر أو غيره فأفاد أنه المختصر (قوله وأغنى)
معطوف على كان أي وأخبر بان مختصر مولانا أبي الضياء أعظم ما صنف فيه من المختصرات ومن البيان مشوبة بتبعيض وأخبر بأنه
أغنى عن كثير من المطولات (قوله كثير من المطولات) فيه إشارة إلى أنه لم يغن عن الكل وهو كذلك لقوات كثير من المسائل المحتاج
إليها الموجودة في بعض الكتب المطولات فلم يكن هذا المختصر مغنيا عنها وأراد بالمطول المطنب وهو ما كانت الزيادة فيه لفائدة
لما كانت الزيادة فيه غير معينة لغیر فائدة كقوله «وألحق قولها كذا ومينا» (قوله مولانا) المولى الناصر كذا في كتب اللغة وأراد
به معنى السيد أي السكامل المحتاج إليه أو أنه ناصرنا أي ناصر مذهبنا وديننا (قوله رحمه الله) جلة معترضة قصد بها الدعاء

(قوله فكم) تعليل لقوله أعظم وهي خبرية للتكثير أي لانه كشف عن معضلات كشفا كثيرا (قوله معضلات) قال ياسين معضلات بفتح الضاد وكسر هاء من قولهم أمر معضل لا يهتدى لوجهه اهـ والفتح بمعنى الكسر وفي القاموس فيما رأته من نسخة نطن بها الصحة بضبط القلم بكسرة تحت الضاد (قوله وأبرد الغليل الخ) الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف كذا في القاموس فإذا علمت ذلك فيكون في العبارة استعارة تصريحية شبه التحير والقلق الذي يقوم بالإنسان حين لا يدرك ما يريد من مسائل العلم بالغليل بأي معنى كان والجامع ظاهر واستعار اسم المشبه به للشبه وقوله أبرد أي صيره باردا وهو ترشيح أو مستعار لا زال تأمل (قوله وقد وضعت) شروع في الاعتذار عن الاشتغال بهذا الشرح مع وجود الشرح الكبير (قوله يحل ألفاظه) أراد به بيان ما يتعلق بالأعراب ويفهم المعنى المراد من اللفظ لا خصوص الاول واسناد الحل للشرح مجاز عقلي لانه حقيقة في اسناده للشخص وإيقاع الحل على الالفاظ مجاز عقلي أيضا لانه حقيقة في إيقاعه على عقد الجمل أو شبه الالفاظ بجمل معقد على سبيل الاستعارة بالكناية ويحل قرينة (قوله تقييداته) جمع تقييد بمعنى مقيداته فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مجاز (قوله وفوائد) جمع فائدة وهي لغة ما حصلت من علم أو مال أو غيرهما وعرفا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها ثمرة ونتيجته والمراد هنا المعنى اللغوي (قوله على المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من لم يصل إلى تصوير المسئلة والمتوسط من وصل إليه دون استنباط المسائل والمنتهى من وصل لتصوير المسئلة وقدر على الاستنباط وقوله وغير الممارسين من عطف اللازم أي وغير المعالجين أي الذين كثرت مطالعتهم وقراءتهم (٨) في الفن (قوله أدركتني رجة الضعاف) أي لحقتني وفي

فكم كشف عن معضلات وأبرد الغليل وقد وضعت عليه شرحا يحل ألفاظه يحتوي على تقييداته وفوائده يصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين ثم أردتني رجة الضعاف فثنى عنان القلم إليهم حب الاسعاف حين طلب مني جماعة من الاخوان وجلة من الخلان شرحا آخر لا يكون قاصرا عن افادة القاصرين خاليا عن الاطناب وعما يصعب فهمه من الايجاز على المبتدئين ليعم نفعه العباد ويتعاطاه الحضري والباد فأجبتهم

العبارة استعارة بالكناية حيث شبه رفته على الضعاف في العلم بفار من مثلاً طلب انسانا لا مرفأ أسرع إليه فلفقه إشارة إلى سرعة هذه الرقة فاذن تكون ثم لجرد الترتيب والضعاف جمع ضعيف أي في العلم (قوله فثنى الخ) ثنى الشيء ردا بعضه على بعض أي ترجيع بعضه على بعض فأطلقه هنا على مطلق الترجيع فقد ارتكب التجريد (قوله عنان القلم) العنان هو ما تقاد

به الدابة فقد شبه القلم بدابة ذات عنان على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات العنان تخيل أو أنه من إضافة المشبه به إلى المشبه أي القلم الشبيه بالعنان في مطلق التصرف في كل فتدبر (قوله إليهم) أي إلى ما يناسب حالهم مثل هذا الشرح وقوله حب الاسعاف فاعل مجاز عقلي أو استعارة بالكناية والاسعاف تبليغ المقصود أي انه بعد ان كان موجه عنان القلم لغيرهم أي لغير مرادهم يرجع حب الاسعاف عنان القلم إليهم أي إلى مرادهم وقوله حين ظرف لقوله أدركتني الا أنك خير بأن مفاد العبارة حينئذ انه حين الطلب شرع في تأليف هذا الشرح فينكد عليه قوله بعد فاجبتهم الخ كما هو ظاهر للتأمل ويجب أن ذلك الشيء لما كان كالحقق الوقوع حين الطلب لان مثله لا يخيب سائله نزل منزل الواقع بالفعل على حد قوله تعالى أتى أمر الله الآية (قوله طلب مني) لم يقل التمس تحدا بنعمة المولى في انه صار أهلا لان يطلب منه ذلك والاخوان جمع أخ غلب في الاصحاب دون اخوة بخلاف اخوة فهو غالب فيمن كان من النسب والحاصل ان كلام من اخوان واخوة جمع أخ الا أن اخوان غلب في الاصحاب واخوة غلب في النسب (قوله وجلة) مرادف الجماعة وغاير دفا لثقل الحاصل من تكرار اللفظ (قوله الخلان) بضم الخاء جمع تحليل ومصدوق الاخوان مصدوق الخلان فهم موصوفون بأنهم خلان واخوان أو أراد بالخلان معنى أخص من الاخوان وهو من اشتدت محبتهم وان لم يصلوا إلى مرتبة الخلوة التي هي صفاء المودة (قوله لا يكون قاصرا) وصف ثان لشرحا (قوله القاصرين) أي الذين هم عبارة عن المبتدئين أي بخلافه عن الاطناب وعما يصعب فهمه من الايجاز فقوله خاليا وصف ثالث كالعلة للوصف الثاني أو حال من اسم يكون كذلك (قوله الاطناب) الا تيان بالكلام الكثير لفائدة وأما اذا لم يكن لفائدة فهو تطويل ان لم يتعين كقوله * وألقى قولها كذا يومئذ * والا كان حشوا كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقبله حشوا لانه متعين للزيادة بخلاف من فانه معطوف في منزلة المعطوف عليه فلم يتعين للزيادة ثم لا يخفى ان الاطناب من صفة المؤلف لا من صفة الشرح فلم يقل الاطناب باسم المفعول أي الكلام المطيب وكذا يقال في قوله من الايجاز ومن في قوله من الايجاز للتعميم لا بيانية والاقتضى أن الايجاز جميع أفراد يصعب فهمه وليس كذلك أو ان من للتعميل أي الايجاز الخلل (قوله على المبتدئين) أي الذين هم القاصرون (قوله ليعم نفعه العباد) تعليل لطلب الشرح على الوصف المذكور لان عموم نفعه بالخلاوة عن الأمرين معا (قوله العباد) أي المبتدئ وغيره بخلاف الكبير فانه قاصر على المنتهى ثم نفعه المبتدئ ظاهرة والمنتهى ومثله المتوسط بالمداد كرة مع الاخوان وتذكر ما قد يغفل عنه (قوله الحضري) خلاف البادي وأراد بالحضري ما يشمل القروي (فأجبتهم الخ) ألقى بالقلم إشارة إلى أنه أجابهم فوراً

(قوله واثقا) حال من التاء في أجبت وقوله باقدار أي بكونه بقدر في أي يعطيني قدرة أي لا واثقا بعلي وفهمي (قوله الكريم المالك) لما كان الاقدار المذكور نعمة وهي لا تكون الا من كريم مالك لا من خلافه من عدم فيه الوصفان أو أحدهما خصهما بالذكر (قوله وها أنا أسرع الخ) فيه شد وذو حيث أدخلها التثنية وليس الخبر اسم إشارة (قوله راقا) حال وهو اسم فاعل معموله ص وش أي راقا علامة الشرح ش مختصرة من لفظ الشارح وص مختصرة من لفظ المصنف والظاهر قراءة بالمسمى لا بالاسم وفعل ذلك شفقة على فقراء الكتبة في عن المداد الاجر (قوله فأقول) مقول القول افتتح ويحتمل ان معموله ص الخ أي فأقول المصنف قال بسم الله الرحمن الرحيم فالمصنف مبتدأ وخبره محذوف وقوله ومن الله أي والخال أني أستمد من الله أي لأطلب المدد الا من الله وهو القهم الصائب (قوله على حصول المأمول) أي لأجل حصول المأمول أو انه ضمن استمد معنى اتقوى (قوله بالبسملة) هي في الاصل مصدر بسم اذا قال بسم الله الا انها صارت حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم (قوله اقتداء) أي لأجل الاقتداء بالكتاب العزيز من حيث انه ابتدى بها وان لم تكن منه على مذهبنا والكتاب هو حقيقة عرفية في الالفاظ المخصوصة وهو في الاصل مصدر كتب (قوله العزيز) أي العديم المثال فيكون من أسماء التثنية أو القوي الغالب لانه يغلب كل من يريد معارضته فهو من صفات الجلال (قوله والا نار النبوة) جمع أثر والاثر يطلق على المروي سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابي كما هو المذهب المختار كذا قال النووي فقوله النبوة نسبة للنبي صلى الله عليه وسلم مخصصة (تثنيته) قوله والا نار النبوة أي وعملا بالآثار النبوية على حد علفتها بنار ماء باردا * أي وسقيتها اذا آثار النبوة يناسبها العمل لا الاقتداء وقوله والاجماع أي وعملها يقتضي اجماعهم الفعلي (قوله لافتتاح) راجع لقوله اقتداء الخ وقوله ولقوله الخ راجع لقوله والا آثار والجمع باعتبار أبتروا قطع وأجذم أو أراد جنس الآثار المتحقق في واحد وكان الاولى أن يز يد ما يرجع للاجماع فيقول ولا جراح الامة على الاتيان بها (قوله ذي بال الخ) أي حال بهتم به شرعا أو قلب تشييم ابدي قلب على سبيل الاستعارة المكنية أعني ذكر المشبه وهو هنا الامر وشئ من لوازم المشبه به وهو هنا القلب أو على أن هذا الامر لشرفه كأنه ملك قلب صاحبه لا شغاله به فنسب اليه وقال ذي ولم يقل (٩) كل أمر صاحب بال الخ مع انه بمعناه لان الوصف بذى أبلغ من الوصف بصاحب فان ذي تضاف للتابع فتكون هي المتبوعة وصاحب يضاف الى المتبوع فيكون تابعا لقول أبوهريرة صاحب رسول الله ولا تقول رسول الله صاحب أبي هريرة وأما ذوقه قول ذو المال وذو الفرس فتجد الاول متبوعا (قوله لا يبدأ فيه) أي لا يبدأ بسم الله فيه فالإضافة تبدأ وفيه نائب الفاعل ثم يحتمل أن يكون المراد لا يبدأ فيه بهذا اللفظ وهو الظاهر ويحتمل أن

الى ذلك واثقا باقدار الكريم المالك وها أنا أسرع في المراد راقا للشرح (ش) وللأصل (ص) فأقول ومن الله أستمد على حصول المأمول (ص) بسم الله الرحمن الرحيم (ش) افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز والآثار النبوية والاجماع لافتتاح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية فهو أبتروا وأقطع أو أجذم أي ناقص وقيل البركة والباء للاستعانة

(٢ - خرشي أول) يكون المراد باسم من أسماء الله فيكون كرواية ذكر الله وأورد على هذا الاحتمال ان النكرة اذا أضيفت الى معرفة تم فيكون المعنى كل أمر لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله وهذا عسر جدا وأجيب بان معنى قولهم النكرة اذا أضيفت الى معرفة تم أنها تصلح للعموم اذا دل عليه قرينة والقرينة ههنا فاعلة على عدم ذلك اذ العسر متناف عن هذه الامة وقضية كلامه انها ثلاث روايات في بسم الله الرحمن الرحيم زيادة الباء والرحمن الرحيم والفاء والضمير وليس كذلك أما الرواية الاولى التي هي رواية أبتروا فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتروا فهي بياين على الحكاية وكذا رواية بعضهم ونسبه للخطيب وأما الرواية الثانية فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع بدون الفاء والضمير هكذا في رواية الرهاوي بضم الراء وأما الرواية الثالثة فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم والابتزعة ما كان من ذوات الذنب ولا ذنب له والافطع من قطعت يدا أو أحدهما والاجذم لغة من به الداء المعروف وقيل من قطعت أصابع كفيه وجعله صاحب المصباح مساويا لافطع وأما القاموس فقد فسره بمن به الداء المعروف ومن قطعت يده أطلق كل منها في الحديث على ما قلت بركته كما قال الشارح أو فقدت كما قال آخر تشبيها له بما فقد ذنبه الذي تكمل به خلقته أو بمن فقد يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التحصيل أو بمن فقد أصابعه التي يتوصل بها الى ما يروم تحصيله وحينئذ فهو إما من قبيل التشبيه البليغ أو الاستعارة التصريحية لما قص وقيل البركة على حد ما قيل في زيد أسد فقول الشارح أي ناقص وقيل البركة إما أنه المستعار له على الوجه الثاني وإما حاصل المعنى على الوجه الاول وبعضهم جعله استعارة بالكناية فتقول شبه الذي لا يبدأ فيه بالبسملة بالناقص الخلقه تشبيها مضمرا في النفس وأطلق اسم المشبه به على المشبه فتكون استعارة بالكناية ويرد عليه ان فيه جمع بين الطرفين الا أن يلاحظ خصوص الصفة التي هي البتروا وبناء على ان مدلول الوصف الضيف لا الذات مع الصفة (قوله وقيل البركة) عطف تفسير على قوله ناقص أي المراد بنقصانه قلبه بركته وان كل حسا (قوله والباء للاستعانة) أي فليست الباء التعدية ولا للمصاحبة أي الباء

في كلام المصنف ثم نقول ان الافضل جعلها للصاحبة على وجه التبرك لان بقاء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم فجعلها للاستعانة فيما نحن فيه يشعر بان اسم الله آلة لغيره وهو خلاف الادب على ان مرجعها الاولى (قوله متعلقة بمحذوف) اعلم انه اذا جعلت الباء للاستعانة ومثلها المصاحبة تكون متعلقة بمحذوف تقديره أولف مستعينا بيسم الله ثم اختلف هل الحال هو المحذوف وهو التحقيق أو المجرور وهو المشهور فعلى الاول محل الجار والمجرور نصب بالحال المحذوف لبالفعل المحذوف وعلى الثاني محله نصب من حيث المفعولية بالحال المحذوف ومن حيث الحالية بالفعل المحذوف اذا تقرر هذا تعلم ان قول الشارح متعلقة بمحذوف تقديره أولف لا يظهر الا باعتبار التعلق باعتبار الحالية لا المفعولية على القول المشهور (قوله ونحوه) أي كأصنف (قوله من أفتح ونحوه) أي كأبتدئ (قوله لا يهاهم قصر التبرك) أي ان التعبير بأفتح ونحوه يوهم أي يقع في الوهم أي الذهن على سبيل الرجحان قصر التبرك لا الطرف المرجوح فلا يرد ما يقال انه راجح من التعبير بأفتح لا مرجوح (قوله والله علم على الذات) أي علم شخص لاجنس وضعه مسماه تعالى على ذاته أو الغلبة التقديرية لا الحقيقية أو أعلم انه قبل دخول ال يطلق على المعبود مطلقا وأما بعد دخولها عليه فهو علم بالغلبة على الذات العلية لكنه قبل الحذف والادغام غلبته الحقيقية وبعدمها غلبته تقديرية والفرق بينهما ان الغلبة الحقيقية اللفظ فيها أطلق بالفعل على غير ما غلب فيه من افراده والتقديرية اللفظ فيها يصلح اطلاقه على غير ما غلب فيه من افراده (قوله الواجب الوجود) أي الذي اقتضت ذاته وجوده * فان قلت هذا يقتضي ان الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الاشعرى من ان وجود الشيء عينه * اجاب ابن السبكي في منع الموانع بأن المراد بذاته المتصورة في الذهن أي بالآيات الدالة عليها ووجوده ذاته الخارجية أي التي في الواقع أي ان ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصورهما في الحكم بكونها خارجية وهذا أيضا لما يقال اذا كانت الذات سببا للوجود لزم تقدمها عليه والفرض انها عينه هذا ما كتبه بعضهم على الناصر (وأقول) الاقرب ان معنى قوله الواجب الوجود الذي لا يقبل وجوده الانتفاء قدبر (قوله فيعم الصفات أيضا) أي كاعم الذات ثم أقول قضيته ان قوله الواجب الوجود من تمام الموضوع له وهو رأى شيخ الاسلام وهو ضعيف بل الحق انه تعيين (١٠) للموضوع له والاوردان الذات الواجب الوجود كلي فلا يكون الموضوع له معيننا

فلا يفيد لا اله الا الله التوحيد وهو خلاف ما أجمعوا عليه ويمكن الجواب بأن عموم الصفات باعتبار أخذها تعيينا لمدلولة لا باعتبار كونها جزأ منه وأل في الصفات

متعلقة بمحذوف تقديره أولف ونحوه وهو يع جميع أجزاء التاليف فيكون أولى من أفتح ونحوه لا يهاهم قصر التبرك على الافتتاح فقط والله علم على الذات الواجب الوجود فيعم الصفات أيضا والرجحان المنعم بجلال النعم كمية أو كيفية والرحيم المنعم بدقائقها كذلك وقدم الاول وهو الله دلالة على الذات ثم الثاني لاختصاصه به ولانه أبلغ من الثالث فقدم عليه ليكون له كاتمة

للجنس فيصدق بالواحدة اذا لما أخذ تعيينا ليس جميع الصفات بل صفة واحدة وهي وجوب الوجود الا ان يريد ولو بالاشتراك كما هو الظاهر فيصدق بها كلها اذ وجوب الوجود له في الواقع يستلزم جميع الصفات لان وجوب الوجود لا يكون الا لاله والاله لا يكون الا بصفاته المقررة في الاصول والظاهر ان مراد من يقول مدلوله الذات والصفات جميع الصفات معان ومعنوية وسلوب وافعال (قوله فيعم) من عموم اللفظ لمدلولة (قوله المنعم الخ) فيه اشارة الى ان الرحمن صفة فعل وان فسر بمريد الانعام يكون صفة ذات (قوله كمية) أي كثرة افراد مدلوله التضمني وعظمته في نفسه ولذلك ورد كما في ابن عبد الحق رجن الدنيا والاخرة ورحيمهما فرجن مدلوله التضمني الرحمة العظيمة كمية وكيفية كالانعام بألف دينار وباعتبار الكمية باعتبار الانعام بألف جديد من حيث كونها ألفا وأما من حيث كونه جديدا لا دينارا يكون حقيرا كيفية فيكون الانعام به باعتبار كونه مدلول الرحيم التضمني فلو أنعم بدينار واحد فالانعام به من حيث الكيفية وهي الدينار به مدلول الرحمن التضمني ومن حيث الكمية وهي كونه واحدا فقط مدلول الرحيم التضمني فلو أنعم بجديد واحد فلا شك ولا ريب ان الجديد الواحد حقير كمية وكيفية فالانعام به مدلول الرحيم التضمني ثم لا يخفى ان العظم في الدنيا والاخرة ظاهر وأما ضده من الحقارة فهو ظاهر في الدنيا ولا يظهر في الآخرة لانها كلها اجسام والجواب ان الحقارة تكون ولو نسبية فما أعطى في الجنة لواحد من آحاد الناس ولو عظم هو حقير بالنسبة لما أعطى للاولياء (قوله أو كيفية) أو مانعة خلو تجوز الجمع كالانعام بألف دينار (قوله بدقائقها) الضمير عائدا على المقيد وهو النعم بدون قيدها (قوله دلالة على الذات) التي هي الموصوفة بالرحمة والذات مقدمة تعقلا على الصفات ولا يخفى ان هذا يفيد أن المدلول اللفظ الجلالة الذات فقط الذي هو القول المعتمد فينا في ظاهر ما تقدم له (قوله ثم الثاني) ثم لمجرد الترتيب وقس عليه تطاثره (قوله لاختصاصه به) الباء داخلة على المقصور عليه أي ان رجن مختص بالله عز وجل لا يتجاوزها الى غيره ولا يرد قول جماعة مسيلة لرجحان الإمامة وقولهم سموت بالمجد يا ابن الاكرمين أبا * وأنت غيث الوري لازلت رجائنا لان ذلك من نعمتهم في كفرهم على أن المختص بالله على التحقيق انما هو المعروف دون المنكر الواقع في كلامهم (قوله ولانه أبلغ من الثالث) أي ان الثاني لكونه أبلغ من الثالث من المبالغة قدم على الثالث وانما كان الرجن أبلغ لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى

غالباً كما في قطع و قطع بتشديد أحدهما وتخفيف الآخر فان القطع المدلول عليه بالمشدد أزيد من القطع المدلول عليه بالتخفيف لزيادة حروف المشدد بتشديده على حروف التخفيف وقلنا غالباً بالثلاث لا ينتقض بحذر وحاذر إلى آخر ما قالوا لكن قوله بعد فقدم الثاني على الثالث ليكون الثالث كالتممة والرديف يفيد أن العلة غير الابلغية فاذن يكون في العبارة مضاربة فالمناسب أن يقول وأتى بالرحيم ليكون كالتممة والرديف أي التابع كعطشان نطشان فهو أي الرحيم ليس بتممة ولا تابع بل كالتممة والتابع وانما لم يكن تممة ورديفاً لأنه لا يلفظ مفيد معني آخر وما كان تممة أو ورد بغيره ليس كذلك وانما أتى بهذه العلة تنبيهاً على أن السكوت منه وان عناية شملت الخلاق كالهم وخلاصته انه انما لم يكن تممة ورديفاً للغايرة والاستقلالية وكان كالتممة والتابع لان المقصود بيان أن السكوت منه ولا يأتي ذلك الا بذكره لخصوص النعمة العظيمة كما يتوهم ولم يعكسه بأن يقدم الرحيم على الرحمن لان الجليل هو الذي يكون متبوعاً وغيره تابعاً (قوله لرجة ربه) تنازعه الفقير والمضطرب وأعمل الثاني ادلواً عمل الاول وأضمر في الثاني لكان يقول المضطر لها لرجة ربه واللام بمعنى إلى ولا يجوز أن تكون التعليل لفساد المعنى لان الرجة علة لاغنى لا للفقر لان رجة صفة جمال لا يصدر عنها الفقر وأثر اللام على اللاحتمسار لان الاضطراب والفقر يتعديان إلى أي غاية فقره واضطراره إلى أن يلوذ برجة ربه أي ارادة انعامه أو انعمه ربه والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيئاً إلى الحد الذي أراد المرء ثم أطلق على المال الحقيق الذي هو الله عز وجل فافهم (قوله اتبع البسملة) فان قلت من الظاهر أن المؤلف قصد ابتداء كتابه بكل من البسملة والحمدلة فلم وسط الحكاية بينهما وها قد علمنا على البسملة أيضاً قلت لعله قصد التبرك بالبسملة أيضاً قاله في ك (قوله بالتعريف لنفسه) أي بالاعلام بنفسه فاللام بمعنى الباء (قوله لي علم ذلك) أي نفسه (قوله فانه من الامور المهمة) تعليل لقوله اتبع مع علته التي هي قوله لي علم الخ وانما كان من الامور المهمة لانه اذا لم يعلم اسم صاحب الكتاب صار مجهولاً لا يوثق بما فيه وأما اذا علم اسم صاحب الكتاب فيثب من يطلع بما فيه لعلمه صاحبته وديانته وعلمه ومهرته والبيان عن بشير إلى أن هناك أموراً مهمة غير ذلك (١١) وهو كذلك لانه سيأتي أن ثلاثة واجبة وأربعة

جائزة فانه وان كانت جائزة لكنها راجحة (قوله ورجلة يقول مستأنفة) لاجال من فاعل أولف بسم الله الرحمن الرحيم فلا يفيد كون البسملة بدأ ذلك القول فلا تلحقه البركة وقد يقال المقارنة الحاصلة

والرديف (ص) يقول الفقير المضطر لرجة ربه (ش) اتبع البسملة بالتعريف لنفسه لي علم ذلك من يقف على كتابه فانه من الامور المهمة التي ينبغي تقديمها ورجلة يقول مستأنفة وأصله يقول نقلت ضمة عينه إلى فائه والفقير فعيل صيغة مبالغة أو صفة مشبهة كرفيع من فقر ككرم بالضم من الفقر أي الحاجة أي المحتاج كثيراً أو الدائم الحاجة لرجة ربه أو المضطر اسم مفعول من اضطر بضم الطاء بالبناء للمفعول وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول في

بالحالية تحصل البركة فتدبر قال في ك ومقول يقول لما جلة الحد وما يتعلق بها أو جلة الحمد مع بقية الخطبة أو بعضها أو جميع الكتاب ولا يضر على هذا كون بعض الحكم ماضياً وبعضه آتياً لان التعبير بالمضارع بالنظر للماضي لاستحضار الصورة العجيبة انتهى (قوله نقلت الخ) أي فسكنت العين كما سكنت في الماضي بأن صارت ألفاً وحيت تدفعه النقلة المشاركة بين الماضي والمضارع لانهم الماسكنة في الماضي سكنت في المضارع لكن في الماضي بعد قلبها ألفاً وفي المضارع مع بقائها من غير قلب وقيل استقلت الضمة على الواو فنقلت إلى السبا كن قبلها وهو غير مستقيم لان الضمة على الواو وكذا على الياء انما تكون نقيصة اذا تحرك ما قبلها وأما عند التسكين فلا استئصال ولذلك أعرب دلو ووطي بالحركات الطاهرة كذا قيل وقد يقال انما ظهرت في الاسم لحفته وأما الفعل فتثقل والتثقل لا يمتثل ما فيه ثقل فلذلك نقلت الضمة لاجل الثقل ك (قوله كان الفعل ثقيلاً لترك مدلوله من الحدث والزمان والنسبة) (قوله كرفيع) ناظر للثاني وهو جعله صفة مشبهة فالاولى حينئذ أن يأتي بنظير لصيغة المبالغة حينئذ (قوله من فقر) أي مأخوذة من فقر (قوله بالضم) متعلق بفقر وكون كرم بالضم ظاهراً واحتاج لذلك إشارة إلى ما ذكره ابن مالك من قوله وأخذها من لازم وانظر هذا مع قول صاحب المصباح الفقير فعيل بمعنى فاعل يقال فقر فقراً من باب تعب اذا قل ماله قال ابن السراج ولم يقولوا فقر بالضم استغنوا عنه بافتقر انتهى (قوله أي الحاجة) تفسير للفقر والحاجة بمعنى الاحتياج لانه المصدر لا ما يحتاج اليه من أمتعة الدنيا أي لا من الفقر بمعنى اشتكى فقارة ظهره وفقارة الظهر آخرزة الجمع فقار بحذف الهاء مثل سحابة وسحاب (قوله أي المحتاج كثيراً) أي احتياجاً كثيراً فكم كثيراً صفة لمفعول مطلق وقوله أو الدائم الحاجة أي الدائم الاحتياج في كل زمن وكل مكان ولا يخفى أن دأماً الحاجة أبلغ من المحتاج كثيراً لانه لا يلزم من الاحتياج كثيراً دأماً الاحتياج ويلزم من دوام الاحتياج كثيراً لان الكثرة مقولة بالتشكيك الا أن التألم أكثر في كثرة الاحتياج لان دأماً الاحتياج ثمر عليه فيقل تألمه (قوله من اضطر) أي مأخوذة منه وحينئذ فقوله بضم الطاء بالبناء للمفعول في محله ودائرة الاخذ أوسع وكذا ان قدر مشتق وأجرى كلامه على مذهب الكوفيين من أن أصل المشتقات الفعل وأما أن أجرى على مذهب البصريين من أن أصلها المصدر وقد رفي الكلام مضاف أي من مصدر اضطر فلا يحتاج لقوله بالبناء للمفعول لان المصدر مشتق منه المبني للفاعل والمفعول معاً وانما كان بالبناء للمفعول على الاول لان المضطر اسم مفعول لا يبنى غالباً الا من

فعل مبتدئ للفعول ويجوز بناؤه للفاعل ذكره التمامي كما ذكره شرح الناصر (قوله من الضرورة) أي مشتق من المصدر الجهد
 لأن المصدر المزيدي هو الاضطراب وظهور من هذا التقرير أن مضطر بالطاعة أخوذ من اضطرب بالطاء ومنشتر بالناء مأخوذ من
 الضرورة فتأمل (قوله فأصله مضطر) مفرع على قوله ووزنه مفتعل وأشار إلى أن فيه ميمًا وتاء من حروف الزيادة التي يجمعها قولك
 سأتمونها (قوله وتاء الافتعال) أي المزيدي (قوله تبدل طاء) انما قلبت طاء لتعسر النطق بالناء بعد هذه الحروف واختير الطاء لقربها
 من التاء مخرجاً (قوله حروف الاطباق) انما سميت بذلك لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الأعلى عند النطق بها والمناسب
 التعبير بأحرف أي جمع قلبه لانها أربعة وهو من ثلاثة عشرة وجمع الكثرة لما فوقها إلى ما لا نهاية له عند النحويين وأجيب بأنه يستعمل
 أحدهما في الآخر مجازاً وبأن السعد صرح بما يفيد اشتراك الجمع من ثلاثة إلى عشرة واختصاص جمع الكثرة بما لا نهاية له (قوله
 وهي الصاد) نحو مضطر (قوله والصاد) نحو مضطر ويجوز فيه البيان والادغام بقلب الثاني الأول دون عكسه لأن بهين ولضفر الصاد
 (قوله والطاء) المهمة نحو ما طلب فقلب التاء طاءً ويجب الادغام حينئذ الاجتماع المثلين نحو المطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام
 (قوله والطاء) نحو ما ظلم فيجوز فيه ثلاثة أوجه البيان أو عدم ادغام الصاد في الطاء والادغام إما الأول في الثاني أو عكسه وقد روى
 بالوجه الثلاثة قول الشاعر هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفواً ويظلم أحياناً فيظلم (قوله لزوال استطالة الصاد) أي استطالتها
 في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ولذا أدغمت اللام فيها نحو ولا الضالين واستطالت العبارة عن امتداد هذا الحرف في مخرجه عند
 النطق به وهو اللسان قيل من أوله إلى آخره ٣ وقيل من أوله إلى ما قبل آخره على خلاف عندهم (قوله ومعناه المجاز) أي الشديداً الحاجة
 الجهد الذي لا يرى لنفسه شيئاً من الحول (١٢) والقوة ولا يرى شيئاً يعتمد عليه كالغريق في البحر والضال في القفر لا يرى لانائه

الأملاء (قوله اسم مفعول) فهو
 بضم الميم وسكون اللام وفتح الجيم
 (قوله وهو أخص من الفقير) أي
 أقل أفراداً كتب بعضهم ما نصبه
 فيه أنه لم يشترط أحدان النعت
 يجب أن يكون أخص من المنعوت
 أي يكون ما يطلق عليه لفظ
 النعت أقل أفراداً مما يطلق عليه
 لفظ المنعوت نعم إذا كانا معرفتين

اللفظ دون التقدير لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام ووزنه مفتعل من الضرورة
 فأصله مضطر وتاء الافتعال تبدل طاء بعد أحد حروف الاطباق وهي الصاد والصاد والطاء
 والطاء ولا يجوز ادغام الصاد في الطاء لزوال استطالة الصاد بالادغام ومعناه المجاز اسم مفعول
 وهو أخص من الفقير فيكون نعتاً له ويوجد في بعض النسخ يقول العبد الفقير والعبد يقال على
 ضرب أربعة الأول عبد بحكم الشرع وهو الإنسان الذي يصح بيعه الثاني عبد بالاجادة وذلك
 ليس إلا لله وإياه قصد بقوله أن كل من في السموات والأرض إلا أتى الرحمن عبداً الثالث عبد
 بالعبودية وهو المقصود بقوله واذ كر عبدنا أيوب ومنه سبحانه الذي أسرى بعبد له ليلاً الرابع
 عبد الدنيا وأعراضها وهو المعتكف على خدمتها وإياه قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعس

يجب أن يكون الثاني دون الأول في التعريف أو مساوياً له فيه ولذلك أشار ابن الحاجب بقوله والموصوف أخص
 أو مساو والمعنى بقوله النعت دون المنعوت أو مساو له أي كقولك جاءني الرجل العاقل وهذا مثال للمساوي ومثال الدون أكرم
 هذا الرجل ومثال الأخص الغير الجائر جاءني الرجل هذا هذا حاصل ما قيل (وأقول) معنى كلامه أن مفهوم المضطر أخص من مفهوم
 الفقير ولا شك أن مفهوم النعت أخص من مفهوم المنعوت ولو خصوصاً وجهياً فصح قوله فيكون نعتاً له فتدبر (قوله ويوجد في بعض
 النسخ) على هذه النسخة يجوز لنا وجهان وهو أن يكون المضطر نعتاً للعبد وأن يكون نعتاً للفقير كما قاله السمين من أن الشيء إذا نعت
 نعت وأتى بعده بنعت أخص جاز أن يكون نعتاً للأول أو الثاني وعلى النسخة التي ليس فيها ذلك يتعين أن يكون نعتاً للفقير وفي
 التعبير بوجود الخ إشارة إلى أنه هذه النسخة (قوله والعبد يقال على ضرب أربعة) أي يحمل على أنواع أربعة أو على جزئياتها زاد في
 القاموس خامساً وهو الإنسان ذا كرا كان أو أنثى (قوله عبد بحكم الشرع) أي رقيقته سبباً لحكم الشرع بها أي حكم الشارع (قوله
 عبد بالاجادة) أي رقيقته ومملوكيته ثبتت له بسبب إيجاده أي إخراجها من العدم إلى الوجود (قوله عبد بالعبودية) أي رقيقته للولي أو
 مملوكيته له ليس سبباً بالاجادة بل سبباً بظهور تملكه وذلك يكون في الله وغيره (قوله واذ كر عبدنا أيوب) أي واذ كر مملوكنا بسبب
 عبوديته لنا لأن المقام مقام مدح لا بسبب إيجاده لوجودها في الكافر وكذا يقال فيما بعد (قوله عبد الدنيا) لم يصف فيما تقدم بخلاف
 هذا فأضاف ووجه ذلك أن ما جعل سبباً في العبدية لا يوصف بالمالكية إذ المالك في الإيجاد والعبودية لله تعالى والمالك في الرق السيد
 بخلاف الدنيا فإن من اشتغل بها عن طاعة مولاه تنصف الدنيا بأنها مالكة له فلذلك أضافه لها وفيه أن ذلك يمكن في عبد العبودية
 وبقرى بينهم بقصد التغير عن الدنيا وأعراضها والدنيا الدينار والدرهم في هذا المقام وإن كان لها إطلاق على غير ذلك فقبل أنها كل
 المخلفات وقيل غير ذلك (قوله وأعراضها) أي ما يعرض بها من التلاهي بسببها (قوله المعتكف) أي المواظب على خدمتها ثم لا يخفى
 أن خدمتها ترجع إلى التلاهي فاذن فالأفضل أن يقتصر الشارح على الدنيا فيقول الرابع عبد الدنيا ولا يزيد وأعراضها (قوله تعس
 ٣) قول المحشي وقيل من أوله الخ) في بعض النسخ تبدل هذا القول وقيل من وسطه إلى ما قبل آخره فليحذر

بفتح العين وكسر هاء غناه هلك وسقط كما نقل عن البرماوى (قوله اظهار التذلل) أى اظهار أى جزئى من جزئيات التذلل أو اظهار الحقيقة فى أى جزئى من جزئياتها فيستحقها اذن الشيخ والوالد ونحوهما وفى التعبير باظهار اشارة الى أن التذلل قلبى ويحتمل أن المراد تحصيل التذلل (قوله أبلغ منها) أى أبلغ من جميع أفرادها ما عداها فالعبادة أخص وخلاصته أن العبادة الفرد الاعلى من العبودية (قوله لانها غاية التذلل) أى أعلى أفراد التذلل ولا يخفى أن هذا الاعلى يلاحظ واحدا نوعيا كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لاافضال) أى غاية الاحسان أى النوع الاعلى من أنواع الاحسان ليس الا للولى تبارك وتعالى والظاهر أن يراد بالنوع الاعلى منه ما لا يتعلق به قدرة العبد (قوله ولعل الخ) التبرج بالنسبة لاحدهما معينا وأما أحدهما لابعينه فهو متعين ثم أقول لا يخفى أن ارادة عبد العبودية تنكده على قوله المنكسر خاطره لقله العمل والتقوى فلا تظهر ارادته تأمل والظاهر صحة ارادة عبد الدنيا واضعا يجعل نفسه غير قائمة بشكر مولاهما بتلاهيها بالدينا وخطوطها كما هو شأن الاكابر لانهم يرون أنفسهم مقصورة مستحقة لأن يفعل بها كل مكروه (قوله خاطره) فاعل بالمنكسر وسوغ ذلك وقوعه صلا لا لم يحتج لسوغ فتدبر وقوله أى المتألم قلبه اسناد التألم للقلب مجاز عقلى (قوله فانه أطلق الانكسار الخ) فيه دليل على أنه كما تجرى الاستعارة فى المصدر قبل جريانها فى المشتقات كذلك المجاز المرسل الجارى فى المشتقات وبذلك صرح علماء المعاني فلذلك عدل عن المنكسر الواقع فى المتن الى المصدر أى الانكسار اشارة لذلك (قوله على التألم المتسبب عنه) أى فى الجملة وانما قلنا فى الجملة لان هذا التألم القائم به ليس سببه الانكسار الذى هو تفرق أجزاء ما كان صلبا كالخبر والتألم هو الوجع الناشئ عن الضرب أو الجرح مثلا (قوله وهو الهاجس الخ) فيه نظرفانه فوق الهاجس ولعله أطلقه عليه مجازا للمجاورة * واعلم ان ما يقع فى النفس مراتب * الاول الهاجس وهو ما يلقي فى القلب ولا يدوم تردده عليه ولا يؤاخذ به اجبا لانه ليس من فعل العبد وانما هو وارد لا يستطيع دفعه * الثانى الخاطر وهو جريانه فى القلب ودوام تردده عليه وهو مرفوع أيضا * والثالث حديث النفس وهو تردده هل يفعل أولا وهو مرفوع أيضا لقوله صلى الله (١٣) عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به

عبد الدينار والدرهم فالعبودية اظهار التذلل والعبادة أبلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال وهو الله سبحانه وتعالى ولعل المؤلف أراد بالعبد المعنى الثانى أو الثالث (ص) المنكسر خاطره (ش) أى المتألم قلبه فكل منهما مجاز مرسل فانه أطلق الانكسار وهو التفرق على التألم المتسبب عنه والخاطر وهو الهاجس على القلب الذى هو محله فالعلاقة السببية والمسببية والحالية والحالية أى فالعلاقة غير المشابهة فلذلك كان كل منهما من المجاز المرسل ثم

أنفسها ما لم تسكلم أو تعمل * الرابع الهم وهو ترجيح الفعل أو التبرك وهذا يفرق فيه الحسنة والسيئة فيؤاخذ به فى الحسنات دون السيئات * انطاسة العزم وهو قوة القصد والجزم به بحيث يصمم

القلب فيه على الفعل ويؤاخذ به فى الحسنات والسيئات وهل اذا عمل يكون عليه وزر ان وزر العمل ووزر العزم قطعاً ويجرى القولان الا تبيان فى حديث النفس والهم والظاهر الاول وان كان بعيدا وحرر (فوائد) الاولى هل يتنزل العزم على المعصية منزلة المعصية فى الكبر والصغر والحقارة والعظم فالعزم على الزنا مثلاً باثم ان الزانى أولا يتنزل بل العزم عليها مطلق ذنب وسيئة أخرى وليس هذا الذنب كفعالها المعزوم عليه هكذا تردداً بالاقلاى وجزم غيره بأنه غير فعل المعزوم عليه وانما هو مطلق سيئة وهو ظاهر (أقول) وظاهر هذا انه صغيرة (الثانية) قوله فى الحديث ما لم تسكلم به أو تعمل أى فان تكلمت به أو عملت بما حدثت به النفس فى المعصية لم يتجاوز عنه وهل يكتب عليه وزر ان وزر حديث النفس ووزر التسكلم أو العمل وربما يشهد له ظاهر الحديث وانما يكتب عليه وزر واحد وهو وزر الكلام أو العمل فقط قولان والثانى هو الظاهر (الثالثة) قولنا ان الهم بالسيئة لا يكتب عليه أى ما لم تسكلم بتلك السيئة أو يعمل فان تكلم بها أو عمل تسكلم عليه بالاولى من المرتبة الثالثة ويجرى فى ذلك القولان (الرابعة) قولنا فى المرتبة الرابعة أيضا ان الهم لا يكتب عليه سيئة أى ثم يظهر ان تركها خوف الناس أو عدم شهوة لم تسكلم به حسنة وان تركها خوفاً من الله كتبت له حسنة وما قلناه من ان الهم لا يكتب عليه ظاهراً ولو فى الحرم وقوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد يراد بالارادة العزم المصمم أولاً ويحمل على فعل الظلم بالفعل وما قلناه من انه هل يتنزل العزم على المعصية الخ وأما العزم على الحسنة فهو كفعالها لكن هل يساوى حينئذ العزم عليها الهم بها الوارد فى خبر ومن هم بها فلم يعملها كتبت له حسنة كاملة * وفى الواعظ الفتح ان معنى قوله كلمة غير ناقصة أى فى عظم القدر لا التضعيف الى العشر فلم يظهر من ذلك فرق بين العزم على الحسنة والهم بها نعم ان ثبت ان العزم عليها يكتب عشر اقترق مع الهم ويستل حينئذ ما الفرق بين العزم عليها وبين فعلها الذى فيه عشر حسنات والحاصل ان العزم على الحسنة وان كتبت حسنة واحدة ساوى الهم على الحسنة وان كتب عشر ساوى فعلها وانظر ما هو الصريح فى ذلك نقلاً (قوله فالعلاقة الخ) يختلف فقيل العلاقة ما ذكره الشارح وقيل السببية وقيل المسببية والراجح ان العلاقة فيما نحن فيه السببية وصف المنقول عنه (قوله والحالية والحالية) فيه ما تقدم والراجح ان العلاقة فى ذلك الحالية

(قوله لقلنا العمل) أي الصالح والقرينة عليه المنكسر خاطره لأن انكسار الخاطر لا يكون إلا بفوات العمل الصالح لا بفوات مطلق العمل أو أن آلاف والألام فيه لا يكمل والعمل الكامل هو العمل الصالح والعمل أخص من الفعل لأن الفعل ينسب للبهائم كما ينسب لذوى العقول وأما العمل فلا يقال إلا فيما كان عن فكر ورؤية (قوله والتقوى) من تقيت والأصل وقيقت الواتاء كما في تراث ثم الياء ووافصار تقوى وهو غير منصرف لأن ألفه التانيث (قوله فقلنا الكلام الخ) مناسب للمعنى الاصطلاحي لأن قلنا الكلام قد تكون من متعلقات الأمر وأيضا يلزم من قلنا الكلام في الجملة امتثال الأمر كما هو معلوم وعند أهل المعارف مفهوم قوله والخ (كذا في نسخة شيخنا عبد الله المغربي وفي نت وفي بعض النسخ الخ) والمناسبة بين المعنى الغوى والمعنى الاصطلاحي ظاهرة وذلك لقوله في له فكان المتقي جعل امتثال أمر الله والاجتناب عما نهى الله حازما بينه وبين العذاب (قوله امتثال أمر الله واجتناب نواهيه) أي امتثال أوامر الله قال نت ومن الأوامر الإخلاص والصبر والرضا والزهد والقناعة والتوكل وشكر المنعم والنصيحة ومحبة أهل العلم وتعلم ما لا بد منه من أمور الدين ومن النواهي الحقد والحسد والبغى والغضب لغير الله والغش والخدعة والمكر والكبر والعجب * اعلم أن المتقي كما قال ناصر الدين اللقاني ثلاث مراتب الأولى التقوى عن العذاب المخلد بالتبصر عن الشرك وعليه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولأن أهل القرى آمنوا واتقوا والثالثة أن تتزعم عباد شغل سره عن الحق ويتبتل إليه بشراشره أي نفسه وجسمه وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الخ فالتقوى في المتن أن أريد بها المعنى الثاني فالعمل مغايرها مفهومها ويلزمها وجودا أن أريد بها المعنى الثالث فهو يغايرها مفهومها لئلا ينفك عنها وجودا أي بوجود بدونها انتهى فإذا علمت هذا كله فقل قد أراد المصنف بالتقوى المعنى الثاني أو الثالث ولا يصح إرادة المعنى الأول وقول الشارح امتثال الأمر أن قصر على أمر الوجوب والنهي ع- على نهى التبريم فهو إشارة للمعنى الثاني وإن ع- في الأمر (١٤) والنهي حتى يشمل نهى التحريم ونهى الكراهية ونهى خلاف الأولى

فيكون إشارة لها بالمعنى الثالث (قوله نواهيه) جمع نهى بمعنى منهياته (قوله تواضع الخ) أي فسلك مسلك هضم النفس وكسرهما لا مسلك التحدث بالنعمة وللعلماء في ذلك طريقان فمنهم من سلك المسلك الأول ومنهم من سلك المسلك الثاني

علل الانكسار بقوله (ص) قلنا العمل والتقوى (ش) وهي لغة قلنا الكلام والخزبين الشيتين واصطلاحا امتثال أمر الله واجتناب نواهيه واعاذك بذلك رجه الله تعالى تواضعا منه والأفعلة وتقواه ودينه مشهور وكان من أهل الكشف كشيخه وهضم النفس شأن أهل العلم والدين قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم عن اتقى ويقال من رضى بدون قدره رفعه الله فوق قدره (ص) خليل بن اسحق (ش) خليل فعيل من الخلة وهي صفاء المودة ثم سمي به المؤلف رحمه الله ثم يجوز هنا أن يكون مستعملا في معناه العلي وهو الظاهر

وكلا المسلكين حسن والأول مسلك الصوفية والثاني مسلك الفقهاء والاصوليين والمحدثين قاله يوسف القيشي والقصد (قوله والأفعلة) أي وإن لم نقل الخ فلا يصح لأن عمله وتقواه وقوله دينه أي عبادته (قوله وكان من أهل الكشف الخ) فقد مر بشواء بين يديه خروف شواء فناداه وأمره بطرحه للكلاب ودفع له مبلغا فكان قدرته وقال لا تعد فسل الشواء عن ذلك فقال اشتريته بخمسة دراهم فبات من الليل وليس عندي شيء فشويته ميتا لا بيعه فكاشفني وقد ثبت على يديه وكان جنديا يلبس زى الغزاة المتقشفين ولما أراد الكفار أخذوا سكندرية فبعث السلطان إليها جنودا لدفعهم فكان رجه الله من جللتهم (قوله كشيخه) أي الذي هو الشيخ عبد الله المنوفي ومكشفاً له ظاهرة كسيرة منها مكشفتة عليه حين اشتغل في صغره بسيرة البطال ونحوها فكاشفه فقال له من أعظم الآفات السهر في الخرافات (قوله فلا تزكوا أنفسكم) أي تزكية فخرا أو تزكية تحدث بالنعمة فيكون إشارة للطريق الأولى طريق الصوفية ويجوز أن يراد فلا تزكوا أنفسكم تزكية فخرا لا تزكية تحدث بالنعمة فيكون إشارة للطريق الثانية (قوله ويقال من رضى بدون قدره) أي قولاً أو فعلاً فماتن فيه من قبيل القول وأما فعلا فكان لا يجلس في الصدر والحال أنه من أهله أي رضى بمرتبة دون المرتبة التي يقتضيها قدره وقوله رفعه الله فوق قدره أي دفعه الله مرتبة فوق المرتبة التي يقتضيها قدره وحاصل ما أشار له القرطبي أن التواضع إن كان لله أو لرسوله أو للشيخ أو للوالد أو السلطان أو الحاكم فواجب وليسائر الناس مندوب ما لم يكن لأجل دنياهم أو ظلمهم فخرام الخوف (قوله خليل) يدل من الفقهاء والمضطرب أو عطف بيان عليه لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت التكرار إذا تقدم عليها نصب على الحال كقوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد (قوله خليل فعيل) أي على وزن فعيل (قوله من الخلة) أي بضم الخاء وأما بفتحها فمعنى الحاجة وقد تقدم بيانه (قوله المودة) أي المحبة الصافية أي الخالصة من مشاركة الأغيار (قوله ثم سمي به المؤلف) أي أنه في الأصل صفة مشبهة ثم سمي المؤلف به هذا بحسب الواقع وبعد فيجوز في المقام أمران الخ (قوله ثم يجوز) خلاصته أنه يجوز إبقاؤه على علميته ويجوز أن يقصد تشكيكه (قوله في معناه العلي)

أى فى معناه المنسوب للعالم من حيث كونه مدلولاً له فهو من نسبة المدلول للدال (قوله بالاشتراك) اللفظى لان خليفته لا يشترط اشتراكاً لفظياً (قوله اما نعت خليل الخ) لا يخفى ان النعت يكون المشتق وشبهه كما اشار له ابن مالك بقوله * وانعت بمشتق كصعب وذرب * الخ ولا يخفى ان ابن ليس واحداً من المشتق ولا من شبهه كما يعلم من شرح الاشمونى وأيضاً ان كونه بياناً يقتضى الجود والنعتية تقتضى الاشتقاق وبينهما تناف فجعلناه نعتاً بناء على ملاحظة تأويله بنسب وان خالف ما تقدم وجعله بياناً بناء على عدم تأويله ومن المعلوم ان ما صح ان يكون بياناً يصح ان يكون بدلاً كما هو معلوم فلا يعترض ويقال الاولى أن يزيد أو يدل (قوله ومن خليل) لا يقال كان الاولى ان يقول وابن من خليل لا نقول لا يلزم هذا الاول أو لا يدل تعيينه بكونه ابن من وليس كذلك بل القصد تمييزه بأى شئ كان والتمييز بجزئى لا يتعين ان يكون السؤال عن ذلك الجزئى (قوله أحوال لازمة) لا يخفى انه لا يظهر ان يكون حالاً لازمة لانه حيث كان لفظ خليل مشتركاً اشتراكاً كلفظياً فلا يكون بنوة اسحق لازمة له كما هو ظاهر (قوله ويجوز ان يكون منكراً) أى علم قصد تذكيره بحيث صار المراد به بعد التنكير ذاتاً ماسماً بخليل أى مسمى مصدر وفيها أى مسمى كل واحد من مصدرين بخليل فهو تنكير طارلاً أصلي لان الاصله انما هى الصفة لا العلمية ولا التنكير (قوله وعليه فابن خبر) أى ولا يصح ان يكون نعتاً ولا عطف بيان لكونه يشترط موافقة المنعوت للنعت والمبين للبيان فى التعريف والتنكير وخليل حينئذ منكرة وابن اسحق معرفة ثم نقول انه اعترض على هذا الاحتمال بان المصنف قصد به تعريف نفسه كما تقدم وهو ينافى التنكير ثم قال ولا يقال الوصف يحصل به التعيين لا نقول ما لا يجوز تقديم مراعاته على ما يجوز انتهى والظاهر صحة كل وان كان الاول أولى لان الوصف لا بد منه فى التمييز سواء جعل علماً واسماً منكراً أى قصد تنكيره لانه اذا جعل علماً حصل فيه الاشتراك (قوله تخصيصه وتعيينه) اعلم ان التعيين (١٥) والتخصيص مترادفان لغة فقد قال الجوهري

والقصد بما بعده ازالة ما عرض له من الابهام بالاشتراك وقوله ابن اما نعت خليل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف أى هو ابن اسحق والجملة اما استئناف جواب سؤال مقدر كما نه قيل ومن خليل أحوال لازمة ويجوز ان يكون منكراً أى شخصاً ما سمي بخليل وعليه فابن خبر مبتدأ محذوف أى هو ابن اسحق والجملة نعت لخليل والقصد بها تخصيصه وتعيينه (ص) ابن يعقوب المالكي (ش) ابن الجرنعت لا اسحق ويوجد فى بعض النسخ ابن اسحق بن موسى * قلت فان قلت وعلى كل فان هذه الكنية لا تميزه لا اشتراكها بينه وبين بعض الناس * قلت هذا الالباس مما لا يضر هنا لانه ليس المقصود نسبته الى أبيه بل مجرد تمييزه بهذه الكنية وقد غلبت هذه الكنية عليه دون غيره ودون نسبته الى غير جده كاسمه وذكرا ابن حجر فى الدرر الكامنة انه يكنى بأبى محمد ويلقب بضياء الدين انتهى وكان والده حنفياً يلزم بأبى عبد الله بن الحاج والشيخ عبد الله المنوفى فشغل ولده مالكيًا فقوله المالكي ليس نعتاً لضاف اليه لان اسحق والده كان حنبلياً المذهب

تعيين الشئ تخصيصه (قوله نعت لا اسحق) فيه ما تقدم (قوله يوجد فى بعض النسخ) قال ت ت ابن موسى وهو من قال ابن يعقوب والقائل به هو ابن غازى وما قاله ت ت هو الذى قاله الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة فى أبناء المائة الثامنة وقد وجد بخط المؤلف نحو ذلك كما قاله محشى ت ت (قوله فان هذه الكنية) التى هى ابن يعقوب على النسخة الاولى أو ابن موسى

على الثانية (تنبيه) ليست هذه كنية وقول بعضهم ما صدر بابن أو بنت فهو مخصوص باعلام الاجناس كابن عرس أو بنت عرس (قوله لا تميزه) أى ان تلك الكنية التى هى ابن يعقوب أو ابن موسى (قوله هذا الالباس) المناسب هذا الاشتراك وان صح ان يراد بالالباس المترتب على الاشتراك (قوله لانه ليس المقصود الخ) أى ليس المقصود نسبته الى أبيه فى تحصيل التمييز أى ليس العلة فى التمييز نسبته الى أبيه أى الى العلى والاولى الى جده وقوله بل مجرد أى بل المقصود تمييزه مجرداً عن كون العلة فيه النسبة الى جده لانه قد غلبت أى القصد التمييز والعلة فيه الغلبة لا النسبة المذكورة ثم ان هذا كله لا يأتى الا لو قال خليل بن يعقوب (قوله وقد غلبت) أى لانه قد غلبت وان كان معها اشتراك (قوله دون غيره) محترز قوله عليه وقوله ودون نسبته محترز قوله هذه الكنية أى ان الذى غلب عليه انما هو ابن يعقوب دون ابن اسحق (قوله كآبيه) تمثيل لقوله غير جده ولعل الاحسن فى الجواب ان قلت وعلى كل فان تلك النسبة التى هى ابن اسحق بن يعقوب أو ابن موسى لا تميز لوجود الاشتراك قلت هذا الاشتراك لا يضر هنا لان تلك النسبة قد غلبت عليه دون غيره بحيث اذا أطلق خليل بن اسحق بن يعقوب لا ينصرف الالهذا الامام نفعنا الله به (قوله ابن حجر) أى الحافظ الذى هو العسقلانى لالهىتمى (قوله فى الدرر الكامنة) أى فى أبناء المائة الثامنة انه يسمى محمداً ويلقب بضياء الدين كذا فى خط المصنف ان اسمه محمد وتلقبه بضياء الدين على ما قال ابن حجر وفى نسخة يكنى بأبى محمد ويلقب بضياء الدين ولكن بعد ان عرفت نسخته فلا ينبغي أن يسمى بخليل فقط لانه (٣) المنقول عن أهل مذهبه وهم أعلم باسمه من غيرهم (قوله فشغل ولده مالكيًا) أى بما لازمه محبة هؤلاء العلماء العاملين (قوله كان حنبلياً المذهب) وذكر المصنف أن والده كان من الاولياء الاخيار وذكره عن نفسه انه فى صغره قرأ سيرة البطال ثم شرع فى غيرها من الحكايات ولم يطلع عليه احد من الطلبة فقال له الشيخ عبد الله يا خليل من أعظم الآفات السهر فى

الخرافات قال فعلت ان الشيخ علم بحال وانتهت من ذلك الحين وذ كرا من غازی انه كان مشتغلا بما يعنيه حتى انه أقام بمصر عشرين سنة لم ير النيل وانه جاء لنزل بعض شيوخه فوجد الكنيث مفتوحا ولم يجد الشيخ فقبل له انه شوشه هذا الكنيث فذهب ليأتى بمن ينقبه فقال الشيخ خليل أنا أولى بتنقبته فشم وزل فجاء الشيخ فوجده على تلك الحال والناس قد حلقوا عليه تعجبا من فعله فقال من هذا الخليل فاستعظم ذلك ودعاه عن قريحة صادقة فقال بركة ذلك ووضع الله البركة في عمره (قوله رحمه الله) لم يقل رضى الله لان خليل اسم ظاهر من قبيل الغيبة فناسب ضمير الغائب (قوله) أى لنفسه (قوله في مكارم) فى معنى من مقدمة من تأخير والتقدير عملا بالذى يلزم أو بشئ يلزم أى بنا كد من الدعاء والثناء للوآف حلة كون ذلك معدودا من مكارم الاخلاق أى محاسن الاخلاق وهو من اضافة الصفة للوصف أى الاخلاق المحاسن أى الحسنة (قوله من الثناء والدعاء) لا يخفى انه دعاء فقط لا ثناء ويجب ان يأنه وان كان دعاء صريح محافه وثناء ضمنا (قوله للوآف) المقام للاضمار ونكتة الاظهار التحدث بالنعمة من حيث كونه موصوفا بالتأليف (قوله لاعترافه) أى الداعى له أى اللوآف بالفصل أى بالاحسان من تأليفه ذلك المختصر الذى هو نعمة ومنه لم تساوها منه ثم لا يخفى ان هذا يفيد أن جله رحمه الله من وضع بعض الطلبة لانهم من كلامه رحمه الله وهو بعيد ويمكن أن يقال انهم من كلامه رحمه الله وقصد بذلك الإشارة الى أن القارئ اذا جاء لتلك الجلة يلاحظ انشاء الدعاء (قوله لحديث المسؤول بها) أى الذى تدل عليه الفعلية لا ثبوته ودوامه الذى تدل عليه الاسمية والامر فى ذلك ظاهر فلا حاجة الى الاطالة بالبيان والمسؤل هو الرحمة (قوله تفاؤلا بالاجابة) أى ترقيبا للاجابة أى فكان الرحمة حصلت بالفعل وصار يخبر بها (قوله وخص الرحمة لانهم اتجمع كل خير) جواب عما يقال هلا قال غفر الله له وحاصل الجواب انه لو قال مثلا غفر الله له لكان قاصرا على سؤال محو الذنب فلا يشمل طلب نعم أخرى من نعم الآخرة أى والرحمة بمعنى الانعام تشمل محو الذنب وغيره فان قلت ان (١٦) الانعام حقيقة فى تعلق القدرة بشئ منهم به ثبت له وجود فى الخارج فلا يشمل سؤال العفو فلا يظهـ ر قوله فجمع قلت نعم الا ان الرحمة تعورفت فيما يشمل محو الذنب فالشمول باعتبار العرف (قوله سبع وستين) بسين وباء كما هو مخطه رحمه الله خلافا لما يوجد فى بعض النسخ من انه بالثناء فإنه ليس موجودا فى خط الشارح وكذا هو موجود فى ت فى صغيره

وكبيره بتقديم السين وبعدها باء واحدة وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة سنة تسع بتقديم التاء على السين ونحوه للشيخ تقي الدين الفاسى والشيخ أحمد زر وقو بعضهم عز ذلك التثنية ولعله وقع فى نسخه كذا وفى ابن غزى سنة ست وسبعين ونحوه لابن مريزوق قائلا حديثى بذلك القاضى الفقيه ناصر الدين الاسحاقى المصرى وهو من أصحاب المصنف ومن حفاظ هذا المختصر كما أشار ذلك محشى ت (قوله ولن صلى عليه) أى غفر لن صلى عليه الذنوب الماضية فقط وبعدها معرضون لاصابتها أو والمستقبلة على تقدير وقوعها وفضل الله واسع أو الماضية فقط ويحفظون بعد وقوعها والمراد صلى على جنائزته (قوله حقيقيا) نسبة للحقيقة أى حقيقة الافتتاح فهو من نسبة الشئ الى نفسه مبالغة أو ان تلك النسبة ليست مرادة والمراد من هذا اللفظ ما هو معلوم من ان المراد به الابتداء الذى لم يسبقه شئ (قوله وهو ما تقدم الخ) فيه إشارة الى ان الابتداء الاضافى أعظم أى ان الافتتاح الاضافى هو الافتتاح المتقدم على الافتتاح فى المقصود فبان بذلك ظهور كلام الشارح من أن فيه تقديم افتتاح على افتتاح (قوله بالذات) أى قصده جاء له من ذاته لا من غيره بخلاف البسملة والحمدلة فانهما وان كانتا مقصودتين الا ان القصديتين لم تحصل لهما من نفسهما بل من غيرهما وهو المقصود بالذات (قوله جمع الخ) علة لقوله لما افتتح بالبسملة الخ (قوله بين حديثي) أى بين العمل بحديثي البسملة والحمدلة قد تقدم فى الشارح حديث البسملة وورد فى الحمدلة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره له وحاصل ما فى ذلك أنه قد تقدم الحديث المتعلق بالابتداء بالبسملة وورد فى الحمدلة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم رواه أبو داود فجاء التعارض فدفع الشارح التعارض بان جعل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى والحمدلة على الابتداء الاضافى ولم يعكس لموافقة القرآن العزيز واقوة حديث البسملة على حديث الحمدلة وهناك أجوبة لاحاجة للاطالة بنذكرها (قوله لغة) أى فى لغة العرب أى حال كونه معدودا فى الالفاظ الموضوعات المستعملة للعرب وهو حال من الجدلاته فى الحقيقة مضاف اليه والتقدير وتفسير الحمدلة كون الحمدلة فلا يرد ما يقال انه حال من المبتدأ وهو قول ضعيف (قوله باللسان) بمعنى آلة النطق ولو غير المعهودة فيشمل

(ص) رحمه الله (ش) هى جملة خبرية قصد بها الدعاء لعملا يلزم فى مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء للوآف لاعترافه له بالفضل وأتى بها فعلى حدوث المسؤول بها وأتى بها خبرية تفاؤلا بالاجابة وان كان أصل الدعاء بلفظ الامر كما غفر لنا وخص الرحمة لانهم اتجمع كل خير مات رحمه الله فى ثالث عشر ربيع الاول سنة سبع وستين وسبع مائة وذ كر بعض ان بعض الطلبة رأى المؤلف بعد وفاته وأخبره ان الله غفر له ولن صلى عليه (ص) الحمد لله (ش) لما افتتح بالبسملة افتتاحا حقيقيا افتتح بالحمدلة افتتاحا اضافيا وهو ما تقدم على الشروع فى المقصود بالذات جمع بين حديثي البسملة والحمدلة والحمدلة هو الثناء باللسان

على كبريه بتقديم السين وبعدها باء واحدة وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة سنة تسع بتقديم التاء على السين ونحوه للشيخ تقي الدين الفاسى والشيخ أحمد زر وقو بعضهم عز ذلك التثنية ولعله وقع فى نسخه كذا وفى ابن غزى سنة ست وسبعين ونحوه لابن مريزوق قائلا حديثى بذلك القاضى الفقيه ناصر الدين الاسحاقى المصرى وهو من أصحاب المصنف ومن حفاظ هذا المختصر كما أشار ذلك محشى ت (قوله ولن صلى عليه) أى غفر لن صلى عليه الذنوب الماضية فقط وبعدها معرضون لاصابتها أو والمستقبلة على تقدير وقوعها وفضل الله واسع أو الماضية فقط ويحفظون بعد وقوعها والمراد صلى على جنائزته (قوله حقيقيا) نسبة للحقيقة أى حقيقة الافتتاح فهو من نسبة الشئ الى نفسه مبالغة أو ان تلك النسبة ليست مرادة والمراد من هذا اللفظ ما هو معلوم من ان المراد به الابتداء الذى لم يسبقه شئ (قوله وهو ما تقدم الخ) فيه إشارة الى ان الابتداء الاضافى أعظم أى ان الافتتاح الاضافى هو الافتتاح المتقدم على الافتتاح فى المقصود فبان بذلك ظهور كلام الشارح من أن فيه تقديم افتتاح على افتتاح (قوله بالذات) أى قصده جاء له من ذاته لا من غيره بخلاف البسملة والحمدلة فانهما وان كانتا مقصودتين الا ان القصديتين لم تحصل لهما من نفسهما بل من غيرهما وهو المقصود بالذات (قوله جمع الخ) علة لقوله لما افتتح بالبسملة الخ (قوله بين حديثي) أى بين العمل بحديثي البسملة والحمدلة قد تقدم فى الشارح حديث البسملة وورد فى الحمدلة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره له وحاصل ما فى ذلك أنه قد تقدم الحديث المتعلق بالابتداء بالبسملة وورد فى الحمدلة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم رواه أبو داود فجاء التعارض فدفع الشارح التعارض بان جعل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى والحمدلة على الابتداء الاضافى ولم يعكس لموافقة القرآن العزيز واقوة حديث البسملة على حديث الحمدلة وهناك أجوبة لاحاجة للاطالة بنذكرها (قوله لغة) أى فى لغة العرب أى حال كونه معدودا فى الالفاظ الموضوعات المستعملة للعرب وهو حال من الجدلاته فى الحقيقة مضاف اليه والتقدير وتفسير الحمدلة كون الحمدلة فلا يرد ما يقال انه حال من المبتدأ وهو قول ضعيف (قوله باللسان) بمعنى آلة النطق ولو غير المعهودة فيشمل

الثناء المنطوق به غير ما خرق العادة ونخرج به الثناء بغيره كالجدا النفسى وحده الجادان لم يكن لفظا خرقا لعادة فليس خد اللغة حقيقة بل مجازا وان كان ثناء حقيقة بناء على ان الثناء الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير اللسان وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهرى وغيره ذكره ابن عبد الحق فلا يكون قيد اللسان مستدركا (قوله على الجميل الاختيارى) أى لاجل الفعل الجميل الاختيارى تعليل للثناء وهذا الفعل الموصوف بما ذكره هو المحمود عليه وأما المحمود به فانه لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه في التعريف بلفظ الثناء فانه كما تقدم الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة التى مصدرها المحمود به واذا كان المحمود عليه يشترط فيه أن يكون اختياريا يكون الحد محتصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يتم الاختيارى وغيره فانه فى كذا والمراد بالجميل الامر الحسن أعم من أن يكون حسنا فى حد ذاته وهو ظاهر أو بحسب اعتقاد المحمود كقولك الذى تصفه بصفة دنيئة لكنك احسنه فى اعتقادك أو اعتقاد مخاطبك أنت كناس وأورد على قيد الاختيارى أنه يلزم عليه عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة لان تلك الصفات المقدسة ليست بأفعال ولا يوصف بثبوتها بالاختيار وأجيب بأنهم لما كانت مبدء أفعال اختيارية كان الحد عليهم باعتبار تلك الأفعال فالمحمود عليه فعل اختياري فى المآل انتهى خلاصته أن المراد ما كان اختياريا بنفسه أو بأثره * (تنبيه) * الحد يتوقف على أمور خمسة فهى أركان له محمودة ومحمود عليه وحامد ومحمود وصيغة فالمحمود به هو المعنى الذى دل عليه الصيغة كقولك زيد عالم فالصيغة هى هذا اللفظ ومدلولها وهو ثبوت العلم لزيد هو المحمود به وأما المحمود عليه فهو ما كان الوصف بالجميل فى مقابلته ثم انهم ما قد يختلفان بالذات كن أعطاك شيئا فكان باعناك على وصفك له بالعلم أو العلم وقد يختلفان بالاعتبار بأن يكون الشيء الواحد محمودة ومحمودا عليه لكن باعتبارين مختلفين وذلك بأن يكون الباعث على الوصف بصفة اتصافه بتلك الصفة كن رأيتك يفعل فعلا جميلا وصار ذلك باعنا لان تطهره فتقول هو صلى أو أنتم فهذه الصفة من حيث انها باعثة على اظهارك اتصافه بها محمود عليه او من حيث أنك وصفته بها واظهرت انها من صفاته (١٧) محمودة او أما الحامد فهو الوصف الذى يتحقق منه الوصف وأما المحمود فهو الفاعل المختار ما حقيقة أو حكما يدخل حمد الله على صفاته وأما الصيغة فهى اللفظ الذى يدل على المحمود به كما تقدم (قوله على جهة التعظيم) أى حالة كونه مصاحبا لجهة التعظيم لا التعظيم فلا يشترط بل المسترط بجهته وهى عدم منافاة القلب والجوارح للسان والحاصل أن الموافقة لا تشترط بل المسترط عدم المناقاة لهما ثم نقول أخرج به الوصف بالجميل ثم حكما نحو ذق أنك أنت العزيز الكريم وهو مستدرك لانه ليس ثناء بالجميل بل وصف للكرم به عالى منصفاه حقيقة بل مجازا اما باعتبار ما كان فى الدنيا أو باعتبار صمد حال المنعم كرمه فيها

على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا واصطلاحا فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منجما سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان أو قولاً

(٣ - خرشى أول) لان كونه فى النار ينفي عنه العزة والكرم ولم يقل مع التعظيم بل قال على جهة اشارة الى انه لا يشترط موافقة القلب والجوارح للسان بل المسترط عدم منافاة اللسان كما هو ظاهر وما أفاده الشارح من كونه يحتاج الى قوله على جهة التعظيم فقد وردناه كما هو مبين فيما كتبناه على ابن عبد الحق فلا راجع (قوله سواء كان فى مقابلة نعمة) أى انعام أم لا هو بمعنى قولهم سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل الأول جمع فضيلة وهى المزية الفاصلة على من صدرت عنه والثانية جمع فاضلة وهى المزية المتعدية كالانعام وفى العبارة حذف همزة التسوية وهى بمعنى ان الشرطية وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف وهو الامر ان والجملة جواب الشرط والتقدير ان كان فى مقابلة نعمة أولا فالامر ان سواء قال فى كذا وتخصيص الفضائل بالتي لا تعدى والفواضل بالتي تعدى ليس بحسب أصل اللغة لان أصل اللغة لا يفرق بينهما فاعل التخصيص اصطلاح لبعض العلماء وألغى لكن لا بحسب أصل اللغة انتهى وخلاصته ان هذا التعميم تنويع فى الجميل الاختيارى ولو قال وسواء كان هذا الجميل نعمة أم لا لكان أوضح * (تنبيه) * قد استشكل ما ذكرناه ان أر يدعدى ذوات الملكات فليس شيء من الملكات تعدى ذاته وان أر يدعدى أثرها فالعلم والقدرة تعدى أثرهما لا غير والتحقيق فى الجواب أن المراد تعدى الاثر ولكن المزية المتعدية ما يتوقف تحققها على تعدى الاثر مثال كونه فى مقابلة نعمة أن تحمده على اكرامه الغير الحامد أو غيره ومثال الثانى أن تحمده على حسن خطه مثلا (قوله يبنى عن تعظيم) أى يشعر فى حد ذاته بحيث لو اطاع عليه علم تعظيمه ولا ريب فى تحقق هذا المعنى فى الشكر الجنائى ولا يقدح فيه الجهل بالمتنبي كما لا يقدح فى دلالة اللفظ الموضوع للمعنى الجهل بالوضع وعدم الاستعمال فاندفع ما يقال لا يصح أن يكون اعتقاد الجنان من أقسام الشكر لعدم الانباء فيه اذ لا معنى لانبائه بالنسبة الى المعتقدها وما غير فلا يطالع ولو اطاع بقول أو فعل فذلك المطلع به هو الشكر لانه المتنبي لا الاعتقاد كذا قيل وفى كذا وقوله فذلك المطلع الخ ممنوع بل هناك شكر ان أحدهما مبنى عن الآخر وكل منهما فعل يبنى عن التعظيم (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله فعل أى هذا الفعل الموصوف بما ذكر بسبب كونه منجما وهذا أحسن من الذى قررنا سابقا من أنه يجوز تعلقه بمتنبي وتعلقه بتعظيم مراعى فيه غيره (قوله سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان) بأن يعتقدا اتصافه بصفة السكال والمراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا ثابتا أو لا وقبل

المراد الجزم وقوله بالجنان تأكيده لان الاعتقاد لا يكون الا به كقوله نظرت ببصري وقوله أو قولاً باللسان اما أن يجعل كالاول لكون المتبادر القول اللساني أو مخصص بناء على عمومية القول اللساني والنفساني وأراد بالفعل ما قابل الانفعال فيصدق بالكيف الذي التصديق من أفراد (قوله أو عملاً وخدمة بالاركان) أي بهذا الجنس المتحقق في واحد ومعناه أن يتعب نفسه في طاعته وانقياده قال في لـ وعطف الخدمة على العمل في التعريف إشارة الى أن العمل انما يكون شكراً اذا كان على جهة الخدمة دون الاجرة كذا قيل وفيه نظر اذ في التعريف ما يدل على انه في مقابلة الاجرة لانه قال بسبب كونه منعماً انتهى (وأقول) انما قال وخدمة إشارة الى أن ذلك العمل انما يكون حاداً حقيقة اذا كان على وجه الذل والمسكنة التي هي صفة الخديم وأما اذا لم يكن بتلك الصفة فلا يقال له حاداً حقيقة (قوله أي الافعال الظاهرة) لا يستقيم الابتداء بـ مضاف أي آلات الافعال الظاهرة فيبين الحاد اللغوي والحد الاصطلاحي العموم والخصوص الوجهي مجتمعان في شئ بل ان في مقابلة انعام وينفرد الحاد اللغوي في شئ بل ان في مقابلة انعام كأن يقع في مقابلة قراءته قراءة جيدة (قوله والمدح) أي المدح لغة الثناء باللسان على الجميل سواء كان اختيارياً أم لا على جهة التعظيم وعرفاً فعل من المادح ينبي عن تعظيم الممدوح يدل على اختصاص الممدوح عن غيره ولو كان اختصاصاً نسبياً بنوع من الفضائل أو القواضل سواء كان ذلك الفعل الدال على ما ذكر باللسان أم بالجنان أم بالاركان (قوله والشكر) الشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً فهما مترادفان اذا لم تقبل النعمة في الشكر بايصالها الى الشاكر والافيهنهما العموم والخصوص المطلق وعرفاً صرف العبد بجميع ما أنعم الله عليه الى ما خالق الاجله (قوله وكذلك) حاصله ان الـ المحتمل أن تكون للاستغراق كما عليه الجمهور فيكون مفادها بالمطابقة ان كل فرد من افراده مختص في الحقيقة به أي مقصور عليه لا فرد منه في الحقيقة لغيره وان كان له في الظاهر اذ ما من محمود عليه الا وهو منه بوسط أو بغيره وأن تكون للجنس كما عليه الرخصى فيكون مفادها ذلك بالاتزام لان مفادها بالمطابقة جنس الحد مختص بالله وما ذكر لازمه اذ يلزم من اختصاص جنس الحد بالله (١٨) اختصاص كل فرد من أفراد به واللم يكن الجنس مختصاً به لتحقيقه في الفرد

باللسان أو عملاً وخدمة بالاركان أي الافعال الظاهرة والمدح والشكر مذكوران في الشرح الكبير مع فوائد نفيسة وكذلك هل الاداة في الحد للاستغراق أو للجنس أو العهد أقوال مبسطة في الاصل أيضاً وذكروا مع الحد الاسم الكريم الجامع لمعاني الاسماء والصفات اذ يضاف اليه غيره ولا يضاف الى غيره فيقال الرحمن مثلاً اسم الله ولا يقال الله اسم الرحمن إشارة لاستحقاقه تعالى الحد لذاته واصفاته (ص) جدا يوافي ما تريد من النعم (ش) جدا

المفروض ثبوته له هذا خلف وحكي عن الشيخ أبي العباس المرسى رحمه الله انه قال قلت لابن النحاس النحوي ما تقول في الالف واللام في الحمد الله اجنسية هي أم عهديه فقال يا سيدي قالوا انها جنسية

فقلت له الذي أقول انما عهديه وذلك ان الله تعالى لم يعلم بحرق خلقه عن كنه حده حده نفسه بنفسه في الازل نيابة عن خلقه منصوب قبل أن يحمدوه ثم أمرهم أن يحمدوه بذلك الحد فقال يا سيدي أشهدك انما عهديه وهذا معنى حسن (قوله الاسم الكريم) أي النفيس العزيز كما يفيد المصباح (قوله الجامع لمعاني الاسماء والصفات) لا يخفى ان ما عدا الاسم الكريم كله صفات أي ألفاظ دالة على ذات وصفة كالوهاب الفتاح العليم فليس في الاسم دال على الذات فقط كما هو ظاهر لفظه فلا يخلص الابان يجعل العطف للنفيس يرتبها على انه ليس المراد بالاسماء ما دل على مجرد الذات بل المراد به ما دل على الذات والصفة وتلك الجمعية من جمعية الدال للدلول أي دلالة عليه ثم اذن يكون ظاهر في المروء على طريقة شيخ الاسلام ان المدلول للفظ الجلالة الذات مع الصفة (قوله اذ يضاف اليه غيره) أي اذ ينسب الى معناه غيره وهو علة اقوله الجامع الخ وقوله ولا يضاف الى غيره أي ولا ينسب الى معنى غيره (قوله فيقال الرحمن مثلاً اسم الله) أي اسم مدلول الله فان قلت مدلول الله الذات وجميع الصفات والرحمن انما مدلوله الذات والرحمة فلا يظهر اذن كون الرحمن اسم الذات وجميع الصفات ويمكن أن يجاب بان معنى الاسمية له أنه مما يطلق على ذلك باعتبار تحقق مدلوله فيه من تحقق الجزء في الكل (قوله ولا يقال الله اسم الرحمن) أي ولا يقال الله اسم الذات مع الرحمة لان مدلوله أي الله وهو الذات مع كل الصفات ليس متحققاً في مدلول الرحمن بخلاف مدلول الرحمن فهو متحقق في مدلول الله هذا ما ظهر للفقير ولم يره ثم أقول ويمكن جريان هذا على التحقيق المتقدم بتكلف وقد تقدم الإشارة اليه فتدبر (قوله إشارة) بتلخيص لقوله وذكروا الخ (قوله لذاته واصفاته) أي لذاته وكل صفاته ذاتية وفعالية ولو قال الحد للعالم أو الخالق مثلاً لكان الحد لذاته وبعض صفاته لذاته وكل صفاته وخلاصته انه حيث قال الحد لله فهو حاد على الذات وجميع الصفات لكون لفظه الجلالة دالة على ذلك ككله بخلاف نحو العالم والقادر مثلاً ويجوز أن يراد بالصفات الذاتية ويكون في العبارة حذف والتقدير الحد لذاته وصفاته الذاتية كما يستحقه اصفاته الفعلية ثم قوله إشارة الخ ظاهر في كون الذات وجميع الصفات محموداً عليه ولا يتم ذلك الا اذا كانت اللام في الله للتعليل وتقديرهم مختص أو مملوك أو مستحق يتأفقه لان مفادها أن الذات وكل الصفات محمودة اذا كانت للاختصاص أو الاستحقاق أو الملك من حيث كونه محموداً أو حامداً اذا كانت للاختصاص مثلاً من حيثية كونه حامداً (قوله من النعم)

بان لما أي يوافي النعم التي من شأنها الزيادة وعدم الوقوف على حد فلا حاجة إلى الإطالة بما قيل هنا (قوله لفصله عنه باجنبي) أي وإن كان مرفوعاً بالمبتدأ على الصحيح لأن الحمد لوجهين جهة ابتدائية وهي العمل في الخير وجهة مصدرية وهي العمل في المفعول المطلق فلو عمل انتصب فيما به - الخ - بل كان عاملاً بها ولزم فصل معموله أي وهو جسد باعتبار جهة وهي جهة المصدرية بمعموله أي وهو الخير باعتبار جهة الخير وهي الابتدائية تنزلاً لتغاير الوجهين منزلة تغاير الذاتين فتأمل كما أشار إلى ذلك الناصر اللقاني لكن ظاهر كلامهم - إن الذي يضر الفصل بالاجنبي المحض الذي لا يكون معمولاً للمصدر أصلاً ويؤيد ذلك أن الفصل بما أضيف إليه المصدر لا يضر مع أنه معمول من حيث عمل الجرف فيه باعتبار جهة اضافته لا باعتبار جهة مصدريته فليتأمل وقد يقال لو سلمنا أن اختلاف جهة العمل بمنزلة اختلاف الذات فالقائل بأنه منصوب بالحمد المذكور لم يبال بذلك الفصل لأنه لما كان الخير ظرفاً ضعف الفصل به على أنه يمكن أن يقال إن المبتدأ طالب هذا الخبر من الجهة التي طلب بها حمد الجسد بحسب المعنى لأنه في المعنى مفعول الحمد انتهى لـ * (تنبيه) * مراده بالخبر هو لفظة لله بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر (قوله ويأتي عليها) تفسير لقوله يني ومعنى الاتيان أنه لا يكون فرد من النعم الأولى في مقابلته - حذف فلا تخرج نعمة عن كونها في مقابلتها - حمد (قوله لا تحصى) أي لا تنتهي يدل عليه التعليل وكذا يقال فيما بعد (قوله آحاد هذا الحمد) فيه أنه جد جزئي صادر من المصنف فكيف تكون له أفراد ويجاب بأن هذا على المبالغة وقوله لأن ما لا ينتهي أي ما لا يقف عند حد لا يني به الامثلة أي حمد لا يقف عند حد وليس المراد أن النعم المحمودة عليها الموجودة في الخارج لانتهائها في نفسها لأن ما دخل في الوجود من الحوادث فهو متناه إلا أنك خبر بأن الحمد لا يكون الأعلى ما دخل في الوجود إلا أن يكون ذلك كناية عن كثرة النعم الموجودة (١٩) جدا حتى صارت كأنها لانتهائها لها أو أنه لاحظ أن

هذه النعم غير الموجودة لما كانت في قوة الوجود لقوة الرجاء في الله لاحظ أن الحمد واقع في مقابلتها أيضاً (قوله فكانه قال جدا لانتهائها) قد يقال إن المعنى وأصفك بالجميل وصفها لانتهائها له ولا يخفى ما فيه لأن وصفه منقضى ومنعدم فإين عدم النهاية والجواب أن يقال عدم النهاية

منصوب بفعل مقدراً أي أحده حمد إلا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي منه كما هو مبين في الشرح الكبير والمعنى أحمد الله جدا يني بما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تحصى لزم من ذلك أن آحاد هذا الحمد لا تحصى إذ ما لا ينتهي لا يني به الامثلة وفي قولنا يني به مسامحة لا يسميه الانقضاء وإنما المراد عدمه فكانه قال حمد لانتهائها له وجاء يوافي بصيغة المفاعلة لإفادة المبالغة بما في الصيغة من الغلبة وما يغالب به يؤتى به على أقوى ما يمكن ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات عند قوله تعالى يخادعون الله فالنعم لتزايدها كأنها أبدا تغالب الحمد والحمد الذي يغالبها كأنه يريد أن لا يفوته شيء منها اهـ ولما كانت النعم جمع نعمة والنعم تطلق على الانعام الذي هو اتصال النعم به إلى النعم عليه وهو هنا فعل من أفعال الله وعلى الشيء المنعم به نبيه الخطاب بقوله بمعنى انعام أو بمعنى منعم به على جواز إرادة كل منهما وهو

تخييل لا تحقيق (قوله وجاء يوافي) كذا في نسخة الشارح فاذن يكون قوله يوافي فاعل جاء (قوله بصيغة المفاعلة) لأن يوافي مأخوذ من الموافاة أي جاء يوافي حال كونه مرتبطاً بصيغة المفاعلة وهي جال مؤكدة فان قلت يلزم عليه ارتباط الشيء بنفسه قلت يلاحظ أن المرتبط بالمادة المرتبط به الهيئة (قوله لإفادة المبالغة) أي المبالغة في الوفاء وقوله بما في الصيغة أي بسبب ما في الصيغة أي بصيغة يوافي من المبالغة وقوله وما يغالب به أي فيه أي وما يقع الغلبة فيه يؤتى به على أقوى ما يمكن مثلاً نقصد أن تغالب انساناً في الكرم فانك تحب أن تأتي بكرم على أقوى ما يمكنك وقوله ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات لم يذكره في واحد من الاحتمالات التي ذكرها إلا أن يقال إن المعنى ذكره في عقب بعض الاحتمالات (قوله لتزايدها) أي لاجل تزايدها (قوله تغالب الحمد) أي تريد أن تغالب الحمد أي تفوق عليه بان يوجد من النعم ما يزيد على الحمد (قوله والحمد الذي يغالبها) الأولى أن يقول والحمد لقوته ومغالبته لها هو أن لا يوجد نعمة إلا ويكون مقابلها الحمد لأن المراد وأن الحمد يزيد على النعم (قوله كأنه يريد الخ) هو معنى مغالبته لها (قوله تطلق على الانعام) رأيت لبعض أن إطلاقه على الانعام اصطلاح فاذن فهي حقيقة في المنعم به ومجاز في الانعام وإن صار اصطلاحاً فيه (قوله اتصال المنعم به) الاتصال يرجع لتعلق القدرة بالمنعم به (قوله وهو هنا) وأما غير ما هنا فهو فعل من أفعال العبد أي صورة والا فالأفعال كلها لله (قوله وهي الخ) هي مبتدأ وقوله كل خبر وقوله حقيقة حال من هي وقوله بالمعنى الثاني الباء بمعنى في والتقدير وهي في حال كونها حقيقة في المعنى الثاني كل بلايم وأما في المعنى الأول فهو مجاز ويحتمل أن المعنى وهي في حالة كونها بالمعنى الثاني حالة كون المعنى الثاني معنى حقيقياً أي ما حقه أن يكون نعمة في نفس الامر بل ملايم تحمد عاقبته وأما إذا كان مجازياً فهو مطلق ملايم وإن لم تحمد عاقبته والمجازي ما ليس كذلك

(قوله ملايم) كتب بعض الشيخ أي شيء قيل إليه النفس وقضيته قراءته بفتح الياء إلا أن يقال هذا تفسير باللازم لأنه إذا كان ملايمًا للنفس أي مناسبًا لها يلزمه أن قيل إليه فلا ينافي قراءته بكسر الياء * (تنبيه) * هذا ضابط لا تعريف أو أنه تعريف ويقدر مضاف أي حقيقة كل (قوله محمد عاقبته) أي تحب نهايته وليس المراد حقيقة الحد لا بالمعنى اللغوي ولا بالمعنى الاصطلاحي والمراد ما يعقبه أي ما يأتي وراءه من السعادة الأبدية والنعم السرمدية التي هي عاقبة المسلم وإن سبقتها عذاب فاذن كل ما وصل للمؤمن فهو نعمة لوجود ذلك فيه وإن ترتب على ذلك عذاب في جهنم ولا يقال لها استدراج وقوله ومن ثم أي ومن أجل أنها كل ملايم الخ قالوا ليس القصد التبري وإنما كان لا نعمة لله على كافر لأن ما يعقبه نعمة أي ما يأتي بعد انقضاء العذاب الخالد (فإن قلت) هذا يفيد أن الزنا نعمة يقتضي هذا التفسير مع أنه لا يصح أصلاً (قلت) يراد بالملايم ملايم لم يقع النهي عن ذاته شرعاً فخرج الزنا واللواط مثلاً (قوله لا نعمة لله) أي لا انعام لله (قوله على كافر) أي أي كافر كان والقصد العموم وهذا ظاهر اللفظ أي من حيث اقتصراره على الكافر والظاهر أن ما وصل من النعم أن كان سبباً في المعصية فهو استدراج وإن من مسلم وإن لم يكن سبباً فيم أفعوه وإن كان من مسلم فليس استدراجاً وأما من كفر فهو وإن لم يكن سبباً في المعصية ظاهر أفعوه وسبب في باطنه من حيث أنه سبب في بقاءه الموجب لاستمرار كفره (قوله وإنما ملاذه) بفتح الميم وخفة اللام وشدة المعجمة جمع ملذة بفتح الميم وهي موضع اللذة ذكره المناوي في شرح الجامع (قوله استدراج) أي ذو استدراج والاستدراج تجديد الله النعم على العبد مع استرساله على المعاصي (قوله حيث الخ) أي لأنه يلزمه مع علمه باصراره على الكفر أي استمراره ظاهر هذا أنه حيث كان يلزمه مع اصراره على الإيمان أنه يقال لذلك نعمة بالعين وإن ترتب على ذلك عذاب كما قدمنا وهو بعد وهذا الظاهر هو الموجب لتفسيرنا العاقبة بما تقدم وأما أن فسرت العاقبة بما يترتب عليه فيقتضي أن ما وصل للمؤمن من النعم المترتب عليها العقاب لا يقال له نعمة بالعين (٣٠) بل يقال له نعمة بالثقاف والحاصل أن المقادير من كلام الشارح آخر أن المراد

بالمعنى الثاني حقيقة كل ملايم محمد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وانعام ملاذه استدراج أي ما أله الله به من متاع الدنيا استدراج له من الله حيث يلزمه مع علمه باصراره على الكفر إلى الموت فهي نعمة يزداد بها عذابه وقالت المعتزلة إنها نعمة حقيقة يترتب عليها الشكر والذم الواصلة إليه تقم في صورة نعم فسموها الأشاعة نقباً نظراً إلى حقيقة نعمها والمعتزلة سميتها نعماً نظراً إلى صورتها والمعنى الأول أولى كما أشار إليه التفنيزاني بقوله في المطول أن الحمد على الانعام أمكن من الحمد على النعمة انتهى وذلك لأن الحمد على الانعام بلا واسطة وعلى النعمة بمعنى المنعم به بواسطة أنه أثر الانعام والنعمة بالفتح التنعم وبالضم السرور وبالكسر المنة (ص) والشكر له على ما أولانا من الفضل والكرم (ش) أثني على الله بما خلقه عليه من

بالعاقبة ما يأتي بعد وإن لم يكن سبباً عنه وقد علمت ما يرد عليه (قوله فهي نعمة) بالعين أي صورة يزداد بها عذابه أي من حيث تجددتها وفتاؤها إلى انقضاء مدة الحياة ثم أن في ذلك شيئاً وذلك لأن عذاب الكافر إنما هو على الكفر وتركه الواجبات وفعل المحرمات لا على تناوله المباحات

الكمال

(قوله وقالت المعتزلة إنها نعمة حقيقة الخ) اذن تعلم أن أهل السنة لا يقولون بطلب الشكر عليها

وهو بعد غاية البعد ثم بعد كني هذا رأيت أن القاضي أبا بكر موافق للمعتزلة وصوبه الامام الرازي لقوله تعالى يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي الخ (قوله يترتب عليها الشكر) قال ابن السبكي وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة (قوله وانعام الخ) شروع في جعل الخلاف لفظياً كما قال بعض المحققين والخلف لفظي اذ لا خلاف في وصول نعم إليه وإنما النزاع في أنها إذا حصل عقبها ذلك الضرر الأبدى هل تسمى في العرف نعمة أم لا فهو نزاع في مجرد التسمية وهو بعيد كما ذكره بعضهم ولعل وجه البعد أن قضية كلام المعتزلة أنها نعمة حقيقة لا صورة فقط وقضية كلام أهل السنة أنها ليست نعمة حقيقة فلا يكون الخلاف لفظياً واختلاف أيضاً هل هو منعم عليه في الآخرة أو لا فذهب إلى الأول المعتزلة إذ ما من عذاب إلا وفي قدرة الله تعالى ما هو أشد منه لكن لا يقال أنه في نعمة وذهب غيرهم إلى الثاني (قوله نقسم) أي من حيث أنها سبب في بقاءه وهو كافر (قوله نظراً إلى حقيقة نعمها) أي حالتها الثابتة في نفس الأمر من كونها تؤدي إلى الحياة مع الكفر (قوله والمعنى الأول أولى) وهو كون نعمة بمعنى انعام (قوله أمكن) أي أثبت (قوله أنه أثر) أي بواسطة هي أنه أثر الانعام (قوله التنعم) أي الترفه تقول تنعم زيد إذا صار ذرافاهية كأن يأكل الماء كل النفيسة ويشرب المشارب النفيسة ويلبس الملابس النفيسة الرقيقة اللينة (قوله وبالضم السرور) هو الفرح الذي يقوم بالقلب عند وجود شيء يظهر أثره على الوجه ومثله الحزن والغم يكون في القلب ويظهر أثرهما على الوجه (قوله المنة) أي النعمة بمعنى المنعم به لا بمعنى المن على الغير فإنه مستلزم للامن الله والرسول والشيخ والوالد (قوله على ما أولانا) أي أعطانا (قوله أثني على الله) أي فالمراد بالشكر هنا الثناء على الله بما يليق به من صفات الكمال فاذن يكون قوله والشكر له جملة خبرية لفظاً انشائية بمعنى أي وأشكره أي وأنشئ الشكر له أي الثناء بما يليق به من الصفات (قوله بما خلقه) أي بسبب ما خلقه عليه قال في المصباح الخلعة ما يعطيها الإنسان غيره من ثياب منجعة انتهى

فأذن شبه الكمال البشري بخلعة من الرغبة على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الخلق تخييل (قوله البشري) أي المنسوب للبشر من حيث كونه لا ثقابهم - وقوله من الكمال بيان لما مشوب بتبعيض أي من أفسر الكمال البشري (قوله وأعطاه) عطف على خلعه عطف تفسير وضمير منه الكمال البشري (قوله على ما يليق به) كذا في نسخة الشارح أي حالة كون ما أعطاه آتيا على الوجه الذي يليق به وهو حال مؤكدة (قوله من ذكورة) أي أثني على الله بسبب جعله ذكر أو لم يجعله أنثى وحينئذ فيلاحظ الخلو ع عليه ذانا مجردة عن وصف الذكورية والانوثية (قوله ونحوه) كصفة السمع (قوله وعلى ما أعطاه) معطوف على بما خلعه وعلى بمعنى الباء أي وأثني على الله بسبب ما أعطاه الله من الصفات (قوله التي يلام عليها) الأفضل الذي يلام عليه والشارح لاحظ المعنى وهو كون الضد صفات (قوله وتوابعه) أي من المعارف والعلوم والطاعات وإن كانت الغاية تفيد تقدير الأول لأن يكون أراد العلماء العاملين فتفيد تقديرهما معا (قوله ونهايه كالح) الباء زائدة أي ويكفيك ذلك من جهة كونه كمال احسان والمشاركة ما تقدم من الفضل والكرم أي احسانا كاملا (قوله وإلى الأول أشار بالفضل الح) حاصله أن المراد بالفضل ما تفضل به من الصفات الجسمانية والكرم ما تفضل به من الصفات الروحانية ويصح العكس كما في له ويكون تقدير المصنف والشكر له على الذي أولانا إياه ومن بيان لما والعائد محذوف ويصح جعل ما مصدرية والفضل والكرم باقيا على مصدر يتهما والتقدير والشكر له على ما أولانا من كذا وكذا وتكون الباء للتصوير (٢) والمصدر مضاف للمفعول (قوله فالفضل كمال الذات) أراد بها ما يشمل الاوصاف الذاتية أي التي شأنها أن تقوم بكل ذات ولا يقال إن صحة البدن وصحة السمع مثلا من الصفات الكاملة (قوله قصد) الأولى اسقاط قصد لان الارادة نفس القصد والجواب أن يؤتى بقصد بمعنى مقصود والاضافة للبيان (قوله من الحمد) أي من أفراد الحمد أي قصدها على طريق الاجمال ولذلك فرع على ذلك بقوله فكانه يقول الخ (قوله هو كما أثني الخ) يحتمل أن يكون تأكيد للضمير في عليه (٣١) فهو راجع لله تعالى كضمير عليه فقوله كما أثني على نفسه صفة ثناء أي لأحصى ثناء عليه مثل ثنائه على نفسه ويحتمل أن يكون مبتدأ أو حينئذ يصح رجوعه إلى الله تعالى وإلى الثناء فان رجع إلى الله فقوله كما أثني على نفسه خبره والكاف فيه اما زائدة وما فيها اتمام وصوله أو مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير

الكمال البشري وأعطاه منه على ما يليق به من ذكورة وسلامة أعضاء وصحة بدن ونحوه وعلى ما أعطاه من الصفات التي يحمد عليها وجنبه ضدها التي يلام عليها من الايمان وتوابعه إلى أن وصله درجات العلماء ونهايه كمال احسان وإلى الأول أشار بالفضل وإلى الثاني أشار بالكرم فالفضل كمال الذات والكرم كمال الصفات ويدل على ارادته قصد ما لا يتناهى من الحمد اردافه بجملي (ص) لأحصى ثناء عليه هو كما أثني على نفسه (ش) فكانه يقول وإن أشرت في حمدي إلى أنه لا نهاية له فإن ذلك على سبيل الجملة وليس في قدرتي أن أعد أحاد ما يستحقه عز وجل من الثناء على التفصيل بل ولا أنواعه وكيف ذلك على سبيل الجملة يمكن عدمه لا نهاية له

الله الذي أثني على نفسه أو الله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما أيضا أي الثناء الذي يستحقه مثل الثناء الذي أشاء على نفسه أو مثل ثنائه على نفسه في كونه قطعيا تفصيليا غير متناه ومعنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشف والاصحاح فلا يكون اطلاقها عليه تعالى من قوله تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي محتاجا إلى اعتبار المشاكاة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة واعتبار المشاكاة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا محتاج إليه أفاده الشنواني على عمرة (قوله إلى أنه لا نهاية له) أي المفهوم من قوله فيما سبق جدا يوافي ما تزايد من النعم (قوله فان ذلك) أي فان الحمد كائن على سبيل الاجمال فقد أظهر في موضع الاضمار والاصل وإن أشرت في حمدي إلى أنه لا نهاية له فاعلم هو على سبيل الاجمال لانه الذي في طاقتي وأما على سبيل التفصيل فلا ونكتة الاظهار كمال العناية بذلك الحمد وقوله وليس الخ تعليل لقوله فان ذلك الخ (قوله ان أعد الخ) فيه اشارة إلى أن الاحصاء عناه العدو وأن المعنى على سلب العموم مع ان اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ لا يطابق المراد بل يضاده وانما كانت أحاد ما يستحقه عز وجل من الثناء على التفصيل لا يمكن عددها الكون واقعة في مقابلة النعم وهي لا تعد أي لا يمكن عددها بتسامها بشهادة قوله عز وجل وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله بل ولا أنواعه) أي وليس في قدرتي أن أعد ما يستحقه عز وجل وعز من أنواع الثناء لكون أنواع النعم لا تحصى فأنواع الثناء الواقعة في مقابلتها لا تحصى وخلاصته أن يراد بأنواع النعم الكلية كالسمع والبصر والكلام وغير ذلك وكلية نعمة البصر والسمع والشم باعتبار كثرة المتعلقات وكلية نعمة الكلام باعتبار كثرة جزئياته وعلى ذلك فقص والحاصل أن نوعية الحمد بنوعية النعمة التي تعلق بها الحمد فالحمد الواقع على نعمة البصر على الاجمال نوع من الحمد والواقع في مقابلة ادراك زيد مثلا فرد من ذلك النوع (قوله وكيف) داخل على يمكن وهي مقدمة من تأخير والتقدير وذلك الحمد الذي أخبر عنه بأنه على سبيل الجملة كيف يمكن عدمه لا نهاية لأنواعه فقوله أنواعا تميز بحول عن المضاف اليه والاستهزاء بالانكار ولكن المعنى كيف يمكن عدم أنواعه لا هو كما هو مدلول اللفظ أو أنه تميز عما أضيف اليه عد أي كيف يمكن عدم (٣) في نسخة وتكون من بمعنى باء التصوير وهي ظاهرة

أنواع ما لا نهاية له أي كيف يمكن عد أنواعه فقد أظهر في محل الأضمار ومعنى لانهاية له أي لأنواعه والمعنى كيف يمكن عد أنواع ذلك الحمد الذي لانهاية له أي لأنواعه (قوله لعدم علمهم بالحقيقة) أي بأنواع حقيقة الحمد فضلا عن آحاده وقوله ولا يعلم الواوالة لميل اذ لا يعلم أنواع نعمه الا هو فضلا عن الآحاد وحينئذ فلا يعلم أنواع الحمد بالمقابلة لأنواع النعمة الا هو فضلا عن الآحاد وبما قررناه يندفع ما يورد من أن الكلام في الحمد لا في الآلاء (قوله وهو الذي الخ) فيه أن الكلام في العدل في الاتيان فالتفريع لا يناسب حينئذ فالمناسب أن يفسر الاحصاء بالقدرة على الاتيان بحمد على وجه يليق بجناحه الا قدس مماثل الحمد الذي جديبه نفسه وحينئذ يصح أن يكون من عموم السلب فيطابق المراد اللفظ (قوله من المحامد) بيان لما والمعنى فهو الذي يقدر أن يثني على نفسه بأي حمد من المحامد التي يستحقها فتدبر (قوله وجد المؤلف الخ) اندفع بذلك ما قد يورد على المتن من أن الحمد على المنعم شكره فقوله والشكر له من عطف الشيء على مثله وحاصل الجواب أنه ليس كذلك وانما نوعان من الشكر أحدهما هو الذي عبر عنه بالحمد أعم من الثاني الذي عبر عنه بالشكر لان حمد الله تعالى على ما تزايد من نعمه عليه وعلى غيره في الذات والصفات بخلاف الشكر فانيه واقع في مقابلة ما وصل له من النعم فقط لان ظاهر الضمير في أولنا للعظم نفسه (قوله في مقابلة قول البراذي) بالذال المجمة والدال المهملة فهو نظيره من حيث جوده على العام والخاص من النعم وان اختلفا من حيث ان ما ذكره المؤلف تدل وما ذكره البراذي ترق الا أن قوله وما المؤلف الخ ينافي ذلك وقد يقال لامانة بأن يقال وجد المؤلف العام أي ظاهره فلا ينافي أنه يحتمل أن يخص في الاول ويعمم في الثاني بأن يجعل الضمير للصنف وغيره من اخوانه المسلمين * بقي شيء آخر وهو أن معنى التعميم في الاول هو أن يقال الحمد لله على ما تزايد من النعم الواصلة لي ولغيري والتخصيص في الثاني بأن يقال والشكر له على ما وصل لي وحدي من الفضل والكرم وان كان ثابتا لغيري كما هو ثابت لنفسه الا أنه لم يقع شكرى الاعلى النعمة الواصلة ولا يخفى أنه مخالف للتعميم والتخصيص في كلام البراذي لان التخصيص في كلامه معناه النعم الواصلة لي بالخصوص لم يشاركني (٣٣) أحد فيها ولو نسبية والتعميم فيه معناه النعم التي لم تخص بي بل يشاركني الغير فيها فهو

تظيره في مطلق الخصوص والعموم وان اختلفا من وجه آخر (قوله في جميع الاحوال) تنازعه اللطف والاعانة وأعمل الثاني وحذف معمول الاول أي فيه وهو ضمير الاحوال وجاره جميعا لأن الاعانة تعدى بعلى مثل وأعانه عليه قوم آخرون وقد يقال ان في بمعنى على وهو من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه والحق أن تعدى الاعانة

أنواعا فضلا عن آحاد بل ولا في قدرة جميع الخلق لعدم علمهم بالحقيقة على التفصيل ولا يعلم آلاءه الا هو وهو الذي يقدر أن يثني على نفسه بما يستحقه من المحامد وجد المؤلف العام وشكره الخاص في مقابلة قول البراذي على ما خص وعم من نعمه وهو ذائق وما المؤلف محتمل له ولتدلى (ص) ونسأله اللطف والاعانة في جميع الاحوال (ش) انما أسند المؤلف الفعل من لأحصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله بواو الاستئناف الى ضمير الجماعة لان الاول فيه الاعتراف بالعجز وانما يشبهه الانسان لنفسه وأيضاً هو مقام استغراق ونفي للكثرة والثاني دعاء والمطلوب في الدعاء مشاركة المسلمين فانه مظنة الاجابة كما قال الرازي ان الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب أي نطلب منه أن يعيننا والمسلمين كلهم في جميع الاوقات واللطف

يعلى انما هو المستعان عليه وهو مخذوف هنا تقديره على الاحوال الواقعة فيها أما الى المستعان فيه من زمان أو مكان فالنعمدي لها بقى على الاصل تأمل من خط الشيخ رحمه الله (قوله بواو الاستئناف) هذا بناء على أن جملة الحمد خبرية فلا يصح العطف لما يلزم عليه من عطف الانشاء على الخبر وأما الوجه جعل جملة الحمد انشائية فتكون الواو عاطفة جملة انشائية على جملة كذلك (فان قلت) فلا عبر بالماضي الابلغ في وقوع السؤال (قلت) خشية اظهار صورة اليأس وقصد الى تشديد الاحتياج في المسئلة كما هو المطلوب فيها (قوله وانما يشبهه الانسان لنفسه) أي وان كان ثابتا لغيري في نفس الامر أي وانما يليق أن يشبهه الانسان لنفسه أي وأما قوله ونسأله الخ ليس فيه اعتراف بالعجز فلذا أتى بالنون (قوله مقام استغراق) أي انفراد الثناء أي أنه لا قدرة له على واحد من الثناءات وانت خبير بأن هذا لا يظهر لانه ان نظره من حيث العجز رجوع للاول وان نظره من غير ذلك فلا معنى له وقوله ونفي للكثرة أي ونفي لكل فرد من الافراد الكثيرة أي نفي للاطاقة على كل فرد من أفراد الحمد الكثيرة أي فردا يليق بجلاله لانه لا يقدر عليه الا هو فهو من عطف المرادف خلافا لما يفهم من ظاهر العبارة من التنافي حيث ان قوله مقام استغراق يفيد أنه من عموم السلب وقوله ونفي للكثرة يفيد أنه من سلب العموم (قوله والثاني دعاء) فيه أن كون الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب معناه بحسب عموم المدعولة لا بحسب الداعي ومفاد كلام الشارح أنه بحسب الداعي بأن يكون الداعي جماعة اجتماعا على ذلك (قوله أن يعيننا والمسلمين) لا يخفى أن هذا عموم في المدعولة لا في الداعي الذي أشار به بقوله ونسأله الخ أي يعيننا والمسلمين كلهم على مهما تناو على ذلك فليست النون في يعيننا للجماعة بل للعظم نفسه غير أنه غير مناسب لمقام الدعاء (قوله واللطف التوفيق والعصمة) أي والرفق في الامور ذنبية أو أخرى أي غير التوفيق والعصمة ولا بد من هذا الوجه قوله قلت اللطف أعم والا فلا صحة لان العصمة هي عين التوفيق فالعصمة من صفات

الرب قال صاحب الجوهرة * وعصمة الباري لكل حتما * (فان قلت) العصمة خاصة بالانبياء والملائكة (قلت) تلك العصمة الواجبة
 لا بالثبوت والمقصود بالدعاء هذا الثاني (فان قلت) قضية تفسير اللطف بما ذكر أن يكون طالباً للتوفيق والعصمة في حال حلوله في قبره لان
 قوله وحال الخ معطوف على قوله في جميع الاحوال (قلت) لان سلم ذلك لانه يلاحظ التوزيع في الاحوال بحسب الحال المناسب
 فالتوفيق والعصمة باعتبار حالة الدنيا والرفق فيما بينهم غير التوفيق والعصمة في الحالتين الدنيا والاخرى وخلاصته أن اللطف الذي
 طرفه الدنيا التوفيق والعصمة والرفق فيما بينهم واللطف الذي طرفه حال حلول الانسان الرفق فيما بينهم كسؤال المملكين ونحوه (قوله
 وقصد بالتصريح به) أي باللطف أي بسؤاله بقوله ونسأله (قوله الذين أوجبوه) أي أوجبوا اللطف (قوله واجبا عقليا) أي أدركوا وجوبه
 العقل لا الشرع لأن المراد أن العقل هو الموجب (قوله كما لا يستل الموت) التشبيه في مطلق عدم السؤال وذلك لان الموت واجب
 عادي وشرعي لا عقليا (قوله بمعنى) أي والإلفاظ الثلاثة مرتبطة بمعنى واحد من ارتباط الدال بالمدلول أو تلك الحقائق الثلاثة المجتمعة
 مرتبطة بمعنى واحد من ارتباط المجمل بالمفصل تأمل (قوله والمراد الاشراف) أي الاطلاع لا يخفى أن الاشراف من صفات العبد
 فيقدر مضاف أي والاقدار على الاشراف الذي هو من صفات المولى فاذن يكون قوله والاقدار بمعنى خلق القدرة تفسيراً وقوله والظهور
 أي الاقدار على الظهور أي الاظهار وخلاصته أن قوله والاقدار الخ مفسر لكل من اللفظين ولذلك قال أي نسأله الاقدار (قوله والاحوال)
 لا يخفى أن هذا ينافي قوله أولاً في جميع الاوقات اذ قضيت أنه يراد بالاحوال الاوقات لا ما عليه الشخص من المتصلات والاضافيات
 الخ وهما حلان الاول للناصر والثاني بقيد محل الخطاب لانه عرف الحال بما يكون الانسان عليه في الوقت الذي هو فيه انتهى فإذا
 علمت ذلك فنقول ان ما أشار اليه الناصر تفسير باللازم لان الوقت لازم للعال اذ لا يصدر حال الا في وقت وما ذكره الخطاب تفسير
 بالحقيقة والباعث للناصر على ما قال أن مدخول في يكون ظرفاً (٣٣) (فان قلت) وهل يصح ما أشار اليه الخطاب هنا من ابقاء

اللفظ على حقيقته (قلت) يصح بتقدير مضاف أي
 في وقت كل حالة أو بتزويل الاحوال منزلة الاوقات (قوله
 وهي صفات الشيء تفسير الاحوال أو أنه تفسير للحالة
 باعتبار ارادة الجنس أي جنس صفة الشيء (قوله من
 المتصلات) أي من الاوصاف المتصلة بالانسان أي
 الصفات التي لها قيام به باعتبار نفسها لا باعتبار أمر
 آخر كالصحة والمرض وقوله والاضافيات أي الاوصاف
 النسبية أي التي لا استقرار لها في الشخص بذاته بل
 باعتبار شيء آخر (قوله كالزمان والمكان) أي كالأستقرار

التوفيق والعصمة فان قلت هـ لاسأل التوفيق قلت اللطف أعم وقصد
 بالتصريح به الرد على المعتزلة الذين أوجبوه عليه تعالى اذ لو كان واجبا
 عقليا لم يستل كما لا يستل الموت والاعانة والمعونة والعون بمعنى واحد
 والمراد الاشراف والظهور على الامر والاقدار عليه أي نسأله الاقدار
 على الذي نطلبه والاحوال جمع حال ويقال حاله وهي صفات الشيء التي
 يكون عليها من المتصلات والاضافيات كالزمان والمكان وغيرهما وأل
 في اللطف والاعانة للحقيقة وفي الاحوال للعموم المضاف وفي الانسان للعهد
 أو الجنس والاعانة من عطف الخاص على العام لانها من اللطف (ص) وحال

في الزمان الخ لان وصف الشخص هو الاستقرار في ذلك لانفس الزمان والمكان وغيرهما وهو الجهة (قوله للحقيقة) أي في ضمن
 جميع أفرادها اذ السؤال واقع عليها أو يقدر مضاف أي لأفراد الحقيقة فهي لاستغراق تلك الأفراد (قوله وفي الاحوال للعموم
 المضاف) أي للعموم المستفاد من المضاف فاذن يكون قوله جميع تأكيدي في المعنى أي بهادفع ما يقع في الوهم أن أل للجنس الذي
 قد يتحقق ولو في واحد ويجوز أن يكون المصنف لاحظ أن أل للجنس فالإتيان بجميع يحتاج اليه لأن العموم لا يستفاد إلا منه
 وظهر مما تقرر أن جعل أل في اللطف للحقيقة وفي الاحوال للعموم تفتن ويجوز أن يراد بقوله المضاف أي المنسوب للاحوال لان
 العموم وصف الاحوال (قوله وفي الانسان للعهد أو الجنس) والمعهود هو وغيره من اخوانه المسلمين فهو بهذا نوعي لا شخصي الذي هو
 خصوص ذات المؤلف فلا يظهر القول بان للعهد أو الجنس والحاصل أنه ان جعل الضمير في ونسأله للتسكيم وحده كانت أل في
 الانسان للعهد والمعهود واحد مشخص وهو نفسه وان جعل النون له وغيره من اخوانه المسلمين تكون أل أيضا للعهد والمعهود هو
 وغيره من اخوانه المسلمين فيكون عهدا نوعيا فلم يظهر جعلها للجنس نقضاً لله تعالى على كل قوله وحال حلول الانسان من الاظهار في
 موضع الاضمار أو يقال انه يراد بالعهد ما ذكره من العهد النوعي والشخصي بناء على أن النون للتسكيم ومعه غيره عند جعل العهد نوعيا
 أو التسكيم وحده عند جعلها للعهد وهو شخصي ويكون اظهاري في موضع الاضمار كما قلنا وقوله أل للجنس على تقدير جعل النون
 للتسكيم وحده والدعاء عام للداعي وغيره من اخوانه المسلمين فلا يكون قوله الانسان من الاظهار في موضع الاضمار ويكون هو الداعي
 وحده لكل انسان بأن يلطف به الرب في حال حلوله في قبره (قوله لانها من اللطف) ظاهر ان خصصت الاعانة بما عدا التوفيق والعصمة
 من الرفق فيما بينهم أما على تفسيره السابق من أن المراد بها الظهور على الامر والاقدار عليه وظاهره دنيويا وآخر ويا فلا يظهر للعموم بل
 بينهما تساوي (قوله وحال) يصح جزمه عطفاً على جميع الاحوال ونصبه عطفاً على محل في جميع الاحوال أي في محل

نصب على الظرفية لاعانة (قوله حاول) فان قلب الافضل وحال مكث الانسان في رسمه للقصور والجواب أن اللطف في حالة الحلول لطف فيها وفي غيرها وأراد بالحلول المكث (قوله في رسمه) الرسم في الاصل مصدر رسمت الريح الأرض بالتراب اذا سترتها بالتراب ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وهو المراد هنا انتهى وانما سمى القبر به لانه يرسم فيه الميت أي يغيب فيه كذا في (ل) وتأمل (قوله وفي حال الخ) بأن على الوجهين المتعلقين بحال (قوله اللائق به جل جلاله) وذلك لان التوفيق للطاعة هو الذي يليق بالله لا بغيره (قوله من التوفيق الخ) هذا يفيد أن قوله نسأل الله أي من حيث كون متعلق السؤال قوله جميع الاحوال الخ لا خصوص قوله وحال (قوله والعصمة الخ) لازم للذي قبله (قوله والاتحاق بالنعم) معطوف على التوفيق فالتوفيق للطاعة والعصمة في خصوص الدنيا وقوله والاتحاق في الدنيا والآخرة وهو من أفراد الرفق وقوله والرفق به الخ شامل لما قبله وزيادة وقوله في جميع الخ متعلق بقوله والرفق الخ (قوله في الحيا والممات) يدل من جميع أحواله وكأنه يقول والرفق به في وقت حياته ووقت موته اللذين هما جميع الاحوال بناء على أن المراد بالاحوال الاوقات أو أن المعنى في جميع الاحوال الكائنة في حال الحياة والموت (قوله من عطف الخاص) أي الذي هو حال الحلول أي وقت الحلول (قوله اشارة الخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لا بدله من نكتة (قوله في تلك الحال) أي في ذلك الوقت أي وقت الحلول (قوله أشد منها) أي الحاجة أي أشد من نفسها اليه أي اللطف في غيرها أي غير تلك الحال ولو حذف اليه كان أحسن لان الحاجة قد أضيفت فالضمير اذا رجع اليها يعود على الحاجة الموصوفة بكونها مضافة فلا يظهر حينئذ ذكر اليه فتدبر (قوله أي الكائنة في حال الحياة) (٣٤) ظاهرة أن المراد بالاحوال الاوصاف القائمة بالشخص لانفس الوقت وهو الحل

حلول الانسان في رسمه (ش) أي ونسأله اللطف والاعانة في جميع الاحوال وفي حال حلول الانسان في قبره فسأل من الله اللطف اللائق به جل جلاله من التوفيق للطاعة والعصمة من المعصية والاتحاق بالنعم والرفق به في جميع أحواله في الحيا والممات فيكون قوله وحال الخ من عطف الخاص على العام اشارة الى أن الحاجة الى اللطف في تلك الحال أشد منها اليه في غيرها أو يريد بجميع الاحوال الخصوص أي الكائنة في حال الحياة فيكون من عطف خاص على خاص اشارة الى حاجة الانسان الى لطف مولاه واقتضاه اليه في الحياة والممات ولذا عبر بالانسان المخلوق ضعيفا ومن ضعف (ص) والصلاة والسلام على محمد (ش) لما أثني على الله سبحانه وشكره على نعمه أداء لبعض ما يجب له تعالى اجمالا وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواصلة اليهم التي أعظمها الهداية للاسلام انما هي ببركته وعلى يديه أتبع ذلك بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم وامثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلا

الثاني مع أن المناسب لقوله وحال حلول الانسان الخ الحل الاول وهو أن المراد بالاحوال الاوقات وذلك أن المراد بحال الحلول وقت الحلول (قوله فيكون من عطف خاص على خاص) القصد فيكون من عطف المغاير ولا يطلب فيه نكتة ولو عبر بقوله من عطف المغاير لكان أحسن (قوله اشارة) اشارة لقوله فيكون من عطف خاص على خاص أي فأني بالمتعاطفين اشارة (قوله حاجة الانسان) أي احتياج

الانسان (قوله واقتضاه) عطف تفسير (قوله في الحياة والممات) أي في وقت الحياة والموت (قوله ولذا الخ) أي بقوله ولا احتياجه واقتضاه (قوله المخلوق ضعيفا) أي لا يصبر عن النساء والشهوات (قوله من ضعف) أي من ماعميين (قوله والصلاة الخ) اما بالنصب عطف على اللطف أو بالرفع على الاستئناف أو عطف على جملة الحمد والشكر ان كانتا انشائيتين أي لانشاء الثناء وأمان كانتا خبريتين أي الاخبار بأنه يستحق الثناء وذلك الاخبار ثناء فلا لان جملة الصلاة انشاء لا خبر لان الاخبار بالدعاء ليس بدعاء ولا يصح عطف الانشاء على الخبر (قوله لما أثني) أي لما جدد الله وشكره (قوله أداء لبعض ما يجب له) كلامه يفيد أن الحمد والشكر واجبان وهو ظاهر فقد قال الشيخ السنوسي حكم الحمد الوجوب مرة في العمر كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نقله الخطاب والظاهر مساواة الشكر للحمد في الوجوب أي كقول القائل الشكر لله فاذا علمت ذلك فيبعد كل البعد أن المصنف لم يأت بالحمد والشكر الواجب حتى ألف هذا التأليف والجواب أن مراده بقوله يجب أي يتأكد (قوله اجمالا) أي حالة كون ذلك البعض اجمالا وهو الحمد على كل نعمة لا تفصيلا لانه ليس في الوسع (قوله وكان) أي والحال (قوله هو) ضمير فصل (قوله وجميع النعم الواصلة للتعليل) (قوله الهداية) أي الاهداء لخلق الاهتداء (قوله الواصلة اليهم) أي الى العباد أي المؤمنين هذا ظاهره وتبين في الواقع أن النعمة الواصلة للكفار بواسطة صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى يديه) عطف مغاير لانه لا يلزم من كونها ببركته أن تكون على يديه ولا لاجل كونها على يديه قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو القاسم على العباد تخفف مولاه (قوله أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالوجوب التأكد كدلالة الوجوب الحقيقي لانها تجب في العمر مرة ويبعد أن المصنف أخرها لزم التألف قاله في (قوله صلوا عليه وسلموا الخ) انما كذا السلام دون الصلاة أما لان مصدر صلى وهو التصلية مهجور لاستعماله في الاحراق وأما لان الصلاة لما أضيفت لله ولما نكتته استغنت عن التأكيده بخلاف السلام

(قوله لا يذكر الله فيه) أي انتفى فيه ذكر الله المبین بشيئين (قوله فيبدأ) عطف على يذكر من عطف مفصل على مجمل لان ذكر الله مجمل من حيث إنه يصدق بالبداءة وبغيرها ومن حيث شموله للضمي وغيره وقوله به أي يذكر الله لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الصريح بدليل العطف ففي العبارة استخدام (قوله محقق من كل بركة) تفسير لقوله أقطع وحاصله أنه ان انتفى ذكر الله المبین بالذكر الصريح والضمي فهو لا بركة فيه وان وجد فيه أحدهما ففيه البركة لكنها ليست كاملة ويحتمل أن المعنى محقق البركة الكاملة (قوله بالحديث الضعيف) أي اذا لم يشهد ضعفه (قوله في فضائل الاعمال) أي لافي الاحكام لان العمل في الاحكام إما بالصحيح أو بالحسن (قوله من الخبر) أي من أفراد الخبر (قوله أي أسأل الله أن يصلي الخ) أقول لا يخفى أنه اذا كان المراد صلاة الله وسلامه يكون المعنى عند جعلها انشائية أنشئ صلاة الله وسلامه وهذا لا يصح لانه ليس في القدرة قلت الجواب أن المراد بالانشاء الطلب أي أطلب صلاة الله لأن المراد به أستحدث (قوله أي يرحم) أي ينعم والاولى أن يقول أي ينعم انعاماً مقروناً بتعظيم أو يقول أي يعظمه (قوله أي يؤمن الخ) حاصله أن السلام إما أن يفسر بالأمان أو النعمة أو ابداء الذكر وقوله أو يبقى من الابقاء (قوله خالداً ذكر) لفظة خالداً في المعنى حال مؤسسة والتقدير أو يبقى الذكر الجليل في حالة كونه خالداً (قوله في الجنان) متعلق بالذكر ثم أقول اعلم أن ظرف الانعام الآخرة بجميع أزمانها في البرزخ والقيامة والجنة ونظر الأمان فيما عدا الجنة فيشمل الموقف وذلك لان الانبياء يلحقهم الخوف كذا ذكره العلماء فيما كان من حسنات الابرار سيئات المفربين وذلك لوجود أهوال تنسى المغفرة فلا يقال برذلك قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وظرف النعمة الآخرة بجميع أزمانها وقد ذكر ظرف الذكر وهو قوله (٣٥) في الجنان على أن القيامة ظرف ذكره أيضاً (قوله

بنبيه) أي لنبيه أو حالة كونه متعلقاً بنبيه (قوله الدعاء) أي الذي هو صلواته (قوله أو غيره) أي غير البقاء من معاني السلام أي المتقدمة (قوله وفي الثاني دعا بهما) لا يخفى أن الدعاء بهما أي بالصلاة والسلام هو عين الطلب المذكور (قوله فهو دعاء) مسلم وقوله الا أنه في الاول طلب الخ لا يخفى أنه في كل طلب أن يتولى الله الصلاة عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو أن جعل السلام اسماء من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد * ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا عليه الصلاة والسلام سماه به جده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقبل له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد وليس من أسماء آبائك

بقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلاة على فهو أقطع محقق من كل بركة وسنده ضعيف وان رواه جماعة لكن اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ثم يحتمل أن المؤلف يريد وصلاة الله وسلامه أي والصلاة والسلام من الله على محمد وهو من الخبر المراد به الانشاء أي أسأل الله أن يصلي عليه أي يرحم ويسلم أي يؤمن أو يحيي أو يبقي خالداً ذكر الجليل في الجنان بنبيه محمد فيكون طلب به صلاة الله وسلامه ويحتمل أن يريد صلواته هو وسلامه أي أنشئ الدعاء للمجد بالرحمة والبقاء أو غيره من معاني السلام والفرق بين الاحتمالين أنه طالب في الاول صلاة وسلاماً وفي الثاني دعائهما وعلى كل فهو دعاء من المؤلف للنبي صلى الله عليه وسلم الا أنه في الاول طلب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو أن جعل السلام اسماء من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد * ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا عليه الصلاة والسلام سماه به جده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقبل له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد وليس من أسماء آبائك

(٤ - خرشي اول) أي من حيث ان قوله من صلى على صلاة إشارة لصلاة العبد كالا حتمال الثاني وقوله صلى الله إشارة للصلاة الرب كالا حتمال الاول (قوله وان جعل السلام) أي هنا (قوله وحفظ الله) يرجع للامان الذي هو أحد المعاني المتقدمة (قوله اسم) لا كنية ولا لقب وقوله علم أي لا تكرة ولا اسم جنس (قوله منقول) أي لا من تجمل (قوله المضعف) أي المضعف العين بأن نقل الجرد الى باب التفعيل لا المضعف الذي لم تسلم حر وفيه الاصول من التضعيف كس وظل فالنضعيف هنا بالمعنى اللغوي دون الاصطلاح وفي عبارة أخرى منقول لا من تجمل والعلم المنقول هو الذي سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها والمرتبجل هو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقوله المضعف صفة لموصوف محذوف أي الفعل المضعف والمراد التضعيف اللغوي وهو التكرير أي التكرار عينه وهو جسد بالتشديد (قوله سمي به نبينا) أي هم المسمى لما فيه من الخلاف ولما كان الراجح أنه عبد المطلب أفصح عنه بقوله سماه به جده وقوله لسابع أي في سابع ولادته ولعله أخر التسمية لسابع لكونه أراد العقب عنه فالحقيقة شريعة قدعية (قوله لموت أبيه) جواب عما يقال التسمية من حق الاب دون الجد (قوله بالهام) هو القاء معنى في الروع بطريق الفيض بحيث يطمئن له القلب (قوله أي ابن ابنك) كذا في نسخة الشارح رحمه الله وفيه إشارة الى أن استعمال ابن في ابن الابن مجاز أي لغوي أو ان في العبارة حذف مضاف وخلاصته أن الابن حقيقة في ولد الصلب (قوله وليس من أسماء آبائك) وليس في نسخة الشارح كغيرها من النسخ زيادة قومك مع أنه موجود في غيره من الشراح وانما ظاهر أنه أراد بقومه قريشاً ولعل الغلب التسمية بأسماء الآباء دون القوم وان كانت التسمية بكل ولعله أراد بالآباء الى ابراهيم فقط

(قوله فتعال رجوت) وحصل له ذلك الرجاء من رؤاها وهو أن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف بالشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور وأهل المشرق والمغرب يتعلقون بها فعبرت بمولود يتبعه أهلها ما ويحمده أهل السماء والأرض فإذا علمت هذا كله فنقول قوله بالهام لا يخفى أن الباء السببية فيفهم أن العلة في التسمية الإلهام وقوله بعد فقال رجوت ينبغي أن العلة الرجاء ويمكن أن يقال إن علة التسمية ابتداء الرجاء وعلة المجموع من التسمية وعلمتها الإلهام فالمناسب تقديم الرجاء على الإلهام فتدبر (قوله رجاءه) أي مرجوه (قوله وهو أبلغ الخ) جواب عما يقال هذه العلة موجودة في محمود فوجه الترجيح (قوله للضعفة) أي لتكرير عين الفعل وإن كان الاسمان متساويين في عدد الحروف (قوله فهو أجل من جد الخ) أي إذا علمت ما قلناه فنفيدك فائدة وهو أنه أجل من جد وأفضل من جد وأفضل وأجل بمعنى فقد تفنن إلا أن التفريع الأول انما هو بالنظر للآزم أي لأنه يلزم من كثرة محموديته أن يقع منه كثرة الحمد فيكون أجل الحامدين (قوله وهو أجد الخ) أي لأنه أجد الخ وهذا في الحقيقة تصریح بعلة المفعول أولاً وأدلت ذلك كله فأحمد من حيث إضافته إلى الحامدين بمعنى أكثر حامدية وباعتبار إضافته إلى المحمودين بمعنى أكثر محمودية وكأنه يقول وهو أكثر الناس حامدية وأكثرهم محمودية والظاهر أن ذلك باعتبار يوم القيامة الذي هو مجمع الخلائق بدليل تعقيب قوله ومعه لواء الحمد فيحمده الامم كلها ثم إن الأول وهو أجد الحامدين حقيقة والمعطوف مجاز (قوله ومعه لواء الحمد) أي يوم القيامة قيل إن ذلك كناية عن كثرة الحمد لله تعالى ولكن ذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أن عبد الله بن مسعود سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال طوله ألف سنة وستمائة سنة من يافوته جراء وقضيبه من فضة بيضاء وزجه من زمردة خضراء له ثلاث ذوائب بالشرق (٣٦) وذوابة بالمغرب وذوابة وسط الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر

فقال رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه وهو أبلغ من محمود للضعفة فهو أجل من جد بفتح الحاء وأفضل من جد بضمها وهو أجد الحامدين والمحمودين ومعه لواء الحمد ويعنه ربه مقام محمودا يحمد فيه الأولون والآخرون ويفتح عليه بحمامد لم يفتح بها على أحد وأمنه الجادون يحمدون الله على السراء والضراء (ص) سيد العرب والعجم المبعوث أسائر الامم (ش) لما شتم صلى الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة التي لم ينلها غيره وصف بسيادة العرب والعجم والسيد قيسل الخليم وقيل التقى وقيل الفقيه العالم والأول أولى لقول ابن عطية من فسر الحلم بالسودا حرزا أكثر معناه والعرب بفتح تين أو ضم وسكون جيل من الناس

الأول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول كل سطر مسيرة ألف عام قال صدقت يا محمد ذكره الشهاب في شرح الشفاء (قوله ويعنه ربه مقام محمودا) أي يعنه في قيمه مقام محمودا أو ضمن يعنه يقيمه والمقام المحمود هو مقام الشفاعة (قوله يحمد فيه) أي بسببه (قوله الأولون) أي من مضى من الامم وقوله والآخرون وهم امتهم من قرن الصحابة إلى آخر القرون (قوله ويفتح عليه) أي يوم القيامة (قوله بحمامد) جمع جد أي بنينا آت (قوله لم يفتح بها على أحد)

على أحد) لأن في هذا الموقف ولا في حالة الدنيا ودخلت نفسه باعتبار حالة الدنيا (قوله وأمنه الخ) شروع وهم في بيان فضل أمته بعد أن بين فضله (قوله الجادون) أي كثير والجند (قوله على السراء) أي ما يسر وما يضر أي في حالتها أو باعتبار ما يترتب على الضراء من الأجر أو لأن فيه رضا بما يفعل الرحمن أو باعتبار عدم وقوع ما هو أشد من ذلك الضر (قوله سيد العرب) يجوز في قوله سيد النصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي أمدح والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجر على التبعية لما قبله (قوله العرب والعجم) في تقديم المصنف العرب في الذكر أشعار بانهم أفضل من العجم وهو كذلك حديث ورد في ذلك (قوله لما شتم صلى الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة) أي التي أشار إليها اسمه الشريف وهو محمد على ما تقدم باعتبار أن يراد من محامد جمع حمدا بمعنى أكثر حامدية أو محمودية وأراد بالاشتمال التعلق على البناء للفاعل لأن كثرة حمد الناس له متعلق به (قوله وصف بسيادة العرب والعجم) أي لكونه أكملهم واحتياجهم اليه لما قيل إن السيد معناه الكامل المحتاج اليه (قوله وقيل التقى) أي بالمعنى الثاني أو الثالث من المعاني الثلاثة من التقوى وقيل هما أي الخليم التقى (قوله وقيل الفقيه العالم) كذا في نسخة من العلم أي إن السيد معناه من جمع بين الفقه والعلم وأراد هنا بالعالم من امتدباعه في العلوم من الفقه وغيره فهو أبلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى (قوله بالسود) بضم السين هو العز والشرف أي ويلزم من تفسير الحلم بالسود أن السودا مأخوذة منه سيد معناه الحلم فيكون معنى السيد الخليم فهو دليل باعتبار الآزم (أقول) حاصله أن الحلم معنى والسودا حرزا أكثر ذلك المعنى أي أكثر معانيه أو أكثر جزئيات معناه أو أجزاء معناه ولم يظهر لا الشكل ولا الأثر ولا الأقل ولعل العبارة مقسولة والاصل من فسر السودا بالحلم فقد أحرزا أكثر معناه أي أعظم أسباب معناه وذلك لأن الصفيح والستر اللذين هما معنى الحلم أعظم أسباب السودا الذي هو العز والشرف بخلاف التقوى إذا لم يصاحبها حلم أو الفقه والعلم كذلك (قوله جيل) أي طائفة

(قوله المعروف) عدل اليه عن العربية لدفع الدور لانه يأخذ العربية في تعريف العرب اذ لا تعرف العربية حتى تعرف العرب ولا تعرف العرب حتى تعرف العربية فيلزم الدور (قوله محبة) أي سليقة وطبيعة فلا يضره تكلمه بغيرها اذا تعلمها ومثله في العجم فالعرب من يتكلم باللغة العربية بطبيعته ولا عبرة بتطبعه (قوله سكان الامصار) بالمقابل يعلم أن المراد بالامصار ما يشتمل القرى في شرح الكشف للقطب أن العرب سكان المدن والقرى والأعراب سكان البادية (قوله واحدها اعرابي) قال صاحب المصباح الواحد اعرابي بالفتح وهو الذي يكون صاحب نجعة وارتداد الكلا وقال الكرمانى والنسبة الى الاعراب اعرابي لانه لا واحد له انتهى أي فيكون اسم جمع وقوله لا واحد له أي لا مفرد له ينسب اليه فلا ينافي قول الشارح واحدها اعرابي أي الذي هو منسوب الى الاعراب فاذا علمت ذلك فيكون بين العرب والاعراب التباين وكذا نقل عن القاضي ويكون بين العجم والاعراب العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في اعرابي عجمي وينفردا لاعرابي اذا كان يتكلم باللغة العربية وينفردا لا عجمي في ساكن الامصار والذي في النهاية والقاموس وغيرهما أن الاعراب سكان البوادي بقيد كونهم من العرب فان الأعراب أخص من العرب فهو الراجح ووقع في حواشي شرح تصريف العزى لبعضهم مانعه العرب خلاف العجم سكنوا البوادي أو القرى والاعراب سكان البوادي تكلموا بالعربية أولا فبينهم ما عموم وخصوص من وجه وقيل غير ذلك (قوله والا فصح فتحهما) أي اذا افترن لفظ العرب والعجم فالافصح ضمهما معا أو فتحهما مع اللسان كافة ومقابل الافصح فتح أحدهما وضم الآخر في حالة الافتراق كما أفاده الخطاب ^{في فائدة} قال ابن كثير الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل اسمعيل ويقال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو أخذ العربية من جرهم وقال الزركشي في البحر روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول من تكلم بالعربية اسمعيل عليه السلام أراد بها العربية قریش التي نزل بها القرآن وأما (٣٧) عربية قحطان ويغرب فكانت قبل اسمعيل (قوله

وهم من يتكلم باللغة المعروفة محبة سكان الامصار والاعراب واحدها اعرابي ساكن البادية عربيا أو عجميا والعجم في أوله وثانيه من الضبط ما في العرب والافصح فتحهما أو ضمهما معا وهم من يتكلم بغير اللغة العربية انتهى وضمير التثنية في فتحهما الخ عائدا الى العرب والعجم وسائر الامم معناه جميعها كما عليه الجوهرى وغيره والظاهر أنه أراد الثقلين المكلفين من الجن والانس لان من عد الجن من الانس داخل في العرب والعجم والامم جمع أمة وهي الجماعة واحد في اللفظ جمع في المعنى وكل جنس من الحيوان أمة ولا يعتبر انكار الحرير وغيره على الجوهرى ولا دعوى انفراده بان سائر معنى جميع وانما هي بمعنى الباقي لا غير وحكى القاموس القولين فقال السائر الباقي لا الجميع كما توهمه جماعات وقد يستعمل له انتهى ويصح حل كلام

والايمان به ودخولهم تحت دعوته تشرى بقوله على جميع المرسلين الا أننا لم نعلم عين ما كفوا به بل ذهب بعض محققى المتأخرين الى بعثته للجملات فركب فيها ادراكا لثبوت به وتخضع له وان من شئ الا يسبح بحمده بلسان المقال على المعتمد وصارت بايمان به آمنة من المسخ والخسف فقد كان يخسف بها في الامم الماضية بل أرسل باعتبار روحه الشريفه لجميع الامم المتقدمة والانبياؤه نوابه في تبليغ الاحكام (قوله المكلفين) لا يخفى أن المعتمد أن الصبيان مكلفون أي مطالبون بالندوبات ويترتب عليهم ثوابهم ورفعة درجاتهم فيكون النبي صلى الله عليه وسلم مرسل للصبيان (قوله لان من عد الجن من الانس) تعليل لمحذوف والتقدير وانما أتى بقوله المبعوث لسائر الخ لدخول الجن لان الانس داخلون في العرب والعجم الذي هو سيدهم فيعلم بعثته اليهم لانهم منشأ السيادة فان قلت لا يلزم من كونه سيدهم وأشرف منهم أن يكون مبعوثا اليهم ألا ترى أن عيسى أشرف من العرب الذين كانوا في زمنه ولم يكن مرسل اليهم قلت لا نسلم أنه سيدهم بالمعنى المتقدم لانه الكامل المحتاج اليه ولا يخفى أنه اذا لم يكن مرسل الى العرب لا يكونون محتاجين له لانهم لا يكونون محتاجين الى من يرسل اليهم كما هو الظاهر فقوله من الانس بيان أن عد الجن وقوله داخل التعبير بالدخول يقتضى أن الانس بعض العرب والعجم وان هناك من العرب والعجم من ليس من الانس وليس كذلك فلو قال هم العرب والعجم لكان أفضل الا أن يقال أراد بالانس المكلفين منهم ولا ريب في أنهم بعض العرب والعجم (قوله وهي الجماعة) حتى من غير الناطق لقوله في الحديث لولا أن الكلاب أمة من الامم لأمرت بقتلها (قوله وكل جنس) أي وكل نوع أو أراد بالجنس النوع (قوله على الجوهرى) أي في دعواه ان سائر معنى جميع (قوله انفراده) أي الجوهرى عطف تفسير (قوله وانما هي) أي سائر معنى الباقي (تتمة) سائر اذا كان بمعنى جميع يكون مأخوذا من سور المدينة وهو حائط محيط بها ومعنى باقى يكون مأخوذا من السورة معنى البقية وهو الذى عليه الاكثر واختلفوا هل هو الباقي مطلقا أو أكثر أو الباقي الأقل والاول هو الصحيح (قوله وحكى القاموس القولين) لا يظهر بل القاموس معترض على الجوهرى فلم يذكرا الاقولا وقوله وقد يستعمل له فعنه مجاز بقرينة قوله السائر الباقي لا الجميع فانظر هذا الحصر كيف يقال مع هذا انه حال للقولين (قوله جماعات)

جمع جماعة فأفاد بذلك كثرة القائلين ولو عبر بجماعة ما اقتضى ذلك لتحقيقها في ثلاثة (قوله بالنسبة لمن مضى) أي بقية بالنسبة لمن مضى فاذن يكون المراد بالام جميع الطوائف أي الام المتقدمة وأمة هذا النبي صلى الله عليه وسلم وبقيته هذه الطوائف أمة نبينا والحاصل ان مصدوق الطائفة التي هي مفرد الطوائف أمة النبي أي أي نبي فالطوائف أمة الانبياء الشاملين له صلى الله عليه وسلم ثم نقول يرد أن يقال انه قد تقدم انه أرسل لجميع الانبياء والام السابقة والانبياء نوابه في تبليغ الأحكام فكيف يصح هذا القول من الشارح ويحاج بان الاول باعتبار عالم الارواح وهذا باعتبار عالم الاجساد (فائدة) الام الماضية قبل أمة النبي صلى الله عليه وسلم سبعون أمة بأمة النبي فتأمل (قوله صلى الله الخ ٣) تكرار الصلاة جمعاً بين الجملة الاسمية المفيدة للثبوت وبين الفعلية المفيدة للتجدد والحدوث (قوله وأصحابه) اعترض بأنه جمع فله وصحابته صلى الله عليه وسلم كثير وأجيب بأنه استعمال جمع القلة في جمع الكثرة مجازاً ورد بان ذلك حيث لم يكن هناك جمع كثرة وصاحب له جمع كثرة صحاب وصاحب كما ذكره الجوهرى وبأنى الاعتراض أيضاً على قوله وأزواجه بأنهم أكثر من عشرة وان توفي عن تسع (قوله أفضل الامم) أي الاتباع والمراد بقوله اسائر الامم الجماعات أي الطوائف من انس وجن أي وغيرهما على ما تقدم من الخلاف فسقط ما قيل ان في كلامه توافق الفاصلتين في اللفظ والمعنى وهو معيب في الجمع كالايطاء في النظم وهو تكرار القافية بل في كلامه من المحسنات البديعية الجناس التام كما أفاده الخطاب (قوله جرياً على جواز) أي جرياً على القول بجواز الصلاة مقابل ذلك كما يفيد أصل هذه العبارة قولان قول بالمنع وقول بالكرهية وهي عبارة الشيخ سالم فنقلها الشارح بالحرف ثم بان له عدم صحته فاذا زاد على هامش النسخة بعد قوله تبعوا وما استقلالا الخ وأبقى قوله على جواز فلم يغيرهما مع انهما مؤذنة بالخلاف (٢٨) ومع ان الصواب كما يفيد محشى نت انه لا خلاف في جواز الصلاة على

غير الانبياء تبعاً والخلاف انما هو استقلالاً (قوله وآل الرجل الخ) نقله الخطاب عن الصحاح ثم لا يخفى أنه يفيد أن له اطلاقاً فقط وأنه بالمعنى الاول يشمل الزوجة والسرية وأم الولد فعليه ليس هو الال في مقام الزكاة وفي المصباح ما يفيد أن له اطلاقاً ثلاثة فقد قال والآل أهل الشخص وهم ذوو قرابته وقد أطلق على أهل

المؤلف عليه لان أمتيه بقية الامم أي الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها (ص) وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأمتيه أفضل الامم (ش) هذا عطف على محمد جرياً على جواز الصلاة على غير الانبياء تبعاً وما استقلالا فقبل خلاف الاولى وقيل يمنع وثالثها تنكره قال النووي على المعروف وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضاً تبعاً وأصله أول تحركت الواو بعد فتحة فقلت ألفا وقيل أهـ لقلت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا والظاهر انه اسم جنس مفرد في اللفظ جمع في المعنى وأتى المؤلف بعلى من قوله وعلى آله جرياً على مذهب أهل السنة وردا على من يقول بكرهية الفصل بينه وبين آله بعلى وهو مذهب الرافضة والاصحاب جمع صاحب بمعنى الصحابي كما عند الاخفش وبه جزم الجوهرى وقال سيديويه اسم جمع اصحاب وهو من بينك وبينه مواصلة وان قلت بمعنى الصحابي الذي هو أخص من مطلق الصاحب وانما لم يجعل

جمعاً

بينه وعلى الاتباع (تنبيه) * أراد المصنف بالآل هنا المعنى الاول الذي هو أهله وعياله لقوله بعد

وأمتيه (قوله وأصله أول) أي ما حقه أن يكون عليه وليس المراد انه كان ينطق به أولاً كذا ثم غير من آل يؤل الى كذا رجع بقرابة أو نحوها (قوله فقلت الهاء همزة) لا يقال هـ لان قلت الهاء ابتداء ألفا لان قلبها ألفاً يجي في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فشائع وقلت الهاء همزة للتوصل الى ابد الهاء ألفا وهي أخف (تنبيه) * تظهر فائدة الخلاف في التصغير على أهيل أو أويل وكلاهما مسموع (قوله اسم جنس) عبارة غيره اسم جمع لا واحداً من لفظه انتهى قلت وهو الظاهر (قوله وهو مذهب الرافضة) هم فرقة من الشيعة تابعوا زيد بن علي ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كما وزررى جدي فتركوه ورفضوه فلذلك سموا رافضة ثم استعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب وأجاز الطعن في الصحابة كما أفاده صاحب المصباح (قوله بمعنى الصحابي) أي فليس المراد معناه اللغوي لأن الصاحب في اللغة من بينك وبينه صحبة وان قلت (قوله كما عند الاخفش) الذي في ابن عبد الحق ان الاخفش يقول ان صاحب جمع صاحب (فائدة) * روى أبو زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كل منهم صحبه وروى عنه وسمع منه وعنه في مرآة الزمان أيضاً انه عليه الصلاة والسلام قبض عن مائة ألف وستة وعشرين ألفاً ممن روى عنه وسمع منه ورواه فقد اختلف النقل عنه انتهى (قوله وبه جزم الجوهرى) فيه تساهل لم يقل الجوهرى ذلك بل انما قال أصحاب جمع صحب كفرخ وأفراخ فالأفضل أن يقول وبه جزم الزمخشري والجوهرى هو الامام أبو نصر اسمعيل بن حماد الجوهرى رضى الله عنه (قوله وقال سيديويه اسم جمع اصحاب) أي ان أصحاب اسم جمع اصحاب المنقول عن سيديويه ان أصحاب جمع صاحب فقد صرح بان فاعل يجمع على أفعال ومثل بصاحب وأصحاب وارتضاء الزمخشري والرضي

٣ قول المحشى قوله صلى الله الخ ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا ذكر هذه الجملة فقلعها ووجدت في بعض النسخ

(قوله لان فاعل) علة لقوله وانما لم يجعل الذي هو النقي لالنقي وقوله فاعل بدون ألف كذا يحطه كعادة المتقدمين في الخط من تركهم الالف في مثل هذا المنصوب وقوله كما قاله الجوهرى راجع للنقي ثم نقول قد علمت ما قاله سيديويه والزمخشري ووافقه الرضى فالقول بأنه أى أصحاب جمع صاحب بالسكون اسم جمع أى لصاحب أو بالكسر مخفف صاحب انما نشأ من عدم تصفح كتاب سيديويه والحاصل ان الراجح ان أصحاب جمع صاحب خلافا لمن منع ذلك (قوله والصحابى عرفا) أى لا الصحابى لغة فيه ان الصحابى ليس له معنى لغوى ومعنى عرفى بل ماله الامعنى عرفى (قوله من اجتمع مؤمنا) أى بعد البعثة فيخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة كزيد بن عمرو بن نفيل وعده ابن منسبه فى الصحابة ويخرج من لقيه كافرا ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر ولا بد أن يكون قبل وفاته فيخرج من لقيه بعد كآبى ذؤيب بن خويلد بن خالد الهذلى لانه أخبر عن عرض النبي صلى الله عليه وسلم فساقر نحوه فقبض النبي صلى الله عليه وسلم قبل وصوله المدينة بيسير وحضر الصلاة عليه ورآه مسجى وشهد دفنه ثم نقول يدخل فيه البصير والاعمى وهو كذلك ويدخل فيه المميز وغيره وهو كذلك لان المراد اجتمع بنفسه أو بغيره فيدخل من حنكه النبي صلى الله عليه وسلم والمراد الاجتماع العادى وهو الاجتماع بالابدان في ظاهر الملك كما ذكره الفيشى فيخرج الانبياء المجتمعون به ليله الاسراء والملائكة الذين اجتمعوا به فى السماء لكن يستثنى الخضر عليه الصلاة والسلام فان الظاهر انه اجتمع به فى الارض كذا فى ك بل رأيت فى بعض الاحاديث التصريح باجتماعه به لكن لا أعرف مرتبه وجزم الجلال بعد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فى الصحابة فانه قد اجتمع به فى المطاف لانه ورد أنه عليه الصلاة والسلام لم يطاف وقف هنيهة فرب به شخص فسلم عليه فسئل عن ذلك فقال هذا أخى عيسى انتظرته حتى سلمت عليه ونقل عن بعضهم عند الخضر والياس منهم ويدخل أيضا الملائكة الذين اجتمعوا به فى الارض وخلاصة ما ذكرنا أن المراد بالاعادى ما كان على ظهر الارض كما أفاده بعضهم وان فرض أنه على خلاف العادة كالاجتماع بعيسى والخضر والياس وفى كلام آخرين ما يثبت أنه لا يعد متعارفا بما (٣٩) كان على وجه الارض مطلقا بل لا بد أن يكون على وجه العادة أيضا فيخرج

جمع صاحب لان فاعل لا يجمع على أفعال كما قاله الجوهرى والصحابى عرفا من اجتمع مؤمنا بعمد فى حياته عليه الصلاة والسلام قال بعضهم ومات على ذلك ليخرج من اجتمع به مؤمنا ثم ارتد ومات على ربه وروى ان زيادة ذلك تقتضى ان لا يتحقق الصحبة لاحد فى حياته لان الموت حينئذ قيد فتنفى الحقيقة بانه فاته وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد بانه بعد الرد لان الردة أحبطتها بعد وجودها كالايمان سواء وفى التعريف أمور مذكورة فى الشرح الكبير والازواج جمع زوج أى نسائه وتندرج فى ذلك سرار به والذرية النسل يقع على الذكور

يشعر واحد بالآخر أولم يروا احدهما الا آخر ومن اجتمع به من وراء ستر رقيق كثوب وعلم به وخاطبه أولا ومن لقيه ما راع سروره أيضا الى غير جهته من غير مكته عند الوصول اليه وعلم به وخاطبه أولا ولو رآه من كوة فى جدار بينهما فهل بعد اجتماعهما نظره نعم ان خاطبه مع رؤيته من الكوة فينبغى انه اجتماع أو فى حكمة فليراجع ذلك ويخرج من رآه عليه الصلاة والسلام من بعد وكلامهم مصرح بانه صحابى وقد تردد فيه ابن السبكي فى منع الموانع وذكر ما حاصله انه ان لم يثبت انه صحابى فلا إشكال وان ثبت التزم صدق الاجتماع مع الرؤية من بعد فليتلأمل وشمل من اجتمع به مؤمنا من الجن ذكره السنوائى * بقى شئ آخر هل يدخل فى الصحابى من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من أولاد الكفار ومات قبل ان يعتبر الكفر فيه لانه ولد على الفطرة أم لانه محكوم بكفره تبع الكفر أباه وهو الظاهر ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله ثم ارتد الخ) كابن خطل فانه مات مرتدا قال تى والظاهر ان من مات على الاسلام بعد رده ولم يجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد الاسلام غير صحابى لما سياتى من أن الردة محبطة للعمل بمجرد ما انتهى (قوله وهو خلاف الاجماع) وأجيب عنه بان هذا التعريف لمن يسمى بعد موته صحابيا لا تعريف لمطلق الصحابى مات على الايمان أولا فيجتمعا ان هذا البعض عرف نوعا خاصا من الصحابى والحواب يكفى فيه أدنى احتمال قاله الشيخ يوسف (قوله وعدم وصف المرتد) جواب عما يقال لو كان يسمى صحابيا لوصف المرتد بانه بعد الردة مع انه لا يوصف (قوله وفى التعريف أمور) قد علمتها (قوله جمع زوج) أى لقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ويقال أيضا زوجة وذكره بعد الاصحاب الشامل لهن ليزيدا الاعتناء بشأنهن لشدة اتصالهن به صلى الله عليه وسلم (قوله وتندرج فى ذلك سرار به) أى بطريق التغليب جمع سرية (قوله والذرية النسل) وضم الذال أشهر من كسرهما قبل من الذر وهى صغار النمل لأن الله تعالى أخرجهم من ظهرايهم كالذر وأشهدهم على أنفسهم وقيل من الذر وهو التفريق لان الله ذرهم فى الارض أى فرقهم ونشرهم وقيل من ذرا الله الخلق لكن تركت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال

أفاده المصباح ويظهر انهم جمع (قوله كل من آمن به الخ) لكل المجموع لا لاجمعي لانه فاسد أي ولو عصاة وخلاصته أن المراد بقوله أئمنه أمة الأجابة وأما أمة الدعوة فهي المشار له بقوله المبعوث لسائر الأمم فلا تراد هنا دخول الكفار فيها ولا يتناولهم الدعاء (قوله من حين بعث إلى يوم القيامة) أي إلى قرب يوم القيامة أي إلى ربح ليلة تأتي قبل النفخة الأولى تذهب بها أرواح المؤمنين وأما أرواح الكفار فتذهب بالنفخة الأولى (قوله العام على الخاص) في الحقيقة من عطف الكل على الجزء أي من ذكر الكل بعد الجزء لأن كلام من الآل والأصحاب وغيرهما جزء من الأمة التي هي عبارة عن مجموع من آمن وقلنا من ذكر لأن المعطوف عليه إنما هو الأول فقط الذي هو الآل (قوله الشامل) أي الآل وقوله لبعضهم أي الصحب (قوله باقهم) أي باقي الصحب (قوله وآل) أي من الآل (قوله بعد الاصحاب) إشارة إلى أن الاصحاب ليس المعطوف عليه (قوله من عطف الخاص) أي من ذكر الخاص بعد العام لما تقدم (قوله لتنصيص الخ) جواب عما يقال عطف الخاص على العام يحتاج لتلك النسبة وأما عطف العام على الخاص لا يحتاج لتلك النسبة (قوله على إرادة دخوله) أي الخاص وقوله فيه أي العام أي خوفهم من توهم خروجهم من الاصحاب لأن العام لا يشمل الأفراد نصا بل ظاهرا ولكن الاحسن ما أشرنا اليه سابقا (قوله أو مناقب) معطوف على ثواب أي أكثرها مناقب جمع منقبة والمفاخر جمع مفخرة وعطف الكمالات تفسيرا وأمانة خلوتهم بالجمع (قوله ولا يلزم من كثرة الثواب) أي لا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب أي الخصال الحميدة كالكرم والحلم والعلم وكثرة الصلاة والصوم وغير ذلك لانه قد يثاب على القليل الكثير فاذا لا يلزم من كثرة المناقب كثرة الثواب فلا يغني أحدهما (٣٠) عن الآخر ولا يخفى أن كثرة الثواب حالة أخرى وكثرة المناقب حالة

ذنبية (قوله أول الرسل آدم) لا يخفى أن آدم نبى ورسول وجاء بعده شيث نبى ورسول وبعده ادريس نبى ورسول وبعده نوح كذلك فقد صرح القسطلاني في حديث الشفاعة بأن آدم نبى مرسل وكذا شيث وادريس وهم قبل نوح فاذا علمت ذلك فقول أول الرسل آدم أي على الإطلاق وقوله وأول نبى بعثه الله في الأرض أي بعد شيث والتعبير بنبي في هذا ورسول في غيره تفنن وقوله في

والآلث وأئمنه كل من آمن به من حين بعث إلى يوم القيامة وهو من عطف العام على الخاص وعطف أصحابه على آله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقهم فيبينهم ما عموم من وجهه فعلى بن أبي طالب صحابي وآل وعلى بن الحسين آل وسلمان الفارسي بالعكس وعطف الأزواج بعد الاصحاب الشامل لهم من عطف الخاص على العام لتنصيص على إرادة دخوله فيه ووصف أئمنه المذكورين بما هو شأنهم بقوله أفضل الأمم أي أكثرها ثوابا أو مناقب أي مفاخر وكمالات ولا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب (فائدة) أول الرسل آدم وأول نبى بعثه الله في الأرض ادريس وأول الرسل نوح وأول أنبياء بنى اسرائيل موسى ولا تعارض بين العبارتين أما آدم أرسله الله إلى أولاده ليعلمهم ويهديهم إلى ما أمر الله به فكان أول رسول وأما نوح فهو أول رسول إلى الكفار ولما أغشى الكلام على الثلاثة الواجبة التي ورد الحث على الاقتراح بها في الآثار وهو أنهم قالوا الأمور المتقدمة على المقصود بالتأليف سبعة أشياء ثلاثة واجبة البسملة والحمدلة والصلاة وأربعة جائزة مدح الفن

وذكر

الأرض ليس احترازا عن غيره من آدم وشيث قائم ما مبعوثان في الأرض وولادة حواء لم تكن إلا

في الأرض بل صرح الكمال الهندي في كثر العمال أن آدم لم يجتمع امرأته في الجنة حتى هبط منها الخطيئة التي أصابها بأكل الشجرة وكان كل واحد منهم على حدة ينام أحدهما في البطحاء والآخر من ناحية أخرى حتى أتاه جبريل فأمره أن يأتي أهله وعلمه كيف يأتيها فلما أتاه جبريل قال له كيف وجدت امرأتك قال صالحة رواه ابن عساكر عن أنس انتهى وقوله وأول الرسل نوح أي بعد ادريس وأما قول السارح ولا تعارض بين العبارتين فلم أفهمه وذلك لانه سككت عن ادريس مع انه نبى ورسول وقد قال فيه وأول نبى بعثه الله في الأرض ادريس وإضافة ذكر المفسرون الخازن والخطيب أن ادريس أول من قاتل الكفار والظاهراته إنما قال لهم ليكونهم لم يؤمنوا به فاذا يكون مرسل اليهم فلم يعمل الاظهر ما قلنا أخذته من قول القسطلاني في شأن ادريس وكان ادريس أول نبى أعطي النبوة بعد آدم وشيث وفي شأن نوح وهو أول نبى بعثه الله بعد ادريس أو نقول وأول الرسل نوح أي بتخريم البنات والعمات والخالات نقله عن القرطبي وسمى نوحا لكثرة نوحه على نفسه فقيل لدعوته على قومه بالهلاك وقيل لمراجعته به في شأن ابنته كنعان واسمها عبد الغنار وقيل يشكر وسمى ادريس لكثرة دراسته الصحف التي أنزلت عليه واسمها أخنوخ (قوله موسى) وأما يوسف فإنه وإن كان من بنى اسرائيل ورسولا فلم يكن رسولا اليهم بل لغيرهم كآهل السجن أي وآخر أنبياء بنى اسرائيل عيسى (قوله الواجبة) أي المتأكدة لا الذي يعاقب المكلف على تركه ويثاب عليه ثواب الواجب (قوله وهو الخ) أي والحال والشأن (قوله على المقصود بالتأليف) أي على المقصود بالجمع أي على المقصود بجمعه أو المقصود من التأليف أي الالفاظ المؤلفة (قوله وأربعة جائزة) أي برحمان لا يصلح رجحان الثلاثة (قوله مدح الفن) أي ليكون باعثا على تعاطيه والاستغالب به

(قوله وذكر الباعث) أي ليفهم أن هذا الفعل الصادر منه ليس عبثاً فينتقي لوم من يحكم بأنه عبث وكان الأولى له أن يشتغل بغيره (قوله وتسمية الكتاب) لأن الاسم يرفع ويعليه ويظهره فيه ~~يكون~~ داعياً للاعتناء به بخلاف ما إذا لم يسم فانه يصير مجهولاً (قوله وبيان كيفية الخ) لأن بيان الكيفية يسهل المراجعة بأن يرجع إلى كل مسألة في بابها بخلاف ما إذا ذكرت منشورة وأيضاً أدعى للرغبة في تعاطيه لأنه كلما يقطع باباً أو فصلاً تنبعث نفسه للانتقال لما بعده فيؤدى إلى تمام الفائدة بانتمائه إذا لم يعمل حينئذ بخلاف ما إذا ذكرت منشورة فتدبر (قوله من تبويب الخ) التبويب جعله أبواباً والتفصيل جعله فصولاً وذلك كيفية المؤلف لا كيفية الكتاب فنقول المراد من التبويب كونه مبوباً بمصدر المبني للنعول وكذا يقال فيما بعده والواو في قوله وتفصيل بمعنى أو مانعة خلو تجوز الجمع إلا أنك خير بأن المصنف رحمه الله لم يتعرض لمادح الفن لعلم حاله واشتهاره حتى صار ذكره بمنزلة العبث ولم يتعرض لبيان كيفية من تبويب وتفصيل لأن النظر في أوائله يفيد معرفة اصطلاحه لأن الأصل أن يكون الكتاب كله على منهاج واحد ثم لك أن تقول قد علمت منزلة الفنون واشتهرت وقد قلت النظر في مبدأ الكتاب يحجز اصطلاحه فاذن لا حاجة لبيان الاصطلاح ولا مدح الفن بل الأولى عدم الذكر لما فيه من التطويل (قوله شرع في مقدمة الكتاب الخ) لا يخفى أنه حيث قصر الأمور المقدمة على السبعة المذكورة يكون أراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات والمقصود بالواسطة كمقدمة الكتاب ومقدمة العلم (قوله ما قدمت) أي ألفاظ قدمت أمام المقصود أي بالذات (قوله لا ارتباط له) أي للمقصود بها أي بدلولها وقوله وانتفاع بها أي بمقتضى ما فيه أي المقصود وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله سواء توقف المقصود) أي الشروع في المقصود أو المقصود من حيث الشروع عليها أي على معانيها بأن كان معانيها ثلاثة مخصوصة التي هي مقدمة العلم وهي التعريف والموضوع والغاية وقوله أم لا بأن كانت معانيها غير مقدمة العلم ومقدمة كتابنا هذا حينئذ من هذا القبيل لأنه لم يتعرض لمقدمة العلم (قوله ما يتوقف) أي (٣١) معان ثلاثة مخصوصة وقوله يتوقف عليه أي على ما الواقعة على معان وقوله الشروع أي كمال الشروع لا أصله فافهم (قوله في مسائله) جمع مسألة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم وتطلق المسألة على القضية وعلى نسبتها والبرهنة أن تكون على النسبة وكذلك المطلوب فإن أريد بالمسألة النسبة فالأمر ظاهر وإن

وذكر الباعث وتسمية الكتاب وبيان كيفية من تبويب وتفصيل شرع في مقدمة الكتاب وهي ما قدمت أمام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف المقصود عليها أم لا ومقدمة العلم هي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كعرفة حده وغايته وموضوعه فمقدمة هذا الكتاب من قوله مشير إليها إلى قوله والله أسأل فوطاً لها بهذا ذكر الباعث وتسمية الكتاب اللذين هما من الأمور الجائرة فقال (ص) وبعد (ش) هي ظرف مكان مقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنى ولذا بنى على الضم أي بعد البسملة والجدلة والصلالة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتستعمل في الخطب والكلام الفصيح

أريد بها القضية بقدر مضاف أي مطلوب مدلولها وضمير مسائله عائد على العلم والإضافة حقيقية أن أريد من العلم الملكة أو الإدراك فإن أريد القواعد والضوابط فهي عين المسائل أي الكلية فتكون الإضافة للبيان (قوله كعرفة حده وغايته) المعرفة تنقسم إلى قسمين تصور وتصديق فهي في جانب الحد تصور وفي جانب الغاية والموضوع التصديق ولا بد من حذف مضاف أي التصديق بموضوعية موضوعه ولا يخفى أن موضوع علم الفقه أفعال المكلفين وحده العلم بالأحكام الشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية وغايته الفوز بالسعادة الكبرى دنيواً وأخرياً والكاف استقصائية لأن مقدمة العلم محصورة في الثلاثة (قوله إلى قوله والله أسأل) باخراج الغاية (قوله فوطاً لها بهذا ذكر الباعث) أي فهد لها بهذا ذكر الباعث ليس المراد أن يباين بتوقف على ذكر الباعث بل المراد أنه يادو بذكر الباعث قبلها ليكون فهمها بعد ما تم (قوله وتسمية الكتاب) في معناه أنما بين أنهم سألوه تأليف مختصر وأما كون اسمه الذي يدل عليه لفظ مختصر أو غيره فشيء آخر إلا أن يقال لما لم يذكر له اسماً وقد وصفه بذلك الوصف والأصل أن ينطق في تمييزه بما يدل على ذلك الوصف وهو لفظ مختصر فيكون ذلك منه إشارة إلى تسميته بذلك الاسم (قوله الجائرة) أي برجحان (قوله هي) أي بعد أي نوعها لا شخصها (قوله ظرف مكان) أي باعتبار الرقم وظرف زمان باعتبار اللفظ ولا يخفى أن التحقيق أن مسميات الكتب أنما هي الألفاظ فالأظهر الالتفات إلى كونها ظرف زمان ابتداءً وجعلها ظرف مكان صحيح واحذراً أن تعتد له خطأ فأن اعتقاده خطأ كما وقع لبعض اخواننا هو الخطأ فتدبر (قوله ولذا بنى على الضم) أي أن عمله البناء على الضم أنما هو الإضافة للمعنى وأفاد الفاعل كهي أن المعنى المذكور هو معنى الإضافة الذي هو معنى جزئي حقه أن يؤدي بالحرف وأما عمله البناء على الضم فأنما هو لتخالف حركة البناء حركة الأعراب لا الإضافة للمعنى كما هو ظاهر الشارح رحمه الله وتبسم الكلام في ذلك في حاشية ابن عبد الحق (قوله وتستعمل في الخطب الخ) أي ندباً كخطبة الجمعة والعيد وغيرهما (قوله والكلام الفصيح) أي وكل كلام فصيح كان خطبة أو مكاتبات أو غيرهما فافهم من عطف العام بعد الخاص والظاهر أنه أنما يخص الكلام بكونه فصيحاً بكونه هو الأولى في التكليم والافعال فرض أن الكلام غير فصيح فالظاهر أنه كذلك

(قوله لقطع) أى لا فائدة قطع ما قبلها الخ وقوله قال بعض ومذهبا مثلهم وكأنه لم ينف على نص صريح في المذهب وأتى بهذا الكلام دليلا لقوله وتستعمل (قوله اقتداء بالمصطفى الخ) أى فقد ثبت كفاي بعض الشراح انه صلى الله عليه وسلم أتى بها في خطبه وكتبه فيستحب الاتيان بها في أوائل الخطب والكتب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (فان قلت) ذكر الحافظ الرهاوي في أربعيته عن أربعين صحابيا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أما بعد في خطبته وشبهها أى كتبه فالذى وردنا هو أما بعد والمصنف قال وبعد والمناسبات باخ الوارد (والجواب) ان المصنف تابع لغيره ففيه إشارة الى أنهم فهموا أنها عزله انتهى (قوله اختلاف) فقول داود عليه السلام وهل هي فصل الخطاب الذى أوتيه لأنها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ أو هو البينة على المدعى واليمين على من أنكر خلاف وقيل أول من تكلم بها يعقوب ففي غريب مالك الدارقطني بسند ضعيف أن يعقوب عليه السلام لما جاءه ثلاث الموت قال من جملة كلامه أما بعد فانا أهل بيت موكل بنا بالبلاء وقيل أول من تكلم بها أيوب وقيل قس بن ساعدة الايادي وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل ونظم ذلك رضى الدين العزى فقال جرى الخلف أما بعد من كان بادئا * بهم خمسة الاقوال داود أقرب وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسحبان فكعب فيعرب (قوله وتستعمل مع اما والواو) كذا قال الخطاب قال في له فيه نظرتبع فيه ابن أبي شريف وغيره والحقارة لا يجمع بينهما كما قاله الكستلى على شرح عقائد النسفى انتهى ثم أقول الظاهر أن هذه الواو استثنائية (قوله لى ولهم) قدم نفسه في الدعاء الصالح لقوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى وفي حديث الترمذى كان صلى الله عليه وسلم اذا ذكر أحد اودعاه بدأ بنفسه (قوله الفاء لعطف مفصل الخ) أو ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدر غير انه يريد أن جواب الشرط مستقبل (٣٣) وسؤال الجماعة ليس بمستقبل بالنسبة لما قبله فكيف يكون جوابا (قلت)

هو جواب على ضرب من المجاز وفي الحقيقة الجواب محذوف أفيم هذا مقامه والتقدير فاني قائل لك قد سألتى (قوله على مجمل) أى مجمل متعلقه أو مجمل باعتبار متعلقه وخلاصته أن المعطوف عليه هو اذ كروا المجمل انما هو متعلقه الذى هو قوله سببها ووجه اجاله ان هذا السبب يحتمل أن يكون سؤال الجماعة أو غيره كى لان

لقطع ما قبلها بما بعدها قال بعض الشافعية يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وفي أول من نطق بها اختلاف وتستعمل مع اما والواو معا عند بعضهم ومع احداهما دون الاخرى (ص) فقد سألتى جماعة أن الله لى ولهم معالم التحقيق (ش) الفاء لعطف مفصل على مجمل مقدر وهو العامل في الظرف أى وأذكر بعد خطبتي سببها فقد سألتى جماعة الخ نحو فآزلهما الشيطان عنهما فأخرجهما فجعله فأخرجهما مفسرة لما أجل قبلها ولا يصح جعلها سببية لان فاء السببية هى التى يكون ما بعدها سببا عما قبلها نحو فتأب عليه فغفرنا له ذلك وهى هنا على العكس لان الخطبة مسببة عن السؤال اللهم الاعلى ما زعم القراء من أن ما بعدها قد يكون سابقا لدلالة السياق نحو أهلكناها فجاءها بأسنا وأبان أى أظهر والعالم جمع معلم مفعول من العلامة وهى الأمانة على الشئ فيحتمل ان يريد به العلامة نفسها

نفسه أو رؤية منامية ثم فصل هذا الاجمال أى بين المراد من هذا الجمل (قوله نحو فآزلهما الشيطان) حاصله وهو انه قرئ فآزلهما قال الجلال أى أذهبهما ثم قال وفي قراءة فآزلهما أى نجاهما مع أنها أى الجنة ثم قال في قوله فأخرجهما ما مما كانا فيه أى من النعيم فادعت ذلك تعلم أن القراءتين بمعنى وان العطف من عطف المسبب على السبب لا من عطف مفصل على مجمل فتدبر (قوله فتأب عليه) عطف على فتلقى آدم الخ وقوله فغفرنا عطف على قوله ونحرا كما (قوله الاعلى ما زعم القراء) أى على ما ذهب اليه القراء وأما غير القراء فيقول معنى أهلكناها أردنا ناهلا كها (قوله لدلالة السياق) لا يخفى أن مجيئ البأس هو العذاب ومعلوم أن مجيئ العذاب انما يكون قبل الاهلاك والاهلاك بعد فلا سياق بعده هذا يستدل به فلعل الاولى أن يقول قد يكون سابقا لدلالة المعنى * (قائده) * قرينة السياق أمر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق أيضا قيل واستعمال السياق بالمثناة في المتأخر أكثر أمادلالة السياق بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره الكمال ابن أبى شريف (قوله أى أظهر) لاجتماع فصل هنا وان كان أبان مشتركا بينهما وعليه فعالم مفعول أول لى ولهم مفعول ثان وقدم للاهتمام بشأنه (قوله معلم) سياقنى أن المعلم هو الاثر الذى يستدل به على الطريق فاذن يكون من أفراد العلامة بتفسيره فاذن يكون قوله من العلامة أى مأخوذ لا مشتق لعدم صحته (قوله وهى الأمانة) تفسير للعلامة (قوله فيحتمل أن يريد به العلامة نفسها) أى فردا منها وهو الاثر الذى يستدل به على الطريق لقوله استدلالا على قوله وهو الظاهر قال الجوهرى فاذن يكون في العبارة استعارة بالكناية شبه التحقيق الذى هو اثبات الاحكام بأدلتها بالطريق المسلوكة تشبيها مضمرا في النفس واستعارة اسم المشبهة به للشبهة في النفس ودل عليه بذلك كرسى من ملائعات المشبهة به استعارة تخيلية ويجوز أن يستعار معالم الدلالة التى يتهدى بها شبه الدلالة بالاثرا الذى يستدل به على الطريق بجامع الاهتداء واستعار

اسم المشبه به للشبه استعارة تصريحية ولا يراد أن هذه رتبة المجتهد لا المقلد وقد قال المصنف على مذهب مالك فهو مقلد لا ناقل قول
الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من أدلتها الاثبات الاحكام بأدلتها ولو سلم أن ما ذكرنا جتهاد في الجملة فليس مراده ظاهرا
وانما مراده أن تحصل له مسائل الفقه على الوجه المقرر كذا أفاده محشي الناصر (قوله ويحتمل أن يريد مكانها) أي مكان العلامة
أي ذات المحل الذي ثبت فيه ما يجعل علما على الطريق فيكون معلما اسم مكان وظاهره أنه معنى غير لغوي فيكون مجازا مع أن كلام
القاموس يفيد أنه يطلق لغة على كل من العلامة ومكانها أو يأتي ما تقدم من الاستعارة بالكتابة على هذا الاحتمال أيضا وقوله ومعالم
جمع معلم بمعنى مكان العلامة استعارة تخييلية أي اثباته استعارة على ما هو مقرر مشهور (فان قلت) قد قررنا أنه إذا أريد بالمعلم
العلامة يجوز الاستعارة بالكتابة ولفظ المعلم حقيقة اثباته تخييل أو أنه استعارة لآلة وهو هل إذا أريد من المعلم نفس المكان هل يصح
أن يتجاوز به عن شيء أو يتعين أن يكون حقيقة اثباته تخييل قرينة المكنية (قلت) يصح أن يستعار لظنة الأدلة أي لا ما كن التي
هي مظنة لوجود الدليل فيها من الكتب المدونة في هذا الفن أو في الأحاديث أو من مسائل يلهمها المولى يستنبط منها الدليل (قوله
إذا تيقنه) أي يقول ذلك إذا تيقنه (قوله وعرفه حق معرفته) عطف على تيقنه عطف تفسيري يؤذن بأن اليقين أخص من المعرفة
مع أن المعرفة واليقين شيء واحد ويمكن أن يريد بالمعرفة مجرد الاعتقاد الجازم المطابق وحققها أي الفرد الأعلى منها هو ما كان بالدليل
وهو عين اليقين فصح العطف (قوله فصار محققا له) أي متيقنا له يصح كسر التانيث الأولى وفتحها الألف خبير بأن التحقيق بتفسيره
هذا وهو التيقن لا يأتي على معنى من معني التحقيق المشهورين اللذين هما ذكر المسئلة بتدليلها أو ذكرها على الوجه الحق (قوله
فيكون فعل) أي فيكون ذكر فعل أي اسناده لفاعل لا فائدة الاتصاف بعينه (٣٣) التضمني الذي هو التحقيق (قوله وضع)

معمول لوسائله أي تأليف المختصر
(قوله علامة الوقوع) أي علامة
الوقوف أراد بالوقوف إدراك
الحقيقة وتلك العلامة هي الدليل
(قوله على حقيقة العلم) أي على
حقيقة هي العلم الذي طلبوا الوضع
فيه وفائدة تلك الاضافة مع كونها
لبيان الإشارة إلى أن المراد
الاطلاع على المسائل التي هي
ثابتة في نفس الامر لان حقيقة

وهو الظاهر قال الجوهرى المعلم الاثر يستدل به على الطريق ويحتمل أن يريد مكانها والتحقيق
مصدر حقق الشيء إذا تيقنه وعرفه حق معرفته فصار محققا له فيكون فعل للاتصاف بعينه
نحو عدلته أي صيرته عدلا طلب من الله له ولسائله وضع المختصر المذكور أن يظهر لهم
علامة الوقوع على حقيقة العلم الذي طلبوا الوضع فيه أو علامات التحقيق مطلقا فيه أو في
غيره لا يقال الأولى للمؤلف ترك بيان سؤالهم خشية الرياء لانا نقول وثق من نفسه بانه فائه
فان قلت هلا يادر قبل السؤال لانه فعل خير قلت لعله ظن استغناء الناس عنه وأن غيره أهم
فاشغل به حتى يحقق الاحتياج اليه بسؤال الجماعة له (ص) وسلك بناوهم أنفع طريق (ش)
لمسأل الدلالة على التحقيق وكان الشيء الواحد قد يتوصل اليه ويدل عليه بطرق بعضها
أنجح من بعض وكان سلوك الانفع أنجح أي بهذه الجملة الدعائية وأنفع نصب على الظرفية

(٥ - خرشي اول)

من حق اذا ثبت لامسائل يظن حقيقة مطابقة للواقع ويكون الذي في الواقع خلافها (قوله
وثق من نفسه) أي جزم أو ظن ظنا قويا وقوله فان قلت الخ أي فاذا كان الامر كذلك فهلا يادر (قوله قلت الخ) حاصله أنا نسلم انه خير
ولكن ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهم فيكون أولى بالاشتغال به وقوله حتى يحقق الاحتياج أي واذا تحقق الاحتياج فيكون
أولى من غيره وخلاصته أن المناسب للانسان أن يرتكب ما هو الأولى (قوله وسلك بناوهم سم) انما أتى بالضمير في بناوهم وفيما مر في
قوله لي ولهم مفردا تفننا في العبارة أو لعظم المسئول هنا وانما عدى المؤلف سلك بالباء ولم يأت بما هو القياس لسكته وهي الإشارة
بأن الله هو المصاحب والمعين لهم لان الباء للمصاحبة كما قاله بعض (قوله لمسأل الدلالة) أي اظهر الدلالة بمعنى الدليل أو دى الدلالة
(قوله وكان الشيء الواحد) هذا كلي ومن جزئياته التحقيق المقصود في المقام (قوله ويدل عليه) عطف مرادف (قوله أنجح من بعض)
أي لان الطرق إلى الحق وان كانت كلها نافعة ففيها الانفع وهو ما قرب حرامه وتيسرت أموره ويختلف ذلك باختلاف الناس فمنهم
من ينفعه العلم ومنهم من ينفعه العبادة ومنهم من ينفعه الورع ومنهم من ينفعه الزهادة ووقع ذلك في كتاب لبعض اخوان حضه فيه
على التجرد للعبادة ثم قال وما أرى ما أنت فيه خيرا مما أنا فيه وكلانا ان شاء الله على خير أفاده ك والذي وقع له ذلك الامام فقد
أرسل له بعض الاخوان يحثه على التجرد للعبادة وترك العلم فأرسل له كلاما من جلته وما أرى ما أنت فيه خيرا مما أنا فيه (قوله
وكان سلوك الانفع أنجح) الافضل أن يقول وكان سلوك الانفع أي الانفع أولى (قوله بهذه الجملة الدعائية) أي فقوله وسلك بناوهم
خبرية لفظا انشائية معنى والمعنى اللهم اسلك بناوهم أنفع طريق الآن المعنى الحقيقي وهو كون المولى يذهب معهم في الطريق
الحسية الانفع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها شبهه صرف الله ارادتهم للوجه
الانفع من علم أو غيره بسلوكهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وان كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من

السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به اصرف ارادتنا لوجه الانفع من علم أو غيره (قوله من اضافة الاعم الى الاخص) أي لان الانفع في حد ذاته بكونه طريقا أو غير طريق وانما قلنا في حد ذاته لانه لما اضيف وأفعّل التفضيل بعض ما يضاف اليه صار مصدوقه الفرد الانفع من افراد الطريق ثم ان اضافة الاعم الى الاخص ترجع للاضافة التي للبيان لا بيانية لان البيانية هي أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه (قوله رعاية للجمع) جواب عما يقال ان اضافة الصفة الى الموصوف خلاف الاصل فأجاب بقوله رعاية للجمع أي وارتركب ذلك رعاية للجمع (قوله والنفع) مصدر رفع وحينئذ فقوله ضد الضرب بفتح الضاد لانه المصدر وضد المصدر مصدر ينافيه ويطلق النفع على ما ينتفع به من الخير وهو المشار به بقوله والاسم المنفعة وضد الضرب بالضم في المصباح الضرب الفاقة والفقر بضم الضاد اسم وبفتحهما مصدر ضربه (قوله وطرائق القوم أمثالهم) إشارة الى نصارى تلك المادة وقوله وأشرافهم عطف بنفسير وقوله ومنه أي ومن تلك الصيغة التي هي طرائق لا بالمعنى المتقدم الذي هو أمثالهم وأشرافهم (قوله كناطرقا) أي ذوى طرق أي مذاهب (قوله مختلفة أهواؤنا) تفسير لفردا جمع قدة من قد اذا قطع ثم لا يخفى ان قددا صفة لطرائق أي كنا ذوى مذاهب مختلفة قال بعضهم منهم مرجئة ورافضة وغير ذلك وخلاصته أن معنى طرائق مذاهب وقددا معناه مختلفة فلا حاجة لقول الشارح أهواؤنا لان المعنى ظاهر بدونها الا ان يقال أن الشارح لاحظ أن قددا حال من ضمير كنا أي كنا ذوى مذاهب في حال كوننا مختلفة أهواؤنا فأنامل (قوله مختصرا) مفعول سألني (قوله أو تأليف الخ) أي أن الموصوف إما أن تقدره كلاما أو تأليفها قال في لكنه غلب في الثاني وعلى كل لا بد من تقدير مضاف (٣٤) أي تأليف مختصر (ان قلت) ما المحوج الى تقدير هذا المضاف (قلت) لان

العادة ان لا يسئل الا فيما كان مقدورا للمسؤل حال السؤال والمختصر بتمامه ليس مقدورا اذ ذلك لانعدامه والمقدور انما هو تأليفه والذي ينبغي تقدير مضاف أي غير هذا بأن يقال أي الشروع في تأليف مختصر لان الشروع هو المقدور له الآن أي عادة فلا يتنافى ان ذلك انما يكون باقدا والله تعالى فان قلت هي جارية باتمام التأليف (قلت) نعم لكن كثر

واضافته الى طريق من اضافة الاعم الى الاخص أو الصفة الى الموصوف رعاية للجمع والاصل طريقا للنفع والنفع ضد الضر يقال نفعه بكذا ينفعه وانتفع به والاسم المنفعة والطريق يذ كرو يؤث لغتان فصيحتان وفي الصحاح الطريق السيل يذ كرو يؤث والجمع اطرفة وطرق وطرائق القوم أمثالهم وأشرافهم ومنه قوله تعالى كنا طرائق قددا أي كنا طرقا مختلفة أهواؤنا لا يقال أنفع ليس بظرف وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف ماضى معنى في باطراد من اسم زمان أو مكان لانا نقول لما اضيف أفعل الى ظرف المكان فكان بعضا مما يضاف اليه فقد آل الامر الى انه ظرف (ص) مختصرا على مذهب الامام مالك بن أنس (ش) مختصرا نعت لمحذوف أي كلاما أو تأليف مختصرا وهو اسم مفعول من اختصر الكلام اذا أتى بالمعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة من غير اخلاخل بالمعنى وعلى مذهب على حذف مضافين أي فهم أحكام أو مسائل مذهب مالك أي مذهب اليه من الاحكام

الاجتهادية

تخللها فيه كذا ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله من اختصر الخ) يأتي هنا ما تقدم في قوله

من اضطر (قوله اذا أتى بالمعاني الكثيرة) إشارة الى تعريف الاختصار وانه الاتيان بالمعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة لأن الكلام كان مطولا ثم اختصره والحق أن المختصر ما قل لفظه كثرا معناه أم لا والمطول ما كثر لفظه كثر معناه أم لا فلا واسطة وهي ثابتة عند الشارح ومن تبعه من أن المختصر ما قل لفظه وكثر معناه والمطول ما كثر لفظه ومعناه (قوله من غير اخلاخل بالمعنى) فيه إشارة الى أن هذا الاختصار لا بد أن يكون غير محمل بفهم المعنى أي بحيث لا يفهم منه المعنى (أقول) هذا الوصف ظاهر فيما اذا كان مختصرا من كلام مطول فلا يشمل ما اذا كان اللفظ من أول الامر قليلا وتحت معان كثيرة مع انه يقال له مختصر فتدبر (قوله وعلى مذهب على حذف مضافين) لا حاجة لتقدير ذلك لان المضاف الاول وهو فهم من صفات الشخص الفاهم وليس الكتاب مشتملا عليه والاحكام التي هي المسائل نفس المذهب ويجب بأن فهم مصدر المبني للفعول وهو من اضافة الصفة للموصوف واطافة أحكام الى ما بعده للبيان قصد بذلك ان الاحكام هي عين المذهب الا أنك خير بكافي لأن الأكثر تعديده في فيحتمل على أن تكون بمعناها نحو على حين غفلة وانما اختار على لايها مها الاستعلاء كان هذا المختصر لضبطه وكثرة جمعه مستنول ومستعمل على مذهب مالك وقوله أو مسائل تنويع في التعبير والمعنى واحد وقد تقدم أن المسئلة مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم (قوله أي مذهب اليه من الاحكام) فيه إشارة الى أن مذهب في الاصل مصدر ميمي أريد منه المفعول وهي الاحكام التي ذهب اليها امام من الاثثة ولا يصح جملة على المكان الالتمس لان الاحكام مذهب اليها لافها ووجه صحة الجملة مع التمسك أن المكان هنا ليس حقيقة قيا وانما هو مجازي في مكانه لما ينتقل من حكم الى حكم ذاهب في الاحكام الاجتهادية أي المنسوبة الى الاجتهاد وهو بذل لوسع في استخراج الاحكام الشرعية الى آخر ما قالوا فاذن وجوب الصلاة والزكاة ونحوهما مما اجعت عليه الامة ليس من الفقه تبيينان الاول يطلق المذهب عند المتأخرين

من أئمة المذهب على ما به الفتوى من اطلاق الشيء على جزئه الا هم كالحج عرفة لان ذلك هو الا هم عند الفقيه المقلد (الثاني) المراد
بمذهبه ما قاله هو واصحابه على طريقته ونسب اليه مذهب الكونديجيري على قواعده واصوله الذي بنى عليه مذهبه وليس المراد ما ذهب
اليه وحده دون غيره من أهل مذهبه (قوله الاصبحي) نعت لما لك وان كان يصح أن يكون وصفاً لحثيل (قوله بطن) أي جماعة من
جبرأى ان تلك الجماعة سميت بذى أصبح اسم أبيها الذي هو جد أعلی الامام رضى الله عنه خلاصته أن ذا أصبح اسم أبيها فسميت
قبيلته به (قوله وهو من العرب) هكذا في نسخة بالواو والواو في نسخة الفاء تغريعا على ما قبله (قوله حلفه في قریش) وحلفه بكسر الحاء
وسكون اللام أي مخالفته أي معاقبته ومعاهدته أي معاقبته جده مع قریش وذلك الجده هو مالك فقد قال قال لي عبد الرحمن بن عثمان بن
عبد الله التيمي ابن أخي طلحة ونحن بطريق مكة يا مالك هل لك الى مادعانا اليه غيرك فأيناه أن يكون دمناد ملك وهدمنا هدمك فأجبت
الى ذلك (قوله في بني تيم الله) أي مع بني تيم الله وخلاصته أن قریشا فرق من جملتها تيم بن مرة رخط أبي بكر الصديق رضى الله عنه
فالمعهدة لم تقع مع كل قریش بل ما وقعت الامع تيم بن مرة احترازاً عن تيم الله بن ثعلبة والقبيلة انما هي تيم لا تيم الله لكن لما كان تيم
معناه العبد أضيف الى الله ف قيل تيم الله فالخاصل أن قوله بن تيم الله بدل من قوله في قریش بدل بعض من كل والمعنى معاهدة جده مع
واحد من قریش الذي هو واحد من تيم الله (قوله عند الجمهور) أي خلافاً لابن اسحق فإنه يقول مولى عتاقة وكلامه مردود (قوله فهو)
أي مالك من بيوت الملوكة أي لان جده وهو ذو أصبح ملك من ملوك اليمن (٣٥) (قوله اذا جاؤا في النسب) لا يخفى أن ذو

لم يقع في النسب اذ النسبة أصبى
فالا حسن أن يقول لان العرب
اذا صددوا الاسم بذى يكون
ذلك إشارة الى أن المسمى ملك
والخاصل كما أفاده محشى تب ان
كلمة ذى في هذا التركيب ونحوه
من جملة العلم فهي جزء منه لا معنى
صاحب وهي لغة أهل اليمن
يدخلونهم اعلی أعلامهم ولا يفعلون
ذلك في كل علم بل أعلام ملوكهم
(قوله وابن ما كولا الخ) ما كولا
بضم الكاف وسكون الواو ثم لام
ألف قال ابن خلدان لا أعرف
معناه ولا أدري سبب تسميته بالامير
وقال بعض انه لقب عليه (قوله

الاجتهادية ونسب مالك أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحرث بن عثمان
بجمعة فثناة فثنية ابن خثيل بجمعة مضمومة فثنية مفتوحة فثناة فثنية ذكر ابن ما كولا
الأصبحي بفتح الباء نسبة الى ذى أصبح بطن من جبر وهو من العرب حلفه في قریش في بني
تيم الله فهو مولى حلف لامولى عتاقة عند الجمهور فهو من بيوت الملوكة لان القاعدة عند
العرب اذا جاؤا في النسب بذى يكون من ذلك وابن ما مولا هو الامير أبو نصر وحلت بالامام
أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر بذى المروة موضع
من مساجد تبوك على ثمانية برد من المدينة ولانفاة بينه وبين قول عياض في المشارق انه
مدنى الدار والمولد والمنشأ لان ذا المروة من أعمال المدينة وكانت وفاته على الاصح يوم الاحد
لثمام اثنين وعشرين يوماً من ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله بن محمد
ابن ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ وال على المدينة المشرفة ودفن
بالقيصع وقبره مشهور وعليه قبة وبجانبه قبر لنافع قال السخاوى إمامنا نافع القارى أو مولى ابن
عمر وانظر مناقب الامام وبقية الأئمة الاربعة في الشرح الكبير فان فيه العجب العجيب
(ص) مبينا ما به الفتوى (ش) مبينا اسم فاعل لما حال من ضمير واضعة المسئول أي سألتني
وضع مختصر حال كونى مبينا لهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال المذهب المذكور

وحلت به أمه ثلاث سنين) قال بكار بن عبد الله الزبيري والله أنضجته الرحم اه أي فصار كامل العقل سيد الرأى (قوله سنة ثلاث
وتسعين على الأشهر الخ) ومقابله ما قال ابن عبد الحكم سنة أربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين (قوله مساجد تبوك) أي
موضع مسمى بمساجد ولم أدر ما وجه التسمية بذلك (قوله وكانت وفاته على الاصح الخ) ومقابله من أنه لعشر مضت منه وقيل لاربعة
عشرة وقيل اثنتى عشرة من رجب (قوله وصلى عليه) أي اماما بالناس (قوله وال) بدون باء على عادة من تقدم (فائدة) مما نقل
عن الامام انه أوصى الشافعي عند فراقه له فقال له لا تسكن الري فذهب علمك واكتسب الدرهم لا تكن عالمة على الناس واتخذ ذلك
ذاجاه ظهرا لثلاث تسخف بك العامة ولا تدخل على ذى سلطنة الا وعنده من يعرفك واذا جلست عند كبير فليكن بينك وبينه
فسحة لئلا يأتي اليه من هو أقرب منك فيدنيه ويبعدك فيحصل في نفسك شيء ونقل عن سحنون وجدت كل شيء يحتاج للجهاد بمصر
حتى العلم أي فلا بد أن يكون العالم ذاجاه قال بعض الشيوخ وهو كلام صدق وقول حق (قوله العجب) بضم العين ما جاوز حد العجب (قوله
مبينا ما به الفتوى) فان قيل ما من صيغ العموم مع أن المؤلف لم يذكر كل قول به الفتوى قلت المراد معظم ما به الفتوى بقرينة
الواقع أو انه اخبار عما عزم عليه والانسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم عليه لنسيان أو نحوه (قوله اسم فاعل) بتشديد الباء وجوز
بعض أن يكون بكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية أي يظهر (قوله حال من ضمير واضعة المسئول) لا يخفى أنه لا يصلح أن يكون حالا
من ضمير سألتني لان القاعدة ان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها فيلزم أن يكون سؤالهم مقيدا بالبيان المذكور مع أنه ليس مقيدا

به بل هو من جملة المسئول نعم المفيد بذلك وضعه المختصر فالناسب الاحتمال الثاني المشار به بقوله وامام صفة الخ (قوله أو مرجح) أو مانعة خلو (قوله وهو الذي يفتي به) أي الذي هو المشهور والمرجح ثم هذا ظاهر إذا كان هناك راجح فقط أو مشهور فقط فلو وجد الأمران وكان بينهما ما تناف فيقدم المشهور كما في مسألة ذلك (قوله ومنها ما هو شاذ) مقابل مشهور وقوله أو مرجح مقابل راجح وكلاهما يجوز الفتوى بغير المشهور والراجح لا يجوز الحكم ولا العمل به فإذا كان في المسئلة قولان متساويان فقل ان المفتي يخير السائل وقيل يختار له أحدهما وهو ما جرى به العمل ^(فائدة) يجوز تقليد المذهب المخالف في بعض النوازل ويقدم على العمل بالضعيف (قوله لكن اسناد البیان الخ) خذ ايدل على قراءته بكسر الباء وقال ابن الفرات يحتمل أن يكون اسم مفعول صفة مختصة برأي هو ضحاو عليه فيكون قوله لما به انتهى متعلقا بقوله مختصرا واللام في قوله لما به في (قوله ليكون مبينا فيه الخ) أي فهو من اسناد الشيء الى طرفه (قوله أو ما كثر فائله) هذا هو المشهور (قوله أو قول ابن القاسم في المدونة) لم ير لغير هذا الشرح كما أفاده بعض الشيوخ ولعل الأولى رواية ابن القاسم في المدونة وحاصل ما يستفاد من عج في باب الخرج عند قول المصنف وتصرفه الخ مع ما أفاده بعض الشيوخ ان رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره فيها ورواية غير ابن القاسم في المدونة مقدمة على قول ابن القاسم في المدونة وأولى في غيرها وقول مالك الذي رواه عنه ابن القاسم ولو في غير المدونة مقدم على قول ابن القاسم في غيرها وأما قوله فيها فهو مقدم على روايته عن الإمام في غيرها (قوله بعد الاستخارة) أي والالهام (٣٦) لها والافقد يستخير ويلهم الترك (قوله لصدقه) أي قوله بعد الاستخارة

لان منها ما هو مشهور أو مرجح وهو الذي يفتي به ومنها ما هو شاذ أو مرجح لا يفتي به وإما صفة المختصرا لكن اسناد البیان له من الاسناد المجازي لكونه مبينا فيه والراجح ما قوى دليله وفي المشهور أقوال ما قوى دليله أو ما كثر فائله أو قول ابن القاسم في المدونة وعلى الأول يكون المشهور مراد فالراجح (ص) فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة (ش) الناء السببية واجابته لسؤالهم لما بوضع جميع التأليف ان تأخرت الخطبة عنه أو بالشروع فيه ان تقدمت وبعد الاستخارة متعلق بأجبت وليس فيه ما يؤيد أن الاجابة بالشروع لصدقه مع الاحتمالين والمعنى انه لم يشرع في فعل ما سأله فيه حتى طلب من الله أن يختار له الأولى به والافضل له من اجابة سؤالهم أو تركه فالاستخارة طلب الخيرة (١) بفتح الخاء وكسرها فاستفعل على أصلها من الطلب وطلبها بصلاتها ودعائها الواردين في الصحيحين وغيرهما وان كان الذي سأله خبرا فقد يكون غيره من الخيرات أفضل واشاره بالاشتغال أولى وأهم وقد يكون استخار في أصل الفعل خوفا مما يعرض له من الرياء والعظمة أو استخار في كفيته ووقته لافيه كافي منسكه ان الاستخارة في الحج ليست في نفس الحج لان الاستخارة لا محل لها في الواجب والمكروه والحرام وانما هي في أنه يشترى أو يكتري وهل يرافق فلانا أو غيره انتهى وفي الاستخارة تسليم لامر الله وخروج من

أي لان البعدية ظرف متسع بل هي حقيقة في الانساع فاذا أريد التعقيب فيؤدى ببعضه أو أن البعدية في كل شيء يحسبه والاجابة بالوضع انما تكون بعد مدة طويلة ويشهد الأول ثم اعتذر لذوى الاسباب الى آخر الخطبة فانه يقتضى تأخير الخطبة (قوله والافضل له) عطف تفسير (قوله أو تركه) الاحسن أو تركها أي الاجابة (قوله بفتح الخاء وكسرها) أي وفتح الباء أي طلب الاختيار أي طلب صرف الهمة لما هو المختار عند الله والأولى (قوله على أصلها من

الطلب) أي فالسين والناء للطلب الذي هو الأصل لا التنا كيد الذي هو خلاف الأصل (قوله وطلبها) مبتدأ وقوله بصلاتها التدبير الخ خبر والتقدير وطلبها كائن بصلاتها ودعائها (قوله وان كان الذي سأله خيرا) مرتبط بقوله طلب من الله أن يختار له الأولى به والافضل الخ على أن الناء للتعليل (قوله أولى) بمعنى أفضل فقد تفتن في التعبير (قوله وقد يكون استخار في أصل الفعل) الفرق بينه وبين ما قبله أن الذي قبل تردد نظره بين التأليف وغيره من الخيرات مستخير في الأولى منهما غير خائف بطرق الرياء ساحته وفي هذا تردد نظره بين التأليف وتركه غير ناظر الى جهة فعل من الخيرات خائفا بطرق الرياء ساحته (قوله أو استخار في كفيته) أي كونه مختصرا كما سأله أو مطولا (قوله ووقته) أي أو وقته (قوله كافي منسكه) تنظير في أن الاستخارة في أصل الفعل ليست مرادة وان اختلف الحال فيما نحن فيه مع الحج فان الاستخارة فيما نحن فيه في الكيفية أو الوقت وفي الحج في كونه يرافق فلانا (قوله ليست في نفس الحج) أي في كونه يحج أولا يحج أصلا (قوله لا محل لها في الواجب الخ) أي وانما تكون في المندوبات والمباحات وخلاصته ان الاستخارة في المندوب اذا تعارض فيه أمران أيهما يبدأ به أو يقتصر عليه لا في أصله لانه مطلوب أو في أصله خوفا من عروض الرياء وأما المباح ففي أصله وهل يستخير في معين أو مطلق اختار بعضهم الأول لظاهر الحديث لان فيه ان كنت تعلم ان هذا الأمر الخ واختار ابن عراق الثاني وقال سيدي عبد الوهاب الشعرائي وهو أحسن وقد جربناه فوجدناه صحيحا ^(تبيينه) قوله في الواجب لا يؤخذ على اطلاقه فقد تكون في الواجب الخير كالمستحب والخير وفيما كان موسعا كالحج في هذا العام (قوله تسليم لامر الله) واحد الامور لا واحد الاوامر (قوله وخروج من التدبير) وهو في حق المخلوق النظر في عواقب الامور وهو المراد هنا وأما في حق الباري جل وعز فهو ايقاع الشيء على الوجه المحكم

(١) الذي في كتب اللغة أن الخيرة بكسر الخاء ليس الا بالاعنة فتوحه أو ما كنهه كتبه مصححه

(قوله وتكون بالحد والصلاة الخ) أي بعد الصلاة وقبل الدعاء بعده كما أفاده القسطلاني (قوله في الأمور كلها) أي غير الواجب المحتم والمكروه والحرام على ما تقدم له والحاصل على ما ذكرنا سابقا أنها تكون في المباح والمستحب خوفا من حصول الربا وإذا تعارض فيه أمران أي ما يبدأ به أو يقتصر عليه وفي الواجب الخير والمستحب الخير وفيما كان موسعا كالخج في هذا العام ويتناول العموم العظيم والخير (قوله كما يعلمنا الخ) التشبيه في تحفظ حروفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والنقص منه والدرس له والمحافظة عليه (قوله فليركع ركعتين) أي في غير وقت الكراهة قال ابن أبي جرة الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خبري الدنيا والآخرة فيحتاج إلى قرع باب الملك ولا شيء لذلك أنجح ولا أنجح من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه قالوا حالا وقوله إذا هم انما قال إذا هم ولم يقل عزم لأنه إذا عزم لم يبق عزم لأن العزم لا يثبت فلا يستمر وحب فيحشى أن يخفى عنه وجه الارشاد لغلبة ميله إليه ويحتمل أن يكون المراد بالهم العزم لأن الخاطر لا يثبت فلا يستمر الأعلى ما يقصد التوسيم على فعله والالواستخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعاب به فنضيع عليه أو فانه ذكره ابن أبي جرة وقوله فليركع جواب إذا المتضمنة معنى الشرط ولذلك دخلت فيه الفاء (قوله من غير الفريضة) قال في شرح العباب كما في الشيخ خضر الشافعي وتقييد حصولها بالنوافل يقتضي أنها لا تحصل بالقرض وهو الموافق للخبر والقياس حصولها به وقوله في الحديث من غير الفريضة محمول على الاكمل شرح العباب (قوله ثم يقول اللهم اني أستخيرك الخ) أي بعد السلام كما في الشيخ خضر وكتب الشوبري أي بعد الصلاة أو في أثنائها في السجود أو بعد التشهد اه (قوله أستخيرك) أي أطلب منك الخير ملة بسا بعلمك ويحتمل أن تكون الباء للاستعانة والقسم وقيل الباء للسببية وهو أولى (قوله وأستقدرك) أي أطلب منك أن تجعل لي على ذلك قدرة أو المراد بالتقدير التيسير (قوله بقدرتك) أي بسبب أنك القادر الحقيقي ويحتمل كونه القسم (٣٧) مع الاستعطاف والتسأل كما في رب

بما أنعمت على شوبري وقوله فانك تقدر أي على كل شيء يمكن تعلقت به ارادتك (قوله وتعلم) أي كل شيء يمكن وغيره كلي وجزئي شوبري (قوله ان كنت تعلم الخ) فيه اشكال لانه لا يجوز تعليق علمه تعالى وأجيب عن ذلك بأجوبة أحدها أن يقال الشك في متعلق العلم من جهة كونه خيرا أو شرا أو ان المتكلم

التدبير وتكون بالحد والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام في جميع الأمور ثم يضي لما انشرح صدره وعمل بما في الصحيحين عن جابر كان الرسول يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به قال ويسمى حاجته وروى ابن السني عن

مراده تفويض الأمر إلى الله تعالى أو أن انعمني إذا تعليلية فالاجوبة ثلاثة قال القليوبي معترضنا الأخير فيه نظرا لأن ان اذا كانت بمعنى اذ تكون ظرفا مفعولا لا قدر وقرنه بالفاء مانع من ذلك لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا بعد ما فاعمل (قوله ومعاشي) بالشين المحبة وفتح الميم حياتي أو ما يعاش فيه ذكره القسطلاني (قوله أو قال عاجل أمري الخ) أي بدل قوله في ديني ومعاشي وعاقبة أمري كما يدل عليه نص بعض الشراح ثم يجوز أن يراد بالأمر الحياة أي في حياتي العاجلة وحياتي الآجلة أي الحياة الدنيوية والحياة والآخروية ويجوز أن يراد به أحواله الدنيوية وأحواله الآخروية واعلم أن الصواب أن يقال في عاجل أمري الخ بزيادة في وكذا يقال فيما بعد كما هو الواقع في الرواية ويسن الجمع بين الكلمتين احتياطا قال ابن حجر ومنه تؤخذ قاعدة حسنة وهي ان كل ذكر جاء في بعض ألفاظه شك من الراوي فيسبغ الجمع بينها كلها ليحقق الاثبات بالوارد اه (قوله فاقدره لي) بضم الدال كما في القسطلاني وقال الشوبري فاقدره لي بضم الدال وكسرها أي اجعله مقدورا لي وقيل معناه يسره لي فقوله بعد ويسره لي عطف تفسير (قوله واصرفني عنه) حتى لا يبقى في قلبي بعد صرفه عني تعلوق به (قوله ثم أرضني به) بقطع الهمزة وعبرة أخرى قوله ثم أرضني به بالتعدي بالهمز وفي رواية ثم أرضني بالتضعيف والمعنى على كل اجعلني راضيا به حتى لا أندم على طلبه ولا على وقوعه اه (قوله تنبيهه) قال ابن حجر ينبغي التفتن لدقيقة يغفل عنها ولم أر من نبه عليها وهي ان الواو في المتعاطفات التي بعد خبر على بابها والتي بعد شرعني أو لان المطلوب تيسره لا بد أن يكون كل من أحواله المذكورة من الدين والدنيا والعاجل والآجل خيرا والمطلوب صرفه يكفي فيه أن يكون بعض أحواله المذكورة شرا وفي إبقاء الواو على حالها إيهام أنه لا يطلب صرفه الا اذا كان جميع أحواله لا بعضها شرا وليس مرادا كما هو ظاهر وقوله أو قال شك من الراوي خضر (قوله ويسمى حاجته) أي ينطق بها بعد الدعاء أو يستخضرها بقلبه عند الدعاء أي فليدع مسميا حاجته قسطلاني فيسميها عند قوله هذا الأمر ويسمى حاجته في باب الأديعة ان القائل ويسمى هو جابر فيكون فاعلا لقابل

(قوله فاستخّر ربك سبع مرات) بتكرار الصلاة والدعاء (قوله ثم انظر الى الذي سبق في قلبك) أي فيمضي لما انشرح له صدره المراد انشراح خال عن هوى النفس وميلها المحبوب بغرض ظاهر أو باطن يحمله ويرينسه للقلب حتى يكون سبباً لميله قاله في شرح العباب ويوافقه ما قاله بعضهم من أنه ينبغي أن يفرغ قلبه من جميع الخواطر حتى لا يكون ما تلا الى أمر من الأمور فعند ذلك ما يسبق الى قلبه يعمل عليه فان الخريفية (تنبية) كان بعض المشايخ يستخير الغير وقال بعض الفضلاء يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه أن الانسان يستخير لغيره والحديث في الجامع الصغير وفي الاستدلال بعباد كرشى كافي بعض الشراح (قوله ويقرأ في الركعة الأولى) قال الشيخ خضر الشافعي واستحب بعضهم أن يزيد في الركعة الأولى قوله تعالى وربك يخاف ما يشاء ويختار الى قوله تعالى وما يهملون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية اهـ (قوله ثم قال) أي ابن السني وانما أتى بتم اشارة الى حذف في كلامه كافي يدبه بعض الشيوخ (قوله ولو تعذرت عليه الصلاة) أي لكونه ليس وقت نفل أو لم يجد ما يظهر به (قوله عدم التأخر مدة تضر بهم) والتعقيب في كل شيء بحسبه لما تقدم ان الاجابة لما بوضع التأليف أو بالشروع فيه (قوله لأن الجواب السائل الخ) أي فالاجابة حقها أن تقع على السائل فايقاعها على السؤال غير ظاهر وقوله لكن اذا أجاب السؤال أي على جهة المجاز العقلي وأتى به اشارة الى أن له وجه صحة في الجملة دفعا لما يتوهم من أنه لا صحة له (قوله وقيل انما ألحق السؤال) عبر بألحق نظر لكونه ليس على طريق الحقيقة أي وأتى به على طريق المجاز العقلي الايقاعي (قوله مقيد بالقيود الثلاثة) وهو كونه مختصراً على مذهب الامام مالك مبيناً وظاهر (٣٨) ان القيد الوسط وهو كونه على مذهب مالك انما هو من قرينة المقام

لأنهم لم ينفوا السؤال فيه فتدبر (قوله انما هو بوضع المختصر) هذا على أحد الاحتمالين المتقدمين له وأما على الاحتمال الثاني فيقال في قوله مشير أي مقدر اشارة فيكون حالاً منتظرة لأنه حين الشروع لم يكن مشيراً بالفعل (قوله كما لا يخفى) لأن مسؤولهم ليس هو المشير وقد يقال بعينه على طريق الاستناد المجازي كافي مبيناً لما به الفتوى (قوله ومعنى كلامه) انما عبر بمعنى الخ لأنه غير متبادر

أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت بأمر فاستخّر ربك سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق في قلبك فان الخريفية النووي ويقرأ في الركعة الأولى بقل يا أيها الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية بقل هو الله أحد بعد الفاتحة ثم قال ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء انتهى وانما أتى بالفاء في قوله فأجبت دون ثم لا اشارة الى عدم التأخر مدة تضر بهم وقوله سؤالهم خشولان الجواب السائل لا السؤال فكان يقول فأجبتهم لكن اذا أجاب سؤالهم فقد أجابهم وقيل انما ألحق السؤال ليفيد أنه لم يضيع من سؤالهم شيئاً بل أتى به مقيداً بالقيود الثلاثة (ص) مشيراً بقضايا المدونة (ش) هو حال من فاعل أجبت لان اجابته سؤالهم انما هو بوضع المختصر وهو حالة الوضع مشير ولا يصح أن يكون حالاً من سؤالهم بمعنى مسؤولهم كما لا يخفى ومعنى كلامه أنه يقول مه ما قلت وفيها ومنها وظاهرها وحملت وقيدت وما أشبهه من كل ضمير غائب مؤنث عائداً لغير مذكور فانه يكون اشارة للمدونة وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررها في أذهان أهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم انها بالنسبة الى غيرهما من كتب

من لفظ المصنف (قوله وحملت وقيدت) أي وما أشبهه من فسرت ولا يصح أن يقال ان ذلك داخل المذهب في أول لانه اذا حملت المدونة على شيء ولم يحمله أحد على غيره لا يخفى الا ذلك فتدبر (قوله من كل ضمير غائب مؤنث الخ) أي في الغالب لانه قد أشير لها بضمير المذكر في موضعين هما قوله في الحج وقيد ان آمن وقوله في الشركة وقيد بما اذا لم يبد وهذا كله ما لم يكن في الكلام ما يصرف الاشارة بالضمير المذكر لغير المدونة كقوله في التلبية وتوسط في علومه وفيها وعادها أي التلبية وقوله في الطلاق لا محلف لها وفيها وغيرها (فائدة) الامهات أربع المدونة والموازية والعينية والواضحة فالمدونة لسحنون والعينية للعتبي والموازية لحمد ابن المواز والواضحة لابن حبيب ويقال ان الدواوين سبعة الاربعة الاول والمختلطة والمبسوطة والمجموعة فالجموعة لابن عبدوس والمبسوطة للقاضي اسمعيل والمختلطة لابن القاسم انتهى ك ولا يخفى ما في عدها سبعاً من التسامح لان المدونة هي نفس المختلطة وانما ذكرنا تلك الفوائد لوقوع تلك الالفاظ في كلامه رحمه الله (قوله وصح الخ) لاجابة لذلك لان اصطلاحه يصحح الاشارة ولو فرض أنهم لم تقر في أذهان أهل المذهب المالكي (قوله في أذهان) الاذهان جمع ذهن وهو قوة من شأنها ان تعد النفس لاكتساب الآراء والفهم استعمالها والذكاء أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق الالعب بواسطة كثرة مناوله المقدمات المنتجة كذا قيل والظاهر ان الفهم نأثي عن استعمال تلك القوة (قوله حتى قال مشايخهم) أي كان رشده فيه شيء لكن جرت العادة بالمبالغة بالمدح كما قاله بعض الشيوخ (فائدة) واذا أطلق الكتاب فاعبار بدونه الصيرورته عندهم علم بالغلبة عليها كالقرآن عنده هذه الامة وكتاب سيبويه عند النحويين

(قوله وبأول الخ) التأويل صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غيره وان أردت أن يصحح منه فقط زدت بدليل بصيره راجحاً ومراذناً باللفظ في قوائمه صرف اللفظ الخ الظاهر وهو ما احتمل كلاماً من معنيين له مثلاً بدلالة عن الآخر أحدهما أظهر عند العقل من الآخر لكونه الموضوع له أو لغلبة العرف للاستعمال فيه كلفظ أسد في رأيت اليوم أسداً فإنه يحتمل معنيين وهما الحيوان المفترس والرجل الشجاع لكنه ظاهر في الحيوان المفترس لأنه المتعين له ولا صارف عنه ومحتمل للرجل الشجاع لأنه لا معه بل بدله لأنه معنى مجازي له ولا صارف له إليه ثم إن حمل على المعنى المرجوح سمي مؤولاً والظاهر هو اللفظ المستعمل في أظهر معنييه ومؤول هو اللفظ المستعمل في المرجوح منه - ما قال قلت إذا كان معنى التأويل ماذ كرفكيف يطلقه المصنف على إبقاء اللفظ على ظاهره فالجواب أن ذلك اصطلاح له ولا مشاحطة في الاصطلاح كما ذكره السنواني رحمه الله (قوله وهي التأويل) أي مادة التأويل واللفظ التأويل هيئة والمراد بالمادة كافي كالحروف مع قطع النظر عن الحركات والسكنات والتقديم ووضده (قوله ليندرج تأويلان) بقي تفسيران قال بعضهم هي داخلية في مادة أول من حيث المعنى (قوله في فهم المراد منها) كذا قال الناصر قال في كذا وأما قال الناصر في فهم المراد منها لأن الفهم انما يتعلق بالمعنى لا باللفظ (قوله وهذا النوع) أي هذا النوع الذي هو اختلاف شارحيهما في فهمها وقوله من الاختلاف أي هذا النوع الذي هو اختلاف شارحيهما في فهمها ومن التبعض لأن الاختلاف صادق عليه وعلى غيره كخلاف وقولان أو أن من بيانته (قوله انما هو في جهات محمل الكتاب) لا يخفى أن محمل اسم مكان أي محمل الجمل أي ما يحمل لفظ الكتاب عليه قصد دوقه المعنى وإضافة جهات إلى ما بعده للبيان أي جهات هي محامل الكتاب (قوله في آراء) جمع رأى (قوله (٣٩) في الجمل) أي وليس في آراء كائنة في الجمل من

طرفية العام في الخاص أو بدل أوفى بمعنى من وقوله على حكم متعلق بالجمل وقوله فتعد جواب النفي أي وليس الاختلاف في آراء في الجمل على حكم من الأحكام يعقب ذلك الاختلاف المذكور عدها أقوالاً أي ليس ذلك بل لازم وقوله وان كان الواو الحال وأراد بالحكم المعنى فيشمل التفسير كما في العود (ثم أقول) وقوله فتعد معطوف على اختلاف بحسب المعنى لأن التقدير وليس هناك

المذهب كالفاحة في الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها (ص) وبأول إلى اختلاف شارحيهما في فهمها (ش) أي مشير في هذا المختصر أيضاً بمادة أول وهي التأويل ليندرج فيه تأويلان وتأويلات إلى اختلاف شارحي ذلك الموضوع منها وان لم يتعد الشرح سائرهما في فهم المراد منها وهذا النوع من الاختلاف انما هو في جهات محمل الكتاب وليس في آراء في الجمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً وان كان قد تكون التأويلات أقوالاً في المسئلة واختلاف شراح المدونة في فهمها على تلك الأقوال فكل فهمها على قول كقوله وهل هو العزم على الوطء أو مع الامساك تأويلان وخلاف وقد يكون أحد التأويلين موافقاً للشعر ورفيقاً معه ثم يعطف الثاني عليه كقوله كثيراً وتوالت أيضاً على خلافه وتوالت أيضاً على عدم الاكل ان قصده أولاً كما سترى ذلك بحول الله وقوته في كلامه ان شاء الله تعالى وقوله وليس في آراء في الجمل ظاهر لان المراد أن هذا اللفظ بمجرد من غير أن يكون هناك خلاف خارجي لا يقتضي التخالف وردت على البساطي متعقب كما هو مبسوط في الشرح الكبير (ص) وبالاختيار للخمى

اختلاف في آراء في الجمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالاً وهذه العبارة البساطي واعترضها بتبعا حاصله ان الشيوخ متى اختلفت عدها اختلاف فهم أقوالاً وظاهره كانت أقوالاً خارجية أو لا فترد شارحنا عليه بأنه لا يعد أقوالاً إلا إذا كانت أقوالاً خارجية ووجه كونها لا تعد أقوالاً أن الشارح لفظ الامام انما يحجج على صحة مراده بقول ذلك الامام وبقرائن كلامه من عود ضمير وما أشبهه وغير الشارح من أصحاب الأقوال انما يحجج لقوله بالكتاب والسنة أو بغير ذلك من أصول الشريعة فلم يقع بين الفريقين توارد فلا ينبغي أن يجمع أقوالهم في المسئلة وانما ينبغي أن يعد الكلام الذي شرحوه قولاً واحداً والخلاف انما هو في تصور معناه (قوله ظاهر) أي صحيح (قوله لان المراد المراد أن هذا اللفظ) أي لفظ تأويل (قوله من غير الخ) تفسير لقوله بمجرد أي من غير ملاحظة أن يكون هناك خلاف خارجي (قوله لا يقتضي التخالف) أي لا يقتضي أن هناك خلافاً خارجياً أي لا يقتضي وجود أقوال لمسلمت أنهم ترجع لقول واحد اختلفا في تفسيره (قوله وردت الخ) تقدم بيانه (قوله وبالاختيار للخمى الخ) كان في المسئلة نص اختار غيره أو لانس فيها جعل كلام المؤلف شاملاً للصورتين في التعبير بالفعل مع أنه يعبر بالاسم في الصورة الاولى كقوله في الجهاد والظاهر انه منسحب وكقوله في الجزية والظاهر آخرها حتى قال بعضهم ما أن يكون المؤلف سكنت عن اصطلاحه في هذا الوقت أو أطلق الخلاف على ما يشمل هذه الصورة تغليبا (قلت) والظاهر انه في هذين الموضوعين ونحوهما خالف اصطلاحه امامه وأوتحيقاً من النسخ كتعبيره بالفعل فيما فيه خلاف كقوله واختار في الاخير خلاف الاكثر وغير ذلك محشى تت ثم ان اللام الداخلة على الشيوخ المذكورين في كلامه بمعنى إلى داخلية في الحقيقة على مصدر محذوف متعلق بمشيرا والتقدير ومشيروا بمادة الاختيار إلى اختيار أبي الحسن

(قوله لكن ان كان) في العبارة استخدام حيث أطلق الاختيار أو لامر ادا به لفظه ثم رجع الضمير له باعتبار حقيقة النفسانية وقوله بصيغة الفعل أي معبر عنه بصيغة الفعل كذا قيل وأقول لأحاجة لذلك لما تقدم أن اللام الداخلة على المشايخ بمعنى إلى داخلية على محذوف فيكون الضمير في كان عائداً على ذلك المحذوف وهذا ما يقتضيه حل الشارح ويصح أن تقول لكن ان كان الاختيار أي تلك المادة آتية بصيغة الفعل الخ (قوله بصيغة الفعل) أي الماضي اذ لم يستعمل الا ذلك (قوله لاختياره هو) يحتمل أن يكون المصدر في الموضعين مضافاً للفاعل فيكون مفعولاً فيكون هو فاعلاً (قوله بصيغة الاسم) أي اسم المفعول قيل خالف هذه القاعدة في قوله واختار في الآخر خلاف الأكثر فان الخمى اختار فيها قول الأقل ومع ذلك عبر بالفعل وأجيب بأنه أراد بالاكثار الكل (قوله فذلك لاختياره من الخلاف) أي غالباً وقد يشير به للخلاف خارج المذهب كقوله والأظهر والأصح لأجعل له لأنه قول ابن المسيب واختاره ابن رشد (قوله الربيعي) منسوب لربيع (قوله ابن بنت الخمى) فالخمى حقيقة أعما هو جده منسوب للخم حتى بالنين (قوله لان الفعل يدل على الحدوث) (٤٠) أي بعد العدم في أصل الوضع وعلى التجدد شيئاً فشيئاً بالقرينة إلا أن

هذا لا يكون الامن المضارع (قوله والوصف يدل على الثبوت) فيه نظر لان الذي يدل على الثبوت الجملة الاسمية والصفة المشبهة وأما اسم الفاعل والمفعول فهما الحدوث قطعاً إلا أن يريد كون المؤايف قابل الفعل بالاسم مع قطع النظر عن خصوص الوصف كما ذكره في لـ فاذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول والاسم يدل على الثبوت يدل الوصف وحاصله أن الاسمية تدل على الثبوت بأصل الوضع وعلى الدوام بالقرينة (قوله ومناسبة كل لا تخفى) وذلك لأنه لما كان ما اختاره في نفسه حادثاً مناسب التعبير عنه بما يدل على ذلك ولما كان ما اختاره من الخلاف ثابتاً قبل ناسب التعبير عنه بالاسم أي بالتعبير بالاسم بالنظر للاختار لا

لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف (ش) أي ومشير بمادة الاختيار إلى اختيار أبي الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف بالخمى بمخاء معجمة وهو ابن بنت الخمى لكن ان كان اختياره من عند نفسه لا من أقوال منصوصة لغيره فيشير إلى ذلك بصيغة الفعل الماضي كاختار وان كان اختياره من الأقوال المنصوصة فيشير إلى ذلك بصيغة الاسم نحو المختار كذا وانما جعل الفعل لاختيار الاشياخ في أنفسهم والاسم لاختيارهم من الخلاف المنصوص لان الفعل يدل على الحدوث والوصف يدل على الثبوت ومناسبة كل لا تخفى والخمى المذكور نزل صفاقص وتفقّه بآب محرز وأبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب وأبي اسحق التونسي والسيوري وظهر في أيامه وطارت فتاويه وكان فقيهاً فاضلاً ديناً وبقياً بعد أصحابه فآزر رياسة إفريقية وتفقّه به جماعة منهم الامام أبو عبد الله المازري وأبو الفضل النحوي والكلاعي وله تعليقات محاذي للدونة سماه التبصرة حسن مفيد توفي رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربع مائة بصفاقص وقبره بها معروف وخصه عن ذكره بمادة الاختيار لأنه أجزؤهم على ذلك (ص) وبالترجيح لابن يونس كذلك (ش) أي ومشير بمادة الترجيح لترجيح ابن يونس لكن ان كان اختياره من عند نفسه فيشير إليه بصيغة الفعل الماضي كرج وان كان من الخلاف المنصوص فيشير إليه بصيغة الاسم وهو الأرجح وهذا معنى قوله كذلك وابن يونس هو الامام أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس عمي صقلي كان فقيهاً اماماً عالمياً فريضياً أخذ عن أبي الحسن الحصري وعتيق ابن الفرزني وابن أبي العباس وكان ملازماً للجهاد موصوفاً بالنجدة توفي في عشر بقين من ربيع الاول سنة إحدى وخمسين وأربع مائة وقيل في ربيع الاخير ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلي (ص) وبالتظهور لابن رشد كذلك (ش) أي ومشير بمادة الظهور إلى تظهير ابن رشد

لكن

الاختيار لانه حادث في الموضعين (قوله صفاقص) في نسخة بالصاد إلا أن الذي في القاموس سين آخر

وحاصل ما فيه أنها بفتح الصاد أولاً وضم القاف والمسين آخر وهي بلد بأفريقية على البحر شرقيهم من الآبار (قوله وطارت فتاويه) أي وانتشرت فتاويه أو نقلت فتاويه إلى البلاد فهو مجاز استعارة أو تجله مجازاً عقلياً (قوله وبقى بعد أصحابه) أي أقرانه (قوله والكلاعي) بالفتح وتخفيف اللام والعين المهملة نسبة إلى كلاع قبيلة من حير (قوله محاذي للدونة) أي في التراجم والمعاني (قوله لأنه أجزؤهم على ذلك) أي أكثرهم استعمالاً لهذه المادة هذا ما يفيد ظاهر العبارة إلا أن عبارة الخطاب تهيد أن المعنى لأنه أجزؤهم على الاختيار وان كان بغير لفظ الاختيار وسيأتي فيحمل كلام الشارح عليها لأنه لا يظهر حينئذ سر التعبير بالاختيار إلا أن يقال الشأن في ذلك التعبير عنده بمادة الاختيار (قوله لكن ان كان اختياره) الأولى ترجيحه (قوله صقلي) قال في لـ وجد عندى ما نصه الصقلي بفتح الصاد والقاف وكسرهما ويجوز فتح الصاد وكسر القاف انتهى (قوله الحصري) نسبة إلى الحصر على غير قياس كذا قاله بعض الشيوخ نسبة من حيث بيعها أو عملها (قوله بالنجدة) (١) بكسر النون معناه الشجاعة والشدة كما في المصباح

(١) بكسر النون هكذا في النسخ ولعله سبق قلم فإن الذي في المصباح الفتح كتبه صحيحه

(قوله ان كان لما ظهر له الخ) هذا التنويع لحظ فيه الصيغة الصادرة منه امامادة الظهور أو الترجيح أو غيرهما (قوله بأقطار الاندلس) أي فواحي الاندلس وفواحي المغرب أو بقطرين هما الاندلس والمغرب وهذا يفيد أن الاندلس اقليم آخر غير المغرب (قوله بصحة النظر) أي الفكر وقوله وكان اليه المفزع أي الفزع (قوله بمقبرة العباس) لأدري كيف كان هو (قوله وصلى عليه) أي كان اماما (قوله والتفجع) أي حزن الناس عليه (قوله لما ظهر له الخ) ناظر فيه كما تقدم للصيغة الصادرة منه (قوله ان كان) فيه إشارة الى أن الترجيح ليس بلازم من كلامه (قوله لا من لفظ قال) كقول المصنف قال وهو الاشبه فالترجيح من قوله وهو الاشبه واعتراض ذلك بأن المصنف لم يرد حكاية كلام المازري كما ادعى من أنه لم يستعمل قال في معنى رجع بل المراد ان المازري لما جزم بذلك (٤١) أفاد ترجيحه له فقوله قال وكذا شئ

وقوله قال وان قال أقرعني بألف فافرار يستفاد منه ترجيح ما ذكره لكونه جزم به حكما والحاصل أن كلام الشارح ظاهر باعتبار قوله قال وهو الاشبه وليس بظاهر بالنسبة لقوله قال وكذا شئ ونحوه فتدبر (قوله نزل المهدي) بلدة من أعمال تونس (قوله امام) بكسر الهمزة كما هو مضبوط بالقلم في نسخته (قوله أحق ما يدعوني به) أي وهو امام أي فصار امام لقبا عليه وما يدعوني فاعل بأحق ساد مسد الخبر أو ان ما يدعوني مبتدأ وقوله حق خبر مقدم (قوله فقال له وسع الخ) لم يحبه المصطفى عليه السلام بل دعا له بما هو أنفع ومستلزم لجوابه عرفا أي ملا الله صدر له علم حتى لا يشق عليك ما رددت أسئلة السائلين أو زاد الله في حسن

لكن ان كان لما ظهر له أو رجع أو اختاره من نفسه فيشير بذلك بصيغة الفعل الماضي كظهر وان كان من الاقوال الخلافية فيشير له بصيغة الاسم وهو الاظهر وهذا معنى قوله كذلك وابن رشد هو الامام محمد بن أحمد بن رشد يكنى بأبي الوليد قرطبي فقيه وقته وتفقه بأقطار الاندلس والمغرب المعروف بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه وكان اليه المفزع في المشكلات مات ليلة الاحد حادي عشر ذي القعدة سنة عشرين وخمسمائة ودفن بمقبرة العباس وصلى عليه ابنه أبو القاسم وكان الثناء عليه جملا والتفجع عليه جملا ومولده سنة خمسين وأربعمائة (ص) وبالقول للمازري كذلك (ش) أي ومشير بعبادة القول لقول المازري لكن ان كان لما ظهر له أو رجع أو اختاره من رأيه فيشير له بصيغة الفعل الماضي كقال وان كان من أقوال المذهب فيشير له بصيغة الاسم وهو لفظ القول وهذا معنى قوله كذلك لكن لم يتفق للأولف اطلاق صيغة الفعل على معنى رجع بل انما يريد به مجرد حكاية كلام المازري والترجيح ان كان فاعلم هو مما شتم عليه لا من لفظ قال تأمل وأما صيغة الاسم فلم والمازري هو الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التيمي المازري يعرف بالامام أصله من مازرة بفتح الزاي وكسر هاء مدينة في جزيرة صقلية نزل المهدي امام بلاد افر بقرية وما وراءها من المغرب ويحكى انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أحق ما يدعوني به فقال له وسع الله صدرك للفتيا وكان آخر المستغلين بافر بقرية بتحقيق العلم ورتبة الاجتهاد ودقة النظر وكان يفرع اليه في الفتيا في الطب كما يفرع اليه في الفتيا في الفقه * ويحكى أن سبب اشتغاله في الطب أنه مرض فكان يطبه يهودي فقال له اليهودي يا سيدي ومثلي يطب مثلكم وأي قرية أجدها أتقرب بها في ديني مثل أن أفقدكم فحينئذ اشتغل بالطب ومن أخذ عنه بالاجازة القاضي عياض توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف سنه على الثمانين ويقولنا فيما تقدم بمادة الظهور أو الترجيح أو الاختيار يندفع ما قيل ان التقسيم الى اسم وفعل لا يصح لمناقاة المقسم لكونه اسما فقط وتخصيصه الشيوخ بهذه الالفاظ مجرد اصطلاح لقصد التمييز لأن من نسب اليه بعضها رجع بذلك اذ كثيرا ما يشير بالظهور لقول ابن رشد الاصح يعلم ذلك بتصحيح مسائلهم وليعلم أن المراد متى ذكر ذلك فهو إشارة الى الترجيح لأن المراد متى رجع بعضهم شيئا أشار اليه حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم لم يشر اليها ولم يذكرهم المؤلف على ترتيبهم في الوجود وأقدمهم ابن يونس الصقلي بفتح المهملة ثم الأخمي ثم ابن رشد ثم المازري واختار عدد الاربعة

(٦ - خروشي اول) خلافتك حتى لا تسأم مما ذكر (قوله رتبة الاجتهاد) أي اجتهاد الفتوى فتدبر (قوله فكان يطبه) من باب ضرب (قوله مثل ان أفقدكم) من باب ضرب كما في المختار أي فالقاف مكسورة (قوله رجع بذلك) أي بخصوص الظهور أو الترجيح أو القول أو الاختيار ثم لا يخفى أن هذا يخالف ظاهر ما تقدم له في اللخمي حيث قال لانه أجرؤهم على ذلك وعبارة الخطاب أحسن وانصه وخصهم بالتعيين لكثرة تصرفهم في الاختيار وبدأ باللخمي لانه أجرؤهم على ذلك ولذلك خصه بمادة الاختيار وخص ابن يونس بالترجيح لان أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه وما يختار لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول يأتي على رواية كذا كذا وظاهر ما في سماع كذا كذا وخص المازري بالقول لانه لما قويت عارضته في العلم ولم يتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه اه وبعبارة أخرى اعاد كرهولا الاربعة لانه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه وترتيبه (قوله بفتح المهملة) تقدم أنه يجوز ثلاثة أوجه

(١) كذا في النسخ والذي في كتب اللغة أنه من باب قتل كتبه

(قوله الذين هم الخ) صفة للخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة ولما كان ما عليه الخلفاء الأربعة هو ما عليه الأئمة الأربعة عدوا كأنهم هم
 فذلك جعلوا أركاناً أربعة لا أكثر أي هؤلاء الأربعة أركان مذهب مالك فذلك خصهم وحاصله أنه لما كان هؤلاء الأربعة لقوة
 تصرفهم أركان المذهب كما أن الأئمة أركان الدين خصهم بالذكر (قوله لنظام الدين) أي لاستقامة الدين أي الذين هم للدين من حيث
 استقامته (قوله فذلك) أي قولي خلاف فالشارع متقدم معنى فتدبر (قوله للاختلاف الخ) أي في غير من تقدم ذكرهم وفي غير من يأتي
 ويشير لمن تقدم بما سبق ولن يأتي بصريح أو استحسان فلا اعتراض (قوله لفعل شرط مقدر) حذف الشرط وهو مهمما لدلالة دخول الفاء
 في جوابه وفعله وهو وجد لدلالة المعمول وهو حيث عليه لان المعمول لا بد له من عامل يعمل فيه (قوله أي مهمما وجدشي) أي مهمما وجد
 شي في المكان يراد به العبارة التي من أجزائها خلاف كقوله وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف ويراد بالشيء معنى تلك العبارة (قوله خبره
 محذوف) أي غالباً إذ قد يذكره نحو وفي وجوب غسل الميت إلى أن قال خلاف (قوله ولو نصيبه الخ) فإن قلت يمكن أن ينصب ويراد به
 لفظه والقول ينصب المفرد إذا أراده لفظه ولا يراد به معناه الموهوم قلت يقتضي أنه يذكره منصوباً دائماً مع أنه إنما يذكره مرفوعاً (قوله
 كقوله اعتمد به عند مالك) أدخلت الكاف قوله وتصرفه قبل الحجر على الإجازة عند مالك لابن القاسم فإن قيل قد شهر كل من هذين
 القولين فالجواب أن مراده بقوله (٤٣) الاختلاف في التشهير وتساوي المشهورين في الرتبة (قوله دالة على المكان قيل كما هنا)

أي على هذا الوجه وهو
 إجراء الظرف مجرى كلمة
 الشرط (قوله وهو عجب)
 أي أمر يستعجب منه لحسنه
 (قوله وكل مكان) أي وكل
 عبارة ذكرت في خلافها لفظ
 خلاف وإلى ذلك أشار
 الفيشي في الحاشية حيث
 قال وحيث مبتدأ وان كانت
 من الظروف اللازمة التي
 لا تنصرف نظراً إلى المعنى
 المرادف لا اللفظ والمعنى
 المرادف كل موضع قلت فيه
 خلاف وقوله فذلك خبر
 المبتدأ والنشاء تدخل في خبر

كخلفاء الأربعة والأئمة الذين هم لنظام الدين كقواعد البيت الأربع التي لا يتم شكلها إلا بها (ص)
 وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير (ش) حيث ظرف لفعل شرط مقدر أي مهمما
 وجدشي حيث قلت خلاف وخلاف مرفوع على الحكاية أذهوني كلام المؤلف الآتي له في
 الأبواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه لا يقتضي أنه متى ذكر أقوالاً مختلفة في مسألة كقوله
 اعتمد به عند مالك لابن القاسم كانت مختلفة في التشهير وليس كذلك كما أشار له الناصر اللقاني وكأن
 الحامل له على تقدير الشرط دخول الفاء بعدهما مع أن دخول الفاء بعد الظرف لا يدل على ذلك
 لجواز أن يكون لإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وحيث
 دالة على المكان قيل كما هنا وهو عجب التقدير وكل مكان من هذا الكتاب قلت فيه خلاف وزعم
 الانخفش أنها ترد للزمان انتهى ونأمل قوله ولو نصبه الخ فإن ظاهراً أنه لا لهذا الاقتضاء أصح النصب
 مع أنه يمنع من صحته أيضاً لفظ القول الخاص بالجل إلا أن يراد به الذي ذكره ومعنى كلام المصنف أن
 الشيوخ إذا اختلفوا في التشهير للأقوال وتساوى المشهورون في الرتبة فإنه يذكر القولين المشهورين
 والأقوال المشهورة ويأتي بعدها بلفظ خلاف إشارة إلى ذلك وسواء كان اختلافهم في تشهير الترجيح
 بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كقوله هم المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح ونحو ذلك وإن لم يتساو
 المشهورون في الرتبة فإنه يقتصر على ما شهره أعلاهم علم ذلك من استقراء كلامه (ص) وحيث
 ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة (ش) أي وكل مكان

المبتدأ إذا كان عاماً وهذا الأعراب مجرى في قوله وحيث ذكرت قولين الخ اه (قوله وزعم الانخفش) أقول ويصح إرادة من
 الزمان أيضاً والظاهر أنه أراد بالزعم مجرد القول بثبوت قوله وقال الانخفش ولم يرد به أنه كذب (قوله فإنه يقتصر على ما شهره أعلاهم) غير
 ظاهر إذ قد اتفق أنه لم يتساو المشهورون في الرتبة ولم يقتصر على الأعلى كقوله في الذكاة وشهر أيضاً لاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين وقوله
 في الظهار وشهر أيضاً القطع بالنسيان إلا أن يبنى كلامه على الغالب (قوله فذلك) اسم الإشارة راجع للقولين أو الأقوال (قوله في الفرع
 الخ) الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي كالنية أو غير قلبي كالوضوء كما قال الناصر اللقاني وأراد بالحكم النسبة التامة وهي
 الوقوع واللا وقوع أعني وقوع ثبوت المحمول الذي هو كيفية العمل للوضوء كقوله النية واجبة فالحكم هو وقوع ثبوت الوجوب
 الذي هو كيفية النية التي هي العمل وقولنا نية في الأذان غير واجبة الحكم فيسهل هو انتفاء ثبوت الوجوب الذي هو كيفية النية فعني
 تعلق الحكم الذي هو وقوع النسبة التامة أنه وقع ثبوت تلك الكيفية لذلك العمل أو لم يقع وهذا ما أفاده بعضهم ويصح أن تقول الحكم
 هو ثبوت الوجوب الذي هو كيفية العمل الخ وأراد بالشرعي الأخوة من الشرع المبعوث به النبي عليه السلام والاخذ منه يشمل الاخذ
 من صريحه بأن يصرح بالنسبة والاخذ بالاستنباط منه فإن قلت وهل تختص الكيفية بالأحكام الخمسة الوجوب والتحريم والندب
 والاباحة والكراهة أو السبعة بزيادة الصحة والفساد أولاً قلت لا تختص بذلك لشمولها بالضرب في قولك الصبي يضرب على الصلاة عند
 بلوغ العشر والمنع في قولك الرق مانع من الارث وغير ذلك أفاد ذلك كله في ك (قوله أي وكل مكان) فيه إشارة إلى ما تقدم من أن حيث
 في معنى مبتدأ

(قوله قولين) أى لفظ قولين أو لفظ أقوال وقوله أو وهل الخ إشارة إلى ما كتبه بعضهم فقال فان قلت لم قال أو لا وحيث قلت خلاف فعبر بالقول ورفع لفظ خلاف وقال ثانياً وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فعبر بالذ كرونصب قولين أو أقوالاً قلت لما كان ذكره الأقوال أعم من أن يلفظ بها أو يقول مثلاً وهل كذا أو كذا ثالثاً كذا ورابعاً كذا لم يصلح الرفع على الحكاية ولا القول المناسب لذلك فلو قال وحيث قلت أقوالاً لخرج ما لم يلفظ به بصيغة القول كالثالث والرابع بخلاف خلاف فان حكايته بعد القول لا يخرج معنى يريد ادخاله فان قلت لا يطرد ذلك إلا في الأقوال لا القولين قلت بل هو جار في القولين أيضاً كقوله في باب الرهن ورجع صاحبه بقيمته أو بما أدى من غنمه نقلت عليهما وخلاصته ان ما حل به الشارح هو عين ذلك الذى كتبه البعض بأن يلاحظ التعميم في قول المصنف وحيث ذكرت قولين أى كان بهذه المادة أو غيرها والتخصيص بمادة القول في قول الشارح وكل مكان ذكرت الخ (قوله وعلم مما قررنا الخ) أى بطريق النصريح في الجمع والقياس في المثني أى فيما كان بغير مادة القول (قوله وفي كلام الناصر اللقاني هذا نظراً) لا حاجة لذلك لأنه يستدعى طولاً (قوله ومثله في كلام المؤلف) هذا الاعتراض أشار له الناصر حيث قال والتعبير برجحانية وهي كونه راجحاً أظهر لأنه يفيد أن المصنف يقتصر على رجحانية الرابع الذى يقابله ضعيف وعلى ما كان أرجح من غيره والتعبير بأرجحية كما قال المصنف يقتضى أنه لا يقتصر على ما كان أرجح من غيره وأما ما كان راجحاً ومقابله ضعيف لا يقتصر عليه و يقتضى عدم التعبير بالقولين أو الأقوال حيث انتفتت الأرجحية عنهما أو عنهما ولا يكون التعبير بالقولين أو الأقوال إلا إذا رجع كل منهما وتساوى أو ليس كذلك وكان التعبير بأظهر المشعر بظهور تعبير المصنف مع خروج هذه الصورة عنه أعنى ما إذا انفرد أحد الجانبين بالراجح وخلافاً لآخر نظر إلى أن أرجح خرج بواسطة بقاء النسبة عن التفضيل وصار مصدر الاداء على الحدث ويكون المعنى وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً لذلك لكونهما لم يتعاقبوا أحداً رجحانية أصلاً وأما لو تعلقت بكل واحد رجحانية وتساوى بغير بخلاف فهاتان صورتان وأما لو تعلق بواحد رجحانية دون الآخر يقتصر عليه وكذا لو تعلق بواحد أرجحية دون الآخر وخلاصة ما في المقام أن الاسم إذا دخلت عليه بقاء النسبة صار مصدر الاداء على الحدث ولا فرق بين المشتق كأرجح لأنه أفعـل تفضيل أو لا كزوج فتقول زوجية (٤٣) ومنه قول المؤلف إذا تنازعنا في

من هذا المختصر ذكرت فيه قولين أو أقوالاً أو وهل كذا أو كذا وثالثها كذا ورابعها كذا فذلك لعدم اطلاع في الفرع الذى ذكرت فيه ذلك على من رجع أحدهما أو أحدهما على الآخر وعلم مما قررنا أنه لا فرق في القولين أو الأقوال بين التلفظ بصيغة القول أم لا وفي كلام الناصر اللقاني هنا نظراً ومثله في كلام المؤلف فانتظره في شرحنا الكبير (ص) وأعتبر من المفاهيم مفهوم

الزوجية أى في كون أحدهما زوجاً لا خراً كما أن المصدر إذا زيد عليه بقاء النسب صار صفة واحداً ترزبه قوله منصوصة مما إذا ظهر له ترجيح أحد الأقوال ولم ير

ذلك منصوصاً فإنه لا يرجح ما ظهر له تورعاً منه رجه الله لئلا يلتبس بما رجه غيره واضيق هذا المختصر عن أن يجعل فيه ما يدل على ترجيحه بخصوصه بخلاف التوضيح فإنه يشير فيه إلى ما ظهر له (تمت) حكى القرأى الاجماع على تخيير المقلدين قولى امامه اذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أى يختار قولاً ويبقى به لأنه يجمع بينهما وإذا أفتى بأحد القولين في نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يبقى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة وإذا قلنا يبقى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يبقى الفقراء بما فيه تشديد والاعتماد بما فيه تخفيف ونقله الاجماع طريقة ونحو ما ذكر قول ابن غازي ويحمل المستفتى على معين من الأقوال المتساوية بحرى العمل وقيل أنه يذكّر له القولين أو الأقوال وهو يقلد أيهم أحب قال بعضهم وينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة بمن ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندي وقال القرأى في كتاب الاحكام للحاكم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد عجزه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف (فائدة) قال عجم في الفناوى في موضع وإذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا ينقض حكمه ما لم يشتد ضعفه كالحكم بشفعة الجار ومحل مضي حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم بغير الضعيف كما هو الواقع في قضاء مصر وأجاب الاجهوى في موضع آخر بقوله ليس لقاضى زماننا الحكم بالقول الضعيف ولا ينقض حكمه ولو علمه وقصد ذلك فان حكمه به فحكمه باطل لأنه انما تولى على الحكم بما يجب العمل به والله أعلم اهـ وحاصله أنه اذا كانت توليته انما هي على ما يجب العمل به وهو الراجح أو المشهور وحكمه بالقول الضعيف فإنه يتقضى حكمه وان كانت توليته انما هي على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف واذا وقع وزل فإنه لا يتقضى حكمه ويجوز تقليد مذهب الغير في بعض التوازل ولو بعد الوقوع وهو مقدم على العمل بالضعيف واذا لم يجد نصاً في نازلته ف يرجع لمذهب أبى حنيفة لأن مسائل الخلاف التي بين مالك وأبى حنيفة اثنان وثلاثون مسألة فقط كذا أفتى بعض المتأخرين وفيه نظر بل ظاهر كلام القرأى أنه ينتقل في تلك النازلة لمذهب الشافعى لأنه تلميذ الامام وقد كان جد عجم اذا سئل في مسألة ولم يرفه انصا يقول للسائل اذهب للشافعى يكتب لك واثنى بالسؤال أكتب لك جوابي كذلك (قوله واعتبر الخ) معنى اعتباره أنه كالشئ المصرح به فلا يصح به المصنف ويعمل به ويبقى به كالمصرح به فان قيل قد صرح به المصنف في بعض المواضع قلت ان تصرحه به في بعض المواضع لتسكنه كتشبيه غيره به أو قيود كرها (قوله من المفاهيم)

حال من مفهوم الشرط مقدم أي حال كون مفهوم الشرط بعض المفاهيم ولم تظهر نكته التقديم ولا يقال الاختصاص لأن ذلك مستفاد من قوله فقط أو ظرف لغو متعلق باعتباره قاله في ك (قوله جمع مفهوم) أي على غير قياس إذا القياس في وزن مفعول أن لا يجمع جمع تكسير استغناء عن تكسيره بجمعه جمع صحيح أن كان صفة مذ كراقل كمتقون في معتق والأبأن كان صفة مؤنث عاقل أو صفة مالا يعقل كما هنا بالالف والتاء كمتنقات جمع معتقة وكفهومات جمع مفهوم وشذ من تكسير هذا النوع مياسير وملاعير ومكاسير أشاره ابن مرزوق (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مطروفا في محل النطق وأراد بالنطق التلفظ وأراد بجعله نفس الملفوظ فإن قلت لزم من تقريرك أن الملفوظ محصل الأمرين المعنى والتلفظ ولا يصح ذلك قلت محليته اللفظ للمعنى بمعنى دلالة الملفوظ على ذلك المعنى ومحليته الملفوظ للتلفظ بمعنى التعلق فقال أي المنطوق التأنيف في قوله تعالى فلا تقل لهما أف وهو مطروفا في أف من ظرفية المدلول في الدال والمنطوق كما يطلق على التأنيف يطلق على حرمة (قوله لا في محل النطق) أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى في محل السكوت لا في محل النطق كالضرب في ولا تقل لهما أف وهو من ظرفية المدلول في الدال فالسكوت بقباله النطق ومحل السكوت لفظ اضرب في ولا تقل لهما أف وهو بقبال محل النطق الذي هو لفظ أف والخاص أن محل النطق أف ومحل السكوت تضرب (قوله لم يدل عليه الخ) تفسير لقوله لا في محل النطق أي لم يدل عليه محل النطق وانعادل عليه بمحل السكوت (قوله أن يكون حكم المفهوم) الأولى أن يقول هو المفهوم الموافق للنسوق في الحكم (قوله وهو قسمان) أي ذو قسمين (قوله خوي الخطاب) خوي الكلام ما يعلم بطريق القطع ولما كان (٤٤) ذلك المفهوم يعلم بطريق القطع يسمى بذلك ولو قال الشارح كما قلنا كان أحسن لأن

الدلالة لا يوصف به المنطوق (قوله كتحريم الخ) الأولى كضرب أذهو المفهوم (قوله نظر المعنى) أي الموجب للحكم وهو الأذية في الآية المذكورة (قوله قوله تعالى) فاعل بالدال (قوله المنطوق) صفة لتحريم المناسب أن يقول كضرب الوالدين فهو أولى من التأنيف المنطوق في التحريم وخلاصته أن المنطوق يطلق على كل من التأنيف وتحريمه والمفهوم يطلق على كل من الضرب وتحريمه والمناسب أن يقول أن يكون المفهوم أولى بالحكم من

الشرط فقط (ش) المفاهيم جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق أي لم يدل عليه بمنطوقه وهو قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فمفهوم الموافقة أن يكون حكم المفهوم موافقا لحكم المنطوق وهو قسمان خوي الخطاب ولحن الخطاب فقوى الخطاب أن يكون المفهوم أولى بالحكم من المنطوق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظر المعنى قوله تعالى ولا تقل لهما أف فهو أولى من تحريم التأنيف المنطوق به لأن الضرب أشد منه في الأذية والعقوق ولحن الخطاب أن يكون المفهوم مساويا لحكم المنطوق كتحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه نظر المعنى قوله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما فإن الإحراق مساو للاكل في اتلافه على اليتيم ومفهوم المخالفة أن يكون حكم المفهوم مخالفا لحكم المنطوق وهو عشرة أنواع كما قاله القرافي مفهوم الصفة نحو في الغنم الساعة الزكاة ومفهوم العلة نحو أعط السائل حاجته ومفهوم الشرط نحو من تطهر صحت صلاته ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم إلا زيدا ومفهوم الغاية نحو أتموا الصيام إلى الليل ومفهوم الحصر نحو أتموا الصيام إلى الله ومفهوم الزمان نحو سافرت يوم الجمعة ومفهوم المكان نحو جالس أمام زيد ومفهوم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين

المنطوق فالضرب أولى بالتحريم من التأنيف (قوله ولحن الخطاب) لحن الكلام في الأصل معناه واصطلاح على أن لحن الخطاب هو أن يكون المفهوم مساويا للمنطوق في الحكم (قوله أن يكون المفهوم مساويا الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مساويا للمنطوق في الحكم (قوله كتحريم) الأولى كإحراق (قوله نظر المعنى) الذي هو الاتلاف (قوله قوله تعالى) فاعل بالدال (قوله إن الذين يأكلون الخ) لا يخفى أن الذين يأكلون على ما قلنا محل النطق والمطروفا فيه الاكل الذي هو المنطوق والمفهوم الإحراق وهو مطروفا في بحر قون الذي هو محل السكوت (قوله في اتلافه على اليتيم) أي في حرمة اتلافه على اليتيم (قوله أن يكون حكم المفهوم مخالفا الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مخالفا للمنطوق في الحكم (قوله في الغنم الساعة الخ) أي فإن مفهومه أن المعاملة لا زكاة فيها وكان حقه أن يعمل به لكن عارضه عندنا دليل آخر دال بمنطوقه على وجوب الزكاة فيه ما وهو في الأربعين شاة شاة وهو يقدم على المفهوم في ك نقلا ومن البين أنه يستثنى مما ذكره مفهوم الوصف الكائن بالتعريفات فأنما فصول أو خواص يؤول بها للدخال والإخراج (قوله لحاجته) مفهومه إذا لم يكن محتاجا فلا تعطه (قوله من تطهر) مفهومه إذا لم يتطهر لا تصح صلاته (قوله قام القوم إلا زيدا) منطوقه قيام غير زيد ومفهومه نفي القيام عن زيد إلا أنه مفهوم قوي (قوله نحو أتموا الصيام إلى الليل) أي غاية الاتمام إلى الليل أي دخوله فمفهومه لا تمام بعد دخوله (قوله إنما الحكم الله) منطوقه إثبات الألوهية لله ومفهومه نفيها عن غيره ثم لا يخفى أن الحصر إثبات الحكم للذكور ونفيه عما عداه فعليه تكون إضافة مفهوم الحصر من إضافة الجزء للكل فلا يكون من المفهوم ويجب أن المعنى مفهوم اللفظ في مقام الحصر (قوله سافرت يوم الجمعة) مفهومه نفي السفر في خلافه (قوله ثمانين) أي لا أقل ولا أكثر

(قوله وهو تعليق الحكم) أى مفهوم اللقب أمر دل عليه تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات لأن المفهوم ليس نفس التعليق والمراد باللقب عند الأصوليين ما يشمل أقسام العلم الثلاثة عند النحويين نحو أعط محمداً وأبا بكر أوزين العابدون ويشمل أيضاً اسم الجنس الأفرادى كرجل وماء والجمعي كتمروكهم كذاذكروا (قوله وهى) أى مفاهيم المخالفة حجة عند مالك وجماعة من العلماء وغيرهم كأبى حنيفة ينكر كل المفاهيم أى مفاهيم المخالفة وإن قال فى المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا مراً آخر كما فى انتفاء الزكاة عن المعلوفة قال الأصل عدم الزكاة وردت فى الساعة فبقيت المعلوفة على الأصل (قوله فقال به الدقاق) أى من الشافعية وقوله وابن خويزمى من نداد من المالكية فى القاموس بضم الخاء وكسر الزاى وفتح الميم وسكون النون والدال امام أبى بكر المالكي الأصولى اه وفى عجم ينتج الميم وكسرها وقد تبدل بـاء مكسورة وبـاء محمالة والحرف الأخير وهو الذال وأما الأولى ففيها لغتان الابعام والاهمال اه (قوله لأنه قليل) أى لأنه لم يذكره إلا فى مواضع ثلاثة (قوله لا يتأتى معه اختصار) أى لا يتأتى مع مراعاته اختصار دون عدم مراعاته أى لأنه لو صرح به كان الاختصار موجوداً فالاختصار موجوداً اعتبره أم لا (قوله وقيل فيه) أى فى مفهوم الحصر وهو قليل أيضاً فلا يتأتى معه اختصار (قوله فتفق عليه) أى على حجته (قوله وهو معتبر عنده الخ) تقدم معنى الاعتبار (٤٥) (قوله إذ غير المميز الخ) عله لقوله معتبر عنده

جلدة ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات نحو فى الغنم الزكاة وهى حجة عند مالك وجماعة من العلماء إلا مفهوم اللقب فقال به الدقاق وابن خويزمى من نداد وبعض الحنابلة وإنما خص مفهوم الشرط لأنه أقواها إذ يقول به بعض من لا يقول بغيره إلا الغاية فإنه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط إلا أنه قليل لا يتأتى معه اختصار فلذلك تركه بل جعل بعضهم الغاية من المنطوق وفى رتبة الغاية بمفهوم الحصر وقيل فيه إنه منطوق وأما مفهوم الموافقة فتفق عليه وهو معتبر عنده كقوله فى باب الحجر واللولى رد تصرف بميزان غير المميز أخرى فعلى أنه من باب النص أو القياس الجلى فلا اشكال وإن قلنا أنه من المفهومات فهو أخرى من مفهوم الشرط فكأنه اعتبره فى نفس ما نحن بصدده فكأنه يقول إذا اعتبر مفهوم الشرط فأخرى مفهوم الموافقة وعلى قياس ما قاله ابن غازى فى مفهوم الموافقة يقال فى مفهوم الغاية والحصر انهما معتبران لأنهما أعلى من مفهوم الشرط وكل من قال بالشرط قال بهما والخلاف فيهما أضعف من الخلاف فى غيرهما فكأنه قال اعتبر مفهوم الشرط وما هو أعلى منه ومن تتبع كلامه ظهر له أنه يعتبر هذين المفهومين لزوماً فمفهوم الغاية كقوله والمبتوتة حتى يوجب بالغ وكقوله فى الحجر المجنون مجبوراً لافاقه وكقوله الى حفظ مال ذى الالب ومفهوم الحصر كقوله انما يجب القسم للزوجات فى المبيت لأن مراده حصر القسم فى الزوجات وكقوله فى باب الحجر وانما يحكم فى الرشد وضده الخ القضاة (ص) وأشير بصحح أو استحسن الى أن شيخنا غير الذى قدمتهم صحح هذا أو استظهره (ش) لماعين الاشياخ الاربعة وما اصطلاح عليه فى الدلالة على مختارهم ولم يسعه ترك التنبيه على ما صححه غيرهم من الأقوال أو استحسنه منها أو مما ظهر له من تلقاء نفسه أخبرنا أنه يشير الى مختار

لكن قضيته أن غير المميز يجوز لوليه الرد مع أنه يتعين فى حقه الرد فالولى أن يمثل بقوله وإن جنى العبد فى يده ويمكن أن يجاب بأن اللام فى قوله واللولى الخ الاختصاص فيصدق بتعين الرد فى المفهوم ويكون النظر فى كونه مفهوماً بالنسبة لذلك (قوله فعلى أنه من باب النص) وعليه اختلفوا فقل نقل اللفظ للدلالة على الأعم عرفاً يدل عن الدلالة على الاختصاص لغة فنقل لفظ أف للإيداء وأطلق لفظ يا كلون للاتلاف فعنى لا تمل لهم ما أف لا تؤذهما ومعنى إن الذين

يا كلون الذين يتلفون وقيل إن الدلالة على الأعم فهمت من القرأتين وهى تعظيم الوالدين وصيانة مال اليتيم وعلى هذا فاللفظ مجاز مرسل من إطلاق الاختصاص على الأعم فالعلاقة بالخصوص (قوله أو القياس الجلى) القياس الجلى ما قطع فيه بشئ الفارق والعلة فى ولا تقل لهم ما أف الأيداء وفى إن الذين يا كلون الاتلاف (قوله فلا اشكال) أى لأن كلامنا فى المفاهيم لا فى النص ولا فى القياس (قوله فى نفس الخ) لفظة نفس تأكيد (قوله بصدد) الصدد بفتح تين القرب (قوله فهو أخرى الخ) أى إن قلنا ندخوله فى المفاهيم فإن خصصناها بالمخالفة فلا يرد كما أفاده بعض الشراح (قوله وعلى قياس ما قاله ابن غازى) أى من كونه اعتبار مفهوم الموافقة (قوله ومن تتبع الخ) وفى بعض الحواشى أنه يعتبر مفهوم الشرط لزوماً وغيره جوازاً يظهر ذلك بتأمل كلامه (قوله والمبتوتة الخ) أى وتحرم المبتوتة حتى يوجب بالغ مفهومه لحرمة بعد الإبلاج (قوله وكقوله فى الحجر الخ) مفهومه لا حجر على المجنون بعد الافاقه وقس (قوله للزوجات) أى للسرارى والأولى أن يزيد فيقول فى الزوجات وفى المبيت أى للسرارى ولا الكسوة والنفقة (قوله وانما يحكم فى الرشد وضده القضاة) مفهومه لا حكم فى ذلك لغير القضاة (قوله وأشير بصحح أو استحسن) أى فى حكم (قوله هذا الخ) أشار به هذا الى الحكم المقدر أى بقولنا أى فى حكم (قوله أو استظهره) أى عده ظاهراً أى ظنه ظاهراً أو ألفاه ظاهراً (قوله أو استحسنه الخ) الاتيان بأو باعتبار العبارة الصادرة من هؤلاء الاشياخ والأفالة فى واحد ولا يخفى أن ما ذكر ليس نظيراً ما يشير اليه بالاسم فى اصطلاح الاشياخ الاربعة المتقدمة وانما قلنا ليس نظيراً الخ لأنه يشير بتينك المادتين لما استحسنه من الأقوال أو من نفسه (قوله أو مما ظهر له) الأولى أن يقول أو مما ظهر له عطف على ما صححه

(قوله وانما لم يسمهم الخ) كأن يقول وأشير بمادة التصحيح الى ما صححه ابن عبد السلام مثلاً لكن ان كان بصيغة الاسم فإشارة الى ما صححه من الأقوال وان كان بصيغة الفعل فذلك لما كان من نفسه وهكذا فان قلت ليس من تقدم دون غيره من هؤلاء قلت لما اختص هؤلاء الأربعة بمزيد الترجيح دون غيرهم خصهم بالتسمية المذكورة (قوله وان كان بغير استفعل) أى والحال أنه بغير استفعل (قوله لكنه الخ) الأولى أن يقول بدل ذلك فيوقع في اللبس لوجود الاشتراك في الجملة ففر من التشرية في المادة في الجملة لدفع ذلك اللبس (قوله تفسير المعنى الاستحسان) أى ان الاستحسان لما كان خفياً احتاج الى تفسيره وعليه فيكون في العبارة لف ونشر مرتب (قوله إشارة الى ما تقدم الخ) وحاصل هذا أنه اذا وقع من غيرهم استحسان أو استظهار أو تصحيح أى به هذه المادة لا بالمعنى والا لاكتفى بواحدة فاما أن يعبر بتصحيح أو استحسان فلا يكون قول المصنف صحيح هذا أو استظهار ولما ونشر الى كل من صحيح هذا أو استظهاره راجع لكل ويكون قوله صحيح هذا أو استظهاره على معنى أو استحسانه أو غير ذلك باعتبار ما صدر منه وملخصه أن الصادر لا يخص بمادة والذي يعنون به لهم أنه هو واحد الصيغتين تابعاً لا أى صيغة صدرت منهم لكن على هذا الوجه والذي قبله لم يظهر سر التعبير به مادون غيرهما ودون الأكتفاء بواحد منهم أو بواحد من غيرهم فذلك قال والا فرب الى الحقيقة أى الى ما في نفس الامر والمقصود والموافق لما في نفس الامر وعدل عن ذلك نحر بالصدق وتنزها عن التجاسر بالجزم بما هو مغيب (قوله ان التصحيح) أى فيعبر بصحيح اذا كان في المسئلة قولان ورجح أحدهما فيكون التعبير بصحيح بمثابة التعبير بالاسم (٤٦) فيما تقدم ويعبر باستحسان اذا كان في المسئلة قول واستنتج خلافه أول

بأن قول أصلاً وظهوره شيء في المسئلة من تلقاء نفسه فيكون التعبير بالاستحسان شبيهاً بالتعبير بالفعل وانما كان هذا أقرب لأنه أبعد من التكرار فان قلت هلا عكس قلت وجه ما قاله كما أفاده بعض أن التصحيح يستدعي وجوده صحيح قابل لفساد والاستحسان يتبادر منه صدقه باعتبار حسن سواء كان مقرر أو منشأ

غير الأربعة بصحيح أو استحسان مبنى للفعول لانه لم يرد تعيين ذلك الفاعل ولذا قال شيخنا بالتشكيك وانما لم يسمهم مع من قدمه عند ذكره اصطلاحاً لكثرتهم فيؤدى الى الطول فان قلت لم يقل أو استحسانه فيعيد اللفظة كما فعل بصحيح أو يقول أولاً بصحيح أو استظهار قلت انما لم يقله أولاً لانه عين مادة الظهور لا ينشأ وان كان بغير استفعل كما تقدم لكنه فر من التشرية وأتى به ثانية تفسيراً لمعنى الاستحسان وبعبارة أخرى وانما لم يقل أو استحسانه ليتطابق استحسان إشارة الى ما تقدم من أنه لا يجب أن يشير الى الترجيح الصادر من المرجح بمادة لفظه المخصوص والا فرب الى الحقيقة أن التصحيح فيما يصححه الشيخ من كلام غيره والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشمول فيهما وأدخل بعض في قوله بصحيح أو استحسان بناء على أن مراده كل لفظ دل أو اقتضى الترجيح بأى لفظ كان ما كان بلفظ القياس والاستحسان والتصويب وغيرها كقوله والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسان أخذ المجيز للجميع وصوب وقوفه عن الأولى حتى ينسكح ثانية ودخل المؤلف في قوله شيخنا دليل استقرار كلامه أنه يشير لا استظهار لنفسه في بعض المواضع (ص) وباتردد لتردد المتأخرين في النقل أو لعدم نص المتقدمين (ش) أى وأشير بلفظ التردد

كقولي

فأريد الثاني للتمييز (قوله مع احتمال الشمول فيهما) أى يحتمل أن يقال ان كلام من

الصيغتين لكل من الصيغتين التعبير بصحيح تارة واستحسان أى تارة بحسب ما يتفق (قوله بناء على أن مراده الخ) أى لا على أن مراده خصوص هاتين الصيغتين كما هو مفاد ما تقدم (قوله دل أو اقتضى الخ) أى دل على الترجيح أو اقتضاه لا يخفى أنه اذا دل عليه فقد اقتضاه فة وتنويع في العبارة وأن كان المعنى واحداً (قوله بأى لفظ كان) الأولى حذف الباء (قوله والاستحسان) أى به هذه الهيئة لقوله والاستحسان الخ (قوله والتصويب) أى به هذه المانة لا به هذه الهيئة لقوله وصوب وقوفه الخ (قوله وغيرها) أى كعندى أى ودخول صححه أو استحسان أولى ثم أقول وانما كان كذلك فلا وجه للتعبير بالمادتين بل أحدهما يكفي ويكون كناية إلا أن يقال لو اقتصر على واحدة لتوههم الاقتصار عليها ولما ذكر الثانية آذن بتوسيع الدائرة (قوله ودخل الخ) هذا بعيد لانه لا يعتبر ترجيح نفسه وانما يعتبر الأرجحية المنصوصة وحيث أشار لنفسه في بعض المواضع فاعلم ذلك نادراً استطرادى لا يلتفت اليه (قائمة) اذا قيل الاظهر كان فيه اشعار بأن مقابله فيه ظهوراً أيضاً لان الاظهر اسم تفضيل يقتضى المشاركة وزيادة والمشهور يقابله الغريب وهذا بحسب الاصل والصحيح يقابله الضعيف والاصح يشعر بصحة مقابله لانه اسم تفضيل كالظاهر (قوله أى وأشير بلفظ) إشارة الى أن قوله وباتردد عطف على صحيح فكل من بالتردد وتردد وعدم متعلق به إلا أن أشار في مثل هذا المقام انما يتعدى بالي قال الجوهرى أشار اليه باليد أو ما وأشار عليه بالرأى اه لكن الى الانتهاء أى انتهت الإشارة اليه واللام تحجب الانتهاء أيضاً ولذا تعاقب في نحو الى أجل مسمى فلذا أعداه المؤلف بها وهي أخصر (تنبيه) مفاد كلام المصنف انه متى ذكر التردد فهو لتردد المتأخرين وليس مراده أنه كلما تردد المتأخرون في نقل أو في حكم يشير له بتردد وجهه نشد فلا يرد عليه أنه أشار لذلك بقولان فقال وفي غيره للمتأخرين قولان (قوله بلفظ التردد) أى بالنجريد من آل لا بالاقتران بها

(قوله ومن بعده الخ) فيه إشارة إلى أن من قبله متقدمون وآل في المتأخرين للجنس المتحقق ولو في واحد لانه قد يشير بالتردد لتردد واحد كما يأتي (قوله كأن ينقلوا) ولو كان واحدا (قوله وابن القاسم) أي أو ابن القاسم وكذا قوله وغيرهما أي أو غيرهما (قوله أو ينقل بعضهم الخ) وجه مغايرة هذا لما قبله أن الجميع اتفقوا في النقل في الموضوعين على خلاف ما نقلوه في الموضوع الآخر في الوجه الأول وفي الثاني نقل بعض عنه خلاف ما نقله البعض الآخر (قوله بأن يكون له قولان) أي بأن يقول شيئا ثم يرجع عنه إلى غيره ويعرف رجوعه عنه أو لا يعرف أو يكون له قولان بشرطهما وهو اختلاف الوقت أو نحوه فينقل الناقل قولاً في مكان وآخر في غيره أو يقتصر ناقل على قول وآخر على الآخر كذا قاله ابن مرزوق قال بعض الشراح ومقتضاه أنه يشير بالتردد للرجوع إليه والرجوع عنه وذكر فيما يأتي ما يفيد خلافه (قوله لتردد المتأخرين) أي جنس المتأخرين المتحقق ولو في واحد لكن إن كان باعتبار اثنين فكل جازم بمناظرته من عند نفسه كأن يظهر لابن رشد الوجوب ويجزم به ويظهر لابن يونس النذب مثلاً ويجزم به وإن كان باعتبار واحد فيكون معناه أنه متخير هل الحكم كذا أو كذا (قوله أن المعطوف بأومقدر) أي وتقدمه أو في الحكم أي لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو في الحكم لعدم نص المتقدمين أي في انشاء الحكم والأول في إبقاء الحكم فلا تكرار ولا اعتراض لأن قوله أو في الحكم لا يغاير في المعنى في النقل حتى يعطف عليه إذا اختلف في النقل لا يعقل إلا إذا كان اختلاف (٤٧) في الحكم (قوله الذي هو التحير)

لا يخفى أن هذا يتأقبه ما يأتي من أن التردد يستعمل في الجزم مع الاختلاف ويشير بالنظر للتحير وبعد أن علمت هذا فكل منهما غير ظاهر والمناسب أن يقال أن كان التردد مستنداً لواحد فالمراد به التحير وإن كان مستنداً لعدد فالمراد به الاختلاف مع الجزم (قوله اختلاف طرقهم) أي أحوالهم (قوله في العزو) في معنى من أي العزو للذهب أي لاهل المذهب المتقدمين كان

كقولي وفي كذا تردد إلى أحد أمرين الأول تردد المتأخرين كابن أبي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كأن ينقلوا عن مالك وابن القاسم وغيرهما في مكان حكم معين في مسألة ثم ينقلوا عنه في مكان آخر خلاف ذلك الحكم أو ينقل بعضهم عنه حكماً فيها وينقل آخرون عنه فيها خلافه وسبب ذلك إما اختلاف قول الإمام بأن يكون له قولان وإما الاختلاف في فهم كلام الإمام فينسب له كل ما فهم عنه الثاني تردد المتأخرين في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم المسألة وبما قررنا ظاهر أن المعطوف بأومقدر لا قوله لعدم وأن المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله لتردد كما هو ظاهر فيه ما لأن العطف على مقتضى الظاهر يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وإن لم يحصل من المتأخرين تردد وليس كذلك لفقد معنى التردد الذي هو التحير إذا لا تحير مع جزم المتأخرين المتقدمين بهم ولا سيما أمثال من تقدم وتردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقهم في العزو للذهب فهو كقول غيره وفي كذا طرق أو طريقان ولم يعط علامة يميز بينهما بين التردد في الآن الثاني في كلامه أقل كقوله وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقاً تردد وفي خف غصب تردد وفي رابع تردد وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز من أسلم بخيار تردد ولو قال المؤلف بتردد بالرفع على الحكاية كقوله خلاف لكان أوجه لأنه لم يشربه إلا كذلك فإن قيل قد يشير بالنظر موضع التردد كقوله وفي جعل الخياط الموائق كالمخالف نظر وقوله فان شق في الاجتهاد نظر قلت قال بعض إنه يشير بالتردد للمتأخرين إذا جزموا بالحكم واختلفوا بالنظر إذا جحدوا ووقفوا وقد

يقولوا في موضع قال مالك كذا ثم يقولوا في موضع آخر قال مالك كذا خلاف الأول وهو بمعنى تردد هم في النقل (قوله وفي كذا طرق) أي نقول وقوله أو طريقان أي نقلان فأتى على الوجهين المتقدمين إلا أنه يأتي تفسير التردد في بعض المواضع بالطرق طريقة تحكي الاتفاق وطريقة تحكي الخلاف كما في قوله لا يسكر فتردد هو لا يأتي على واحد من الوجهين السابقين فيما يتعلق بالنقل إلا أن يجاب بأن المعنى لتردد هم في النقل ولو باعتبار الفهم فتدبر (قوله إلا أن الثاني في كلامه أقل) أي قليل أو أن كلامهما قليل فأفعل على بابه (قوله كقوله وفي اعتبار الخ) المتبادر من عبارته حيث عدد أمثلة واقنصر عليها أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً (قوله لأنه لم يشربه الخ) وقد يقال لو قال تردد بالرفع وحكام بالقول وقع في التطويل أو بدونه وهو مفرد ارتكب شذوذاً لأن حكاية المقدر شاذة إلا في بعض المواضع وليس هذا منه أو هو وجهه بأن يقدر الخبر المرامي في مواقعهم من الكتاب أدى إلى حكاية الجمل بدون القول كذا في بعض الشراح (قوله إلا كذلك) أي الأمر فوعلاً منصوباً بأي ولفظ المصنف يفيد أنه أعم (قوله فان قيل الخ) السؤال وارد على قول المصنف وبأن التردد بان يقال ظاهر عبارة المصنف أن ذلك المعنى لا يشير إلى إعماده التردد مع أنه يشير إليه بغيرها وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المراد أني متى أشرت بتردد يكون لكذا لأن المراد متى كان كذا أثرت بتردد (قوله فان قيل) سؤال وارد على هذا التصويب أي قوله ولو قال الخ (قوله إذا جزموا بالحكم) أي بأن قال بعضهم الحكم الوجوب وبعضهم قال النذب (قوله وبالنظر إذا جحدوا الخ) أي بحسب الغالب إذ قد يشير بالنظر للاعتراض (قوله ووقفوا) عطف تفسير والاحسن ما أشرنا إليه من أنه يشير بالتردد للتحير فيما إذا كان لواحد وللجزم بالحكم والاختلاف فيه إذا كان لاكثر فإن المؤلف استعمله فيما

(قوله ما يشبه النظر) وقد يقال النظر باعتبار هذا الجواب هو التوقف والتعبير بقوله يشبه ينافيه فالأولى أن يقول ما يوافق النظر في المعنى (قوله وأورد الخ) أي فالأيراد توقف (قوله وقد يقع التردد الخ) اعترض على المصنف بأنه قد يشير بالتردد لغير ما ذكر فإنه يقع إشارة لكثرة الاختلاف وشدة تشعبه وانتشاره كافي قوله في آخر القضية وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد وفي قوله في الشهادات وإن شهد فانيا ففي الاكتفاء بالتركية الأولى تردد فان التردد في ذلك ليس من القسمين المذكورين وإنما هو لكثرة الخلاف كما ذكره الخطاب قال بعض ويمكن الجواب بأن ما ذكره والغالب أو يقال إن أوفى المصنف مانعة جع (قوله كذا يقع في بعض النسخ) أي نسخ هذا المختصر بعد قوله المتقدمين وبالأولى خلاف مذهبي الخ ونسخة الناصر ليس فيه اذ لك ففيها بعد قوله أول عدم نص المتقدمين والله أسأل الخ (قوله أو على ما عطف على معموله) فيه أن المعطوفات بالأو وكلها معطوفة على الأول (قوله وحققه الاستقراء) حاصله أن المعنى إلى خلاف منسوب لمذهب وهو تنكرة صادقة بمذهب مالك وبغيره ولكن الاستقراء أفاد أن المراد مذهب مالك ونسخة بعض الشراح بعدم التنوين في خلاف وما بعده أي الخلاف الواقع في مذهبي ولا يريد إلى خلاف مذهبي بمعنى المغاير لمذهبي (قوله وإنما تفيد مع عطفها بالأو الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة (٤٨) وحاصله أنه وقع الخلاف في الواو الداخلة على إن ولو الوصلية على ثلاثة

أقوال كونها للحال وكونها للعطف وكونها للاعتراض كما ذكره المولى سعد الدين وهذا يقتضي أن الأغنياء موجود مع جعلها للحال ولا يسلم هذا إذ التي للبالغة يكون ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها والتي للحال بخلاف ذلك (قوله فلو قال) شرطية وجوابها قوله لكان أجل (قوله وإن التزم ذلك في إن) أي إن فرض أنه التزم إلا أنه لم يلتزم بدليل آخر العبارة وهو شرط وجوابه يقول والمناسب يقل بحذف الواو (قوله الأغنياء) معنى الأغنياء الدالة على غاية الشيء نحو وان شتمني ضربتك ولو كنت الأمير ومعنى واو النكابة الاغاظة والخالفة للردود عليه بالو والانكاء القهر والاعاظة ووقع في نسخة ابن الفرات وبالأو غالباً إلى خلاف مذهبي فقيده بغالبها وهو واضح إذ قد يشير بها للبالغة لا للتنبيه على خلاف ما هناك (قوله وشاهد الاستقراء) أي وشاهد هو الاستقراء فالإضافة للبيان (قوله وإن لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجملة التي هي قوله وبالأولى خلاف الخ (قوله ولا يطر ذلك في إن) أي الخلاف المذهبي في إن (قوله مع أنه كثير في كلامه) والمراد بالفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار واختاف في السابغ فقيس أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم بن عبد الله وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن والمديون يشار بهم إلى ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع وابن مسلمة ونظرائهم والمصريون يشار بهم إلى ابن القاسم وأشباهه وابن وهب وأصبغ بن الفرج وابن عبد الحكم

ضربتكم ولو كنت الأمير ومعنى واو النكابة الاغاظة والخالفة للردود عليه بالو والانكاء القهر والاعاظة ونظرائهم ووقع في نسخة ابن الفرات وبالأو غالباً إلى خلاف مذهبي فقيده بغالبها وهو واضح إذ قد يشير بها للبالغة لا للتنبيه على خلاف ما هناك (قوله وشاهد الاستقراء) أي وشاهد هو الاستقراء فالإضافة للبيان (قوله وإن لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجملة التي هي قوله وبالأولى خلاف الخ (قوله ولا يطر ذلك في إن) أي الخلاف المذهبي في إن (قوله مع أنه كثير في كلامه) والمراد بالفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار واختاف في السابغ فقيس أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم بن عبد الله وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن والمديون يشار بهم إلى ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وابن نافع وابن مسلمة ونظرائهم والمصريون يشار بهم إلى ابن القاسم وأشباهه وابن وهب وأصبغ بن الفرج وابن عبد الحكم

(قوله القاضي اسمعيل) هو اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل تفقه بآب المعضل وكان يقول أنخر على الناس برجلين بالبصرة مرة ابن المعذل يعلمني الفقه وابن المديني يعلمني الحديث روى عنه عبد الله بن الامام أحمد بن حنبل جمع القرآن وعلم القرآن والحديث وآثار العلماء والفقه والكلام والمعرفة بعلم اللسان وكان من نظراء المبرد في علم كتاب سيبويه وكان المبرد يقول لولا اشتغاله برئاسة الفقه والقضاء لذهب برياسة النحو والادب ولي قضاء بغداد قال أبو عمر والداي ولي اسمعيل القضاء اثنتين وثلاثين سنة وفي تاريخ الخطيب أقام اسمعيل على القضاء عشرين سنة فاعزل الاسفتين ومرا اسمعيل بالمبرد فوثب اليه وقبل يده وأنشده * فلما بصرت به مقبلا *
حللنا الحبوا وبدرنا القياما * فلا تنكرن قياحي له * فان الكريم يحل الكراما * مولده سنة مائتين وتوفي وعوا ابن اثنتين وعشرين سنة رجه الله (قوله وابن القصار) هكذا في النسخ وابن بالواو وهو غير مناسب والمناسب والقاضي أبي الحسن بن القصار كما أفاده ابن فرحون في ديباجه وغيره (قوله وابن محرز) بكسر الراء (قوله والقاضي سند) هو اسكندراني فينبغي أن يعد مصر بابا اعتبارا لاقليم فان اسكندرية من اقليم مصر كما علم من كلام المقرئ في خطه وهو سند بن عمار كنيته أبو علي سمع من شيخه أبي بكر الطرطوشي وكان من زهاد العلماء وكبراء الصالحين فقيه فاضل اتفق به الشيخ أبي بكر الطرطوشي وجلس لالقاء الدرس بعد الشيخ أبي بكر الطرطوشي وانتفع الناس به وألف كتابا بحسن اسماء الطراز في الفقه شرح به المدونة في نحو ثلاثين سفرا وتوفي قبل اكمله وله تأليف في الجدل وغير ذلك قال تميم بن محمد البادشي وكان من الفقهاء رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله اكتب لي براءة من النار فقال امض الى الفقيه سند يكتب لك براءة فقلت له ما يفعل فقال قل له بامارة كذا وكذا قال فانتبهت فضيت الى الفقيه سند فقلت له اكتب لي براءة من النار فيكي وقال من يكتب لي براءة من النار فقلت له الامارة فكتب لي رخصة ولما أدركت تيمما الوفاة أوصى أن تجعل الرقعة في حاقة وتدفن معه وقال الفقيه أبو القاسم بن مخلوف بن عبد الله أخبرني من (٤٩) أثق به انه رأى الفقيه أبا علي سند بن عمار بعد موته

فقلت له ما فعل الله بك فقال عرضت على ربي فقال لي أهلا بالنفس الطاهرة الزكية العالمة قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان فاضلا من أهل النظر توفي رجه الله بالاسكندرية سنة احدى وأربعين وخمسمائة ودفن بجبانة باب الاخضر ذكره صاحب الديباج وكان يكنى ذكر تراجم هؤلاء كلهم لكن خفنا

ونظائرهم والعراقيون يشار بهم الى القاضي اسمعيل والقاضي أبي الحسن وابن القصار وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب والقاضي أبي الفرج والشيخ أبي بكر الاعمري ونظائرهم والمغاربة يشار بهم الى الشيخ ابن أبي زيد والقاسمي وابن اللباد والبايجي والخمسي وابن محرز وابن عبد البر وابن رشد وابن العربي والقاضي سند والخزومي وهو المغيرة بن عبد الرحمن الخزومي من كبار أصحاب مالك وروى عنه البخاري وذكره في المدارك في أول الطبقة الاولى من أصحاب مالك وابن شبلة هو أبو موسى بن مناس ذكره عياض في الطبقة السادسة من المدارك وابن شعبان هو صاحب الزاهي وهو ابن القرطبي بضم القاف وسكون الراء وبعد الزاء طاء مهملة مكسورة ثم ياء نسب (ص) والله أسأل أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله

(٧ خرشي أول) من التطويل (فائدة) وجدت في خطه على نسخة مائنه واذا اختلف المصريون والمدينيون قدم المصريون غالبا والمغاربة والعراقيون قدمت المغاربة كذا نقله الفيشي قال عج تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لانهم أعلام المذهب لان منهم ابن وهب وقد علمت جلالتهم وابن القاسم وأشهب وكذا تقديم المدينيين على المغاربة اذ منهم الاخوان ويظهر تقديم المغاربة على العراقيين اذ منهم الشيوخان (قوله وذكره في المدارك) أي ذكره عياض في المدارك وهو كتاب ذكر فيه علماء المذهب (قوله وابن شبلة) هو عبد الخالق قيرواني توفي سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلثمائة وهو جواب عن سؤال مقدر مائنه أتنازاهم يقولون ابن شبلة ابن شعبان من هو ابن شبلة من هو ابن شعبان الا أنه يرد أنه لا وجه لتخصيص هذين بالذكر (قوله وابن شعبان الخ) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة كان رأس فقهاء المالكية بمصر في وقته وأحفظهم المذهب مالك مع التفنن في سائر العلوم من الخبر والتاريخ والادب الى التشديد والورع وكان يلحن ولم يكن له بصيرة بالعربية مع غزارة علمه وكان واسع الرواية كثيرا الحديث مليح التأليف شيخ الفتوى حافظ البلد واليه انتهت رئاسة المالكيين بمصر ووافق موته دخول بني عبيد الروافض وكان شديد الازم لهم وكان يدعو على نفسه بالموت قبل دولتهم ويقول اللهم أمتني قبل دخولهم مصر فكان ذلك وألف كتاب الزاهي الشعباني المشهور في الفقه وكتابا في أحكام القرآن وكتاب مختصر مائس في المختصر وغير ذلك وتوفي يوم السبت لاربعة عشرة بقية من جمادى الاولى سنة خمس وخمسين وثلثمائة ودفن يوم الاحد وقد جاوز سنة ثمانين سنة (قوله وهو ابن القرطبي) كان يعرف به وتبين انه مصري لا مغربي * وينبغي اتمام الفائدة بذكر ما يقع كثيرا فنقول والقرينان أشهب وابن نافع فقرن أشهب مع ابن نافع لعدم بصره والاخوان مطرف وابن الملحشون وسما بذلك لكثرة ما يتفقان عليه من الاحكام ومما لازمهما والقاضيان ابن القصار وعبد الوهاب والمحمدان ابن المواز وابن سيجنون واذا قيل محمد فهو ابن المواز (قوله أن ينفع به) لم يقل النفع به مع كونه أنحصرا لان

السؤال محادثة مع المولى والمحادثة مع المولى الكرم ينبغي فيها التطويل والنفع ايصال الخير أو دفع الضرر وقوله من كتبه الخ أوقع هذه الأفعال الماضية موضع المستقبل تحقيقاً له وتنزيلاً له منزلة الواقع على تقدير وضع الخطبة قبله ويحتمل أن يكون وضع الخطبة أولاً واستحضره في ذهنه (قوله وابتها إلى الله) أي وتضرع كما يفيد المصباح (قوله كتبه لنفسه) أي ولولم يقرأه ولم يفهم ما فيه (قوله أو غيره) أي ولو بأجرة (قوله أو حصله ملك) صادق بالهبة والصدقة والشراء ولوللجارة والعارية فأراد بالملك ما يشمل ملك الذات وملك المنفعة (قوله أو يحفظ) لا يخفى أنه داخل في قوله أو قرأه لأن القراءة تصدق به وبمجرد قراءة بدون حفظ الآن يريد بالحفظ حفظاً حصل بمجرد النظر (قوله أو فهم) أي لمعانيه (قوله أو سمى في شيء منه) أي شيء ينتفع به احترازاً عن كتابة أو قراءة كلمة أو كلمتين مثلاً (قوله وهذا أبلغ) أي أحسن ثم يقال لا وجه لذلك لأنه يرجع لقوله قبل وهذا يتعلق بواحد الخ ويمكن توجيهه بأن الأبلغية من حيث كونه صريحاً في ذلك المعنى بخلاف الأول فإنه قابل لأن يخص بما عد ذلك الوجه ألا أنه يلزم عليه عدم جريان الضمائر على سنن واحد (قوله سنن الأئمة) أي طريق الأئمة (قوله بالانتفاع الخ) أي في الدنيا والآخرة (قوله بالانتفاع) أي الثمرة المصورة بالانتفاع وكذا في قوله بالثواب (قوله والظن) مبتدأ بمعنى المظنون وقوله قبول دعوته خبر والباء في بجميل بمعنى من وإضافة جميل لما بعده من إضافة الصفة للموصوف والتقدير والمظنون من صنع الله الجليل قبول دعوته أي الدنيوية والآخرة وقوله فإن الله الخ أشار إلى قبول الدنيوية بالمشاهدة فإن قلت لا وجه للتعبير بالظن (٥٠) قلت يمكن أنه عبر بالظن باعتبار المجموع نظراً للثانية الآخرة (قوله الآفاق)

جمع أفق بضمين بمعنى الناحية من الأرض ومن السماء (قوله وجبل) أي فطر أي خلق (قوله وتجميل) معطوف على القبول (قوله والا فكم الخ) أي وإن لم نقل ذلك من علامات القبول فالامر مشكل لأننا وجدنا غيره انطوى وهو لم ينطو فإن لم نقل من علامات القبول حصلت الحسيرة في كون كتابه لم ينطو وكتاب غيره انطوى (قوله والرجاء الخ) إشارة إلى النعمة الآخرة أي والمرجو فإن قلت من الثمرتان له قلت المشتغل به لأن الانتفاع انما هو ثمرته ولا يخفى أنه

أوسعي في شيء منه (ش) هذا دعاء من المؤلف رحمه الله وابتها إلى الله تعالى في أن ينفع بمختصره هذا من كتبه لنفسه أو غيره أو قرأه بدرس أو مقابلة أو مطالعة أو حصله ملك أو يحفظ أو فهم أو بهما أوسعي في شيء منه يحتمل ضمير منه أن يعود على جملة المختصر لأن الدعاء بما قبل هذا يتعلق به كله وهذا يتعلق ببعضه في واحد من الأمور المذكورة أو في جملتها ويحتمل أن يعود الضمير على واحد من الأمور المذكورة وهذا أبلغ ومن للتبعيض على كل حال وسلك سنن الأئمة في الدعاء بالانتفاع بتأليفهم لتحصيل الثمرة عاجلاً بالانتفاع بها في الدنيا والآخرة بالثواب الجزيل والظن بجميل صنع الله قبول دعوته فإن الله نشر ذكره في الآفاق وجبل قلوب كثير من الخلق على محبته والاشتغال به وهي من علامات القبول وتجميل بشري المؤمنين والا فكم من تأليف حسن طوى ذكره ولم يشتغل به والرجاء منه تعالى أن يتم الانعام بالاحسان الآخري أنه ولي ذلك وقدم لفظ الجلالة منصوباً بأسأل لإفادة الحصر أي لا أسأل ذلك الأمر إلا من الله تعالى فإنه انقاد رعليه وعلى كل شيء وفيه تنبيه على أنه لم يترقب عليه منفعة من مخلوق ولا قصد بتأليفه التوسل إلى القرب منه كعادة كثير من المصنفين لاجرم أن الله بلغه مراده بحسن نيتيه والسؤال لغة الطلب واصطلاحاً طلب الأدنى من الأعلى (ص) والله يعصمنا

إذا كان يترقب على تأليفه الثمرتان لغيره يكون دالاً على الخير وقد قال عليه السلام الدال على الخير كفاعله (قوله أنه ولي ذلك) أي مولى ذلك أي معطى ذلك (قوله منصوباً الخ) الأولى أن يكون الله مبتدئاً خبره أسأل ليفيد التجدد في السؤال مرة بعد أخرى وقوله سم أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت ليس على إطلاقه بل مقيد بما إذا كان خبرها اسماً أو ما لو كان فعلاً فأنه تدل على التجدد شيئاً بعد شيء (فان قلت) يلزم على الرفع حذف العائد بخلاف النصب (قلت) حذف العائد جائز (فان قلت) فيقوت الاختصاص (قلت) صدور السؤال من الموحدين قاض به كذا قيل (أقول) الفعل المضارع مقيد للتجدد والحدوث وإن لم يجعل خبراً مع إفادة الحصر صريحاً بقدر (قوله ولا قصد الخ) معطوف على يترقب عطف سبب على مسبب لأن التوسل للقرب منه انما هو تلك المنفعة ولا زائدة لأنها كبد أي لم يترقب ولم يقصد (قوله كعادة كثير من المصنفين) كالمصنفين وضع المطول ومختصره على تلخيص المفتاح فإنه قصد به القرب من الملك ليس شتر بذلك علمه ليؤخذ عنه وهو مندوب هكذا يحتمل عليه مقاصد العظماء على أنه قد يقال هذا القرب المتوسل إليه صورة لاحقيقة (فان قلت) كيف يترك المؤلف المندوب وهو أولى بفعله (قلت) لعل وجه التدب إذا لم يوجد باعث روحاني يحصل على تركه والاعتماد على الله تعالى والا فتركه أولى ويعتمد على الله تعالى (قوله لاجرم أن الله الخ) قال في المصباح وقوله لم لاجرم قال الفراهي في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة ثم كثرت الخوالت إلى معنى القسم وصارت بمعنى حقا ولهذا تجاب باللام نحو لاجرم لا فعلن اه ومراده الثمرتان أما الدنيوية قطاهرة وأما الآخرة فسلان حصول الدنيوية عنوان على حصول الآخرة خصوصاً والمرجو كرم (قوله بحسن نيته) أي بسبب حسن نيته (قوله والله) بالرفع ويقال فيه ما قيل في

قوله والله أسأل فهي جملة اسمية خبرية لفظاً انشائية معني ولذا تكون معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولو تجردت للخبر به لم يصح العطف باتفاق عند أهل المعاني وباختلاف عند النحويين (فان قلت) لو نصب الله بأسأل هل يصح عطف والله يعصمنا على ما تقدم (قلت) يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع من ذلك (قوله في القول والعمل) قابل المؤلف القول بالعمل للعرف الشائع وقوله عليه السلام اللهم اني أعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل وان كان العمل قد يطلق على ما يتناوله كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات (قوله ويحفظه) معطوف على بمنعه عطف تفسير أي فالمراد من العصمة الحفظ (قوله الذي هو شبيه) صفة للعدول فهو استعارة مصرحة وتقررها أن تقول شبهه العدول عن الحق بالزلزلة في الطين والوجل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريح ولا ينافي ذلك قوله فهو كناية لانه أراد به فهو عبارة (قوله أو وحل) الوجه بالسكون اسم وجعه وحول مثل فلس وفلس ويجوز فتحه ليجمع على أحوال مثل سبب وأسباب وهو الطين الرقيق كذا في المصباح فهو إذن عطف الخاص على العام بأو فالحاصل أن راد بالطين الخين فيكون من عطف المغاير (قوله ولذا أردفه) أي لكونه دعاء بالحفظ يكون من باب التخلية بالخاء المعجمة والتخلية يطلب بعدها التخلية بالخاء المعجمة أردفه بطلب التوفيق الخ الذي هو من باب التخلية لانه خلق الطاعة في العبد الا أن هذا ظاهره ولو تأملت لوجدتها تخلية متضمنة لتخلية وكذلك تجد التوفيق تخلية متضمنة لتخلية فهو من عطف المتلازمين (قوله وأفعاله القلبية الخ) أي المشار لها بقوله والعمل (قوله والجوارحية) معطوف على القلبية (قوله غير اللسان) انما أخرج اللسان لدفع التكرار وفيه إشارة إلى أن العمل يطلق على فعل اللسان كما ينشأ (قوله أن لا يخلق الله) أي فهي عدم تعلق قدرة الله بوجود ذنب في العبد فظهر أن العصمة أمر عديم لا وجودي وقوله ذنباً أي أي ذنب كان صغيراً أو كبيراً ثم ان هذا التعريف نقض بكثير من الصبيان الذين بلغوا وماوا (٥١) قريب بلوغهم من غير أن يعصوا أي من غير إمكان المعصية وقد صدق معنى العصمة

من الزلل ويوفقنا في القول والعمل (ش) هذا دعاء آخر بأن يمنعه الله ويحفظه من العدول عن الحق الذي هو شبيه بالزلزلة في طين أو وحل فهو كناية عن المخالفة ولذا أردفه بطلب التوفيق إلى الاستقامة في أقواله اللسانية وأفعاله القلبية والجوارحية غير اللسان والعصمة عند أهل السنة أن لا يخلق الله في العبد ذنباً وعند الحكماء ملكة تمنع الفجور ويصح تفسيرها على طريق أهل السنة بالملكة المذكورة مع إرادة أنهم أملك أي كيفية يخلقها الله تعالى تمنع الفجور بطريق جرى العادة بحيث يمنع عادة وقوع الفجور معها وأصل زلت زلزل وهو الزلزل في الطين أو المنطق أريد به لازمه من النقص لان من زل فقد نقص في العرض أو المال أو الدين

والاختيار (قوله وعند الحكماء) مقابل أهل السنة وهم قوم كفار (قوله ملكة) أي كيفية راسخة في النفس (قوله تمنع الفجور) أي المعاصي عقلاً أي بحيث تكون هي المؤثرة في ذلك (قوله بطريق جرى العادة) هذا هو الفارق بين أهل السنة والحكماء وسكت عن المعزلة وقد علمت أنهم عصاة والقول بالمنع العقلي يقتضي الكفر فيظهر أنهم موافقون لأهل السنة ثم اذا علمت ذلك أقول لا مانع من أن يقول تمنع عقلاً والمؤثر هو الله عز وجل ولا يكون ذلك مانعاً من كونه مختاراً بأن يقال ان المولى تعالى ان شاء أبقي الملكة المذكورة فلا تقع المعصية قطعاً وان شاء أزالها فتمنع المعصية وخلاصته ان الاختيار في بقاء الملكة والطاعة أو أزالها كما قيل في الجوهر والعرض لمن مامت لازماً عقلاً ولا يمنع اختيار المولى تعالى لانه ان شاء أوجد هماً معاً وان شاء أعدم هماً معاً وكما قالوا في النسل لازم النتيجة والقياس على طريقة من يقول من أهل السنة بالنسب لازم العقلي بينهما (قوله وأصل زلت الخ) أي انه اذا أسند إلى الضمير يفتك من الادغام أي وأصله قبل الاسناد إلى الضمير زل ٣ بدون ادغام (قوله يزل) من باب ضرب كما في المصباح (قوله وهو الزلزل في الطين أو المنطق) أي المنطق الخ لا يخفى ان ظاهره انه حقيقة فيه حاو مجاز في الزلزل في الفعل غير المنطق فاذن يكون منافياً لصدر العبارة من أنه مجاز في المنطق وعبارة المصباح زل في منطق أو فعله اه ولا يخفى عليك ان الفعل أعم فهي عبارات ثلاثة متنافية ان كان كلام المصباح مفسر للحقيقة ووقفت على نسخة في الأساس وقع في ظني ان فيها سقطا وعليه فتكون مؤيدة للتفسير الاول المصريح بأنه حقيقة في الزلزل في الطين وحده (قوله أريد به لازمه) أي فهو كناية لجواز إرادة المعنى الحقيقي (قوله في العرض) موضع المدح والذم من الانسان وأوفي ذلك مانعة خلو تجوز الجمع (قوله أو المال) كما هو مشاهد من كون الانسان يتكلم بكلمة يترتب عليها ذهاب ماله بل يترتب ذهاب نفسه ثم لا يخفى ان النقص في العرض يترتب على الزلزل في المنطق كما هو معلوم وكذا الزلزل في الطين اذا تعاطى أسبابه والنقص في المال ترتبه على الزلزل في المنطق ظاهر وكذا في الطين من حيث تلوث ثيابه التي ينقص قيمتها الغسل ولا بد منه أو يكون معه شيء يسقط في الطين فينصف وأما الذين فترتب على الزلزل في المنطق ظاهر وكذا في الطين اذا تعاطى أسبابه وترتب عليه فوات طاعة

(قوله أو القول أو الفعل) أي من زل في منطقة فقد نقص في قوله أو في فعله وقوله أو غير ذلك كعلمه وبيان ذلك أن التكلم بما لا ينبغي وجب كسلا عن الطاعات القولية والفعلية ثم لا يخفى أنه يلزم من النقص في الدين النقص في العرض وكذا يلزم من نقصه في قوله أو فعله النقص في الدين وعليه كالتأمل في بقية أطراف الكلام فإن ما ذكرناه ينبئ على الباقي (قوله فهي) أي العصمة المستفادة من عصمتنا (قوله حينئذ) أي حين قلنا أريد به لازمه من النقص لأن من زل فقد انح (قوله وفيه) أي سؤال المؤلف (قوله لذلك) أي لسؤال العصمة المطلقة أي لم تميز بين خصوص وانما كان ذلك دليلا لأن المؤلف من العلماء العاملين الذين يقلدون في الأقوال والأفعال ومقابل ذلك عدم جواز سؤال الهالان العصمة انما هي للانبياء والملائكة والحساب انما هي في حق الانبياء والملائكة واجبة وفي حق غيرهم جائزة وسؤال الجائر جائز وان الذي اختص به الانبياء وقوعها لهم لا طلبها الا أن الأدب سؤال الحفظ والحفظ في حقنا العصمة وقد يكون هذا هو المراد هنا اه وبعبارة أخرى والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد التوفيق من جميع المعاصي والردائل في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان والنقص من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويبقى الكلام حال الاطلاق قال بعض المتجسسه الجواز لعدم تعيينه للمحدود واحتماله الوجه الجائر أشار لذلك الشيخ أبو بكر (قوله متوافقة) أي جعل أسباب الشيء مجمعة وخاصة به انه تحصيل أسباب الشيء أي شيء كان ولودنيويا (قوله أو استعدادا) يرجع للمعنى الذي قبله لان تحصيل أسباب الشيء استعدادا لا فدام عليه ويظهر أن يكون هذان المعنيان لغويين وان كان في عبارة بعض الشراح انه في اللغة التأليف ساء فله بعد تفسيره بما يؤذن انه بالمعنيين المذكورين شرعي (قوله جعل الله فعل العبد متوافقا) لا يخفى ان ذلك يرجع لمن يفسره بأنه خلق الطاعة بل ويرجع لمن فسر به بخلق القدرة على الطاعة (فان قلت) القدرة على الطاعة تحقق في كل مكلف فلا يصح الثاني (قلت) يراد بالقدرة العرض المقارن للفعل وبعد (٥٣) فالاول أولى لان التوفيق مابه الوفاق وهو يكون بخلق الطاعة وان

أوالقول أو الفعل أو غير ذلك فهي حينئذ عصمة مطلقة سألها المؤلف وفيه دليل على الجواز لذلك والتوفيق جعل الأسباب متوافقة أو استعداد اقدام على الشيء وقيل جعل الله فعل العبد متوافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والنعم السرمدية والهداية هي الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب وضد التوفيق الخذلان وهو خلق قدرة المعصية في العبد والمختص بالمتعلم من التوفيق أربعة شدة العناية وذكر كفاء القريحة ومعلم ذو نصيحة واستواء الطبيعة أي خلوها من الميل لغير ما يلقي اليها قال بعضهم اذا جمع العالم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم الصبر

صاحبها خلق القدرة عليها (قوله ويرضاه) عطف على يحبه أمامذهب السلف فعنى المحبة والرضا مفروض الى علم الله تعالى وأما على مذهب الخلف فيرجعان للمعنى واحد وهو الانعام أو ارادة الانعام (قوله هو الامر المقرب) وهو التوفيق المذكور أو بقدر مضاف والتقدير هو خلق الامر المقرب ويراد به الطاعات وذلك لان التوفيق صفة المولى تعالى والامر المقرب على هذا صفة العبد ولا يصح تفسير الاول بالثاني (قوله السعادة الابدية) أي المنسوبة للابد وهو الدهر الطويل الذي ليس بمحدود وكافي

المصباح فالمعنى السعادة التي لانها نهاية لها وهي الخلود في الجنة (قوله والنعم السرمدية) أي المنسوبة للسرمدة وهو الدوام أي النعم الدائمة التي لا تنقضي أي النعم التي يتنعم بها في الجنان وعلى هذا فانعم غير السعادة الا أنها امر لازم لها ويجوز أن يراد منها واحد وهو الخلود في الجنة وما يتبعه من النعم الاخرى وجعلنا الله تعالى والمسلمين منهم بدون سابقة عذاب ولا محنة ولا عتاب فانه جواد كريم ورب رحيم (قوله حصل الوصول) أي الوصول للمطلوب وقوله والاهتداء أي كونه مهديا الذي هو المطلوب فهو مغاير لما قبله لان الوصول للشيء غير ذلك الشيء وان تلازما (قوله وعند المعتزلة الدلالة الموصلة) أي فهي عند المعتزلة أخص ثم اعلم ان كلام التعريفين منقوض الاول منقوض بقوله تعالى انك لاتمدي من أحببت وبقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اهتد قومي مع انه بين الطريق ودعاهم الى الاهتداء والثاني منقوض بقوله تعالى وأما توفيقهم فاستجبوا للهي على الهدى فالاولى تفسيرها في كل محل بما يناسبه (قوله وهو خلق قدرة المعصية) أي أو خلق المعصية لم يأت بأقوال في الخذلان على طبق ما ذكر في التوفيق مع انه ضده فاجرى في التوفيق من الأقوال يأتي هنالك على الضد ولعل اقتصاره على ذلك يؤيد ما قلناه من أن المعنيين الاولين في التوفيق لغويان خلاف ما توهمه عبارة الشارح من أنهما شرعيان (قوله من التوفيق) أي من آثار التوفيق (قوله شدة العناية) أي الاهتمام (قوله القريحة) أي ان القريحة أول ما يستنبط من البئر ثم نقلت لا قول مستنبط من العلم ثم نقلت للعقل مجازا من سلام من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل وقوله ومعلم ذو نصيحة بأن يتقن ما قرأ من العلوم ويبلغ المقصود على قدر الطاقة (قوله من الميل) أي خلوا الطبيعة من أن تميل الى غير ما يلقي اليها ثم اعلم ان الطبيعة كما في المصباح مزاج الانسان المركب من الاخلاط اه فان يكون اسناد الميل اليها مجازا عقلي وذلك لانه وصف للنفس فالاسناد اليها حقيقي (قوله الصبر الخ) أي على اللقاء وعلى أسئلة

والتواضع

الطلبة وأحوالهم التي تقتضي التغيير وقوله والتواضع أي للعباد أو الطلبة لأن بالتواضع يقبل عليه للتعليم والاخذ عنه وبالكبر تنفر
الناس منه ومن علمه **فائدة** قيل التواضع الانكسار والتذلل وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقال الفضيل
يخضع للعقوب وينقاد له ويقبل له من قلة صغيراً أو كبيراً شريفاً أو وضيعاً كرا كان أو أنثى (قوله وحسن الخلق) فقد نقل
عن محمد بن عجلان ما شئ أشد على الشيطان من عالم معه حلم أن تكلم تكلم به علم وإن سكت سكت بحلم يقول الشيطان إن سكوتك على
أشد من كلامه اه ومن ذلك استفاد أن الأولى للعالم أن يكون قليل الكلام جداً لا فيما يعنى ومن حكم امامنا نفعنا الله به من
صدق في حديثه متع بعقله ولم يصبه ما يصيب الناس من الهرم والخرف وقال لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا يعنيه ويستغل بما يعنيه
وإذا فعل ذلك بوشك أن يفتح له قلبه وقال كثرة الكلام تخرج العالم وتذله وتنتهضه ومن عمل هذا ذهب بهاؤه ولا يوجد ذلك إلا في النساء
والصبيان وكان يقول نعم الرجل فلان لولا أنه يتكلم بكلام شهري في يوم وقال طلب الرزق في شبهة خير من الحاجة إلى الناس ولا يخفى
أن تواضع العالم لله وصبره وحسن خلقه يحصل نفع الطالب بل حسن الخلق مستلزم للصبر بل وللتواضع فهو معنى جامع (قوله العقل)
أي كمال العقل ومن لوازمه الأدب فمعطف الأدب عليه من عطف اللازم على المألوم (قوله والأدب) أي التخلق بالاخلاق الحميدة من
امتناله أمر شيخه ورؤيته أباه بعين التعظيم وعدم اعتراضه عليه بقلبه ولسانه ومن اعتقاده صلاح شيخه وإذا رأى ما يخالف ظاهر
الشرع أوله بتأويل حسن وقد ورد عن الثقات قيراط من الأدب خير من أربعة وعشرين قيراط من العلم واجعل أدبك دقيقاً وعلمك
مليحاً ثم لا يخفى أن مراده بالعقل العقل الكامل فاذن بين العقل والأدب التلازم (قوله وحسن الفهم) أي والفهم الحسن الحاصل
بسهولة الواقف على الحقيقة (قوله فمن أراد الرفعة) أي دنيا وأخرى أنتقال قصده إرشاد الناس عموماً ولاهل العلم خصوصاً (قوله
فليتواضع لله تعالى) في حديث النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم وتعلموا العلم (٥٣) السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه قال
المنأوى أي تعلمون منه فحذفت

والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاث نعمت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن
الفهم فمن أراد الرفعة فليتواضع لله تعالى فإن العزة لا تقع إلا بقدر النزول ألا ترى أن الماء لما نزل
إلى أصل الشجرة صعد إلى أعلاها فكان سائلاً سأل ما صعد بك ههنا أعنى في رأس الشجرة
وأنت قد نزلت في أصلها فكان لسان حاله يقول من تواضع لله رفعه الله (ص) ثم اعتذر لذوى
الآبائين من التقصير الواقع في هذا الكتاب (ش) لما أعلم بما سأل من الحق سبحانه أعلم بما يريد
من الخلق وهو أنه اعتذر لذوى الآبائين أي أصحاب العقول الراجعة من التقصير الواقع منه
في هذا الكتاب ومعنى اعتذر أي أطلب منهم أن يعذروني أي يقبلوا اعتذاري إليهم فيجوز في

الدين من حيث دنياههم حرام كما أفاده العلماء فاذن قوله لا مفهوماً له لأنه مفهوم لقب أو يجب أن يلزم من كونه متواضعاً لله التواضع
لهؤلاء لأن ربنا أمر بالتواضع لهم فان لم يتواضع لهم فلا يكون متواضعاً لله فتدبر ويحتمل أن اللام في قوله لله للتعليل أي فليتواضع للعباد
ولله لأجل الله (قوله صعد) في المصباح صعد في السلم والدرجة يصعد من باب تعب صعوداً اه (قوله من تواضع لله الخ) اللام للتعليل
أولاً تعدياً (قوله ثم اعتذر) انما عطف المؤلف هذه الجملة بثم لأنه طلب من الله تعالى وتعاطف في التي قبلها فظهر من العطف بالواو أنها
توهمه من التشريك امتثالاً لما في الصحيح لا يقل أحد ما شاء الله وشاء فلان ولكن ما شاء الله ثم ما شاء فلان لما تعطيه من تراخي الثاني
عن الأول وعطف التي قبلها بالواو لأنها من الله والتي بعدهم كذلك لأنهم من العبيد وذوى الآبائين ومن التقصير متعلقان باعتذار الظاهر
أن اللام لأنهم ومن للتعليل (قوله التقصير) هو عدم بذل الوسع في تحصيل المقصود أي من خلل التقصير أو عيبه أو لواحقه فلا
يد من تقدير شيء لأن التقصير إن كان وحاشاً قائمه لا بالكتاب ثم المراد ما يظن أنه تقصير ولا يجوز للشخص ارتكاب الخطأ ثم يعتذر
عنه وقوله الواقع فيه كمال هضم النفس حيث تزل ظن التقصير منزلة الواقع المحقق الوقوع فالمقصود منه المبالغة ونقل بعضهم عن الشيخ
الفاقيه الفاضل ناصر الدين الأسحاقى المصرى وهو من أصحاب المؤلف أن هذا المختصر انما تلخص منه في حال حياته إلى أن كاح وباقية
وجد في تركته مفرقاً في أوراق مسودة فجمعه أصحابه وضموه إلى ما تلخص فكل ونفع الله به (قوله أي أصحاب) فان قلت لم يرد
عن أصحاب الذوى قلت انما عدل إليه للدلالة على عظم مدخولها قال الزمخشري في قوله تعالى إن الله ذو فضل على الناس إن
ادخل ذو يدل على عظمة فضله وكثرته وقبحه لأن الخطيب (قوله بالعقول الراجعة) اعلم أن صاحب القاموس فسر اللب بالعقل ويمكن
تمشية المصنف عليه ويكون الوصف بالرجحان أخذ الشارح من جعل أل في الآبائين للكمال وصريح كلام المفسرين أن اللب العقل
الراجع فهو أخص من مطلق العقل فيكون الوصف بالرجحان من تمام تفسير اللب لا من جعل أل للكمال (قوله فيجوز الخ) لا يخفى أن
الذي يتفرع على الحل المذكور انما هو الانشائية لا الخبرية المشار إليها بقوله والخبر

(قوله أي أسأل قبول العذر) فالعذر والاعتذار شي واحد (قوله أي أثبت) أي أظهر ولا يخفى أنه يكون اخباراً عن شيء حاصل بهذا اللفظ كما في قوله أنكم مخبراً عن تكلم حصل بهذا اللفظ (قوله وأقول) عطف تفسير (قوله والكرام أهل التقوى) أي بهدفع الماتتوهم من أنهم الباذلون الدنيا وإن كانوا عصاة (قوله إن أكرمكم عند الله أتقاكم) دليل لقوله والكرام أهل التقوى (قوله وهم أي أهل التقوى) (قوله أولو الألباب) أي أصحاب العقول الراجعة (قوله اغمايتهم كراؤلو الألباب) أي بهاتين الآيتين دليل على أن أهل التقوى أولو الألباب لأنه أسند التمسيد كراؤلو الألباب وطلب التقوى منهم ولا يتعد كراؤلو المتقي ولا يخاطب بالتقوى خطاباً عاماً إلا أهل التقوى فاذن يكون معنى قوله فاتقوا الله يا أولي الألباب دوموا على التقوى أو زيدوا في التقوى لما علم في أول الكتاب من أن إلهام مراتب ثلاثة فتدبر (قوله ولا أحد أحب إليه العذر من الله) أحداً منها وأحب صفته والعذر فاعل بأحب وإليه حال من العذر وأحب بمعنى محبوبية ومن معنى يدل نحو أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أي بدل الآخرة فالعذر لا أحد موصوف بأن العذر أحب الأشياء إليه بدل الله أي غير الله أي بل الله هو الموصوف بأن العذر أشد الأشياء حباً إليه أي محبوبية له فظهر أن من خبر لا (قوله من أجل ذلك) أي من أجل أنه لا أحد أحب وبيان ذلك أن المولى فاعل مختار مالك للخلق بأجمعهم فلو عذب الخلق بدون إرسال رسل لما حقه لوم لأنه المالك الحقيقي يتصرف في ملكه كيف شاء فبعثته الرسل للخلق ولم يعذبهم إلا بالخالفه بعدها قطعاً العذرهم مع أنه لا عذر لهم ولولم يرسل رسلاً لما تقدم دليل على أنه لا أحد أحب من الله لقبول العذر (قوله لأنهم أهل الشفقة والرحمة) عطف الرحمة على ما قبله تفسيراً وأهل الشفقة والرحمة يعلمون أن المواهب والمزايا من الله وإن مقام العبد حيث أقامه فيلتمسون للآئمة ولا يتبعون الهوى (قوله وانظر تعرف العقل الخ) قال إمام الحرمين في الإرشاد هو علوم ضرورية بها يتميز العاقل من غيره إذا تصف به وهو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجائزات إلى آخر كلامه الطويل وأخصر من ذلك كما أشار إليه السرخسي أنهم معرفة الواجب والجائز والمستحيل فالواجب هو الذي لا يقبل الانتفاء والمستحيل هو الذي لا يقبل الثبوت (٥٤) والجائز هو الذي يقبل الثبوت والانتفاء وكل عاقل من كور في قلبه

ذلك وإن عجز عن التعبير بذلك لأنه يدرك من نفسه أن هناك شيئاً لا يقبل الثبوت ولا الانتفاء ذلك معنى المستحيل ويدرك من نفسه أن هناك شيئاً لا يقبل الانتفاء وذلك معنى الواجب ويعلم أن هناك شيئاً يقبله ما وهو الجائز وقيل أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتماع الولد ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ قاله في إقاموس فائلاً أن تفسيره بذلك هو الحق قال محشي

أعتذر الانشاء أي أسأل قبول العذر والخبر أي أثبت اعتذارى وأقول لذوى الألباب وقبول العذر من المعتذرين شأن كرام الناس والكرام أهل التقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وهم أولو الألباب اغمايتهم كراؤلو الألباب فاتقوا الله يا أولي الألباب ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المنذرين والمبشرين وإنما خص ذوى الألباب لأنهم أهل الشفقة والرحمة وانظر تعرف العقل وما يتعلق به يرجع الإشارة في شرحنا الكبير (ص) وأسأل بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل

تت اجتنان بالجم والنون بعد التاء أي حين يكون جدينا وما ذكره صاحب القاموس من أن كماله عند البلوغ والخشوع خلاف ما عليه الجمهور من أن كماله عند الاربعين ولذلك بعث الأنبياء في ذلك الوقت اه (قوله ٣) ومرجع الإشارة) لا يخفى أنه ذكر في شرحه الكبير كلاماً فيما يتعلق بذلك لأنه قابل للبحث وفيه تطويل فنذكر كلاً أب ما قاله وذلك لأن التحقيق أن معنى الكتب الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي أعراض تنقضي بمجرد النطق بها فالإشارة إذن لما في الذهن تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت وقد تقرر أن أسماء الكتب على المشهور من قبيل علم الجنس مع أن ما في ذهن المصنف جزئي شخصي وقد تقرر أيضاً أن ما في الذهن مجمل على تقدير تسليمه ومسمى الكتب الأمور المفصلة فاذن يحتاج لتقدير مضافين أي مفصل نوع هذه أو نوع مفصل هذه وأما أن قلنا أن أسماء الكتب من قبيل علم الشخص فلا يحتاج لتقدير نوع وإنما يحتاج لتقدير مفصل فإن قلنا ما في الذهن مفصل فيحتاج لتقدير نوع فقط على جعلها من علم الجنس ولا يحتاج لتقدير أصلاً على تقدير جعلها من علم الشخص فتدبر (قوله وأسأل الخ) قضية حل الشارح أن يكون وأسأل متعلقاً بمفعول معين وهو ضمير ذوى الألباب السابق ذكره وحذف اختصاراً أو اقتصاراً القرينة تقدم ذكرهم والأصل وأسألهم لأنه يجوز أن لا يتعلق بمفعول تنزيله منزلة اللازم ليعلم كل من يصلح منه السؤال من الناظرين في كتابه ويبعد أن يكون المعنى وأسأل الله أن يجعل الناظرين في كتابه يتفهمونه بعين الكمال لأن قوله فما كان الخ يقوى إرادته سؤال الناظرين في كتابه أفاده في ك وأفاد أيضاً أن التضرع والخشوع والتذلل والخشوع الالفاظ مترادفة أو كالمترادفة (قوله بلسان التضرع الخ) فيه استعارة بالكناية حيث شبه تضرعه وخشوعه بلسان واثبات اللسان تخيلاً أو يقدر مضاف أي بلسان ذي التضرع والخشوع أو يؤزل التضرع والخشوع بالتضرع الخاشع وكذا يقال فيما بعد قال في ك ولا يظهر كبير فرق لاضافة اللسان للتضرع والخشوع والخطاب للتذلل والخشوع من قرب معاني الالفاظ (قوله وخطاب التذلل) الخطاب مصدر مخاطبة بالكلام مخاطبة ٣ قول المحشي ومرجع كأن تستحته تعريف العقل ومرجع كتبه صححه

وخطابا وهو عند أصول الفقه الكلام الذي يقصد به الافهام وقيل الذي يصلح للافهام وعليه ما اختلف في تسمية الكلام في الازل
خطابا فعلى الاول لا يسمى به اذ ليس هناك مخلوق يقصد افهامه وعلى الثاني يسمى به لصلاحته للافهام بتقدير الوجود لـ (قوله ان
يتظر) اي من ذكر من اولى الالباب (قوله بعين الرضا) اي بعين ذي الرضا وذي الصواب والراضي والمصيب وأستعاره بالكناية
بتشبيه الرضا والصواب بالناسان واثبات العين تخييل أو الاضافة تأتي لأدنى ملائمة لان الرضا يظهر أثره في العين وكذا الصواب
والرضا ضد السخط الذي هو تصور الحق بصورة الباطل والصواب ضد الخطا وفيه ان الصواب صفة لا امر الذي يرضى به لاصفة
الناظر كالرضا ويوجب بتقدير مضاف أي واعتقاد الصواب (قوله فان أل في تلك الكلمات نائية الخ) أي على أحد القولين وأما على
القول الآخر القائل بعدم النية فيقدر منه أي التضرع منه (قوله لا بعين السخط) الذي هو ضد الرضا فهو تصور الحق بصورة الباطل
وقوله والخطا الذي هو ضد الصواب (قوله من نقص لفظ) أي من لفظ ناقص نقصا يحل بالمعنى وقوله كذا أي كذا وذلك اللفظ الناقص
بما يتيقن وأراد به ما يشمل اسقاط حرف من كلمة كيم حرم وهو ظاهر أو اسقاط كلمة من جملة فأراد باللفظ ما يشمل المفرد والجملة والحاصل
أنه ورد على المصنف ان النقص هو الترك والتكميل انما يكون للوجود وحاصل ما أجيب به ان النقص يطلق تارة على المعنى المصدرى
وهو ما ذكره وتارة على المحذوف وتارة على المحذوف منه وهذا الثالث هو المراد هنا واطلاق النقص عليه من اطلاق المصدر على
المفعول أو الفاعل أي المنقوص أو الناقص أفاد ذلك الحاصل في لـ (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله ومسائل جمع مسألة
ان أريد منها القضية فهو من عطف الدال على المدلول وان أريد منها النسبة (٥٥) فهو من عطف المرادف فان المسألة تطلق على

القضية وعلى نسبتها (قوله وفروع)
جمع فرع هو لغة ما يبنى على غيره من
حيث انه يبنى على غيره فخرج أدلة
الفقه من حيث يبنى عليها الفقه
اذ هي بذلك أصول وان كانت من
حيث يبنى على علم التوحيد فروعها
لا أصولا واصطلاحا ما اندرج تحت
أصل كلي فالفروع هي القضايا
التي تحت القضية الكلية وقد تطلق
الفروع مجازا على افراد المفهوم
الكلي كذا في لـ وخلاصته ان
الفروع هي المسائل التي بمعنى

والخضوع أن يتظر بعين الرضا والصواب فما كان من نقص كذا ومن خطأ أصله (ش)
معنى ذلك أنه سأل ذوى الالباب بلسان تضرعه وخشوعه وخطاب تذله وخضوعه فان
أل في تلك الكلمات نائية عن الضمير أن يتظر كتابه بعين الرضا والصواب لا بعين السخط
والخطا فلو جدد فيه من نقص لفظ يحل بالمعنى المقصود كذا وذلك النقص بما يتيقن حتى يفهم
المعنى المراد وليس المراد ما كان فيه من نقص أحكام ومسائل وفروع لم تذكر فان ذلك لا غاية
له ولا يقدر بشر على تكميل ذلك النقص وما وجد من خطا في المعاني والأحكام وفي اعراب
الالفاظ أصله وفكان تامة وفعالها ضمير عائذ على ما هو شرطية مرفوعة بالابتداء
وجوابها كذا ومن ايمان الجنس والمبين فاعل كان ويحتمل نقصانها وخبرها من نقص ومن
لا ابتداء ومن خطأ أصله على تقدير وما كان من خطأ أصله كالاول وفي كلام بعض
الشارح ما يقتضي ان كذا وأصله بكسر الميم واللام على انه ما أمر ان قال لانه أذن في
الامرين لذوى العقل والدين قال ويجوز فتحهما على الصفة لما قبلهما انتهى وكلا الوجهين

القضايا فاعطفها على الاحكام من عطف الدال على المدلول ويطلق الفرع على الحكم فيكون من عطف المرادف ويكون مرادفا
للمسألة بمعنى الحكم وذكر الشيخ رحمه الله تفسير التمهيد حين ذكر ما تقدم عنه فقال والتمهيد التوطئة المقصود ليكون فهمه بعدها ثم
انتهى (قوله والاحكام) عطف تفسير باعتبار خصوص ما نحن فيه فيما يظهر وان كان في حد ذاته من عطف الخاص على العام (قوله في
اعراب الالفاظ) الاولى جعل ذلك من افراد الناقص (قوله فكان تامة الخ) تفريع على قوله فاجدد منه يعلم انها تامة (قوله والمبين
فاعل) والتقدير فأى شئ وجد في حال كونه نقصا أى لفظا ناقصا كذا أى أذنت لهم في تكميله (قوله ومن لا ابتداء) أى وما كان ناشئا
من نقص على هذا الوجه يراد بالنقص المعنى المصدرى ويراد بالناشئ منه الباقي لانه المكل وجعله ناشئا من النقص باعتبار تفرد
وحده دون المتروك ويجوز أن يراد به المتروك ومعنى كذا أو ثوابه وهذا التوجيه لا يستقيم في قوله ومن خطأ الآن يقال انه أراد بالخطا
الاطاء الذي هو مصدر خطأ قياسا والناشئ عنه الخطأ ثم أقول وانما قدر الشارح وما كان لدفع ما يرد على المصنف وذلك انه ورد
عليه ان من خطأ معطوف على من نقص والعامل فيه كائنا المحذوف وأصله معطوف على كذا والعامل فيه ما في لزم عليه العطف
على معمولي عاملين مختلفين وهو غير جائز وحاصل جواب الشارح أنه من عطف الجمل لامن عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر لا يقال
هو مبني على من جوزه بشرط تقدم المجزوء لاننا نقول هو عنده مشروط بعدم إعادة الجار في الثاني نعم يتوجه على القول بالجواز مطلقا
(قوله وكلا الوجهين لا يصح) أي لان الظاهر أن ما شرطية مبتدأ والامر لا يكون جواب الشرط الا اذا قرن بالفاء وحذفها في مسألة
لا يجوز الا في الشعر وليس قبل جملتي كذا ما يصلح أن يكون موصوفا به ما ولو سلم على فساد لزم بقاء الشرط من غير جواب والمبتدأ بلا خبر
على القول بان الخبر هو الجزء انما يصح الامر على جعل ما موصولة مفعولة بفعل يفسره كذا على انه من باب الاشتغال ويقدر مع ومن
خطا وما كان ويعرب كالذى قبله ولا يقال يمنع لما فيه من حذف الموصول لورد ودمشقه نحو وتولوا آمنوا بالذي أنزل اليسا وأنزل اليكم

(قوله واصلاح) معطوف على التنبيه وقوله بالفاظهم تنازع فيه تنبيه واصلاح (قوله بالفاظهم حال الاقراء) مرتبط بكل من التنبيه واصلاح أى التنبيه على النقص والخطا بالفاظهم حال الاقراء والفتوى أى الاقتداء واصلاح ذلك بالفاظهم حال الاقراء والفتوى بما فيه أى بأن يقول هذا فيه نقص هذا فيه خطأ والصواب كذا وكذا تنبيه على النقص والخطا واصلاح بالفاظهم (تنبيه) اعلم أن التنبيه بحاشية على الخطا أو النقص انما يكون من أهل الكمال على ان اتهمهم أنفسهم أولى بهم وأما أهل العباوة وخصوصاً أهل هذا الزمان فالواجب عليهم السكوت كما أفاد ذلك أهل العرفان من تقدم في غابر الزمان والله الملهم للصواب واليه المرجع والمآب (قوله أو التنبيه) مقابل للتنبيه والاصلاح بالالفاظ (قوله أو بالكتابة) معطوف على بكتابة أى أو التنبيه على ذلك بالكتابة في حواشي كتابه (قوله والتغيير) عطف تفسير (قوله بالكتابة) الباء للتصوير أو أراد بالكتابة المكتوب (قوله يعنى ألفاظه) أى دال ألفاظه وهى النقوش لان الذى يكشط هو النقوش (قوله أو يرا فيها) يستثنى منه ما فانه من المسائل مما يضل له ولم يكمله وهو قوله وان ادعت استكراها على غير لائق بلا تعلق بحدوثه ومن الابواب مما يضل له كذلك ولم يذ كر وهو باب المقاصد فان الاول كله الا فقهسى والثانى ألفه بهرام (قوله ور بما ظن الخ) الواو للتعليل أى لانه ر بما ظن الخ (قوله فن باب توضع) أى فن باب هو توضع فالاضافة (٥٦) للبيان (قوله مع ان) للتعليل أى لان ما أتى به (قوله عين الكمال) أى الكمال من

نوعه أو هو مبالغة ثم المراد بنوعه تأليف فى الفقه جامع (قوله وغاية المرام فى جمعه) أى وغاية المقصود من جمعه (قوله الذين) أى وهم الذين مدحهم الله بقوله الذين يتفقون الخ أى لان شأن الذى لا يرى له مزية ولا يتكبر أى عند اتفاقه لا يتبعه منا ولا أذى فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن شأن من يرى لنفسه وعمله مزية ويتكبر أنه بمن ويؤذى من يتفق عليه (قوله مصنف الخ) اعلم ان التأليف يستلزم الالفة بين أشخاص المسائل فضلاً عن أنواعها وأجناسها القريبة والتصنيف مراعاته بين الاصناف ويلزم منه مراعاته فى الاجناس

لا يصح وانظر وجهه فى شرحنا الكبير قال ابن مرزوق فى شرحه وما أذن المؤلف فيه من تكميل النقص الواقع فى كتابه واصلاح الخطا الكائن فحمله عندي والله أعلم انه أراد تكميله بالتنبيه على النقص والخطا واصلاح ذلك بالفاظهم حال الاقراء والفتوى بما فيه أو التنبيه على ذلك بكتابة فى الشروحات لمن تصدى للوضع عليه أو بالكتابة فى حواشى كتابه مع التنبيه على انه حاشية وأما أن يكون أذن فى اصلاح ذلك بالتبديل والتغيير بالكتابة فى أصل كتابه بحيث يكشط يعنى ألفاظه ويؤتى ببديلهما أو يرا فيها أو يتقضى بما أظنه بأذن فى هذا ولا أظن جوازه لان فتح هذا الباب يؤدى الى نسخ الكتاب بالكلية ور بما ظن الناسخ أن الصواب معه مع كون ما فى نفس الامر بخلافه وما قاله هذا السيد العظيم فن باب توضع الذى رفعه الله به مع أن ما أتى به عين الكمال فى نوعه وغاية المرام فى جمعه وهكذا الفضلاء العارفون لا يرون لانفسهم ولا لعمالهم مزية ولا يتكبرون الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون (ص) فقلما يخلص مصنف من الهفوات أو ينجو مؤلف من العثرات (ش) لما اعتذر المؤلف من النقص الواقع فى تصنيفه مع ظهور الكمال فيما أتى به فيه علل ذلك الاعتذار بهذا الكلام والمراد بقلما النسبة أى لا يخلص ولا ينجو أى انما اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من خطأ طريق الصواب وهو مراده بالهفوات

روى فى الأشخاص أم لا فالتأليف أخص فكل مؤلف مصنف ولا عكس والتأليف أخص من التركيب ولانى بعين ما ذكر فى التصنيف أو بقرىب منه كذا فى ل (أقول) هذا بحسب الاصل والافق المقام المؤلف والمصنف شئ واحد (قوله والمراد بقلما النسبة) أى بقل من قلما فلا دخل لما فى النسبة سواء جعلت ما كافة أو مصدرية (قوله أى انما اعتذرت الخ) أشار الى أن فى كلام المصنف قياساً من الشكل الاول حذف صغراء ونتيجته والشارح ذكر القياس وحذف نتيجته والتقدير انما اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من الهفوات فان لا أخلص منها (قوله طريق الصواب) أى طريق هو الصواب (قوله وهو مراده بالهفوات) لا يخفى انه على هذا الحل يكون المعنى المراد من الهفوات مغاير للمعنى المراد من العثرات وعليه فالعبر فى الاول مصنف ويخلص والثانى مؤلف وينجو فتبين ان لوان اتخذ التعبير ما أو عكس لصح وحاصل كلام الشارح ان المصنف أراد بالهفوة العدول عن الصواب كأن يذ كر فى مسألة حكمها بلوازم مثلاً الوجوب وأراد بالعثرة الوقوع فى السقوط كأن يذ كر بعض الكلمة أو بعض الجملة (وأقول) ولو عكس لصح واعلم انه ذ كر فى المحكم ان الهفوة السقطة والزلة اه فاذا علمت ما ذ كر فيجتمل أن يكون ما ذ كر حقيقة فى السقوط الى الارض والزلا فى المدح كالمطبخين فيكون استعمال الهفوة فى خطأ طريق الصواب كان فى رأى أو قول أو فعل مجازاً أو كناية ويحتمل أن يكون حقيقة فى خطأ طريق الصواب فقط أو حقيقة فيهما فيكون تعبير المؤلف حقيقة والعثرات جمع عثرة وهى الزلة فيجرى فيه من الوجه ما جرى فى الهفوة (قوله وهو) أى خطأ طريق الصواب (قوله مراده بالهفوات) فان قلت الهفوات جمع

وخطأ طريق الصواب مفرد فكيف يكون المفرد معنى الجمع قلت مراده هذه المادة أى مادة هفوة (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لما تقدم من جعل الفاء في قوله فقل للتعليل مع أنه مع هذا الاحتمال هي التعليل أيضا والمعلل هو قوله وليكني أعلم ان التصنيف مظنة ذلك فالسؤال والجواب على هذا الاحتمال محذوفان وهي للتعليل فالفرق بين ذلك الاحتمال والذي قبله تقدير السؤال والجواب في هذا دون ما قبله وهي للتعليل على كل حال (قوله والا الخ) أى وان لم تكن عالما به فلا يصح اعتذارك لانه من اين لك ذلك (قوله واذا علمته) أى وحيث علمته كما تبين بقولنا والا الخ (قوله وتطلب الخ) تفسير لتعذر (قوله بهذا التذلل) أى طلبا لمات بسام هذا التذلل أو طلبا مصورا بهذا التذلل (قوله وبعبارة الخ) هو عين الاحتمال الاول (قوله الكسر والفتح) فيه ان الهفوة والعثرة من صفات الشخص لا المصنف بفتح النون ويحاجب بأنه يصح أن يكون صفة للشخص والمعنى الهفوة منه ويصح أن يكون صفة للمصنف والمعنى الهفوة فيه (قوله ثم يحتمل أن تكون ما كافة لقل الخ) والمعنى لانه لا يخلص مصنف كما هو صريح عبارة الشارح (قوله خلاص مصنف) أى لانه قل خلاص مصنف والمعنى على النقي أى لانه لا يخلص الخ اعلم ان حاصل ما قيل في هذا المقام ان قل اذا كانت للاثبات ضد كثر فلا بد لها من فاعل مع غيرها وكذا مع ما هو موصولة اسمية أو حرفية أو موصوفة فان كانت موصولا اسميا أو موصوفة فهي الفاعل والا فالنسب بك من الجملة وان كانت للنقي فلها فاعل ان لم تتصل بما ورتفع الفاعل موصوفا بجملة نحو قل رجل يقول ذلك أى مارجل يقول وقل رجلا ان يقول لانه ورجال يقولونه والا كانت ما كافة لها عن (٥٧) طلب الفاعل في الاشهر لاجرائها مجرى حرف النقي ولا يتصل بها غيرها أى غير ما

الكافة ومثل قل طال وكثر والحاصل ان هذه الافعال لا فاعل لها اذا اتصلت بهما الكافة ومثلها الفعل المؤكد فاذا علمت ذلك ظهر ان قول الشارح ويحتمل الخ لا يظهر مع فرض ما لاحظته من أن قل للنقي وانما جعلها للنقي لتوقف بسط عذره على ذلك اذ مع قلة النتيجة يطلب منه أن يكون من أهلها (قوله وقديما) أى وزمننا قديما أو خوف قديما فهو اسم زمان أو صفة لمصدر محذوف (قوله سقطتة التأليف) أى سقطتة منه عبارة عن العثرة وقوله وخافوا الخ عبارة

ولاني مؤلف وكل مؤلف لا ينبغي من السقوط في التحريف وهو مراده بالعثرات ويحتمل أن يكون قوله فقلما جواب عن سؤال مقدر كأن قائله قال له اعتذارك من التقصير الواقع في كتابك يقتضى انك عالم به والافن أين لك ذلك حتى تعتذر واذا علمته فأصلحه ولا تعتذر وتطلب من غيرك بهذا التذلل فقال له لم أعلم به على التعيين وليكني أعلم ان التصنيف مظنة ذلك فقلما الخ وبعبارة أخرى وانفاد في قوله فقلما واقعة موقع لام التعليل أى لانه قلما يخلص وهو تعليل لقوله اعتذر لذوي الالباب ويجوز في مصنف ومؤلف الكسر والفتح ثم يحتمل أن تكون ما كافة لقل عن الطلب للفاعل وحينئذ نكتب متصلة بقل ويحتمل أن تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال والفاء على المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها وهو يخلص مصنف أى خلاص مصنف وقد عياخاف الناس سقطتة التأليف وخافوا ازلة التأليف كما ذكر المؤلف حتى قيل من مصنف فقدم استهدف ومن ألف فقد استغذف ومعنى استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا لمن يرميه بالعيب كما يرمى الغرض بالنبل واستغذف أى طلب أن يهذف أى يرمى وهو قريب من الاول وكان بعض الشيوخ كثيرا يقول من مصنف فقد استهدف فان أحسن فقد استعطف وان أساء فقد استغذف قيل معنى استهدف ارتفع على اقرانه فان أحسن فيه فقد ميل القلوب اليه وان قصر فقد تعرض للتذف والمعنيان صحيحان

(٨ - خشي أول) عن الهفوة ويجوز العكس كما يعلم ذلك مما تقدم أنه مجاز عقلي (قوله حتى قيل) ليس مقصوده التضعيف بل مراده حكاية ما قالوه (قوله جعل نفسه هدفا) أى طلب على أن السين والتاء للطلب أو على حقيقة ان لم يجعل ذلك (قوله أى غرضا) أى كالغرض الذي يرمى بالنبل وأنا أسأل بلسان التذلل والخشوع وخطاب الاحترام والخشوع من المتصفحين لهذه الحواشي أن ينظروها بعين الرضا والصواب فما كان من صواب حسنه وينوه وما كان من خطأ أزالوه وغيره لانه قلما يخلص مصنف من هفوة أو ينجو مؤلف من عثرة خصوصا مع الباحثين عن العثرات قال صلى الله عليه وسلم من طلب عثرة أخيه لينسكه طلب الله عثرته فيهلكه وأنشدوا لا تلمس من عيوب الناس ما ستر وأيهما لك الله ستر أعن مساويك واذا ذكرنا محاسن ما فيهم اذا ذكرنا عيوبهم عافيكما (قوله بالنبل) السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم فهمي مفردة اللفظ مجموعة المعنى كما ذكره في المصباح (قوله وهو قريب من الاول) يشعر بوجود المغايرة وبوجود القرب ووجه المغايرة ظاهر ووجه القرب ان من طلب القذف يلزمه أن يكون جعل نفسه هدفا ومن جعل نفسه هدفا يلزمه ان يطلب أن يهذف (قوله ما) تأكيديا معنى الكثرة أى كأن يقول قولا كثيرا (قوله ارتفع على اقرانه) أى انه حين يظهر تأليفه يثبت له ارتفاع على اقرانه فلا ينافي زواله بعد حين يظهر تقصيره ويصير معرضا للقذف (قوله فقد ميل) أى طلب ميل القلوب اليه ان جعلت السين والتاء للطلب أو ميل بالفعل ان جعلتازائدتين وكذا في قوله فقد تعرض للقذف (قوله والمعنيان صحيحان) أى كون استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا أو ارتفع على اقرانه هذا آخر الكلام على

الخطبة والحمد لله الكريم الوهاب وهاب العطايا ومسبب الاسباب تتوسل اليك بجاه الحبيب أن تبلغ المقاصد عن قريب فانك قريب مجيب ﴿باب الطهارة﴾ (قوله باب) قال ابن محمود شارح أبي داود قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ذكره المناوي (قوله هو في العرف معروف) وهو الجسم المعروف المركب من خشب ومن مسامير وقوله وفي اللغة الخ فاذا ن الخشب المعروف لا يقال فيه لغة باب (قوله في الاجسام) أي حقيقة لغوية في داخل الاجسام الذي هو الفرجة (قوله مجاز في المعاني) مجاز استعارة بأن شبه الالفاظ من حيث كونها يتوصل بها الفهم المعاني بالباب الذي هو الفرجة واستعمل اسم المشبه للمشبه والقرينة حالية وأراد بالمعنى ما قابل الذات فيصدق باللفظ فانه معنى أي ليس بذات وليس المراد بالمعنى ما قابل اللفظ وقوله مجاز أي لغة فلا ينافي انه صار حقيقة عرفية فيها وهو المشار به بقوله وفي الاصطلاح (قوله من المسائل) أراد بها القضايا الخصوصية الدالة على المعاني المخصوصة لما تقر ران المدلول لتراجم انما هو اللفظ لا المعنى (قوله مشتركة في حكم) كباب الموضوع والقضايا الدالة على فرائض الموضوع وسننه ومستحباته ومكروهاته مشتركة في حكم وهو كونها متعلقة بالموضوع والمراد مشترك مدلولها كما ظهر (قوله والباب في كلام المؤلف) أي لاني كل مواضع هذا ظاهره وليس كذلك بل في كل مواضعه يأتي ذلك الا أن الاعتراض يلزم الابتداء بالنكرة لا يأتي في مثل قول الرسالة باب ما يجب منه الموضوع فتأمل (قوله خبره محذوف) أي في الطهارة باب (قوله خبره مبتدأ محذوف) أي هذا باب (قوله أو منصوب بفعل محذوف) ويقال ويبيده الرسم ويجاب بانه على لغة ربعة (قوله أو موقوف على حذ ما قيل الخ) أي موقوف لا معرب ولا مبني وقوله على حذ ما قيل أي على طريقة هي ما قيل الخ أي من أنها موقوفة وقيل مبني للشبه الالهامي وهي انما الاعمال ولا معموله وأما دعوى انه مبني وكسر آخره لالتقاء الساكنين في نحو باب الطهارة (٥٨) ففيه نظر اذ لا وجه لبنائه الا أن يراعى حاله قبل التركيب والقول بالبناء

﴿باب﴾

هو في العرف معروف وفي اللغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه حقيقة في الاجسام كباب الدار مجاز في المعاني كباب الطهارة وفي الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم والباب في كلام المؤلف اما فروع مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حذ ما قيل في الاعداد المسرودة واعتراض الاعراب الاول بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ويجاب بأن المسوغ للابتداء هنا وقوع الخبر جار ومجرور وهو اذا وقع خبرا عن نكرة وجب تقديمه عليها ليسوغ الابتداء بها فهو هنا بقدر مقدم عليها واعلم أنه قد اختلف مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يبتدئون به كتبهم بحسب اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبينه من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة بأصول الدين وأعمال الجوارح الظاهرة المسماة بالفروع

حينئذ (قوله وقوع الخبر الخ) في عبارته تناف وذلك لانه يفيد أولاً أن المسوغ وقوع الخبر جار ومجروراً وقوله وجب تقديمه الخ يفيد أن التقديم هو المسوغ والتحقيق الاول وهو ان المسوغ انما هو كون الخبر جار ومجروراً والتقديم انما يرتكب لانه اذا أخرته يتوهم كونه نعتاً لان طلب النكرة للنعت طلب حيث للتخصيص (قوله فيما يبتدئون) أي مقاصدهم الكائنة في

الشيء الذي يبتدئون به كتبهم من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص أو في معنى من (قوله بحسب) أي باعتبار فابتداء والباء السببية متعلق باختلاف الاول (قوله اغراضهم) أي مقاصدهم وقوله فيما قصدوا الخ من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص كما تقدم أو في معنى من (قوله من أحكام الشريعة) من بيان لما والمبين تلك الاحكام اما باعتبار ذواتها وأصلها أو باعتبارها كمالها دون أصلها أو باعتبار بعضها فالاول كالجاري فانه لما أراد التعرض لها وأصلها ناسب الابتداء بالاصل والثاني كابن أبي زيد فانه لما أرادها كالأدنى أصلها لم يبتدئ بالاصل وناسب الابتداء بأصول الدين لان الفرعية مبنية عليه والثالث كخليل فانه أراد الفرعية فقط فلم يناسب الابتداء بالاصل ولا بأصول الدين وناسب الابتداء بما اقتضى المقام عند كل ابتداء كالتبيين فتدبر والاضافة للبيان أي أحكام هي الشريعة (قوله بأعمال القلوب) من تعاقب المتعلق بكسر اللام بالمتعلق بفتحها وتلك الاحكام النسب التامة (قوله وهي الاعتقادات) تشير لأعمال القلوب وقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه وهو التصديق على طريقة من يجوز ذلك (قوله المسماة) أي الاعتقادات أي متعلقها وهي الاحكام بمعنى النسب التامة وخلاصته ان أصول الدين النسب التامة كنسبة قولك الله قادر الله يريد الله سميع وغير ذلك ويصح قوله وهي أي أحكام الشريعة الاعتقادات أي المعتقدات (قوله وأعمال الجوارح) معطوف على أعمال القلوب (قوله الظاهرة) أي الجوارح الموصوفة بكونها ظاهرة احترازاً عن الجوارح الباطنة التي هي القلب أو صفة لأعمال الأعمال الموصوفة بالظهور احترازاً من الاعتقادات فانها وان كانت أفعالا الا انهم ليست ظاهرة (قوله المسماة بالفروع) صفة لأعمال أي المسماة تلك الاعمال بالفروع أي المسمى أحكام تلك الاعمال بالفروع وخلاصته ان الفروع هي الاحكام وهي النسب التامة وهي أحكام الاعمال أي أحكام متعلقة بالاعمال فثبت الوجوب حكم متعلق بالموضوع مثلاً الذي هو عمل من الاعمال

(قوله ببيان بدء الوحي) أي ابتداء الوحي أي فابتدأ البخاري ببيان ابتداء الوحي الوحي لغة الاعلام في خفاء وفي اصطلاح الشرع اعلام الله تعالى انبياءه النبي أما بكتاب أو رسالة ملك أو نمام أو إلهام أي تبين الحال الواقع في ابتداء الوحي كما أشار له البخاري بقوله في انشاء الحديث فبعث الله الملك فقال له اقرأ قال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ففتح الجيم ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق الذي خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم فراجع به رسول الله بر جف فؤاده فدخول على خديجة بنت خويلد إلى آخر الحديث (قوله أصول الشريعة) أي أصل الشريعة الذي هو الوحي الأول وجميع لعظمه وذلك لأن الوحي الأول أساس الأحكام الفرعية والأصلية وقوله وما بعد من كتاب الإيمان الخ أي المحتوي على الشريعة وقوله معنى عليه أي لم أعلمت أنه أساسها (قوله تقررت) أي ثبتت حقيقة بالوحي الأول وغيره (قوله أحكامها) أي أحكام هي الشريعة فإضافة للبيان ويراد بالأحكام الأصولية الأحكام الاعتقادية (قوله والفرعية) هي الأحكام الفقهية والأصولية نسبة للأصول من نسبة الخاص للعام أن أريد بالأصول المنسوب إليها مطلق أصول أو من نسبة الشيء إلى نفسه لقصد المبالغة أن أريد بالقواعد المعلومة وقوله والفرعية من نسبة الجزئيات لكليها والفرع هو الحكم المستنبط والاجتهاد من الدليل التفصيلي ولتمسك عنان القلم عن التطويل (قوله وهو) أي بيان أحكامها الأصولية والفرعية (قوله في ابتداء رسالته) أي من أجل ابتداء رسالته بالكلام الخ أي من أجل جمعه بين الأمرين مبتدئاً بالكلام أي التكميل تأمل (قوله في فروع الدين) أي التي هي الأحكام الفقهية أي رأى أن الكلام أي التكميل يحتاج له إنما هو في فروع الدين لأن ذلك إنما كان بعد أن تقررت العقائد أي اعتقدت (٥٩) وجزم بها جزماً مطابقة للعقود عن دليل فلا حاجة إلى

بيانها وإنما يحتاج لبيان الأحكام الفرعية وقوله الذي هو الواجب الأول أي التقرر بمعنى علمها واعتقادها بالدليل وإضافة فروع إلى الدين من إضافة الجزء إلى الكل لأن الدين مجموع الأحكام الفرعية والأصلية (قوله على اختلاف بين العلماء) فقيل أول واجب معرفة الله قال صاحب الجوهرية * واجزم بأن أول ما يجب * معرفة الخ وهو المشار له بقوله الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء ولا

فابتدأ البخاري ببيان بدء الوحي لقصد بيان أصول الشريعة وما ذكره بعده من كتاب الإيمان وغيره بمعنى عليه وابتدأ مسلم بكتاب الإيمان لأنه رأى أن الشريعة تقررت وإنما يحتاج إلى بيان أحكامها الأصولية والفرعية وهو الذي قصد الشيخ أبو محمد في ابتداء رسالته بالكلام في العقائد ومن لم يبتدئ ببيان العقائد من الفقهاء والمحدثين رأى أن الكلام إنما هو في فروع الدين وذلك إنما يكون بعد تقرر العقائد الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء ما هو وكل هؤلاء أوجلهم ابتداءً بالكلام في أول أركان الفروع التي بنى الإسلام عليها وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركن الأصل الأول وهو الشهادتان تبركاً بالحديث ولأنهم من الدين كالرأس من الجسد ثم لا يتحدثون بعدها في الغالب إلا في بقية الأركان المذكورة في الحديث إلا أن مقاصدهم اختلفت هنا أيضاً في ابتداء بالكلام في الطهارة وهم الأكثر رأوا أنها مفتاح الصلاة التي به تدخل والكلام في الشرط مقدم على المشروط

يخفى أن معرفة الله يصدق عليها تقرر عقائده لأن معرفة الله تتضمن معرفة وجوده ومعرفة قدمه ومعرفة بقائه وهكذا وقيل الواجب الأول النظر وقيل الجزء الأول من النظر وقيل غير ذلك (قوله أوجلهم) يحتمل أن تكون أول الشك أو الاضراب (قوله بالكلام) أي التكميل (قوله في أول أركان) أي في أحكام أول الخ (قوله الفروع) أي فالصلاة من أركان الفروع لا يخفى أن الفروع هي الأحكام الفقهية وأركانها خمسة فالركن الأول بعد الشهادتين الصلاة وجعلها أركاناً للفروع من حيث أن إثباتها متوقف على إقامتها (قوله التي بنى) صفة أركان الفروع من بناء الكل على معظم أجزائه أريد بالإسلام السلام الكامل وهو مجموع الأعمال الشاملة للخمس وغيرها وأريد به الناقص وهو الأذعان الظاهري المبني على الأذعان الباطني (قوله وهي الصلاة) أي أول أركان الفروع الصلاة (قوله بعد ركن الأصل) الإضافة للبيان أي بعد ركن هو الأصل الأول (قوله تبركاً بالخ) علة لقوله ابتداءً بالخ (قوله ولأنهم من الدين) أي ولأنهم من جهة الدين كالرأس من الجسد فكذلك لا نظام للجسد بدون الرأس بل ينفك بنفسه الرأس كذلك لا نظام للأحكام الفرعية بدون الصلاة إذ يصح الأحكام أي فتشى فلا يعمل بها ويحفظها تحفظ الأحكام أي لا تنسى فينتفع بالعمل بها أو أراد بالدين ما يتقرب به إلى الله من كل طاعة (قوله ثم لا يتحدثون بعدها) أي الصلاة في الغالب الخ أي ومن غير الغالب لا نكمل على بقية الأركان وقوله بقية الأركان أي من الزكاة والصوم (قوله هنا أيضاً) أي في الموضع الذي لم يتكلموا فيه في العقائد (قوله فمن ابتداءً بالكلام في الطهارة) أي متعلقات الطهارة وسيأتي تعريف الطهارة (قوله أيضاً) أي كما وقع الاختلاف الأول المبين بقوله فالبخاري ابتداءً بكذا الخ (قوله التي) أي الصلاة التي تدخل أي يدخل فيها ولما كانت المفتاحية عبارة عن الشرطية بين إيقوله والكلام في الشرط مقدم على الكلام في المشروط

قوله رأى ان الخطاب بالطهارة) اي بالامر المحصل لها أو أراد بالطهارة التطهير غير ما أراد ابن عرفة (قوله على سبيل الوجوب) متعلق بقوله الخطاب أي الخطاب بها أي طلبها لا تنى على طريق هي الوجوب من اتيان الجنس على أحد أنواعه أي في أحد أنواعه فالوجوب أحد أنواع الطلب (قوله ثم عاد إلى الكلام في الطهارة) أي رجع إلى الكلام في الطهارة أي في الأحكام التي لها ارتباط بالطهارة وتعلق بها وقوله ثم الذين ابتدوا بالطهارة أي بالأحكام التي لها ارتباط بالطهارة التي هي صفة حكمية على ما يأتي (قوله ابتدوا بالطهارة) أي الذين لم يتمكنوا على العقائد وقوله أورد كروها بعد العقائد انتقالا لما هو أعم (قوله من أنواعها) أي الطهارة أراد بأنواعها ما له ارتباط بها المبين بما يأتي (قوله عمل الوضوء) أي عمل هو الوضوء (قوله لانه السابق) أي لان الناقض سابق عليه عادة ولا يخفى انه اذا كان ناقضا للوضوء يكون قطعاً متأخر عنه ولا يعقل أن يكون متقدماً عليه فكيف يصح التعليم بقوله لانه السابق عليه عادة ويجب بانه أراد بالناقض الموجب تأمل وقوله بذ كروها يكون به الطهارة أي بسبب الطهارة وهو الوضوء والتيمم أو أراد بها التطهير فلا حاجة إلى تقدير (قوله لانه ما لم يوجد الخ) تعليل لقوله بذ كروها يكون به الطهارة (قوله لا توجد الطهارة) أي سببها من الوضوء وغيره (قوله فيها) أي أسبابها (قوله فيه) أي في الماء (قوله حقائق ستة بل سبعة) انظر المنتقل عنه الذي هو الستة ما هي من السبعة ولعله ما عدا الطهورية (٦٠) لانه لم يذ كرها مقابل وسكت عن التجسية لانهم لم تستعمل في الشرع ولو استعمل

لعمل في رسمها صفة حكمية
توجب لموصوفها كون الملقى هو
فيه نجسا (قوله وعليه انقتصر)
لا يخفى ان اتمام الفائدة بذ كر
الباقى فنقول الطاهر هو الموصوف
بصفة حكمية أو جبت له جواز
استباحة الصلاة به أو فيه والنجس
بكسر الجيم هو الموصوف بصفة
حكمية أو جبت له منع الصلاة به
أو فيه وحده الطهورية بفتح الطاء
وهي كما نقل عن ابن العربي من
خواص الماء لا تعد له سائر
المائعات اجما صفة حكمية
توجب لموصوفها كونه بحيث يصير
المزال به نجاسته طاهرا وضميره
يعود على الموصوف وضمير نجاسته

ومن ابتدأ بالكلام في وقوت الصلاة كعمل الامام في الموطأ رأى ان الخطاب بالطهارة
وغيرها على سبيل الوجوب انما يكون بعد دخول الوقت فقدم الكلام عليه ثم عاد إلى الكلام
في الطهارة ثم الذين ابتدوا بالطهارة أورد كروها بعد العقائد اختلفت آراؤهم فيما يقدمون من
أنواعها فتنهم من ابتدأ بذ كر عمل الوضوء كالمندونة وابن الحاجب لانه المنصوص عليه في
القرآن عند القيام إلى الصلاة ومنهم من ابتدأ بذ كر نواقض الوضوء كالرسالة لانه السابق
عليه عادة ومنهم من ابتدأ بذ كر ما يكون به الطهارة وهو الماء في الغالب لانه ما لم يوجد هو ولا
بدله لا توجد الطهارة فينبغي أن يكون الكلام عليه سابقا على الكلام فيها لانه كالاتي
واستدعي الكلام فيه الكلام على الطاهر من الاشياء والنجس منها لكي يعلم ما ينجس الذي به
تكون الطهارة وما لا ينجسه وما يمنع التلبس به من التقرب بالصلاة وما في حكمها كالطواف
وما لا يمنع من ذلك وهذه طريقة المؤلف ومن سبقه إلى ذلك واعلم انه قد جرت عادتهم في هذا
الباب أن يتعرضوا لبيان حقائق ستة بل سبعة وهي الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس
والطهورية والتطهير والتنجيس والترجيحة المضاف إليها الباب هنا الطهارة وعليها يقتصر على
بيانها وما للاختصار فنقول الطهارة بفتح الطاء وهي لغة النظافة والنظافة من الانسان
والاوساخ وتستعمل مجازا في التنزيه عن العيوب وشرعا قال ابن عرفة هي صفة حكمية توجب
لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أولا فلا وليان من خبث والاخيرة من حدث

و يقابلها

يعود على الالموصولة ونجاسته نائب الفاعل وطاهر اخبر صار فالموصوف بالطهورية هو الماء

والمزال به نجاسته هو الثوب مثلا فالطهورية صفة حكمية توجب للموصوف بها الذي هو الماء كون ذلك الماء بحيث يصير المزال
به نجاسته وهو الثوب مثلا بذلك الماء طاهرا وحده التطهير إزالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة ومنه يتعقل حد ضده الذي هو التنجيس
فيقال هو القضاء بالنجس بطاهر وأما الطهارة بضم الطاء فهي فضلة ما يتطهر به ويقال لتلك الفضلة طهورية بضم الطاء أيضا وأما
الطهارة بالكسر فهي ما يضاف إلى الماء من صابون أو غاسول أو نحوهما (قوله والنظافة) عطف مرادف (قوله والاوساخ)
عطف تفسير جمع ومنع ما على الثوب أو غيره من قلة النعته (قوله وتستعمل مجازا) أي مجازا استعارة تتبع فيسه الخطاب واعتراض
بانه حقيقة لغة في النظافة والخصاوص من الانسان حسبية كانت كالانجاس أو معنوية كالعيوب قال الله تعالى ومطهرتك من
الذين كفروا أي مخلصك من أدناسهم أنهم أناس يتطهرون أي يتنزهون عن العيب وحيث ذلقت نظ الطهارة موضوع للقدر
المشترك بين المعنيين المذكورين كما اختاره ابن رشد وتبعه في ذلك الرصاع وتنت في شرحه على الجلاب (قوله جواز استباحة الصلاة
الخ) فيه ان أول الترديد والترديد يتنافى التحديد وأوجب بأن الترديد في متعلق الحد لا في الحد نفسه فيقال ان الصفة الحكمية أو جبت
جواز استباحة الصلاة بالاطلاق اما شيء أو في شيء أو بشئ وبذلك يندفع أيضا ما يرد من ان فيه جمع حقائق في حد واحد وهو طهارة
الحدث وطهارة الخبث وحاصله ان الجمع في المتعلق أو ان ذلك في قوة تعاريف لكون أول التنزيه

(قوله ويقابلها هذا المعنى) أى وأما لا يوجب هذا المعنى فلا يقابلها النجاسة بأن أريد من الطهارة رفع الحدث وإزالة النجاسة كما في قولهم الطهارة واجبة واستظهر الخطاب أنه حقيقة في المعنيين فالأحسن التعرض لبيان كل منهما فإن اقتصر على أحدهما فالأقتصر على المعنى الثانى أولى لأنه الواجب على المكلف والله أعلم (قوله توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة الخ) أورد على تعريف النجاسة أنه غير مانع لشموله الثوب المغصوب والدار المغصوبة لأنه يصدق على كل إن به صفة حكمية تمنع الصلاة به أو فيه وأجيب بأن أثر الغصب الذي هو مانع من إباحة الصلاة بالشئ المغصوب أو فيه وهو تعلق حق المالك به لا يسمى صفة في اصطلاح الفقهاء (قوله ومعنى قوله حكمية الخ) أى فقوله صفة كالجنس يتناول جميع الصفات (قوله ويقدر قيامها) عطف تفسير أى فهمى أمر اعتبارى أورد على ذلك أن الأمور الاعتبارية لا تكون صفة والجواب أنه اصطلاح شرعى وبه يجاب عن جعلها علة مع أنها عدمية والعلة وجودية على أن العدم المقيد يجوز أن يكون علة والخلاف في تعليل الوجود بالعدم في العلة المستنبطة أما المنصوصة فجائز باتفاق كالعدميين (قوله وليست معنى وجوديا) أى ليست صفة وجودية يمكن رؤيتها (قوله لا معنى بها) أراد به الأمر الوجودى الذى يمكن رؤيته لكن لم تجر العادة بالرؤية كالعلم والقدرة والكلام (قوله ولا حسيا) أى كالبياض والى السواد مما يرى بحاسة البصر واللام في قوله لموصوفها الشبهة المثلث والاستحقاق لا للتعليل لأنه يقتضى أن المعنى أن إيجاب استباحة لأجل الموصوف لا للموصوف والمعنى على جعلها شبيهة المثلث والاستحقاق ظاهر أى أن الموصوف صار كالمثلث لإباحة الصلاة أو مستحقا لها ثم هذا ظاهر أن جعل قوله لموصوفها متعلقا بما بعده من قوله جواز استباحة الخ وأما على جعلها متعلقة بتوجب فهمى للتعدية (فان قلت) يرد على هذا طهارة الميت فانها أوجبت استباحة الصلاة عليه ولم توجب استباحة الصلاة له ولا به ولا فيه فكان عليه أن يزيد أو عليه ليدخل (٦١) ذلك ويجرى نحوه في طهارة الذميمة لزوجهما

المسلم أى لو طمأنت كان عليه أن يزيد أو لمتنع به أيضا وبعد ذلك لا يشمل الوضوء للسلطين والوضوء للسلطنة أيضا والجواب أن المراد بتوجب له الجواز بشرط توفر الشروط وانتفاء الموانع ولذا أوجبت الطهارة الكبرى وحصل مانع الصغرى فلا يقال إن الكبرى ليست طهارة لعدم إيجابها بالإباحة المذكورة بل هى طهارة وعدم

ويقابلها هذا المعنى النجاسة فيقال كما قال ابن عرفة أيضا هى صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به أو فيه انتهى ومعنى قوله حكمية أنه يحكم بها ويقدر قيامها بها وليست معنى وجوديا قائما بجملة لا معنى بها كالعالم صاحبها ولا حسيا كالسواد والبياض وقوله به أى بلبسه فيشمل الثوب والبدن والماء وكل ما يجوز للمصلى ملاسته فاندفع أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف وقوله فيه يريد به المكان وقوله له يريد به المصلى وهو شامل لطهارة المصلى من الحدث والخبث لأن قوله بعد والآخر من حدث يخصه به وقوله في حد النجاسة توجب منع الصلاة به أو فيه اقتصر على هذين الأمرين وهما المعبر عنهما بقوله في حد الطهارة فالأوليان من حيث لم يقل أوله كما في حد الطهارة لأنه لا يقال شرعا لحدث نجاسة ولا للمحدث نجس والضمير في به وفيه وله عائد على الموصوف من قوله توجب لموصوفها ومعنى

إيجاب المانع لا يخرجها عن كونها طهارة فطهر الذميمة ومما بها طهارة لولا المانع والمانع هو الموت والكفر وأما الوضوء للدخول على السلطين ونحوه فليس بطهارة شرعية والتعريف لها وفيه شئ ظاهر أطلقهم عليه أنه طهارة شرعا وأما الأوضعية المستحبة والغسلات المسنونة والمستحبة التى يصلى بها فانها توجب جواز الاستباحة لولا وجود مثلها إذا المنسلان لا يجتمعان ولا يرد على الرسم أنه صادق على القراءة وسائر العورة وأحرام الصلاة فانها صفات توجب لموصوفها ما ذكر وليس شئ منها طهارة لأنه أجيب بأن هذه أفعال لأصناف فلا يصدق عليها مبدأ الرسم أو يقال إن الصلاة بدون الأوضعية المستحبة والغسلات المستحبة أو المسنونة مكروهة أو خلاف الأولى فلا تكون مباحة وبها يصير مباحة فصدق التعريف عليها (قوله به أى بلبسه) كذا في نسخته والمناسب بلبسته كما هو موجود في الشراح (قوله والبدن) أى بدن المصلى (قوله والماء) الذى يحمله المصلى لقوله وكل ما يجوز للمصلى ملاسته (قوله أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف) الأحسن أن يقول فاندفع البحث بأنه لا يشمل طهارة الجسد من الخبث وغير ذلك من كل ملابس للمصلى وقوله الماء المضاف لا خصوصية للماء ولا قيد كونه مضافا لأن البحث وارد بكل ما يحمله المصلى كان ماء أو غيره كان الماء مضافا لم لا ويراد بقوله بلبسته أى مع الاتصال به فلا يرد أنه يستغنى عن فيه بتقدير ملاسته (قوله وهو شامل الخ) حاصله أن المصلى يقال له متطهر بالنسبة لطهارته من الحدث بالوضوء ومتطهر بالنسبة لطهارته من الخبث لكن قول ابن عرفة والآخر من حدث نقص المصلى على المصلى على الحدث فلا يقال له متطهر باعتبار طهارة الخبث وإنما يقال له متطهر باعتبار الحدث (وأقول) بحمد الله أرادهم البدن وجوابه بأنه داخل في قوله به دأيل على أن المراد بالشخص الروح فقط فلا يقال حينئذ أن قوله له شامل لطهارة المصلى من الحدث والخبث (قوله ولا لا حدث نجس) نقول مسلم أنه لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة يبدنه أى متنجس (قوله والضمير الخ) حاصله أن طهارة الحدث والخبث اشتركا في أن كلاهما يوجب لموصوفها استباحة الصلاة

ففي الحديث توجب استباحة الصلاة لموصوفها أو في موصوفها وفي الحديث توجب الاستباحة لموصوفها فضمير به وفيه وله كل يعود على الموصوف ولما أبهم طهارة الحدث والحديث بين ذلك فقال والاوليان من خبث والاخرة من حدث (قوله تصحح) أي تسبب لموصوفها الجواز والمراد انهم اسبب في جواز الصلاة وان شئت قلت في اباحة الصلاة وليس المراد بالايجاب حقيقة لانه خلاف مذهب أهل السنة (فان قلت) هذا يخالف ما تقدم من انه شرط نقول لا يخالفه لانها سبب في اباحة الصلاة وشرط في صحتها ثم ان كلامه قاصر لانها كما تسبب جواز الصلاة تسبب جواز غيرها من طواف ومسح محض وغير ذلك مما هو معلوم (وأجيب) بأنه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرها لانه يردانه لا يكتفي بدلالة الالتزام في التعريف فتدبر ثم لا يخفى ان الاحتمالات أربعة لانه اما أن يسقط جواز واستباحة أو يذكر الاول دون الثاني أو بالعكس أو يذكركم معاً أما عدم ذكرهم معاً بان يقول توجب لموصوفها الصلاة فلا يصح سواء أريد من الايجاب حقيقة أو التسبب فتعين تقدري ثم ان ابن عرفة ذكر الامر من استباحة وجواز فاعترض بأن فيه اضافة الشيء الى نفسه فأجاب الشارح بأن ذلك مدفوع بجعل السين والناء للطلب (أقول) بحمد الله اعلم أولاً ان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفيين وهو المعتمد فلا مانع من ذلك وثانياً ان جعلها للطلب غير ظاهر لانه يفيد ان كل موصوف بها كان ثوباً أو مكاناً أو شخصاً يطلب من الله اباحته ذلك وهذا غير واقع فالاحسن أن تجعل السين والناء لثنتين والاضافة صحيحة على مذهب الكوفيين نعم لو حذف ابن عرفة أحد اللفظين واكتفى بواحد لكان أخصر وان أردت تمام الكلام في ذلك المقام فراجع عجب ولكن فيما ذكرنا كفاية للقاصرين (قوله فان المكلف الخ) أي مثلاً لما أن الموصوف (٦٣) أعم من المكلف وفيه ما تقدم (قوله أن يتسور) أي يقدم (قوله المنع)

أي تحريم قربان العبادة وقوله المترتب أي المتعلق وليس المراد القائم بالأعضاء لانه صفة المولى جل وعز (فان قلت) انما هو متعلق بالشخص لا بالأعضاء (قلنا) المعنى انه متعلق بالشخص باعتبار تلك الاعضاء أو تجوز في ذلك (قوله لا يرفعه الا الماء المطلق) أخذ الحصر امانين قوله فيما يأتي لا يتغير لونا أو طعماً أو ريحاً أي وأولى غيره من الماء المضاف والجساد أو يقال كما قال الخطاب ان تصدير الباب بهذه

توجب تصحح ومعنى جواز استباحة الصلاة أي تصحح لموصوفها جواز طلب اباحة الصلاة ومعناه ان طلب اباحة الصلاة شرعاً مع المانع كان ممنوعاً فان المكلف لا يجوز له شرعاً طلب اباحة الصلاة من غير مفتاحها وهو الطهارة لان من ليس معه مفتاح لا يجوز له أن يتسور على طلب اباحة الدخول فاذا وجد مفتاحها ثبت جواز طلب اباحة الدخول فليس في قوله جواز اضافة الشيء الى نفسه كقيل (ص) يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق (ش) يعني ان الحدث وهو المتع المترتب على أعضاء الوضوء أو الغسل لا يرفعه الا الماء المطلق وكذلك حكم الخبث وهو الباقي بعد زوال العين لا يزال الا بالمطلق وأما عين النجاسة فتزال بكل قلاع والحدث بفحنتين لغة وجود الشيء بعد أن لم يكن وشرعاً يطلق على الخارج المعتاد وعلى الخروج كما في قولهم آداب الحدث وعلى الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الاوصاف الحسية كما في قولهم يمنع الحدث كذا وعلى المنع المترب على الثلاثة كما في قولهم هنا يرفع الحدث ويصح هنا ارادة المعنى الثالث الذي هو الوصف لانهم مامتلان زمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر ولا يصح ارادة المعنيين

الجملة وسياقها مساق الحديث فيد الحصر وان لم يكن في الكلام أداة حصر فكانه قال انما يرفع الحدث وحكم الخبث بالماء المطلق الاولين بل وكل طهارة شرعية من غسل أو وضوء وان لم تكن واجبة فلا يصح شيء من ذلك الا بالماء المطلق أو انه أخذ من مفهوم المطلق تأمل (قوله وهو الباقي الخ) ذلك الباقي أمر اعتباري وهو كون الشيء نجساً في الشرع لا تباح ملاسته في الصلاة والغذاء فلا يرتفع الا بالماء المطلق وأما موضع الاستحمار والسيف الصقيل ونحوه اذا مسح والخف والنعل اذا دل كما من أبوالدواب وأروائها فالحل محكوم له بالنجاسة وانما عني عنه للضرورة وخلاصته ان ذلك الحكم صفة اعتبارية قائمة بالحل وليس المراد الحكم الشرعي (قوله بكل قلاع) أي بكل شيء يقلعها ويريلها (قوله وجود الشيء) أي والحادث الموجود بعد العدم وهل الوجود وجه واعتبار أو حال قولان (قوله كما في قولهم آداب الحدث بمعنى الخروج) أي أو الخارج من حيث الخروج (قوله وعلى الوصف الحكمي) أي الذي حكم به الشرع أو المعنى لا حسي فهو اعتباري لا وجودي (قوله قيام) أي كقيام (قوله وعلى المنع المترتب) أي المتسبب أي تعلقه لما يأتي وأنت خير بأن هذا المنع في الحقيقة انما هو متسبب عن الخروج وانه مقارب للوصف في الترتيب لأن الترتيب سابق عليه ويجاب بأنه سابق عليه تعقلاً (قوله فاذا ارتفع أحدهما الخ) أي واذا ثبت أحدهما ثبت الآخر لا يقال لانهم مامتلان زمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر فان التيمم يرفع المنع لانه تسباح به الصلاة وغيرها ولا يرفع الحدث بمعنى الوصف القائم بالأعضاء لان المشهور انه لا يرفع الحدث فلا يلزم بينهما لانا نقول التيمم لا يرفع المنع رفعاً مطلقاً وانما هو رخصة فيرفع المنع عما يستباح به على وجه مخصوص وهو عدم الماء فلا تسباح به الا فرضة واحدة في حال عدم الماء ولو وجد الماء قبل فعل ذلك المستباح عاد المنع ولم يستبح به شيء أفاده الخطاب وخلاصته ان معنى تلازمهم ما أنه لا يرتفع أحدهما مادام ما يبق الآخر دائماً بل اذا ارتفع المنع فأنما هو مقيد بوقت ثم يعود بعد ذلك الوقت ولعل الاحسن أن يقال ان كلا

من الوصف والمنع يرتفع رفعاً مقيداً وقولهم لا يرفع الحدث أى رفعاً مطلقاً أي يديه الحدث أو المنع (قوله الابتعاد مضاف) أى لا يصح
 الابتعاد مضاف أى حكم الحدث الذي هو الوصف أو المنع ثم نقول ولا فرق بين أن يكون كل ترتب عن حدث أو سبب أو ردة أو شك
 (قوله والمنع هو حكم الله) لأنه محرم قربان العبادة (قوله واجب الوجود) أى به دفعاً لما ينوهم ان المراد بالقديم طويل الزمن في الماضي
 (قوله فكيف يتصور الخ) استفهام انكاري (قوله ومتجدد) لا دخل له هنا وان كان صحيحاً (قوله باعتبار تعلقه) أى أنه في حد ذاته ليس
 متجدداً ومرفوعاً بل مرفوع ومتجدد لا تعلقه (قوله عدى) أى ليس له وجود في الخارج فلا ينافي أنه امر اعتباري والواو في قوله
 والتعلق للتعليل أى لأنه عدى وأما لو كان وجودياً فلا يصح رفعه لأنه يلزم أن يكون قد عدا على فرض ذلك لأن صفة القديم الوجودية
 قديمة فتدبر ثم لا يخفى أن هذا كله بناء على أن التعلق ليس جزاً من معنى الحكم وأما إذا قلنا أن التعلق جزء من معنى الحكم فيكون
 الحكم هو كلام الله المتعلق تعلقاً تمييزياً حادثاً بأفعال المكلفين فيكون حادثاً لأن المركب من القديم والحادث حادث فلا محذور في كونه
 يتجدد ويرتفع (قوله وهو الله أو النبي الخ) الأحسن أن يقال إن الفاعل هو المكلف لأن المراد بالفاعل في ذلك المقام من قام به الفعل
 لا من أوجده فلا يرد ما يأتي أن لا يرد الموجد بل صاحب اسناد فعل إلى أحد غيره حقيقة إلا أنك خير بان قوله بعد أى حكم الخ يؤذن بأن
 المراد بقوله بفعله أى بما كرهه أى بالحاكم به (قوله بواسطة) أى بواسطة هي الأحكام التي أوحاها الله إليه أو بواسطة الإيحاء
 (قوله الشارع) أى الذي هو الله تعالى حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازاً (قوله أى حكم بصحة رفع الخ) لا يخفى أن هذا ليس تفسيراً
 للفظ بدلوله فهو بعيد غاية البعد والأقرب ما قلنا والحكم باعتبار اسناده إلى الله (٢٣) أزلى وبالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم
 حادث (قوله نظريته إلى حكم

الأولين إذا يرتفعان الابتعاد مضاف أى حكم الحدث فيصح إرادتهم لا يقال الحدث هو المنع
 المترتب الخ والمنع هو حكم الله تعالى وحكمه قديم واجب الوجود فكيف يتصور رفع واجب
 الوجود لا نأقول الحكم مرفوع ومتجدد باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق عدى يمكن
 الارتفاع وبني المؤلف يرفع للمجهول للعلم بفعله وهو الله أو النبي عليه الصلاة والسلام
 بواسطة ما أوحى الله إليه لا يقال قوله يرفع الأولى فيه التعبير بالماضي لأن هذا أمر ثابت مقرر
 عن الشارع أى حكم بصحة رفع الحدث وحكم الخبث لا نأقول انما يعبر بالمضارع للإشارة
 إلى أنه نظريته إلى حكم الفقيه بذلك في المستقبل ولونظر إلى ما ثبت عن الشارع عبر بالماضي
 أو أنه عبر بالمضارع عن الماضي على نقيض قوله تعالى ألى أمر الله نظراً إلى احضاره هذا الحكم
 العجيب في ذهن السامع أى احضاره الآن لأن المضارع يستحضر به الأمور الغريبة بخلاف
 الماضي فإنه لا احضار فيه والشئ قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وعبر بالجملة
 الفعلية ولم يعبر بالجملة الاسمية فيقول رافع الحدث وحكم الخبث الماء المطابق لأنهم اتفقد
 التجدد والحدوث والمقصود هنا ذلك ولأن نسبة الرفع إلى الماء مجاز (ص) وهو ما صدق عليه

الفقيه) أى اخباره (قوله إلى
 احضار هذا الحكم) أى الذي هو
 الحكم بصحة الرفع وانما كان عجيباً
 لغرابته لأن ذلك لم يكن معه ودا
 (قوله أى احضاره الخ) خلاصته
 أن المصنف أراد أن يجعل هذا
 الحكم العجيب حاضراً في ذهن
 السامع والطريق التي توصل لذلك
 انما هي المضارع وأما الماضي
 فلا فلذلك عبر بالمضارع (قوله
 بخلاف الماضي فإنه لا احضار
 فيه) أى لا يتيسر أن يكون آلة في
 احضار ذلك في ذهن السامع هذا

معناه (أقول) لا يخفى أنه لو عبر بالماضي وأخبر به السامع فإنه يتصوره في ذهنه قطعاً وهذا احضاره في ذهن السامع فقد حصل
 الاحضار بالماضي ويمكن الجواب بأن مراده احضار بحيث يلاحظ أنه واقع في الحال لا مطلق احضار (قوله والشئ قد يحمل على نقيضه)
 كما هنا (قوله كما يحمل على نظيره) كما هو معلوم في باب القياس كحمل الارز على البر في حرمة البر باجماع الاقنيات والادخار وكما هو معلوم
 في المجازات مثلاً استعمال السبب في السبب يكتفى وروده عن العرب في جزئى ويجوز لنا أن نستعمل اسم السبب في جزئى غير ما استعملته
 العرب لما تقرران المجاز موضوعاً بالنوع فتدبر (قوله التجدد والحدوث) أى شيئاً بعد شيئاً الذي يدل عليه المضارع بالقرينة لا الوجود
 بعد العدم الذي يكون في الفعل مطلقاً ولا يتوقف على قرينة وأما الجملة الاسمية فتفيد الدوام والثبات بقرينة أيضاً لكنه ليس مراداً
 (قوله والمقصود هنا ذلك) فيه أنه قد تقدم له أن الرفع قديم فقضيته أن لا يكون المعنى على التجدد والحدوث فيجيب بان هذا ناظر لما
 تقدم من قوله أو نظراً لحكم الفقيه بذلك نعم هذا الكلام ظاهر على ما قلنا أن الرفع المكلف فافهم (قوله ولأن نسبة الرفع إلى الماء
 مجاز) أى الذي يأتي على التعبير بالجملة الاسمية وأما الفعلية فلا يأتي ذلك عليهم لكن يرد أن المجاز أبلغ من الحقيقة (قوله ما صدق)
 أى الذي صدق أو شئ صدق أو يقرأ ماء بالتنوين (قوله صدق) أى جل لأن الصدق في المفردات معناه الحمل وفي القضايا بمعنى التحقق
 أى ما صح أن يحمل عليه أى عرفاً كما أفاده الخطاب وفي كلام تت ما يفيد أن المراد ما صح لغة مثلاً ماء البطح لا يطلق عليه عرفاً ماء
 من غير قيد على ما قال الخطاب وهل يصح إطلاق ذلك عليه لغة وهو المتبادر إذاً الأصل اختلاف المعنى اللغوي والعرفي وأما على ما قال تت
 فلا يصح إطلاق ذلك عليه لغة وصحة هذا تتوقف على ثبوت ذلك لغة كذا في ك قال عجم ثم رأيت في الفتاوى السبوطية ما يوافق ما ذكره

الخطاب ويرد ما ذكره تت ثم انك خير بان الحمل انما يكون على المفردات التي هي الجزئيات لا على الحقيقة التي تراد في التعريف
 فاذن اما ان يدر مضاف أي ماصدق على افراد ما وقع ماعلى افراد ولا يجعل تعريفا بل ضابطا ثم لا يخفى أن في كلامه الحكم ضمنا
 على المطلق وكيف يحكم على الشيء بدون تصويره والجواب أن ما هنا من قبيل تقديم الحكم على التصوير لا على التصور فافهم (قوله
 اسم ماء) أي اسم هو لفظ ماء أي الذي يكتفي في الاخبار عنه بمجرد اطلاق اسم الماء عليه (قوله بلا قيد) أي مع عدم ذكر القيد (قوله
 اني يقال هذا ماء) كذا في نسخة نفعنا الله به أي التي يقال في شأنها هذا ماء (قوله فيصدق) أي فيحمل (قوله فاصدق الخ) هذا
 يدل على ان ما اما موصولة أو نكرة موصوفة لا ماء بالماء (قوله كالجنس) لان المراد من ما ليس جنسا (قوله لان لفظ ماء) أي مدلول
 لفظ ماء (قوله عرض) أي لا جنس أي وصف عام خارج عن الماهية وذلك لانه يوصف به تعالى وقوله عام أي لا خاص (قوله كالفصل)
 لم يقل فصل لان الفصول انما تكون في الانواع المحتملة على الاجناس (قوله اذ لا يقال) أي اذ لا يحمل (قوله أو وصف الخ) أي
 كقوله هذا ماء مضاف هذا ماء نجس هذا ماء أفاده الخطاب أو هذا ماء مطر أو ماء ندى أي مطر ورو مندى كما أفاده الشيخ أحمد الزرقاني
 (قوله أو غيرهما) أي كالألف واللام التي للعهد كقوله عليه الصلاة والسلام اذ أرت الماء وذلك لان عائشة قالت للنبي عليه الصلاة
 والسلام هل على المرأة اذا هي احتلمت غسل قال عليه السلام نعم اذ أرت الماء فعليه الغسل أو كما قال فأن في الماء اذا خله على ماء
 مخصوص وهو المني (قوله كقولنا ما ورد الخ) تمثيل للاضافة (قوله ما اضافته بيانية) الراجح انهما البيانية لا بيانية لان الاضافة
 البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف (٦٤) اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد (قوله كماء السماء) أي ان السماء محل

الماء والسماء كل ما عدا ذلك ومنه
 قيل لسقف البيت سماء خلاصته
 ان الحمل هنا هو السحاب لانه يقال
 له سماء أو ان الماء نزل من السماء
 ثم نزل الى السحاب فيكون السماء
 الحقيقى محلا أوليا هذا ما أفاده
 أبو السعود (قوله والآبار) بهمزة
 مدودة بعد اللام الساكنة على
 وزن الامثال جمع ترجع قوله واذا
 كثرت فهي البشار على وزن
 الفعال (قوله والعيون) جمع عين
 هي مشتركة تقع على الباصرة

اسم ماء بلا قيد (ش) يعني ان الماء المطلق هو الذات التي يقال لها هذا ماء فيصدق عليها اسم الماء
 بلا قيد زائد على ذلك اللفظ فاصدق عليه اسم ماء كالجنس لان لفظ ماء عندهم عرض عام وبلا
 قيد كالفصل يخرج ما عدا المطلق من أقسام المياه اذ لا يقال في كل منها ماء الا بزيادة قيد آخر من
 اضافة أو وصف أو غيرهما كقولنا ماء ورد وماء ريحان ولا يكتفي الاقتصار في الاخبار عن ذواتها
 باسم الماء خاصة من غير تفيد بشي كفي المطلق ودخل في تعريف المؤلف للمطلق ما اضافته بيانية
 كماء المطر وما أضيف تحله كماء السماء والآبار والعيون والبحر فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير
 به ثم انه يستثنى من الآبار آبار عمود فلا يجوز الوضوء بمائها ولا الانتفاع به لانه ماء عذاب لا نجاسته
 وكما يمنع الوضوء بمائها يمنع التيمم بأرضها وهي مسيرة خمسة أميال وعلى القول بمنع الاستعمال
 بالماء المذكور فان تطهر به وصلى صلاته كذا ينبغي كما قاله الشيخ على الاجهوري
 في شرحه ودخل في حيد المطلق الماء العذب ولا خلاف فيه في المذهب ودخل فيه أيضا
 جميع المياه المكروهة الا تيمية (ص) وان جمع من ندى (ش) هذا وما بعده

أحوال

والذهب والشمس والمال والنقد والجاسوس وولد البقر
 الوحشي وخيار الشيء ونفس الشيء والينبوع وغير ذلك والمراد هنا الينبوع (قوله والبحر) لا يخفى ان البحر هو الماء المتسع فليس ذلك
 من اضافة الشيء الى محله بل هو مثل ماء المطر (قوله فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به) أي بالبحر انما احتاج الى ذلك لانه حكى
 عن ابن عمر كراهة الوضوء به فقد انعقد الاجماع على خلافه (قوله ثم انه يستثنى) لا حاجة لهذا الاستثناء لان الكلام فيما يصح
 التطهير به وما لا فيما يجوز دون ما يحرم وهو يصح التطهير به كما قال (قوله آبار عمود) لا خصوصية لآبار عمود بالذ كر ومثله آبار قوم
 لوط وكل قوم أهلكتهم الله تعالى (قوله ولا الانتفاع) أي في عجن أو طبخ (قوله لانه ماء عذاب) أي ماء قوم وقع بهم العذاب فربما يحصل
 للاستعمال آثار من ذلك العذاب أو كراهة فيهم وبغضالهم لان الله أبغضهم (قوله لانه نجاسته) أي فهو طهور نعم بئر الناقة التي كانت
 تردها لانه فيها (قوله يمنع التيمم بأرضها) هذا أحد قولين ذكرهما الخطاب عن أنس بن مالك قال عجل وذكر في فصل التيمم انه
 صحح القول بجواز التيمم على تراب أرض عمود (قوله وعلى القول بمنع الاستعمال) مقابلة القول بالكراهة يعلم من عجل (قوله صحت)
 كذا ينبغي وذكر ان شارح حدود ابن عرفة صرح ببطالان الصلاة وكذا د ولم يعز لمن تقدم من أهل المذهب ولكن الظاهر التعويل
 عليه (قوله ولا خلاف فيه في المذهب) انما قال ذلك رداعلى ما نقله ابن حجر في فتح الباري عن ابن التين انه نقل عن ابن حبيب منع
 الاستنجاء بالماء لانه مطعوم قال ح قلت تعليقه بأنه مطعوم يقتضي انه أراد العذب وهذا غير معروف في المذهب اه (قوله وان جمع
 من ندى) أي جمع في يد المنوضي أو الغسل وليس المراد جمع في اناء لان هذا ليس بشرط كذا في ك (فان قلت) هل يرد هذا على
 تعريف الشيخ للمطلق فانه لا يصدق عليه اسم الماء الامع كونه ماء ندى (قلت) لا يرد عليه ذلك لان الندى ليس شيئا انضاف الى الماء

وانما هو وصفة الماء كما يقال ماء المطر أي ماء مطور فهو من باب قولهم صلاة الأولى كذا قال بهرام أي فتكون الاضافة بيانية (قوله أحوال المطلق) أي أنواعه أي من جملة أنواعه لأن قوله لا يسلب معها الخ يدفعه لأن المتبادر أن المراد الاوصاف (قوله أو على أكثرها) أو لتردد (قوله غير ظاهر على ما لا يخفى الخ) لا يخفى أن هذا الكلام يدل على أنها ليست من أفراد المطلق إلا أنها ألحقت به في الحكم وكيف يقال أنها ليست منه مع الاتيان بالغاية المفيدة أنها منه ويجب أن المراد تنبيهها على بعدها من حقيقة المطلق أي بحسب الظاهر وان ألحقت بالمطلق بحسب الظاهر في الحكم وان كانت منه حقيقة والتعريف صادق عليها (قوله عائدة على المطلق) أي وأن جمع المطلق أي جمعت أفرادها لأنها هي الموصوفة بالمجموعة والمخالطة وغير ذلك (قوله أو على الماء) فيه مسامحة لأن ما قد تقدم أن المراد به الفظها وان اضافة اسم إليها بيانية (فان قلت) قوله أو على الماء المذكور في الحد أي في قوله وهو ما صدق أي شيء صدق عليه الذي هو الماء (قلت) التعريف للماهيات لا للأفراد والمجموع من ندى ليس الماهيات بل الأفراد وأيضا التعريف لا يبالغ عليه فإذا علمت ذلك فالبالغ عليه هو قوله وهو الحد أي أفرادها وكذا قوله وحكم الخبث (قوله والبلل) أي كالذي ينزل على الأرض والأشجار آخر الليل وقوله وندى الأرض بالالف المقصورة كما فهمته من (٩٥) نسخة من الصحاح يظن بها الصحة (قوله وبالها) عطف تفسير وهو - إذا ما أشاره

أحوال المطلق لا يسلب معها ما ثبت له من رفع الحدث وحكم الخبث ولما كان صدق حد المطلق عليها أو على أكثرها غير ظاهر على ما لا يخفى أي بها في صورة الاغناء تنبيهها على بعدها من حقيقة المطلق الذي ذكر وان ألحقت به في الحكم ومفعول جمع وفاعل ذاب ومعناه تبع بعد جوده واسم كان ومفعول خولط وفاعل تغير ضمائر عائدة على المطلق أو على الماء المذكور في الحد وهو ما يعني وكذلك الها آت في غيره وقرأه عائدة على ما ذكره في كلامه يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق وان جمع ذلك المطلق من ندى والندى قال الجوهرى المطر والبلل وندى الأرض ندواتها وبالها اه والظاهر من عرف الناس اليوم ان المراد منه بلل الأرض وما يقع من ذلك على أوراق الشجر ولا يضر تغير ريح الماء من ورق الشجر حيث جمع من فوقه خلافا لابن فحالة (ص) أو ذاب بعد جوده (ش) هو معطوف على جمع وكذا ما بعده فهو في حكم الاغناء أي وان كان ذلك المطلق جامدا ثم ذاب كالبرد والجليد والتنج يذوب وهو بالذال المعجمة قال الجوهرى ذاب الشيء يذوب وذوبان يفيض جردا وذابه غيره وذوبه بمعنى واحد وكلام المؤلف شامل للملح الذائب في غير موضعه وهو ظاهر لانه حيث ذاب بخلاف ما اذا وقع في غيره فإنه في حالة الوقوع من جنس الطعام ولذلك ذكر المؤلف فيه الخلاف الآتي ولم يذكر ذلك هنا ولا مفهوم لقوله ذاب أي أود به مذوب بتسخين بنار أو شمس واذا وجد داخل البرد اذا ذاب شيء مفارق فإنه ينظر له بعدسه لانه فان غير أحد أوصافه سلب ظهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير أحد أوصافه كان ظهورا على حاله (ص) أو كان سؤرا بهيمة (ش) يعني وكذلك بقية شراب البهيمة ظهورا سواء كانت جلالة أم لا ولا يعارض هذا ما يأتي من قوله وما لا يتوقى نجسا لان الكلام هنا في الطهارة وهناك في كونه مكرها ومن قبله هذا بما يأتي

الجوهرى بالبلل (قوله والظاهر الخ) أي ليس المراد من الندى في كلام المصنف المعنى اللغوي الذي أشار له الجوهرى الذي هو المطر بل المراد به ما نعرف عند الناس وهو ما نزل من السماء على الأرض والجدران آخر الليل وقول الشارح ان المراد منه بلل الأرض الأولى الاتيان بعبرة تفهيم المقصود صريحا بان يقول ان المراد منه ما يقع على الأرض والشجر من البلل في آخر الليل (قوله ولا يضر الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني وينبغي أن يكون مضرا وان ذلك ليس كالتغير بقراره لندوره اه فاعترض عليه بأن الذي ينبغي انه لا يضر لانه صار كقراره فاذن لا يضر ولو اللون أو الطعم لان التغير بالقرار لا يضر مطلقا والتفرقة بين

(٩ - خشي أول) الريح وغيره تفرقة من غير فارق (قوله كالبرد الخ) البرد يفتح شي ينزل من السحاب يشبه الحصى ويقال له حب السحاب (قوله والجليد) ما سقط على الأرض من الندى فيجمد قاله في القاموس (قوله والتنج) هو ما ينزل من السماء ثم ينعقد على وجه الأرض ثم يذوب بعد جوده (قوله وأذابه غيره) لفظة غير فاعل لأنها فعل وجسده مضبوطا في نسخة يظن منها الصحة من الصحاح وكنت أو لا ترددت وخطر يبالى ذلك الضبط ثم وجدته فالجدة (قوله ما اذا وقع في غيره) أي وقع ملح في ماء أي قصد الان الخلاف الآتي انما هو في المطر وح قصد اوسيا أي انه ضعيف والمعتمد انه لا يضر (قوله ولذلك ذكر المؤلف) والمقابل الذي يقول انه لا يضر يقول انه ليس من جنس الطعام (قوله ولا مفهوم لقوله ذاب) لا يخفى أنا نقول هذا من مصدوق كلام المصنف لان قوله ذاب شامل لما اذا ذاب بنفسه أو ذوبه غيره (قوله داخل البرد) أي أو غيره من الثلج والجليد (قوله أو كان سؤرا) السؤر بضم السين المهملة وسكون الهجمة وقد تسهل أقامه الخطاب (قوله وكذلك بقية الخ) أي فالمراد بالسؤر البقية وكذا يقال لبقية الطعام سؤرا (قوله سواء كانت جلالة أم لا) أي وسواء كانت مأكولة اللحم أولا (قوله ومن قبله هذا بما يأتي) أي قبله بسبب ما يأتي أو بتقيض ما يأتي أي فقل أو كان سؤرا بهيمة ولم تكن جلالة والمقيد هو بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني وعبارة تت وظاهره كانت تأكل الارواث أولا وليس كذلك

اه أى فهو قائل بان المصنف يقيد بان لا تأكل الارواث وانتصر محشى قتلت بقوله ما قاله صواب لان كلام المؤلف هنا فى المطلق من غير كراهة بدليل انه لم يذكر شيئا هنا مما يكره واقوله أو كثيرا خلط بنجس فلو كان كلامه هنا فى المطلق ولومع كراهة ما قيد بالكثير (قوله أو فضلة) معطوف على سور وقوله طهارته ما يضمن الطاء والاضافة بيانية أى فضلة هى طهارته ما لانه لا يصح الكسر ولا الفتح أما الفتح فلان الطهارة بالفتح اما الصيغة الحكيمية المعرفة بما تقدم واما مصدر طهر بفتح الطاء والهاء وضمهما وكل لا يصح وأما الكسر فهو ما يتطهر به من غاسول ونحوه (قوله على المشهور) أى طهر على المشهور ومقابلته لانه لا يتطهر بفضلة تطهير الخائض قال بعض ولا بعد ان يجرى ذلك فى فضلة تطهير الجنب (قوله لئلا يصير مكرها) لانه ماء مستعمل فى حدث وسياق ان محل كراهة الماء المستعمل فى حدث اذا كان يسيرا (قوله أن الكلام هنا فى الطهارة) الاولى الطهورية (قوله أو كثيرا خلط بنجس لم يغير) أى خلافا لابن وهب فى روايته عن مالك من انه غير طهور قال الشارح ولعل ابن وهب لا يرى ذلك كثيرا والافتى كان كثيرا فلا خلاف فى طهوريته (قوله الزائد على آية الخ) لوقال المراد بالكثير (٢٦) ما كان أزيد من آية الغسل لكفى قال الشارح وقد اختلف فى حد القليل من

الماء فقل لم يكن له حد بل بحد العادة ووقع لمالك انه قال قدرا آية الوضوء والغسل (قوله وكذا مفهوم كثيرا) لا يخفى ان ظاهر المصنف بقيد انه يضر الا ان قوله بعد ذلك ويسير كآية وضوء الخ يفيد انه طهور ولا شك ان دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم لكن عليه مؤاخذه فى العدول عن اللفظ الشامل للقليل والكثير الى التقييد بلفظ الكثير لكن قد علمت جوابه (قوله الا ان المصنف الخ) جواب عما يقال ان المصنف سياق يصرح به هذا المفهوم فلم يعتبره وحاصل الجواب ان هذا المفهوم ليس من المفاهيم المتعبرة عنده الا أنه يردانه تقديما للشارح أن المصنف يعتبر مفهوم الموافقة كالشرط فهذا ينافيه فلعل المناسب لما تقدم أن يقول وصرح بذلك

ففيه نظر (ص) أو خائض وجنب (ش) هو معطوف على المجزور وهو بهيمة أى ان فضلة شراب الخائض أو الجنب طهور وسواء كانا مسليين أو كافرين وسواء كانا شاربي خمر أو لا ونسخة الواو أولى لانه نص على الصورة المتوهمة فأحرى سور أحدهما فلا حاجة الى جعل الواو معنى أو (ص) أو فضلة طهارتهما (ش) أى ان فضلة طهارة الجنب والخائض أى ما فضل منهما ما بعد أن تطهر اقله طهور ولا أثر لما تساقط منهما فى الاناء على المشهور وسواء نزل فى الماء أو اغترفه خلافا لمن قيد ذلك بالاغتراف لئلا يصير مكرها والماء علمت من ان الكلام هنا فى الطهارة والكراهة شئ آخر (ص) أو كثيرا خلط بنجس لم يغير (ش) هو معطوف على خبر كان أى ان الماء الكثير وهو الزائد على آية الوضوء والغسل اذا خوط بشئ نجس وأولى بظاهر ولم يتغير أحد أو صافه فان وقوع ذلك فيه لا يسلبه الطهورية وقوله خلط وأحرى جوور ففهومه مفهوم موافقة وكذلك مفهوم كثيرا الا ان المصنف لم يعتبر هذا المفهوم لانه ليس مفهوم شرط فصرح به فيما سأتى (ص) أو شك فى غيره هل يضر (ش) أى انه اذا شك فى غير الماء هل حصل من جنس ما يضر وهو ما ينفك عنه غالبا كطعام أو ليس من جنس ما يضر كقاربه فالاصل بقاؤه على الطهورية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق ما يؤثر فيه وأما لو علم ان المغيرة مفارقة وشك فى طهارته ونجاسته فالأصل طاهر غير طهور ومفهوم قوله شك أنه لو ظن ان مغيرة مما يضر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذا الحكم انه يعمل على الظن فقوله هل يضر يدل من شك أو عطف بيان عليه أو تفسيره بحسب المعنى قوله هل يضر أى هل هو مما يفارقه غالبا أو من قراره وليس المراد انه شك فى مغيرة هل هو طاهر أو نجس فان هذا يجنب أى والفرق بين قوله أو شك فى مغيرة الخ وبين قوله فيما سأتى من قوله وشك فى حدث والجامع ان كلا منهما شك فى المانع فلا أثر له وقوفه مع قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا الحديث

المفهوم وان كان يعتبره ما فيه من الخلاف (قوله انه لو ظن ان مغيرة مما يضر لا يكون الحكم كذلك) وان أما لم يقول الظن كذا قال عجم ونبعة عبق (قوله والحكم انه يعمل على الظن) أى سواء كان كثيرا كالبركة أو قليلا كالأبار لكن الثانى محل وفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد وأما لو علم ان التغير مما يضر فانه يضر كثيرا أو قليلا والحاصل انه اذا تغير ماء البئر ونحوها فان تحقق أو ظن أن الذى غيره مما يسلب الطهورية أى والطهارة لقربها من المراحىض ورخاوة أرضها أو غير ذلك فانه يضر وان تحقق انه مما لا يسلب الطهورية أو ظن ذلك أو شك فيه فالأصل طهور وأما الماء الكثير كخليج الاسكندرية يظن أن تغيره مما يصب فيه من المراحىض فهل هو طهور وهو ما قال الباجى انه طاهر البجاع ولكنه مكره الاستعمال أو هو كالماء القليل فسلب الطهورية أى والطهورية بذلك وهو ما قاله ابن رشد والاولى كما قال ابن مرزوق ترك استعمال ما شك فى مغيرة وحيث ظن المستعمل انه يضر ولم يعارضه ظن أهل المعرفة فانه يعمل بظنه قطعاً والظاهر بل الواجب العمل بظن أهل المعرفة عند التعارض كذا ذكره عجم رحمه الله (قوله بحسب المعنى) وأما بحسب اللفظ فليس تفسيره لانه لم يأت بأى التفسيرية (أقول) يقال له تفسير على حذف أى (قوله فان هذا يجنب) أى فى العبادات ويستعمل فى العادات (قوله والفرق) مبتدأ (قوله وقوفا) كذا فى نسخة بالنصب فيكون الخبر محذوفا

والتقدير ظاهر لاجل الوقوف أي هنا وقوله بعد ذلك وقوفاً لتعليل لقوله فلا تبرا الخ (أقول) بحمد الله الحق أن هذا شك في المانع فقط وذلك لأن الشرط محقق الحصول وشك في الحدث الذي هو مانعه وقوله شك في الشرط مؤثر معناه إذا شك هل حصله أو لا بعد تيقن الحدث وأما لو كان جازماً بالطهارة ثم شك في حدث لحقه أو لا فهو شك في المانع ومن يترافع في ذلك فلا يخاطب في الناحية ثم لا يخضع اتباع النص في النقض بالحدث مع كونه شكاً في المانع الأول (قوله الشرط) أي الذي هو الموضوع (قوله والذمة عامرة) الذمة وصف قائم بالشخص وقوله عامرة أي يتعلق بالحكم بها وقوله فلا تبرا أي منه لا يبين أي من تحصيل ذلك الحكم (قوله أو تغير بمجاورة) أي بدون ملاصقة (قوله تغير ريحه فقط) بل ولو فرض تغير الطعم واللون لا يضر إلا أنه لا يمكن (قوله بحسب الصورة) أي لا بحسب الحقيقة وهو جواب عما يقال قول المصنف أو تغير بمجاورة لا يصح لقيام الدليل على امتناع انتفال الأعراض ثم ظاهر هذا أنه لو تيقن حصول التغير في الماء يضر على فرض حصوله وليس كذلك فالمناسب أن يحمل على وجود التغير حقيقة ولا يرد ما تقدم من أن الأعراض لا تنتقل لا نقول كما أن العرض يبقى ببقاء أمثاله على (٩٧) ما فيه ينتقل مثله بمعنى أن الجيفة لما جاورت الماء

يخلق الله في الهواء الماء لا في سطح الماء كصفة مماثلة لكيفية الجيفة ثم يخلق الله في الماء كصفة مثل الكيفية التي في الهواء الماصق (قوله لأن الرائحة في الحقيقة الخ) بل ولو في الماء على ما قلنا (قوله بل) وإن كان تغير المجاورة أي تغير الريح بسبب المجاورة الملاصقة وأما تغير الطعم واللون فإنه يضر ويحمل على أنه مازج الماء (قوله ولم يمازجه) وحينئذ فلا بد من دفع الدهن عن وجه الماء عند الاستعمال إن كان الدهن كثيراً وإن كان كالنقطة فالظاهر أنه لا يحتاج للقطعة قاله ابن قدامح قال بعض القليل الذي لا يحتاج للقطعة هو ما لو مازج الماء لا يغيره (قوله واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب) أي في كلام المصنف ضعيف وضار حاصله أن التغير بالمجاورة الملاصق يضر مطلقاً

وأما ما يأتي فإنه شك في الشرط والذمة عامرة فلا تبرا لا يبين وقوفاً مع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ أي يقينا (ص) أو تغير بمجاورة (ش) مجاورة بالهاء والتاء وعلى كل فالمراد به تغير ريحه فقط بحسب الصورة برائحة كريهة كالجيفة أو طيبة ككثب مجاوره فلا يضر ذلك لأن الرائحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور للماء لا فيه هذا إن كان المجاور منفصلاً غير ملاصق بل وإن كان تغير المجاورة (بدهن لاصق) سطحه ولم يمازجه ولاصق فعل ماض يقال بالصاد والسين والزاى فظهر أن المجاور قسمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر وما ذكره من عدم اعتبار التغير في الملاصق أشار إليه ابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب هذه المسئلة بأن ظاهر الروايات وأقوالهم أن كل تغير بحال معتبر وإن لم يمازج ويتقلع عبد الحق عن ابن عبد الرحمن عن الشيخ والقاسمي ماء استقى بدلو دهن زيت غير طهور اه (ص) أو برائحة قطران وعاء مسافر (ش) أي إن الماء إذا تغير برائحة القطران الباقية في الوعاء أو بالقاء بخرمه في وعاء مسافر فظهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور يجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الأرجح عند سند فقوله أو برائحة قطران معطوف على بدهن داخل في حيز المباحة لا على مجاوره إذا القطران من جملة المجاور والعطف يقتضي المغايرة والتقدير وإن كانت المجاورة بسبب رائحة قطران وتقييد المؤلف بالمسافر خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له بل لا يضر تغير الريح مطلقاً ويضر تغير اللون والطعم مطلقاً والحاصل كما قاله الخطاب أن تغير ريح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاورة ويجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وإن تغير لونه أو طعمه فإن ذلك يسلب الطهورية ولا يجوز استعماله لافي الحضر ولا في السفر الأعلى ظاهر ما نقله ابن راشد عن بعض المتأخرين ويتقيد حينئذ بالسفر وبالضرورة إليه ولا يجوز مع وجود غيره والله أعلم وكلام المؤلف محله ما لم يكن

لونا وطعماً وريحاً (قوله وينقل عبد الحق الخ) فرق صاحب الجمع بين الدلو والدهن الواقع على سطح الماء بأن كل جزء من أجزاء الماء مازجه جزء من أجزاء الدهن في الدلو لأن الدهن ينشغ من قعر الدلو وأجنابه بخلاف الدهن الواقع في الماء فإنه يطفو على وجهه ويبقى مائحه سالماً قال الخطاب وصاحب الجمع هذا لم أقف على اسمه وقوله ينشغ بالنون والشين والغين المجتمعين أي يرفع (قوله فهو طهور) يجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الأرجح هذا الخلاف انما هو في ابتاع جرمه لا في الرائحة فقط والحاصل أنهم ماسثلان الأولى لم يسبق من جرم القطران في الوعاء شيء قال ح فلا شك أنه من التغير بالمجاورة فلا يسلب الماء الطهورية ولا اشكال في ذلك الثانية ما إذا حصل التغير برائحة القطران مع وجود جرمه في الوعاء قال سند فان راعينا مطلق الاسم فإنه يجوز الوضوء به وهو ما دطلق حتى يتغير لونه وتثبت له صفة الاضافة وإن راعينا مجرد التغير معناه والأول عندى أرجح (قوله وإن كانت المجاورة) أي وإن كان تغير الريح بسبب المجاورة (قوله فلا مفهوم له) أي بل الحاضر والمسافر سواء (قوله مطلقاً) حاضراً أو مسافراً وكذا قوله بعدم مطلقاً (قوله ولا يجوز استعماله) أي التغير بالطعم أو اللون (قوله الأعلى) ظاهر ما نقله ابن راشد قال الخطاب فلا أسقط لفظة رائحة أو مكان

أن يقال انه أشار لما ذكره ابن راشد أنه لا يخفى أن هذا من الخطاب فيه نوع ميل لكلام ابن راشد قائله (قوله يفيد المبالغة علمية ٣) أي اما لدفع توهم أو إشارة لخلاف لكن يصير فيه نوع تدافع لان ما قبل المبالغة وهو تغير المجاورة عام إلا أن ينظر لما هو الغالب في تغير المجاورة من أنه في الرائحة فقط والباقى في الرائحة للابسة وما قبلها للسنية ذكر هذا كله البدر (قوله ما لم يكن القطران دباغا) الظاهر تقييده بما إذا كان الدباغ على قدر الحاجة لان كان متفاحشا ومثلا للتغير رائحة القطران التغير بما يكون دباغا كالقسط ونحوه والقطران بفتح القاف وكسر الطاء المهمل وكسرهما وبكسر القاف وسكون الطاء (قوله والخز بالخاء) معطوف على الطحلب وكذا الضريع والزعلان وقوله ما ينبت أي وهو حيوان (قوله والضريع قال بعض الخ) بينه في القاموس فقال نبات في الماء الدائم له عروق لا تصل الى الارض (قوله ومنه) أي من المتولد (قوله قوامه) بفتح القاف وكسر ها أي أجزائه (قوله وعن مالك الخ) لا يخفى ان المقابلة لم تظهر لان الطهورية لا تنافي الكراهة نعم هذا يؤيد ما تقدم عن محشى تت ان كلام المصنف في المطلق الخالي عن الكراهة (قوله الطرطوشي) بضم الطاءين هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف نسبة لبلده طرطوشة بالاندلس نشأ بها وتوفي بالاسكندرية في شهر شعبان سنة (٦٨) عشرين وخمسمائة وقال الذهبي عاش أبو بكر سبعين سنة وتوفي في جمادى

الاولى (قوله بالسبك) أي الحى فان مات فحكه كالظاهر فيضرب تغيره (قوله أوروته) في شرح عجم خلافة وأن الروث يضر لأنه ليس بمتولد من الماء ولا من أجزاء الارض والذي أقول الظاهر أنه لا يضر لانه لازم فكان كالقرار ولا يعطى حكم السمك الميت لندوره وفي كلام عجم آخر إشارة لذلك هكذا ظهر لي سابقا ثم ظهر لي الآن صحة كلام عجم الاول (قوله احتاج الى ذكر كور واث) أي كالبيض والقمر موط وقوله أولا أي كالصير وقوله لانه اما متولد من الماء الذي هو الصير وقوله أو مما لا ينفك عنه كالبيض والقمر موط (قوله لتغير بطين أوجرى على كبريت) حاصله ان ذلك لا يضر سواء من الماء عليها او صنعت

القطران دباغا لو عاء الماء فان كان دباغا لو عاء الماء فلا يضر التغير به لو نأ وطعما أو ربحا وانظر اذا شك في كونه دباغا أم لا فالظاهر أنه يجري فيه ما تقدم في قوله أو شك في غيره هل يضر (ص) أو بمتولد منه (ش) هو معطوف على مجاوره أي وان تغير ذلك المطلق بمتولد من الماء كالتغير بالطحلب بضم الطاء واللام وبفتح اللام أيضا وهي الخضرة التي تعلو الماء والخز بالخاء المعجمة والزراي ما ينبت في جوانب الجدران الملاصقة للماء قال اللخمي والضريع قال بعض لم أقف على معناه قال سيدي زروق والزعلان حيوان صغير يتولد منه ومنه ما ينشأ من طول مكثه بتثليث الميم كاصفراره وغلظ قوامه ودهنية تعالوه من ذاته كل ذلك لا يسلب الطهورية سواء غيره في حال اتصاله أو ألقى فيه بعد انفصاله على المشهور في الثاني عند ابن بشير وعن مالك الكراهة مع وجود غيره وبعبارة أخرى أو تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو الجميع بمتولد منه كالطحلب ونحوه وقيد الطرطوشي الطحلب بما إذا لم يطبخ في الماء وقبله ابن غازي لانه يمكن الاحتراز منه حينئذ ولا يضر تغير الماء بالسبك أوروته احتاج الى ذكر واث أم لا لانه اما متولد من الماء أو مما لا ينفك عنه (ص) أو بقراره (ش) أي ان الماء اذا تغير بما لا ينفك عنه غالباً مما هو من قرار الارض كما لو تغير بطين أوجرى على كبريت أو زرنج أو ملح أو غير ذلك فانه لا يضر واحترازنا بقولنا غالباً من مثل جبل السانية كما سيأتي الكلام عليه وظاهر قوله أو بقراره كخ ولو طبخ به وقال الخطاب ما حاصله انه اذا طبخ الملح في الماء فغيره فقال عبد الحق عن بعض شيوخه له حكم الماء المضاف وخالفه غيره قلت الجارى على ما تقدم عن الطرطوشي في الطحلب اذا طبخ في الماء هو القول الاول لان تغير المطبوخ أقوى اه وفيه نظراتنظر وجهه في الشرح الكبير (ص) أو بطروح ولو قصد ان تراب أو ملح (ش) يعنى أن

منها أو ان فغيره يمكنه فيها او تسخينه كقدور الحمامات وأواني الفخار ولا تخربها الصنعة ولا كراهة على المشهور ولو ظهر طعم القدور ولم ينكر احد من مضى الوضوء من اناء الحديد مع سرعة تغيره وانما كان الكبير ومما معه غير مضر للماء ولو نقل ومنع التيميم ومما معه حيث نقل لان التيميم طهارة ضعيفة تنبيهه يدخل في القرار الجبر والطفل فقد نص البرزلى في نوازه على ان الماء اذا تغير بالجبر وصار اصفر فانه لا يضر ونص أيضا في محل آخر على ان ماء المطر اذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجبر كمنقلبه بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن الاثر الذي يظهر بطبخ الملح في الماء هو ما يحصل بوضع الملح في الماء من غير طبخ وأما طبخ الطحلب في الماء فيحصل منه تغير طعم الماء ولونه وهذا غير التغير الحاصل به قبل طبخه وطبخ الماء بالكبريت ونحوه كطبخه بالملح كذا في ك (قوله ولو قصد) أي ان لم يكن قصدا كأن ألقيه فيه الريح ومثله لو جرى بل ولو طرح قصدا (قوله من تراب أو ملح) حمل الشارح يقتضى انه لا خصوصية للتراب والملح بذلك بل الخلاف جار في المغرة والكبريت ونحوهما كالتراب فاذا نعتراض على المصنف وأجيب عنه بانه اكتفى بذكر اقرب الاشياء الى الماء وهو التراب وأبعدها عنه وهو الملح لكونه ما طهر في غاية حكم ما بينهما كالكبريت والزرنج بالقياس عليهما (قول المحشى قوله يفيد المبالغة علمية ليس ذلك في نسخ الشارح التي بايدينا)

(قوله أو مغرة) بفتح الميم (قوله ولو قصد الخ) خلاصته أن التراب أو غيره لو ألقه الريح مثلاً فإنه لا يضر بلا خلاف (قوله إن المطروح قصد السلب الخ) وجهه أن الماء يتفك عن هذا الطارئ (قوله والارجح السلب بالمخ) ظاهره أن خلاف ابن يونس إنما هو في المخ فقط والارجحية راجعة للبالغ عليه فقد قال ابن يونس بعد أن ذكر الخلاف في المخ والصواب أنه لا يجوز الوضوء به لأنه إذا فارق الأرض صار طعاماً لا يجوز التيمم عليه فقوله لأنه الخ يفيده ما قلنا من أن خلافه إنما هو في المخ فقط والحاصل أن قول ابن يونس ضعيف والارجح قوله قبل أو مخ ثم نقول قوله والارجح السلب بالمخ مطلقاً أي عند من يبقى الأقوال على ظاهرها وإن كان مصنوعاً عند من يجعل القول الثالث تفسيراً للقولين كذا قال اللقاني **(تنبيه)** قال عجمي كلام المصنف أي قوله والارجح الخ فيما طرح قصد إذا المطروح بغير قصد يتفق على عدم سلب الطهورية اهـ بلفظه (قوله وأحسن الخ) فيه إشارة إلى أن هناك تقريراً آخر وهو كذلك ذكره في شرحه الكبير فلا حاجة إلى ذكره (قوله ومراجع ذلك إلى ثلاثة أقوال) وجهها أن الالتفات إلى أصله يلحقه بالتراب والالتفات إلى استعماله في الطعام يلحقه بالطعام ووجه التفصيل لأن المعدني لم ينصف إليه زائد والمصنوع قد انضاف إليه زائد فأخرج عنه بابه فأشار المصنف بالتردد إلى اختلافهم الثاني في رد الأقوال إلى القول بالتفصيل وعدم ردها قال في ذلك لكن انظر كيف ملائمة ذكر التردد هنا لاصطلاح المصنف المشار إليه بقوله وبالتردد لان المتأخرين هنالك يترددون في النقل عن المتقدمين ولا في الحكم أنفسهم لعدم نص المتقدمين وإنما تردّدوا في بقاء أقوال المتأخرين السابقين عليهم على إطلاقها أو ردها القول (٦٩) واحداً لهم إلا أن يكون مراد المؤلف في اصطلاحه

السابقين بالمتقدمين والمتأخرين مطلق من تقدم على غيره ومن تأخر عن غيره وإن كانوا كلهم متأخرين باصطلاح أهل المذهب أن المتقدمين من قبل ابن أبي زيد والمتأخرين من بعده ويراد أيضاً عن المتقدمين ما نسب إليهم ولو بطريق الفهم أو الجمل من كلامهم اهـ من ذلك وفي الشيخ عند الباقي الأقسام أربعة وهو مأخوذ من عجمي وحاصله أن ما أصله ماء وجد يجرى اتفاقاً وما أصله من أراك لا يجرى اتفاقاً والخلاف فيما صنع من أجزاء الأرض

الماء لا يضره ما طرح فيه من تراب أو ملح أو مغرة وكبريت وغير ذلك ولو قصدنا على المشهور فلالتغير أو أكثر وقال المازري إن المطروح قصد السلب الطهورية لانفكاك الماء عنه (ص) والارجح السلب بالمخ (ش) أي والارجح عند ابن يونس سلب طهورية الماء بالمخ المطروح قصد التغير لا أحد أوصاف الماء وأحسن ما فربه قول المؤلف (ص) وفي الاتفاق على السلب به أن صنع تردد (ش) نقل المواق عن ابن بشير ونصه اختلف المتأخرون في المخ هل هو كالتراب فلا ينقل حكم الماء على المشهور من المذهب أو كالطعام فينقله أو المعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاث طرق واختلف من بعدهم هل ترجع جميع هذه الطرق إلى قول واحد فيكون من جعله كالتراب يريد المعدني ومن جعله كالطعام يريد المصنوع أو مرجع ذلك إلى ثلاثة أقوال ثم إن قوله والارجح الخ طريقة للقاسي واختارها ابن يونس وهي ضعيفة والمذهب عدم السلب بما تغير من المخ المطروح ولو قصد صنع أم لا (ص) لا يتغير لونا أو طعماً أو ريحاً بما يفارقه غالباً من طاهر أو نجس (ش) هذا معطوف على المطلق أي لأجاء متغيراً أحد أوصافه الثلاثة بما يفارقه غالباً من طاهر كالبن وزعفران أو نجس ككبول ودم فلا يرفع به حدث ولا حكم خبث وقوله غالباً أي كثيراً فلا يضر تغييره بما لا يفارقه أصلاً كالسمك

كتراب بنار وما كان من معدنه حجارة وقوله في الأول يجرى اتفاقاً تبع فيه عجمي وفيه نظر لأن فيه خلافاً لأنه ضعيف **(تنبيه)** لم يقل المصنف وفي الاتفاق على السلب به أن صنع وعلى عدم السلب به أن لم يصنع لأن الذين يحكون اتفاق المذهب على سلب المصنوع لا يحكونه على عدم سلب المعدني أيضاً وإنما يجعلونه كالتراب والتراب فيه الخلاف قال ح نعم إلا أن أريد اتفاق القائلين بأن التراب لا يسلب الطهورية فصحيح (قوله لا يتغير) اسم فاعل صفة لموصوف محذوف أي ماء متغير وجاز حذف الموصوف هنا لقربنية السياق عليه وقوله لونا منصوب على التمييز المحول عن الفاعل أو على أنه خبر لكان المحذوفة **(تنبيه)** قال الشيخ عبد الباقي لا يتغير حقيقة أو غلبة ظن وأما أن لم يغلب الظن فلا يضر انتهى كلامه ثم أقول هذا غير مناسب بل الذي يفيد النقل أن المدار على الظن وإن لم يتقوا ولا حاجة لحلب ما يفيد ذلك (قوله كبول ودم) هذا يقتضي قراءة قول المصنف أو نجس بفتح الجيم فهو عين النجاسة وإن كسرت فهو الشيء المتنجس كما قاله النووي ويدخل عين النجاسة والحاصل أنه لا يتعين الفتح من المصنف بل يجوز الأمر أن كما يفيد الخطاب اتفاقاً في الموضوعين الأولين وعلى مشهور المذهب في الثالث كما قاله لـ وقوله غالباً أي بحسب كل قوم فأهل البوادي لو تغيرت أنيتهم بالدهن فلا يضر انتهى كما قاله ابن راشد حيث جعل الماء المتغير من أواني الأعراب بالسمن ونحوه مما لا يتفك عنه الماء غالباً انظر ح انتهى أي في غير ذلك لأهل البوادي غيرهم قاله شيخنا الصغير (قوله كالسمك الخ) قد يقال إن السمك الخ يفرق قليلاً والمقر يوصف كونه مقر لا يفرق أصلاً كذا قرر شيخنا رحمه الله (أقول) ولعل الشارح قصد أن شأن السمك يوصف كونه حياً لا يفرق مستقر الحياة بل يموت وأما المقر فقد يفرق باعتبار زوال الماء عن موضعه أو ينقله عن موضعه

ولاداعي الى الاتفات الى كونه مقرا بوصف كونه مقرا (قوله وانما لم يقل المؤلف الخ) قال شيخنا رحمه الله بغير ادغاية البعد اذ مثل المصنف لا يقصد هذه الامور وانما يقصد هاهنا مثل سعد الدين (قوله لما كان متصورا في الاذهان) أي لكثرة الاستعمال أول كونه هو الاصل (قوله لقوة الخلاف فيه) أي أن من يقول بأن اللون لا يضر قوي فاعتنى المصنف بالرد عليه أولا حيث قال لا يتغير لونا والذي عند الشيخ عبد الباقي أنه متفق عليه وكذا في شرحه الكبير في صدر العبارة وكذا في شرح الشبرخيتي (قوله لان مشهور المذهب الخ) لا يخفى أن هذا التعليل يقتضي أن المشهور أن اللون لا يضر لان معنى كلامه انما ضعف الخلاف في الريح لان المشهور أنه يضر أي وأما اذا كان الخلاف قويا كسئلة اللون فلا يكون المشهور أنه يضر وليس كذلك (قوله في الغائنه مطلقا) سواء كان تغير الريح كثيرا أو قليلا (قوله كدهن) هو كل ما يدهن به من سمن أو زيت أو ورك أو شيرج أو نحو ذلك (قوله خالط الماء) أي ما زجه (قوله أو بخار مصطفى) بفتح الميم وضمهاو بعد في الفتح فقط وفي حل الشارح ما يقتضي أنه لا خصوصية لبخار المصطكي بل بخار العود ونحوه كذلك ولهذا أدخل الكاف على مصطفى ليدخل غيرها لكان أحسن لأن يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار داخلة تقديرا على المضاف اليه وهو مصطفى كما هو عادة المصنف (قوله الظاهر المتبادر) أي لان شأن الدهن هو وبخار المصطكي أن يكون طاهرا (قوله وكذا بخار المصطكي) ضعيف بل المعتمد (٧٠) الطهارة فقط (قوله وأما كونها مشبهين الخ) يمكن صحتها بالمغايرة

بالعموم والخصوص وفي حاشية الشيخ يوسف الفيشي أنه انما كان تشبيها كما قال ت ت لانه لا يلزم من مخالطة الدهن للماء تغيره ولو جعل تشبيها لا يقتضي أن مخالطة الدهن للماء لا تضر الا اذا تغير أحد أوصافه وليس كذلك الا أنه سمي ما يغيبه ضعفه (قوله اذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له) لا يخفى أن كلام الثاني صريح في أن مجرد الممازجة مضر وقد علمته وكلام هذا الشيخ يفيد أن مجرد الممازجة لا يؤثر ضرا الا اذا تغير الماء وأما اذا لم يتغير وأخرج ذلك الدهن فإنه لا يضر وهو المعتمد ولذلك قال ح علم من كلام المصنف أن المعتبر في سلب الطهورية انما هو تغير أحد أوصاف

الحى وبما يفارقه قليلا كقمره وأما السبك اذا مات فيه فهو من المفارق كثيرا فيضرب التغير به وانما لم يقل المؤلف لا بالتغير ليوافق بالطلق لانه عطف عليه لانا نقول للاشارة الى أنه يصح عطف النكرة على المعرفة أو للاشارة الى أن المطلق لما كان متصورا في الاذهان صح أن يعرف بخلاف المتغير وانما قدم المؤلف اللون على الطعم لقوة الخلاف فيه والا كان الواجب تقديم الطعم للاتفاق عليه وأخر الزج لضعف الخلاف فيه لان مشهور المذهب أنه يضر كما صرح به ابن عرفة وغيره خلافا لابن الماجشون في الغائنه مطلقا بل قال ابن ناجي انه ظاهر المدونة والرسالة ونسب ابن عرفة لـ سحنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضرب أو خفيفا فلا يضر (ص) كدهن خالط أو بخار مصطفى (ش) مثالان للطاهر المتغير المفارق غالباً هذا هو الظاهر المتبادر ويحتمل أن يكونا مثاليين للتغير المفارق غالباً سواء كان طاهرا أو نجسا فان الدهن قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وكذا بخار المصطكي وأما كونها مشبهين كما ذكره بعض الشراح احتمالا ففيه نظر لانهما من جملة ما تقدم والتشبيه يقتضي المغايرة والمعنى أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له فإنه يسلب الطهورية اتفاقا وقول الشارح في الكبير والوسط هو المعروف من المذهب بوجه خلافه وليس مراد بل مراده الرد على إطلاق قول ابن الحاجب المتغير بالدهن طهرا واذ يتناول بظاهره الملاصق والمخالط وقد جله في توضيحه على الملاصق كما تقدم فالأحسن قوله في الصغير وهذا هو المذهب وكذلك يسلب الطهورية عن الماء المتغير بخور عوداً ومصطكي أو نحو ذلك ولا فرق في التغير بين البين واليسير والظاهر

الماء لا مجرد مخالطة الماء لغيره فلو وقع في الماء جلد أو ثوب وأخرج ولم يتغير الماء لم يضره وقاله في المدونة (قوله وقد جله) والخفي في توضيحه على الملاصق) أي التغير بالريح فقط (قوله فالأحسن قوله في الصغير الخ) لا يظهر لان تلك العبارة قطعاً تفيد أن فيه خلافا لانه تقدم أنهم يطلقون المذهب على القول المعتمد (قوله وكذلك يسلب الخ) أعلم أن المضر في التغير بالخيار أن تخر الاناء فارغة وتجبس البخار حتى تصب عليه الماء وفي نحو الترحنة والورد أن يكون كل منهما ملاصقا للماء لا فيما اذا كانت القلة ناقصة ووضع على نحو شيئا كما قاله من التغير بالمجاور انتهى قال ح خصص المصنف المتغير بالدهن المخالط والمتغير بخار المصطكي بالذ كر لئلا يكتفى أما الاول فلينبه بذلك على مفهوم قوله وان يدهن لاصق وأما المتغير بخار المصطكي فلينبه على الراجح من الخلاف (قوله والظاهر الخ) الظاهر هو البين واتلقى هو اليسير ففاض الريف التي يغتسل فيها النصاري والجنب بكرة استعملها حيث لم يظهر تغير وما قاله عج عن الخطاب من أنه لا يتوضأ منها ولا يجزئ أحد الغسل فيها لانها نجسة قال ابن رشد هذا صحيح لما يغلب على الظن من حصول النجاسة الكثيرة فيه وان لم يتبين تغير أحد أوصافه من ذلك انتهى فأذا ان غلبة الظن بوجود النجاسة الكثيرة بالماء تتضمن تغير أحد أوصافه وان لم تظهر انتهى عج ليس مناسب لان الخطاب ذكر بعد أن ذلك على مذهب ابن القاسم وأما على قول مالك فإنه طهرا بكرة استعماله حيث لم يظهر تغيره وقوله أن يدرك التغير فيه أي تحقيقا أو ظنا

(قوله وحكه كغيره) فان تغير بمشكوك في طهارته ونجاسته فهو طاهر (قوله يصير في الكلام مسامحة) ويجاب بان المشبه بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ويجاب باحسن من ذلك وهو ان الوصف هو النجاسة أو الطهارة اللتان هما الوصفان الاعتباريان وهما متحدان (قوله وهو عين النجاسة) قد تقدم ان النجاسة صفة حكيمية الى آخر ما تقدم ويجاب بان النجاسة تستعمل مراد بها الوصف المذكور وتستعمل تارة مراد منها العين المعروفة ثم لا يخفى انه قد يكون المغير للماء نجسا بكسر هاء فليس كون المغير نجسا بفتح هاء مطلقا تأمل (قوله وصفه نجس بكسر هاء الخ) أى وأما وصف عين النجاسة فهو نجس بفتح هاء أو أراد بالوصف الاسم (قوله كل منهما) أى النجس بالفتح والنجس بالكسر (قوله جواز التناول) أراد به الاذن في شمل الوجوب فتدبر (قوله وحينئذ فلا مسامحة) فيه شيء أما أولا فلا جواز التناول وعدمه خروج عما نحن فيه منه ٣ مما يصح به الطهورية وما لا يصح لانه لا يليق الايباب المباح وثانيا لانه لا يدفع المسامحة لان المتنجس ينتفع به في غير مسجد وآدى (قوله ويضر بين تغير) (٧١) من اضافة الصفة للموصوف واختار هذه العبارة

ليسقط لفظ تنوين بين وبين وليلى تغير (قوله بترسانية) الاضافة للبيان المفهوم من الخطاب صريحان السانبة هي الساقية التي هي غير البئر فلو قال الشارح أى ساقية ومثلها البئر كان أحسن ولها اطلاق آخر فتطلق على الغرب أى الراوية والدلو العظيم وغير ذلك وهذا الكلام انما هو في الجمل وأما آله الاستفتاء اذا كانت من أجزاء الارض فلا يضر التغير بها ولو فاحشا وسواء بقيت بمائها كأن كانت حديدا أو نحاسا أو حجرا أو حرقت بالنار كآنية الفخار ولا يضر تغير القرب بما يصلحها من الدباغ ولو ينسأ لانه كالتغير بالمفر كذا كره الشيخ زروق عن الشيباني ويمكن ذكر الخطاب على سبيل البحث انه كجمل السانبة بجامع ضرورة الاستفتاء (قوله انظر لم يقل المؤلف) الاولى ترك هذه لان قوله انما هو مرجع ضميره بوجه أن في عبارة المصنف ضميرا وليس تاليا وليس كذلك اذ لا ضمير

والخفي الاما أتى بالتغير بجمل السانبة فتقول بعض اذا بخر الماء وظهر أثره فانه يسلبه مخالف لاطلاقهم فلعل مراده أن يدرك التغير فيه (ص) وحكه كغيره (ش) هذا جواب من المؤلف لمن سأله اذا قلتم ان التغير بالمفارق يسلب الطهورية فاحكم الماء بعد سلبها هل الطهارة أو النجاسة ايرتب عليه بأحدهما تناوله في غير العبادات ومنعه والمعنى ان حكم الماء أى وصفه المحكوم له به شرعا وهو الطهارة أو النجاسة كحكم مغيره فهي الطهارة ان كان مغيره طاهرا فيستعمل في العبادات من عجن وطبخ وغسل ثياب من الوسخ أو النجاسة ان كان مغيره نجسا فلا يستعمل في عبادات ولا عادات لكنه ينتفع به في غير مسجد وآدى كما سألني ثم بعد حل الحكم على الوصف كما قررنا يصير في الكلام مسامحة لان ما غيره النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وصفه نجس بكسر هاء أو متنجس فليس حكمه أى وصفه وصفه مغيره لكن الفقهاء كثير ما يتساهلون باطلاق كل منهما على الآخر وبما صح حل الحكم في كلام المؤلف على الحكم الشرعي المنقسم الى طلب الفعل والترك أو التخيير فيهما فالعنى حينئذ وحكه من جواز التناول ومنعه كحكم مغيره فهو جائز التناول ان كان مغيره طاهرا ومنوعه ان كان مغيره متنجسا أو نجسا وهذا أولى وحينئذ فلا مسامحة (ص) ويضر بين تغير بجمل سانية (ش) لم اعدل اطلاق كلامه على أن مطلق التغير يسلب الطهورية كما قررنا على المعروف السابق نبه هنا على ما يضر فيه التغير البين دون الخفي والمعنى أن التغير لا حداثا وصف الماء بجمل أو دلو استفتاء من بترسانية فانه يضر ان كان تغيره بينا أى فاحشا كما في عبارة ابن رشد والمعتبر في كونه فاحشا أو غير فاحش قول أهل المعرفة وانظر لم يقل المؤلف ويضر بين تغير ماء سانية بجمله مع انه الاول لتأويل مرجع ضميره (ص) كغدير بروت ماشية (ش) أى كما يضر مطلق تغير غدير بروت الماشية وأطلق الروث على ما يعيم البول والغدير واحد الغدران والغدير كصرد قطع الماء يغادرها السيل سميت به لغدرها أهلها عند شدة حاجتهم لها فاذا تغير أحد أو صافه بروت أو بول المواشي عند وودها لانه يسلب الطهورية كان تغيرا بينا أم لا على المعروف من الروايتين عند اللخمى ويتم ان لم يجد غيره وان توضأ به أعاد أبدا فالغشيه

أصلا فلو قال مع انه الاول لا فميدان ذلك انما هو في تغير الماء بجمل سانية أى لا بجمل غير هاء فيض مطلقا بينا أولا وقلنا بوجه لان ذلك أن تقول وانظر لم يقل المصنف كذا الخ أى لانه عند عدم قوله كذلك لم يكن مرجع الضمير تاليا للضمير أى والسالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله ضميره) أى ضمير ذلك القول أى الضمير الذي فيه أى ليكون مرجع الضمير تاليا للضمير أى متصلا به ومفاده أن ضمير بجمله عائد على السانبة فيكون التذكير باعتبار كونه ادولابا (قوله وأطلق الروث على ما يعيم) اطلاقا مجازيا لا يخفى أن ذلك لا قرينة عليه فالاولى أن يقول ومثله البول (قوله الغدران) بضم الغين لغدرها أى تركها قال أبو الحسن مانصه الغدر جمع غدير وهو مأخوذ من الترك لان السيل تركها الا أن ذلك يعارض قوله لغدرها أهلها فالاحسن أن يجعله تعليلا ثانيا والحاصل أن غدير فعيل اما بمعنى مفعول أو فاعل (قوله على المعروف من الروايتين) والزواية الثانية قال ما يعجبني أن يتوضأ به من غير أن أحرمه

(قوله قلت أتى بها الرد على من يشترط الخ) هذا بعيد غاية البعد بل ظاهره كما أفاده الحطاب أنه لا يضر إلا التغير البين (قوله أو بئر) أي ما بئر وقوله بئر متعلق بمحذوف أي تغير (قوله بهما) لا خفاء أن ضمير بهما الورق والتين مع أن العطف بأو وتقدم عن الرضى في قوله أو فضلة طهارتهما ما يشهد به وإن كان الأصل الأفراد (قوله أو خشب أو خشيش) فلام مفهوم لقول المصنف وبئر بورق شجر أو تين (قوله طويت به) أي طويت البئر بكل من الخشب والخشيش وقوله أو سقط عطف على طويت وفي العبارة لف ونشر لأن طويت راجع للخشب والخشيش وقوله أو سقط راجع لورق الشجر وقوله أو تين معطوف على ورق (قوله الأبياني) اسمه عبد الله وهو بكسر الهمزة وتشديد الباء ويقال الصواب تخفيفها قاله ابن فرحون (قوله عدم التأثير) مفعول اختار (قوله والغدر) عطف خاص على عام أو مرادف تأمل (قوله ويجاب عن المؤلف الخ) لا يخفى أن الاعتراض متوجه على ظاهر المصنف والاعتراض انما يتوجه على الظاهر ولا شك في ظهوره (قوله لا مفهوم في كلامه للبئر) لأن الماء المتغير في الأودية والغدر تسقط ٣ من أوراق الشجر النابتة عليه أو التي جلبتها الرياح كذلك (قوله ولا قيد كونها في بادية) لأن التي في الحاضرة كذلك كما أفاده ح **تنبيه** كان على المصنف التصدير بقول ابن رشد أن صناعته يقتضي أنه مرجوح وليس كذلك لكن ترك المصنف التقييد بكون سقوط كل من التين والورق غالباً ولا بد منه لأن المدار على عسر الاحتراز منه ويدل عليه قول الأزهري في قواعد أنه إن كانت الشجرة لا تنفك عن السقوط فالشهور أنه ملحق بالطلق وإذا كان السقوط وقتادون وقت (٧٣) يصدق بما إذا تساوى أو بما إذا كان وقت السقوط أكثر وليس بمرادفانه إذا

كان وقت السقوط أكثر كان بمنزلة مستمر السقوط بل ربما يقال أنه إذا تساوى وقت السقوط ووقت عدمه فإنه يكون بمنزلة المستمر أيضاً عسر الاحتراز منه ويدل له ما يأتي في مسألة السلس من أن تساوى زمن انقطاعه وزمن اتسائه بمنزلة استمراره وينبغي أن يكون ما تبسّر تغطيتها بمنزلة ما لا يعسر الاحتراز منه اهـ (قوله وفي جعل الخ) المعتقد لا يجعل كالمخالف وهو الموافق لقوله عليه السلام بعثت بالحنيفة السمحاء أي السهلة ويدل له أيضاً ما جاء في غير

في التغير لا يقيد كونه بينا فان قلت لا وجه لذلك كرم المؤلف لهذه المسئلة لدخولها تحت قوله لا بمتغير لونا أو طعماً أو ريحاً قلت أتى بها الرد على من يشترط في تغير الغدير أن يكون بينا كما وهم فيه بعض الشراح حيث جعل التشبيه تاماً تأمل (ص) أو بئر بورق شجر أو تين والظاهر في بئر البادية بهما الجواز (ش) يعني أن البئر إذا تغير أحد أوصاف ما هم بورق شجر أو خشب أو خشيش طويت به أو سقط من الرياح أو غيرها فيها أو تين ألقته الرياح فيها فإنه يسلب الظهور به وهو قول الأبياني اللخمى وهو المعروف من المذهب واختار ابن رشد في بئر البادية والصحارى تغير بورق الشجر والتين وكذا الخشيش الذي تطوى به الذي لم يوجد غيره تطوى به عدم التأثير قال في الطراز وهو قول أصحابنا العراقيين وأبي حنيفة والشافعي لأنه لا يمكن الاحتراز منه لكن ابن رشد لم يخص الجواز بالبئر بل جعل في حكمها الماء المتغير في الأودية والغدر ويجاب عن المؤلف بأنه لا مفهوم في كلامه للبئر ولا قيد كونها في بادية وإنما خرج مخرج الغالب والمدار على عسر الاحتراز كما دل عليه كلام ابن رشد وابن عرفة وغيرهما (ص) وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف نظر (ش) المراد بالجمع التقدير لا التصيير ولا الاعتقاد أي إن الماء إذا خالطه أجنبى مما مر من طاهر أو نجس موافق له في أوصافه الثلاثة

حديث مما يدل على التبشير والتخفيف وعدم المشقة (قوله المراد بالجمع التقدير) أي وفي وجوب تقدير الخ وقوله أو لا التصيير أي كافي قولهم جعلت الطين ابريقاً وذلك لأنه لم يجعل المخالف موافقاً بحيث انقلب صفة وقوله ولا الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا بالآله لم يعتد أن المخالف موافق كالاعتقاد المذكور في الآية ثم لا يخفى أنه حيث أريد من الجعل التقدير فتكون الكافي في قوله كالمخالف زائدة وبشيرة الشارح (قوله من طاهر) أي كما لو رداً وغيره المنقطع الرائحة وقوله أو نجس كالبول المنقطع الرائحة كما عند ابن رشد وعبارة عب وفي تقدير المخالط المطلق قدر آنية غسل ولولته وضئ والمخالط قدرها وأقل أو أكثر وهو مخالف للمطلق في حقيقته وينفك عنه غالباً الموافق الآتية في أوصافه الثلاثة وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه وتحقق أو ظن أنه لو بقيت الغيرة المطلق كبول وماء راحين انقطعت رائحة كل في مفره إلى أن قال واحترزت بقولي لمطلق قدر آنية غسل عما إذا كان المطلق أكثر منها فلا يضره المخالط المذكور كان قدره أقل أو أكثر وعما إذا كان أقل من آنية غسل فيضره المخالط المذكور مطلقاً واحترزت بقولي وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه عما إذا كان ذا صفة غير مخالفة للمطلق كما زر جون أي حطب عنب فلا تضره مخالطته للمطلق قطعاً وكذا بول شخص شرب ماء ونزل بصفته لضعف من أجله لمخالط بماء مطلق مع موافقته لصفته وأما نقض الموضوع بخبر وجه من غير مستنكح لآمنه فشيء آخر واحترزت بقولي وتحقق أو ظن الخ عما إذا تحقق أو ظن أنه لو بقيت لم تغبر المطلق فإنه ظهور وكذا إن شك في تغيره لو بقيت فلا يضر خلافه لجل الشيخ سالم تبع الخ إن هذه من محل التردد وعلم مما ذكرنا أن أقسام

هذه المسئلة تسعة حاصلة من ضرب ثلاث حالات المطلق قدراً نية غسل ودونها أو أكثر في حالات المخالط بكسر اللام وهي كونه قدر المطلق أو أقل أو أكثر وأن محل التردد في ثلاثه هي كون المطلق قدراً نية غسل سواء خالطه مثله أو أقل وكذا أكثر على ما لبعض وغيره أن المطلق حينئذ غير طهور قطعاً وثلاثة فيها المطلق طهور قطعاً وهي كونه أكثر من نية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر وثلاثة فيها المطلق في الأصل غير طهور إلا أن وهي كونه أقل من نية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر اهـ إلا أنه يشك عليه ما صرحوا به عند قوله كآنية وضوء من أن ما كان دون آنية الوضوء والغسل إذا حلقه نجاسة ولم تغيره فهو من المطلق وجعله من محل التردد ما إذا كان المخالط دون في الصورة المذكورة هو ما يفيد من ابن فرحون والافكلام ابن العربي يفيد أنه مطلق من غير تردد وفي له أنه ليس من محل الاتفاق ما إذا شرب الماء ونزل بصفته بل من محل التردد ونصه وأما أن لم يكن له أو صاف ذهبت كما شربه شخص فنزل منه كما شربه وكما الزرجون بفتح الزاى وسكون الراء وضم الجيم فانظر ما الذي يعتبره من الأوصاف هل أو صاف أى مخالف أو أو صاف مخالف معين فيعتبر في البول أو صاف بول شخص موافق لصاحبه في المزاج ولكنه صحيح وهذا هو الظاهر بل المتعين لأن البول من حيث هو ذو وصف مخالف للماء وتختلفه في الفرض المذكور لعله وأما ماء الزرجون فالذي ينبغي الجزم به أنه لا يضراخ وفي له مانصه ثم بعد كلام طويل قال مانصه أى ابن مرزوق ثم أنك إذا علمت أوصاف المخالط التي ذهبت تحقيقاً اعتبرت وكذا باعتبار ما غلب على الظن منها ويقدر الوسط إن جهلت أو شك فيها هذا هو الذي يظهر واعلم أن الصور خمسة وأربعون وذلك أن تضرب الأحوال الخمسة وهي ما إذا ظن أو تحقق التغير على تقدير المخالفة أو شك فيه (٧٣) أو تحقق أو ظن عدمه في التسعة

المذكورة فمحل التردد ست هي ما إذا كان قدراً نية الغسل والمخالط بأقسامه الثلاثة مضروب فيما إذا تحقق أو ظن التغير والتسعة الباقية وهي ما إذا شك أو ظن أو تحقق عدمه في أحوال المخالط في الصور المذكورة محل اتفاق في عدم السلب ومنها الخمس عشرة فيما إذا كان الماء أكثر من نية الغسل وهي أن تضرب الأحوال الخمسة في أحوال المخالط الثلاثة وما جعل محل التردد في الصورة المذكورة

أوشى منها ولم يغيره لأجل الموافقة المذكورة ولو قدر مخالفاً في أوصافه أو في شيء منها غيره في جميع الأوصاف أو في بعضها فهل بقدر المخالف وينظر في كونه طاهراً أو نجساً وإلى قوله الماء وكثرته ويجري على ما سبق وما يأتي لأن الأوصاف الموجودة إنما هي للماء والمخالطه أولاً بقدر مخالفاً للماء باق على أوصاف خلقته وذلك مما يقتضي استعماله فيه نظر فالنظر في وجوب التقدير وعدمه ولم يبين المؤلف اصطلاحه في النظر لقلته وقال بعض كان الأولى أن يقول تردد وقال بعض التردد إذا جزم المتأخرون بالحكم والنظر إذا وقفوا ولم يجزموا ثم التردد في كلام المؤلف إذا كان يحصل التغير بتقدير وجود الأوصاف التي تحصل بها المخالفة وأما إذا كان يشك في حصول التغير بتقديره فهو طهوراً اتفاقاً ولا تقدير فالتردد في غير حالة الشك كما يفيد كلام ابن عرفة في اعتراضه على ابن الحاجب وفي كلام الخطاب نظراً نظره في الشرح الكبير (ص) وفي التطهير بماء جعل في القم قولان (ش) يعني أن الماء إذا جعل في القم فهل ينظر به أولاً في ذلك قولان قول ابن القاسم أنه ينظر به خلافاً لاشبهب والخلاف في ذلك خلاف في حال وصفة وهي أن الماء هل ينقل عن الريق أم لا فإن القاسم رأى أنه ينقل عنه

(١٠ - خرى أول)

محل اتفاق في السلب فيما إذا كان الماء أقل من نية الغسل والتسعة الباقية محل وفاق في عدمه هذا ما تحصل (قوله أوشى منها) المناسب إسقاطه ويقتصر على قوله موافق له في أوصافه ويجاب بفرضه في ماء ورد مثلاً قليل اختلط بمطلق بحيث ذهب طعمه ولونه بتلك المخالطة وكان له رائحة ذكية ذهبت لأنها لو بقيت لغير ريح الماء فهذا لا ينظر فيه إلا للتغير في البعض فقط (قوله وإلى قوله الماء وكثرته) لا يخفى أنه حيث فرض نجساً فلا داعي إلى النظر لذلك نعم لا يجري على ما تقدم من قوله وحكمه كغيره وما يأتي من قوله وينتفع بعتجس (قوله والنظر إذا وقفوا الخ) ولذلك قال بعض الشراح ما حاصله أن هذا الموضع مما وقع فيه التردد بين الشخص ونفسه ولكن في عجب خلافه وحاصله أنه لتردد المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين والقول بعدم سلب الطهورية لابن عبد السلام (قوله وفي كلام الخطاب نظر) لأنه جعل صورة الشك محل التردد وإذا قال فعل النظر إذا شك انتهى (قوله وفي التطهير بماء) بالمد والهمز واحد المياه ويصح جعل ما موصولة أو موصوفة وجعل صلة الموصول أوصافه المنكرة والأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى تقدير موصوف كذا في بعض الشراح (قوله جعل) مفهوم جعل في القم أنه لو بصر فيه وهو في أناء لم يضرب في التهذيب يجوز الوضوء بالماء يقع فيه البصاق وشبهه أى كماء الفساق وقيد ابن نونس بما إذا لم يكثر حتى يتغير الماء انتهى (قوله خلاف في حال وصفة) أى مبني على حال وصفة وعطف الصفة على ما قبله تفسيرا ولا يخفى أن الخلاف على هذا التقدير لفظي قال في الكبير واعلم أنهم هنالك يتعرضون للتغير ولا عدمه بل اكتفوا في المضرب بتحقيق المخالط ووجه ذلك أن الماء ما كان يسيراً ورعياً كان المخالط أكثر لم يتطروا إلى التغير انتهى

(قوله أو عدمها الخ) لا يخفى أنه لا يمكن تحقق العدم عند الشك في أن أشبه يرى أنه لا ينفك فكيف يعقل بعد ذلك أن يتحقق عدم الاتفكاله الآن يجاب بالفرض والتقدير (قوله وبعبارة أخرى الخ) صاحب هذه العبارة يرى أن الخلاف حقيقي وهو أنهما متفقان على أن الماء لا ينفك عن مخالطة الرقيق لكن ابن القاسم يعتبر بقاء صدق المطلق عليه وأشبه يعتبر المخالطة في نفس الأمر كذا في بعض الشراح قال له وفي بعضهم الخلاف بما إذا لم يكن في الفهم نجاسة قال بعض وهو ظاهر (قلت) لعل وجه ظهوره أنه يصير حينئذ ماء قليلا لحالته نجاسة وهي تسلبه عند ابن القاسم وإن لم تغيره فيتنفق القولان على عدم التطهير به وإن بقي الخلاف بعد ذلك في طهارته ونجاسته فشيء آخر قال بعضهم وعلى أن الخلاف حقيقي وإن المخالطة حصلت قطعا تكون المسئلة عين ما قبلها ولا يصح قولهم لا نص فيها ويجاب بأن الواقع في الأولى موافق يؤثر نوعه المخالف كما لو ورد المقتطوع الرائحة فإن نوعه يؤثر ولو كان له رائحة بخلاف هذه فإن الرقيق ليس له نوعان موافق ومخالف وهو جواب لطيف وفرق بعض أيضا بينهم ما على الخلاف في حال باحتمال المخالطة هنا وفرض وقوعه هناك قال بعض وهو ظاهر على قول ابن القاسم لا على قول أشبه إذ لا احتمال عاميه بل اللازم المخالط قال ولا يلزم من اختلاف الشيخين فيما لم يتحقق مخالطته اختلافهما فيما تحققت مخالطته فهما مسئلتان فلا تكرار والراجح أن الخلاف في حال انتهى وانظر كيف الجمع بين حكايتهما هنا خلاف أشبه وقولهم الماء القليل إذا خوط بطاهر لم يغيره ظهور اتفاقا وكان الجمع أن ذلك محمول على ما كان شأن المخالط أن يظهر كاللبن والعسل فلما لم يغير دل على قلته وهما موافق لصفته فلا دليل على قلته كذا قاله بعض (قوله بغير ظاهر) صادق بما إذا لم يتغير أصلا أو تغيرا غير ظاهر ومفهوما لو كان ظاهرا للضرر هذا ظاهر كلامه والظاهر أن المراد بالظهور يتقن (٧٦) أو ظن التخير **(فائدة)** البصاق مستقدرون أن كان طاهرا فلذا اشتد

تكبر ابن العربي في العارضة على من يبلطخ صفحات أوراق مصحف أو كتاب ليسهل قلبها فأثلا أن الله على غلبة الجهل المؤدى إلى الكفر وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك انتهى من ك قال بعض شيوخنا وهو مجرد زجر لأنه لا يؤدى للكفر (قوله

وأشبه رأى أنه لا ينفك وأما إذا تحققنا المخالطة أو عدمها فإنه يعمل على ذلك وبعبارة أخرى وفي صحة التطهير من حدث أو خبث بما جعل في الفهم وأخرج غير متغير بالرقيق تغيرا ظاهرا وقبل طول مكثه في الفهم من أن يتحقق أنه حصل من الرقيق مقدار لو كان من غير الرقيق لغيره فعند حصول هذين الأمرين وهما عدم التغير وعدم طول المكث قولان وقيدنا محل الخلاف بقيد عدم التغير ظاهرا وهو ظاهر إذ لو غلبت إعايية الفهم على الماء لانتفى الخلاف وعدم طول المكث إذ لو طال مكث الماء في فيه أو حصل منه مضمضة لانتفى الخلاف لغلبة الرقيق (ص) وكراهة ما يستعمل في حدث (ش) لما ذكر ما يباح التطهير به وما يمنع ذكر ما حكه الكراهة المتوسطة بينهما هذا الكلام والمعنى أن الماء اليسير إذا استعمل في رفع حدث بان تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها يكره أن يستعمل في حدث

الماء اليسير) وأما الكثير فلا يكره وكذا الوصب عليه ماء مطلق غير مستعمل فإن صب

أو

عليه مستعمل مثله حتى كثر لم تنف الكراهة على ما استظهره ابن الإمام والخطاب لثبوت الكراهة في كل جزء حال انفراده واستظهر ابن عبد السلام انتفاءها لفرق حتى صار كل جزء يسيرا فهل تعود الكراهة أولا وهو الظاهر لزوالها ولا موجب لعودها انظر ك (قوله بان تقاطر من الأعضاء) أي ثم يجمع في قصرية (قوله أو اتصل بها) شمل صورتين ما اتصل بها واستمر على اتصاله وما اتصل بها وانفصل عنها كافي قصرية غسل عضوه بها وهذا الثاني يقيد بكونه يسيرا بخلاف الأول فلا يكون إلا يسيرا أي والفرض أنه ذلك في القصرية وأما لو غمس به أو لم يتركه إلا بعد ما أخرجه فالظاهر أنه غير مستعمل كما ظهر لي ثم وجدت عجب ذكره ثم أن ما تقاطر من العضو الذي تنم به الطهارة أو اتصل ماء مستعمل بلا نزاع وأما ما تقاطر من العضو غير الأخير أو اتصل به فإن استعمل بعد تمام الطهارة فهو استعمال بماء مستعمل في حدث أيضا وإن استعمل قبل تمام الطهارة فإن قلنا إن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده فنكذلك والأفلا يكره (قوله يكره أن يستعمل الخ) حاصله أنه يكره استعماله حيث وجد غيره في كل طهارة لا تفعل إلا بالطهور سواء كان يصلى بها أولا كالوضوء لزيارة الأولياء ووضوء الجنب للنوم والحاصل أن الكراهة تقيد باليسارة ووجود مطلق وعدم صب مطلق غير مستعمل وتمام غسل العضو لأن استعماله في بعض العضو وأخرى للبعض الآخر وفي عجب بعد كلام طويل حاصل عظيم ونصه والحاصل أن صور استعمال الماء المستعمل ست عشرة صورة لأن استعماله أولا ما في حدث وما في حكم خبث وما في طهارة مسنونة أو مستحبة وما في غسل آناه ونحوه وكل واحدة من هذه إذا استعمل ثانيا فلا بد أن يستعمل في أحدها فالمستعمل في حدث أو حكم خبث يكره استعماله في أحدهذين وصورة أربع وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستحبة وهاتان صورتان كما يفيد ما رجع في تعليل الكراهة من أنه مختلف في ظهوريته ولا يكره في غسل كالآناه وهاتان صورتان أيضا والمستعمل

في الطهارة المسنونة والمستحبة بكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وكذا في الطهارة المسنونة والمستحبة على أحد الترددين في المسائل الثلاثة لا في غير ذلك والمستعمل في غسل كالأداء لا يكره استعماله في شئ انتهى المراد منه (فائدة) وجد بعض شيوخنا في خارج المذهب أن ماء وضوئه عليه السلام وغسله لا يدخل في الماء المستعمل وهو كلام نفيس والظاهر أن مذهبنا كذلك اه (قوله أو خبث) على أحد القولين والقول الثاني لا يكره لأن إزالة النجاسة معقولة المعنى وفي كلام صاحب الإرشاد إشارة إليه لاقتصاره على ذكر الوضوء فيفقد قوته وإن كان كلام عب يفيد خلافاً حيث يقول بعد قوله في حدث وكذا في إزالة حكم خبث فيما يظهر خلافاً للاستظهار الشيخ أحمد الزرقاني عدم كراهته (قوله وعلمت الكراهة بعلم الخ) فمن جملة ما علم به أنه أدبت به عبادة ووجه ضعفه أنه يلزم مثله في التراب وأن السلف لم يستعملوه ووجه ضعفه أنه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود وأنه ماء ذنوب ووجه ضعفه أن الذنوب معنى من المعاني هذا ما في كراهة خاصة بالعبادات دون العادات خلاف قوله ويسير كآنية وضوء وماعطف عليه فإن الكراهة عامة في العبادات والعادات اه واستظهر ح أنه لا إعادة على من استعمل هذا المستعمل مع وجود غيره وقال ولا تقتضي الكراهة الإعادة في الوقت بل الإعادة في الوقت تقتضيها انتهى (قوله وإن اختلف في التقدير الخ) أي فإن أعلمت الأول يكون التقدير بعد قوله مستعمل وإن أعلمت الثاني يكون قبله هذا وما قاله فيه نظر من وجهين الأول أنه لو أعمل الأول بصرح بالاضمار في الثاني مع أنه لم يصرح فدل على أنه لم يعمل الأول الثاني (٧٥) ولا يختص بجعله من باب التنازع بل يأتي على جملة محذوفات من الأول لدلالة

أو خبث أو أوضيه أو اغتسلات مستحبة أو مسنونة مع وجود غيره وعلمت الكراهة بعلم كلها لا تخلو عن ضعف والراجح في التعليل مراعاة الخلاف كما قال ابن الحاجب لأن أصبغ قائل بعدم الطهورية وتخصيص المؤلف الكراهة بالماء يخرج التراب والفرق أن الماء لا بد أن يتعلق به شئ من البدن وقوله في حدث يحتمل أن يكون متنازعا فيه كل من كره ومستعمل ويحتمل فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني والتقدير على الأول وكره ماء مستعمل فيه في حدث إذا أعلمت الأول وإن أعلمت الثاني كان اللفظ على حاله وإن اختلف في التقدير وعلى الثاني وكره في حدث ماء مستعمل في حدث وقوله في حدث أي في رفعه فيدخل وضوء الصبي إذا كان محدثا (ص) وفي غيره تردد (ش) أي وفي كراهة استعمال الماء المستعمل في غير حدث كالمستعمل في الأوضيه والغتسلات المستحبة والمسنونة ومستعمل الثانية والثالثة في الوضوء وغسل الذميمة من الحيض وضوء التبريد والغسل الرابعة وماء غسل به ثوب طاهر سالم من النجس والوسخ وجوازه تردد للتأخرين في النقل واعتمدنا في التعميم المذكور على ظاهر كلام الشارح في الكبير (ص) ويسير كآنية وضوء وغسل بنجس لم يغير (ش) المعطوف محذوف أي وماء يسير وانما يمكن معطوفا على مستعمل لأن الماء السابق مخصوص بكونه

مسنونة كغسل الجمعة ومستحبة كغسل العيدين ويدخل في الأوضيه المستحبة وضوء التجديد وضوء الجنب النوم وقال سنده في الأول المشهور لا يكره ويكون الثاني بالأولى وكذا ذكر عب في الثاني ونحوه من كل ماء لا يصلح به أنه لا يكره استعماله في متوقف على طهور مطلقا كما غسل به أنا طاهر اه أي فليس من محل التردد وذكر أن محل التردد في غسل الجمعة وعبد (قوله ومستعمل الثانية والثالثة) قد ارتضاه عج أي ارتضى أنه محل التردد وفي ح أنه لا كراهة فيه وقال بعضهم الظاهر كراهته لأن الجميع حكم الطهارة الواحدة فلا فرق بين الأولى وغيرها (قوله وغسل الذميمة من الحيض) كذا في الشيخ أحمد أنه من محل التردد والذي استظهره ح أن ماء غسل الذميمة النقية الجسد من الحيض ليطأها زوجها أو مالها يكره استعماله في متوقف على الطهارة بالتردد (قوله وضوء التبريد الخ) دخول هذا في محل التردد غير ظاهر فالمناسب ما في ك من أنه ليس من محل التردد والذي فيه وأما ماء الغسل الرابعة وغسل التبريد وغسل الثوب السالم فلا كراهة فيه كما يفهم من كلام القرافي وسند وفي كلام المصنف في التوضيح إشارة إلى خروجه من الخلاف (أقول) فالواجب أن يعول عليه وإن كان في كلام ابن راشد في شرح ابن الحاجب ما يقتضي دخول الخلاف في ذلك والخلاف كما قال المصنف فيمن سلمت أعضاؤه من النجاسة وغيرها من الأوساخ وأما متنجسها فنجاسة وأما وسخها فنجاسة أوساخ أجروا على ما سبق انتهى أي فإن كانت الأوساخ من أجزاء الأرض لم يضر التغير بها والافيض ويقيده كلامه بما إذا وجد غيره كما قيده بما قبله بل هذا أولى بالتحديد اه (قوله وانما يمكن معطوفا الخ) تبع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو غير ظاهر بل يصرح عطفه على مستعمل إذ لا يقدر في المعطوف نفس المعطوف عليه وقول المتن

آنية الخ جميع اناء والصواب أن يقول كانه وضوء لاسمائه وهو أنحصر قال في الصماخ الا انه معروف وجميعه آنية وجميع الآنية أو ان انتهى (قوله راكد) وأما البخاري فلا يكره استعماله كالكثير وقوله مع وجود غيره وأما إذا لم يوجد غيره فلا يكره (قوله فوق القطرة) وأما هي فلا يكره استعمال قليل حلت فيه وهو ما نقله الناصر اللقاني عن البيان وتبعه عليه بعض الشراح والذي يفيد الخطاب أن نجس القطرة وما فوقها أولى والظاهر الرجوع في قدرها للعرف وأفاد نحشي تت ناقلا للنص أن القطرة تؤثر في آنية الوضوء فيصير من المختلف فيه بالكره والنجاسة ولا تؤثر (٧٦) في آنية الغسل وانما يؤثر فيه ما فوقها وذكرك كلام المقدمات الخ (قوله

فالكاف دالة على عدم الحصر) هذا يحتاج لدليل خصوصاً وقد قال فيما سبأني وانما لم يكتف بهذا يؤذن بالتحديد تنبيه كراهة الماء القليل مقبلة بثلاثة قيود أن يجده غيره وأن لا يكون له مادة كثر وأن لا يكون جارياً (قوله والحكم سلب الطهورية) أي والطهورية (قوله فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور) ومقابلته بعيد في الوقت عند ابن القاسم بنجاسته مراعاة للخلاف أفاده الخطاب (قوله ولا على مستعمل الخ) فيه أن قوله مستعمل تقديره يسير مستعمل ووجه التفرقة بين اليسير والكثير وان كان غسل الاناء تعبداً على المشهور أن اليسير قد يتغير من لزوجات فم الكلب فناسب أن يقال فيه ذلك تنبيه كراهة الماء الملوغ فيه إذا وجد غيره (قوله وفتحها) مبتدأ وقوله كثرة ذلك خبر أي كثرة الولوج بالضم ففي العبارة شبه استخدام وذلك أن المشار له الولوج لا بالمعنى المتقدم لانه بالمعنى المتقدم اللفظ (قوله ولحس الاناء) أي ويقال لحس الاناء إذا كان فارغاً لحس فعل ماض (قوله وحركه فيما فيه شيء) ظاهره

مستعمل في الحدث فلا يناسب تقديره هنا أي وكره استعمال ماء يسير راكد مع وجود غيره اذا خلط بنجس فوق القطرة ولم يغير شيئاً من أوصافه وحده اليسير عند مالك كآنية وضوء وآنية غسل فآنية الغسل قليلة وان استعملت في الوضوء ثم ان الجار والمجرور في قوله كآنية وضوء يصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف كما قرره بعض الشراح ويصح أن يكون صفة ليسير وعلى كل حال فالكاف دالة على عدم الحصر فيدخل ما كان أقل من ذلك اذا تقرر ذلك ظهر أن قول بعض الشراح ومفهوم كلام المؤلف أن مادون آنية الوضوء والغسل بنجس لم يغير مستحسن غير سديد ومفهوم لم يغير أنه لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب الطهورية ومفهوم بنجس أنه لو كان بظاهر لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم أنه اذا لم يغير فلا كراهة وان غير سلب الطهورية واذا توضع بالماء القليل المذكور وصلى فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور وانما لم يكتف المؤلف بآنية الوضوء عن آنية الغسل أو بالعكس لانه لا يقتصر على آنية الوضوء انهم أن آنية الغسل من الكثير ولو اقتصر على الكثير انهم أن آنية الوضوء نجسة (ص) أو ولغ فيه كلب (ش) هو معطوف على خلط المقدّر قبل قوله بنجس ليصير قيد السارة معنيرافيه لا على يسير كما فعله بعض لانه يلزم عليه أن الكلب اذا ولغ في كثير يكره استعماله لانه قسمه لان المعطوف مغاير للمعطوف عليه وليس كذلك ولا على مستعمل لثلاثيهم كراهة الكثير أيضاً والمعنى وكره استعمال ماء يسير خلط بنجس أو ولغ فيه كلب مأذون في اتخاذ أم لا بخلاف الكثير والولوج بضم الواو وفتحها كثرة ذلك وهو للكلاب والسباع لا لادحى ولا لطيور الا الذباب والشرب للجميع فكل من ولغ شرب ولا عكس ولحس الاناء اذا كان فارغاً يقال ولغ بلغ بفتح اللام فيهما وحكى كسرهما في الاول اذا أدخل لسانه وحركه فيما فيه شيء ويفهم منه أنه اذا أدخل لسانه من غير تحريك أنه لا يكره استعماله وكذا لو أدخل رأسه أو سقط من فيه لعاب في الماء وظاهر كلام المؤلف الكراهة في الماء الملوغ فيه ولو تيقنت سلامة فم من النجاسة * قال ح فيما يأتي عنه سد قوله ونجب غسل اناء ماء الخ تنبيه فارق سور الكلب سور غيره من الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة في الامر بغسل الاناء منه سبباً وفي اوراقه وكره استعماله وان علمت طهارته وما غيره فان تيقنت طهارته فم فلا يراق وان لم يعلم ذلك فيكره استعماله مع وجود غيره وأن من توضأ بسوره لا إعادة عليه في الوقت (ص) ورا كد يغتسل فيه (ش) أي وكره استعمال را كد أي الاغتسال فيه فجعله يغتسل فيه تفسير للضاف المقدّر قبل را كد وهو استعمال فان استعمال الرا كد هو الاغتسال فيه أي وكره الاغتسال في را كد ابتداء وأخرى اذا تقدم فيه الاغتسال لاصفة را كد لانه

سواء كان ماء أو طعاماً وتبع الشارح في ذلك تت وفي عبارة الولوج في الماء وأما في الطعام فيسمى لعفاً (قوله ولو تيقنت يقتضى سلامة فم من النجاسة) اندفع بذلك سؤال وارد على المصنف وصورته لم يكتف بعوم قوله وما لا يتوقى نجساً من ماء وحاضله انما يخص الكلب بالذكور ولم يكتف بعوم قوله بعد وما لا يتوقى لان سور مخالف لسور غيره في ذلك (قوله فلا يراق) الاولى لم يكره لانه يقتضى أنه عند الشك يراق مع أن الارقة خاصة بسور الكلب (قوله وان من توضأ بسوره) معطوف على قوله تنبيه كما يعلم من كلام الخطاب (قوله تفسير للضاف) فكأنه جواب سؤال مقدّر كأن قائله ما المراد باستعماله فقال المراد باستعماله هو الاغتسال فيه (قوله لاصفة را كد) على أنه لو كان صفة را كد قال المصنف ورا كد اغتسل فيه بالماضي الدال على أنه وقع الاغتسال فيه فيما مضى

(قوله أما من كانت أعضاؤه نقية الخ) وأما لو كان نجسه اغتساله فيه فانه يجب تركه فان كان ملكه لم يجب تركه (قوله مالم يستجر جدا) ومثل المستجر جدا ماله مادة وهو كثير فالمستجر جدا والبر الكسيرة الماء لا يكره الاغتسال فيه ماله البئر القليلة الماء فانه يكره الاغتسال فيها وخلاصته أنه ليس المراد بالقليلة هنا كون مائه اقدر آنية الغسل بل كون مائه اليس فيه كثرة تصيره كالمستجر وكذلك محل كراهة القليل مالم يضطر له فان اضطر له جاز هذا تقريره على ما بينوا ثم نقول بقي في كلام الشارح شيء وهو أن مالك يقول بأنه يكره الاغتسال مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا أي ولم يستجر ومثل المستجر ماله مادة وهو كثير غسل ماله من أذى أم لا لان النهي الوارد في الاغتسال في الماء الراكد عنده تعبدى وأما عند ابن القاسم فانه يجوز الاغتسال فيه حيث كان كثيرا مطلقا ويسيرا وغسل ماله من الأذى غير الطاهر وكذلك ان لم يكن به ذلك والالم يجوز عنده ومحل الخلاف بينهما حيث كان ماله من الأذى لا بسلب طهورية الماء والافيتقان على أنه لا يغتسل فيه فليس عند ابن القاسم حالة كراهة وظهر من ذلك التلقيق في عبارة الشارح وعدم المناسبة فقوله لان مالك اعلمه الخ قد علمت أن مالك يقول انه تعبدى وقوله وهذا الخ انما يأتي على كلام ابن القاسم وقوله مالم يستجر جدا انما يأتي على كلام مالك وبعبارة التوضيح تفيد المراد ونصه حكى بعضهم الاجماع على تركه أي المستجر وأما ما عدها فاختلاف فيه فذكره مالك الاغتسال فيه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا غسل ماله من الأذى أم لا وأجاز ابن القاسم اذا غسل ماله من الأذى وكان الماء كثيرا غسل ماله من الأذى أولم يغسله فانه ابن رشد في أول سماع ابن القاسم ونقله في التوضيح قال ابن مزيون ويعلم من كلام المصنف أن الكراهة خاصة بالغسل فيه دون الوضوء فيه (٧٧) ويعطى بظاهره أن تناول منه للتطهير خارجا لا كراهة فيه انتهى وخلاصته أن

يقتضى حينئذ انه لا يكره الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه الاغتسال وليس كذلك بل يكره الاغتسال فيه ابتداء لان مالك اعلمه بأنه يقدره على من يستعمله بعده ولا يخالو من وسخ وعرق في جسمه غالباً وان لم يكن به نجاسة والعلة موجودة فيه ابتداء وهذا فممن لم تكن أعضاؤه نقية من الاوساخ والأذى أما من كانت أعضاؤه نقية من ذلك فلا يكره له أن يغتسل فيه ومحل الكراهة أيضا مالم يستجر جدا كالبرك الكبيرة فانه لا يكره الاغتسال فيه حينئذ (ص) وسور شارب آخر وما دخل يده فيه (ش) يعني ومما يكره مع وجود غيره سور رأى بقية شرب شارب الحجر وكذلك ما أدخل يده فيه اذ لم يتغير لان قصاره انه ماء قليل حلت به نجاسة ولم تغيره بل النجاسة فيه غير محققة ومثل اليد غيرها كالرجل وهذا مالم يتحقق طهارة اليد والافلا كراهة كما قاله صاحب البيان وغيره وذكره في التوضيح بخلاف الماء الذي ولغ فيه الكلب فانه يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كما تقدم (ص) ومالا يتوقى نجاسة من ماء لا ان عسر الاحتراس منه أو كان طعاما (ش) ما من قوله مالا يتوقى الخ في موضع جر عطف على المضاف اليه وهو قوله شارب خراى وكره سور شارب خرو وسور مالا يتوقى النجاسة من الماء كالطير والسباع

النهي عنده تعبدى ويجوز عند ابن القاسم حيث كان كثيرا مطلقا ويسيرا وغسل ماله من الأذى غير الطاهر وأما اذا كان ماله من الأذى غير طاهر فانه لا يجوز اغتساله فيه لانه يتنجس بذلك عند ابن القاسم فاذا عهد هذا فقول المصنف ورا كذا الخ لا يصح حمله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده حالة يكره الاغتسال فيها لان الاغتسال عنده في الرا كذا ما جاز أو تمتنع وانما يصح حمله على قول مالك بكره الاغتسال في الماء الراكد سواء كان يسيرا أو كثيرا وسواء كان جسدا مقتسلا نقيما من الأذى أو به أذى ولكن لا بسلب طهورية الماء والمراد باليسير الذي لا يجوز الاغتسال فيه عند ابن القاسم قبل غسل ماله من الأذى هو قدر آنية الغسل والمراد بالكثير الذي يكره الاغتسال فيه عند مالك مطلقا ويجوز عند ابن القاسم مطلقا ما زاد على ذلك ولم يستجر جدا ومثل المستجر جدا ماله مادة وهو كثير (قوله وسور شارب خرو) أي مسلم أو كافر أي كثير شربه وشك فيه ووجد غيره وكان الماء يسيرا فلا كراهة في سور شربه مرة ونحوها ولا فممن يتحقق طهارة فيه ولا مع فقد غيره ولا انا كان الماء كثيرا والمراد بالنجس ما يشمل النجاسة لان النجس هو المتخذ من ماء العنب وأما من غيره فنبذ وكذا انما عده وسائر من يتعاطى النجاسات (قوله وهذا مالم يتحقق طهارة اليد) أي أو القسم والطاهر أن غلبة الظن بل الظن وان لم يغلب كالتحقق (تنبيه) فان توضأ شخص بماء كرم من السور وما أدخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء فقط لما يستقبل (قوله ومالا يتوقى نجاسة من ماء) أي ولم تعلم نجاسته ولا طهارته قال في كذا ومالا يتوقى نجاسة أي من غير الأذى خذ من السكران (قوله أو كان طعاما) أي ما ذكر من سور شارب خرو وما أدخل يده فيه وسور مالا يتوقى نجاسة (قوله عطف على المضاف اليه) لا ينبغي أن هذا يعارض قوله بعد وحذف سور من هنا فان قوله وحذف سور من هنا فيفسد أن قوله

وما لا يتوقى عطفت على قوله سؤر وهو ظاهر لان عطف قوله وما أدخل يده فيه على سؤر بعد كونه بعد يعطف على شارب خرب بحيث يكون سؤر مسلطاً على ما لا يتوقى (قوله وحذف الخ) خلاصته أن في كلام المصنف احتجاً كافاً إذا يكون قوله مرتباً أي معني فلا ينافي قوله بعد وحذف الخ (قوله كشمس) أي مسخن بالشمس وسواء كان بوضع واضح فيها أولاً وان كان اللفظ ظاهراً في الأول فلو عبر عن شمس لكان أولى (قوله والقول بالكراهة قوي) وهو المعتمد (قول بكونه في الاواني الصفر) أي النحاس الأصفر لما يحدث من البرص هكذا نقله ابن الامام عن ابن العربي (٧٨) الا أن القرافي قال يخرج من الاناء مثل الهباء بسبب الشمس في النحاس

والرصاص فيتعلق بالاجسام فيورث البرص ولا يكون ذلك في الذهب والفضة لصفائهم ما فعله ابن العربي لا يوافق على ذلك والافسلا وجه للاقتصار على الاواني الصفر وخصص بعض الشافعية ذلك بخصوص النحاس ولم يفصل بين كونه أصفر أولاً وبعبارة أخرى وهل الكراهة شرعية وهو ما ارتضاه الخطاب أوطبى به قال ابن فرحون لان الشمس حلتها تفصل من الماء زهومة تعلو الماء فاذا لقت البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فيجس الدم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فان النار تذهب الزهومة والفرق بينهما أن الكراهة الشرعية ثاب تاركها والتحقيق ان الارشاد شرعى والفرق بين المنذوب أنه لشواب الآخرة والارشاد لنفع الدنيا عجم قال ابن فرحون وانظر هل تزول الكراهة بتبريده أم لا أو يرجع ذلك للأطباء وفي شرح المنهج ان برد زالت الكراهة فيه انتهى (أقول) وحينئذ فزول الكراهة بتبريده لا نأرجع للشافعية فيما لأنص فيه عندنا * (تنبيه) * يكره استعمال الشمس في البدن في

اذا لم يعسر الاحتراز منه فان عسر أي شق الاحتراز منه كالحرق والغار ونحوهما لم يكره كما اذا كان سؤر شارب الخرم ومداخل يده وسؤر ما لا يتوقى نجسا ويمكن منه الاحتراز طعاما لحرمة ولا راق لاضاعة المال وهذا ما لم تر النجاسة على فيه وقت استعماله فان ربت على فيه عمل عليها كما يأتي وقوله من ماء قيد في المسائل الثلاث وحذف من ماء في الاول لدلالة هذا عليه وحذف سؤر من هنالك دلالة عليه وقوله لان عسر إلى آخره المعطوف محذوف والمعطوف عليه سؤر المقدراً أي لا سؤر حيوان عسر الخ فان قيل المعطوف بلا يشترط فيه أن لا يكون داخل في ما قبلها فلا يقال جاء القوم لا زيد وما لا يتوقى نجسا شامل لمعسر الاحتراز منه ولما لم يعسر فالمعطوف داخل فيما قبلها فالجواب أن فيما قبلها حذفاً والتقدير وما لا يتوقى نجسا من ماء اذا لم يعسر الاحتراز منه وحينئذ فالمعطوف غير داخل ويصح عطف جملة لان عسر على الجملة المقدرة لكن على قلة لان معطوف لا هنا جملة وهي لا تعطف الا المفردات غالباً (ص) كشمس (ش) هذا مشبه بالخروج من الكراهة على ظاهر اللفظ وعليه جملة أكثر الشراح أي فلا يكره التطهير بالماء المشمس عند ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعض ولم أره لغيرهم والقول بالكراهة قوي ونقله ابن الفرات عن مالك واقتصر جماعة من أهل المذهب عليه ولذا جاوز ابن الفرات في كلام المؤلف أن يكون شبه بالمكر وهات ولا بد من تقييده حيثئذ بكونه في الاواني الصفر من البلاد الحارة كما قاله ابن الامام ونقله عن ابن العربي وبذلك قال الشافعي (ص) وان ربت على فيه وقت استعماله عمل عليها (ش) هذا رجوع من المؤلف لتقييد كراهة سؤر شارب الخرم ومداخل يده وسؤر ما لا يتوقى نجسا ونيسر الاحتراز منه وعدم كراهة سؤر ما يعسر الاحتراز منه أو ما كان في كل ذلك طعاماً بما اذا لم تعلم نجاسة ذلك العضو الحال في الماء بقوله وان ربت على فيه الخ أي وان علمت على فم الحيوان السابق أو عضو من أعضائه في جميع الصور وقت استعماله في الماء أو الطعام أو قبل الاستعمال دون غيبة يمكن زوال أثرها عمل عليهم فيفرق بين قليل الماء وكثيره وتغيره وعدمه وبين مائع الطعام وجامده وطول المكث وعدمه فقوله عمل عليها أي عمل على مقتضاها كما تقدم وقول الشارح وكذلك الطعام عطفاً على الماء يقتضى مساواتهم ما وليس كذلك لما استغرف من قول المؤلف وينجس كثير طعام مائع بنجس قل وتفسير الرؤيا بالعلمية لا البصرية يدفع الاعتراض الذي أشار إليه الخطاب بقوله ولو قال تيقنت على فيه لكان أحسن لان النجاسة قد تيقن وان لم ترانتهى وحيث كانت علمية ففعلها الاول الضمير المستتر النائب عن الفاعل والثاني هو قوله على فيه وقت استعماله ظرف والضمير في قوله ربت للنجاسة المفهومة من قوله وما لا يتوقى نجسا ولا مفهوم لقوله فيه وانما خصه لانه

وضوء أو غسل مطلوب أولاً أو غسل نجاسة في البدن لافي غيره كالشوب نعم يكره شربه وأكل ما طبخ فيه ان قالت الغالب الاطباء يضره ولا كراهة في شمس البرك والانهار لعدم امكان الصيانة وعدم تأثير الشمس فيه (قوله وان ربت) أصله رؤيت بتقديم الهمزة على الباء ففيه قلب مكاني وضع الباء مكان الهمزة وهي مكان الباء ونقلت كسرة الهمزة للراء (قوله أو ما كان) معطوف على سؤر (قوله طعاماً) حال من فاعل كان والتقدير وعدم كراهة ما وجد في حال كونه طعاماً من كل ما ذكر سؤر شارب الخرم وما أدخل يده فيه وسؤر ما لا يتوقى نجسا (قوله عطفاً على الماء) أي عطفاً على الجملة المتعلقة بالماء التي هي قوله فيفرق بين الخ (قوله ويندفع الاعتراض الخ) قد يقال ان الخطاب قد قال ولو قال كذا لكان أحسن فانت تراهم عبراً بحسن المفيد الى جعل الرؤية

على اليقين إلا أنه غير متبادر (قوله وانظر ما فائدة الخ) اجيب بان فائدة إعادة هذه المسئلة أنها كالتقسيد لسؤر شارب الخمر وما بعده (قوله ويكتفى قبله) لأن الفضلات خرجت وقت خروج الروح وأما بعد خروج الروح فلا فضلات تخرج إلا أنه يعكز على ذلك قوله ولذا لا ينظر الى طول المكث وقربه ويمكن ان يقال انه بطول المكث يقوى التغير (٧٩) بما حل من الفضلات في حال خروج الروح (قوله

ويكون النزح الخ) أي فيكثر مع قلة الماء وكبر الدابة ويقلل في عكسه ويتوسط في عظمهما وفي صغرها وقلة الماء هذا معنى كلامه (قوله وقال الشيخ) كذا في نسخة الشارح وهذا في الخطاب فمكانه تحرفت نسخته عن لفظ ح الى لفظ الشيخ (قوله وما قاله ابن رشد ظاهر في الطعام) انظر هذا مع أن دبره لا يتفك عن النجاسة أصلا (قوله وما قاله غيره ظاهر) أي ظاهر في غير فتواه لان الشراب من الطعام فليس المراد به الماء بل المراد به أحد الاشربة المعروفة فقد كان شراب أفراح (قوله هو ان لا مطلق الشرط) كذا قال الشيخ أحمد الزرقاني واعترض بأنه غير ظاهر لان المراد بالشرط في كلام المؤلف الجملة الاولى من الجملتين كما قاله الناصر وسواء كانت معلقة بان أو اذا أو غيرهما انتهى بل يقال انما صرح بمفهوم الشرط لثلاثتهم أنه أخرى بالنزح (قوله لانه لا يقيد حكما لانه احالة على مجهول) أي علق التذب بشئ مجهول وهو النزح بقدرهما (قوله والاحسن الخ) قديم قال ان ما قاله الرجاء هو عين ما قاله المصنف ولا جمل ذلك حل شب المصنف بقوله والمراد أن ينزح منه حتى يظن أن ما يخرج من الحيوان مما تعافه الانفس قد زال (قوله مسام الحيوان) أي منافذ الحيوان (قوله النجاسة) أي الخلوص (قوله

الغالب وانظر ما فائدة إعادة هذه المسئلة مع امكان الاستغناء عنها بما تقدم من التفصيل في أول الباب (ص) واذا مات برى ذواته نفس سائلة برا كدولم يتغير ذنب نزح بقدرهما الا ان وقع ميتا (ش) برى صفة لموصوف محذوف يعني أن الحيوان البرى الذي له نفس أي دم سائلة أي جار به منه ان ذبح أو جرح اذا مات في الماء الرا كد أي غير الجاري سواء عمله مادة كالبر أو لا كالصهر يج والبركة الا ان تكبر جدا ولم يتغير الماء فانه يستحب أن ينزح منه بعد اخراج الميتة ويكتفى قبله ويكون النزح بقدر الماء والدابة لا يجد محدود ولذا ينظر الى طول المكث وقربه وكلما كثر النزح كان أحب اليهم وأحوط وأخرج بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء وأخرج حيا فانه لا يضر الا أن يكون بجسده نجاسة والماء قليل فيكون ماء يسير احلته نجاسة وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت محالطته للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد أو ما غلب محالطته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن غير في قصر به شراب وقعت فيه فافارة فأخرجت حية فانه يراق وفي سماع أشهب مثله ومال اليه ابن الامام وقال الشيخ وما قاله ابن رشد أظهر في الطعام وما قاله غيره ظاهر في الماء فيكره مع وجود غيره اذا كان قليلا انتهى وأخرج أيضا بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء بعد موته فانه لا يستحب النزح كما قاله المؤلف ولا يقال ان مفهوم اذا مات مفهوم شرط وهو يعتبره لزوما حينئذ فلم صرح بهذا الشرط والجواب ان الشرط الذي يعتبره لزوما هو ان لا مطلق الشرط واحترز بقوله برى من البحر فانه اذا مات في الماء ولم يتغير منه فلا يستحب النزح واحترز بقوله ذواته نفس سائلة من الحيوان البرى الذي ليس له نفس سائلة كالخنفساء والعقرب فانه اذا مات في الماء ولم يتغيره لا يستحب نزحه واحترز برا كد من الجاري فانه لا يستحب فيه النزح ومثله البرك الكبار جدا واحترز بقوله ولم يتغير عما اذا تغير أحد أوصاف الماء فانه يجب النزح سواء كانت دابة بحرا أو بره نفس سائلة أم لا غير أن ما تغير بالبرى السائل النفس نجس وغيره طاهر واذا وجب نزح المتغير فالامادة ينزح كله ويغسل نفس الحب بعد ذلك وماله مادة ينزح منه ما يزيل التغير ان كان الماء كثيرا أو جميعه ان كان قليلا قاله في التهذيب والام لكن كلامه فيما تغير بالبرى السائل النفس كما هو فرض المسئلة للنجاسة وينبغي أن ينزح في البحر وما لا نفس له سائلة من البرى حتى يزول التغير فقط من غير تفصيل بين كثير وقليل ولا بين ماله مادة أو لا ولا يغسل منه الحب لطهارته وما تقدم من استحباب النزح بقدر الماء والميتة كما قاله المؤلف لا يقيد حكما لانه احالة على مجهول والاحسن أن يقال كما تقيد به عبارة الرجاء ينزح حتى يغلب على الظن أن الفضلات التي خرجت من الميتة قد زالت بحيث يكون الماء الباقي لا تعافه النفس ولذا قالوا انما طلب هذا النزح لجرى العادة الالهية بانفتاح مسام الحيوان وسيلان رطوباته عند خروج روحه ويفتح فاه طلبا للنجاسة فيدخل الماء ويخرج الرطوبة التي تعافها النفس ولذا قالوا لا يتقص النازح الدلو لئلا تنزل الدهنية من الدلو فتزول فائدة النزح ولزوال هذه العلة لم يطلب النزح في وقوعه ميتا أو حيا وأخرج كذلك وما ذكره المؤلف من استحباب النزح مع القيود هو المشهور وقيل يجب النزح وعلى المشهور فهو مكره ومع وجود غيره ويعيد من صلى به في الوقت (ص) وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهوية وعدمها أرجح (ش) يعني أن الماء الكثير اذا تغير بالنجاسة

وان زال تغير الماء الكثير ولا ماله النجس أي المتنجس وهو ما غيره النجس بالفتح فقوله الشارح يعني أن الماء الكثير احتراز عما اذا كان الماء يسيرا فباق على التنجيس بلا خلاف قال بعض الشراح وانظر ما أحد الكثرة (قوله اذا تغير بالنجاسة) احتراز بذلك عما اذا

كان الماء طهورا وحصل له ما يسلب الطهور بظاهر ثم زال فانه يعود طهورا (قوله ثم زال تغييره الخ) أي تحقيقا أو ظاهرا كما في ك (قوله أو بقليل مطلق) ذكر تلك الصورة لشمول المصنف لها (قوله بما يعلم بالوقوف عليه) أي فكلام ابن يونس فيما إذا زال عين النجاسة بالماء المضاف فانه قال اختلف في المضاف إذا زالت به عين النجاسة هل يزول حكمها أولا والصواب الثاني (قوله وهو في عهده) أي في ذمته واعترض أيضا بشموله لزواله بكثير طاهر غير مطلق مع أنه طهور وأجيب بانه أراد بالكثرة المكارثة بمعنى المخالطة وأراد بالمطلق لازمه وهو طاهر فكانه قال لا بمكارثة أي مخالطة طاهر بأن زال بنفسه وليس مراده بالكثرة مقابل القلة نعم اعترض على المصنف أيضا بانه يفيد أن القول الأول هو المذهب (٨٠) لتقديمه أو أنهم على حد سواء وليس كذلك بل المذهب القول الثاني (قوله

احتمل الأمر) ظاهره ولو كان احتمال الزوال مظنونا ومقابله موهوما لأن المقرر أن المظنون كالحق إلا أنك خير بان هذا إنما يكون في الطعم أو اللون وأما الريح فيمكن تحقيق أو ظن زوال تغيير النجس كما إذا كان تغييره ثم زال تغيير تلك الرائحة زوالا محققا أو مظنونا فانه يكون طاهرا مطلقا (قوله وفي عبارة الخ) خبر مقدم والمبتدأ محذوف مؤخر والتقدير وفي عبارة بعضهم تبين أي وتبين كائن في عبارة بعضهم حالة كونه معللا الخ (قوله بالقاء) متعلق بطهورية الماء وقوله بقوله متعلق بقوله معللا (قوله وقد أجيب الخ) وأجيب أيضا بأن في العبارة استخداما (قوله وهذا مع وجود غيره) أي أن محل الحكم على ذلك الماء بالتنجيس مع وجود غيره والاستعمال من غير كراهة وفيه أن الرابع الثاني القائل بانه باق على التنجيس ومقتضى التوضيح وجوب التيمم مع وجوده والجواب أن معنى الكلام أن الذي يقول بالتنجيس يقول أنا أحكم بالنجاسة

ثم زال تغييره لا بكثرة ماء مطلق خلط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب أو طين بل بنفسه أو بنزع بعضه أو بقليل مطلق خلط به فاختلف في ذلك الماء على قولين فمن رأى أن الحكم بالنجاسة إنما هو لأجل التغيير وقد زال والحكم بدور مع العلة وجودا وعدمها حكم بطهوريته كالتحريم بخلاف ومن رأى أن النجاسة لا تزول إلا بالماء المطلق وليس حاصلها حكم ببقاء النجاسة وصوب الأول بعضهم واليه أشار بالاستحسان وصوب ابن يونس الثاني واليه أشار بالترجيح وقد اعترض ابن غازي نسبة هذا لابن يونس بما يعلم بالوقوف عليه وشمل قوله لا بكثرة مطلق ما زال تغييره بقليل المطلق كما أشرنا إليه وأنكر البساطي وجود الخلاف فيه وقال لو جعل المؤلف محل النزاع ما زال بنفسه لسلم من المطالبة بالنقل فيما إذا زال بقليل المطلق زاد في مغنيه وهو في عهده انتهى وكلام ابن الإمام يقتضي ثبوت الخلاف فيه وفهم من قوله لا بكثرة مطلق أن ما زال تغييره بمكارثة ماء مطلق خالطه طهورا باتفاق وهو كذلك قاله في التوضيح وقولنا في قول المؤلف لا بكثرة مطلق ولا بشيء ألقى فيه كما قال في الطراز لو زال تغييره بالقاء تراب أو طين فإن لم يظهر فيه أحد أوصاف ما ألقى فيه وجب أن يظهر وإن ظهر أحد أوصاف الملقى احتمل الأمر قال ابن الإمام والظاهر النجاسة عملا بالاستصحاب انتهى وفي عبارة بعضهم معللا لطهورية الماء بالقاء شيء فيه حيث لم يظهر أحد أوصاف ما ألقى فيه بقوله لا تانقطع بزوال التغيير وسلامة أوصاف الماء من النجاسة وأورد على المؤلف أن الضمير في وعدمها يعود على الطهورية وهي أخص من الطاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الطاهرية التي هي أعم مع أن هذا القائل يقول بعدم الطاهرية استصحابا للأصل وقد يقال عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بعدم الطاهرية أيضا لأن قرينة الاستصحاب تنفي إرادة الطاهرية وهو دافع وجود غيره والاستعمال من غير كراهة (ص) وقيل خبر الواحدان بين وجهيها أو اتفاقا مذهبها أو الاتفاق يستحسن تركه (ش) يعني أن النجاسة تثبت بخبر الواحد البالغ عدل الرواية ذكرنا كان أو أنثى حرا أو عبدا إذا بين للخبر بالفتح وجه النجاسة كقوله تغيير يبول مثلا إذا اختلف مذهب السائل والخبر لا احتمال أن يعتقد ما ليس بنجس نجسا أولم يبين وجهها لكن اتفق الخبر والخبر مذهب أي والخبر بالكسر عالم بما ينجس الماء وما لا ينجسه لزوال علة التبيين فإن لم يبين وجه النجاسة التي غيرت الماء مع اختلاف المذهب فقال الإمام المازري من عند نفسه يستحب تركه لانه صار بخبره مشتبه أي مع وجود غيره (ص) وورد الماء على النجاسة كعكسه (ش) لما قدم المؤلف أن المطلق مالم

ولا يستعمل إذا وجد غيره فإن لم يوجد إلا هو فاقول باستعماله مراعاة للقول الأول فإذا علمت ما قررناه فما يتغير كتبه بعض الشيوخ من رجوعه للقول الأول استشكالا خطأ مخالف للنقل (قوله يعني أن النجاسة تثبت الخ) بل ومثله إذا أخبر بانه طاهر غير طهور كما قاله بعض الشراح (قوله عدل الرواية) بأن يكون مسلما بالغافلا غير فاسق واستظهر أن الجن في ذلك كبني آدم وقوله الواحد جرى على الغالب والأقالاتان والاكثركذلك قاله الناصر بل ولو بلغوا عددا لتواتر (وأقول) الظاهر أنه إنما اقتصر على الواحد لبيان أقل ما يتحقق منه الاخبار فلا ينافي أن الاثنين والاكثركذلك (قوله لكن اتفق الخبر والخبر مذهبها) أي بأن كان موافقا في الحكم في تلك المسئلة ولو كان مخالفا في المذهب كذا قاله في ك عن تقرير (قوله فقال المازري يستحب تركه) وهل يعيد الصلاة ندبا حيث توضأ منه حينئذ أو لا وظاهر كلامهم الثاني (قوله وورد الماء الخ) أي الماء القليل بعينه عندنا فإن قيل وورد الماء على النجاسة

هو الاصل وعكسه هو الفرع وهو محل الخلاف بين الائمة وعبارة المؤلف تفيد عكس ذلك قلت جوابه ان الكاف داخلة على المشبه كما هو المستفاد من كلامهم وكلام كثير من الفقهاء اه وفيه نظر كما قال شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فان الكاف الداخلة على المشبه لان تكون الابدع تميم الحكم كما لو قال وورود الماء على النجاسة لا يضر كعكسه وهنا ليس الامر كذلك فالاعتراض باق فالجواب الاحسن ان هذا من باب عكس التشبيه كما في قولك الاسد كزيد مبالغة في التشبيه فيكون قصد المبالغة في الرد على المخالف **(خاتمة)** قال في كذا وكره هذه المسئلة غير ضروري لانها استفاد مما تقدم غير انه ذكرها قصد التصريح بالرد على المخالف كالشافعي القائل بان ورود النجاسة على الماء تنجسه حيث كان قليلا اه **(فصل الطاهر الخ)** (قوله فصل تقدم معناه الخ) لم يتقدم له ذلك ولكن سبب ذلك انه يكون تقدم له في شرحه الكبير ما يحيل عليه ثم انه في ذلك الشرح حين اختصر منه يد كراهية ولا يد كراهية المحال عليه الا اننا انتم الفائدة فيقول الفصل لغة الخريز بين الشيتين واصطلاحا سم الطائفة من **(٨١)** المسائل بمعنى القضايا من مسائل الفن

مندرجة غالباً تحت باب كما هنا أو كتاب والمناسبة ظاهرة لان كل فصل حاجز بين ما قبله وما بعده (قوله وكره أشياء) المذكور في ذلك هو استعمال الذكرا المحلى وليس الملبوس ولكن الذي يتصف بكونه مذكورا الحرمة والجواز لا الاستعمال ولا لبس الملبوس (قوله وجاز للمرأة الملبوس) أي لبس الملبوس (قوله أن بين الطاهر والمباح عموم) وخصوصا مطلقا أي بناء على أن المباح يستلزم الطهارة فالميتة بالنسبة للمضطر مباحة وطاهرة والسم طاهر لا مباح فالاعم هو الطاهر والاختص هو المباح وقوله بعد ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص الخ أي بناء على أن الاباحة لا تستلزم الطهارة فالميتة مباحة وليست بطاهرة وهو الحق والحاصل انهم ما يجتمعان في نحو رغيف وينفرد المباح بالميتة والطاهر بالسم ولكن الاولى التعبير بقوله والحق بدل قوله ويمكن كما هو

يتغير أحد أو صافه فما تغير أحد هاهنا منه فليس يطلق فكان قائلاً قال له هل العبرة بالوصاف سواء وردت النجاسة على الماء أو وردت عليها أو هذا فيما ورد على النجاسة لان وردت هي فقال لا فرق والمعنى أنه لا فرق عندنا في التطهير بين أن يوضع الثوب المتنجس في الاناء ثم يصب عليه الماء وينفصل طهوراً أو الماء في الاناء ثم يوضع الثوب المتنجس فيه وينفصل الماء طهوراً خلافاً للشافعي فإنه يفرق في ذلك ويقولون ان ورد الماء على النجاسة طهرها وان وردت النجاسة على الماء وكان دون قلتي تنجس الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وان لم يتغير امالو كان أكثر من قلتي فلا ينجس بمجرد الملاقات والقلتان بالغ عدد أي جسمائة رطل وبالمصري على ما رجحه الرافعي أربع مائة رطل وأحد وخمسون رطلاً وثلاث رطل وثلاثاً وأربعة أخماس أوقية وأما على ما صححه النووي فانهم ما أربع مائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل قاله في شرح الزيد **(فصل)** تقدم معناه لغة واصطلاحاً ووجه مناسبة هذا لما قبله هو أنه لما تقدم أن ما تغير من المياه بطاهر طاهر وما تغير بنجس متنجس احتاج إلى بيان الطاهر والنجس وذكر فيه أشياء لا تتصف بذلك كقوله حرم استعمال ذكرا محلى وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً لكونه اشارت ما ذكر في الحرمة والجواز والمقصود من هذا الفصل بيان الاعيان الطاهرة من الاعيان النجسة والمقصود من باب المباح الآتي بيان الاعيان المباحة من غيرها ولا يلزم من الطهارة الاباحة ولا من الاباحة الطهارة فلا يدخل أحد البابين تحت الآخر وذكر الشارح في باب المباح أن بين الطاهر والمباح عمومًا مطلقاً ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه (ص) الطاهر ميت ما لادم له (ش) أي ان الحيوان الذي لادم له كالعقرب والذباب والخنفاص وبنات وردان والجسراد والدود والنمل وما في معناها وهو مراد أهل المذهب بما لانفس له سائلة طاهر وان مات حتف أنفه ومعنى حتف أنفه خروج روحه من أنفه بنفسه وانما كان ما ذكر طاهر لعدم الدم منه الذي هو علة الاستقذار وقوله ما أي حيوان يرى أما تفسيرها بحيوان فلا أن الذي يقوم به الموت انما هو الحيوان وأما تفسيرها بغيره فيقرينة قوله والبحري لكن الاولى تفسيرها بنكرة لا بخصوص بل ذكرا الصوف وما بعده منكر والمعاد

(١١ - خشي أول) ظاهر (قوله كالعقرب) في كبره وفي بعض الحواشي العقرب والعقربة والعقرباء كله للأنثى والذكر عقربان بضم العين والراء انتهى والخنفاص جمع خنفساء بضم الخاء والمد والانتى خنفساء وفي المحكم الخنفس دويبة صغيرة سوداء أصغر من الجعران منتنة الريح والانتى خنفساء وخنفساء وخنفساء وضم الفاء في الجميع لغة اه واقضي كلامه أن الفتح أشهر وان خنفساء لا يقال الالبوت اه (قوله وبنات وردان) دويبة نحو الخنفساء جراء اللون وأكثر ما يكون في الحمامات وفي الكنف مصباح (قوله بنفسه) بفتح النون والفاء أي يتابع نفسه وحاصله أن قولهم مات حتف أنفه مات موت أنفه أي مات موتاً منسوباً إلى أنفه من حيث أنه خرجت روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه أو مع تتابع نفسه أي ان الذي مات على فراشه تخرج روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه وأما الذي يقتل أو يخرج فتخرج من موضع قتله كذا كانوا يتخيّلون (قوله الذي هو علة الخ) الاولى أن يقول الذي هو علة النجاسة (قوله بدليل ذكرا الخ) فيه أن عطف النكرة على المعرفة جائز وأيضاً فقد عطف المعرف بالرفع على

أقرب بتفسيره معرفة (قوله وتفهم الذاتية من قوله) لان اللام للث (قوله وغلب على الطعام) أي كان أكثر منه (قوله وان غلب
 الطعام الخ) أي كان قدره أو أقل أو أكثر (قوله الخشاش) بفتح الشين المججمة وتثنية الخاء المججمة أيضا هوام الارض وصغار دوابها
 والحاصل أنه اذا مات به فتارة يتميز وتارة لا وفي كل امان يغلب أو يساوي أو يقل فالاقسام ستة فاذا غلبت كل الطعام دونه في الاقسام
 الثلاثة والافان غلب الطعام أكل الجميع والافلا بل بطرح كاه وأمان لم يمت به فيؤكل معه في الاقسام الستة ان نوى ذكاته والافلا
 فان شك في قدره حال موته فالظاهر أنه لقاعدة أن الطعام لا يطرح بالشك ويحتمل عدمه قياسا على ما يأتي من عدم كل ضعف شك فيه
 أبرى أم مجرى وهذا الاحتمال ضعيف فلذلك قلنا فالظاهر أنه كاه وهذا كله في غير دود وسوس القواكه والطعام وفراخ النحل فانها تؤكل
 من غير ذكاته كما نص عليه ابن الحاجب وقيل له ابن عبد السلام وابن هرون وغيرهم (تتبعه) اعترض على المصنف بأن القاعدة ان
 المبتدأ اذا كان معسرا فالجنسية فانه يكون محصورا في الخبر قال عرج رجه الله تعالى * مبتدأ بلام جنس عزفا * منحصر في
 مخبره وفا وان خلا عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فعكس ذا استقر * ومن المعلوم أنه بقي من أنواع الطاهر غير ما ذكر كخبر الاذن
 والجواب انه محصر اضافي أي الطاهر هذه الاشياء لا غيرها من بول وعذرة وغير ذلك الى آخر أنواع الخبث (قوله كما عند ابن يونس)
 (فائدة) نص ابن يونس أيضا على (٨٢) أن الطعام اذا وقعت فيه قلة انه يجوز أكله لقلة ما ذكرته ونقل ابن

بما لا دمه الذاتي وميت ما ذكر طاهر لان ما فيه من الدم منقول وتفهم الذاتية من قوله ولم
 يقل فيه ثم انه لا يلزم من الحكم بطهارة ما لا دمه أن يؤكل بغير ذكاته لقوله وافقه شرحوا الجراد
 لها بما عوت به فاذا مات ما لا نفس له سائلة في طعام واختلط به وغلب على الطعام لم يؤكل وان
 غلب الطعام منه أكل الطعام دونه اذا لا يؤكل الخشاش على الصحيح الا بذكاته كما أشار به القاضي
 عياض وظاهره ان الطعام اذا كان هو الغالب انه يؤكل والمراد بغلبته كونه كثيرا والخشاش
 قليلا وأما لو كان الطعام على النصف من الخشاش فلا يؤكل بعزلة الغالب كما هو عند ابن يونس
 خلافا لصاحب التلقيب والمعول عليه كلام ابن يونس (ص) والبحري ولو طالت حياته ببر
 (ش) هو عطف على محل المضاف اليها ميت ويصح رفعه عطفًا على ميت لكن حذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وميت البحري ولا يصح الرفع دون تقدير لفساد
 المعنى والمعنى ان ميتة الحيوان البحري طاهرة لقوله عليه السلام هو الطهور ماؤه الحل
 ميتته وقوله أحلت لنا ميتتان السمك والجراد وسواء مات حتف أنفه أو وجد طافيا وبسبب
 شئ فعل به من اصطيا دمسلم أو مجوسى أو ألقى في النار أو دس في طين فمات أو وجد في بطن
 حوت أو طير ميتا ولا فرق بين أن يكون مما لا تطول حياته ببر كالحوت أو تطول حياته كالضفدع
 البحري بتثنية أوله وثالثه قاله في القاموس والسحفاة البحرية وهى ترس الماء بضم السين

عرفة عن عبد الحق عن سحنون في
 ثريد وقعت فيه قلة انه يؤكل ونقل
 إليا عن ابن البرغوث ونقل في
 النوادر عن سحنون في القلة كذلك
 ولعله مبني على أن قليل نجاسة
 لا يضر كثير الطعام والافيشكل
 على أصل المذهب انتهى ابن
 مرزوق (قوله خلافا لصاحب
 التلقيب) التلقيب كتاب في الفقه
 للقاضي عبد الوهاب (قوله ولو
 طالت حياته ببر) أي خلافا لابن
 نافع (قوله لفساد المعنى) أي
 لاختلال المعنى المقصود لان
 المقصود طهارة البحري الحي
 (قوله هو الطهور ماؤه) أي البحر
 المالح عن أبي هريرة قال جاء رجل

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله فان ركب البحر ونحمل معنا
 القدر من الماء فان توضأنا به عطشنا أفتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته والظهور هنا
 بفتح الطاء لانه اسم للماء الذي يتطهر به والظهور بضم الطاء اسم للفعل هذا هو المشهور وجعل بعضهم الظهور بفتح مصدره والحل بمعنى
 الحلال كالحرم بمعنى الحرام والميتة بفتح الميم لان المراد العين الميتة وأما الميتة بكسر الميم فهي هيئة الموت ولا معنى لها هنا لا بتكلف
 وفيه أعاريب من جعلتها أن يكون هو ميتة أول والظهور مبتدأ ثانيا خبره ماؤه والجملة من هذا المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول أو أن هو
 ضمير الشأن والظهور ماؤه مبتدأ وخبر ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال لانه اذا قصد الاستئناف وعدم إعادة الضمير في قوله
 هو على البحر صرح هذا الوجه أو يكون هو مبتدأ والظهور خبره وماؤه فاعل لانه قد اعتمد عليه بكونه خيرا والبحر المالح كان في الاصل عذبا فر
 الماء من قتل قاييل أخاه باييل ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وجضت القواكه وغير ذلك (قوله أحلت لنا ميتتان) ان قلت ان الجراد
 يحتاج لذكاته كما هو مقرر في المذهب وهذا الحديث منافي (قلت) لا منافاة لان ذكاته الجراد المالم تكن كاذكاته المعهودة أطلق على المذكي
 منه ميتة (قوله أو طير ميتا) الا أنه يغسل في هذه (قوله أو تطول حياته) أي خلافا لابن نافع القائل بأنه اذا كانت تطول حياته بالبر
 لا تكون ميتته طاهرة (قوله والسحفاة) في هذا الشارح وفي عب والمناسب أن يقول سحفاة بتقديم اللام على الحاء (قوله وهى ترس
 الماء) كذا في الخطاب والذي في ابن عرفة انها غير ترس الماء

(قوله والسرطان) أي البحري (قوله الاتساع) أي المتسع أو ذو الاتساع أي الواسع فناسب قوله ومنه الخ (قوله لا يجوز وطء آدمي البحر) إنما استظهر ولم يجزم بالحرمة كالخبر وغيره لا احتمال أن يقال يجوز وطؤه كالرق من الآدمي فأفاد أنه ملحق بالدواب فلا يكون الملك مجوز الوطئه (قوله وما ذكي وجزؤه) إن قلنا ما وجدت فيه صورة الذكاة الشرعية من ذبح أو نحر أو عقر كان قابلاً لها كالمباح والمكروه أو غير قابل لها كالحرم المتفق عليه كالتخزير أو المختلف فيه كالحمار والكاب كان الاستثناء متصلاً وإن قلنا ما ذكي ذكاة شرعية كان الاستثناء منقطعاً أي لكن محرم إلا كل ليس بظاهر الأذن خير بأن الأصل في الاستثناء الاتصال وإضافة جزء للاستغراق أي جميع أجزائه فهو عام لكنه يخص بقوله ودم مسفوح انتهى من لـ وبعبارة أخرى ويدخل في جزئه الجنين ويقتد به غير محرم إلا كل وما إذا تم خلقه ونبت شعره فإن كان محرمه كوجود خنزير بطن شاة أو جنين لم يتم خلقه أو لم ينبت شعره لم يكن طاهراً ويمكن الاستغناء عن هذا التقييد رجوع الاستثناء لقوله وجزؤه أيضاً (قوله والحمار والبغل) (٨٣) والخيل الخ) مشى على طريقة

الاكثر من أنه لا نعمل الذكاة فيما اتفق على تحريمه كخنزير أو اختلف فيه كحمار وطريقة غيرهم طهارة اختلف فيه بالذكاة لكن لا يؤثر كل (قوله ألا ترى أن الشافعية) فيه بحث لأنه يقتضي أن الشافعية يقولون بنجاسة الجلدة الخاوية للصفراء أي الماء المر لأنها هي التي هي جزء من الحيوان وليس كذلك إذ كلامهم إنما هو في نفس المر ويقتضي أيضاً أن جرة البعير التي قالوا بنجاستها جزء من أجزائه وليس كذلك وإنما هي عندهم ما يفيض به البعير من الطعام فبأن كاله نأياً فقد ظهر أن كلاماً من المارة وجرة البعير اللتين قال

والحمار وسكون اللام وفتح اللام وسكون الحاء المهملة والسرطان بفتح طاء وقيل وهي ترس الماء والبحر لغة الاتساع ومنه فلان بحر أي واسع العطاء والجود وفرس بحر أي واسع الجري والظاهر أنه لا يجوز وطء آدمي البحر (ص) وما ذكي وجزؤه (ش) يريد أن المذكي وأجزائه من كبدة وعظم وغيرهما طاهر (ص) (الاحترام الاكل) ش كالتخزير والحمار والبغل والخيل فإن ذكاته لا تنفع فيه وإنما نص على الجزء بعد الكل لأنه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء ألا ترى أن الشافعية يقولون بنجاسة مראה المباح وجرته ونحن نقول إن الخيل المفتول من شعرات يحمل الأثقال ولا يلزم من الحكم عليه بحمل الأثقال الحكم على كل شعرة بذلك وكذلك كل الرجال يحملون الصخرة العظيمة فإنه لا يلزم من الحكم على الكل بحمل الصخرة العظيمة الحكم على كل فرد بذلك (ص) وصف ووبر وزغب ريش وشعر ولومن خنزير إن جرت (ش) يريد أن ذلك طاهر من سائر الحيوانات ولو أخذت بعد الموت لأنه مما لا تحله الحياة وما لا تحله الحياة لا نجس بالموت وإضافته طاهر قبل الموت فبعده كذلك عملاً بالاستصحاب والمراد بزغب الريش ما يشبه الشعر من الأطراف ولا فرق على المذهب بين صوف المحترم وشعره ووبره وبين صوف غيره وشعره ووبره لكن الطهارة في ذلك مشروطة بجزءه ولو بعد التنف ويستحب غسلها إن جرت من ميتة كافي المدونة والرسالة ابن رشد ولا معنى له إذا علم أنه لم يصيبها أذى وأوجب ابن حبيب غسلها قال ابن الموزان تنف منها فهو غير جائز لما يتعلق به من أجزاء الميتة ثم إن قوله وصف من غنم ووبر بفتح الباء الموحدة من ابل وأرنب ونحوهما وزغب ريش لطير وهو من إضافة الجزر للكل لأن الريش اسم للقصبة والزغب معاً وشعر بفتح العين وسكونها من جميع الدواب معطوف على المستثنى منه والمراد بالجزء في كلام المؤلف أعم من أن يكون بخلق أو بنورة ما عدا التنف كما يؤخذ من كلام ابن عرفة (ص) والجاد وهو جسم غير حي ومنفصل عنه (ش) الجاد لغة الأرض التي لم يصيبها مطر والسنة التي لا مطر فيها وعرفه المؤلف بما ذكر والمعنى أن حكم الجادات وهي ما ليس بذى روح ولا منفصل عن

الشافعية بنجاستها ليست واحدة منها جزء مذكي كما في شرح عب (قوله ونحن نقول الخ) أي إن الموجب لذكر الجزء إما من يقول به الشافعية وقد تبين وإما من نقوله معشر جماعة المالكية والشافعية يوافقونا عليه وهو أن الخيل الخ (قوله لا يلزم من الحكم على الكل) أي الكل المجموع لا الجميع (قوله لكن لا فرق على المذهب) أي على القول المعتمد أي راداً على من يقول إن شعرات الخنزير نجس (قوله مشروطة بجزءه) وأما إن لم تجز تكون نجسة أي بعض كل منها وهو مباشر اللحم من محل التنف لجميع كل واحد منها (قوله ولا معنى له) أي إذا علم أو إذا ظن أي فيحمل الندب على حالة الشك وقوله وأوجب ابن حبيب غسلها أي في حالة الشك فيتلخص أن في حالة الشك طريقين الوجوب والاستصحاب وهو المعتمد (قوله من غنم) المراد خصوص الضأن (قوله ونحوهما) كنعاب (قوله وشعر من جميع الدواب) أي فيكون من عطف العام على الخاص بناء على كلام الصحاح وذو كصاحب القاموس أن الشعر ما ليس بصوف ولا وبر فيكون من عطف المغاير ولعل هذا من إبداء دليل وقرره شيخنا رحمه الله تعالى (وتنبه) سئل ما لبث عن بيع الشعر الذي يخلق من رؤس الناس فكرهه فإن كانت على بابها أفاد ذلك جواز الانتفاع اه (قوله والجاد) معطوف على قوله ميت ما لا دمه

(قوله وأخرج الميتة) فان قلت قضية التعريف أن آدم بعد الموت جمد لا نه ليس حياً ولا منفصلاً عن حي وهو باطل ويجب أن قوله غير حي أي جسم ليس من شأنه الحياة وليس المراد بالحي نقيض الميت حتى يكون آدم جماً ومن المعلوم أن آدم شأنه الحياة وبه تعلم أن الميت خرج بقوله غير حي فلا حاجة لإخراجه بقوله وغير منفصل كما فعل شارحنا (قوله إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة الخ) الحق أن السمن ليس بجماد وأنه منفصل بلا واسطة لأنه ينزل ممازجالين غاية الأمر أنه لا يتميز إلا بعد ذلك أفاده شيخنا الصغير (قوله أو جامدا كالخشيش) أي على قول المنوفي (قوله وسواء كان من العنب) ويقال له خرو وقوله أو من غيره ويقال له نبيذ (قوله مع نشأة) أي ارتفاع وشهامة (قوله والمفسد) ويراد به المخدر (قوله كعسل البلادر) كذا في مسودة المؤلف تبعاً للخطاب وهو بلفظ الدال المهمة المسكورة وقيل الأولى كحب البلادر (قوله كالسيكران) بضم الكاف (قوله على المنع من أكلها) أي الكثير إذا القليل صرح بعضهم بجواز أكله (قوله ولكل دليل الخ) فالقراfi (٨٤) يقول في لم أرهم يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة وربما

عرض لهم البكاء والمنوفي يقول لا ناراً ينام بتعاطاها يبيع أمواله لأجلها فلولا أن لهم فيها طرب بالسافة لولا ذلك لا نالنا نجد أحدا يبيع داره ليا كل بهاسكرا وهو واضح كذا قال في التوضيح ولا حد على مستعمل المفسد والمرقد وانما فيهما التعزير الزاجر عن الملايسة ولا يحرم منها إلا القدر المغيب للعقل قال البرزلي ومن هنا أجاز بعض أئمتنا كل يسير جورة الطبيب لتسخين الدماغ واشترط بعضهم خلطها بالدوية لا وحدها والصواب العموم كما قال الأول اه ويجوز أن يتناول من الأفيون والبنج والسيكران ما لا يصل إلى التأثير في العقل والحواس اه وحينئذ

ذى روح الطهارة وأخرج الحيوان الحي بقوله غير حي وأخرج الميتة وما تولد عن الحيوان بقوله وغير منفصل عنه أي عن الحي فالمنفصل عنه كالبيض ليس بجماد وكذلك أجزاء الحي وليس المراد أن ما خرج عن الجمادية نجس والالكان الحي نجس ودخل في حد الجماد الجامد والمائع من زيت وعسل غير نخل لا يقال الجمادية بالمائع لاننا نقول انما يقابل المائع الجامد لا الجماد وقال ح ويدخل في حده السمن وفيه نظر انه منفصل عن حي إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة والسمن منفصل عن اللبن المنفصل عن حي تأمل (ص) إلا المسكر (ش) لما كان بعض الجمادات مفسداً ومرقداً ومسكراً على ما ستعرفه من الفرق بينها وكان الحكم في الأولين الطهارة دون الأخير أخرجه المؤلف بما ذكره وسواء كان المسكر مائعاً كالخمر أو جامداً كالخشيش وسواء كان من العنب أو من غيره على المشهور (فائدة) تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمرقد والمفسد فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لامع نشأة وفرح كعسل البلادر والمرقد ما غيب العقل والحواس كالسيكران وينبغي على الاسكار ثلاثة أحكام دون الأخيرين الحد والنجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فالمتأخرين في الخشيشة قولان هل هي من المسكرات أم من المفسدات مع اتفاقهم على المنع من أكلها فاخترنا القراfi انها من المخدرات واختار الشيخ عبد الله المنوفي انها من المسكرات ولكل دليل نظره في الشرح الكبير وبالفرق المذكور اندفع الاعتراض على قول المؤلف إلا المسكر بأنه يشمل النبات المغيب للعقل كالبنج والسيكران والدفع بأنهم مفسدات أو مرقدات لا مسكرات والارجح في الخشيشة انها من المفسدات وقد صرح القراfi بأنه يجوز تناول ما قل منها كغيرها من المفسدات خلافاً لما يفهم من ظاهر عبارة التوضيح من منع تعاطي القليل منها والكثير (ص) والحي (ش) القسري أجمعوا على أن المؤمن الحي طاهر حتى الجنين يخرج وعليه رطوبة الفرج ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج وأما الكافر فذهبنا ومذهب الجمهور أنه كالمسلم في جميع ذلك انظر الأبfi وانظر حكم جنين البهيمية يخرج وعليه رطوبة الفرج هل كذلك أم لا وسيأتي لابن عرفة

رد

فيجوز لمن ابتلى بكل الأفيون ويخاف من تركه على نفسه الموت استعمال القليل غير المؤثر

في عقله أو حواسه ويسعى في تقليله وقطعه جهده ويجب عليه التوبة والندم على ماضى قال ابن فرحون والظاهر جواز ما سبق في المرقد لقطع عضو ونحوه لان ضرر المرقد مضمون وضرر العضو غير مضمون قال الخطاب ومقتضى ما تقدم جواز بيع هذه الاشياء من الأفيون والبنج والجوزة ونحوه ولم أرفه نصوصاً يحا والظاهر أن يقال في ذلك يجوز بيعه لمن لا يستعمل منه القدر المغيب للعقل ويؤمن أن يبيعه ممن يستعمل ذلك كما يؤخذ من كلام ابن رشد (قوله كالبنج) مثال فلس فهو يفتح الباعث بخلط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر اذا شربه الانسان بعد ذوبه قاله في المصباح (قوله أجمعوا على أن المؤمن) ردها الإجماع بأن الأصل نجس ما اتصل به نجس رطب وبعدم وجوده في كتب الإجماع ولقد استوعبه ابن القطان ولم يذكره قت في قول المصنف ورطوبة فرج وهذا معنى قول الشارح وسيأتي لابن عرفة رد ما هنا (قوله ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج) أي فرج الآدمي والمعمدانها نجسة (قوله في جميع ذلك) كبيراً أو جنيناً في رطوبة الفرج وغيرها هذا غاية ما يفهم (قوله وانظر حكم جنين البهيمية) أي غير مباحة الأكل

(قوله رد ما هنا) أي ما تقدم من قوله اجعوا على أن المؤمن الحي الخ وورد هذا الرديان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وعليه) أي على الرديان المذكور (قوله من بهيمة) أي من بهيمة غير مباحة إلا كل كما في شرحه كذا وكرانه يدخل في الحي الجن وان ميتته نجسة وإماميته الملائكة فهي طاهرة لأنهم لادم لهم لأنهم اجسام نورانية (قوله نجس) أي متنجس (قوله ولعابه) خرج في بقطة أو قوم إن كان من فيه لأم من معدته فتجس ويعرف ذلك بأنه إن كان رأسه على محدة فمن الفم والافن المعدة وعلى كل حال فيعق عا لازم منه وقيل يعرف بنته وصفرته أي الذي من المعدة (قوله لا مقرها) أي ليس لها محل مخصوص (٨٥) (قوله تستحيل في الحي) أي بتغير أصلها

من الماء كولد والمشروب اليها فالاستحالة صفة لأصلها (قوله وانما خروجهما) مقابل قوله لا مقرها (قوله لكن اتفاقا في هذه) وهو ما إذا كان يبعد (قوله لان في المجموع خلافا) أي في البعض خلاف وهو البيض والعرق (قوله أي غالبا) ومن غير الغالب لدفع التوهم (قوله وهذا أتم) أي رجوعه لكل وان كان الخلاف انما هو في البعض أتم من ترجيعها لما فيه الخلاف (قوله وانظر تفصيل ذلك) قد علمته وجعل بهرام المبالغة راجعة للبيض فقط ولم يرجعه للعرق قال الخطاب لعل الخلاف في البيض أقوى (قوله الا المذر) بذا لمجبة مكسورة ومثل المذرا إذا صار اللبن دما من الحي فهو نجس ولا ماء أصفر أو أبيض فالظاهر انه طاهر فلا كان اللبن بعضه دم وبعضه لبن فهو نجس أيضا (قوله وأما ما يوجد الخ) أي تلك النقطة طاهرة على ما هو مقتضى عدم السفح كذا ظهر لي مع بحث الفضلاء ولم يظهر غيره كذا نقل الخطاب عن القسرافي (قوله ويحتمل أن يقال بطهارته) هذا هو المتعين (قوله ولكنه) أي ما خرج منه لا يؤكل إلا بكاه

رد ما هنا وعليه فالجنين المذكور من بهيمة أو آدمي نجس وبعبارة أخرى ومن الطاهر الحي ولو تولد من العذرة ولو كلبا وخنزيرا أو مشركا وما في باطنه مالم يتفصل وتصح صلاة حامله وقاله غير واحد (ص) ودمعه وعرقه ولعابه ومخاطه وبيضه (ش) نية بهذا على طهارة فضلات لا مقرها تستحيل في الحي وانما خروجهما من البدن على سبيل الرشح والمعنى أن ما ذكر طاهر على المعروف ولو من جلالة أو كافر أو سكران حال سكره أو بعده بقرب أو بعدا لكن اتفاقا في هذه قال في المدونة وعرق الدواب وما يخرج من أنوفها طاهر ولا فرق في البيض بين تصلبه أم لا من طيرا أو سباع أو حشرات إذ لجهام مباح إذا من سمها والمصنف الآن بصدد الطاهر والنجس لا بصدد ما يؤكل وما لا يؤكل فلا ينبغي تقييده بغير بيض الحشرات كما فعل الشارح لكنه تابع في التقييد المذكور لابن راشد على ابن الحاجب وقوله (ولو أكل نجسا) راجع للجميع لان في المجموع خلافا وبعضها خلاف فيه وهو يشير بلو للخلاف أي غالبا وهذا أتم وانظر تفصيل ذلك في الشرح الكبير (ص) الا المذر (ش) هذا اخراج من عموم الحكم في البيض على طريق الاستثناء المتصل يعني أن البيض المذكور وهو ما فسد بعد انفصاله من الحي بعفن أو صار دما أو صار مضغة أو فرخا ميتا نجس ويطلق على ما اختلط صفاره ببياضه لكن هذا الأخير طاهر مالم يحصل فيه عفن وأما ما يوجد من نقطة دم في وسط بياض البيض فمقتضى مراعاة السفح في نجاسة الدم الطهارة في هذه كما في الذخيرة (ص) والخارج بعد الموت (ش) أي ومن النجس الخارج بعد الموت من دم وعرق ولعاب ومخاط وبيض ومحل نجاسة هذه الأمور غير البيض حيث خرجت بعد الموت من حيوان نجس به فان كان من حيوان ميتته طاهرة فلا يكون نجسا وأما البيض الخارج بعد الموت مما ميتته طاهرة فان كان لا يقتصر إلى ذكاة كالتمساح والترس فكذلك وان كان يقتصر لها كالجراد فيحتمل أن يقال بنجاسته بكنين ما ذكره إذا لم يتم خلقه ولم ينبت شعره ويحتمل أن يقال بطهارته كطهارة ميتة ما خرج منه ولكنه لا يؤكل الا بذكاة أشار لهذا التفصيل بعض (ص) ولبن آدمي الا الميت (ش) أي ومن الطاهر لبن آدمي حتى ذكر أو أنثى مسلم أو كافر مستعمل للنجاسات أم لا لاستحالة إلى صلاح ولجواز الرضاع بعد الحولين لانه لو لم يكن طاهرا لمنع وأما الخارج بعد موته فهو نجس على المنصوص لنجاسة وعائه بناء على نجاسته بالموت (ص) ولبن غيره تابع (ش) يعني أن لبن غير آدمي تابع للحمه فان كان الحيوان مباح الاكل فلبنه طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور وان كان محرم الاكل فلبنه نجس وان كان مكروها الاكل فلبنه مكروه وشربه وأما الصلاة به فخائرة كما قاله ابن دقيق العيد ولبن الجن كلبن آدمي لا كلبن البهائم لجوازنا كنههم وجواز امامتهم ونحو ذلك (ص) وبول وعذرة من مباح الا المتغذي بنجس (ش) يريد أن بول الحيوان المباح الاكل وروثه

(قوله لاستحالة إلى صلاح) أي لاستحالة أصله وهو الماء كولد والمشروب إلى صلاح وهو اللبن (قوله بناء على نجاسته بالموت) والمعتمد انه لا نجس بالموت فيكون اللبن طاهرا بعد الموت (قوله ولبن غيره تابع) أي للحمه في حال أخذه منه فلا حاجة إلى زيادة الإلميت (قوله وأما الصلاة به فخائرة) مشى بعض الشراح على كلام الفيشي على العزبة على كراهة الصلاة بثوب فيه شيء منه وتعاد في الوقت ورجحه بعض الشراح الا أن شيخنا الصغير قال ان كلام الفيشي غير منقول واعتمد كلام ابن دقيق العيد (قوله لا كلبن البهائم) أي التي لا تؤكل (قوله الا المتغذي بنجس) كذا أوشر بتحقيقا كما عليه الخطاب والبساطي وأبو الحسن وكذا ما شأنه ذلك عند الأخوين

(قوله وما احتل أمره) معطوف على قوله ما شأنه أي فهو حيوان شأنه استعمال النجاسة ولكن يحتمل أمره أي كالمهمة التي لم تعرف باستعمال النجاسة (ثم أقول) إن مقتضى ما تقدم من قولنا تحقيقاً أن قوله ما احتل أمره شامل للشك والظن غلب أم لا والظاهر أن غلبة الظن كالتحقيق كفاً في غير هذا الموضع وحينئذ فقول الشارح وهو غير ظاهر ظاهر وأما لو كان شأنه استعمال النجاسة كالفأر ولكن احتل أن يصل إليها وإن لا يصل فهو ما أشار به عجم وتبعه عجم بقوله وما شك في وصوله فالظاهر كراهة أكله وفضلته نجسة احتياطاً (أقول) الأصل الطهارة وهذا شك في المانع فيلغى وما يوجد من الفارق في المركب فيه هذا التفصيل فإن ندرت النجاسة بها انبغى طهارة ما شك في وصوله للنجاسة (قوله أو مراعاة للخلاف) أي مراعاة لمن يقول إن بول المباح وفضلته نجسان وإن لم يأكل النجس (قوله وذلك كالتولد الخ) نقل (٨٦) ذلك عجم عن بعض حذاق أشياخه وقد شاهد بعض الناس ذلك قال عجم بعد

والذي في حياة الحيوان للدميري أن العقاب جميعه أتى ويساقده طائر آخر من غير جنسه وقيل إن الثعلب يساقده انتهى والمقام قابل للكلام إلا أن الأولى الاختصار لما فيه من الانتصار (قوله بعد استقراره في المعدة) فيه نظر مع قولهم إن الخيط والدرهم إذا وصل للمعدة نجسا كذا في (قوله فإن تغبر الخ) وإذا كان القيء أو القلس متغيراً وجب منه غسل الفم والاستحب إلا أن يكون ما يذهب بالبصاق قاله البيهقي (قوله على المشهور) مقابله ما قاله ابن رشد (قوله يقلس في المسجد) من باب ضرب (قوله وقد علمت ضعفه) ذكر الخطاب نقول لا تفسد ضعفه كما قال الشارح ورده محشى تت بقوله وليس كذلك بل القلس طاهر من غير خلاف وهو الماء الحامض قال ابن يونس فيها والقلس ماء حامض قد تغير عن حال الماء ليس بنجس لو كان نجسا ما قلس ربيعة في المسجد قال ابن يونس وربما كان طعاماً فإن كان يسيراً

طاهران إلا أن يكون مما يستعمل النجاسات بالمشاهدة أكلاً أو شرباً بقوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه وقيدنا بالمشاهدة ليخرج ما شأنه استعمال النجاسة ولكنه لا يصل إليه نجسه وما احتل أمره وقيل يحتمل على النجاسة تغليبا وهو غير ظاهر ولو قال المؤلف وروث أو رجميع بدل عذرة لكان أحسن لأن العذرة خاصة بخارج الأذى وخارج المباح المحرم والمكروه فإن بوله ما وروثه ما نجسان كما يأتي ويستحب عند ما لا يغسل بول المباح وعذرة الطاهرة من الثوب ونحوها ما لا يستتقذاره أو مراعاة للخلاف وأما ما تولد من المباح وغيره من محرم أو مكروه فهل تكون فضله طاهرة أو نجسة والظاهر أنه يلحق بالأم لقولهم كل ذات رحم فولد لها بمنزلتها وذلك كالتولد من العقاب والثعلب فإن ذكر العقاب تحمل منه أتى الثعلب (ص) وفيه المتغير عن الطعام (ش) أي ومن الطاهر التي وهو الخارج من الطعام بعد استقراره في المعدة ما لم يتغير عن هيئة الطعام فإن تغير بمحموضة أو نحوها فهو نجس وإن لم يشابه أحداً أو صاف العذرة والقلس كالقيء على المشهور في فصل فيه بين أن يتغير ولو بمحموضة فهو نجس وإن لم يحصل فيه تغير فهو طاهر وعليه يحمل قول مالك في الموطأ رأيت ربيعة بعد المغرب يقلس في المسجد مراراً ثم لا ينصرف حتى يصلي كما قاله سند والقلس ما تنقذه المعدة أو ينفذه ريح من فيها وقد يكون معه طعام وما حكى عن ابن رشد من أنه ماء حامض أي وهو طاهر مبني على أن القيء لا ينجس إلا بمشابهة أحداً أو صاف العذرة أو بمقاربته وقد علمت ضعفه (ص) وصفراء وبلغم (ش) يعني أن الصفراء وهي ماء أصفر ملتحم يشبه الصبغ الزعفراني والبلغم وهو شئ منعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر طاهران وذكرهما عقب مسألة التي علينا على طهارة غير المتغير منه وإن خالطاه أو أحدهما وبعبارة أخرى ظاهر قوله وصفراء وبلغم سواء كانا من أدنى أو غيره لأن المعدة عندنا طاهرة لعللة الحياة لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة القيء المتغير عن الطعام لأننا نقول إنما يكون الخارج من المعدة طاهر حيث خرج بحاله ولا ترد الصفراء لأنه لما كان ينسدر خروجهما صارت بمنزلة ما بقي بحاله ولا يرد البلغم أيضاً لأن بعضه يكون من الرأس وبعضه من المعدة ولا اشكال في طهارة الأول وأما الثاني فلما كان يتكرر خروجه أكثر من القيء يحكم بطهارته للشقة (ص) ومراة مباح (ش) أي ومن الطاهر مراة حيوان مباح وانما ذكر المراة بعد قوله وجزؤه للاهتمام

وأصابه في صلاته تعالى ولا تلي عليه وإن كان كثيراً قطع وتغمض وأبدأ الصلاة ورواه ابن القاسم عن مالك فأنت ترى بشأن أنه في المدونة حكمه بالطهارة مع وصفه بالجوضة والتغير عن حال الماء إلى آخر ما قال (قوله الصبغ الزعفراني) بكسر الصاد (قوله وذكرهما عقب مسألة التي علينا) بعيد كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لا نأقول) هذا الجواب لا فائدة له لأن حاصل السؤال إن مقتضى العلة الطهارة مطلقاً وإن لم يخرج بحاله (قوله ولا ترد الصفراء الخ) خلاصته أن أصل الصفراء والبلغم الماء كوك والمشروب وقد تغيرا فكان الواجب الحكم بنجاستهما فقال أما الصفراء فلما كان ينسدر خروجهما صارت بمنزلة ما بقي بحاله وأما البلغم فلما كثرت تكرراً أكثر من تكرار القيء يحكم بطهارته للشقة فالجواب أن العلة الطهارة لا ما لا كثرية من التي أي فلو اتقى كل منهما بأن فرض المساواة التيء لحكم بالنجاسة فتدبر (قوله وانما ذكر المراة الخ) هذا صريح في أن قول المصنف ومراة مباح في حيوان ذكي بالفعل وقد علمت

ان قول المصنف وصفراء في حيوان حي (قوله اذ قد قيل الخ) تقدم الكلام فيه (قوله بجره البعير) قال الازهرى على نقل المصباح الجرة بالكسر أى بكسر الجيم ما تخرجه الابل من كروشها فتجتره فالجرة في الاصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة (أقول) بعد ان علمت ما ذكره الشارح لم يطلق الجرة على ما في الكرش بل أراد بها اللحم التي تخرجها الابل وبعد هذا كله فنقول ان النزاع ليس في ذلك الجزء الذي هو الوعاء في الجرة والمرارة (قوله مناسبة) أى حكمة لعله حتى يلزم اطرادها (قوله يفهم منه ان مرارة المكر وغير طاهرة) أى مع انها طاهرة (قوله ثم ان ذكره للمرارة الخ) قرر شيخنا الصغير ان كان القصد بقوله وصفراء وبلغم ومرارة مباح من حيوان حي فنقول لا فرق بين المحرم وغيره والا دعى وغيره فلا وجه للتعديد بقوله مباح وان كان المراد بقوله وصفراء وبلغم أى من حيوان حي وقوله ومرارة مباح أى من ميت مذكى كما هو المعنى المرضي في تقريره (٨٧) فلا يعترض ويقال يستغنى بقوله وصفراء

عن قوله ومرارة مباح اذا علمت ذلك فقول الشارح أولا وانما ذكر المرارة ليعلم ان قوله ومرارة مباح في المذكى وحينئذ فلا وجه لذلك التردد (قوله فهو الصفراء) أى ويخص بحال الحياة وقوله وان أراد وعاءه الخ أى ويكون الكلام فيما بعد الموت قد تقدم ان الصفراء هي الماء المنعقد الذي يشبه الصبغ الزعفراني فاذا حصل كلامه ان الماء الاصفر الخارج من الفم هو عين قول المصنف وصفراء وهو عين ما تقدم له من انه المتخيم الذي يشبه الصبغ الزعفراني الذي يخرج في حال الحياة وان هذا الماء الخارج من الفم أى في حال الحياة له موضع مخصوص من البدن بعد جزأ من الحيوان وليس كذلك (قوله يستحيل الى صلاح كالبن) أى يستحيل أصله (قوله لم يجز) أى فأراد بالسفح الجريان بعد موجب الخروج وهذا معنى ليس له أصل

بشأن ذلك اذ قد قيل بعدم طهارتها ولا يقال على هذا الجواب كان ينبغي له أن يذكر جرة البعير أيضا لما فيها من النزاع لانا نقول هذه مناسبة وهي لا يلزم اطرادها ثم ان تعبيره بالمباح يفهم منه ان مرارة المكر وغير طاهرة فلو قال ومرارة غير محرم كان أحسن ثم ان ذكره للمرارة لا حاجة اليه لانه ان أراد بالمرارة الماء الاصفر الخارج من الفم فهو الصفراء وان أراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وقد مضى التفصيل فيه بين المذكى والحى والميت الذى له نفس سائلة (ص) وذم لم يسفح (ش) لما كانت فضلات الحيوان كما قال في توضيحه على قسمين ما لا مقره كالدمع وهو محكوم له بالطهارة وقد تقدم وماله مقر وهو قسمان مستحيل الى صلاح كالبن والبيض ومستحيل الى فساد كالدم والعذرة والدم قسمان مسفوح وهو الخارج نجس إجماعا وسيأتى في كلام المؤلف وغير مسفوح أشار له هنا عطفه على أنواع الطاهر والمعنى ان الدم غير المسفوح وهو الذى لم يجز بعد موجب خروجه شرعا طاهر يخرج الدم القائم بالحى فانه لا يوصف بشئ ودم الميتة لنجاسته جرى أم لا ومن فوائد الطهارة أنه اذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجاوز الصلاة به ومن الدم الغير المسفوح الدم الذى يخرج من قلب الشاة اذا شق (ص) ومسك وفأرته (ش) لما قيد طهارة الدم بعدم السفح علم منه ان المسفوح منه نجس وهو إجماع كما سبق وكان بعض أفراد منته مخالف لذلك وهو المسك نص عليه عطفه على أنواع الطاهر فقال ومسك الخ والمعنى ان من الطاهر المسك بكسر فسكون وهو دم منعقد استحالة الى صلاح وكذا فأرته وهي وعاءه الذى يكون المسك فيه من الحيوان المخصوص لانه عليه السلام تطيب بذلك ولو كان نجسا لما تطيب به وبعبارة أخرى المسك بكسر فسكون فارسي معرب وتسميه العرب المشعوم خراج يتولد من حيوان كالغزال المعروف ولا فرق بينهما الا أن لهذه أنيابا ونحو الشبر كانياب الفيلة ورجلاها أطول من يديها ثم يستحيل مسكا وأما المسك بفتح فسكون فهو الجلد ومنه قوله في التهذيب في باب الصداق القنطار ملء مسك ثور ذهابا وجمعه مسوك كفلوس ومن قال في الجلد مسك بفتح الميم والسين معافه وخطأ صريح وأما الزبد فأفتى الشيخ سالم نفعا الله به بطهارته بعد التوقف حتى أخبره من له معرفة أنه لا يصل الى محل البول وتوقف الشيخ زروق في جواز كل

اذ معناه في الاصل القطع أى لم يقطع محله فاستداه باعتبار ذلك مجاز ثم أراد بالجريان حقيقة أو حكما الاول ظاهر والثاني كالباقي في محل التذكية ويجمد والموجود في بطنها فكلاهما من المسفوح وغيره ما كان بالعروق فقط (قوله لا يؤمر بغسله) أى وجوبا فلا ينافى انه يؤمر بغسله استحبابا (تمة) هل منع كل الدم المسفوح تعبد وشهره الشيخ يوسف بن عمر أو معقول المعنى بانه يقضى القلب وأفضل القلوب أرقها وبه قال الجوراءى قولان (قوله ومسك وفأرته) وظاهره ولو أخذ به بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استقذار عب (قوله القنطار الخ) لعل المراد تفسير القنطار الذى في الآية (قوله فقد أفتى الخ) وكذا قال عجم بعد اخبار ثقة له كالشيخ سالم وهو خلاف قول حياة الحيوان يوجد في بطنه وفي باطن أنفاده وباطن ذنبه وحوالى دبره فيؤخذ من هذه الاماكن بملعة صغيرة أو بدرهم رقيق انتهى واقتصر القاموس على انه يؤمر بجمع تحت ذنبها أى دابته وهي السنوز

(قوله وكلام الفقهاء الخ) حاصله ان تجوزهم في كل الطعام المسك الذي أمانه الطبخ دليل على جواز كل المسك والالما جازاً كل الطعام (قوله تحجر) أي بنفسه أو بفعل فاعل (قوله أو خلل) أي بالقاء شيء فيه كالخل والمخ والماء ونحوه (قوله فانه تطهر) ويظهر الاء تبعاً له بخلاف ما إذا سقط وهو خمر على يده أو ثوبه فانه نجس لا يطهره الا الغسل لوصوله اليه في حال نجاسته فلا يطهر بالتبعية لكونه ليس مقراله عادة بخلاف الاء فانه مقراله عادة قاله في ك واستظهر عب انه يطهر الثوب اذا تحجر وهو الظاهر (قوله فان ذهبت الخ) أي فان ذهبت بالتحجر هذا ما يقتضيه (٨٨) اللفظ وذلك لان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية وقوله بعد ما لو كان الخ ينافيه

واعترض عجم ذلك بأن المسكر بعينه الخاص لا يكون في غير الاشربة وان كان من الجاسد مسكراً أي مغيباً للعقل فطاهر لانه منسود وأيضاً فقد طبقوا على جواز بيع الطرطير وهو الخمر الجاسد ولم يذكروا هذا التقييد (قوله أولاً) أي بأن تحجر في أو ان أخر فأراد بأوانيه الأولى الأصلية التي تخمر فيها (قوله ولا فرق الخ) وان كان كلام المصنف ظاهر في الثاني والاحسن أن يقال ان في العبارة احتياكا وهو انه قد حذف في الأول حجر بالبناء للفعول لذكر نظيره في الثاني وحذف في الثاني أو تخلل بالبناء للفاعل لذكر نظيره في الأول فحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر (قوله والنجس ما استثنى) انما ذكر ذلك وان علم يعطف عليه باقي الاعيان النجسة ولانه لما كان دلالة الاستثناء بطريق المفهوم احتياج للتصريح لتلايتهم انه عطل المفهوم والنجس بفتح الجيم عين النجاسة (قوله ما تقدم استثناءه حقيقة) أراد بالاستثناء الاصطلاحي (قوله وبعبارة أخرى) أراد بالاستثناء هنا اللغوي وهو الاخراج فالحاصل ان الاء وجه ثلاثة

المسك وقال ح لا ينبغي ان يتوقف في ذلك وجوازه كالمعلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام في كل الطعام المسك دليل على ذلك (ص) وزرع نجس (ش) أي وما هو طاهر الزرع اذا سقى بالماء النجس وان نجس طاهره والبقل والكرات ونحوه كالزراع ويحتمل أن يريد أن القمح النجس اذا زرع ونبت فانه طاهر وكذا غير القمح ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي وزرع ملابس للنجاسة وتقدم أن ابن القاسم أجاز ان يعلف النخل بالعسل النجس ويسقى الماء النجس الزرع وهو يدل على طهارة ذلك اذ لو نجس به لما أباح شيأ منه انتهى ومنه يؤخذ حكم الاقدام على سقى الزرع بالشئ النجس (ص) وخمر تحجر أو خلل (ش) يعني أن الخمر اذا انتقلت من المائعية الى أن تحجرت أو انتقلت من التخمير الى التخليل فانه تطهر لان النجاسة فيه متعلقة بالشدة المطربة فاذا ذهبت ذهب النجيس والتحريم والنجاسة يدوران مع العلة وجودا وعدمها ما لو كان الاسكار باقيا فيه بحيث لو بل وشرب أسكر فليس بطاهر وظاهره تحجر في أو انيه أولاً وهو كذلك ولا فرق بين ما تخلل بنفسه أو بفعل فاعل (ص) والنجس ما استثنى (ش) الكلام الآن في بيان الاعيان النجسة بعد ما فرغ من الكلام على الاعيان الطاهرة والمعنى ان الاعيان النجسة ما تقدم استثناءه حقيقة أو حكماً ليدخل مفهوم ان جزت أو ما استثنى حقيقة وأما مفهوم ان جزت فهو معلوم من اصطلاح المتقدم من قوله وأعبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط وبعبارة أخرى والنجس بفتح الجيم عين النجاسة أنواع أيضاً منه ما استثنى أي أخرج فيما سبق بأداة استثناء كقوله الا محرم الا كل أو شرط كقوله ان جزت فهو ثمان ومنه ما أشار اليه بقوله ص (وميت غير ما ذكر) ش وهو يرى له نفس سائلة مات حتف أنفه أو بذكاة غير شرعية كذكي مجوسي أو كتأبي لصنمه أو مسلم يسم عداً أو محرم لصيداً ومرتداً ومجنوناً أو سكراناً أو مصيد كافر أي من الحيوان البري حكم هذه الميتة في هذا كله (ص) ولو قلته وآدميا (ش) يعني ان ميتة القردة نجسة لان لها نفساً سائلة بخلاف نحو البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فان ميتتها طاهرة لان دمها منقول على المشهور وأما ميتة الآدمي ولو كافر فهي طاهرة على المذهب ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم نجاسة ميتته والى الطهارة ذهب سحنون وابن القصار واختاره القاضي عياض وابن رشد وغيرهما من الاشياخ والى اختيار ابن رشد أشار المؤلف بقوله ص (والاظهر طهارته) ش قال عياض لان غسله واكرامه يأتى تنجيسه اذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهيل بن بيضاء في المسجد ولما ثبت انه عليه الصلاة والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجساً لما فعل عليه السلام ذلك الى غير ذلك وقال الخطاب ولم أر تشهير القول المصدر به عند المؤلف ولان مقتصر عليه بل أكثر

فالاستثناء على الأولين بالمعنى الاصطلاحي وفي الأخير بالمعنى اللغوي (قوله وميت) بالتخفيف والتشديد وهما الغتان اهل يقالان في الميت وأما الحي ففيه التشديد لا غير وحيث تذهب تصح قراءته بالاضافة والتنوين (قوله حكم هذه الميتة في هذا كله) كذا في نسخته فحكم ميتة أي ثبوت كونه ميتة خبر وقوله في هذا كله أي به دفعا لما يتوهم من ان المشار له الأخير (قوله على المشهور الخ) راجع لقوله فان ميتتها طاهرة أي لان المسئلة ذات خلاف ذكره ح ويصح رجوعه لقوله نجسة لقول المصنف ولو قلته وان كان الاقرب لعبارة الشارح الأول (قوله سهيل) بالتصغير كذا في نسخة الشارح (فائدة) لا يجوز أن كل القردة اجناعات الدميري في حياة الحيوان (قوله الى غير ذلك) وهو ما روى من صلاة العجاجة على أبي بكر وعمر فيه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان

المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا واما الخاكيم (قوله وان أخذ اللخمي الخ) فأخذها اللخمي من قولها ابن المرأة الميتة نجس اذا لموجب للنجاسة
 الا الوعاء اه (قوله فقد أخذ عياض الخ) قال في كتاب الجنائز من المدونة أكره ان توضع الجنائز في المسجد اذ لو كان نجسا لم يقل
 أكرهه ومثله في الاعتكاف (قوله لا يدخل عندي الخ) لم يطلع على المسئلة فقال عندي فهو وقصور (قوله وقد قيل الخ) وعلى ذلك بعض
 الشراح بقوله لغسل الملبسين جوفه وتطهيره ثم يشعر بوجود الخلاف في المذهب وان القول بالطهارة ضعيف مع انه لا يصح فلذا قال نت
 وأما ما في الشفاء من حكاية ابن سابق قولين عن العلماء في ظهور الحديث منه صلى الله عليه وسلم فليس بصريح أنها في المذهب بل الذي
 يلوح من هذه العبارة انها خارج المذهب (قوله وفي عبارة أخرى الخ) لما كانت العبارة الاولى قابلة للبحث عقبها تلك العبارة الفصيحة (قوله
 عام في المسلم والكافر) وقيل خاص بالمسلم وأما الكافر فميتة نجسة اتفاقا وحكما ما ابن عرفة طريقين وظاهره استواءهما قاله ابن
 مرزوق لكن ما استدلل به ابن أبي زيد من الأثر أي وهو لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا واما الخاكيم في المستند
 كما في ح انما ينقض دليلا في ميتة المسلم (قوله آدمي أو غيره) ويترتب على ذلك في (٨٩) الآدمي بطلان صلاته (فان قلت)

لم حكم بطهارة ميتة الآدمي
 ورجحت ذلك وأجريت
 الخلاف فيما أئين منه في
 حال حياته وحال مسونه
 وجعلتم الخلاف على حد
 سواء وقلتم هذا على القول
 بالطهارة (قلت) اعل الفرق
 انه لا يلزم من الحكم
 بالطهارة على الكل الحكم
 بالطهارة على الجزء وكذا
 لا يلزم من تشريف الكل
 تشريف الجزء قاله بعض
 شيوخ شيوخنا (قوله
 وحاصل كلام الامام) هذا
 الحاصل ليس حاصل كلام
 الامام كما قال بل حاصل
 ذكره الخطاب فليراجع
 (قوله وظلف) قال في
 المصباح الظلف من الشاة
 والبقر ونحوه كالظفر من

أهل المذهب يحكمهم ما من غير ترجيح ومنهم من رجح الطهارة وان أخذ اللخمي النجاسة من المدونة
 فقد أخذ عياض منها الطهارة ابن هرون وهذا الخلاف لا يدخل عندي أجساد الانبياء بل يجب الاتفاق
 على طهارة أجسادهم وقد قيل بطهارة الخارج منه عليه الصلاة والسلام فكيف بجسده الكريم
 انتهى وفي عبارة أخرى والخلاف في غير الانبياء وأما هم فأجسادهم بل جميع فضلاتهم طاهرة والخلاف
 في طهارة ميتة الآدمي ونجاستها عام في المسلم والكافر (ص) وما أئين من حي وميت (ش) يعني أن
 الاجزاء المنفصلة حقيقة أو حكما بأن تعلقت بيسير لحم أو جلد بحيث لا يعود لهيئته عن الحيوان النجس
 الميتة نجسة سواء أخذت منه في حال الحياة أو بعد الموت آدمي أو غيره ومنه ثوب الثعبان وحاصل
 كلام الامام أن الخلاف فيما أئين من الآدمي في حال حياته وبعد موته كالخلاف في ميتة خلافا لبعضهم
 ان ما أئين منه حيا لا يختلف في نجاسته ابن عبد السلام وليس كذلك ولما كان في لفظ ما عموم وليس مرادا
 بل المراد به ما عدا ما سبق من الصوف وما معه بينه بقوله (من قرن وعظم) وهما معروفان ويشمل العظم
 السن (وظلف) بالطاء للبقرة والشاة والظبي (وعاج) وهو عظم الفيل واحده عاجة (وظفر) بالطاء
 للآدمي والبعير والاوز والدجاج والنعام كذا في التوضيح والشرح وتبعهما من رأيت من الشراح في عد
 الدجاج من ذى الظفر (وقصة ريش) وهي التي يكتنفها الشعر وسواء أصلها وطررها على المشهور
 وأما الرغبة فقد تقدم انه طاهر ان جز ونبه المؤلف على هذه دون غيرها من لحم وعصب وعروق وأعضاء
 أصلية للخلاف فيما ذكر دون غيره وبهذا يدفع إيراد ابن دقيق العيد على ابن الحاجب ثم ان الاضافة في
 قوله وقصة ريش من اضافة الجزء للكل وشمل قوله وما أئين من حي الخ ما تحت من الرجل بالجزء فانه من
 الجلد بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه لانه وسخ متجمد منعقد (ص) وجلد لودبغ (ش) يعني
 ان جلد الميتة والجلد المأخوذ من الحي نجس ولودبغ على المشهور المعالوم من قول مالك لا يجوز بيعه
 ولا يصلي عليه قاله ابن رشد ولا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره ولا باطنه (ص) ويرخص فيه مطلقا

(١٢ - خرشي أول) الانسان والجمع أطلاق مثل جل وأجال اه (قوله والدجاج) في عد الدجاج من ذى الظفر
 نظر كذا في عب وانظر ما ذاق له بعد (أقول) لا مانع من عدمه من ذى الظفر في ذلك الموضع وان لم يكن منه في باب الذكاة فتدبر
 (قوله وسواء أصلها وطررها الخ) ومقابلته ان النجس ما غاص في اللحم أشار له بهرام في الوسط (قوله وبهذا) أي بقولنا انه للخلاف يندفع
 اعتراض ابن دقيق العيد على ابن الحاجب أي التي هي كعبارة المصنف حيث قال انه لم يتعرض لابانة الاعضاء الاصلية من الحيوان كاليد
 والرجل حال حياته والقياس يقتضي أن يكون حكم هذا المبان حكم ميتة ما أئين منه فاذا علمت ذلك فأقول كيف يجري الخلاف في
 العظم وهو من جملة ما ذكر ويكون مثل العصب والعروق متفق على نجاستهما ثم بعد ذلك رأيت البدر ذكر خلافا عن الاطباء فقال اختلف
 الاطباء هل العظم له احساس فتحله الحياة أولا ويدل الاول قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الخ فصح ما قاله ابن دقيق
 العيد (قوله بخلاف ما نزل من الرأس) قال في لئ لا ترى أن من يكثر دخول الحمام من المتفرجين لا ينزل منهم شيء (قوله على المشهور)
 مقابل المشهور خمسة أقوال من جلته ان الدباغ مطهر لجميع ذلك ولو من خنزير قاله محققون وابن عبد الحكم (قوله ويرخص فيه) أي
 على سبيل الجواز وقوله فيه على حذف مضاف أي في استعماله

وقوله في يابس الخ متعلق باستعماله فلم يلزم عليه تعلق حرفي بجر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله بعدد بغيره الخ) متعلق برخص وكذا قوله في يابس وماء كذلك ولو قدمهما على الاستثناء لكان أظهر قال في له وفهم من قوله بعدد بغيره أنه قبله لا يجوز إلا ارتفاعه بوجهه قال في التوضيح قال ابن هرون وهو المذهب (قوله كان من ميتة الخ) إشارة إلى تفسير قول المصنف مطلقا (قوله ولا يطعن عليها) كذا قاله أبو محمد صالح ونقل ابن عرفة عن ابن حارث أنهم انفقوا على أنه يطعن عليها فلا أقل من قوته فتأمل (قوله وتلبس في غير الصلاة) قال في له وحكم هذه الفراء من السجاب ونحوه بجلد الميتة في جواز لبسها في غير الصلاة كما قال الخطاب لأن الذابح لها غير مسلم اه أقول بحمد الله وهذا التعليل لا ينتج مدعا لأن مذكي الكتابي يحمل أكله فهو ظاهر فإذا كان الذابح لها كتابيا فلا ضرر (قوله خلافا لما شهروه ابن الفرس الخ) بالقاه وهو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم من أهل غرناطة ويعرف بابن الفرس ويكنى أبا عبد الله ألف كتابا في أحكام القرآن جليل القدر من أحسن ما وضع في ذلك وكان نحيف الجسم كثير المعرفة وفي مثله يقول بعضهم

إذا كان الفتى ضخما المعاني * فليس يضره الجسم النحيل
تراه من الذكاء نحيف الجسم * عليه من توقيده دليل
(قوله وقال البرزلي في مسائل الصلاة) كان (٩٠) شيخنا يدكر أن شيخه أبو عيسى الغبريني (قوله أنه استعمل في غير اليابسات) أي وفي غير

الماء (قوله وينبغي الخ) هذا ظاهر إذا كان يتحمل متى من تلك الجلود يتعلق بالقمح الذي يغربل عليها والأفلا وجه له (قوله الباجي) هو سليمان بن خلف بن أسعد بن أيوب بن واث القاضى أبو الوليد الباجي نسبة إلى باجة مدينة بالاندلس التي بقرب اشبيلية وقيل هو من باجة القيروان مات سنة أربع وسبعين وأربع مائة ومولده سنة ثلاث وأربع مائة وقوله الأبى نسبة إلى أبة قرية من عمل تونس بضم الهمزة (قوله ولعل الرواية الخ) قضية الجمع المذكور أن ما صنع من النعال لا بد فيه من زوال الشعر منه وأنه لا يجوز

الامن خنزير بعدد بغيره في يابس وماء (ش) في كثير من النسخ رخص بالبناء للمفعول وفي بعضها للفاعل العائد على الامام يعني ان الامام رخص في استعمال جلد الميتة بعدد بغيره كان من ميتة مباح كالبقرة أو محرم كالحمار ذكي أم لا في اليابسات بأن يوعى فيها العدس والبقول والحبوب ونحوها والماء لأن له قوة يدفع عن نفسه ويغربل عليها ولا يطعن عليها لأنه يؤدي إلى زوال بعض أجزائها فتختلط بالدميق ويجلس عليها وتلبس في غير الصلاة ولا تلبس ابن يونس أي في الصلاة وأما في غيرها جاز وهذا الترخيص في غير جلد الخنزير أما هو فلا يرخص فيه لافي يابسات ولا في ماء ولا غير ذلك لأن الذكاة لا تفيد فيه إجماعا فكذلك الدباغ خلافا لما شهروه ابن الفرس في أحكام القرآن من أنه كغيره ومثله جلد الأدي كرامته وهذا يعلم من وجوب دفعه وقال البرزلي في مسائل الصلاة كان شيخنا يقول ان وجد النعال من جلد الميتة فإنه ينحس الرجل إذا توضأ عليه وفيه نظر لجواز استعماله في الماء انتهى واستظهر ح ما قاله شيخه لأن الماء يدفع عن نفسه والرجل إذا بليت ولا قاهما صدق عليه أنه استعمل في غير اليابسات وينبغي تقييد جواز الغرلة على جلود الميتة بما إذا خلت عن الماء وقوله ورخص الخ مستثنى من قوله وينتفع بتمسك الخنجس لا نجس في غير مسجد وأدى ابن عرفة روى الباجي الدباغ ما أزال الشعر والريح والدم والرطوبة الأبي في شرح مسلم لا يخفى عليك ما في اشتراط إزالة الشعر من النظر والظاهر ما أزال الريح والرطوبة وحفظه من الاستحالة كحفظ الحياة ولعل الرواية في الجلود التي الشأن فيها زوال الشعر التي يصنع منها النعال لا ما يجلس عليه وتصنع منه الأفرية وانما يلزم إزالة الشعر على مذهب الشافعي القائل بأن الصوف نجس وان طهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى إلى طهارة الشعر لأنه تحله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فلا وقال ح الظاهر ما ذكره الأبي واقعة صراحتنا بوجوب إزالة الشعر على ما ذكره الباجي وقال في الطراز الظاهر لا يعتبر في الدبغ آلة فان وقع في مدبغة طهر وقال الأبي وظاهر الحديث إفادة دبغ الكافر وفي مسلم حديث نص في ذلك (ص) وفيها كراهة العاج (ش) أي وقع في المدونة كراهة عظم الفيل

استعمال نعال فيه شعر والظاهر عدم صحة ذلك ويمكن أن يقال ان المعنى ان العادة قد جرت بان النعال يزال منها الشعر فالتقييد بحسب العادة لا لإفادة ذلك شرط (قوله الأفرية) قال الأبي في حديث الأفرية الظاهر ان الأفرية من جلود تلك الكباش التي ذبحها الجحوس ومذ كاهم ميتة وهو خلاف ما روى الباجي من أن الدبغ إزالة الشعر الآن يقال ان تلك الأفرية لا شعر لها اه (قوله فان وقع في مدبغة طهر) أي طهارة لغوية (قوله كراهة عظم الفيل المذكي) لافرق بين الناب وغيره ولذلك قال ابن مرزوق ولا معنى لاقتصار المصنف على عزو كراهة ناب الفيل للمدونة لأنه وقع فيها كراهة العظم والعاج والقرن والظنفة الخ ثم أقول اعترض شيخنا الصغیر رحمه الله تعالى وغيره بأنه إذا كان مذكي فلا كراهة وحيث كان كذلك فالخلص لما يحمل الكراهة على التحريم ويكون ذلك استشهادا وهو قول ابن ناجي أي فأتى بذلك لتقوية ما تقدم أو يحمل الكراهة على بابها كما عزاها أبو الحسن لابن رشد وابن فرحون لبعضهم عن ابن المواز أي فهو المعتمد قال لان عروة وربيعة وابن شهاب أجازوا أن ينشط بأمشاطه ووجه الكراهة تعارض مقتضى التجسس وهو جزئية الميتة ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستعداد لانه مما يتنافس في اتخاذ ونقل محشي تت ان المدونة وشراحيها

وشراح ابن الحاجب وغير واحد على ان الكراهة على التنزيه وعدم التحريم والمراد عاج غير المذكي وأجاز ابن وهب بيع العاج لغلوه ومثله بيع المدبوغ من ميتة عنده فان بيع قبل الدبغ فيفسخه ولو فات في البرزلى عن أبي زيد فيمن توضع على شاطئ بحر وفيه عظم ميتة غطاء الماء والطين أى ثم ظهر فغسل رجله وجعلها على العظم ثم نقلها الى ثيابه أن ثوبه لا يتجس قال البرزلى ان كان العظم يابساً فواضح وان كان فيه دسم ولحم فالصواب ان النجاسة تتعلق برجله الا أن يوقن أن رطوبتها قد ذهبت بجله ولم يبق الا رطوبة الماء فيكون كالعظم البالى اه (أقول) ومنه يعلم أن العجين لا يتجس بجفن المرأة وفي يدها العاج (قوله والتوقف في الكيمخت) معطوف على قوله كراهة العاج أى هل هو نجس معفو عنه أو طاهر يستثنى من جلد الميتة المدبوغ الثانی لتت والشخ أبو الحسن ورجح في الشامل انه نجس اه عجب قال في كذا وذكر المؤلف هذه المسئلة بعد قوله في يابس وماء حسن لان مفهوم قوله في يابس وماء يقتضى أنه لا يصلى عليه فنشأ حينئذ سؤال وهو ان السيوف التي عليها الكيمخت ما حال الصلاة بها فأجاب بان ما كان توقف في ذلك ووجه وقفته ما قد علمت وهذا القدر كاف لطلب المؤلف للمسئلة المدونة وهو حسن (قوله فارسي معرب) أى استعملته العرب (قوله وهو جلد الجمار) اعلم أنه ذكر في الكيمخت ثلاثة أقوال قال تت في الكبير ولم يبين المصنف الراجح من هذه التفسيرات لكن قال شيخنا الصغير رحمه الله كلام عياض حسن (قوله ووجه التوقف) أى بين الطهارة والنجاسة كما يدل عليه الاخبار بقوله تعارض الخ (قوله وعمل السلف) معطوف على القياس وفي العبارة حذف والتقدير وعمل السلف المقضى للطهارة (قوله وهو فيها) العبارة فيها قلب (قوله وقيل بالجواز) حاصل ما في ذلك ان المسئلة ذات أقوال أربعة الاول التوقف بناء على أنه قول (٩١) والارجح خلافه وأنه لا يعد قولاً الثاني الجواز في السيوف وغيرها وهو رواية

المذكي وما تقدم من قوله وما أبين من عظم وقرن وعاج في فصل لم يذك (ص) والتوقف في الكيمخت (ش) يعنى ان الامام توقف عن الجواب في حكم الكيمخت بفتح الكاف والميم وسكون التحتية والخاء المعجمة وبعدها مئة فوقية فارسي معرب وهو جلد الجمار ابن عطاء الله لا يكون الا من جلد الجمار والبغال المدبوغ عياض جلد الفرس وشبهه غير مذكي ووجه التوقف تعارض القياس المقضى للنجاسة لاسيما من جازميت وعمل السلف من صلاتهم بسيوفهم وهو فيها وظاهر كلام المؤلف ان التوقف في الكيمخت لا فرق فيه بين أن يكون في السيوف أو غيرها وقيل بالجواز في السيوف فقط وتعقب المؤلف ذكر ابن الحاجب التوقف بأن ما لم يستمر عليه بل قال بعده ورأيت تركه أحب الى ثم ارتكبه هنا وهذا على ما نسبته لها في توضيحه ويحتمل أنه اعتمد على رواية وتركه أحب الى بأن الراى هو ابن القاسم بل صرح بعضهم به وعليها اختلفوا اذا صلى به هل يعيد في الوقت أولاً وبعبارة أخرى وهل الكيمخت نجس معفو عنه أو طاهر بالدبغ فهو كالمستثنى من قوله ولو دبغ وهو ظاهر ما نقله تت

في السيوف وغيرها وهو رواية على الثالث الجواز في السيوف فقط الرابع الكراهة المشار لها بقوله ورأيت تركه أحب الى فاذا علمت ذلك فالشارح هنا أشار لقولين وترك اثنين فان قلت ما هو الراجح منها قلت الكراهة التي أشار لها بقوله ورأيت تركه أحب الى (قوله وتعقب المؤلف الخ) أقول اذا تأملت تحكّم بانه لا تعقب في ذلك لان كون التوقف أحب اليه لا ينافي التوقف في الطهارة والنجاسة (قوله

ثم ارتكبه هنا) أى ارتكب ذكر التوقف (قوله وهذا) أى التعقب وقوله على ما نسبته لها في توضيحه من ان القائل ورأيت تركه أحب الى مالك (قوله ويحتمل انه اعتمد) شروع في الجواب عن المصنف وحاصله ان اعتراضه على ابن الحاجب كان مبني على أن القائل ورأيت تركه أحب الى مالك ثم ظهر له بعد أن القائل ذلك انما هو ابن القاسم أى فمالك استمر على التوقف فلا اعتراض على المصنف (قوله والراى ٣) أى والخال أن الراى هو ابن القاسم لا مالك وفي الخطاب ما يفيد ذلك الا أنه يخالفه قول المواق حصر ابن يونس المدونة على أن مالك استحب تركه منها ولم يحرمه اه (قوله وعليه اختلفوا) أى وعلى رواية وتركه أحب الى ثم نقول الصواب عدم الاعادة لانه لا وجه للاعادة والحاصل كما أفاده بعض الشيوخ أن المعتمد الكراهة ولا اعادة كان في سيف أو غيره من نعل أو نحوه ويستحب تركه قال في التوضيح عن ابن هرون وأصله لابن يونس في الكيمخت ثلاثة أقوال الاول قوله في المدونة وتركه أحب الى فيحتمل أن من صلى به يعيد في الوقت أولاً واعادة عليه الثاني الجواز لما لك في العنية الثالث الجواز في السيف خاصة لان المواز ابن حبيب قال ابن حبيب فن صلى به في غير السيوف كثيراً أو يسيراً أعاداً بآداء الله أعلم (قوله وهل الكيمخت الخ) مرتبط بقوله ورأيت تركه أحب الى وحاصله حيث كانت الصلاة صحيحة مع الكراهة فهل مع تلك الحالة نجس معفو عنه أو طاهر وليس مرتبطاً بقول المصنف والتوقف في الكيمخت لانه عين التوقف (قوله وهو) أى ما ذكر من أنه طاهر بالدبغ ظاهر ما نقله تت في وجه التوقف الذي ذكره تت في وجه التوقف هو ما تقدم لشارح من قوله ووجه التوقف (أقول) وحيث كان ما ذكره تت هو المتقدم فلا وجه لكون الطهارة طاهر ما ذكره تت فتأمل ثم أقول بعد وحيث كان عمل السلف ما علمت فلا يناسب مخالفتهم اذهى خرق للاجتماع فاذن الموافق للعقول اعتماد القول بالجواز إماماً مطلقاً وفي السيوف اقتصاراً على فعلهم فتأمل حق التأمل ٣ قول المحشى قوله والراى في نسخ الشارح التي بأيدينا بأن الراى

(قوله ما يفيد) أي ما يفيد أنه طاهر بالبيع فهو مستثنى من قوله ولودبغ والحاصل أن عجم اعتمد ذلك فتسكون الصلاة به صحيحة (قوله) وقد ورد على التعليل الأول) وورد عليه أيضا أن الأصل معنوع عن دون الدرهم منه فكان ينبغي أن يكون الفرع كذلك ولم يقلوه (قوله فيتعين التجسس) فيه أن القذارة لا تقتضي التجسس كالمخاط ويجاب بأن الأصل اقتضاؤه التجسس وتختلف في المخاط للتكرار وهو موجب للطهارة كما تقدم في البلغم (تتم) ذكر الراعي مانصه والمضى الذي تخلق منه الولد لا يحكم عليه بنجاسة ولا بطهارة لأنه لم يفصل وكلامنا في منى سقط على ثوب فإن قالوا جنسه يخلق منه الولد قلنا لا نسلم أنه من جنسه لأنه لم يفصل وقد يخلق منه ولا يخلق بخلاف ما انفصل ولو سلمنا أنه من جنسه لم يضر ذلك لأنه قد يكون الشيء طاهرا في نفسه ويكون متولدا من نجس كاللبن متولدا عن الدم وقبل أنه دم مادام الولد في الرحم يتغذى به (٩٣) فإذا سقط أبيض فصا ربنا حتى لا يعافه الجنين اهـ (قوله على الخلاف في بوله)

ان كان بوله طاهرا يكون منبسه طاهرا وان نجسا فتجسا (قوله بطهارة الودى) أي فقد سلم الاجماع في المذى وانظر لم أجمع على المذى دون الودى فقد خالف أجمد فيه فينبغي أن يراجع مذهبه في ذلك (قوله والمذى بفتح الخ) وروى إهمال الدال وانظر هل يأتي في الإهمال اللغات الثلاث أم لا ذكره بعض الشراح (قوله وذكر ابن فرحون أنه تصحيف) التصحيف أشد من الشذوذ لأن الشذوذ يفيد ثبوتنا في الجملة بخلاف التصحيف ولكن قد صححوا ثبوتهم إلا أنه بالدال المهملة أكثر وعليه اقتصر الجوهرى وعن ذكره بالدال المهملة صاحب المطالع والقاضى عياض (قوله يخرج بأثر البول غالبا) ومن غير الغالب قد يخرج عند جل ثقل وعند استمسك المعدة (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه يقتضى أن غير الآدمي له مذى وودى قال في لـ وهو ظاهر كلامهم ويوقف فيه ابن الامام (قوله ما ذكر) أي من

في شرحه في وجه التوقف وفي كلام أبي الحسن ما يفيد وكذا قمي ذكره ح (ص) ومنى ومذى وودى (ش) هذا معطوف على ما من قوله والتجسس ما استثنى يعني ان هذه الاشياء الثلاثة نجسة فاما المنى فهو من الآدمي والمحرم الاكل نجس بلا اشكال إما لأن أصله دم أو لسروره في مجرى البول ويخرج عليه طهارة منى ما بوله طاهرا من الحيوانات وقد ورد على التعليل الأول أن الفضلات في باطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ فليس أصله نجسا فينبغي أن يقال العلة الاستقذار بشرط الانفصال وقد حصلت بشرطها فتعين التجسس لا تأتكم بعد الانفصال واختلف في منى المباح والمكروه بناء على التعليل في نجاسة منى الآدمي هل لكونه من دم ولم يستحل إلى صلاح فيكون منى هذا نجسا أو لكونه يجري في مجرى البول وبول المباح طاهر فيكون منبه طاهرا ويختلف في منى المكروه على الخلاف في بوله وبعبارة أخرى والمشهور أن المنى نجس ولو من مباح الاكل وأما المذى والودى فقد حكى بعضهم الاجماع على نجاستهما وتعقبه ابن دقيق العيد بنقل رواية عن أحمد بطهارة الودى والمذى بفتح فسكون وتخفيف التخمية وبكسر المجمة مع تهليل التخمية وتخفيفهما ماء رقيق يخرج عند الثوران للشهوة يشترك فيه الذكر والانثى ومذهب ابلة تعالو فرجها والودى بفتح الواو وسكون المهملة فتخفيف التخمية وكسر المهملة وتشديد التخمية ويقال بالدال المجمة وهو شاذ وذكر ابن فرحون أنه تصحيف ماء أبيض خاثر يخرج بأثر البول غالبا وظاهر كلام المؤلف بنجاسة ما ذكره ولو من مباح الاكل وظاهر كلام ابن ناجي ترجيح ذلك واستظهره الخطاب والخلاف في غير فضلات الانبياء فانها طاهرة بخلاف غسل عائشة رضي الله تعالى عنها المنى من ثوبه عليه السلام للتشريع (ص) وقبح وصيد (ش) القبح بفتح القاف وكسر هاء الحن وسكون التخمية مسددة بكسر الميم لا يخالطها دم من قاح يقيح والصيد ماء الجرح الرفيق الذي يخالطه دم قبل ان تغلظ المدة والمعنى ان القبح والصيد نجسان ومثل الصيد في النجاسة ما يسيل من موضع حلك البثرات وما يرشح من الجلد اذا كشط وما يسيل من نطف النار ومن نططات الجسد في أيام الحر (ص) ورطوبة فرج (ش) أي ومن النجس رطوبة فرج غير مباح الاكل مما بوله نجس وأما من مباحه فطاهرة ان لم يتغذى بنجاسة كبوله والتقييد المذكور غير

المذى والودى (قوله وغسل عائشة) جواب عما يقال لو كان طاهرا ما غسلته عائشة وحاصل الجواب أنهم لم تغسله لنجاسته بل ضرورى للتشريع أي اتفقوا أن غسله مشروع لادامة الأصل الوجوب فيحمل على ذلك لأن أصله دم إلى آخر ما تقدم والظاهر أن غسل السيدة عائشة مندوب لأن ذلك واجب عليها (قوله مدة بكسر الميم) أي كانت رقيقة أو غليظة كما في شرح شب (قوله من قاح يقيح الخ) أي مأخوذ الخ قال في المصباح القح الأبيض الخاثر الذي لا يخالطه دم وقاح الجرح قحما من باب باع سال قححه أو تهاها لا يخفى ان فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القح ومفاده ان القح مشترك بين المصدر والمدة المذكورة (قوله قبل ان تغلظ المدة) فإذا غلظت فلا اسم لها الامدة وهي نجسة بالطريق الاولى (قوله من موضع حلك البثرات) جمع بثرة على وزن قصبة وهي خراج صغير (قوله من نطف النار) جمع نقطة على وزن كلمة فالجمع على وزن كالم كنبقة ونبق وكذلك نططات جمع نقطة على وزن كلمة وجاء على وزن رجة (قوله ورطوبة فرج) أي بلة الفرج ويتربى على ذلك تجسس ذكر الواطى أو ادخال اصبع أو خرقه مثلاً فعلق به أو بها الرطوبة (قوله ان لم يتغذى بنجاسة كبوله)

أى ولم تكن من تحيض كابل فتجسدة عقب حيضه وبعد طاهر لما باتى في قوله وان زال عين التجاسة بغير المطلق (قوله فأولى رطوبة فرجه) وقد يقال لا تلازم لما مر في منى المباح مع طهارة بوله (قوله ولو من سمك) أى ويعنى عمادون الدرهم اذا انفصل عنه وهل المراد بدم السمك المسفوح الجارى أولى التقطيع أو في جميع التقطيع والظاهر أن المراد ما خرج عند القطع الاول لا الثانى والثالث وهكذا قاله بعض الشيوخ (قوله وذباب) الذباب كغراب واحد الذبان بالكسر كغراب قال في المصباح ذبابة بعوضتين ولا تقل ذبابة بالنون وسمى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه وعمره الغالب أربعون ليلة (قوله ولو كان من حيوان البحر) أى قتل بمثلين خوفا من توهم اختلاف نوعى البحرى والبرى الذى ليس له نفس سائلة (قوله فى رد) أى فى وجهه رد (قوله لعدم اسوداده) تعليل لقوله بل رطوبة (قوله وليس ذلك الخ) لا حاجة لقوله بقله فلو قال ليس ذلك بصحيح معمول قوله قال ابن الامام كان أحسن ويمكن أن يكون أراد بقوله قال أى حكم أى حكم ابن الامام فى الرد حكما مصورا بقوله وليس ذلك بصحيح (قوله ان سلم) أى لا نسلم (٩٣) انه من كل السمك سلمنا انه من كل السمك فانما ذلك لرطوبات تخلط

(قوله لمكان أشمل) ذكر
ت ما يدفع الاعتراض
فقد قال ما نصه وذباب على
ظاهر المدونة ولذا اقتصر
عليه والا فقد قال ابن عبد
السلام القولان فى دم
الذباب والقراة مشهور
فيهما ولذا لم يجمعهما ابن
الحاجب مع دم السمك
(قوله كالدم العبيط)
الكاف للتشبيه أى دم خالص
لا خلط فيه (قوله وكدر)
أى غير صاف وكأن المعنى
والله أعلم انها تتنوع ثلاثة
أنواع إما كالدم الخالص
الذى لا خلط فيه وإما فيه
خلط لان الكدر كما قلنا
غير الصافي وعدم الصفاء
بالخلط وإما أجرم تشدد

ضرورى لان بوله اذا كان طاهرا فأولى رطوبة فرجه (ص) ودم مسفوح ولو من سمك وذباب (ش) يعنى
أن الدم المسفوح وهو الجارى نجس من سائر الحيوانات ولو كان من حيوان البحر كالسمك أو من الذباب
أو القراة على المشهور وعند مالك وذهب القاسمى واختاره ابن العربى الى أن الدم طاهر من السمك لانه لو
كان نجسا لشرعت ذكاته ورد بمنع تعليل الذكاة بذلك لاحتمال أن تكون شرعت لازهاق الروح
بسرعة قال ابن الامام فى رد من أنكر كون ما يخرج من السمك دما بل رطوبة تشبهه لعدم اسوداده
بالشمس بل يبيض بخلاف سائر الدماء بقوله وليس ذلك بصحيح لان عدم اسوداده ان سلم من كل السمك لما
خالطه من رطوبة لالكونه غير دم انتهى واعلم أن الخلاف فى دم السمك انما هو اذا سال وأما قبل ذلك
فلا يحكم بنجاسته ولا يؤمر بانجاسه فلا بأس بالقائه فى النار حيا كما قاله مالك فى سماع ابن القاسم وفى
عبارة والدم المسفوح هو السائل عن مقبرة فى حال الحياة وبعد الموت من سائر الحيوانات وبعد
التذكية من محل التذكية ولو قال وكذاب ليدخل البعوض والقراة والحلم ونحو ذلك لكان أشمل
وأما السمك الذى يعلج ويجعل بعضه على بعض بحيث لا يخرج له دم يشربه فطاهر والافجس (ص)
وسوداء (ش) أى ومن النجس السوداء وهى مائع أسود كالدم العبيط وكدر أو أجرج غير قاتى أى
شديد الحيرة وهذه صفة النجاسات قال فى الطراز الدم والسوداء نجسان فاذا خالط أحدهما القى أو
القليس أو عذرة يتقلب الجهة المعتدة تنجس انتهى والقائى بهمزة آخره كالقارئ يقال قنأ قنأه وقنأه وقنأى
والمصدر قنوء على وزن ركوع هذا أصله ويجوز تخفيف همزة قال أهل اللغة وهو الذى اشتدت حرته
وقال أصحابنا هو الذى اشتدت حرته حتى صار يغلب الى السواد (ص) ورماد نجس ودخانه (ش)
أى ومن النجس رماد شئ نجس ودخانه والنجس بفتح الجيم عين النجاسة وبكسرهما التنجس ويحتملها
كلامه هنا قال المؤلف فى التوضيح فى البيوع قال شيخنا ينبغى أن يرخص فى الخبز المخبوز بالزبد عندنا
بصرف العموم البلوى ومراعاة لمن يرى أن النار تطهر وأن رماد النجس طاهر والقول بطهارة زبد الخيل

حرته وخلاصته انما على الاوabin مائع أسودا ما خالص من الخلط وهو ما أشار به بقوله كالدم العبيط وإما غير خالص وهو ما أشار به بقوله
وكدر وإما أجرج خالص وظهر من ذلك التفسير أن قوله وكدر معطوف على قوله كالدم العبيط والواو بمعنى أو هكذا ظهر لى والله أعلم
بالصواب فعليك بالتحريص بقصر باعى وقلة اطلاعى لقد كتب المذهب فى بلدنا الا بعض شراح هذا الكتاب (قوله أحدهما) مفعول
مقدم والقى أو القلىس فاعل مؤخر وقوله أو عذرة معطوف على أحدهما والتقدير فاذا خالط القى أو القلىس أحدهما أو عذرة ويجوز أن
يكون أحدهما فاعل والقلىس مفعول وقوله أو عذرة بالرفع معطوف على أحدهما وقوله يتقلب جهة حاله والتقدير فاذا خالط
القى أو القلىس واحد اعماد كفى حال كونه منقلباً جهة المعتدة فان المعتدة تنجس والشارح نفعا الله به وقع منه ذلك فوقع فى الحيرة
وعبارة الطراز مستقيمة لاشئ عليها وهى الدم والسوداء نجسان فاذا خالط القى أو القلىس أحدهما أو العذرة يتقلب الجهة المعتدة تنجس
اه (قوله ورماد نجس) أى رماد وقيد نجس فهو بالاضافة لا بالتويز لانه اذا كان نجسا لا يحكم عليه بأنه نجس لانه فخصيل الحاصل
ووقيد معنى موقود وقال عيج والمذهب طهارة أى الرماد والدخان (قوله ويحتملها كلامه) وأن كان كما قال تت ظاهر فى الاول
محتملا لثانى أيضا ويجوز أن يتطرق فيه للمادة فيكون حاملا لهما (قوله ومراعاة لمن يقول ان النار تطهر) أى الذى قد اعتمد عيج (قوله
وأن رماد النجس طاهر) لازم لما قبله فجمعوا على ما تعليل واحد (قوله والقول بطهارة زبد الخيل) أى

الرفاق وبيعها قاله ثم وليس هذا من تنجيس الطعام بالشك لانه لما امتنع تعلق النجاسة بواحد بعينه ولو تحريا كان النجاسة تعلقت بالجميع تحقيقا (قوله بنجس) يحتمل فتح الجيم وكسرها والاحسن النظر للمادة فيحمل الامر ين (قوله وقت ملاقات النجاسة) عبارة أخرى وسواء كان مائعا في الاصل أو جامدا ثم انما انما كدقيق حلت به نجاسة ثم عجن أو قمع فيه فأرة ثم طحن خلافا لعلماء البصرة حيث قالوا يغربل الدقيق ويؤكل قال الخطاب ولا فرق بين كون النجاسة الواقعة في المائع مائعة أو بآيسة ففي البرزلي عن مسائل ابن قداح اذا وقعت ريشة غير المذكي في طعام مائع طرح أي وسواء كان النجس الواقع فيه يمكن الاحتراز عنه أم لا خلافا لما أفتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبخ وفيه روث الفأرة وأكلت (قوله وان لم يتغير) وحكي المازري عدم التنجيس اذا لم يتغير وهو في غاية الشذوذ (قوله لم يتراد من الباقي الخ) زاد الخطاب قال فان ترادفه هو مائع (قوله ان أمكن السريان في جميعه) دل على هذا قوله والافحسبه (قوله بأن تكون النجاسة مائعة) لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال الخطاب فرع لافرق بين كون النجاسة الواقعة في الجامد مائعة أو غير مائعة في انه يتطرق الى امكان السريان اه وبعبارة أخرى وسواء كان الواقع فيه مائعا أو غير مائع قول البرزلي أفتى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فأرة مسته بأنه نجس كله لا يقبل التطهير اه أقول ويحمل ذلك على طول المسدة بحيث يظن السريان في الجميع (قوله والطعام متحلل) أي كالب جامد وعسل جامد احتراز بذلك عن نحو قمع وظاهره أنه لا يقبل التنجيس بحال وفيه نظرا لانه مخالف لما ذكر عن أبي زيد انه اذا مات في رأس مطمر خنزير ونحوه ألقى وما حوله وأكل ما بقي ولو (٩٥) سرت وأقامت مدة كثيرة مما يظن أنه

مائع بنجس قل (ش) لما بين الاعيان الطاهرة والنجسة قد كرم اذا حل أحدهما في الآخر والمعنى ان الطعام الكثير المائع وقت ملاقات النجاسة له ولو جد بعد ذلك اذا وقع فيه شيء من نجس أو بنجس يمكن تحلله وان قل ولو بما يعنى عنه كدود الدرهم من الدم فانه يتنجس بذلك وان لم يتغير بخلاف الماء لقوة الدفع عن نفسه فقوله بنجس أي يحتمل منه شيء تحقيقا أو ظنا لا شك اذا لا يتنجس الطعام بالشك ومفهوم كثير الطعام وقيل النجاسة أحروى بالحكم (ص) بجامد ان أمكن السريان والافحسبه (ش) هذا مفهوم قوله مائع والمعنى ان الجامد وهو الذي اذا أخذ منه جزء لم يتراد من الباقي ما يملأ موضعه على قرب اذا وقعت فيه نجاسة تنجس ان أمكن السريان في جميعه بأن تكون النجاسة مائعة والطعام متحلل وقال الشارح اما بأن يكون مضى له زمان ينما فيه كالكاسين ونحوه وإما بأن يكون طال الزمان طولا يعلم منه أنها سرت في جميعه كما قاله سحنون وهو تفسير للذهب وان لم يمكن سريان النجاسة لانتفاء الأمرين فيطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها فيه وقصره اه أي والباقي طاهر يباع ويؤكل لكن قال الجزولي يبين ذلك لان النفوس تقذفه اه وقوله ان أمكن السريان تحقيقا أو ظنا لا شك كما تقدم ولو قال ان ظن السريان بجميعه لكان أحسن (ص) ولا يطهر زيت خولط ولحم طبخ وزيتون ملح

فان ذلك الطعام بنجس فقال بهرام ان ما ذكره سحنون تفسير لعبارة المذهب لانه مقابل (قوله وان لم يمكن سريان النجاسة) أي في الجميع الخ مفاده ان الاستثناء راجع للتميد المقدر وهو قوله في جميعه ومفاده ان لم يكن السريان في شيء لا يطرح شيء وهو مفاد تت حيث قال وقهم من قوله أمكن السريان ان ما لا يمكن سريانه فيه بأن أخرجت من حينها لم بنجس منه شيء أو كان جامدا لا يمكن سريانه فيه اه وكذا في صغيره وقرر شيخنا الصغير ان قوله والافحسبه راجع لشئين الذي هو قوله أمكن السريان وقوله بجميعه أي وان لا يمكن بجميعه بل في بعضه فحسبه أو لم يمكن أصلا فحسبه أي فيكون الجزء الملاقى للنجاسة نجسا وما بعده يؤكل وما قرره شيخنا بعيد (قوله ما سرت فيه النجاسة فقط) أي بأن تطرح وما حوله وما قاربها وليس المراد ما التفت عليها فقط لانها اذا طرحت وحدها لا تطرح الا بما يلتصق عليها قاله في الطراز نقلا عن الخطاب فلو شك هل وقعت النجاسة في حال الجود أو وقعت فيه وهو مائع فان تحققتنا أو ظنا أنها وقعت في حال الجود أو في حال المعان علمنا على ذلك وان شككنا فان ذلك لا يطرح (قوله لكان أحسن) أي لانه نص في المراد (قوله ولحم طبخ) أفهم قوله طبخ ان ما يفعله النساء من انه اذا ذكيت دجاجة أو نحوها وقبل غسل مذبحه فتصلقه لاجل نزع ريشه ثم يطبخ بعد ذلك فانه يؤكل خلافا لصاحب المدخل القائل بأنه سري في جميع اجزائه النجاسة (قوله وزيتون) مشددا لليمون والتاريخ والبصل والجزر واللفت والجبن قبل أن يتحولوا لا يغسل وأكل ما لم يطل بحيث يظن غوص النجاسة فيه (قوله ملح) بتخفيف اللام أي جعل فيه ملح قدر ما يصلحه بنجس اما وحده واما مع ماء وقولنا بنجس أي اذا كان قبل طيبه وأما بعده فيغسل ويؤكل اذا لم يطل بحيث

يسقى من صديدها لم يؤكل ويجب ان الباء تكون بمسزلة كاف التمثيل عند بعضهم (قوله اما بان يكون مضى له زمان ينما فيه الخ) كزمن الحسرو وقوله وإما بان يكون طال الزمان كزمن الشتاء (قوله وهو تفسير للذهب الخ) أي كلام سحنون تفسير للذهب أي لا قول مقابل فقيه ترجيح هذا على التفسير المتقدم وحاصله ان عبارة المذهب ان أمكن السريان ثم ان سحنونا ذكر ان الطعام الجامد اذا سقطت فيه نجاسة ومضى له زمان ينما فيه أو طال الزمان طولا يعلم منه أنها سرت في جميعه

تسمى النجاسة في جميع أجزائه وأما بشد الام فعنه أنفسده وذكر عن ابن أبي جرة في صفة تطهير الملح والمطبوخ إذا أصابته النجاسة بعد طبخه ونضجه أنه يغسل أولاً بماء حار ثم ثانياً بماء بارد ثم ثالثاً بماء حار ثم رابعاً بماء بارد قال الخطاب ولم أره هذه الصفة لغيره (قوله وبيض صلق) شامل لبيض النعام لأن غلظ قشره لا ينافي أن يكون له مسام يسرى منه الماء وصلق بالسين أيضاً ولا فرق بين أن يتغير الماء المصروق فيه النجاسة أم لا أما لأنه حينئذ ملحق بالطعام وإما لأنه مظنة التغير وإما من إعاقة لقول ابن القاسم وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يتغيره وأما لو نزلت عليه بعد صلقة فيغسل ويؤكل على ما تقدم (قوله يتعلق بكل واحد) أي مرتبط ارتباطاً معنوياً لا اصطلاحياً وذلك لأنه إن جعل من باب التنازع يكون الأخير هو العامل ويضم فيما عداه بناء على جواز التنازع في أكثر من ثلاثة عوامل فقد أثبت في التسهيل عن بعضهم وأما إذا لم يجعل من باب التنازع بناء على ما قاله أبو حيان من نفيه في أكثر من ثلاثة عوامل يكون أما متعلقاً بالآخر وحذف عما (٩٦) عداه لدلالة عليه أو متعلقاً بالاول وحذف عما عداه لذلك (قوله والعامل فيها

متحد) أي في موصوفها أو فيها نفسها لأن العامل في الموصوف عامل في الصفة (قوله لما زجتها الخ) هذا هو الفارق بين الأدهان وغيرها لأن الأدهان يخالطها الماء ثم ينفصل عنها بخلاف غيرها كالبن يمازجها جميعها (قوله وما في معناه من جميع الأدهان) أي فقول المصنف زيت قصده أي وما في معناه من جميع الأدهان (قوله على المشهور) ومقابله أنه يطهر وكيفيته التطهير على هذا القول أن يؤخذ الماء ويوضع فيه شيء من الزيت ويوضع عليه ماء أكثر منه ويثقب الماء من أسفله ويسده بيده أو غيرها ثم يخض ثم يفتح فينزل الماء ويبقى الزيت يفعل ذلك مرة بعد مرة حتى ينزل الماء صافياً اه (قوله فيغسل ما يتعلق به الخ) هذا إذا لم يتشربها وتسرى فيه والالم يؤكل ومثل الطبخ ما إذا طال مكثه نياً في النجاسة حتى تشربها (قوله المفصل بين ابتداء

وبيض صلق بنجس (ش) لما بين أن الطعام يفارق الماء في أنه إذا لا في نجاسة تنجس بمجرد الملاقة من غير اعتبار تغير تكلم على مفارقتها له في عدم قبوله التطهير دون الماء فقال ولا يطهر الخ والخار والمجروور في قوله بنجس يتعلق بكل واحد من الأفعال الأربعة السابقة والعامل فيها متحد أي ولا يطهر زيت خولط بنجس ولحم طبخ بنجس وزيتون ملح بنجس وبيض صلق بنجس والمراد بالزيت كل معصر أي ولا يطهر طعام من غير الأدهان كاللبن ونحوه خلط بنجس اتفاقاً لما زجتها للنجاسة وكذا لا يطهر زيت وما في معناه من جميع الأدهان خولط بنجس ابن بشير على المشهور اه وهو الباجي عن ابن القاسم وكذا لا يطهر لحم طبخ بنجس من ماء أو نجاسة وقعت فيه حال طبخه وكذا غيره من المطبوخات ابن بشير على المشهور قال وإن وقعت فيه بعد طبخه فهو بمنزلة الجامد من السمن فيغسل ما يتعلق به من المرق ويؤكل فقد علمت من هذا التقرير أن المؤلف درج في اللحم على القول الثالث المفصل بين ابتداء الطبخ وانتهائه قال بعض ويتعين حمل كلام المؤلف عليه لأنه الذي يفهم من قوله طبخ وانظر الشرح الكبير وانما عدل عن خلط إلى خولط ليشمل ما إذا كان بفعل فاعل أو غيره (ص) ونحو يغوص (ش) هو معطوف على زيت والمعنى ولا يطهر فخار من نجس غواص كالخمر والبول والماء المتنجس وقوله بغواص أي كثير النفوذ والدخول في أجزاء الأثناء كخمر أقام في الأثناء مدة يغلب على الظن أن النجاسة سرت في جميع أجزائها قال بعض ولو أزيلت في الحال وغسلت فالظاهر أنه يطهر قال في التوضيح وفهم من تقييده أي ابن الحاجب بالغواص أنه لا أثر لغيره اه وقول الشارح واحترز بالفخار من الأشياء المدهونة كالصيني وما في معناه والتي لا تقبل ذلك كالنجاس والزجاج اه فيه نظر لأن المدهون عندنا يصير يشرب قطعاً فيدخل في الفخار اللهم إلا أن تكون مدهونة بالزفت (ص) وينتفع بنجس لا بنجس في غير مسجد وأدى (ش) لما ذكر أنواع الطاهر والنجس والمتنجس وكان الطاهر حكمه ظاهر الأماسين به عليه بالحرمان الاستعمال تكلم على الانتفاع وعدمه بما عدا هذا والمعنى إن الشيء المتنجس وهو ما كان طاهراً في الأصل وأصابته نجاسة كالثوب المتنجس والزيت ونحوه تقع فيه فأرة أو نجاسة يجوز الانتفاع به في

الطبخ وانتهائه) فالقول الاول يقول يطهر اللحم بطبخ بماء نجس أو يقع فيه نجاسة لافرق في ابتداء الطبخ وانتهائه الثاني غير لا يطهر بذلك الثالث الذي مشى عليه المصنف يطهر إن وقعت بعد طيبه وهو الذي مشى عليه المصنف ٣ (قوله ليشمل ما كان بفعل فاعل الخ) فإن قيل كل منهما مبني للفعل قلت أجيب بأن خولط من المفاعلة فعنه خالطه مخالط فشم ما كان بفعل فاعل وما لم يكن بفعل فاعل بخلاف خلط فعنه خلطه شخص فيقيد قصر خلطه على فعل شخص (تنبية) ما صبغ يصبغ بنجس فإنه يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه ولو بقي لونه وريحه بدليل قوله لا لون وريح عسرا الخ (قوله ونحو يغوص) ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل الغوص دائماً قاله في نقله عن اللقاني (قوله إن النجاسة سرت في جميع أجزائها) الظاهر أن ذلك ليس بشرط إذ لو سرت في البعض بحيث صار نجساً بذلك فالحكم كذلك وقوله ولو أزيلت في الحال يظهر في المستعمل وأما الجدي فلا يقبل التطهير فتدبر (قوله وفيه نظر الخ) لا نظر لأن بهرام قال كالصيني وما في معناه والذي في معناه هو ما شابهه مما لا يغوص فيه الماء

(قوله وغيره كل آدمي) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف ومثله لا كل الشرب (قوله صغير) أي فيجب على ولي الصغير والمجنون منعهما (قوله أو كافر) أي لأن الراجح أن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة (قوله ما لم يكن وقتا يعرق فيه) أي والا كره لأنه يكره التضمخ بالنجاسة (قوله كالبول ونحوه الخ) اختلف العلماء في جواز التداوي بالنجس غير الحجر وأما هو فلا يجوز التداوي به اتفاقا ظاهرا أو باطنا وذكر عب وغيره من النجس أمورا يجوز استعمالها فن ذلك قوله ولا لشحم ميتة لدغن راحة أو ساقية فيجوز ولا أو قود عظم ميتة على طوب أو حجارة فيجوز ولا جعل عذرة بماء لسقي زرع فيجوز وقال شيخنا الصغير ويجوز أن يقاد الشحم النجس إذا كان يحفظ منه (قوله دون غيره) أي دون غير أحد الأمرين من الغسل أو التنقيص ظاهره ولو كان المشتري مصليا وسيأتي للشارح أنه ينقل عن الخطاب أنه يجب تمييزه عند البيع (٩٧) كان الغسل يفسده أو ينقصه أولا كان المشتري

يصل إلى أم لا لبسا أم لا وفي تن هناك يجوز بيعه ويجب بيانه أن كان الغسل يفسده أو كان مشتريه مصليا وسيأتي تحقيقه (قوله ولا يوقد بزيت الخ) أي يحرم إذا كان الدخان يدخل المسجد أي بناء على أن الدخان نجس فلعزل هذا الفرع مشهور مبني على ضعيف (قوله ولا يبنى الخ) ظاهره التحريم خصوصاً مع عطف المحرم عليه وهو المكث فيه بنجس وكذا يقال في قوله ولا يسقف (قوله ولا يصلي بلباس كافر) أي على طريق التحريم وبني بصلي للجهول قصد التعميم فيشمل صاحبه إذا أسلم فلا يصلي فيه حتى يغسله كما رواه أشهب عن مالك (قوله غسلا) فعلا بمعنى مفعول (قوله ولا يثياب شارب الحجر) هذا إذا ظن نجاسة لباسه وأولى التحقق وأما مع تحقق الطهارة أو ظنها أو الشك فيها فيحمل على الطهارة بخلاف لباس الكافر فإنه محمول على النجاسة ولو مع الشك (قوله وهذا بخلاف منسوج الكافر) ولا خصوصية

غير مسجد وغيره كل آدمي كبير أو صغير عاقل أو مجنون مسلم أو كافر وانما قدرنا كل آدمي إذا لم يصح نفي كل منافع الآدمي لجواز استباحته بالزيت وعمله صابونا وعلفه الطعام المتنجس للدواب والغسل المتنجس للتحلل وهو من منفعته ولبسه الثوب المتنجس ونومه فيه ما لم يكن وقتا يعرق فيه قاله في المدونة وأما النجس وهو ما كان عينه نجسة كالبول ونحوه فلا يجوز الانتفاع به وهذا في غير الجلد المرخص في استعماله في الياسات والماء وشمل قول المؤلف في غير مسجد و آدمي جواز سائر وجوه الانتفاع فيستصحب بالزيت في غير المسجد ويحفظ منه ويعمل صابونا ويغسل منه الثياب عطلق ويدهن منه الحبل والعجلة والنعال والدلاء ويعلف العسل للتحلل ويطعم بهائم الطعام والعجين مأكولة اللحم أم لا ويسقي الماء للدواب والزرع والأشجار وأما البيع وان كان داخلا في قوله في غير مسجد فليس بمحرما لسيأتي في البيع أن متنجس ما يقبل التطهير كالثوب يجوز بيعه مع البيان أن كان يفسده الغسل أو ينقصه دون غيره ولا يوقد بزيت في مسجد ولا يبنى بطوب أو طين ولا يكت فيه بنوب متنجس ولا يسقف بخشب متنجس لكن لو بنيت حيطانه بماء متنجس فإنه يلبس ويصلي فيه ولا يهدم ابن رشد وهو الصحيح لا غيره وجسدت به رواية أولم توجد ثم ان قوله في غير مسجد أي وقيد مسجد هذا إذا كان الدخان يدخل في المسجد وأما أن كان الضوء فيه والدخان خارجه جاز (ص) ولا يصلي بلباس كافر بخلاف نسجه (ش) يعني أنه لا يصلي فرض أو نفل بلباس شخص كافر ذكر أو أنثى كتابي أو غيره باشر جلده أم لا كان مما يلحقه نجاسة في العادة كالذيل أم لا كالعمامة غسلا أو جديدا ثيابا أو أخفافا ولا يثياب شارب الحجر من المسلمين وهذا بخلاف منسوج الكافر ما لم يتحقق نجاسته فإنه يصلي به لا فساد بالغسل ولا نهم يتوقون فيه بعض التوقي لئلا تفسد عليهم أشغالهم سواء كان مما تؤثر كل ذبيحته أم لا ثم ان تعليل طهارة ما صنعوه بانهم يتوقون فيه بعض التوقي الخ يقتضي أن ما يصنعه لنفسه وأهله محمول على النجاسة لكن في البرزلي ما يفيد طهارة ذلك أيضا لافرق بين ما يصنعه لنفسه ولغيره (ص) ولا بما ينال فيه مصل آخر (ش) يعني ولا يصلي بما ينال فيه مصل آخر حتى يغسله لأن الغالب عليه النجاسة وهذه المسئلة مما قدم فيه الغالب على الأصل وفي بعض العبارات ولا بما ينال فيه أي مما أعده للنوم غير محتاط في طهارته فلا يردان الشخص الذي ينال على فراشه وله ثوب للنوم ان فراشه طاهر مع

(١٣ - خشي أول) للنسج بل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة خلافا لابن عرفة (قوله ما لم يتحقق) ومثل التحقق الظن (قائدة) قال الناصر ما يفعله الخادم والزوجة اللتان لا يصليان من الطعام محمول على الطهارة ويؤكل فهو كمنوع الكافر (قوله لانهم يتوقون بعض التوقي) معني بعض التوقي أي قدرا يوجب عدم زهد الناس فيما يصنعه (قوله مصل آخر) وأما نفسه فهو أدري بحاله ان كان متحفظا ساغله الصلاة فيه والافلا (قوله الغالب) أي الذي هو النجاسة على الأصل وهو الطهارة فان أخبره صاحب الثوب بطهارته وهو مصل ثقة صلى به ان بين وجه الطهارة أو اتفاقا مذهبها (قوله أي مما أعده للنوم) معني المصنف على ما قرره الخطاب أنك ان وجدت ثوب مصل ينال فيه لا يسوغ لك أن تصلي به ولم يقيده بقوله أعده للنوم الخ (قوله فلا يرد الخ) قضيته أنه يلزم من كونه ينال في ثوب ان فراشه طاهر وأنه يكون محتاطا في طهارته وليس كذلك فلا يظهر ان فراشه كثيره فالحسن أن يؤخذ المصنف على

ظاهره كما قلنا أي إذا وجدت ما ينال فيه مصل فلا يسوغ لك أن تصلي فيه وهو على تقدير إذا كان محتاطا في طهارته في نفس الامر ان أخبرك بذلك فقد تقدم انه لا بد أن يبين أو تتفق مذهبنا وان لم يبين لك ذلك فيحمل على عدم الاحتياط لان الاصل عدم التدبر (قوله ولا بثياب غير مصل) ظاهره ولو أخبر بطهارته ودخل في الثياب الخف وهو ظاهر (قوله أو غالبا) خلاصته ان الرجل اذا كان لا يصلي فلا يصلي بثيابه فما احتمل انه يصلي أو لا يصلي يحتمل على أنه يصلي وأما النساء فاذا وجد ثوب امرأة واحتمل أمرها تحمّل على أنها لا تصلي فلا يصلي بثوبها أو ما لو علمت أنها تصلي فيصلي بثوبها وقوله وثياب الصبيان المناسب ان يؤخرها لما بعد الاستثناء وهو إشارة الى مسألة وهي هل ثوب الصبيان محمول على النجاسة أو الطهارة فقيل محمول على الطهارة حتى يتيقن النجاسة وقيل يحتمل على النجاسة حتى يتيقن الطهارة وهو المعتمد (قوله ولا يصلي بلباس كافر فالمناسب رجوعه للاخيرتين فقط كافي تت (قوله من غير حائل) قيد لا بد منه زاده ابن شاس وهو حسن ذكره في لـ والمراد حائل يغلب معه على الظن عدم وصول النجاسة لما فوقه (قوله فرج دبر أو قبل) أصله لابن هرون واعترضه صاحب الجمع بان ظاهر النقل عدم دخول الدبر لان العلة وهي عدم الاستبراء مفقودة فيه وان أراد دبر الثوب ففيه نظر اه قال بعض الظاهر دخوله لوصول البلال اليه كذا في لـ (أقول) سيأتي يقول المصنف ووجب استبراء استبراء أخبثيه فهو صريح في شمول الاستبراء للدبر (قوله وهما لا يصلي بقيد باتفاق المذهب) وهو الذي ينبغي (تتمة) الحكم في قوط الحمام أنه اذا كان لا يدخله الا المسلمون الذين يحفظون الطهارة والا فالاحتياط الغسل أي الاولى غسل الجسد والثوب الذي يلبس عليه قبل الغسل الا أن يتيقن النجاسة هذا محصل ما ذكره فافهم (قوله

(٩٨)

أنه مما ينال فيه مصل آخر لانه لم يعد له التوم غير محتاط في طهارته (ص) ولا بثياب غير مصل الا كراسه (ش) أي ولا يصلي بثياب غير مصل قطعا أو غالبا كالنساء وثياب الصبيان الا أن يعلم انها ممن تصلي ومحتمل كونه لا يصلي بثياب غير مصل ما عدا ما مس كراسه من عمامة أو منديل فمحمول على الطهارة الا أن يكون ممن يشرب الخمر فلا يصلي فيه حتى يغسله فانه النجس ويصح رجوع الاستثناء للسائل الثالث (ص) ولا بمحاذي فرج غير عالم (ش) أي ولا يصلي بكسر او بل ومترر محاذي مقابل من غير حائل فرج دبر أو قبل غير عالم بالاستبراء وقوله ممن غير حائل قيد لا بد منه ومفهوم غير عالم جواز الصلاة بمحاذي فرج العالم بالاستبراء وهل يقيد باتفاق المذهب أو لا يقيد بذلك الا اذا أخبر بالنجاسة كما تقدم في قوله وقبل خبر الواحد ان يبين وجهها أو اتفق مذهبها (ص) وحرم استعمال ذكر محلي (ش) لما كان الحلي من جملة اللباس والذي يحرم لبسه منه لا يصلي فيه فأشبهه الثوب النجس وكان الماء يحتاج الى اناء غالبا شرع في الكلام على ما يسوغ اقتضاه ولبسه من حلي الذهب والفضة وأوانيهما وأواني الجوهر وما لا يسوغ من ذلك للرجال والنساء فقال وحرم استعمال ذكر محلي مكلف اتفاقا وأولا على الراجح فيحرم على الولي الباسه مسلم أو كافر على المشهور لطلبهم بفروع الشريعة والمراد بالحلي ما جعل فيه شيء من ذهب أو فضة متصل كنسج وطرارز أو منفصل كزر ونبيه بالحلي على أحروية الحلي نفسه كإساور وخلاخل ومثل الاستعمال الاقتناء وانما خص الاستعمال بالذكر لثلاثه وهم جوازه للاحتياج اليه (ص) ولومنتطقة وآلة حرب (ش) أي فيحرم تحلية المنطقة وهي بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء نوع من الحزم التي يشد بها الوسط وكذلك يحرم تحلية آلة الحرب على المشهور سواء ما يتقي به كالترس أو يضارب به كالرمح والسكين أو يركب به كالسرج والركاب أو يستعان به على الفرس كاللجام (ص) الا المصحف (ش) هذا وما بعده مستثنى مما يحرم على الذكر استعماله وقدّم المصحف لشرفه والمعنى انه يجوز استعماله محلي لجواز تحليته بالفضة وكذا بالذهب على المشهور في جلده بان يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجعل له الاغشار ولا الاحزاب ولا الانجاس لان ذلك مكروه كما قاله الجزولي فيصح ان يعم في كلام المؤلف بان يقال قوله الا المصحف أي فلا يحرم تحلية خارجه ولا داخله لانه مخبرج من الحرمة وما لا يحرم يعم المباح والمكروه وأفهم

أنه مما ينال فيه مصل آخر لانه لم يعد له التوم غير محتاط في طهارته (ص) ولا بثياب غير مصل الا كراسه (ش) أي ولا يصلي بثياب غير مصل قطعا أو غالبا كالنساء وثياب الصبيان الا أن يعلم انها ممن تصلي ومحتمل كونه لا يصلي بثياب غير مصل ما عدا ما مس كراسه من عمامة أو منديل فمحمول على الطهارة الا أن يكون ممن يشرب الخمر فلا يصلي فيه حتى يغسله فانه النجس ويصح رجوع الاستثناء للسائل الثالث (ص) ولا بمحاذي فرج غير عالم (ش) أي ولا يصلي بكسر او بل ومترر محاذي مقابل من غير حائل فرج دبر أو قبل غير عالم بالاستبراء وقوله ممن غير حائل قيد لا بد منه ومفهوم غير عالم جواز الصلاة بمحاذي فرج العالم بالاستبراء وهل يقيد باتفاق المذهب أو لا يقيد بذلك الا اذا أخبر بالنجاسة كما تقدم في قوله وقبل خبر الواحد ان يبين وجهها أو اتفق مذهبها (ص) وحرم استعمال ذكر محلي (ش) لما كان الحلي من جملة اللباس والذي يحرم لبسه منه لا يصلي فيه فأشبهه الثوب النجس وكان الماء يحتاج الى اناء غالبا شرع في الكلام على ما يسوغ اقتضاه ولبسه من حلي الذهب والفضة وأوانيهما وأواني الجوهر وما لا يسوغ من ذلك للرجال والنساء فقال وحرم استعمال ذكر محلي مكلف اتفاقا وأولا على الراجح فيحرم على الولي الباسه مسلم أو كافر على المشهور لطلبهم بفروع الشريعة والمراد بالحلي ما جعل فيه شيء من ذهب أو فضة متصل كنسج وطرارز أو منفصل كزر ونبيه بالحلي على أحروية الحلي نفسه كإساور وخلاخل ومثل الاستعمال الاقتناء وانما خص الاستعمال بالذكر لثلاثه وهم جوازه للاحتياج اليه (ص) ولومنتطقة وآلة حرب (ش) أي فيحرم تحلية المنطقة وهي بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء نوع من الحزم التي يشد بها الوسط وكذلك يحرم تحلية آلة الحرب على المشهور سواء ما يتقي به كالترس أو يضارب به كالرمح والسكين أو يركب به كالسرج والركاب أو يستعان به على الفرس كاللجام (ص) الا المصحف (ش) هذا وما بعده مستثنى مما يحرم على الذكر استعماله وقدّم المصحف لشرفه والمعنى انه يجوز استعماله محلي لجواز تحليته بالفضة وكذا بالذهب على المشهور في جلده بان يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجعل له الاغشار ولا الاحزاب ولا الانجاس لان ذلك مكروه كما قاله الجزولي فيصح ان يعم في كلام المؤلف بان يقال قوله الا المصحف أي فلا يحرم تحلية خارجه ولا داخله لانه مخبرج من الحرمة وما لا يحرم يعم المباح والمكروه وأفهم

وأوانيها) فيه نظر لان أواني الذهب والفضة يحرم استعمالها واقتنائها ما لا ذكره في قوله فيحرم على الولي الباسه) المذهب أي يكره للولي أن يلبسه الذهب والحرير ويجوز له الباسه الفضة وأما ان سقاء خرا أو أطعمه خنزير افاته آثم والفرق بينهما ان الخنزير لا يحل تملكه ما يوجه بخلاف الذهب والفضة (قوله ومثل الاستعمال الاقتناء) يحتمل ذلك والله أعلم على ما اذا اقتناء بقصد استعماله هو أو اذا اقتناه بقصد العاقبة أو زوجته أو بنته أو لشيء فلا حرمة (قوله أي فيحرم تحلية المنطقة بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء) أي للذكر لا للمرأة (قوله يحرم تحلية آلة الحرب) أي ولولا امرأة (قوله أو يركب به) أي فيه (قوله المصحف) بتثنية الميم يجعل ذلك على الجلد من خارج قال الجزولي يعني في أعلاه اه أي على الجلد وبعبارة غير ظاهرة (قوله ولا يكتب) أي بالذهب وكذا كتابة ما ذكره في البرزلي ما يقيد بجواز كتابته بالذهب ومفاد عج اعتماده (قوله ولا يجعل له الاغشار الخ)

أي إشارات الأحزاب وأجاسها (قوله وكذلك المقلدة) في البرزلي يجوز تحلية الدواة أن كتب بها قرآن (قوله ويمتنع كتابة العلم الخ) أي بالنسبة للرجل ويتفق على جوازها للنساء وخلاصته أنه يجري على افتراشه فيكون المشهور منعه للرجال وجوازها للنساء (قوله ويمتنع أيضا تحلية الإجازة) أي ولو بالحرير فيما يظهر (قوله والسيف) قرر شيخنا الصغير بأن محل ذلك إذا كان للجهاد وأما لو كان لحمله في بلاد الإسلام فإنه لا يجوز (قوله والانف الخ) الاستثناء باعتبارهما متصلان لمحل ما فيه الحلية والحلية الذهب والفضة والانف والسن فيه الذهب والفضة (قوله وربط سن) أي ذاربط سن أي الآن يكون المحلى ذاربط سن وهو ما يربط به (قوله وربط سن) وكذا يجوز ردها بعد سقوطها لأن مية الأذى طاهرة وكذا سن مذكي بدلها والاختلاف (قوله لثلاثين) من باب ضرب وتعيب وكرم (قوله وقاسوهاهي والسن على الانف) لأن النص وارد في الانف (قوله وخاتم الفضة) أن لبسه للسنة لا لمباهاة ونحوها وكان وزنه درهمين والاحرم (قوله كما يستحب باليسري) لأنه آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم ولعل وجهه أن لبسه باليسري أبعد لقصد التزين (قوله لافرق بين الاعسر وغيره) إنما قال ذلك أسوال ورد في الجامع من نوازل ابن رشد ففهمنا منها أنك سألت عن وجه كراهة مالك التختم في اليمنى مع ما روى عن (٩٩) النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب التيمن في أمور كاهلها وهل

تخصيصه المصحف بالجواز منع تحلية غيره من سائر الكتب وكذلك المقلدة والدواة وصرح به في الجواهر ونحوه في الطراز ويجوز كتابة القرآن في الحرير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه ويمتنع أيضا تحلية الإجازة خلافا للبرزلي وشيخه في استحسانهم جوازه (ص) والسيف والانف وربط سن مطلقا (ش) أي وكذلك يجوز استعمال السيف المحلى بالذهب والفضة سواء اتصلت الحلية كقبضته أو انفصلت كعمده لورود السنة بالجواز لأنه أعظم آلات الحرب ومحل الجواز في غير سيف المرأة وأما هو فيحرم تحليته لأنه بمنزلة المسكحلة ونحوها وظاهره ولو كانت تقابل وكذا يجوز اتخاذا الانف من أحد النقيدين لثلاثين فهو من باب التداوى وكذلك يجوز ربط سن تتلخ من أحد النقيدين وكذا ما يسد به محل سن سقطت قاله ابن عرفة وله اتخاذا الانف وربط السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ومعنى قول المؤلف مطلقا أي بذهب أو فضة وهو راجع للفروع الأربعة وأشعر اقتصره على الانف والسن بالمنع في غيرهما وزاد الشافعية الآية أيضا دون الأصبع وقاسوهاهي والسن على الانف (ص) وخاتم الفضة (ش) أي ويجوز اتخاذا خاتم من الفضة بل يستحب كما يستحب باليسري لافرق بين الاعسر وغيره وقرش وغيرهم ولا بأس بجعله في يمينه للحاجة يتركها أو يربط خيطا في أصبعه والذي استقر عليه العمل جعله في الخنصر ولا يجوز تعدد الخاتم ولو كان وزن جميع المتعدد درهماين كما في شرح هـ (فرع) ويجوز نقش الخواتم ونقش أصحاب أو أسماء الله تعالى فيها وهو قول مالك وكان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله في ثلاثة أسطر محمد سطر أعلى ورسول سطر أوسط والله سطر أسفل ولما كان قوله خاتم الفضة يصدق على الخالص منها والمختلط بغيرها أخرج مختلطاً مخصوصاً بقوله (ص) لا ما بعضه ذهب (ش) أي لا يجوز لبس خاتم بعضه ذهب (ولو قل) واعتمد المؤلف في هذا على ظاهر كلام ابن بشير أو صريحه ورد بالمبالغة على القائل بالكراهة ولم يحك ابن رشد غيرها واعتمده

التيمن في أمور كاهلها وهل يسامح الاعسر في ذلك أم لا وهل بين قرش وغيرهم في ذلك فرق فأجاب ما ذهب إليه مالك من استحباب التختم في اليسار هو الصواب أي وفي اليمن مكروه وفي الخطاب وفي الحديث أن وزنه درهمان فضة وفصه منه وجعله مما يلي كفه اهـ والحديث الذي ذكرته حجة له لا عليه وذلك لأن الإنسان إنما يتناول باليمين على ما جاءت به السنة فهو إذا أراد التختم تناول الخاتم بيمينه فجعله في يساره وإذا أراد أن يطبع به على مال أو كتاب أو شيء تناول بيمينه من شماله فطبع

به ثم رده في شماله ثم قال ولا فرق بين الاعسر وغيره ولا بين القرشي وغيره (قوله ولا بأس بجعله في يمينه للحاجة الخ) أي يكون الباعث له على جعله في اليمنى تذكرا للحاجة وهل يفوت استحباب الجعل في اليسار ويحصل والظاهر الحصول (قوله أو يربط خيطا) هذه مسألة خارجة مناسبة للمقام (قوله والذي استقر عليه العمل الخ) قال البدر ويكره في السبابة والوسطى الحديث على نهائي أن التختم في هذه وهذه وأما إلى السبابة والوسطى اهـ (تنبيه) قال البدر وفي بعض التقايد انظر ما وجه استحباب كونه في خنصر اليسرى اهـ ثم رأيت في جامع الفتاوى من كتب الحنفية ولا يلبسه في اليمن لأنه يشبه الروافض اهـ وانظر هل يقال كذلك في لبسه في غير الخنصر (فائدة) * تردد بعض الشيوخ في قوله لا ما بعضه ذهب ولو قل هل يشمل الخاتم المطلي بالذهب أو يجري فيه القولان اللذان في المغشى وارتضى غيره الشمول ويمكن الفرق بينه وبين المغشى بالنسبة إلى الظاهر والباطن بأن اجتماع النقيدين أشد من حيث الجملة ولا كذلك نقد وغيره (قوله ونقش اسمها الخ) عطف تفسير (قوله واعتمد المؤلف في هذا) أي في قوله لا ما بعضه ذهب أي من الحرمة (قوله غيرها) أي غير الكراهة في اليسر وقوله واعتمده هـ في شرحه أي اعتمد الكراهة أي لا بقيد كون محلها ولو قل بل بقيد كون محلها قوله لا ما بعضه

(قوله وهل ولو كان) يعني أن عجم قال بعد قول المصنف لا ما بعضه ذهب الخ أي الذي ظاهره الحرمة والمعتمد أنه أي قول المصنف لا ما بعضه ذهب مكرره وهل ولو كان الذهب أكثر هذا كلام عجم (قوله وأنا نقصد) فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طهارة وإن صح الصلاة (قوله وإبقاء المضاف إليه على جره) أي لتقدم نظيره خلوصاً من إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله في وقت واحد ثم إنه مما يجب التنبيه له أنه يمنع رفعه من إعمال المحل المعطوف عليه لا يلزم رفع المفعول وهذا يقيد قول ابن مالك * ومن راعى في الاتباع المحل فحسن عجم (قوله أو بالنصب على محلي) لكن يرد أن عطفه على محلي يكون المعنى حرم استعمال ذكر أنا نقصد وإن لا مرأته وهذا الأصح له والجواب ما بأن يجعل قوله وإن لا مرأته أي وإن كان مملوكاً لا مرأته لكن يفوته التنبيه على ما إذا كان المستعمل امرأة أو ذواتاً لا يقتضي بقوله استعمال ذكر لكن يفوته التنبيه على ما إذا كان لا مرأته أي هذا ما يتعلق بالأعراب (قوله ولو من غير استعمال) أي ولو من غير استعمال بالفعل ويحتمل ولو من غير قصد استعمال (قوله لأنه ذريعة الخ) هذا يقتضي منعه ولو للعاقبة وقوله ولو للتجمل يقتضي جوازها للعاقبة والحاصل أن الأقسام أربعة لقصد الاستعمال لقصد العاقبة لقصد التجمل لا لقصد شيء والغاية تقتضي جوازها (١٠٠) للعاقبة أولاً لقصد شيء وما قبلها يقتضي عدمه وقال محشي تحت وقع

لعب أنه قال وحرم اقتناؤه لاستعمال أو غير قصد أو التجمل وجازاً عاقبة فعلم أن أقسام اقتنائه أربعة ففصل في الاقتناء وفيه نظر أذن منع الاقتناء منه مطلقاً ومن أجاره كذلك ما عدا اقتنائه للاستعمال فإنه متفق عليه هذا ما يظهر من كلامهم وتبع عجم فإنه هنا خطاً أضربنا عنه صفحاً وأما الاقتناء لكسر أولفداء أسير فذلك جائز مطلقاً وظاهره أن القولين فيما عدا قصد الاستعمال على حد سواء ففي المواقف في

(هـ) في شرحه وهل ولو كان الذهب أكثر أو يقيد بما إذا كان تابعاً وفي المواقف ما يقيد الثاني (ص) وأنا نقصد (ش) بالجر عطف على ذكر ولا يضره كون الأول من إضافة المصدر إلى فاعله والثاني من إضافته للمفعول أو على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره أو بالرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو بالنصب على محلي أي ومما يحرم أيضاً استعمال أنا نقصد وهو الذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالأعراب المذكور في الشرح الكبير (ص) واقتنائه وإن لا مرأته (ش) أي ومما يحرم ادخار أنا الذهب أو الفضة ولو من غير استعمال لأنه ذريعة إليه ولو للتجمل وكذلك يحرم الاستئجار على صياغة الأنا من النقدين ولا ضمان على من كسره وأتلفه إذا لم يتلف من العين شيئاً على الأصح ويجوز على ما في المدونة بيعه إلا أن عينها تلك أجماعاً ولا فرق في حرمة كل من الاستعمال والاقتناء للأنا المذكورين الذكر والأنثى ولذا قال وإن لا مرأته واللام بمعنى من أي ولو كان كل من الاقتناء والاستعمال حاصل من امرأة (ص) وفي المغشي والممّوه والمضرب وذو الحلقة وأنااء الجوهر قولان (ش) أي وفي حرمة استعمال واقتناء أنااء النقد المغشي برصاص ونحوه نظر إلى الباطن وإباحته نظر إلى الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتناء أنااء النحاس ونحوه الممّوه أي المطلي بأحد النقدين نظر إلى الظاهر وإباحته نظر إلى الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتناء أنااء النقود أو الفخار ونحوه المضرب المشعب كسره بخيوط ذهب أو فضة أو المجموع بصفحة من أحدهما وجوازه قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ذي الحلقة بسكون اللام من ذهب أو فضة وأنااء الجوهر كالدر والياقوت ونحوهما والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظر لأنه أجل في القولين

جواز اقتنائه للتجمل قولان كلاهما مرجح ورأيت في كلام بعض الشيوخ أن الراجح المنع (قوله وكذا يحرم الاستئجار) والحاصل أي في صور التحريم وأما صور الجواز فلا بأس (قوله وأتلفه) بمعنى كسره فهو عطف مرادف الآن عدم الضمان إنما يظهر في صورة الامتناع ولذلك قال عجم فإذا اتخذت لعاقبة فلا يحرم وعليه فلا يحرم الاستئجار عليه ويلزم من كسره قيمة صاغته لا على ما قبله وإذا تنازع ربه ومثله في اقتنائه للاستعمال أو غيره فإن لم تقم قرينة بشئ فالظاهر قبول قول ربه اهـ (قوله يجوز بيعها) أي لمن يكسرها أي أو يفدي بها أسيراً (قوله لأن عينها تلك أجماعاً) كذا أطلق الباجي وغيره وبحث فيه المصنف بأنه لا يلزم من ملك العين جواز البيع بالاتفاق وبحث ابن دقيق العيد بأنه إن كان لا يقابل الصنعة شيء من العوض فظاهر وإن كان مع المقابلة فلا يسلم هذا الحكم للباجي (قوله والممّوه) ظاهره ولو اجتمع منه شيء بالعرض على النار ومذهب الشافعي أنه يتفق على المنع فيما يجتمع منه شيء وهو الذي يؤخذ من كلام سنده ومن كلام صاحب الإكمال وهو الظاهر كذا في بعض الشراح (قوله وأنااء الجوهر الخ) الخلاف في ذلك مبني على الخلاف في علو منع الذهب والفضة فمن رأى أن العلو في ذلك لأجل السرف كما صرح به في المدونة منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى أن المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجوهر اهـ (قوله بخيوط ذهب أو فضة) كبيرة أو صغيرة في موضع الاستعمال أم لا الجأته لذلك حاجة أم لا قال في ك وسرجع الكبيرة والصغيرة للعرف (قوله بسكون اللام) أي على اللغة الفصيحة المشهورة وحكى الجوهرى وغيره فتح اللام أيضاً وجعلها حلق وحلقات وعلى لغة الأسكان فجمعها حلق وحلق يكسر الحاء وفتحها اهـ ذكره البدر (قوله ونحوهما) أي كالزبرجد والزمرد والبرجد

(قوله والحاصل) لا يخفى ما في بعضه من المخالفة للعلل الأولى ويحجب بأن الحل الأول ناظر للفظ المصنف وإن كان الحال الخارج خلافه هذا غاية ما يجب به عن المناقاة (ثم أقول) وفيه نظر بل القول الثاني في المصيب وذى الحلقة الجواز كما حل به أولاً وقد تبسّع في تلك العبارة عجب والحاصل أن القولين في كلاهما الجواز والمنع خلافاً لعج القائل بأن القولين في المصيب وذى الحلقة المنع والكرهية (قوله وكلاهما مرجح) لم يعتمد شيئاً في ذلك لأن شأن الموقوفة بخلاف المغشى وكذا لم يرجح شيئاً بما يأتي بعدم من الخلاف واستظهر الخطاب الإباحة في الموقوفة والمنع بعيد وإن كان قد استظهره في الإكمال وذكر أن الأصح من القولين في المصيب وذى الحلقة المنع كما صرح به ابن الخاجب وابن الفاكهاني وغيرهما اه واختار ابن رشد في الأخير الجواز فاذن كان الأولى للشارح أن ينبه على ذلك لبيان الترجيح فيما عدا الأول (قوله وكان حقه التعبير بتردد) فيه نظر إذ لم يلتزم ذلك أدغاية مراده بقوله وأشير بالتردد الخ أنه إذا وقع تردد في كلامي فهو إشارة لتردد المتأخرين في النقل لأنهم متى ترددوا في شيء وقصد أن يذكروه بشيرة بالتردد اذ لم يلتزم هذا فقرره شيخنا رحمه الله (قوله وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً) أي سواء كان ذهباً أو فضة أو حراً أو غيره ويدخل فيه مسانيد الحرير خلافاً لابن الحاج كذا قال عجب ويدخل في قوله كسرير الفراش كالنشاط والحصر (قوله كقفل الجيب الخ) مثل عبارة تت فانه قال وكذا ما يجري مجرى اللباس من قفل الجيب أو زر الثوب والمتبادر منه المغيرة بين القفل والزرأي فالمراد بالقفل المعروف والزر والقفل (١٠١) بضم القاف جمعته أقفال

(قوله ولقائف الشعور) قال ح والظاهر أن المراد منه ما يلفق فيه شعورهن لا المشط اه (قوله لتسلا يتوهم الخ) ظاهر العبارة أنه ليس إشارة لخلاف بل إنما هو لرفع التوهم فقط وليس كذلك قال الخطاب وأشار بلول لخلاف الآن شأن بهرام في الوسط يحكي المقابل ولم يذكروا نقولا متقابلاً فلعل عبارة الشارح أحسن من عبارة الخطاب فتدبر (قوله كسرير الخ) القصد الجنس المتحقق ولو في فرد فلذلك جمع تارة

والحاصل أن المغشى فيه قولان في الجواز والمنع والمعمد المنع وأما الموقوفة فالتقولان فيه بالجواز والمنع وكلاهما مرجح وأما المصيب وذى الحلقة فالتقولان فيهما بالمنع والكرهية وأما اناء الجوهر فالتقولان فيه بالجواز والمنع لكن حقه أن يعبر في هذا الأخير بتردد لأنه تردد للمتأخرين ولما فرغ من ذكر ما يحرم على الذكور وما يباح لهم وإن شاركهم النساء في بعضه كما في استعمال الأواني واقتنائها شرعاً إلا أن يذكروا ما يختص بالنساء فقال (ص) وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً (ش) والمعنى أنه يجوز للمرأة اتخاذ ما هو ملبوس لها أو ما يجري مجراه كقفل الجيب وزر الثوب ولقائف الشعور من النقدين ومحلى به ما قل أو كثر وهو مراده بالاطلاق وإنما بالغ على جواز اتخاذ النعل للنساء ومثله القبقاب من النقدين بقوله (ولو فعلاً) لتسلا يتوهم حرمة ذلك وأنه ليس من الملبوس وأما ما ليس من جنس الملبوس كسرير ومكاحل ومرايا وأسرة جمع سرير فلا يجوز للنساء اتخاذهن من النقدين واليه أشار بقوله (لا كسرير) وجد عندى ما نصه ولا يجوز اتخاذ السرير لرجال ولا للنساء من ذهب أو فضة أو محلى بأحدهما وكذا من حرير وأما الفرش كالطراريج والخد فيجوز لأحد النقدين للنساء لفظ الملبوس عليها ولما فرغ المؤلف من الكلام على الطاهر والنجس والمتنجس وكان منه ما يقبل التطهير في إزالة النجاسة عنه شرعاً في أحكام إزالتها وما تزال به وما يعنى عنه منها وما لا يعنى عنه وغير ذلك مما يتعلق بها فقال

﴿فصل﴾ (ص) هل إزالة النجاسة عن ثوب متصل (ش) المراد بالثوب كل ما هو محمول للمصلى من خف وسيف وغير ذلك والمراد بالمصلى المريد للصلاة والمعنى أن العلماء اختلفوا في حكم

وأفرد أخرى وقوله وأسرة جمع بينه وبين سرير المفرد إشارة لما قلنا (قوله وأسرة) يرجع لقوله كسرير فلا داعي إلى ذكره (قوله لا كسرير الخ) أي لأن السرير لا يعد ملبوساً إنما هو بمثابة الأرض التي يجلس عليها (قوله وكذا من حرير) ظاهره أن السرير إذا كان من حرير يحرم على الرجال والنساء والظاهر أن الحرمة على الرجال فقط ﴿تنبيه﴾ يدخل في قوله لا كسرير قفل الصندوق والموحة وما اتخذ في جدران وسقوف وأخشاب وأغشية لغير قرآن وفي الخطاب خلافه قال مانصه قال البرزلي وظاهر الرواية عندنا أنه يكره تزويق المساجد بالذهب لأنه يشغل المصلى فإن كانت بحيث لا تشغله فظاهره أنه جائز ورأيت ذلك في جامع القيروان وقد صرت عليه قرون لم نسمع فيه من ينكره وهو كذلك في جامع الزيتونة غير أن بعضه بين يدي الإمام فقال شيخنا الإمام أن الولاية هم الذين وضعوه وجدد في وقت امامته وسكت عنه لكونه والله أعلم مكرها اه والظاهر أن هذا هو المعول عليه ﴿فصل﴾ (قوله في إزالة النجاسة) قال الخطاب ينبغي إبعاد ثوب للخلاء وللجماع إن قدر وفي معنى من أو من ظرفية العام في الخاص لأن التطهير كما يصدق على إزالة النجاسة يصدق على رفع الحدث (قوله وما تزال به) أي في قوله بطهور منفصل كذلك (قوله المريد للصلاة) ارتكب المجاز أي المجاز المرسل أو المجاز بالخذف لاهرين الأول أنه لو أخذ بظاهره لا يقتضي أن مخاطبته بالإزالة إنما تكون إذا تبس بالصلوة بالفعل وليس كذلك الثاني إقادة أن من لا يريد به الحكم آخر وهو أن أراد الطهارة لطواف أو مس معصوف وكانت النجاسة في يده فإزالة النجاسة عن عينه وإن لم يرد ذلك فهل يجب إزالته أو بهجزم الشيخ زروق وعليه فالتلطخ به حرام وقيل يستحب وعليه فالتلطخ به مكره وهو الراجح وهذا كله في غير الخمر وأما ما هو فالتلطخ به حرام اتفاقاً والنكرة في سياق الإثبات قد تبين وهو المراد هنا فالمراد كل متصل ﴿تنبيه﴾ تعدد صلاة النافلة بالنجاسة ممنوع

مانع من عقدها ولا تقضى لانهم تجب عليه فأشبهه من افتتاحها محدثا ذكر في ك (تنبيه) أراد بالمصلي ما يشمل الصبي والخطاب بالنسبة لولييه خطاب تكليف وبالنسبة له خطاب وضع اذ هو شرط في خطاب به الصغير لا اعتبار بشرط الصلاة فيه كالبالغ (قوله ملق على الارض) قال في ك وتقييدنا طرف العمامة بكونه ملق على الارض يؤخذ من الاغنياء اذ لو لم يكن كذلك لم يحسن الاغنياء لان الطرف المجول له محل وفاق وهو معطوف على مقدرة قدره كان ذلك الثوب غير طرف عمامته بل ولو كان طرف عمامته تحركه بحركته أم لا (قوله أي ولو كان الثوب صرف الخ) أي ولو كان طرف الثوب طرف عمامته وليس المراد بالثوب الحقيقة المعروفة فأطلق ثوب وأراد به لازمه وهو المجول كذا قيل أو نقول أطلق الخاص وأراد العام قال في ك فان قيل المؤلف متصور حكم الازالة في ذهنه فافائدة الاستفهام يقال باعتبار الواقف على الكتاب أو جرد شخص من نفسه وخطبه اه (قوله ولكل بعد ذلك اسم خاص) نص الابي ان كان في الوسط فازار وان كان على المنكبين فهو رداء وان كان على الرأس فهو خمار وعمامة (قوله كذا داخل الانف) فاذا دحى فيه فج الريق حتى انقطع الدم لم يطهر بذلك على الاصح ولا بد (١٠٣) من غسله واذا خرج من أنف قدم رعا ف أو غيره وجب عليه غسل أنفه واذا

أصاب أذنيه نجاسة وجب عليه غسل ما قدر عليه من صماخيه (قوله اذا حفظ ثوبه وقفه) أي بالغسل أو بصب الخمر في آله أدخلها فيه بحيث ان الخمر ابتداء انصب في الخلق (قوله فان تاب الخ) خلاصته ان المدار على امكان التقايؤ وعدمه فان لم يمكن صححت صلاته والا فلا تاب أم لا فذكر التوبة انما هو للكمال هذا ملخص ما في ك والخاص ان وجوب التقايؤ لاجل الصلاة لا ينافي انهم لم يصرحوا بوجوب التقايؤ على من شرب خرا (قوله كصاحب السلس) أي فتصح صلاته

ازالة النجاسة غير المعفوع عنها اريد الصلاة عما ذكر من محمول المصلي وما بعده فقل واجب مع الذكر والقدرة وقيل سنة وبأى فائدة الخلاف (ص) ولو طرف عمامته (ش) يعني ان النجاسة يطالب ازالته عن ثوب المصلي وعن كل ما هو حامل له ولو كان طرف ذلك الثوب أو العمامة أو نحوه ملق على الارض لان المصلي يعد حاملا لذلك في العرف بخلاف الحصى وبعبارة أخرى ولو كان الثوب طرف عمامته وفي كلام ابن العربي ان الثوب يطلق على ما يلبس في الوسط وعلى الرأس وعلى جميع البدن وليس كذلك اسم خاص (ص) وبدنه (ش) معطوف على ثوب يعني ان ازالة النجاسة مطلوبة عن بدن المصلي الظاهر وما هو في حكمه كداخل الانف والاذن والعين كسكتل بمرارة خنزير في غسل داخل عينيه ويغسل ما قدر عليه من صماخيه بخلاف طهارة الحدث الا الصغير والا كبر فان داخل ماذ كرفيه من الباطن وأما باطن الجسد غير ماذ كرماء مقره المعدة ولم يستدخل بل تولد فيه فلا حكم له الا بعد انفصاله وفيما أدخل فيها كن شرب خرا أو شربا رواية محمد يعيد شارب قليل الخمر لا يسكره صلاته أبدام مدة ما يرى بقاؤه في بطنه والاعفاء للتونسي اذا حفظ ثوبه وقفه من النجاسة وتقايؤه على الاول ان أمكنه فان تاب ولم يمكنه التقايؤ صححت صلاته كصاحب السلس ولكن استدان لفساد وتاب يعطى من الزكاة ولانه صار عاجزا والعاجز لا تبطل صلاته فان قيل أبطلناها لادخاله ذلك على نفسه لغير علة فالجواب انه يلزم من ذلك ان من وضع على ظاهر جسده مثلا نجاسة ثم لم يقدر على ازالته أن تكون صلاته باطلة وليس كذلك وكلام ابن عرفة يفيد أن الراجح رواية محمد وقال القرافي في الفرووق انه المشهور واعتراض ابن الشاط عليه مردود (ص) ومكانه (ش) معطوف على ثوب يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن مكان المصلي أيضا والمعتبر منه موضع قيامه وسجوده وجالوسه وموضع كفيه ولا يضره ما كان أمامه أو على يمينه أو شماله أو بين

أجزءه عن رفع عذره وقوله يعطى من الزكاة أي لقضاء الدين ولا بد من التوبة في هذا والفرض انه عجز عن قضاء دينه وقوله ركبته ولانه صار عاجزا هذه العلة حاصل قوله كصاحب السلس فلا حاجة له (قوله ولانه صار عاجزا) لا يقال هو قد أدخله على نفسه لانه صار معذورا كن أراق وضوءه فانه يقيم قال في ك وهل يطلب منه الاعادة في الوقت كعاجز من غير هذا الوجه أولا والا اول هو مقتضى جعلها كنجاسة الظاهر وذكر في ك ان كلام ابن عرفة يفيد أن من شرب الخمر لغصة أو ظنه غير وقد را على تقايؤه فلم يفعل وصلى أن صلاته باطلة كن لابس النجاسة بظاهر غير متعمد ثم علم بها قبل دخول الصلاة وصلى بها متعمدا فان صلاته باطلة (قوله فالجواب الخ) حاصل ذلك اننا لانسلم ان الادخال علة لابطال لانه يلزم الخ (قوله واعتراض ابن الشاط عليه) أي في قوله انه لم يقف عليه (تمة) ظاهر ما تقدم ان الخلاف في الخمر يشرب شره لغصة أو لظنه غير أو أكرهه وان لم يتقايأ مع القدرة عليه وصلى به بطلت صلاته في هذه الثلاثة كن لابس النجاسة بظاهر غير متعمد ثم علم بها قبل دخوله في الصلاة وصلى بها متعمدا وقال الناصر لا تبطل صلاته في هذه الثلاثة وكذا في كل الميتة لضرورة وفي عجب ميل الاول ووجهه ان الضرورة زالت فلا تعدى الصلاة (قوله موضع قيامه) يقتضي صحة صلاة الموحى لسجوده بمحل به نجاسة ومن صلى بمجنب من بثوبه نجاسة فان جلس عليها ولو ببعض أعضائه أو سجد بطلت صلاته والا فلا ويصدق قولنا والا فلا بسقوط بعض ثوب نجس عليه بحيث لا يعد جاملا لانه منسوب ومحمول للإبسه

(قوله وهذا غير ظاهر) لان الحصري ليس من افراد الثوب (قوله دون المعنى) وهو الثوبية وفيه أن المعنى هو الحكم وهو في المقام طلب الازالة لا الثوب التي هي الموضوع فيتعين تعلق الثوب بالمعطوف فلا يناسب ذلك الجواب (قوله قدرنا في طرف ملابس) لا تقدیر أصلا بل انما يرتكب الاستخدام بأن يقال ولو كان الثوب لا يعنى المحمول بل يعنى الملابس فيتسلط اذن على المعطوف الذي هو طرف حصيره (قوله فلا يضرب تحركت بحركته أم لا على المذهب) مقابله التفرقة بين حركتها بحركته فتضرب والا فلا (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابله انها اذا كانت في طرفه الآخر السمي فأنما تضرب وينبني على المعتمد المسئلة المشهورة بالهيدورة وهي التي تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الآخر فصلى على الطاهر فعلى المعتمد الذي مشى عليه الشارح أن صلاته صحيحة (قوله والطرف الآخر) لا ينبغي أنه بالنسبة للسمة فالطرف الآخر ما كان ملاصقا له وأما بالنسبة للطول فلا يأتي قوله والطرف الآخر الا اذا كان جالسا على طرف الطول فيكون مصدوق قوله والطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس بين طرفي الطول بحيث يكون طول خلفه وطول أمامه فلا يأتي هنا والطرف الآخر وكذا يقال في العرض لا يأتي ما قاله الا لو قدر انه جالس على طرف من طرفي العرض فيكون مصدوق الطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس في وسط العرض بحيث يكتنفه طرف العرض فلا يقال فيه والطرف الآخر من كل جانب (قوله أو واجبة) المراد بالوجوب هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه وهذا أحد اطلاقين للواجب فيشمل ازالة النجاسة عن ثوب مصلى النفل وعن ثياب الصبي لا ما يثاب على (١٠٣) فعليه ويعاقب على تركه قاله اللقاني وأقول

والاحسن فيشمل ثياب الصبي وذلك لان البالغ لو صلى النافلة بالنجاسة عامدا يأنم (قوله ان ذكر وقدر) أي بوجود مطلق يزلهما به أو ثوب أو مكان ينتقل اليه طاهرا ومفهوما عدم الوجوب ان لم يكن ذا كرا قادرا والحكم السنية كالقول الاول فان قلت كيف ينصور التكليف بالسنية أو غيرهما مع النسيان والعجز لرفع القلم عن الاول ولا يكونه مع الثاني من تكليف ما لا يطاق وأقرب ما يقال أن العبادة لما وقع فيها انحلت من النسيان والعجز

ركبته أو قد اصابه ومحاذى صدره أو بطنه من ثقب أسفل فيه نجاسة وكثيرا ما يتفق ذلك بالمسجد الحرام من ريش الحمام فينجأ في عنه بصدرة ويسجد ويصير بين ركبته ووجهه (ص) لا طرف حصيره (ش) إما بالجر عطف على ثوب وإما بالنصب عطف على طرف فان قيل على هذا الثاني يكون التقدير لان كان الثوب طرف حصيره وهذا غير ظاهر فالجواب أن لانما تشرك في اللفظ دون المعنى وبعبارة أخرى ان قرأناه بالجر لا اشكال وان قرأناه بالنصب قدرنا في طرف ملابس لا ثوب لان الحصري ليس بثوب أي ولو كان ملابس المصلى طرف عمامته لان كان ملابس المصلى طرف حصيره أي فلا يضرب تحركت بحركته أو لا على المذهب وطرف حصيره يشمل طرفه الطولي والعرضي والسمكي وهو كذلك على المشهور والطرف الآخر أي جهة كان وقوله (سنة) خبر ازالة ذكر وقدر أولا وشهره ابن رشد وابن يونس وعبد الحق وحكي بعضهم الاتفاق عليه وقوله (أو واجبة ان ذكر وقدر) معطوف على الخبر والمراد وجوب شرط بدليل ما يأتي له من قوله شرط لصلاة طهارة حدث ونجس وقيد الذكر والقدرة في الوجوب لافي السنة اذ لا فائدة فيه لانه لا ينحط عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان وانظر عمدة الخلاف والرد على الخطاب القائل بأن الخلاف لفظي في شرحنا الكبير

لا يطلب تركه لعدم صحة التكليف به فينبغي أن يخفف الطلب فيه بالسنية ابتداء ليتدارك اصلاحهما مادام في الوقت (قوله لانه لا ينحط عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان) لانه اذا قدر أو تذكر خطب على وجه السنية بخطاب جديد والاعادة تطلب منه مادام الوقت أي ويعيد أدامع الذكر والقدرة واذا كان الامر كذلك فأن محل الخلاف وأجاب عنه الخطاب بأن الخلاف في التعبير ونصه قلت والذي يظهر لي من نصوص أهل المذهب أن هذا الخلاف انما هو خلاف في التعبير عن القول الرابع في ازالة النجاسة ولا ينبني عليه اختلاف في المعنى تظهر فائدته وذلك أن المعتمد في المذهب أن من صلى بالنجاسة متمدعا لما يحكمها أو جاهلا وهو قادر على ازالها يعيد صلاته أبدا ومن صلى بها ناسيا أو غير عالم بها أو عاجزا عن ازالها يعيد في الوقت على قول من قال انها سنة وقول من قال انها واجبة مع الذكر والقدرة يظهر ذلك بكلام ابن رشد الذي نقل عنه المؤلف تشهير القول بالسنية وذكر كلام من وافقه من الشيوخ على ترجيح القول بالسنية ثم ذكر ذلك فانظره وهذا الجواب مخالف لاصطلاح المؤلف لانه يشير بخلاف في التشهير لا لاختلاف في التعبير وأجيب بأن عمدة الخلاف مأخوذة من كلام البساطي وذلك لان التأميم على القول بالسنية للتلاعب والتهاون والاستخفاف بالسنية وعلى القول بالوجوب لترك الواجب فتغايرتاغايرا لا مربة فيه (أقول) وقولهم للتلاعب الخ فيه شيء اذا ترك عمد الا يستلزم التلاعب والتهاون والاستخفاف وقال عجم وقول الخطاب ان الخلاف لفظي فيه بحيث لان الاعادة على القول بالوجوب واجبة وعلى القول بالسنية مستحبة كما يفيد كلام القاهناني كذا في كذا والذي في المواق أنه قيد فيها لان ابن رشد المشهور للسنية قيدها بما أضاف في البيان المشهور من قول ابن القاسم عن مالك ان رفع النجاسة من الثياب والابدان سنة لا فريضة فمن صلى بثوب

فحسب عنده ناسياً أو جاهلاً بالنجاسة أو مضطراً إلى الصلاة أعاد الصلاة في الوقت وان صلى بها ما غير مضطراً أو جاهلاً أعاد أبداً تركه السنة عاندا انتهى ومعنى الجهل الثاني الجهل بالحكم وانصرف محشي نت لشارحنا واعتراض على عب وعج فقال يبعد كونه شرطاً في سنة تغريهم على القول بالسنية الاعادة في الوقت مع العجز والنسيان اذ لو كان شرطاً في سنة أيضاً لاقتضى انه عند العجز والنسيان ليس سنة ولا وجه حينئذ لا إعادة وإطلاق القائلين بالسنية قال ابن رشد المشهور إلى آخر ما تقدم عنه ثم قال وما قال الخطاب وعبد الباقي أي في كونه راجعاً له - ما لا مستند له وقول عب لان ابن رشد المشهور للسنية قيد هاهنا أيضاً كما في المواق فيه نظراً لم يقيد بهما كما علمت من كلامه وانما فصل في الاعادة فقط انتهى كلامه (قوله وهو في الظهرين) واذا ضاق الوقت في أحدهما اختص الوقت بالآخرية ومثل الظهر الجمعة فتعاد الاصفرا رفع القول بأنها بدل من الظهر تعاد الجمعة ان أمكن والا فهل تعاد ظهراً أو لا تعاد أصلاً قولان وأما على القول بأنها فرض يومها فلا تعاد ظهراً قطعا وهل تعاد الجمعة أولاً والثاني هو ظاهر كلام المصنف في شرح المدونة (فان قلت) هل العبرة بإدراك الصلاة كلها (١٠٤) أو ركعة منها (قلت) يؤخذ من ابن عرفة الثاني (قوله ولان القياس) أي فلولم

يذكر ذلك لتوهم العمل بما يقتضيه القياس (قوله وفي العشاءين لفجر) ولو صلى الوتر على ما ينبغي لان الاعادة للخلل الحاصل فيهما وقد قالوا في المغرب انها تعاد وعلى هذا فانظر هل يعاد الوتر أم لا وقد قال بعض شيوخنا يعاد لان الخلل الكائن في العشاءين إلى ذكره الشيخ أحمد (قوله بنية الفرض) وكان القياس أن تكون الاعادة للغروب بل أبداً (قوله وبان كراهة النفل ليست خاصة الخ) أي فلو اعتبرت كراهة النفل لما أعيد بعد العصر (قوله لما بعد الاصفرا) أي دخوله (قوله وبأنه يلزم أن لا تعاد الصبح بعد الاسفار) أي دخوله لانه لا نافلة تفعل بعد الاسفار أي بعد دخوله وأما قبله فتفعل كالورد لنا ثم (قوله ويلزم بهذا) أي بعدم الاعادة (قوله

(ص) والا أعاد الظهرين للاصفرا (ش) أي وان صلى بالنجاسة ولم يكن ذا كراهة عند الصلاة إما بأن لم يعلم بها أصلاً أو علم ونسيها أو صلى بها عاجزاً عن ازالته فإنه يعيد الصلاة في الوقت الضروري وهو في الظهرين إلى الاصفرا وفي العشاءين إلى الفجر وفي الصبح إلى طلوع الشمس وربما يفهم من قول المؤلف للاصفرا أنه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أنه لا شيء عليه وقد صرح بذلك ابن فرحون في الدرر وانما خص المؤلف الظهرين بالذكر تبعاً للمدونة ولان القياس يقتضي أن يعاد إلى الغروب كما أن العشاءين يعادان إلى طلوع الفجر وقرآن بنونس بينهما ما بأن الاعادة في الوقت انما هي على طريق الاستحباب فأشبهت التسفل فكما لا يتفعل اذا اصفرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت وكما جاز التسفل في الليل كراهة الاعادة فيه اه واعترض ذلك بأن الاعادة انما هي بنية الفرض لا النفل وبأن كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفرا بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر وبأنه يلزم أن لا يعاد الصبح بعد الاسفار ويحرم بهذا القول ابن المكدوف ولم أره لغيره وتقدم أن الصبح تعاد إلى طلوع الشمس ويمكن أن يجاب بأنه لا شك أن كراهة النافلة بعد الاصفرا أشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنابة وسجود التلاوة قبله وكراهتهما بعده والاعادة في الوقت وان كانت بنية الفرض الا أنها لما كانت على جهة الاستحباب أشبهت النافلة فنعت في الوقت الذي فيه الكراهة أشد ويفرق بين الظهرين والصبح بأن جميع وقت الصبح قد قيل فيه انه وقت مختار للصبح وانه لا ضروري له وهو قول قوي في المذهب وقوله (خلاف) مبتدأ محذوف الخبر أي في ذلك خلاف في التشهير (ص) وسقوطها في صلاة مبطل (ش) يعني أن سقوط النجاسة على المصلي ولو ما موما مبطل لصلاة ولو نفل لا يريد ولو سقطت عنه النجاسة مكانها كما في الرواية وهذا على رواية ابن القاسم وهو المشهور وسواء أمكنه

المكدوف) بخط بعض شيوخنا فتحة على الكاف (قوله وتقدم) تعليل لبطلان التالى والتقدير يلزم ان لا تعاد الصبح نزعها بعد الاسفار وهذا لازم باطل لانها تعاد بعد الاسفار (قوله بأنه لا شك الخ) جواب عن الاعتراض الثاني (ثم أقول) مسلم ما قاله من أن الكراهة بعد الاصفرا أشد لأنه قال فأشبهت النفل أي المؤكد كالصلاة على الجنابة ومجدة التلاوة (قوله بدليل الخ) أي والاعادة من قبيل سجدة التلاوة وصلاة الجنابة في التأكد فتفعل بعد العصر إلى الاصفرا (قوله أشبهت النافلة) أي المؤكدة (قوله بأن جميع وقت الصبح قد قيل الخ) أقول أن الورد لا يفعل بعد الاسفار أي لكن حتى كون وقت الصبح مستمرا إلى طلوع الشمس أن الورد كان يفعل إلى الطلوع كالأعادة الا إن يفرق بقوة الفرض (قوله ولو سقطت عنه النجاسة مكانها) قال (٢) واستشكل هذا بما اذا سقطت من مكان على بدن المصلي وسقطت من حينها كما لو وقعت على كتفه ولم تثبت على ذلك المحل فان المصلي حينئذ غير متعمد للصلاة بالنجاسة بل هو مغلوب فهو كالعاجز عن الازالة وأجاب بعض شيوخنا بأن هذا الفرع مبني على اشتراط الطهارة مطلقاً ونقله عن مشايخه انتهى وببحث فيه بأن الشافعية يقولون بوجوب الطهارة من النجاسة من غير شرط الذكر والقدرة وقالوا بعدم بطلان الصلاة بسقوطها على الوجه المذكور اه (قوله وهو المشهور) هذه العبارة عبارة الخطاب بالحرف

(٢) قول المحشي قال الخ هكذا في النسخ ولم يذكر القائل فليجركتبه محضه

أى ومقابل المشهور أنها لا تبطل إلا إذا استقرت وعلى ذلك مشى عب تبحر لعج فقال ان المسئلة مقيدة بقيود أن تستقر عليه أو يتعلق به شيء منها وأن لا تكون مما يعنى عنها وأن يحذف لقطع ما يزيلها به أو ثوبا آخر يلبسه وأن يتسع الوقت اختياريا أو ضروريا بأن يبقى ما يسع بعد الزاوية كعدة فأكثر كما فى الذخيرة والاعتمادى ثم اذا عمدا فى الاختيارى فهل يعيدها بعد بئزلة ذكرها بعد الصلاة أم لا وإذا قلنا بالاعادة فالظاهر ان لا يصفرار والعشا أن للفجر والصبح الطلوع الخامس أن لا يكون ما فيه النجاسة ملبوسا أو محمولا لغيره والالم تبطل (قوله كذ كرها فيها) ومثل ذ كرها فيها علمه بها فيها وان لم يعلمه قبل فلو قال كعلمه بها فيها الشمل المستثنين وظاهر قوله كذ كرها فيها سواء نسيم بعد الذكرا أم لا إذ مجرد الذكر تبطل على الاصح (قوله فلا يجوز استخلافه) أى بل الصلاة باطله على الكل (قوله لانه صلى بالنجاسة) فيه أنه لم يصل بالنجاسة عامدا إلا أن يقال علم مأمومه كعلمه (قوله بل الجارى على المذهب أنه المختار) أى لقولهم فى الرعاى اذا لم يرج انقطاع الدم قبل خروج المختار صلى على حالته ويكون عاجزا فاذا كان يتقدمها بالنجاسة اذا خاف خروج الوقت فأولى أن يتمادى فيها ذلك هذا ما ذكره فى شرحه الكبير والاحسن أن يراد ما هو فيه لاختياريا أو غيره (تبيينه) كلام ابن مرزوق يفيد أن الرجوع عدم البطلان فى كل من السقوط والذكر (قوله ونسى عند الدخول فيها) وظاهره ولو تكرره منه الذكرا والنسيان كن ذكرا نجاسة فى الصلاة فطعها وذهب ليغسلها فنى وصلى بها ثانية وهو أحد قولين (١٠٥) ذ كرها سندواستظهره الخطاب كن

صلى بها ناسيا ابتداء وأما لو ذكر فيها فهم بالقطع ثم نسي فتعادى لبطأت وقبل لا تبطل وهو قول ابن القاسم وهو المعتمد وفى عب ترجيح الاول ولكن الظاهر الثانى لعذره وهو المناسب ليسر الدين (قوله وانظر هل الخلع لابد أن يكون فورا) أقول وهو مقتضى قوله لما كانت شديدة الالتصاق الخ (قوله هل تصح الخ) مقتضى التعليل عدم الصحة (قوله بتقدير أن لو سجد) لا يناسب

نزعها أو لم يمكنه وسواء نزعها أم لا (ص) كذ كرها فيها (ش) يعنى انه اذا ذكرا نجاسة غير معفو عنها فى الصلاة ولو نفل فانها تبطل ولو مأموما سواء أمكنه نزعها أو نزعها أولا ويستخلف الامام فان رآها بعض مأمومه فان كان قريبا منه أو رآها بها وان بعد منه كله وعمدا على صلاته ويستخلف الامام ولو هذا الذى رآها إلا أن يكون رآها قبل ذلك ولم يخبره إلا بعد ما صلى بعض صلاته فلا يجوز استخلافه لانه صلى بالنجاسة عامدا والبطلان فى كلام المؤلف مقيد بسعة الوقت وهو أن يبقى منه ما يسع بعد الزاوية كعدة فأكثر قاله فى الذخيرة قال بعض ولا شك أن المراد بالوقت هنا الضرورى وفيه نظر بل الجارى على المذهب أنه المختار وانظر وجهه فى شرحنا الكبير (ص) لا قبلها (ش) يعنى ان من رأى النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ونسى عند الدخول فيها حتى فرغ فلا أثر له ويعيد فى الوقت (ص) أو كانت أسفل نعل خلعها (ش) يعنى ان النجاسة اذا كانت تحت النعل وليست متعلقة به فعلم بذلك خلع النعل وصلى فان صلاته صحيحة ولما كانت النعل شديدة الالتصاق بالرجل طلب خلعها فلم تكن كالخصير وانظر هل الخلع لابد أن يكون فورا وهو الذى يفهم من الاتيان بالقاء وانظر لو لم يخلعها من فرضه الصلاة إيماء هل تصح صلاته لانه لم يفعل فعلا يعتد حاملا له فهو كظهر حصير فيه نجاسة أولا تصح لانه حامل للنجاسة بتقدير أن لو سجد بالفعل كوجوب حصر عمامته وانظر هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا للنجاسة فى أسفل نعله كما يعطيه قول نت أو كانت النجاسة أسفل نعل فتسبها ثم ذكرا نجاسة أولا مفهوم تسبها تأمله (ص) وعنى عما يعسر (ش) لما فرغ من ذكرا النجاسة المغلظة شرع فى ذكرا الخفيفة المعفو عنها فاذكرانه يعنى عما يعسر

(١٤ - خرى أول)

هذا بعد أن علمت أن النجاسة لم تكن متعلقة بالرجل (قوله

كوجوب حصر عمامته) تشبيه بما يفهم من قوله أولا تصح وكأنه قال فيجب عليه خلعها كما يجب حصر عمامته (قوله هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا الخ) أقول مقتضى العلة أنه يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا * واعلم أن هذا الحل ينبع فيه الشيخ أحمد الزرقانى وهو غير مرضى عندهم وحله أيضا ابن قاسم بقوله ان النجاسة اذا كانت فى أسفل النعل خلع النعل قبل الصلاة ووقف عليها وصلى فان صلاته صحيحة لانها حينئذ كالنجاسة التى يباطن الحصير قال ولا يصح حمله على ما اذا اطلع على ذلك فى أثناء الصلاة فخلعها لانه لا يصح على المشهور لبطلانها بمجرد الدخول اذا النعل كالثوب بدليل جواز المرأة ولو كان محلى كما تقدم وهذا الحل أيضا ضعيف والصحيح الذى يفيد النقل أنها كانت متعلقة بالنعل ثم خلع النعل لم يحمل النعل برجله فتبطل لانه حامل للنجاسة وأفاد محشى نت انه لا فرق بين كونه ناسيا أم لا خلافا لتت المقيد بالنسيان ومقاده أنه لا يشترط فورية الخلع فان من فرضه الصلاة إيماء تصح صلاته وان لم يخلعها من حيث كونه لم يفعل فعلا يعتد حاملا له واختلف فيما إذا حر كها ولم يحمله الخكم ابن قدام بالبطلان وغيره بالصحة وهو المعتمد قال ابن ناجى فى الفرق بين النعل ينزعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحه أن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة فى أسفلها فهو كالمو بسط على النجاسة حائلا كثيفا انتهى المراد منه وقوله فهو كالمو بسط تنظير فى الجملة (تبيينه) قال عجب وهذا واضح حيث كان عدم خلعها يوجب جملها فى الصلاة فان لم يوجبها كن صلى على جنازة أو إيماء قائما فانه لا يجب عليه نزعها

فليست كمسئلة اللباس والالبطلت صلاته ان دخل الصلاة وهو عالم بها او دخل غير عالم لان وجوب خلعهما فرع ثذرها انتهى (قوله بعد حصول سببه) وهو الملازمة الناشئة عنها المشقة (قوله كالاحداث) تمثيل لما يعنى عنه بعد حصول سببه لا يخفى ان الاحداث انما يعنى عنهما مع المشقة فاذا ن لا حاجة لقوله بعد حصول سببه وقوله وضع هذا الكلى الذى هو قوله عما يعسر (قوله كحدث مستنكح) تسميته حدثا مع كونه مستنكحا مجازا اذ حقيقة الخارج المعتاد في الصحة وعلى ما ذكر في توضيحه عن بعضهم ان بول صاحب السلس حدث وسقوط الوضوء منه للمشقة فهو حقيقة انتهى (قوله وهذا أسهل من ذلك) والحاصل انه اذا لازم كل يوم مرة فأكثر فلا يجب ولا يسن زواله وغسله وأما نقض الوضوء ففيه تفصيل سبأني وهو ان لازم أكثر الزمن أو نصفه وأولى كله لا نقض ولا غسل (قوله ان كثر الرد) المراد بالكثرة أربع مرات فأكثر شيخنا الصغير (قوله وجع بالمقعدة وتورمها) فيه مسامحة لانه ليس نفس الوجع الذى هو التألم ولا التورم ولا الخروج بل هو نفس العرق (قوله هناك) أى الكائنة هناك أى في المقعدة (قوله وهو خروج) في التعبير بخروج مسامحة بل هو نفس العرق (قوله وبالنون) أى في باسور أى بحيث يؤتى بالنون بدل الباء (قوله انفتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مسامحة وان المراد العروق المنفخة أى عروق المقعدة كما صرح به الخطاب ثم اعلم ان كلامهم يفيد ان انفتاح العروق وجريان المادة يعنى عنه مطلقا كالأثر

(١٠٦)

الانفكاك عنه بعد حصول سببه كالاحداث ولم يقل أحداثا لئلا يتوهم ان العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث والمراد بالحدث الجنس ليعلم سائرهما ثم وضع هذا الكلى مجزئ بقوله (كحدث مستنكح) والمعنى أن الشخص المستنكح بحدث من الاحداث كبول ونحوه يعنى عما أصابه منه ويباح له دخول المسجد ما لم يحش تلطخه فيمنع والظاهر ان ضابط المستنكح ما فسروه في باب السهو وهو ان ياتيه في كل يوم مرة أو أكثر لا ما يجب منه الوضوء على تفصيله الا أن ذلك من باب الاحداث وذا من باب الاخبار وهذا أسهل من ذلك تأمل وقوله وعنى الخ في قوة الاستثناء من قوله عن ثوب مصل وبدنه لا ما عنى عنه وبناء للفعل للعالم بفاعله وهو الشارح والعفو عدم المؤاخذه وقوله مستنكح بكسر الكاف لان الحدث هو القاهر للشخص والغالب عليه لا بالفتح لان الشخص ليس قاهر للحدث الا أن يقرأ بالاضافة أى كحدث شخص مستنكح (ص) وبلل باسور في يدان كثر الرد أو ثوب (ش) أى وعنى عن نجاسة بلل باسور بالوحدة أعجمى وجمع بالمقعدة وتورمها من داخل وخروج التآليل هناك والتآليل جمع ثؤلول بضم التاء المثلثة ثم همزة ساكنة وقد تخفف وهو خروج رأس العرق وبالنون عرى انفتاح عروقها وجريان مادتها والعفو عن مصيب ما ذكر في يدان كثر الرد أو ثوب أو جسد كثر الرد أو ثوب لا يقول بعض ثوب معطوف على يد مشاركه في شرطه فيه نظروا سواء اضطرر له أو لا خلافا لبعضهم وصرح بفاعل الكثرة لئلا يتوهم رجوعه للبلل المصيب اذا العبرة بكثرة الاصابة لا بكثرة المصيب اذ قد يصيبه كثير في مرة أو مرتين ولا ضرورة في إزالته فلا عفو والباسور فرض مسئلة أى وعنى عن بلل باسور أو دمل أو نحوه ومثل الثوب البدن والمكان والثوب الذى يرد به كالبدن التى يرد بها (ص) وثوب مرضعة

يعلم بالتأويل المذكور أن الناسور والباسور شئ واحد وهو العروق الكائنة هناك (قوله أو جسد) فيه إشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسئلة ففي ك ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كثر الرد أم لا) ولا بد ان يلزم كل يوم مرة أو أكثر فالذى ليس بمشترط انما هو الكثرة المتقدمة قرره شيخنا رحمه الله تعالى وهو قديم معتبر كما يفيد ابن مرزوق وما يأتي عند

قوله وأثر دمل لم ينك حيث قيد بائصال السيلان أو عدم الانضباط أو الملازمة

يجتهد

كل يوم ولو مرة على ما حصل به بعض الشراح عند قوله وأثر دمل لم ينك (قوله والباسور فرض مسئلة) لا يخفى ان الدمل ونحوه ليس مشروطا فيه الشرط المشار له بقوله ان كثر الرد بل لا يعقل فيه ذلك فتدبر (قوله والثوب الذى يرد به) المراد بالثوب الخرقه قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى ثم اذا علمت ما ذكرناه عن شيخنا فلم أره في شارح مما بأيدينا ولكن شيخنا رحمه الله تعالى ثقة فلا يمكن ان يفسره بذلك الابتوتى بنقل من سماع مشايخه أو نقل اطلع عليه فلا يقوله من رأيه وفي شرح شب وعب أن المراد بالكثرة في قول المصنف ان كثر الرد بان يلزم كل يوم ولو مرة وفي ك والكثرة ما يحصل بها المشقة اه ومن المعلوم ان المشقة بالملازمة كل يوم والحاصل أنه يعنى عما أصاب البدن ان كثر الرد بان لازم كل يوم مرة وقوله أو ثوب أى أو جسد أى بان يلزم كل يوم ولو مرة قطهر أن الملازمة كل يوم ولو مرة سواء في البدن أو الثوب وعبرة ابن عبد السلام قيد الكثرة راجع لا صابة للبلل لئلا ينفك ما يصيب الثوب فهو مثل ما يصيب من الدمل اه وقد علمت أن بعض الشراح قيد أثر الدمل بما اذا كان يشق بأن لم ينضب أو لازم كل يوم (أقول) واذا كان الحال ما ذكر فلا يظهر تخصيص الشرط بالبدن من حيث الاتحاد بالملازمة كل يوم في كل على ما قاله شب وعب والاولى ما قاله شيخنا من أن الكثرة أربع مرات

(قوله وكناف) نازح الكنيف (قوله ان اضطرت) راجع لغير الام وأما الام فلا يشترط بالنسبة لها شيء (قوله ان اضطرت) المراد ان احتاجت لانه لا يشترط الاضطراب بل المدار الحاجة (قوله حال كونها أيضا تجتهد) أي في درء البول كما قال الشارح أي بأن تجعل للصغير خرقا تمنع من وصول بوله اليها أو تمنع عنهما حال البول أو تجعل له مكانا يخصه مثلا كـ وأشار الشارح الى أن قوله تجتهد حال ولذا قال في كـ وأعربوا تجتهد حال من مرضعة وقالوا تجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو كجزئه كما هنا وفيه نظر لان معنى كونه كجزئه أن يصح حذفه ويستغنى عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملا إبراهيم حنيفا وعندى لو أعرب صفة سلم من هذا التكلف ومن إيراد مجيء الحال من التكررة أشار لذلك السهوي في شرحه (قوله في درء البول) عبارات أهل المذهب تفيد أن هذا في البول وصرح ابن الامام بعدم العفو عن الغائط قال ولم أر من تعرض له من أصحابنا (١٠٧) اهـ لكن عبارة غيره لان ثوب الموضع لا يخلو

من إصابة بول أو غيره (قوله لا اتصال سبب عذرهم) الاضافة للبيان (قوله دون درهم) أي ولو كان مختلطاً بمائع حيث كان دون الدرهم فلو كان دون الدرهم مختلطاً بالماء فصار أكثر من درهم فلا يعفى عنه ومعنى دون درهم أي دون مساحة درهم يعنى ولا عبرة بالكمية فتدريكون دونه في المساحة وهو قدره أو أكثر في الكمية كنقطة نخينة فانه بعض الشراح (قوله مطلقا) مصدر منصوب على المفعولية المطلقة لا على الحال لان دم نكرة ومجىء الحال من النكرة من غير مستوعف ضعيف أي أطلق مطلقا أي أطلق الحكم فيه لإطلاقه دون تقييد ودون منصوب بصفة لموصوف محذوف أي وعفى عن نجس دون درهم (قوله اذا لا ترمعفو عنه) الراجح ان الاثر والعين سواء كما نص عليه ابن مرزوق (قوله من الجسد الخ) الأولى أن يقول من جسده أو خارجه اذا الدم لا يكون الامن الجسد (قوله في ثوبه أو ثوب

تجتهد (ش) هو معطوف على المجزور أي وعفى أيضا عن ثوب أو جسد جزا وكناف يجتهد ومرضعة ولدها أو غيرها ان اضطرت أو لم يقبل غيرها حال كونها أيضا تجتهد في درء البول عنها فاذا تحفظت وأصابها من بوله شيء استحب لها غسله ان تقاحش ولا يجب فالفقوفى عدم طاب النضح منها مع الشك في الإصابة وفي عدم وجوب الغسل مع التحقق كما عليه المحققون (ص) ونوب لها ثوب للصلاة (ش) أي ونوب للرضع ومن ألحق بها ثوب للصلاة من غير وجوب ولم يقولوا ذلك في صاحب السلس والدمل وشبههما لا اتصال سبب عذرهم فلا يمكنهم التصون من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في تجديدهم الثوب بخلافها ولم يوجبوا استعداد الثوب لانه أمر يشكر فاشبه حالها حال المستسكح ونقطة أمر إزالة النجاسة (ص) ودون درهم من دم مطلقا (ش) أي وعفى عن دون الدرهم من غير الدم اذا لا ترمعفو عنه ولو فوق الدرهم سواء كان دم حيض أو نفاس أو مينة أو خنزير من الجسد أو خارجه في ثوبه أو ثوب غيره أو بدنه في الصلاة أو خارجهما ومحل العفو المذكور بالنسبة للصلاة كما هو سياق الكلام لا بالنسبة للطعام فان ما دون الدرهم من الدم اذا وقع في طعام نجسه كما تقدم ومفهومه أن ما كان قدر درهم لا يعفى عنه وهو كذلك وعدم العفو في الدرهم مقيد بما سياتى من قوله وأثر دمل الخ (ص) وقبح وصيد (ش) أي وعفى عما دون درهم من قبح وصيد وأما ما خرج من نقط الجسد من نار أو حر فلا شك في نجاسته كما تقدم التنبيه عليه لكنه كأثر الدمل يعفى عن كثيره وقليله اذا لم يترك وتخصيصه الثلاثة بالذكر مشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول أو غائط أو مني أو مذى وهو المشهور المعروف لا ما نقل عن مالك من اغتفار مثل رؤس الابر من البول نعم ألحق بعضهم بالمعفوآت ما يغلب على الظن من بول الطير فأتى بالثوبين فلا يجب غسله من ثوب أو جسد أو خف مثل أن تزل الرجل من النعل وهي مباولة فيصيبها ما يغلب على الظن مخالطة البول له اذا لا يمكن التحرز منه ولان غبار الطريق الأصل فيه الطهارة وانما اختص العفو بالدم وما معه لان الانسان لا يخلو عنه فالا حتراز عن بغيرها عن غير دون سائر النجاسات (ص) وبول فرس لغاز بارض حرب (ش) أي وعفى عن بول فرس قليلا كان البول أو كثيرا أصاب ثوبه أو بدنه ولا مفهوم لهذه القيود الا بول بل حيث كان السفر مباحا يضطر الى ذلك انظر شرحنا الكبير

غيره) ولو لم يجز له وقال ابن العربي أو ثوب غيره ان احتاج له وارتضى شيخنا الصغير الاول وذلك لان الشأن الاحتياج له (قوله ومحل العفو المذكور بالنسبة للصلاة) أي ولدخول المسجد والمكث فيه لا بالنسبة للطعام لانه نجسه كما سبق (قوله وهو كذلك) المعتمد أنه يعفى عن الدرهم (قوله وقبح وصيد) نص عليهم ما وان كان أصلهما دمالا ثم ما أقدر فرمايتوهم عدم العفو فيهما (قوله أصاب ثوبه الخ) قال في كـ يصيب الثوب الذي عليه لا ثوب باليست عليه (قوله الا بول الخ) الاحسن ان يقول ولا مفهوم لهذه القيود الا بول حيث كانت الملابس مباحة يحتاج اليها أو اربا بالاضطرار الاحتياج بل لا مفهوم لبول والحاصل انه لا مفهوم لبول ولا للسفر فضلا عن كونه مباحا أو لا بل كل من يلبس الدواب الحاجة يعفى عما أصابه من فضله أو يدل له ما ذكر في القصاب والكناف لكن بشرط الاجتهاد الا أن من وجدت فيه القيود المذكورة في كلام المصنف لا يعتبر فيه الاجتهاد والا حسن ان يبقى كلام المصنف على ظاهره فيقول ولا يعتبر الاجتهاد عند وجود هذه الشروط واذا فقدت فيشترط الاجتهاد حيث كانت الملابس للدواب محتاجا اليها

(قوله وأثر ذباب) أي عني عن أثر رجله وفيه وأما أن وقع بجملة في نحو بول فإنه لا يعني عما أصاب منه حيث زاد على أثر رجله وفيه وهذا واضح في الذباب الصغير وأما الذباب الكبير فوقعه على الأذى نادر كالمثل كذا قاله عجم (قوله ونخل) المراد التل الصغير الذي لا يمكن التحفظ منه بخلاف كبيره فوافقت عبارة عجم (قوله أو بول الخ) فيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لعذرة وكأن المصنف إنما نص على المتوهم لأنه إذا عني عن العذرة مع إمكان ظهور ما أصاب منها فغيرها مما لا يظهر أثره كالبول أو مما نجاسته مخففة كالدم والقحج أولى **(تمت)** إذا تحقق وصول أثر نجاسة بثوب أو بدن وشك هل ذلك من ذباب أو من نحو نبات وردان فالظاهر عدم العفو كما أن الظاهر عدمه أيضا في الشك فيما أصاب من الذباب الصغير هل من فيه أو أرجله أو من وقوعه بجملة في القدر احتياطا وسم الذباب في الجناح الأيسر لأنه يتق به ودواء ذلك في العين فليغسه في الأثناء كله كما في الحديث (قوله مسح) هذا إذا كان لا أثرا أكثر من درهم والأفلا يعتبر في العفو المسح ثم محل العفو مع المسح وجوبا والأعاد في الوقت مطلقا ويقال كن ترك الغسل (قوله لا الشرطات) أي فقط شيئا ووجدت ما يدل عليه (قوله والأعاد في (١٠٨) الوقت) أي الضروري كما في ك والاحسن الاختيار في العصر

(ص) وأثر ذباب من عذرة (ش) يعني أن الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كبعوض ونخل لآفات وردان ونحوه إذا جلس على عذرة أو بول أو نحوهما ثم جلس على ثوب أو جسد فإنه يعني عنه المشقة والاحتاجة إلى تنقيده بموضع يكثف فيه الذباب لأن المعول عليه قوله وعني عما يصير والعفو خاص بالصلاة وأما الطعام فلا ويجري على قوله المتقدم وينجس كثير طعام مائع إلى آخره (ص) وموضع حجامه مسح فاذا برئ غسل (ش) أي وعني عن أثر دم موضع حجامه أو فصادة أو قطع عرق حال كون الموضع مسح عنه الدم لما يتضرر به المحتجم من وصول الماء إلى ذلك المحل إلا أنه يجب رخصة في تأخير الغسل لافي سقوطه مطلقا فهذا قال فاذا برئ غسل أي وجوبه مع الذكر والقدرة أو سنة على الخلاف السابق والمراد بموضع الحجامه ما بين الشرطات لا الشرطات (ص) والأعاد في الوقت وأول بالنسيان وبالاطلاق (ش) أي والأبأن صلى ولم يغسل أعاد الصلاة في الوقت واختلف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو محمد وابن يونس بالنسيان وإن العامد يعيد أبدا وتأولها أبو عمران بالاطلاق ناسيا أو عامدا يسارة الدم ومراعاة لمن لا يأمره بغسله واستشكت إعادة الصلاة بما تقدم من أن أثر الدم يعني عنه ولو زاد عن درهم مع أن الباقي هنا بعد المسح إنما هو الاثر لا أن يقال إن هذا مبني على ما صدر به ابن حزم روق من أن الاثر والعين سواء ويرد على التعليل يسارة الدم كتأويل أبي عمران بالاطلاق ما قالوه في صاحب السلس أنه يعيد أبدا إذا صلى بعد زوال عذره قبل غسل ما عني عنه لأجله وظاهره ولو دما تأمل (ص) وكطين مطر (ش) أي وعني عن طين مطر ومائه وماء رش فالكاف داخل على المضاف إليه في الحقيقة كما هو عادة المؤلف حيث أدخلها على المضاف أي وعني عما ذكر يصب الرجل أو الثوب أو الخف أو نحو ذلك للمشقة الاحتراز وهو في الغالب لا يخلو من النجاسة الآن المشقة منعت من وجوب غسله ولا فرق بين أول المطر وطين الرش ولم يقل ذلك بل قوله ومائه يفيد دخولها على المضاف وأما ماء الرش فلا يدخل الاعتبار إدخال الكاف على المضاف بقيد إضافته إلى المطر أي مثل الطين بقيد إضافته إلى المطر ماء الرش وخلاصته أنه باعتبار دخولها على خصوص المضاف وحده يدخل ماء المطر وباعتبار دخولها على خصوص المضاف إليه وحده يدخل طين الرش وباعتبار دخولها على المضاف مقيدا بالاضافة دخل ماء الرش (قوله وغيره) أي آخر المطر لا يخفى أن هذا غير قوله وبعد انقطاعه فإن الإصابة بعد الانقطاع بخلاف الأولى فإن الإصابة في آخر النزول فصلت المغيرة في الشق الثاني منهما (قوله والثياب) معطوف على الطريق لا يخفى إذا جفت الطرقات يجب غسل ما بالبدن من الطين وظاهر الشارح أنه لو جف من الثياب يجب الغسل وإن العفو

والاختيار في بعض الضروري في الظاهر والاختيار في الضروري في العشاءين والفجر (قوله ليسارة الدم) أي لسهولة أمر الدم أي لأنه يعني عن قلبه (قوله كتأويل) بكاف في نسخته وهي بمعنى اللام متعلق بالتعليل أي إن ما قالوه من أنه يعيد أبدا لا يفيد سهولة الدم إذ لو كان سهلا ما أوجبوا فيه إعادة حين صلى قبل غسل ما عني عنه وكما رد على التعليل يرد على نفس القول الثاني الحاكم بالأعادة في الوقت مع العمد (قوله وظاهره ولو دما) أعلم أن الدم الخارج من قبل الذكر أو من دبره أو من دبر الأنثى أو من قبلها حيث لم يكن حبضا ولا نفاسا فإنه بمنزلة أثر الدم إذا لم ينك فيعني عنه وهل يعني عنه ولو خرج معه شيء من الحدث وهو الظاهر أو إنما يعني عنه إذا

استنكه حيث نظر للحدث كذا قال عجم فاذن قوله ولو دما إنما يأتي في دم الاستحاضة (ثم أقول) لمن قد علمت أن قوله أثر دم لم ينك يقيد بما إذا لازم كل يوم ولو مرة فلا وجه لقول عجم أو إنما يعني عنه الخ (وأقول) أيضا ولا يرد ذلك كله لأن كلامنا في الاثر وما ذكره من أنه لا يعني عنه ولو دما في غير الاثر والله أعلم بالصواب (قوله فالكاف داخل على المضاف إليه) لا يخفى أن المفهوم أن هذا التفرع لا يظهر الا لو قال أي وعني عن طين المطر وطين الرش ولم يقل ذلك بل قوله ومائه يفيد دخولها على المضاف وأما ماء الرش فلا يدخل الاعتبار إدخال الكاف على المضاف بقيد إضافته إلى المطر أي مثل الطين بقيد إضافته إلى المطر ماء الرش وخلاصته أنه باعتبار دخولها على خصوص المضاف وحده يدخل ماء المطر وباعتبار دخولها على خصوص المضاف إليه وحده يدخل طين الرش وباعتبار دخولها على المضاف مقيدا بالاضافة دخل ماء الرش (قوله وغيره) أي آخر المطر لا يخفى أن هذا غير قوله وبعد انقطاعه فإن الإصابة بعد الانقطاع بخلاف الأولى فإن الإصابة في آخر النزول فصلت المغيرة في الشق الثاني منهما (قوله والثياب) معطوف على الطريق لا يخفى إذا جفت الطرقات يجب غسل ما بالبدن من الطين وظاهر الشارح أنه لو جف من الثياب يجب الغسل وإن العفو

مادام طرياً في الثياب والظاهر أن المدار على كونه طرياً في الطرقات فاذن لو يس من الثوب وهو طري في الطرقات فالظاهر العفو (قوله وكذا ان جف الخ) اعلم أن هذه الصور الثلاث العفو فيها دائماً جف الطين في الطرق أولاً والتمتع بعدم الجفاف انما هو فيما اذا ظن أو تحقق ان به نجاسة ولم يكن المطر بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة ولا يخفى أن في التعبير بالعفو في الثلاثة المذكورة تسامحاً فلذا كانت الواو في قوله وان اختلطت الحال وجعل الاختلاط على التيقن والمظنون فإذا علمت ذلك فالمناسب ان يقول بدل قوله وكذا ان جف الخ مانصه وهذا كله اذا كان متحققاً وجود النجاسة أو ظناً بقاءها وأما اذا جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال النجاسة فإنه يكون طاهر التحقيق قالوا لا محل للعفو حينئذ (قوله أو أصاب بعد تكرار الخ) هذه غير الاولى من الثلاث بحمل الاولى على ما اذا لم يكن المحل يغلب عليه كثرة النجاسة بحيث يصير المطر ولو لم يتكرر يظن منه زوال النجاسة (قوله لكن يجب الغسل هنا) وأما عدم وجوب الغسل مع الجفاف فأنما هو عند الشك أو غلبة الظن بالطهارة (قوله ومنتفع) بكسر القاف أي من فضلات النمل أي أو المطر أي وظن وجود النجاسة أو تحققها والافلا محل للعفو (قوله وقد يقال انما بالغ) المناسب ان تكون الواو للحال (قوله لان غلبت عينها) أي بأن كانت النجاسة أكثر من الطين ولكن لم تظهر لها عين قائمة وبقيد ماقولنا التمثيل (قوله لما قيد به الشيخ الخ) قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق بصيب الثوب أو الخلف أو النعل أو الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصحابة يخوضون ويصلون ولا يغسلونه قال الشيخ ما لم تكن النجاسة غالبية أو عيناً قائمة ابن بشير يحتمل التقييد والخلاف قال أما (١٠٩) لو كانت كذلك وافتهقر الى المشي فيه لم يجب

غسله كثوب المرضعة اه (قوله بقوله) متعلق بقيد (قوله وقبله) أي قبل ذلك التقييد لكن بمعنى ان النجاسة غالبية على الطين أي أكثر من الطين وقوله وفهمه أي وفهم التقييد على ذلك المعنى وهو أن المراد بالغلبة أي غلب على الطين أي أكثر من الطين وقوله من كلام ابن أبي زيد أي كلامه أي كلام ابن أبي زيد أيضاً أي كلفهم ابن رشد والباقى لما تقدم انهما قبل القيد المذكور باعتبار ذلك المعنى (قوله مما) أي من معنى جملة أي حل كلام ابن أبي زيد على ذلك المعنى

من حادثة بثلاثة ايام من نزوله وكذا ان جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال نجاستها ولا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما اذا غلب على الظن أو تحقق وجود النجاسة فيه واليه أشار بقوله (وان اختلطت العذرة بالمصيب) يقينا أو ظناً ولم تظهر عينها لكن يجب غسلها هنا اذا جف الطين عن الطرق كما قيل في صاحب السلس اذا برئ لان الغسل حينئذ مرة واحدة بخلاف ماء الرش ومنتفع الطرقات فالعفو دائماً ولو أبدل العذرة بالنجاسة لكان أشمل وقد يقال انما بالغ على العذرة لشدها فدخل غيرها من النجاسات بالاولى وأشار بقوله (لان غلبت عينها) على الطين كان يكون طين مرصاف في موضع فيختلط بطين المطر فيجب غسله لما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة وقبله الباجي وابن رشد بقوله ما لم تكن النجاسة غالبية أو عيناً قائمة وفهمه سند من كلامه أيضاً وهو أولى مما جملة عليه ابن هرون من أن معنى غالباً أي يغلب على الظن وجودها وجعل الصور أربعاً تساوي احتمال الوجود وعدمه لا يغسل على ما في المدونة ترجيح الوجود يصلي به على ما فيها لا على ما عند أبي محمد ترجيح الأصل أو الغالب تحقيق الوجود ولم تظهر لاختلاطها بصلي به

ابن هرون وقوله من أن الخ بيان للمعنى وهذا التقرير مناسب في حد ذاته لفهم الشارح والتسامع ببعضه وبعض والذي يؤخذ من الخطاب ان الضمير في فهمه عائد على ذلك القيد بهذا المعنى وقوله من كلامه الاولى أن يقول من كلامها أي المدونة وقوله أيضاً أي كان ابن أبي زيد يعني ان سند افهم ذلك القيد من كلام المدونة كما فهم ابن أبي زيد لكن باعتبار المعنى المتقدم وعلى كل حال هو أحسن من فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد ونسوق لك عبارة الخطاب ونصها بعد قول المصنف لان غلبت أي لان كانت النجاسة غالبية على الطين وهذا معنى ما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة فقال يريد ما لم تكن النجاسة غالبية أو عيناً قائمة وقبله غسروا واحد كالباجي وابن رشد وقيد به المدونة وقال سند قوله في المدونة وان كان فيه النجاسة يريد وان كان يعلم انها لا تنفك عن النجاسات ولم يرد ان النجاسة عين قائمة فيصيه من ذلك أو كان طين مرصاف في موضع وقد اختلط بطين المطر هذا يجب غسله ولا ضرورة في غسل مثل هذا بخلاف غسل ما يكون من الطين اه وهذا أولى مما حل عليه ابن هرون كلام ابن أبي زيد وكرهه عنه في التوضيح الى آخر ما ذكر (قوله وجعل الصور أربعاً) أي ابن هرون (قوله تساوي احتمال الوجود وعدمه) كذا في نسخة الشارح فقوله احتمال تفسير لقوله تساوي (قوله لا يغسل على ما في المدونة) أي بدون التفات لكلام ابن أبي زيد (قوله لا ما عند أبي محمد) أي بناء على فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد (قوله ترجيح الأصل) وهو الطهارة هو ناظر لقوله يصلي به على ما فيها وقوله أو الغالب أي وهو النجاسة ناظر لقوله لا ما عند أبي محمد

(قوله لا على رأى أبي محمد) أى على فهم ابن هرون لكلام أبي محمد الذى هو الموضوع (قوله لها عين قائمة) هذا القسم الرابع (قوله) ولا نعلم فيها خلافاً ويبدو وجوده) قال فى ذلك لكن انظر هذا مع ان قول ابن رشد يحتمل التقييد والخلاف عقب قول الشيخ ما لم تكن النجاسة متعالية أو عيناً قائمة فيرجع له سماعاً (قوله ونحن فى مندوحة عنه) أى عن فهم ابن هرون بفهم القاضى سنداً أى فى غيبة عنه (قوله أبقى قولها) أى المدونة أى لم يقيدها كما قيدها ابن أبي زيد قال الشيخ سالم أشار به أى بقوله وظاهرها الى قول ابن بشير يحتمل قول أبي محمد الخلاف اهـ (قوله وهذا فيها) أى العذرة وسائر النجاسات (قوله يخوضون فى طين المطر ويصلون) قال فى ذلك وخص بعضهم قولها يخوضون فى طين المطر ولا يغسلونه بالمسجد المحصب لا المفروش بالحصر لتلوئها وبه الفتوى باقرى يقيسه (قوله وظاهرها العفو) مع غلبتها أيضاً وقوله وظاهرها ضعيف (قوله وذيل امرأة) قال فى ذلك ولا عفو عن غبار النجس فى غيرهما (قوله مطال) أى ذراعاً بذراع البدو وهو شبران من عند الارض وهذا اذا كانت تحتاج فى السترا الى ذلك والا فلا يزید عما يحتاج اليه فيه (قوله التى ليس من زيها البس الخف) أى بأن كانت من نساء البدو والا فلا عفو (قوله لا بقصد الخلاء) أى أو الزينة فيحرم كالرجل ولا عفو حينئذ (قوله) وعن متعلق الرجل) لا فرق بين الواحدة والاثنين (قوله نجاسة محقة جافة) مفاده ان قول المصنف نجس بفتح الجيم (قوله جافة) لا رطوبة فانه يجب غسله الا أن يكون معفو عنه كالطين (قوله حيث مرأ) اسناده للرجل وللذيل مجازاً والحقيقة اسناده للشخص المار (قوله حيث مرأ على أرض طاهرة) (١١٠) أى بآية كفى الرواية وعبارة ابن عرفة كالمصنف أعظم منها اذ تشمل

على ظاهرها لا على رأى أبي محمد وهو حسن لتحقيقها لها عين قائمة تغسل ولا نعلم فيها خلافاً ويبدو وجوده انتهى ونحن فى مندوحة عنه بفهم سند ومنهم من أبقى قولها وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصحابة يخوضون فى طين المطر ويصلون ولا يغسلونه على ظاهرها أى سواء غلبت النجاسة على الطين أم لا واليه أشار بقوله (وظاهرها العفو) وأشار بقوله (ولا ان أصاب عينها) لقول ابن أبي زيد ما لم تكن للنجاسة عين قائمة الخ (ص) وذيل امرأة مطال للستر ورجل بلبت عمران بنجس ببس يطهران بما بعده (ش) أى ويعنى عن متعلق ذيل المرأة اليابس التى ليس من زيها البس الخف والجوب المطال بقصد السترا لا بقصد الخلاء وعن متعلق الرجل المبالغة اذا أصاب كلاماً من الذيل والرجل نجاسة محقة جافة حيث مرأ على أرض طاهرة بعد رفعت الرجل بالحضرة أو بعد مهلة على تأويل ابن اللباد واقصر عليه بجماعة ويصح فى ببس فتح الباء على انه مصدر كما فى قوله تعالى طريقا فى البحر ببسالىكن بمعنى اسم الفاعل ويصح فيه كسرهما على انه صفة مشبهة ثم إن قوله يطهران مستأنف استثنافاً بياناً وهو كالعلة لما قبله كأن قائله لا لى شئ يعنى عنهما فقال لانهما يطهران بما عمران عليه من طاهر بعد دونه وليس حالا وقوله يطهران حكماً وعفواً لا حقيقة والا فلا معنى للعفو (ص) وخف ونعل من روث دواب وبولها ان ذلكا (ش) أى وعن عن مصاب الخف والنعل وسائر ما عشى به من أبوال الدواب

الارض وغيرها لكن لا بد من كونها طاهرة (قوله رفعت الرجل) أى من فوق النجس (قوله أو بعد طول) أى من وقوعها على النجس أى سواء رفعت الرجل من فوق النجاسة فوراً أو بعد طول وخصص الكلام بالرجل لوورد الحديث بذلك (فان قلت) اذا كان الذيل يابساً والنجس كذلك فلا يتعلق به شئ منها فلا محصل للعفو (قلت) قد يتعلق بها غبارها وهو غير معفو عنه فى غير هذين قال ابن القاسم وأما غبارها فى هذين فعفو عنه تحققت أصابته أو شك فيها خلافاً لقول الباجي

لا يعنى عما تحققت أصابة الغبار لذيل المرأة ورجل الرجل ثم العفو فى مسألة المصنف لا يختص بأرواث الدواب وأبوالها كسئلة الخف (قوله على تأويل ابن اللباد الخ) وغير ابن اللباد يقول ليس هذا الذى أراد مالك وإنما أراد أن الرجل اذا رفعها بالحضرة لم يمنع من تلك النجاسة الا شئ لا قدر له اهـ أى ليست الطهارة من حيث المرور على طاهر بعد انما هو من ذلك المعنى (قوله ويصح فى ببس) ويصح ان تكون فعلاً ماضياً (قوله يطهران حكماً وعفواً لا حقيقة الخ) جواب عما يقال كلام المصنف مشكل تصوراً وحكماً أما الاول فلانه لا محصل للعفو حيث كان الذيل والرجل يطهران بما بعده النجس اليابس من الطاهر اليابس الثانى حكمه هنا بانهم ما يطهران بطاهر يابس يخالفه ما قدمه من أن الحدث وحكم الخبث يرفعان بالمطلق لا بتغيير لونا ولا فرق فى المرأة بين الحرة والامة انظر عـ (تنبيه) فى جعل الرجل كالذيل بعد لان الرجل مبالغة والذيل يابس ولم يظهر فى توجيه ذلك الا انه اخصه وتخفيف (قوله وعفو) عطف تفسير ولا يخفى انه يلزم عليه تعليل الشئ بنفسه فالأفضل أن المراد بالطهارة الطهارة اللغوية (قوله وخف ونعل) اجتماعاً وانفراداً (قوله من روث الخ) ولورطوبة فلو شك فيما أصاب خفه أو نعله هل هو من أرواث الدواب وأبوالها أو من العذرة فالظاهر تعين الغسل احتياطاً (قوله وبولها) فى أكثر النسخ بالواو وعليها فافراد الضمير فى قوله لا غيره مع عدم العطف بأوشاذ الا ان يؤول بالمدكور وفى بعضها بأو وهى أولى (قوله ان ذلكا) استشكل الواو عنى ذلك فى البول فانه لا يزىل عيناً ولا حكماً والصواب إما العفو عنه كقول فرس الغازى وإما النزاع ولذا أسقطها الجلاب ومثل ذلك جفافها بحيث لم يبق شئ يخرجها المسح (قوله وسائر ما عشى الخ)

أى فلا مفهوم لقول المصنف وخف ونعل الخ (قوله وهو رجميع غير الآدمي) تفسير للروث في ذاته لأن المراد بالدواب ما يشمل الكلاب ونحوه لأنه غير آدمي وخلاصته أن المراد في المصنف بالدواب البغال والخيول والحيير فقط (قوله كالاستجمار فيهما) أى في أنه لا بد أن لا يخرج الغسل بعده شيأ ولا يشترط زوال الريح (قوله في المسجد غير المحصر) أى فإن ذلك يقدره ويفسد حصره فيمنع المشي به ما فيه كما قاله ابن الامام وهو ظاهر قاله ح والظاهر أن المبلط كالمحصر كذا قال عجم وما سياتى من امتناع مكث بنجس في مسجد في غير المعفو عنه والحاصل أن العفو بالنسبة للصلاة وغيرها كدخوله المسجد به ومكثه به وكلا فانه لا يترد ذلك ثوبا مبلولا أو غيره فلا يضر هذا خلاصة ما ذكرنا ويبحث في ذلك بعد قوله لا يبقى شيء يخرج به الغسل اذا لشد ولا ريب أن مقتضى ذلك جواز المشي به ما في المسجد ولو محصرا أو مبلطا لأنه سياتى له أن الذي يخرج به الغسل هو الحكم بل ولا محل للعفو حيث ذاق الصواب كلام تت خصوصا وقد نقل الخطاب كلام سند موافقا لما في تت والخطاب ثقة في النقل وما قاله آخره يجب عنه بان قوله يخرج به المسح أى فيما من شأنه أن يزال بالمسح بل يقال انه اذا كان ما بقى الا الحكم والعين زالت بالمسح فلا مانع من المشي به ما في المسجد المحصر والمبلط لأنه

(١١١)

لا يتعلق به ما شئ من عين النجاسة لكونه زال تنبيه قيد بعضهم ذلك بأن يكون في موضع يكثر فيه الدواب وسكت عنه المصنف لأنه قدم ان العفو انما هو عند عسر الاحتراز منه وفيمن عجز عن الغسل لقول الطراز ان تبسره الغسل كأن يجذ الماء عند باب المسجد فانه يغسله (قوله أن لا يبقى شيء يخرج به الغسل) أى من الحكم كما قال الشارح آخر (قوله لا غيره فيخلعه الماسح) أخذ منه تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجسد من الماء الا ما يكفيه لاحدى الطهارتين

وأرواها وهو رجميع غير الآدمي اغلبت ما على الطرق ولمشقة الاحتراز منها ما ولا ن نجاستهم ما مختلف فيها لكن بشرط أن يداكهما بتراب أو خرف أو غيرهما وان كان الافضل التراب لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وطئ أحدكم نعله الاذى فان التراب له ظهور رواه أبو داود ويذكر كل منهما حتى لا يخرج الغسل بعده شيأ ولا يشترط زوال الريح كالاستجمار فيهما واذا ذاك كما كذلك جازت الصلاة فيهما والمشى به ما في المسجد غير المحصر قال في الطراز شرط ذلك أن لا يبقى بعده شيء يخرج به الغسل فقوله التثاني عنه يخرج به المسح فيه نظر لان النجاسة قد تجف فلا يخرج بها المسح فيقتضى العفو حيث ذاق وليس كذلك لان مادام شئ من عينها باقيا لا عفو والذي يخرج به الغسل هو الحكم (ص) لا غيره فيخلعه الماسح لاماء معه ويتيمم (ش) يعنى أن غير أرواث الدواب وأبوالها اذا أصاب الخف أو النعل لا يعنى عنه ولا بد من غسله كالدم وبول الآدمي وخز الكلاب وما أشبهها واذا قلنا بعدم العفو وقد كان حكمه المسح على الخف وليس معه من الماء ما يزيل به النجاسة عن الخف ولا يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغيير يزيل به النجاسة فانه ينتقل للتميم ويبطل حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لان الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بدل لها فقوله لا غيره بالجر عطف على دواب والضمير راجع لما تقدم تأويله بالمدكور هنا أو بما ذكر من روث وبول ولا يصح رجوع الضمير للخف والنعل أى فلا يعنى عن غيرهما كالتياب والابدان لانه وان كان الحكم كذلك فانه لا يلائم قوله فيخلعه الماسح الخ وقوله الماسح أى من حكمه المسح فلا يختص بمن كان على طهارة مسح فيها فانه دخل من لم يتقدم له مسح لا الماسح بالفعل لانه لا يختص به والذي حكمه المسح هو من انتقضت طهارته المائية الكاملة تقدم له مسح أم لا لانه لما انتقضت طهارته صار حكمه المسح (ص) واختار الحاق رجل الفقير وفي غيره للمأخرين قولان (ش) يعنى أن اللخمى وابن العربى أيضا اختارا في رجل الفقير العاجز عن نعل انه يعنى عن أثر ما يصيبهما من أرواث الدواب وأبوالها اذا ذلكت

وبه جزم ابن رشد وابن العربى وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به ويصلى بالنجاسة (قوله وليس معه من الماء الخ) اشارة الى أن قول المصنف لا ماء معه يتوضأ به ويزيل النجاسة به وليس المراد لا ماء معه أصلا والذي يظهر لى أن المصنف صادق بصورتين الاولى أن لا يكون معه ماء أصلا الا أنه متطهر قد مسح على خفيه وأصابته نجاسة الثانية صورة الشارح بأن يكون انتقض وضوءه وعنده من الماء ما لا يكتفى الا الوضوء والمسح دون ازالة النجاسة ولا يمكنه جمع ماء الوضوء لازالة النجاسة والحكم فيهما واحد وهو أنه يخلع ويتيمم أما في الاولى فلا أنه الوضوء يبطل عجزا لخلع وأما الثانية فالامر فيها ظاهر والحاصل أن الاولى أن يجعل المصنف متحملا لصورتين تنبيه قال فى ك قوله لا ماء معه أمالو كان معه ماء فان شاء غسلهما ولو أدى الى افسادهما وان شاء نزعهما وكلام المؤلف مشى على القول بان ازالة النجاسة واجبة لا على انها سنة وهذا من فوائد الخلاف فدعوى الخطاب انه لا ثمرة له ليس كذلك (قوله عطف على دواب) المناسب لما بعد أن يكون معطوفا على روث دواب الخ (قوله العاجز عن نعل) أى أو خف فليس مالا كالأحداهما ولا ما يشتري به ذلك أو يستأجر قال فى ك عن تقرير وانظر لو قدر الفقير على ما يستأجر به حاملا يحمله هل يلزمه ويخرج عن كونه فقيرا أولا وبطل الفقير غنى لا يقدر على لبس ذلك لمرض أو لفقده واذا وجد الفقير من يسلفه هل يخرج عن كونه فقيرا أم لا وهو ظاهر اطلاقهم ويشهد الاول مسئلة التيمم

(قوله على ما رد) أي شخص مارد كراؤني وكذا على جالس أو قائم مستيقظ أو نائم (قوله من قوم مسلمين) أو مشكوك فيهم حاصله أنه يحمل ما وقع منهم على الطهارة في حال الشك ما لم يتيقن النجاسة أي يغلب على الظن كفاً (قوله فانه يعني عن لزوم الفحص) جواب عن سؤال وهو أنه إذا كان مشكوكاً فيه يحمل على الطهارة فلا محل للعفو وحاصل الجواب أن العفو إنما هو عن لزوم الفحص والسؤال (فان قلت) العفو عن لزوم السؤال فرع تعقله (قلت) لما كان الشأن أن الذي ينزل من السقوف النجاسة واشتبه الحال كان من حقه وجوب السؤال لاجل أن يتبين الحال ولك جواب آخر وهو أنه لما كان الشأن أن الذي ينزل من السقوف النجاسة كان من حق ذلك الاجتناب قصح حينئذ تعلق العفو به (قوله ان لم يتيقن نجاسته) أي يغلب على الظن نجاسته (قوله ان أخبر بالطهارة) لا يخفى أن الكلام فيما إذا كان نازلاً من سقوف المسلمين أو المشكوك فيهم وقد قلنا يحمل على الطهارة ويعني عن لزوم السؤال فالمناسب أن يقول ان أخبر بالنجاسة أي يصدق المسلم ان أخبر بالنجاسة فيما ذكر أي وكان عدل رواية وبين وجه النجاسة أو اتفاقاً مذهباً (قوله لا الكافر) فلا يحمل ما نزل منهم الأعلى النجاسة إلا أن يتيقن الطهارة ومحل كونه يحمل ما نزل منهم على النجاسة ما لم يخبر عدل بالطهارة أي عدل رواية ولا يشترط اتفاق المذهب ولعل الفرق أن الأصل في الماء الطهارة وأما إذا أخبر بما يحمل عليه فلا يشترط اسلام ولا عدالة والحاصل أن الصور خمس وعشرون وذلك أن

(١١٣)

وفي كل إما أن تحقه في الطهارة أو تحقق النجاسة أو يظن الطهارة أو النجاسة أو يشكها فان تحققت الطهارة أو ظنها فانه يحمل على الطهارة في الصور الخمس وان تحققت النجاسة أو ظنها فانه يحمل على النجاسة في الصور الخمس وان شك فانه يحمل على الطهارة في الساقط من المسلمين تحقياً أو ظناً أو شكاً ويحمل على النجاسة في الساقط من الكفار تحقياً أو ظناً (قوله وهو المسلم البالغ العاقل) الغير الفاسق (قوله من كل ما فيه صلاية) إشارة إلى أن الصفاة وحدها لا تكفي بل لابد من صلاية قال في المصباح شيء صليل أمس مصمت لا يتخلل الماء أجزاءه والاولى

لا غيرهما وفي رجل غير الفقير وهو الذي يقدر على شراء خف أو نعل قولان للمتأخرين بالعفو كالفقير وعدمه ووجوب الغسل (ص) وواقع على ما رواه سأل صدق المسلم (ش) يعني أن ما وقع على المائر من سقائف ونحوها من قوم مسلمين فانه يعني عن لزوم الفحص عنه ان لم يتيقن نجاسته برائحة أو غيرها من الامارات فان سأل كما هو المستحب صدق المسلم ان أخبر بالطهارة عدل الرواية لا الكافر بل يحمل ماسقط منهم على النجاسة إلا أن يكون عدل من المسلمين فأعدا عندهم ويخبر بالطهارة وليس المراد ما يتبادر من عبارة المؤلف أنه معفو عنه مع تيقن نجاسته فلذلك حولناه عن ذلك إلى ما يصرح به ويدفع عنه الاعتراض فقوله صدق المسلم في معنى لا يصدق إلا المسلم بشرط أن يكون عدل رواية وهو المسلم البالغ العاقل (ص) وكسيف صليل لافساده من دم مباح (ش) يعني أنه يعني عما أصاب السيف الصليل وشبهه من كل ما فيه صلاية كالمدينة والمرأة والزجاج وخرج ما لم يكن كذلك ولو كان صقيلاً كالثوب والبدن والظفر إذا أصاب ما ذكر دم خاصة مباح كالقصاص والصيد للعيش والذكاة الشرعية لئلا يفسد بالغسل سواء مسحه من الدم أم لا فقوله لافساده إشارة إلى أن المشهور في تعليل العفو هو الافساد بالغسل لا الانتفاء بالمسح إذ لم يشترط المؤلف المسح وقوله لافساده متعلق بمعنى ثم لو قال لفساده كفاه مع كونه أخصر ثم انه صرح بالتعليل هنا لما فيه من الخلاف وبعبارة أخرى أي لاجل دفع افساده لغسله من دم مباح لا لتحصيل افساده فاللام داخلية على محذوف ومن دم مباح متعلق بمحذوف ظرف لغو واحترز المؤلف بالدم عن غيره من النجاسات لان

الدم

للشارح أن يقول وشبهه من كل ما فيه صفاة وصلابة والاولى اسقاط المرأة لان المرأة يعني عما أصابها من دم غير المباح أيضاً لتكرار النظر فيها المطلوب دون السيف والمدينة وان فعل به ما واجب (قوله والزجاج) الاول اسقاط الزجاج قال الخطاب خرج بذلك الزجاج فانه وان شابه السيف في الصفاة والصلابة إلا أنه لا يفسده الغسل (قوله ما لم يكن كذلك) أي صلباً ولو كان صقيلاً أي وذلك اننا اشترطنا زيادة على الصفاة والصلابة (قوله دم خاصة مباح) فصل بين المضاف والمضاف اليه ويمكن أن يقال ان فيه تلجأ إلى أن قوله من دم اسم منون لامضاف أي من دم مباح محذوف وخلاصته أن قوله من دم مباح يجوز فيه التنوين أي من دم مباح محله والاضافة أي من دم محل مباح (قوله سواء مسحه أم لا) هذا هو المعتمد وقوله بعد سمع ابن القاسم ضعيف لما فيه من افادة طلب المسح (قوله لا الانتفاء) أي النجاسة بالمسح لم يتقدم لها ذكر إلا أن مقصوده ذلك قال تت وخرج بالسيف الثوب الصليل أو الجسد فلا يعني عما يصيبه ما منه على الاصح ومثار الخلاف هل العلة انتفاء النجاسة أو الافساد وتظهر ثمة الخلاف في الظفر لان النجاسة تنقي بمسحه والغسل لا يفسده فعلى الاول يكفي المسح دون الثاني (قوله لما فيه من الخلاف) تبين لك من عبارة تت وهو جواب عما يقال شأن المتن أن لا يتعرض للدلالة أي التعليل فأجاب الشارح بأنه انما ذكر لما فيه من الخلاف (قوله متعلق بمحذوف ظرف الخ) ذلك المحذوف هو قوله يغسله فان قيل إذا كان المتعلق محذوفاً يكون الجار والمجرور متحملاً للضمير قلت ذلك في المتعلق العام

كالكون لا الخاص كما هنا **تنبيه** الفرق بين السبب وموضع الجامة ان الدم اذا ليس على السيف ونحوه تطاير بخلاف الجامة (أقول) بصر أن يجعل قوله لافساد ما إلى آخره تعليلا من غير تقدير دفع والمعنى انما في لو جود الافساد بالغسل من دم المباح على تقدير حصوله (قوله سمع ابن القاسم الخ) انظر هذا مع نص الخطاب نقلا عن التوضيح قال عيسى في روايته عن ابن القاسم عن مالك مسحه من الدم أول مسحه قال عيسى يريد في الجهاد وفي الصيد الذي هو عيشه (أقول) اذا علمت ذلك فالمراد بالمباح غير المحرم فيه دخول فيه المكروه المشار له في الباغية بقوله وكره للرجل قتل أبيه وورثه ومثله دم مكروه الا كل الخارج من المذكي والمراد ايضا مباح اصاله فلا يضر حرمة اعارض كقتل مرتد به وزان أحسن بغير اذن امام (فان قلت) كيف يكون سماع ابن القاسم ضعيفا فالجواب أن ذلك السماع ليس في المدونة بل في العتبية (قوله الذي به) أخرج دمل غيره فلا يعنى عما أصابه منه وهو أحد قولين والاخر العفو (قلت) ويشبه هذا الخلاف خلافا في صاحب السلس هل العفو خاص أو متعمد إلى غيره (قوله اذا مصل بنفسه) أى سال بنفسه ومثله ما في حكمه كما اذا انتهى الدمل وكان بحيث لو تركه لا تفجر بنفسه وبجره فانه يعنى عن أثره (قوله وأما ان قشر حال سيلانه) أى قشر حال اجتماع تلك المادة ولولا القشر ما خرجت تلك المادة (قوله وأما اليسير فهو معفو عنه) أى كالدرهم فأقل (قوله وأما اليسير) هو مادون الدرهم (قوله ولا يضر نكوه قبل سيلانه) أى اذا نكاه قبل ان يجتمع (١١٣) تلك المادة فيه ثم تجمعت وسالت من ذلك الشق فالعفو وعبارة لا ولا يضر نكوه قبل سيلان فلو نكح أو شق قبل ان يجتمع مع المادة فيه ثم تجمعت الى آخر ما ذكرته لك (قوله أو نحوه) أى كالجرح (قوله أمارو كثر) أى بأن زادت على الواحد بدل في أبي الحسن أن الدمل الواحد اذا اضطر الى نكته أو شق عليه تركه فانه يعنى عما سأل والحاصل ان هذه المسئلة على وجهين أن يتصل سيلانه ولا ينقطع أو انقطع انقطاعا لا ينضبط كصاحب السلس أو ينضبط ولكن يتكرر كان يأتي في كل يوم مرة أو مرتين بحيث يشق التوقي منه والاحتراز عنه فهذا يعنى عنه في الصلاة وخارجها ولا يقطع لاجله ولا يؤمر

الدم هو الذي يعسر الاحتراز منه لغلبة وصوله اليه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح عن دم العدوان فانه لا يعنى عنه وقال المواق سمع ابن القاسم يكتفى مسح دم السيف عيسى ان كان في جهاد أو صيد لعيشه ابن رشد قول عيسى تفسير انتهى فانظر قول من قال المراد بالمباح غير المنوع ليشمل المكروه كصيد الهوم مع هذا النص (ص) وأثر دمل لم ينك (ش) يعنى أنه يعنى عن أثر الدمل الذي به والجرب ونحوهما من دم وقبح وصيد وماء سائل من نقط نار يصيب الثوب أو الجسد لعسر الاحتراز منه اذا مصل بنفسه وأما ان قشر حال سيلانه فلا يعنى عن أثره لانه أدخله على نفسه حيث كان كثيرا وأما اليسير فهو معفو عنه كما في المدونة ولا يضر نكوه قبل سيلان وكلام المؤلف فيمن به دمل واحد أو نحوه أمارو كثر كالجرح فانه مضطر الى نكته ويعنى عما أصابه منه **فائدة** الدمل بدل مهملة وتشديد ميمه وتخفيفه كسكر وصرد سمي بذلك تفاولا كنسمة المهلكة مفازة والديغ سليما (ص) ونذب ان تفاحش كدم براغيث (ش) أى ونذب غسل جميع ما سبق من المعفوات من ثوب أو جسد ان تفاحش بان يستحيا منه في المجالس أو تغير ربحه لانه صار الى حالة لا يقبل صاحبها ولا يقرب الا بتعذر كاستحباب غسل خرا البراغيث من ثوب تفاحش فيه كان في زمن هيجاتهم أم لا وظاهر الرسالة الوجوب لكن جلت على الاستحباب وكذلك جلت المدونة أيضا على الاستحباب وفي ذلك قولان وتفسيرنا الدم بالخروء تبع الجزولي مخرج لدمها الذي من جوفها فحكمه حكم سائر الدماء لا يعنى الا عن دون درهم منه ولا يلحق بها البق والقمل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحلل لان

(١٥ - خرشي أول) بغسله الا أن يتفاحش فيه أو من نديا كما يستحب له دروه بخرقه ولا يجب لانه يصلى بها وعلى هذا يحمل كلام المؤلف لاطلاقه العفو الثاني أن لا يتصل خروجه وأمكن التوقي منه بلا مشقة بان لم يلزم كل يوم فهذا لا يعنى عنه ولو وصلت بنفسها فاذا انبعثت في الصلاة قطع ان ربحي كفها وغسل الا أن يكون يسيرا فليقتل ويدين ابن رشد واليسير ما يقتله الراعي انتهى وان لم يربح كفها عمادي (قوله ونذب ان تفاحش) وحل النذب مادام المعفو عنه قائما والاوجب الغسل (قوله بان يستحيا منه في المجالس) هذا لا يتأتى في دون الدرهم وفي شرح المدونة أنه يستحب غسل دون الدرهم وما في حكمه وكلام المصنف لا يشمل ذلك لانه فيد النذب بالتفاحش ودون الدرهم غير متفاحش وأجاب الشارح رحمه الله كما نقل بعض تلامذته بأنه وان لم يشمل لكن لا ينافي أنه يستحب غسله لانا نقول كلام المصنف فيما يعنى عنه من غير تقييد بجسد وأما الدم فان العفو عنه مقيد بجسد لا يصل للتفاحش لانه متى زاد عما دون الدرهم على كلام المصنف فانه يجب عليه غسله (قوله ولا يلحق بها البق والقمل) أى بل يستحب مطلقا تفاحش خروها أم لا وذلك لان الكثرة من البق والقمل متعذرة فلا مشقة في الغسل بخلاف خروء البرغوث فانه كثير فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا لحصلت مشقة واعلم أن شارحنا تبع السهموري وقد اعتمد عجز كلام صاحب الحلل وما ذكرته رأيت منقولاً عن الشارح ونقل شيخنا عبد الله أن المعنى ان خروء البق والقمل لا يجب غسله ولا يندب بخلاف دم البراغيث فلا يجب ولا يندب

الاذا كثر فانه يندب انتهى والظاهر الاول (قوله الا في صلاة) لاحاجة لهذا اذا لا يشوهم قطع صلاة مندوب قاله في ك (قوله معفو عنه
 أو غيره) أي فالتلف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها بعد ذلك والخرجان والسيف الصقيل وموضع الحجامة بعد المسح محكوم
 عليها بالنجاسة ولا يطهر شيء من ذلك الا بغسله وغسل النجاسة من باب التعبد قلذا لا تزال الا بالمطلق ولم تخرج لنية لكونها من باب التروك
 (قوله وفي عبارة الخ) حاصله أنه اذا جعل متعلقا يطهر تكون الباء معني مع والمعنى محل النجس يطهر مع عدم النية خلافا لمن يقول
 محل النجس لا يطهر مع عدم النية بل يطهر مع النية وقوله لان الخلاف ليس الخ أي ليس المراد أن بعضهم يقول الطهارة مع النية
 وبعضهم يقول الطهارة مع عدم النية أي وأولى مع النية بل النزاع في الاشتراط وعدمه هذا حاصله (أقول) انه يلزم منه ذلك (قوله
 لانه لا يعلم الخ) لا يخفى انه يعلم منه عدم (١١٤) اشتراط النية غير أنه ليس فيه صريح بحاق في الشرطية (قوله بغسله) ولو بغير

الكثرة هنامت مذرة وار جاع التدب مع التفاحش لجميع المعفوات أتم فائدة ثم استثنى من
 المشبه والمشبه به قوله (الا في صلاة) والمعنى ان استحباب الغسل انما هو اذا اطلع على ما ذكر
 من جميع ما سبق من المعفوات وعلى خراء البراغيت في غير الصلاة وأما اذا اطلع على ما ذكر
 فيها فانه يطلب منه التمسك وعدم الغسل (ص) ويطهر محل النجس بلانية (س) يعني أن محل
 النجاسة معفو عنه أو غيره يطهر من غسله من غير احتياج الى نية فقوله بلانية متعلق بيطهر
 وفي عبارة لا يصح تعلقه بيطهر لان الخلاف ليس في طهارته بنية أو بلانية وانما الخلاف هل
 تشترط النية أولا فيعرب حالا من غسل مقدما عليه وفيه شيء لانه لا يعلم منه حينئذ اشتراط
 النية ولا عدم اشتراطها عند حصولها فيقدر مضاف أي بلا اشتراط نية وحينئذ تصح الحالية
 ويعلم منه الرد على القائل بالاشتراط والباء في بلانية باء الملازمة وفي بغسله باء الالة (ص)
 بغسله ان عرف والا فجميع المشكوك فيه (ش) يعني ان المحل المتنجس يطهر بغسله ان تعين
 وعرف وان اشتبه مع تحقق الاصابة فلا يطهر الا بغسل جميع المشكوك فيه من جسده أو ثوب
 أو مكان والمراد بالشك عدم اليقين فيدخل الظن كما قاله من في شرحه بحتما بلفظ ينبغي ولا
 فرق في غسل جميع المشكوك فيه بين ان تكون النجاسة حصلت في جهة غير متميزة منه كبذنه
 وهو متفق عليه أو جهتين متميزتين منه ككفيه واليه الاشارة بقوله (ككفيه) ولا يجتهد
 في غسل أحدهما على المذهب (ص) بخلاف ثوبيه فيتحرى (ش) يعني أنه اذا تحقق اصابة
 النجاسة لاحد ثوبيه وطهارة الآخر واشتبه الطاهر بالمتنجس فانه يتحرى أي يجتهد بعلمامة
 تميزه الطاهر منهما من النجس فما اذا ما اجتهدا الى أنه طاهر صلى به من غير غسل ولا إعادة
 عليه في وقت ولا غيره على المشهور وصححه ابن العربي وقال ابن المساجشون يصلي بعدد النجس
 وزيادة ثوب كالأواني والفرق على المشهور بين الأواني والثياب خفة النجاسة باختلاف فيها
 وعدمه في اشتراط المطلق في رفع الحدث (ص) بطهور منفصل كذلك (ش) هذامتعلق
 بغسله كما أن قوله مع زوال طعمه كذلك فلو قدمه وقدم قوله لالون ويريج عصره على قوله ولا
 يلزم عصره لكان أحسن والمعنى أن محل النجس يطهر بغسله بالماء الطهور بشرط أن يتفصل
 الماء عن المحل طهورا باقيا على صفته ولا يضر التغير بالآوساخ على المعتمد خلافا لظاهر
 كلام المؤلف فلو قال المؤلف منفصل طاهر لحسن وبعبارة أخرى قوله كذلك أي طهور من

ذلك ان لم يتوقف زوال العيين
 عليه (قوله ان عرف) أي جزما
 كما هو مفاد الشارح (قوله فيدخل
 الظن) لعله ما لم يقو على ما قال الشيخ
 سالم فن ظن في جهة النجاسة وتوهمها
 في أخرى فيجب عليه غسل الجميع
 على هذا ولو أعطى الظن حكم
 التحقق لما طلب بغسل الجهة
 المتوهمه وبعضهم يدخل الظن
 تحت المعرفة فاذن لا يدخل تحت
 والا لا صورة فقط وأما على حل
 الشارح فيدخل تحت والاصورتان
 قال محشي نت وقد بحث في غسل
 الموهوم أي الذي ذهب اليه الشيخ
 سالم فان الوهم في الحدث لا تأثير له
 فالتثبت كذلك أو أولى فالحق
 ان الظن كالعلم وان الموهوم
 لا يغسل اذا لا تأثير له في الحدث كما
 يأتي عن ابن عرفة توهم جنابته
 دن شك لغو (قوله ولا يجتهد)
 فيغسل أحدهما على المذهب خلافا
 لابن العربي في هذه قياسا لهما على
 الثوبين ومحل الخلاف في الكمين
 اذا اتسع الوقت ووجد من الماء
 ما يكفيهما فان ضاق الوقت

عن غسلهما معا ولم يجد من الماء الا ما يكفي أحدهما تحرى أحدهما وغسلها اتفاقا فان لم يتسع الوقت
 لتحرى صلى بالنجاسة ولو فصل الكمين صار كالثوبين اتفاقا (قوله فانه يتحرى) أي يجتهد بفصله صلى به الا ن وكذا بوقت آخر حيث
 لم ينس التحرى من المتنجس ليغسله ولا يلزمه غسله قبل الصلاة ومحل التحرى اذا اتسع الوقت لتحرى والاصلي بأي واحد منهما لانه
 كعاجز ولا إعادة عليه فيما صلى به بالتحرى لا بوقت ولا بغيره (قوله والفرق على المشهور) والفرق بين الكمين يغسلان والثوبين يتحرى
 ان الاصل في كل من الثوبين الطهارة بانفراده فيستند اجتهدا الى الاصل وهذا الاصل قد بطل في الثوب الواحد لتحقيق حصول النجاسة
 فيه ابن عيمد السلام هكذا قالوا ولا يخفى ما فيه (أقول) ولعل الفرق ان الكمين لما اتصل صار بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان
 (قوله بشرط أن يتفصل الماء عن المحل طهورا) أي خاليا من اعراض النجاسة بدليل قوله ولا يضر التغير بالآوساخ

اعراض

(قوله الأزرق المتنجس) كان نجسه سابقا على الصبغ أو متأخرا عنه (قوله فلا يشترط خلوه من ذلك) ظاهره لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة وليس كذلك بل اذا كان كذلك يشترط خلوه من اعراض النجاسة لا من اعراض الرقعة ونحوها (قوله وكذلك ما صبغ الخ) اشارة لفرع آخر وهو صبغه بشئ نجس فحكمه بخالف الذي قبله من انه لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة لانه يكون من افراد قول المصنف لالون وريح عسرا (قوله ولو كانت أجزاءه الخ) ومعنى قوله فلا يشترط خلوه وقوله وهو مشكل راجع للثانية وقد علمت أنه لا اشكال وظهر أنهم ما مسئلتان حكم أحدهما بخالف الحكم الأخرى (تفسيه) مقتضى قول المصنف بظهور أى لا يغيره مطلقا وعليه فلا يكفي المص في تطهير الفم وقد استظهر ذلك ابن العربي ثم ان الفرع الأول ظاهر في طروء النجاسة بعد الصبغ فلوان النجاسة طرأت على الثوب الأبيض قبل الصبغ فيظهر في ذلك اننا ان قلنا ان الماء المضاف حكمه حكم الطعام تنجس المصبغة ويكون من افراد قوله وكذلك ما صبغ بشئ نجس فيجبر على حكمه وأما ان قلنا انه كالماء المطلق فلا تنجس المصبغة فيكون حكمه حكم قوله كالثوب الأزرق المتنجس (أقول) بل ويظهر أيضا انه اذا عرض على الثوب المصبوغ نجاسة ووضع في الماء ينقلب مضافا فلا يظهر حينئذ بسبب تلك النجاسة التي في الثوب والحاصل أن ما ذكرناه أولا في معنى كلام (١١٥) الشارح الا لاجل موافقته لما في عب

والا فظاهر الشارح أن المسائل الثلاث حكمها واحد في التنجيس ويكون قوله فلا يشترط خلوه من ذلك أى من اعراض النجاسة ويكون قوله وهو مشكل راجعا للصورتين وهو الذي ينبغي أن يصار اليه (قوله ولا يلزم عصره) جملة استثنائية أى المغسول وكذا الارض فلا يلزم عركها (قوله لالون وريح عسرا) وبصير المحل طاهرا لان نجاسة عفو عنه (قوله المزبل لجرمه في رأى العين) أى بالنظر لرؤية العين وانما قال في رأى العين لاجل قوله مع زوال طعمه وذلك لانه لو زال الجرم في رأى العين وفي نفس الامر للزم منه زوال الطعم فلم يشترط مع أنه قد اشترط (قوله متعلق بيطهر) قال في ل

اعراض النجاسة وهي اللون والطعم والريح وأما لو انفصل متغيرا كالثوب الأزرق المتنجس يغسل فلا يشترط خلوه من ذلك وكذلك ما صبغ بشئ نجس ولو كانت أجزاءه لم تنقطع وهو مشكل على ما تقدم لوجود اعراض النجاسة (ص) ولا يلزم عصره (ش) يعنى ان محل النجس اذا غسل بالماء الطهور وانفصل الماء عن المحل طهورا فانه لا يلزم عصره لان الفرض ان الماء انفصل طهورا والباقي في المحل كالمنفصل والمنفصل طاهر وقوله (مع زوال طعمه لالون وريح عسرا) متعلق بيطهر والمعنى انه يطرأ محل النجس بغسله المزبل لجرمه في رأى العين بشرط زوال طعمه ولو عسرا أولونه وريحه المتبشرين ببقاء شئ من ذلك داليل على بقاء النجاسة في المحل ويتصور الوصول الى معرفة محل النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها بأن تكون في الفم أو دميت اللثة أو غلب على الظن زواله فجازه ذوق المحل استظهارا أو ان وقع وزل وأما زوال اللون والريح حيث عسرا فلا يشترط في تطهير المحل زوالهما فاقوله مع زوال طعمه متعلق بيطهر وقوله لالون وريح عسرا معطوف على المعنى أى يشترط زوال طعمه لالون وريح عسرا وبهذا انضح العطف وسقط ما يقال من النظر المبين في شرحنا الكبير (ص) والغسالة المتغيرة نجسة (ش) الغسالة هي الماء الذي غسلت به النجاسة ولا شك في نجاستها اذا كانت متغيرة سواء كان تغيرها بالطعم أو اللون أو الريح ولو المتعسرين وهذا ان كتبه اتيانه بهذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره ولما قدم ان حكم محل النجس يطرأ بالملق بين أن عينه تزال بكل مائع بقوله (ولو زال عين النجاسة) عن المحل (بغير المطلق) من مضاف أو غيره كخل وبقي بالله فلا في جافا أو جف ولا في مبالوا (لم يتنجس

هذا هو المتعين وأجاز البساطي أن يتعلق بقوله ولا يلزم عصره وهو بعيد انتهى ولا يخفى أنه يخالف لقوله أولا كما أن قوله مع زوال طعمه الخ (قوله استظهارا) أى جازه ذوق المحل لاجل أن يستظهر أى يطلع على حقيقة الحال من أنه لا بقاء لاث النجاسة (قوله أو ان وقع وزل) أى وارتكب الحرمة زاد أو شك هل زال أم لا وحينئذ يجوز أن يقدم على ذوقها وانما الحرمة مادام متيقنا وجودها أى أو ظن وجودها فالحاصل أن قول الشارح أو غلب الخ لا مفهوم له (قوله وسقط ما يقال الخ) عبارة لـ وسقط ما يقال أن في كلامه نظرا من وجهين أحدهما أن قوله يطرأ مع زوال طعمه لا يقتضى الحصر في ذلك ثانيهما ان الذي يفهم من قوله لالون وريح عسرا ان اللون والريح اذا عسرا زوالهما ثم زالا أنه لا يطرأ بزوالهما مع أن هذا غير صحيح وغير مراد أشار اليه الشيخ أحمد الزرقاني (قوله وهذا نكتة الخ) بعيد ولا يفهم منه ذلك (قوله لكن هذه المسئلة يستغنى) مراده بالمسئلة قول المصنف والغسالة (قوله ولو زال) مشكل لان الماء المضاف المشهور انه كالطعام بنجس علاقاة النجاسة اللهم الا أن يقال هذا مبني على أن المضاف ليس حكمه حكم الطعام وانما حكمه حكم الماء المطلق فهو مشهور مبني على ضعفه الا أنك خبير بأن ذلك الجواب لا يأتي في غير المضاف كالحل فالمناسب لذلك الجواب الاقتصار على المضاف ثم جعله كالحل من غير المضاف لا يأتي في كل حل اذ من الحل ما يكون مضافا فاقام (قوله من مضاف الخ) فيه اشارة الى أن المراد بغير المطلق الطاهر فاذا نزل قال المصنف بطاهر بدل بغير المطلق لكان أخصر وأحسن الاختصار

ظاهرة وأما الأحسنية فلان غير المطلق يصدق بالنجس والمتنجس (قوله والاعراض لا تنتقل) قد يقال ينتقل مماثلها كما تقدم في قوله وان بدهن لاصق (قوله وان شك في اصابته بالتوب الخ) ولا أثر لو هم المراد الموضع الذي شك فيه منه فان كانت ناحية واحدة رشها فقط وان كانت ناحيتين رشهما معا قاله القاضي عياض والمراد بالناحيتين الظاهر والباطن (قوله أو ظن ظنا غير غالب) أما لو كان الظن غالباً فإنه يجب الغسل (قوله لا امره) لعمل المناسب ولا امره تعليل فان وجب بانه تعليل لقوله فانه يجب مع علمه التي هي قوله لانه الخ (قوله من طول ما لبث) بالناء أي أقام وهو من باب تعب وفي بعض النسخ بالسین فيكون بالبناء للفعل (قوله من أمر الناس) أي شأن الناس أي من الصحابة والتابعين فهو دليل لما قبله (قوله اذا شك في وصولها) أي أو ظن ظنا غير قوي (قوله كما قيل به في ترك الغسل) وذلك لان عندنا قولان ازالة النجاسة واجبة (١١٦) ولومع النسيان أي فن صلى بالنجاسة ساهياً بعيداً (قوله تشييه لتكميل

الحكم) أي فالحكم هنا ثبوت الاعادة والوجوب كما يشير الى ذلك بقوله راجع للوجوب والاعادة فن حيث الاول ان الحكم الوجوب وحصل بالتشبيه تكيل ذلك الحكم بأن ذلك أي الوجوب مع الذكر والقدرة ومن حيث قوله أعاد الخ فالحكم ثبوت الاعادة وتكميله بكونها أي الاعادة أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في باب العبادات) المناسب حذف العبادات فان الجاهل ملحق بالعامد في العبادات وغيرها الا في مسائل مستثناة فتدبر (قوله فيكون وجوب النضح) بيان لقوله وجوب كوجوب الغسل وسكت عن الثاني وهو قوله والاعادة فنقول فيها أي الاعادة أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله فيكون مشهوراً) كما أن مقابله وهو الوجوب مشهوراً أيضاً كما قيل في ازالة النجاسة (قوله فالجواب أن يقال) أي والوجوب تعبدى (ثم أقول) هذا يفهم منه أن النضح

ملاقي محلها) أي على مذهب الجمهور اذ لم يبق الا الحكم وهو عرض والاعراض لا تنتقل وقال القاسمي نجس وعليه مالودهن الدلو الجديد بالزيت واستنجي منه فبعد الاستنجاء دون غسل ثيابه على الاول ومع غسلها على الثاني (ص) وان شك في اصابته بالتوب وجب نضجه (ش) أي وان شك على السواء أو ظن ظنا غير غالب في اصابة النجاسة غير نجاسة الطريق بالتوب أو خف أو نعل فانه يجب عليه النضح لقطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك بلة أمكن أن تكون من النضح فتطمئن نفسه لا امره عليه الصلاة والسلام بنضح الحصى الذي اسود بطول ما لبث حصول الشك فيه وقول عمر حين شك في ثوبه هل أصابه مني أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر ولعمل الصحابة والتابعين وقال مالك في المدونة وهو من أمر الناس انتهى وقولنا غير نجاسة الطريق احترازاً عن نجاسة الطريق اذا شك في وصولها له أو ظن وقد خفيت عينها فانه لا تنى عليه كما نقله ابن عرفة (ص) وان ترك أعاد الصلاة كالغسل (ش) يعني اذا قلنا بوجوب النضح فتركه وصلى فانه يعيد الصلاة كما يعيدها من ترك غسل النجاسة المحققة فان كان عامداً أو جاهلاً أعاد أبداً وان كان ناسياً أو عاجزاً أعاد في الوقت وهو في الظهرين لا الصفرار وفي العشاءين للفجر وفي الصبح الطلوع ونخفة النضح لم يقل فيه أحد باعادة الناسي أبداً كما قيل به في ترك الغسل ولو ترك النضح وغسل فقال بعضهم لا أظنهم يختلفون في الاجزاء كما اختلفوا فحين غسل رأسه أو خفيه وقوله كالغسل تشبيه لتكميل الحكم لا لافادة حكم غفل عنه وجعل الشارح الجاهل كالساهي فيه نظر فانه ملحق بالعامد في باب العبادات الا في مسائل مستثناة ليس هذا منها وبعبارة أخرى قوله كالغسل راجع للوجوب والاعادة أي وجوباً كوجوب الغسل واعادة كاعادة ترك الغسل فيكون وجوب النضح مع الذكر والقدرة فان قيل لم يجز القول بالسنية هنا فيكون مشهوراً فالجواب أن يقال انما وجب لورود الامر من الشارع فيه مع أنه أسهل من ازالة النجاسة (ص) وهو رش باليد بلانية (ش) المشهور أن النضح في التوب والجسد والارض على القول به فيهما رش باليد مرة واحدة وان لم يغمر المحل أو بالقم بعد غسله من البصاق والا كان مضافاً من غير احتياج الى نية فلورش المحل مطركفي لان التعبد فيما تقع به ازالة لا يوجب النية فكما لا يلزم في الغسل مع أنه تعبد لقصرهم ازالة على الماء في المشهور فكذا في النضح ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة بان حكم ازالة النجاسة

متفق على وجوبه وليس كذلك اذ في المسئلة أقوال ثلاثة وجوب النضح واستنجاءه

الماء

وجوب الغسل فن يقول بالوجوب يستدل بامره عليه الصلاة والسلام بنضح الحصى الذي اسود من طول ما لبث وذلك لحصول الشك فيه (قوله وهو رش باليد) لما كان نضح بمعنى رش من باب ضرب وجمع رش كنضح الانعام باب منع كذا في القاموس والصحاح بين المصنف المراد منهما بقوله وهو رش (قوله المشهور الخ) ومقابله أنه يقتصر الى نية لظهور التعبد فيه انه وتكثير النجاسة على ما سياتي (قوله لان التعبد فيما تقع به ازالة) أي ازالة النجاسة أي وأما التعبد في تحصيل الطهارة كغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء فيحتاج الى نية وأيضاً هذا تعبد في غير النية وهو لا يحتاج الى نية (قوله في المشهور) أي في القول المشهور أي على القول المشهور (قوله ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة) أي فانه قد قيل بأنه من باب ازالة النجاسة

(قوله ونيله) أى وصوله (قوله لثلاثتهم) التوهم منصب على قوله بفتقر لها (قوله وقد تقدم جوابه) الانصاف أنه جواب بعد لان
الرش المذكور لا يلزم تعميمه للحل بحيث يظن أن به زالت نجاسة (قوله لانه وصف) أى بقوله بالبدلان المعنى رش كائن باليد وفيه أنه
يقضى أن يكون قوله بلانية من حقيقة النضح وليس كذلك فالاحسن أن يكون متعلقا بقوله وجب (قوله على المشهور) ومقابله
ما لا ينفع أنه يجب النضح وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم (قوله بل هو من باب قوله وان شك الخ) كذا استظهر الخطاب الا قوله
لان الاصل بقاؤها فلم يأت به الخطاب بل هي زيادة من عند شارحنا (أقول) قضية كون الاصل بقاءها أنه يجب الغسل ولا يكفي
النضح فالاحسن استقائها ووجه قول الخطاب بوجوب النضح أنه لما احتمل ازالة النجاسة وعدمها وأصاب المحل رطبا صار مترددا في
كونه هل أصاب المحل نجاسة أم لا وخلاصته ان هذا التعليل انما هو ظاهر في وجوب غسل المتنجس الذي شك في ازالة نجاسته لان
الاصول بقاؤها وأما الرطب الذي أصابه فإنه يجب نضجه لما تقدم (قوله أو يجب غسله) هذا هو المعتمد (قوله فينبغي عدم الغسل وكذا يقال في قوله وكذا
هذا بالنسبة للقول الاول وهو ان الجسد كالثوب وأما بالنسبة للمعتمد فنقول (١١٧) ينبغي عدم الغسل وكذا يقال في قوله وكذا

لوشك في نجاسة المصيب وفي الاصابة
الخ (قوله واذا اشتبه طهور الخ)
قيده بثلاثة قيود القيمة الاول
ذكره الشارح وهو أن ينسج الوقت
الذي هو فيه الخ ما قال الشارح
الثاني ان لا تكثر الاواني جدا
والا تحرى واحدا وتوضأه ان
أمكنه التحرى واتسع الوقت له
والا يتم كما لو أريقت كلها أو بقي منها
دون عدد المتنجس وزيادة انا القيمة
الثالث أن لا يجند طهورا محققا
غير هذه الاواني والتركها وتوضأ
تنبه به أطلق المؤلف الاشتباه
وأراد الالتباس ففيه تجوز لان
الاشتباه معه دليل والالتباس
لادليل معه (قوله بمنجس) كما بين
تغيرا أحدهما بتراب طاهر طرح
فيه والاخر بتراب نجس وقوله أو
نجس أى كالبول المقطوع الرائحة
الموافق لاوصاف الماء ولا نص
فيها غير أن القاضي عبد الوهاب
خبرها على الاولى ورأى أنه لا فرق
(قوله صلى بعدد النجس الخ) ظاهره

الماء عليها ونيله لها والرش غير ملزوم لذلك لعدم تعميمه المحل لاننا نقول كثرة نقط الماء على
سطحه مظنة نيله لها ان كانت والظن كاف وبعبارة أخرى وانما أعاد قوله بلانية لثلاثتهم
أن النضح أمر تعبدى بفتقر لها لظهور التعبد فيه اذ هو تكدير للنجاسة لا ازالة لها وقد
تقدم جوابه وقوله بلانية حال من قوله رش لانه وصف (ص) لان شك في نجاسة المصيب
(ش) هو معطوف على قوله وان شك وانما يجب النضح في هذه الحالة على المشهور لان
الاصول الطهارة وليس من هذا القليل ما اذا تحققت نجاسة المصيب وشك في ازالته شام
أصاب المحل رطبا غيره بل هو من باب قوله وان شك في اصابته الثوب ويجب نضجه لان الاصل
بقاؤها كما في (ص) أو فيهما (ش) هذا هو الوجه الثالث وهو أن يشك في الاصابة وفي نجاسة
المصيب فالنضح ساقط هنا اتفاقا لان الشك كما ترى من وجهين فضعف ولو أسقط المؤلف هذا
القسم لاستغنى عنه بما قبله انهم عدم النضح في هذه الاولى لكنه ذكره تيمنا لاقسام
المسئلة (ص) وهل الجسد كالثوب أو يجب غسله خلاف (ش) أى اذا شك في اصابة
النجاسة للجسد هل ينضح كالثوب وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري
والاصح عند ابن الحاجب أو يجب غسله وهو المذهب عند ابن رشد لان النضح على خلاف
القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والثوب ولو تحققت اصابة الجسد وشك في
نجاسة المصيب فينبغي عدم النضح وكذلك لو شك في نجاسة المصيب وفي الاصابة فالخلاف
في الجسد راجع للاولى والثانية والثالثة لعدم النص فيهما (ص) واذا اشتبه طهور
بمنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة انا (ش) يعنى انه اذا اشتبه ماء طهور بمنجس أو
نجس كبول فإنه يصلى بوضوءات بعدد النجس أو المتنجس وزيادة انا ويبنى على الاكثر ان
شك فيه فاذا كان عدد الطهور اثنين مثلاً والنجس أو المتنجس اثنان برئت ذمته بثلاث
صلوات بثلاث وضوءات أو ثلاث فيارب أو أربع فيخمس وهكذا فقوله وزيادة انا أى انه
يتوضأ ثم يصلى باثر كل وضوء صلاة وكلامه يصدق على ما اذا جع الاوضيعة ثم صلى بعد ذلك
وليس مراد فكان ينبغي الاحتراز عن ذلك بأن يقول مثلاً عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء ولو

أنه يعلم عدده فان لم يعلم ذلك فله صور الاولى أن لا يعلم عدده ولا عدده مقابله وفي هذه صلى بعدد لا نسبة كلها الثانية أن يعلم أن أحد
النوعين عدده كذا والاخر عدده كذا ولا يعلم هذان هذان وفي هذه يجب أن يحتاط ويصلى بعدد الاكثر وزيادة انا ويمكن دخول
هذه الصورة في قوله بعدد النجس الثالثة أن يكون عددا لا نسبة عشرة مثلاً ويتحقق نجاسة خمسة وطهارة اثنين وشك في ثلاثة فيصلى
في هذه بعدد النجس تحقيقاً وشكاً وزيادة انا ويمكن دخول هذه الصورة في قوله بعدد النجس أى بعدده ولو حكما اذ مقتضى الاحتياط
الحكم بعدم طهارة ما عدا واحدا في الصورة الاولى وعدم طهارة الاكثر في الثانية وعدم طهارة ما شك فيه في الثالثة وخلاصته
أن الصور الخمسة التي ذكرها الشارح فيما اذا اشتبه طهور بطاهر تاتي هنا لا فارق بينهما الا تعدد الصلوات هنادون الاولى (قوله بأن
يقول كل صلاة بوضوء) ولا يقال هذا يصدق بجميع الاوضيعة لانه اذا جع الاوضيعة فلم يكن كل صلاة بوضوء بل بوضوءات

(قوله اذا المتنجس كالنجس) أي فقول المصنف صلى بعدد النجس قاصر لا يشمل المتنجس أي وهذا التصويب يفيد التساوي فيكون أحسن (قوله ومفهوم الخ) ويبقى النظر فيما اذا اشتبه طهور بطاهر متنجس أو نجس فالظاهر أنه كما اذا اشتبه طهور بنجس احتياطاً واذا اشتبه طهور بطاهر واشتبه طهور بمتنجس والظاهر أنه يتوضأ بما اذا اشتبه فيه الطهور بالطاهر بعدد الطاهر وزيادة اناء ويصلي صلاة واحدة والظاهر أن تقديم ما اشتبه فيه الطهور بالطاهر على ما اشتبه فيه الطهور بالنجس واجب لأن ثم من يقول بصحة الطهارة بالطاهر كما في (قوله والحكم أنه اذا اتحد عددهما) أي الأناء الذي فيه المطلق واحد وكذا الذي فيه الطاهر (قوله غسل اناء ماء) استظهر المؤلف اشتراط ذلك في الغسل لدخوله في حقيقة الغسل وفي كلام ابن العربي ما يدل على عدم الاشتراط على المذهب بل يكفي صب الماء على الأناء لانه ليس هناك شيء يزال وقوله ويراق أي الماء المولوغ فيه وهو مرفوع ولا يصح نصبه بأن مضمرة عطفاً على المصدر وهو غسل لاقتضائه ان استحباب الغسل مع الارقاة لا مع عدمها كاستعمال وان الأهر بالارقاة مشروط بالغسل وليس كذلك أي يندب كل من (١١٨) الغسل والارقاة من غير تقييد أحدهما بالآخر ويراق ولو كثر لكن

قال محشي تت تقدم تقييد أو ولغ فيه كلب بما اذا كان قليلاً أما الكثير فلا يكره استعماله وان كان كذلك فلا وجه لارقته فان قيل التعبير بالفعل ظاهر في الوجوب فلم كان هنا محسولاً على الاستحباب فالجواب انه انما جعل على ذلك لما تقدم من ان الماء اذا ولغ فيه كلب انه مكروه فالموافق أن يحتمل على الندب والاناة قاله الناصر (قوله سواء كان الخ) هذا تفسير للاطلاق بناء على أن اللام في الكلب للعموم لا للعهد فيختص بالمنهي عنه والمسراد بالكلب المعروف لانه يطلق عليه لفظ كلب لغة (قوله تعبد) ومعنى التعبد كما قال في التوضيح الحكم الذي لا يظهر له حكمة بالنسبة النامع أبان نجسزم انه لا بد من حكمة وذلك لانا نستقرينا

قال المؤلف واذا اشتبه طهور بغير طاهر صلى بعدده وزيادة اناء كان أحسن وأخصراً المتنجس كالنجس وكلام المؤلف فيما اذا اتسع الوقت والآخرى واحد افتوضاً به ان أمكنه التحري واتسع الوقت للتحري والأتيم هكذا وقع في مجلس المذاكرة ثم ظهر ان هذا يجري فيه الخلاف في قوله وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف اذهاب من افراده ويأتى أن المعتمد من الخلاف القول بالأتيم وأنه يعتبر خوف فوات الوقت الذي هو فيه قاله بعض ومفهوم قوله بمنجس أو نجس أنه اذا اشتبه طاهر بطهور لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا اتحد عددهما أنه يتوضأ بكل منهما ما يصلي صلاة واحدة وان كثر عددهما بحيث يزيد على اثنين فاذا علم عدد الطهور من غيره فيتوضأ بعدد الطاهر وزيادة اناء يصلي صلاة واحدة وما شك في كونه من الطاهر أو الطهور فهو من جهة الطاهر وان لم يعلم عدداً واحداً منهما ما توضأ بالجميع وصلى صلاة واحدة وان علم ان عدداً أحد النوعين خمسة وعدداً الآخر أربعة مثلاً ولا يدري ما الذي عدده خمسة ولا ما الذي عدده أربعة فإنه يتوضأ بعدداً كثرها وزيادة اناء ويصلي صلاة واحدة (ص) وندب غسل اناء ماء ويراق لا طعام وحوض تعبد اسبعا ولو غ كلب مطلقاً لا غيره (ش) يعني أن الكلب سواء كان منياً عن اتخاذ أو مأذوناً فيه واحداً أو متعدداً اذا ولغ في اناء ماء أي شرب منه فإنه يستحب أن يراق الماء المولوغ فيه ويستحب أن يغسل الأناء سبع مرات تعبد على المشهور طهارة الكلب وقيل لقذارته وقيل لنجاسته فلو كان المولوغ فيه طعاماً أو حوض ماء فلا تستحب الارقاة ولا الغسل لان الغسل انما جاء في الأناء فيبقى غيره على الأصل لأن أواني الطعام مصانة في العادة بخلاف أواني الماء فتبذل أو انية غالباً ولان المولوغ مختص بالماء فقوله لا طعام وحوض بالجر عطف على ماء وهو ما مفهوم اناء ماء على النشر المعكوس ونصب تعبد على انه مفعول لاجله وسبعا على أنه مفعول

مطلق

عادة الله فوجدناه جالبا للأصالح دارئاً للمفاسد (قوله لطهارة الكلب) أي انما حكمنا بالتعبد لطهارته

فليس تعليلاً للتعبد بل للحكم بالتعبد فلا يرد ما يقال التعبد لا يعمل (قوله وقيل لقذارته) ظاهر العبارة أنه معطوف على قوله لطهارته وليس كذلك بل هو معطوف على تعبد او خلاصته انه يختلف في سبب مطلوبه غسيل الأناء من ولوغ الكلب فقيل تعبد وقيل لقذارته وقيل لنجاسته (قوله فلا تستحب الارقاة) أي بل تحرم في الطعام وقيل يراق الماء والطعام قال في التوضيح بناء على التعليل بالنجاسة وفي المقدمات وعلى القول بأنه يغسل سبعا تعبد لا يجوز شربه ولا ينبغي الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف في نجاسته وعلى أنه للنجاسة لا يجوز شربه انتهى (قوله لان أواني الطعام) الأولى أن يقول ولان بالواو أي فالحديث انما ورد في اناء الماء لانه الذي يتبذل فان قيل قد ورد الأهر بالغسل مطلقاً قلنا القاعدة الأصولية انه اذا ورد مطلق ومقيد في واقعة واحدة فيقيد المطلق (قوله بالجر الخ) لا يخفى أنه يشكل في حوض فلا يصح عطفه على ماء لانه ليس محترماً انما هو محترزاً انما يجب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في التوضيح الغسل مختص بالاناة فلو ولغ في حوض لا يغسل لانه تعبد (قوله مفعول لاجله) فيه انه لم يتخذ الفاعل فالاحسن أنه منصوب على نزع الخافض أي على جهة التعبد

(قوله أي إذا مرات سبع) تفسير لقوله أي إذا سبع إشارة إلى أن المراد سبع من الغسلات لأن المراد سبع من الغرفات وقدر قوله أو لا أي
 إذا سبع إشارة إلى أنه ليس الغسل هو نفس السبع لأن السبع اسم لعدد فلا يكون نفس الفعل ولا يعد من السبعة الماء الذي ولغ فيه
 الكلب (قوله لا خنزير الخ) إشارة إلى تفسير غيره أي فالضمير في غيره عائد على الكلب ويصح ترجيح الضمير للولوغ (قوله عند قصد
 الاستعمال الخ) قال عجم المراد عند اتصال قصد الاستعمال بالاستعمال على ما يظهر من كلامهم لا عند قصد الاستعمال سواء اتصل
 بالاستعمال أم لا كما يتبادر من كلامه ولا عند قصد الاستعمال وقصد اتصال الغسل بالاستعمال حيث لم يتصل الغسل بالاستعمال
 ولا فوراً عند الولوج ولولم يراد استعماله خلافاً لبعضهم بناء على أن الأمر التراخي الخ (قوله بلانية) لأنه تعبد في الغير كغسل الميت بخلاف
 ما إذا كان في النفس فيفتقر للنية (قوله بلانية) متعلق بمحذوف أي ويكتفي بلانية كما أشاره الشارح بقوله ويكتفي وتعلقه بندب
 أو بغسل غير واضح لاقتضائه استحباب عدم النية مع ان الخلاف في الاشتراط وعدمه والظاهر من نفي الاشتراط عدم استحباب
 العدم قاله الشيخ أحمد (قوله لأنه لم يثبت في كل الروايات) في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب في
 إناء أحدهم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات وفي لفظ آخر ظهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً هن بالتراب
 وكذا روايات أخرى وتعقب بأن عدم ثبوته في كلها لا يقتضي تركه لأن زيادة (١١٩) العدل مقبولة قال بهرام وفيه نظر لأن محل

مطلق لغسل وهو صفة لمصدر ومحذوف والتقدير غسل سبعاً أي إذا سبع أي إذا مرات سبع وقوله
 بولوغ كلب لا خنزير أو سبع فلا يستحب الغسل ولونشأ ولد من كلب وغيره فالاحوط الغسل
 ولا يعد تبعيته للإمام لقوله وكل ذات رحم فولد لها من الزنا ولو لعق الكلب في الإناء من غير ماء
 لا يستحب غسله (ص) عند قصد الاستعمال بلانية ولا تريب ولا يتعد ببولوغ كلب أو كلاب
 (ش) أي أن الأمر بالغسل لا يكون إلا عند قصد استعمال ذلك الإناء على المشهور وعزاه
 ابن عرفة لا أكثر رواية عبد الحق وفيه يلزم أثر بالغسل بغير الولوج ويكتفي بالغسل المذكور
 بلانية ولا تريب لأنه لم يثبت في كل الروايات ولا اضطراب رواياته ولا يتعد الغسل المذكور
 ببولوغ كلب مرات في الإناء أو جماعة كلاب لأن الأسباب إذا تساوت موجباتها اكتفى بواحد
 كتعدد نواقض الوضوء ولو قال ببولوغ كلب فأكثر لا تستغنى عن قوله بعد ولا يتعد ببولوغ كلب
 أو كلاب ولو أدخل يده أو غيرها من الأعضاء أو لسانه من غير تحريك أو سقط لعابه فلا يغسل
 ولما انتهى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي يحصل به الطهارة
 وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة وبيان حكم إزالة النجاسة وكيفية إزالتها وما يعق عنه منها
 أتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء ونواقضه والغسل ونواقضه وما هو بدل
 عنه وما هو التيمم وعن بعض الأعضاء وهو مسح الخف والجبهة وإنما كانت تلك الفصول
 الثلاثة وسائل لأن يعرفتها يتوصل إلى معرفة صحة الطهارة من الحدث والنجس ووسيلة الشيء

قبول زيادته ما لم يكن الذي لم يرد
 أو ثق منه والذي لم يرد أو ثق كما ينه
 السيوطي عن الحافظ أن
 حجر فيكون خالفه من هو أولى
 منه فتكون الزيادة شاذة والشاذ
 مردود (قوله أو لا اضطراب رواياته)
 لأن في بعضها الحداهن وبعضها
 أولاً هن وبعضها في آخرهن (قوله
 اكتفى بواحد) أي من الموجبات
 أو اكتفى بموجب واحد (قوله
 كتعدد نواقض الوضوء) أي فإن
 موجبها واحد بفتح الجيم وهو
 الوضوء (قوله ولا يتعد ببولوغ
 كلب) أي بناء على أن الالف واللام
 في الكلب في قوله عليه الصلاة
 والسلام إذا ولغ الكلب الخ الخ

المتحقق ولو في واحد (قوله وسائل) سيأتي أن جعل هذه وسائل باعتبار معرفتها لأن يعرفتها يتوصل الخ إلا أنك خير بأن معرفة
 تلك الأشياء لا تكتفى في معرفة صحة الطهارة إلا من الخبث لا بمعرفة صحة الطهارة من الحدث لتوقفها على شيء آخر من تحصيل
 فرائض الوضوء والغسل على أنه لا دخل للعقوبات في صحة الطهارة من الخبث والحدث ويحجب بأن المعفو في حكم الطاهر فإن قلت
 وكذا بيان الأشياء الطاهرة والنجسة قلت لأن معرفة الأشياء الطاهرة والنجسة تقيدها أن ما تغير بها إما طاهر أو نجس
 فيجتنب الأول في العبادات والثاني فيها وفي العادات ثم لا يخفى أن في عبارته تنافياً لأن قوله على مقاصد الطهارة وهي الوضوء بغيره
 أن المراد به الطهارة الحدث فقط وهذا يناقض قوله بعد لأن يعرفتها الخ وقوله التي هي بيان الماء أي التي هي الماء المبين الذي
 يحصل به الطهارة وكذا يقال فيما بعد وقوله وكيفية إزالتها أراد بها ما أشار لها بقوله ويظهر محل النجس الخ وقوله مقاصد الطهارة
 المقاصد جمع مقصد أي محل بقصد منه الطهارة ويكون سبباً في حصولها إلا أن قوله وهي الوضوء ظاهر في ذلك وقوله ونواقضه
 بخلاف ذلك وكذا قوله والغسل ونواقضه إلا أن يقال سبب فيها ما من حيث حصولها أو من حيث عدمها (قوله التي هي بيان الماء)
 أي الماء المبين الذي يحصل بسببه الطهارة أي بواسطة الوضوء لأن الطهارة هي الصفة الحكيمية المعروفة بما تقدم (قوله إلى معرفة
 صحة الطهارة) أي أو عدمها بقى شيء وهو أن حكم إزالة النجاسة وسيلة للطهارة أي لتحصيلها لا لصحتها ويحجب بمجمله من إضافة
 الصفة للموصوف

(قوله لتكرره) لا يخفى ان التكرار انما هو لكونه مطلوب الكل صلاة فلا يكون كل منهما تعابلا مستقلا وظاهرا ان كلا منهما ما تعابلا مستقلا ويجب ان يكون في الاول نظر لتكرره من حيث كونه تكرار المتحقق ولو مع الطلب الواجب بخلاف الثاني لم يتطرق لذلك بل نظر للطلب الواجب والمندوب **فصل فرائض الوضوء** (قوله فرائض الخ) لا يخفى ان دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة وهو فاسد هنا لانه يكون المعنى كل فرض من فرائض الوضوء غسل ما بين الاذنين وما عطف عليه ولا صحة له ويجب ان يحل ذلك ما لم تقم فريضة على ارادة المجموع كما هنا وأن القاعدة أغلبية (قوله ويترتب العقاب الخ) لم يقل ويترتب عقاب إشارة ان اللازم للفرض ترتب العقاب على تركه ويطابق الفرض على ما يتوقف صحة العبادة عليه وهو المناسب ارادته هنا شهوة وضوء الصبي والوضوء قبل الوقت (قوله ويقال فيه) أي في الامر الذي يثاب الخ (قوله فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق) الارلى أن يقول لما فوق العشرة الى ما لا نهاية له (قوله استعمل جمع الكثرة) أي صيغة جمع الكثرة (قوله في القلة) أي في نفس القلة لا في صيغتها (قوله بناء الخ) وهذا الجواب على القول الصحيح من اتفاقهما في المبدأ وانما الاختلاف في الانتهاء (قوله سواء قلنا مبدؤه العشرة) الاولى ما فوق العشرة (قوله لان فعلا لا يجمع على فعائل) أي قياسا فلا ينافي بجمعه عليه شذوذا (قوله ويفتحها الماء) وقيل بالعكس حكاه ت (قوله وحكى الضم الخ) مقابل المعروف فهو شاذ كما أفاده ت وجعله الخطاب (١٢٠) ضعيفا (قوله أو بعد كونه مستعملا في العبادات) المناسب

أن يقول أو بعد كونه مستعملا فيه أي الوضوء الذي هو بالمعنى اللغوي لان هذا متعلق باللغة ثم ظاهر الشارح ان هذه احتمالات لأقوال (قوله وهي النظافة) أي الوضوء الخ الظاهر ان المشتق من الوضوء مطلقا بالضم والفتح لكون كل منهما ماسيا فيها (قوله والحسن) عطف مسبب (قوله وشرع لم يحده ابن عرفة) لاشد ان الوضوء الشرعي هو ما كان بالضم فالتنقل لم يكن في الفتح بل في الضم فيكون المعنى اللغوي المنقول عنه للمعنى الشرعي هو الفعل ثم الظاهر ان المراد بالفعل في اللغة بحسب مذهبنا الصب

ما يوصل اليه وبدأ من المقاصد بالوضوء لتكرره ولانه مطلوب لكل صلاة إما وجوبا أو ندبا فقال **فصل فرائض الوضوء**

(ش) فرائض جمع فريضة وهو الامر الذي يثاب على فعله ويترتب العقاب على تركه ويقال فيه أيضا فرض ويجمع الفرض على فروض فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق مع ان فرائض الوضوء سبعة يقال استعمل جمع الكثرة في القلة أو بناء على أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة وأما تعبيره بفرائض الصلاة فصحيح سواء قلنا مبدؤه العشرة أو مبدؤه من الثلاثة وقول ت فرائض جمع فرض فيه نظر لان فعلا لا يجمع على فعائل بل هو جمع فريضة بمعنى مفروضة والوضوء بضم الواو والفعل ويفتحها الماء على المعروف في اللغة وحكى الضم والفتح فيهما وهل هو اسم للماء المطلق أو له بعد كونه معدا للوضوء أو بعد كونه مستعملا في العبادات مشتق من الوضوء بالمندوهي النظافة بالطاء المعجمة والحسن وشرع لم يحده ابن عرفة لرجوعه للتطهير وهو ازالة النجس أو هو رفع مانع الصلاة ويقال فيه قربة فعلية ذات غسل بوجه ويد ورجل ومسح رأس واعلم ان الناس اختلفوا في عدد فرائض الوضوء وحصل ذلك ان منها فرضا باجماع وهي الاعضاء الاربعة وعلى مشهور المذهب وهو النية والدلك والفور ولا على المذهب وهو الماء المطلق فانه شرط كما في الترتيب والجسد الطاهر لقولهم في باب الغسل اذا غسل مواضع الانى بنية الجنابة وازالة النجاسة أجزأ على المشهور ولما أراد المؤلف

أوما قام مقامه مع ذلك سواء كان وضوءا شرعيا أم لا كما في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده (قوله لرجوعه للتطهير) أي من رجوع الخاص للعام أي وقد عرف ابن عرفة التطهير وقد يقال انه بصدد التعريف المميزة لمعرفاتها فلا يكفي الرجوع لما ذكر (قوله وهو رفع مانع الصلاة) كذا في نسخة لا يخفى ان في غيره من الشراح وموجود في بعض النسخ وهو ازالة النجس أو رفع مانع الصلاة الا ان الطرف الثاني يعني عن الاول ثم بعد فيقال ان هذا الرجوع من رجوع الخاص للعام فيكون تعريفها بالاعم فيكون غير مانع ويجب بجوازه عند الاقدمين (قوله ويقال فيه قربة) لا يخفى انه لا يشمل جميع أجزاء الوضوء الفرض ولا يشمل السنن فهو تعريف ناقص وعبارة غيره وينبغي أن يقال في تعريفه طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص (قوله وهي الاعضاء الاربعة) أي فعل الاعضاء الاربعة غسل ما عند الرأس ومسح الرأس **فائدة** خصت الاعضاء الاربعة بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم مشى الى الشجرة برجليه وتناول منها بيده وأكل بفيه ومس رأسه ورقها واختص الرأس بالمسح لستره غالبا فكتفي فيه بأدنى طهارة (قوله ولا على المذهب) أي ولا على المعتمد (قوله وهو الماء المطلق) خلافا لابن رشد فانه عد من فرائضه الماء المطلق وردبانه خارج الماشهية وانما هو أنه يفعل به الوضوء وشرط فيه (قوله والترتيب) زاده ابن رشد أيضا وردبانه سنة (قوله والجسد الطاهر) فان بعض أهل المذهب كما أفاده الخطاب قال بأنه من فرائض الوضوء (قوله وازالة النجاسة) لا يخفى ان نية ازالة النجاسة ليست شرطا وقصده ان وجود النيتين لا يضر خوفا من توهم تنافيهما ووجه الدلالة انه لو كان طهارة الجسد من فرائض الوضوء

لما صحت التيممة مع إزالة النجاسة لان النية صادفت الجسد غير طاهر مع انهم قالوا بصحة التيممة مع ازالة النجاسة (قوله المجمع عليها) أي على فعلها غسلا ومسحا أي على الفعل فيها الشامل له (قوله افاضة الماء) أي أو ما يقوم مقام افاضة كغمس العضو في الماء وأنه كان مغموسا ثم أراد الوضوء (قوله على المشهور) راجع لقوله أو تابعا (قوله الاذنان) أي فلا يغسلان قطعا ثم اعلم ان الصدغ كما في الصحاح ما بين العين والاذن فافوق العظم النائي منه من الرأس يمسح معها ومن العظم النائي الى أسفل يغسل والحاصل ان بعض الصدغ من الوجه وهو من العظم النائي فادونه وبعضه من الرأس وهو ما فوقه والجميع يصدق عليه حد الصدغ لانه بين العين والاذن الا انك بعد ان علمت ذلك يرد على المصنف انه شامل للصدغين اذ هما بين الاذنين فيكونان من المغسول مع انهما من الممسوح كما هو المعتمد وأجيب بان في العبارة حذفوا التقدير ما بين وتدي الاذنين وبان كلام المؤلف في تحديد الوجه واما أن بعض الاعضاء يجب غسله تارة وتارة فشيء آخر والحاصل ان ما بين شعري الصدغين من الوجه قطعاً وشعر الصدغين من الرأس قطعاً وما فوق الوتد من البياض كذلك ومن الوتد فما تحت من الوجه فيغسل ويدخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجهة عينا وشمالا (قوله لاحتمال دخول المبدأ) الاحتمال انما هو في الغاية وأما المبدأ فهو داخل قطعاً (١٢١) (قوله أو المتوضي) معطوف على قوله يريد الصلاة والاولى ان يقول أو يريد

سأولك طريقة من عدها سبعا ببدء بالاعضاء المجمع عليها الناص عليها الكتاب والسنة مرتبا لها على ترتيب الائمة بادئا بالكلام على غسل الوجه بقوله (ص) غسل ما بين الاذنين (ش) ولم يصرح بالوجه اكتفاء بذكر حده طولا وعرضا والغسل افاضة الماء على العضو مع امرار اليد بالماء صاحباً أو متابعا على المشهور وخرج بقوله ما بين الاذنين الاذنان فهو اولى من قول بعضهم من الاذن الى الاذن لاحتمال دخول المبدأ والغاية وقوله غسل خبير فرائض ويعتبر العطف سابقا على الاخبار فلم يلزم الاخبار بالمفرد عن الجمع وغسل ما مصدر مضاف لمنعوله حذف فاعله أي غسل يريد الصلاة أو المتوضي ما بين الاذنين ولا يقدر المكلف لانه لا ينطبق على وضوء الصبي ثم ذكر حد الوجه طولا فقال عا طفا على الاذنين (و) غسل ما بين (منابت شعر الرأس المعتاد) الى منتهى الذقن في نقي الحد الى منتهى اللحية في حق من له لحية وهو مراده بقوله (والذقن وظاهر اللحية) وبعبارة أخرى أي ووجب غسل ما بين الاذنين مع غسل الذقن في حق من لا لحية له وغسل ظاهر اللحية بكسر اللام وفتحها فبين له لحية وهي ما ينبت من الشعر على ظاهر اللحية بفتح اللام وحكي كسرهما في المفرد والتنثية وهو فك الحنك الاسفل والمراد بغسل ظاهرها امرار اليد عليها مع الماء وتحرريكها كما في المدونة لان الشعر ينمو بعضه عن بعض فاذا حرك يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التحريك خلاف التخليل الا في اذنه او ايسال الماء الى البشرة (ص) فيغسل اذنه وأساير جبهته وظاهر شفتيه (ش) الوترة بفتح الواو والمثناة الفوقية وهي الحاجز بين ثقبتي الانف والاساير يجمع اسرة وهي خطوط الجبهة والكف الواحد سرر بوزن غنم والمعنى انه يجب على المتوضي ان يغسل الوترة

(١٦ - خرشي أول) غاية وان جعلت الانتهاء الجزء الاخير لم يلزم عليه خروج الجزء الاخير قالوا وجهه ان يراد بالانتهاء هنا ما لامس الجزء الاخير من الفراغ (تنبية) وصف الشعر بقوله المعتاد ليدخل فيما يجب غسله موضع شعر الاغصم وهو نبات الشعر في الوجه على غير موضعه المعتاد كالجبهة يقال رجل أغصم وامرأة غصاء والعرب تدم به لانه على البلادة والجبن والبخل ويخرج موضع الصلع بالصاد المهملة وهو خلو الناصية وهي مقدم الرأس من الشعر وموضع التزع وهو خلو جانب الجبين منه ويقال له الخلع فالترعتان بفتح الزاي والعين تنثية ترعة بفتحهما وهو ما يباضان على جني الجبينين يكتنفان الناصية ذاهبتان على جني السافوخ وما بينهما الى الصدغين من الرأس (قوله وظاهر اللحية) وأما باطنها فلا يجب غسله وهو ما حاذى الصدر من أسفل اللحية وما كان من أسفلها الى جهة القفا وقال سيدي زروق رأيت شيخ المالكية ثورا الدين السهري يغسل ما تحت الذقن فلا أدري لورع أو غيره (قوله وهو فك الحنك الاسفل) أي عظم الحنك الذي عليه الاسنان وهو من الانسان حيث ينبت الشعر وهو أعلى وأسفل أي الفك أعلى وأسفل أو الحنك أعلى وأسفل وازداده فك للبيان والظاهر انه غاسمي فكلان كل واحد من الاعلى والاسفل مفكوك من صاحبه وحرر (قوله وأساير جبهته) المراد بالجبهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبداء الرأس فيشمل الجبينين لا الجبهة الا تيمية في الصلاة وهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية والمراد بظاهر الشفتين ما يبدو منهما عند انطباقهما انطباقا طبيعيا (قوله الواحد سرر) أي فاساير

جمع الجمع وفي الصحاح جمع أسرار كاعناب فالاسار يزجج الجمع وفي المفرد لغة أخرى وهي سرار وجمعه أسرة كزمام وأزمة قاله
 الفاكهاني وقال شيخنا الصغير في كون الواحد سررا أن كان مسموعا قاطرا لكنه يقتصر على ما ورد لانه مخالف للقياس والحاصل ان
 الظاهر ان يقول أسار يرجع أسرار بوزن أعناب وهو جمع سرر بوزن عنب وكذا أسار يرجع أسرة بوزن أزمة وهو جمع سرار بوزن
 زمام (قوله لأن الماء الخ) أي ونبه عليها لأن الماء الخ (قوله وما تحت مائه) أي الذي هو الوتر (قوله وهو طرف الأنف) تفسير المارن
 (قوله ويغسل الخ) معطوف على قوله يغسل الوتر وقوله ويغسل ما غار من ظاهر الخ أشار إلى قصور عبارة المصنف (قوله ونبه على
 ظاهر) وكان الأولى ان يقول أيضا ونبه على أسار بالجبهة لأن الماء قد لا يداخلها (قوله شعر) أي من لحمة وشارب وحاجب وغنفة
 وهذب (قوله تحته) أي الكائن تحته فالطرف صفة لتعيين المقصود أو حال أي حالة كونها كائنة تحته والالف واللام للجنس ويؤخذ
 من قوله تظهر الخ لو كان بعضه خفيا وبعضه كئيفا لكان لكل حكمه (قوله إيصال الماء للبشرة) لا إيصال الماء لظاهر الشعر الذي هو
 تحريك الكثيفة (قوله وقيل يجب تحليل الكثيفة (١٢٢) أيضا) وهل الخلاف في كئيف المرأة كما هو في الرجل والحاصل ان

المعتمدان المرأة كالرجل في وجوب
 تحليل الخفيفة دون الكثيفة
 وعلى وجوب تحليل الكثيفة أو
 نديه وان كانا ضعيفين فاختلاف في
 كئيفته فقبل لداخل الشعر فقط
 وقيل بلوغ الماء للبشرة (قوله يقتضي
 التفصيل الخ) كان تقول ان
 ظهرت عند الخطاب أو مجلس
 الخطاب الذي هو وجوبه الكلام
 الى حاضر وجب تحليلها وان ظهرت
 عند غير ذلك بان لم يكن مخاطب
 ولا مجلس مخاطب بل مجرد مواجهة
 فلا يجب تحليلها هذا مراده وفيه
 شيء لانهم لو فرض انها تظهر عند
 المواجهة بدون مخاطب ومجلسه
 تغسل بالأولى لانه يلزم من ظهورها
 في تلك الحالة ظهورها عند
 الخطاب أو مجلس الخطاب فالحق
 ان عبارة البعض المذكور صواب
 وانه نص على المتوهم (قوله بل
 يكره) غاية الامر انه يجب عليه ان

لأن الماء ينحدر عنها من أعلى الأنف فلا يصيبها قال في الرسالة وما تحت مائه وهو طرف الأنف
 ويغسل ما غار من ظاهر أجفانه وأسار يرجهته وظاهر شفقيه وهذه المواضع وان كانت داخلية
 في تحديد الوجه الا ان الماء ينبوع عنها فنبه عليها قال الجزولي فيلزم المتوضي ان يتحفظ عليها وان
 ترك شيئا منها كان كمن لم يتوضأ فنبه على الوتر لأن الماء ينحدر عنها من أعلى الأنف فلا يصيبها
 ونبه على ظاهر الشفتين لئلا يتوهم انه من الباطن الذي لا يجب غسله كداخل الأنف
 والقلم (ص) بتحليل شعر تظهر البشرة تحته (ش) الباء للعبارة متعلقة بغسل والتحليل إيصال
 الماء الى البشرة والمعنى انه يجب غسل ظاهر اللحية مع إيصال الماء للبشرة ان كان الشعر خفيفا
 بحيث تبين البشرة أي الجلد تحته فان لم يصل الماء لقلته فلا يجزئه ويكره تحليل الشعر
 الكثيف على ظاهر المدونة وجرم به ابن عرفة وقيل يجب تحليل الكثيفة أيضا وهو قول
 مالك في رواية ابن وهب وابن نافع وبعبارة أخرى قوله تظهر البشرة تحته عند المواجهة وقول
 من قال عند الخطاب أو عند مجلس الخطاب يقتضي التفصيل فيما تظهر البشرة تحته وليس
 كذلك وخرج بقوله تظهر الخ ما ليس كذلك فلا يجب تحليل لحيته الكثيفة بل يكره كافي
 المدونة خلافا لما رجحه ابن رشد (ص) لاجر جاري أو خلق غائرا (ش) هذا معطوف على الوتر
 والمعنى انه لا يجب غسل الجرح اذا برئ غائرا وكذا لا يجب على المكاف غسل ما خلق من
 وجهه غائرا من أجفانه أو غيرها فقوله غائرا حال من نائب فاعل خلق فيقدر مثله لفاعل برئ
 فهو من باب التنازع في الحال وبعبارة أخرى لاجر حام معطوف على ما لان محلها نصب أي أثر
 جرح والأولى ان بقدره عامل أي لا يغسل جرحا برئ ولا يجعل معطوفا على الوتر لانه يقتضي
 تقييده بقيسدها وهو الوجه وليس كذلك وقوله غائرا راجع لهما وقوله أو خلق غائرا ليس
 معطوفا على برئ لفساد المعنى فيجعل معطوفا على جرحا والمعطوف محذوف أي لا خلق غائرا

يحرك الشعر ليم الماء ظاهره وهذا غير القول الذي في الكثيفة القائل بتحليلها داخل الشعر (قوله هذا معطوف على
 الوتر) سيأتي رده (قوله وكذا لا يجب على المكاف) الأولى حذف المكاف لما تقدم (قوله فهو من باب التنازع في الحال) اعلم على
 طريقة أو من حيث المعنى لا الاصطلاح لما هو مقرر من ان المهمل يعمل في ضمير المتنازع فيه فيلزم عليه وقوع الضمير حالا وهو باطل
 لتعريف الضمير ولزوم تنكير الحال ولعل وجه الجواز على القول به مبني على القول بان ضمير التكررة تكرة أفاده بعض الشيوخ (قوله
 أي أثر جرح) يقتضي قراءة جرح بفتح الجيم ولو قرئ بالضم لما احتج لذلك (قوله والأولى ان بقدره عامل) أي لكونه أظهر لخفاء الأول
 من حيث انه عطف باعتبار المحل (قوله وليس كذلك) ولاجل ذلك قال عجم انه يعلم من هذا ان من برئ منه جرح غائر وما خلق كذلك ولم
 يثبت فيه الشعر ونبت الشعر حوله وطال بحيث ستره فانه يجب مسحه حيث أمكن مسحه ولا يكفي مسح ما حوله من الشعر الا ان يشق ذلك
 فيترك مسحه انتهى لكن المراد انها تفهم مما هنا لانها مني مشمولات كلام المصنف لقوله أي لا يغسل الخ (قوله راجع لهما) أي مرتبط
 بهما معاني المعنى فلا ينافي أنه من باب التنازع أو من باب الحذف من أحدهما دلالة الأول (قوله لفساد المعنى) لانه يصير المعنى أو جرحا
 خلق والواقع ليس كذلك اذا جرح انما طسأ ولم يخلق ويمكن ان يقال كما قاله في له نقلا عن الزرقاني ان قوله جرحا برئ فيه حذف مضاف
 وضمير خلق عائده عليه أي لا محل جرح برئ أو خلق المحل من حيث هو فهو من باب عندى درهم ونصفه (قوله فيجعل معطوفا على جرحا)

الاولى أن يقول فيجعل صفة لموصوف محذوف معطوف على جرح (قوله ولكن لا بد من إيصال الماء إليه) فإن لم يمكن سقط (قوله لا يشترط النقل إليه) فلو نزل مطر على عضو فغسله لكفى (قوله فيشترط النقل إليه) أي إذا أراد المتوضي مسحه وأمالو أو أراد غسله فإنه لا يجب النقل بل يجزى أن لاقي المطر أو مزاباً أو نحوهما (قوله مقتصر عليه) هذه العبارة تفيد أن المسئلة ذات خلاف وهو كذلك فقد قيل بعدم اشتراط النقل في المسح أيضاً كما هو مبين في ك (أقول) هذا القول ظاهر وأما الذي مشى عليه الشارح وهو المعتقد فلم يظهر لي وجهه (قوله مرفقيه) ولو تقدير أفيما لو خلقت يده كالعصا (قوله أو الأيدي إن قدر) أي فيكون المصنف اقصر على يديه جرحاً على الغالب (قوله تنبيه مرفق) بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه قرئ بهما (قوله المتصل) صفة لا آخر (قوله متكئاً على ذراعه) الأولى أن يقول متكئاً عليه أي على مرفقه (قوله وبقيته معصم ان قطع) أي بعضه بقية بقية (١٢٣) وانما قيدنا بالقطع لأجل قوله بقية لأن ما خلق

وقوله لا جرحاً أي لا يجب غسله أي ذلك بالماء حيث لا يمكنه ذلك ولكن لا بد من إيصال الماء إليه وسكت المؤلف عن نقل الماء إلى العضو ولا يخفى لو أمان أن يكون لغسل أو مسح فإن كان لغسل فلا يشترط النقل إليه إلا أن يكون عدم النقل يقتضي المسح فلا بد من النقل وإن كان لمسوح فيشترط النقل إليه كما نقله الباجي عن ابن القاسم كما في التوضيح وكان نقله ابن حبيب عن ابن القاسم قال ابن عرفة مقتصر عليه عند ذكر مسح الرأس (ص) ويديه مرفقيه (ش) يعني أن الفريضة الثانية غسل يديه أو الأيدي إن قدر مع مرفقيه تنبيه مرفق آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمي بذلك لأن المتكئ يرتفع به إذا أخذ براحتيه رأسه متكئاً على ذراعه ودخول المرفقين في الغسل هو المشهور وقيل للاحتياط على قاعدة ما لا يتوصل للواجب إلا به وقوله ويديه عطف على ما من قوله غسل ما بين الأذنين (ص) وبقيته معصم ان قطع (ش) هذا الجرح عطف على يديه فالفرض إما غسل اليدين أو غسل بقية المعصم ان سقط بعضه فلا يضر كون كلام المؤلف يدل على أنه من الفرائض وأما نصبه عطفاً على الوتره فغير بين لعدم تسبب غسل بقية المعصم عن قوله غسل إلى ظاهر اللحية ولا مفهوم لمعصم ولا لقطع بل كل عضو سقط بعضه تعلق الحكم بباقيه غسلها ومسحها (ص) ككف بمنكب (ش) الكف اليد وهي مؤنثة والمنكب يجمع العضد والكف والمعنى أن من خلق له كف في منكبه ولم يخلق له عضد ولا ساعد فإنه يجب غسل ذلك الكف ومفهوم قوله ككف الخ أنه لو خلق له قطعة لم يمسح بمنكبه فلا يجب غسلها فلو كشط جلد الذراع وتعلق به أو بالمرفق غسل وان جاوز إلى العضد فلا لائمه لا تعد من الذراع اعتباراً بجملها ويكون للذراع جلدة أخرى (ص) بتخليل أصابعه (ش) لما كان في اليد ما قد يغفل عنه كما في الوجه نبه على بعضه بهذا والباء للعينة كما في جميع النسخ التي رأيناها وهو متعلق بغسل أي الفرض غسل يديه مع مرفقيه مع تخليل أصابعه وكأنه عقد البساطي بالواو بالرفع عطف على غسل أو بالنصب على المعية أي مع تخليل أصابعه يريد ومع التحفظ أيضاً على عقد الأصابع من ظاهرها بأن يحني المتوضي أصابعه وعلى باطنها ورؤسها بأن يجمع رؤس الأصابع ويحكها على الكف (ص) لاجالة خاتمه (ش) هو بالجر عطف على تخليل أي وغسل يديه مع تخليل أصابعه لاجالة أي إدارة وتحريك خاتمه والاضافة فيه للعهد أي الخاتم المأذون في اتخاذه سواء كان

فيه ناقصاً لا يقال فيه ذلك ولو قال ومعصم وان نقص أشمل ما خلق ناقصاً لكان أحسن والمعصم في الأصل موضع السوار أطلقه المصنف وأراد به الساعد الذي رأسه الزندان ومنتهاه المرفق فهو من التعبير باسم البعض عن الكل فيجب غسل باقيه وأولى لوبقى وقطع الكوع وحاصله أن ظاهر المصنف حيث قال ان قطع أي بعضه أي بعض المعصم ان الرجل كان بلا كف ولم يكن له الامعصم ثم قطع بعضه فيكون صورة مقطوع الكف وحده مفهومة أولى ويصدق بما إذا كان بكف ثم قطع الكف مع بعض المعصم إلا أنه هو ظاهر من الأولى (قوله ككف بمنكب) فإن كان بغير منكب فإن كان لها مرفق غسلت اليد مطلقاً لتناول الخطاب لها وإن لم يكن لها مرفق فإن كانت بالذراع أو في العضد وامتنعت إلى الذراع غسلت وإن قصرت عنه لم تغسل هذا ما ارتضاه شيخنا خلافاً لما في شرح عب من أنه إذا نبتت في غير محل الفرض

ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو اتصلت والظاهر على ما قاله شيخنا أنه يغسل المحاذي للفرض فقط (قوله أو بالمرفق غسل) أي الجلدة المذكورة لأنه في محل الواجب (قوله بتخليل أصابعه) شامل للأصبع الزائدة أحسن بها أم لا وبخلاف كل يد بالآخرى والأولى من ظاهرها لأنه أمكن لآلته من باطنها تشبيك لآلته انما يذكر في الصلاة وتخليل أصابع الرجلين من أسفل والتخليل في كل غسل من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة غسله (قوله بالرفع عطف على غسل) لا يخفى أنه يفيد أن تخليل أصابع اليدين فرض من فرائض الوضوء مستقل وليس كذلك فالاحسن أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه (قوله ومع التحفظ على عقد الأصابع) أي وجوباً بآبته على ذلك شارح الوغليسية (قوله من ظاهرها) من معني على فيكون هي وما عطف عليها الذي هو قوله وعلى باطنها بل لا من قوله عقد الأصابع ولا فرق فيها بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحريك) عطف تفسير

(قوله فيشمل المتعدد) أي في حق النساء وهو مصرح به في بعض النسخ قال في كـ وانظر هل مثل الخاتم الذهب في حق المرأة غيره من أساور وحناء في العضوف لا يجب إزالته ذلك في وضوء أو غسل كان ذلك مباحا لها كالخاتم الذهب أم لا فيجب نزع ذلك وقد سئل بعض شيوخنا عن ذلك فأجاب بأن الخاتم أمره أخف من هذا كما أشار له ز لكن قال قـ والتنظير لا محل له لأن ذلك مباح فهو كالخاتم وحاصله أن المأذون في اتخاذها لا يجب إزالته كان ضيقاً أو واسعاً ولكن يجب عليه إذا نزعها وكان ضيقاً أن يغسل ما تحتها فإن لم يغسله لم يجزه إلا أن يقف وصول الماء تحتها كما أفاده عـ ثم لا يخفى أنه يرد أن يقال كيف يجزى مع أن فيه ترك ذلك فالجواب من وجهين الأول أن ذلك مبني على أن ذلك ليس واجباً فهو مشهور مبني على ضعف الثاني أن ذلك لا يستلزم فيه مباشرة اليد فذلك من باب الدلك بالخرقة التي في اليد كما يأتي عن الشيخ أحمد (قوله وحينئذ فلا يكتفى بحركته) لأنه قادر على ذلك المحل بيده وعلى ما تقدم من الجواب يقال يكتفى بحركته لأنه بمثابة دليل يد عليه خرقة (قوله والضمير فيه راجع إلى المعصم) لا يخفى أن ترجيع الضمير للمعصم يقتضي بعطفه على قوله وبقيته معصم لا بعطفه على قوله ككف بمنكب (قوله الضمير فيه راجع للمعصم) هذا الكلام لا يأتي إلا لو فرض عطف قوله ونقص غيره على إجلاله خاتمه وأما (١٣٤) حيث عطفه على قوله ككف بمنكب لا يأتي هذا (قوله ونقص غيره) أي

والعضو الناقص غيره (قوله ولا يتوهم) نقول له لو صح ذلك لما تكلم على مسح الرأس ولا غيرها من غسل الرجلين لأنه لا يتوهم خلاف ذلك (قوله وهو اسم جنس) أي لفظ غيره (قوله فيندرج فيه ما يجعله الزمّة) أي ويندرج فيه خاتم الذهب وخاتم الفضة الذي لم يؤذن في اتخاذها وخاتم الحديد الخ كما أشار إلى ذلك بقوله وغسب ذلك وحاصله أن المأذون في اتخاذ أي الذي يندب إليه الشارع لا يطلب نزعها مطلقاً ضيقاً أو واسعاً وأما ما يكره لبسه أو يباح كخاتم الحديد والرصاص والنحاس والخشب فينزع أن كان ضيقاً ويكتفى بحركته أن كان واسعاً لفرق فيه بين الرجل والمرأة وأما المحرم كخاتم الذهب والفضة إذا كان أزيد من درهمين

واسعاً أو ضيقاً في وضوء أو غسل والمراد بالخاتم الجنس فيشمل المتعدد في حق النساء ولعل من جوز فيه الرفع والنصب راعى نسخة البساطي من رفع تحليل ونصبه أما ما لا يباح لبسه فهو داخل في قوله ونقص غيره وحينئذ فلا يكتفى بحركته وهو ظاهر لأنه قادر على ذلك المحل بيده (ص) ونقص غيره (ش) هو معطوف على قوله ككف بمنكب والضمير فيه راجع إلى المعصم أي ويجب غسل بقيته المعصم ككف بمنكب ونقص غيره أو مبتدأ خبره محذوف أي ونقص غيره المعصم كذلك أي أن بقي شيء من الفرض وجب غسله والاسقاط فنقص بالصاد المهملة لكن هذا الضبط لا فائدة فيه لأن العضو المنقوص أي الساقط بتمامه لا يتوهم غسله حتى يحتاج إلى النص على عدم غسله ولا يتوهم عدم الغسل في الساقط بعضه بل يغسل بقيته إجماعاً بل بالصاد المجهمة مبني للفاعل أو النائب وغيره منصوب أو مرفوع والضمير للخاتم وهو اسم جنس أضيف فيعم أي ونقص غير الخاتم من كل حائل من يداؤه غير ما فيندرج فيه ما يجعله الزمّة وغيرهم في أصابعهم من عظم ونحوه فلا بد من نزعها إن كان ضيقاً أو أجالته إن كان واسعاً يدخل الماء تحتها وغير ذلك (ص) ومسح ماعلى الجمجمة (ش) هذا عطف على غسل أي ومن فرائض الوضوء مسح ما استقر على الجمجمة من جلد أو شعر على أن على حرف جر أو ما صعد وارتفع على الجمجمة على أنها فعل ماضٍ ويطلب أن يكون مسح الرأس بما جديدي يكره غيره ككفعله ببلل طيبته لأنه ماء مستعمل في حدث فيكره استعماله في هذا ونحوه وهذا حيث وجد غيره والأفلا يكره وإذا جفت اليد قبل تمام المسح جدد بخلاف لو جفت في الرد فلا (ص) بعظم صدغيه مع المسترخى (ش) الباء فيه للمصاحبة أي عسج رأسه مصاحباً للعظم صدغيه مع المسترخى من الشعر عن حدة الرأس من رجل أو امرأة كالدالين على المشهور نظراً لأصله كالحكم لما خرج

مثلاً فقال عـ أنه لا بد من نزعها ولو واسعاً ومفاد نقل الخطاب والشيخ سالم يكتفى بحركته إذا كان واسعاً ويبحث عن فيه عـ بأن ما تحتها ذلك بغير اليد مع إمكانه بها وأجاب بأن هذا كالدلك باليد مجعولاً عليها خرقة (وأقول) وينبغي التعويل على مفاد الخطاب ليكون النقل الذي ذكره مصرحاً بما فيه وأعلم أن ما قاله الشارح هنا ظاهر فيما قاله الخطاب وهو يتأني ما تقدم له في قوله ولا يكتفى بحركته الذي هو ظاهر في مقالة عـ (قوله ماعلى الجمجمة) فهو بالنصب على جعل علاءاً وبالجر على جعلها حرفاً والجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ وخرج بذلك ماعلى القفا من الشعر فلا يجب مسحه لأنه تحت الجمجمة انتهى وإنما اختص الرأس بالمسح لسره غالباً كما كتفى فيه بأدنى طهارة (قوله لأنه ماء مستعمل في حدث الخ) بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (قوله والا فلا يكره الخ) ومحل كراهة استعماله أو جوازها حيث لم يتغير وكان يحصل به تعميم المسح والامتنع (قوله بعظم صدغيه) أي مسح نبت عظم ومحل النبت حيث لم يكن كأنبت كما أن الصلع في الرأس كالشعر فيها وإنما قد نبت لاقتضائه بدونه أن يمسح الصدغ كله وليس كذلك قاله عـ والصدغ بالصاد والسين ودال ساكنة وتضم وقال الشيخ سالم ولعل التعبير بالعظم الأعم من الشعر ليدخل فيه البياض الذي بين الأذن وشعر الرأس من مقدم الأذن ومجاذبه من خلفها قال ابن فرحون فن تركه فقد ترك جزءاً من الرأس انتهى نقله في كـ

(قوله ليس بأصل) أي في المسح (قوله ولا يتقض ضفره) حيث كان مضفورا بنفسه ولو اشتد وفي الغسل ان اشتد نقض والا فلا وان كان مضفورا بخيط أو خيطين فان اشتد نقض والا فلا وان كان مضفورا بخيط كثيرة كدلالة قفا فوق قلا بد من نقضه فمما مطلقا اشتد أم لا والضفر قتل الشعر بعضه ببعض والعقص ما ضفر قرنا من كل جانب قاله في التمهيدات أي جمع ما ضفر بادخال بعضه في بعض حتى يصير كما يضفر من الخوص وبالعقاص عبر في المدونة وابن الحاجب والرسالة وهو أحسن من عبارة المصنف لانه ينفهم منه عدم نقض الضفر بالاولى (قوله نقض مضفورهما) فيه إشارة الى ان المصدر وهو ضفر بمعنى اسم المفعول لان الذي يتصف بالنقض انما هو المضفور وانما لم يجب نقضه لان موضوع المسح التخفيف وفي نقض الشعر عند كل وضوء مشقة (قوله راجع للماسح) فيه إشارة الى ان قول المصنف رجل أو امرأة فاعل مسح وانه مضاف للمفعول ويكون في المعنى متقدما ويكون فاعل ينقض ضميرا يعود على ذلك الفاعل الذي هو رجل أو امرأة وهذا بعيد بل الظاهر ان رجل أو امرأة فاعل ينقض الا ان يقال راجع في المعنى فلا ينافي انه فاعل ينقض (قوله أو المضفور الخ) (١٣٥) تقدم بيان المضفور والمعقوص (قوله ويخاطب بالسنة بعد ذلك) وقد يكون

بمرتبتين بدأ وعودا (قوله واستظهر الخ) الظاهر ما قاله زو بوافقه ظاهر تعبير الشيخ عبد الرحمن وتأويل شارحنا بعيد في ظاهر اللفظ (قوله وهو أشهر الأقوال) كذا قال ابن عطاء الله والقولان بقية الأقوال عدم الاجزاء والكراهة فصار حاصل الأقوال القول الاول الاجزاء الثاني عدم الاجزاء الثالث الكراهة الا انك خبر بأن الكراهة لا تنافي الاجزاء فلا تطهر بالمقابلة الا انه في كذا فادان القول بالاجزاء الذي مشى عليه المصنف يقول بأنه خلاف الاولى فعليه تطهر بالمقابلة باعتبار مقتدبر (قوله تنبيه مفصل) أي محل فصل الساق من العقب وقوله والعرقوب جمع مفصل الساق من القدم أي محل جمع فصل الساق من القدم

عن الحرم وأصله فيه بحكم الحرم فلا يعارض بصيد طائر على فرع أصله بالحرم حيث لم يوجبوا فيه جزاء لان وزان ما طال من الشعر طرف الغصن لا الطائر وقيل لا يجب مسح المسترخي تطرا الى ان شعر الرأس ليس بأصل (ص) ولا ينقض ضفره (ش) أي ولا يجب على رجل ولا امرأة نقض مضفورهما أي شعرهما ما المضفور بل ولا يستحب وقوله (رجل أو امرأة) راجع الى الماسح يعني ويستوى في ذلك أعنى مسح الجميع والصدغين والمسترخي وعدم نقض الضفر الرجل والمرأة (ص) ويدخلان يديهما ما تحتته في رد المسح (ش) أي ان الرجل والمرأة اذا مسح كل الشعر المسدول أو المضفورا والمعقوص فانه ما يدخلان يديهما ما تحتته وجوبا في رد المسح لاجل ما غاب عنهما فالدخال الذي يحصل به التعميم واجب كافي الشعر الطويل ويخاطب بالسنة بعد ذلك حيث بقي بلل من مسح الفرض فقول الشيخ عبد الرحمن ان الرد سنة سواء طال الشعر أو لا يعني بعد حصول التعميم اذ قبله لا يتأتى الرد واستظهر الزرقاني ان الرد غيبا كرسنة لان ما تحت الشعر بمثابة الباطن والباطن لا يجب مسحه (ص) وغسله بحز (ش) أي وغسل ما على الجمجمة في وضوء الحدث الاصل فخر الواجب مسحه بحز عن مسحه لانه مسح وزيادة وهو أشهر الأقوال (ص) وغسل رجليه بكعبيه النائيتين بمفصل الساقين (ش) هذه هي الفريضة الرابعة من الفرائض الخمس عليها وهي غسل رجليه مع الكعبين وهما المرتفعان في مفصل الساقين تنبيه مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحدا مفصل الاعضاء بالعكس اللسان والعرقوب مجمع مفصل الساق من القدم والعقب تحتها وانما كان المراد من الكعبين ما ذكر لاخذهما من التكعب وهو الظهور والارتفاع ومنه الكعبة وامرأة كاعب اذا ارتفع ثديها وايراد بعضهم ان عدم غسل الرجلين في الفرائض مع جواز تركه ومسح الخف فينبغي أن يعد الفرض أحدا الامرين لا الغسل على التعيين مدفوع بأن مسح الخفين رخصة لا واجب بل الواجب الغسل ووجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والاجماع

القدم أي محل حصول جمع فصل الساق من القدم ولا مانع من تعدد الفاصل قال الكعبان وان كانا فاصلين الساق من العقب يلزم من ذلك فصلهما عن القدم كذلك العرقوب فاصل أيضا الساق من القدم (قوله وباراد) مبتدأ خبره مدفوع وأما خبر قوله ان عدم قوله فينبغي والفاء زائدة وضمن ينبغي معنى يقتضي (قوله ثابت بالكتاب والسنة) أي ولا يكثر ثبوت يخرج عن ذلك كالأروافض في وجوب المسح وابن جرير الطبري بالتحخير بين المسح والغسل وبه قال داود وقراءة النصب في الآية ظاهرة فيه بانها معطوفة على الوجه واليدين ولا يضرب الفصل بينهما مسح الرأس وأما قراءة الجرح ظاهرها يقتضي وجوب المسح لكن لا يمكن جعلها عليه لانه لم يرد من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه الا الغسل فيجاب بانها ليست معطوفة على الرأس وانما هي مخفوضة على الجوار كما ذهب اليه سيوطي والاختلاف وجماعة من الفقهاء والمفسرين وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطاف جازي بين الاسمين ومبطل للمجاورة ورأوا أن الخفض على شاذ ينبغي صرف القرآن عنه وقالوا ان الخفض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقبل الارجل مغسولة لا بمسوحة فأجابوا بحواين أحدهما أن المسح هنا هو الغسل كما يقال تمسحت

لأصلاة و يراد الغسل وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ايقتصد في صب الماء عليهما ما لا يكونهما من مظنة الأسراف
والثاني أن المراد هنا هو المسح على الخفين وقوله الثاني تفسير للكعبين وهو بالهمز والابدال ياء لوقوعها بعد كسرة المرتفعين من تنأ
إذا ارتفع والباق في قوله بمفصل الخ للطرفية قاله في ل (قوله والقياس) يقال أي حاجة للقياس مع وجود النص وأيضا قد تساوى غسل
الرجلين مع غسل اليدين والوجه في التنصيص على الغسل فجعل أحدهما أو كليهما أصلا يقاس عليه تحكم ويمكن الجواب بأن غسل
اليدين والوجه لم يقع فيها خلاف من أحد بخلاف غسل الرجلين فقد وقع فيه خلاف الروايفاض إذ قد قالوا بوجوب المسح فصيح حيثئذ
أن يقاس الرجلان على اليدين والوجه فتأمل (قوله وندب تحليل الخ) فلترك التحليل لم يضرا إذا وصل الماء إلى ما بين الأصابع انتهى
ل (قوله أي وندب على المشهور) ومقابلته أنه يجب وقدر جرح وان كان ضعيفا (قوله وهو المسمى بالنحر) أي تحليل أصابع الرجلين
يسمى بالنحر وأما تحليل أصابع اليدين فيسمى بالذبح ولعل وجه ذلك أن موضع الذبح أعلى وموضع النحر أسفل فلذلك وقعت التسمية
على ذلك وأما تحليل أصابع الرجلين في الغسل فقولان بالندب والوجوب وهو الراجح (قوله من قلم) بتخفيف اللام مع الواحد ونشديدها
لاكثر منه (قوله وفي حديثه قولان) (١٣٦) ومثل الآية في الخلاف التحذيف الذي يفعله المغاربة في العارضين والشوارب قاله

زروق في شرح القرطبية وانظر
هل العنفة كالشوارب أم لا
أشار إليه الزرقاني (قوله أظفاره)
جمع ظفر بضم الطاء المشالة والفاء
على اللغة الفصحى وفيه سكون
الفاء مع ضم الطاء وكسرها وفيه
أظفور كعصفور (تنبه) محل
عدم وجوب غسل موضع التقليم
مالم يطل طولاً متفاحاً بحيث
يتثنى على الأصبع فإنه إذا قلعه يجب
عليه غسل ما تحتته كما يؤخذ من
كلام سنده ويفهم من كلامه أنه
لا يلزمه قلبه ولو طال وفي ابن عرفة
أنه يجب عليه قلبه إذا طال وظاهره
وان لم ينشئ انتهى (قوله على
المذهب) وقيل يعيد (قوله واختلف
إذا حلق الشخص) والراجح من
القولين عدم الإعادة (قوله وذلك
الخ) تعليل للتعميم أي الذي هو قوله

والقياس وقراءة الجرفي الآية محمولة على المسح على الخفين (ص) وندب تحليل أصابعهما
(ن) أي وندب على المشهور تحليل أصابع الرجلين من أسفلهما بما يختص به وورد في حديث آخر
بالمسحة بادئا بخصم اليمين خاتما بخصم اليسرى وهو المسمى بالنحر وانما وجب تحليل أصابع
اليدين دون أصابع الرجلين لعدم شدة اتصال ما بينهما بخلاف أصابع الرجلين فأشبه ما بينهما
الباطن لشدة الاتصال فيما بينهما (ص) ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه وفي حديثه قولان
(ش) يعني أن المتوضئ إذا قلم ظفره أو حلق شعر رأسه لا يعيد غسل موضع الظفر ولا مسح
بشرة الشعر على المذهب لأن الفرض قد سقط بغسله أو مسحه فلا يعود بزواله كما إذا مسح
وجهه في التيمم أو غسله في الوضوء ثم قطع أنفه واختلف إذا حلق الشخص رجلاً أو امرأة لحية
أو شاربه كالأوبعضا أو سقطت بنفسها هل يجب عليه إعادة غسل موضعها أولاً قولان
وسواء كانت اللحية خفيفة أو كثيفة كما هو ظاهر كلامهم وذلك لأن القائل بالوجوب نظر إلى
سائر الشعر للمحل وقد زال فيغسل ذلك المحل ومثل من قلم ظفره في عدم الإعادة من حفر على
شوكه بعد الوضوء فإنه لا يجب عليه غسل ذلك المحل على أحد قولين نقلهما شارح الوغليسيمة
عن بعض شراح الرسالة والفرق بينها وبين زوال الخف والجيرة أن مسح الخف يدل فسقط
عند حضور مبدله والجيرة مقصودة المسح فزوالها زوال لما قصد ولم يفرغ من الفرائض
الجمع عليها أتبعه بالتحذف فيها وبدأ منها بالدلك فقال (والدلك) أي والفريضة الخامسة الدلك
وهو واجب لنفسه وهو المشهور وقول مالك في المدونة بناء على شرطته في حصول مسمى
الغسل للفرق بينه وبين الانغماس لغة وقيل واجب لنفسه بل لتحقيق اتصال الماء إلى
البشرة أو بطول المكث فيه مثلاً وقيل بل يسن أو يستحب والخلاف في الوضوء والغسل سواء

خفيفة أو كثيفة (قوله بديل) عن مسح الرأس ٣ وقوله فسقط أي مسح الرأس عند حضور أي عند
ظهور محل بديله (قوله مقصودة المسح) أي مقصود مسحها أي أن المسح انما يتعلق به الألبال موضع وأما لو كان المسح المتعلق به الوضوء
أنه مسح الموضع فلم يحتاج للمسح عند سقوطها (قوله وقول مالك) معطوف على قوله المشهور (قوله بناء على شرطته في حصول مسمى
الغسل) أي في قوله تعالى فاغسلوا أي فلا يسمى غسلاً إلا مع وجوده وهو امرار اليد على العضو والمراد باليد باطن الكف ولا يسقط
أي الدلك بالنسيان ويكون الأمرار مقارناً للصب وهو الأفضل وغير مقارن قبل ذهاب الماء عن العضو على الصحيح أي قبل ذهاب
رطوبة الماء عنه إذا لا يشترط كون الماء باقياً بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط خلافاً للقياس في اشتراط المقارنة وهو حرج ومشقة
(تنبه) وعلى هذا القول وهو أن الدلك واجب لنفسه فلا يكفي إذ نغماس أو الصب مجرد دليل لا بد من امرار اليد مراراً متوسطاً
ولم تزل الأوساخ الآن تكون متجسدة فتكون حائل كافي ل (قوله أو بطول المكث) لا يصح عطفه على بهلفساده وكأنه
معطوف على محذوف وتقديره فتى تحقق اتصال الماء به أو بطول المكث أجزاء (أقول) يريد أن يقال إذا كان داخلاً في مسمى الغسل
فلا حاجة إلى عده فرضاً مستقلاً

(قوله في المجاورة) أي وهي حقيقة في المجاورة لغة (قوله والاما كن) عطف خاص على عام وأراد به يقع الارض كأن تقول هذه البقعة تلي هذه البقعة ويبعد أن يريد بها الاما كن عند أهل الكلام من أنها الفراغات المتوهمه (قوله مجاز في الافعال) أي مجازا استعارة كأن تقول هذا الفعل يلي هذا الفعل (قوله ومنه) أي ومن الموالاة أخذت هذه الالفاظ الثلاثة الولاة تقول والي بين الامرين موالاة وولاة تابع كذا في القاموس وفي المصباح والامه موالاة وولاة من باب قاتل تابعه (قوله والتوالي) تقول توالي توالي أي تتابع فالتوالي المتتابع وحاصله أن التوالي فعله لازم وأما الولاة ففعله أني لازما ومتعبدا كما علمت (قوله متصل) أي حقيقة أو حكما فقوله من غير تفريق فاحش أي بدون تفريق أصلا أو مع تفريق غ-ير متفاحش واعلم أن الشيخ سألنا ما ذكره من حصوله ان التفريق اليسير لا يضر ولو عمدا اتفاقا بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه وإذا لم يضر فيكرهه وقيل يمنع وهو ضعيف ولا يحد هذا اليسير هنا بعدم الخفاف كما في حق العاجز بل بأقل من ذلك لعدم ذكره ولا يخفى ما في هذا من عدم البيان ورده ع-ج بأن الذي يفيد كلام الشيوخ وهو المعتمد أن الطول في حق العاجز كالعاجز (قوله لاقتضائها الفورية فيما بين الاعضاء) أي من التعبير بالمفاعلة المقتضية لتوالي أمور بعضها البعض (قوله من غير تعرض للفعل الاول) في كونه يوالي غيره من (١٣٧) أول الوقت أي بخلاف التعبير بقولهم من

فرائض الوضوء الفور فانه يقتضي أن يكون الوضوء يفعل فورا أي من غير تراخ عما قبله أي الذي هو أول الوقت (قوله والا كان ينبغي أيضا) أي مع الطول (قوله ويمكن الخ) أقول لا يخفى أن من صور العجز على ما يأتي ما إذا ظن أن الماء يكفيه فتبين أنه لا يكفيه أو شك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح إذ لا عجز حقيقة نعم من صور العجز الذي فيه التفصيل على أحد القولين ما إذا جزم بأنه يكفيه فاهـريق أو أهراقه غيره أو غصبه وليس في ذلك تفريط (قوله وان عجز) بفتح الجيم أفصح من كسرها يقال عجزت بفتح الجيم عجز بكسرها هذه لغة القرآن ويقال بعكسه ثم ان ظاهره أن العاجز يبنى بنية وليس كذلك لانه انما يبنى مع القرب

(ص) وهل الموالاة واجبة ان ذكر وقدر (ش) الفريضة السادسة الموالاة وهي حقيقة لغة في المجاورة في الاجسام والاما كن مجاز في الافعال ومنه الولاة والاولياء والتوالي وشرعا عبارة عن الاتيان بأفعال الطهارة في زمن متصل من غير تفريق فاحش ومنهم من يعبر عنها بالفور والعبارة الاولى أسـد لاقتضائها الفورية فيما بين الاعضاء خاصة من غير تعرض للفعل الاول والثانية تعطى وجوب تقديم الوضوء أول الوقت قاله ابن عبيد السلام والمعنى انه اختلف في الموالاة بالسنية وسيأتي وبالوجوب في المغسول والمسوخ البدلي والاصلي وتضافيل الوقت أو بعده ان ذكر وقدر ساقطة مع العجز والنسيان كما شهره ابن ناجي في شرح المدونة ثم ان مقتضى قوله ان ذكر وقدر عدم الوجوب ان لم يكن قادرا مع ان العاجز يبنى ما لم يطل ومقتضى ذلك انها في حقه واجبة والا كان يبنى أيضا ويمكن ان يقال انما يبين وان قلنا انها غير واجبة لما عنده من التفريط بخلاف الناسي (ص) وبني بنية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء بر من اعتدلا (ش) يعني أن من نسي عضو ومن أعضائه أو لعملة منها فانه يبنى على وضوئه المتقدم ويغسل ذلك العضو والمعدة وجوبا طال أو لم يطل يريد ويعيد ما بعد ذلك العضو أو تلك المعدة من أعضاء وضوئه مفروضة كانت أو مسنونة هذا ان ذكر بالقرب قبل جفاف أعضائه وان ذكر بعد الطول بجفاف أعضائه لم يعد ما بعد ذلك العضو ولا ما بعد تلك المعدة واستغنى المؤلف عن هذا التفصيل بما سيذكره في الكلام من إعادة المنكس وحده ان بعد بجفاف والافعيده مع تابعه لان حكم المنكس والنسي في الاعادة سواء عند ابن القاسم وحكم اعادة ما بعد المنسي السنية لانه لاجل حصول الترتيب وشرط البناء المـذكور أن يكون بنية هذا حكم الناسي وأما العاجز عن الكمال

فالنسبة مستحبة ويمكن الجواب بجعل الواو للاستئناف وجواب الشرط محذوف تقديره يبنى والباء في بجفاف متعلقة بعمدة تقديره ما لم يطل طولا مقدرا بجفاف أعضاء وكذا قوله بر من أو أن بـاء بجفاف للملابسة وقوله بر من للطرفية (قوله يعني ان من نسي الخ) تبع في ذلك التقرير الخطاب وفيه نظر لانه يصير فيه تكرار مع ما سيأتي ويفوته الكلام على ترك الموالاة بل صورة ترك الموالاة كن غسل وجهه بنية الوضوء ثم يحصل له نسيان فيترك الغسل فيبنى مطلقا وان كان عامدا أو عاجزا فيبنى ما لم يطل على المعتمد (قوله فانه يبنى) أي يسبح له البناء ويجوز له أن يمتدئ الوضوء من أوله وفرر بعض الشراح السنية ورده شيخنا الصغير بأن الحكم الاباحية فلا يسن البناء بل ولا يندب (تنبيه) اختلف هل يعذر بالنسيان ما يخالف والراجح أنه لا يعذروا من نسي ثانيا حكمه حكم العامد وهو انه اذا طال تبطل طهارته (قوله مفروضة) الاولى مفروضا أي كان ما بعد ذلك العضو مفروضا أو مسنونا لا يخفى أن ذلك انما هو بحكم التسبع للوضوء والافسيات في الترتيب بين الفرائض والسنن مستحب وأنه لا يعيد لذلك وحكمه اعادة ما بعد المنسي أي مرة فقط (قوله وأما العاجز) حاصل ما في الشارح أن الناسي ومثله المكروه على التفريق وانظر بما اذا يكون الاكراه والظاهر أنه كالاكراه على الطلاق بينين مطلقا طال أم لا ومن أعـد من الماء ما لا يكفيه قطعاً ومثله ظنا فلا يبنى طال أم لا ومثلهما من نسي التفريق وأما العاجز قصورتان

متفق عليهما عند عدم البناء مع الطول ويبنى مع عدم الطول وهو ما اذا ظن أنه يكفي أو شك فتيين أنه لا يكفي وثلاث صور محل خلاف فقيل يبنى مطلقا كالناسي وقيل يبنى ما لم يطل أي لانه كان يمكنه التحرز وشارحنا رجح الثاني لأن الراجح الأول وهو البناء مطلقا وهو ظاهر ومثل الصور الثلاثة ما اذا جزم بأنه يكفي فتيين خلافه فهو كالناسي ثم بعد هذا كله اعتمد عجم أن العامد كالعاجز يبنى ما لم يطل والطول مقدر بالجفاف الآتي في تنبيهه ذكر بعض شيوخنا ما حاصله أن تجديد النية انما هو في الناسي فقط لا في غيره من صور البناء مطلقا وهو ظاهر (قوله فليس من صور العجز) وجعل عجم مثل ذلك ما اذا أعد ما ظن أنه لا يكفي أو شك في الكفاية فلا يبنى مطلقا طال أم لا فان قلت ان العامد قد قلتم انه يبنى ما لم يطل على المعتد وظاهر هذا انه لا يبنى ولعل وجهه أنه اذا قطع بعدم الكفاية أو ظن أو شك في الكفاية فنيته منزلة بخلاف العامد أي متعدد التفريق فليس عنده تزلزل وقد علمت نشارحنا ذلك كراهة في الشك يبنى مع عدم الطول واطاهر الأول لتزلزل النية كما قلنا والحاصل انه اذا ظن عدم الكفاية أو جزم بذلك أو شك فانه لا يبنى مطلقا وعجابه مضطربة بخلاف ما قلنا ولا تظهر (قوله في الزمن المعتدل) أي والمكان المعتدل (قوله في المزاج) بكسر الميم (قوله لا كون الشخص بين الشبوبة والشيخوخة) أي ان اعتدال الاعضاء انما هو باعتبار المزاج لا كونه في السن بين الشيخوخة والشبوبة وقوله وانما ذلك أي كونه بين الخ أي كونه في هذا السن متصفا بالحالة المتوسطة أي لا حارا ولا باردا انما هو من صور اعتدال المزاج غالبا وأما اذا لم يعتدل المزاج بأن (١٣٨) غلبت الحرارة أو البرودة فلم يكن بتلك الحالة المذكورة وقوله غالباً يقتضي

أن تلك الحالة توجد اذا لم يعتدل المزاج ولعله نادراً وعلى طريق الفرض نعم بقي شيء آخر وهو أعضاء الشاب المعتدلة لا تكون كأعضاء الشيخ المعتدل أو الكهل المعتدل فاعتدال كل شخص بحسبه (قوله فقيام البال) أي في العضو الذي وقف عليه وقوله أثر الوضوء هو الطهارة (قوله في متصل الاخير) بآثر الغسل السابق (أراد بالآخر ما بعد الذي كان وقع بعده الترك) حاصله أنه ما دام البال موجودا يغتفر الفصل فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل جفاف اليدين وبعد جفاف الوجه

وضوئه بأن أعد من الماء ما يكفي فاهريق عليه أو اهرأقه هو غير متعمد أو غصبه أو ظن كفايته أو شك فيها فصرفه فانه يبنى أيضا على وضوئه المتعمد ما لم يطل وهذا ظاهر المدونة عند البايع وجماعة واستظهره الفا كهاني وان كان اللخمى حتى الاتفاق وغيره المشهور أن البناء فيما اذا أعد من الماء ما يكفي فاهريق عليه أو اهرأقه هو غير متعمد أو غصبه وان طال كالناسي وفرق الفا كهاني بأن النسيان يتعدى الانفكاك عنه بخلاف الغصب والاهراق فانه نادر وأما من أعد من الماء ما لا يكفي قطعاً فليس من صور العجز فلا يبنى طال أم لا والطول المذكور المانع في صور العجز قليل يحد بالعرف وقيل بجفاف الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وهو المشهور وهو مذهب المدونة فاعتدال الأعضاء في المزاج لا كون الشخص بين الشبوبة والشيخوخة وانما ذلك من صور اعتدال المزاج غالباً واعتدال الزمن بين الحرارة والبرودة فقيام البال عندهم دليل بقاء أثر الوضوء في متصل الاخير بآثر الغسل السابق وحكمه الا كراهة على عدم الموالاة بحكم النسيان وقول المؤلف (أوسنة) خلاف وشهره في المقدمات وعليه ان فرق ناسيا فلا شيء عليه وان فرق عامداً فقولان لابن عبد الحكم لا شيء عليه وابن القاسم بعيد الوضوء والصلاة أيضاً أبداً تركه سنة من سننها عند الله كاللاعب المتهاون وهذا يفيد أن الخلاف الواقع في كلام المؤلف معنوي لا لفظي وبهذا يعلم ما في كلام الخطاب (ص) ونية رفع الحدث

لم يضر (قوله تركه سنة من سننها عندا) أي وسياق أن من تركه سنة من سن الصلاة عمدات بطل على أحد القولين عند وكذلك هنا من تركه الموالاة عمدات يبطل الوضوء على أحد القولين هذا معنى العبارة تحقيقاً (قوله معنوي) أي لانه ذكر أن الناسي لا شيء عليه على القول بالسنية وقد علمت أنه على القول بالوجوب يعني والبناء هو عادة فعل ما بعد التفريق بالموالاة وحده ان حصل التذكير بعد الجفاف وان حصل قبله فهو عادته وعادة ما بعده أيضاً وأيضاً العامد على القول بالسنية في عادته بخلاف من غير ترجيح وأما على القول بالوجوب فيعيد أبداً حيث حصل الطول اتفاقاً كما هو ظاهر كلامهم وأيضاً القائل بالوجوب يقول يأثم العامد بتركه فعل الواجب وأما القائل بالسنية فأنما هو لما رواه فيها كذا ذكره عجم والظاهر أيضاً أن الاثم على القول بالوجوب أعظم من الاثم على القول بالسنية وتأمل في قوله لا شيء عليه على القول بالسنية فان ظاهره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح بل يبنى على ما فعل ولو طال (قوله وبه يعلم الخ) أي فانه قال الخلف لفظي أي انه اختلف في التعبير عن حكم الموالاة فبعضهم عبر عنه بالوجوب بالشرط الذي ذكره المؤلف وبعضهم عبر عنه بالسنية بالشرط المذكور انتهى (قوله ونية رفع الحدث) أي بالقراءة والسنن والمستحبات الآن نية القراءة ترفع الحدث أي منع الصحة وتثبت الصحة ونية غيرها ترفعها أي منع الكمال أي ترفع منع الكمال وتثبت الكمال وهذا كله في وضوء المحدث بجميع أجزائه فرضاً وغيره ووضوء التجديد كذلك والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع الصحة ومنع الكمال فيدخل في ذلك نية الوضوء بجميع أجزائه فرضاً وسنة ومنه وبأن كان الوضوء فرضاً أو مندوباً ولعل الاحسن

أن يراد بالمتنع ما يشمل الحرمة والكراهة وخلاف الأولى والمراد رفع الحدث الأصغر فلو نوى الأكبر من لزومه رفع الحدث الأصغر هل يجزئه لاندراج الجزء تحت الكل أو لا نظر وجهه عن سنن الشرع وفساده الأوضاع الشرعية بالقلب والتغير فصار كالعابث من التوضيح والظاهر الثاني وحرر (قوله أو الفرض) معطوف على قوله رفع الحدث على حذف مضاف أي أداء الفرض والمراد بالفرض هنا أحد أطلاقيه وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه أي أصلها وكما لها لا ما شاب على فعله ويعاقب على تركه وحينئذ يشمل الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والنوافل ووضوء الصبي والمجذوم وأما ما أورده ما يعاقب على تركه فلا يشمل الأخير قطعاً لأن تعميم العقاب بحيث يشمل التأديب في الدنيا باعتبار الصبي وكذا الأتقان إلا أن يراد بالعقاب أن لو تلبس بالعبادة بدونه والظاهر أنه لو لم ينو واحدًا معينًا للصحة ولو قبل دخول الوقت لأن كل مكلف يعلم أن صحة العبادة تتوقف على الوضوء وأما بعد دخول الوقت مع اتساعه فيصح إرادة المعنى الثاني وهو ما يعاقب على تركه من حيث أن الوجوب قد حصل بدخول الوقت وإن كان فيه اتساع أفاد ذلك عجم رجه الله تعالى (قوله أو استباحة ممنوع) أي أو نية (١٣٩) استباحة ممنوع كما لا يشمل الوضوء المجدد أو صحة

فيشمل الوضوء الأصلي والمعتبر نية التوضي دون من يوضئته كما أفاده في (قوله وإن مع تبرد) وهو واضح إذا توضأ بما يحصل به التبرد لا حار نوى به التبرد أو عكسه لتلاعبه لكن اغتفر ذلك هنا كما هو ظاهر كلامهم كذا في شرح عب ظاهره ولو تلفظ بنية ثم كلامه يشعر بأن المقصود هو التبرد لأن مع تدخل على المتبوع فلو قال المصنف وإن معه كتبرد لكان أحسن (قوله ولكثرة تسبباتها) أي تفرعاتها (قوله وهي فرض اتفاقاً) أي كما قال ابن رشد (قوله أو على المشهور) أي كما قال المازري (قوله أقوله تعالى الخ) أي فاذن يكون معنى مخلصين أي ناوين العبادة لا يخفى أن هذا يفيد أن صلاة المرائي باطلة لأن النية بذلك المعنى لم تكن عنده

عند وجهه أو الفرض أو استباحة ممنوع وإن مع تبرد (ش) هذه هي الفريضة السابعة النية وكان حقها التقديم كما فعل غير المؤلف لكن أطول الكلام عليها ولكثرة تسبباتها آخر الكلام عليها ليتفرغ من غيرها لها وهي فرض اتفاقاً أو على المشهور لقوله تعالى وما أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصين له الدين وفي كيفية النية ثلاثة أوجه أحدها أن ينوى رفع الحدث الثاني أن ينوى أداء الفرض أي أمثال أمر الله وتدخل السنن والنوافل بالتبعية ثالثها أن ينوى استباحة ممنوع مما لا يستباح إلا بالطهارة ومتى خطر ذلك جميع الثلاثة تلازمت وأن خطر بيالة بعضها أجزأ عن جميعها ما لم يقصد عدم حصول الآخر كأن يقول أرفع الحدث لأستبج الصلاة والعكس فتبطل النية وتكون عدماً للتساق ولونوى الوضوء الذي أمر الله به صح ولعله لا يخرج عن نية الفرض ثم إذا نوى أحد هذه الأوجه ارتفع حدثه وإن أشركه مع نية تعليم أو تبرد لأن نية ليست مضادة للوضوء ولا مؤثرة في نية التطهير من الحدث ولو أدخل الكاف على تبرد ليشمل التدف في النظافة لكان أحسن وإنما يؤثر في نية الوضوء لأن غسل الأعضاء للوضوء يتضمن التبرد فإذا نواه لم يكن ذلك مضاداً للوضوء ولا مؤثراً فيه كما مر وتكون النية المذكورة بانواعها عند أول فرض وهو غسل وجهه إن بدأ به لا عند غسل يديه إلى الكوعين وإن استظهره في توضيحه لثلاث تعري السنن السابقة للوجه عن نية بل على المشهور ينوى لها نية مفردة كما سيأتي (ص) أو أخرج بعض المستباح (ش) يعني أن المتوضي إذا نوى أن يصلي بوضوئه الظهر دون العصر أو عس به المصحف دون الصلاة فإنه لا يضر ويباح له فعل المنوى وغيره إذ ليس للكاف أن يقطع مسببات الأسباب الشرعية عنها كقوله أتزوج ولا يحل لي الوطء وأولى لو نوى شيئاً ولم يخرج غيره (ص) أو نسي حدثاً لا أخرجه (ش) يعني أن الشخص إذا أحدث أحدًا ناقضاً حدثاً منها ناسياً غيره أو إذا كراه

(١٧ - خرشي أول) وقد نظر في ذلك الخطاب على الرسالة ثم ظهر الصحة (قوله أي أمثال) أي اطاعة أمر الله لا يخفى أن هذا ليس تفسيراً بالحقيقة بل التفسير بالحقيقة أي ينوى أداء ما يتوقف صحة العبادة عليه وقوله وتدخل السنن أي سنن الوضوء وقوله والنوافل أي مستحباته ثم لا يخفى أنه على ما فسرته به تكون داخلية قصدًا لأن الله أمر بها (قوله كراخ) المناسب حذف ذكر أي متى خطرت الثلاثة وقوله تلازمت أي صار لا ينفك أحدها عن الآخر (قوله ويكون عدماً) قال في كبره عند قوله أو نسي حدثاً لا أخرجه وهذا حيث كان عامداً انتهى (قوله الذي أمر الله) وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه (قوله ولعله لا يخرج الخ) لا يخفى أنه نفس نية الفرض بالمعنى الذي تقدم له جزماً ولعله أنى بالترجي تحرياً للصدق (قوله ولا مؤثرة) عطف تفسير (قوله لثلاث تعري) علة لاستظهره (قوله بل على المشهور) وهو أنه ينوى عند غسل وجهه وعلى هذا للوضوء نيتان لانية واحدة وحينئذ فيقول عند شروعه نويت سنن الوضوء (قوله لا أخرجه) معطوف على محذوف أي أو نوى حدثاً ولم يخرج به لا أخرجه (قوله يعني أن الشخص إذا أحدث أحدًا الخ) ظاهر عبارته أنه نوى نفس الخارج وقوله الأفراد أي أفراد الخارج وقوله الماهية أي الماهية الكلية أي ماهية الخارج الشاملة لجميع أفرادها مع أن هذا لا يصح فالأحسن أن يراد بالحدث في المصنف المنع أو الوصف من حيث ترتبه على الخارج الخصوص ويكون المعنى أو نوى منعاً أو وصفاً يرتب على خصوص البول مثلاً وقوله لا أخرجه أي بأن حصل منه بول وغائط مثلاً

ونوى المنع أو الوصف المستترتب على البول وأخرج المنع أو الوصف المستترتب على الغائط ويمكن تصحيح عبارة الشارح بأن يقال نوى حدثنا أى لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من الوصف أو المنع وكذا يقال فيما بعد وقوله موجب وهو واحد وهو الوضوء وقوله وناب موجب الخ تفسير (قوله الافراد) أى أفراد الخارج لا من حيث ذاتها بل من حيث ما يترتب عليها (قوله الماهية) أى ماهية الخارج الكلية أى من حيث ما يترتب وهو المنع أو الوصف الكلى المترتب عليه وقول الشارح فإن المراد به الماهية هذا غير لازم إذ يصح أن يراد به الفرض لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من المنع أو الوصف الجزئيين (قوله نسي حدثنا وذ كر غيره) تبين حصولهما أو شك فيهما أو تبين حصول أحدهما أو شك في الآخر وهذا واضح ان حصل الحدثان دفعة أو ترتبا وأخرج الاول وأما لو أخرج الذى حصل ثانيا فوجه البطلان مع أن الإيجاب انما هو بالاول أنه يكون موجبا بتقدير أن لو حصل أولا (قوله مطلق الطهارة الاعم) صفة لمطلق أى نوى هذا الكلى المتحقق في ذلك الفرد وذلك الفرد فقولنا لا اعم من جملة النوى وكأنه يقول نويت هذا الكلى المتحقق في أى واحد من (١٣٠) طهارة الحدث أو الخبث وأما قوله أما ان قصد الطهارة الخ فلم يقصد ذلك بل خطر بباله

ولم يخرج منه سواء كان النوى هو الذى حصل منه أولا أو آخر أجزاءه لان الاحداث اذا كان موجبا واحدا واجتمعت تدخل حكمها وناب موجب أحدها عن الآخر ثم ان المراد بالحدث هنا الافراد لانها هى التى توصف بالخارج بخلافه في قوله ونية رفع الحدث فان المراد به الماهية ولذا أعاده نكرة بعد ذكره معرفة ولو قال المؤلف أو نوى حدثنا غير مخرج سواء كان أحسن لشموله من نوى حدثنا وذ كر غيره ولم يخرج منه وأول كلام المؤلف وآخره متعارضان في هذه الصورة والمعول عليه مفهوم آخر وهو قوله لا أخرجه ولا مفهوم لقوله أو نسي بل لو تذكره ولم يخرج منه فانه لا يضر (ص) أو نوى مطلق الطهارة (ش) يعنى أن المتوضى اذا نوى بطهره مطلق الطهارة الاعم من الحدث والخبث فلا يجزئه لانه ان أمكن صرف النية للخبث لم يرتفع الحدث أما ان قصد الطهارة لا بقصد الاعمية فالظاهر الاجزاء كما قاله صاحب الطراز لان قرينة فعله تدل على طهارة الحدث ولذا قال فيها من نوضا ليكون على طهر أجزاء (ص) أو استباحة ما ندبت له (ش) يعنى أن المتوضى اذا نوى استباحة فعل ما ندبت له الطهارة كقراءة القرآن ظاهرا أو التوم وتعليم العلم فانه لا يرتفع الحدث لان الفعل الذى قصد اليه يصح مع بقاء الحدث فلم يتضمن القصد اليه القصد لرفع الحادث كما تضمنه القصد الى ما تجب الطهارة منه ولا يقال في قول المؤلف استباحة مساحمة لانها انما تستعمل فيما كان ممنوعا عنه بدون الطهارة وما ندبت له ليس ممنوعا عنه بدونه الا اننا نقول هو ممنوع عنه على جهة النسيب (ص) أو قال ان كنت أحدثت فله (ش) أى وكذلك لا يجزئ من شك في الحدث الا صغر أو الاكبر ووجب عليه الطهر بنية جازمة لا تردد فيها فتطهر وعلق نيته ولم يجزئها وقال ان كنت أحدثت فله هذا الطهر فلا يجزئه سواء تبين حدثه أو بقي على شكه وهو قول ابن القاسم وهذا مبني على استحباب وضوء الشاك وأما على وجوبه وهو المذهب فيجزي لأنه جازم بالنية

خصوص الامر الكلى لا بقصد تحقيقه في هذا أو هذا ومثله ما اذا قصد الامر الكلى ملاحظا تحقيقه في ضمن الفردين أو الحدث فاذن يكون المضمر هو ملاحظة الماهية على أى وجه كان أو خصوص تحقيقها في الخبث (قوله) لانه ان أمكن صرف النية الخ لا يخفى أن هذا التعليل جار في صورة الاجزاء ويجب أن قوله ان أمكن أى امكانا وقوعيا كما هو ظاهر من التفسير يرتد بر (قوله) كقراءة القرآن ظاهرا أى بدون المصحف نعم من نوى بنفسه قراءة القرآن ظاهرا أجزاء ذلك عن جنباته لانه لا يجوز أن يقرأ الا بعد ارتفاع حدث الجنابة وأولى منه لو نوى قراءة القرآن في المصحف (قوله) كما تضمنه أى تضمن رفع الحدث وقوله الى ما تجب أى الى

استباحة ما تجب الطهارة (قوله على جهة الندب) الاولى أن يقول على جهة الكراهة (قوله ووجب عليه الطهر بنية فهذا جازمة) أى على ما هو المعتدلان المعتمد أنه يجب على الشاك الوضوء فالحدث بمعنى الوصف أو المنع فام به تحقيقا فلذلك قلنا ووجب عليه الطهر بنية جازمة وقوله وهذا مبني أى ما تقدم من كون هذا الطهر لا يجزئه مطلقا مبني على استحباب وضوء الشاك فلم يقم به المنع ولا الوصف وقوله وأما على وجوبه الخ أى لما قلنا من أن المنع أو الوصف يقوم بالشاك تحقيقا وأما اذا قلنا الشاك يستحب له الوضوء الذى هو قول ضعيف فلم يقم به المنع ولا الوصف والحاصل أن حكما بعدم الاجزاء لم يكن مبنيا على المعتمد بل مبني على قول ضعيف مرعى لانه معمر به (قوله لانه جازم بالنية) لا يسلم أنه جازم بالنية لان فرض المسئلة انه قال أى اعتقد أنه ان كان أحدث فله هذا الوضوء والا فلا حكم بعدم الاجزاء للتردد الحاصل في النية وانما يجزئ وضوء الشاك اذا اعتقد أن وضوءه قد بطل بالشك وانه صار محذرا يجب عليه الوضوء فينوى حينئذ رفع الحدث جزما فهذا يجزئه وضوءه تبين حدثه أم لا فقول الشارح فيجزي لا يسلم وخلاصته انه لا يجزئ ولو قلنا ان الشاك يجب عليه الوضوء فكلام المصنف آت على القولين استحباب وضوء الشاك وجوب وضوءه وهذا المخلص ما قرره الخطاب الآن عجب لم يرتضه فقال والحاصل أن الشاك ان قال ان كنت أحدثت فله فان كان حين نيته مستحضرا أن

الشك في الحدث ناقض كتحققه كانت نيته جازمة لا ترد فيها وان كان لفظه دالاً على التردد وأما ان كان غير مستحضر ذلك فإنه يكون متردداً فيها فان قلت قد يقال انه وان كان جازماً بالنية فالخلل انما جاءه من عدم وجود المعلق عليه ذلك لانه علق طهارته على حصول الحدث ولم يحصل وانما حصل الشك فيه قلت لأن سلم ذلك بل المعلق عليه حاصل قطعاً لان الحدث ان كان المراد به الناقض مطلقاً وهو الظاهر فالامر واضح وان كان المراد به الحدث المقابل للسبب فهو مع بعد ارادته الشك فيه كتحققه كما يفيد ما ذكره ابن غازي عن ابن رشد انتهى (أقول) أو يراد بالحدث الوصف أو المنع المترتب على الشك وهو حاصل قطعاً فعلق هذا الوضوء عليه فلا ترد في النية وان كان تعليقاً ظاهرياً ولا ضرر فيه والحاصل أن عبارة السارح ظاهرة كما قلنا وما قاله عجم وما قلناه أحسن مما قاله الخطاب فليتأمل (قوله فهو مشهور) أي قول المصنف أو ان كنت أحدثت فله مشهور مبني على ضعف وهو استحباب وضوء الشاك (قوله فالوضوء الثاني لم يصادف محلاً) وفائدة انه اذا تبين أنه محدث فيبطل الوضوء وجوباً (١٣١) (قوله فالمشهور أنه لا يجوزته) ومقابله أنه يجوزته لان نيته أن يكون على

فهذا مشهور مبني على ضعف أو يحمل كلام المؤلف على من توهم أنه أحدث ومعه ظن الطهارة فالوضوء الثاني لم يصادف محلاً انظر ابن غازي (ص) أو جدد فتبين حدثه (ش) يعني أن من اعتقد أنه على وضوء فتوضأ بنية التجديد ثم تبين أنه محدث فالمشهور أنه لا يجوزته لكونه لم يقصد بوضوئه رفع الحدث وانما قصده الفضيلة فقوله فتبين حدثه خاص بهذه المسئلة وأما الاولى فلا يجوزته سواء تبين حدثه أو بقي على شك لتردد نيته (ص) أو ترك لمعة فانغسلت بنية الفضل (ش) يعني أن من ترك لمعة من مغسول الوضوء في الغسلة الاولى فانغسلت في الغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضل فلا يجوزته لان غير الواجب لا يجوز عني عنه ولا بد من غسلها بنية الفرض فان أخر جري على الموالاة وهذا اذا أحدث نية الفضل والافيجزئ فالمراد بنية الفضل النية التي أحدثها عند فعل الفضيلة لانية الفضل المندرجة في نية الوضوء ولا مفهوم لقوله فانغسلت ولا لقوله الفضل اذ من ترك لمعة من مسح رأسه فانسحبت بنية السقية كذلك (ص) أو فرق النية على الاعضاء والاطهر في الاخير الصحة (ش) يعني أن المتوضئ اذا فرق النية على الاعضاء بأن خص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده فإنه لا يجوزته ذلك والاطهر عند ابن رشد قول ابن القاسم في هذا الفرع الاخير الصحة فصورته تفريق النية أن يغسل وجهه بنية رفع الحدث ولا نية له في اتمام الوضوء ثم يبدؤه فيغسل يديه وهكذا الى آخر الوضوء وليس صورته أنه جعل ربع نيته مثلاً لوجهه وربعاً ليديه وهكذا فان هذه تجزئته لان النية لا تجزأ (ص) وعزوبها بعده ورفضها مغتفر (ش) ذكر مسألتين الاولى منها عزوب النية وهو انقطاعها والذهول عنها والضمير في قوله بعده عائد الى الوجه في قوله عند وجهه والمعنى أن الذهول عن النية بعد الاتيان بها في محلها عند غسل الوجه مغتفر لمسئلة استحبابها وان كان هو الاصل والمسئلة الثانية رفض النية وهو لغة الترك والمراد به هنا تقدير ما وجد من العبادات والنية كالعدم وذكر المؤلف أنه مغتفر أيضاً بعد كمال الوضوء أو في أثناءه اذا رجع وكله بنية رفع الحدث بالقرب على المشهور لان لم يكن له أو كله بنية التبرؤ أو بعد طول والحج كالوضوء عكس الصلاة والصوم فان رفض النية فيها غير مغتفر والفرق

أنه يجوزته لان نيته أن يكون على أكل الحالات وذلك مستلزم رفع الحدث (قوله أو ترك لمعة) المعة الموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل قال عجم وهذا بناء على القول ان نية الفضل يعمل بها بعد فعل الغسلة الاولى وان لم تم كما يفيد كلام سند من أن نية الفضل لا يعمل بها الا اذا عمت الاولى فلا يتأتى أن يغسل بنية الفضل (فائدة) قال اللغوي اذا لم يسبغ في الاولى وأسبغ في الثانية كان بعضها فرضاً وهو اسباغ ما عجزت عنه الاولى وبقيتها فضيلة وهو ما تكرر على الموضع الذي أسبغ أولاً وله أن يأتي بأربعة يخص بها موضع عجز الاولى ولا يعمل فيه دخل في الاولى ويعيد المعة ثلاثاً وما بعدها ان قرب والا فلا (قوله أو فرق النية على الاعضاء) وهو الصحيح ومثل ذلك لو فعل ما عدا العضو الاخير وهو رجله اليسرى

نية فالحكم كذلك (قوله ولا نية له في اتمام الوضوء) أي بان قوى عدم الاتمام أو لانية له وأما لو قوى اتمام الوضوء على الفور معتقداً أنه لا يرتفع حدثه وبكل وضوءه الا بالجميع فليس من هذا أي بل هذا من باب التأكيده فلا يضر فعله وظهر من ذلك التقرير أن المراد بالنية الجنس المتحقق في متعدد * (تنبيه) * الخلاف الذي ذكره المصنف مبني على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو بانفراده ولا يرتفع الا بتمام الطهارة فالقول بعدم الاجزاء مبني على الثاني والقول بالاجزاء مبني على الاول (قوله لان النية لا تجزأ الخ) أشار لذلك بت استظهار من عنده قال عجم وقد بحث فيه بأنه من باب اخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمسئلة استحبابها) قال في ك وتسمى حينئذ نية حكمية ما لم يحصل مضادها من نية الفضيلة كما تقدم فيما اذا أتى بالغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضيلة أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكالها وقد ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع للصورتين وهما اذا كان الرفض في الاثناء أو بعد الفراغ كما أفاده الخطاب (قوله والحج كالوضوء الخ) الراجع أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الاثناء لا بعد وأما الحج والعمره فلا يرتفعان مطلقاً وقع الرفض في أثناءهما أو بعدهما (قوله فان رفض النية فيهما غير مغتفر) أي في أثناءهما

وأما بعد الفراغ فقولان من جحان واستظهر بعض الشيوخ أن التيمم والاعتكاف مثل الوضوء في تفضيل في الاثناء لا بعد الفراغ * (تنبيه) * يجوز رفض الوضوء كما يجوز الاقدام على المس وخراج الریح من غير ضرورة وفي الحج نظر وأما الصلاة والصوم فلا كلام في الحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرفض ونقض الوضوء لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل والذي أقوله ان الظاهر ان المراد بالاعمال المقاصد لا الوسائل (قوله ان الوضوء معقول المعنى) أى فالوضوء للنظافة (قوله والحج محتو الخ) عطف على قوله الوضوء وقوله ودفع المشقة في الحج معطوف على قوله وان الحج محتو على عمل مالى الخ وكأنه قال والفرق أن الحج والفرق دفع المشقة في الحج وقوله على تقدير رفضه متعلق بقوله المشقة ويصح أن يكون معطوفاً على محذوف والتقدير فلم تنأ كدفيهما النية لما ذكر ولا دفع المشقة في الحج (قوله اذا تقدمت قبل محلها يسير) أى ودخل عند الشروع في الوضوء بحيث لو سئل عند الشروع أى شئ تفعله يقول لأدرى ولا شك أن هذا مما يبعد وقوعه (قوله على قولين) أى مشهورين والقول بالاجزاء هو الاصح في النظر (قوله لشرفه بالحواس) أى حاسة السمع والذوق والشم والبصر (قوله أعمال الطاعات) أى أعمال هي الطاعات (قوله لما فيها من القوى المدركة) أى التي زعمها الحكماء وهي القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فهي المدركة للكليات والقوة الوهمية هي المدركة للمعاني الجزئية (١٣٢) الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كدركات

الشاة معنى في الذئب وقسوة الحس المشترك هي القوة التي يجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة والمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور والمأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وأهل السنة يجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى الى آخر ما ذكرنا (قوله والحكمة) أى بناء على أن العقل في الرأس والراجع أنه في القلب (قوله غسل يديه) أى المتوضي أى

أن الوضوء معقول المعنى ولذا قيل بعدم إيجاب النية فيه والحج محتو على عمل مالى وبدنى فلم تنأ كدفيهما النية ودفع المشقة في الحج على تقدير رفضه ولا استواء صحبته مع فاسده في التماذى فيه ورجعنا ضمير بعده للوجه تبعاً لبعضهم ورجعنا لاجهوري في شرحه للوضوء وأن الرفض في الاثناء مضر ورجحه هـ (ص) وفي تقدمها يسير خلاف (ش) يعنى أنه اختلف في النية اذا تقدمت قبل محلها يسير على قولين وأما ان تقدمت بكثير فلا خلاف في عدم الاجزاء وكذا ان تأخرت عن محلها لم يلزم المفعول عن النية الاعلى ما روى من عدم اشتراط النية في الوضوء كما مر وحد السير أن يخرج الرجل من بيته الى الحمام والمراد بالحمام حمام مثل المدينة المنورة فالمراد حمام القرية الصغيرة كالمدينة المنورة * ولما قدم الكلام على الفرائض وبدأ منها بالجمع عليه وبدأ من ذلك بالوجه لشرفه بالحواس والنطق ثم اليدين لكثرة مناوله أعمال الطاعات بهما ثم الرأس لما فيها من القوى المدركة والحكمة ثم الرجلين وأكمل الكلام عليها ذكر المختلف فيه منها شرع في سننه وعدها ثانياً بقوله (ص) وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تبعداً (ش) يعنى أن من ستن الوضوء غسل يديه الطاهرتين ولو جنباً أو مجسداً أو وضاً من نهر أو اناء أو حوض أو منبتها من نوم ليل أو نهار ويكره تركه على المشهور ويكون الغسل لليدين قبل أن يدخلهما في الماء ولو على نهر وظاهر كلام أئمتنا أن قوله أولاً لا يقيد في سنينة غسل اليدين ثلاثاً للوضوء وبعبارة أخرى قوله أولاً من جملة ما تنوقف عليه السنينة لكن لا مطلقاً بل في بعض الحالات اذ لا يعتبر في تحقها ذلك حيث كان الماء كثيراً أو جارياً مطلقاً فان كان الماء كالمهراس ونحوه أو قد رآه في

الشارع في الوضوء والذي يرى بالوضوء (قوله توضع من نهر) لا يخفى أن غسلهما قبل الادخال في النهر لا يكون الا بالتحيل ولذا قرر عجب خلافه وهو ما في العبارة الثانية وتبعه من تبعه (قوله على المشهور) راجع لقوله من ستن أى غسل اليدين سنة على القول المشهور ومقابله ما قيل انه يستحب وزاد بعضهم ثانياً وهو ان كان عهد بالماء قريياً فاستحب وان كان بعيداً فسننه أو راجع لقوله وكره أى وكره على المشهور ومقابله ما لا شهب القائل ليس ذلك عليه (قوله ويكون الغسل لليدين الخ) يجوز أن يكون حل اعراب فهو إشارة الى أن قوله أولاً لا خبر لكان محذوف أى ويكون الغسل المحكوم عليه بالسنينة أولاً أى لا تحصل السنينة الا بالغسل قبل الادخال في الاناء وبتفسير أولاً لا يقبل الادخال اندفع ما يقال كيف يجعل أولاً مما تنوقف عليه السنينة مع جعل ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض مستحباً فاذا تفضل أولاً ثم غسل يديه فغاية ما حصل منه التنكيس وهو خلاف المستحب وحاصل الجواب أن مراده بالاول قبل ادخالهما في الاناء وليس المراد به جعله أول ما يغسل يديه وحينئذ فلا منافاة بين المحلين فن غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء ثلاثاً مطلقاً ونية فقد أتى بالسنينة سواء جعل ذلك أول فعله أو قدم عليه المضمضة لكن اذا قدم المضمضة على غسل يديه فقد أتى بالسنينة وترتّب فضيلة الترتيب (قوله أو جارياً مطلقاً) أى كثيراً وقليلاً (قوله كالمهراس) هو الحوض الصغير ولا بد من حذف في العبارة أى فان كان ظرف الماء (قوله ونحوه) أى بكثرة فيها ماء قليل

(قوله ولم يمكن الا فراغ منه) فان كان يمكن الا فراغ منه فلا تحصل السنة الا اذا غسلهما خارجيه (قوله فانه يدخل يديه) أي ويغسلهما فيه كما صرح به بعض الشراح (قوله فان أمكنه أن يتوصل) أي بان يتجمل بفيه أو بثوب (قوله فانه يدخلهما فيه) أي وهل ولو أمكنه التحيل على الماء بفيه أو به وهو ظاهر الباجي أو مع عدم إمكان التحيل والا قدمه وهو ظاهر ابن رشد ويمكن حمل ما للباجي عليه فان قلت اذا حمل كلام الباجي على ظاهره يلزم أن يكون الماء مكرها اذا كان قدراً نية الغسل قلنا انما يكون مكرها مع وجود غيره ذكره عجم (قوله وظاهر قوله ثلاثا الخ) وقال عجم وظاهر كلام المصنف أنه يتوقف تحقق السنة على تثليث غسلهما وهو ظاهر كلام غيره أيضا (قوله تعبد) مفعول لاجله استشكل بان الغسل مععل لقوله عليه الصلاة والسلام فانه لا يدري أين باتت يده والتعبد هو الذي لم تعرف علتاه وجلت حالة غير النوم على حالة النوم وانظر لمجلوا الغسل في الحديث على السنة دون الوجوب فان ظاهر قوله لا يدري أين باتت يده يدل على أنه شك هل أصابها شيء أم لا فكان الواجب الغسل أو التوضيح كما قال المؤلف وهل الجسد داخا الآن يقال سنة الغسل مراعى فيها القول بالتعبد (فائدة) ظاهر كلام ابن رشد أن التعبدات الاحكام التي لا علة لها بحال وهو قول الفقهاء وأما على قول أكثر الأصوليين فهي الاحكام التي لم يقم على ادراك علتها دليل لا التي لا علة لها في نفس الامر بل كل حكم له علة في نفس الامر ارتباطا بها شرعا تفضلا لا عقلا ولا وجوبا (قوله مع نية الوضوء) (١٣٣) أي سنة الوضوء (قوله أو أحدث) معطوف على كان المحذوفة مع اسمها بعدلوه

فليس فيه عطف فعل على اسم لا يشبه الفعل وهو نظيفتين (قوله فيهما) أي في مسألة نظيفتين ومسألة أو أحدث في أثنا أي قيقول اذا كانتا نظيفتين لا يغسل وكذلك اذا أحدث في أثنا كما أفاده تن إلا أنه يبحث على قول أشهب وذلك أنه لا يجوز أن يسن لتظيف اليد الغسل ولو كانت نظيفة كما في غسل الجمعة فانه شرع أو لا للتطافة مع أنا نأمر به تظيف الجسم فانظر ما الفرق (قوله ومن شأن التعبد) أي وأما ان قلنا للتطافة فيغسلهما مجتمعين لانه أبلغ في النظافة وصفة التفريق أن يأخذ الماء فيفرغه على يده اليمنى ويغسلها بيده اليسرى

الوضوء أو الغسل ولم يمكن الا فراغ منه فانه يدخل يديه ان كانتا طاهرتين أو مشكوكا فيهما وان كانتا نجستين فان كان الماء يتنجس بدخولهما فيه فان أمكنه أن يتوصل الى الماء بغير ادخالهما فيه فعلى وان كان لا يمكنه ذلك فانه يتركه ويتيمم كعدم الماء وان كان لا يتنجس فانه يدخلهما فيه وظاهر قوله ثلاثا أن السنة لا تحصل الا بها وليس كذلك بل السنة تحصل بالمرّة الواحدة وما زاد علمها مستحب بدليل قول المؤلف وشفع غسله وتثليثه انظر أبا الحسن على الرسالة وقوله تعبد مفعول لاجله راجع للغسل (ص) بطلاق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في أثنا مفرقتين (ش) هذا مما يفرع على ككون الغسل تعبدا والمعنى أن غسل المسدين لا بد أن يكون بماء مطلق مع نية الوضوء ولو كانتا نظيفتين عند مالك واختاره ابن القاسم أو أحدث في أثنا الوضوء فيغسلهما أيضا بطلق ونية خلافا لأشهب فيهما ومن شأن التعبد أيضا أن يغسلهما مفرقتين خلافا لابن القاسم (ص) ومضمضة واستنشاق (ش) يعني أن من السنن المضمضة وهي لغة التحريك وشرعا قال القاضي عياض هي ادخال الماء فاه فيخضعه ويمجه ثلاثا قال شارحه لفظ الادخال يقتضي أنه لا بد من سبب في ادخاله وان دخل من غير سبب فاعل فلا يعبد مضمضة وكذلك لا بد من المجر والخضضة وان عدم واحد فلم تقرر السنة في المضمضة انتهى ومن السنن الاستنشاق من التنشق وهو لغة الشم وشرعا جذب الماء الى الانف بالنفث والتشويق الدواء الذي يصب في الانف ولا بد في المضمضة والاستنشاق من النية بخلاف رد مسح الرأس والاذنين فلا يفتقران اليها ونية الفرض تتضمن

ثم يفرغ ثابثا ثم الثالث اليسرى كذلك ويغسلها باليمنى ثلاثا (تنبيه) قول المصنف مفرقتين ليس من تمام السنة بل مستحب الا أن هذا الاستحباب تعبد لا معلى (قوله خلافا لابن القاسم) قال المازري ويتخرج على القولين صفة غسلهما فعلى التعبد يغسل كل يد على حدة لانه صفة التعبد في غسل الاعضاء وعلى التنظيف يغسلهما مجتمعين لانه أبلغ في النظافة اذا تقرر ذلك فان القاسم يقول بان الغسل تعبد وهو نص الخطاب فالتناسب أن يقول الشارح خلافا لأشهب ثم بعد ذلك وجدت ما يفيد صحة قول الشارح وان ابن القاسم خالف أصله (قوله قال عياض) اعلم أن هذا التعريف لا يعرف لانه عرفة لأنه قال القاضي ادخال الماء فاه واختلف العلماء في مراد ابن عرفة بالقاضي فالذي عليه الاكثر أن المراد به القاضي عبد الوهاب والذي عليه الاقل أن المراد به القاضي عياض فشارحا ذهب لطريقة الاقل (قوله قال شارحه) أي شارح التعريف وهو الرصاع شارح تعاريف ابن عرفة وضمير فاه يعود على المتوضي لدلالة السياق (قوله وكذلك لا بد من المجر) فلا بد له من آتيا بالسنة على الراجح من القولين وكذا الوفتح فاه حتى نزل الماء من غير مج ولا فرق في المضمضة بين أن تكون بقوة الفم أو بالاصبع لكن استحب بعضهم اذا كانت بالاصبع أن تكون اليمنى لا الشمال لانها مست الاذى وقال الخطاب بعد كلام تقدم له فتحصل من هذا أن الظاهر من كلام أهل المذهب اشتراط الخضضة كما قال الفاكهاني وليس ثم ما يعارضه الا ما نقله النووي وليس فيه تصريح بنسبة ذلك الى مذهبا (قوله وهو الشم) تقول استنشقت الشيء اذا شممته (قوله وشرعا جذب الماء الخ) ظاهره أنه لا يشترط ادخال الماء في الأنف وأنه لو دخل الماء في الأنف ثم جذب به أن ذلك يكفي (قوله ونية الفرض)

الاول للتعليل ثم لا يخفى أن نية الفرض مباينة لنية السنة والمستحب فكيف يصح هذا ويمكن الجواب بأنه لما كانت تلك السنن أو المستحبات في حلال الفرائض صارت النية المتعلقة بالفرائض متعلقة بهم ما على أنه لا حاجة لذلك لأنه فسر نية الفرض بنية امتثال أمر الله وهو يشمل السنن والمستحبات (قوله باقى السنن) لم يبق من السنن بعد ذلك إلا التجديد والترتيب (قوله وان كلاما من الثانية الخ) معطوف على قوله وهل تذكره الخ بناء على قول أبي الحسن (قوله يعنى أنه يستحب) أفاد أن قوله وبالغ مفطر في الأمرين معا تبعاً لهما بهرام والذي في المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق ومثل هذين لا يعدل عنهما فيكون ذلك هو الراجح (قوله أى إدارة الماء) أى جعل الماء دائراً فى أقاصى الخلق جعل أقصى الخلق متعددافهم ومقول بالتشكيك ثم اذا علمت ذلك فالصواب أن يقول إدارة الماء فى أقاصى القم قال ابن فرحون المبالغة فى المضمضة إدارة الماء فى أقاصى القم وقال الشيخ زروق فى شرح القرطبية يستحب للموضئ المبالغة برأى الماء إلى الغلصة إلا أن يكون صائماً فيكره ذلك خوفاً مما يصل إلى حلقه فإن وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعمد كفر اه إلا أن يقدر مضاف فى عبارة الشارح (١٣٤) أى فى أقاصى مجاور الخلق وهو القم وقوله بعد فیدخل جوفه أى فیدخل مجاور جوفه وهو حلقه (قوله والاستنشاق)

ينتهي ما كنية باقى السنن والفضائل ثم ان المضمضة والاستنشاق كاليدين يجرى فيهما ولو أحدث فى أثائه وبقى فيهما وفى اليدين وهل تذكره الرابعة أو تمنع خلاف وان كلاما من الثانية والثالثة مستحبة (ص) وبالغ مفطر (ش) أى أنه يستحب المبالغة وهى إدارة الماء فى أقاصى الخلق فى المضمضة وفى الاستنشاق جذب لافصى الانف وتكره المبالغة للصائم خيفة أن يغلبه الماء فیدخل جوفه فان وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعمد كفر (ص) وفعلاً ما يستألف (ش) يعنى أن فعل المضمضة والاستنشاق على فور بينهما وبست غرفات أفضل بان يتمضمض بثلاث على الولا ثم يستنشق كذلك (ص) وجازاً أو أحداهما بغرفة (ش) أى وجازاً أن يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثاً على الولا ثم يستنشق كذلك أو يتمضمض واحدة ويستنشق أخرى وهكذا أو يتمضمض بغرفة ثلاثاً ويستنشق بغرفة ثلاثاً وبقي صفة أخرى الظاهر جوازها قال بعضهم لم أقف على من ذكرها وهى تضمض من غرفة مرتين والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم اثنتين من ثالثة ثم أنه أثبت فى قوله أو أحداهما رعيالى السنن وانما لم يقل جازاً لأنه راعى فى ذلك كونهما عضوين والغرفة بضم الغين المجمة وفتحها وقيل بالفتح مصدر وبالضم اسم للغروف (ص) واستنثار (ش) أى ومن السنن الاستنثار وهو نثر الماء أى طرحه من أنفه بنفسه بالسبابة والابهام من اليد اليسرى ماسكاً له من أعلاه يربهما عليه لا يخرجه ويكره دون اليد كفعّل الجار مأخوذ من تحرّك الثرة وهى طرف الانف وان لم يجعل أصبعيه على أنفه ولا خرج بريح الانف وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استنشاقاً بناء على أن وضع الأصبعين من تمام السنة وهو مقتضى أخذه فى تعريفه وبه صرح الشاذلى فى شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب (ص) ومسح وجهى كل أذن (ش) أى ومن السنن مسح ظاهر كل أذن وباطنها وهو مراده بقوله وجهى كل أذن فقيهه تغليب الوجه على الباطن وذكر كل لثلاث

الاولى تأخيره بعد قوله بجذبه ويكون التقدير وجذبه فى الاستنشاق ويكون جذب معطوفاً على إدارة (قوله بان يتمضمض الخ) أى أو يتمضمض بغرفة ثم يستنشق بأخرى وهكذا قال بعضهم لم أقف على ذكرهم للثانية والذي يظهر من كلامهم الاولى وقال اللقائى كلامهم يصدق بصورتين أحدهما فاضلة وأخرى مفضولة وكلامه بوجه أنهم ما فاضلتان اه وصادق بازيد كما يعلم من شرح شب (تنبيه) ذكر الخطاب أن الذى جزم به ابن رشد على ظاهر كلامه أنه متفق عليه أن الأفضل فعلهما بثلاث غرفات يفعلهما بكل غرفة منهما وان فعلهما بست من الصور الجائزة (قوله وجاز الخ) المراد بالجواز خلاف الاولى لأجل قوله والأفضل

فان الجواز متى قوبل بالأفضل فالمراد به خلاف الاولى وعبارة عب غير حسنة (قوله كونهما عضوين) أى متعلقى يتوالى عضوين والاولى أن يقول فعلين (قوله وبالضم اسم للغروف) وهو المراد هنا (قوله بالسبابة) أى مستعيناً على ذلك بالسبابة أو أن الباء بمعنى مع أو حذف العاطف وعبارة تت بان ينثر الماء بنفسه وأصبعيه (قوله وهى طرف الانف) ويقال لها أرنبة واستحب بعضهم أن يدخل أصبعه المذكور فى الانف ليزيل ما به من الخاط والوسخ (قوله ولا يخرج بريح الانف) الاولى أن يقول ولو خرج بريح الانف (قوله وقيل ان ذلك مستحب) وعليه بعض الاشياخ متمسكاً بعبارته تدل على أن من ترك وضع أصبعيه أى فى الاستنشاق ترك مستحباً وكون الموضوع أصابع اليسرى مستحب وكذا كونه بالسبابة والابهام فيما يظهر وكذا كونه من أعلاه (قوله ومسح وجهى كل أذن) ولم يذكر مسح الصماخين مع أنه سنة اتفاقاً إلا أن الذى يفيد كلام التوضيح أن مسح الصماخين من جملة مسح الأذنين لأنه سنة مستقلة كما هو ظاهر كلام اللخمي ومن وافقه وصفه مسح الأذنين أن يجعل باطن الابهامين على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين فى الصماخين وهما ثقباً الأذن ووسطهما ملاقياً الباطن دائرين مع الابهامين للآخر وكذا تتبع عضونهما (قوله مسح ظاهر الخ) أى فالمراد بالوجه ما كان ظاهراً واختلف فقيل الظاهر ما بالى الرأس وهو الراجح وقيل ما يواجهه ومتشأ الخلاف النظر إلى ابتداء الخلق وهى أنها كالوردة فانتفتحت وإلى الحال اذا الظاهر الآن كان باطناً والباطن ظاهراً

(قوله وتجديدهما) أي فلا يكفي مسحهما بباقي من بلل بعد مسح رأسه لأنهما عضوان مستقلان لهما الرأس ولهما من الجسد كما أفاده نت (قوله مائهما) أي ماء لهما فهو على حذف الجار (قوله ورد مسح الرأس) ومحل كون الرد سنة حيث بقي بيده بلل من المسح الواجب والالم يسن والظاهر أنه إذا بقي بيده بلل يكفي بعض الرد أنه يسن بقدر البلل فقط لحديث إذا أمر نكح بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله من حيث) أي من مقابل جهة البدء وان من معنى إلى قال الخطاب رد اليدين في مسح الرأس إلى المحل الذي بدأ منه (قوله الفودين) ثنية فود جانب الرأس (قوله فالمسوح ثانيا غيره أولا) هذه العلة ضعيفة لأنها تنجس وجوب الرد وقد يقال تعليلهم به ذامع الحكم بسنية الرد يؤذن بان المسح مبني على التخفيف وان الفرض انما (١٣٥) هو الاولي وان كان الذي مسح في الرد غير الذي مسح في البدء

وحينئذ فالاولى أن يبقى كلام الشيخ عبد الرحمن على إطلاقه فلا يؤول كما أوله عجم وتبعه الشارح (قوله أن ردوه - ذا مراد الشيخ عبد الرحمن) الظاهر أن ذلك غير مراده ويدل عليه قوله قبل ولم يكن الرد فضيلة الخ (قوله لان الله) تعليل لعدم الوجوب الذي هو من لوازم السنة الا انه لا ينتج خصوص السنة لاحتمال الاستحباب فان قلت بل يحتمل الجواز قلت الترتيب اللفظي لا يخلو عن حكمة وأقل ما هناك الاستحباب وقد يقال السند في السنة فعل النبي المداوم عليه غير أن ذلك ليس مستفادا من العبارة (قوله فيعيد المنكس) أي الفرض المنكس هو المقدم على موضعه المشروع له عادة فيعيده مع البعد مرة على جهة السنية أي إذا كان ناسيا أو ما إذا كان عامدا أو جاهلا فسيأتي (قوله والامع) أي وان لم يحصل بعد بل بالقرب فيعيد المنكس ثلاثا استئنا مع تابعه ندب مرة مرة لیسارة ذلك ولا فرق في هذه الحالة بين الناسي وغيره هكذا قرره عجم وتبعه تلامذته والذي في الشيخ سالم والطخيني يعاد المنكس مرة مرة

يتوالى ثنيتان لو قال وجهي أذنين (ص) وتجديدهما (ش) أي ومن السنن تجديدهما للاذنين فإذا مسحهما من غير تجديد أي بسنة المسح وترك الأخرى وهو التجديد (ص) ورد مسح رأسه (ش) أي ومن السنن رد مسح رأسه من حيث بدأ من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد الفودين ويكره تكرير الماء للرد وهذا التوسيع حتى أخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسلة الثانية لان للشعر وجهين فالمسوح ثانيا غيره أولا غالباً ومن لا شعر له تبع لمن له انتهى وهذا الكلام يدل على أن الرد سنة حتى في المسترخى وبعبارة ورد مسح رأسه سنة ولو طال الشعر بعد تعميمه بالمسح فن طال شعره بحيث لا يعم مسحه الا بادخل يديه تحته في رد المسح يسن في حقه اذا عم المسح أن ردوه - ذا مراد الشيخ عبد الرحمن بان الرد سنة ولو في الشعر الطويل أي بعد التعميم اذ لا يسع أحدا من يقول بوجوب مسح جميع الرأس أن يقول ان الرد قبل التعميم سنة (ص) وترتيب فرائضه (ش) أي ومن السنن ترتيب فرائض الوضوء من غسل وجهه قبل يديه ثم مسح رأسه قبل رجليه لان الله تعالى عدل عن حرفي الترتيب إلى الواو التي لمطلق الجمع ولقول على رضى الله عنه لا أبالي اذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت (ص) فيعيد المنكس وحده ان بعد يجفاف والامع تابعه (ش) هذا مفرع على قوله وترتيب فرائضه والمعنى أن من نكس وضوءه وقد طال بعد انتهاء الوضوء بان جفت الأجزاء فانه يعيد المنكس وحده بدون تابعه ان كان التفريق ساهيا وان كان عامدا أو جاهلا فانه يستحب له إعادة الوضوء فان لم يحصل طول بل ذكر ذلك بحضرة الماء أعاد المنكس وما بعده شرعا لافعالا فاذ بدأ بذراعيه ثم وجهه ثم رأسه ثم رجليه وبعد الامر أعاد ذراعيه فقط ليقعا بعد غسل وجهه فان لم يبعدا الامر أعاد ذراعيه مع ما بعدهما شرعا وهو مسح الرأس وغسل الرجلين فقوله المنكس أي الفرض المنكس لا السنة وقوله ان بعد أي بعد من تركه من زمن تذكره أي ان طال ما بين تركه وتذكره وقوله يجفاف تفسير البعد أي ان بعد بعدا مقدرا بجفاف أعضاء من اعتدلا أي مع اعتدال المكان كما هو تقدم في المواوأة أن التفريق عمد لا يجزى بالجفاف بل بدونه فينبغي هناك أي بالجفاف هنا في حق من نكس ناسيا وحكم إعادة المنكس السنية وانما صرح بقوله والامع تابعه وان كان مفهوم شرط لانه لا يعتبر مفهوم الشرط الا اذا كان معينا معلوما وهنالك كذلك فلذا صرح به (ص) ومن ترك فرضا أتى به وبالصلاة أو سنة فعلها لما يستقبل (ش) لما كان حكم المنسي عند

واعتمده محشى نت (قوله يستحب له إعادة الوضوء) أي لا الصلاة وهو قول ابن القاسم في المدونة وفي المقدمات لا يعيده ولا الصلاة وقبل يعيد الوضوء والصلاة أبدا أي ندب في الوقت وغيره واقتصر الشارح على الاول لقبول ابن عرفة له ووجه التفرقة أن إعادة الوضوء مرغوب فيها بدليل الامر بالتجديد بخلاف الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلوا في يوم مرتين وان نص ابن حجر على ضعفه (قوله وتقدم الخ) لم يتقدم وقوله بل بدونه صاحب ذلك القول لم يعين ذلك الدون ولكن تقدم أن المعتد أن التفريق في العامد والعاجز واحد وهو الحد بالجفاف فتدبر (قوله وهنالك) فيه أنه متعين لانه لما قال وحده عند الجفاف يعلم أنه عند عدم الجفاف يعيد مع تابعه وكونه يتوهم عدم اعادته أصلا لا يصح الا أن يقال انه محتمل أنه يعيد مع تابعه ومع بعض تابعه فأفاد أنه يعيد مع تابعه أي مع كل تابعه (قوله أتى به) وجوباً بنسبة كمال الوضوء ان تركه ناسيا مطلقا كعامدا أو جاهلا أو عاجزا لم يطل بغيرية فيهما فان طال ابتدأ

الوضوء كما اذا طال تذكره بعد نسيانه ونذبه اتيانه بما بعده في الاحوال المتقدمة ان كان عن قرب فان بعد اتي به وحده في النسيان وبطل فيما سواه وبأني به هو فيما لا بطلان فيه ثلاثا وما بعده مرة مرة ان كان قد فعله أولا ومرة ثانيا وثالثا ولا فيملا بكل الثلاث ولا يقال اذا كان فعل ما بعده ثلاثا فافعله الآن مرة يدخل في وهل تذكره الرابعة أو تمنع لا نأقول محل الخلاف حيث لا يطلب به الاجل الترتيب وهذا يطلب به الاجل **تنبيه** حكم اعادة ما بعد مع القرب النذب ذكره الفاكهاني (قوله غير النية) أما النية فان تركها أو شك في تركها أعاد الوضوء مطلقا (قوله أو شك غير مستنكح) قابل الشك باليقين فمدخل فيه التردد على حد سواء والظن خلاف لما في عب (قوله أتني به ثلاثا) سواء قرب أو بعد لانه لم يغسل أصلا بخلاف المنكس فانه قد فعل (قوله وفي استئنافه الوضوء في العمد) أي اذا طال بحيث حقت الاعضاء وقوله وبنائه في السهو وطال أم لا وقوله واتيانه بنية أي في السهو وأما العمد والعجز عند البناء فلا نية لان النية الأولى منسحبة (قوله وما فعل بعده) مامة متقدمة من تأخير والتقدير وفعل ما بعده واعلم أنه لا بد من تقديم وتأخير وتقدير في العبارة حتى يتضح معناها والتقدير وبأني ههنا ما تقدم من حكم الموالاة والتسكيس سواء بسواء من استئنافه الوضوء في العمد الخ فتقوله وفي معنى من بيان قدم على مبيته الذي هو قوله من حكم الموالاة (قوله بقينا أو شكنا) بقيد الشك بغير المستنكح (قوله والترتيب) سنة الترتيب قدمها المصنف مع ما يتعلق (١٣٦) بأعادة ما بعده فلا يدخل في كلامه هنا خلافا لابن خزيمة وأباه تبع الشارح وسنة

ابن القاسم حكم المنكس على ما تقدم أتبعه به والمعنى أن من ترك فرضا من فروض الوضوء أو الغسل غير النية يقينا أو شكيا غير مستنكح مغسولا أو ممسوحا عضوا أو لمعة عمدا أو سهوا أتني به ثلاثا ان كان مغسولا وبأني بالصلاة التي كان صلاها بذلك الوضوء كن لم يصلها وفي استئنافه الوضوء في العمد وبنائه في السهو وبنائه بنية وما فعل بعده بالقرب مامة تقدم من حكم الموالاة والتسكيس سواء بسواء ولهذا لم يتعرض المؤلف لذلك وأما من ترك سنة يقينا أو شكيا من سنن الوضوء أو الغسل ولم يعوض محلها ولا يوقع الاتيان به في مكروه وهي المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين والترتيب وتجديد ما تهما في الوضوء ومسح صماخهما في الغسل عمدا أو سهوا فانه يفعلها ان أراد الصلاة بدون الوضوء دون ما بعده ولو قري بالماء يستقبل من الصلوات ولا يعيد ما صلى في وقت ولا بعده اتفاقا في السهو وعلى المعروف في العمد اضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة عن أمر الصلاة لكونها مقصدا وأما ما عوَض عنه كغسل اليدين الى الكوعين أو وقع اعادته في مكروه كرد مسح الرأس بعد أخذ الماء لجليه والاستنشاق اذا لبد من سبق الاستنشاق فلا يفعل شيئا منها فهذا ما يفعل من السنن وما لا يفعل على ما لابن بشير خلافا لطريقة ابن الحاجب القائل بالاتيان بالسنة أتني محلها بعوض أم لا ثم ليس في كلام المؤلف قرينة تحمل الترك على السهو بل هو عام فهو خلاف لما في المدونة لان فيها ان ترك النرض عمدا أعاد الوضوء ويمكن أن يقال قوله أتني به أي بالفرض وحده أو مع شيء آخر واذا تركه عمدا أو أتني بالوضوء فقد صدق أنه أتني به أي بالفرض مع شيء آخر وهو بقية الاعضاء **تنبيه**

تجديد الماء للاذنين مما يوقع الاتيان به في مكروه فلا ينبغي ذكرها أيضا ولكنه تابع في ذكرها لابن خزيمة أيضا وهو خلاف ما عند الخطاب (قوله فانه يفعلها ان أراد الصلاة) أي بذلك الوضوء ولا حاجة لقوله بعد لما يستقبل وهذا الفعل قيل سنة وقيل ندبا والظاهر الاول والظاهر أن غيرها مما يتوقف على الطهارة كالطواف ونحوه كذلك وأما لو لم يرد الصلاة بل أراد البقاء على طهارة ولو أراد قراءة القرآن ظاهرا وأولى اذا أراد النقص فانه لا يطالب بالأعادة وهذا كله مع الطول بان لم يكن بحضرة الماء وأما اذا كان مع القرب أي بحضرة الماء فانه يفعلها اذا أدرا البقاء على

الطهارة أراد الصلاة أم لا لان أراد النقص وما يفهم من عب من أن الطول هو تمام الوضوء وعدمه عدم تمام الوضوء فغير ظاهر كما يعلم مما كتبناه عليه فليتأمل وأما اذا كان ترك الترتيب فقد ذكرنا انه يعاد المنكس ولكن الظاهر أنه يقيد بما اذا أراد بقاء الطهارة سواء أراد أن يفعل بها قربة أو البقاء عليه وأما اذا أراد نقضها عقب فعله فلا يؤمر بعود ما ذكر ذكره عجم (قوله ولو قريبا) أي بان كان بحضرة الماء انتقال الماء هو أعم من الموضوع لان الموضوع مع عدم القرب بقربة قوله ان أراد الصلاة (قوله لما يستقبل من الصلوات) أي يفعلها لما يستقبل ان كان يريد الصلاة (قوله وعلى المعروف في العمد) وقيل يعيد في العمد في الوقت ورجح (قوله بعد أخذ الماء لجليه) الانسب لاذنيه أي لانه يؤدي الى الرد بما جديد مع أن الرد لا يكون بما جديد ولعله اعاد لذلك لكونه اللازم لان مسح الاذنين سنة ثم من المعلوم أن رد مسح الرأس مما عوَض عنه غيره فان قلت ما هو المكروه قلت التجديد الرد وقوله اذا لبد من سبق الخ أي فيؤدي لتكرار الاستنشاق وهو مكروه (قوله فهو خلاف لما في المدونة) وجهه أن المدونة حكمت بأنه في الفرض يعيد الوضوء والمصنف حكم بأنه يعيد الفرض المتروك فقط وقوله ويمكن بحواب عن ذلك الاشكال (قوله أتني به) أي بالفرض وحده كلامه في الاتيان الواجب لافي الاتيان المستحب فلا ينافي أنه في الصور الثلاث يأتي بما بعد المتروك مع القرب والصور الثلاث هي صورة النسيان والعمد والعجز مع القرب (قوله وانما تركه عمدا أو أتني بالوضوء) الاولى أن

يقول واذا أتى بالفرض مع شيء آخر فقد أتى بالوضوء * (تنبيهه) * إذا غسل وجهه وقد ترك المضمضة مثلاً فإن كان ناسياً قيل يتمادي في فعلها بعد تمام وضوئه وقيل يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه وأما لو كان عامداً فإنه يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه (قوله مع القرب) أي بأن كان بحضرة الماء كما يستفاد من ح (قوله جمال الخ) من ردة حمة وزان رطبة ما أحرق من خشب وشبهه (قوله التي بثاب على فعلها) هذا التعريف غير مانع لشمولة السنة فهو تعريف بالاعم وهو جائز عند الاقدمين وأما لو عرف تعريفها مساوياً لقال وهي ما طلبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكده وأما السنة فهي ما كدأمره وأعظم قدره (قوله موضع طاهر الخ) أي ابقائه في موضع طاهر أي طاهر بالتقيد وشأنه الطهارة فيخرج محل الخلاء فيكره الوضوء فيه ولو طاهرا (قوله وقلة) أي وتقليل (قوله الجلوس المتمكن) كذا في نسخة ووصف الجلوس بالمتمكن مجاز لان المتمكن من صفات الشخص (قوله بلاحد بسيلان) أي عن العضو وأما السيلان عليه فلا بد منه لأنه لا بد من إبعاد الماء للبشرة ولا كان مسحاً ويسمح للموسوس زيادة على عادة أمثاله وليس الناس في التقليل سواء لاختلاف عاداتهم اذ منهم عظيم الجسم الكثير الشعر (١٣٧) اليابس البشرة ومنهم على العكس من ذلك فالذي يكفي

الثاني لا يكفي الاول وقوله أو تقطير عطف مغاير لان التقطير أن ينزل عن العضو قطرة قطرة وأما السيلان عنه فهو أن ينزل عن العضو كالخيط وأتى بذلك رداعلى من يقول لا بد أن يسيل الماء أو يقطر عن العضو ذكره شب (قوله ومنها أن لا يتكلم فيه) أي بغير ذكر الله والظاهر أن الغسل كذلك (قوله واناء ان فتح) لا مفهوم لانهاء مع قيد الانفتاح اذ الجبر كذلك (قوله وشفع غسله) ولا بد من تخيل في الثانية والثالثة والام يكن آتياً بالمستحب وينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد أن ينوي بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئاً معيناً ويصمم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند وصححه القرافي وأقول وهو الظاهر (قوله دون الاذنين) أي فالتنوين في أعضاء

ولا يعيد ما بعد السنة المستركة مع القرب لان الترتيب بين السنن أو بينها وبين الفرائض مستحب والزيادة في المغسولات تكره وقيل تحرم وقول المؤلف فعلها أحسن من قول غيره أعادها وإن أحب بان العود ليس له ابتداء ولا سبق لحديث الجهميين عادوا حماً ولم يكونوا قبل ذلك ولما قرع من الكلام على السنن أتبعه بالكلام على الفضائل جمع فضيلة وهي ما في فعله أجر ولا اثم في تركه فقال (ص) وفضائله موضع طاهر وقلة ما بلاحد كالغسل (ش) يعني أن فضائل الوضوء أي خصاله وأحواله الفاضلة التي بثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها كثيرة منها موضع طاهر فلا يقع في موضع الخلاء أو غيره من المواضع النجسة خوف الوسوسة ومنها استقبال القبلة ومنها الاستسقاء النية في جميعه ومنها الجلوس المتمكن ومنها الارتفاع عن الارض لئلا يتطاير عليه ما ينزل على الارض ومنها قلة الماء المستعمل مع الاحكام والتعميم بلاحد بسيلان أو تقطير عن العضو ولا الماء المعد للوضوء والا كان تاركاً للفضيلة اذا توضع من بحر مثلاً وهذا لا بقوله أحد والغسل كالوضوء في استحباب كونه في موضع طاهر وتقليل الماء المستعمل ومنها أن لا يتكلم فيه نقله ابن عرفة عن بعض متأخري القرويين ونقله بعض الشيوخ (ص) وتبين أعضاء واناء ان فتح وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثنيته (ش) أي ومن فضائل الوضوء البدء بيمين أعضائه من اليدين والرجلين والجنبين في الغسل دون الاذنين والخصفين والصدغين والقودين بفتح الفاء وسكون الواو وثنية فودجاً ثانياً للرأس لاستواء ما ذكر في المنافع فلم تقدم اليمين من ذلك على يساره ومن الفضائل أن يكون الاناء على يمين المتوضي ان كان مفتوحاً بحيث يتسع بإدخال اليد فيه كالطشت لفعله عليه الصلاة والسلام ولانه أمكن وأما ما كان كالأبريق فيجعل على اليسار ليصب الماء يساره على يمينه ومن الفضائل أن يبدأ المتوضي في مسح رأسه بمقدمه ولا خصوصية للرأس بهذا الحكم بل جميع أعضائه فلو بدأ بمؤخره أو الذقن أو المرفقين أو الكعبين وعظ وقبح عليه ان كان عالماً وعلم الجاهل ولو قال وبدء بأول أعضائه كان أشمل والمراد بالاول الاول عرفاً واليدين عرفاً

(١٨ - خرشي أول) للتعظيم على حد قوله تعالى فإذا هي حية تسعى أي الأعضاء العظيمة المحتاج لها في التصرف من اليدين والرجلين لما في اليد اليمنى من الحرارة الغريزية ووفور الخلق والصلاحية للأعمال ما ليس في اليسار وذلك أن الخاتم يضيق فيها ويتسع في اليسار (قوله فود) بلا همز (قوله لاستواء ما ذكر) مفاده أن الجنبين ليسا متساويين فيما ذكر أي فيحمل على الجنب الايمن ما لا يحمله على اليسار (قوله ان كان مفتوحاً) بحيث يتسع أي ان المراد بالمفتوح الواسع فكأنه قال واناء ان وسع والا فالأبريق مفتوح وفي تفسير الشارح المذکور إشارة الى ان قوله فتح المعنى على الماضي لا المستقبل المشعر به ان وهذا في المعتاد أو الاضبط أما لا عسر فيضعه على يساره (قوله بمقدم رأسه) ومؤخره بفتح ثابيه وتشديد الدال والخاء هذا هو المعروف وفيه لغة أخرى مقدم ومؤخر مخفف والثالث مكسور نقله الشيخ أبو الحسن (قوله ولا خصوصية للرأس) قال في ك انما خص المصنف الرأس لانه ربما يخفى مقدمها أو لاجل الخلاف ففي المذهب قول بأنه يبدأ من مؤخر رأسه (قوله وقبح عليه) أي ايم عليه (قوله والمراد بالاول عرفاً) أي لالغة (قوله فأول اليدين عرفاً) الظاهر أن أهل اللغة يوافقون على ذلك

(قوله ومن الفضائل الغسلة الثانية والثالثة) فيه إشارة إلى أن المحكوم عليه بالاستحباب كل من الغسلة الثانية والثالثة لا المجموع من الأولى والثانية أو الأولى والثالثة كما يوهمه وفي بعض الشراح وشفع غسلة أي الوضوء وفهم من إضافة شفيع للغسل أن تكرار الممسوح كالأذن ليس بفضيلة وهو كذلك لأن موضوع المسح التخفيف والتكرار يخرج عن موضوعه ويكره تتبع غسولات الأذن (قوله فرضية الثانية) أي وسنية الثالثة (قوله وهل الرجلان كذلك) وهو الصحيح فالواجب الاختصار عليه ويؤخذ اعتماد الأول من قول الشارح فيه وهو المشهور وفي قوله في الثاني وشهر بعض مشايخ ابن راشد (قوله أو المطلوب الانتقاء) أي من القاذورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التي تمنع وصول الماء (١٣٨) للبشرة فهي مما يجب إزالتها (قوله والاقتدار) عطف مرادف (قوله وحكي المازري عليه

الاجماع) قال في ك ونقل الاجماع طريقة اه أي فلا يرد أن يقال ينبغي أن يكون هذا هو الرابع (قوله وهل تكره الرابعة الخ) هذا الخلاف جار في الوضوء المجدد قبل فعل شيء بالأول مما يتوقف على الطهارة كالمصلاة إلا أن يكون حصل بالمجدد تمام تثليث الأول فلا يمنع ولا كراهة (قوله ناحية السرف) الإضافة للبيان وإذا حقت النظر تجدد القول بالكرهية هو المعتبر وأما القول بالمنع فلا وجه له لأن الوضوء وسيلة على أنه يمكن حل المنع على الكراهة (قوله بعد صلاة نقل الخ) كذا في نسخته والمناسب قبل ما سيأتي في قوله وتجدد وضوءه أن صلى به قال الشارح ولونا فله (قوله بقصد التعبد) والظاهر أن عدم القصد رأساً كقصد التعبد (قوله أما لو قصد إزالة الأوساخ) ومثل قصد إزالة الأوساخ قصد التبريد أو التلهيم (قوله وهو على الاستئثار) الظاهر أن الاستحباب هنا غير ممكن لأنه لا يعقل استئثار قبل استئثار (قوله وترتيب سننه) فلو حصل منه تسكيس بين السنن أو بين السنن والفرائض لم يطلب إعادة للترتيب

رؤس الأصابع ومن الفضائل الغسلة الثانية والثالثة على المشهور وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزناني عن أشهب فرضية الثانية (ص) وهل الرجلان كذلك أو المطلوب الانتقاء (ش) يعني أنه اختلف في الرجلين غير النقيتين هل هما كبقية الأعضاء المغسولة في أنه يستحب فيهما الشفع والتثليث بعد أحكام الأولى كما في الجلاب والرسالة وهو المشهور أو المطلوب فيهما الانتقاء لكونهما محل الأوساخ غالباً والاقتدار ولو زاد على الثلاث وشهره بعض مشايخ ابن راشد وحكي المازري عليه الاجماع أما إذا كانتا نقيتين فكسائر الأعضاء اتفاقاً وهذا يفهم من تعبير المؤلف بالانتقاء (ص) وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف (ش) يعني أنه اختلف هل تكره الغسلة الرابعة بعد الثلاث الموعبة لائتمام من ناحية السرف في الماء وهو نقل ابن رشد أو تمنع وهو نقل اللخمي وغيره عن المذهب خلاف فقوله خلاف راجع إلهما حذف من المسئلة الأولى دلالة هذا عليه والانساب لوعبر في الثانية يتردد لان كل واحد من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره على أنه المذهب ولم يحك خلافاً وشهر منه أحد القولين فتأمل ولو قال الزيادة عوض الرابعة كما قال ابن الحاجب لكان أحسن لشموله لما زاد على الرابعة أيضاً مع أنه مشبه في الاختصار وما سيأتي من أن التجديد بعد صلاة نفل به ممنوع مبني على أحد القولين ومحل الخلاف إذا زاد على الثلاثة بقصد التعبد أم لو قصد إزالة الأوساخ لحاز (ص) وترتيب سننه أو مع فرائضه (ش) أي ومن الفضائل ترتيب سنن الوضوء بعضها على بعض بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين على المضمضة وهي على الاستنشاق وهو على الاستئثار وهو على مسح الأذن ومن الفضائل ترتيب سننه مع فرائضه بأن يقدم السنن الأولى على الوجه والفرائض الثلاث على الأذن فلو ذكر المضمضة والاستنشاق بعد شروعه في غسل الوجه فهو كترك الجلوس الوسط حتى يفارق الأرض بيديه وركبته ويتمادى ويفعله ما بعد فراغه وأما ترتيب فرائض الوضوء فيما بينها فقد مر أنه سنة فقوله أو مع فرائضه عطف على مقدّر حذفه للعلم به أي مع أنفسها أو مع فرائضه وقول من قال لو قال المؤلف ومع فرائضه بأسقاط همزة أو كان أحسن فيه نظراً لأنه قد يقتضي أن ترتيب السنن في أنفسها والترتيب بينها وبين الفرائض مستحب واحد وليس كذلك إذ كل منهما مستحب بانفراده كما هو مستفاد من العطف باو (ص) وسواله (ش) أي ومن الفضائل السوال وهو استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة عنها ويستاك باليمنى ويكون قبل

عدا أو سهواً (قوله فلو ذكر المضمضة) صريح في النسي وتقدم الكلام على العامد (قوله فيه نظر) الوضوء الظاهر أن كلام ذلك القائل صحيح وذلك أن التعبير باو يفيد أن المستحب أحدهما لا بعينه مع أن كلامهما مستحب فالتصويب ظاهر وذلك أن الكلام في مستحبات قصد بيانها معطوفاً بعضها على بعض بالواو فقوله وترتيب سننه أي مع بعضها إشارة لصورة عطف عليها الثانية وهي ترتيب السنن مع الفرائض بقوله أو مع فرائضه (قوله وهو استعمال عود أو نحوه) فيه إشارة إلى أن السوال يطلق ويراد به المصدر أي ويطلق ويراد به الآلة كما أفاد صاحب المصباح فأراد به هنا المصدر لأن التكليف إنما يتعلق بالأفعال وهو ما أخوه من سالك أي ذلك أو تعاليل من قولهم جاءت الأبل تسارك أي تتمايل في المشي من ضعفها (قوله أو نحوه)

كقطعة حبة (قوله ويضمض) الواو للتعليل (قوله والاراك) بفتح الهمزة الواحدة أراك (قوله والاخضر) كأنه يقول وأفضل السوال الاراك أخضر أو يابس ولكن الأخضر الذي يحمله طبعاً أفضل للقطر لكونه أبلغ في الانتفاء كما في شرح شب لا الصائم فيكره وعند الشافعية الأولى الراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم غيره مما له ريح طيب ثم غير العبدان إلى آخر ما قالوا والظاهر أن مذهبننا لا يخالف في ذلك (قوله وكرهه ابن حبيب الخ) سؤقهم كلام ابن حبيب يفيد أنه يعقل عليه وكان مراده أنه ما تعرض لهذا الحكم إلا ابن حبيب فليتبّع (قوله يعود مجهول) أي خوفاً من أن يكون من المحذر منه (قوله يورث الأكلة) بضم الهمزة وسكون الكاف داء في العضو بأكل منه أي يتحت منه العضو (قوله عرضا في الأسنان) أي لسلامة اللثة من التقطع والادماء ولأن الشيطان يستاك فيها طولاً وكذا من لاسن له يطلب منه الاستيالك (قوله وان باصبع) أي مع المضمضة ليسكون ذلك كالدلك قال في لظواهر كلام المؤلف سواء كانت الأصبع لينة أو خشنة وينبغي بالأصبع السبابة وفي بعض نسخ الرسالة الأصبعين ويعني بذلك السبابة والأبهام (قوله فلا يدخلها الأناء) أي لغسلها (قوله هذا يدل) أي قوله فلا يدخلها الأناء (١٣٩) وذلك أن النهي عن الدخول فرع عن صحة

الدخول ووقوعه وذلك إنما يكون باليمني (قوله على أنه) أي الاستيالك باليمني أي باصبع من أصابع اليمني (قوله وكره بعضهم بالشمال) أي باصبع من أصابع الشمال كما نذب مسك السوال باليمين لانه من باب العبادات لا بالشمال لانها مست الأذى (قوله وفي كلام تت نظر) أي حيث يفيد أنه أراد بالسوال الآلة يمكن الجواب عنه بأن التقدير وفعل سوال وان كان ذلك الفعل باصبع (قوله كاستحبابه لصلاة بعدت منه) أي سواء كان متطهراً بماء أو تراب أو غير متطهر يكن لا يجسد ماء ولا تراباً أي بناء على أنه يصلي (قوله وتسمية) وهل يزيد الرحمن الرحيم قولان (قوله وروي الانكار) أي فليست بشروعة والظاهر أنها حثثت تكون مكروهة (قوله والاباحة) استشكل بعضهم تصوراً الاباحة مع رجحان

الوضوء ويضمض بعده والاراك أفضل وهو شجر معروف والاخضر للفطر ويحصل بكل عود وأفضله المتوسط بين الشدة والرخوة وكرهه ابن حبيب يعود الرمان والريحان لتحريركهما عرق الجذام ولا يستاك يعود مجهول ولا بالخلفاء وقصب الشعير لأن ذلك يورث الأكلة والبرص وينبغي أن يبدأ بالسوال من الجانب الأيمن عرضا في الأسنان وطولاً في اللسان ثم المراد بقول المؤلف وسوال الفعل وهو الاستيالك بدليل قوله وان باصبع أي حيث لم يجد غيرها قال الأبي وفي العتبية ومن لم يجد سوا كافاً صبعه تجزئه فان استاك بها فلا يدخلها الأناء خوف إضافة الماء وهذا يدل على أنه باليمين وكرهه بعضهم بالشمال لانها مست الأذى انتهى ولو كان المراد به الآلة لقال وان أصبعاً أي وان كانت الآلة أصبعاً وفي كلام التتائي نظر (ص) كصلاة بعدت منه (ش) أي كاستحبابه لصلاة بعدت من السوال بمعنى الاستيالك لا من الوضوء لانه قد يكون بغير سوال (ص) وتسمية (ش) المشهور أنهم من الفضائل وروى الانكار والاباحة ومن الفضائل الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو رافع رأسه إلى السماء أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وما يقال عند فعل كل عضو حديث ضعيف جداً ولا يعمل به وقول الأقفهسي انه يستحب فيه نظر (ص) وتشرع في غسل وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضد منزل ومسجد ولبس وغلق باب واطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتقبض ميت ولحده (ش) أي وكما تشرع التسمية ندباً في الوضوء تشرع ندباً أيضاً في غسل وتيمم وأكل وشرب ويزيد وبارك لنا فيما رزقنا وان كان لنا قال وزدنا منه ويحجر به ليندكر الغافل ويعلم الجاهل وان نسيها في أوله قال في الأثناء بسم الله في أوله وآخره فان لم يتذكر حتى فرغ قرأ سورة الاخلاص فان الشيطان يتقايأ ما أكله وتشرع وجوباً مع الذكر في ذكاة بأنواعها

الذكر واجب بان المباح وقوع الذكر الخاص في أول العبادات الخاصة أما نفس الذكر فراجع الفعل فحل الاباحة غير محل النذب قال بعضهم وكذا رواية الانكار لا توجه لذلك بل لاعتقاد رجائه في هذا المحل الخاص (قولهم اللهم اجعلني من الخ) التواب هو الذي يذنب ثم يتوب والمتطهر من لم يذنب فيكون المعنى اللهم اجعلني من هؤلاء أو هؤلاء ولا تخرجني عنهم (قوله حديث ضعيف جداً) أي وإذا كان ضعيفاً جداً فلا يعمل به لان العمل إنما يكون بالضعيف اذا لم يشتد ضعفه (قوله وتشرع في غسل) أي في ابتداء غسل ولو من حرام (قوله في أكل وشرب) هي سنة على الراجح في الشرب والاكل والراجح انها سنة عين في الاكل وقيل سنة كفاية وأما في الشرب فهي عين اتفاقاً وهذا هو السر في قول المصنف تشرع لانها في بعض ما ذكر واجبة كعند الذبح وسنة كالتسمية عند الاكل والشرب وبعضها مستحب كالباقي (قوله ولبس) لنوب ازار أو عمامة أو رداء (قوله ولحده) أي الحادة في قبره أي ارقأه (قوله ويزيد وبارك) الأفضل أن يقول ويزيد اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا خيراً منه وان كان لنا قال وزدنا منه أي ولا يقول خيراً منه ظاهراً أنه لا خير من اللبن مع أن الوارد عن ابن عباس أن أفضل الأطعمة اللحم ويليه اللبن ويليه الزيت ولعل السر في ذلك مع ما ورد أنه يغني عن غيره ولا يغني عنه (قوله قال بسم الله في أوله) لعل الفائدة في ذلك حقوق بركة لا كل فيما تقدم له في الاكل (قوله بتقايأ ما أكله) أي

خارج الاناء وفيه اشارة الى أن الشيطان يأكل حقيقة (قوله وعند غلق باب) وسرها دفع وسوسة من يريد فتحه من السراق (قوله وهو الذي اقتصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح) وهو المذهب كما قال بعض الشراح (قوله وابتداء صلاة نافلة) أي جائزة في صلاة النافلة كما سيأتي في قوله وجازت كنعوذ بالله الخ أي فالمراد بالمشروع ما يشمل الجائز (قوله ودخول وضده) أي فالدخول لا كنيه من حيث قضاء الحاجة أمر ذو بال فطابت (١٤٠) التسمية ومن حيث ذاته غير ذي بال فلاجل ذلك قدم الدخول باليسرى فيه قال الشيخ

اجدقة قولها عند ارادة دخول الخلاع وبعد الخروج منه (قوله ولا تشرع في حج) ظاهره انها مكروهة في هذه الامور وهو الظاهر أي مكروهة عند الاحرام بالحج وعند الاحرام بالعمرة وعند الاذان وعند الذكر وعند صلاة الفرض وعند الدعاء (قوله وصلاة) أي فرض لانها تكروه فيها (قوله الزيادة في المغسول على محل الفرض) هذا لا يتصور الا في اليدين والرجلين اذ اليد من الاصابع للشك والرجل منها الى الفخذ ولا يتصور في مثل الوجه والرأس لانهما محدودان هذا ما قرر ونقول لا يلزم من حدهما عدم كون الغرة تزيد على حدهما فهما وان كانا محدودين تفعل الزيادة خارجة عنهما (قوله فمحمول على أنه لم يبلغ الامام) أي ولو بلغه لم يعمل به فيرد أن يقال كيف يرجع قول الامام على قول النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مشكل الغاية فالمناسب اسقاط هذا الجواب (قوله أو المراد بالغرة) أي باطالة الغرة فهو على حذف مضاف وحاصله أن الغرة هي الوضوء واطالته عليه ادا منه على الوضوء ولم يعلم عين الحكم وفي ابن مروزق أنه مكروه (قوله ومسح الرقبة) مكروه (قوله أو كراهتهم) أي فلمهم

الاربعة وهي النحر والذبح والعقر وما عوت به كقطع جناح لنحو جراد كما يأتي وتشرع ندبا في ركوب دابة وتشرع أيضا ندبا في ركوب سفينة وعند دخول وخروج المنزل وتشرع أيضا ندبا في دخول مسجد وخروج منه وعند لبس وعند التزع وعند غلق باب وعند اطفاء مصباح وفتح الباب ووقيد المصباح كذلك كما استظهره الزرقاني وتشرع أيضا ندبا في وطء مباح وأما الوطء الحرام والمكروه فثلاثة أقوال فقل تكروه فيهما وهو الذي اقتصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح وقيل يحرم وقيل تكروه في المكروه وتحرم في المحرم ومن أمثلة الوطء المكروه وطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المؤدى الى انتقاله الى التيمم على ما يأتي في قول المؤلف ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض وجع مغتسل الاطول وتشرع أيضا ندبا عند صعود خطيب منبر أو تخمض ميت ولحده وتشرع أيضا ندبا عند تلاوة القرآن وعند النوم وابتداء صلاة نافلة وطواف ودخول وضده لخلاء وعند السواك ولا تشرع في حج وعمرة وأذان وذكر صلاة ودعاء وتكروه في المحرم والمكروه والقرا في تحرم فيهما وانما قال وتشرع أي وتطلب شرعا ولم يقل وتندب ليشمل الواجب والمسنون والمستحب وبعضهم رجع سنية التسمية في الاكل والشرب عينا وقيل كفاية في الاكل (ص) ولا تندب اطالة الغرة (ش) المراد باطالة الغرة الزيادة في المغسول على محل الفرض أي ولا تندب الزيادة على غسل محل الفرض ولا يقال قد ثبت في حديث أبي هريرة في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام أنه زاد في مغسول الوضوء لا نأقول هذا مما انشرد به أبو هريرة ولم يذكره أحد ممن وصف وضوء الرسول غيره وما ورد في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام قال من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل فمحمول على أنه لم يبلغ الامام أو بلغه ولكن عمل أهل المدينة على خلافه والعمل عندنا من أصول الفقه أو المراد بالغرة في الحديث ادامة الوضوء أي من استطاع منكم أن يديم وضوءه فليفعل (ص) ومسح الرقبة وترك مسح الاعضاء (ش) أي ولا يندب أيضا مسح الرقبة بالماء خلافا لابي حنيفة لعدم ورود ذلك في وضوئه عليه الصلاة والسلام ولا يندب ترك مسح الاعضاء أي تنشيفها بخرقه مثالب يباح خلافا للشافعية في استحبابهم ترك ذلك أو كراهتهم له (ص) وان شك في ثلثة ففي كراهتها قولان (ش) أي وان شك في الاثنيان بغسله في كونها ثلثة أو رابعة ففي كراهة الاثنيان بهاتر جميعا السلامة من الوقوع في المنهي عنه على تحصيل الفضيلة قال في الشامل وهو الظاهر واستحب الاثنيان به اعتبارا بالاصل كركعات الصلاة اذا لحق اثنتان قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في السنن والفرائض لان كلا من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (ص) قال كشك في صوم يوم عرفة هل هو العيد (ش) يعني أن المازري خرج قولين في هذه المسئلة من المسئلة السابقة وحيث أن الكاف داخلة على المشبه كما هو قاعدة

قولان والحاصل أن القول الاول يستحب ترك ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون فعله مكروها الجواز كونه خلاف الفقهاء الاول والقول الثاني يقول بكونه المسح (قوله في كراهة) قال ابن ناجي وهو الحق (قوله قال كشك في صوم يوم عرفة) قال ق انما ذكر الصوم وان كان الشك انما هو في الصوم لانه لا فائدة في الشك في اليوم الا باعتبار الصوم فيه وعدمه وفي بعض النسخ اسقاط صوم (قوله قال كشك) هو هنا مجرنا الحكاية لا الترجيح أي فيكون في المسئلة قولان الكراهة والتندب والمرجح عند المازري أن صومه مندوب فيكون المرجح عنده في السابقة التندب (قوله يوم عرفة) احتمالا (قوله هل هو العيد) بدل من شك أو عطف بيان عليه

(أوله فبكره صومه) رتبته على كون صبيحتها العبد فنقول ان مقتضى كون صبيحتها العبد حرمة الصوم لا كراهته فالاحسن أن يقال انه قد اتردد في كون الغد العبد فقيل بذكره لاحتمال أن يكون الغد العبد وقيل بعدمها الاستصحاب الحال فالمرجح للذكر اتم احتمال كون الغد العبد لا كونه العبد لان كونه العبد يوجب التحريم (قوله ففي فعلها في العبارة حذف والتقدير ففي فعلها أي ففي نذب فعلها او كراهته فقوله بناء الخ راجع لقوله ففي فعلها وقوله وترجيحنا راجع للحذف أي الذي هو كراهة الفعل (قوله وخرج) بالبناء للفاعل أي خرج المازري هذا من كلام ابن عرفة (فصل آداب قاضي الحاجة) (قوله آداب الخ) جمع أدب وهو ما يستحسن التحلي به اما فعل وجوب كقوله ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه ونديا كالا اعتمادا على الرجل اليسرى وجوازا كقوله وجاز بمنزل وطء الخ واما تركه فبحرمان كقوله لافي الفضاء وقوله ومامعه أي وآداب مامعه من الاستبراء وقوله وغيره وهو الاستجمار على ما تقدم واذنا ملت تحدا الاستجمار ومامعه داخل في قضاء الحاجة لقول المصنف نذب لقاضي الخ فانه أدخل فيه الاستجمار بيده اليسرى (قوله وهو) أي الاستجمار ومثله الاستجمار أو ما ذكره وقوله فلا يعد من فروع مفرع على قوله عبادة منفردة وقوله أو المكان عطف ملزوم على لازم لانه يلزم من التفرقة في المكان التفرقة في الزمان (قوله وانما المقصود منه الخ) كانه يقول فلا يعد في السنن الخ أي بحيث يكون المقصود منه رفع المنع صحة وكما لا وانما المقصود منه انقاء المحل وفيه أن الاستجمار هو نفس انقاء المحل (قوله (١٤١) لقاضي الحاجة) فيه مجاز أي لم يرد قضاء الحاجة

فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لم يرد البول (قوله رخو طاهرا) كرمل أو تراب طاهر (قوله ويجوز له القيام) أي أنه خلاف الأولى (قوله منع الجلوس) أي كره (قوله وتعين القيام) أي نذب نديا مؤكدا (قوله فانه لا يجوز له القيام) أي يكره له القيام ومثله بول المرأة والخصى والخثى حيث بال من الفرج إلا أن ابن ناجي فهم أن المراد بعدم الجواز في كلام التوضيح الحرمة لانها المنبذة فقال صرح بعدم الجواز أي في الغائط خليل والاقرب أنه مكروه اه وبما قرره من حمل عدم الجواز على الكراهة يحصل وفاق وهو

الفقهاء خلافا لعدة النجاسة أن ما بعد الكاف مشبهة والمعنى أن من شك في صبيحة يوم له هل هو التاسع من ذي الحجة المطلوب صومه لغير الحاج فنذب أن يبدي صومه بناء على استحباب الحال أو صبيحتها العبد فيكره صومه مخافة الوقوع في المحذور قولان ونص المازري في المسئتين عند ابن عرفة ولو شك في الثالثة ففي فعلها نقلا المازري عن الشيوخ بناء على اعتبار أصل العدم كركعات الصلاة وترجيح السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة وخرج عليهم ما صوم يوم الشك في كونه عاشرا اه (فصل) يذكر فيه آداب قاضي الحاجة ومامعه من الاستجمار وغيره * وهو عبادة منفردة يجوز تفرقه عن الوضوء في الزمان والمكان فلا يعد في سننه ولا في فرائضه ولا في مستحباته وانما المقصود منه انقاء المحل من النجاسة خاصة لكن يستحب تقديمه على الوضوء وعن الشافعي يجب تقديمه (ص) نذب لقاضي الحاجة جلوس ومنع برخوف نجس (ش) والمعنى أنه يستحب لم يرد البول اذا كان المكان رخو طاهرا الجلوس لانه أقرب للستر ويجوز له القيام اذا أمن الاطلاع وان كان رخو نجسا منع الجلوس ثلاثين نجس ثوبه وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل وسيأتي الكلام على الصلب النجس والطاهر وقولنا لم يرد البول احترازا من مريد الغائط فانه لا يجوز له القيام كافي التوضيح وغيره (ص) واعتمادا على رجل اليسرى وان يستحب يسه (ش) يعني أن من الآداب أن يعتمد عند قضاء الحاجة على رجل اليسرى وان يستحب يسه اليسرى وانما ثني اليسرى لاجل ذلك لانه أعون على خروج الحدث وظاهره بول أو غائطا

المتعين والحاصل كما في شرح شب أن المراد بالمنع في هذا المقام الكراهة وبالتعين أو اللزوم النذب المتأكد اه لفظه (قوله واعتمادا على رجل) وهو أن يجعل معظم قوته على رجله اليسرى ويرفع عرقوب رجله اليمنى على صدرها والاستصحاب مصابه يسريين (قوله واستجمار) المراد به إزالة ما في المحل بقاء أو حرق فانه يطلق عليهم ما وان كان المتبادر الإزالة بالماء (قوله يسريين) نعت ليد ورجل ويتعين قطعه باضممار فعل لاختلاف العامل ولا يقال نعت النكرة اذا كان واحدا لا يقطع لانا نقول حيث لا يكون له نعت مقدر قامت عليه قرينة كما هنا إذ التقدير يسد منه ورجل منه أو أنه على القول بان نغتها يقطع وان انحدر (قوله لاجل ذلك) أي لاجل رجوعه للسد والرجل وذلك لان الاعتماد على الرجل اليسرى أهون في خروج الحدث وحكمة ذلك أن المعدة في الشق الأيمن فاذا اعتمد على ذلك صار المحل كالزلق لخروج الحدث فهي شبه الاناء الملا آن الذي أقعد على جنبه للتفريق منه بخلاف ما اذا أقعد معتدلا ومن المتدوب أيضا أن يكون الموضع المعدل الحاجة جهته اليمنى أعلى من الجهة اليسرى شيئا يسيرا لان ذلك فيه اعانة على خروج الحدث أيضا واستحب الاستجمار باليد اليسرى تكريما لليمنى فان فعل بها كره الالقطع أو شلل كالمقحط وغسل باطن القدمين (قوله وظاهره بول أو غائطا) جالسا وقائما عند اللقائي ومفاد عج أن ذلك في البول والغائط اذا كان جالسا أو قائما فافترض بين نخذه ويعتد بهما معا وسكت عن الغائط قائما وكلام القائل ظاهر فيه لما تقدم من العلة

(قوله بعد الاستنجاء) أي إذا استجمر به ابتداء ثم استنجى أو استنجى بدون استجمار سواء كان بعد بلها أم لا وأما إذا استجمر ابتداء
 بجمر ونحوه ثم استنجى فلا يطلب بذلك (قوله إلى محل خروج الأذى) أي فالضمير في محله في المصنف راجع لخروج الأذى لا لقاضي
 الحاجة فيكون ظاهره أو الأولى أن يقال إلى محل ما يليق فيه الأذى وذلك لأن محل خروج الأذى الدبر والمقصود ظاهره والاحسن من
 ذلك كله أن يراد بمحله دفوه من الأرض والضمير عائداً على فاني الحاجة (قوله فيديه الخ) لا يخفى أن المقصود ظاهره وهو أن يديه إلى
 دفوه من الأرض إلا أن هذا لا يتفرع على ما قبله لأنه إذا كان واقفاً على الحفرة صدق عليه أنه ستر إلى محل لقي الأذى (قوله إذا لم يخش
 عليه) وظاهره ولو في الكنيف الذي عليه باب والظاهر أن محل ذلك في غير الكنيف أو فيها إلا أن الباب لها أو ما يقوم مقامه ولم يبين
 حكمه إلا سبيل عند القيام قال الخطاب ولم أقف فيه على نص للمالكية ورأيت عن الماوردي أي من الشافعية أنه يستحب إسبال
 الثوب إذا فرغ قبل اتصافه قال وهذا كله إذا لم يخف تجسس ثوبه فإن خافه رفع قدر حاجته اهـ (قوله لأنه ربما انتشر الخارج) أي
 لأنه إذا لم يعد وتحركه لتحصيل المزبل ربما انتشر الخارج فلا يكفي فيه الماء وكان في غيبة عن ذلك أي على تقدير أن لو أعد حجراً وأما
 قوله أو تعدت فهي ظاهرة (قوله من (١٤٣) ثلاث الخ) أي فقوله أو وتره أي أعداد المزبل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الجامد

خلاف قول بعضهم في الغائط (ص) وبلها قبل لقي الأذى وغسلها بكترب بعده (ش) يعني
 أنه يندب بل باطن اليد اليسرى قبل ملاقاته النجاسة من بول أو غائط ليسهل إزالة ما تعلق بها
 من الرائحة لأنهم إذا لاقوا النجاسة وهي جافة تعلقت الرائحة باليد وتكسبها ويندب أيضاً
 غسل اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رمـل أو نحو ذلك مما يقطع الرائحة وانما قال وبلها ولم
 يقل كان الحاجب ويغسل اليسرى لأنه لا فائدة في الغسل بل باليد كاف لحصول الغرض به
 (ص) وستر إلى محله وأعداد من يله ووتره وتقديم قبله وتفريج فخذه واسترخاؤه وتغطية رأسه
 وعدم التفاته (ش) يعني أن من الآداب أن يديم الستر إلى محل خروج الأذى فيديه إلى دفوه
 من الأرض إذا لم يخش على ثيابه والرفع قبله مالم يره أحد والواجب الستر ومن الآداب
 أعداد المزبل من مائع أو جامد لأنه ربما انتشر الخارج فلا يجزئه الماء أو تعدت إلى ثوبه
 أو جسده ومن الآداب كون المزبل الجامد وتر من ثلاث إلى سبع ثم لا يطلب إلا الانقاء
 ويحصل فضل الاتجار بحجره شعب ثلاث خلافاً لابن شعبان وأبي الفرج ومن الآداب
 تقديم انقاء القبيل استنجاء واستجمار على دبره خوف التلوث لو عكس إلا أن كان بوله يقطر
 عند ملاقاته الماء لبره فإنه يغسله أولاً ثم القبيل ومن الآداب تفريج فخذه عند البول
 والاستنجاء والاسهال لئلا يتطاير عليه شيء من النجاسة لا يشعر به ومن الآداب استرخاؤه
 قليلاً كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلاً ضد الانقباض والتكسب ومن الآداب تغطية رأسه
 ولو بكفه خوفاً من علوق الرائحة بالشعر ولأنه أسرع لخروج الحدث ومن الآداب عدم
 التفاته بعد قعوده وعدم نظره إلى السماء والعبث بيده وأما قبل قعوده فيندب التفاته عينا
 وشمالاً خوفاً من شيء يؤذيه وانما هي عن الالتفات بعد قعوده لئلا يرى ما يؤذيه فيقوم ويقطع

ففيه استخدام لا شبهة الاستخدام
 كما في عب لان شبهة الاستخدام
 أن تذكر الشيء بمعنى ثم تذكر الاسم
 الظاهر بمعنى آخر كأن تقول
 عندى عين فانفتحت العين حيث
 تريد بالعين الأولى الجارية وتريد
 بالثانية الذهب ومحل ندب الوتر
 حيث أنقى بالشفع فان أنقى بالوتر
 تعين فلم يمتأئد الندب وأفاد الشارح
 أنه ليس الواحد داخل في الوتر
 فالإنسان أفضل من الواحد وانما
 كان الوتر أفضل لأن الله وتر (قوله
 والاسهال) أي انطلاق البطن
 وهو معلوم (قوله استرخاؤه قليلاً)
 أي ليكون أقرب لازالة النجاسة
 التي في غضون المحل وذلك لان
 المحل ذو غضون تنقبض عند حس
 الماء على ما تعلق به من النجاسة فإذا
 استرخى تمكن من الانقاء ويكون

ذلك عند الاستجمار والاستنجاء ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لأننا نقول حصول ما ذكر
 أمر محتمل أفاده عجم (قوله كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلاً الخ) قال عجم والظاهر أنها كالقلفة في الغسل بل هذا أولى لان
 الظاهر الذي يجب غسله في النجاسة في الجسد أشد من الظاهر الذي يجب غسله في الجنابة ونحوها ألا ترى أنه يجب غسل النجاسة التي
 بداخل القدم وبداخل الأنف ولا يجب غسل شيء من هذا في الجنابة ونحوها (قوله تغطية رأسه) أي حالة قضاء الحاجة وتعلقها كحال
 الاستنجاء ونحوه للخطاب بل قضاء الحاجة شامل لحال الاستنجاء (قوله ولو بكفه) أي فالمراد أن لا يكون مكشوف الرأس كما يفهم من
 كلام الأبي وغيره فيذكره أن يذهب للخلاء حاسراً أو ما فعل أبي بكر فاعلم أن على سبيل المبالغة بالستر حيث قال وهو يخطف أيها الناس
 استحيوا من الله إذا خلوا مني لاذهب إلى حاجتي في الخلاء متقنعاً بردائي حياء من ربي اهـ ومن المعلوم أن أبا بكر كان رأسه مستورا
 (قوله خوفاً من علوق الرائحة بالشعر) أي فتضره (أقول) قضية ذلك أن يسترخيته أيضاً مع أن المصنف قال وتغطية رأسه (قوله
 ولأنه أسرع لخروج الحدث) وذلك لأنه إن لم يغط رأسه أصابه مرض يقال له اللوى يمنع الخارج (قوله لئلا يرى ما يؤذيه) أي غير قادم
 عليه يؤذيه ومن الآداب عدم النظر إلى الفضلة وأن لا يشتغل بغير ما هو فيه قبل من أدام النظر إلى ما يخرج منه ابتلى بصفيرة الوجه

(قوله غفرانك) بالنصب أى أسألك أو اغفر غفرانك والوجه في سؤال المغفرة أنه جرى منه عليه الصلاة والسلام على عادته إذ كان من دأبه الاستغفار في حر كاته وسكناته وتقلباته حتى أنه ليعتله في المجلس الواحد مائة مرة وأنه لما كان خروج الاخمين بسبب خطيئة آدم ومخالفة الامر حيث جعل مكنته في الارض وماتل ذريته فيها عظة للعباد ونذكرة لما تؤل اليه المعاصي فقد روى أنه حين وجد من نفسه ريح انغاث قال أى رب ما هذا فقال تعالى هذاري بخ خطيتك فكان يبين صلى الله عليه وسلم يقول حين خروجه من الخلا غفرانك التفاتا الى هذا الاصل وتذكيرا لامتة بهذه العظة وقوله الحمد لله الخ والاولى الجمع بين هذه الروايات (قوله سوغنيه طيبا) أى أدخله في جوف طيبا (قوله وأخرجه عنى خبيثا) الحمد لله على مجموع الامر من خروجه وكونه خبيثا لان كلامه من عدم خروجه ومن خروجه غير خبيث حالة مضرة (قوله وأذهب عنى مشقته) أى المشقة الحاصلة بسبب مكنته (قوله قوته) أى الخاصة التى تقوم بالبدن ولا يكون الخارج من الانسان الا النفل الذى لا منفعة فيه وقد علمت أنهار روايات ثلاث فالاحسن الجمع بينهما (قوله اذا دخل الخلا) أى اذا أراد أن يدخل الخلا بدليل الرواية الأخرى والخلا بفتح الخاء والمكان الذى لا أحد فيه نقل لموضع قضاء الحاجة وبالقصر الرطب من الخشيش والخلا بكسر الخاء والمد فى النوق كالحرن فى الخيل (قوله اللهم انى أعوذ بك من الخبث) بضم الموحدة وروى بسكونها كما نقله القارائى والفارسي وغيرهما ولا يصح انكار الخطأ بل له جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ذكر ان الشياطين وأناهم وقيل الخبث الكفر والخبائث الشياطين وقيل الخبث الشر والخبائث المعاصي وفى المدخل زيادة (١٤٣)

الرجس النجس الشيطان الرجيم ونحوه فى الارشاد ويقرأ النجس بكسر النون وسكون الجيم موافقة للرجس زاد فى الزاوى بعد قوله الرجس النجس الضال المضل (قوله ويجمع مع مع التعوذ الخ) قال عجم بعد كلام فاستفيد من جعل التسمية مستحبا بانفرادها أن لا تى بها وبالذكر أولا آت بمستحبين وكذا ثانيا ثم فيه أن الوارد انما يتعوذ فى الدخول فقط وأما فى الخروج فيقتصر على بسم الله وبأى بما تقدم من نحو

قوله فينجس ثوبه (ص) وذ كرورد بعد وقبله (ش) أى ومن الآداب ان يأتى بالذ كر الوارد بعد الفراغ من قضاء حاجته كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم غفرانك أو الحمد لله الذى سوغنيه طيبا وأخرجه عنى خبيثا وفى رواية الذى رزقنى لذته وأذهب عنى مشقته وأبقى فى جسمى قوته ومن الآداب أن يأتى بالذ كر الوارد قبله كفى الصيحين وغيرهما من قوله عليه الصلاة والسلام اذا دخل الخلا قال وفى رواية اذا أراد أن يدخل الخلا وفى أخرى الكنيف اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث ويجمع مع التعوذ دخولا وخروجا التسمية كما من وحكمة تقديم هذا الذ كر ما روى الترمذى أنه عليه الصلاة والسلام قال سترأى بكسر السين ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لانه خلا والشيطان فيه تسلط وقدره ليس له فى الملا ولذا قال عليه الصلاة والسلام الراكب شيطان والراكب شيطانان والثلاثة ركب ولانه موضع قد رزقه عنه ذ كر الله فيغتنم الشيطان عدم ذ كره فاصبر بالاستعاذة عصمة بينه وبينه حتى يخرج وأخر المواقف قوله وقبله ليرتب عليه قوله (ص) فان فات ففيه ان لم يعد (ش) أى فان فات الذ كر القبلى فانه يذ كره فى المحل نفسه ان لم يكن معدا لقضاء الحاجة ولم يجلس للحدث فان أعتد كالكنيف أو جلس فى غيره

غفرانك الخ قال ح ويبدأ بالتسمية كما صرح به فى الارشاد وقال انه فى حال تقدمته للرجل السرى وظاهر كلام ابن الحاجب انه يقدم التعوذ قبل ان يدخل رجلاه ويوافق قوله الذخيرة ويقول ذلك قبل دخوله الى موضع الحدث أو بعد وصوله ان كان الموضع غير معد للحدث اه * (تنبيه) * قال عجم وظاهر كلام المصنف فيما سبق أن التسمية لا تندب فى دخول الخلا ولا فى الخروج منه وهو ظاهر كلام الشارح والموافق ذكر نت عند قوله السابق وتشرع فى غسل ما يوافق كلام الشارح وذ كر هنا انها تندب فى الدخول فقط والخطاب يقول يقال عند الدخول والخروج وهو الذى مشى عليه شارحنا (قوله ستر) خبر مقدم وقوله أن يقول مبتدأ مؤخر وقوله ما بين ما زائدة (قوله أن يقول بسم الله الخ) أى والذ كر (قوله الملا) أى الجماعة (قوله الراكب شيطان) أى ذو شيطان أى ذو وسوسة الشيطان لانه يوسوس له أو كالشيطان لانه ربما تحدثه نفسه بسوء وليس معه ما يزرجه والراكب شيطانان أى ذو شيطانين أى ذو وسوسة شيطانين لان كل واحد منهما يوسوس له شيطانه أو كالشيطانين لانه ربما يحدث كل واحد نفسه بفعل سوء فى الآخر بخلاف الثلاثة اذا أراد أحدهم أو بأصحابه ربما زجره الثالث فقوله ركب أى جماعة مأمونة وقال المناوى مانصه يعنى أن لا تفراد والذهاب فى الارض على سبيل الوحدة من فعل الشيطان أى فعل يحمل عليه الشيطان وكذا الراكبان وهو حث على اجتماع الرفقة فى السفر ذ كره ابن الاثير (قوله ففيه ان لم يعد) أى فيذ كره فيه جواز اقاله تت وظاهر المصنف الندب وهو الظاهر وبعد كتبى هذا رأيت أن الخمى صرح بالاستحباب فلا يعدل عنه ويمكن انه مراد تت بان يكون أراد بالجواز الاذن فلا ينافى انه مندوب (قوله أو جلس فى غيره) كذا قال الخطاب ونصه وأما حال الجلوس فلا لان الصمت حينئذ مشروع فى حقه اه (أقول) ظاهره وان لم يكشف عورته

فيكون حاصله انه يقول في حالة قيامه في ذلك المحل لافي حالة جلوسه وان لم يكشف (واقول) الظاهر انه يقول ما لم يكشف عورته والذي يفيد الخمي انه يقول ما لم يخرج منه الحدث (اقول) ظاهره ولو كشف وما قلناه كالجمع بين القولين (قوله والظاهر الاول) وهو قوله فهل هو كذلك (قوله فيجوز ان تعوذ) كذا في نسخة الشارح باللام ولعله أشار الى الكاف فلم تتم أو ان المعنى فيجوز ان تسلك ما جعل تعوذ أي تحصين أي عند الارتياح (قوله كتحذير من حرق) أو خوف تلف مال وقيد الساطي بكونه له بال قال ت وهو خلاف ظاهر اطلاق المصنف وذ كر الثاني ان المال لا يكون مهما الا اذا كان له بال لان المال اذا اطلق انصرف الى ما له بال فالقيد ما خوذ من كلامه (قوله أو أعمى) أي كتحذير أعمى (قوله وبالفضاء الخ) معطوف على مقدر عام أي نذب لقاضي الحاجة كذا وكذا بكل مكان ونذب له مع ذلك بالفضاء الخ (قوله ان يستتر عن أعين الناس بكشجرة) بحيث لا ترى بخته (قوله حتى لا يسمع له صوت) فينظر فيه لحاله فان خرج عن الحد بان كان له ريح قوي لمرض ونحوه فيبعد بحسابه (قوله ولا يرى له عورة) ان قلت ان ذلك واجب قلت انه أمر محتمل فالمراد يبعد بحيث يحزم بانه لا ترى عورته فلو انه جلس فيما يحتمل أن ترى عورته فلا يتعلق به حرمة الاذا رؤيت عورته بالفعل فظهر ما قاله رحمه الله (قوله الشق مستدير الخ)

١٤٤

فلا بد كره وبعبارة أخرى فان أعدم منع أي كره وهذا اذا دخل بجميع بدنه فان أدخل رجلا واحدة فهل هو كذلك أو ان اعتمد عليها أم لا والظاهر الاول (ص) وسكوت الالمهم (ش) أي ومن الآداب السكوت عند قضاء الحاجة وما يتعلق به من الاستنجاء والاستجمار الا لا همهم فلا يندب السكوت حينئذ فيجوز ان تعوذ وقد يجب كتحذير من حرق أو أعمى يقع أو دابة ومن المهم طلب ما يزيل به الاذى ولذلك طلب منه اعداد المزبل كما مر وانما طلب السكوت وهو على قضاء الحاجة لان ذلك المحل مما يطلب ستره واخفاؤه والمحادثة تقتضي عدم ذلك (ص) وبالفضاء تستر وبعد (ش) أي ونذب ان أراد قضاء الحاجة في الفضاء أن يستتر عن أعين الناس بكشجرة وأن يبعد حتى لا يسمع له صوت ولا يرى له عورة وما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد قضاء الحاجة بمكة يخرج نحو الميادين من مكة محمول على قصد تعظيم الحرم لا لستر (ص) واتقاء حجر روي ومورد وطريق وظل وطلب (ش) يعني أن من الآداب لقاضي الحاجة لا يقيد الفضاء اتقاء الشق مستديرا أو مستطيلا خوفا من خروج الهوام المؤذية منه أولسكونه مسا كن الجن ومن الآداب اتقاء مهاب الريح ولو كانت ساكنة ومنه المراحيض التي لها منفذ يدخل الهواء فيها من موضع ويخرج من آخر مخافة من رد الريح بوله عليه وليبل في وعاء ويفرغه أو بالقرب من المراض ويسيل اليه ولا حاجة الى ما وقع في بعض النسخ من زيادة شط ان فسر المورد بما يمكن الورد منه لا بما اعتيد للورد وبعبارة أخرى ومن الآداب اتقاء موضع ورود الماء من الآبار والانهار والعيون ولعله استغنى به عن الشط وهو جانب النهر وكذا الحاجة لذ كر الماء الدائم اذ هو أخرى من المورد والشط ومن الآداب

فيقال له سرب قال الخطاب حجر يضم الجيم وسكون الحاء وهو الثقب المستدير ويلحق به المستطيل ويسمى السرب بفتح وقال في له وانما اقتصر على الحشر وان كان السرب كذلك جريا على الغالب قال الشيخ زروق ولبعض الشافعية ينبغي أن يعتد ما يبول فيه ليلا فان لم يكن فلا يبول في مراض ونحوه حتى يضرب برجله مرتين أو ثلاثا لتنفير الهوام مخافة ان تؤذيه أو تنجسه (قوله خوفا من الخ) أي انه اختلف في علة النهي فقليل لانها مسا كن الجن وقيل لانه ربما كان بعض الهوام فيشوش عليه (فان قلت) ان الشياطين يحبسون النجاسات (قلت) نعم الا انهم لا

اتقاء

يحبون التلطح بها فأتى تحب العسل هل تحب أن تتلطح به (قوله اتقاء مهاب الريح)

عام في البول والغائط الرقيق قال في له وما قاله الشارح جواب عما يقال ظاهر كلام المصنف انه انما يطلب باتقاء الريح وانها لو كانت ساكنة لم يطلب منه اتقاء مهابها مع أن الذي في المدخل اتقاء مهابها (قوله ولا حاجة الى ما وقع الخ) ظاهر العبارة ان الشط وان لم يعتد للورد ولا جرت العادة به يجنبه والظاهر خلافه خصوصا اذا لم يكن بقرب عماره وبعد كتي هذا رأيت ت قال مانصه وألحق به شاطئ النهر حيث يقصده الناس اه (اقول) اذا كان يقصده الناس صار من جملة المورد (قوله ولعله استغنى به عن الشط) أي ان قلنا المراد امكان الورد (قوله اذ هو أخرى من النهر) في حديث مسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم قال القاضي عياض هو نهى كراهة وارشاد وهو في القليل أشد لانه يقصده وقيل النهي للتحريم لان الماء قد يفسد لتكرار البائلين ويظن المارانه تعبير من قراره ويلحق بالبول فيه التغوط فيه وصب النجاسة اه وقال ابن ناجي في شرح المدونة الجاري على أصل المذهب ان الكراهة على التحريم في القليل اذ قد يتغير منه فيظن انه من قراره وعزام عياض لبعضهم وأما الكثير فعلى بابها قال بعض الشافعية ولو قيل بالتحريم لم يكن بعيدا عن الخطأ وقوله الكراهة على بابها أي ما لم يكسرها جدا كالستبرج كافي التلقين وصرحوا بجوازها في الجاري ذكره في له

(قوله اتقاء طريق) هو أعم مما قبله لأن المورد طريق النهر وطريق العين وطريق البئر ولكنه ذكره تبركا بالحديث وينبغي أن يكون الغائط أشد من البول وبعد أن علمت هذا فنقول إن قول عياض ينبغي قول الشارح ومن الآداب الخ وينبغي قول النوادر ويكره أن يتغوط بقارعة الطريق قال عجم وظاهر الحديث التحريم وينبغي الرجوع إليه إذ فاعل المكروه لا يلعب وقد قال صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل والبراز استصوب النووي كسر موحدته الغائط والملاعن جمع ملعنة وهي الفعلة التي يلعبن فاعلها كأنهم مظنة اللعن ومحل لهم باب تسمية المكان بما يقع فيه لأن الناس يأتون إليها فيجدون العذرة فيلعنون فاعلها وظاهر كلام أهل المذهب عموم البول والغائط وفي الحديث تخصيصه بالغائط قال سيدى زروق ومثل الظل الشمس أيام الشتاء أي ونحوها كالقمر (قوله أي نخل ملتف) قال الخطاب كأنه لا لتفافه يحوش بعضه إلى بعض (قوله خوف فعلهم بمسجدنا) أي لاحتمال وأما التحقق ذلك أو غلب على الظن ذلك فيجب التردد (قوله ويكره البول في مخازن الغلة) أي التي فيها الغلة بالفعل أو بصدد الوضع فيها وقوله والاولى النفيسة أي كالصيني وقوله يحرم في التقدين إما لاهاته ما أعزاه الله أو لانه استعمالهما هو حرام وهذا أظهر (قوله اتقاء الموضع الصلب النجس) أي جلوسا وقيا ما قال ابن بشير إن كان صلبا نجسا فينبغي أن يتركه ويقتصد غيره لانه إن قام خاف أن يتطير عليه وإن جلس خاف أن يتلطخ بنجاسة الموضع اهـ ثم لا يخفى أنه إذا كان صلبا نجسا لا يخشى التلطخ بنجاسة الموضع إنما يخشى من رشاش البول (قوله وأما الطاهر فيتعين الجلوس فيه) أي يندب ندبا كيد قال ابن بشير لانه يأمن من التلطخ بالنجاسة إن جلس ولا يأمن أن قام كما أفاده الخطاب (قوله بضم الصاد) مفاده انه ليس فيه فتح الصاد وسكون اللام وهو ما يفيد الصبح والقياموس ولكن المحفوظ كما قال بعض الشيوخ فتح الصاد وسكون اللام وبين (١٤٥) في المصباح أن الصلب الموضع الغليظ الشديد (قوله وبكيفية الخ) حلة الشارح على ورقة أو درهم أو خاتم فيه ذكر الله وسكت عن نفس الله كقراءة القرآن كتباً وقراءة بعضا وكلا وحاصل ذلك أنه يجب تحمية القرآن ويندب تحمية غيره من الذكركر نطقاً بأن يسكت لحرمه نطقه فيه يقرآن

اتقاء طريق وظل يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا عياض وليس كل ظل يحرم القعود عنده لقضاء الحاجة فقد قضاها عليه الصلاة والسلام تحت حاش أي نخل ملتف ومعلوم أنه ظلا ومن الآداب تجنب بيع اليهود وكنايس النصارى خوف فعلهم ذلك بمساجدنا ويكره البول في مخازن الغلة وفي الاولانى النفيسة ويحرم في التقدين ومن الآداب اتقاء الموضع الصلب النجس وأما الطاهر فيتعين الجلوس فيه كما مررت الاشارة والصلب بضم الصاد وسكون اللام أو فتحها مشددة وبفتحها الموضع الشديد (ص) وبكيفية نحى ذكر الله تعالى وتقديم يسراه دخولاً وبعثاً وجاء عكس مسجد والمنازل بعثاً بهما (ش) يعني أنه يستحب عند ارادة قضاء الحاجة أن ينحى أي يبعد ذكر الله الكائن معه ورقة أو درهم أو خاتم إن أمكن وظاهره ولو مستورا وفي ذلك القرطبي بغير المستور ويأتي عند قوله وحرز بسائر ما وافقه ومن الآداب تقديم يسراه عند الدخول للكنيف وبعثاً عند الخروج تكرر بمالها

(١٩ - خشي أول) وكرهته بذكركر وكتبوا جوابا فيجب تحمية كامل مصحف ولو مستورا كان ما ذكر من القراءة والكتب حال نزول خبث واستبراء وبعدهما وقبلهما ومن المحرم أيضا ما إذا أخذت بموضع ليس معدا لقضاء الحاجة فلما تم حاجته أراد القراءة وهذا ما لم تدع ضرورة من ارتباع أو خوف ضياع فيجوز ويكره الدخول في محل الخلاه بشي فيه قرآن أو ذكر غير مستور ما لم تدع إلى ذلك ضرورة كما تقدم ولو غير مستور خلافا لعب ويجوز التحرز ببعض قرآن مستورا لا بجمعه فيما يظهر وفي شرح شب وانظر لوجهل المصحف كاملا حرزا هلا يجوز دخول الخلاه بالسائر أم لا ورجح الخطاب الكراهة باستنجاء يده فيها خاتم فيه اسم الله من أقوال ثلاثة الجواز وأنكر والتحريم والكراهة (فان قلت) سبأ في أنه يحرم الاستجمار بالمكتوب وهو يرجع القول بحرمه الاستجمار بالخاتم المكتوب (قلت) يفرق بأن الامتثال في الاستنجاء بالمكتوب أشد من الامتثال بالاستنجاء به وقد علمت أن الدخول ببعض قرآن ليس كالدخول بكتابه الظاهر حمل ذلك على نحو صحيفة فيها آيات لا مثل جزء فانه يعطى حكمه كما فيما يظهر ﴿تنبيه﴾ نقل الخطاب عن ابن الجوزي أن الذكركر في حالة قضاء الحاجة والجماع لا يكره بالقلب بالاجماع (قوله وتقديم يسراه) وبذلك في حق الاقطع قال بعض الشافعية ويلحق بها العصا عند قطعها وعن أبي هريرة أن تقديم اليمنى يورث الفقر وقوله دخولا وخروجا منصوبا على التمييز أي يقدم دخول يسراه وإما على نزع الخافض أي في الدخول والمراد في حالة الدخول وإما على المصدرية لمقدرا أي خارجا ودخولا أو على الحالية مؤولين باسم الفاعل أي حالة كونه داخلا وخارجا وعرابه تميزا فاسد لان الدخول والخروج ليس منسوب باليسرى واليمنى وإنما هو منسوب للشخص (قوله عكس مسجد) منصوب بفعل محذوف أي ويفعل ذلك عكس فعل مسجد أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي وذلك عكس فعل مسجد والمنزل مبتدأ والخبر محذوف والباء معني في أي والمنزل يقدم له بعينه في الدخول والخروج (قوله ما وافقه) أي ما وافق كلام القرطبي (قوله عند الدخول للكنيف) قال الخطاب ظاهر كلام أهل المذهب إن هذا الأدب خاص بالكنيف

بل صرح به البساطي وغيره وقال الدميري من الشافعية وهذا الادب لا يختص بالبنين عند الاكثر بل يقدم اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه من الصحراء فاذا فرغ قدم اليمنى (قوله وأما المنزل فيقدم الخ) هذا ما لم يكن منزله بالمسجد فيقدم يسراه دخولا ويغناه خروجا مراعاة لحرمة المسجد ويظهر أن علة تقديم اليمنى في الخروج والدخول تكريما تقدمتها (قوله وبالأطلاق) لم يقل وأول بالسائر أيضا إشارة لقوة هذا التأويل (قوله ويسترفولان) الستر بكسر السين ما يستتر به ويفتحها الفعل (قوله من المدائن) أفاد أنه ليس القصد بقول المصنف منزل المنزل المعروف بل ما قابل الفضاء فكانه يحوم على قول المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها بول أو غائط أو نجاسة إلا في الفلوات وأما في المدائن والقرى والمراحض التي على السطوح فلا بأس به فليست من في كلام الشارح للتبعيض بل بيانية أفاد ذلك محشى نت رحمه الله تعالى (قوله سواء ألبى إلى ذلك) بأن لا يتأني له قضاء الحاجة فيه إلا مستقبلا أو مستدبرا ويعسر عليه التحول عن جهة القبلة (قوله والفضلة) فيه إشارة إلى أنه كان الأولى أن يقول المصنف بدل بول وفضله لشمولها للغائط لأنه يتوهم من المصنف عدم شموله لكونه أشد (١٤٦) من البول (قوله كفضاء المدن ومراحض السطوح) بل كذلك السطوح فإن

ظاهر الخطاب جريانه في فعل ما ذكر بسطح كان فيه مراحض أم لا (قوله وأول المدونة) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وأول بالسائر راجع للبالغة التي هي قوله وإن لم يلجأ (قوله طلب الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن) أى المصلين قال اللخمي واختلف في تعليل الحديث فقبل أن ذلك في حق من يصلى في الصحارى من الملائكة وغيرهم إلا ينكشف اليهم أه أقول قضية هذا التعليل أنه يحرم قضاء الحاجة في الفضاء لاى جهة كانت لوجود ذلك فيها مع أن الحرمة إنما

ومثل الكنيف المكان الذىء كالحمام وموضع الظلم بخلاف المسجد فيقدم اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج إلا أنه يضع يسراه على ظاهره لعله ليلبس اليمنى قبلها وفى الدخول يتخلع يسراه قبل يغناه ويضعها على ظاهره لعله لتستمتع يغناه باللبس ثم يتخلع يغناه ويقدمها فى الدخول وأما المنزل فيقدم يغناه دخولا وخروجا إذا لذى ولا عبادة (ص) وجاز بمنزله وطه بول مستقبلا قبله ومستدبرا وان لم يلجأ وأول بالسائر وبالأطلاق لا فى الفضاء ويسترفولان تحمله ما والمختار الترك (ش) يعنى أنه يحل فى المنازل من المدائن والقرى والوطء والفضلة مستقبلا قبله ومستدبرا سواء اضطر إلى ذلك كراحض المدن التى يعسر التحول فيها أو أمكن التحول كفضاء المدن ومراحض السطوح وأولت المدونة حال عدم الإلحاح وأما كان التحول بالسائر كما هو رأى أبى الحسن وجاهلها عبد الحق على ظاهرها من الاطلاق فائلا لا معنى للتعديد عندى ولا فرق بين سطح مستور وغيره ومنه لا بى عمران وأما الاستقبال والاستدبار بما ذكر من الوطء والفضلة بغير سائر فى الفضاء فحرام وحملت الكراهة فى المدونة على التحريم كما عليه ابن عرفة وهل العلة طلب الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن وعليه لو كان هناك سائر لجاز لوجود الستر أو تعظيم الجهة القبلة وعليها فالمنع مطلق لوجود القبلة وهذا القولان تحملهما المدونة والمختار منهما عند اللخمي مع السائر الترك حتى فى فضاء المنازل تعظيم القبلة وهذا لا يفهم من كلام المؤلف إذ ما يفهم منه إلا أن اختيار اللخمي يختص بفضاء الصحارى وبعبارة أخرى واعترض على قوله والمختار منهما الترك بوجهين الأول أن ظاهره أن اختيار اللخمي جار فى الوطء وليس كذلك فإن اللخمي اختار فى الوطء الجواز مع السائر فى الفضاء وغيره الثانى ظاهره أيضا أن اختيار اللخمي خاص بالفضاء مع السائر وليس كذلك بل هو جار فيه وفى غيره ما عدا المراحض فإنه مع السائر يجوز اتفاقا ومع غيره فيه طريقان وليس اللخمي فيه اختيار وتخصيص ما فى الخطاب أن الصور كلها جائزة إما اتفاقا أو على الراجح الاصوره واحده وهى

الاستقبال

هى فى خصوص استقبال القبلة والاستدبار فاذن لا يظهر ذلك التعليل (قوله أو تعظيم الجهة القبلة)

أقول فضيتها المنع ولو فى فضاء المدن فكلام اللخمي له وجه (قوله فإن اللخمي اختار الخ) انظره مع أن العلة التى ارتضاها وهى تعظيم القبلة تقتضى عدم جواز ذلك أيضا (قوله خاص بالفضاء) أى الصحراء (قوله وفى غيره) وهو فضاء المدن ورد ذلك محشى نت بأن القولين انما هما فى المدائن والقرى فقط لا فى الصحراء وذكرا ما يدل له فراجع (قوله ومع غيره فيه طريقان) الأولى للمازرى فى المعلم يجوز ذلك اتفاقا قال وقبله عياض فى الكمال والثانية لعبد الحق فى التهذيب أنه يجوز قال وقول بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه أنه منصوص موافق لها بعيد (قوله إما اتفاقا) قطعاً وهى صورة ما إذا كان يمر حاض ومعه سائر أو لا قطعاً كالصورة الأولى من الصور الأربع (قوله أو على الراجح) فى صور أربع الأولى ما إذا كان يمر حاض ولا سائر فالجواز ما متفق عليه حكمه المازرى فى المعلم أو على الراجح كما قاله عبداً الحق الثانية إذا كان يعمل به سائر وهو غير مراحض كالمدينة والقرى أى شوارعها وداخل المنزل أو سطحه الثالثة فى تلك الحالة بدون سائر الرابعة فى الفضاء مع السائر وخلاصة ذلك أن قوله إما اتفاقاً إما قطعاً فى صورة ما إذا كان يمر حاض وسائر أو لا قطعاً فى صورة المراحض بدون سائر وقوله أو على الراجح إما قطعاً فى ثلاثة صور الأخيرة من الأربع أو لا قطعاً فى الصورة الأولى منها ويظهر من ذلك ترجيح التعليل الأول وهو طلب الستر من الملائكة أو صالحى الجن المصلين لكن قد علمت ما يرد عليها والله أعلم والمراد بالجواز خلاف الأولى وذلك لأنه

ينبغي للشخص أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها مطلقا الا ضرورة لما في مسند الزائر انه صلى الله عليه وسلم قال من جلس يقول قبالة القبلة قد كفر فحرف عنها اجاز لالهالم بقم من محله حتى يغفر الله له (قائمة) ابن ناجي لم أقف عندنا على مقدار قدر السقرة والنووي هي ثلاث اذراع وبينه وبينها ثلاثة اذرع فساد ونهاغان زاد ما بينه وبينها على ذلك حرم قال الابي عنهم وأظهر القولين انه اذا أرخى ذيله بينه وبين القبلة كفى (قوله والمراد انه يجوز) أي خلاف الاولى كما يقيد به ابن المعلى والخزولي (قوله بيت المقدس) المراد بيت المقدس الصخرة لانها التي كانت قبلة آفاده تت (قوله لان لا يعطف بهم بعد النقي) لا يخفى انه بتقديره الذي قدره سابقا يعلم منه ان المعطف عليه مقدروا وهو القبلة فيجوز حينئذ تقدير لا يجوز كما يجوز تقدير يحرم (قائمة) ذكر السنوسي في شرح عقيدة الجزائرية ان حرم الشمس وحدها قدر الارض مائة مرة وستة وستين مرة وثلاث مائة مرة وفي طبقات الشيخ عبد الوهاب الشعراني في ترجمة مولانا ابن عباس انه كان يقول سبعة الشمس سبعة الارض وزيادة ثلاث مرات وسبعة القمر سبعة الارض وما ذكره كل منهم ما يخالف لما ذكره التتائي هنا فانه قال والشمس كوكب ذو اشراق يعقب الاصباح وهي في السماء الرابعة تظهرها ليلى سماء الدنيا هي قدر الدنيا مائة وعشرين مرة والقمر كوكب يمتد في تميز الاشهر وهو في السماء الدنيا وهو (١٤٧) قدر الدنيا مائة وعشرين مرة (قوله وللخفة)

فيه نظر بل شمس أخف لسكون جميعها (قوله أو ما قام مقامه) أي من الثقبه (قوله ويجب ذلك مع سلت الخ) اشارة الى ان السلت والنتر واجبان قال الخطاب وهو الذي يقتضيه كلام غير واحد من أهل المذهب (تنبيه) ما ذكر من السلت والنتر في حق الرجل وأما المرأة فانها تضع يدها على عانتها ويقوم لها ذلك مقام النتر قاله الدميري وأما الخفي المشكل فيفعل ما تفعله المرأة والرجل احتياطا اه وهل اليد اليسرى أو يولو اليمنى وبعبارة أخرى وفهم من قوله مع سلت ذكر ان هذا خاص بالبول وأما الغائط فيكفي أن يحس من نفسه انه لم يبق شيء فيه مما هو بصدد

الاستقبال والاستدبار في الفضاء ولا سائر فمجموعة قطعاً ولو قال وجاز في غير فضاء استقبال واستدبار بوطء وفضله كعبه بسائر والامنع لوفي بهذا واستغنى عن قوله بمنزل الى قوله انترك (ص) لا القمرين وبيت المقدس (ش) هذا عطف على مقدر أي لا في الفضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا القمرين فلا يحرم والمراد انه يجوز والافني الحرم لا يدل على نفي الكراهة وما ذكرناه من أن المقدر يحرم ولم نجعله لا يجوز لان لا يعطف بهم بعد النقي ومثل القمرين بيت المقدس لانه ليس قبله فلا يكره استقباله ولا استدباره بوطء أو فضله وفي قوله القمرين تغليب للاشرف لان القمر مذكور وللخفة (ص) ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سلت ذكر وتترخفا (ش) أي ووجب على قاضي الحاجة استبراء باستفراغ أخبثيه أي استخراج البول والغائط من المخرج المعتاد أو ما قام مقامه ويجب ذلك مع سلت ذكر أي مده وسجبه بأن يجعله بين سبابه وإبهام يسراه ويعرهما من أصله الى الكمره وتترأى جذب وهو بالقاع الممتدة فوق السالك كنه والراء ويكون كل من السلت والنتر خفيفا فلا يسلته بقوة لانه كالضرع كلما سلت أعطى النداء فيمتسب عدم التنظيف ولا يتره بقوة فيسرخي المنة أي مستقر البول يفعل ذلك ثلاثا أو يزيدا نحتاج أو ينقص الى حصول الظن بالنقاء حسب عادته ومن اجبه وما كله وزمنه فليس أكل البطيخ كأكل الخبز ولا الشاب كالشيخ ولا الحر كالبرد والباء في قوله باستفراغ الاستعانة كما قاله التتائي وفيه نظر بل هي بقاء التصوير على ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له ما صورة الاستبراء فقال صورته استفراغ أخبثيه البول والغائط أو موصور باستفراغ أخبثيه أو بقاء التجريد كأنه جرد من

الخروج وليس له غسل ما بطن من الخرج بل يحرم عليه لشبهه بالواط (قائمة) انما وجب الاستبراء اتفاقا لان به يحصل الخلو من الحدث المنافي للطهارة منه التي هي شرط من غير قيد اتفاقا وأما النجاسة فانها منافية لطهارة الخبث وفي وجوبها المقيد بالذكور والقدرة خلاف (قوله بان يجعله بين السبابه والابهام) فقد روى ابن المنذر انه عليه الصلاة والسلام قال اذا بال أحدكم فليترد ذكره ثلاثا ويجعله بين أصبعيه السبابه والابهام قال بعض الشراح أي أو غيرهما من أصابع يسراه وكأنه يشير الى أن ما في الحديث ليس متعمدا انما هو ليكونه الاسهل (قوله ويمرهما) بضم الياء وكسر الميم (قوله ويكون كل الخ) يوههم أن النتر يوصف بكونه خفيفا وغير خفيف وليس كذلك بل وصف النتر بالخفة من باب الوصف بالصفة الكاشفة فقد قال الجوهرى النتر بالمثناة الفوقية هو جذب بخفة (قوله المائة) (١) بضم الميم وبعدها ثمان مائة ثم ألف ثم ثون مخففة ثم هاء (قوله يفعل ذلك الى حصول الظن الخ) فيه اشارة الى أن المقصود حصول الظن بالنقاء فان لا يشترط التنشف فلو مكث مدة بحيث تحقق انه لم يبق شيء يخرج منه السلت ان ذلك يكفي وان لم يسل أو يستر (قوله على ما قال بعض المتأخرين) أي استحدثه بعض المتأخرين لانه عربي (قوله أو موصور الخ) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله أو بقاء التجريد) فيه أن بقاء التجريد هي الداخلة على الجرد منه كما في قولك (٢) حررت بزيد أسدا أي جردت من زيدا أسدا فالمناسب أن يقول جرد من استفراغ الاخبيين شيئا وسماه الاستبراء

(١) بضم الميم هكذا في الاصل ولعله سبق قلم من القمخ الى الضم كتبه

(٢) حررت بزيد أسدا هكذا في الاصل والمناسب رأيت بزيد أسدا ونحوه كما لا يخفى كتبه

(قوله ولا يصح أن تكون الآلة الخ) أراد بالآلة هنا ما يكون حصول الفعل به وهو آلة له وأراد بالسبب هنا ما يكون سببا في حصول الفعل من غير أن يكون آلة (قوله كما لا يصح أن تكون للاستعانة) مفاد كلامهم أن باء الآلة من جملة باء الاستعانة (قوله ولو عذبا) أفاد به الرد على من يقول يكوه الماء العذب لأنه من المطعوم بل قال بعض لا يجوز الوضوء ولا الاستنجاء بالماء العذب لأنه طعام كالأترال النجاسة بالطعام (قوله لا زالتهما العين والاثر) أي الحكم فيه أنهما يزولا بالماء فلا داعي إلى الحجر (قوله إن الله يحب التوابين الخ) أي من الذنوب والتواب الذي كلما أذنب جدد توبه (قوله ويجب المتطهرين) أي الذين يجمعون بين الماء والحجر على ما قاله الشارح وقيل المتطهرين من الشرك وقيل هم الذين لم يصيبوا الذنوب (قوله وقال تعالى) أي في حق أهل قبا (قوله فإن اقتصر على الحجر أجزاءه) أي مع وجود الماء فلو عرق المحل وأصاب الثوب فلا يضر (قوله فإنها تجزئ عنه) أنت باعتبار كون الحجر آلة (قوله كاف في الاستنجاب) فيه نظر لأنه يقتضي التساوي بل المراتب خمس (١٤٨) الجمع بين الماء والحجر ثم الماء والجاء غيره ثم الماء ثم الحجر ثم غيره واعتمد

شيخنا ما ذكرنا من أن المراتب خمس (قوله في منى) ثم حيث تعين الماء في المنى كما قال المصنف فلا يجب غسل الذكركاه لأن غسله كله أمانة بعد أو مع عمل يقطع أصل المنى وكلاهما منتف في المنى خلا لما ذكره الشيخ بركات الخطاب عن والده من وجوب غسله كله بنية (قوله أما في المنى والحيض) أي وأما في بقية المسائل الآتية من البول وغيره فلا يقال فيه ما ذكر (قوله أو خرج) أي أو من خرج منه معطوف على من فرضه التيمم ولا شك أن من خرج منه بلاذة أو غير معتادة فرضه الوضوء (قوله ومنى صاحب السلس يكفيه الحجر) أي أن لم ينقض الوضوء والاتعين الماء وعبارة سند أمانى صاحب السلس فان لم يوجب الوضوء فكالبول يكفي فيه الحجر وإن أوجب تعين فيه الماء كما قاله الخطاب على سبيل البحث فيه نظير بل لا يحتاج الغسل أيضا حيث

الاستبراء شيئا وسماء باستقراغ الاخشين على حد قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اذهي دار الخلد فجر منها دارا وسماءها بذلك ولا يصح أن تكون الآلة ولا للسببية كما لا يصح أن تكون للاستعانة لأن المستعان به غير المستعان عليه والآلة غير الفعل والسبب غير المسبب وهنا استقراغ الاخشين هو الاستبراء (ص) وندب جمع ماء وحجر ثم ماء (ش) يعني أنه يندب للمستنجي الجمع بين الماء ولو عذبا والحجر لا زالتهما العين والاثر ولأن أهل قبا كانوا يجمعون بينهما فقد حسم الله بقوله إن الله يحب التوابين ويجب المتطهرين وقال تعالى رجال يحبون أن يتطهروا وإذا أراد أن يقتصر على أحدهما فالماء أفضل من الاقتصر على الحجر فإن اقتصر على الحجر أجزاءه وخالف الأفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فإنها تجزئ عنه وقال ابن حبيب لا تجزئ مع القدرة على الماء وخصص ما ورد بالسفر وعدم ماء وقوله وندب الخراجع لقوله واعداد من يله ولا مفهوم للحجر وإنما اقتصر عليه لكونه الأصل والأفجع بين الماء وكل بابس طاهر إلى آخر ما يأتي كاف في الاستنجاب (ص) وتعين في منى وحيض ونفاس (ش) يعني أن هذه الأشياء لا يكفي فيها الحجر بل يتعين فيها الماء أما في المنى والحيض والنفاس فذلك في حق من فرضه التيمم لعدم ما يكفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة والغسل بالبدن كله واجب من ذلك وبعبارة أخرى وتعين الماء دون الحجر في منى من غير صاحب السلس كن فرضه التيمم لمرض أو عدم ما يكفي غسله أو خرج بلاذة أو غير معتادة أو جامع فاغتسل ثم أمني كما يأتي ويصور بالاولين قوله ودم حيض ونفاس وأما صحيح وجب غسل جميع بدنه ووجد الماء الكافي فيغسل الجميع ولو مرة برفع الحدث والخبث ومنى صاحب السلس يكفيه الحجر كالبول والخصي والدود ولو بيلة ظاهرة وأما غيرها فلا استنجاء كالريح ويعني عن خفيف البلة كآثر الاستنجار (ص) وبول امرأة (ش) يعني ومما يتعين فيه الماء بول المرأة بكرة كانت أو ثيبا والخصي لتعديبه منها مخرجها إلى جهة المقعدة ثم إن قوله وبول امرأة مقيد بما إذا لم يخرج على وجه السلس والافينبغي أن يقال إن لم ينقض الوضوء فيكفي فيه الاستنجار والاتعين الماء (ص) ومنتشر عن مخرج كثيرا (ش) أي وتعين الماء في حدث منتشر عن مخرج كثيرا من بول

لازم كل يوم نقض الوضوء أم لا وكذا يقال في قوله الآتي والافينبغي أن يقال إن لم ينقض الوضوء الخ (قوله ويعني) أو عن خفيف البلة) أي فلا يحتاج لاستنجار (قوله كآثر الاستنجار) أي فيعني عما أصاب الثوب من عرقه كما تقدم (قوله وبول امرأة الخ) ومثل بول المرأة منى الرجل إذا خرج من فرجها بعد غسلها لانه كبولها فلا يكفي فيه الاستنجار والظاهر أن مثله البول الخارج من الثقبه أن انسدا المخرجان لانه ينتشر فيتعين فيه الماء ولا يكفي فيه الحجر وأفهم قول المصنف بول أن حكمها في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها والبركر مادون العذرة كالحيض ولا تدخل المرأة يديها بين شفريرها كفعل اللاقي لادين لهن وهو من فعل شرارهن وكذا يحرم ادخال اصبع يد رجل أو امرأة ولا يقال الحقنة مكروهة فما الفرق لافانقول الحقنة شأنها أن تفعل للتداوى (قوله وخصي) أراد به مقطوع الذكركم قطع أنثياه أولا (قوله ومنتشر عن مخرج كثيرا) يغسل الكل ولا يقتصر على غسل ما جاوز المعتاد لانهم قد يغتفرون اليسير منه ردا عنه مجتمعا هذا ظاهر كلامهم كما أفاده عجم

(قوله وهذا يغني الخ) وجه الاغناء أن من أفراد المنتشر عن المخرج كثير بول المرأة والظاهر عدم الاغناء لأن ما ذكر من الحكم ثابت وجد فيه انتشاراً لم لا ولو قلنا بالاغناء لا يقتضي أن بول المرأة يكفي فيه الجرا إذا قدر فيه عدم الانتشار (قوله بالانعاظ) أي بسبب الانعاظ مع اللذة وقوله عند الملاعبة متعلق بالانعاظ فافهم والانعاظ ليس شرطاً بل المدار على خروجه بلذة معتادة وإن لم يحصل معها انعاظ (قوله كانه) يتبادر من العبارة أنه عائد على فرج المرأة وليس كذلك بل عائد على غسل الذكرك لأن المرأة تغسل محل الذي فقط (قوله أما ما خرج بغسرها) فيه ما تقدم من البحث وخلاصته أنه متى جاء كل يوم فلا يطلب حجر ولا ماء (قوله فهو كغسل النجاسات فلا يفتقر لها) حاصله أن القائلين بغسله كله اختلفوا فمنهم من قال تعبد فيحتاج لنية ومنهم من قال لقطع مادة الذي فلا يتوقف على النية هذا حاصله وفيه نظر لأن غسله كله لا يقطع مادة الذي الذي في قصة الذكرك فالمناسب أن الذي ذهب إلى غسله كله ذهب إلى أنه تعبد كذا قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وكلام الشارح هو ما في (١٤٩) نص الذخيرة ونصها فعلى الأول أي القول

الأول بوجوب غسل الذكرك كله تجب النية في الغسل لأنه عبادة انعبدية الغسل محل الذي وقيل لا تجب لأنه من باب إزالة النجاسة ونعبدية محله معلل بقطع أصل المذني اه وهو مشكل كما علمت (قوله ففي النية قولان) أي ففي وجوب النية وعدم وجوبها والصحيح الوجوب فكان الأولى للمصنف الاقتصار عليه (قوله وبطلان صلاة تاركها) الراجح عدم البطلان (قوله أولاً) أي لا تبطل وإن كانت واجبة مراعاة لعدم وجوبها (قوله وكذا لو ترك) هاتان صورتان غسل بعضه بنية غسل بعضه بنية غسل بعضه بنية قولان في كل منهما على حد سواء (قوله واقتصر على محل الذي) لأن العبارة ظاهرة في سلب العموم لافي عموم السلب (قوله مراعاة للعراقيين) فيه إشارة إلى أن القائلين بغسله كله وجوباً

أوغاظ من ذكر أو انثى أو خنثى وهذا يغني عن قوله وبول امرأة لكن مقصوده التنصيص على أعيان المسائل وقوله كثيراً أي انتشاراً كثيراً ومن حد اليسير وهو ما حول المخرج وما قاربها مما لا بد منه كما قاله القاضي عبد الوهاب يعلم حد الكثير أي ومتجاوز عن مخرج تجاوزاً كثيراً أي جاوز المخرج وما قرب منه مما لا بد منه بأن وصل إلى الألتين مثلاً (ص) ومذني بغسل ذكره كله (ش) أي ويتعين الماء أيضاً في مذني بالمعجمة وهو ماء أبيض يخرج عند اللذة بالانعاظ عند الملاعبة أو التذكار مع غسل ذكره وفرج المرأة كله عند الاكثر ويستحب اتصال الغسل بوضوئه لأنه لما كان تعبداً أشبه بعض أعضاء الوضوء ثم إن كلام المؤلف في المذني الخارج بلذة معتادة أما ما خرج غيرها فينبغي أن يجري على حكم المذني الخارج بلذة معتادة فإن لم يوجب الوضوء كفي فيه الجروان أوجبته تعين الماء فيه وما اختلف في أن استيعاب الذكر بالغسل هل هو تعبد فيفتقر لنية أو معلل بقطع مادة المذني فهو كغسل النجاسات لا يفتقر إليها أشار إلى الخلاف في ذلك فقال (ص) ففي النية وبطلان صلاة تاركها أو تاركه كله قولان (ش) يعني أنه اختلف هل تجب النية في غسل الذكرك من المذني أو لا تجب فيه وعلى القول بالوجوب لو تركها وغسله كله فهل تبطل الصلاة لترك واجب أولاً وكذا لو ترك غسل ذكره كله واقتصر على محل الذي سواء غسله بنية أم لا فليل تبطل وقيل لا تبطل مراعاة للعراقيين القائلين بالاكتفاء بغسل محل الذي وعليه في كل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات قولان الأول للابن أبي شيبه في الفروع الثلاثة ومخالفه في الأول ابن أبي زيد وفي الثاني والثالث يحيى بن عمرو وأما خص الذكرك بالذكرك هنا وإن كانت المرأة تشارك الرجل في ذلك لأنه يغسل منه جميع الذكرك والمرأة تغسل محل الذي فقط ابن حبيب المرأة لها مذني وودى ومذنيها بالة تعلم فرجها تخرج عند اللذة والظاهر افتقار غسل محل الذي بالنسبة إلى مذني المرأة لنية (ص) ولا يستجبي من ريح (ش) هونني ومعناه النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منام من استنجى من ريح أي ليس على ستمنا وانظر هل النهي على سبيل الكراهة وهو الطاهر أو المنع والريح طاهر كما صرح به الباخي (ص) وجازي بابس طاهر متق غير مؤذ ولا محترم (ش) أي وجاز الاستجمار

اختلفوا في الصحة والبطلان لو اقتصر على البعض والذين قالوا بالصحة راعوا من يقول بغسل البعض وفي التوضيح وأجراه بعض المتأخرين على أن غسل الجميع واجب أو مستحب (تبيينه) ظاهر كلام المصنف أن القولين جاريان فمن ترك النية وفيم غسل بعضه سواء كان تركه عمداً أو سهواً وهو ظاهر لأن ذلك مبني على التعبد وقال اللقاني قوله كله علم منه أنه تعبد وكل ما كان تعبد في النفس لا بد فيه من نية وهما كذلك فلا يصح تفريع قوله ففي النية قولان بعد قوله كله وكان ينبغي له القول بوجوب النية لأنه الجاري على قوله كله اه (قوله وعليه في كل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات) وهل يعيد صلاته في الوقت أولاً وإعادة عليه قولان فإن لم يغسله لما يستقبل وصلى أيضاً ففيه قولان كما في (قوله والظاهر الخ) الظاهر كما قال عجب خلافاً لما تقدم أنها تغسل محل الذي فقط فليس فيه شائبة تعبد (قوله ليس على ستمنا) فإن قلت إذا كان الأمر كذلك فما النكته في التعبير بهذا اللفظ الموهوم قلنا النكته هي التنفير عن التلبس بتلك الحالة فكأنه يلتفت إلى أنه ليس على السنة أصلاً (قوله أي وجاز الاستجمار) وأن الضمير عائد على الاستنجاء لأن الاستنجاء يطلق على إزالة ما في المحل بالماء أو بالأحجار فأعاد عليه الضمير باعتبار المعنى الثاني

(قوله وهي تم) فيه أن الرخصة يقتصر فيها على ما ورد ويمكن الجواب بأن المراد رخصة في الفعل لا في المفعول به وحيث كانت رخصة في
 الفعل فتتم وحاصله أن أصبح يخص الاستجمار بالأجار عسكاً بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام أو لا يجداً أحدكم ثلاثة أجار فقصر
 الاستجمار على ما كان من جنس الأرض لأنه رخصة لا يتعدى بها ما ورد وقاس المشهور غيرها من كل جامد على الصفة الآتية لأن
 الرخصة في الفعل لا في المفعول به أي فقول الشارح وهي نعم أي الرخصة حيث كانت في الفعل لا في المفعول به فهي تم حينئذ فتدبر
 أي وقوله الأجار مفهومه مفهوم لقب وانما ذكر الأجار لكونها أكثر وجوداً (قوله ضرورية) أي تستعمل عند الضرورة أي
 فهي خلاف الأصل فلا يعدل عما وردت فيه وظاهر الشارح أن التيمم ليس رخصة بل عزية والمعتمدان التيمم رخصة وحينئذ فالذي
 يحصل أن الاستجمار وإن كان رخصة إلا أنه ليست ضرورية فلذلك توسع فيه بكل شيء بخلاف التيمم فإنه وإن كان رخصة إلا أنه
 ضرورية فلم يتوسع فيه (قوله وجنس الأرض مطهر) أي لا غيره (فان قلت) قوله صلى الله عليه وسلم الأرض في قوله جعلت لي الأرض
 لقب ومفهومه لا يعتبر (قلت) يحمل ذلك على ما إذا لم يكن ذلك أي على خلاف الأصل كما هنا لكن يقال إن الاستجمار أيضاً على خلاف
 الأصل فتأمل (قوله لزوماً) أفاد أنه قد يعتبر (١٥٠) مفهوم غير الشرط لكن لا لزوماً (قوله من الجواز المستوي الطرفين) فيه

شيء لأنه لا يخلو إما أن يكون مراده
 الجمع بين الماء وغيره من الاستجمار
 فيكون مندوباً أو مراده
 الاقتصار فيكون خلاف الأولى
 (قوله والعقاقير) جمع عقار يفتح
 العين وتشديد القاف وهو عطف
 مغاران أريد بالأدوية المركبة من
 تلك العقاقير ومن غيرها أو منها
 فقط (قوله حرمة الحروف) قال
 اللقاني إذا كانت مكتوبة بالعربي
 والإفلاحة له إلا أن تكون
 من أسماء الله وقال عجم سواء
 كان يكتب بالخط العربي أو غيره
 كما في هذه كلام الخطاب وفتوى
 الناصر اللقاني والشيخ تقي الدين
 ومقتضى ما ذكره الدماميني في
 حاشية البخاري اختصاص الحرمة
 بما فيه اسم من أسماء الله تعالى وفي
 كلام صاحب المدخل وابن العربي

المفهوم من قوله ونذير جمع ماء وحجر عاذر والمراد باليابس هنا الجاف لا ما فيه صلابة والفرق
 بين الاستجمار والتيمم في اختصاصه بما هو من جنس الأرض دون غيره أن الاستجمار رخصة وهي
 نعم والتيمم طهارة ضرورية فلا تتم وأيضاً المقصود من الاستجمار إزالة العين وهي تزال بكل جامد
 بخلاف التيمم فإنه طهارة وهي لا تحصل إلا بطهور وجنس الأرض مطهر أقوله عليه الصلاة
 والسلام جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ولما لم يعتبر المؤانف مفهوم غير الشرط لزوماً أخرج
 مفاهيم الأوصاف من الجواز المستوي الطرفين فيصدق حكم المخرج بالحرمة والكراهة وبينه
 لفوا نثر امر تباقال (ص) لا مبتل ونجس وأملس ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذهب
 وفضة وجدار ووروث وعظم (ش) أي لا يستجمر بالمبتل لنشره النجاسة وأخرى المانع وإن استجمره
 فلا يجزئه ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء وإن صلى عامداً قبل غسله أعاداً أو ما قيل في المبتل
 يقال في النجس وكذا لا يستجمر بالاملس كالزجاج الذي ليس بحرف وأما المحرف منه ومن القصب
 فيدخل في المحدود وكذا لا يستجمر بالمحترم إما الطعمة أو لشرفه أو لحق الغير فالأول كالطعوم
 ولومن الأدوية والعقاقير وغير الخالص من النخالة والمخ والورق المنشي والثاني كالكتوب حرمة
 الحروف ولو باطلا كالسكر ولو توراة وأنجيلاً مبدلة لما فهم ما من أسماء الله تعالى وأسماءه لا تبدل
 إنما الباطل ما في التوراة والانجيل من تحريف وكذا لا يستجمر بذهب وفضة وجوهر للسرف
 وكذا لا يستجمر في جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره ويكره بملكه لاهانة المسجد والتصرف في
 ملك الغير ويكره أن يستجمر في حائط عليه لانه قد ينزل المطر عليه أو يصيبه بليل فيلتصق هو أو
 غيره بجداره بعد نزول المطر عليه فتصيبه النجاسة وخوفاً من إذابة عقرب به وكذلك يكره أو يمنع
 الاستجمار بروت وعظم طاهرين لتعلق حق الغير لأن الأول علف دواب الجن والثاني طعامهم

ما يفيد أن ما فيه اسم نبي كذلك إذا علمت ذلك فقول الشارح لما فهم ما من أسماء الله يقتضي أن الحرمة إنما هي لأسماء الله
 فيما في ذلك قوله حرمة الحروف وخلاصته أن آخر العبارة ميل لكلام الدماميني وهو مناف لقوله حرمة الحروف نعم لو قال ولما فهم ما
 لتناسب الكلام (قوله وأسماءه لا تبدل) أي إن شأنهم لا يبدلون أسماء الله (قوله إنما الباطل ما في التوراة والانجيل من تحريف) أي إن
 ما يحكم عليه بالباطل ما حرقوه مما يتعلق بشأن النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) * اختلف علماء تلمسان في الورق الذي يجعله السفارون
 في الجلود هل يجوز لانه صيانة له أو لا لانه صار كالآلة فهو امتنان انتهى (أقول) والثاني هو الظاهر (قوله للسرف) بالسيف (قوله في جدار
 المسجد أو وقف أو ملك غيره) كان من داخل أو من خارج (قوله ويكره بملكه) ظاهره من داخل أو خارج وهو ظاهر النقل وبعض
 الأشياخ قصره على ما إذا كان من داخل والإحرم (وأقول) ينبغي التفصيل وهو أنه إذا غلب على ظنه التصاق الناس به فحرمه وإلا كرهه فتدبر
 (قوله والتصرف في ملك الغير) قال الشيخ عبد الكافي محل الحرمة في ملك الغير إذا كان بغير إذنه وأما بآذنه فيكره فقط (قوله وكذلك
 يكره أو يمنع) أو لحكاية الخلاف لا لتردد أي يكره على ما رجحه الخطاب أو يمنع على ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله لأن الأول علف
 دواب الجن) فيصير الروث شعيراً أو تبناً أو علفاً (قوله والثاني طعامهم) لانه يعادى أو فرما كان أي يعادى أعظم ما كان من اللحم ثم من

المعلوم أن الروث يكون طاهرا كروث مباح الاكل ونجسا كروث غيره وهل الذي يمدننا أو غيره مخصوص روث المباح أو ما هو أعم (قوله والمراد الاول في الجميع) لا يؤخذ على إطلاقه بل المناسب التفصيل فيقال أما بالنسبة للمحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وفضة يحرم عليه سواء أراد الاقتصار عليه أم لا ولكن إذا أتى بجزيء وأما بالنسبة للمحدث فانه إذا آذاه إذا به شديدة وخرج منه دم يحرم عليه ولا يجوز ثم إذا اقتصر عليه وإذا لم يؤذ فانه يجوز إذا أتى أو لم يتق وأتبعه بالماء والاحرم وأما الامس فانه إذا اقتصر عليه يحرم والا فيجوز وأما النجس فانه إذا كان المراد به عين النجاسة ولم يتحلل منه شيء وأتق فانه لا يجوز استعماله وأجزأه وان تحلل منه فاذا اقتصر عليه يزيد الحرمة والافلاية تعلق به الحرمة الاستعمال وأما المتنجس فانه إذا أتبعه بالماء جاز ولا تعلق به الحرمة لا ابتداء ولا دوا وما والا فالحرمة من حيث الاقتصار وأما المبتل فانه إذا اقتصر عليه حرم من جهة الاقتصار ولا فيجوز هذا ما قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى (قوله وانما كرر المؤلف الخ) لتكرار كما هو ظاهر (قوله كاليد) أي الاصبع الوسطى من اليسرى ويكره باليمن ويؤمر بغسل النجاسة من يده بعد ذلك لاقبله لئلا تنتشر النجاسة بالرطوبة الا أن يريد اتباعها بالماء من (قوله كاليد) إذا أنفت أي على الاصح أي خلافا لما في الاكمال عن بعض شيوخه (قوله ودون) أي الحجر الواحد يكفي إذا أتى وكذا الاثنان (١٥١) إذا حصل انقاء وأوجب أبو الفرج

الثلاث

* (فصل نواقض الوضوء) *
(قوله وتسمى موجبات)
لانه يلزم من كونه ناقضا أن
يكون موجبا ولا يلزم من
كونه موجبا أن يكون
ناقضا (قوله بخلاف
الموجب فانه قد يسبق)
أي كافي البلوغ وكلامنا
فيما كان متأخرا اما كان
متقدما (قوله وكان الخ)
كأنه يقول لا أرضى بقول
التوضيح والذي أرضى به
خلافه فأقول وكأنه لما
ذكرها بعد الوضوء ناسب
أي فالعلة الموجبة لذكر
النقض ذكرها متأخرة

أما النجس منه ما داخل فيما مر وبعبارة أخرى لا يجوز الاستجمار بواحد من هذه المخرجات وهو صادق بمرمته وكرامته والمراد الاول في الجميع الا الروث والعظم الطاهرين وجدار تنسه فانه يكره الاستجمار به وانما كرر المؤلف قوله ومحترم ليرتب عليه بيانه (ص) فان أنفت أجزاء كاليد ودون الثلاث (ش) أي فان استجمر بمعنى عنه أجزاء فمما يحصل به الانقاء كالأوتق باليد ودون الثلاث من الاجزاء وقولنا فيما يحصل به الانقاء احتراز من المبتل والنجس اذ هما لا يتأتى منهما الانقاء بل ينتشران النجاسة وكذا الامس ومحل عدم الاجزاء في النجس حيث تحلل منه شيء والا أجزأ حيث أتى
* (فصل) * ذكر فيه نواقض الوضوء فقال (ص) نقض الوضوء (ش) وتسمى موجبات الوضوء أيضا قال في التوضيح وتعبير ابن الحاجب بالنواقض أولى من تعبير غيره بما يوجب الوضوء لأن الناقض لا يكون الامتأخرا عن الوضوء بخلاف الموجب فانه قد يسبق اه وكان المؤلف لما ذكر هذه بعد الكلام على الوضوء ناسب أن يعبر عنها بالنواقض والافالتعبير بالموجب أولى فيما يظهر لانه يصدق على السابق وعلى المتأخر وأيضاً فالتعبير بالنقض قد يتوهم منه بطلان الطهارة السابقة واذا بطلت بطل ما فعل بها من العبادة ولهذا قال سند لا نقول ان الطهارة بطلت بالحدث ولكن انتهى حكمها كما ينتهي حكم النكاح بالموت ولهذا اذا توفضا انما يتوضأ للحدث الثاني لا للحدث الاول واعلم أن نواقض الوضوء أحداث وأسباب فأشار الى الاول بقوله (ص) بحدث وهو الخارج المعتاد في الصحة لاحصى ودود ولو بسيلة (ش) تقدم أن الحدث على أربعة معان أحدها هو المراد هنا وهو الخارج خرج به الداخل من حقنة ومغيب حشفة لا يجابه ما هو أعم

ولولا ذلك لكان التعبير بالموجبات أولى الخ (قوله والافالتعبير بالموجب أولى) لا يسلم أنه أولى لان الموجب وان صدق بالمتقدم والمتأخر الا أن القصد بيان ما كان متأخرا فلم تكن تلك العلة نامة (قوله قد يتوهم منه الخ) لا يخفى أن النقض قد تعورف في الانتهاء فلا توهم بعد هذا التعارف (قوله ولهذا) أي ولو كونها اذا بطلت بطل ما فعل لها الخ (قوله انتهى حكمها) حكمها هو اباحة القدوم على العبادة وصحتها (قوله حكم النكاح) أي من الاستمتاع بالزوجة ولزوم الاتفاق وغير ذلك مما هو من لوازم الزوجة (قوله لا للحدث الاول) أي الذي فعل بعده الطهارة التي انتقضت (قوله أحداث وأسباب) أي ولا أحداث ولا أسباب كالشك في الحدث والردة على أنه يقال ان الشك في الحدث داخل في الأحداث والشك في السبب داخل في الأسباب بأن يقال ان الحدث ناقض امامن حيث تحققه أو الشك فيه (قوله على أربعة معان) أي بطريق الاشتراك اللفظي (قوله خرج به الداخل) الاولى أن يقوله خرج عنه لان القاعدة أن النجس يقال خرج عنه لا خرج به (قوله من حقنة) هو الدواء الذي يصب في الدبر بالآلة المعروفة قال في لـ وانظر قولهم ان الحقنة لا تنقض الوضوء مع أن الآلة التي تدخل في الدبر تخرج منه وربما صحبها الاذى الا أن يقال انه خارج غير معتاد (قوله ومغيب حشفة) مصدر غابت الحشفة أي وغيبة حشفة أي وحشفة غائبة في الفرج أو ان مغيب بمعنى غائب والاضافة للبيان (قوله لا يجابه ما هو أعم) لا يخفى أنه لا يصح أن يكون تعليلا لما قبله لان الحشفة خرجت بالخارج سواء أوجبت ما هو أعم أو لم توجب شيئا بل هو تعليل لحذف والتقدير

وانما خرج اخرجهما من الحدث لا يجابها ما هو اعم وفيه ان يجابها ما هو اعم لا ينافي دخولها في الحدث لان الطهارة الكبرى لا تنافي
الصغرى (قوله والفرقة) معطوف على قوله الداخل وكأنه يقول خرج به ما ليس بخارج من حقنة ومغيب حشفة وهما اذا خلان وما
ليس بخارج ولا داخل كالفرقة والحقن الشديدين فلا ينقضان الوضوء اذا تم معهما الاركان على ما يأتى وقد يقال أراد بالخارج حقيقة
أو حكما كالفرقة والحقن ويحمل على ما اذا منع الاركان أو كان يحصل بهما مشقة بحيث يصير يضم الوركين لعدم صحة الصلاة حينئذ
(قوله والحقن) حبس البول ويقال للدافع الغائط الخاقب (قوله من بول وودي) واعلم أن ودي المرأة يخرج أيضا باثر البول لأنه حينئذ
لا حكم له نعم يكون ناقضا فيما اذا خرج باثر سلس بول أو خرج عند جل شيء ثقيل (قوله ويرج) أى ودم حيض ونفاس ومنى خارج
بلذة معتادة وما خرج بالخارج المعتاد المني بللثة أو غير معتادة نص عليه في باب الغسل واستثناء التثاني دم الحيض والنفاس واستظهار
الشارح في المني في باب الغسل انه ليس من موجبات الوضوء مبني على أن الطهارة الكبرى تنافي الطهارة الصغرى وليس كذلك والاما
صح ادراجها فيها لان المتنافيين لا يدرج أحدهما في الآخر (قوله ولو كان عليه ما أذى) أى فالمراد بقول المصنف ولو بيلا أى معبلة
الأذى وهو البول في محله والعذرة في محلها أى ولو كانت أكثر من مأوى يعنى عما خرج معها حيث كان مستسكبا بأن يحصل كل يوم مرة
أو أكثر والا فلا بد من ازالته عما أو جرح حيث كثر والاعنى عنه أى بحسب محله لا بحسب اصابته للثوب والمراد بالخصى المتخلق في
البطن وأما الواجب اتباع حصة ونزلت (١٥٣) كما هي فتعقظ كما شر به ونزل بصفته ومثل الحصى والدود والدم والقيح ان كانا

والفرقة والحقن الشديدين وأخرج بقوله المعتاد من بول وودي ويرج ما ليس معتادا كالحصى والدود
ولو كان عليه ما أذى والرجح من قبل ولو قبل امرأة لانه كالجشاء خلافا للشافعية والهادي كما يأتى آخر
باب النفاس فقوله وهو الخارج تعريف لنوع من الحدث وقوله الخارج لا المنع المترتب أو الصفة وينقض
بالخروج أيضا ولعله انما اقتصر على الخارج لان الخروج صفة الخارج ففى وجد النقض بالخارج وجد
النقض بالخروج وشمل قوله المعتاد خروج منى الرجل من فرج المرأة اذا دخل فيه بوطئه لان خروج
في هذه الحالة معتاد أى غالباً وأما الدخول فرجها بلاوطء ثم خرج فلا يكون ناقضا كما يفيد كلام ابن عرفة
وسياق مفهوم الصحة وهو المرض في أقسام السلس وقوله لا حصى معطوف على المعتاد لانه محترزه أى
لان كان الخارج حصى لا على حدث لانه ليس محترزه وجرى عادة المؤلف بعطف بعض الاحكام على
محترزاتها كقوله في باب البيع وعدم نهى لا ككاتب صيد (ص) وبسلس فارق أكثر (ش) لما كان في
مفهوم قوله في الصحة وهو السلس تفصيل على طريقة المغاربة وهى المشهورة من المذهب لا على طريقة
العراقيين من عدم النقض بالسلس مطلقا واستحباب الوضوء بين المشهور بقوله وبسلس أى ونقض الوضوء

خالصين من أذى والانتضا
والنرق أن حصول الفضلة
مع الحصى والدود يغلب
أى شأنه ذلك بخلاف
حصولهما مع دم وقيح
(قوله انواع من الحدث)
هنا يقتضى أن الحدث
كلى وتلك الامور الاربعة
جزئيات والظاهر أنه
مستتر بين الاربعة وكأن
المصنف قال نقض الوضوء
بنوع من الحدث وهو الخ

(قوله وينقض بالخروج الخ) لا يخفى أن النقض بالخارج انما هو من حيث خروجه لا من حيث ذاته وقوله ففى
وجد النقض بالخارج يؤهم أنه من حيث ذاته وليس كذلك (قوله اذا دخل فيه بوطئه) وكانت اغتسلت بعده أو توضأت وفوت رفع
الاصغر بل ولو لم تنور رفع الاصغر بل غسلت أعضاء الوضوء ثم أرادت رفع الاكبر فقط أو تقتصر على ما عدا أعضاء الوضوء فينتقض الاصغر
بالمنى الذى خرج في هذه الحالة (قوله أى غالباً) أى عند عدم الحل ومن غير الغالب لا يخرج في تلك الحالة وهو مستبعد (قوله فى أقسام
السلس) لانه سياتى ان أقسامه اربعة وعدم النقض فى ثلاثة من تلك الاربعة (قوله لانه ليس محترزه) وذلك لان الحدث هو المعترف
والاحترزات انما تكون لاجزاء التعريف لان بها الادخال والاخراج لا المعترف لانه ليس به ادخال ولا اخراج وقد يقال بل المناسب
عطفه على حدث وذلك لان المراد بالحدث نوع منه وهو ما عترف بهذا التعريف ولا يخفى أن الحصى والدود محترزه قطعاً فتدبر (قوله
الاحكام) جميع حكم مراد به المحكوم عليه كقوله وشرط للعقد عليه عدم نهى الخ فانه فى قوة من الشروط فى صحة البيع عدم نهى
أى لا وجوده كنهى كلب صيد أى كانهى المتعلق بكلب الصيد من حيث بيعه أو نقول كنهى بيع كلب صيد وان شئت قلت أو
المحكوم به بأن تقدر المشروط فى صحة البيع عدم نهى وكذا وكذا وظهر أن الحكم المعطوف مقدر (قوله على محترزاتها) أى محالقاتها
تأمل (قوله وبسلس) بفح اللام الخارج وهو المراد هنا وبكسرهما الشخص الذى قام به السلس وظاهر المصنف أنه ليس بحدث لعطفه
عليه وهذا ليس كذلك والجواب انه عطف خاص على عام فى الجملة لان السلس فيه تفصيل فان قيل المعطوف مقيد بالمفارقة فهو خاص
دائماً فالجواب أن هذا القيد خارج عن المعطوف ونكتة العطف ذكر القيد (قوله واستحباب الوضوء) ظاهر العبارة فى جميع الاحوال
وليس كذلك والظاهر أنه فى غير مسألة الدوام

(قوله وتستفاد الخ) فيه نظرا لانه يستفاد منه انه لو لازم نصف الزمان ينقض وليس كذلك (قوله اذا كان به سلس مدي) لانه مفهوم له ولو حذفه المصنف لكان اخصر واشمل اذ كل سلس من مدي او ودي او بول او غائط او ريح له هذا الحكم لكن يستثنى من ذلك المني الخارج على وجه السلس فلا يوجب غسلا ولو قدر على رفعه لان شرط ايجاب الغسل منه خروجه ببلدة معتادة وما في ثبوت على الرسالة خلاف المشهور والحاصل أن المذي بغير لثة ناقض لكن لا يجب غسل جميع الذكورية الا اذا خرج ببلدة معتادة وأما غيرها فلا يجب ذلك ولكن يتعين الماء (قوله أو تسرا أو تداو) ويغفر له زمن التداوي وزمن شرائه سرية يتداوى بها واستبرأؤها على العادة فانه فيها بمنزلة السلس الذي لا يتدر على رفعه وكذا من طلب التكاح فان وجدها من تحيض كل خمس سنين مرة فانظر هل يغفر له أيضا أو يلزم بشرائها غيرها (قوله انه كلما نظر أو تذكر أو لمس أمذي) هذا غير ظاهر فالمناسب حله (١٥٣) على ما اذا استبرأ به نزول المذي كل

الزمن أو جله أو نصفه وكان يقدر على رفع ذلك فينقض وضوءه فان لم يقدر على رفعه فلا نقض وأما ما صور به فينقض وضوءه ولو لم يقدر على رفعه (قوله وأولى مع التساوي) بل آكد (قوله فلا يعارض) العبارة توهم أن المعارضة وجهها في الجملة وهو كذلك وبيانه ان قوله ونذب ان لازم أكثر يقتضي انه اذا لازم النصف لاندب مع وجود الطلب واذا انتفى الندب وقد وجد الطلب فيكون الوجوب ومرادنا بنذب ما يشمل السنة على طريقة العراقيين فيناقى مفهوم قوله ان فارق أكثر من أنه لا يجب عند التساوي وحاصل الجواب أن يقال ان مفهومه أولى بقرينة ما سبق لا واجب والا لوجد

سلس فارق أكثر الزمان على المشهور لان لازم جميعه أو أكثره أو نصفه على ما شهره ابن راشد خلاف استظهار ابن هرون بالنقض في المساوي وينبغي للوئف أن يقول ولا بسلس لانه محذور الصحة ويقول لازم أكثر بدل فارق أكثر وتستفاد منه الاقسام الاربعة وقوله فارق مفهومه ثلاث صور لانقض فيها (ص) كسلس مذي قدر على رفعه (ش) تشبيهه في النقض لافي التفصيل والمعنى أن الشخص اذا كان به سلس مذي وهو قادر على رفعه بتزويج أو تسرا أو تداو أو وضوء فانه ينتقض وضوءه ومفهوم قدر على رفعه انه لو لم يقدر على رفعه بما ذكر كان كغيره من الاسلاس في التفصيل المتقدم فتجربى فيه الاقسام الاربعة والمراد بسلس المذي انه كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر أمذي وليس المراد انه مستمر دائما (ص) ونذب ان لازم أكثر لان شق (ش) لمادل مفهوم المصفة وهو قوله فارق أكثر على عدم النقض فيما عداها بين ما يستحب فيه الموضوع من ذلك أي ونذب الموضوع ان لازم أكثر الزمان وأولى مع التساوي فهو مفهوم موافقة يجب العمل به فلا يعارض مفهوم المصفة السابقة ومحل الاستحباب اذالم يشق فان شق يرد وضوءه فلا يندب وكذا ان دام اذلا فائدة في وضوءه وتخصيص النذب بالوضوء دون غسل الذكورة من المذي يشعر بنفسه وهو قول سحنون قال لان النجاسة أخف من الحدث واستحبه في الطراز (ص) وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقا تردد (ش) أي وفي قصر اعتبار الملازمة من قلة أو كثرة أو توسط على الموجد من السلس في وقت الصلاة من اليوم واليلة فقط ويلقى من طلوع الشمس الى زوالها عن الاعتبار فلا ينظر الى ما فيه وهو قول ابن جماعة ومختار ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد الله المنوفي قائلان لا ينبغي أن تؤخذ هذه المسئلة على عمومها بل ينبغي أن تقيدها اذا كان الاتيان والانقطاع مختلفا غير منضبط فيقدر بذهنه أي بما أكثر فيعمل عليه ولو انضبط الاتيان بأول الوقت آخرها أو بآخر مقدمها أو اعتبار جميع نهاره وليلته مطلقا من غير قصر على أوقات الصلوات وهو قول البرزلي ومختار ابن عبد السلام (ص) من مخرجه (ش) هذا متعلق بالخارج والضمير له وجه تساوي قولهم الخارج المعتاد من المخرج المعتاد للشخص ولا للمتوضي لانه يقتضي انه كلما خرج من مخرجه شيء نقض وليس كذلك والضمير آخره وصفا مذكورا وكأنه قال من

(٣٠ - خشي أول) التافي والاصل عدمه وانما ندب مخافة أن يخالط ما كان من مرض ما ليس فيه من أجزاء الفضلات النافضة (قوله ومحل الاستحباب) في الأكثر والمتوسط (قوله يشعر بنفسه) أي نقي النذب في غسل الذكر (قوله واستحبه) أي غسل الذكر في الطراز (قوله وفي قصر الخ) الظاهر من القولين أولهما كما عند ابن عرفة وهذا التردد لعدم نص المتقدمين وعبارة ابن عرفة وفي كون الاعتبار في لزوم وقت الصلاة أو اليوم قولاً لا شخياً شيوخنا ابن جماعة والبودري والظاهر عدد صلواته وتظهر فائدة فيما اذا فرضنا أن أوقات الصلوات مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة فأنه فيها وفي مائة من أوقات الصلوات فعلى الاول ينقض لمفارقتها أكثر الزمن لاعلى الثاني ملازمته أكثر قاله عجب في كبره والاحسن ما قرر شيخنا من أن القائلين ان الاعتبار أوقات الصلاة اختلوا على فرقتين الاولى تقول ينسب ما جاء في وقت الصلاة وغيرها الى وقت الصلاة فقط الى أوقات الصلاة فقط وقول المصنف أو مطلقا المعنى الاعتبار الا في وقت الصلاة أو غيرها ينسب الى أوقات الصلوات وغيرها (قوله على أن تؤخذ هذه المسئلة) أي على القول الاول بل وعلى الثاني (قوله وليس كذلك) أي لانه يقتضي نقضه بخروج ريح من ذكره مع أنه لا نقض (قوله والضمير آخر الخ) تعليل لقوله يساوي الخ

(قوله ولما أوهم الخ) أي أول الكلام (قوله فاذا كانت الخ) لا يفتي أنه ساكت عما إذا كانت في المعدة وجعله بعض الشراح حكماً ما إذا كانت فوق المعدة وهو في عهدته ومقادير حنا أن المعدة نفس السرة وهو قول النووي قال وحكم المنفتح في السرة وما إذا حكم ما فوقها وجعل شارحنا محل الخلاف ثلاث صور وهي ما إذا كانت فوق المعدة وانسداً أو لم ينسداً وهي فوق أو تحت وسكت عما إذا انسداً أحدهم ما فوق المعدة أو تحت ولم يتناولوا كما قال الشيخ سالم وجعله عجب من محل الخلاف قال محشي نت وهو في عهدته والظاهر أن المعدة ما فوق السرة إلى منخسف الصدر فالسرة تحت المعدة وتعبيراً بالظاهر أحسن من تعبير من غير بالعمد لان المسئلة ليست منصوصة للمالكية لان الدمري قال بعد كلام النووي والمعروف أنها المكان المنخسف تحت الصدر إلى السرة كذا ذكره الفقهاء والاطباء واللغويون اه قال الخطاب (١٥٤) ولم أقف للمالكية في ذلك على شيء والظاهر أنه لا يختلف في ذلك وعبرة

عج والمراد بالمعدة ما فوق السرة حتى منخسف الصدر والسرة مما تحتها هذا هو المعتمد والراجح من الخلاف عدم النقض إلا أنه محمول على ما إذا انسداً في بعض الاوقات لاداء أو لا فينقض نظير ما إذا خرج من الخلق بصفة من صفاته وهوانه ان انقطع خروجه من محل المعتاد أصلاً نقض وأما لو تساوى في الخروج أو كان أحدهما أكثر فلا نقض بما خرج من الفم في ذلك وحينئذ فالفارق بين ما فوق المعدة وما تحت أنها إذا كانت تحت المعدة وانسداً المخرجان فينقض كان ذلك في بعض الاوقات أودائماً وأما إذا كانت فوق المعدة أو فيها فلا نقض الا إذا انسداً دائماً وقرر شيخنا أنهم متى قالوا فوق المعدة فرادهم نفس المعدة فلا تظهر التفرقة المتقدمة تنبيه المعدة بفتح الميم وكسر العين ويقال أيضاً معدة بكسر الميم وسكون العين قاله في الصحاح (قوله استمار الخ) إشارة إلى أنه

مخرجيه المعتادين أو غير المعتادين ان انسداً ولما أوهم أن خروج خارج الثقب لا ينقض مطلقاً مع أن فيه تفصيلاً ذكره بقوله (ص) أو ثقبه تحت المعدة ان انسداً أو لا نقولان (ش) أي وكذا ينقض الخارج من ثقبه أي خرقاً إذا كانت تحت المعدة وانسداً المخرجان فان كانت فوق المعدة مع انسداً المخرجين أو لم ينسداً وهي فوقها أو تحتها نقولان بالنقض وعدمه والمراد بما تحت المعدة ما تحت السرة وبما فوقها ما فوق السرة وقوله والاراجع لانسداً ولتحت المعدة أي والابان لم ينسداً أو كانت فوق المعدة انسداً أم لا (ص) وبسببه وهو زوال عقل وان بنوم ثقل ولو قصر لا خف ونذب ان طال (ش) لما كان ما ينقض الوضوء احداً انا وتقدم الكلام عليها وأسباب تلك الاحداث مؤدية اليها وليست ناقضة بنفسها كالنوم المؤدى لخروج الريح واللمس المؤدى لانسداد أعقب الكلام على الاسباب والمعنى أن من الاسباب الناقضة للوضوء استتار العقل وان كان استتاره بنوم ثقل ولو كان قصيراً على المشهور وعلامة النوم الثقيل سقوط شيء من يده أو انحلال حبوته أو سيلان ريقه أو بعده عن الاصوات المنصرفة لا ان خف النوم فلا ينقض لانتفاء مظنة الحدث ولو طال لكن يندب الوضوء مع الطول ومقتضى قوله وان بنوم ثقل أن غير النوم من الجنون والانعماء والسكر لا يشترط فيه الاستثقال وهو كذلك وقوله ثقل صفة لنوم وقوله خف صفة لموصوف محذوف هو المعطوف وليس المعطوف خف أي لا بنوم خف فلا اعتراض وبعبارة أخرى حذف الموصول وأبقى صلته فلم تعطف إلا المفرد أي لا ما خف أي النوم الذي خف فاندفع الاعتراض أن لا لا تعطف إلا المفردات وبعبارة أخرى قوله لا خف يحتمل عطفه على ثقل وهو الظاهر لانه مقابلة ويحتمل عطفه على قصر ولا يقال لا تعطف الجمل لانا نقول لا تعطف التي لا محل لها من الاعراب أما التي لها محل من الاعراب فتعطفها حينئذ اندفع الاعتراض وحقيقة النوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الانحسرة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر عن الاحساس رأساً وقيل ريح تأتي الانسان اذا شهما أذهبت حواسه كما تذهب الخمرة بعقل شاربها وقيل انعكاس الحواس الظاهرة إلى الباطنة حتى يصح أن يرى الرؤيا والسنة ما تقدم النوم من الفتور وحكمة ذكر النوم بعد السنة في الآية

ليس المراد زواله حقيقة اذ لو زال لما رجع (قوله سقوط شيء من يده) أي ولم يشعر وكذا يقال فيما بعد (قوله لدفع حبوته) أي ولم يشعر طال أم لا نقل عن مالك أن الحبوته بضم الحاء والمراد احتبي بيديه بأن يجلس قائماً الر كبتين جامعاً يديه على ركبتيه مشبكاً أصابعه أو ماسكاً يديه أو مالمواحتبي بمجمل أو ثوب أو ما أشبه ذلك من غير أن يسكنه بيديه فهذا حكمه حكم المستند الخ (قوله أو سيلان ريقه) أي ولم يشعر (قوله أو بعده) أي عدم سماعه (قوله صفة لموصوف محذوف) أي ويكون معطوفاً على بنوم (أقول) يلزم عليه حذف النكرة الموصوفة مع عدم الشرط وهو أن يكون بعض اسم مجرور بمن كقوله مناظعن ومنا أقام (قوله فلا اعتراض) أي بأن لا تعطف الجمل (قوله حذف الموصول) أي أو الموصوف (قوله ويحتمل عطفه على قصر) غير ظاهر لانه يصير المعنى ولو قصر الثقيل لان كان الثقيل خفيفاً وهذا تناف (قوله ولا يقال) حريص بالامر ين عطفه على ثقل أو عطفه على قصر كما هو ظاهر (قوله أما التي لها محل) ضعيف (قوله المشاعر) أي الحواس (قوله وقيل ريح الخ) ويصح أن يكون الموصوف بالثقل أثره أو هو نفسه (قوله إلى الباطنة)

ظاهرها الى الخواص الباطنة أى الى أحدها وهو الحس المشترك أو خزانته أو الى الباطن فليجرب (قوله ادفع) اللام زائدة أى دفع وهذا جواب عما يقال اذا كانت السنة لا تأخذ لانها تنص في حقه فأولى النوم فلا حاجة لذكره وحاصل الجواب تسليم ما ذكره ولكن ذكرنا كنهه أخرى هي أنه أتى به دفعاً لتوهم أن النوم يأخذ لمثله (قوله عادة) ودخل في المعتاد الامر كما صرح به الشيخ سالم (قوله أو علم حقيقة) كأن يلمسه نعلم هل هو جسد آدمي أو غيره أو عظم أو لحم (قوله فيشمل اللامس والملموس) الأولى قصره على اللامس وأما الملموس فيفصل فيه ان وجد نقض والا فلا فان قصد صار لا مسافئدر (قوله ولو كظفر الخ) أى متصلين لا منفصلين ولو التمسد وهل يجوز النظر الى شئ من محاسن المرأة في حال انفصاله أم لا والاحتياط أن لا ينظر كما لو انفصل شعرها أو فرجها أو شئ من محاسنها مما هو عورة لها فالظاهر لا يجوز لأنهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو تمزق **﴿فائدة﴾** لا يجوز النظر للصلوب ولا للخزوق ونحوهما (قوله وفي بعضها بالباء) أى ولو كان ملتبساً بظفر **﴿تنبيه﴾** (١٥٥) لا يشترط في اللبس كونه بعضاً أصلي بل ولو كان زائداً لا احساس له حيث انضم له قصد لذة أو وجدان وهذا بخلاف مس الذكر وهذا ظاهر أفاده عجم والفرق أنه انما يشترط في اللبس كون العضو أصلياً أو زائداً له احساس لما انضم له من قصد اللذة أو الوجدان بخلاف مس الذكر لا يشترط فيه ذلك فلذلك كان لابد أن يكون بعضاً أصلياً أو زائداً له احساس (قوله وأول بالخفيف الخ) استظهره الخطاب (قوله يجوز) فيه شئ بل حقيقة بحسب اصطلاحه

لادفع أن النوم أقوى من السنة فيأخذ تعالى الله عن ذلك (ص) وليس يلتزم صاحبه به عادة (ش) هذا هو السبب الثاني وهو مرفوع عطف على زوال والمعنى أن من أسباب نواقض الوضوء اللبس وهو ملاقة جسم لا آخر لطلب معنى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة والمس تلاقيهما على أى وجه كان ولذا عبر به في الذكر لما يشترط في نقض الوضوء به قصداً والمراد بصاحبه من تعلق به اللبس فيشمل اللامس والملموس واحتراز بقوله عادة من المحرم فلا نقض من الجهتين وانما كان اللبس من الأسباب لانه قد يؤدي الى الحدث وهو خروج المذى وحينئذ فليس المراهق غير نافض لوضوئه ووطؤه من جملة اللبس واستحباب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب أولى (ص) ولو كظفر أو شعر (ش) لما كان المنصوص أنه لا يفرق بين الجسم وما اتصل به قال ولو كان الملموس كظفر أو شعر أى متصلين لا منفصلين لعدم الالتذاذ بهما عادة وفي بعض النسخ باللام أى ولو كان مس اللامس انظر وفي بعضها بالباء أو شعر أو سن من غير ملاقة جسم (ص) أو حائل وأول بالخفيف وبالاطلاق (ش) أى أو كان اللبس فوق حائل فإنه ينقض وأطلقه ابن القاسم في المدونة وروى على أن كان خفيفاً وإن الكثيف لا ينقض اللبس من فوقه وأول كلام ابن القاسم عند ابن رشد بالخفيف يجعل رواية على تفسيره وجه ابن الحاجب رواية على علي الخلاف وأول قول ابن القاسم بالاطلاق كما هو ظاهره في اطلاق التأويل عليه تجوز ومحل التأويلين ما لم يحصل مع اللبس ضم أو قبض والانقض اتفاقاً (ص) ان قصد لذة أو وجداناً انتفياً (ش) يعنى ان النقض باللبس مقيد بما اذا قصد اللذة ووجداناً اتفاقاً ولم يجدها على المنصوص أو وجدها فقط من غير قصد ابن رشد اتفاقاً أما ان انتفت اللذة مع قصد لذة فلا نقض اتفاقاً فقوله ان قصد أى صاحبه السابق من لابس وملوس وقوله أو وجداناً أى من غير قصد وانما كان وجدان اللذة هنا ناقضاً لعدم القصد لانه هو المقصود من الطلب وكانت أولى منه بالحكم (ص) الا القبلية بفهم وان بكره أو استغفال لالوداع أو رجعة (ش) هذا مستثنى من قوله لا انتفياً أى لا ينتقض الوضوء مع انتفاء القصد واللذة اتفاقاً الا القبلية على فم ولومن محرم فتعقب

زائد الا احساس له حيث انضم له قصد لذة أو وجدان وهذا بخلاف مس الذكر وهذا ظاهر أفاده عجم والفرق أنه انما يشترط في اللبس كون العضو أصلياً أو زائداً له احساس لما انضم له من قصد اللذة أو الوجدان بخلاف مس الذكر لا يشترط فيه ذلك فلذلك كان لابد أن يكون بعضاً أصلياً أو زائداً له احساس (قوله وأول بالخفيف الخ) استظهره الخطاب (قوله يجوز) فيه شئ بل حقيقة بحسب اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله والانقض اتفاقاً) أى مع القصد والوجدان (قوله ان قصد لذة) وأما ان قصد اللبس فان وجد نقض والا فلا (قوله أو وجداناً) أى حين اللبس فان وجدها بعد كانت من الفكر الذى لا ينقض (قوله لا انتفياً) أى لان انتفياً فذف بعض المعطوف لدلالة الاول (قوله مع قصد) أى مع انتفاء قصد (قوله من لابس الخ) الاولى الاقتصار على لابس * واعلم

أن اللذة بفروج الدواب من المعتاد لا باجسادها أى غير آدمية الماء فيما يظهر بل يجري في تقبيل فها ما في تقبيل فم الانسان (قوله الا القبلية بفم) أى قبلية من يلتذ به عادة فلا تنقض قبلية صغيرة ولو قصد وجد ولا بد أن يكون المقبل بالغاً (قوله لالوداع) المعطوف محذوف أى لا القبلية لوداع أو ان المعطوف عليه محذوف أى الا القبلية لغير لوداع لالوداع الخ **﴿فائدة﴾** قال الجلال السيوطي في كتابه الوشاح مانعه وفي كتاب الانتقاب للشرارزى بسنده عن أحمد بن زيد قال حدثني أبي قال قلت لابي راهيم النظام اذا لمس العضو العضو لم يكن فيه من اللذة ما اذا قبل الفم الفم قال لان الفم طبق القلب والقلب مسكن الحب فاذا انطبق الطبقان سكن ما في القلب من لذة الحب (قوله على فم) فيه اشارة الى أن الباعى بفم يعنى على ولا يظهر بقاؤها على باب الامرين * الاول أنه يلزم أن يكون وصفاً كاشفاً والاصل في الوصف أن يكون مخصصاً * الثاني أنه يلزم عليه أنه لو قبله على يده ينقض مطاقاً وليس كذلك بل هو جار على الملامسة **﴿تنبيه﴾** لا نقض في تقبيل شيخ أو شاب أو شيخ وكذا تقبيل ذى طيبة لا يلتذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشجوة فينقض ولم يجز

الخطاب نصافي تقبيل المرأة مثلها واستظهر النقص قال الشيخ أحمد الزرقاني وفي استثناء القبلة في الفهم دون القبلة في الفرج تنبيه
بالاخذ على الاشد ويشهد له ما سياتي من أن اللذة بفرج الصغيرة ناقض إلا أن ما تقدم عن السيوطي يفيد عدم الاشدية وسيأتي
الكلام في لذة فرج الصغيرة (قوله أي شدة) تفسير لرجة أي بان كانت امرأته مريضة والاولى أن يقول أي شفقة بشدة فتفسرها
بالشدة نفسير الشيء بسببه (قوله أو نحوها) أي نحو الشدة أي كشدته اشتياق لغيبته (قوله ما لم يلتذ) هذا في غنية عنه لان الفرض
انتفاؤه ما أي الفصد والوجدان أي ولا يصح أن تقول ما لم يقصد اللذة لان الفرض أنه فاصد الوداع فلا يكون فاصد اللذة (فان قلت)
قد يقصدهما (قلت) الظاهر أن هذا لا يقع (١٥٦) عادة أو غالبا (قوله والجلاب في غير الفاسق) كذا في نسخة ومعه كلامه أي

وهذا أي كون الناقض هو الوجدان وحده في غير الفاسق أي وأما
الفاسق فالقصد فيه وحده ناقض
وهذا يفيد أن الفاسق من سبق
منه فسق سابقا وسيأتي تنبيهه
ونسخة الشيخ النضر أوى والخلاف
في غير الفاسق وهو تصلح موافق
لما في كبره ولفظه وعليه اقتصر
في الارشاد والخلاف في غير الفاسق
(قوله والمراد بالفاسق من مثله
الخ) لا يخفى أن هذا يفيد حيث
علق القصد بأن وقع من فاسق أن
الفسق سابق على القصد وهذا
ظاهر كلام الشيخ عبد الرحمن
وعند عج المراد بالفاسق من
يتصف بالفسق لقصدها ولذلك
قال بعض وسواء كان هذا الفاسق
سبق له الفسق أو قصد ابتداء اللذة
بجمره ولم يسبق له فسق قبل ذلك
لأنه صار فاسقا حينئذ أي حين
قصده الآن ومفاده أنه إذا كان
يشرب الخمر ولم يكن مثله يلتذ
بجمره لا يعد فاسقا في ذلك الباب
والمتعين كلام الشيخ عبد الرحمن
من أن الفاسق من ثبت له فسق
قبل ذلك القصد (قوله والمراد

وضوءه ما لان اللذة لا تنفذ عنها ولا يشترط في النقض بالقبلة طوع ولا علم فن قبلته زوجته
كارها انتقض وضوءه ووضوءها وكذلك لو قبلها مكرهة قال في المجموعة وإذا قبلها في الفهم مكرهة
أو طائفة فليتوضأ جميعا ومحل نقض الوضوء من القبلة في الفهم ان كانت لغير وداع أو رجعة أما ان
كانت لقصد وداع أو رجعة أي شدة أو نحوها فلا نقض ما لم يلتذ وجعل المؤلف ذلك في حيز القسم
الرابع وهو قوله لا انتفاء دليل على هذا القيد (ص) ولا لذة بنظر كنعان أول ذمة بحرم على الأصح
(ش) لا يصح عطف هذا على قوله لا لوداع كما فعل السارح لأنه من متعلقات القبلة بالفهم وما هنا
ليس من متعلقاتها فهو معمول بقدر أي ولا ينقض الوضوء لذة بنظر على الأصح ولو تكرروا نعت
انعاطا كاملا ولو كان من عادته الامذاء عقبه ما لم ينكسر عن مذى ولا ينتقض أيضا بل من جسد
صغيرة لا تشتهي ولو قصد اللذة أو وجدها أول ذمة بحرم على الأصح وهو ظاهر كلام ابن الحاجب
وابن الجلاب خلاف ما نص عليه ابن رشد وعبد الوهاب والمازري من أنه مع اللذة لا فرق بين
الزوجة والأجنبية وذوات المحرم قال بعضهم وهو المذهب والحق وعليه اقتصر في الارشاد
والخلاف في غير الفاسق وبعبارة أخرى وما مشى عليه المؤلف من عدم النقض بلذة المحرم
خلاف المشهور والمشهور أنه لا فرق مع وجود اللذة بين ذوات المحرم وغيرها ومع القصد فقط من
غير الفاسق لا أثره في المحرم ولذا قال ابن رشد قصد ما من الفاسق في المحرم ناقض له والمراد
بالفاسق من مثله يلتذ بجمره والمراد بالمحرم باعتبار ما عند اللامس فالقصد ليسها لظنه أنها
أجنبية فظهر أنها محرم انتقض وضوءه وانما يقل المؤلف ومحرم بإسقاط لذة ثلاثتهم
أن الأصح راجع له ولغيره (ص) ومطلق مس ذكره المتصل ولو خشي مشكلا يمتن أو جنب
لكف أو أصبح وان زائدا حس (ش) يعني أن من الأسباب الناقضة للوضوء مس ذكر
نفسه المتصل من غير حائل عمد أو سهوا قصد اللذة أم لا ولو عينا لا يأتي النساء مسه من
الكمرة أو العيب أو خشي مشكلا فخر يجاعلى من يقن الطهارة وشك في الحدث والنقض
مس الذكر مشروط بأن يكون بباطن كفه أو جنبه أو بباطن أو جنب أو رأس أو أصبح وان كان
الأصبع زائدا ان أحس وتصرف كاخوته وان نقص عنها فلا ينتقض مسه وضوءه وان شك في
الاحساس وعدمه نقض مسه الوضوء كن يقن الطهارة وشك في الحدث على المشهور فقوله
ومطلق معطوف على زوال أي ينتقض الوضوء بحدث وسببه وهو زوال عقل وليس ومطلق مس

بالمحرم باعتبار ما عند اللامس) أي اثباتا ونفيًا فصح التمثيل وهذا انما يظهر في القصد فقط اذا كان من غير ذكره
فاسق (قوله وانما يقل المؤلف الخ) هذا خلاف ما يفيد حله الاول من رجوع الأصح حتى لا يولى وكان فيها تقريرين فجمع بينهما
(قوله ومطلق مس ذكره) أي من غير حائل أو حائل كالعدم (قوله ذكره) أي جنس ذكره فيصدق بما اذا تعدد ذكره كما في ك (قوله
كاخوته) أي حس كاخوته وتصرف كاخوته أي تحقيقا أو شكافا لشك في المساواة ينتقض قال في الشامل والمختار ان ساوت غيرها في
الاحساس والتصرف النقض لا إن لم تساو ونقل عن الشيخ أبي الحسن أنه لا بد من الاحساس في الاصابع الأصلية وعليه فيرجع قوله
حسن للزائد وغيره (قوله وان شك في الاحساس) أي في مساواته وكذا ان شك في الاحساس والمساواة أو ما لو شك في الاحساس وجازم
بأنه على فرض وجوده لا مساواة فلا ينتقض

(قوله برتبة الجنبية) هذا غير ناهض فالظاهر أن هذا يرجع لما تقتضيه العادة كاللثة بفروج الدواب فتدبر (قوله وبردة) ولو من صبي فيما يظهر كما ذكره في ك (قوله على الصحيح) كذا قال ابن العربي في شرح الترمذي وكذا قال بعض الشيوخ أنها تبطل الغسل وهو قول عبد الحق وابن شعبان خلافا لابن جماعة الذي ذهب إليه عجي وخلاصة ما رأيت أن الراجح بطلان الغسل أيضا وكذا كتب شيخنا عبد الله فلا حاجة إلى الإطالة بحلب الكلام (قوله يعني أن من شك في طريان الحدث) أراد به ما يشمل السبب وأما الشك في الردة فلا يبطل الوضوء (قوله بأن شك في كل وضوء) قضيته أن الشك في الوضوء يضمن للشك في الصلاة وليس كذلك بل الشك في الوسائل لا يضمن للشك في المقاصد فالشك في الوضوء يضمن للشك في الغسل ولا يضمن للشك في الصلاة (قوله أو يطرأ له كل يوم) ويتصور عليه ذلك بمحصول ذلك لموافق له في مزاجه واستمر عليه إلى أن مات ورد ذلك بعدم انضباط المزاج غالبا (أقول) والذي يظهر أنه متى علم أن ذلك عادة له فيعول عليه والذي ينبغي كما في شرح عب أن يجري في الشك هنا ما جرى في السلس فان زاد زمن اتبانه على زمن انقطاعه أو تساوى فاستنكح وإن قل فلا وليس المراد بزمن اتبانه الوقت الذي يحصل فيه (١٥٧) بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه يوما وانقطع يوما كان مغتفرا بمنزلة اتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوما بعد يومين فلا (قوله خاطريه) المحفوظ على اللسان ضبط خاطريه بفتح الراء كما قال البدر فجاءوا ما وقع بفكر الإنسان أولا خاطرا أولا وسما ما وقع بعده هذا الخاطر الأول خاطرا

ذكره ومعنى الإطلاق سوا عمنه من الكمرة أو العيب كان مسهله عمدا أو نسيانا واحتراز به كره من ذكر غيره فإن مسه يجرى على حكم الملامسة المازري وذ كر البهيمه كذا كر الغير ابن عرفة برتبة الجنبية الجنسية واحتراز بقوله المتصل بمالوم مسه بعد أن انفصل عنه فإنه لا ينقض وضوءه ولو التذبه (ص) و بردة (ش) لما انتهى الكلام على الأحداث والأسباب تكلم على ما ليس منهم ما عيدا للعامل وهو شيئا أن هذا وما بعده فقولته وبردة معطوف على يحدث فهو ليس يحدث لأن العطف يقتضي المغايرة ولا سبب لإعادة العامل أي ونقض الوضوء والغسل أيضا على الصحيح بردة إذا توضأ واغتسل ثم ارتد وعاد إلى الإسلام قبل حصول موجب ما التقديره كافر أصليا لم يتقدم منه اسلام وكان وضوءه وغسله السابقين منه كاتا حال الكفر فيعيدهم ما بعد الاسلام لانهم ما عمل حبط بالردة وذ كر الاجهوري في شرحه أن المذهب أن الغسل لا يبطل بالردة (ص) وبشك في حدث بعد طهر علم الاستنكح (ش) يعني أن من شك في طريان الحدث له بعد علمه بطهر سابق فان وضوءه ينتقض إلا أن يكون مستنكحا بان يشك في كل وضوء أو صلاة أو يطرأ له في اليوم مرة أو أكثر فلا أثر لنسكه الطاري بعد علم الطهر ولا يبنى على أول خاطريه على ما اختاره ابن عبد السلام لأن من هذه صفته لا ينضبط له الخاطر الأول من غيره والوجود يشهد لذلك وإن كان ابن عرفة يقتصر على بئانه على ذلك وكلام المؤلف فيمن حصل له الشك في طريان الحدث قبل الدخول في الصلاة بخلاف من شك في طريان الحدث في الصلاة أو بعدها فلا يخرج منها ولا يعيدها الا يبين لأنه شك طرأ بعد تيقن سلامة العبادة وقوله وبشك أي وأولى لترجيح احتمال الحدث وهو الظن ومع رجحان بقاء الطهارة لا يجب الوضوء بل يستحب وأما عكس فرض المسئلة وهو الشك في الطهر بعد حدث علم كمن اعتقد حدث نفسه ثم شك في رفعه أو اعتقد عدم غسل عضو ثم شك في غسله فلا يفترق فيه

أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه يوما وانقطع يوما كان مغتفرا بمنزلة اتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوما بعد يومين فلا (قوله خاطريه) المحفوظ على اللسان ضبط خاطريه بفتح الراء كما قال البدر فجاءوا ما وقع بفكر الإنسان أولا خاطرا أولا وسما ما وقع بعده هذا الخاطر الأول خاطرا

رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين انتهى (قوله وكلام الخ) حاصله أنه يقول ان قول المصنف وبشك في حدث بعد نافضا إذا كان قبل الدخول وأما إذا كان في الاثناء أو بعد الفراغ فلا يعتد ناقضا لانه شك طرأ بعد سلامة العبادة فلا يخرج منها إذا كان فيها أي وهو على صلاة صحيحة ولو استمر على شكه ولا يعيدها إذا كان بعدها لما تقدم ويوافق الطرف الثاني قول المصنف فيما يأتي وأعاد من آخر نومة لكن الكلام في الطرف الأول وهو ما إذا كان في الاثناء في قول المصنف فيما يأتي ولو شك في صلاته إلا أنه قول ضعيف وما يأتي هو المعتمد ويعلم هذا القول الضعيف من محشئ نت وهناك قول ثالث يبطلان الصلاة ولا يتبادى حكاة الشارح فيما يأتي فإذا علمت ذلك فهذا الحل من الشارح بوجوب المناقاة لما يأتي في قوله ولو شك الخ فالمناسب أن يحمل قوله هنا وبشك على ما إذا كان قبل الدخول أو في الاثناء لا بعد الفراغ لقول المصنف وأعاد من آخر نومة ويكون حاصله أنه إذا حصل الشك قبل الدخول أو في الاثناء فالوضوء ينتقض إلا أننا أوجبنا عليه التبادي في الثانية لترجيح جانب العبادة بالدخول فيها وبذلك على أن النقص موجود أنه لو استمر على شكه يطالب بالأعادة ولذلك الخطاب جل المتن على ما عدا بعد الفراغ الشامل لقبول الدخول وفي الاثناء وهذا هو التحقيق وقوله فلا يخرج منها راجع لقوله في الصلاة وقوله ولا يعيدها راجع لقوله أو بعدها وقوله لانه شك طرأ بعد الخ ظاهر باعتبار الثانية وكذا باعتبار الأولى ويراد بسلامة العبادة إما كلها بالنظر للثانية أو أولها بالنظر الأولى والحاصل أنه متى شك بعد الفراغ فلا يطالب

بالاعادة الاذا تيقن الحدث لان بقي على شكه أو تيقن الطهارة (قوله وبلغى شكه) تفسير لقوله يطالب باليقين وقوله ويغسله أى ويغسل المتروك اما العضو أو كل أعضاء الوضوء فانطبق على الصورتين المشار لهما بقوله ثم شك في رفعه أو اعتقد (قوله وبشك في سابقهما) المراد به التردد على حد سواء أو مطلق التردد على ما يفهم من كلام المواق كذا ادعى عب الا أن شيخنا قال بل ظاهر في الاول وهو التحقيق فينبغي أن يقتصر عليه فن ظن تأخر الطهارة عن الحدث وتوهم تأخر الحدث عنها فهو على طهارته على الاحتمال الاول دون الثاني ومن ظن تأخر الحدث عن الطهارة وتوهم تأخر الطهارة عنه فان طهارته تنقض على الاحتمالين ثم يقيد هذا بغير المستنكح ف حذف المصنف الا المستنكح من هنا دلالة الاول هذا ما ارتضاه عب وارضى محشي تت خلافة وهو عدم التقييد بقوله الا المستنكح قائلا وتأخير المصنف قوله وبشك عن قوله الا المستنكح دليلا على عدم تقييده بهذا القيد مستدلا على ذلك بكلام عبد الحق قال في نكتته ان لم يتقدم له يقين قبل هذا الشك فلا بد أن يتوضأ كان مستنكحا أم لا وان تيقن الوضوء ثم طرأ له الشك فان كان مستنكحا فلا شيء عليه (قوله منها مس الدبر) وكذا نقيبة عند انسداد المخرجين وجوب النقض بالخارج منها (قوله أصل الفخذ) الاضافة للبيان وعبارة تت مس أعلى الفخذ (قوله الشرح) (١٥٨) بفتح الشين والراء الجيم تشبيها بشرج السفرة وهو مجتمعها والجمع اشراج مثل

سبب واسباب كما أفاده في المصباح والشرح حلقة الدبر (قوله ما لم يلتذ) ولو كانت عادته عدم اللذة (قوله أو يقصد اللذة) كذا في شب ولكن الذي ارتضاه بعض الاشياخ وهو المفهوم من عجم ان القصد لا يضر هنا والمضراغا هو وجود اللذة بل قال بعض ولو التذ لا يضر وهو ظاهر الخطاب فقد قال ولا بأس فرج صغيرة وكذا فرج صغيرة خلاف الشافعي اه ولم يقيد بشيء وهو ظاهر لان الفرض فرج صغيرة

مستنكح من غيره بل يطالب باليقين وبلغى شكه اتفاقا ويغسله اتفاقا قاله التونسي وعبد الحق وغيره (ص) وبشك في سابقهما (ش) أى ونقض الوضوء بالشك في السابق من الطهر والحدث مع تيقنهما وسواء كان الطهر والحدث المشكوك في السابق منهما محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه فهذه أربع صور (ص) لا بأس بدبر أو اثنين أو فرج صغيرة وفي (ش) لما فرغ من التوافض أتبعها بما ليس منها على المذهب فقال عاطفا على مجئ لا بأس الخ والمعنى ان هذه الاشياء لا تنقض الوضوء منها مس الدبر ومنها مس الرفع يضم الراء وسكون الفاء والغين المعجمة وهو أعلى أصل الفخذ مما يلي الجوف وقيل العصب الذي بين الشرح والذكر ومنها مس الاثنين ولا بأس ألبتة أو العانة ولو التذ في الجميع ومنها مس فرج صغيرة أو صغير ما لم يلتذ أو يقصد اللذة وأما غير الفرج فلا ينقض ولو التذ لان هذا لا يلتذ صاحبه عادة ومنها خروج فيء وقلس خلافا لابي حنيفة (ص) وأكل جزور وبيع وحجامة وفهقهة بصلاة ومس امرأة فرجها وأولت أيضا بعدم اللطف (ش) أى وعملا لا ينقض الوضوء أكل لحم جزور رأى ابل خلافا لاجد ومنها ذبح ومن وثن وقلع سن أو ضرب من وانشاد شعر خلافا للقوم ومنها حجامة من حاجم ومحتجم وفصادة وخروج دم ومنها قهقهة بصلاة خلافا لابي حنيفة وبغيرها اتفاقا ومنها مس امرأة فرجها أى قبلها قبضت عليه أولا ألطفت أم لا وعليه تؤولت المدونة لان فرجها ليس بذكر فيتناوله الحديث وروى عن مالك أن عليها الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام من أفضى بيده الى فرجه فليتوضأ وروى عنه التفرقة بين أن تلتطف فيجب الوضوء أولا فلا يجب والالطاف أن تدخل يديها بين

شفرها

لا تشتهى والقاعدة أن الملموس لا بد أن يكون مما يلبث به عادة وتبين أن التقييد بعدم الالتذ

بلد عجم وان ظاهر كلام المصنف وبهرام والقرافي عدم النقض ولو كان بلنذة كذا قال البدر (أقول) والذي ينبغي التعويل عليه عدم التقييد وتسمية الفرج بالكس ليس عرييا في الاصح (قوله ولو التذ) ولو القم ولو كانت عادته اللذة (قوله مس وثن) هو الصنم (قوله وانشاد شعر) أى شعر مخصوص لا مطلق شعر وقوله خلافا للقوم أى خارج المذهب (قوله وبغيرها اتفاقا) الاولى وبغيرها اجاعا لان الاتفاق اتفاق المذهب والاجماع اجماع الامة (قوله فيتناوله) بالنصب لانه مرتب على المنفى (قوله الحديث) الذي هو قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره لا من أفضى بيده الى فرجه فليتوضأ لان هذا يشملها والمشهور يقول ان المراد بالفرج الذ ذكر بدليل الرواية الثانية (قوله ان تدخل يديها الخ) كذا قال بهرام في كبره بالتنية وفي المواق يدها بالافراد وفي تت وسأل مالك أى ابن أى أو يس فقال أن تدخل الاصبع بين الشفرين والفظ بهرام روى عن مالك التفرقة بين أن تلتطف فيجب الوضوء والا فلا وسأل ابن أبي أويس مالك عن الاطاف فقال أن تدخل يديها اه اذا علمت ذلك فاعلم أن ابن أبي أويس الناقل عن مالك تفسير الاطاف بما ذكر نقل عنه أنها ان ألطفت ومثله ما اذا قبضت بيدها عليه ينتقض (أقول) وحيث كان الامر كذلك فالاحسن رواية الاصبع وذلك لانه اذا كان يقول بالنقض في الاصبع فأولى البدن البدن والحاصل أن ذكر الاصبع في رواية النقض أولى وذلك أنه اذا كان الوضوء ينتقض بادخل اصبع فأولى البدن البدن وذكر يديها في رواية عدم النقض أولى وذلك لانه اذا كان لا ينتقض بادخل اليدين فأولى الاصبع ولا ترجيح لرواية يدها بوجه فتدبر

(قوله واختلف المتأخرون) خلاصته أن الروايات ثلاثة ظاهر المدونة والروايتان الاخيرتان فبعضهم يبق الروايات على ظاهرها وهو التأويل الاول الذي يبق المدونة على إطلاقها وهو المعتمد وبعضهم يؤول المدونة بعدم اللطاف وترجع الروايات الثلاثة لقول واحد وهو الذي أشار له المصنف بقوله وأولت أيضا وهو ضعيف (قوله غسل فم) الغسل وضع الماء مع التدليك والمضمضة مجرد وضع الماء في الفم ويخصخصه وان لم يدل ذلك فقول المصنف ونادى غسل فم أي ظاهر الفم لادخله واليه أشار الشارح بقوله غسل يدوفم أي من خارج وذكّر هذه المسئلة هنا لما كان محلها عند إرادة الطهارة ناسبا ذكرها هنا (قوله لمحو لم) ومثله اللبن (قوله ومس إبط) معطوف على فم أي يستحب غسل اليد من مس إبط ونتفه كما هو سريح الخطاب (قوله كبيض) أي كرائحة بيض (قوله ومضمضة) تقدم أنهم اوضع الماء في الفم وان لم يتدلك (قوله من نحو لين) ودخل تحته اللحم وخلاصته أن ما كان من خارج المطلوب الغسل وما كان داخلا فالمضمضة تكفي (قوله وقد تفضل) كاللذيل على ما قبله (قوله السويق) (١٥٩) شيء يعمل من الحنطة والشعر وهو

معلوم (قوله فيما لادسم له) أي شيء لادسم له وقوله ولا ودك أي في شيء ليس ودكا وعطفه على ما قبله من عطف الموصوف على الصفة لان الدسومة صفة الودك وفي بعض الشراح ما يدل على أنه من عطف المرادف والحاصل أنه لا يندب غسل فم ولا يدسم لادسم فيه ولا ودك كالتمر والشئ الجاف إلا ان عراخ (قوله ان صلى به) أي ان كان صلى به في الماضي (قوله للصلاة فريضة) أي ومثلها النافلة خلافا للشارح (قوله لا مس مصحف) وخلاصته أنه متى فعل به فعلا يتوقف على طهارة ولو مس مصحف يندب له التجديد اذا أراد الصلاة فقط فرضا ونفلا وهذا هو المعتمد والمعول عليه لانه قول الاكثر خلاف ما في العبارة الثانية (قوله فله أن يجدد الخ) فيه أن هذا التجديد يؤدي الى إعادة مسح الرأس بماء جديد وهو مكروه وأجيب بأنه يمكن أنه أراد بالحوار عدم المنع أي انه لا يجزى فيه

شفرها واختلف المتأخرون في إبقاء هذه الروايات على ظاهرها أو جعل التفصيل تفسير القولين وان من قال بالنقض فمحمول على ما إذا ألطفت ومن قال بعدمه فمحمول على ما إذا لم تلطف والمذهب عدم النقض مطلقا (ص) وندب غسل فم من لحم ولين (ش) أي وندب لكل أحد وابتأ كدلمريدا الصلاة غسل يدوفم من غمر فمحو لم ومس إبط ونتفه وغسل ثوب من روائح مستكرهة كبيض ومضمضة من نحو لين مطلقا وقيد يوسف بن عمر بالحليب وقد تفضل النبي صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أيسر من اللحم واللبن ومسح عمر يديه بياض قدميه فيما لادسم له ولا ودك كالتمر والشئ الجاف الذي يذهب به أدنى المسح والغمر بفتح العين والميم الودك ما فيه دسومة وان سكنت الميم ففتح الغين الماء الكثير ومع ضمها الرجل البليد ومع كسرهما الحقد قاله المؤلف في شرح المدونة (ص) وتجديد وضوء ان صلى به (ش) أي وندب لتوضي تجديد وضوء الصلاة فريضة ان صلى به أولا ولولا نافلة أو طاف أو فعل به فعلا يفتقر الى الطهارة وبعبارة أخرى ان صلى به حقيقة أو حكما كالطواف لا كس المصحف فلا بد أن يفعل به عبادة يطلق عليها في الشرع صلاة ومفهوم ان صلى به أنه ان لم يصل به لا يجدده وهو كذلك وهل يكره أو يمنع خلاف الا أن يكون توضأ أولا واحدة واحدة أو اثنتين اثنتين أي فله أن يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف وانظر لو تيمم هل يمنع من إعادته قبل أن يفعل به ما نواه قياسا على الوضوء أولا لان السرف منتف منه أوفيه وانظر ما الذي ينويه بهذا الوضوء المجدد والذي يفهم من عدم الاعتداد بالمجدد اذا تبين حديثه أنه ينوي به الفضيلة (ص) ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد (ش) يعني ان من دخل الصلاة يبين ثم شك فيها هل أحدث بعد وضوئه المحقق أم لا وتماذى فيها وبعد خروجه عنها أوفيه بان له الطهر لم يعدا عند مالك وابن القاسم ان لم يكن نواها نافلة قال مالك لبقاء الطهارة في نفس الامر خلافا لاشهب وسحنون فقوله ولو شك في صلاته أي هل أحدث بعد وضوئه المحقق أم لا وأما لو شك في وضوئه فانه يقطع ويستخلف ان كان إماما وكلام المؤلف لا يدل على أنه مطلوب بالتمادي مع أنه المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفسير يبين من شك في الصلاة ومن

القول بالمنع وان كان يكره من تلك الحثية وقد أجاب ابن المنير عن ذلك بأن إعادة مسح الرأس مراعاة للترتيب كما لو نسي عضوا ثم ذكره فغسله وما بعده للترتيب (قوله منه أوفيه) تنويع والمعنى واحد (قوله لم يعد) وأما ان لم يبين له الطهر فانه يعيد وجوبا وصلاة المأمومين صحيحة لكونه لم يصل بهم متمم الحدث (قوله يبين) المراد به اعتقاد الطهارة جزمًا أو ظنا (قوله ثم شك فيها) أي تردد على حد سواء أو ظن الحدث (قوله هل أحدث بعد وضوئه) أي في الصلاة أو قبل الدخول فيها (قوله بعد وضوئه المحقق) أي بالمعنى الذي قلناه (قوله بان له الطهر) أي بان جزم بالوضوء أو ترجع عنده الوضوء (قوله لبقاء الطهارة في نفس الامر) أي لم يعدا الكونه طاهرا في نفس الامر (قوله خلافا لاشهب وسحنون) أي القائلين بأن الصلاة تبطل كما أفاده تت (قوله في وضوئه) أي هل توضحأ أم لا (قوله مع أنه المراد) أي مطلوب بالتمادي وجوبا (قوله في التفريق الخ) فقد قال ابن رشد في بيانه ليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيقن بالوضوء وشك في الحدث انتقض وضوءه لان الشك طرأ عليه في هذه بعد دخوله في الصلاة فوجب أن لا ينصرف عنها الا يبين

خبر ان الشيطان يفسو بين ألبقى أحدكم اذا كان يصلي فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجرد رجلاً ومسألة المدونة طراً علمه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها إلا بطهارة متيقنة وهو فرق بين (أقول) اذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول في التفريق بين المصنف والمدونة انتهى (أقول) بحمد الله الأولى أن يقول ان النقص حاصل ولو بعد الدخول ولكن انما أمرناه بالاستمرار لترجع جانب العبادة بدخولها متيقن الطهارة ومقتضى فرق ابن رشد المذكور أنه كان لا يجب عليه الاعادة ولو استمر على الشك لانه لم ينتقض كما هو قضيه جل المدونة على ما قبل الدخول مع أنه اذا استمر على الشك يجب عليه الوضوء والصلاة وما يجب الوضوء إلا بالنقصه فتأمل ذلك فانك تجد ان شاء الله بينا (قوله الظن) أي ظن الحدث وأما لوظن الطهارة بعد شكك المستوي فقد بان له الطهر (قوله فالمراد الخ) لا يخفى شموله لصورة وهم الحدث مع أنه لا تنقض فيها (قوله اختلاف أحكامها) أي أوصافها (قوله لا يجزى الخ) كذا في ك أي لا يجزى ما ذكر (قوله والمراد الخ) المناسب أن يحمل الحدث هنا على الوصف لان المنع هو التحريم فيه وول المعنى ومنع المنع ولا صحة له الا على المجاز العقلي (قوله وخص تت (١٦٠) الحدث الخ) يقال اذا كان التثاني خص لهذه العلة فما العدول عن قوله الى التعميم

(قوله ومس مصحف) ولولنا سخ (قوله مكتوب بالعربي) ومنه الخط الكوفي لا مكتوب بعربي فيجوز ولولنا كتب كتوراة وانجيل وزبور لمحدث (قوله غير منسوخ لفظه) وأما المنسوخ لفظه فلا يحرم مسه ولو فرض أن الحكم باق (قوله فآية الشيخ) أي فآية هي الشيخ والشيخة والمراد المحسن والمحسنة (قوله وآية الرضاع) عشر رضعات يحرم من فسخ بخمس معلومات (وأقول) وخمس معلومات منسوخة عندنا أيضا فذكرها هنا لا يناسب والحاصل أن آية الرضاع منسوخة لفظاً وحكماً عندنا (قوله وأما ما نسخ حكمه فقط) كآية والذين ينسوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم (قوله وجلده حكمه) هذا ظاهر قبل الانفصال فلما انفصل الجلد منه

شك خارجها ثم المراد بالشك هنا ما يشمل الظن ولو قويا فنظن النقص في صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه على السواء فالمراد بالشك ما قابل الجزم (ص) ومنع حدث صلاة وطوافا (ش) يعني أن الطواف ولو نفلا والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل وسجود القرآن لا يجزى الا بوضوء وأن الحدث مانع من ذلك والمراد بالحدث هنا وفيما تقدم في قوله يرفع الحدث المنع المترتب على الأعضاء سواء كان ناشئاً عن حدث أو سبب أو غيرهما وسواء كان الحدث أصغراً أو كبيراً وخص تت الحدث بالأصغر لئلا يتكرر مع قوله وتنع الجناية موانع الأصغر ومن هذا يعلم أن قول الزرقاني واقتصر المؤلف على الحدث لكونه الاصل والا فغيره كذلك ليس على ما ينبغي (ص) ومس مصحف (ش) أي ومنع الحدث مس مصحف مكتوب بالعربي غير منسوخ لفظه فآية الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما وآية الرضاع ليس لهما حكم المصحف ولولا على الحكم الشرعي كالأخبار الالهية من الأحاديث وأما ما نسخ حكمه فقط فكغيره إجماعاً وجلده حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الأسطر وسواء مسه يسد أو بغيرها من الأعضاء ولو لف خرقة على عضوه وشمل المصحف الكامل والجزء والورقة فيها بعض سورة ومثله اللوح والكتف وكتبه كسه الا الآية في الكتاب والسجدة وشيأ من القرآن والمواظ في الصحيفة وما يتعلق على الصبي والحائض والحامل اذا أحرز عليه أو في شمع لادون ساتر وخوف غرقه أو حرقه أو يد كافر يبيع مسه (ص) وان بقضيب وجهه وان بعلاقة أو وسادة أو بامتنعة قصدت وان على كافر (ش) أي وكما يمنع الحدث مس المصحف منع ما في حكمه كسه بعوداً وتقليباً أو راقبه به وكذا يمنع من جملة بعلاقة أو وسادة مثلثة الواو وهي المتكافئة لكن اذا منع مسه بقضيب فأولى جملة بعلاقة أو وسادة وانما نص عليها ليستثنى قوله الا بامتنعة قصدت وحدها فيجوز حينئذ حملها للحدث وان حملت على كافر لان المقصود ما فيه المصحف

لا

هل يجوز مسه حينئذ ولا تطرا لما قبل الانفصال والظاهر الاول وحرر (قوله وأخرى طرف المكتوب)

الخالي عن كتابة فائدة ذكرها التثاني في الشرح الصغير البصاق طاهر ولكنه مستقذر ولذا اشد تكبير ابن العربي على ملطخ صفحات أو راق المصحف به وكذا كل كتاب ليسهل قلبها فائلاً إن الله على غلبة الجهل المؤدى للكفر وقال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منهم من ذلك (قوله والكتف) عبارة تت الكتف المكتوبة أي التمام والخروز اه وهذا معنى مرادوا في الفهوف الاصل العظم الذي للبعير والشاة كانوا اذا جف كتبوا عليه كما ذكره السيوطي في الاتقان (قوله الا الآية في الكتاب) أي المكتوب رسالة وهذه مسألة وقوله والسجدة وشيأ الخ مسألة أخرى والسجدة ليست من القرآن عندنا فجواز المس الحدث عنه باعتبار ما فيها من القرآن (قوله وما يتعلق على الصبي الخ) هذا هو الا في قول المصنف وحرز بسائر (قوله يبيع مسه) أي بدون وضوء (قوله وان بعلاقة) ان لم تجعل حرزاً ولا جاز على أحد قولين والآخر المنع ويؤيده تعليل الجواز بأنه خرج عن هيئة المصحف وصرف بلهية أخرى فان هذه العلة لا تنهض في الكامل وظاهر الخطاب استواء القولين (قوله وهي المتكافئة) وقال السوداني المراد بالوسادة العبدان التي يجعل عليها المصحف وهذا أصح (قوله إلا بامتنعة قصدت وحدها) والدليل على أن المصنف أراد بذلك أنه مستثنى من عموم الاحوال

(قوله أما لو قصد الخ) المراد به قصد فقط أن يكون جل الامتعة لاجل حله فقط ولولا حله ما حلها (قوله على المرتضى) ومقابلها ما لا ين
الحاجب من الجواز حيث قصد ما جعل محل المنع اذا كان هذا هو المقصود (قوله هذا يخرج من أصل المسئلة) لا يخفى أن هذا
بقتضى قراءته بالنصب والرسم يمنع فالاحسن أنه معطوف على محصف (قوله ان لم يقصد الاى) المعتمد ولو قصد الاى وهذا الشرط
متعلق بالمبالغة التي هي قوله ولو كنتفسير ابن عطية (قوله ولو ح الخ) المراد جنس اللوح بالنسبة للمعلم والواحد بالنسبة للمتعلم ومثل
المتعلم المعلم (قوله وان حائضا) قال في ك وتخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لان رفع حدثه بيده ولا يشق كالوضوء
وقال عجمي ولو كان حائضا وجنبا كما هو ظاهر اطلاقهم انتهى (أقول) والظاهر كلام الشارح في ك وقال أيضا في ك ومثل المتعلم
المحتاج الى الكشف عن آية توقف فيها (قوله وما يتعلق به) كحال الذهاب به الى وضعه في محله (قوله وان بلغ) وان حائضا (قوله ما قابل
الكامل) لما كان يتوهم منه أنه يشمل ولو تسعة أعشاره مثلا وهذا لا يجوز أفادك أن المراد جزؤه بالعرفا كأن يكون خمسة
أجزاء مثلا والحاصل أنه لو لم يقبل ما قابل الكامل لتوهم أن المراد به أحد أربعة ثلاثين وليس مرادافقال ما قابل الكامل ولما كان
يتوهم شموله لتسعة أعشاره مثلا قال لكن جزؤه بال في العرف فلا يشمل ما اذا (١٦١) كان تسعة أعشاره هذا ملخص كلام

الشيخ ابراهيم اللقاني وهذا كله
مرعاة لقول المصنف جزء والا
فالمعتمد أنه يجوز من الكامل
(قوله ثم ان المعتمد الخ) وأفاد ابن
مرزوق أن المعلم كالتعلم في جواز
ابن القاسم عن مالك (قوله لان
مس الكامل على ما رواه ابن
بشير) أي فأقل مراتبه أن يكون
هو الراجح (قوله أو كافر الخ) نقله
عجمي واعترضه بقوله وفيه نظر
اذ ليس في النص جواز تعليقه على
الكافر بل على البيهمة والجنب
والحائض وهو واضح لان تعليقه
على الكافر يؤدي الى امتنائه
لا سيما اذا كان من القرآن وهذا
واضح اذا كان الحر فيه شيء من
القرآن وغيره وأما اذا كان مافيه
من القرآن فقط فانه يجوز اذا كان
مافيه من القرآن بحيث يجوز للجنب

لا المحصف أما لو قصد المحصف فقط بالجل أو مع الامتعة فيمنع حله حينئذ على المرتضى (ص)
لا درهم وتفسير (ش) هذا يخرج من أصل المسئلة أي ومنع حدث كذا وكذا الدرهم ونحوه
مكتوب فيه أسماء الله فيجوز منسه ولو لكافر وكذا يجوز للحدث من التفسير ولو كنتفسير ابن
عطية ان لم يقصد الاى كما قاله ابن عرفة انه ظاهر الـ وايات (ص) ولوح لمعلم ومتعلم وان حائضا
(ش) أي ولا يمنع من لوح لمعلم يصلحه ومتعلم صبي أو رجل على غير وضوء وان امرأة حائضا
من معلم ومتعلم والمراد بالمعلم من يريد اصلاح اللوح كان جالساً للتعليم أم لا وقوله لمعلم ومتعلم أي
حال التعلم أو التعليم وما يتعلق بذلك كما هو ظاهر كلام ابن حبيب (ص) وجزء تعلم وان بلغ
(ش) أي وجاز من جزء تعلم صبي بل ولو بلغ والمراد بالجزء ما قابل الكامل لكن جزؤه بال ثم ان
المعتمد أن للتعليم مس الكامل لان ابن بشير حكى الاتفاق على جواز مس الكامل (ص)
وحرز بسائر وان الحائض (ش) يعني أن الحرز يجوز تعليقه على الشخص ولو بالغامسلاً
أو كافر أصحاً أو مريضاً حاملاً أو حائضاً أو نفساء أو جنبا وكذا على البيهمة لعين حصلت لها أو
لخوف حصولها بشرط أن يكون الحرز بسائر يكتنه ويقبه من أن يصل اليه أذى قال
السنهوري ولا ينبغي من غير سائر

فصل لما أنهى الكلام على الطهارة الصغرى أتبعه بالكلام على موجبات الكبرى أي
أسبابها التي توجبها وواجباتها أي فرائضها وسننها ومنذوباتها وما يتعلق بها وهي الغسل بالضم
للفعل وبالفتح للماء على الأشهر وبالكسر لما يغتسل به من أشنان ونحوه ولم يعرفه ابن عرفة
وعرفه بعضهم بقوله ايصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك وعرف ابن
عرفة موجب الغسل بقوله خروج المني بلذة ومغيب حشفة غير خشي أو مثلها من مقطوعها

(٢١ - خرشي أول) قراءته للتعوذ كذا قال بعض المعاصرين وفيه نظر بل يجوز أكثر من ذلك انتهى (قوله ولا ينبغي) أي لا يجوز
(قوله الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة الصغرى ما تتشأ عنه وهو الوضوء لما تقدم أن الطهارة صفة حكيمة وكذا قوله على موجبات
الكبرى أي ما تتشأ عنه الكبرى أو بناء على أن الطهارة تطلق ويراد بها التطهير (قوله على الأشهر) مقابل الأشهر قولان العكس والفتح
فيهما (قوله أشنان) بضم الهمزة والكسر لغة (قوله ولم يعرفه ابن عرفة) أي شرعاً أو ما تعرفه لغة فهو سيلان الماء على الشيء مطلقاً
كذا أفاده بعض الشراح (قوله ايصال الخ) هذا يقتضي أنه لا بد من معاناة في الوصول فيقتضي أنه لو كان جالساً ونزل عليه مطر كثير
وتلك لا يكفي وليس كذلك ولعله نظر للغالب وأنه أراد بالايصال الوصول الا أنه مجاز يحتاج لقرينة وقوله مع ذلك يفيد أنه واجب
لنفسه لا لايصال وهو المعتمد (قوله بنية استباحة الصلاة) أي مثلاً لانه يصح أن ينوي فرض الغسل (قوله وعرف ابن عرفة موجب
الغسل) قصوره لانه لا يشمل الحيض والنفاس (قوله خروج المني الخ) فالمرأة لا بد من بروزه الى خارج فرجها والمراد به وصوله الى محل
ما تغسله عند الاستنجاء وهو ما يدوم منها عند الجلوس لقضاء الحاجة قاله الخطاب (قوله بلذة) أي بسبب لذة أي معتادة (قوله ومغيب)
أي وغيبوبة (قوله أو مثلها) معطوف على حشفة

(قوله في دير) بالتنوين أي دير كان (قوله ولو الخ) ولو كان الدير أو القبل من بهيمة ماتت أي هذا إذا لم يكن من بهيمة بل ولو كان من بهيمة هذا إذا كانت حية بل ولو ماتت وقوله غير خشي سيأتي أن المعتمد وجوب الغسل بدخول الذكر في فرج الخنثى (قوله على من هي الخ) متعلق بمحذوف وتقديره وهو موجب أي المغيب موجب ولا يصح أن يكون خبرا عن مغيب لأنه يصير تصديقا والتعريف تصور ويظهر من ذلك أنه خارج عن التعريف أو نسلم أنه منه ولكن نقول تصديق لم يقصد لذاته بل قصد منه التصور (قوله على من هي الخ) أي على إنسان الحشفة منه (قوله أو غابت فيه) معطوف على هي منه (قوله ولو مكرها) أي ولو كان ماذكر من الذي هي منه أو غابت فيه مكرها أو ذاهبا عقله (قوله من اغابتها) أي الحشفة لا يقيد كونها حشفة الخنثى لقوله أو فيه تأمل (قوله جميع ظاهرا الخ) واستغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالالف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالالف واللام يفيد العموم فشمّل أصابع الرجلين على الأرجح كأصابع اليدين فيجب عليه تحليل ذلك كله ولم يأخذ العموم من أل في الجسد لأن الأصل أن أل للجنس لا الاستغراق ومعنى العهد غير مراد (١٦٣) وليس من الظاهر داخل الفم والأنف والعين وأما في باب إزالة النجاسة فنه وأما

في دير أو قبل غير خنثى ولو من بهيمة ماتت على من هي منه أو غابت فيه ولو مكرها أو ذاهبا عقله انتهى قوله غير خنثى قيد في القبل لا في الدير فلا يراعى فيه ذلك ثم إن استثناء ابن عرفة للخنثى المشكل خلاف ما قاله المازري وابن العربي من أن تخير بينهما حشفته وفرجه على الشك في الحدث فيجب الغسل من اغابتها منه أو فيه حينئذ على المشهور (ص) يجب غسل ظاهر الجسد يعني (ش) أي يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج أي انفصال منى بلذته معنادة ولو لم تقارنه على ما سيأتي من رجل أو امرأة وقيل يجب على المرأة الغسل بالاحساس وليست كالرجل لأن عادته ينعكس إلى داخل الرحم ليتخلق منه الولد كما قاله سند وهو ظاهر وبعبارة أخرى الباء السببية لآلة ولا بقاء المصاحبة ولا بقاء الملابس لفساد المعنى وما قاله سند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم أي بسبب خروج منى والمراد بخروجه انفصاله عن مقره إلى المحل الذي يعد بوضوئه إليه خارجا وذلك بانفصاله عن ذكر الرجل وباحساس المرأة بانفصاله إلى داخل ومحل الخلاف في منى المرأة إذا التذت في البقعة أما إذا التذت في النوم فلا غسل عليها حتى يبرز بلا خلاف وعليه يحمل عليه الصلاة والسلام إنما الماء من الماء ثم ينبغي للؤلف أن يأتي بقوله الآتي وللمنى تدفق ورائحة طلع أو عجين هنالك كون العلامة والية لصاحبها إلا أنه أراد أن يذكر الموجبات على حدة من غير فصل ثم يتخلص منها إلى غيرها (ص) وإن بنوم (ش) يعني أنه يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج منى بلذته معنادة ولو كان خروجه في حالة النوم فإن حصلت اللذة في النوم وخرج المنى معها فلا خلاف في وجوب الغسل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وإن حصلت اللذة في النوم ثم استيقظ فلم يجد بالآلة فلا غسل عليه فإن خرج المنى بعد ذلك ففي وجوب الغسل قولان المشهور الوجوب فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم ففي وجوب الغسل قولان كما نقلهما

التكاميش التي في الدير فأنها من الظاهر هنا فيجب على المغتسل أن يسترنى (قوله انفصالة) أي انفصالة عن محله وإن ربط بقصة الذكرا ونعسر بكحصى وأما إن وصل للقصبة ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بان انقطع بنفسه فلا حنابة قاله الخطاب (قوله بلذته معنادة) ويدل على ذلك قول المصنف لا بلذته أو غير معنادة (قوله لأن عادته الخ) وكونها تحمل أولا تحمّل شيء آخر (قوله لا بقاء الآلة) ظاهر (قوله ولا بقاء الملابس الخ) المصاحبة تفيد الاقتران بأن يكون خروج المنى مقارنا للغسل بخلاف الملابس فهي أعم من المصاحبة لتحقيقها ولو بعد الغسل (قوله لفساد المعنى) لأن المنى ليس آلة ولا مصاحبة للغسل ولا ملابس (قوله وما قاله سند خلاف ظاهر المذهب) وخلاف ظاهر أقوالهم

أي فإن ظاهر أقوالهم أن المراد بخروج المنى بوزنه إلى خارج الفرج ولا يكفي في وجوب الغسل الاحساس فإن قلت كيف إن هذا مع قوله سابقا وهو ظاهر أي كلام سند ظاهر نقول معناه ظاهر في نفسه فلا ينافي أنه خلاف ظاهر المذهب أي ظاهر من حيث علمته إلا أنه يلزم عليه أن القول المشهور لا وجه له حيث كان يسلم على سندوا الظاهر أنه لا يسلم على سند فقوله وهو ظاهر لا وجه له (قوله والمراد بخروجه الخ) هذا آت على كلام سند وقد علمت ضعفه لكن سيأتي في قوله لا بمعنى وصل للفرج أنها إذا جلت وجب عليها الغسل لأنها لا تحمل إلا وقد انفصل منها عن محله وحينئذ فاما أن يقال هذا على قول سند ومن وافقه فهو مشهور ومبنى على ضعيف أو أن هذا في حكم ما خرج لتخلق الولد منه أو أن هذا لما كان محتمل أن يظهر في الخارج لولا الحمل فأوجب الغسل لأن الشك في موجب الغسل كتحقيقه (قوله إنما الماء الخ) أي إنما الغسل بالماء من أجل الماء أي المنى (قوله فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم) حينئذ من رأى أنه خرج منه منى في نوم بلذته عقرب أو حكة لحر ووزل المنى فإنه يجب لانه لا يشترط في النوم وجود لذته معنادة انتهى والخاص أنه إن رأى في نومه أنه لدغ أو حكة لحر أو ضرب فامتنى يجب عليه الغسل خلافا للخطاب والتتائي وكذلك إن رأى منيا ولم يتذكر شيئا رآه يجب عليه وأما إن لدغ وهو نائم أو ضرب فلم ينتبه من نومه وإنما أشعر بذلك كالحلم وخروج منيه من ذلك فإنه لا شيء عليه لأن خروج المنى من الضربة والدغة (قوله ففي وجوب الغسل قولان) المعتمد منهما الوجوب

(قوله عند خروج المني) المناسب الاطلاق (قوله بلاذة) بل سلسلا لا يجب منه غسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزويج او تسر أو بصوم لا يشق وهو ظاهر ابن عرفة وغير واحد ونقل الشيخ أجدعن تت بشرح الرسالة أنه اذا قدر على رفعه وجب الغسل على المشهور وأما الموضوع ففيه التفصيل المتقدم (أقول) من حفظ حجة فالظاهر المسير الى ما قاله تت (قوله الصفة المفردة) التي هي بلذة معتادة والموصوف هو المني (قوله كن حاك لجرب الخ) ومثل ذلك لو هزته دابة فأمنى فإنه لا غسل عليه ويقيمده هذا بهما اذا لم يحس بمبادئ اللذة ويستديم والا فيجب الغسل قال الشيخ سالم وينبغي أن يقاس عليه من نزل في ماء حاراً وحك لجرب فان أحس بها واستدام فوجب الغسل عليه ولم يسلم له عجب قياسه (قوله أفلا أقل) أي (١٦٣) أين تنقي الأقل من التأثير في الكبرى وهو التأثير في الصغرى أي لا ينتسب في الظاهر أن

المعنى على حذف الهمزة وحذف المقض عليه وقوله من الصغرى بيان الأقل والاستفهام للانكار (قوله يتوضأ) أي في صورتين حيث قدر على رفعه أو فارق أكثر الزمن (قوله وعبارة المؤلف تشملها) فيه نظر بل لا تشملها لان المرأة لا تعد بخروج مني الرجل متصفة بخروج منها قال التلمساني وليس على المرأة أن تنظر بالغسل خروج المني من فرجها لان الجناية قد تم حكمها فتغتسل فلو جومت خارجة ودخل ماؤه فيها ثم خرج لا يجب عليها وضوء ولو ساحت أخرى ثم دخل ماء احدها في الأخرى واغتسلت لوجب به عليهما بخروجه بلذة معتادة لهما ثم خرج ماء احدها من الأخرى هل يجب عليها الوضوء قياساً على جماعها بفرجها أو لا قياساً على جماعها دونه (قوله وبغيب) أي حيث كان المغيب في محل الاقتضاض أو البول أو ما لو غيبا بين الشفرين ولم يدخل في واحد منهما أو غيبا في هواه الفرج فلا يجب الغسل (قوله حشفة) فلا كان ذكره

ابن راشد في شرح ابن الحاجب ونقل القرافي الاجماع على وجوب الغسل فيه نظر مع هذا وانما بالغ المؤلف على حالة النوم لدفع ما يتوهم من أن النائم لما كان غير مكلف لا يجب عليه الغسل في تلك الحالة في خروج المني فيها (ص) أو بعد ذهاب اللذة بلا جماع ولم يغتسل (ش) معطوف على بنوم أي يجب الغسل بخروج مني وان كان خروجه غير مقارن للذة بل حصل بعد ذهاب الكن ان كانت اللذة ناشئة عن غير جماع بل بلا علة فيجب الغسل عند خروج المني سواء اغتسل قبل خروجه أم لا لان غسله لم يصادف محلاً وان كانت اللذة ناشئة عن جماع بان أغاب الحشفة ولم ينزل ثم أنزل فإنه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا وجوب الغسل فقول المؤلف ولم يغتسل لا مفهوم له بل يجب عليه الغسل عند خروج المني ولو اغتسل أولاً قبل الخروج ومفهوم بلا جماع أنه لو حصلت اللذة بجماع فيجب عليه الغسل عند خروج المني ما لم يكن أولاً اغتسل (ص) لا بلاذة أو غير معتادة ويتوضأ (ش) هذا عطف على الصفة المقطرة بعد قوله أي يجب الغسل بسبب خروج مني بلذة معتادة لان خروج بلاذة كن لدغته عقرب فأمنى أو بلذة غير معتادة كن حك لجرب أو نزل في ماء حار فأمنى فإنه لا يجب عليه الغسل على المشهور خلافاً للسحنون واذا لم يجب الغسل لخروج هذا المني يتوضأ لان ذلك الخارج تأثيراً في الكبرى فلا أقل من الصغرى (قائمة) اللدغة من العقرب بالذال المهملة والغين المحجمة وعكسه من النار والمجتمين والمهملتين متروك (ص) كن جامع فاغتسل ثم أمنى (ش) مشبه في عدم وجوب الغسل ووجوب الوضوء والمعنى أن من أغاب حشفته فاغتسل لحصول سببه ثم أمنى فلا غسل عليه لان الجناية لا يتكرر غسلها ولكن يتوضأ ومثل الرجل المرأة في أنه اذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد الغسل يجب عليها الوضوء وعبارة المؤلف تشملها (ص) ولا يعيد الصلاة (ش) يعني لو صلى المتلذب لاجتماع أو به بعد غسله وقبل خروج منيه كله أو بعضه بال أو لا ثم خرج أو بقيته وقلنا يغتسل الاول ويتوضأ الثاني فقط لا يعيد الصلاة السابقة واحدهما (ص) وبغيب حشفة بالغ (ش) الموجب الثاني للغسل مغيب الحشفة وهو معطوف على قوله أي ويجب الغسل بسبب مغيب حشفة بالغ على الفاعل والمفعول عياض الحشفة بفتح الشين الكسرة وهي رأس الذكر وكذلك يجب على المرأة الغسل بذكر البهيمية وبعبارة أخرى ويجب الغسل على المكلف من فاعل أو مفعول بغيب جميع حشفة أنسى حتى بالغ بغير حائل كثيف لا صغير ولو راهق ولا على موطوءة الا أن ينزل لابعضها ولو الثلثين ولا بلفافة كثيفة ولا ان رأت انسية

كله بصفة الحشفة فهل لابد من تغييبها كلها أو براى قدرها من المعتاد وهو الظاهر (قوله بالغ) الظاهر أنه لا يعتبر بالوضوء في دخول ذكر بهيمة كحمار في فرج امرأة ولا فرق بين أن يكون بانتشار أم لا طائعا أو مكرها فأمداً أم لا وشمل أيضاً الوجوب على المفعول البالغ فإذا أخذت المرأة البالغة ذكر نائم بالغ وأدخلته في فرجها وجب عليها وعليه الغسل (قوله الكسرة) بفتح الميم (قوله بغيب جميع) لا بعرضها ولو الثلثين والمبالغة على الثلثين تقتضي أنه اذا غيب أكثر يجب وليس كذلك (قوله أنسى) التقييد به لما يأتي من أن المرأة اذا رأت نقطة جنيا يطؤها لا يجب عليها الغسل (قوله ولو بلفافة كثيفة) أي فيجب مع الخفيفة والظاهر أنها ما حصل معها اللذة وليست الجمادة التي على الحشفة بمثابة الخرقعة الكثيفة فيجب معها الغسل لانه يحصل به اللذة عظيمة بخلاف الخرقعة (قوله ولا ان رأت) قال في ك وهو مشكل لانه انما يأتي على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم حقيقتهم وانما هم تخيلات لا على مذهب

أهل الإسلام من أن أهم حقيقة لائهم أجسام نارية لها قوة التشكل ولا على مذهب مالك في باب النكاح من جواز نكاح الجن لكن النص لا غسل عليهم ما والذي ارتضاه عجم موافقا للبدر أن الرجل والمرأة يجب عليهما الغسل وهو التحقيق وأما لو كان زوجة للأنثى فالغسل من غير توقف ولا خلاف وحاصل ما فيه أن المسئلة لم يكن فيها نص من المتقدمين إلا أن بعض الحنفية صرح بأنه لا غسل عليها فاستظهره ابن ناجي وزاد الخطاب بأن الظاهر أن الرجل كذلك واعترض البدر على ابن ناجي بأن قواعدنا لا توافق مذهب الحنفية لأن عندنا الشك في الحدث يوجب الغسل فلا نسوي الحنفية وارتضى أن الظاهر وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وقوله في لكن النص لا غسل عليهم ما نص ابن ناجي الذي قاله استظهارا لأنه نص قديم (قوله فلا يجب عليه الغسل) زاد في لـ ونفي الوجوب لا ينافي الذنب (قوله وان من بهيمة) أي وان كان الفرج المغيب فيه من بهيمة مطبقة (قوله في فرج) متعلق بـ يغيب ولو خشي مشكل حيث غيب حشفته في فرج غيره وأما في فرج نفسه فلا غسل عليه لأنه كـرح ما لم ينزل (قوله من قبل) أي بشرط الطاقة وكذا البدر فان لم تكن الطاقة فلا غسل ما لم ينزل (قوله أودبر) معطوف على قبل ولو دبر نفسه ويعزروا لحد (قوله أو في بهيمة الخ) الأولى أن يقول كطبق المصنف وان من بهيمة (قوله لعدم التكليف) فان قلت هو غير مكلف حين غسله أو لا قلت لأنه تعبد (قوله وأما المغيب) فإذا كان بهيمة لوجب الغسل على (١٦٤) موطوأنه وأما لو كان ميتا أي بأن أدخلت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا يجب

عليها غسل إلا أن تنزل وخلاصته أن المصنف كلامه في المغيب فيه (قوله ويستثنى منه الجن) هذا على ما تقدم له وأما على كلام البدر وعجم فلا استثناء ذلك أن نجعل قوله وان مباغلة في حشفة وفي فرج بالنسبة للبهيمة وقوله ميت مباغلة في فرج ويكون قول الشارح أو ما استعملته المرأة إشارة له إلا أنه ينافي قوله آخر يحمل كلامه على المغيب فيه (قوله وندب المراهق) أي أو ما مور بالصلاة وطى كبيرة بالغة أو مراهقة أو ما مور بالصلاة أو وطئه غيره (قوله كصغيرة) تؤمر بالصلاة كما قاله الشارح وقال في لـ وجد عندى مانصه قوله

من جنى ما تراهم من أنسى من الوطء واللذة والظاهر أن الرجل كذلك ثم ان حشفة البالغ توجب الغسل ولو من خشي مشكل وقوله في فرج ولو من خشي كما تقدم عن المازري وابن العربي (ص) لـ المراهق (ش) أي فلا يجب عليه الغسل ولا على موطوأنه كما مر (ص) أو قدرها (ش) أي وكذا يجب الغسل بـ يغيب قدرا لحشفة من مقطوعها أو من لم يخلق له حشفة أو من خلقت له ولم تقطع وثني ذكره وأدخل منه قدرها وهل يعتبر فيما إذا أدخل بعضه مثني أطولها ولو انفرد أو طولها مثني واستظهر الأول (ص) في فرج وان من بهيمة وميت (ش) يعني أن مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو ما استعملته المرأة من ذكر بهيمة في فرج من قبل ولو خشي مشكل أودبر أو في بهيمة أو ميتة يوجب الغسل ولا يعاد غسل الميتة لعدم التكليف فقوله في فرج الخ هو المغيب فيه وأما المغيب فن بهيمة لا من ميت فيحمل كلامه على المغيب فيه وأما المغيب ففيه تفصيل وقوله في فرج متعلق بـ يغيب نفيا وإثباتا ويستثنى منه الجن (ص) وندب المراهق كصغيرة وطئها بالغ (ش) اللام للتعليل وهو على حذف مضاف أي لأجل وطء مراهق فيشمل الفاعل والمفعول لأن الوطء لا يكون إلا بين اثنين وبعبارة أخرى أي وندب الغسل لكل من الفاعل والمفعول بهما لأجل وطء مراهق كندبه لصغيرة تؤمر بالصلاة وطئها بالغ على الأصح لأشهب وابن سحنون قالوا وان صلت بغير غسل أعادت وعن سحنون تعبد بالقرب والصور أربع بالغان بالغ وصغيرة صغيرة وكبيرة صغيران وشمل الأولين قوله وبـ يغيب حشفة بالغ وأفاد

كصغيرة أي مطبقة فيجب على البالغ ويستحب لها ان كانت تطبق والافلاشي على البالغ ولكن يجب الثالث

عليه ما شأنها عند الأزواج فلو ظهر عن وطئها المراهق حمل فتؤمر بالغسل من يوم الوطء وتعيد الصلاة فيما بينها وبين الله لا يحسب الظاهر لاحتمال حملها من غيره انتهى (قوله وطئها بالغ) على الأصح وهو قول أشهب ومقابل الأصح لا غسل عليها لأنها انما أمرت بالوضوء ليس به بخلاف الغسل (قوله أعادت) ظاهره أبدأ ولكن يحمل على ما قاله سحنون في العادة بالقرب كما يستفاد من نقل الخطاب (قوله وعن سحنون تعبد بالقرب) ظاهره ولو خرج الوقت أي ما لم يطل كالسوم كما في محشي نت (قوله والصور أربع الخ) قال الخطاب الصور العقلية أربع الأول أن يكونا بالغين فلا اشكال في وجوب الغسل الثاني عكسه أن يكونا غير بالغين ولا فرق بين الصغير والمراهق على المشهور قال ابن بشير لا غسل وقد يؤمر ان به على جهة الندب الثالث أن يكون الواطئ غير بالغ فلا غسل عليها إلا أن تنزل الرابع أن تكون الموطوءة غير بالغة وهي بمن تؤمر بالصلاة قال ابن شاس لا غسل عليها لأنها انما أمرت بالوضوء ليس به بخلاف الغسل وقال أشهب عليها اه أي وهو الرابع لا يخفى أن كلام الخطاب في القسم الثالث يخالف كلام شارحنا حيث قال لأجل وطء مراهق فيشمل الفاعل والمفعول واعتمد عجم كلام الخطاب وهو الحق وعليه فيفرق بين الصغيرة المأمورة بالصلاة يندب لها الغسل من وطء البالغ دون الكبيرة من وطء المراهق لعلة طلب تمرين الصغيرة على الغسل لأنها زوجة أو أمة هكذا يفهم من أطراف عجم (قوله وبـ يغيب حشفة بالغ) فإنه شامل لما إذا غيب حشفة بالغ في بالغة أو في صغيرة مع أن الثانية هي عين قول المصنف كصغيرة وطئها

بالغ الا أنك خبر بان الحكم بالنسبة للبالغ يفهم مما تقدم وبالنسبة للوطوءة انما يشترط من قوله كصغيرة (قوله ابن بشير يؤمر ان به على جهة النذب) قال القاني كلام ابن بشير غير منقول والحاصل على ما يفهمه عجم أن الصغير الذي يؤمر بالصلاة مراعاة أم لا اذا وطئ مراعاة أو بالغة أو صغيرة تؤمر بالصلاة فيندب له ولا يندب لها خلافا لقول شارحنا لاجل مراعاة وقوله في آخر العبارة فلا غسل على مقتضى المذهب أى على الاثنى عشر معافلا ينافى انه يندب له لالهافا لتضعيف المتعلق بكلام ابن بشير بالنسبة للصغيرة فقط (قوله لا يعنى وصل للفرج) أى من وطئ خارج الفرج ما لم تنزل أو تحمّل وتعيد الصلاة من يوم وصوله لأنها لا تحمّل الا بعد انفصال منيها وأما لو جلست على منى رجل في حمام مثلاً فشربه فرجها فحملت فإنه لا يجب عليها الغسل لانها لا تدين غير معتادة (قوله وبغيره) معطوف على محذوف والتقدير واستحسن القول بوجوب الغسل بنفاس بدم وبغيره أى قال رجحان متعلق بوجوب الغسل مطلقاً (قوله وعليه اقتصر اللخمي) ضعيف بل يجب الغسل (١٦٥) (قوله لم يجزها) أى اذا قلنا بعدم وجوب الغسل عند خروج الولد جافاً فيكون ما شيا على القول بان الموجب الانقطاع ذكره في لـ (قوله وان النفاس) الواو بمعنى أو وحاصله أن الغسل واجب مطلقاً ويراد بالنفاس اما الدم وتعطى الصورة النادرة حكم غالبها أو أن المراد بالنفاس تنفس الرحم بالولد (قوله لكن يستحب عند انقطاعه) وندب اتصاله بالصلاة ان جل على انقطاع يعود بعده (قوله في تنفق الخ) ويمكن أن يفقد هنا مضاف والتقدير وبانقطاع حيض ونفاس فينثني يكون ما شيا على القول بان الموجب الانقطاع (قوله والصواب في تعليل نذب الخ) هذا ظاهر على جعل اللام بمعنى عند وأما على جعل اللام للتعليل فيكون ماذ كره تعليلاً للعلية ولعل مقابل الصواب ما أشار إليه تت بقوله لانه دم خارج من القبل والغسل لا يزيد ما الاخيراً (قوله ويجب غسل كافر) ولم يقل وغسل كافر عطفاً على قوله غسل ظاهر الجسد خوفاً من توهم عطفه على نائب فاعل نذب لانه أقرب

الثالث بقوله لا مراعاة من قيد البالغ يفهم الرابع وهو لو وطئها صغيراً مثلها فلا غسل على مقتضى المذهب ابن بشير يؤمر ان به على جهة النذب (ص) لا يعنى وصل للفرج ولو التذت (ش) يعنى أنه لا يجب الغسل ولا الوضوء يعنى وصل للفرج المرأة ولو التذت الا أن تنزل فيجب عليها حينئذ الغسل وانما لم يوجب الوضوء لانه ليس يحدث ولا سبب ولا غيرهما مما ينقضه (ص) وبحيض ونفاس بدم واستحسن وبغيره لا يستحاضة وندب لانقطاعه (ش) الموجب الثالث والرابع الحيض والنفاس وهما معطوفان على يعنى ومراعاة أن الحيض وهو دم خرج من قبل معتاد جهاها والنفاس وأراد به تنفس الرحم بالولد فلذا قيد بقوله بدم معه أو قبله لاجله أو بعده من موجبات الغسل ولو أراد به الدم لم يحسج الى التقييد بما ذكره فلو خرج الولد جافاً لم يجب الغسل وعليه اقتصر اللخمي قال لان اغتسالها بالدم لا للولد ولو اغتسلت لخروج الولد لا للدم لم يجزها وروى عن مالك بالوجوب واستظهرها ابن عبد السلام والمؤلف في التوضيح ولذا قال هنا واستحسن عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك بالوجوب والنذب وحكماهما ابن بشير قولين وجوب الغسل في حال خروج الولد بالدم أصلاً بناء على اعطاء الصورة النادرة حكم غالبها وان النفاس تنفس الرحم وقد وجد على القول بعدم الغسل هل ينتقض الوضوء أم لا قولان كما مر وليس من موجبات الغسل دم الاستحاضة خلافاً لظاهر الرسالة لكن يستحب عند انقطاعه وبما قررنا علم أن الحيض والنفاس من موجبات الغسل وأما انقطاع دمهما فهو شرط في صحته كما يأتي في باب الحيض فيتنفق كلامه هنا مع ما سيأتى وقوله لا يستحاضة مفهوم حيض صرح به لانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط واللام في لانقطاعه للتعليل أو بمعنى عند والصواب في تعليل نذب الغسل عند انقطاع دم الاستحاضة أن يقال لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضة حيض وهي لا تشعر (ص) ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكره وصح قبلها وقد أجمع على الاسلام لا الاسلام الا ليجز (ش) يعنى أن الشخص الكافر ذكر أو أنثى اذا أسلم وتلفظ بالشهادتين وجب عليه الغسل اذا تقدم له سبب يقتضى وجوب الغسل من جماع أو انزال أو حيض أو نفاس للمرأة فان لم يتقدم له شيء من ذلك لم يجب عليه الغسل على المشهور أى ويستحب فقوله بما ذكره أى بسبب حصول ماذ كر سابقاً من الموجبات فلو عزم على الاسلام ولم يتلفظ بالشهادتين واغتسل من موجب تقدم

مذكور ولا ينافيه قوله بما ذكره لانه قد قيل فيه بالاستحباب في هذه الحالة مع انه ضعيف (قوله بما ذكر) أى بسبب ماذ كر (قوله وصح قبلها) أى الشهادة بمعنى الشهادتين لانها صارت علماً عليهما (قوله لا الاسلام) معطوف على الضمير في صح أى لا يصح الاسلام قبل النطق بالشهادتين الا ليجز (قوله على المشهور) مقابله يجب وان لم يتقدم سبب (قوله فلو عزم) تفسير لقول المصنف أجمع المفاد من النقول المذكورة في ذلك الموضع أن المراد انه صدق بقلبه الا انه عازم على النطق بالشهادتين لأنه عازم على التصديق وناو له بل مصدق بالفعل خلافاً لما يستفاد من عبارة عجم أن المراد العزم على التصديق ولم يكن حاصله بالفعل أى فلو عزم على النطق بالشهادتين فقوله بالشهادتين اظهر في موضع الاضمار

(قوله سواء نوى الجنابة) أي نوى رفع الجنابة (قوله أو نوى به الاسلام) لانه نوى أن يكون وكأنه يقول نويت الاسلام الكامل فويت أن أكون على طهارة أي نواه من كل قدر كنت فيه كان قدر كفر أو جنابة وقوله وهو يستلزم أي ما ذكر من نية الخ يستلزم نية ارتفاع الوصف وهو الجنابة المانع من قربان الصلاة أي من استلزام الكل لجزئه لان الوصف قدر من الاقدار (قوله واعتقاد الاسلام) أي واعتقاده وعزمه على أنه ينطق بالشهادتين الا انه لم ينطق (قوله القربة به) أي التقرب به أي بذلك الغسل المنوي والا فالقربة نفس الغسل (قوله ولو نوى التنظيف وزوال الاوساخ) مع نية الاسلام (قوله فانه نظرا الخ) المراد بالبعض الخطاب ونصه الثاني قال اللخمي لو اغتسل للاسلام ولم ينو جنابة وانما يعتد بالتنظيف وزوال الاوساخ لم يجزه عن غسل الجنابة اه وانظره مع قول ابن رشد في سماع موسى بن معاوية اذا اغتسل نوى الجنابة فان لم ينو الجنابة ونوى به الاسلام أجزأه لانه أراد الطهر من كل ما كان فيه اه والحاصل ان كلام ابن رشد في السماع يقتضي الاجزاء حيث نوى الاسلام بغسله ولو نوى معه التنظيف والحاصل انه نوى الاسلام والتنظيف (قوله وأما الاسلام فلا يحكم له بعزمه عليه) في العبارة استخدام فقوله وأما الاسلام بمعنى الوصف القائم به المقتضى لدخول الجنة وهو الانقياد الظاهري والباطني فلا يحكم له بمجرد عزمه على الاسلام لابل المعنى المتقدم بل بمعنى النطق بالشهادتين (قوله ويصدق) في دعواه الخوف (١٦٦) وقوله وغيره أي جماعة المسلمين وجدت قرينة تصدق دعواه الخوف أم لا وقوله وعند

القاضي ان قامت بذلك قرينة للقاضي أو الشهود الذين يشهدون انه كان حائفا بان يدعي ارثا من أبيه المسلم الذي مات قبل تلفظه وخلاصة ذلك أنه يجوز للقاضي أو الشهود الاعتماد على القرائن ويحكم بآرائه هذا حاصله (قوله لانا نقول الخ) هذا الجواب مبني على أنه لا يكون ناجيا عند الله بمجرد التصديق القلبي بل ولا بالنطق مع انه لم يسمعه الغير وهذا كله ضعيف والمعتمد أنه يكون ناجيا عند الله بمجرد التصديق القلبي وأما النطق فهو شرط في اجراء الاحكام الدنيوية فالناسب الجواب الثاني وهو أن المراد بالاسلام جريان الاحكام

له أجزأه الغسل سواء نوى به الجنابة أو الاسلام لانه نوى أن يكون على طهر من كل ما كان منه وهو يستلزم رفع المانع واعتقاد الاسلام بصحة القربة به وتيممه للاسلام كغسله ومقتضى كلام بعضهم الاجزاء ولو نوى التنظيف وزوال الاوساخ فانه نظري قول اللخمي بعدم الاجزاء في ذلك بكلام ابن رشد وأما الاسلام فلا يحكم له بعزمه عليه دون تلفظ الا أن يكون عاجزا عن النطق بالشهادتين لخوف أو خرس فيصح اسلامه ويصدق عند المفتي وغيره ان ادعاه بعد زوال عذره وعند القاضي ان قامت بذلك قرينة لا يقال هو متمكن من حركة لسانه بالشهادتين عند الخوف فلا يصح جعله عذرا لانا نقول جعل الخوف من العذر مبني على من يرى أن حركة اللسان من غير اسماع لا تنفع أو يقال كلام المؤلف في الاسلام الذي يسترتب عليه اجراء الاحكام الظاهرة وهو لا يكون الا باسماع الغير وكلام المؤلف في قوله بما ذكره واقتصره على ما ذكر من موجبات الغسل يقتضي أن الردة لا تبطله وهو المعتمد كما ذكره الخطاب في فصل الوضوء (ص) وان شك أمذى أم منى اغتسل (ش) أي وان شك أحد رجل أو امرأتين في التقاء الختانين أو خروج المنى اغتسل ما لم يستنكح أو في شيء رآه في ثوبه أمذى مثلاً أم منى ولم يشك في ثالث فان لم يكن ينام فيه أو ينام فيه هو وغيره ممن يحتمل فلا غسل عليه لكن يستحب في الثانية فان كان ينام فيه دون غيره اغتسل وجوبا واستغنى به عن الوضوء على المشهور ويجزم بنيته فلو نوى ان كان أجنب فله لم يجزه لعدم جزمها قاله اللخمي

وسواء

الظاهرة فالمعنى حينئذ فلا يصح الاسلام أي اجراء الاحكام الظاهرة بالاجتزاع عن النطق فتجري

عليه الاحكام الظاهرة وخلاصته على ذلك الجواب أن غسله وقع في حال ايمانه الذي ينبغي عند الله لافي حال اسلامه المقتضى لاجراء الاحكام الدنيوية عليه وأما على التقرير الاول فوقع في حال كفره لانه لم ينطق والنطق عليه لا بد منه في صحة الاسلام الا ان هذا القول وهو انه لا بد في صحة الاسلام المنجي من نطق واسماع الغير لم تزه في كتب الكلام فالظاهر من النقل أن كلام المصنف يقرر بالوجه الاول وهو أن التصديق القلبي لا يكفي في الخلاص عند الله ولا بد من النطق بالشهادتين (والقول) ويحتمل العجز على خصوص الحرم لاجل أن يدفع البحث المذكور (قوله كما ذكره الخطاب) لا يخفى أن الخطاب ذكر القولين الا انه صدر بذلك القول بان الردة لا تبطل الغسل وتصديقه وان كان قد يتبادر منه أرجحيته الا انه محتمل (قوله وان شك) أي أن من وجد في ثوبه الذي ينام فيه وحده بلا وشك في كونه منيا أو مذبا أي تردد على حد سواء فانه يجب عليه الغسل وأولى لو ترجح جانب كونه منيا أو مالاو ترجح كونه مذبا فانه يغسل ذكره بنيتة وكذا يجب على كل من شخصين لبسا ثوبا ونام كل منهما فيه ولم يحتمل لبس غيرهما ذلك الثوب فانه يجب على كل منهما الغسل (قوله في التقاء الختانين) هذه صورة خارجة عن المصنف حكمها حكم مسألة المصنف وكذا قوله أو خروج الخ (قوله ولكن يستحب في الثانية) أي لكل من الشخصين ان احتمل أن غيره يلبسه والاوجب على كل كما قدمنا (قوله على المشهور) متعلق بالطرفين قوله اغتسل وجوبا وقوله واستغنى ومقابل الاول قوله وعن ابن زياد ولم يذكر مقابل الثاني

(قوله وسواء ذكر احتلاما) أى اغتسل وجوبا وسواء ذكر أى بذلك دفع المأثم عنهم أن ما ذكر إذا كان ذا كرا احتلاما (قوله سواء كان ينزعه) أى فى مدة اللبس السابقة أم لا وقوله وقيل بالفرق أى بين أن يستمر لابساً بعيد من أول نومة وبين أن ينزعه فن آخر نومة وإذا تأملت فى ذلك تجد الصواب أن يقال وبين أن ينزعه فن آخر لبسة لا من آخر نومة فى تلك اللبسة فتدبر (قوله على ما تقدم) أى من آخر نومة مطلقاً أى كان ينزعه أيام لبسه أولاً (قوله والصوم من أول يوم صامت فيه) قال الشيخ سالم قلت والفرق هو أن يقال إن كانت فيما قبل حائضاً فالصلاة ساقطة عنها والافتقار لصحتها والصوم فى ذمة الحائض قضاءه اهـ (أقول) إذا علمت ما قاله الشيخ سالم من قوله إذا كانت فيما قبل حائضاً فالصلاة ساقطة هذا انما يتم إذا كان ما قبل قدر أيام عاداتها ورأت دماً يتحقق أن يكون فيها أو أما إذا كان أزيد من عاداتها ورأت دماً قليلاً لا يمكن أن يستغرق فلا وجه لقوله فالصلاة ساقطة عنها وقوله والصوم من أول يوم صامت فيه ظاهره أيام عاداتها وغير عاداتها فلا تطلع على ذلك أثناء الشهر مثلاً وكانت عاداتها خمسة أيام فإن مفادها أنها تعيد خمسة عشر يوماً مع أن مقتضى كون ذلك عاداتها أن تعيد خمسة أيام لكن هذا انما يتم إذا كان هذا الدم الذى رآته يحجز به يانه يستغرق أيام عاداتها أو أما إذا كان نقطة وانقطعت مكانها كما هو فرض المسئلة فلا وجه لأعادة ما عدا ذلك اليوم الذى نزلت فيه نقطة الدم لأنها صائغة فالمناسب ما تقضى الا يوماً واحداً حيث كانت نيت كل ليلة ويحجب بحمل كلام الشيخ على ما إذا فوت نية واحدة أى فىكون صومها فى يوم الحيض باطلاً لوجود الحيض وفيما بعد باطلاً لفقد النية (قوله وقال ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد) أى لأن الدم انقطع مكانه ولو دام لم يحجب وصارت كالجنب وقيل هو أقدس واعترض على ابن حبيب بأن الحيض (١٦٧) يقطع التتابع ورفع النية فقد صامت بلانية فوجب

إعادة الجميع وقد يحجب بانها لم تعلم به فانها على النية الأولى لم ترفعها فلا تبطل التتابع هذا محصل ما يتعلق بقوله وشكها فى وقت حيض رآته الخ وهو تابع للشيخ سالم نفعنا الله به وفيما قاله نظر فقد قال ابن القاسم فممن رأت بشوبها حيضاً لا تدري وقت أصابته ان كانت لا تتركه ويلى جسدها أعادت الصلاة مدة لبسه وان نزعت فدة آخره وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم تجاوز عاداتها اهـ قال عجب ظاهر قوله فيما إذا لم تنزعه أنها تعيد الصلاة

وسواء ذكر احتلاماً أم لا وعن ابن زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكروا خرج بالشك التجويز المرجوح فلا غسل ولو اغتسل له ثم نيين جنبته لم يجز ولوشك في ثالث بان لم يدرك أمضى أم ماء أم منى فلا شئ عليه ولو تردد بين أمرين ليس أحدهما منياً كما لو شك أمضى أم ماء مثلاً فإنه يجب عليه غسل ذكره بنية (ص) وأعاد من آخر نومة (ش) أى وأعاد من الصلاة الواجبة ما صلى فى الثوب من آخر نومة نامها فيه ان صلى بعد تلك النومة شيئاً سواء كان ينزعه أم لا وقيل من أول نومة فيها وقيل بالفرق وشكها فى وقت حيض رآته فى ثوبها كشكها فى الجنابة فتغتسل وتعيد الصلاة على ما تقدم والصوم من أول يوم صامت فيه وقال ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد وانظر شرحنا الكبير (ص) كتحققه (ش) الضمير عائدة على المني الاقرب مذكور والتشبيه فى الاعادة من آخر نومة وسواء كان طرياً أو يابساً على المشهور والغسل هنا اتفاقاً * ولما فرغ من ذكر موجباته شرع فى واجباته فقال (ص) وواجبه نية وموالة كل وضوء (ش) أى وواجب الغسل أربع اثنان متفق عليهما أحدهما تعيم الجسد وتقدم هذا أول الباب فى قوله يجب غسل ظاهر الجسد وبقي له تمة تأتى وثانيها نية وخرج فيها الخلاف من

مدة لبسه وفيما إذا نزعت أنها تعيد صلاتها مدة آخر لبسة شمول ذلك لا بامعادة حيضها وفيه نظر إذا لا يلزمها صلاة ما فيه حيضها وقد ذكر صاحب الذخيرة أنها لا تعيد صلاة أيام عاداتها (فان قلت) لعل وجه اعادتها صلاة أيام عاداتها فى الحيض كما هو ظاهر كلام ابن عرفة احتمال أن الدم جاء دفعة واحدة وانقطع (قلت) فينبذ يقال لم يلزمها قضاء صوم أيام عاداتها وقد يجب بانها احتياط فى البابين * وهما أمور الاول محل قضاء صوم أيام عاداتها من الحيض دون غيرها حيث كانت نيت الصوم كل ليلة ونحو ذلك مما يحصل به صوم غير أيام عاداتها بنية صحيحة فان لم تصمها كذلك وجب عليها قضاء ما صامت به لبطان النية بانقطاع التتابع بالحيض * الثانى انما كانت هذه تعيد الصلاة من يوم لبسه حيث لم تنزعه ومن وجده منى فى ثوبه الذى لا ينزعه بعيد من آخر نومة لان الحيض ربما يحصل مما لا تشعر به بخلاف المني * الثالث محل قضاء صوم أيام عاداتها إذا كان الدم يمكن حصوله فى أيام عاداتها وأما ان كان يسيراً بحيث لا يحصل الا فى يوم واحد فانها تقضى يوماً واحداً وكذا يقال فى سقوط صلاة أيام عاداتها اهـ كلام عجب وقد يقال ان قوله حيث نيت ليس يلزم التثبيت لان النية منسحبة حكماً وقوله وكذا يقال الخ لا يظهر لاحتمال أن يقع ذلك فى جزء من يوم بحيث لا يسقط عنها شئ أبداً كما هو ظاهر وقد برحق التدبر (قوله وسواء كان طرياً أو يابساً على المشهور) ومقابل المشهور أنه ان كان يابساً فى أول نومة (قوله والغسل هنا اتفاقاً) ويجزى عن الوضوء اتفاقاً فينبذ كان الأولى للوفاء أن يسقطه لانه اذا وجب الغسل وجب عليه إعادة الصلاة مع الشك فمع التحقيق أولى وقد يقال انما أتى بهذه لئلا يتوهم انه مع التحقيق يعيد الصلاة من أول نومة (قوله وبقي له تمة تأتى) هى قوله وتخليل شعر أظفاده بعض الشراح (قوله وخرج فيها الخ) أى انه تقدم أن النية فى الوضوء فيها خلاف وبعض العلماء أجرى الخلاف المذكور فى الغسل أى أن يكون

في النية في الغسل الخلاف كالحلاف الذي في النية في الوضوء (قوله وقرق الخ) أي أنه لا يصح هذا التخرج بل نقول إن الغسل يجب فيه النية اتفاقا بخلاف الوضوء لظهور التعبد هنا دون الوضوء (قوله لكن رجوعه للأول باعتبار الصفة) فقط أي لوجوب النية قطعاً لأنه متفق عليه (قوله عند أول واجب) ولو مسحوا كن فرضه مسح رأسه لعله وقوله وكون المنوى الخ ويجري أيضاً وفي تقديمها يسير خلاف (قوله أو ما يغسل له الخ) معطوف على قوله الجنابة والتقدير رفع ما يغسل لأجله كل الجسد كالحدث الأكبر (قوله كل موانعها) أي الممنوعات من مس المصحف ونحوه (قوله من سنة ووجوب) بيان للحكم وقوله والبناء الخ راجع للصفة (قوله أو نوى الجنابة والجمعة) ولا يضر تقدم نية هذه الأمور أي من الجمعة والعيد وكل غسل غير واجب على نية الجنابة وانظر لم عدل عن صحابي أن يقال إن الصحة لا تستلزم الثواب بخلاف ما قال وأما عدوله عن بطلان انتفاء المقابلة بمصلاذ كره في ك وقال اللقاني أي حصل ثوابها ويخص هذا التقرير بقوله أو نوى الجنابة والجمعة (١٦٨) الخ فتأمل ومثل نية الجنابة في هذا الحيض والنفساس (تنبه) يخرج

من ذلك صحة نية فضل يوم عاشوراء مثلاً مع نية صومه قضاء وما ليه ابن عرفة كما في ابن مرزوق ويقوم من ذلك أن من كبر تكبيرة واحدة أو بابها الأحرام والركوع فانه يجزئته وإن سلم تسليمه واحدة أو بابها الفرض والزبد فانه يجزئته قاله ابن رشد (قوله تقدم الحيض أو تأخر) مقاد عبارته أن المانع من حصول المرأة فإن حصل منها أحدهما فقط ونوت من الآخر نسياناً فهل يجزئ غسلها وهو الموافق لما تقدم في الوضوء ورعاشمه قوله وواجبه نية أم لا قاله عجم وأما عدا فتلاعبة فلا يجزئ قطعاً كذا ينبغي وما ذكره المصنف هنا غير ضروري الذي ذكره قوله كالوضوء فهو إضاح (قوله لكثرة موانع ماوت) لأن الحيض يمنع من الصوم والوطء بخلاف الجنابة فإن قات الجنابة تمتع من القراءة بخلاف الحيض قلت لما كان رفع

الوضوء وقرق بظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن والنظافة هناك لتعلقه بأعضاء الأوساخ والمختلف فيهما أحدهما الموالاة والثاني الدلالة الخ وقوله كالوضوء يرجع للنية والموالاة لكن رجوعه للأول باعتبار الصفة من كونها عند أول واجب وكون المنوى رفع الجنابة أو ما يغسل له كل الجسد وجوباً أو ندباً أو استحباباً كل موانعها أو بعضها ولا يضر إخراج بعض المستباح أو نسيان بعض الأحداث ويضر إخراج بعضه ويجري في تقديمها وتأخرها ما مر عنه ولا يكفي مطلق الطهارة إلى غير ذلك مما مر فيه والثاني باعتبار الصفة والحكم من سنة ووجوب مع الذكر والقسرة والبناء مع النسيان مطلقاً أو العجز بشرط عدم الطول فوجه الشبه فيهما مختلف (ص) وأن نوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية للأخر أو نوى الجنابة والجمعة أو نية عن الجمعة حصلاً (ش) يعني أن المرأة الحائض الخبث تقدم الحيض أو تأخر إذا نوتها عند غسلها حصلاً معاً لا أشكالاً أو نوت أحدهما أما الحيض ناسية للأخر أو الجنابة ناسية للأخر حصلاً أيضاً في الأولى على المنصوص لابن القاسم لكثرة موانع ماوت والقاعدة جعل ما قبل تبعاً لا كثر وفي الثانية على مذهب المدونة خلافاً للمصنفين ولا مفهوم لقوله ناسية بل الذكر لا يضر ولا يضر إلا إخراج على ما مر أو نوى الشخص الجنابة والجمعة وخطهما في نية واحدة حصلاً لأن مبنى الطهارة على التداخل أو نوى الواجب منهما وقصد نيابته عن الجمعة حصلاً وانوى الجمعة ونسي الجنابة أو ذكرها ولم ينو هالكه قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة انتقياً أي ما نواه وما نسيه والنائب والمنوب وإلى هذا أشار بقوله (وان نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتقياً) ولا مفهوم للجمعة بل كل غسل غير واجب (ص) وتحليل شعر وضغث مضفور لا تنقضه (ش) يعني أنه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج منى مع تحليل شعر وضغثه حيث كان مضفورا أي ضمه وجعه وتحريره ولا يكلف مر يد الغسل رجلاً أو امرأة بنقض الشعر المضفور حيث كان من خوايدخل الماء وسطه والا فلا بد من حله وتقدم أن التحليل يصل الماء إلى البشرة بخلاف التحريك فإنه جسه على ظاهر الشعر ونكره ليشمل شعر الرأس وغيرهما من حاجب وهذب وابط وعانة كثيف أو خفيف

الجنابة ممكنة لأنه القراءة كأن الجنابة لم تكن مانعة (قوله وخطهما في نية واحدة) أي بأن قال في قلبه على نويت الجنابة والجمعة واقتصر على هذه لكونها محل الخلاف والافالحكم كذلك لو أفرد كل نية ولا خلاف فيه (قوله أو قصد الجنابة منهما) أي الكائنة من الأمرين هما الجنابة والجمعة (قوله أو قصد نيابته عن الجمعة) أي جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى وهي نية الجنابة عنها (قوله والنائب والمنوب) عين ما قبله لكن اختلف باعتبار الوصف العنواني (قوله ولا مفهوم للجمعة) والظاهر أن نية الغسل المسنون والمندوب معا أو نيابة مسنون عن مندوب يحصلان انظر الشراح (قوله مع تحليل شعر) فيه إشارة إلى أن الواو بمعنى مع فهي الواو المعية لا الواو العطف لئلا يتوهم أن تحليل الشعر ليس من غسل ظاهر الجسد وليس كذلك (قوله وجعه) عطف تفسير (قوله حيث كان من خوا) حاصله أنه إذا كان بخيوط كثيرة ثلاثة فما فوق ينقض مطلقاً أقوى الشدأماً لا وإذا كان ينقضه أو يخيطن فإن لم يبق الشد فلا ينقض والانتقض

(قوله على الأشهر) أي أن تحليل ما ذكر واجب على الأشهر ومقابل ذلك قولان التذب والاباحة كما يعلم من التوضيح (قوله ما لم يشق) مقدم من تأخير وأصل العبارة وأخرى الشقوق وما غار من البدن فيجعه بالماء وبذلك ما لم يشق فيفعل المنيسر من تعميم بدون ذلك أن أمكن التعميم (قوله فلا يلزمه تحريكه كالوضوء) ولو فرض أن الماء لم ينزل تحته (قوله بل يكفى الخ) أفاد بذلك أن قوله ولو بعد مبالغة في مقدر والتقدير يكفى ولو بعد صب الماء واحتاج لذلك لأن ظاهر المصنف غير مستقيم وذلك لأن معناه الدالك واجب هذا إذا كان مقارنا للصب بل ولو بعد الصب خلافا لمن يقول أنه بعد الصب ليس بواجب ونفى الوجوب يجمع الأجزاء مع أن المردود عليه بلو قائل بعدم الأجزاء (قوله وانفصاله) عطف تفسير عبارة تت أحسن ونصه ولو بعد صب الماء وانفصاله عند أبي زيد فالمعية عنده غير مشترطة اهـ ويدل على ذلك ما ذكره من أنه يكفى الدالك ولو بعد أن انغمس في الحوض وخرج منه والحاصل أن مفاد شارحنا أنه إذا انغمس في الحوض ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن الجسد لأنه مبتل فانه لا يكفى مع أنه يكفى كما يفيد به عبارة تت وما ذكره (قوله ولا يكفى غلبة الظن) هذا نقله الخطاب (١٦٩) عن سيدى أجد زروق وانظره فانه إذا كان

يكفى غلبة الظن من وصول الماء الذى هو فرض اجتماعا فأولى الدالك الذى وقع فيه الخلاف بالاستحباب والسنة فالأظهر أن غلبة الظن تكفى وقوله بل اليقين أراد به الاعتقاد الجازم لا العلم الذى هو الجزم المطابق للواقع عن دليل الذى هو المعرفة (قوله الاستسكح) أى أن المستسكح يكفيه غلبة الظن لا يحنى أن المستسكح متميز فشأنه التردد على السواء فالظاهر أن المستسكح لا يعمل على شكه ولو كان على حدد سواء خلاف ما يستفاد من قوله الاستسكح فانه يفيد أنه يعمل على شكه المذكور ويطلب بالتدليل والحاصل أن الظاهر أنه يكفى في التدليل غلبة الظن لما قلنا وأنه إذا كان مستسكحا لا يعمل على التردد على السواء بل بلغيه (قوله

على الأشهر وأخرى الشقوق وما غار من البدن ما لم يشق فيجعه بالماء وبذلكه وأما الخاتم فلا يلزمه تحريكه كالوضوء كما نص عليه ابن المواز خلافا لابن رشد (ص) وذلك ولو بعد الماء (ش) هذا معطوف على نية يعنى أنه يجب على من أراد أن يغتسل شئ مما أمر أن بذلك جسده ولا يشترط مقارنته للماء بل يكفى ولو بعد صب الماء عند أبي زيد قبل سيلانه وانفصاله عن البدن خلافا للقباسى في اشتراطه المعية وفيه حرج وهو واجب لنفسه ويعيد تاركه أبدا ولو تحقق وصول الماء إلى البشرة لطول مكث وهو داخل في مفهوم الغسل فيغنى عنه وذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهري ولا بد من تحقق الدالك ولا يكفى فيه غلبة الظن بل اليقين الاستسكح وانما يأت بالمبالغة المشار إليها بقوله ولو بعد الماء في الوضوء لأن الغالب فيه المصاحبة (ص) أو بخارقة أو استنباه (ش) هذا معطوف على الظرف أى ولو كان الدالك بخارقة أو استنباه فانه واجب والمعنى أن الدالك إذا أمكن بالبدن أو بالخارقة أو بالاستنباه فانه يتعين ولا يسقط وبهذا التقرير يظهر أنه ليس في كلام المؤلف ما يستفاد منه التخيير بين هذه الأشياء بل هو ساكت عن ذلك والحكم فيما إذا استنباه مع القدرة بالبدن عدم الأجزاء على المشهور ولا تجزئ الاستنباه مع القدرة بالخارقة ويكفى الدالك بالخارقة مع القدرة على الدالك بالبدن على الصحيح وتنظير الزرقانى في ذلك فيه نظر ومعنى الدالك بالخارقة أن يجعل شيئين يديه ويدلك به كفوطه يجعل طرفها بيده اليمنى والآخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها وأما ما جعل شيئا بيده ودلك به ككيس يدخله في يده ويدلك به فان الدالك حينئذ انما هو بالبدن (ص) وان تعذر سقط (ش) أى وان تعذر الدالك بكل وجه سقط ويكثر صب الماء عليه وليس من التعذر إمكانه بجائز عليه المغتسل حيث لم يتضرر بالدالك به ولم يكن حائط حمام فان كانت بغير ملكه أو ملكه ويتضرر بدلكه به أو حائط حمام ولم يمكنه بدلكه بغيره فهو من التعذر (ص)

(٢٢ - خرشى اول) ولو كان الدالك بخارقة أى هذا إذا كان الدالك بيد بل ولو كان الدالك بخارقة (قوله على المشهور) ومقابله لا يجوز ابتداء ويجزئ (قوله على الصحيح) واعتمده شيخنا الصغير ومقابله لا يجوز وقد نقله بهرام عن سخنون واعتمده عب ورد شيخنا المذكور ذلك الاعتماد (قوله وتنظير في ذلك قصور) ونصه وانظر ما الحكم إذا كان قادرا على الدالك بالبدن ودلك بالخارقة هل يكفى ذلك أم لا (قوله فان الدالك انما هو بالبدن) وقيدته عجم بما إذا كان خفيفا (أقول) لا حاجة لذلك التقييد ولو كئيفا لان المعاناة على كل حال بالبدن فتدبر (قوله فان كانت بغير ملكه) أى ان يتضرر بدلكه به لان لم يتضرر لما ذكره من أنه ليس للشخص منع غيره من نفعه بما لا يضر كالاستغلال بحداده واستصباح أو انتفاع بنور مصباحه كذا في عب وفيه نظر بل لا يجوز مطلقا كما قررره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وذلك لانه مظنة الضرر (تنبيه) ما ذكره المصنف من وجوب الدالك بالخارقة والاستنباه عند تعذره بالبدن هو ما ذهب إليه سخنون واستظهره في التوضيح وأشار الشارح إلى ضعف استظهاره بقوله قيل وهو الظاهر والذي ذهب إليه ابن حبيب أنه لا يجب قال ابن رشد هو الصواب مراعاة للخلاف والاشبه بيسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سخنون حيث قال يسقط كما يستطفر من القراءة عن الآخرس ولانه لم ينقل عن الصحابة اتخذ خرقه ونحوها فلو كان واجبا لاشاع من فعلهم اهـ

(قوله وسننه) أي الغسل ولو مندوبا (قوله غسل يديه أولا) قال في لـ وانظر هل يطلب بتخليل يديه في غسلهما أولا اهـ (أقول) الظاهر انه يطلب وقوله وسماخ أذنيه مرفوع عطفا على غسل بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي مسح صماخ أذنيه والقربة على هذا المحذوف أب هذا الثقب لا يمكن غسله فهو من الباطن هنا لأنه معطوف على يديه والحاصل أن السنة في الغسل مسح الصماخ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وانما ليس مسح الظاهر والباطن كالوضوء لانهم ما يغسلان هنا دون الوضوء اهـ (قوله قبل ادخالهما في الاناء) أي أن المراد بالاولية قبل الادخال في الاناء على ما تقدم في فرائض الوضوء من التفصيل (قوله وهذا مصب السنة الخ) هذا يفيد انه ينوي رفع حدث الجنابة عند غسل يديه أولا بحيث يقع غسلهما فرضا وليس كذلك بل النية بعد نظير ما تقدم في باب الوضوء من أن نية الوضوء بعد فعل السنن وان نية السنة سابقة على نية الفرض قال محشي نت لطباق أهل المذهب على أن غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء سنة من سنن الغسل ولو كان كما قال أي نت من أن مصب السنة على الاولية لقالوا تقدم غسلهما سنة وذكر النص بعد ذلك (قوله مسح صماخ الاذنين) المراد به جميع الثقب الذي في مقعر الاذنين وهو ما يدخل فيه طرف الاصبع هذا هو الذي يسن مسحه لا غسله ولا صب الماء فيه لما في ذلك من الضرر وأما مسح رأس الاصبع خارجا عن الثقب المذكور فن الظاهر الذي يجب غسله قاله سند (قوله مرة مرة) أي يتمضمض مرة ويستنشق مرة (قوله وهو سنة مستقلة) أي والحال انه سنة مستقلة (قوله لاستلزام الاستنشاق له) غير مناسب لان الاستنشاق لا يستلزم الاستنثار الا أن يقال أراد الاستلزام عادة أي ان العادة جرت بأن من يستنشق يستنثر وعلى فرض تسليم الاستلزام له نقول يفيد أن الملزوم واللازم سنة واحدة مع أن المقصود أن كل واحدة سنة على حدة (قوله أو أن الخ) أي (١٧٠) أو يقال انما سكت عن الاستنثار والحال انه سنة مستقلة لان المؤلف

أطلق الخ نقول له أيضا وهذا الاطلاق يفيد أن المجموع سنة واحدة مع أن المدعى أن كل واحد سنة مستقلة (قوله أولا) أي قبل ازالة الاذى هذا حل آخر مغاير للحل الاول المصدر به والتحقيق الاول وهو أن المراد بالاولية قبل الادخال في الاناء وان كان قابلا للبحث من حيثية كونه ادعى أن غسلهما واجب

وسننه غسل يديه أولا وصماخ أذنيه ومضمضة واشتقاق (ش) أي وسنن الغسل أربع غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء وهذا مصب السنة وأما الغسل في نفسه فواجب والثانية مسح صماخ الاذنين وهو الثقب الداخل بالصاد والسنن والثالثة والرابعة المضمضة والاستنشاق مرة مرة كما يأتي وسكت عن الاستنثار وهو سنة مستقلة كما مر في الوضوء لاستلزام الاستنشاق له أو ان المؤلف أطلق الاستنشاق على ما يشمل السنن كما هو مذهب بعض الشيوخ وان لم يشأ عليه في الوضوء وقوله أولا أي قبل ازالة الاذى وعلى هذا فالابتداء هنا حقيقي وفي قوله ونبد يديه بازالة الاذى اضافي وهكذا حل السهوري وفي كلام غيره ما يدل عليه وحينئذ يفيد أن يغسل يديه ثم يزيل الاذى ثم يتوضأ بنية الجنابة وضوا كاملا كما أشار إلى ذلك بقوله ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة مرة وبهذا التقدير ظهر أن اليدين يغسلان أولا وثانيا وان المضمضة والاستنشاق

انما

المفيد تقدم النية عند غسلهما (قوله وعلى هذا) أي على أن المراد بالاولية قبل ازالة الاذى

وهذا جواب عما يقال قولك معنى أولا قبل ازالة الاذى يعارض ما سيأتي من انه يتدب البدء بازالة الاذى وخاصة الجواب ان المراد بالاولية هنا اولية حقيقية وما سيأتي اولية اضافية فلا تعارض (قوله وفي كلام غيره ما يدل عليه) أي ما يدل على أن المراد بالاولية قبل ازالة الاذى وقد تقدم أن التحقيق خلافه لانه مخالف للحديث في الصحيحين وغيرهما عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أدنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ثم أدخل يده في الاناء الخ ومخالف لما تقدم في الوضوء من أن المراد بالاولية قبل الادخال في الاناء على التفصيل المتقدم أي والحكم واحد في الموضعين وكوننا نقول معناه أي قبل ازالة الاذى أي وقبل الادخال في الاناء بعيد من اللفظ ليس فيه ما يدل عليه (قوله ثم يتوضأ بنية الجنابة) أي ثم يأخذ في مقدمات الوضوء أي ما تقدم على الوضوء من غسل الذكر بنية الجنابة ثم يتوضأ في الحقيقة بنية الجنابة سابقة على ذلك الوضوء لكن هذا في وضوء لواقعة صر عليه اصحت الصلاة وأما على تقدير أنه لم ينو على ذكره وشرع في أعضاء الوضوء وغسلها بنية الجنابة بل أو بنية رفع الاصغر واقتصر عليها بالغسل صحيح لكنه لا يصلي به لرجوعه ثانيا للغسل ذكره فينتقض وضوءه نعم ان مسه بجائل كفيف يصلي به (قوله وبهذا التقدير) أي وهو قولنا وضوا كاملا مرة (قوله يغسلان أولا) أي ثلاثا وثانيا أي مرة لقوله وضوا كاملا مرة بل ويفيد أنه مسح رأسه وأذنيه فقد قال في لـ في القولة الثانية ثم ان مصب التدب التكميل غسلهما ومسحا تذكر عما لها أي لأعضاء الوضوء فيمسح رأسه وأذنيه وان كان يغسلهما بعد ذلك ويقدم الرجلين على المشهور وعلى تأخيرهما في ترك مسح الرأس روايان ووجه القول بان تركه لا فائدة للسمع لانه يغسل حينئذ ووجه مقابله أن الأفضل تقديم أعضاء الوضوء وخرجت الرجلان بدليل فبقى ما عداهما على الأصل وقيد بعضهم بخلاف في الرجلين بالغسل الواجب وأما غسل الجمعة مثلا فيقدم مها قاطعا

لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلاً مختلاً بالفور وقطع بذلك يوسف بن عمر وقال الشيخ زروق فيه بحث اه ولعل وجه البحث ان هذا فصل خفيف لا اخلال فيه بالمؤالة الواجبة وقال عجم واعلم ان السنة في الغسل مسح صمغ الاذنين وفي الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما ومسحهما وما هو هذا في غير وضوء الجنابة وأما فيه فهل السنة مسح صمغ الاذنين الذي هو سنة الغسل لو بدأ به أو السنة فيه مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما ومسحهما وهو ظاهر قول المؤلف ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة وقد قدمنا الاشارة لذلك وعليه فاذا توضأ وأتى بسنن الوضوء اندرج فيها سنن الغسل اه المراد منه نقلنا ذلك لاجل أن نقف على ما قبل في ذلك الموضع الصعب ثم ترجع لقول الشارح يغسلان أولاً وثانياً رده محشى بت بقوله وظاهر كلام الأئمة المتقدم انه لا يعيد غسل اليدين في وضوء الجنابة لجعلهم السنة غسلهما ما قبل ادخالهما الاناء فلامعنى لاعادته بعد حصول السنة ويحمل قوله في الحديث ثم توضأ وضوء الصلاة على غير غسل اليدين لتقدمه ولا ينقض غسلهما مسح فرجه وعلى هذا يحمل قول الجلاب وصفة غسل الجنابة أن يبدأ بغسل يديه ثم يزيل الاذى ان كان عليه ثم يتوضأ وضوءه كاملاً وقول ابن الحاجب تبعاً لابن شاس والا كمل أن يغسل يديه ثم يزيل الاذى عنه ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ وقال الزرقاني وقوله وسننه غسل يديه أولاً أى قبل ازالة الاذى ويغسل يديه ثانياً بالوضوء ولا مساعد له الا ما يؤخذ من قولهم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة) ولا يعيد فعلهما بعد (قوله والا كمل الخ) تحته صفة كاملة لا كمل يبدأ بغسل يديه للركوعين ثلاثاً ويزيل الاذى ويغسل الذكر ثم يتمضمض ويستنشق ويمسح الصمغين ويصب الماء على رأسه ثلاثاً وهكذا وأما السنة الناقصة فكثيرة (قوله أن يغسل يديه) أى ثلاثاً (قوله ثم يغسل ذكره) أى بنية رفع الجنابة (قوله فيتوقف تحققها على كون الغسل بطلاق ونية) أى بنية غسل اليدين المحكوم (١٧١) عليه بانه سنة لا يحنى أن هذا مما يؤيد ما قلناه

من أن قوله سابقاً وهذا مصب السنة الخ غير مناسب (قوله وكسونه ثلاثاً) ولا يعارض سنة التلث هنا قوله في توضيحه ليس شئ في الغسل يندب فيه التكرار غير الرأس اه أى لانه في المندوب كما هو صريحه والتلث هنا من تمام السنة اه (قوله كانت هذه الاشياء الخ) لا يحنى أن من جلة تلك الاشياء مسح الصمغ فيفيد

انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة قال ابن الحاجب والا كمل أن يغسل يديه أولاً ثم يزيل الاذى عنه ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ اه وحاصل ما يفيد كلام الشارح هنا وفي شامه وكذا ابن هرزوق ان سنة غسل اليدين كسنة غسلهما في الوضوء فيتوقف تحققها على كون الغسل بطلاق ونية وكونه ثلاثاً وكونه أولاً كما هو في الوضوء واعلم أن جعل كل من المضمضة والاستنشاق ومسح صمغ الاذنين من سنن الغسل انما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الزرقاني (ص) وندب بدء ازالة الاذى ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة وأعلامه وميامنه وتلث رأسه وقلة الماء بالاحد (ش) هذا شروع في مندوبات الغسل وهي كثيرة على ما ذكره غيره منها البداءة قبل هذه السنن يغسل يديه قبل ادخالهما الاناء ثم بازالة الاذى عن محل هو فيه ليقع الغسل على أعضاء طاهرة

أنه لا يمسح أذنيه بل يقتصر على مسح الصمغ وقد تقدم تردد عجم في ذلك وجزم الشارح بمسح الاذنين وقد يقال لا يحنى أن هذا الوضوء قطعة من الغسل فهو صورة وضوء فكونها من سنن الوضوء لا ينافي كونها من سنن الغسل باعتبار الحقيقة فتدبر وبعد كتي هذا رأيت شارح التلثين قال مانعه وقوله ثم يتوضأ وضوءه هذا أيضاً انما هو بعض غسل الجنابة فهو واجب والفضيلة انما هي في البداءة به هذه الاعضاء لشرفها اه (قوله بدء ازالة الاذى) أى النجاسة عن جسده فرجه أو غيره ان لم يغير الماء والواجب البدء به والا كان الغسل باطلا كذا في عب ويبحث فيه بعدم تسليم الوجوب بل يقال بطلب بصب الماء ثانياً وثالثاً ورابعاً حتى لا يتغير الماء (قوله ثم أعضاء وضوئه) بالجر عطف على ازالة ففي الكلام حذف أى ندب بدء ازالة الاذى ثم يغسل أعضاء وضوئه وقد غسل تغليماً على المسح لان محله أكثر وقد قدر طهارة فلا تغليب * (تنبيه) * لا يحنى أن ظاهر تقرير الشارح وغيره أن هذا وضوء صورة لانه لم يكن بنية الاصغر (قوله مرة مرة) مفعول مطلق مبين للعدد أى وعمر مرة وقوله وأعلامه هو بالجر عطف على ازالة أى يندب البدء بذلك قاله فيما كتبه على نسخة ك (قوله على ما ذكره غيره) أى بناء على ما ذكره غير المصنف أى فالاصنف لم يستغرق المندوبات (قوله منها) أى المندوبات التي لم يذكرها الخ ولا يحنى أنه يندب فيه التسمية ولم يذكرها هنا والظاهر أنه يأتي هنا ما تقدم في الوضوء من الموضع الطاهر وغيره مما يمكن جريانه هنا ولعل الشارح أشار بالكثير لذلك (قوله هذه السنن) أى المشار لها بقوله سابقاً وسننه غسل يديه أولاً والخ وفي العبارة حذف مضاف أى قبل بقية السنن لان غسل اليدين سنة أى أن البدء بغسل اليدين قبل الادخال في الاناء مندوب وحاصله أن غسل اليدين في حد ذاته سنة وأما تقديمه على المضمضة والاستنشاق فمندوب فلو أخذ الماء أولاً بفيه فتمضمض ثم غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء صدق عليه أنه أتى بسنة الا أنه أدخل بمندوب وهو البداءة فلا اعتراض عليها (قوله هو) أى الاذى فيه

(قوله ليأمن الخ) هذه العلة ظاهرة فيما إذا كان ذلك المحل فرجا لا غيره فلا تنطبق العلة على الأمرين أي وأما لو لم يغسله بنية الجنابة وتوضأ لاحتاج إلى أن يغسل ذكره فينقض وضوءه لأن هذا ظاهرا إذا بشر ذكره بيده بدون حائل والافلا نقض (قوله على مذهب المدونة) ومقابلته عدم الاجزاء كما ذكره الخطاب (قوله ثم بعد إزالة الأذى الخ) الأولى أن يقول ثم بعد غسل ذلك المحل فرجا أو غيره يأتي بالسنة المتقدمة التي هي غسل اليدين مرة على ما قال والمضمضة والاستنشاق (قوله بنية رفع الجنابة) لا حاجة لذلك بعد فرض أنه نوى الجنابة عند غسل ذكره فيحمل كلامه هذا على ما إذا لم ينو الجنابة عند غسل ذكره لكن يأتي على ما تقدم من التفصيل (قوله أعلاه بميامنه ومياسره) أي يقدم أعلاه الملبس بميامنه ومياسره أي الأعلى الذي في الميامن والمياسر يقدم على الأسفل فيم - ما بمعنى أن أعلى الشق الأيمن يقدم على أسفل الأيمن وأعلى الشق الأيسر يقدم على أسفل الأيسر (قوله وفي أعلاه بجانب المغتسل) لا للمغتسل حاصله أن الضمير في أعلاه بجانب المغتسل وفي ميامنه للمغتسل ففاده أنه يقدم شقه الأيمن بتمامه على الأيسر بتمامه ثم يليه على ما قاله بعض الشراح الظهر ثم بعده البطن والصدر اه والظاهر أن يقول وما بعده الصدر ثم البطن فالصدر مقدم على البطن ولورجع الضمير للمغتسل وقدره مضاف أي جانبه لكان (١٧٣) أحسن ليكون الضمائر على وتيرة واحدة وصرح شب بأن الأعلى ينتهي إلى

ثم يغسل ذلك المحل فرجا أو غيره بنية غسل الجنابة ليأمن من نقض الوضوء بمس ذكره بعد ذلك وإن لم ينو رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانيا ليعم جسده وكثير من الناس لا يتقطن لذلك فينوي بعد غسل فرجه ثم لا يعمه حفظا للوضوء فيؤدي لبطلان الغسل لعرو غل الفرج عن نية قاله المؤلف في شرحه على المدونة اللخمى وإن نوى رفع الجنابة في حين إزالة النجاسة عنه وغسل غسلا واحدا أجزأ على مذهب المدونة ثم بعد إزالة الأذى يأتي بالسنة المتقدمة ويستحب أن يكمل المرور على أعضاء وضوئه مرة بنية رفع الجنابة عنها ولو نوى رفع الأصغر أجزاء ولوذا كرا لا كبر ما لم يخرج منه فنية الجنابة عليه غير متعينة كما هو همه كلام الثاني ومنها تقديم أعلاه بميامنه ومياسره وتقديم ميامنه من أعلاه وأسفله على مياسره منها والضمير في ميامنه للمغتسل وفي أعلاه بجانب المغتسل ومنها تثليث غسل رأسه بأن يعمها بكل واحدة ومنها قوله الماء بلاحد بصاع خلافا لابن شعبان ويغفر السرف للموسوس ما لا يغفر لغيره لا بتلاوته ويكفيه غلبة الظن بخلاف غيره وليس هذا تكرار ما ع قوله في باب الوضوء وقوله ماء بلاحد كالغسل لأنه اغاذا كره هناك ليشبه به وهذا باب (ص) كغسل فرج جنب لعوده لجماع (ش) هذا تشبيه في الاستحباب يعني أن الشخص إذا أراد أن يعود إلى وطء زوجته أو أمته فانه يستحب له أن يغسل فرجه وهو المراد بالوضوء في قوله عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ وفي الغسل فوائد تقوية العضو وإتمام اللذة وإزالة النجاسة وكذلك يستحب اللاتئ غسل فرجها كالأذى كغسل فرج جنب أي ذكر أو أنثى (ص) ووضوئه لنوم لا تيمم (ش) أي ومن المستحب وضوء الجنب ولو أنثى للنوم

الركبتين ولورجع الضمير في أعلاه للمغتسل كالضمير في ميامنه لا فاد أن الأعلى أيسر وأيمن يقدم على الأسفل أيمن وأيسر وحينئذ يغسل أولا الشق الأيمن إلى الركبتين على ما قدره شيخنا رحمه الله تعالى ثم ينتقل للشق الأيسر إلى الركبة ثم ينتقل للشق الأيمن فيغسل من الركبة للأسفل ثم ينتقل للشق الأيسر فيغسل من الركبة للرجل والتقرير الثاني من ترجيع الضمير للشخص رحمه شيخنا الصغير قال رحمه الله تعالى وعليه فيغسل الأيمن بطنا وظهرا إلى الركبتين ثم ينتقل إلى الأيسر كذلك ثم يغسل من الركبة اليمنى للأسفل ثم من الركبة اليسرى للأسفل اه (قوله بأن يعمها بكل واحدة) هذا ظاهر

كلامهم وبه الفتوى فتكون الثانية والثالثة مستحبا واحدا ومقابل ذلك أن تكون غرقان لشق الرأس والثالثة ولو لأعلاه فعلى الأول معنى المصنف غسله ثلاثا وعلى الثاني جعلها ثلاثا (قوله قلة ماء) أي تقليل ماء أي لأنه لا تكليف إلا بفعل (قوله خلافا لابن شعبان) يقول لا يكفي أقل من صاع (قوله ما لا يغفر لغيره) أي سرفا لا يغفر لغيره وهي حال بحسب المعنى أي حالة كون السرف سرفا لا يغفر لغيره وأراد به المستنكح وقوله ويكفيه أي الموسوس غلبة الظن هذا عين ما تقدم في المستنكح ولذا قلنا أراد به المستنكح وقوله بخلاف غيره أي فلا بد من الاعتقاد الجازم تقدم ما فيه (قوله ليشبه به الخ) هذا كلام غير مناسب لأنه لا وجه لكون الغسل مشبه بالوضوء مشبه لأنه لم يتقدم للغسل ذكر (فان قلت) حاله معلوم من غير هذا الكتاب (قلت) وحال الوضوء معلوم من غير هذا الكتاب بل المناسب أن يقال أتى بالغسل فيما تقدم لغرض أنه كالوضوء ثم أراد أن يذكره في باب لكونه الباب المفهوم منه ذلك المعنى (قوله وإتمام اللذة) ثمرة تقوية العضو وظاهره التمدب عاد للموطوءة الأولى أو غيرها وخاصة بعضهم بالأولى وأما الغير فاجب غسل فرجه ولعل وجهه لتلايدخل في النجاسة الغير قاله عب وهذه علة ضعيفة إذ غاية ما يلزم عليه تلطخ الغير بالنجاسة وهو مكرره ولو بالنسبة للغير إذا رضى بذلك (قوله وكذلك يستحب اللاتئ) تبع فيه الزرقاني وفيه نظر فقد قصره على الذكر كما يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ

(قوله من نام على طهارة) أي سواء كان جنباً أو غير جنب فإذن إذا مات مات طاهرة وهذه طهارة شرعية أمر بها الشرع غير الطهارة المعروفة بما تقدم فيجيب أن التعريف المتقدم للطهارة تعريف لنوع منها (قوله لينام على طهارة) وعليه فيطلب منه الوضوء حيث وجد ماء يكفي وضوءه وجد ماء للغسل أولاً (قوله وقيل للنشاط) أي الغسل إلا أن لأن مراده يغتسل ولو آخر الليل وعلى ذلك لو وجد من الماء ما لا يكفي لغسله فإنه لا يطلب منه الوضوء والتعليل الثاني وهو النشاط أرجح لأن الأول لا يناسبه إخراج الحائض لأنها عليه داخلة فالخلاف مبني على الخلاف في العلة كما أشار لذلك البدر عن ابن الحاجب فينشد في الجمع بين التعليل بالنوم على طهارة وإخراج الحائض شيء (قوله ويمكن غشيته على الثاني) فيه نظر لأنه إذا جعلت اللام بمعنى عند لا يفهم منه قصده الأعلى ملاحظة عدوله عن جعلها للتعليل (قوله لا مطهر) فإن قلت تعريفه بأنه طهارة ترابية يقتضي أنه مطهر قلت قد تقدم أن الطهارة تطلق بمعنى أعم (قوله ولم يبطل الإجماع) مفاده أنه لا يبطل بخروج المني بلذة معتادة ولا يظهر والظاهر أن مرادهم بالجماع حقيقة أو حكماً بخروج المني بلذة معتادة (قوله أي ولم يبطل الخ) ظاهر تلك العبارة أن أجزال الأول بطل أصلاً بالجماع الثاني والظاهر أنه لم يبطل بل يطلب بوضوء آخر يترتب الثواب عليه واليوم على تركه فعلى تقدير إذا لم يأت (١٧٣) بالوضوء الثاني ثواب الأول باق وما أفاده المصنف من بطلان الوضوء

مراده طلب وضوء آخر والحاصل أن الأولى أن الضمير عائد على الوضوء ولا حذف وأن يقال معنى بطلانه انتهاء حكمه بمعنى أنه يطلب بوضوء آخر (قوله حتى يقال بطل حكمه) لا مانع من ذلك والحكم في كل شيء بحكمه (قوله لا لالوضوء) لا يفتي أن الاجر لم يتقدم لهذا كره بل ينبغي أن يكون الضمير عائداً على الوضوء لكن على حذف مضاف أي أجزال الوضوء (قوله فيبطله كل ما يبطل غيره) أي من كل ناقض (قوله وانظر مع الخ) لا يفتي أن مفاده أن قول عباس يفسد أنه لا ينتقض بكل ناقض مع أنه يفيد أنه ينتقض بكل ناقض فالخالف بينهما إنما هي من جهة

ولونها أو مشله الحائض بعد انقطاع دمها وكذا غير جنب من كل مريد النوم لقوله عليه الصلاة والسلام من نام على طهارة صحدت روحه تحت العرش ولا يتم جنب إذا لم يجد ماء أو وجد ماء لا يكفي للوضوء واختلاف في علة استحباب الوضوء للجنب ف قيل لينام على طهارة وقيل للنشاط أي لعله يحصل له نشاط للغسل وظاهر كلام المؤلف الأول لأن ظاهره أن اللام في النوم للتعليل أي ووضوئه لأجل نوم أي لأجل أن ينام على طهارة ويمكن غشيته على الثاني يجعل اللام بمعنى عند أي عند نوم وكون العلة النوم على الطهارة أو النشاط شيء آخر وقوله لا يتم مفرع على العلتين جميعاً خلافاً لمن فرعه على الثانية لأن التيمم مبيح لا مطهر (ص) ولم يبطل الإجماع (ش) يعني أن وضوء الجنب للنوم لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء إلا الجماع لأنه لم يشرع لرفع حدث وانما هو عبادة فلا يتقضيها إلا ما فعلت لأجله وبعبارة أخرى أي ولم يبطل أجزال الوضوء إلا الجماع دون غيره من مبطلات وضوء غيره لأن هذا الوضوء لم يرفع حدثاً حتى يقال بطل حكمه فالضمير في قوله ولم يبطل إلا لالوضوء وأما وضوء النوم لغير جنب فيبطله كل ما يبطل غيره كما قاله يوسف بن عمر وانظره مع قول عباس في شرح الحديث السابق قلت وهذا الوضوء ينتقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده اهـ (ص) وتمنع الجنابة موانع الأصغر والقراءة الآتية لتعود وتحنوه (ش) يعني أن الجنابة تمنع كل ما يمنع الأصغر من صلاة وطواف ومس مصحف وتريد أشياء منها القراءة بكرة اللسان لرجل أو امرأة إلا الحائض كما يأتي ومحل منع القراءة في غير الآتية والآتين ونحوهما على وجه التعمد عند روع أو نوم

أن مفاد الأول أنه ينتقض بكل ناقض في أي وقت ومفاد عباس أنه لا ينتقض بكل ناقض في أي وقت بل ينتقض بكل ناقض فيما قبل الاضطجاع لا بعده (قوله ينتقض الحدث) أراد به مطلق الناقض أو خصوص الخارج المعتاد لانه الغالب حينئذ فلا ينافي أن غيره مثله وما قاله عباس ذهب إليه بعض الشراح لأنه قال وأما وضوء غير جنب للنوم ينتقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع ولا ينتقضه الحدث الواقع بعد الاضطجاع (قوله لا الواقع بعده) أي بالنسبة للنوم على طهارة لا بالنسبة للصلاة ونحوها ولكن المعتمد كما نقله شيخنا الشيخ عبد الله عن ابن عباس أنه ينتقض بالحدث السابق على الاضطجاع واللاحق له (قوله موانع الأصغر) أي ممنوعات الأصغر (قوله بكرة لسان) وأولى إذا كان يسمع نفسه فالمصنف نص على التوهم فالمحترز عنه القلب أي فلا يمنع من القراءة بقلبه (قوله ومحل منع القراءة الخ) محل مبتدأ وقوله من غير الخ خبر أي كأن الخ (قوله ونحوهما) أي وهو الآتية الواحدة فالخامس أن المراد بكالات الثلاث فينشد دخلت الكاف الآتين (قوله على وجه التعمد) ولا يجوز له قصد التلاوة أي حالة كون الآتية والآتين على وجه التعمد أي أن الآتية والآتين ونحوهما إذا كان على وجه التعمد فلا تحرم قراءته هذا مفاده (أقول) لا يفتي أن هذا يقتضي أنه في حال التعمد قارئاً مع أنه لا يعد قارئاً وذلك ذكر في أن الاستثناء في المصنف منقطع لقوله في توضيحه لا يساح ذلك على معنى القراءة بل على معنى التعمد والاستبدال ونحوه للشقة (قوله عند روع) أي خوف (قوله أو نوم الخ) أو مانعة خلو تجوز الجمع

(قوله أو على وجه الرقي الخ) قال عجم والظاهر أن من الرقي ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لأن ما يحصل به من جلبة ما يقصد بالرقية اه وقوله والاستدلال كآفة الدين لمن احتاج إلى الكلام في الدين وهي من يأثم إلى علم (قوله المشقة المنع) أي محل المنع في كذا وكذا المشقة المنع على الإطلاق (قوله ولا يعد قارئاً) ويرتب على كونه لا يعد قارئاً أنه لا يطلب منه أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأجل القراءة (قوله ولا له ثواب القراءة) علل عجم كونه ليس له ثواب القراءة بأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً ليرد عليه أن التعوذ بمأمور به فيحصل بقصد الامتثال بقراءته للتعوذ فلو قال لأنه ليس قارئاً لما تقدم له كان أحسن فاذن يكون له ثواب عند قصد التعوذ إذا تعوذ امتثالاً وأما إذا تعوذ مطلقاً فهل له ثوابه من حيث أتى بالمأمور به وهو الظاهر وكذا يفتح على إمام وقف في فاتحة وجوباً فيما يظهر وهل كذا يفتح في سورة سنة أو لا وهو الظاهر (قوله وفي كلام المؤلف بحث) لا يخفى أن البحث إنما يتوجه عليه إذا كان مبتكراً لذلك المعنى وأما إذا كان تابعاً لغيره من الدواوين فلا الآن يقال توجه البحث عليه من حيث ارتضاؤه (قوله قراءة المعوذتين) بكسر الواو أي المحصنيتين أي اللذين هما أحد عشر حرفاً (قوله تعوذاً) أي يقرأ لأجل التعوذ (قوله بل ربما يشمل كلامه قراءة قل أوحى) بأن يراد اليسارة النسبية ولما كانت اليسارة تنصرف لليسارة في النفس أتى بلفظ ربما والظاهر عدم الشمول * (تنبيهه) قال عجم ولا بد فيما يقرأ للتعوذ أن يكون مما يتعوذ به لا محو آية الدين وكذا يجري نحوه فيما رقي به أو يستدل (قوله الإيسر الكنعوذ الخ) يدخل (١٧٤) تحت الكاف أيضاً التبرك فقد قال الباجي تعوذاً أو تبركاً وله أن يكرر عند تكرار الرقوع والخوف أو الرقي أو

أو على وجه الرقي والاستدلال لمشقة المنع على الإطلاق ولا يعد قارئاً ولا له ثواب القراءة وفي كلام المؤلف بحث أذيجب وزلجنب قراءة المعوذتين بل ظاهر كلام الباجي أن له أن يقرأ المعوذتين وآية الكرسي معاً لقوله يقرأ اليسر ولا حذف فيه تعوذاً بل ربما يشمل كلامه قراءة قل أوحى فلو قال المؤلف الإيسر الكنعوذ لكان أخصر وأحسن (ص) ودخول مسجد ولو مجتازاً (ش) أي وكذا يمنع الجنب من دخول المسجد ولو لمسجد بيته أو مستأجراً يرجع بعدم مدة الاجارة طئوا ولو عابراً على المشهور وعابراً السبيل في الآية المسافر أي لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل فبالتييم وقيل المراد لا تقربوا مواضع الصلاة لا مجتازين وهو وجه القول بالحوار (ص) ككافر وإن أذن مسلم (ش) هذا تشبيهه في منع دخول المسجد والمعنى أنه يحرم على الكافر أن يدخل أي مسجد كان وإن أذن له المسلم فيه خلافاً للشافعية لحق الله تعالى فلا يسقطه إذنه ما لم تدع ضرورة كبناء واستحب أن يدخل الكافر للمبارة من جهة عملهم (ص) وللمني تدفق ورائحة طلع أوجين (ش) هذا شروع منه في ذكر علامات المنى المميزة له عن غيره واعلم أن المنى إذا كان رطباً من صحيح المزاج فرائحته كرائحة الطلع بالعين المهملة وفيه لغسة بالخاء المهملة

التبرك (قوله لكان أخصر وأحسن) الاختصارية ظاهرة لكونه يحذف ويحسوه والاحسن من حيث شموله لقراءة قل أوحى فتدبر (قوله ولو لمسجد بيته) أي وهو المعتمد أي ولو لمغصوباً لصحة الجمعة فيه على الرابع (قوله أو مستأجراً) أي لأنه لا يشترط في الوقف أن يكون على جهة التأييد (قوله ولو عابراً) أي ولو مجتازاً مقابله ما أشار له بقوله وقيل المراد الخ (قوله وعابراً السبيل الخ) بحسب ما يقال الآية تنافي ما ذكر من أن العابر

يجوز له بدون الغسل (قوله ولا جنباً الخ) منصوب على الحال أي ولا تقربوا الصلاة في حال كونكم جنباً بإيلاج وهو أو تزال يقال رجل جنب وامرأة جنب ورجال ونساء جنب لأنه يجري مجرى المصدر لأنه مصدر بل هو اسم مصدر لأنه لم يستوف حروف الفعل لأن فعله أجنب فصدره اجنباً بالاجنباء وأصل الجنابة البعد وسمى جنباً لأنه يجنب موضع الصلاة أو يجانبته الناس وبعده عنهم حتى يغتسل (قوله إلا عابري سبيل فبالتييم) أي أن المسافر إذا كان جنباً يسوغ له أن يتلبس بالصلاة لكن مع التيمم فالسبيل الطريق والمسافر عابرها أي مجتاز فيها وفي هذا دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث لأنه غياه بقوله حتى تغتسلوا (قوله وقيل المراد الخ) وبه قال الشافعي رضي الله عنه ووافقوه من أئمتنا من مسلمة * (تنبيهه) ليس للصحيح الحاضر أن يتيمم ويدخل إلا أن لا يجد الماء إلا في جوفه أو يلتجئ إلى المبيت به أو يكون بيته داخله وأما المريض والمسافر فلهما دخوله بالتيمم (قوله والمعنى أنه يحرم على الكافر الخ) أي لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ويحرم على المسلم أن يأذن له في ذلك (قوله كبناء) بأن لم يوجد غير الكافر والظاهر أن من ذلك ما إذا كان الكافر هو الذي يحسن البناء دون المسلم وهل من ذلك إذا كان يأخذ أجرة أقل والظاهر أنه إذا كانت قسلة خفيفة لا يباح لأن كثرت والظاهر أن الكثرة تعتبر في نفسها (قوله واستحب ما لم) هكذا نسخة السارح استحب بالبناء والخاء أي نذب أي غلبت الدخول من جهة عملهم بواجب (قوله تدفق) قرر شيخنا أن التدفق فيهما وفي بعض الشروح أن منى المراد يسبيل ولا يتدفق (قوله أوجين) قال المواق ويقرب من رائحة الطلع والعجين فأوفي كلام المصنف بمعنى الواو ولا بد فيهما من تقدير قاله عجم أي قريب رائحة طلع الخ وعيارة أخرى قوله أوجين أي في حال رطوبته وإذا ليس كان كرائحة البيض (قوله من صحيح المزاج) بكسر الميم أي

الطبيعة (قوله وهو أول حل النخل) اعلم أنهم قالوا راتحة مني الرجل كراتحة طلع الذكروا لاني كالاني ولكن الغبار انما يسقط عن طلع الذكروا عن طلع الانثى وخلاصته أن طلع الذكروا ينشأ عنه غبار أي شيء كالذقيق وذلك الغبار هو الذي يطرح على الانثى حتى يصح ثمرها (قوله أشبهه شيء) أي أشبهه بفصوص البيض من أي شيء وأن المعنى أشبهه شيء مبينا ذلك الشيء بفصوص البيض أي من فصوص البيض ومن بيانية أو أن الباء للتصوير أي أنه إذا طار أو أزيل عند يسبه يشبهه فصوص البيض أي القطعة من البيض لانها تشبهه فصوص الخاتم (قوله لانه الموجود في بلادهم) كأنه يقول وانما يشبهه تبعال غيره بذلك لانه الموجود في بلادهم أي المدينة أي أكثر وجودا ثم أقول هذا ظاهر أن لو اقتصر المصنف عليه مع أنه قال تدفق وراتحة طلع أو عجين (قوله فائدة) مني المرأة ماء أصفر رقيق ومن الرجل أبيض نخين وماء الرجل مروي ماء المرأة مالخ (قوله وقيل غير ذلك) لانه قد قيل ان الانسان يشبه الثمرة لان لها سبع درجات طلع واغريض وبلح وزهو وبسر ورطب وتمر والانسان كذلك قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين الآية (قوله ويجزئ) وان كان خلاف الاولى كما يشعر به قوله ويجزئ ففي هذه المسئلة كما يستفاد من الشارح أجزاء نية الاكبر عن نية الاصغر عكس الآية ودل قوله تبين أنه معتقد بتلبسه بالاكبر فنواه وهو كذلك فان تحقق عدم الاكبر فنواه بدلا عن نية الاصغر الذي لزمه فالظاهر أنه لا يجوز له نحر وجهه عن سنن الشرع وافساده الاوضاع الشرعية (قوله على الغسل دون الوضوء) أي الوضوء المتقدم كأن يغسل يديه أولا قبل ادخالهما في الماء ثم يزيل الذي ثم يغسل ذكره نية ثم يتمضمض ثم يستنشق ويستنثر ثم يمسح صمغ اذنيه ثم يفيض الماء الخ ولم يمس ذكره بعد أن شرع في أعضاء الوضوء ولا في آخر غسله فهذا يجوز عنه عن الوضوء فلا والله تعض بعد فراغ غسله لطلب بالوضوء قطعاً بنية فلا والله تعض في أثناء (١٧٥) وضوئه أو بعد تمام وضوئه وقبل فراغ غسله فاتفق القاسي وابن أبي زيد على أنه لا يصلي به الا بعد أن يمر على أعضاء الوضوء بالماء الا أن بينهما فرقا من جهة أخرى وهي أن ابن أبي زيد يقول لا بد من نية الوضوء وهو المعتمد بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده والقاسي يقول لا يحتاج لنية بناء على أن الحدث لا يرتفع الا بعد تمام الوضوء (قوله وانما لم يقل الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالوضوء الذي وصف

وهو أول حل النخل ويسقط عنه غباره وتقييدنا برطبنا احترازاً من البابس فانه أشبه شيء بفصوص البيض ويصح المزاج احترازاً عما إذا كان مريضاً فانه يتغير منية وتختلف راتحته وفائدة ذلك لوانتبه فوجد بدلاً كراتحة الطلع علم أنه مني وانما يشبهه بذلك وان كان يشبهه غيره لانه الموجود في بلادهم وقيل غير ذلك (ص) ويجزئ عن الوضوء وان تبين عدم جنباته (ش) أي ويجزئ نية الغسل الاكبر من جنباته أو حيض أو نفاس عن نية الاصغر ان كان جنباً في نفس الامر بل وان تبين بعد اغتساله عدم جنباته قال في الرسالة فان اقتصر المتطهر على الغسل دون الوضوء أجزاء وهذا في الغسل الواجب أما غيره فلا يجوز عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا أراد الصلاة وانما لم يقل المؤلف ويغني عن الوضوء لالاشارة الى أن الافضل الوضوء وتقدم هذا في قوله ثم أعضاء وضوئه كاملة (ص) وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسبا لجنبته (ش) أي ويجزئ الغسل بنية الوضوء عن الغسل بنية الجنابة ومعنى ذلك أنه اذا غسل

الغسل بكونه يغني عنه الوضوء المتقدم على الغسل لأنه بعد أن اغتسل الغسل الذي يصلي به يطلب أن يأتي بعد ذلك بوضوء اذا علمت هذا أن تقول لا يخفى أن صورة وضوء حدث بعد نية الجنابة وتقدم أنه ليس له نية مخصوصة هي نية الحدث الاصغر فهو اذن قطعة من الغسل فلا يظهر معنى لقول المصنف ويجزئ عن الوضوء المتقدم فالظاهر أن معنى قول المصنف ويجزئ عن الوضوء أن الانسان اذا اغتسل لا يطلب بعد بالوضوء بل يصلي به دفعاً لما يتوهم أنه ما رفع الا الجنابة فقط أعم من أن يكون توفراً قبل ذلك أو لانعم ما كان يتم ذلك الا لو فرض أنه وضوء حقيقة بنية مخصوصة لا بد منها وليس الامر كذلك فتدبر (قوله وغسل الوضوء) أي وغسل محل الوضوء الخ في الاصغر أي بنية عن غسل محله في الاكبر أي الغسل الاصل احترازاً عن غسل الرأس في الوضوء فلا يجوز عن غسل الرأس في الغسل لان غسله في الوضوء ليس بواجب بل اما حرام أو مكروه أو خلاف الاولى فلم ينب واجب عن واجب (قوله ولو ناسبا لجنبته) أي اذا كان عالماً بجنبته بل وان كان ومبالغة على النسيان تفيد أنه عند العلم بأولى وذلك لانه في حالة العلم بحدث الجنابة كأنه ناو لها معنى وان لم يكن ناوياً لها حقيقة بخلاف صورة النسيان فانه ليس قاصداً فيها غسل أعضائه للجنبته (قوله ومعنى ذلك الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف وغسل الوضوء السابق على الغسل ويكون حينئذ ساكناً عن الوضوء المتأخر عن الغسل مع كونه يكفي أيضاً فالاولى أن يراد به ما هو أعم وحينئذ فيستغني عن قوله كلمة منها وان عن جبهة فان قلت ما المحجج بطلعه عاماً مع الاستغناء عن قوله كلمة الخ قلت لو قصر المصنف على ما قاله الشارح رحمه الله لا وهم قوله كلمة من حيث اقتضاه عليه أنه لا يجوز الوضوء المتأخر مع أنه يجوز لكن لا يخفى أنك خير بان المبالغة صالحة للصورتين وأما ما قيل المبالغة لا يظهر الا في الوضوء المتقدم ولا يظهر في المتأخر لانه في حالة التأخر كان قد سبق له نية رفع الجنابة فكيف يعقل هذا اذا كان متعمداً للجنبته

(قوله بخلاف تيمم الخ) هذا أحد محترقات المصنف اذ يفي من محترقاته ثلاث صور بحسب القسمة العقلية لا بحسب القسمة الشرعية اذ هو صورتان فقط الاولى مسح الوضوء عن مسح محله كمن به نزلة في رأسه ولا يقدر على غسله في الغسل فانه يمسه فان مسحه في الوضوء فيجزي ذلك عن مسح محله في الغسل عند ابن عبد السلام دون أشياخه قلت وكلامه هو الظاهر الثانية مسح الوضوء عن غسل محله فلا يجزئ قطعا كمن يوضأ ومسح رأسه فلا يجزئ عن غسل الرأس في الغسل وهاتان ممكنتان شرعا الثالثة العقلية فقط غسل الوضوء عن مسح محله أي بان يكون المسح متأصلا في الغسل دون الوضوء هذه لا وجود لها في الشرع (قوله وان عن جبيرة) المناسب أن يقول كلمة وان في صحيح لا لأنه لا شك أن البالغ عليه هو المتوهم ولا شك أن نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح بتوهم فيه عدم ذلك أكثر مما يتوهم (١٧٦) عدم ذلك في عضو مريض فتدبر (قوله لان الفعل فيهما واحد) وهو الغسل الخ

أي مع كونهما فرضين أصليين فالجموع علة واحدة بخلاف ما إذا لم يتحد الفعل أو يتحد ولم يكونا فرضين بان كان أحدهما فرضا والاخر سنة أو مستحباً ثم ان ذلك يقتضي أن هذا لم يكن موجودا في التيمم مع أنه موجود في التيمم فلذلك أعرض عن ذلك والتفت لقوله لان التيمم الخ فلم يكن عجز العبارة على نسق صدرها ولا يخفى ان التعليل المتقدم أحسن (قوله ويؤخذ من كلامه) أي من المسح على الخفين في كتابه الفقهي (قوله وفيه نظر) أقول لا يخفى أن النظر متوجه عليه حيث أتى بقوله وانما قيدنا الخ أي أن المراد بطهر الوضوء الطهر الناشئ عن وضوء لا عن غسل والا فلا قال ومرادى بطهر الوضوء الطهر الذي يصح الصلاة سواء كان عن وضوء أو غسل لما ورد في

فصل المسح على الخفين (قوله رخص الخ) الرخصة في اللغة التيسير والسهولة وشرعاً حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم شرعي صعب لعذر مع قيام السبب للحكم

أعضاء الوضوء بنية الوضوء ثم أراد أن يقتصر على ذلك ولا يغسلها بنية الجنابة فان ذلك يجزئه لان نية الوضوء تجزئ عن الغسل قاله الخمي بخلاف تيمم الوضوء لا يجزئ عن تيمم الغسل والفرق أن الغسل فيه نيابة أصل عن أصل والتيمم فيه نيابة بدل عن بدل واطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لا شك فيه اذ هو صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء من الغسل الا كبر وانظر شرحنا الكبير (ص) كلمة منها وان عن جبيرة (ش) يعني أن من ترك لمعة من الجنابة في أعضاء الوضوء ثم غسلت في الوضوء بنية فان ذلك يجزئه ولو كانت المعة التي في أعضاء الوضوء عن جبيرة مسح عليها في غسله ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنية وانما أجزأ غسل الوضوء عن غسل الجنابة لان الفعل فيهما واحد وهما فرضان فأجزأ أحدهما عن الآخر بخلاف من تيمم للوضوء ناسيا الجنابة فانه لا يجزئه لان التيمم للوضوء نائب عن غسل أعضاء الوضوء وتيمم الجنابة نائب عن غسل جميع الجسد فلا يجزئ ما ناب عن غسل بعض الجسد عما ينوب عن جميعه * ولما فرغ من الكلام على الطهارة الاصلية صغرى وكبرى شرع في الكلام على نائب الصغرى وهو خاص ببعض الأعضاء وهو مسح الخف ولم يحده ابن عرفة قال شارح الحدود ويؤخذ من كلامه أن حده امرار اليد المبالغة في الوضوء على خفين ملبوسين على طهر وضوء بدلا عن غسل الرجلين قال وانما قيدنا بطهر الوضوء مع أن طهر الغسل يصح المسح احترازا عما لو اغتسل للجنابة ثم أحدث الحدث الاصغر فانه لا يصح له المسح مع أن هذه الصورة تدخل لو أسقط لفظ وضوء اذ يصدق على الحدث حدثا أصغر أنه لبس ما على طهر وهو الطهر الا كبر فخرجت هذه الصورة بقولي على طهر وضوء انتهى وفيه نظر لانه اذا قصد اخراج هذه خرجت صورة أخرى وهي من طهر لا كبر ولم يحدث فللبسهما مع صحة المسح فيها أي فتخرج أيضا ان قيدنا بالوضوء مع أنه يصح فيه المسح كما ذكرنا فجعله الحد مانعا يصير غير جامع فلو قال ملبوسين على غير حدث كان جامعا مانعا

فصل (ص) رخص (ش) هذا بيان لحكم المسح فعني رخص أبيج وجوز فالرخصة هنا مباحة فالمسح مباح والغسل أفضل منه عند الجمهور فان قيل كيف يكون مباحا مع أن ابن ناجي صرح بأنه ينوي به الفرض بلا خلاف وذلك يقتضي الوجوب وهل يكون الشيء واجبا

الأصلي فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو مشقة التزع واللبس مباحا والسبب للحكم الأصلي كون المحل قابلا للغسل وبممكنه احترازا عما اذا سقط (قوله أبيج) أي لا واجب ولا غيره وذلك لان الرخصة تارة تكون وجوبا كوجوب أكل الميتة للضرر وتارة تكون ندبا كندب القصر في السفر وتارة تكون خلاف الأولى كخلاف أولوية فطر مسافر في رمضان وتارة تكون أباحا كإباحة السلم والرخصة هنا من ذلك القبيل (قوله فالرخصة هنا مباحة) لا يخفى أن المخبر عنه بالرخصة نفس المسح وليس هنا الرخصة بالمعنى المعروف لانها باعتبارها الحكم فالأولى أن يقول فالرخصة هنا أباحة ويجاب بان العبارة على حذف مضاف أي فتعلق الرخصة (قوله والغسل أفضل الخ) لا يخفى أن الإباحة اذا ذكرت في شأن الرخصة فالمراد بها استواء الطرفين مع أن قوله أفضل يؤذن بان المسح خلاف الأولى كفطر المسافر فالأفضل أن يقول فالمسح خلاف الأولى (قوله عند الجمهور) ومقابل المسح أفضل (قوله ينوي به الفرض) أي ينوي الواجب أي أداء الواجب (قوله وذلك يقتضي)

أي لانه اذا كان ينوي به أداء الواجب عليه يلزم أن يكون واجبا عليه الا انك خبر بان يقتضي أنه لو مسح الخفين ولم يبق صدق
 الاجر المسح ان ذلك لا يكفي والظاهر أنه يكفي ولا يشترط أن يقصد نية الفرضية (قوله كافي الوضوء الخ) فنقول هذا المسح مباح
 من حيث ان له فعلا وله تركه والغسل واجب من حيث انه أدبت به عبادة كافي الوضوء قبل الوقت (قوله وما يقال الخ) جواب عما
 يقال لا حاجة لذلك لان محل الاباحة غير محل الوجوب وحاصل الجواب أن ذلك يصح لان الذي يتصف بالاباحة وغيرهما من الاحكام
 انما هو المفعول هكذا قاله شارحنا تبع الشرح أجد الزرقاني ثم ان الاشياخ قد عارضوا تلك العبارة ويقولون ان الجواب أن يقول
 انما هو الفعل لقول ابن السبكي لا تكليف إلا بفعل أي والانتقال ليس بفعل المكلف (وأقول) نقرر عندهم أن الفعل تارة
 يطلق بالمعنى المصدرى وتارة بالمعنى الحاصل بالمصدر ومراجع الاول الى تعلق القدرة بالحادث بالمتدور وان شئت قلت الى مقارنة
 القدرة بالحادث بالمتدور كالحركة ومراجع الثاني الى الحركة فالحركة هي الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر هي المكلف به على ما قرر في
 محله وهذا ليس بمحل تحقيق لذلك والفعل بذلك المعنى مفعول العبد حقيقة لانه متعلق قدرته وادارته وكل ما كان كذلك فهو مفعول
 فصدق الشارح رحمه الله في قوله انما هو المفعول ولا ينافي ما قاله ابن السبكي لما قلنا قافهم فالتعبير بتلك العبارة يدل على دقة الشارح
 ودقة من تبعه (قوله أسبابه) أي من الحر والبرد ونحوهما أي (١٧٧) يضطر الى أسبابه وفي عبارة تبيين الأسباب بقوله

من شغل وخوف فوات رفقته (قوله
 نص هنا على التعميم) أي لدفع ذلك
 التوهم وتوطئة فقوله وتوطئة
 معطوف على ذلك المحذوف (قوله
 فيشمل المكلف وغيره) لا يخفى
 ان الشمول للمكلف ظاهر وأما غيره
 فبناء على ان الامر بالامر بالشئ
 أمر بذلك الشئ (قوله ملازمة الدم)
 مبتدأ وقوله أكثر خبر والجملة حالية
 (قوله لا يتوهم) علة للعلال وهو
 التنصيص على التعميم مع علة
 وهي التوطئة أي علة المعطوفة
 (قوله لانها ظاهرة) علة للجمع الخ
 توضيحه ان المستحاضة في ثلاث
 الاحوال الثلاثة لا يكون دم
 الاستحاضة ناقضا لوضوئها فهي
 ظاهرة بذلك الاعتبار من ذلك الدم

مباحا فالجواب ان المسح هنا مباح وواجب ولا مانع من ذلك اذا شئ الواحد قد يكون له جهتان
 يتصف بالاباحة من جهة وبالوجوب من جهة كافي الوضوء قبل الوقت فانه يتصف بالاباحة
 لفعله قبل الوجوب وبالوجوب لكونه تؤدي به العبادة المخصوصة ففد وقع واجبا وما يقال من
 ان المباح انما هو الانتقال فقد يقال عليه الذي يتصف بالاباحة وغيرهما انما هو المفعول كما
 قررناه ولما كان يتوهم قصر رخصة المسح على الرجل لانه الذي يضطر الى أسبابه غالبان
 هذا على التعميم فقال (ص) لرجل وامرأة (ش) أي ذكر وأنثى فيشمل المكلف وغيره وتوطئة
 لقوله (وان مستحاضة) ملازمة الدم لها أكثر أو مستوية أو دائمة لا يتوهم عدم الجمع بين
 الرخصتين لانها ظاهرة حكما والمعروف جواز المسح بحضور أو سفر كما أشار اليه بقوله (بحضر أو
 سفر) وقيل بالسفر خاصة وانما قدم المؤلف الحضر على السفر المنفق عليه اهتماما بأمره لانه
 اختلف فيه قول مالك دون السفر وكأنه اقتضى بقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
 فقدم الله تعالى الوصية على الدين وان كان آكد منها اهتماما بأمورها لانهم لم تكن معهودة في
 الشرع بخلاف الدين لانه معلوم عند كل أحد وهما لم يختلف قول مالك في السفر كالدين المعلوم
 عند كل أحد وقوله بحضور الخ متعلق برخص أو مسح وهذا أولى (ص) مسح جوارب جلد ظاهره
 وباطنه (ش) هذا نائب فاعل رخص بتضمينه أبيع أو أجزى والافرخص انما يتعدى اليه بنى
 وبعبارة أخرى لان المرخص فيه يتعدى اليه بنى والمرخص له يتعدى باللام كقوله رخصت
 لزيد في كذا عن كذا أي رخص في مسح جوارب وهو ما كان على شكل الخف من قطن أو نحوه

(٢٣ - خشي أول) لانها ظاهرة غير حقيقية بل حكمية فاذن تكون صلاحها بالدم رخصة ولو كانت طهارة حقيقة لانتفت
 الرخصة فلو أبحنا لها مسح الخفين وهو رخصة لا تجمع لها الرخصتان فيتوهم عدم الجمع فبالخ لا دفع ذلك التوهم والله يسوغ لها الجمع هذا
 والمعتمد أن طهارة حقيقة فاعلم والرخصة متحققة عليه كما هو ظاهر لمن تأمل قال الشيخ فيما كتبه على ذلك وأما لو كان ملازمة لها أقل
 فينقض الوضوء ولا رخصة وتكون كغيرها لم يجتمع فيها رخصتان انتهى (أقول) بحمد الله ويعتدل وجود الرخصتين باعتبار طلب
 الصلاة منها مع وجود الدم الذي من شأنه لو كان حبضا أن يمنع الصلاة وغيرها (قوله لانهم لم تكن معهودة في الشرع) لم يرد بالشرع
 شرع نبينا صلى الله عليه وسلم بل أراد به مطلق الشرع وكأنه يقول لم تكن معهودة في الشرائع المتقدمة لانها من خصائص هذه الامة
 أي فلم تكن بهذا الاعتبار معلومة عند كل أحد أي من الامم بخلاف الدين فانه معهود في الشرائع المتقدمة فهو معلوم عند كل أحد
 فظهر ان في العبارة احتياجا كافتدبر (قوله وهذا أولى) انما كان أولى لان الترخيص الصادر منه صلى الله عليه وسلم أي تجوز بذلك لم يكن
 في الامر من معابيل كان في أحدهما فالظاهر الحصر فان قلت قضية ذلك أن يكون ذلك متعينا لأولى قلت يصح تعلقه برخص باعتبار ما هو
 المقصود منه وذلك لان المقصود ان الشارع سهل للانسان سواء كان في الحضر أو في السفر أن يمسح (قوله وبعبارة أخرى الخ) لما كانت
 العبارة الثانية أتم فائدة من الاولى ذكرها

(قوله وهو الجرموق) أي ان الجرموق هو الجورب بقيد كونه جلد ظاهره وباطنه فاذن كان الافضل للصنف أن يذكره لكونه أخصر (قوله لاساقين لهما) قال شب مثل المسمى عند الناس بالجزمة وهذا القول ضعيف انتهى وتأمله (قوله فيه تجوز) أي تسمع (قوله المتم الفائدة) أي ونائب الفاعل من أفراد (قوله أو بما ذكره البياض) خلاصته أن راد الخبر الاصطلاح فيكون رخص مبتدأ باعتبار ارادة الحدث منه ولا يتوقف على وجود سابق وكأنه قال الترخيص أنك خير بأنه لا يصح الاخبار اذن لأن الترخيص ليس هو المسح فيجاب بأنه بعد ذلك يؤول بجعله بمعنى اسم المفعول والظاهر أن يقال مبتدأ في محل رفع لانه وان كان اسما في هذا الاعتبار الا أنه مشابه للبنى صورة فتدبر (قوله والاخيرتان) حاصل ما فيه أن الصور رعتان صور رتان فرادى وهى الخف فقط والجورب فقط وست جمعاً وهى ما أشار به بقوله بل ولواخ جورب على جورب أو خف أو جورب أو لفائف خف على خف أو جورب أو لفائف وقوله والاخيرتان وهى خف على خف أو جورب على خف (أقول) لا يخفى أن قوله والاخيرتان يشعر بأن بقية الست ليس فيها خلاف وقوله بل ولواخ يقتضى تساوى الست في الخلاف و يقتضى أن الجورب وحده متفق عليه وليس كذلك فقد قال في كذا لما اختلف قول مالك في جواز المسح على الجورب وكان المذهب الذى رجع عنه مالك واختاره ابن (١٧٨) القاسم جواز ما ستم به فقدمه وعطف عليه بالجورب قوله

جلد ظاهره وهو ما يلى السماء وباطنه وهو ما يلى الارض وهو الجرموق على نفسه مالك من رواية ابن القاسم الجرموق بالجورب وقيل الجرموق نعلان غليظان لاساقين لهما والجورب بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وقوله مسح الخ نائب فاعل رخص وقول الشارح خبر عن رخص فيه تجوز ويجاب عن الشارح بأنه أراد بالخبر المتم الفائدة لا الخبر الاصطلاحى أو بما ذكره البياض في أول سورة البقرة أن الفعل إذا أريد به الحدث صح وقوعه خبراً ومبتدأ ومفعولاً (ص) وخف ولوعلى خف (ش) يعنى أنه يرخص في المسح على الخف ان كان منفرداً بل ولو كان جورباً على جورب أو خفاً على جورب أو جورباً على لفائف أو خفاً أو جورباً على خف في الرجلين أو أحدهما في الجميع والاخيرتان في المدونة وفيها الخلاف المشار اليه بالو و شرط مسحه على الاعليين أن يكون لبسهما وهو على الطهر الذى ليس بعده الاسفلين أو بعد أن أحدث ومسح على الاسفلين أما لو لبس الاسفلين على طهر ثم أحدث ثم لبس الاعليين قبل أن يتوضأ ومسح على الاسفلين لم يمسح على الاعليين (ص) بلا حائل كطين الالهة (ش) هذا حال من قوله خف أى حالة كونه الخف كأنه بلا حائل عليه في أسفله أو أعلاه كطين وزفت ونحوه إلا أن يكون الحائل مهما زاف لا يطلب بترعه كان بحضر أو سفر أى للراكب وبعبارة أخرى وقوله بلا حائل متعلق بمسح والباعبالمصاحبة أى أن يمسح مسحاً مصاحباً لعدم الحائل لاحال (ص) ولاحد (ش) أى ولاحد واجب لمقدار زمن مسح الخف بحيث لا يجوز أن يتعدى ونفى الحد الواجب لا يستلزم نفى الحد مطلقاً فلا ينافى ما يأتي من التحديد المندوب المشار اليه بقوله ونذب ترعه كل جمعة (ص) بشرط جلد ظاهر خرز وستر محمل

وخف ولا يخفى أنه حينئذ يكون الجورب بأقسامه الثلاثة فيه الخلاف لانه اذا كان وحده فيه الخلاف فأولى اذا انضم غيره له مع أنه يمكن ان يجعل الاربع من هذه الست داخله فيما قبل المبالغة فيكون ما قبل المبالغة ست صور فائدة المسح على الخفين والمسح على الجبيرة كل منهما لا يرفع الحدث على المذهب كما قاله عجم (قوله بلا حائل) أى على الخف وأما الحائل الذى على الرجل تحت الخف من طين أو غيره فلا يضر لان المقصود المسح على الخف بطريق المباشرة وذلك حاصل (قوله كطين) مثله لانه محمل توهم المساحة فيه وهل يدخل تحت الكاف شعر الجلد وظاهر قوله بشرط جلد الخ يشمل ما به شعر

وغیره ولكن بعد قوما كثر شعره كالغتم والمعر فان مسح فوق الطين فكأن ترك مسح أسفله ان كان الطين أسفل وأعلاه الفرض ان كان الطين أعلى (قوله حال من خف) فيه ان خف نكرة فائدة الخف يقال للفردتين فهو مشئى في المعنى مفرد في اللفظ ولا يقال خفان الا باعتبار الفردتين (قوله الا المهاز) هذا في مهماله اتساع بحيث يكون سائر البعض الخف لا شوكه فلا أثر لها ولا بد أن يكون مأذوناً في اتخاذها لذهب أو فضة أو مغشى به ما وقع في بعض التقايد أنه لا بد أن يكون محتاجاً له وهو ظاهر وفي شرح عب ثم من كان زمن ركوبه غالباً يمسح عليه ركب بالفعل أولاً ومن زمن ركوبه نادراً يمسح عليه ان ركب لا ان لم يركب ويبقى ما اذا استوى الامر ان فلم يتعرضوا له والحاصل أن الشرط أربعة السفر وكونه مباحاً وركب ومحتاج له (قوله كان بحضر) فيه نظر بل هو قاصر على السفر (قوله أن يمسح مسحاً مصاحباً الخ) لا يخفى أن في عبارته تنافياً وذلك لانه قال أولاً متعلق بمسح ثم قال بعد أى ان يمسح مسحاً مصاحباً فيقتضى أن الباعب مع وعاءه فيكون متعلقاً بكائن وعند التأمل تجد الثاني هو التحقيق (قوله لاحال) أى كافي هو في الحل الاول لكونه يلزم على الاول اتيان الحال من النكرة فائدة عن مالك لا بأس بنحو الدابة حتى يذهبها أى لاجل سرعة السير ونقل ابن فرحون في التبعة ان من استأجر دابة لا بأس ان ينحسها ان حزن عند السير ولولم يستأذن ربه (قوله بشرط الخ) الباعب مع أى مع شرط الشارع جلداً ويصح أن تكون الاضافة للبيان وشرط على الاول بمعنى اشتراط وعلى الثاني مشروط (قوله طاهر) اعترضه

مخفى تحت بما خاص به أن مفاد النقل أنه لا ينبغي عند ذلك شرط إلا أنه لا يعد شرطاً إلا ما كان خاصاً بالباب وذلك لأن الطهارة شرط في كل لباس مع أنه كروا القدرة فاعلمنا بجري على ذلك في إيفاء الاشتراط من أن المسح على غير الظاهر باطل وتزعم النسيان لا يعقل عليه (قوله ولودبغ) أي إلا الكيفية تحت على القول بطهارته (قوله ولا متنجساً) يستثنى منه ما كان معفو عنه كما تقدم في قوله وخف ونعل الخ (قوله السنة) ذكر تلك العلة عند دون بقية الشروط لظهور العلة في تلك الشروط ولم يتم تطهير العلة في ذلك بخلاف أن يقال أي مانع من لصق الخف برأس ونحوه فقال السنة (أقول) إن العلة قد يقال إنها ظاهرة لأن اللصق برأس يصدد الزوال قطه ور الرجل من قب فبنزل ذلك الخف حيثما بقوله العدم (قوله لا مانع عنه) أي لا مانع من إتيان ما يدخل ما ينزل عن محل الفرض لثقل خياطته برأسه والى يمكن تتابع المشي به مع ستره أصله لعله في رفعه حال المسح عليه ويصح أفتى به عجم (قوله بحيث لا يتمكن من لبسه) أي الأعمشة شديدة نقل في كماله مالم يخصه أن الشرط انما هو عدم وسعه وأما انتفاء ضيقه فليس بشرط ففى أمكن لبسه مسح والافلا وارتضاء شيخنا رحمه الله (تنبه) المراد بتتابع المشي به عادة بالنسبة (١٧٩) لذوى المروآت فان لم يمكن تتابع المشي به عادة لذوى

المروآت فلا يصح عليه ذو المروءة ولا غيره (قوله متعلق برخص) عليه نقول إن شرط معناه اشتراط أي رخص ترخيصاً ماصحاً لا اشتراط الخ (قوله وفي بحضور للظرفية) فلا يلزم عليه تعلق حرفي جرح متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد أي بناء على أنه متعلق برخص (قوله حال من قوله جلد الخ) أي حال من مضمون قوله جلد ظاهره وباطنه أي حالة كون التجليد المذكور لطهارة ماء الخ (قوله حال أيضاً) أي من هذه الأمور ولا يخفى أنه ليس بالواحد وهو التجليد والاحسن أن يقول حال من قوله بشرط جلد الخ ثم الأولى للمصنف أن يقول وطهارة ماء معطوف على ما تقدم لأنهم اشترطوا في المسح لأن المصنف لم يقل إلا رخص مسح الخ فلا يقال

الفرض وأمكن تتابع المشي به (ش) يعني أنه يشترط في الخف الذي يصح عليه خمسة شروط منها أن يكون جلدًا لا ماصنع على هيئة الخف من قطن ونحوه ومنها أن يكون طاهرًا لا نجسًا كجلد ميتة ولودبغ على المشهور ولا متنجسًا ومنها أن يكون خرمًا لا مالصق على هيئته بنحو رراس السنة ومنها أن يكون ساترًا محل الفرض وهو الكعبان لا مانع عنه لأنه أن اقتصر عليه في المسح نقص البذل عن مبدله والاصل المساواة وان جمع معه الغسل جمع بين البذل والمبدل منه وهو لا يجوز ومنها أن يتمكن من المشي به بحيث لا يكون واسعًا ولا ضيقًا جدًا بحيث لا يتمكن من لبسه فلا يصح حينئذ ثم إن قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للعبية وفي بحضور للظرفية وقوله بطهارة حال من قوله جلد ظاهره وباطنه أي حال كون هذه الأمور مصاحبة لطهارة ماء كلب وقوله بالترفة حال أيضاً (ص) بطهارة ماء كلب بالترفة وعصيان بلبسه أو سفره (ش) لما قدم شروط المسح أخذتكم على شروط المسح وهي خمسة أيضاً منها أن يلبسه على طهارة فلا يصح لبسه على حدث ومنها أن تكون طهارة مائية ولو غسلاً فلا يصح لبسه على طهارة ترابية ومنها أن يكون لبسه بعد كمال الطهارة حساباً أن تم أعضاء وضوئه قبل لبسه احترازاً عما إذا غسل رجله فلبسهما ثم كل أو رجلاً فادخلها كما يأتي ومعنى بان كان يستباح بها الصلاة احترازاً عما لو قصد دخول السوق ونحوه ومنها أن يكون لبسه لا بقصد ترفة أو بآتي مفهوماً ومنها أن يكون لبسه خالياً عن عصيان أما إن وجد العصيان فلا يصح سواء كان العصيان بلبسه كرجل محرم أو سفره كما بق حتى يتوب ثم إن قوله بطهارة ماء متعلق برخص أن علق بشرط جلد الخ به والباء بمعنى مع أو بمسح أن علق بشرط جلد الخ به والباء السببية ولا يصح تعلقها برخص أو بمسح مع اتحاد معنى الباء

انما غير لأن ما تقدم شروط المسح وهذا شرط المسح (قوله قصد دخول السوق الخ) أي لأن دخول السوق بمنزلة أن يصاب بشيء من الحوادث المضرة قبل الوضوء يحصل صون من ذلك وقوله ونحوه أي كدخول على سلطان أو إرادة القراءة ظاهراً أو زيارة صالح أو دخول مسجد (قوله أو سفره) الصحيح أن العاصي بسفره يصح على خفه واقتصر عليه المواق وصاحب الذخيرة لأن هذه الرخصة لا تنقيد بالسفر بل تكون في الحضر وخلاصته أن العصيان بالسفر والمراد به السفر الذي هو مصيبة انما يؤثر في رخصة تختص بالسفر كقصر الصلاة وأما الرخصة التي تكون فيه وفي الحضر ككل الميتة للضرر والمسح على الخفين فلا أثر للعصيان بالسفر فيها وأما المصيبة بغير السفر كالس خف المحرم فتمنع رخصته التي تكون في السفر والحضر كما ذكره غيره (قوله والباء بمعنى مع) أي الباء في قوله بشرط لأنه السابق وإن صح أن المراد الباء في طهارة ويوافق ما سبق له من قوله سابق ثم إن قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للعبية لأنك إذا علق الباء بشرط برخص مع كون الباء بمعنى مع قوول شرط باشتراط أي رخص مع اشتراط جلد أي والباء في قوله بطهارة سببية ولا يصح أن تكون الباء في بشرط للسببية مع تأويل شرط باشتراط وصحة الباء في طهارة السببية ظاهرة وأما إذا جعلت شرطاً بمعنى مشروط وتكون الإضافة للبيان فيصح العكس (قوله أو بمسح الخ) أي والباء في باشتراط للسببية لأن ما سببه كما تقدم أي والباء في طهارة للعبية أي رخص المسح بسبب شرط أي مشروط هو طهارة وهذا أقرب ما يقال ألا أنك خير بأنه

على تقدير تعلفهما بمسح يصح العكس يجعل البس في بشرط اللعبة وفي بطهارة السببية والمدار على التغاير ﴿تنبيه﴾ هذا مخالف لما تقدم له من ان بطهارة حال من قوله جلد ظاهر الخ (قوله فلا يصح واسع) أي لا يستقر جميع القدم أو جلها في محله من الخلف قاله عجم (قوله ومخرق قدر ثلث القدم) المراد ثلث محل المسح فما فوق الكعبين من الخرق لا يمنع المسح ولو كثر (قوله كثيرا) كذا في لئالكاف والثاء والياء قدر ثلث القدم المناسب لقوله قدر ثلث القدم أن يقول كبيرا لأن مرجعه للكيفية والكثرة ترجع للكيفية ﴿تنبيه﴾ ما ذكره المصنف من قوله قدر ثلث القدم نحوه (١٨٠) لابن بشير وهو مخالف لما في المدونة وابن الحاجب وابن عسكرو وغيرهم من

أن الكثير هو ما يظهر منه جل القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالنصوص (قوله كان من أعلاه وأسفله) ولا يجزى على قوله وبطلت ان ترك أعلاه وأسفله لأنه جعل من شروط المسح ستر محل الفرض وما فيه الخرق الكثير قد انتفى فيه هذا الشرط والشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وان بشك الخ) قال عجم وانظر هل المراد بالشك هنا مطلق التردد لأنه شك في محل الرخصة أو أن الوهم بلغى ولو في محل الرخصة على أن هذا شك في المانع وهو لا يؤثر مطلقا واستظهر بعض الشراح أنه التردد على حد سواء فيلغى الوهم قال في لئ وجد عندى مانعه لا يقال قد تقدم في فواقض الوضوء أن الشك في المانع لا يؤثر فاغياؤه هنا في قوله وان بشك مناف لما تقدم لانا نقول لما كان المسح رخصة ضعيفة يقتصر فيها على ما ورد سابقا لها الشك ولو تعدد الخرق في الخلف لفق (قوله ان التصق الخ) أي بعضه ببعض عند المشي به وعدمه فلو علم أنه لا ينفخ واتفق انفتاحه بعد ما مسح عليه ثم التصق فكما الجيرة اذا دارت لا يبطل مسحه (قوله

لأنه لا يصح تعلق حرفي جرم تحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (ص) فلا يصح واسع (ش) لما أكمل الشروط ترك الكلام على مفهوم الواضح منها وتكلم على ما سواه قد ذكرنا بسبب اشتراط تتابع المشي لا يصح خف واسع لعدم امكانه فيه بسهولة غالبا وكان الاولى أن يذكر المحترقات على الترتيب السابق لكن عطفها من غير ترتيب اتكالا على ذهن السامع اللبيب (ص) ومخرق قدر ثلث القدم (ش) أي وبسبب اشتراط ستره محل الفرض لا يصح مخرق كثيرا قدر ثلث القدم لأن ثلث جميع الخلف سواء ظهر منه القدم أم لا سواء كان من أعلاه وأسفله ثم بالغ على أن الثالث يمنع المسح بقوله (وان بشك) هل بلغ الثالث أم لا لان الغسل أصل والشك في الرخصة يبطلها ثم يوجد في بعض النسخ وان بشك ان التصق وفي بعضها بل دونه ان التصق أي الثالث وفي بعضها لا دونه ان التصق وفي بعضها لا أقل ان التصق ومعنى الاربعة واحد وعلى كل فهو راجع للمفهوم أي مفهوم قوله قدر ثلث القدم أي انه يصح على الخرق الذي يكون أقل من الثالث ان كان ملتصقا ببعضه ببعض كالشك وقوله (كمنفخ صغر) يحتمل أن يكون مشبها بقوله بل دونه ان التصق فيكون التشبيه بالجواز وهو الذي حل عليه الشراح ويحمل الصغر على ما اذا كان لا يصل بلل اليد في المسح اليه و يحتمل أن يكون مشبها بمفهوم الشرط في قوله ان التصق أي فان لم يلتصق فلا يصح كمنفخ فيكون التشبيه في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البساطي وعليه يحمل ما اذا كان يصل بلل اليد في المسح اليه وما حل عليه الشراح مشبه في كلام ابن رشد (ص) أو غسل رجله فلبسهما ثم كمل أو رجلا فادخلها حتى يخلع الملبوس قبل الكمال (ش) أفاده مفهوم قوله سابقا كملت بهاتين الصورتين والمعنى أن من نكس وضوءه فغسل رجله أولا ولبسهما ثم كمل وضوءه أولم ينكس إلا أنه لما غسل رجلا من رجله أدخل فيها الخلف قبل غسله الاخرى فلا يصح اذا أحدث لأنه صدق عليه أنه ليس الخفين قبل طهارة ماء غير كاملة ومثلها ما اذا لبس الخفين بعد كمال الطهارة ثم ذكر لعملة فأتى بها فلو لم يحدث وخلع الملبوس قبل الكمال وهو الرجاء أو احدهما ثم لبس ما خلعه فان له حينئذ اذا أحدث أن يصح على خفيه لأنه صدق عليه أنه لبسهما بعد الكمال فقوله أو غسل الخ صفة لمحدوف فاعل لمحدوف وهذه الجملة معطوفة على جملة فلا يصح واسع أي ولا يصح من غسل رجله فلبسهما الخ ثم ان لبس بكسر الموحدة من لبس لبس لبس لبس أو عكسه من لبس الامر اذا اختلط مثل قوله تعالى وللبنات عليهم ما يلبسون (ص) ولا يحرم لم يضطر (ش) أفادهم مفهوم قوله فيما سبق وعصيان والمعنى أن الرجل المحرم اذا لبس خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح عليه اعصيانه بلبسه فان لبسه لضرورة

وعلى كل الخ) وذلك لان قوله وان بشك ان التصق أصله لا دونه ان التصق ومسحه بل دونه أي بل يصح دونه ان التصق فانه

فقوله فهو أي الشرط وعل بل أولى لان العطف بلا بعد النفي يمنع الآن يجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله ويحمل الصغر الخ) قال بعض الشراح وظاهر كلامه أنه يصح على المنفخ ان صغر ولو تعدد بحيث لو جمع وضع بعضه بعضا لكان ثلثا انتهى لكن قد علمت ما تقدم في لئ (قوله فلبسهما) ثني باعتبار فردتي الخلف ولو أفرد لكان أخصرا لان الخلف اسم للفردتين معا (قوله حتى يخلع الملبوس) هذا راجع للصورتين غسل الرجلين أو رجلا واحدة لا يقال في الاخيرة فاته فضيلة البدء اليمنى في اللبس اذا كانت هي المدخلة قبل الكمال لأنه قد حصل أولا البدء باليمين واليمين لا جمل عود في خفه ونحوه (قوله قبل الكمال)

متعلق بالملبوس لا بخلق افساد المعنى (قوله وفي خف غصب تردد) أى تردد فى الحكم لعدم نص المتقدمين (قوله فهل يجوز مسحه أو يمنع) وهو الظاهر وعلى القول بالمنع لو صلى بعد ما مسح عليه خل تصح صلاته أولا استظهر بعض الشراح الصحة إلا أن حل ثلث وثى إجزائه وعدمه وعلى هذا الحل فالظاهر أيضا الأول وهو أن أجزاء قياسا على الماء المغصوب فان كانت ما الظاهر من الحلين فان حل شارحنا ووجه الاجزاء على حل ثلث أن الغاصب مأذون فى المسح فى الجملة والمنع عارض أدركه من جهة الغصب فأشبهه غاصب ماء الرضوء ومدينة الذبح وكلب الصيد فأتوا ويصح فعلهم وحينئذ فلا يقاس على المحرم لأنه لم يشرع له المسح البتة كما شارحنا فى فى قواعده وورده ابن عرفة بما حاصله أن المسح رخصة ضعيفة لا تنبى مع المعصية وتلك المسائل عزامت فجامع المعصية ووجه الثمانى القياس على المحرم وورده ابن عرفة أيضا بأن حق الله آكد وجوده عندى على قوله بأن حق الله آكد مانعه فيه نظرا لأن الغصب فيه حق لله ولا دعى أيضا فهو أولى فالقياس صحيح قاله فى ك قال البدر **تنبيه** أنظار الخف المسروق على يجرى فيه الخلاف أو يتفق على عدم الاجزاء لكون الغاصب له شبهة فى الجملة بالنسبة للسارق من حيث إن الغاصب مالك المغصوب بالقيمة فى الجملة انضممائه بالاستيلاء كدافى بعض الخواشي (قوله أو لخوف عقارب) فيه نظرا لأنه يمسح لأنه أولى من الحر والبرد (قوله أولينام) ظاهر العبارة أنه من غير لقوله لمجرد المسح وليس كذلك وذلك أنه ان لبسه لينام فيه وإذا قام نزع (١٨١) وغسل رجله فهذا ليس الكلام فيه وإن كان لبسه لينام فيه خوفا من شئ

يؤذيه فهذا هو الذى يباح له المسح المحدث عنه فى الباب وإذا كان لبسه وإذا قام مسحه فهذا ليس بمجرد المسح أفاده فى ك وأجيب بأنه معطوف على محذوف أى لئلا أولينام أو تقول من عطف الخاص على العام مع أنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك قال ابن عرفة لا لبسه للمسح كالمرأة للحناء والرجل لينام والذى يظهر أن قول المصنف لمجرد المسح أى خوفا من مشقة الغسل وقوله أولينام أى لبسه لينام أى لأجل تحصيل النوم خوفا من كل براغيث فالعطف مغاير وقوله وحمل ابن رشد الكراهة الخ وظاهر المصنف اعتماد الأول (قوله على

فأنه يمسح عليه كالمرأة وإن لم تضطر لأن احرامها فى وجهها وكفها فقط (ص) وفى خف غصب تردد (ش) يعنى أن الشخص إذا غصب خفا ولبسه فهل يجوز مسحه عليه أو يمنع الأول للترافى والثانى لابن عطاء الله ثم ان التردد فى جواز المسح وعدمه لا ينافى الاتفاق على منع لبسه ومحل التردد حيث وقع المسح على الخف المغصوب أمان وقع على خف أعلى مما لو كان للمسح فيجوز حينئذ قول واحد (ص) ولا لبس لمجرد المسح أولينام وفيها بكرة (ش) أفادهم هذا منهوم قوله سابقا وترفه والمعنى أن من لبس خفا لمجرد المسح كراهة مشقة الغسل فقط أو لئلا فى رجله أو لخوف عقارب أو لبسه لينام فإنه لا يمسح عليه لوجود الترفه فان فعل لم يجزه على المشهور ويعيد أبدا وحمل ابن رشد المدونة على ظاهرها على الكراهة فى صورتين وفهم من قوله لمجرد المسح أنه لو لبسه لدفع ضرورة حر أو برد وقارنه قصد المسح وغيره لا يضر وانظر الاسئلة والاجوبة فيما يتعلق بكلام المؤلف فى شرحنا الكبير (ص) وكره غسله (ش) هذا شروع فى الكلام على **مكرهات المسح** على الخفين ومبطلاته بعد أن أنهى الكلام على شروطه وبعض مفاهيمها والمعنى أنه يكره للابس الخف غسله لثلاثة سبب ولأن المسح أول مراتب الغسل فيقع الأمور به تبعها والاصل كونه مقصودا ويجزى به أن يغسله بنية الوضوء ويستحب له المسح لما يستقبل أيا من بالاصل مقصودا بخلاف لو غسله أو مسح لطين به أو بامسحه فى الوضوء فتنسى وصله فإنه لا يجزئه ويمسحه ويعيد ولو نوى بغسله إزالة النجاسة أو الطين ورفع الحدث جميعا أجزاء (ص) وتكراره وتبعض غرضه (ش) أى ومما يكره للابس الخف تكرار المسح

ظاهرها) لأنها قالت لا يعجبني فقول الشارح على الكراهة بدل من قوله على ظاهرها فقول المصنف وفيها بكرة أى على ما هو المتبادر من اللفظ (قوله وقارنه قصد المسح) أفاد بذلك أن قول المصنف ولا لبس لمجرد المسح معناه ولا لبس للمسح المجرد فهو من إضافة الصفة للموصوف والصفة مخصوصة بغيره عن لبسه لضرورة بأن لبسه لدفع ضرورة الحر والبرد وقارنه قصد المسح **تنبيه** يمسح أيضا من اعتاد لبسه أو لبسه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانظر الاسئلة الخ) قد تقدم ما يتعلق بشئ مما ذكر (قوله فيقع الأمور تبعاً) كأنه يقول ولأن المسح أول جزء يقع من الغسل أى فى حيث كونه جزءا من الغسل فقد وقع الأمور به تبعاً أى فى القصد لا فى الوجود فلا ينافى أن المسح سابق فى الوجود (قوله ويجزى به أن يغسله بنية الوضوء) أى أو بنية رفع الحدث أو قصد يغسله مسحه وأما أن يغسله لاشئ أصلا فظاهر كلام المواق أنه لا يجوز به هكذا قاله بعض الشراح ولأنه لا يمسح له أنه ظاهر كلام المواق والظاهر أنه إذا غسله واقتصر عليه فهو ناول للمسح ضمنا وأما أن مسحه فان مسحه بنية الوضوء أو بنية رفع الحدث أجزاء سواء انضم لذلك بنية إزالة النجاسة أم لا وإذا مسحه بنية إزالة الطين فقط أو النجاسة التى يعنى عنها إذا ذكرت لم يجز وإذا مسحه بلانية أصلا فظاهر كلامهم أنه يجوز به لأنه الأصل (قوله تكرار المسح) وهو بكسر التاء أى فالضمير عائد على المسح لا على الخف لثلاثة سبب وقوله وخف ولو على خف فى وقت واحد لا فى أوقات لئلا يعارض ويندب نزع كل جمعة وبطل بغسل وجب وهو ظاهر

(قوله بما جدد) وأما بدونه فلا فلو حثت يد الماسح أثناء المسح لم يجدد وكل العضو الذي حصل فيه الخفاف سواء كان الأول أو الثاني ثم إن كان الثاني فظاهر وإن كان الأول بلها الثاني والفرق بين التجديد في مسح الرأس الفرض إذا جفت في عيده وبين عدم التجديد هنا الرجل الواحدة أن المظهر الرجل والخف ليس المظهر أصالة ولا يشترط نقل الماء إليه (قوله ولكن ليس هذا حقيقة البطلان) يجب أن يأنه صار حقيقة عرفية في ذلك (قوله ولو أتى بالي) الأفضل أن يأتي بقاء التفرغ أي فلو أتى ويحذف قوله وبطل (قوله وبطل بموجب الخ) ثمرة ذلك تظهر في وضوء الخنثى (قوله وتقدم حده) وهو الثلث ومثل ذلك ما في حكمه كالأقل منه المنفتح الذي لم يصغر جدا فإن خبط الخف ورد الرجل (١٨٣) مكانه فورا أعاد المسح (قوله لمحل ساق الخف) الإضافة للبيان أي للمحل هو

بما جدد بخلاف السنة وما يكرهه أيضا أن يتبع غصون خفيه بالمسح أي بتبعيداته لما فاته التحفيف فالضمير في تكراره للمسح وكلام المؤلف يؤيده عوده للغسل فكان ينبغي تقديمه على قوله وغسله ليكون الضمير عائدا على المسح (ص) وبطل بغسل وجب (ش) أي انتهى حكمه كذا قيل ولكن ليس هذا حقيقة البطلان ولو أتى بالي ليكون غاية للمسح كان أحسن أي غاية المسح إلى غسل واجب وظاهر كلامه أن المسح لا يبطله إلا الغسل بالفعل وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول وبطل بموجب غسل أي سواء اغتسل أم لا (ص) وبخرقه كثيرا (ش) يعني أنه إذا طرأ على الخف خرق كثير وتقدم حده فإنه ينزع خفيه معاً ويغسل رجله ولا يعيد الوضوء وإن كان في صلاة قطعها فلا يقال يغني عن هذا ما سبق في قوله وبخرق قدر الثلث لأن ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (ص) وبتزع أكثر رجل لساق خفه لا العقب (ش) أي وبطل المسح ينزع أكثر قدم رجله كافي الجلاب لمحل ساق خفه بأن صار ساق الخف تحت القدم وأخرى كلها كافي المدونة وكلام الجلاب تفسير لها لأن شرط المسح كون الرجل في الخف وأما نزع العقب والقدم كلها في الخف فلا يضر لأن الأقل تبع للأكثر سواء نزع العقب بقصد أن ينزع الخف ثم بدله فرده أو من حركة المشي وقوله وينزع وأولى انتزاع وحكم نزع النصف من القدم بحكم العقب اعتباراً بمفهوم قوله أكثر رجل ثم أنه أطلق الرجل هنا على القدم وقوله لا العقب معطوف على أكثر على رجل لأنه فاسد (ص) وإذا نزعهما أو أعليه أو أحدهما بادر الأسفل كالمولاة (ش) يعني أن اللابس للخفين إذا مسح عليهما منفردين ثم نزعهما أو على مزدوجين ثم نزع أعليه جميعاً أو نزع أحدهما منفردين أو أحدهما المزدوجين وأبقى الآخر وجب عليه في المسائل الأربع المبادرة إلى غسل الرجلين في الأولى والثالثة ويجب نزع الفردة الأخرى عند ابن القاسم لئلا يجمع بين الغسل والمسح وإلى مسح الأسفلين في الثانية أو أحدهما فقط في الرابعة ولا يجب فيها نزع الأعلى الآخر خلافاً لابن حبيب ومختون والفرق بينهما وبين الثالثة بقاء البداية هنا وبطلانها هناك ولو أعاد لبس الأعلى بعد المسح على الأسفل جاز له إذا أحدث أن يمسح عليه ومفهوم قوله بادر لو أخر الغسل أو المسح أي أو استأنف كالتفصيل السابق في المولاة من نسيان وعجز وعمد وتجدد بخفاف وعدمه ويقدر بمن لو كان هذا الممسوح مغسولاً (ص) وإن نزع رجلاً وعسرت الأخرى وضاق الوقت ففي تيممه أو مسحه عليه أو أن كثرت قيمته والامزق أقوال (ش) يعني أن

ساق الخف (قوله تحت القدم) المناسب تحت أكثر القدم (قوله وكلام الجلاب تفسير) أي مبين للمقصود أي بأن تقول ومثل الكل الأكثر ثم أنت خير بأن هذا مبني على ما شهره صاحب المعتمد الآن المعتمد أن مفهوم المدونة مقدم على تشهير صاحب المعتمد (قوله وأولى انتزاع) غير مناسب بل هما متساويان في القصد قال في الصحاح نزعته قلعته وحولته وانتزعه مثله على أنه لو لم يتطرا لكلام الصحاح لكان الذي يفهم أن الانتزاع مطاوع نزع فـ لا تظهر تلك الأولوية الأعلى فرض أن المصنف يعبر بالانتزاع فيقال وأولى نزع (قوله لأنه فاسد) لأنه يصير التقدير وينزع أكثر رجل لساق خفه لا أكثر العقب فيقتضي أنه إذا خرج العقب فإنه يبطل وليس كذلك الآن في جعله فاسداً تسعح لأننا نقول لأنه محتمل لأن يكون مفهوماً موافقة (قوله وإن نزعهما) أي الخفين المنفردين ولو قال نزعهما بالافراد أي الخف

كناه (قوله أو أعليه) أي أعلى الشخص أو أعلى جنس الخف (قوله عند ابن القاسم) وعند غيره لا ينزع الأخرى وهو خلاف المشهور (قوله والفرق بينهما) كذا في بعض النسخ والمناسب بينهما بالافراد أي الرابعة (قوله وإن نزع رجلاً) أي جميعاً أو بطل (قوله وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعها بنفسه أو بغيره ولا بد من هذا (قوله أو مسحه عليه) ثم إذا قلنا به واحتاج لطهارة أخرى أي قبل نقض الطهارة الأخرى هل يلبس المتزوعة ويمسح عليها أو ينزع التي عسرت وظاهر كلام ابن القاسم الأول قاله اللخمي (قوله أو أن كثرت قيمته) راجع للقول الثاني ولكنه خلاف قاعده ابن الحاجب وابن عرفة ومن وافقهم من أن الثالث هو الأول بزادة قيد ولو جرى على القاعدة المذكورة لقال في مسحه عليه أو تيممه أو أن كثرت واستظهره المصنف في توضيحه وهي قاعدة أغلبية والأفسي أي في اختلاف المتابعين أن المصنف يقول والافهـ ليقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولاً أقوال (قوله مزق)

ولو كان غيره وغرم قيمته (قوله خروج الوقت المختار) المعتمد أن نقول الذي هو فيه اختياراً أو ضرورياً (قوله إذا التقدير ثلاثة أقوال) فإن قلت أن ظاهر المصنف أن كل واحد من هذه الأمور فيه ثلاثة أقوال لكونه عطف بأو وليس الأمر كذلك فالجواب أن أو بمعنى الواو (قوله وينبغي) هذا كلام الشيخ سالم والذي ارتضاه عجم أن القلة والكثرة بالنظر لحال الخف (قوله لأجل غسلها) يطالب به من يطلب بالجمعة ولو ندباً كما قاله الخيزي ثم ظاهر التعليل قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقاً فلا أقل من أن يكون الوضوء عرياناً من الرخصة قاله زروق (فإن قلت) لم يسن نزع كل جمعة (١٨٣) لمن يسن له غسلها إلا أن الوسيلة تعطى حكم

مقصدها (قلت) سنية الغسل لمن لم يكن لا بساخفاً ولا لندب لكن هذا يتوقف على نقل (قوله ويستحب نزع كل أسبوع) أي ولو لم يكن يوم الجمعة أي على فرض أنه لم يكن نزع يوم الجمعة وأما نزع يوم الجمعة فلا يطالب بنزعه تمام الأسبوع من لبسه (قوله ووضع عناء الخ) أشعر ندب ما ذكرنا أجزاء المسح بأصبع واحدة إن عم رأسه (قوله وبمرهما) من أمر فهو يضم الياء وكسر الميم (قوله وهل اليسرى كذلك) هذا تأويل ابن شبلون وقوله أو اليسرى فوقها قاله ابن أبي زيد وغديره قال الشيخ القيشي واختار سند تأويل ابن أبي زيد ورجحه بأنه مروى عن مالك ورواه ابن شبلون في تأويله فعلم أن التأويل الثاني أرجح (قوله من العقب) أي من جهة العقب (قوله ومسح أعلاه وأسفله) والظاهر أن أجناب الرجلين كالأعلى لأن الأبواب التي يختلف فيها الظاهر وهو المعبر عنه هنا بالأعلى يلحق فيها الأجناب بالأعلى كأجناب اللحية وكأجناب الأصابع من ذلك أن ما قارب الأسفل يعطى حكمه وما عداه يعطى حكم الأعلى ولا فرق في

اللبس للخفين إذا نزع أحدهما من فردة الخف وعسر نزع الأخرى وخشى خروج الوقت المختار فهل يتم إعطاء لساناً لأعضاء حكم ما تحت الخف وتعذر بعض الأعضاء كتعذر جمعها نقله عبد الحق عن بعض البغداديين أو يغسل التي خرج منها الخف ويمسح الأخرى قياساً على الجبيرة بجامع تعذر ما تحت الحائل من غير غزير في حفظ المال به قلت قيمته أو كثرت أو يترك احتياطاً للعبادة إن قلت قيمته ويمسح عليه أن كثرت ثلاثة أقوال فالضمير المحرور بعلى راجع إلى الخف الذي تعذر خلعه من إحدى الرجلين ولا اشكال في غسل المنزوعة ولذلك سكنت عنها فقوله أقوال هو مفسر لقوله في كذا وحذف المضاف وهو ثلاثة دلالة السياق إذا التقدير ثلاثة أقوال ومفهوم ضاق الوقت أنه إذا اتسع فلا بد من النزع كما مر وينبغي أن قلة القيمة وكثرتها بحسب الشخص ويحتمل تحديدها بما يلزمه شراء الماء به في التيمم وقيل القلة والكثرة بالنظر لحال الخف (ص) وندب نزع كل جمعة (ش) أي وندب لللبس الخف نزع كل يوم جمعة لأجل غسلها ويستحب نزع كل أسبوع أيضاً مراعاة لأجله كان يوم جمعة أم لا (ص) ووضع عناءه على أطراف أصابعه ويسراه تحتها ويمرهما الكعبيه (ش) أي وندب أيضاً وضع عناءه على طرف أصابعه من ظاهر قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت أصابعه من باطن خفيه فيمرهما إلى أحد الوضوء واختلف في مسح رجله اليسرى هل يضع يده اليسرى تحت أصابعها أو فوقها لأنه أمكن وإلى ذلك أشار بقوله (ص) وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها تأويلان (ش) وقيل يبدأ في الرجلين من الكعبيين وقيل اليد اليمنى من الأصابع واليسرى من العقب ويمرهما مختلفين وهل يأتي فيهما الخلاف في وضع اليسرى فعلى أنيائه يتحصل ست صفات وهو معنى قول ابن عرفة وفي صفته بعد زوال طينته ست الكافي وكيف ما مسح أجزاء (ص) ومسح أعلاه وأسفله (ش) أي وندب مسح أعلاه مع أسفله يعني أن الجمع بينهما مندوب كما في الجلاب والتافين والمعونة قال الشيباني وهو المشهور ووجوب مسح الأعلى يؤخذ من قوله وبطلت إن ترك أعلاه لأسفله ففي الوقت أي وبطلت صلاة المسح إن اقتصر على مسح أسفل خفه وصلى لأن اقتصر على مسح أعلاه وترك مسح أسفله فلا تبطل صلاته ولكن يستحب إعادة الوضوء لوقته المختار ويستحب أن يعيد الوضوء والصلاة وترك بعض الأعلى أو الأسفل كتركه كله وإنما استحب إعادة الصلاة لقوة الخلاف في مسح الأسفل بالوجوب وعدمه وإنما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجديد وضوءه صلى به وبعضهم على إعادة الوضوء بأنه لما ترك مسح الأسفل جاهلاً بالحق طال كان فيه خرم الموالاة المسترطة وهو مشكل ولما ذكر الطهارة المائية بقسميها صغير وكبير وما ينوب عن بعض الأعضاء في

البطلان أي عند ترك مسح الأعلى تركه عمداً أو سهواً أو جهلاً أو عجزاً نعم له البناء في النسيان مطلقاً وفي العمد والحجز والجهل إذا لم يطل وأما إذا طال فيبتدىء الوضوء من أوله (قوله أن يعيد الوضوء) أي حيث ترك مسح الأسفل جهلاً أو عمداً أو عجزاً أو طال فإن لم يطل مسح الأسفل فقط وكذا إن كان الترك سهواً طال أم لا (قوله والصلاة) أي مادام الوقت (قوله وإنما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجديد الخ) لا يخفى أن التجديد لا يختص بذلك الباب فذكره غير ضروري الذكر (قوله وهو مشكل) وجهه أن الموالاة المسترطة وجوباً إنما تكون في فرائض ومسح الأسفل ليس بفرض وقد يقال أراد بالمشروط ما يتوقف صحة العبادة عليه فلا يتقيد بالواجب أو أن مراده كان فيه خرم الموالاة المسترطة أي مراعى فيه القول بالوجوب

(قوله ومسح الجبائر) معطوف على التيمم وأراد بالجميع الكل أو لاكثر فالكل بالنظر للتيمم والاكثر بالنسبة للجبائر لقول المصنف فيما يأتي ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله وقولنا الاكثر بالنظر للجبائر رأي باعتبار بعض الصور وعطفه على ما ينوب بعيد لان الحديث في النائب **فصل التيمم** (قوله لما كان جليالم أحده) ان أراد الهيئته المشاهدة فسلم وان أراد الحقيقة فلا (قوله وقال في توضيحه) أي المصنف قال في توضيحه كما استفاد من الخطاب (قوله طهارة) لم يرد بالطهارة الصفة الحكيم بل أراد بها الهيئته المحتوية على مسح ونية وهو من قبيل اشتمال الكل على بعض أجزائه وهذا اطلاق مجازي يفيد به بعض حواشي التحرير (قوله زاد ابن ناجي الخ) اعلم أن ابن ناجي لم يعرف بهذا التعريف الذي ذكره المصنف في التوضيح بل قال في تعريفه طهارة تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقوله لهما ترابية الخ فقوله اه أي كلام ابن ناجي فاذا علمت كلام ابن ناجي ظهرت لك هذه العبارة فضمير شيخنا لان ناجي لان الشيباني شيخ ابن ناجي والضمير في قولنا أي معشر أهل المذهب لان التعريف سبق به ابن ناجي والحاصل ان قوله زاد الثاني فعل ماض مفعوله لفظتين ترابية وضرورة وقوله ولا حاجة لقوله ما أي التادلي والشيباني (١٨٤) وكذا قوله بعد ولا يحتاج لقوله ما الخ ويتبادر من الشارح أن المزيد عليه

كلام التوضيح مع أنه ليس كذلك بل المزيد عليه التعريف القديم وهو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وأما زاد الاول فالزيد عليه لفظ طهارة فقط وهو ليس التعريف القديم بل هو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة فالاولى أن يقول وقال ابن ناجي عن المتقدمين طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعمال الماء (قوله والمراد بالتراب جنس الارض) شروع في جواب الاعتراض الاول (قوله على هذه الهيئته) هذا يقتضي أن لهم صلاة على الجنائز لكن لا على هذه الهيئته وكلام غير واحد كالتوضيح ينافية فقد قال وهو أي التيمم من خصائص

الصغرى شرع في الكلام على ما ينوب عن جميعها فهم ما هو التيمم ومسح الجبائر فقال **فصل في متعلقات التيمم** من أذارنا قوله اليه ومتيم عليه وغير ذلك وهو لغة القصد ولم يحده ابن عرفة شرعا ونقل بعض تلامذته عنه أنه قال لما كان جليالم أحده اه وقال في توضيحه طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين زاد ابن ناجي تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقوله ما ترابية لان المشهور انه يتيمم على الجير وغيره مع وجود التراب ولا يحتاج لقوله ما كين بشير وابن محرز ضرورة لان ما بعده يغني عنه اه وقوله على الجير يريد قبل طبعه كما يأتي والمراد بالتراب جنس الارض وذلك أعم لخصوص التراب فلا اعتراض عليهم ما والتيمم من خصائص هذه الامة كالصلاة على الجنائز على هذه الهيئته وقسم الغنائم والوصية بالثلث والوضوء على ما مر والسواك لقوله عليه الصلاة والسلام هذا سواك وسواك الانبياء من قبلي والسكرور وتجميل الفطر والاكل والشرب والوطء ليلا الى طلوع الفجر وكان يحرم ذلك على من كان قبلنا بعد النوم وكذا في صدر الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر وبدأ المؤلف بأرباب الاعتذار المبيحة للتيمم عبر بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب فقال (ص) يتيمم ذو مرض وسفر أبيع لفرض ونفل (ش) والمعنى أنه يباح التيمم للريض والمسافر سفر جائر ولو قصر للفريضة والنافلة استقلا لا وتبعوا يتيمم ما ند الجهر الذي لا عكسك نفسه للوضوء ولا يجب لمن يوضئه وكذا من خشى المرض من صحيح مقيم وكذا من عظمت بطنه حتى لا يستطيع تناول الماء ولا يجسد

هذه الامة كالغرة والتجميل في الوضوء وكذا الغسل والصلاة على الميت والغنائم وفي كونه من خصائص موضئا هذه الامة كالصلاة على الجنائز وقسم الخ فهذا ينافية فالظاهر استقاط قوله على هذه الهيئته لايها ما وان كان يمكن تصحيحها بانصاب القاعدة على المقيد بقيد لا على القيد فقط كما هو الغالب (قوله وقسم الغنائم) قد كانت الغنائم لا يحل لمن قبلنا تناولها ولا الانتفاع بها بل ان قبلت نزلت نار فأحرقتها والابقيت الى أن تذهب وتبلى (قوله والوصية بالثلث لما فيه من استدراك الطاعة) قوله والوضوء على ما مر أي من الخلاف فان الشارح رحمه الله ذكر الخلاف في باب الوضوء في شرحه الكبير فائلا والصحيح اختصاص هذه الامة بالغرة والتجميل لا بالوضوء الى آخر ما قال في ك (قوله وسواك الانبياء) أي لا أهمهم (قوله والسكرور الخ) أي ونذب السكرور وتجميل الفطر (قوله والاكل) أي وجواز لا كل ومن خصائص هذه الامة الغسل فانه كان للانبياء السابقين لالامها (قوله والمعنى أنه يباح) أي يجب وجوباً عزمياً أو وجوباً تاريخياً صيافاً للتيمم واجب والخلاف هل هو واجب وجوب العزائم أو وجوب الرخص اه والراجع أنه يجب وجوباً تاريخياً صيافاً هذا ما اقتضاه قول الشارح معبراً بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب والحق ان مراده بالباحة الاذن الشامل للوجوب وغيره كما يتبين من الشارح فيما سيأتي (قوله ولو قصر) أي ولو كان السفر قصيراً لم تقصر فيه الصلاة (قوله وكذا من خشى المرض الخ) يمكن دخول هذه في قول المصنف فقد قال بعض وعدول المؤلف عن مريض الاخصر الى قوله ذو مرض يشمل

فما نص عليه ابن فرحون من جواز تيمم الحاضر الواجد للماء الصحيح الخائف المرض للقرض والتفعل فقوله ذو مرض حاصل أو يتوقع
والإضافة تأتي لادنى ملابسة والحاصل أن ما أتد البحر ومن عظمت بطنه ومن خشي المرض داخلته في قوله ذو مرض (قوله ويخرج
المحرم الخ) أي من السفر وأما المرض فيتميمه ولو كان غير مباح باعتبار تشاغله ولعل الفرق بينهما تعسر زال المرض دون السفر (قوله
ويستتاب الخ) ظاهره أن الاستتابة لا تكون إلا إذا بقي مقدار ركعة ولا يستتاب قبل ذلك ولا يظهر له والاحسن ما ذكره الشيخ أحمد
بقوله فيؤمر بالتوبة فإن لم يتب فالظاهر أنه يؤخر لبقاء ركعة بسجدة تيمم من الضرورة ويقتل حينئذ اهـ (قوله على المشهور) هذا
ضعيف والراجح تيممه كما نص عليه سندو القرطبي وابن مرزوق (قوله كراهة التيمم) لا يخفى أنه إذا كان العاصي يتيمم كما قلنا فأولى
المكروه (قوله بمعنى أن الله لا يشييه) أي لا بمعنى أن تيممه مكروه بل بمعنى أن الله لا يشييه وإن كان التيمم واجبا عليه لعدم الماء
الأنك خير بأنه إذا كان المراد إقادة الحكم بالوجوب أو الإذن على ما تقدم فالأولى أن يراد بالإباحة ما قابل التحريم فيصدق بالمكروه
وبعد كتب هذا معتمدا على بعض النقول رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال (١٨٥) وينبغي أن يكون المراد بالإباحة هنا الجواز

ليدخل المكروه والمطلوب أيضا
(قوله وخاف فوات الوقت الخ) الواو
بمعنى أو (قوله وحاضر صرح بخنائة
الخ) كلام المؤلف مبني على القول
بأن الصلاة على الجنائز فرض
كفاية أما على القول بأنها سنة
كفاية فلا يتيمم لها عند عدم غيره
لأنها تصبح سنة عين أصالة وهو قد
قال لاسنة وتدفن بغير صلاة فإن
وجد الماء صلى على القبر (قوله
يقدر على استعمال الماء) أما إذا
كان يخاف من استعماله الضرر
فانه بمنزلة المريض يتيمم لها (قوله
فوات وقت) بأن خشي الاسفار
أو الاضطرار (قوله بأن لا يوجد
متوضي الخ) الصواب ما في الشارح
وتت بأن لم يوجد مصل غيره وقد
تبين في ذلك الخطأ وفيه تطهير
لاقتضائه أنه إذا وجد حاضر صحيح
فاقد للماء ومريض أو مسافر فيتميم
لها الحاضر الصحيح وليس كذلك

موضئا والمراد بالمباح ما قابل المحرم والمكروه فيدخل فيه المباح كسفر التجر لما هو مستغن
عن تحصيله والواجب كالسفر الحج الفريضة ويخرج المحرم كالسفر لعصية والمكروه كسفر
اللهو والحكم في العاصي بالسفر أنه يؤخر لبقاء ركعة بسجدة تيمم من الضرورة ويستتاب فإن
تاب والاقتل فإن تيمم قبل التوبة وصلى فيعيد صلاته أبدا على المشهور وفي السفر المكروه
كراهة التيمم بمعنى أن الله لا يشييه على هذا التيمم فإن قيل الحاضر الصحيح مثلا إذا عدم الماء
وخاف فوات الوقت يباح له التيمم ولو كان عاقلا والديه فلم يبع للسافر في هذه الحالة فالجواب
أن السفر لما كان له دخل في عدم الماء أو خوف الفوات وهو عاص به لم يبع له التيمم لذلك
ومراد المؤلف بالنقل ما لم يكن فرضا فيشمل السنة وشمل الفرض الجمعة فيتميم لها المريض
والمسافر إذا حضرها (ص) وحاضر صرح بخنائة ان تعينت (ش) يعني أن الحاضر الذي ليس
بمسافر وهو صحيح يقدر على استعمال الماء وعدم الماء أو خشي بتشاغله فوات وقت يتيمم
للجنائز ان تعينت بأن لا يوجد متوضي يصلي عليها ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء أو يعرض
اليه (ص) وفرض غير جمعة (ش) يعني أن الحاضر الصحيح انما يتيمم للجنائز المتعينة كما مر
والفرائض الخمس غير الجمعة أما هي فلا يتيمم لها إذا خشي فواتها على ظاهر المذهب وإن
فعل لم يجز بناء على بدليتها عن الظهر وهي لا تقوت بفواتها وقبل يتيمم لها بناء على أنها فرض
يومها وهو نقل ابن القصار عن بعض الأصحاب وهو القياس (ص) ولا يعيد (ش) أي إذا تيمم
الحاضر الصحيح وصلى ثم وجد الماء لا يعيد وإن تبين خلاف ظنه على المشهور وبعبارة أخرى
أي يحرم على الصحيح إعادة ما صلاه بالتيمم عماله أن يصلي به (ص) لاسنة (ش) معطوف على
جنائز وصرح بمفهوم الصفة لانه لا يعتبر مفهومها والمعنى أن الحاضر الصحيح لا يتيمم لسنة
عينية كالوتر والعبدان أو كفاية كالصلاة على الجنائز على القول بسنيتها وأراد بالسنة ما
ما يشمل الفضيلة كالرواتب وما يشمل الرغبة كالفجر (ص) ان عدم ماء كافيا (ش) الضمير

(٢٤ - خرشي اول) وانتصر محشي نت لما في الشارح بأنه الذي في عبارة سندو عبد الحق وغيرهما (قوله وفرض

غير جمعة) ويفعل بدلها بالتيمم ولو في أول الوقت لأن فرضه حينئذ الظهر (قوله بمعنى أن الحاضر الصحيح) أي الذي عدم الماء أما إذا كان
يخاف من استعماله المرض فانه بمنزلة المريض يتيمم للجمعة والسنة (قوله على ظاهر المذهب) وهو المشهور (قوله وهو نقل) يعني
وأما هو فقوله كما يقول المشهور على نقله فيعيد الظهر (قوله وهو القياس) وأما الأول وإن كان مشهورا إلا أنه خلاف القياس لأن
مقتضى البدلية أن يتيمم لها كما يتيمم للظهر والحاصل أن قوله وهو القياس أي بالنظر للأول أي قياسا على ما هي بدل عنه وأما على أنها
فرض يومها فلا يقال قياس (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قاله ابن عبد الحكم يعيد أبدا ابن حبيب وأبو جعفر مالك (قوله
إعادة ما صلاه) أي بوقت أو غيره (قوله مفهوم الصفة) التي هي فرض لأن قوله فرض في معنى صلاة مفروضة (قوله ان عدموا) من
أفراد عدم الماء الحقيقي ما إذا وجدوا ماء غير مطلق أو مملو كالغبار أو مسبلا للشرب خاصة ومثله ما إذا التمس المسبيل للشرب بغيره
(تنبية) قوله ان عدموا قال عجم جزما أو ظنا أو شكاً أو وهما كما يفيد كلام المصنف لا في اهـ المراد منه والصواب أن المراد

ان عدم مواجزة او طنا **تمة** المراد بالكفاية ما يكفيه الفروض القرآنية ولا نظر للسنة فاذا وجد ما يكفيه الفرائض القرآنية وجب عليه أن يتوضأ ولا يتيم واذا وجد ما يكفي الوجه واذا جعه كفى اليدين والرأس والرجلين وجب ذلك (قوله من نزلة) بفتح النون كاهو مضبوط في نسخة صحيحة من اللغة (قوله أو خبر صادق بالطب) وظاهره ولو كافرا أو يوافق قول المصنف وقبله للتعذر غير عدول وان مشركين والظاهر أنه اذا فقد ذلك كهذه الازمنة يعول على غلبة ظنه (قوله فني حق المريض الخ) لا يخفى أنه اذا حمل على ذلك يكون مكررا مع قوله أو خاف زيادته أو تأخر برء وذلك لان عدم القدرة على الاستعمال ترجع لذلك وان حمل على انه عادم الماء وله قدرة على استعمال الماء فهذا بمثابة الصحيح (قوله أو عطش) اعتقد أن وطن العطش والمتعلق اما موت أو مرض ينشأ عنه أذى شديد أو خفيف فني الاولين يجب وفي الاخير يجوز فالاقسام (١٨٦) ستة وأما اذا كان لا ينشأ عن العطش المتيقن أو المظنون واحدا من الثلاثة فلا

يجوز التيمم وأما اذا شك في العطش أو توهم فلا يجوز التيمم في واحد من الاقسام والحاصل أن الاقسام ستة عشر وذلك لان ادراكه اما جزم أو ظن أو شك أو توهم ومتعلقه اما هلاك أو مرض معه أذى شديد أو خفيف أو مجرد مشقة خفيفة بدون مرض وأما اذا كان متلبسا بالعطش بالفعل فالخوف المتعلق به مطلق التردد وان متعلقه المرض أو التلف أفاده عجم حاصله اثنا عشر وذلك أن ادراكه اما جزم أو ظن أو شك أو توهم والمتعلق إما هلاك أو شديد أذى أو مرض خفيف فهي اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلاثة باثني عشر وأما اذا لم يترب واحد من الثلاثة فلا يتيمم فهذه أربعة تضم فالجمله ستة عشر **تنبيه** اذا تلبس بالعطش فلا يحتاج الى أن يستند في خوفه الى قول حكيم أو خبر به بخلافه اذا لم يتلبس فلا بد من ذلك عجم (قوله الكلب غير المأذون) ومثله الخنزير اذا كان يقدر على قتلها والترك

في عدم مواعائد الى المسافر والمريض والحاضر الصحيح ويصرف في بقية المسائل في كل مسألة الى ما يليق به ويعني أن شرط جواز التيمم لهم أمور الاول منها عدم الماء الكافي لمسايج تطهيره بأن لم يجده أصلا أو وجد المحدث حداً فأصغر ما لا يكفي أعضاء وضوئه الواجبة أو أكبر ما لا يكفي جميع بدنه ولو كفى وضوؤه ولا يجب استعمال دون الكافي مع التيمم وفاقا لابي حنيفة وخلافه للشافعي (ص) أو خافوا باستعماله مرضاً أو زيادته أو تأخر برء (ش) يعني أن الحاضر الصحيح أو المسافر اذا خاف كل من استعمال الماء مرضاً من نزلة أو جى واستند في خوفه الى سبب كخبرة في نفسه أو غيره من مقارب له في المزاج أو خبر صادق بالطب يتيمم للفرض والنفل وكذا يتيمم المريض اذا خاف من استعمال الماء زيادة مرض أو تأخر برئه ودوام علته والحاصل أن الضمير في عدم مواعائد على الثلاثة لكن العدم مختلف فني حق المريض عدم القدرة على استعمال الماء وفي خافوا على المسافر والحاضر الصحيح وجعه باعتبار الافراد وقوله أو زيادته مفعول لفعل محذوف وبقدر مفردا والجمله معطوفة على الجمله وليس معطوفاء على مرضاً أي أو خاف المريض زيادته أو تأخر برء فالضمير الاول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد والمراد بالخوف هنا العلم والظن ولا عبرة بالشك والوهم خلافاً لما حمله عليه بعض الشراح (ص) أو عطش محترم معه (ش) يعني أن من قدر على استعمال الماء اذا خاف باستعماله عطش نفسه أو حيوان محترم معه في رفقة من أدى أو بهيمة ملكه أو ملك غيره بحيث يهلك الخوف عليه أو يتضرر ضرر راي شبه الموت يجب عليه التيمم أو يخشى مرضه فيجوز وعطش خفيف لا يخشى عاقبته لغو وخرج بالمحترم الكلب غير المأذون في اتخاذه وأما القرد والذب فلا يخرج وان كان في القرد قول بحرمة أكله (ص) أو بطلبه تلف مال (ش) أي ومما ينقل للتيمم أن يخاف القادر على استعماله الماء بطلبه تلف مال أو نفس والمال كثير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء وهذا اذا تحقق وجوده أو غلب عن ظنه أما ان شك فانه يتيمم سواء كان المال قليلاً أو كثيراً (ص) أو خرج وقت (ش) معطوف على قوله تلف مال يعني أنه اذا خاف خروج الوقت الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً أن تشاغل بطلب الماء فانه يباح له التيمم وهذا ليس خاصاً بذلك بل كل من أبيح له التيمم فلا بد وان يخشى فوات الوقت قبل صحتة

ان

الماء لهما ولا يعذبان بالعطش والحاصل أن غير المحترم يقدم عليه استعمال الماء في الوضوء إلا أن

يكون في الوضوء بالماء تعذيباً له بالعطش آدمياً أو غيره حيث تعذر قتله عاجلاً إما لمانع شرعي كالافتيات على الامام في نحو المرتد والرائي المحصن ويقوم مقام الامام نائبه وجماعة المسلمين يقومون مقامهم عند عدمهم أو عادي كعدم القدرة على قتل الكلب والخنزير (قوله وان كان في القرد قول) بالغ على ذلك دفعا لما يتوهم من أنه لا يعد محترماً باعتبار ذلك القول لانه صار حينئذ لا انتفاع به رأساً وأما على القول بكراهة أكله ففيه منقعة من حيث كونه لانه لا حرمة فيه (قوله ان يخاف القادر على استعماله الماء تلف مال) والخوف الاعتقاد والظن فيما يظهر كما تقدم (قوله وجوده) أي الماء (قوله أما ان شك) سكت عن الظن الغير القوي وحكمه كالغالب فيما يظهر ولا فرق في ذلك بين أن يكون المال له أو لغيره مما يجب حفظه (قوله وهذا ليس الخ) سيأتي نسبة هذا الخطاب في العبارة الثابتة ويرده (قوله ليس خاصاً بذلك) أي الذي تشاغل بطلب الماء الخ لا يخفى أنه قصد بذلك دفع ما يتبادر من ظاهر المصنف من أن

خوف فوات الوقت أنما هو في الذي يتشاغل بطلب الماء وما قبله وما بعده مما يطلب فيه التيمم لا يشترط فيه خوف فوات الوقت فأذا كان خوف فوات الوقت لا بد منه في كل متيمم ومن ذلك من لا يقدر على استعماله بارد الماء وخاف من تسخينه خروج الوقت (قوله أو آله) أي عدم آله ويشمل ما لو عدمت حقيقة وهو واضح أو حكما كما إذا كانت من ذهب أو فضة أو كانت الغبر وعلم منه عدم رضا باستعمالها والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله لضيقه) أي خاف فوات الوقت لأجل ضيق الوقت وقوله أولتاخر المجيء به أي أولم يكن خوف الفوات اضيقه بل لتأخر المجيء به وهكذا ثم لا يخفى ان خوف فوات الوقت لتأخر المجيء بالخ ليس للتشاغل بالاستعمال بل للاشتغال بالانتظار فمقدوم معطوف وكأنه قال متى خاف بالاشتغال بالاستعمال للماء أو بانتظار الماء فوات الوقت وقوله لضيقه ناظر للالاول وقوله أولتاخر المجيء به ناظر لما بعده (قوله والرشاء) أي الجبل (قوله واعلم أن عدم الماء الخ) شروع في تصحيح ظاهر المصنف ودفع ما عترض به الخطاب كما تقدم (أقول) لا يخفى أن هذا مناسب لنسخة الكاف في قوله كعدم تناول أو آله وأما على نسخة لعدم فلا يظهر ذلك من المصنف بل لا يظهر منه إلا كون عدم تناول أو آله أنما يتيمم إذا خاف فوات الوقت (قوله وان لم يخف خروج الوقت) لا يخفى أنك إذا نظرت لهذا اللفظ الذي تقدم له الذي هو كلام الخطاب الذي ردهم بذنبه صوابا وذلك لأن كل متيمم هو في نفس الأمر أنما يقدم على التيمم لكونه يخاف خروج الوقت أي قبل قدرته على الماء (١٨٧) ألا ترى أن الآيس يتيمم أوله ويصدق عليه أنه ما سأل له التيمم أوله إلا

لكونه يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء والحاصل أن الذي يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء ينقسم إلى آيس وغيره ولفظ الخطاب قوله كعدم تناول أو آله أي وكذا يباح التيمم مع وجود الماء لمن عجز عن تناوله ولم يجد من يتناوله أياما ولم يجد آله يتناول بها وخاف فوات الوقت ان اشتغل برفعه من البئر كما تقدم عن المدونة وهو داخل في قول المصنف أولا وبطلبه خروج وقت وقوله أولتاخر المجيء به وان لم تبعد المسافة وقوله أولبعد المسافة الذي يلزم منه تأخر المجيء به (قوله وهل ان خاف فواته) أي ظن فواته أو اعتقد

ان كان مريضا وقبل وجود الماء ان كان صحيحا والمراد بخروج الوقت أن لا يدرك فيه من الصلاة ركعة (ص) كعدم تناول أو آله (ش) قال في الرسالة وقد يجب التيمم مع وجود الماء اذا لم يجد من يتناوله أباه اه وقال في التلقيب يجوز التيمم إذا خاف متى تشاغل باستعمال الماء فوات الوقت لضيقه أو لتأخر المجيء به أو لبعده المسافة في الوصول إليه أو لعدم الآلة التي توصله إليه كاللؤلؤ والرشاء واعلم أن عدم الآلة أو تناول يتيمم وان لم يخف خروج الوقت بمنزلة عدم الماء فيفصل فيه فالراجح يتيمم آخره والآيس أوله والتردد وسطه وما في الخطاب من أنه فيما إذا خاف خروج الوقت يتيمم خلاف النقل (ص) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف (ش) أي وهل يتيمم المحديث ولو أكره الواحد للماء بين يديه القادر على استعماله إذا خاف فوات الوقت الذي هو فيه باستعماله وان تيمم أدركه وهو الذي رواه الأبهري واختاره التونسي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة أو بتوضا ولو فاته الوقت وحكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا فلذا قال خلاف (ص) و جاز جنازة سنة وممس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل ان تأخرت (ش) يعني أن الشخص اذا تيمم لفرض أو نفل وأخرى لسنة جاز أن يستحب به صلاة الجنازة غير المتعينة ولو تعددت والسنة كالوتر ونحوه وأخرى غير السنة وممس المصحف وقراءة القرآن والطواف غير الواجب وركعتيه ويشترط في صحة الفرض التيمم له أن تتأخر هذه الاشياء عنه فلو تقدم منها شيء عليه صح في نفسه وأعاد تيممه للفرض ولو كان المقدم

(قوله الوقت الذي هو فيه) أي سواء كان اختياريا أو ضروريا (قوله وهو الذي رواه الخ) وهو الراجح والخلاف جار في المحدث حدثا أكبر **تنبيه** إذا تبين له بقاء الوقت أو خروجه بعد ان شرع في الصلاة ولو لم يعقد ركعة فله لا يقطع ويتم الصلاة ولا إعادة عليه لدخوله بوجه جائز وأولى اذا تبين بعد الفراغ أو لم تبين شيء وأما ان تبين قبل الدخول في الصلاة فيتوضأ قطعاً (قوله فلا أقل) أي أقل الأقل والاستفهام للانكار أي أين أقل من الاتفاق وذلك الأقل هو كونه مشهورا فتبين أن المفضل عليه محذوف وأن من في كلامه بيان للالاول من المتفق عليه (قوله وأخرى لسنة) قديقال مقابلة النقل بالفرض تؤذن بأنه أراد بالنفل ما عدا الفرض فيصدق بالسنة (قوله غير المتعينة) فيه تطر بل الجنازة على القول بأنها سنة يصليها سواء كانت متعينة أم لا وعلى القول بأنها فرض فلا سواء كانت متعينة أم لا (قوله قراءة القرآن) أي فيما يتوقف على طهارة كقراءة جنب **تنبيه** قال عجم والحاصل أنه اذا تيمم لواحد من مس المصحف أو الجنازة أو القراءة أو الطواف هل يفعل بها قبلها والنفل أم لا والظاهر الاول وأما تيممه لركعتي الطواف فهو مما يشمله قول المصنف بتيمم فرض أو نفل وانظر اذا تيمم للفرض وصلى به النفل فهل يفعل باقيها والنفل أم لا والظاهر الاول اه وانظر اذا تيمم لواحد منها وأخرج غيره هل يجري فيه أو أخرج بعض المستباح أم لا اه والظاهر الجريان (قوله فلا تقدم الخ) ظاهره ولو كان الفاضل مس مصحف أو قراءة جنب ولو كآية وانظر ما حكم اقامه على فعلها قبل الفرض بتيممه هل يكره أو يجوز والظاهر أنه خلاف

الاولى والله أعلم (قوله فهنا قيدان) أي مقيدان أي حكمان مقيدان الا أنك خبير بأن المقيد انما هو الصحة فقط ولو عبر بحكمكان كان أحسن (قوله الذي استلزمه الجواز) فيه أن هذا ظاهر لو اتحد المحل وأما هنا فلم يتحد المحل لأن الجواز محله النفل والصحة محلها الفرض كما هو ظاهر (قوله ومفهومه بالنسبة للنفل فهو مفهوم موافقة) لا يخفى أن هذا لا يتم الا لو كان تقدير المصنف وصح الفرض والنفل ان تأخرت ولم يكن ذلك (قوله الاتصال) على المراد أن تكون متتابعة بعضها ببعض أو ولو حصل تفريق يسير وهو الظاهر أو المراد بالاتصال اتصالها بالفرض ولا مانع من أن يكون مراده الأمرين معا والحاصل أنه اذا فصله بطول أو خروج من مسجد أعاد تيممه وبسيرا الفصل مغتفر ومنه آية الكرسي والمعقبات (قوله ولزم موالاته) أي بالنظر لقولنا أي مع ما فعله (قوله وهذا الشرط) أي شرط نية النافلة عند الفريضة (قوله فالعذر للخطاب) (الخ) حاصله أن الخطاب ذكر عن ابن غازي أنه قال ان

ابن رشد نص على المسئلة فقال ما حاصله اني سبرت كتب ابن رشد فلم أجده ذكر القيد مع أنه في الواقع ذكره فأجاب الشارح عن الخطاب بأن مقصوده فتشت في مظنة ذلك فلم أجده وهو قد صدق بهذا الاعتبار لأن ابن رشد ادعا ذكره في المسح على الخفين والخطاب لم يقل في مظنة ذلك بل المراد ان هذا مراده وكأنه قال والعذر للخطاب في قوله أي باعتبار المظنة (قوله وبطل الثاني) ذكره باعتبار كونه فرضا وقال مشتركة نظرا لكونها صلاة وهو بكسر الراء لان الصلاتين اشتركتا في الوقت وأراد الثاني في الفعل في الفوائت وفي المشروعية في الحاضرة لأن يكون صلى الثانية ناسيا للاولى وقد تيمم بقصدهما وهو ناس للاولى عند فعل الثانية ثم فعل الاول بعد الثانية فتبطل الثانية في الفعل وهي الظهر والمغرب أما لو تيمم بقصد صلاة فتذكر أن عليه ما قبلها فانه يعيد التيمم قال في

ركعتي الفجر فلا بد من اعادته للصبح وتقييد الطواف والجنابة بغير الواجب مستفاد من قوله لا فرض آخر ولا يشترط تأخر النفل عن النفل المنوي بخصوصه ويصلى السنة بتيمم النفل وعكسه من غير ترتيب قال في المجموعة من تيمم للوتر بعد الفجر فله أن يركع به ركعتي الفجر وان تيمم لنافلة فله أن يوتر به فقوله ان تأخرت أي وجازت هذه الامور بتيمم فرض وصح الفرض ان تأخرت في الفعل لان تقدمت فلا يصح الفرض وصحت في نفسه هاهنا قيدان أحدهما مصرح به وهو الجواز والاخر ضمنى وهو صحة الفرض الذي استلزمه الجواز لانه يستلزم الصحة فقوله ان تأخرت شرط في القيد ضمنى فهو به بالنسبة لتيمم الفرض مفهوم مخالفة أي بالنسبة للفرض في نفسه فهو شرط في صحة ايقاع الفرض بتيممه ومفهومه بالنسبة للنفل مفهوم موافقة وأما شرط نية النافلة عند تيمم الفريضة فضعيف وفي شرط الاتصال قولان والمأخوذ من قول المؤلف ولزم موالاته اشتراطه وهذا الشرط مذكور في كلام ابن رشد في البيان والتحصيل من مثل ما هو مذكور في ابن غازي والتوضيح لكنه لم يذكره في باب التيمم وانما ذكره في باب المسح على الخفين فالعذر للخطاب في قوله في مظنة ذلك لان مظنته التيمم وأما شرط أن لا يكثر جسا فمؤخذ من قولهم جسد أن مجرد الكثرة لا تضرب والكثرة بالعرف وما حده به الشافعية الكثرة بأن لا يدخل وقت الفريضة الثانية لا يجري على مذهبنا (ص) لا فرض آخر وان قصد او بطل الثاني ولو مشتركة (ش) يعني أنه لا يجوز فرضان بتيمم واحد وان قصدا معا عند التيمم واذا وقع بطل الثاني ولو لم يرض لا يقدر على مس الماء أو أحدهما من ضرورة أوفائته أو مشتركة مع الاخرى في الوقت كظهيرين وعشاءين وأعادها أبدا على المشهور وقال أصبغ يعيد في الوقت ثانية المشتركة كتين وغيرها أبدا وصح الاول (ص) لا بتيمم مستحب (ش) هذا معطوف على فرض آخر من عطف الجمل واللام مفحمة أي لا يفعل فرض آخر بتيمم فرض ولا يفعل شيء مما تقدم أو غيره بتيمم مستحب كالتيمم لقراءة القرآن أو لنوم الجنب على القول الضعيف بأنه يتيمم أو نحو ذلك ولنا أن نجعل اللام أصلية ونريد بالمستحب ما لا يتوقف صحته على الطهارة كقراءة القرآن ظاهرا وبالنفل السابق في قوله بتيمم فرض أو نفل ما يتوقف صحته على الطهارة فلا منافاة (ص) ولزم موالاته (ش) أي ما فعل له ويستلزم الموالاتين أفعاله

المقدمات ولا يصح صلاة بتيمم نوافل غيرها اه (قوله أو مشتركة مع الاخرى) هذا يقيد قراءة

فلاجل

المصنف مشتركة بكسر الراء ويصح الفتح لان كل واحدة شاركت الاخرى (قوله هذا معطوف على فرض) أي على معنى فرض أي لان معناه لا يفعل فرض آخر (قوله فلا منافاة) حاصله انه يتوهم المناقاة على الحل الثاني وبما أنه المستحب على الحل الثاني نفس النافلة مع انه تقدم أن الجنابة والسنة ومس المصحف وغير ذلك تفعل بتيمم النافلة والحل الاول أولى من الثاني وذلك لان الاول يدخل فيه تيمم الجنب (قوله ولزم موالاته) لم يقل واجبه كافي الغسل ولا فراقضه كالوضوء لادخاله هنا ما ليس بداخل في ما هيته كأخذه بثن اعتيد (قوله ويستلزم الموالاتين أفعاله) أي ان الموالاتين وبين ما فعل له تستلزم الموالاتين أفعاله بخلاف العكس وذلك لانه لو لم يوال بين أفعاله لم تكن الموالاتين التيمم وما فعل له بل الموالاتين الجزء الاخير مثلا وما فعل له فتدبر ويجوز أن تكون تلك الصورة داخلة في المصنف أيضا

(قوله فلاجل ذلك) أي فلاجل لزوم موالاته مع ما فعل له (قوله ولا بعده) أي بعد دخول الوقت وقوله من أخيا أي بين أجزائه أي أوبئته وبين ما فعل له فالتفريع صحيح (قوله ولما كان اتصاله بما فعل له شرطا) أي اتصاله بما فعل له واتصال أجزائه ببعضها ببعض وقوله شرطا كان ذا كرافادرا أم لا (قوله فلذلك يشبهه بالوضوء) أجب بأن التشبيه بالنظر لحالة العاقد والعاجز لا الناسي (قوله ما لم يتحقق المنية) أي يجزم بها كذا ذكره الخطاب عن المقرئ والظاهر أن مثل ذلك الظن لأن الظن في تلك الأبواب يعطى حكم التحقيق أي ما لم يظن المنية أو يجزم بها بقرينة قامت عنده كأن يكون مثلا (١٨٩) يجعل له قيمة وحرر (قوله أما راجع للماء) لا يخفى أنه إذا رجع للماء يكون صورة

مفهومة بالاولى من قوله هبة ماء لان القرض لا منة فيه كالهبة وبعد كتي هذا رأيت الخطاب ذكر ما نصه لانه إذا ألزمه قبوله أي الماء على وجه الهبة فأحرى على وجه القرض ولا يقال ان فيه تعميلا للمنة لأن هذا أمر قريب انتهى (قوله لم يحتج له) انظر ما المراد بالاحتياج هل ما يحتاج لقيام بينته أو لنفقتة المعتادة غير سرف ولو كانت أكثر مما يقوم بينته لشمول النفقة الكسوة أو ما يحتاج له ولو كان سرفا والظاهر الوسط وقول الشارح لنفقة سفره تبع فيه بهرام وهي مطلقة ثم ظاهره أن النفقة تعتبر حالاً أي في حالة السفر أي لا بعد ولو كان محتاجا (قوله بأن زاد على ثلث الثمن) لا يخفى أن مراده بالثمن ما اعتيد أن تباع القرينة به كما هو ظاهر وبعد فلا يظهر كون هذا تفسير الغير للمعتاد لان غير المعتاد يصدق ولو بدرهم واحد والمأخوذ من كلام أشهب أنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه ولو بدرهم واحد وهو المعتمد وشارحنا تبع الجلاب وعبد الحق

فلاجل ذلك اشترط اتصال الناقله بالقرينة وفعله في الوقت لا قبله ولا بعده من أخيا ولما كان اتصاله بما فعل له شرطا كان تفريعه ولو ناسيا مبطلالا من جهة الموالاته كالوضوء بل من جهة عدم الاتصال المختص به التيمم كما قاله في توضيحه فلذلك يشبهه بالوضوء كما فعل ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما (ص) وقبول هبة ماء لثمن (ش) أي ولزم أيضا فاقد الماء قبول هبة الماء بخلاف عن الماء فلا يلزم قبوله لقوة المنية هنا دون الاول ولو عبر بالمؤلف باتهاب فقال ولزم موالاته واتهاب ماء كان أحسن ويكون قبول الهبة من باب أولى لان الاتهاب طلب الهبة وهذا ما لم يتحقق المنية والا فلا يلزمه قبوله وان لم يكن عن به وهذا اذا كانت المنية يظهر لها أثر وأما التافه فيلزمه قبوله (ص) أو قرضه (ش) الضمير في قرضه أما راجع للماء أو لثمن وفي كل أما مرفوع عطفا على قبول أو مجرور عطفا على هبة ويصح عطفا على ثمن أي لا يلزمه قبول الثمن ولا قرضه وهو صحيح حيث لم يكن ملأ يبلده والالزمه قرضه وقبول قرضه ولا يخفى أن هذا فيما إذا رجع ضمير قرضه للثمن اذ رجوعه للماء لا يصح لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار القيد المذكور (ص) وأخذه بثن اعتيد لم يحتج له (ش) معطوف على موالاته أي ولزم من فقد الماء ووجده يباع أخذه ان يبيع بثن اعتيد في موضعه وما قاربه حيث لم يحتج للثمن لنفقة سفره ونحوه ولما جرت العادة بانقسام البيع الى مجمل وموَجَل فلما عني لانه صار في أحدهما قال (وان بذمته) لانه مع القدرة على الوفاء أشبه واجدا لثمن وهو أخرى من لزوم القرض لما فيه من المشاحة وفي القرض من المنية فلو بيع بغير المعتاد بأن زاد على ثلث الثمن لم يلزمه ولو كثرت دراهمه كما وضحناه في شرحنا الكبير وبعبارة أخرى واستشكل كون قوله وان بذمته مبالغة في قوله لم يحتج له لان عدم الاحتياج فرع الوجود وما في ذمته غير موجود وأجب بأن قوله وان بذمته مبالغة في قوله اعتيد أي وأخذه بثن اعتيد وان بذمته لم يحتج له حيث كان معه وانما لم يقدم قوله وان بذمته على لم يحتج له لانه صفة لثمن (ص) وطلبه لكل صلاة وان توهمه لا يتحقق عدمه (ش) هذا معطوف على قوله ولزم موالاته أي ولزم من يدا التيمم طلب الماء لكل صلاة بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن يستأجره بأجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشرا به وان توهم وجود الماء وأولى اذا ظنه أو شك في الوجود لانه اذا ألزمه الطلب مع التوهم الذي هو أضعف المراتب الثلاث فلا يلزمه الطلب في غيره من باب أولى أما مع تحقق عدم فلا يلزمه الطلب اذ لا فائدة في الطلب (ص) طلبا لا يشق به (ش) هو مفعول مطلق عامله المصدر أي طلبه طلبا لا يشق به فليس الرجل والضعيف كالمرأة والقوى ولا يدخل في كلام المؤلف اذا كان على ميلين فإنه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة

والحاصل أن المصنف موافق للدونة وأنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه فما قال الشارح ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا وكذا يلزمه شراء التراب بثن اعتيد **مسئلة** الماء اذا كان ملك عبده استظهر بعضهم أنه لا يجب انتزاعه ويتم قياسا على الزكاة (قوله لان عدم الاحتياج فرع الوجود) لا يظهر لانه يكون الشخص ليس عنده الشيء ولا يحتاج له كما هو معلوم عادة (قوله وان توهمه) هذا اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية وأما لو تحقق وطلب ثم توهم بعد ذلك فالظاهر أنه لا يطلب (قوله لا يتحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقيق في نفس الامر (قوله بعد دخول الوقت) لكن محل الطلب حيث كان بموضع غير الاول أو فيه وحدث ما يقتضي الطلب (قوله وان توهم وجود الماء) هذا على خلاف ما عليه ابن رشد فقد رأى أن التوهم لا يلزمه الطلب قال ابن مرون

وهو الصواب وينبغي أن يختلف حكم الطلب فطلب الطمان ليس كطلب الشاك والمتوهم وكذلك طلب الشاك ليس كطلب المتوهم (قوله وقالوا في الميئين كثير) خلاصته أنه إذا كان على مسافة ميئين لا يلزمه ركبا أو راجلا شق أم لا وأما إذا كان على أقل من ميئين لا يلزمه حيث شق را كبا أو راجلا ويلزمه حيث لا يشق را كبا أو راجلا فتدبر (قوله كرفقة) مثلث الرأء (قوله أو حوله من كثرة) أي أو حوله من رفقة كثيرة كالاربعة بحيث يكون من حوله منها كالقليلة كذا في بعض التقارير شب (قوله وشبههما) أي كالثلاثة وحاصله أنهم إذا كانوا ثلاثة فأقل وترك السؤال فليعد أبدأ وإذا كانوا أربعة فأكثر والفرض أنهم قليلون فإنه يعيد في الوقت ولا يخفى أن كون الاربعة مما يضعف الرجاء في الطلب منهم دون الثلاثة فلذلك افتقر الحكم بعيد وقوله فقد أساء أي حرم عليه ولا إعادة لأن كثرة الرفقة مظنة الاحتياج إلى ما عنده من الماء وبعد فهم هذا التفصيل الذي ذكره الشارح ضعيف والمعتمد أنه إذا ترك الطلب في الرفقة القليلة أو الرفقة الكثيرة فإن اعتقدا الاعطاء أو طئه فليعد أبدأ وإن شك أعاد في الوقت وإن توهم فلا إعادة أصلا وهذا كله إذا تبين وجود الماء ولم يتبين شيء فإن تبين عدم وجوده فلا إعادة أصلا (قوله كالاربعة) لا يخفى أن بين الاربعة ونحو الخمسة عدد كثير فلم يعلم حكمه هل يعد من الرفقة القليلة أو الرفقة الكثيرة والتظاهر أن ما زاد على الخمسة عشرة من القليلة وما زاد على العشرة من الكثيرة فتلحق بالاربعة وقال عجم ولوقيل بالخاق الخمسة عشر للاربعة وما زاد عليها بالاربعة ما بعد (قوله أو يشك) أي أو يتوهم كما أفاده تب (١٩٠) وأيضا هو مفهوم قول المصنف أما ان علم الخ وهذا على طريقة المصنف فيما

تقدم وأما على طريقة ابن رشد فلا عبرة بالتوهم فظاهر شارحنا حيث لم يذ كر صورة التوهم المبطل لابن رشد (قوله ونية استباحة الصلاة) أي أو مس المصحف أو غيره مما الطهارة شرط فيه قاله البدر (قوله أو فرضها) معطوف على الصلاة أي استباحة فرض الصلاة أي مفروض هو الصلاة فالإضافة للبيان ولا يلزم أن ينوي استباحة الصلاة من الحدث الأصغر فلا يلزم تعرض له أو نسي لم يضر نعم يستحب له نية استباحة الصلاة من الحدث الأصغر (قوله

المشقة كما جزم به في المقدمات وفي البيان فقيال في المقدمات ويلزمه العدول إلى الماء عن طريقه إن كان مسافرا على قدر ما يمكنه من غير مشقة تلحقه مع الأمن على نفسه ولا أحد في ذلك يقتصر عليه لاختلاف أحوال الناس وقالوا في الميئين كثير وفي المبطل ونصف مع الأمن أنه يسير وذلك للركب وللراجل القوى القادر انتهى (ص) كرفقة قليلة أو حوله من كثرة (ش) أي كما يلزمه طلبه من رفقة قليلة كالاربعة والخمسة كانت حوله أم لا فإن لم يطلب أبدأ في الوقت الآن يكون الرجلان وشبههما فليعد أبدأ الكثرة الرجاء وكذلك يلزمه أن يطلب من رفقة حوله كثيرة كالاربعة فإن لم يفعل فقد أساء ولا يعيد ومحمل لزوم الطلب من ذكر أن يعلم الاعطاء أو يظن أو يشك فيه واليه أشار بقوله إن جهل بخلمهم به فيشمل ما ذكرنا من علم بخلمهم فلا (ص) ونية استباحة الصلاة ونية كبران كان ولو تكررت (ش) أي ولزم التيمم نية استباحة الصلاة أو فرضها إن كان محدثا أو مع نية الحدث لا كبران كان جنبا ولا بد في تيمم الحدث لا كبر من نيته ولو تكررت الصلاة لأن بفراغ كل صلاة يعود جنبا وبعبارة أخرى ولزمه عند الضرورة الأولى نية استباحة الصلاة ومثلها فرض التيمم ويستحب نية الصلاة التي يريد فعلها بعينها من فرض أو نفل أوهما على العموم لا استباحة مطلق الصلاة

أو مع نية الحدث الأكبر) فلوتر كهافتيمه باطل كان الترتك عامدا أو ناسيا فإن قوى الأكبر تيمم أنه ليس عليه الصلاة وإنما عليه الأصغر فإنه يجوز به تيممه وأما لو تعم بذلك فلا يجوز به ولو نوى رفع الحدث فتيممه باطل لأنه لا يرفع الحدث كما يأتي وظاهر ما قالوه ولو نوى رفعه مفيدا (وتنبه) هذا كله ما لم ينو فرض التيمم فيجزيه ولو لم يتعرض لنية الأكبر (قوله ولو تكررت الصلاة) بعيد والأقرب ترجيح الضمير لظاهرة الترابية وأنه عائد على النية أي ولو تكررت نية التيمم (قوله عند الضرورة الأولى) هذا ظاهر كلام صاحب اللع وقال زورق محمل النية الوجه بلا خلاف أي والضرورة الأولى بمنزلة تقبل الماء للعضو كما أن الصعيد الطاهر بمنزلة الماء في الوضوء واستظهره البدر بقوله وهذا هو الطاهر لأن التيمم يدل عن الوضوء والوضوء كذلك ولا يصح تقديم النية في التيمم بسبب ضعفه عن الوضوء والغسل الجائز ذلك فيهما كما قاله شارح اللع (قوله من فرض أو نفل) أي كأن يقصد به صلاة الظهر مثلا أو صلاة الوتر مثلا فالتعين شخصي لأنه نوعي كأن ينوي مطلق صلاة فرض أو مطلق صلاة نفل فإنه وإن كان اللفظ محتملا له إلا أن التعيين إذا أطلق ينصرف للشخصي وأيضا فإن عباراتهم تدل عليه (قوله أوهما على العموم) أي الشمول أي أن ينوي الظهر والنوافل التابعة له مثلا فنوى به استباحة صلاة بعينها من الفرائض لم يصل به غيرها من الفرائض وأما لو نوى استباحة صلاة الفرض من غير تعيين له بكونه ظهرا أم لا صلى به ما عليه من ظهر أو عصر ولا يصل به ما خرج وقته (قوله لا استباحة مطلق الصلاة) عبر عطلق إشارة إلى أنه لو نوى استباحة الصلاة بدون أن يلاحظ مطلق فإنه يصل به الفرض قاله الشيخ أحمد فان قيل الصلاة تشمل الفريضة والنافلة فكان الظاهر أن هذه النية لا تنكفي مع الإطلاق فالجواب أن الفريضة أقوى من النافلة مع أنها المتبادرة فلذلك انصرفت النية إليها

(قوله لان الفرض يحتاج لنية تخصه) اراد بالخصوص الاضافى أى ما عند نية الصلاة ملاحظة العموم البدلى فلا ينافى أنه يصح
الفرض عند نية الصلاة بدون ملاحظة المطلق المتحقق فى الفرض والنفل فخلاصته أن المنفى ملاحظة العموم البدلى لا غير (قوله
وعليه الخ) اقتصر الشارح فى العبارة والاحسن ما ذكره الخطاب فقال وفائدة رفع الحدث عند الاصحاب أربعة أحكام : طء
الحائض اذا طهرت به وليس الخفين به وعدم وجوب الوضوء اذا وجد الماء بعده وامامة التيمم للتوضئين من غير كراهة زاد ابن شاس
والتميم قبل الوقت فتكون خمسة (قوله فيهما) تبين لاجمال لا (قوله قال القرافى) شروع فى الجمع بين القولين (قوله ونحوه للمازرى)
لا يخفى أن ما تقدم من قوله وقيل يرفع الخ مبنى على أن الخلاف حقيقى ولذلك رتب عليه الثمرة واقتصره هنا على المازرى ولم يذكر
ابن العربى اشارة الى أن ابن العربى لا يقول بذلك بل يقول ان الخلاف حقيقى وهو كذلك كما يعلم من تت واعلم أن حذاق أهل
المذهب على ما قاله القرافى والحاصل أن من الشيوخ من قال الخلاف فى الفظى ومنهم من قال حقيقى وهو الاقرب لانهم أجروا على
ذلك مسائل انتهى ذلك كله البدر وكذلك ذكر شيخنا عبد الله عن شيخه (١٩١) ابن عبا أن التحقيق أن الخلاف معنوى وحينئذ

فالجواب اللائق أن يقال فلا منافاة
بين وجود المانع والاباحة لان
التيمم رخصة كما صحت الصلاة
لمن استجمر بالحجارة مع المانع
وهو وجود حكم النجاسة لاجل
الرخصة انتهى (أقول) بحمد الله
التحقيق أن المناقاة موجودة لان
الحدث بمعنى المنع وهو الحرمة
وهى تنافى الاباحة (قوله فالجواب
ان عليا) فى العبارة حذف
والتقدير لا يلزم من كونه يرفعه
أن يصلى به أكثر من فرض
لان مولانا عليا كان يرى الخ لا
أنك خبر بأن قضية كونه يرفعه
رفعاً مطلقاً عند ابن العربى أن
يصلى به أكثر من فرض (قوله
وتعميم وجهه) لم يقيد المصنف
تعميم وجهه بمسحه بيديه جميعاً
فلو مسح يده واحدة أجزأه بل
ولو باصبع قاله سند ثم ذكر أن
من ربطت يده ولم يجده من يمينه

الصالحه للفرض والنفل لان الفرض يحتاج الى نية تخصه فيكون كمن نوى النفل فلا يصلى
بذلك التيمم الفرض قاله ابن فرحون ويفهم منه أن تيممه صحيح ويفعل بذلك التيمم غير الفرض
(ص) ولا يرفع الحدث (ش) يعنى أن التيمم لا يرفع الحدث بل يبيح العبادة وقيل يرفعه وعليه
عدم كراهة امامة التيمم للتوضئين وفعله قبل الوقت وعلى المشهور لا فيه واختار ابن العربى
والمازرى والقرافى أنه رافع للحدث قال القرافى وقولهم لا يرفع الحدث أى لا يرفعه مطلقاً بل
الى غاية أن لا يجتمع النقيضان اذا الحدث المنع والاباحة حاصلة متحقة اجاعاً فالخلف افظى
ونحوه للمازرى فان قيل لو كان يرفعه لمكان يصلى به أكثر من فرض فالجواب أن علياً رضى
الله عنه كان يرى الوضوء كذلك وهو يرفع الحدث اجماعاً (ص) وتعميم وجهه وكفيه لكونه
(ش) أى ولزم التيمم تعميم ما ذكر ابن شعبان ولا يتبع غضون الوجه ويراعى الوتره وحجاج
العين والغنفة ما لم يكن عليها شعرو غير يديه على شعر لحيته الطويلة و يبلغ بهما حيث ما يبلغ
بهما فى غسل الوجه وما لا يجزئ به فى الوضوء لا يجزئ به فى التيمم (ص) وترع خاتمه (ش) أى ولزم
التيمم ترع خاتمه ولما أدونا فى لبسه أو تنسعالا ان التراب لا يدخل تحته فان لم ينزعه فلا يجزئ به
تيممه (ص) وصعيد طهر كتراب (ش) أى ومن لوازم التيمم الصعيد وهو ما صعد على وجه
الارض من أجزائها وقد اختلف فى الطيب من قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فقل المراد به
المنبت وهو التراب لا ما لا ينبت نباتا كالرمل والسباح وقيل المراد به الطاهر وهو الصحيح فتيمم
بكل ما يدركه المؤلف مع وجود التراب وعدمه خلافاً لابن شعبان فى تخصيص التراب كالشافعى
وابن حبيب فى اشتراط عدم التراب وان كان ظاهر المدونة وشمل التراب تراب ثود وهو الذى
صححه القرطبي فى تفسير سورة الحجر واستثناها ابن العربى من قوله عليه الصلاة والسلام
جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً وتبعه ابن فرحون فى الغارز انتهى وسمى البساطى
هذه الكاف بالمستقصية لاستقصائها جميع أنواع الصعيد من حجر ورمل ونحوهما

بكفيه تريح وجهه وذراعيه وان لم يستوعب محل الفرض (قوله وكفيه) الافضل أن يقول يديه (قوله ويراعى الوتره) مثبت كما هو
صريح كلام البدر فهو معطوف على لا يتبع غضون (قوله وحجاج العين) بفتح الحاء وكسر هاء العضو المستدير بالعين مصباح (قوله
وما لا يجزئ به) أى من جهة التعميم لامن حيث تجليل الحجة ولا من حيث تتبع الاسار براد لا بطلان فى التيمم بخلاف الوضوء لا بد منهما
فيه أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله فان التراب لا يدخل تحته) هذه العلة ضعيفة فيرد عليه أن الماء لا يدخل تحت الخاتم الضيق
مع أن الوضوء يصح (قوله فان لم ينزعه) أراد بالترع ما يشمل ما لو نقله عن موضعه ومسح ما تحته ثم رده ومسح غيره (قوله واستثناها ابن
العربى الخ) كلامه لا يفيد ضعف كلام ابن العربى فانه قال ويدخل فى كلامه تراب ديار ثود وان كان ابن العربى قال لا يتيمم عليه
واستثناها من الخبر السابق كما حكاه عنه القرطبي فى سورة الحجر وصحح خلافه وينبغى تقييد كلام ابن العربى بما اذا لم يخف خروج الوقت
وكان لا يجد غيره قال الخطاب وانظر التيمم على تراب المسجد هل يجوز أم لا أم أنصا صريحاً وأجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين
اذا كان الموضع طيباً طاهر انظيماً جائز (قوله لاستقصائها جميع أنواع الصعيد) هذا خلاف ما هو المتعارف ان الكاف الاستقصائية

لا تدخل شياً وقد أدخلت هنا غير التراب من الحجر ويجاب بأنه لاحظ الاستقصاء لغة ولم ينظر لاصطلاحهم (قوله لانه حجر) أي غايه الامر أنه حجر ثم ما قاله غير مسلم بل ليس بحجر لانه لو وضع في الماء لذاب (قوله لانه طعام) فيه نظر لان الطعام ما غلب اتخاذه لا كل آدمي أو شربه والماء ليس بطعام لانه يكون غير آدمي وقوله وتربان بكسر التاء وسكون الراء على ما رأيت مضبوطاً بالقلم من نسخة يظن بها الصحة من القاموس (قوله ونحضخاض) هو الطين اللين جدا قاله ت (قوله أو جبل) هو الحجر كافي محشى ت (قوله وهو ظاهر المدونة) فقد قال فيها اذا وجد الطين وعدم التراب وضع يديه عليه وخفف ما استطاع وتيمم به (قوله مبني على أن ما ذكر ليس من أجزاء الارض) يقال عليه اذا لم يكن من أجزاء الارض كيف (١٩٣) يصح التيمم عليه الا أن هذه العلة انما تظهر في الثلج ولا تظهر في الخضخاض

وشمل قوله وصعد طهر ما احتفر من باطن الارض كالطفل الذي تأكله النساء على المشهور لانه حجر لم يشتد تصدبه وليس هو شياً مدفوناً بالارض وقيل لا يتيمم عليه لانه طعام قال النووي التراب اسم جنس لا يثنى ولا يجمع على الصحيح وقال الجوهرى جمعه أتربة وتربان وتوارب ومن أسمائه الرغام بفتح الراء والغين المجبة ومنه أرغم الله أنفه بالرغام ولما أثبت للتراب حكم الجواز أثبت له حكماً آخر وهو كونه أفضل مع وجود غيره لا متعين كما تقدم بقوله (وهو الأفضل) ثم بالغ على الحكم الاول وهو الجواز بقوله (ولو نقل) دون الثاني وهو كونه أفضل من غيره اذا قائل به اذ مع النقل يكون غيره من أجزاء الارض أفضل منه ومثل التراب في النقل السباح والرمل والحجر والمغرة والمراد بالنقل هنا أن يجعل حائلاً بينه وبين الارض لا بأن يتقل من موضع لاخر لان هذا ليس بنقل هنا وسيأتي معنى النقل في الشب ونحوه وأشار بالمبالغة لدق قول ابن بكير القائل بعدم جواز التيمم عليه حيث نقل كما نقله في التوضيح (ص) وثلج وخضخاض (ش) أي وجاز التيمم على ثلج ولو وجد غيره وكذلك يتيمم على طين خضخاض ونحوه مما ليس بماء اذا لم يجد غيره من تراب أو جبل قاله في الشامل وهو ظاهر المدونة وقول ابن الحاجب وقيل وان وجد التراب أنكره ابن راشد وقال ابن عرفة لأعرفه وتقديرنا العامل مبني على أن ما ذكر ليس من أجزاء الارض وليس من أفراد الصعيد (ص) وفيها جفف يديه روى بجيم وخاء (ش) قال مالك فيها يتيمم على الخضخاض مما ليس بماء ويخفف وضع يديه روى بخاء وروى بالجيم وفي مختصر ابن عبد الحكم الكبير يخفف وضع يديه ويخففهما قليلاً فيجمع بينهما (ص) وجص لم يطبخ (ش) يعني أن التيمم جائز على تجارة الجير ونحوه حيث لم يشو ولا فلا اذ بالشئ يخرج عن ماهية الصعيد وظاهره ولو لم يجد غيره وضاق الوقت وهو ما يفيد كلام المازري فراد المؤلف بالطبخ الشئ لان الجص لا يطبخ وانما يشوى (ص) ومعدن (ش) عطف على تراب وفي بعض النسخ يباع جارة فهي متعلقة بمعدن أي وجاز التيمم بمعدن أي أو ولزم التيمم به ثم يحتمل أن تكون الجملة مستأنفة وان تكون معطوفة على قوله ولزم موالاته أي ولزم موالاته وجاز التيمم بمعدن أو معطوفة على تراب عطف الجمل أيضاً فكانه قال يتيمم بالتراب وبالمعدن ثم وصف المؤلف المعدن بصفات ثلاث سلبية دل على الاول بقوله (غير نقد) كبر ذهب ونقارضة فيمنع به التيمم وعلى الثاني بقوله (وجوهر) أي وغير جوهر مما لا يقع به تواضع كياقوت ونحوه وعلى الثالث بقوله (ومنقول) أي وغير منقول أما ما نقل وأبين عن موضعه وبقى في أيدي الناس كالعقاقير فلا يتيمم عليها لانها معدة لمنافع

لانه من أجزاء الارض قطعاً فاذن يقال ما وجه كون الذي من أجزاء الارض لا يتيمم عليه الا اذا فقد غيره وهو الخضخاض والذي ليس من أجزاء الارض يتيمم عليه قطعاً ثم بعد ذلك وجدت شيخنا أفاد أن الثلج يشابه التراب بمجموده بخلاف الخضخاض وبعبارة أخرى ولا يقال هو ليس من أجزاء الارض لانا نقول لما جد عليها التحق بأجزائها (قوله روى بجيم وخاء) الظاهر أن كلا مندوب ولذلك قال عب وعلى رواية الخاء لا بد من التجفيف بالجيم وكان الفصل بعدته لا تبطل الموالاة للضرورة انتهى وقوله روى بالجيم انظر كيف يصح ذلك ويجاب بأن قوله وضع يديه من اضافة الصفة للموصوف أي يخفف يديه الموضوعتين (قوله وجص) بكسر الجيم وفتحها والكسر أكثر واطلاق الجص عليه قبل الشئ مجاز الاول كذا في بعض الشروح وعبارة الشيخ أجسد والجبس هي التجارة التي اذا شويت صارت جبس انتهى وعلى كلامه أن اطلاق الجص عليه بعد الشئ مجاز فهو يخالف ما قبله وذهب الجيزي لما أفاده الشيخ أحمد

(قوله ونحوه) قال الشيخ أحمد وانما أفراد الجص بالذكر عن غيره من أنواع التجارة لانه الذي يخرج به الطبخ عن ماهية الصعيد انتهى (قوله وان تكون معطوفة) الاصل العطف (قوله أو معطوفة على تراب عطف الجمل أيضاً) فيه شئ وذلك أن تقديره المذكور يظهر أنه ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات (قوله بأوصاف ثلاث) لا يخفى أنها صفة واحدة لان غير مسلطة على الثلاثة فهي صفة واحدة وحاصل الجواب أن الشارح لاحظ تسلط غير على كل واحدة فحصل تعدد في الصفة (قوله مما لا يقع) الاولى أن يقول وغير جوهر ونحوه مما لا يقع به تواضع وجهه ذلك التفصيل ان الذي لم يتصف بتلك الاوصاف لم يباين أجزاء الارض فساغ التيمم عليه وما اتصف بتلك الصفات باين أجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله لانها معدة لمنافع الناس) أي

نخرج بذلك عن كونها من أجزاء الأرض والذهب والجواهر خراجاً بسبب كونها في غاية الشرف (قوله يلحق به ما مشابهاً) لا يخرج
أنه لم يذكر إلا ما شابه الأول فقط وهو الذي لم يخرج عن جنس الأرض وهو الشب وقد ذكر الشارح ما شابهه بقوله ونحو ما شابه أي وأما
الثاني وهو الملح فلم يذكر له مشابه ومثل الملح النظر ونحوه فلا وجه للتوقف فيه لأنه كالمخ والشب فليتم عليه في محله شيئاً (قوله على ألف
والنشر) أي المرتب أي في كلام المصنف مع كلام الشارح فقوله كشب مثال لما لم يخرج عن جنس الأرض وقوله ومثل مثال لما خرج
(قوله ومصنوع) أي من غير حلقاء بل من تراب أو ماء وجد كذا في عب وهو استظهار من عند نفسه وهو بعيد فالأولى إبقاء اللفظ على
عمومه وذلك لأن ابن عرفة ذكر أقوالاً أربعة أشار لها بقوله في الملح فأنها المعدني ورابعها أن يكون بارضه وضاق الوقت عن غيره
انتهى إذا علمت ذلك فقول الشارح وهو ظاهر نقل ابن عرفة أي على أحد الأقوال وهو القول الأول منها والقول بالتفرقة بين المعدني
والمصنوع ظاهر (قوله وجعله كالجواهر) أي يخرج بذلك عن كونه من أجزاء الأرض وصوبه بعض أي وأما الأول فلم يجعله كالجواهر
النفسية (قوله بفصل بين مادخلته مصنعة الخ) أي كالنشر والصقل أي لا الطبخ ورجع ذلك القول لاتفاق قولين على المنع في المصنوع
واتفاق قولين على الجواز فيه كذا ذكرنا ولم يظهر لي وجه المنع في المصنوع لأنها مصنعة لم يخرج من كونه من أجزاء الأرض كالطبخ
ولذلك قال الشارح في تعليقه لاتفاق قولين على المنع ولم يقل ليكون الصنعة أخرجه (١٩٣) عن أجزاء الأرض لأن الصنعة التي في

الرغام ليست الطبخ **بوتيمه**
ظاهر المصنف أنه لا يتم على معدن
النقد واللؤلؤ والجواهر ولو ضاق
الوقت ولم يجد سواها وهو ما يفيد
كلام ابن يونس والمأزري وذكر
اللمحي وسند أنه يتم عليها بعد
إذا ضاق الوقت ولم يجد غيرها وقال
ابن عرفة يتم على النقد والجواهر
حيث لم يجد غيره وضاق الوقت ولم
يقد ذلك بكونه معدنه (قوله
ولم يرض حائط لبن أو حجر) خلاصة
كلام شب أنه إذا خلط بتبن فيض
إذا كان أغلب لأن كان مساوياً
أو أقل وأما أن خلط بنجس فيض
كان كثيراً ولم يبين حد الكثرة
والظاهر أنها الثلث فأكثروا عبارة

الناس ثم مثل المؤلف بما لم يخرج عن جنس الأرض وبما خرج عنها إلى الطعية يلحق به ما
ما شابههما فقال على ألف والنشر (كشب) ونحو ما شابهه ورثيق وكبير يت وكل
(وملح) معدني ومصنوع وجد غيره أم لا وهو ظاهر نقل ابن عرفة وأما الرغام فيجوز التيم
عليه مطلقاً وقال ابن يونس يمنع مطلقاً وجعله كالجواهر النفسية وبعضهم يفصل بين مادخلته
صنعة وغير مادخلته صنعة والمراد بنقل الشب والمخ ونحوهما أن تبين عن الأرض وتصير في
أيدى الناس كالعقاقير فيجوز التيم على ما ذكرنا حيث لم يقل ولو مع وجود غيرها وأما إذا نقلت
فلا يجوز التيم عليها (ص) ولم يرض حائط لبن أو حجر (ش) يعني أن المريض وكذلك الصحيح إذا
فقد الماء أن يتم على حائط لبن أو حجر لم يغيره الحرق فيصير جيراً أو جبساً أو آجر أو يكون به
حائل يمنع من مباشرته فتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للاختصاص (ص) لا بصير وخشب
(ش) أي يجوز التيم بما ذكرنا لا بصير وابدو بسط الآن أكثر ما عليه من التراب فيتناولوه
الصعيد وخشب وحشيش على المشهور أم كن قلعه أم لا وجد غيره أم لا بعيداً
(ص) وفعله في الوقت (ش) أي ولم فعله في الوقت ومنه يفهم اتصاله بما فعل له وقت الفاتنة
ذكرها وصلاة الجنائز الفراغ من غسله أو تيممه فلا يتم لها قبل ذلك (ص) فلا يس أول
المختار والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه والراجح آخره (ش) يعني أن الوقت يختلف
باختلاف التيممين فلا يس من وجود الماء أو لحوقه أو زوال مانع استعماله ولو بغلبة الظن

(٣٥ - خرشي أول) عب ولم يخلط بنجس أو طاهر كتب والام يتم عليه انتهى وعبارة عج تفيد النجس بالكثير
(قوله فتقديم الجار والمجرور الخ) مرتب على قوله وكذا الصحيح أي فتقديم الجار والمجرور على حائط وذلك لأن الأصل وحائط لبن أو حجر
لم يرض فقدم والتقديم لا بد له من نكتة فيتموه أن التقديم للعصر فلا يصح ذلك الصحيح فاجاب بقوله التقديم للاهتمام لا للحصر (قوله
على المشهور أم لا) ومقابله أنه يجوز التيم عليه إذا لم يمكن قلعه ولم يجد غيره وضاق الوقت والحاصل أن عب جعل
المشهور عدم التيم مطلقاً كشارحنا وإن كلام المقابل ضعيف ولكن الذي اعتمدته عج التيم إذا ضاق الوقت ولم يجد غيره (قوله
ومنه يفهم اتصاله بما فعل له) وجه ذلك أن اشتراط ذلك انما هو بملاحظة عدم الفصل بينه وبين ما فعل له فينتقل منه إلى أنه إذا فعل بعد
الوقت لا يفصل عما فعل له (قوله فلا يتم لها قبل ذلك) أي ويكون القصود الصلاة في الحال وهذا كاشه في الفرائض وأما النواقل
فبتيم لها ولو قبل وقتها لانه يصلي الفجر والوتر بتيم الوتر قبل الفجر قال شيخنا وله إذا طلع الفجر عقب سلامه من الوتر ثم انما تقدم
ذكره عج وفي الشيخ سالم عند قوله وجازت جنازة أن محل ذلك إذا صلى الوتر بعد الفجر وذكره عن نص فانظر سند عج فيما قاله ونص
الشيخ سالم هناك قال في المجموع من تيمم الوتر بعد الفجر أنه أن يركع ركعتي الفجر (قوله ولو بغلبة الظن) هذا يفيد أن الآيس صورتان
من يجزم بعدم الوجود أو يظن ظناً قوياً أو يفسر الراجح بأنه الذي يجزم بالوجود أو يغلب على ظنه الوجود فيكون أيضاً صورتهين الجزم
بالوجود أو يظن ظناً قوياً بالوجود فيكون المتردد على هذا من تردد في الوجود وعدمه على حد سواء ومن يظن الوجود ظناً غير قوياً
يظن عدمه ظناً غير قوياً فتكون صورته ثلاثاً جملة الصور سبعة في الوجود ونقل مثلها في اللحق والظاهر أن الظن وإن لم يقو يعطى

حكم القوي فتكون جملة الصور أربعة عشر ويكون المتردد من ترددين للحقوق وعدمه أو الوجود وعدمه على حد سواء فصوره اثنان وصور الآيس ستة بيانها جازم بعدم الوجود أو بالحقوق غالب على ظنه ذلك مع الغلبة غالب على ظنه ذلك بدون غلبة وقل مثلها في الراجي وبعد كني هذا رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال قوله والراجي الخ عبارة التهذيب وأن كان على يقين قال المصنف في شرحه عليها غير باليقين وكذلك اختصرها اللغوي واختصرها جديس وهو يطمع وفي المبسوط فإن كان يظن ابن حجر ز وهو أصوب مما في المدونة للأعادة في الوقت فإن مع العلم بعيداً بدأ انتهى فله الحد (قوله الخائف الخ) ظاهر العبارة أن ما ذكره هو الخائف من لصوص والمريض الذي لا يجب دالخ يتيم مان وسطه ولومع اليأس قال شيخنا الصغيران كان الفقه هكذا قسم والافالاظهر الجريبان بين اليأس وغيره وحاصل مراد الشارح أن المتردد من الحق به يتيمان وسط الوقت أي ندبا فاذا قدموا عن وسطه أعادوا في الوقت (قوله أن التأخير مستحب) أي تأخير المتردد لوسط الوقت مستحب (قوله في الراجي الآتي) أي المشار له بقول المصنف والراجي آخره وكان آتيا باعتبار ما قبلها في لفظ المصنف أي فيندب له أن يتيم آخره فإن صلى قبله أعاد في الوقت ان وجد ما عند ابن القاسم ولا فرق بين مسافر وحاضر (قوله وهو خلاف ما يذكره المؤلف الخ) نقوله (١٩٤) لا يخالف ما يأتي لأن هنالك مسائل وجدنا الأعادة في الوقت فيها مع مخالفة

النسب (قوله كالتنقض) قال كالتنقض ولم يقل نقض كما تقدم لما سألني لشارح أن هذا مبني على ضعيف وهو أن وقت المغرب المختار ممتد لمغيب الشفق وخلاصته أن الأول مبني على ما يأتي للمصنف وما هنا مبني على خلافه فهو نقض بحسب الظاهر وهو كالتنقض في الحقيقة (قوله وهذه المسئلة) تعليل لحدوف والتقدير وهذا كالتنقض أي وليس بنقض لأن هذه المسئلة مبينة الخ وعبارة شب بعد لفظ المصنف وهو وإن كان خلاف المشهور إلا أنه قسوة في باب التيم وكذلك الجمع الصوري وقوله وفيها ضعيف (قوله وسن ترتيبه) فإن نكس أعاد المنكس وحده مع القرب ولا يتصور هنا بعد لأنه مبني على التخفيف وتقدم أن عدم الموالاة

يتيم استجاباً أول المختار يجوز فضيلة أوله إذا فاتته فضيلة الماء المتردد في الوقت مع يقين وجوده أو في وجوده للجهل به وسطه بحيث يوقعان الصلاة في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت لتلايفوتهم والفضيلتان ومثلها الخائف من لصوص ونحوها والمريض الذي لا يجب دمنها ولا المسجون وظاهر كلام المازري أن التأخير مستحب ونص عليه صاحب السكا في الراجي الآتي قال بعضهم وهو خلاف ما يذكره المؤلف من إعادة المخالف في الوقت فإن ظاهره الوجوب (ص) وفيها تأخير المغرب للشفق (ش) أي وفي المدونة تأخير الراجي المغرب للشفق وذكر مسألة المدونة لأن ظاهرها كالتنقض لما تقدم من أن التأخير إنما يكون إلى آخر الوقت المختار لا الضروري ووقت المغرب مقدر بالفراغ منها بعد تحصيل شروطها وما بعد ذلك ضروري فتأخير الصلاة إليه لأجل ادراك الماء بوجوب أن يؤخر الظهر والعصر مثلاً إلى الغروب وهذه المسئلة مبنية على أن الوقت الاختياري ممتد إلى مغيب الشفق وهو الظاهر وستأتي في بابها وهذا التفصيل بين الآيس وغيره إنما هو في الوقت المختار أما لو ذكر ذلك في الوقت الضروري تيم حينئذ من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو ظاهر (ص) وسن ترتيبه إلى المرفقين وتجدد ضربة ليديه (ش) لما فرغ من واجبات التيم شرع في سنه وذكر منها ثلاثاً بالترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين كالوضوء وكونه إلى المرفقين وتجدد الضربة الثانية ليديه وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنتين ما واقتصر عليه القاضي عياض في قواعده وغيره فسقط اعتراض البساطي وبقي على المؤلف سنة رابعة وهي نقل ما تعلق به من الغبار فإن مسح به ما على شيء قبل أن يمسح به ما على وجهه ويديه صح تيمه على الظاهر قاله في توضيحه أي ولم يأت بالسنة فالمراد بقوله نقل ما تعلق به من الغبار ترك مسح ما تعلق به من الغبار

مبطله ثم محل أعادته ان لم يكن صلى به والآخر أعادته استجاباً بتمامه لما يستقبل من النوافل (قوله فلا وإلى المرفقين) هو نائب الفاعل لأنه على حذف باعتبار المعنى والتقدير وسن مسح الزائد على الكوعين إلى المرفقين (قوله وتجدد ضربة ليديه) جنباً أم لا تيم على تراب أو حجر كان التراب كثيراً قليلاً (قوله فسقط اعتراض البساطي) أي بقولنا صرح في المقدمات بكذا الخ حاصله أن البساطي تعقب كلام المصنف في اقتضائه على الكوعين بأن مشهور المذهب وجوب المسح للمرفقين وإنما الخلاف إذا اقتصر على الكوعين وصلى فالمشهور بعيد في الوقت وحاصل الجواب أن ما قاله المصنف قد صرح به في المقدمات الخ إذا علمت ذلك فقول الشارح بترجيح القول بسنتين ما أي سنة المسح للكوعين والضربة الثانية غير ظاهر لأن قضيته أن اعتراض البساطي متوجه في الآيسين وليس كذلك بل إنما هو متوجه في واحدة وهي مسألة المسح إلى الكوعين فقط (قوله وقد بقي على المؤلف سنة رابعة الخ) هذا نكتة تعبير الشارح بقوله وذكر منها (قوله صح تيمه) أي ولو كان المسح قوياً فيما يظهر وكذا هو ظاهر إطلاقهم ويستأنس له بصفة المسح على الخرفاق عب من أنه ما لم يكن المسح قوياً فيبطل تيمه كما في الفيشي على العزبة ضعيف (قوله فالمراد بقوله نقل ترك) تفسير بالإلزام وذلك لأن تفسيره المطابق رفته إلى الوجه ويلزم من نقله إلى الوجه عدم مسحه إذ لو مسحه لم ينقله إلى الوجه

(قوله نفذه) أي ندبا (قوله والمراد بالضرب الوضع) وهو مجاز من اطلاق اسم المألوم على المألوم وهو لا بد منه ولا يكتفى بالقاء الريح فيهما ترابا سترهما نوبا التيم أو يكتفى بذلك والظاهر الاول والحاصل أن الذي استظهره عجم انه لا بد من وضع اليدين على الارض (قوله وندب تسمية) لما تقدم أنهم غير مبينة الحكم في باب الوضوء فلذا أعادها هنا ويجري فيها الخلاف فيه من الاختصار على بسم الله وعدمه (قوله فتحت له أبواب الجنة الخ) في حاشية أبي الحسن ما يتعلق بذلك فراجع (قوله فوجوب الموالاة الخ) أي الاما استثنى من المعقبات بين الفرض والنفل فلو وقع ذكره فالظاهر الصحة (قوله وبدء) أي يجعل أصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمينه ثم في عوده على باطن الذراع يمسح بباطن الكف كذا في خط بعض شيوخنا وانظره (قوله الى المرفق) أي منتهيا الى المرفق (قوله ثم مسح الباطن) معطوف على قوله بدء أو معطوف على بظاهر والبدء باعتبار ما اضاف أو معطوف على المرفقين لكن الاول فيه شيء لأنه يلزم عليه أن يكون ذلك مستجابا مستقلا مع أن الاستحباب منصب على المجموع والحاصل أن المحفوظ فيه الجرح كما قاله البدر (قوله والباء الثانية باء الآلة) ويكون التقدير حينئذ وبدء بظاهر يمينه ما مسحها اليسراه (١٩٥) فيجعل باطن أصابع يده اليسرى فوق ظاهر

أصابع يده اليمنى ويمرهما منتهيا الى المرفق ويجوز كون الاولى للاصاق (قوله بالقدم) بالقاف المفتوحة والادال المضمومة المخففة (قوله فلا اعتراض) أي بأن فيه تعلق حرفي جرمتهدى اللفظ والمعنى بعامل واحد الذي هو بدء أي حيث قلنا ان الباء الاولى بمعنى من والباء الثانية لآلة (قوله وكون المندوب الهيئة الاجتماعية الخ) لا يخفى أن الهيئة الاجتماعية ما تركب من أفراد هي أجزاء تلك الماهية الاجتماعية ولو عبر بالاجزاء بدل الافراد كان أظهر لان الافراد الكلي لا لكل وقوله فروض أي بعضها فروض وبعضها سنة وبعضها مستحب اذا مسح للرفقين سنة والى الكوعين فرض وتقديم ظاهر اليمنى على الباطن مندوب فالاستحباب قد توجه لتلك

فلا ينافي قول صاحب الرسالة وان تعلق بهما شيء نفذه نفضا خفيفا والمراد بالضرب الوضع وقال لي بدئه رداعلى القائل بأنه مسح بالثانية الوجه أيضا مع اليدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية يديه فقط لا يقال كيف يمسح الواجب بما هو سنة لا تا نقول أثر الواجب باق من الضربة الاولى مضافا اليه الضربة الثانية بدليل أنه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالاولى أجزاء (ص) وندب تسمية (ش) زاد في المدخل في فضائل السواك والصمت وذكر الله تعالى والاستقبال للقبلة ولا يأتي ما تقدم من أنه يرفع المتوضي رأسه الى السماء بعد الفراغ من الوضوء فيقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء لجوب الموالاة بينه وبين ما يفعل به دون الوضوء ولا يستحب أن يكون في موضع طاهر لفقد العلة المتقدمة في الوضوء وهي التطاير (ص) وبدء بظاهر يمينه يسراه الى المرفق ثم مسح الباطن لآخر الاصابع ثم يسراه كذلك (ش) الباء الاولى بمعنى من التي لا يتبداء الغاية على حد قوله تعالى عينا يشرب بها أي منها وفي الكلام مضاف مقدر أي وندب بدء من مقدم ظاهر يمينه والباء الثانية باء الآلة كقوله كتبت بالقلم ونجرت بالقدم وقطعت بالسكين لان اليسرى آلة المسح وينعكس معنى الباء في قوله ثم يسراه كذلك فتصير باء اليمنى باء الآلة وباء اليسرى بمعنى من التي لا يتبداء الغاية فلا اعتراض وكون المندوب الهيئة الاجتماعية لا يقدح فيه كون الافراد فروضا (ص) وبطل بمطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها الاناسية (ش) يعني أن التيم يبطل ما يبطل الوضوء السابق في نوافضه وسواء كان ذلك التيم للحدث الأصغر أو للحدث الأكبر ويعود جنبا على المشهور ويبطل التيم أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة اذا اتسع الوقت المختار لأدراك ركعة بعد استجماله على ما يدل عليه الآثار من خفة وضوئه عليه الصلاة

الهيئة الاجتماعية مع أن بعضها فرض كما تقدم فقوله والافراد فروض وأنت خير بأنه لم ينصب الندب على الهيئة الاجتماعية المذكورة إنما تعلق بالترتيب من كونه يبدأ من مقدم ظاهر اليمنى منتهيا الى المرفق ثم من المرفق منتهيا الى الاصابع وكذا في اليسرى فلم يتعلق الندب بذات المسح بل ذات المسح تقدم حكمها من وجوب وسنة فافهم * (تبينه) * لغسل الموائف ترك التعرض للزوم التخليل لانه لا يرى ذلك ولذلك تبرأ منه ابن الجاجب بقوله قالوا ويخلل أصابعه (قوله الاناسية) غير منصوب لان الاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والاصل لا عالم فيها الاناسية (قوله ويعود جنبا على المشهور) ونحوه أنه ينوى التيم بعد ذلك من الحدث الا كبر ولو قلنا انه لا يعود جنبا ينوى التيم من الحدث الأصغر ويترتب على ذلك أيضا أنه اذا عاد جنبا لا يقرأ القرآن ظاهر او ان قلنا لا يعود يقرأه ظاهر (قوله اتسع الوقت المختار) كذا قال الخطاب وعليه لا يبطل تيمه في الضرورى مع وجود الماء قبل الصلاة ويستأنده أنه من انتبه في الوقت الضرورى وكان متسعا لا يجوز تأخيرها بل يجب عليه المبادرة بفعلها (قوله من خفة الخ) أي أن خفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مرغوبة في الاعتماد عليها من حيث مراعاة ترك الوضوء لانه يعتبر بمنافق لا بعدا مشايها لما كان النبي صلى الله عليه وسلم تضافه

(قوله تغليباً لماضي الخ) هذا اذا شرع آيسام من الماء فان تيمم وهو يرجوه فلا يبعد أن يقال يقطع لان صلاته بنيت على تخمين تبين فسادة قاله سند يحمل الاياس في كلام سند على ما عدا الرجاء فيشكل الشك الذي هو التردد على حد سواء والظاهر ابقاء النقل على ظاهره ولودخل راجياً فلا يقطع لتلبسه بالمعصية يعلم ذلك مما تقدم من أن الراجح يندب له التأخير ولا يجب (قوله كما هو ظاهر اطلاقهم) وينبغي الجزم بهذا القول (قوله فلا تبطله الردة) أي ومن المعلوم أنها تبطل الوضوء فاذن يحتاج لتيمم يصلي به ويكفي فيه نية الحدث الاصغر ويسوغ أن يقرأ القرآن طاعراً أو أماً على الاول فلا والحاصل انه لا يصلي بهذا التيمم قطعاً ولو على القول بعدم البطلان لانه اذا اغتسل ثم اذ تدفوضه يبطل وغسله لا (قوله ومثل وجود الماء الخ) ومثله أيضاً وجود رفقة معهم ماء قال الشيخ سالم ولو تيمم فطلع عليه ركب قبل شروعه في الصلاة ظن معهم الماء فسألهم فان لم يجد معهم أعاد تيممه لان الطالب لما وجب كان منبطلا للتيمم ولا شرائط اتصاله بالصلاة فمن فرق بينهم ما تفرق بقاءه فاحتمل مجزئه (قوله ولو وجد الماء بعد تيممه فرأى مانعاً الخ) كذا في نسخة الشارح وليس فيها فقصده وهي ملحقه في بعض النسخ وموجودة (١٩٦) في الخطاب فقد قال وكذا لو رأى ماء فقصده فحال دونه مانع نقله سند عن

الشافعي قال وهو موافق لمذهب مالك فان الطلب اذا وجب كان شرطاً في صحة التيمم ولا يصح التيمم الا بعد الطلب انتهى (أقول) يؤخذ من علته أن القصص ليس شرطاً (قوله ويعيد المقصر في الوقت) أي المقصر عن الطلب المأمور به في قوله المتقدم طلباً لا يشق به (قوله ان لم يعد) سهواً كعامد فيما يظهر (قوله يعيد أبداً) أي وجوباً (قوله انه صار كالمخالف) (أقول) ويكون العامد أولوا (أقول) مفاده أن ابن حبيب يحكم بالصحة على تقدير الاعادة في الوقت فان لم يعد فطالب بالاعادة وجوباً ولزم من ذلك بطلان الاولى ولا يخفى في بعده غاية وبعد كني هذا وجدت الطنجي ذكر أن التوضيح قال في قول ابن حبيب تظر اذا فرض أن الصلاة مستوفاة الشروط والاركان وانما الخلل في بعض كمالها فامر

والسلام لا على ما يكون من تراخ ووسوسة وان ضاق صلى به وأما لو وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فان ذلك لا يبطل تيممه ولو اتسع الوقت كما صرح به اللخمي وغير واحد ويحرم عليه القطع تغليباً لماضي منها ولو قل وحكمه حكم من وجد الماء بعدها لا يستحب له الاعادة الا أن يكون الماء في رحله فيتيمم ويدخل في الصلاة ثم يذكركه فيها فانه يقطع ان اتسع الوقت بمنزلة وجوده قبل الدخول فيها ثم ان قوله يبطل الوضوء شامل للشك في الحدث ويجري فيه ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد وانظر لو تيمم بنية الا كبره ل يبطل بالردة كما هو ظاهر اطلاقهم من أنه يبطل بمبطل الوضوء أو يعطى حكم ماناب عنه فلا تبطله الردة كما أنها لا تبطل الغسل ووجود رفقة معهم الماء كوجود الماء ومثل وجود الماء القدرة على استعماله بعد التيمم للعاجز عنه ولو وجد الماء بعد تيممه فقصده فرأى مانعاً من سبع ونحوه يبطل تيممه ولو كان المانع قبل رؤيته للماء فلا يبطل تيممه (ص) ويعيد المقصر في الوقت (ش) هذه ترجمة وكأنه قال باب اعادة المقصر في الوقت وأل في المقصر للاستغراق أي كل مقصر وقوله (وصحت ان لم يعد) أي ولو عامداً قصر مجع بما علم التزاماً لان من طلبت منه الاعادة في الوقت تصح صلاته ان لم يعد والرد صريحاً على ابن حبيب القائل بان ناسي الاعادة في الوقت يعيد أبداً انتهى ولعل وجهه انه صار كالمخالف لما أمر به فعوقب بطلب الاعادة أبداً ولم ير النسيان عذراً يسقط عنه التفريط والمراد بالوقت المتقدم في قوله فالأيس أول المختار فلذلك عرفه ما عدا المعيد لتيممه على مصاب بول والتيمم لاعادة الحاضرة المتقدمة على يسير النسيات ولو عدا ومن قدم إحدى الحاضرتين على الأخرى ناسياً والمعيد لصلاته لنجاسة فان الوقت في حق هؤلاء الضروري وكل من أمر بالاعادة فانه يعيد بالوضوء الا المقصر على كونه أو على مصاب بول فانه يعيد ولو بتيمم وفي مسائل أخرى انظرها في شرحنا الكبير (ص) كواجده بقربه أو رحله (ش) هذا تمثيل للمقصر لا تشبيه والمعنى أن من تيمم فصلى بعد أن طلب الماء طلباً لا يشق به فلم يجده ثم وجد

باستدراكها في الوقت فلو أمر بالاعادة أبداً لزم انقلاب النقل فرضاً وكأنه براه

بقربه

لما أمر بالاعادة وترك صار كالمخالف لما أمر به انتهى (أقول) بحمد الله الاشكال قوى (قوله والتيمم لاعادة الخ) الظاهر اسقاط قوله والتيمم بل ولو كان متوضئاً (قوله المقدمة على يسير النسيات) أي ولو عدا (قوله إحدى الحاضرتين) أي سهواً (قوله والمعيد لصلاته) أي سهواً (قوله وفي مسائل أخرى) تلك المسائل الأخرى هي بقية الأربعة المتقدمة واثنتان أخريان من يعيد في جماعة ومن نكس تيممه فالخاصل أنها مسائل سبعة (قوله أو رحله الخ) قال عج شامل لمن نسيه ولمن جهله كما اذا وضعت زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وقد جعل الشارح كلامه هذا شاملاً لها وأشار الى أنهم ما في المدونة (وأقول) وائس هذا بتكرار مع قوله وناس ذكر بعده بالنسبة بصورة النسيان لان هذا فمين طلب وقصر في الطلب فلم يقف على عين الموضع الذي وضع فيه وماسياً أي لم يحصل منه الطلب أبداً انما تذكر بعد الفراغ (قوله بعد أن طلب الماء) فان لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً والحاصل أن في كل من مسألة قربه ورحله ثلاث صور وهي ان لم يطلب المأمور بطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً وان طلبه ولم يجده ثم وجد أعاد في الوقت فان وجد غيره فلا اعادة وقول الشارح طلباً لا يشق

به يقتضي أنه قيد فيعيد أنه إذا طلبه طلبا يشق فلا إعادة رأسا فالصور أربع غير أن عجب قد قال والمراد بوجوده بقربه أن يجده بالحل الذي يطلبه فيه بلا مشقة على ما تقدم في قوله وطلبه لكل صلاة طلبا لا يشق به انتهى فقاده أنه موضوع المسئلة فلا يكون قيداً فلا تكون الصور أربعاً والذي يظهر أن لها مفهوماً مشتركاً أربعاً بل يتعين ويفسر قوله لا يشق به أن طلبه طلباً ما وهو أقل من الطلب المطلوب منه المشاركة بقول المصنف طلباً لا يشق به لأن كلامنا في أفراد المقصر (قوله وجه هذا لا تتكرر) لا يخفى أنه لم يتكلم فيما حل على أنه معتمد فاذن لا يظهر قوله لأن النسيان لا يتكرر مع العمد وجوابه أنه يؤخذ من قوله وجد الماء الذي طلبه أنه عالم به نعم هو ظاهر على ما قرره الثاني فقد قال كواجده بقربه أي وهو عالم به وقد طلبه فلم يجده ثم وجده بعد الصلاة فلا تتكرر مسألة النسيان إلا تيمم مع هذه لأن النسيان لا يتكرر مع العمد (قوله يعني أن من يتيقن الماء الخ) أي وجوداً أو لحوقاً هذا قيد وقوله كخائف تساح أي جزماً أو غلبة ظن وينبغي أن يكون الظن مثله كما تقدم قيد ثان وقوله ووجد الماء الذي كان الخ قيد ثالث (قوله بان زال المانع) الأفضل أن يقول وتبين عدم ما خافه قيد رابع وقوله فلولم يتيقن مفهوم الأول وقوله أو وجد مفهوم (١٩٧) قوله ووجد الماء وسكت عن مفهوم اثنين وتبينه فنقول ومفهوم قوله وتبين عدم المانع وأما إذا تبين وجود المانع أو لم يتبين شيء فلا إعادة أصلاً أو كان خوفه شكاً أو وهماً فيعيد أبداً ولا يخفى أن قوله فلولم يتيقن صادق بغلبة الظن أو بالظن وبالشك ومفاده أن غلبة الظن هنا لا تعطى هنا حكم اليقين والظاهر أنها تعطى لكم اليقين والمراد به الاعتقاد الجازم واستشكل كون الخائف مما ذكر مقصراً مع أنه لا يجوز التغير بنفسه وأوجب بانه لما تبين عدم ما خافه وكان خوفه كلاً خوف فعنده تقصيره في عدم تثبته وإن شك هل كان تيممه لخوف أص أو سبع أول تقصيره ككسار أعاد أبداً كما قال ابن فرحون (قوله يريد) أي بقوله وكذلك المريض أي مالك أو ابن القاسم (قوله والخائف الذي يعرف الماء) معطوف على المريض

بقربه أي وجد الماء الذي طلبه فانه يعيد في الوقت فلو وجد غيره لم يعيد والمراد بوجوده بقربه أن يجده بالحل الذي يطلبه فيه بلا مشقة وبهذا التقرير لا تتكرر مسألة النسيان إلا تيمم مع هذه لأن النسيان لا يتكرر مع العمد (ص) لأن ذهب رحله (ش) يعني أن من ضل رحله في الرحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فانه يتيمم ولا إعادة عليه في وقت ولا غيره لعدم تقصيره (ص) وخائف لص أو سبع (ش) يعني أن من يتيقن الماء الممنوع من الوصول إليه كخائف تساح أن يدخل النهر وخائف أص أو سبع إذا تيمم وصلى ووجد الماء الذي كان ممنوعاً منه بان زال المانع فانه يعيد في الوقت استحباباً فلولم يتيقن الماء أو وجد غير الماء الممنوع منه فلا إعادة عليه (ص) ومريض عدم مناولة (ش) فيها الخائف من لصوص أو سباع على الماء يتيمم في وسطه لكل صلاة وكذلك المريض ابن يونس يريد الذي يجدد الماء ولا يجدد من يناوله إياه والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه ثم أن وجدوا يعني هؤلاء الثلاثة الماء في الوقت أعادوا ابن يونس والاصوب أنه الوقت المختار وكلام المؤلف مقيد بمريض لا يتكرر عليه الداخلون عدم في وقت الصلاة مناولة أو لا تتكرر عليه الداخل فليس بمقصر (ص) وراج قدم ومتردد في لحوقه (ش) يعني أن الراجي للماء إذا تيمم أول المختار ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فيه فانه يعيد استحباباً وأما لو وجد غيره فلا إعادة عليه وأما المتردد في لحوقه مع القطع بوجوده وتيمم في الوقت المقدر له وهو الوسط ثم وجد الماء فيعيد في الوقت وأخرى إذا قدم عن وقته المقدر له بخلاف المتردد في وجوده فلا إعادة عليه مطلقاً أي سواء تيمم في وقته أو قدم لأنه استند إلى الأصل وهو العدم (ص) وناس ذكر بعدها (ش) تقدم أن الناسي للماء إذا علم به في الصلاة قطع فان علم به بعدها أعاد في الوقت ومثل ناسيه لو طلبه من رفقة فنسوه فتيمم وصلى ثم نذ كروه وظن أنهم لو علموه لم يمنعوه ولو ظن أنهم لو علموه منعوه لم يعيد ومثل الناسي الجاهل لكونه في ملكه كالأول جعلته زوجته أو رفيقه

لفظ المدونة ويتيمم المريض الذي يجدد الماء ولا يجدد من يناوله إياه والخائف الذي يعلم موضعه ويخاف أن لا يبلغه وكذلك الخائف من سباع أو لصوص في وسط كل صلاة ثم أن وجد الماء في الوقت أعاد اه نقول أراد بالخائف الذي يعلم موضع الماء المتردد في اللحق وقوله ويخاف أن لا يبلغه بيان لجهة الخوف (قوله ثم أن وجد) هذا لفظ الشارح في شرحه فاذن الأفضل أن يقول يعني ما ذكر من هذه الثلاثة (قوله وكلام المؤلف مقيد بالخ) ولا حاجة لبيانته لأن كلام المصنف في المقصر (قوله وراج قدم) فيه أنه ترك مندوباً ولا إعادة فيه وأوجب بان إعادة من أعاد لم يقول بوجوب تأخر الراجي (قوله بخلاف المتردد في وجوده) والفرق بين المتردد في اللحق وبين المتردد في الوجود أن ذلك عنده نوع تقصير فلذا طلب بالاعادة ولو صلى في الوقت المطلوب بالتأخير فيه بخلاف المتردد في الوجود فانه استند إلى الأصل وهو العدم وفي عب أن المتردد في الوجود إذا قدم يعيد وما قاله الشارح من كون المتردد في الوجود لا إعادة عليه مطلقاً تبع فيه التوضيح والشامل وارتضى كلامهما الخطاب وما قاله عب تبع فيه ابن فرحون ورأيت تضعيف كلام ابن فرحون (قوله ومثل الناسي الجاهل) قد يقال هو معذور وقد يجاب بان وضع زوجته كوضع من جهة أن شأن المرأة أن تقوم بشأنه (قوله لكونه في ملكه)

أى لم يعلم بكونه فى ملكه والواقع أنه فى ملكه وقد صرح فى المدونة بالمسئلتين واقتصر المصنف على الناسى لا يقتضى أن الجاهل كذلك لان الناسى عنده نوع تقصير بخلاف الجاهل المذكور (قوله على كوعيه) أى على مسح كوعيه (قوله مصاب بول) اسم مكان أى على موضع أصابه بول قاله اللقاني (قوله ببول أو غيره) أى فلامفهوم لقوله بول ولم يقل لارض متنجسة للاختصار وانما خص البول بالذكر لاستهلاك عينه (قوله الى اثنين منها الخ) مفاده أن هناك غير هذين التأويلين وهو كذلك فقد اعتذر بان المتوضئ ينتقل لما هو طاهر حقيقة لانه يدرك معرفته بالمشاهدة والتيمم انما ينتقل لتراب آخر انما يعرف بالاحتياط فنجس الماء ينتقل منه لظهور بقينا والصعيد ينتقل منه لطاهر ظنا قاله أبو بكر القفال وبان الارض تسقى عليها الرياح التراب فيختلط الطاهر بالنجس وغير ذلك (قوله بالمشكوك فى اصابها) أى والاصل العدم لا يخفى أن هذا بعيد غاية البعد (قوله لا عاد أبدا كالوضوء) لا يخفى أن نجس الماء فى الوضوء ليس بمجرد الاصابة كما هو ظاهر اللفظ (قوله وأولها عياض بحقق الاصابة) أى فلا إعادة مع الشك كما فى الشيخ أحمد الزرقاني (قوله وهو الحسن) أى البصرى وقوله محمد بن الحنفية هو ابن سيدنا على وأمه من سبي بنى حنيفة فلذا قيل محمد بن الحنفية وهما مجتهدان ووافقهما محمد بن الحسن من أصحاب أبى حنيفة وقد أخذ عن مالك الموطأ وأقام عنده ثلاث سنين وكان فى اليوم الذى يقرأ فيه حديث مالك تزدحم الناس عليه دون غيره قال تت وقد يقال فى هذه المسئلة اشكال وذلك أن القائلين بطهارة الارض بالجفاف اختلفوا فمنهم من قال يجوز التيمم عليها (١٩٨) كالصلاة ومنهم من قال يجوز الصلاة عليها دون التيمم لان طهارتها ثابتة بطريق ظنى وطهارة التراب التيمم عليه ثبتت بطريق قطعى ومثبت بطريق ظنى لا يقوم مقام ما ثبت بدليل قطعى والجواب أن كلام المصنف مبنى على أحد القولين ولذلك قال للقائل (قوله ومعناه أنه حصل الخ) أقول لا وجه لذلك لان اليقين الحاصل بعد التيمم وقبل الدخول بمثابة الذى قبل التيمم فالصواب ما ذهب اليه غير الشارح من أنه فيمن يتيقن الاصابة ولو قبل الدخول وفى كلام عجم ما يقبده ولذا قال ابن عطاء الله طاهر الكتاب جواز الاقدام على ذلك وشارحنا تبع الطخينى وضعف

فى رحله (ص) كقتصر على كوعيه لا على ضربة (ش) يعنى أن من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصلى أعاد ما دام فى الوقت لقوة القائل بوجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضربة واحدة عم بهما وجهه ويديه الى مرفقيه فلا إعادة عليه لافى وقت ولا غيره لضعف القول بوجوب الثانية (ص) وكما تيمم على مصاب بول وأول بالمشكوك وبالحقق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الارض بالجفاف (ش) يعنى أن من تيمم على صعيد متنجس ببول أو غيره وصلى فانه يعيد فى الوقت واستشكل بتفسير الطيب بالطاهر وبان من توضأ بماء نجس يعيد أبدا واعتذر واعنه بامور أشار المؤلف الى اثنين منها بان ابن حبيب وأصبغ أولافولها من تيمم على موضع نجس فليعد ما كان فى الوقت بالمشكوك فى اصابها ولو تحققها لا عاد أبدا كالوضوء وأولها عياض بحقق الاصابة كما هو ظاهرها وانما فرق بين التيمم والوضوء واقتصر فى التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة للقائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالجفاف قال بعضهم ومعنى ذلك أن اليقين حصل له بعد التيمم أما لو تيمم متيقن الاصابة لا عاد أبدا اهـ (ص) ومنع مع عدم ماء تقبل متوض وجاع مغتسل الاطول (ش) يعنى أنه يمنع الرجل المتوضئ أن يتقبل زوجته ونحو المرأة أن تقبل زوجها وهى متوضئة وكذا غير

في رحله (ص) كقتصر على كوعيه لا على ضربة (ش) يعنى أن من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصلى أعاد ما دام فى الوقت لقوة القائل بوجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضربة واحدة عم بهما وجهه ويديه الى مرفقيه فلا إعادة عليه لافى وقت ولا غيره لضعف القول بوجوب الثانية (ص) وكما تيمم على مصاب بول وأول بالمشكوك وبالحقق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الارض بالجفاف (ش) يعنى أن من تيمم على صعيد متنجس ببول أو غيره وصلى فانه يعيد فى الوقت واستشكل بتفسير الطيب بالطاهر وبان من توضأ بماء نجس يعيد أبدا واعتذر واعنه بامور أشار المؤلف الى اثنين منها بان ابن حبيب وأصبغ أولافولها من تيمم على موضع نجس فليعد ما كان فى الوقت بالمشكوك فى اصابها ولو تحققها لا عاد أبدا كالوضوء وأولها عياض بحقق الاصابة كما هو ظاهرها وانما فرق بين التيمم والوضوء واقتصر فى التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة للقائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالجفاف قال بعضهم ومعنى ذلك أن اليقين حصل له بعد التيمم أما لو تيمم متيقن الاصابة لا عاد أبدا اهـ (ص) ومنع مع عدم ماء تقبل متوض وجاع مغتسل الاطول (ش) يعنى أنه يمنع الرجل المتوضئ أن يتقبل زوجته ونحو المرأة أن تقبل زوجها وهى متوضئة وكذا غير

تنبية محمل كلام المصنف ان وجد طاهر غيره واتسع الوقت فان لم يجد غيره وضاق الوقت وجب تيممه به ولا إعادة عليه فيه تنبيه ما قاله الشارح من أن التأويل الاول لا يصح وابن حبيب ليس كذلك فليس لهما تأويل انما هما طريقتان خارجة عن التأويلين فتد قال فى اختصار الواضحة ومن تيمم بصعيد نجس عالما بنجاسته أعاد أبدا وهو كمن لم يتيمم ومن تيمم به وهو لا يعلم أنه نجس فان علم فى الوقت أعاد وان لم يعلم حتى خرج الوقت فلا إعادة عليه وانما التأويل الاول لابي الفرج فقد قال ان المدونة محمولة على أن النجاسة لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة كانت كالماء المتغير بنجاسة تعاد منه أبدا أما عياض فيجعل مقابل أبى الفرج ما اذا كانت النجاسة ظاهرة فتخلص أنه ليس لابن حبيب وأصبغ تأويل وانما لهما قول مقابل لما فيها وأن التأويل الاول والثانى متفقان على تحقق الاصابة غير أن الاول يقول ليست بظاهرة وهو معنى المشكوك والثانى يقول انها ظاهرة فالفرج يقول علمت بنجاستها لكنهم لم تظهر فتكون كالماء الواقع فيه نجاسة ولم تغيره وقد عروا عن الماء المذكور بانه مشكوك فكذلك التراب قال محشى تت حين أفاد ما قلنا فان قلت هل يقيده قوله بالاعادة فى الوقت بما اذا كان غير عال بالنجاسة حال التيمم كما قال بعضهم أم لا قلت بل يبقى على اطلاقه كما أطلقه عياض وغيره وجعلوا قول ابن حبيب وأصبغ مخالفا للكتاب (قوله وجاع مغتسل) المراد من هو بحال المغتسل اغتسل بالنعل أم لا كصبي بلغ ولم يلزمه غسل (قوله الاطول) راجع لقوله وجاع مغتسل لا لما قبله لانه لا يتضرر بترك التقبيل وأيضا الجاع يحصل به انكسار شهوته ويسكن ما عنده بخلاف التقبيل ونحوه فانه يزيد هيجانه ونحوه بترك شهوته ولو عبر بتضرر بدل طول فقال لا يتضرر كان أولى

(قوله لا تفسد الصلاة بها) أي بأن لم يلزم عليها الاختلال ركن من أركان الصلاة حقيقة أو حكماً وأما لو لم يخف بأن لم يلزم عليها عدم تكميل أركان الصلاة أو تكميلها مع مشقة كان صار يضم وركبه ونحو ذلك فإنه يجب عليه إخراج الحدث (قوله فهو عاص) هذا على أن المنع على التحريم والمعتمد أن المنع على الكراهة (قوله أو يخشى العنت) ولو بدون طول ولذا قلنا لو قال لا تنضر ركن أولى (قوله أي يمنع الرجل الخ) هذا بيان لضافته إلى الفاعل وكأن المصنف يقول ومنع تقبيل شخص متوض غير مذكراً كان أو أنثى ولم يبين إضافته إلى المفعول وبينها فنقول ومنع تقبيل إنسان غير متوض متوضاً فيحرم على المقبل بكسر الباء وإن لم يكن متوضئاً والمقبل إن مكنته من التقبيل (قوله لأنه صار للأكبر) فإن قلت الصفة واحدة قلت نعم أنه أن التيمم للصغير ناب عن البعض والتيمم للأكبر ناب عن الكل ففيه زيادة طهارة (قوله والباجي) معطوف على أبو عمر والباجي هو الإمام صاحب التصانيف أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب أصله من مدينة بطليوس وانتقل جده إلى مدينة باجة التي بقرب أشيلية (١٩٩) ونسب إليها أو قيل هو من باجة القيروان التي

ينسب إليها أبو محمد الباجي الحافظ مات سنة أربع وسبعين وأربع مائة ذكره الشنقي في حاشية الشفاء

(قوله ترك مقدور عليه قبل حصوله)

وهو الطهارة المائية في المستقبل

التي كان يمكنه أن يحصلها أي بسفره

في طريق فيها الماء أو بعدم سفره

رأساً وقوله والمنع منه بعدم أي بعد

الحصول وهي الطهارة القائمة

بالشخص التي منعه من وطء زوجته

والحاصل أن في كل خلوة عن طهارة

الأنثى يساغ في الخلوة عنها قبل حصولها

كسلة السفر ولا يساغ في الخلوة

عنها بعد حصولها كسلة ثلثنا التي

نحن بصدد هاوله نظير كن ترك

السبب المحصل للدرهم فلا يلام

بمخلاف من تعاطى السبب وحصله

ورمى في البحر فيلام فأنخلو عن

الدرهم موجود في الأمرين إلا أنه

في الأول خلوة قبل الحصول فلا يلام

وفي الثاني خلوة بعد الحصول فيلام

(قوله المنع على الذنب) الأفضل أن

يقول على الكراهة وهذا القول أعنى

التقبيل بماله قدرة على تركه كالبول إن خفت حقيقته خفة لا تفسد الصلاة بها ولا خلاف أنه إن فعل ذلك تيمم وكذلك إذا كان معه ماء قد دخل الوقت وأهراقه فهو عاص ويجوز له التيمم وكذلك يمنع كل من الزوجين مع عدم الماء إذا كان طاهر من الجماع فلا يجوز للزوج ذلك ولا يجوز للمرأة أن تمسك من نفسها إلا طول يضر به في بدنه أو يخشى العنت فيجوز حينئذ أن يطأها ولها أن تمسكه وينتقلان للتيمم لا بمجرد شهوة النفس وقوله تقبيل متوض مصدر مضاف لفاعله أو لمفعوله أي يمنع الرجل المتوض أن يقبل زوجته وتنع هي أن تقبل زوجها وهي متوضئة وكذا قوله وجماع مغتسل وظاهره ولو كان يصلي في الأصل بالتيمم لأنه صار للأكبر بعد أن كان للصغير ولا منافاة بين منع ما ذكر وجواز السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلباً للمسال ورعى المواشي كما قال أبو عمر والباجي لو جرد الفرق بين تجويز ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده ثم إن المنع على الذنب وقيل على التحريم (ص) وإن نسي إحدى الخمس تيمم خسا (ش) يعني أنه إذا نسي صلاة من الخمس لا يدري ما هي فإنه يصلي خمس صلوات يتيمم لهن خمس مرات لكل صلاة تيمم (ص) وقدم ذوماً معاً ومعه جنب الانخوف عطش ككونه لهما وضمن قيمته (ش) يعني إذا مات صاحب الماء ومعه شخص حتى يحدث جنب أو غيره فإن الميت يقدم على المحدث الحي لحقيقة الملك إلا أن يخاف على الحي العطش فإنه يكون حينئذ أحق من صاحبه ويقيم الميت حفظاً للنفس ويضمن قيمته للورثة أما لو كان الماء مشتركاً بين الميت والحي يقدم الحي ولو لم يخف عطشاً لترجح جانبه بالشركة ويضمن قيمة نصيب الميت فقوله وقدم أي في مائه ولا مفهوم لقوله ومعه جنب فلو قال وقدم ذوماً معاً ومعه ذوماً منع لكان أخصراً وأشمل وقوله ككونه لهما تشبيهه في تقديم الحي لأبيه وخوف العطش وقوله وضمن قيمته راجع لهما أي وضمن المقدم في الأولى بقيده قيمة كل الماء في الثانية قيمة نصيب الميت لورثته مراعى فيها الزمان والمكان والحال من كثرة النفقة وقلتها وكثرة الطلاب وانما ضمن قيمة الماء وإن كان من التملكات التي يراعى فيها ضمان المثل لئلا يؤول ضمانه لضمنه

كون التقبيل ونحوه مكرهاً والمعتد والثاني ضعيف فتدبره (قوله وإن نسي إحدى الخمس) أي وإن نسي إحدى النهاريات صلى ثلاثاً وإن نسي إحدى اللياليتين صلى اثنتين وذكر هذا وإن استفيد من قوله لا فرض آخر لأنه يتوهم أن المراد الفرض بذاته لا بالاحتياط (قوله ذوماً معاً) أي في مائه لا في مائه وغيره بقية قوله ككونه لهما (قوله الانخوف عطش) استثناء منقطع وينبغي أن يكون مطلقاً الحاجة من عجن وطبخ مثل العطش (قوله وضمن قيمته) ولا يرد على هذا قول المصنف في مسألة المضطر وله الثمن إن وجد دلان ذلك مضطر وهذا أخف منه (قوله إلا أن يخاف على الحي العطش) أي آدمي أو غيره محترم فيقدم من خيف عليه العطش (قوله لكان أخصراً وأشمل) أي أشموله الحائض والنفساء والمحدث حدثاً أصغر وأما إذا كان المانع واحداً أو أكثر وسواء اتحد المانع أو تعدد بهما أو بأحدهما وأما الاختصاص به فلم يظهر ويمكن الجواب بأن المعنى لكان أخصراً أي على فرض أن لو قال ومعه جنب أو غيره (قوله والحال من كثرة النفقة) لا يخفى أننا إذا نظرنا إلى القيمة في ذلك المكان لا يلتفت إلى كثرة النفقة ولا إلى قلتها يلزم من ذلك مراعاة كثرة الطلاب وقلتها (قوله لئلا يؤول ضمانه لضمنه) حاصله أنه يقول إنما ضمانه القيمة ولم تضمنه المثل الذي هو الأصل لأنه لو ضمن المثل لكان يضمنه

في محله وذلك مشقة عليه بإيصاله الى ذلك المحل وأما في موضع التحاكم أي عند القدوم لبلد فيها قاض يحكمهم وذلك غبن على الورثة لانه قد لا يكون له قيمة هناك هذا مراده والافاضل ليس في موضع التحاكم بل في الموضوع الذي أخذه فيه ولكن محل غرم القيمة ان طلب به بعد الرجوع أو في المحل المذكور وتغير الحال وأما لو لم يتغير فغرم المثل ومحل غرم القيمة أيضا اذا كان له في محل الأخذ قيمة والاغرم المثل اذا تقرر ذلك فالأولى حذف قوله وأيضاً لانه يشعر بانهم ما فرقان مع أنه فرق واحد (قوله أو فوق شجرة الخ) قال محشي نت تعقب بان المعتمد التيمم على الحشيش أو الخشب عند عدم غيره كذا كروه في قوله لا يصير وخشب حتى قيد بعضهم الشجرة بعدم امكان التيمم عليها اهـ (قوله وكذا بعدم القدرة) يمكن دخولها في كلام المصنف بأن يقال قول المصنف بعدم ماء وصعيد أي حقيقة أو حكماً بأن كان عاجزاً عن استعماله (قوله وظاهره) رد على ما نقل عن القابسي قولاً خامساً وهو أن الربوط يوجب التيمم للأرض بوجهه ويديه كأيامائه اليها للسجود (قوله لان الطهارة شرط) تعليل لقوله وسقط عنه أيضاً قضاؤها ثم اذا علمت ما قاله مالك فنقول قال ابن القاسم يؤدي ويقضى احتياطاً وهو مذهب الشافعي وقال أشهب يؤدي ولا يقضى وأصبح يقضى ولا يؤدي ونظم بعضهم الاربعه الاقوال فقال ومن لم يجد ماء ولا متيمماً فأربعة الاقوال يحكي مذهباً (٣٠٠) يصلي ويقضى عكس ما قال مالك وأصبح يقضى والاداء لشبهها

وذيل التتائي هذا الخامس بقوله وللقابسي ذوالربط يوجب لأرضه بأيد ووجه التيمم مطلباً وما ذهب اليه مالك هو المعتمد **تتبيه** **اختلاف أهل الأصول** هل من شرط القضاء تعلق الاداء بالقاضي أو تعلقه في الجلة والمشهور مبني على الاول وقول أصبح على الثاني وقول ابن القاسم على الاحتياط في جانب الاداء وقول البساطي أضعفها قول أشهب فيه نظراً لانه الذي عليه الأكثر ولعل وجه قول أشهب ان المأمور به يفعل الممكن منه والمكلف مأمور بالصلاة والطهارة وتعمدت الطهارة فيفعل الصلاة وعلى كلام أشهب لا تبطل بسبق الحدث ونسيانه (قوله ولما كانت النظائر التي لا ترفع الخ) أي أن كل واحدة

موضع التحاكم وقد لا يكون له قيمة هناك أو قيمة قليلة فيكون ذلك غبناً للورثة الميت وأيضاً لو أخذ منه المثل لكان في موضع السلف وذلك غاية الخرج والمشقة لان الاحتياج الى الماء انما يكون في موضع يتعذر الوصول اليه غالباً في كل وقت (ص) وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (ش) يعني أن من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصابوب لا يصل الى الماء أو فوق شجرة تحتها مانع من الماء أو مريض لا يجدها ولا فان الصلاة تسقط عنه في الوقت ويسقط عنه أيضاً قضاؤها بعدم مالك وكذا بعدم القدرة على استعماله ما وظاهره أمكنه أن يوثق الى الأرض أم لا لان الطهارة شرط أداء وقد عدم وشرط القضاء تعلق الاداء بالقاضي ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وترجع الى ما ينوب عن الكل وهو التيمم وعن البعض وهو مسح الخف والجائر وفرغ من الكلام على الاولين ختم بالثالث وفصله عن الخف مع اشتراكهما فيما ذكر بالتيمم ليجمعه معه في العذر المبيح لهما وهو قوله فيما يأتي ان خيف غسل جرح كالتييم فيصير حواله على معلوم بخلاف لو قدمه على التيمم فيصير حواله على مجهول وجهه ابن الحاجب مع الخف تنظر الى الاشتراك المذكور فقال

فصل (ص) وان خيف غسل جرح كالتييم مسح ثم جبيرة ثم عصا بته (ش) يعني أن من كان في أعضاء وضوئه ان كان محدثاً بحد ثأ أصغر أو في جسده ان كان محدثاً بحد ثأ كبير موضع مألوم من جرح وغيره فان قدر على غسل ذلك الموضع من غير ضرر وجب غسله في الوضوء والغسل وان خاف من غسله بالماء خوفاً كالخوف المتقدم ذكره في التيمم في قوله ان خافوا باستعماله مرضاً أو زيادته أو تأخر برءه ان يمسح على ذلك الموضع المألوم مباشرة فان خاف من وصول البلل اليه في المسح ضرراً كما مر فانه يجعل عليه جبيرة ثم يمسح عليها

منها نظيرة الاخرى وغرة عدم رفع الحدث انها لو ازيلت لطلب الشخص بطهارة ما تحته كما هو بين (قوله ويستوعبها

وجهه ابن الحاجب مع الخف) ولم يقدم الخف بل أخر الخف عن التيمم وذكر بعد الخف الجائر ولم يقع منه احالة كالمصنف لأن أن نقول لو قدم المصنف التيمم على الخف ثم ذكر بعد الخف الجائر لاحت الاحالة مع الجمع **فصل الجبيرة** (قوله بجرح) بالضم الاسم وبالفتح المصدر والمراد هنا الاول لان المصدر لا يمسح (قوله ثم عصا بته) بفتح العين كما ضبطه محشي نت ووجهه بما يعلم بالوقوف عليه (قوله من جرح أو غيره) كالشجة والحاصل أن التفريق الحاصل في البدن ان كان في الرأس قيل شجة وفي الجسد خدش أي وجحش وفيه وفي اللحم جرح والقريب العهد لم يقع خراج بوزن غراب وما قبح قرح وفي العظم كسر وفي العصب عرضا بقر وطولاً شق وما يتعدد كثيراً شخ وفي الاوردة والشرابين أي العروق الضارب انفجار (قوله كالخوف الذي في التيمم) المشقة هنا لا تسكن ولا يكتفي بمجرد الخوف بل لابد من اخبار طبيب حاذق أو تجربه ان سبقت له بنفسه أو اخبار من هو قريب له في المزاج (قوله فله أن يمسح) أي فعلية أنه يمسح وجوباً ان خاف هلاكاً أو شديداً أو يندب ان خاف أذى غير شديد (قوله يمسح) أي مرة واحدة وان كان في محل يغسل ثلاثاً ولا بد أن يعمم والالم يجره بخلاف الخف (قوله فانه يجعل عليه جبيرة) قال اللقائي الجبيرة ما يطيب به الجرح كان ذروراً أو أعواداً أو غير ذلك

(قوله أو خاف من حل العصابة) المناسب أن يقول فان خاف من المسح على الجبيرة مسح على العصابة فان خاف من حل العصابة مسح على عصابة أخرى الخ (قوله ما يسمى في العرف جرحا) الاولى أن يقول على ما يسمى في العرف فصدا أي أن الفصد يشبه الجرح في المسح بقيوده المتقدمة والظاهر أنه تشبيه لان المتبادر من الجرح عادة غير الفصادة (قوله لان فصد مصدر الخ) يرد عليه أن المحل الذي للفصد ذات الفاعل فالمناسب أن يقول أن فصد (قوله ومرارة) وعبارة غيره ومرارة من مباح ومكره كبحرهم وتعدر قلعها وانما نص على المرادة وان كانت داخلة تحت الجبيرة لانه يتوهم أنه لا يمسح عليها لان بعض الأئمة يرى أنهم من المباح نجسة (قوله وقرطاس) بضم القاف وكسرهما (قوله عمامة خفيف بنزعها الخ) الظاهر أن الخوف هنا كالتيه أي من خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء وحاصله أنه اذا قدر على مسح بعض الرأس مسح ويكفيه فان تعذر مسح على (٣٠١) العرقبة والافعل المزوجة والافعل العمامة

كذا ينبغي فرتبة العمامة متأخرة هذا ان لم يشق عليه نقض العمامة وعودها لما كانت عليه فان شق وكان لبسه لها على هذه الحالة لضرر فهل له المسح عليها وهو ما لا يعزى أم لا وهو ما لا يخبره وهذا حيث لا يتضرر بنقضها وعودها والامسح قطعاً (قوله هذا معطوف على جبيرة) لا يخفى انه يفيد أن المرارة ليست من الجبيرة مع أنها منها (قوله ظاهره ولو من غير مباح) ظاهره وان وجد المباح (قوله ولا يستحب له المسح على العمامة) أي ولا يستحب له التكبير على نقل الطبخي عن الطراز (قوله ونقل بعض الاستحباب) أي استحباب التكبير على العمامة وهو صاحب الطراز على نقل الشاذلي ونقل الطبخي عنه أي عن الطراز عدم الاستحباب واعتراض عليه بأنه قد عكس النقل وقال بعض ينبغي أن يقال ان معنى كلام الطبخي لا يمسح على عمامته لا يمسح على موضع عمامته المقابل

ويستوعبها بالمسح والالم يجزئه فان خاف من المسح على الجبيرة ما مر أو خاف من حل العصابة المربوطة على الجبيرة فساد الدواء أو تعذر حلها فله أن يمسح على العصابة المربوطة على الجبيرة وهكذا لو كثرت العصابات فانه يمسح عليها اذا لم يمكن المسح على ما تحتها عبدالحق من كثرت عصابته وأمكنه مسح أسفلها لم يجزئه على ما فوقه (ص) كفصد (ش) يحتمل أنه تمثيل ويحتمل أنه تشبيه أي وكذلك يمسح على ما يسمى في العرف جرحا أي يشبهه في المسح بقيوده السابق والمراد محل الفصد لان فصد مصدر وهو لا يمسح (ص) ومرارة وقرطاس صدغ وعمامة خفيف بنزعها (ش) هذا معطوف على جبيرة أي ويمسح على المرارة تجعل على الظفر وظاهره ولو من غير مباح لانه محل ضرر وكذا يمسح على القرطاس يلمص على الصدغ لصداع وكذلك يمسح على عمامته اذا خاف بنزعها لضرر او يدخل في عصابته الارمد يمسح على عينيه فان لم يقدر فعلى القطن أو على العصابة ولا يتمم فلو أمكنه مسح بعض رأسه فعل ولا يستحب له المسح على العمامة ونقل بعض الاستحباب (ص) وان يغسل أو بلا طهر وانتشرت (ش) يريد أن المسح وترتيبه السابق جاز بغسل وجب من حلال أو حرام لان المعصية قد انقطعت فوقع الغسل المرخص فيه وهو غير متلبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا يقياس على مسئلة العاصي بسفره فلا يقصر ولا يفطر وكذلك يجوز المسح وان وضعت الجبائر بلا طهر وان انتشرت العصابات وجاوزت محل الالم لان ذلك من ضرورات الشد بخلاف الخف المشروط لبسه على طهارة لا يضطراره لشدّها بخلاف الخف (ص) ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله والا ففرضه التيمم كأن قل جدا كيد (ش) أشار به - ذالى أن ما مر من جواز المسح على المألوم وغسل ما سواه مشروط بأن يكون جل جسده صحيحا والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء والمعتبر من الأعضاء الفرض أو يكون أقل الجسد صحيحا أي وهو أكثر من يد أو رجل بدليل ما بعده والحال أن غسل الصحيح في الصورتين لا يضر الجرح أما لو عمت الجراح وتعذر الغسل أو ضرر غسل الصحيح الجرح ففرضه التيمم أي الفرض له لا الفرض عليه بدليل قوله وان غسل أجزأ كما انه يتم اذا قل الصحيح جدا كيد أو رجل ولو لم يضر غسله الجرح وترك المؤلف الواسطة وهو ما لم يكن جلا ولا أقل كالنصف وينبغي أن يكون حكمه حكم ما اذا صح

لما مسح من رأسه وأما بقية العمامة فينبغي مسحه وفي كلام القرطبي ما يفيد أن

(٣٦ - خشي أول)

التكبير على العمامة واجب فالأقوال ثلاثة وكلام القرطبي موافق للقواعد فهو التحقيق (قوله فوقع الغسل المرخص فيه) أي من احتواؤه على المسح (قوله وجاوزت) معطوف على ما قبله تفسير (قوله لا يضطراره لشدّها) أي بلا طهارة ولو تأخر تحصيلها لحصل ضرر قال بعض الشراح وظاهره ولو لم يكن في حلها مشقة لكن بشرط أن يحصل له بفكها الضرر (قوله كيد) أي بالنظر للغالب فلو خلق لشخص وجهه ورأسه ويد واحدة وكانت هي الصحيحة لكان حكمه التيمم قاله الشيخ أحمد والمراد باليد في الوضوء ما يجب غسله وأما في الغسل فانظر هل من طرف الاصابع الى الابط أو الى المرفقين والظاهر الاول وكذا انظر ما المراد بالرجل هل ما يجب غسله في الوضوء وهو الظاهر هذا في الوضوء وهل الغسل كذلك أو الى الركبتين وهو الظاهر (قوله وينبغي الخ) هذا لا يحتاج اليه الا على جعل القيد راجعا للثانية فقط كما قاله البعض كبرام ويكون الحكم مختلفا أو ما على جعله قيد فيهم ما غير محتاج اليه والمعمد أنه قيد فيهم ما هذا مفاد

ماذ كروا (وأقول) لعل كلام بهرام أن الشأن أن الضرر وعدمه انما ينظر له فيما اذا كان الاقل صحيحا وأما اذا كان الاكثر صحيحا فالشأن عدم الضرر فكلامه بالنظر للشأن فقط لافادة أن الحكم مختلف ^{في تنبيه} محل كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وأما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر فانه مسح ما يضر ويغسل ما لا يضر (قوله وان غسل أجزاً) أى في غير القليل جدا وأما لو خالف فرضه في القليل جدا بان غسل القليل جدا ومسح الجريح فانه لا يجزئه لانه لم يأت بالأصل ولا بالبدل كما في الارشاد وأما لو غسل الجميع في هذه فانه يجزئه كما أفاده الشارح (قوله تركها وتوضأ) أى ان أمكن الوضوء وأما ان لم يمكن لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتى بتيمم ناقص قال ابن فرحون يأتى بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة (قوله اذا لم يستطع الخ) أى أو استطاع بمسقة (قوله ليعم ما فرضه الغسل) أى كالرجلين وما فرضه المسح كالرأس (قوله والمرفقان) تبع فيه الخطاب وضعفه عجم واعتمد أنه للكوعين تابع لبعض الشارحين مستدلا على ذلك بانه ذكر أن المبيع للتيمم عدم الماء الكافي للفرائض ولا يعتبر السن فان (٣٠٣) وجد كافيا للفرائض فلا يتيمم وكذا ينبغي في المسح هنا انتهى (أقول) وفيه شيء

بل المتعين كلام الخطاب وذلك لان سنن الوضوء متفق على سنيتها وأما المسح للمرفقين في التيمم فالقول بانه فرض قوى كما تقدم (قوله ومفهوم تعذر) انظر لم جزئها هنا بانه اذا أمكن مسحها بالتراب يتيمم وعملوه بان الطهارة الترابية الكاملة أولى من المائية الناقصة وحكوا فيما اذا لم تكن الجراح في أعضاء التيمم أربعة أقوال وكان القياس أن يتيمم فقط لان العلة مستوية وهي ترابية كاملة أولى من مائية ناقصة (قوله بناء على أن الاقل تبع للاكثر) فيه اشارة الى أن المراد بكثرة الجريح أن يكون أكثر من الصحيح لا كثيرا في نفسه وان لم يكن أكثر من الصحيح وسكت عن صورة التساوي ومقتضى ابن عرفة أن حكمه حكم ما اذا كان الجريح أكثر ويمكن أن يكون هذا مراد المصنف بأن

جل جسده لانه لما قابل الجلى بالاقل علم أن النصف داخل فيه (ص) وان غسل أجزاً (ش) أى وان تكاف من فرضه الجمع بين المسح والغسل في الاولين أو التيمم فيما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره أجزاً لانيانه بالأصل كصلاة من أبيح له الجلوس قائماً (ص) وان تعذر مسحها وهي بأعضاء تيمم تركها وتوضأ (ش) الضمير في مسحها عائداً على الجراح يعنى أن الجراح اذا لم يستطع أن يمسح بوجهه وهي بأعضاء تيمم كالوجه واليدين فانه يتركها بلا غسل ولا مسح كعضو قطع وغسل ما سواها لانه لو تيمم تركها أيضاً ولا شك أن الوضوء والناقص أولى من التيمم الناقص ولو قال وغسل ما سواها كان الحاجب لشمل الطهرين الا الصغير والا كبر وقد يقال انما عدل عن كلام ابن الحاجب ليعم ما فرضه الغسل وما فرضه المسح وأما مسألة الغسل فتعلم بالمقايسة ومن قوله وان يغسل والمراد بأعضاء التيمم الوجه والمرفقان لانه المطلوب ولانه اذا ترك من الكوعين الى المرفقين بعيد في الوقت كما قاله الجيزي ومفهوم تعذر أنه لو أمكن مسحها بالتراب فانه يتيمم عليها ولو من فوق حائل (ص) والافئالة لها يتيمم ان كثروا تبعها يجمعهم ما (ش) أى وان كان الجراح المتعذر مسحها في غير أعضاء التيمم بان كانت بأعضاء الوضوء فأقوال أربعة الاول يتيمم كثرت الجراح أو قلت لبأى بطهارة كاملة والثاني يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لان التيمم انما يكون مع عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله والثالث يتيمم ان كثرت الجراح بناء على أن الاقل تابع للاكثر وان قل غسل ما عدا والرابع يجمع بين الماء والتيمم بأن يغسل الصحيح ويتيمم للجريح وهو أحوط وعز ابن عرفة الاول لعبد الوهاب والثاني لغيره والثالث لنقل ابن بشير والرابع لبعض شيوخ عبد الحز ومفهوم ان كثرته ان قل غسل ما عدا وهو القول الثاني فصدر الثالث هو الاول ومفهوم عجزه هو الثاني (ص) وان نزعها الدواء أو سقطت وان بصلاة قطع ورد لها ومسح (ش) يعنى أن من نزع الامور الحائلة بعد المسح عليها في وضوء أو غسل من جبيرة ومرة وقرطاس وعمامة اختياراً أو لدواء أو سقطت بنفسها ردّها ومسح

يكون أراد كثيراً في نفسه وتفسير بالنصف فأكثر (قوله للجريح) أى لاجل الجريح وتقدم المائية على الترابية وان لما يلزم الفصل بين الترابية وبين ما يفعل بها وانظر على القول الرابع لو كان يخشى من الوضوء المرض ونحوه هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد أو يكتفى بالتيمم ويجزئ هذا في القول الثاني لكن في ابن فرحون ما يفيد أن هذا يتيمم ويصلى قطعاً وانظر أيضاً على هذا القول هل يجمعهم السكك صلاة أو الصلاة الأولى فقط فاذا أراد أن يصلى أخرى تيمم فقط حيث كان الوضوء بائناً والظاهر الاول لان الطهارة عنده مجموعهما فكل واحد منهما جاز لها قاله عجم (قوله فصدر الثالث) أى الذي هو قوله تيمم في ذاته بقطع النظر عن القيد ولا شك انه الاول لان الاول التيمم مطلقاً (قوله ومفهوم عجزه هو الثاني) لان مفهوم ان كثرته اذا كان أقل فالواجب الغسل بخذ الغسل بقطع النظر عن قيده فصدره الثاني (قوله وان نزعها الدواء) شرط جوابه محذوف تقدير ردّها ومسح وأما قوله قطع الخ فجواب ان في قوله وان بصلاة ويحتمل أن يكون قوله قطع جواب ان الاولى باعتبار قوله وان بصلاة يجعلها اللب الفقه وقوله وردّها ومسح جواب له باعتبار ما قبل المبالغة وما بعدها ^{في تنبيه} يفهم من المصنف أن الجبيرة لو دارت لا يكون حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته قاله عجم

(قوله وان صغ غسل) وكذا ينبغي أن يقال ان صار يستطيع المسح على نفس الجرح مباشرة بعد أن كان يسمح على الجيرة يجب أن ينتقل المسح على عصابة وصار يستطيع المسح على الجيرة ينتقل (قوله كما اذا كان عن جنبه) تمثيل لقوله رأسا (قوله ومسح الرأس) أي كما اذا كان اغتسل ومسح على العرقية ثم قدر على مسح الرأس دون الغسل فإنه مسح الرأس فهذه صورة لم يكن المسح متوضعا بل مغتسلا نعم هذا ليس بظاهر قول المصنف وان صح لان المتبادر من كلام المصنف أنه صح صحة تامة ويراد الاصل ولو نسبيا (قوله الذي لا يقدر على غسلها) الصواب غسله لان الرأس مذكر لا غير الا أن يقال أنه ثبت باعتبار الهامة أو البضعة (قوله من مدة) لا يخفى أنه لم يذكركم الاستحاضة مدد ولم يذكركم النفاس والاستحاضة علامة في الانتهاء انما ذكر العلامة في الانتهاء في الحيض (قوله علامة وجودا) لا يخفى أنه لم يذكركم العلامة من حيث الوجود (٣٠٤) نعم ذكر العلامة من حيث الانتهاء (قوله وغير ذلك) ما قيل انه مأخوذ من الاجتماع

لان الحيض والمحيض مجتمع الدم
فصل الحيض (قوله طهر فاصل) أي بينها وبين حيض فلو فرض أن المرأة حاضت مثلا في عمرها ثلاث حيضات فكل منها يقال له حيض وأما حيضة فلا يقال الا للتوسط (قوله والطبيعة) عطف مرادف (قوله كصفرة أو كدرة الخ) وبقي التربة بتشديد الفوقية وكسر الراء وتشديد النخبة وهي الماء المتغير دون الصفرة والظاهر أنه ما سكت عن التربة مع أن مذهب ابن القاسم أنها حيض الا لدخولها في قوله كصفرة أو كدرة لان التربة دم فيه غيرة تشبه لون التراب فان اصفر دخل في قوله كصفرة وان لم يصفر وتكرر دخل في قوله أو كدرة (قوله قال ابن القاسم الخ) هو المشهور ومقابل قولان قبل انهما لغو وقيل ان كانت في أيام الحيض فحيض والا فهي استحاضة والمراد بايام الحيض زمن اتيان الحيض

وان كان السقوط في صلاة بطلت وردھا ومسح وان أخر المسح جرى على الموالاة المتقدمة في الوضوء من قوله وبني بنية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء على تقدير أن لو كان مغسولا وانما بطلت الصلاة لان بسقوطها تعلق الحدث بذلك المحل فلم يبق شرط الصلاة بالنسبة لما بقي منها وانما عبر بقطع تعالرواية والافتعير بالبطالان ألبق ولا مفهوم لقوله وان نزعها الدواب لو نزعها عمدا كذلك فإنه يردھا ومسح (ص) وان صغ غسل ومسح متوض رأسه (ش) يعني أن من أبيع له المسح اذا صح جرحه غسله اذا كان في الاصل مغسولا رأسا كان أو غيره كما اذا كان عن جنبه أو مسحه اذا كان في الاصل مسحوا رأسا أو غيره كالاذنين كما اذا كان عن وضوء وانما اقتصر على ذكر الرأس لكونه فرضا ولو قال وان صح فعل الاصل لكان أخصر وشمل الاذنين ومسح الرأس للغسل الذي لا يقدر على غسلها ولو صح في الصلاة قطع ومسح ولما انتهى الكلام على الطهارة الكبرى والصغرى وثابتهما كلا وبعضا وتقدم له أن الحيض والنفاس من موجبات الكبرى دون الاستحاضة شرع في الكلام على حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة وعلامة وجود وانتهاء وغير ذلك وبدأ بالحيض لكثرته تكرر دون الاخيرين فقال

فصل * الحيض دم (ش) الحيض أعم من الحيضة لانها انما تطلق على ما اذا تقدمها طهر فاصل وتأخرها طهر فاصل وهو لغة السيلان من قولهم حاض الوادي اذا سال وغر ذلك مما هو مذکور في المطولات ثم ان ألبق في الحيض للحقيقة والطبيعة أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى أنها حيض كالكلام قال ابن القاسم واذا رأيت صفرة أو كدرة في أيام حيضها أو في غيرها فهو حيض وان لم ترمعه دما قال امام الحرمين الصفرة شيء كالصديد تعلموه صفرة وليس على شيء من ألوان الدماء القوية والضعيفة والكدرة بضم الكاف شيء كدريس على ألوان الدماء لا يقال كان الاولى للؤلؤ أن يقول الحيض صفرة أو كدرة كدم فيشبهه المختلف فيه بالمتفق عليه لانا نقول انه سلك مسلك المبالغة في التشبيه لارد على من يقول ان الصفرة والكدرة ليسا حيضا (ص) خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة (ش) يعني أن من شرط الدم وماءه أن يخرج بنفسه لا بسبب ولادة ولا علاج وأن

المعتاد والمراد بغير أيامه زمن انقطاع الحيض المعتاد فاذا لو كانت عادت أربعة أيام من أول الشهر ثم جات الصفرة أو الكدرة في تلك الايام الاربعة بدل الحيض فهو حيض فلو أتت بعد الاربعة من أول الشهر فهو حيض أيضا وغرته أنها تستظهر بثلاثة أيام وما بعد يكون استحاضة وكذا لو أتت الصفرة أو الكدرة بعد نصف شهر من الايام الاربعة فهي حيض مع أنها في غير زمن حيضها (قوله شيء قد راجح) ليس بابيض خالص ولا أسود خالص (قوله لانا نقول سلك الخ) لاجابة لذلك لان الكاف عند الفقهاء داخل على المشبه (قوله خرج بنفسه) الباء اما للتعدية أو متعاقبة مجذوف أي خرجا متبسا بنفسه أي من غير سبب خرج دم النفاس والاستحاضة لان النفاس سببه الولادة والاستحاضة سببها انقطاع عرق هنالك (قوله ولا علاج) أي قبل أو انه وأما لو استعملت دواء لا يمان به في زمانه أو استعملت دواء ليأتي بعد أن تأخر فالتأخر فيه ما حيض وأما الاولى وهي ما اذا كان قبل أو انه سنئل عنها المنوفى فقد سنئل عن امرأة عالجت دم الحيض قبل أو انه هل تبرأ من العدة أم لا فاجاب بان الظاهر أنها لا تحل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم قال المصنف

والظاهر على بحثه أنها لا تترك الصلاة والصوم قال الحطاب قلت لا يلزم من الغائبة في باب العدة الغائبة في باب العبادات والفرق بين البابين أن المقصود في العدة نراءة الرحم وإذا جعل له دواء لم يدل على البراءة لاحتمال أنه لم يأت إلا بالدواء وأما في باب العبادات فيحتمل أن لا يبلغى لأن استحياله لا يخرج عنه كونه دم حيض كسهال البطن ويحتمل أن يبلغى لأنه لم يخرج بنفسه وقال عجم والظاهر أنها تترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضا وتقصيهما لاحتمال عدمه واستظهر أن الطلاق اذن ليس كالطلاق في الحيض وما قلناه عن المنوفى صحيح لا غبار عليه خلافا لعجم وتليذه عب فانهم ما قدر داء على المنوفى وجعلوا المسئلة منصوصة وان توقف المنوفى في قصور وأنا أقول الحق مع المنوفى والنص الذي رداه على المنوفى انما هو في موضوع آخر وهو ما اذا فعلت دواء لرفعته فانها تصير طاهرا فالرد به على المنوفى في هذا المقام وهو ما اذا فعلت دواء بطلبه لا يظهر وبقي ما اذا استعملت ما رفعه بالكلية أو بقله والحكم الكراهة ان لم يستلزم قطع النسل أو قلته والاحرم (قوله أو ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان ولعل الفرق بينه وبين الحدث امكان عدم الحيض رأسا بخلاف الحدث خروجه كثير (قوله لا صغيرة الخ) الذي يتلخص أن دم بنت أقل من تسع ليس بحيض قطعاً وأما من كانت بنت تسع ان جزم النساء به (٣٠٤) حيض أو شككن فهو حيض والا فليس بحيض وهل العبرة بأول التسع أو وسطها أو

آخرها أقوال وكذا بنت سبعين ليس بحيض وبنت خمسين يثل النساء فان جزم بأنه حيض أو شككن فهو حيض والا فلا والمراعاة وما بعدها للخمسين يجزم بأنه حيض ولا سؤال والمرجع في ذلك العرف والعادة وأن فصول المصنف من تحمل عادة الحمل عادة يختلف باختلاف البلدان فلذا قال الشافعي أعجل النساء حيضاً نساء تهامة فأنهن يحضن لتسع سنين هكذا سمعت ورأيت حدة لها إحدى وعشرون سنة فالواجب أن يرجع في ذلك إلى معرفة النساء فهن على الفروج مؤتمنات فان شككن أخذنا بالاحوط انتهى (قوله لاحد لأقل الحيض بالزمان) ولا كثره

يكون من قبل لا من دبراً وثقبه وأن يكون خروجه عن تحمل عادة لا صغيرة ولا آيسة كسبعين سنة ويسئل النساء في خمسين (ص) وان دفعة (ش) لما كان المذهب لاحداً أقل الحيض بالزمان بين أقله بالمقدار وهي دفعة بضم الدال وهي من المطر وغيره والدفعة بفتح الدال المرة وكلاهما هنا صحيح فهي حيض تحرم به الصلاة وبقيت العبادات ويجب بانقطاعها الغسل وليست حيضة يحسب بها في العدة والاستبراء وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام والشافعي يوم وليلة (ص) وأكثره لبتداء نصف شهر (ش) لما كانت النساء مستويات في أقله مفترقات في أكثره من مبتدأة وحامل بين مالكل واحدة فبدأ بالمبتدأة وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك فإذا تمادى بها الدم فالشهور أنهما تكث خمسة عشر يوماً وهو مراده بنصف شهر أخذنا بالاحوط وكلام المؤلف حيث لم تكن حاملاً بدليل ما بعده وليس المراد بتماديه استغراقه النهار وإليه بل لو رأت من الدم في يوم أو ليلة قطرة حسبت ذلك اليوم أو يصبحته تلك الليلة يوم دم (ص) كما قل الطهر (ش) يريد أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً على المشهور وقيل عشرة أيام وقيل خمسة أيام وتطهر فائدة التحديد لأقل الطهر فيما لو حاضت بمبتدأة وانقطع عنها دون خمسة عشر يوماً ثم عاودها قبل تمام طهر تام فتضم هذا الثاني للاول لتمام منه خمسة عشر يوماً بما عاودها ما إذا لم ينقطع ثم هو دم علة وان عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤتلف (ص) وللعادة ثلاثة استظهرنا على أكثر عاداتها ما لم تجاوزه ثم هي طاهر (ش)

حدد باعتبار الزمان فان قلت الدفعة تستلزم زماناً قريباً أقل زمن الحيض والجواب أنهم لم يلتفتوا لذلك للاستغناء عنه بالدفعه التي هي أقل باعتبار المقدار واعلم أن الدفعة بمعنى المرأة تصدق بالاستمرار فقوله وكلاهما هنا صحيح لا يظهر ويحباب بان الاصل عدم الاستمرار (قوله بين أقله بالمقدار) ولا حداً كثره باعتبار ما الطهر أقل وهو خمسة عشر يوماً ولا حداً باعتبار أكثره لجواز أن لا تحيض في عمرها (قوله وبفتح الدال) أي من المطر وغيره المرة (قوله وأكثره لمبتدأة) لفظ لمبتدأة حال امان المبتدأة على مذهب سيويه أو من الخبر على مذهب الجمهور (قوله فالشهور الخ) حاصل ذلك أن المبتدأة اذا انقطع دمها العادة لدايتها وهن أترابها وذوات أسنانها أو دون ذلك طهرت وان تمادى بها فالشهور أنهما تكث خمسة عشر يوماً ومقابله قولان قيل تغتسل مكانها وقيل تستظهر بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً (قوله حسبت الخ) أي وان كانت الصلاة لم تنقطع عنها رأساً فإذا كان يأتيها كل يوم نقطة دم في وقت الطهر مثلاً وانقطع الدم رأساً فاتها تطهر وتصلي الظهر وغيره من بقية الصلوات وتحسب بذلك اليوم يوم حيض وغمرته أن ما زاد على خمسة عشر يوماً يكون دم علة وفساد ومثل ذلك ما لو نزل عليها قطرة دم قبل طلوع الفجر فتحسب صبيحة ذلك يوم حيض وان صامتة (قوله فيما لو حاضت بمبتدأة) أي مثلاً فقد قال الشيخ سالم من فوائده تحديد أقل الطهر في العادة لغو الدم العائد قبله من بلغت أكثر حيضها من مبتدأة وغيرها وحكم بطهرها فلا تترك له العبادات واعتباره بعد فترتها وفي العدة والاستبراء عدم الاعتماد بدونه طهرها فلا تحل لزوج ولا لمشتري عاودها عنده قبل مضى أقله من طهرها عند البائع لا ضاقته الثاني للاول فالجميع حيضة واحدة وكذا يجبر على الرجعة مطلقاً بخلافه ما طلقه (قوله وللعادة) معطوف على وليستدأة وثلاثة معطوف

على نصف فقيهه العطف على معمولي عاملين مختلفين فلعل المصنف ما شغل القول بالجواز مطلقا واستظهارا ثم غرر بخول على حد امتلاء الاناء ماء أو حال عند من يجوز زجج الحال من التكرار من غير مسوغ إلا أن يجاب بأن بقدر مبتدأ تقديره وأكثرت المعتادة (قوله ثلاثة استظهارا) ولو علمت عقب حمضها انه دم استحاضة بان ميزت بخلاف المستحاضة (قوله على أكثر عاداتها) فإذا كان لها عادة واحدة استظهرت عليها وصار الاستظهار عادة لها ومحل الاستظهار على ألا أكثر ما لم يبطل ذلك إلا أكثر (قوله ما لم تجاوز) أي مدة استظهار نصف شهر فيسقط الرائد وكذا إذا زاد جميع مدة الاستظهار (قوله ثم هي طاهر) (٣٠٥) أي المعتادة التي استظهرت فيما بين الاستظهار وتعام الخمسة العشر

وقوله طاهر أي حقيقة وهو مذهب المدونة (قوله وتكون المرأة بعد أيام الخ) أي طاهر حقيقة (قوله بل يستحبان) أي مراعاة لمن يقول انها طاهر حكمه وعلى ذلك القول يمنع وطؤها وطلاقها ويجبر مطلقها على الرجعة وتصوم وتصل وتغتسل بعد الخمسة عشر وتقضي الصوم وجوبا وتبتدئ العدة ولا تقضي الصلاة لا وجوبا ولا نداء لانها ان كانت طاهرة رافعة لصلتها أو حائضا فلم تخاطب بها (قوله وقياسه انه يستحب) أي بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوما (قوله بعد ثلاثة أشهر) أي بعد دخول ثالث ثلاثة أشهر والدخول يتحقق بالجزء الاول (قوله وهل ما قبل الثلاثة) أي ما قبل دخول ثالث الثلاثة (قوله كما بعدها) أي ما بعد الثلاثة أي ما بعد دخول ثالث الثلاثة (قوله أو كالمعتادة) الاولى أن يقول أو كالحائض أي ليست بحامل قال بعض الشيوخ ينبغي ترجيح الاول وفي كلام ابن عرفة ما يشعر بترجيح الثاني (قوله أوسته) تبع هذا الشارح عجز غيره فجعلوا الستة حكم الثلاثة وفيه نظر لان هذا تأويل ابن شبلون

أي وأكثرت المعتادة غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلاثة استظهارا على أكثر عاداتها أما لا وقوعا فان اختلفت بان كانت تارة ثلاثا وتارة أربعة وتارة خمسة والثلاثة والأربعة أكثر وقوعا استظهرت على الخمسة لانها أكثرها أياما ومحل الاستظهار ما لم تجاوز نصف شهر فان تجاوزته طهرت حيثئذ فتستظهر بثلاثة أيام اذا كانت عاداتها اثني عشر يوما ويومين اذا كانت عاداتها ثلاثة عشر يوما ويومين ان كانت عاداتها أربعة عشر يوما فان كانت عاداتها خمسة عشر يوما فإستظهارا وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوما طاهرة وتصوم وتطوف فيما بينهن ما وصلن وتوطأ ولا يجبر مطلقها على الرجعة وتبتدئ العدة من الآن ولا يجب عليها غسل بعد الخمسة عشر يوما ولا قضاء الصوم بل يستحبان وقياسه انه يستحب لزوجهاء عدم اتيانها (ص) والحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفي سنة فاكثر عشرون يوما ونحوها وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة قولان (ش) لما كانت الحامل عندنا تحيض خلافا للحنفية ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية اكتفى بها الشارع رفقا بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره ولذلك كثرت الدماء بكرة ثمرة أشهر الحمل لانه كلما عظم الحمل كثرت الدم والمعنى ان الحامل في ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة أو ستة تمكث عشرين يوما وفي سبعة أشهر الى غاية حملها تمكث ثلاثين يوما ثم هي مستحاضة واختلف اذا رأت الدم في شهر أو شهرين من حملها وتعدى به اهل تمكث النصف ونحوه كما اذا كانت حاملا في ثلاثة الى ستة وهو قول البيهقي أو كغير الحامل لعدم ظهور الحمل في الشهر والشهرين فتمكث المعتادة عاداتها ولا استظهار والمبتدأة التي حلت من غير تقدم حيض نصف شهر فقط وهو اختيار ابن يونس فان قيل اذا كان الحمل لا يظهر الا في ثلاثة أشهر فكيف يقال على القول الاول انها تمكث خمسة عشر يوما ونحوها مع أنه غير ظاهر فالجواب أن فائدة هذا ان تظهر فيما اذا صامت بعد الخمسة عشر يوما حيث كانت مبتدأة أو قبل ذلك حيث مكثت عاداتها واستظهرت فانه اذا ظهر الحمل تقضي الصوم لانه وقع في أيام الحيض فهو كالعدم أو القول الاول مبني على أنه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقريته كالوحم المعلوم عند النساء لظهور الحمل والثاني مبني على أنه انما يلزمها ما يلزم الحامل اذا ظهر الحمل وهو انما يظهر في الثالث وما بعده وعلى هذا الجواب فبني القولين مختلف (ص) وان تقطع طهر لفق أيام الدم فقط على تفصيلها (ش) يعني ان المرأة اذا أتاه الحيض في وقته وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة وأتاه بعد ذلك قبل طهر تام فانما ينفق أيام الدم بعضها الى بعض على تفصيلها السابق فان كانت معتادة فتتلفق عاداتها واستظهارها وان كانت مبتدأة لفق نصف شهر وان كانت

ورجع الى ما عليه جماعة شيوخ افرريقية ان الستة كما بعدها لان الحامل اذا بلغت ستة أشهر صارت في أحكامها كالمریضة وقوى محشي تت ذلك واعترض على عجز (قوله تمكث ثلاثين يوما) أي فنحو العشرين والثلاثون وقيل الخمسة والعشرون (قوله والاستظهار) هذا نص ابن يونس الذي ذهب للقول الثاني فامشي عليه عجز وتبعه عجب وردا على تت غير مرضي بل المعتمد ما قاله شارحنا كما أفاده محشي تت (قوله أو القول الاول) لا يخفى أن الجواب الاول انما هو على القول الاول ويرى ما توهم العبارة انه لم يكن على القول الاول فالاولى أن يقول أو يقال الخ (قوله مبني القولين مختلف) أي من أول الامر فلا يعترض أن مبني القولين مختلف حتى على الاول فتدبر (تنبيه) العادة تثبت عندنا مرة كالشافعي وراجع عب (قوله فان كانت معتادة الخ) فلو كانت لها عادة واستمرت بها مدة عاداتها أو كثرت ثم انقطع وعادها هل تكون مستحاضة كالمبتدأة اذا عادى بها الحيض نصف شهر ثم

انقطع ثم أتاه قبل طهر تام أو يقال تحتاج لاستظهار بمثابة ما إذا لم ينقطع والظاهر الثاني وحرر (قوله على المشهور) ومقابلته أن أيام الطهر إذا سوت أو كانت أكثر تكون حائضاً يوم الحيض وطاهر يوم الطهر حقيقة ولو أقامت على ذلك بقية عمرها (قوله قلت لاشك الخ) هذينة كد على قوله حسن إضافة التقطيع الخ (قوله وتغتسل كلما انقطع) أي في أيام التلقيق (قوله ونبرأ) أي من الصوم كافي الشيخ سالم (قوله على المعروف) أي خلافاً لصاحب الارشاد القائل بانها لا يوطأ (قوله ولو علمت أن الدم يعود إليها) مفادها أنها إذا جازمت بعدم اتيانه أو ظنت أو شككت عدم اتيانه فأنها تصلي وتصوم وتؤم بالاعتسالة وقوله لم تؤم بالاعتسالة حاصله ان كانت في الاختيارى وعلمت أي أو ظنت أنه يعود فيه (٣٠٩) لا تطالب وكذا ان كانت في الضرورى وعلمت أنه يعود فيه لا تطالب وان كانت

حامل في ثلاثة أشهر فأكثر لفت نصف شهر ونحوه وبعد ستة أشهر لفت عشرين يوماً ونحوها وفي الشهر الاول والثاني لفت ما يلزمها على الخلاف المتقدم وألغت في الجميع أيام الطهر ان نقصت عن أيام الدم اتفاقاً فلا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلاً وكذا ان سوت أو زادت على المشهور وقد علمت مما مر أن المراد بآيام الدم ما حصل فيه الدم أو في ليله ولو قطرة لاستيعاب جميعه ولما كان الحيض لا حيداً لقله ولا أقل الطهر حيداً حسن إضافة التقطيع اليه دون الدم فان قيل ما ذكره هنا من نسبة التقطيع للطهر فينا في قوله فيما يأتي وتقطعه ومنعه كالحيض فإنه يفيد نسبة التقطيع للحيض قلت لاشك ان كلام من الطهر والحيض تقطع بالآخر فأشار المؤلف الى ذلك (ص) ثم هي مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى ووطأ (ش) أي ثم ان حصل من ضم أيام الدم بعضها الى بعض ما يحكم بأنه أكثر الحيض على ما مر تفصيله صارت بعد ذلك مستحاضة وتغتسل كلما انقطع لانها لا تدري هل يعاودها دم أم لا وتصوم وتصلى وتوطأ على المعروف ولو علمت أن الدم يعود إليها لم تؤم بالاعتسالة حيث يعود إليها بالقرب في وقت الصلاة فلوقال المؤلف عقب قوله كلما انقطع إلا أن تعلم اتيانه قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي به لا فاذ ذلك (ص) والمميز بعد طهر ثم حيض (ش) المستحاضة ان لم تميز بين الدمين فلا اشكال انها على حكم الطاهر ولو أقامت طول عمرها وتعد عدة المراتبة وان كانت غيرة فالمميز من الدم اما أن يكون قبل طهر تام ولا حكم له واما بعد طهر تام من يوم حكم لها بالاستحاضة فالميز حيض في العبادة اتفاقاً وفي العدة على المشهور فقوله والمميز بفتح الهمزة صفة لموصوف محذوف أي والدم المميز براهضة أولون أو رنة أو ثخن لا بكثرة أو قلة لانها ما تابعان للكل والشرب والحرارة والبرودة ومفهوم قوله يميز لولم يميز فهو استحاضة ومفهوم بعد طهر أن المميز قبل طهر ثم استحاضة (ص) ولا تستظهر على الاصح (ش) أي اذا ثبت أن الدم المميز بعد طهر ثم حيض واستمر بها فأنها تكتسب أكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا تحتاج لاستظهار لانه قد ثبت لها حكم الاستحاضة وهو قول ابن القاسم ومالك وكلام المؤلف مفيد بما اذا دام ما يميزه بعد أيام عاداتها لا بصفة الحيض أما ان دام بصفة الحيض المميز فأنها تستظهر بعدم مضي عاداتها على المعتمد كما في المواضع وغيرها (ص) والطهر بمحذوف أو قصة (ش) هذا شروع من المؤلف في الكلام على علامة انتهاء الحيض بعد أن فرغ من الكلام على ابتدائه والمعنى أن الطهر من الحيض الذي أوله دم ثم صفره ثم تربة ثم كدرة

في الوقت الاختيارى وعلمت انه يعود في الضرورى فتطالب فان اغتسلت في هذه الحالة أي حالة العلم بالعود جهلاً أو عمدا وصلت ولم يأتها في وقت الصلاة فهل تعتد به هذه الصلاة لكشف الغيب أنها وصلت وهي مطلوبة بها أم لا نظراً الى أنها وصلت وهي لم تكن مطلوبة بها باعتبار الظاهر وهذا اذا جازمت بالنسبة فان ترددت لم يعتد بها (قوله في وقت الصلاة) بيان للقرب (قوله ثم) لا حاجة له إلا أن يقال أتى به دفعا لما يتوهم أن المراد الطهر اللغوى (قوله فالمميز من الدم) احتراز بذلك من المميز من الصفره والكدره فلا يخرج بهما عن كونها مستحاضة اذ لا أثر لهما كما قال الشيخ أحمد وظاهره ولو ميزت أنها ما حيض أي فقول المصنف والمميز معناه والدم المميز كما ينبى عليه الشارح (قوله وفي العدة على المشهور) ومقابلته حال الشهب وابن الماجشون من انه لا يعتبر في باب العدة (قوله ولا تستظهر الخ) لان الاستظهار لا فائدة فيه لان الاستظهار في غير ما جاء أن ينقطع الدم وقد

غلب على الظن استمراره ومقابلته لابن الماجشون (قوله لا بصفة الحيض الخ) أي بل تغير بعد أيام عاداتها والحاصل انه ان دام بصفة واحدة من يوم ميزته فأنها تستظهر وأما لو تغير الذي ميزته بعد تمام عاداتها فأنها لا تستظهر والحاصل أن المستحاضة لا تستظهر حيث تغير ملفقة أم لا معنادة أم لا وغير المستحاضة تستظهر ملفقة أم لا كان بصفة الحيض أم لا والفرق بين المستحاضة وغيرها أن المستحاضة لما تقدم لها دم الاستحاضة ثم بعد ما ميزت أنه حيض عاودها بعد تمام عاداتها دم يشبه الاول تقوى جانب الاستحاضة بخلاف غيرها (فائدة) يستحب الحائض ونفساء تطيب فرجها ثلاثاً فقل هو تعبد أو معقول المعنى لنتن الفرج بالدم أو لرخاوة الفرج بالدم أقوال بان تأخذ قطعة صوف أو قطن ممسكة وتضعه في فرجها (قوله ثم صفره ثم تربة الخ) لعل ذلك باعتبار بعض النساء والافقد تقدم أن هذه أنواع للحيض (قوله تربة) بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء التمنية شئ يشبه غسالة

يعرف

الجمع (قوله من القص) أي مشتقة اشتقاقاً كبير (قوله قال بعضهم) وهو هرون (قوله وأسنانهم) الواو بمعنى أو وكذا في باب (قوله إلا أن الذي يذ كره الخ) هذا كلام الفقيه سند (قوله عند ابن القاسم) ومقابله قولان الأول أن الجفوف أبلغ وعولاً بن عبد الحكم الثاني هما سواء لداود وثمرة الخلاف انتظار الأقوى انظرت (قوله فتنتظر القصة الخ) أي ندباً (قوله إذا انتظر المذكور) هذا يقتضي أن الاعتراض على المصنف من جهة أنه ترك معتادة الجفوف (٣٠٧) فقط لافيه ولا في معتادتهما معا وإنما فيه صدر

العبارة فإنه يقتضي أن الاعتراض متوجه من جهة أنه يفيد قصر الابلغة على معتادة القصة فقط لا في معتادة الجفوف ولا في معتادتهما معا (قوله وفي المبتدأة تردد) والراجح أنهم ما على حد سواء إلا أن القول بأنهم لا تطهر إلا بالجفوف مشكل مع كون القصة أبلغ مطلقاً على المعتد (قوله عند النوم) لتعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرار ما كان عليه عند النوم (قوله أو بعده) أي بحيث يبقى من الوقت ما لا يسع الصبح فلا يجب عليها صلاة الصبح هكذا أولوا العبارة وهو تأويل بعيد إذ كيف يعقل أنها تسك في طهرها قبل الفجر أو بعده في آخره وهذا التأويل ما أوجبته الأقول السارح الصبح والأقوال نص ليس فيه الصبح فالمعنى عليه تسقط عنها صلاة الليل (قوله وهو الطهر مشكوك فيه) يقتضي أن الحيض مشكوك فيه فينبغي أن قوله وهو حاصل فيجاب بأنه حاصل استحباباً وهو يجامع الشك (قوله وأما الصوم فأنما تمنع) فيه نظر لانه يقال والذي حاصل بالاستحباب فلا يطلب منه أمساك وقوله وقضاؤه مبتدأ وقوله بالسنة خبر وقوله لعدم تكرره عليه لقوله وقضاؤه دون الصلاة والأولى أن يقدمه على الخبر (قوله بأمر جديد) يدل من قوله بالسنة الخ وهو

يعرف بأحدى علامتين الجفوف أو القصة ومعنى الأولى أن يخرج الحرقعة جافة من الدم وما معه ولا يضرب بالها بغير ذلك من رطوبات الفرج إذا لم يخرجها غالباً ومعنى الثانية أن يخرج من فرج المرأة ماء كالخبر فالقصة من القص وهو الخبر لأنها ما يشبهه وقيل يشبه العجين وقيل شيء كالخيط الأبيض وروى ابن القاسم كالبول وعلى كالمشي قال بعضهم يحتمل اختلافها باعتبار النساء وأسنانهم والفصول والبلدان إلا أن الذي يذكروه بعض النساء يشبهه المني (ص) وهي أبلغ لمعتادتها فتنتظرها لا آخر المختار (ش) يعني أن القصة أبلغ أي أقطع للشك وأحصل لليقين في الطهر من الجفوف لأنه لا يوجد بعده هادم والجفوف قد يوجد بعده وأبلغية القصة لا تنقيد عند ابن القاسم بمعتادتها فقط بل هي أبلغ من الجفوف لمعتادتها ولمعتادتهما ولمعتادة الجفوف فقط لكن إذا رأت معتادة القصة فقط أو مع الجفوف الجفوف فتنتظر القصة لا آخر الوقت المختار والغاية خارجة فلا تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في بقية منه بحيث يطابق فراغها لا آخره ومعنى أبلغية القصة لمعتادة الجفوف فقط أنها تطهر برؤيتها قبله ولا تنتظره لا أنها تنتظر القصة إذا رأتها من اعتادت أحدها فافط إذا رأت عادت تطهرت اتفاقاً ولا تنتظر شيئاً فلا مفهوم لتقييد المؤلف الابلغة للقصة بمعتادتها لكن إنما قيد بذلك ليرتب عليه ثمرته من قوله فتنتظرها أي استحباباً لا آخر المختار إذا انتظر المذكور انما يتأتى في معتادتها فقط أو مع الجفوف كما قررنا لا في معتادة الجفوف فقط لا لا حترار عن معتادتهما ما أو معتادة الجفوف فقط بل الابلغة مطابقة كما مر (ص) وفي المبتدأة تردد (ش) أي وفي علامة طهر المبتدأة تردد قيل لا تطهر إلا بالجفوف وقيل هما سواء لا في أبلغية علامة طهر المبتدأة تردد فان الباجي نقل عن ابن القاسم أنها لا تطهر إلا بالجفوف ونقل عنه المازري أنها إذا رأت الجفوف أو القصة طهرت فعلى نقل الباجي لا تطهر إلا بالجفوف وعلى نقل المازري الجفوف والقصة سواء (ص) وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عند النوم والصبح (ش) أي وليس على الخائض في أيام عادت أو ما بعدها أنظر طهرها قبل الفجر لا وجوباً ولا ندباً بل يكره ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من الصلوات لكن وجوباً موسعاً إلى أن يبقى من الوقت قدر ما تغسل وتصلي فيجب وجوباً مضيقاً ثم إذا شكته هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها الصبح ووجب عليها في الصوم الامساك والقضاء كما يأتي في قول المؤلف في باب الصوم ومع القضاء ان شككت والفرق أن الحيض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر مشكوك فيه وأما الصوم فأنما تمنع من أدائه لا من قضائه (ص) ومنع صحة صلاة وصوم وجوبهما (ش) الضمير في منع عائد على الحيض أي ومنع الحيض صحة صلاة وصوم فرضاً أو نفلاً أداء وقضاء ومنع أيضاً وجوب الصلاة اتفاقاً وجوب الصوم على المشهور وقضاؤه دون الصلاة بالسنة لعدم تكرره وخفة مشقة بأمر جديد (ص) وطلاقاً (ش) معطوف على صحة فهو صحيح ان وقع وان لم يجز

جواب عما يقال إذا كان الحيض يسقط وجوب الصوم فما وجبه وجوب القضاء وحاصله أننا إذا قلنا ان الحيض يمنع من وجوب الصوم فالقضاء بأمر جديد وهو أمر الشارع بالقضاء لان الوجوب الأول المكلف به سقط بالحيض وان قلنا الوجوب مستمر عليها لم يسقط إلا أنه لم يصح منها العمل بالقضاء به لأنه لم يزل متوجهاً عليها اه محشى نت (قوله معطوف على صحة) أي وحينئذ فيكون استعمال المصنف المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازاً وهو جائز عند مالك والشافعي

أى رفع صحة صلاة وصوم وحرم طلاقا (قوله ولو لمعاداة الدم لما يضاف فيه الاول) أى فى زمن يضاف الدم فيه للدم الاول أى أن من تقطع طهرها وقلنا تلقى ثم طلقها فى يوم الطهر فانه منع لان أيام التلقيق تعد أيام حيض ولو باعتبار يوم الطهر وأما المتوفى عنها وهى حائض فتحسب الاربعة أشهر وعشرا من يوم الوفاء (قوله لان الاقراء هى الاطهار) علة لقوله يكون مبدؤهما من الطهر الذى بعد الخ (أقول) لا يخفى أنه اذا كان الاقراء عندنا هى الاطهار فتعلم قطعاً من ذلك أنها لا تبدئ العدة من يوم الطلاق فأى فائدة لقول المصنف ومنع الحيض ابتداء عدة (قوله مسلمة) أى كان الوطء فى مسلمة أو كتابية (قوله ويجبرهن) أى المسلمة والكتابية أى فاذا امتنعت المسلمة والكتابية والمجنونة يجبرهن ولو بالقائم من الماء فهر اعلمين ويسوغ له الوطء بذلك (قوله لانه للعامة الخ) حاصله انه استشكل جبرها على الغسل بأنه لا يصح الأينية وعسى لا تصح منها وحاصل الجواب أن الغسل من الحيض فيه خطابان خطاب وضع من جهة أنه شرط فى اباحه الوطء وخطاب تكليف من حيث انه عبادة وعدم النية بقدرح فى الثانى دون الاول وهو ظاهر وهـ ذا الجواب للقرافى وقال ابن رشد لانه تعبد فى الغير لا يحتاج ليه (٢٠٨) ولذلك لا تنصلى بذلك الغسل المسلمة ولا الكتابية اذا أسلمت ولا المجنونة اذا أفقت

حتى يغتسلن لرفع حدث الحيض بنية وبقى الزوج على استحبابه الوطء بذلك الغسل ولا يجبر المسلم الكتابية على غسل الجنابة لجواز وطئها كذلك ابن رشد ويجبرها على الغسل اذا كان فى جسدها نجاسة اهـ ووافق ذلك ما فى الطراز فقد قال فاذا أسلمت بقى زوجها على استحبابه وطئها بذلك الغسل ولا تستبج به غيره بقى شئ آخر وهو أن الغسل من باب خطاب الوضع والتكليف أما الاول فن حيث ان صحة الصلاة متوقفة على ذلك وأما الثانى فن حيث انه يجب على المكلف فعله ويحرم عليه تركه (قوله أو تحت ازار) أى يحرم التمتع بما تحت الازار أى ما بين السرة والركبة سواء اتصل أن ما تحت الازار ما بين السرة والركبة فلا

ابتداء ولذلك لم يجبره عطفاً على صلاة ثلاثا يقتضى عدم الصحة ان وقع وليس كذلك والمعنى ان الطلاق فى الحيض بعد الدخول وهى غير حامل حرام لتطويل العدة على المرأة لعدم اعتدادها بهذا الحيض بل بالطهر بعده وقيل للتعبد وبقع الطلاق ويجبر على الرجعة ان كان رجعيًا ولو لمعاداة الدم لما يضاف فيه الاول كما يأتى بسطه فى طلاق السنة (ص) وبدء عدة (ش) أى ومنع الحيض بدء أى ابتداء عدة فيمن تعبد بالاقراء فلا تحسب بايام الحيض منها بل يكون مبدؤهما من الطهر الذى بعد الحيض كما يأتى لان الاقراء هى الاطهار (ص) ووطء فرج (ش) أى وكذا يمنع الحيض الوطء اجماعاً وتجب منه التوبة لمسلمة أو كتابية أو مجنونة ويجبرهن الزوج على الغسل لحلية الوطء ويحتمل وطئهن بذلك الغسل ولولم تنو له لحلية الوطء من باب خطاب الوضع وللصلاة من باب خطاب التكليف (ص) أو تحت ازار ولو بعد نقاء وتيمم (ش) المعطوف محذوف أى ما تحت ازار أى ومنع الاستمتاع بما تحت ازار وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان ويجوز بما فوقه لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشدا زارها وشأنه باعلاها قال ابن القاسم شأنه باعلاها أى يجامعها فى أعلاها وبطنها أو ما شاء مما هو أعلاها اهـ ويؤخذ من هذا جواز استتمائه فى يدها ولا شك فيه ويستمر المنع لما ذكر ولو حصل النقاء من الحيض أو التيمم المحل للصلاة لانه وان حصلت به الصلاة لا يرفع الحدث على المشهور لقوله تعالى ولا تقرنوهن حتى يطهرن أى يرين الطهر فاذا تطهرن أى بالماء (ص) ورفع حدثها ولو جنابة (ش) يريد أن الحائض اذا تطهرت فى حال حيضها لرفع حدثها فانه لا يرتفع اما حدث الحيض أو الاصغر فلا خلاف فى عدم الرفع وأما حدث الجنابة سواء تقدمت على الحيض أو تأخرت فكذلك على المشهور لان حدث الحيض جنابة

يجوز التمتع به فوق الازار وتحت بوطء وبغيره فهذه أربعة ويباح التمتع بما فوق الازار أى ما زاد عن السرة والركبة بدليل مما فوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيره بمحائل أو غيره فالصور غمان أى وأما النظر فقط لما تحت الازار فلا يحرم (قوله أعلاها) جمع عكنة الطبية فى البطن من السمن والجمع عكن كغرفة وغرف وبعاقيل أعكان أفاده فى المصباح (قوله أو ما شاء) أى سواء كان عكنة أم لا (قوله ولو حصل النقاء من الحيض) رده على ابن نافع القائل بالجواز بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكراهة (قوله أو التيمم) رده على ابن شعبان القائل بالجواز بعد التيمم اذا كان يتيمم لعذر وهذا كله ما لم يحصل طول يضر به والافله وطئها بعد أن يتيمم استحباباً (قوله أما حدث الحيض) أى الذى هو الوضوء وكذا قوله وأما حدث الجنابة أى حدث هو الجنابة فالجنابة اسم للوصف الذى يترتب عليه عدم القراءة والطواف وغير ذلك فتدبر (قوله فكذلك على المشهور الخ) كذا قال بهرام ففاده أن المسئلة ذات خلاف وقال البساطى بالغ على الجنابة لتلايتهم خروجها وتمر الخلاف منع القراءة ان قلنا لا ترتفع والا فلا هكذا قال تت لكن الذى صدر به ابن رشد فى مقدمته وصوبه أنها تقرأ وان لم تغتسل قائلان لان حكم الجنابة يرتفع مع الحيض وهو الصواب قاله محشى تت (قوله لان حدث الحيض جنابة) أى حدث هو جنابة بمعنى الوصف (قوله بدليل الخ) أى ان الدليل على أن حدث الحيض جنابة انه لو طهرت منه فديقال مقتضاه انها تمنع من القراءة ولولم يقطع لانه فسد حكمه بأنه جنابة قلنا أبجناها للقراءة لعذر وهو خوف النسيان مع عدم

القدرة على الرفع وإذا انقطع صارت قادرة على الرفع وخلاصته أن الحيض والجنابة يرجعان لشيء واحد ولا يصح نية رفع أحدهما مع وجود الثاني للتشافي (قوله بدليل لو طهرت منه منعت من القراءة) ارتضى ذلك الخطاب وعليه اقتصر ابن فرحون وغير واحد أي وأبج لها حالة الحيض خوف النسيان وارتضى عجم قول البابجي أنها تقرأ (قوله وإذا كان حدثه جنابة) أي بمعنى الوصف المانع من القراءة وقوله أذهما أي الجنابة وحدث الحيض كالبول والغائط أي كالحديث الناشئ عن البول والغائط وقوله فأحدهما أي فوجود أحدهما يمنع رفع الآخر أي فوجود الوصف من أحدهما مع استمرار ذلك الآخر يمنع رفع الآخر أي رفع الوصف المترتب على الآخر وقوله ونية واحدة أي نية متعلقة بالوصف من أحدهما عند عدم استمراره تكفي عن نية متعلقة بالوصفين معا المترتبين عليهما (قوله ويندرج فيه الاعتكاف) أي ويندرج في الدخول للمسجد الدخول للاعتكاف والطواف أو يندرج في المكث المكث للاعتكاف والطواف وقوله فلا تعتكف ولا تطوف أي فلا تدخل لا اعتكاف (٢٠٩) أو طواف وقوله لأنهما أي الدخول للاعتكاف والطواف (قوله

كالمسبب) المناسب أن يقول لأنهما أي النهي عن الدخول لهما من جزئيات ما قبله بدليل قوله يندرج (قوله إذا لا يوقعان إلا في المسجد) أي وإذا كان كذلك فالنهي عن دخول المسجد نهى عن الدخول لهما من أي النهي عن الدخول لهما من جزئيات النهي عن الدخول للمسجد ولو قال الشارح بدل ذلك كله وإذا نهيت عن دخول المسجد فيلزم من ذلك أنها لا تعتكف ولا تطوف لأن من لوازمها دخول المسجد وإذا انتفى اللازم ينتفى الم لازم فيظهر كون النهي عن الاعتكاف والطواف مسببا عن النهي عن دخول المسجد (قوله وانما نهى على هذا) انما يتم لو قال المصنف ولا تعتكف وبعد أن فرع لا يأتي هذا بل يفيد ضدها (قوله منعت من القراءة) اعتمد عجم خلاف هذا وهو أن الحائض تقرأ في حال السيلان

بدليل لو طهرت منه منعت من القراءة وإذا كان حدثه جنابة فلا ترتفع الجنابة مع قيامه أذهما كالبول والغائط فأحدهما يمنع الآخر ونية واحدة تجزئ عنهما (ص) ودخول مسجد (ش) أي ويمنع الحيض دخولها المسجد لمكث أو مرور ويندرج فيه الاعتكاف والطواف ولذلك قال (فلا تعتكف ولا تطوف) لأنهما مسببان عاقبه إذا لا يوقعان إلا في المسجد وانما نهى عليهما ولم يكتف عنهما بمنع دخول المسجد لأنه قد يخصص لهما في دخول المسجد لعذر كخوف سباع فر بما يتوهم أنها تعتكف وتطوف مدة اقامتها (ص) ومس مصحف لا قراءة (ش) أي أن الحيض يمنع مس المصحف ولا يمنع من القراءة ظاهره أن أوفى المصحف دون مس خافت النسيان أم لا لعدم تمكنهما من الغسل ولذا تمنع من الوضوء للنوم ولو طهرت منعت من القراءة ولا تنام حتى تتوضأ كالجنب (ص) والنفاس دم خرج للولادة (ش) لما نهى الكلام على الحيض أتبعه بالكلام على النفاس لاشتراكهما في أكثر الأحكام وهو لغة ولادة المرأة لأنفس الدم ولذا يقال دم النفاس والشيء لا يضاف لنفسه وشرعاً دم أو مافي حكمه كالصفرة والكدره خرج للولادة بعدها تنقأها ومعها على قول الأكثر وقبلها لاجلها على أحد قولين للشيوخ حكاهما عن عياض في توضيحه فإن قيل ما فائدة الخلاف في الدم الخارج عند الولادة لاجلها أو الخارج معها فالجواب أن فائدته تظهر في ابتداء زمن النفاس فعلى قول الأكثر أنه نفاس يكون أوله من ابتداء خروجه محسباً ستين يوماً من ذلك اليوم وعلى القول الآخر بأنه حيض لا يكون ابتداء النفاس إلا بعد خروج الولد (ص) ولولين توأمين (ش) التوأمين هما الولدان في بطن واحد أو اللذان بين وضعهما أقل من ستة أشهر والمعنى أن الدم الذي بين التوأمين نفاس وقيل حيض والقولان في المدونة وعلى الأول فجلس أقصى أمد النفاس وعلى أنه حيض فجلس كما تجلس الحامل في آخر حملها عشرين يوماً ونحوها على ما عرو يصير الجميع نفاساً واحداً واليه ذهب أبو محمد والبرادعي وبعبارة أخرى وما ذهب إليه أبو محمد والبرادعي موافق لمفهوم قول المؤلف فإن تحللها أي الأكثر نفاسان

(٢٧ - خرى أول) مطلقاً خافت النسيان أم لا كانت جنباً أم لا وبعد انقطاعه تقرأ أيضاً إلا أن تكون جنباً فلا تقرأ والنفساء كالحائض واعتمده بعض الشيوخ (قوله والشيء لا يضاف لنفسه) أي لأن الشيء لا يضاف إلى هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظ وهو المعتمد كما قرره شيخنا الصغير (قوله وقبلها لاجلها) المرجح أنه حيض (قوله أو اللذان) هذا تنويع في التعبير والمآل واحد (قوله ويصير الجميع نفاساً واحداً) مرتبط بالقول الأول أن الذي بين التوأمين نفاس فإذا علمت ذلك فنقول إذا وضعت الثاني بعد أن جلست لأول أقصى أمد النفاس فلا خلاف أنها تستأنف للثاني نفاساً مستقلاً وأما إذا وضعت قبل ذلك كما لو وضعته بعد أربعين من الأول مثلاً فوقع خلاف بين الذين يقولون أنه نفاس فذهب أبو محمد والبرادعي إلى أنها تضم الدم الذي يأتي بعد الولد الثاني للدم الذي بينهما فعند كمال ستين من وضع الأول تحل وهذا ما لم يأت طهرت نام بعد الدم الأول وقبل وضع الثاني والا كان للثاني نفاس مستقل وذهب أبو محمد إلى أنها تستأنف للثاني نفاساً قال في التنبهات وهو لا يظهر فاذن يكون هو الأقوى خلاف ما يتبادر من عبارة الشارح

(قوله فاعتبر الخ) أي ففاده إذا لم يكن ستون فالجميع نفاس واحد ولا استئناف (قوله ولا أحد لاقله) أي باعتبار الزمان بدليل قوله خلا فالإبي يوسف وقوله وان دفعة معناه هذا ان لم يكن دفعة بل وان دفعة (قوله على المشهور) ومقابله قبل أر بعون وفيه يسئل النساء (قوله خلا فالإبي يوسف) أي يقول تعول على عاداتها (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) قال في كـ ينبغي أن يحكم الوضع قبل تمام الستين من ولادة الأول بأربعة أيام فأقل حكم ولادتها بعد تمام الستين فتستأنف للثاني نفاسا ﴿وتبنيه﴾ إذا كان بين الولدين ستة أشهر فأكثر فهمما جلان فتتقضى العدة بوضع الأول وان كان أقل من ذلك فهو حمل واحد فلا تنقضى العدة إلا بوضع الثاني وفائدة انقضاء العدة بوضع الأول مع أن العقد عليها (٣١٠) مع شغل بطنها حرام عدم لحوق الثاني بمن لحقه الأول (قوله فتألفق) محل التألفق

ما لم يجز الدم بعد طهره تمام فانه حينئذ يكون حيضا (قوله التونسي) يدل من ابن جماعة (قوله وهو خلاف) أي فالعتمدانها تقرأ (فان قلت) ما الفرق بين الحائض والنفساء على القول الضعيف (قلت) تكرار الحيض وندور النفاس (قوله ووجب وضوء بهاد) وهو المعتمد لانه رواية ابن القاسم وأشهب عن مالك وصنيع المصنف يقتضي ذلك (قوله هو الوعاء) أي الوعاء الذي في البطن (قوله سواء كان أول الحمل) كأنه يريد عند صيرورته علقه فما بعده إلا أنك خير بأن الذي في الأولية أو الوسط لا يكون إلا سقطا ولا منافاة بين كلام البساطي وكلام بهرام (قوله وقيل لا ينقض الوضوء الخ) كذا ذكر صاحب الطراز (قوله في حكم السلس) لا يخفى أن السلس مشروط بأن لا يلزم أقل الزمن وكأنه أشار لذلك بقوله في حكم السلس أي انه في حكمه في الجملة ولم يقل فهو من السلس لانه غير معتاد أي خارج غير معتاد أي لم تجز به العادة المستمرة المتكررة كل وقت

فاعتبر في الاستئناف أن يكون بينهما ستون يوما لأقل (ص) وأكثره ستون يوما (ش) لا أحد لاقل النفاس كالحيض وان دفعة عندنا وعند أكثر الفقهاء خلا فالإبي يوسف وأما أكثر زمنه اذا تمادى متصلا أو منقطع استون يوما على المشهور ثم هي مستحاضة ولا تستظهر على الستين كيلو غ الحيض خمسة عشر وظاهره أنها لا تعول على عاداتها خلا فالإبي يوسف (ص) فان تخللها ما فنفاसान (ش) الفاعل المستتر للستين والمفعول البارز للتوأمين أي فان تخلل الستون التوأمين فنفاसान فتستأنف للثاني نفاسا مستقلا كمال ولدت ولدا وبقي في بطنها آخر فلم تضعه إلا بعد شهرين فالولد الثاني نفاس آخر أما ان تخللها ما أقل من الستين يوما فنفاس واحد فتبنى بعد وضع الثاني على ما مضى من الأول وظاهره ولو وضعت الثاني قبل الستين ييسير ثم ان هذا ظاهر حيث لم يحصل لها انقضاء خمسة عشر يوما فان حصل لها انقضاء خمسة عشر يوما ثم أنت بولدها فأنستأنف له نفاسا لا تقطع حكم النفاس بمضي المدة المذكورة (ص) وتقطعه ومنعه كالحيض (ش) يعني ان تقطع أيام دم النفاس قبل طهره تمام كقطع أيام دم الحيض فتألفق من أيام الدم ستين يوما وتلفي أيام الانقطاع وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلي وتوطأ ويمنع صحة صلاة وصوم إلى آخر ما سبق لقراءة وقول ابن الحاجب ولا تقر أتبع فيه ابن جماعة التونسي في كتابه فرض العين وهو خلاف المعروف (ص) ووجب وضوء بهاد (ش) يعني أن الهادي ينقض الوضوء وهو ماء أبيض يخرج من الحامل يجمع في وعاء عند وضع الولد أو السقط كذا قال الشارح وقال البساطي هو الوعاء الذي يكون فيه الولد وسواء كان أول الحمل أو وسطه أو آخره لا يهرى لانه بمنزلة البول اه المراد منه وقيل لا ينقض الوضوء لانه لا يخرج الا غلبة فهو في حكم السلس وعن مالك في مواضع أخر ليس هو بشيء وأرى أن تصلي به ابن رشد وهو الأحسن لكونه غير معتاد واليه أشار بقوله والظاهر نفيه أي نفي الوضوء عنه وعلى كل من القولين فهو نجس فان لازم المرأة وخافت خروج الوقت صلت به

باب ﴿﴾

لما أكل الكلام على كتاب الطهارة الذي أوقع الباب موقعه اذهى أكده شروط الصلاة أتبع ذلك بالكلام على بقية شروطها وأركانها وسننها ومنه وباتها ومبطلاتها وترجم عن هذه الأحكام بباب مكان ترجمة غيره عنها بكتاب وحذف المترجم له المضاف إليه الباب فلم يقل باب الصلاة كقول غيره كتاب الصلاة اختصارا والصلاة لغة الدعاء ومعنى البركة والاستغفار

كالبول ونحوه فلا ينافي انه معتاد للحوامل (قوله فان لازم المرأة) أي ساعة تزوله (قوله لما أكل الكلام على كتاب الخ) فيه إشارة إلى أن أصل التعبير بكتاب اما لانه طريقة الأوائل فتتبع ولما لانه لما كان كل باب يقصد بالذات بحيث يصح أن يفرد على حدة ناسب التعبير عنه بكتاب (قوله اذهى أكده شروط الصلاة) علة لقوله أكمل بلا حطة فيبدأ الأولية وكأنه يقول لما أكل الكلام عليها أولا (قوله وأركانها) معطوف على بقية (قوله عن هذه الأحكام) أي عن دال هذه الأحكام وهي القضايا لان مسمى التراجم الالفاظ (قوله والصلاة لغة الدعاء) أي ومعنى البركة وان شئت قلت أو الرجة اذا صدرت من الله تعالى هذا إشارة إلى ما قال بعضهم وتستعمل الصلاة بمعنى الاستغفار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم فانه فسر في الرواية الأخرى فقال أمرت لاستغفارهم قال وتستعمل بمعنى البركة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى

أي أبي أو في نفسه فالزائدة بمعنى الدعاء كما في قوله وصل عليهم أي ادع لهم وقوله أو سجود يجوز أن يكون مراداً عطفاً على ذات وان يكون مخفوضاً عطفاً على إحرام والاول أظهر وقوله فقط كلمة تذكير لانتهاء عن الزيادة وهي اسم فعل أي انته عن الزيادة على لفظ السجود واقتصر عليه ودخول الغاء عليها ما لانها جواب شرط مقدر وما زائدة واما عاطفة (فان قلت) لم يقل وحده (قلت) كلمة فقط أخصر (قوله فدخل سجود التلاوة) أي في قوله أو سجود فقط وقوله وصلاة الجنائزة في قوله ذات إحرام وسلام ثم لا يخفى ان أوليست الشك الممتنع كونه في الحد ودبل هي التوزيع وقوله ذات إحرام الخ لا ينافي انها ذات شيء آخر كالدعاء فلا يقال انه ليس بشامل لان صلاة الجنائزة ذات دعاء أيضاً ثم نقول أراد بعد عدم الإحرام في سجود التلاوة انه ليس له تكبيرة زائدة مقترنة بنيتها غير تكبيرة الهوى والافالنية لا بد منها كما نص عليه اللقاني على نقل الفيشي وتكبيرة الهوى لا بد منها بمعنى انها مطلوبة (فان قلت) من لا قدرته على الصلاة الابنية أو العاجز عن النطق فعلهما وقر بتم الصلاة ولم توجد خاصية المحدود (قلت) الصواب ان يزداد أو ما يقوم مقامهما واعتراض أيضاً بأنه غير مانع لصدقه على من أحرم بالحج لاشتماله على ركعتي الطواف وأجيب بأن التعريف بالخواص اللازمة والسلام في الصلاة لازم وفي الحج غير لازم وبأن الركعتين ليستا من حقيقته (قوله وهو الطاهر) وعبر غيره بالصحيح أي لصدق حد السبب عليه أي سبب في الوجوب وشرط في الصحة والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (فائدة) الصلاة قال النووي الأشهر الاظهر أنها من الصلوات ينفتح الصاد واللام (٢١١) وهما عرفان في الردف عن عين الذنب وشماله

ينحنيان في الركوع والسجود ولذلك كُتبت في المصحف بالواو وقيل انهما أخوذة من قولهم صليت العود اذا قومته لان الصلاة تحمل على الاستقامة وترد عن المعصية قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقيل انهما أخوذة من الصلة لانها متصل بين العبد وخالقه بمعنى انها تدنيه من ربه وتقربه منها (قوله حتى يتحقق) أي يجزم بدخوله أي فن قال فرض عين معناه لا يدخل في الصلاة الا اذا جزم بدخوله ولو من اخبار الغير الا أنك خبر بأن المعتمد أن الظن الغالب يكفي في معرفة الوقت وبأن هذا الكلام (قوله الوقت الشرعي) أي

وشرعا قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائزة اه وافتتح المؤلف كتاب الصلاة بوقتها لانها ما شرط في صحتها وجوبها كما قال بعضهم أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكاف بالصلاة ويلزم من عدمه عدم خطاب المكاف بها كما قاله القرافي وهو الطاهر وهو المأخوذ من كلام المؤلف لتأخير الشروط عنه لانه ذكره ثم ذكر ان الأذان سنة ثم ذكر الشروط بعد ذلك فقال شرط لصلاة طهارة حدث وخبث ومع الأمن استقبال عين الكعبة هل ستر عورته الخ ولو كان عنده شرط الصرح بشرطيته كما صرح به في البواقي ومعرفة فرض كفاية عند القرافي يجوز التقليد فيه وفرض عين عند صاحب المدخل ووفق بينهما بحمل كلام صاحب المدخل على أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت (ص) الوقت المختار للظهر من زوال الشمس لآخر القامة (ش) بدأ المؤلف ببيان الوقت الشرعي وبدأ منه باختياره وبدأ من الصلاة بالظهر لانها أول صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسراء والمعنى أن أول وقت الظهر من ميل قرص الشمس عن وسط السماء الى جهة المغرب بأن يقام عود مستقيم فان تنهاى الظل في النقصان وشرع في الزيادة فذلك وقت الزوال وينتهي آخر وقت الظهر المختار لآخر القامة وقامة الانسان سبعة أقدام يقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراعه (ص) بغير ظل

المقدر للعبادات لا المقدر لغيرها من كل أو شرب أو مطالعة فانها وقت عادي واعلم أن الوقت مأخوذ من التوقيت وهو التحديد وهو أخص من الزمان فكل وقت زمان وليس كل زمن وقت والزمان لغة المدة من ليل أو نهار واصطلاحاً مقارنة متحد موهوم متحد معلوم ازالة للابهام وقال المازري اذا اقترن خفي بجلي سمي الجلي زماناً نحو جاعز يد طلع الشمس وقيل الزمان مقدار حركة الفلك وأما اليوم فهو القدر الذي يقع بين طلوع الشمس وغروبها وأما الليل فهو القدر الذي يقع بين غروب الشمس وطلوعها (قوله لانها أول صلاة صلاها جبريل الخ) وبعبارة أخرى لانها أول صلاة ظهرت قال بعض المحققين يمكن أن يكون من حكمة الاولوية احتياجه عليه السلام الى تعليم جبريل لكيفيةها والتعليم في أظهر الاوقات أظهر وأبلغ اه (قوله بان يقام عود الخ) كأنه يقول ويصور ذلك (قوله وشرع في الزيادة) ولا بد أن تكون الزيادة بينة وحاصلة انه كلما ارتفعت الشمس نقص الظل فاذا وصلت وسط السماء وهي حالة الاستواء كمل نقصانه وبقيت منه بقية وقد لا تبقى وذلك بحكمة وزيد حريتين في يومين أحدهما أطول أيام السنة والاخر قبله بسنة وعشرين يوماً وبالمدينة الشريفة يوم في السنة وهو أطول يوم فيها فاذا زالت الشمس بجانب المغرب بحديث النبي من جانب المشرق ان لم يكن وزاد ان كان وتحول لجهة المشرق فحدوثه أو زيادته هو الزوال وقوله بغير ظل الزوال سالبة تصديق بتقي الموضوع فيدخل الاقليم الذي لا ظل فيه الزوال كالأقليم الذي في خط الاستواء (قوله المختار) أي الذي أوقع الصلاة فيه الى خيرة المكلف أي ان المكلف مخير في إيقاع الصلاة في أي جزء منه مع التوسعة من غير تحجير عليه (قوله سبعة أقدام) هذا هو الأجود وقيل ستة أقدام وثلاثون وقيل ستة

اقدام ونصف (قوله مفردا عن الزيادة) الاوضح أن يقول مفردا عما زالت عليه الشمس (قوله حال من الضمير في الخبر) ناظر له بعد حذف المتعلق وتحمل الجار والمجرور الضمير وأما قوله حال من ضمير متعلق بالخبر فناظر له قبل حذف المتعلق لأن المتعلق قد حذف فما يكون الا كونه حالا من الضمير في الخبر لا غير ثم ظاهر قول الشارح متعلق بما يتعلق به الخبر يؤذن باتحاد متعلق من زوال ولا آخر القامة وعند البيان تبين منه أن ما يتعلق به لا آخر القامة غير ما يتعلق به من زوال الشمس لأنه قال كائن من زوال الشمس ثم قال كائن لا آخر القامة وكأنه لما اتحد اللفظان صار بمثابة لفظ واحد يتعلق به المجروران والحاصل أن الخبر مجموع الكائنين لأنه الذي تنتم به الفائدة وهناك حل أسهل وهو أن للظهور متعلق بالوقت أو المختار وهو أولى وقوله من زوال الشمس متعلق بحذف أي ابتداءه من زوال الشمس ونكرهه لا قامة قبل الفراغ من الأذان وقوله لا آخر القامة متعلق بحذف أي وانهاؤه لا آخر القامة وهو على حذف مضاف أي لا آخر ظل القامة فاللام بمعنى إلى لأن من التي لا ابتداء الغاية يقابلها إلى التي لا انتهاء الغاية داخلية وأل في القامة للجنس أي لا آخر جنس كل قامة نفرض (قوله كما يسمى في الخ) معنى الظل الستر ومنه قوله أنا في ظلك ومنه ظل الجنة وانما سمي ما بعد الزوال فيا لأنه ظل فاعن جانب إلى جانب أي رجع (٣١٣) والى الرجوع ومقابله ما رتضاء النور وى انهما متغايران فما كان قبل الزوال

فهو ظل وما بعده فهو في فقط (قوله يعني ان آخر القامة) لا يخفى أن هذا يدل على ان العصر داخله على الظهر فيكون فيه إيما إلى ترجيح ذلك القول ولذلك أفاد بعض شيوخنا فقال هو الاربع كما يفهم من اقتصار المصنف عليه أولا ومن عبارة المواقي وغيره ثم حكى الخلاف بعد ذلك ولم يعلم من ذلك وقت الاشتراك فلذا بينه بعد بقوله واشتركا (قوله واشتركا بقدر الخ) أي بقدر فعل احدهما ان سفرتين فسفرتين وان حضرتين فحضرتين (قوله لكن اختلف الخ) لا يخفى أن هذا اللفظ يدل على أن ما قبله يحتمل القولين مع أن قوله وإذا كان آخر القامة نص في أحدهما وهو دخول العصر على

الزوال (ش) يعني ان الظل الذي زالت عليه الشمس لا اعتداد به في القامة بل يعتد بظل القامة مفردا عن الزيادة فقوله للظهور حال من الضمير في الخبر ولا آخر متعلق بما يتعلق به الخبر وغير حال من ضمير متعلق بالخبر أي الوقت المختار كائن من زوال الشمس حال كونه كائنا للظهور كائن لا آخر القامة حال كونه كائنا بغير ظل الزوال وأفهم قول المؤلف بغير ظل الزوال ان ما بعد الزوال يسمى ظلا وهو مرتضى السروي وغيره كما يسمى فيا وما قبله ظل فقط (ص) وهو أول وقت العصر لا اصفرار (ش) يعني ان آخر القامة بعينه أول وقت العصر المختار إلى الاصفرار في الارض والجدد وهو وقت التطفيل أي ميل الشمس للغروب ومنه طفل الليل بالتشديد أي أقبل ظلامه لا في عين الشمس اذ لا تزال نقيصة حتى تغرب (ص) واشتركا بقدر احدهما وهل في آخر القامة الاولى أو أول الثانية خلاف (ش) أي وإذا كان آخر القامة هو أول وقت العصر لزم قطع حصول الاشتراك بينهما لكن اختلف بعد ذلك في المشاركة لمن هي منهما هل للعصر في آخر القامة الاولى بقدرها واختاره ابن رشد وابن عطاء الله وابن راشد أول الظهور في أول القامة الثانية بقدرها وشهره مسندوه ومقتضى كلام ابن الحاجب خلاف وفائدة تظهير في الاثم وعدمه فيما وقع الظهور في أول القامة الثانية وفي الصحة وعدمها فيما وقع العصر في آخر القامة الاولى ثم في قوله واشتركا بقدر احدهما اشعار بأن الوقت المختار انما يدرك بايقاع جميع الصلاة فيه وهو ما عليه ابن رشد وابن عبد السلام وتبعهما الشارح كما يفيد ماد كره عند قوله وأثم الالعذر وبأنى عند قوله وللغروب غروب الشمس ما وافقه ومختار المؤلف أنه يدرك بركعة كالضروري (ص) وللغروب غروب الشمس بقدر بفعله بعد

شروطها

الظهور (قوله في المشاركة) بفتح الراء أي الاشتراك أي لكن اختلف بعد ذلك في

المشاركة أي لمن هي منهما وقوله هل للعصر بدل من قوله لمن هي منهما (قوله هل للعصر في آخر القامة الاولى) وعلى هذا فهذا الوقت ضروري للعصر مقدم على اختيارها وهل ثمة كونه ضروري بأنه يحرم ايقاع الصلاة فيه والظاهر لا وانظر على هذا ما ثمة كونه ضروريا (قوله أول الظهور الخ) وعلى ذلك يكون أول القامة الثانية اختياريا للظهور وإلى ما قلنا يشير الشارح إلى ذلك بقوله وفائدة تظهير إلى الخ (قوله اشعار الخ) لم تبين ذلك الاشعار لان غايته ان آخر القامة الاولى أو أول الثانية وقت لكل منهما ما وادق بأن وقع فيه كلها أو بعضها أمرا آخر (قوله ما ذكره) أي الشارح فقد قال مانصه يعني ان من أوقع الصلاة في الوقت الضروري أو شيئا منها فإنه يكون آثما (قوله أنه) الاختيار يدرك بركعة (وتنبه) هذا الخلاف يجري نحوه في العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب للشفق وهو بأربع ركعات قبل الشفق ان قلنا ان العشاء تدخل على المغرب وأما اذا قلنا ان المغرب تدخل على العشاء فيكون بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء (قوله والمغرب) معطوف على قوله للظهور وقوله غروب معطوف على قوله من زوال والمعنى الوقت المختار للمغرب من غروب قرص الشمس إلى انتهاء وقت يحصلها وشروطها وقوله بقدر حال اشارة إلى انتهاء الوقت اذ غروب الشمس صادق بهما وبأن يذمته

(قوله عن في رؤس الجبال) أي بحيث أن من في رؤس الجبال لا يراها (قوله في العين الجثة) متعلق بغروب أي غروب جميع القرص في العين الجثة أي ذات الجثة وهي الطين الأسود أي في رأي العين والافهسي أعظم من الأرض فهي قدرها مائة مرة وستة وستين مرة وثلاث (قوله ولا عبرة بغيها) أي لا يعول ولا يعتمد من في الأرض على مغيها خلف الجبال بل لا يعتمد الأعلى أقبال الظلمة من جهة المشرق (قوله من ههنا) وأشار إلى جهة المشرق (قوله وأدبر النهار من ههنا) وأشار إلى جهة المغرب (قوله فقد أظفر الصائم) أي فقد حل فطره (قوله حدث كبرى وصغرى) وكذا التصريح بصغرى وكبرى في كلام الخطاب وعج فاذن الواو بمعنى أو أي أو صغرى فإذا كانت الكبرى قائمة به بقدره بحسبها وكذلك الصغرى وإذا كان من أهل التراب بقدره بحسب التراب إلا أنه إذا كان متوضعا مغتسلا بقدره بقدر الكبري فلو كان مغتسلا غير متوضي بقدره مقدار الصغرى كما قررنا (فان قلت) بقدره مقدار الكبرى بل هو أن تكون عليه (قلنا) لو قدرنا له مقدار الكبرى لاستغنى عن مقدار الصغرى لأن دراجها فيه كيف وقد سرح بقوله صغرى وكبرى فأفاد أن المراد صغرى أو كبرى (فان قلت) بل يقدرهما مع الاتساع الزمن (قلنا) لا وجه لذلك مع كون الكبرى تغنى عن الصغرى فاذن الوقت يختلف باختلاف المصلين هذا ما يقتضيه النظر في هذه العبارة والمخلص ما بقيده لفظ ابن عرفة والابن اعتبار الطهارة الكبرى مطلقا كان محدثا أو أصغرا أو أكبرا كان فرضه الإضوء (٣١٣) أو الغسل أو التيمم فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين ولفظ ابن عرفة وفي كون

شروطها (ش) يعني أن ابتداء المختار للغرب غروب جميع قرص الشمس عن في رؤس الجبال في العين الجثة ويقبل السواد من المشرق ولا عبرة بغيها عن في الأرض خلف الجبال بل المعتمد دليل على غيبتها أقبال الظلمة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أظفر الصائم ولا يضر أثر الحجرة ولا بقاء شمسها في الجدران وينتهي مختار المغرب بقدر ما يسع ثلاث ركعات ويسع شروطها من طهارتي خبت وحدث كبرى وصغرى مائة وثلاثة وستين وعورة واستقبال قبله ويزاد على شروطها الأذان والاقامة ويجوز لحصل الشروط التأخير بقدر تحصيلها لو كان غير محصل لها ولو قال والمغرب قدر ما يسع فعلها وشروطها وأذانها واقامة بعد الغروب لكان أظهر في إفادة أن المحصل للشروط له التأخير بقدر تحصيلها ولو لم يكن محصلا لها وأنه يعتبر قدر الأذان والاقامة (ص) وللغروب غروب حجرة الشفق للثلث الأول (ش) يعني أن أول الوقت المختار للعشاء من غروب الحجرة الباقية من بقايا شعاع الشمس تمتد إلى ثلث الليل الأول على المشهور وقيل إلى النصف ولا ينظر إلى البياض الباقي في ناحية الغروب خلافا لابي حنيفة القائل بأن الشفق هو البياض وهو يتأخر عن غروب حجرة الشفق ابن ناجي ونقل ابن هارون عن ابن القاسم نحو ما لا يحنيفة لأعرفه (ص) والصبح من الفجر الصادق للأسفار الأعلى (ش) يعني أن أول الوقت المختار للصبح من حين طلوع الفجر الصادق تمتد إلى الأسفار الأعلى وهو الذي تراءى فيه الوجوه

يخرج الوقت فان كان لا يقدر على الاثبات بأركان الصلاة أو بعضها مع الحق فانه يجب عليه أن يقول ويستبرئ وإن كان يقدر على الاثبات بالصلاة مع مدافعتها الحدث ولكن لا يأتي مع ذلك بغير فرائضها فانه لا يعتبر قدر الاستبراء مع حرمة بوله حينئذ اه ومفاد عج حيث قال احتج له ان الوقت يختلف باختلاف المكلفين والظاهر اسقاطها وأنه معتبر ولو لم يحتج له كما ان الطهارة معتبرة ولو لم يحتج لها تنبيهات الأول قول المصنف غروب الشمس الخ انما هو بالنسبة للقيميين وأما المسافرين فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما في المدونة * الثاني ما ذكر من وقتها انما هو وقت افتتاحها القول سنداً ما وقت امتدادها فاتفقوا على جواز امتدادها إلى مغيب الشفق ولا يجوز تطويل القراءة لما بعد الشفق اجماعا ويجوز ما دام الشفق اجماعا ومقتضاه أنه لا يجوز التطويل في قراءة غيرهما من الصلوات حتى يخرج الوقت المختار * الثالث يندب تقديم شروط المغرب على وقتها (فائدة) انما سميت المغرب مغربا لابقائها عند الغروب (قوله وللغشاء الخ) اشتقاقها من العشي وهو ضعف البصر لوجود ذلك حينئذ (قوله حجرة الشفق) قال في الطراز لا يختلف أن مبدأ وقت العشاء الاختياري لا يكون قبل مغيب الشفق الذي هو الحجرة اه فأفاد أن إضافة حجرة لما بعده للبيان وفي شب من إضافة الصفة للموصوف (قوله للثلث) أي لانتهاه (قوله وللصبح) سميت بذلك من الصباح وهو أول النهار أو من الحجرة التي فيه كصباحة الوجه لحجرة فيه (قوله للأسفار) أي لدخول الأسفار الأعلى والغاية خارجة (قوله وهو الذي تراءى فيه الوجوه) والظاهر أنه يعتبر في ذلك البصر المتوسط في محل لا سقف فيه ولا غطاء كما قال عج

(قوله والاسفار الظهور) لا يخفى أنه يكون معنى قول المصنف الاسفار الاعلى للظهور البين الواضح أى الظهور الظاهر ولا صحة له
 فالاحسن أن يقول والاسفار الضوء فيكون المعنى للضوء البين الواضح أى الذى لا يخفى (قوله له فريه) تعليل لقوله الكاذب (قوله كبد)
 أى وسط (قوله كهيشة الطيلسان) أى فى الطول (قوله الذئب والاسد) أى فيكون السرحان مشتركين الذئب والاسد (قوله لظلمة لونه)
 أى الفجر الكاذب ظاهر عبارته أنه جرم مظلم ممتد وله ذنب وظاهره أسود وباطنه أبيض وإن ذنب السرحان أسود وآخى باطنه أبيض
 وإن الاسود والذئب كلاهما على تلك الحالة أو غالبها والظاهر ليس كذلك وأنه نفس البياض الممتد فى ظلمة الليل الذى ليس له اتساع
 (قوله وتسميه العرب المحلف) أى لأنه يبعث الناس على الحلف (قوله الوسطى الخ) تعليل لقوله وهو المشهور (قوله والافضل) عطف
 تفسير فيكون قوله الوسطى بمعنى الفضلى (قوله وقد تفضل) أى ولا غرابة لأنه قد تفضل (قوله وليس المراد) الاولى فليس المراد (قوله
 أو بمعنى) معطوف على قوله بمعنى المختار وكأنه قال حافظوا على المتوسطة أى لاجل فضلها ونسخة الشارح أو بمعنى التوسط والمناسب
 أن يقول المتوسط بالميم (قوله وهو صحيح من جهة الاحاديث) وقال ابن حبيب من أصحابنا به وهو مذهب الشافعى بحسب ما أسس من
 القواعد فقد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي (٣١٤) وقد صح الحديث انها العصر فصارت مذهبها العصر فذهب به الذى نص عليه

انها الصبح الا انك خير بأنه اذا صح
 الحديث بأنها العصر كيف هذا
 مع قوله ومعلوم فضل الصبح فان
 مفاده ان فضل الصبح الذى تميزت
 به عن غيرها الاشك فيه ولا ينكره
 ومقتضى صحة الحديث بأنها العصر
 انه ليس معلوماً تلك المثابة بل العصر
 أفضل وأعظم وعلى أن العصر
 هى الوسطى فان قلنا معنى الفضلى
 فالامر ظاهر وان قلنا المتوسطة
 فلا تخفى توسطت بين نهاريتين وليليتين
 (قوله وما من صلاة) أى فرض
 أو نفل أو غيرها كالصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قيل
 انها الظهر وقيل المغرب وقيل العشاء
 وقيل الصلوات الخمس وقيل مبهمه
 وقيل الصبح والعصر وقيل الجمعة
 وقيل العشاء والصبح وقيل صلاة
 الجماعة فى جميع الصلاة وقيل صلاة
 الخوف وقيل صلاة عيد الاضحى

والاسفار الظهور والاعلى البين الواضح واحترز بالصادق وهو المستطير بالراء أى المنتشر من
 الفجر الكاذب انغريه من لا يعرفه وهو المستطيل باللام لصدوده فى كبد السماء كهيشة
 الطيلسان ويشبه ذنب السرحان بكسر السين الذئب والاسد لظلمة لونه وبياض باطن ذنبه
 وتسميه العرب المحلف كأن خالفاً يحلف لطلع الفجر وآخى يحلف انه لم يطلع (ص) وهى الوسطى
 (ش) يعنى ان الصلاة الوسطى فى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هى
 الصبح خصت بالتمام كيدلتضيق الناس لها بنومهم عنها وبجرحهم عن القيام بها وهو المشهور
 لان الوسطى تأنيث الاوسط بمعنى المختار والافضل كما فى قوله تعالى أمة وسطا وقال تعالى قال
 أوسطهم ومعلوم فضل الصبح وقد تفضل مصلحة الاقل على الاكثر كالعصر على الاتمام والوتر
 على الفجر والله يفضل ما يشاء على ما يشاء وليس المراد انها وسط الصلوات أو بمعنى التوسط بين
 شيئين وهى أولى بذلك لانها بين نهاريتين مشتركين بمجموعان وليليتين كذلك وهى مستقلة
 بنفسها لا يشار كهافيه غيرها من الصلوات وقيل هى العصر وهو صحيح من جهة الاحاديث
 وما من صلاة الا قبل انها الوسطى (ص) وان مات وسط الوقت بلا أداء لم يعص الا أن يظن
 الموت (ش) يعنى ان المكلف اذا دخل عليه وقت الصلاة الاختيارى ومات من غير أدائها
 فانه لا يكون آثماً سواء ظن الصحة أم لا الا اذا ظن الموت ومات فانه يأتى لان الوقت الموسع صار
 فى حقه مضيقاً كان يجب عليه المبادرة الى العمل قاله السنهورى ويفهم منه انه اذا ظن
 الموت ولم يمت وأوقعها فى وقتها الاختيارى أنه لا يكون آثماً والنقل أنه آثم لخالفته مقتضى
 ظنه لكنها أدعاء عند الجمهور وعمل بما فى نفس الامر لا قضاء عملاً بما فى ظنه اذ لا عبرة بالظن البين
 خطؤه فالمراد بالوسط الاثناء ويجوز فيه تحريك سينه وتسكينها على ما صاحب القاموس

وقيل صلاة عيد الفطر وقيل الوتر وقيل صلاة الضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل غير ذلك وظاهر
 (قوله وان مات وسط الوقت الخ) ولا يشترط العزم على الاداء على الرابع (قوله الا أن يظن الموت) يقتضى أن الظن وان لم يغلب بوجوب
 الاثم وهو كذلك كما فى المواقح خلافاً للخطاب قاله عجم (قوله فانه يأتى) أى آثم كبرية لكونه ترك صلاة من الفرائض (قوله قاله
 السنهورى) أى الشيخ على أى الذى هو شيخ أى الحسن شارح الرسالة وشيخ تى وأما الشيخ سالم فيشير اليه بس (قوله ويفهم منه
 الخ) أى لان المصنف قال واذا مات فجعل الموضوع الموت (قوله لكنهم أدعاء عند الجمهور) ويترتب على كونها أدعاء أنه يصح أن يكون
 اماماً لغيره فممن شاركه فى تلك الصلاة ومقابل الجمهور القاضى فانه قال قضاء نظر الما يقتضى الضيق (قوله فالمراد بالوسط الاثناء)
 تفريع على قوله اذا دخل عليه وقت الصلاة ومات أى وليس المراد بالوسط حقيقة والاثناء شامل لان المراد به الخلال والظاهر أنه
 يتوهم فى الاثناء التوسط فاعل التعبير بالخلال أولى (قوله على ما صاحب القاموس) أفهم أن غيره خالفه وهو كذلك اذ يتعين التحريك
 على ما فى الصحاح على ما أفاده عجم وفيه نظر لان صاحب الصحاح نص على الامرين السكون والفتح وحاصل ما فى ذلك المقام أن وسط
 بالسكون نظراً وبالتحريك اسم ومعنى الاول انه نظره لازم الظرفية لا يتصرف ومعنى الثانى انه نظره متصرف ويفترقان من

جهة أن الأول وهو الظرف يقال في منفصل الاجزاء بجلست بين القوم وأما المتحرك فيكون في متصل الاجزاء كالدار والوقت فاذن يقرأ المتن بالتحرير لا غير كما أفاده محشى نت (قوله وظاهر الخ) استظهر عجم ان ظن باقي الموانع التي طرء على إسقاط كالحيض كذلك ولا يخالف ما يأتي من أن من علمت بمجيء الحيض وأخرت الصلاة عامة فأتاها الحيض بحيث تسقط بها الصلاة أنها لا تنقض لان عدم القضاء لا ينافي الاثم والمذهب ما قاله شارحنا من ان ظن باقي الموانع ليس كظن الموت كما ذكره بعض الاشياخ عن بعض شيوخه وهو الذي كان ظهري (قوله التي لا تنتظر الخ) وأما التي تنتظر غيرها فهو ما أشاره المصنف بقوله بعد والجماعة تقديم الخ وعلى هذا التقرير فقول المصنف تقديمها بمعنى التقديم الحقيقي لا النسبي وقوله ثم ظاهر كلام المصنف هذا ينافي حله الأول وذلك لان هذا الحل قاض بأن معنى قول المصنف تقديمها أي تقديمها نسبياً فلا ينافي أنه يطلب من المنفرد وغيره التنفل قبل الصلاة وبعد الاذان فالأفضل للشارح أن يأتي به على أنه وجه آخر يفيد المغايرة بين هذا وما قبله والحاصل أن عجم ارتضى أن قول المصنف والأفضل لفدت تقديمها معناه تقديمها تقديماً حقيقياً فلا يتنفل أصلاً قبل الظهر والعصر وما ورد في الحديث من تأكد التنفل قبل الظهر والعصر محمول على من ينتظر الجماعة سواء كان أمماً أو لا والحطاب ارتضى أنه تقديم نسبي فلا ينافي ندب تقديم النفل على الظهر والعصر (قوله من غير مبادرة جدا لانه من فعل الخوارج) أي الذين يعتقدون أن (٢١٥) تأخير الصلاة عن أول وقتها لا يجوز

كما أفاده الحطاب (قوله أمر نسبي) أي مع تخصيصه بالظاهر والعصر لانهم ما التان يتنفل قبلهما دون المغرب لكرامة التنفل قبل صلاته ودون الصبح لانه لا يصلي قبلها الا الفجر والورد بشرطه والشفع والوتر ودون العشاء لانه لم يردشئ بخصوصية النفل قبلها وقد تقدم أن هذا مرضى الحطاب (قوله كما نقله) المناسب كما أفاده أبو الحسن على الرسالة فانه لم ينقله (قوله وعلى جماعة آخره) استشكل بأن التحفظ على الجماعة مطلوب ألا ترى أن الجمع شرع لفصل الجماعة في جمع العشاء للطرفا

وظاهر كلام أهل مذهبنا أن ظن باقي الموانع من حيض وجنون ونفاس ليس كظن الموت والفرق أن غير الموت قد يزول في الوقت بحيث يدرك وقت الصلاة فيجوز التأخير ولو مع ظنه ولا ينافي ذلك مع الموت (ص) والأفضل لفدت تقديمها مطلقاً (ش) يعني أن تقديم الموات صباحاً أو ظهراً أو غيرهما في صيف أو شتاء في أول الاوقات بعد تحقق دخوله وتمكنه أفضل في حق المنفرد ومن ألحق به من الجماعات التي لا تنتظر غيرها كأهل الربط من غير مبادرة جدا لانه من فعل الخوارج لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومن المحافظة عليهم الاتيان بها أول وقتها ثم إن ظاهر كلام المؤلف أن الأفضل تقديم الصلاة أول وقتها لفدت ولو على التنفل المطلوب وهو خلاف ظاهر الاحاديث الدالة على المبادرة على أربع قبل الظهر وأربع قبل العصر وفعل هذه الصلوات قبل الفرض لا يخرج عن أول الوقت اذا بادر بفعله من غير أن فالمراد بأول الوقت في حديث أفضل الاعمال الصلاة أول وقتها أمر نسبي لا حقيقي هذا ما ظهري كما نقله أبو الحسن على الرسالة (ص) وعلى جماعة آخره (ش) معطوف على مقدر أشعر به الكلام السابق أي والأفضل لفدت تقديمها على تأخيرها منفرداً وعلى تأخيرها جماعة يرجوها آخره وفي نسخة وعلى جمعه بلفظ المصدر مضاف الى ضمير الفذ ولا مانع من أنه اذا وجد جماعة آخر الوقت أن يعيدها معها لانه بالتقديم حصل له فضله وبقي عليه تحصيل فضل الجماعة خلافاً للبساطي في مغنيه انظر نصه في الشرح الكبير (ص) والجماعة تقديم

كان يصلي ما لم يدخل وقته لفصل الجماعة فلا تن يؤخر ما لم يخرج وقته المختار لفصلها أولى وأحرى وأيضاً الصلاة أول الوقت فضيلة وفي الجماعة سنة ولذلك قال ابن العربي لو اتفق أهل حصن على ترك الصلاة أول الوقت لم يقاتلوا ولو اتفقوا على ترك الجماعة قوتلوا ولذلك قيل إن كلام المصنف خاص بالصبح وهو أن صلاة الصبح قبل الاسفار للنفرد أفضل من صلاتها جماعة بعده كما في المواق (أقول) لا يخفى أن معنى قوله بعده أي بعد الاسفار أي بعد دخوله مع ان الاسفار وقت ضروري للصبح والصلاة فيه حرام فكيف يصح قوله أفضل بل تكون صلاتها قبل الاسفار واجبة والجواب أن يقال هذا مشهور مبني على ضعفه وهو أن وقتها الاختياري يتمدد للظن ولذا قال محشى نت أطلق المؤلف والرواية انما هي في صلاة الصبح كما في ابن عرفة وغيره وقد اعترض ابن مرزوق كلام المؤلف ورده وعلى تسليم كلام المصنف في تقديمها اذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة البيضاء أو موبجه كذى نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه وثوبه ومن به مانع القيام يرجو زواله في الوقت قاله الشيخ سالم (قوله ولا مانع من انه الخ) أي فصلاته الأولى صحيحة ولا مانع أي فيكون محصلاً للفضيلة بخلاف ما لو أخر ولم يصل فلم يكن محصلاً للفضيلة واحدة ثم ان هذا يقيد بما اذا صلى الأولى جازماً بأنهم افرضه والا فلا تصح (قوله خلافاً للبساطي في مغنيه) أي حيث قال ويتولد من هذا أنه اذا صلى وحده لا يعيد في جماعة اه (قوله والجماعة) معطوف على الفذ والعامل فيه الأفضل وتقديم معطوف على تقديم والعامل فيه المبند أفقيه العطف على معمول عاملين مختلفين بناء على أن التغاير بالاعتبار ينزل منزلة التغاير بالذات

(قوله ربع القامة) قال الشيخ أحمد والذي ينبغي أن يعتبر قامة الوسط من الناس (قوله لشدة الحر) أي لاجل دفع شدة الحر (قوله تقديم العصر الخ) لا يخفى أن تقديم المغرب والعشاء والصبح ليس المراد تقديمها على النفل لأنه لا تنفل قبلها لما تقدم بل المراد أن المبادرة به أول الوقت أفضل من تأخيرها عن أوله وأما تقديم العصر فهو هذا المعنى وبمعنى عدم تقديم النفل عليها بناء على أن الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة كما أفاده عج هذا كله على غير مفاد أي الحسن والخطاب وأما على ما أفاده فيراد بالتقديم بالنسبة للعصر لكونه يتنفل قبلها التقديم النسبي أي بعد النفل المطلوب وهو الأول والحاصل أن التقديم في الفذ الذي مثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها والتقديم في الجماعة التي تنتظر غيرها بمعنى الحقيقي على ما أفاده عج بناء على الثاني على أن الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة وما ورد من الحث على النفل فيحمل على من فردا تنتظر جماعة بالنسبة لقوله والافضل لفظه وعلى من يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة بالنسبة لقوله وللجماعة تقديم غير الظهر وبمعنى النسبي على ما أفاده الخطاب وأبو الحسن وإن هذا كله في العصر مطلقا وفي الظهر بالنسبة للفظ وأما بالنظر للجماعة التي تطالب غيرها فيتنفل قبله قطعاً لأنهم يؤخرون لربع القامة باتفاق الخطاب وعج ثم لا يخفى أن وقت المغرب مضيق فبمعنى أفضلية تقديم المغرب تقديم شروطها على الغروب لتقع في أول وقتها (قوله والعشاء) في شرح شب تقديم غير الظهر مخرجاتاً أو عشاء أو جمعة أو غير هاشاء أو صيفاً برضاً أو غيره اه المراد منه اه ونقل عن الدرر لابن فرحون يندب تأخير العشاء الأخيرة في شهر رمضان عن الوقت المعتاد (٣١٦) لا غير توسعة على الناس في الفطور (قوله لا إبراد) أي إلى غاية وهي الإبراد

غير الظهر وتأخيرها لربع القامة ويراد لشدة الحر (ش) يعني أن الافضل للجماعة المنتظرة غيرها تقديم العصر والمغرب والعشاء والصبح والجمعة كالمفرد وتأخير الظهر إلى ربع القامة يريد بعد ظل الزوال لاجتماع الناس صيفاً وشتاء وذراع الانسان ربع قامته ويراد على ذلك لا إبراد لشدة الحر لقوله عليه الصلاة والسلام إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ومعنى الإبراد بها إبقاؤها في وقت البرد والمراد بفتح جهنم نفسها وأما حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة فظاهره عدم الإبراد وكذا حديث خباب شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أي لم يزل شكواً فإنا قال النووي حديث التجميل منسوخ بحديث الإبراد وقيل أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيراً إذا دعا على قدر الإبراد (ص) وفيها نذب تأخير العشاء قليلاً (ش) أي وفي المدونة ما يخالف ما سبق من أن الجماعة لا يؤخرون غير الظهر وهو انه يندب لاهل القبائل تأخير العشاء بعد الشفق قليلاً لاجتماع الناس وأجيب بحمل ما مر على غير مساجد القبائل والحرس وما هنا على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها والقبائل هي الأرباض والحرس بضم الحاء والراء هم الرابطون وأصحاب المحارس (ص) وإن شك في دخول

أي دخول الإبراد وقوله لشدة الحر أي إن تلك الزيادة إنما هي لأجل شدة الحر أي لما فيه من ترك الخشوع كذا عمل القاني على نقل الفيشي وأقول زيادة ولما فيه من المشقة الحاصلة بالذهاب للمسجد وظاهر المصنف أن شدة البرد ليست كذلك مع أن فيها ترك الخشوع وكأنه لأن البرد إذا كان موجوداً اذ ذلك لا يزول (قوله ويراد لشدة الحر) الباجي فهو الذراعين ابن حبيب فوقهما يسير ابن عبد الحكم أن لا يخرجها عن وقتها وأفاد الخطاب أن الأولى تأخيرها إلى ما أخرا إليه

النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسط الوقت ولا ينبغي العدول عنه (قوله الدخول في وقت البرد) أي كأنهم وأنجدوا أصبح الوقت وأمسى إذا دخل تهامة ونجد أو في الصباح والمساء فحصل للظهر تأخيران أحدهما لأجل الجماعة والآخر للإبراد كذا في تنبيه قال في له وهذا خاص بالجماعة لأن العلة وهي اذهاب الخشوع منتفية في الفذ لأنه قد يصلي في بيته ولا يصيبه الحر فلا يذهب خشوعه خلافاً للشارح في ادراجه إياه في عبارة المؤلف وهو مخالف لقوله والافضل لفظه تقديمها مطلقاً وموجود في الجماعة لأنهم ربما يأتون المسجد في الحر فيذهب خشوعهم انتهى لا يخفى أن ظاهره كانت الجماعة تنتظر غيرها أم لا وعليه قرره شيخنا الصغير ولكن الظاهر بل المتعين جله على الجماعة المنتظرة غيرها لأن الجماعة التي لم تنتظر غيرها بمثابة الفذ كما قد تقدم التنبيه عليه (قوله الرضاء) الرضاء هي الحجارة الحامية من حر الشمس كما أفاده المصباح (قوله فلم يشكنا) بضم الكاف وفتح المثناة من تحت وقيل أنهم طلبوا تأخيراً إذا دعا على قدر الإبراد (قوله قليلاً) أي تأخيراً قليلاً أو زمناً قليلاً (قوله لاجتماع الناس) هذا التعليل يؤذن بأن العلة بقدر اجتماع الناس ولذلك قال عج والظاهر أنه بقدر ما يجتمع الناس فيه غالباً بحسب العادة (قوله وأجيب الخ) وأجيب أيضاً بأن التأخير قليلاً بالنسبة للعشاء في حكم التقديم فليس المراد بالتقديم بالنسبة للعشاء حقيقة (قوله هي الأرباض) أي الأماكن التي حول البلد خلف السور وقوله والمحارس جمع محرس يفيد ما يأتي في الأذان عند قوله وتعدده بمعنى محل الحراسة وهو عطف تفسير على ما قبله غير أن هذا يناقض قوله سابقاً أن أهل الربط ملحقون بالمفرد في عدم التأخير إلا أن يحمل ما تقدم على ربط ليس أهلها شأنهم التفرق لأجل الحراسة وهو هنا على أهل ربط شأنهم التفرق لأجل ذلك وبعد فقول المصنف وفيها ضعف كما قاله القاني (قوله بضم الحاء الخ)

والاشهر أنه بفتح الحاء والراء فذهب المذهب خلاف الاشهر وان روى بكل (قوله كوجوبها) أى كاهو شرط في وجوبها الا ان المعتمد انه سبب كما تقدم وقوله بأن الصلاة أى بحكمه بأن الصلاة (قوله وعدم تيقن براءة الذمة) بمعنى ما قبله (قوله مع حرمة ذلك) متعلق بقوله لا تجزئ (قوله فلا يضر اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت) كافي قوله وان شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد كافي السودانى هذا بقية كلامه في ك (أقول) وحديث قال كذلك فيعلم منه أنه اذا شك بعد احوال وج من الصلاة حكمه اذا شك فيها من أنه اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد دخول الوقت فلا يضر وقال عجب ما عمله أنه اذا شك قبل أو في الاثناء يضر مطلقاً بأقسام الشك الثلاثة الظن والشك والوهم تبين الفعل خارج الوقت أو داخله أو لم يتبين شيء فلهذه ثمة عشرة صور وأما اذا شك بعد احوال وج من الصلاة بأقسامه الثلاثة فان تبين انه فعل في الوقت فلا ضرر وان لم يتبين شيء أو تبين خلافه فيضرب هذه تسعة والحاصل أن شارحنا وعج بفتحهم انما اذا حصل الشك قبل الدخول أو بعد تمام الصلاة ويترقان فيما اذا حصل الشك في أثناء الصلاة وقد تبين الحكم وشارحنا تبع السودانى واعترضه عجب قائلاً وليس هذا كمن شك في الوضوء في أثناءه الا ان الشك في الشرط ليس كالشك في السبب الا ترى أن المراد بالشك فيه مطلق التردد وانما كان السبب مخالف للشرط لقوته على الشرط اذ يلزم من وجوده ما لو جود ومن عدمه العدم والشرط انما يلزم من عدمه العدم فن توهم عدم دخوله وظن دخوله لا يصلح بخلاف الشرط فان من توهم عدم الوضوء وظن الوضوء يصح على أيضا الشك في الوضوء لا يؤثر عند جهور العلماء بخلاف السبب ثم قال واذا علمت هذا فقياس الشك في الوقت في أثناءها على مسألة الشك في الشرط في أثناءها المشار اليها بقول المؤلف ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد كما فعل السودانى شارحه فيه نظر انتهى المراد منه واذا علمت هذا كله من كلام عجب وشارحنه فقد رده محشى نت وأن العبرة بالظن الغالب بل كلام البساطى يفيد انه يكفي مطلق الظن ونص محشى نت ومآله البساطى هو الظاهر الموافق لكلامهم في (٣١٧) الجواهر من اشبه عليه الوقت فيجهد ويحمل بما

غاب على ظنه دخوله وان خشي عليه ضوء الشمس فليستدل بالاوراد وأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك ويحتاط انتهى وتبعه في الشامل قال ومن شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه من الاوراد وعمل الصنائع وقال في الارشاد من شك في دخول الوقت لم تجزه

الوقت لم يجز ولو وقعت فيه (ش) لما كان دخول الوقت شرطاً في صحة الصلاة كوجوبها أشار الى هذا المؤلف بأن الصلاة لا تجزئ من صلاها وهو شك في دخول الوقت ولو تبين انها وقعت فيه لتردد النية وعدم تيقن براءة الذمة مع حرمة ذلك ابن فرحون مراد الفقهاء بالشك حيث أطلقوه مطلق التردد انتهى فيشمل الظن والوهم على المذهب ولا بد من دخول الوقت بالتحقيق ولا يكفي غلبة الظن خلافاً لصاحب الارشاد وكلام المؤلف محمول على ما اذا شك في الوقت عند تكبيرة الاحرام أما لو طرأ له الشك في دخوله وعدم دخوله بعد الاحرام بنية جازمة فلا يضر اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت (ص) والضروري بعد المختار للطلوع في الصبح والغروب في الظهرين وللفجرين في العشاءين (ش) المراد بالبعدية هنا التلو والعقب وفي الكلام حذف

(٣٨ - خشي أول) ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه دخوله فان تبين الوقوع قبله أعاد قاله شارحه زروق وما ذكره من العمل على غلبة الظن لم تقف عليه لغيره لكن مسائلهم على اعتبار الظن الذي في معنى القطع وفي الجواهر ما يدل عليه انتهى المراد من كلام محشى نت ولم يكمل كلام زروق وبقيته كلامه بعد قوله وفي الجواهر ما يدل عليه ثم مع التحقيق ومآله معناه فان كشف الغيب على خلافه بطلت كما اذا صلى شاك ولو صاف انتهى وأفيدك أن النقول انما تدل على الاكتفاء بالظن الغالب وكلام البساطى يقتضى كما يعلم من شرحه ان مطلق الظن يكفي كما تقدم فتقول محشى نت ومآله البساطى هو الظاهر الخ ليس بمستقيم وانما ذكرنا لك العبارة بطولها وان كان يمكن الاختصار بشي قليل لاجل أن تطلع على النصوص فيحصل لك طمأنينة (وتبني) قد علمت ما اذا شك في دخول الوقت وأما اذا شك في خروجه فينوي الاداء كافي عجب لان الاصل البقاء وقال اللقاني عصره لا ينوي أداء ولا قضاء لانه غير مطلوب مع المبادرة الى الفعل حرصاً على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صححت صلاته اتفاقاً كما صرح به ابن عطاء الله والظاهر أن عكسه مثله (قوله والضروري) مبتدأ وقوله بعد المختار خير والمراد بالضرورية هنا الحاجة وان لم تصل الى الاضطرار (قوله للطلوع) أى أول جزئ منه في الاق (قوله للغروب) لا يريد ما يعطيه ظاهره من امتداد وقت الظهر للغروب لانه خلاف المعروف اذا المعروف اختصاص الوقت بالاخيرة اذا ضاق عن ادراكهما لك ويجزئ مثله في العشاءين والحاصل أن المسئلة ذات خلاف فقيل العصر لا يختص بأربع قبل الغروب وهو رواية عيسى وأصبح عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه تختص ذكره ابن رشد ويجزئ ذلك في قوله وللفجر في العشاءين قاله الشيخ سالم وقد علمت المعروف منها (قوله المراد بالبعدية هنا التلو الخ) لما كانت بعد ظرفاً متسعاً فاذا قلت آتيك بعد العصر فالمعنى آتيك بعد العصر لكن جملة فان أردت القرب قلت بعيداً بالتصغير كما أفاد ذلك المصباح فاذا علمت ذلك فتقول المصنف بعد المختار يوهم أن بين الضروري والاختياري مدة متسعة مع أنه ملاصق له وحاصل جوابه أنها

هنا تستعمل في معناها الحقيقي بل في معنى مجازي وهو التلو والعقب (قوله أي وابتداء الضر وري) فقوله للطلوع ليس متعلقا بابتداء المحذوف بل هو حال من الضر وري أي حالة كون الضر وري ممتدا للطلوع أي إلى أول جزء منه كما تقدم (قوله تلو المختار) أي في حق كل واحد غير معذور ومسافر يجمع جميع تقديم فهو قبل مختار الثانية لهما وبعد دخول مختار الأولى لاقبله أيضا فالمعذور هو ما أشار إليه المصنف بقوله وقدم خائف الغم والمساfer هو ما أشار إليه المصنف بقوله ورخص الخ (قوله من دخول مختار العصر الخ) هذا بناء على أن العصر داخل على الظهر (قوله أو بعد مضي) معطوف على قوله دخول الخ والمعنى من دخول مختار العصر أو من بعده مضي الخ أي على أن الظهر داخل على العصر ولو حذف بعد لكان أوضح ويكون المعنى ويمتد ضرو وري الظهر من دخول المختار العصر أو من مضي أربع ركعات الاشتراك أي مضي زمن أربع ركعات وقوله منها أي من القائمة الثانية وهو متعلق بمضي (قوله إلى الاصفرار) متعلق بيمتد أي إلى دخول الاصفرار والغاية خارجة وقوله ثم يحصل منه أي من دخول الاصفرار (قوله كذلك) أي امتدادا مشابها لامتداد ضرو وري الظهر أفرادا واجتماعا وقوله من مضي متعلق بيمتد (قوله إلى مضي الثالث الأول) أي إلى فراغه وفراغه بفراغ الجزء الأخير وانقضائه فتسكون الغاية خارجة (قوله ثم يحصل منه) أي من المضي (قوله بركعة) أي بسجدة تليها مع قراءة فاتحة على الراجح قراءة معتدلة ومع طمأنينة ركوع ورفع منه وسجود بين سجدتين (٣١٨) ومع اعتدال على القول بوجوده لا على سنيته كالفاتحة بناء على أنها لا تجب

مضاف أي وابتداء الضر وري تلو المختار سمي بذلك لاختصاص جواز الأخير إليه بأرباب الضر ورات وأثم غيرهم وإن كان الجميع مؤدبين فيمتد الضر وري من الاسفار الأعلى للطلوع في الصبح ويمتد ضرو وري الظهر الخاص ضرو وريته بهما من دخول مختار العصر وهو أول القائمة الثانية أو بعد مضي أربع ركعات الاشتراك منها إلى الاصفرار منتهى مختار العصر ثم يحصل منه الاشتراك في الضر وري للغروب في الظهرين ويمتد ضرو وري المغرب كذلك من مضي مقدار ما يسعها بعد تحصيل شروطها إلى مضي الثالث الأول منتهى مختار العشاء ثم يحصل منه الاشتراك في الضر وري للفجر في العشاءين (ص) وتذكر في الصبح بركعة لأقل (ش) يعني أن الوقت الضر وري يدرك بركعة في آخره بسجدة تليها عند ابن القاسم بعد الظهر كما يأتي وفائدته أن المدرك في الوقت وخارجة أداء لقضاء كما يأتي وكذلك يدرك الوقت الاختياري بركعة على ما استظهره المصنف وغيره لكن لا يأتي في الاختياري بفضل ركعة عن الأولى كما يأتي في الضر وري لأنهم مالا يشتركان في الاختياري وعلى ادراك الاختياري بركعة كالضرو وري فن أدرك ركعة فيه وباقيها في الضر وري بغير عذر لا يأتي وانما صرح المؤلف بقوله لأقل للبالة في الرد على المخالف وهو أشبه بالقائل بأدراك الصبح للوقت بالركوع فقط وللتنبية على ما يتوهم ولائنه لا يعتبر مفهوم غير الشرط وانما خص الصبح بالركوع لأن غيرهما يؤخذ مما يأتي من قوله بفضل ركعة عن الأولى أن كانت متعددة والأفبركة (ص) والكل أداء

الافى الجلو وينبغي على هذا أن تؤخر القراءة لأن ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب وأما الصورة فيجب تركها على من تحقق أو غلب على ظنه خروج الوقت بقراءتها في ركعة انظر عب (قوله عند ابن القاسم) أي وأما أشبه فيقول تدرك بالركوع وحده وسيأتي (قوله وكذا يدرك الاختياري الخ) قال عجم وينبغي أن يكون هو الراجح لدلالة القول بأنه يدرك بالأحرام عليه لاتفاق قولين عليه بخلاف القول بأنه لا يدرك إلا بفعل جميع الصلاة فيه وعليه فضمه فيه للوقت لا بقيد كونه ضروريا على أنه إذا كان يدرك الضرو وري بركعة مع أن ما عداها فاعله في غير الوقت

فأولى الاختياري إذ فعل ما عدا الركعة فيه واقع في وقت الصلاة وإن كان ضرو وري (قوله لأنهم مالا يشتركان) (ش) في الاختياري أي لا يشتركان في الوقت الاختياري بحيث يسعهما أو يسع واحدة وركعة من الأخرى فلا يرد أنهما يشتركان في الاختياري بناء على أن الظهر داخل على العصر إذا لا شك ولا ريب أن وقت الاشتراك المذكور اختياري لهما معا لأنه لا يسع كما قلنا (قوله للبالة) أي وأما أصل الرد فقد حصل بقوله بركعة (قوله وللتنبية على ما يتوهم) أي من أن المراد بالركعة الركوع كما أطلق ذلك في كلامهم كذا ذكر شب (أقول) إذا كان تطلق الركعة على الركوع عندهم فلا تنبيه على ما يتوهم لأنه لا يدعى أن المعنى لأقل أي من الركوع (قوله ولأنه لا يعتبر الخ) لا يخفى أن المعنى حيث ذواتها صرح بكذا لأنه لا يعتبر الخ ولا ظهور له لأن عدم الاعتبار لا يصح أن يكون علة للتصريح فيجيب بأن المعنى وانما صرح التصريح فيكون اسم للفظ في حقيقة ومجازه بناء على مذهب مالك والشافعي (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال لا مفهوم لقول المصنف وتذكر الصبح بركعة لأن غيره مثله في كلام المصنف قصور وحاصل الجواب انما خص الصبح لأن غيرها الخ (قوله أن كانت متعددة والأفبركة) لا يخفى أن المصنف ليس فيه تصريح بذلك إذ غاية ما قال بفضل ركعة عن الأولى وقوله أن كانت متعددة والأفبركة لا يفهم أن الجائر أن يقال إذا كانت متعددة الحكم ما قال وأما إذا لم تكن متعددة فيحتمل أن يقال بها كالأخصوص مع قصر الركعة على الصبح هنا تنبيه ككون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من أن الوقت ممتد للطلوع والغروب والفجر لأن وقت الصلاة أمر مغاير لادراكها فلا يلزم من وجوده وجوده (قوله والكل أداء)

أى مؤدى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وهى قضاء فعلا) الاولى حقيقة لا يخفى أنه على هذا القول لو حاضت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها يجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء حقيقة فإن قلت ماثرة كون الاداء حكما قلت رفع الاثم فقط وورد على كلام ابن قداماشكال وعوانية الامام مخالفة لنية المأموم الذى دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لان الامام ناوالاداء والمأموم ناوالقضاء وأجيب بأن نية القضاء تنوب عن نية الاداء وعكسه على ما قال البرزلى إنه المذهب وظاهره فعلى ذلك عدم اعادة الاعيا أوسه والاعلى ما يأتى في قوله أو الاداء أو عدمه بما يفيد خلافه ثم على كلام ابن قداماشكال يجوز له الدخول ولو شك هل هو في الركعة الاولى أو الثانية وعلى كلام غيره لا يجوز له الدخول حاشا أن ذلك وكذا اذا تحقق أن الثانية والحاصل أن الشارح ذكر الطريقة بين فالطريقة الاولى تحكم بان الكل أداء حقيقة وهى ظاهر كلام الفقهاء وبنى الشارح عليهما ما تقدم له من كونها اذا حاضت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها سقط ومن أنه لا يصح أن يقتدى به فيها (٣١٩) لان الامام مؤد حقيقته والمأموم لكونه دخل معه بعد الوقت فأنش حقيقة

والطريقة الثانية طريقة ابن قداماش ومن وافقه أنه أن الكل أداء حكما لاحقيقة فيصح الاقتداء به في الركعة الثانية لانه قضاء خلف قضاء حقيقة وينبى عليه أيضا قضاء الركعة الثانية لمن حاضت أو أغنى عليه فيها وهى طريقة بعض الاصوليين فاذا علمت ذلك فقول الشارح وهو الراجح لان الركعة الثانية أداء حكما يقتضى أنه وفاق وأنه طريقة فقهية يرد به على الاول الذى يقول بعدم صحة الاقتداء وسقوط القضاء وليس كذلك فاذا كان يكون الراجح هو الاول لان الفقهية مقدمة على الاصولية فان قلت ما ذكر من القولين في قضاء الحائض هل للقضاء فيه نص أو لا قلت نعم فقد روى ابن سحنون عن أبيه وجوب القضاء وقال أصبغ لا قضاء قال فى المنتقى والاول أظهر وذكر القولين فى مسائل ابن قداماش وقال الطاهر

(ش) يعنى أنه اذا صلى من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت وكل الباقي بعد خروج الوقت فان الكل أداء وعلى هذا لو حاضت امرأة في الركعة الثانية مشا سقطت عنها تلك الصلاة لانها حاضت فى وقتها وكذلك لو أغنى على شخص فيها وكذلك لو اقتدى شخص به في الركعة التى بعد الوقت فلا يصح الاقتداء لانه شرط الموافقة فى الاداء والقضاء فصلاة الامام كلها أداء عكس المأموم وجزم ابن فرحون فى الغاية بصحة دخول المأموم معه بنية القضاء ونحوه لابي على بن قداماش وهو الراجح لان الركعة الثانية أداء حكما وهى قضاء فعلا (ص) والظهران والعشا أن بفضل ركعة عن الاولى لا الاخرة (ش) أى وتدرك المشتركة وهما الظهران والعشا أن فى الوقت الضرورى بفضل ركعة عن الصلاة الاولى عند مالك وابن القاسم وأصبغ لانه لما وجب تقديهما على الاخرى فعلا وجب التقدير بها وعند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسحنون انه يقدر بالثانية ويفضل عنها الاولى ركعة لانه لما كان الوقت اذا ضاق وجبت عليه الاخرة اتفاقا وجب التقدير بها وتظهر فائدة الخلاف فى شخص حائض حاضر سافر فظهر لثلاث قبل الفجر فعلى المذهب الاول تدرك الاخرة وعلى الثانى تدركها بفضل ركعة عن العشاء المقصورة ولا ريب أو اثنتين حصل الوفاق وقادم طهر أيضا الاربع قبل الفجر فعلى الاول تدركها بفضل ركعة عن المغرب للعشاء وعلى الثانى تدرك العشاء فقط وتسقط المغرب اذ لم يفضل لها فى التقدير شئ ويخمس أدركتها ولثلاث سقطت الاولى اتفاقا فيها ولو حاضت كل منهما شئ من ذلك سقط مدركة كما يأتى فتمثيل المؤلف لما ذكر بقوله (كحاضر سافر وقادم) مشكل اذ لا يظهر فيه التقدير بالاولى أو بالثانية فائدة اذ المسافر لا ريب قبل الفجر يصلى العشاء سفر به على كلا القولين وكذا الاقل لاختصاص الوقت بالانحسار والقادم لا ريب قبله يصلى العشاء حضرية على كلا القولين وكذا الاقل كما مر هذا فى الصلاة الليلية وأما النهارية فلا يظهر للتقدير بالاولى أو بالثانية فائدة لتساوى الصلاتين لانه اذا سافر قبل الغروب ولو بركة قصر العصر باتفاق أو قدم قبل الغروب ولو ركعة أتمها كذلك فكان المناسب التمثيل بما تنصه كمن طهرت أو حاضت كما قاله الزرقانى

تقضى انتهى (أقول) كلام أصبغ جار على طريقة الفقهاء وكلام سحنون جار على طريقة بعض الاصوليين ومفاد كلام المنتقى ترجيح ما جاء على طريقة الاصوليين وقد اعتمد الشارح (قوله والظهران) معطوف على الصبح (قوله فى شخص حائض حاضر سافر) هذا جواب عن الاشكال الذى أشار له الشارح بقوله فتمثيل المؤلف لما ذكر بقوله كحاضر سافر الخ مشكل وحاصل الجواب أن قول المصنف كحاضر الخ يحتمل على انسان حائض سافر وقادم طهرت من ذلك الحيض الا أنك خبير بأن المصنف على الظاهر والحيض لا على السفر والقصدوم فقول الشارح مشكل أى بدون ذلك الجواب (قوله هذا فى الصلاة الليلية) والحاصل أنه لا تظهر ثمرة فى النهاريتين حضرا وسفرا كان عذرا أم لا فهذه اربع وكذا الليلتين اذا لم يكن عذرا سفرا أو حضرا فهذه صورتان وأما اذا كان عذرا كمنض فتظهر فيه الثمرة حضرا وسفرا فالصورتان ستة لا تظهر لهما ثمرة واثنتان تظهر لهما ثمرة (قوله أو حاضت) الاولى اسقاطه لانه سياتى فى قوله وأسقط عذر حصل غير نوم الخ ويمكن الجواب بأن المعنى يقول كذا ويحذف قوله وأسقط عذر حصل الخ

(قوله وأنتم الاعدذر) قال الشيخ سالم والمختار عند الباجي وغيره جواز التأخير عن أوله لا بشرط العزم خلافا لعبد الوهاب (قوله لعذر) أي إلا لأجل عذر (قوله بكفر) أي بسبب كفر سواء قلنا بخطابهم بالفروع أم لا لأن الإسلام يجب ما قبله خلافا لخالو في تخصيص ذلك بخطابهم بها (قوله وصيها) فإذا بلغ في الضرورى ولو بإدراك ركعة صلاها ولا إثم عليه ويجب عليه ولو كان صلاها قبل على المشهور ولو نوى حين صلاها صديا الفرض بحسب زعمه خلافا للشيخ عبد الكافي إذ لا ينوب تطوع عن واجب في مثل هذا فإذا بلغ في أثناءها بكنابات وإن كان بعيدا كملها نافله ثم صلاها فرضا إن اتسع الوقت والاقطع وأبتدأها ولا يعيد الوضوء قطعاً حيث لم ينتقض لأن البلوغ بكنابات ليس من فوائضه (قوله ونوم) قال عجي يجوز للإنسان أن ينام بالليل وإن جاوز أي اعتقداً وطن أن نومه يبقى حتى يخرج وقت صلاة الصبح إذا ترك أمر اجازاً لشيء لم يجب عليه كمنقله الباجي عن الأصحاب وأما النوم بعد دخول الوقت فإن علم أن وطن أنه يبقى حتى يخرج الوقت فإنه لا يجوز انتهى أي ما لم يترك من يوقظه ممن يثق به ومفاده أنه لو شك في الخروج فإنه يجوز له وهل يجب إيقاظ النائم لا نص صريح في المذهب إلا أن القرطبي قد قال لا يبعد أن يقال إنه واجب ومنسحب في المنسحب لأن النائم وإن لم يكن مكافالكن مانعه من ريع الزوال (٣٣٠) فهو كالغافل وتنبه الغافل واجب انتهى (قوله لاسكر) ومثله ما يشبهه من

كل من يزل للعقل (قوله ومنها الصبا) بفتح الصاد والمدوب كسر ها والقصر قاله في الصحاح (قوله أي النسيان) أراد به ما يشمل السهو بل في اللغة غفل عنه أي سهوا والنسيان زوال الشيء من المذاكرة والحافظة والسهو زوال الشيء من المذاكرة لا من الحافظة (قوله أو النقصاء) وسكت المصنف عنه لئلا يخيه مع الحيض في الأحكام لأن الكاف مبدخلة له لانها تشبيهية (قوله فكالمجنون) كافي البيع والطلاق فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت الذي استغرقه بنومه (قوله في الحقيقة المانع الخ) أتى به إشارة إلى أن قول المصنف الاعدذر بكفر المفيد أن العلة في الإسقاط الكفر لا يؤخذ بظاهره بحسب الحقيقة لأن العلة

(ص) وأنتم الاعدذر بكفروا بردة وصبا وانغما وجنون ونوم وغفلة كحيض لاسكر (ش) يعني أن من أوقع الصلاة كلها أو شيئا منها في وقت الضرورة من غير عذر من الأعذار الآتية بيانها فإنه يكون آثما وإن كان مؤديا فمن الأعذار الكفر الأصلي أو الطارئ بردة ومنها الصبا ومنها الانغما والجنون والنوم والغفلة أي النسيان ومنها الحيض والنفاس فإذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو أفاق المغمى أو المجنون أو استيقظ النائم أو الناسى أو طهرت الحائض أو انفساء في الوقت الضرورى أدوا الصلاة فيه من غير إثم لعدم تسبب المكاف في غالبها وهو ما عدا الكفر وكذا لا يعدر عما هو من سببه كالسكران فإنه إذا أفاق في الوقت الضرورى يؤدي الصلاة فيه مع الإثم أما الداخل عليه السكر غلبة كغير العالم فكالمجنون وانغما عذر الشارع الكافر ترغيبا في الإسلام فسق الحقيقة المانع من الإثم ليس الكفر بل الإسلام الذي عقبه أقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ص) والمعذور غير كافر بقدره الطهر (ش) يعني أن ما يقع به الإدراك في حق أرباب الأعذار يقدر بعد حصول الطهارة إلا في حق الكافر لانتفاء عذره بترك الإسلام مع تمكنه منه فيلزمه ما أدرك وقته من حين يسلم ومابه الإدراك تقدم في قوله وتذكر الصبح فيه بركة لأقل والظهران والعشا أن بفضل ركعة عن الأولى فكانه قال والركعة التي بها الإدراك تعتبر ساعة الوقت لها مع تقدير الطهر لذى عذر غير كافر وأما الكفر فلا يقدر فيه طهر وفائدة التقدير السقوط وعدمه والإدراك وعدمه (ص) وإن ظن ادراكهما فركع فخرج الوقت قضى الأخيرة (ش) يعني أن صاحب العذر المسقط عذره إذا زال عذره وظن ادراك صلاتي الظهر والعصر مثلاً بأن

في الإسقاط في الحقيقة انغما الترغيب في الإسلام (قوله بقدره الطهر) أي بالماء حيث لم يكن قدر من أهل التيمم والأقدر له الطهر بالتراب سواء تطهر أم لا أي طهر شخص وسط وانما قدرنا الطهر بالماء مع أنه إذا خشى شخص باستعمال المخرج الوقت تيمم لأن هذا لم يتحقق هل يخاطب بشئ من الصلاة أم لا وإذا تحقق له ذلك بأن قدر أنه ان تطهر بالماء لم يدرك الصلاة وإن تيمم أدركها فإنه تيمم قاله عجي (قوله يقدر بعد حصول الطهارة) أي من الحدث الأصغر والكبير لا من الخبث عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لأنها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا يقدر له ستر عورة ولا استقبال ولا استبراء واجب أن لو كان يحتاج له كذا قاله عجي (قوله والإدراك) ناظر لقوله وعدمه أي عدم السقوط أي وإذا كان لا يسقط فيطالب بالإدراك وقوله وعدمه ناظر لقوله والسقوط أي وإذا كان يسقط فلا يطالب بالإدراك إلا أن المطالبة ليست عين عدم السقوط فالإتيان فيها بالفاء ظاهر بخلاف السقوط فهو عين عدم المطالبة فإذا كان يكون قولنا فلا يطالب المقصود منه التفسير لا التفريع بخلاف الأول (قوله وإن ظن ادراكهما) مفهومه لو ظن ادراك الثانية وشك في ادراك الأولى أو شك في ادراكهما معاً أنه لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والظاهر أنه في الأولى يخاطب بالثانية فإذا فعلها وبأن أنه يخاطب بالأولى أتى بها ولا إثم عليه حيث أتى بها بعد خروج الوقت لأنه معذور وأنه في الثانية لا يخاطب بشئ بل يصير حتى يتبين له شئ ولو بعد خروج الوقت فيعمل عليه ولا إثم عليه إن تبين بعد خروجه أنه يلزمه شئ لأنه معذور فأفاده عجي

(قوله وكذا يخرج الوقت الخ) أي فالمدار على ظن ادراكهما قبل أن المدرك الثانية فيقضيهما فقط فهو مفهوم منه بالاولى لانه اذا قضى الاخيرة بجرد ركعة من الاولى فأولى مع صلاحها بتمامها أو قدرها ولو علم قبل خروج الوقت أنه ان أكل ما هو فيه خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وتكون نافلة) فان قلت انتقل بأربع مكروه في المذهب قلت اذا كان مدخولا عليه وما هنا ليس مدخولا عليه (قوله أو عمدا) الاولى اسقاطه لان المسئلة ذات خلاف كما يفيد آخر العبارة ومحل الخلاف حيث كان غلبة أو نسيانا وأما اذا كان عمدا فباتفاق يلزمه القضاء (قوله بأن تبين كونه مضافا ونجسا) أراد بان نجس ما يشمل المتنجس ونجس العين كالبول اذ عدم الظهورية صادق بكل ذلك وبقي ثالث يفصل وهو أنه اذا تبين أنه مضاف (٣٣١) فالحقضاء واذا تبين أنه نجس أو غير ماء كان

فانه بقدره الطهر والفرق أن النجس

وكذا نحو اللبن لم يقل أحد بجواز التطهير بهما بخلاف ما سلب الظهورية عندنا كما ورد قطهر من النقل أن هناك قولين بالتفصيل (قوله وظن فيه ما اتساع الوقت) فيه شيء وهو أن العبرة بتقدير الطهارة لا باعتبار حصولها بالفعل (قوله وفاقا لابن القاسم في الطرفين) فغالبه في الاول ما حكاه المازري قولا بسقوط القضاء ومقابلته في الطرف الثاني لا قضاء عليه (قوله أسقطه) أي أسقط الوقت المدرك هذا معناه جعل مصدق المدرك الوقت والاحسن أن يراد به الفرض أي أسقط عذر حصل غير قوم ونسيان الفرض المدرك أي المدرك وقته قال عجم والمذهب أنه يقدر الطهر في جانب الاسقاط والصواب أنه لا يقدر لانه استحسان من اللزوم انفرجه عن الاثمة راجع محشى تت (قوله بها) أي بصلاة الفرض سيأتي أن سجود التلاوة لا يطلب الامن البالغ والظاهر أن صلاة الجماعة والنافلة كذلك قاله في ك (أقول) الذي سيأتي أن الصبي لا يطلب بسجود التلاوة

قدر خمس ركعات قبل الغروب فصلي ركعة بسجودتيها من الظهر تغرب الشمس فانه بقضى العصر ويضيف الى هذه الركعة أخرى وتكون نافلة وكذا يخرج الوقت بعد أن صلى ثلاث ركعات فانه يأتي برابعة وتكون نافلة لانه قد تبين أنه انما يجب عليه الثانية دون الاولى (ص) وان قطهر فأحدث أو تبين عدم ظهورية الماء أو ذكر ما يرتب بالقضاء (ش) لما قدم أن العذر بقدره الطهر كان مظنة سؤال وهو هل يقدر ولو ذكر فأجاب أنه لا مصورا ذلك بصورتين من زال عذره وظن ادراك الصلاتين أو احدهما وتطهر فأحدث غلبة أو نسيانا أو عمدا قبل فعل ما ظنه أو تبين له عدم ظهورية الماء بأن تبين كونه مضافا ونجسا فظن فيه ما اتساع الوقت للصلاة بطهارة ثانية مائة أو ترابية فلم يتم له ظنه فخرج الوقت بالقضاء واجب عليه على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من طهارة ثانية وجمع معهما صورة ثالثة تشاركهما في الحكم وهي ما اذا ذكر من الفوائت ما يجب تقديمه على الحاضرة فأتى به فخرج وقت الحاضرة فانه يجب عليه القضاء أيضا على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الفوائت وفاقا لابن القاسم في الطرفين وخلافه ووفقا للسحنون وتصحيح ابن الحاجب في الوسطى والمقابل لما صححه ابن الحاجب يقول يعيد الطهارة ويتطهر لما بقي من الوقت ويعمل عليه وذكر القولين في الشامل بغير ترجيح (ص) وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك (ش) يعني أن العذر المسقط اذا طرأ في الوقت المدرك لمن زال عذره أسقطه فكما تدرك الحائض مثلا الظهري والعشاءين بطهرهما نجس والثانية فقط لطهرهما لدون ذلك كذلك يسقطان اذا حصل الحيض نجس قبل الغروب أو تسقط الثانية فقط وتختلف الاولى عليها ان حاضت لدون ذلك ولو أخرت الصلاة عامدة كما يقصر الصلاة المسافر ولو أخرها عامدا ونحوه لابن عرفة عن ابن بشير ومثل الحيض الانغناء والجنون وأما الصبي فلابتأى لانه لا يطرأ وأخرج الثائم والناسي فلا يسقطان المدرك لكن يسقطان الاثم كما مر ولما انتهى الكلام على الاوقات وعلى اثم المؤخر عن الاختيارى غير عذر الى الضرورى وأولى عنهما ما وكان الاثم فرع التكليف كان مظنة سؤال سائل هذا حكم المكلف فما حكم غيره فأجاب بقوله (ص) وأمر صبي به السبع وضرب اعشر (ش) يعني أن الصبي ذكر أو أنثى يؤمر ندبا كالولي على الصحيح بالصلاة اذا دخل في سبع سنين وهو سن الاثغار أي نزع الاسنان لانباتها مع أنه يقال أثغر الصبي اذا سقطت أسنانه واذا نبتت والمراد هنا الاول واذا دخل في عشر سنين ولم يتمثل بالقول ضرب ضرر باخفها مولا حيث علم افادته والصواب اعتبار الضرب بحال الصبيان

سنة فلا ينافى أنه يطلب به اندبا كما سيأتي التنبيه عليه فاذا نبطا بالنافلة ندبا ويدل عليه ما سيأتي قريبا من أنه يخاطب بالندوب والمكروه (قوله لسبع) أي للدخول فيها كما قاله الشارح (قوله لعشر) أي للدخول فيها وان كانت العبارة محتملة لغير ذلك (قوله على الصحيح) راجع لقوله يؤمر ندبا (قوله اذا دخل في سبع سنين) أي لا آخرها ولا وسطها (قوله مع أنه الخ) تعليل لانباتها أي انما احتجت لقولي لانباتها لانه يطلق بالمعنيين فالولي يتف هذا الربما توهم صحت لانه يقال بالمعنيين (قوله خفيا) أي غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يهشم لحما ولا يشين جراحة (قوله حيث علم افادته) قيد في الضرب قال عجم واذا علم أن الضرب لا يفيد فانه لا يفعله اذا الوسيلة اذا لم يترتب عليها مقصدها لا تشرع اه (أقول) مقتضاها أن الامر اذا علم عدم افادته لا يشرع (قوله والصواب اعتبار الضرب) أي لا ما قاله

الجزولي من كونه يضرب على الظهر من فوق الثوب أو تحت القدم عرياناً ثلاثاً أي ثلاثاً أسواط فإن زاد عليها كان قصاصاً فإن نشأ
 عن ذلك شين بوجه جائز فلا شيء عليه والالزيمه (قوله لخبر أبي داود الخ) هذا بناء على أن الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ وهذا قول
 ابن رشد والقرافي وخلافه أنه الصبي مأثور من الشارع ومقابلته أن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمر بذلك الشئ فيكون الصبي
 مأثوراً من وإليه لا من الشارع (قوله مأثوران) لازم لقوله مندوبان (قوله وإنما أمره بالعبادة) أي وإنما أمره بالعبادة لأجل
 الإصلاح فإضافة سبيل لما بعده البيان (قوله كرياضة الدابة) أي تذليلها وخلاصة ما هنالك أن المعنى الحقيقي لرياضة تذليلها أي
 جعلها سهلة الانقياد وهو عين الإصلاح فلا يظهر أن يقال كرياضة الدابة لأجل صلاحها كما هو ظاهر اللفظ وإنما الذي يظهر كضرب
 الدابة لأجل صلاحها الذي هو تذليلها أي كونها سهلة الانقياد (قوله الحديث رفع الخ) تعليل لقوله وقيل المأمور الولي فقط وفيه أن
 الحديث إنما يدل على رفع الائم لا على عدم الثواب الذي هو مقتضى الأمر إلا أن يجاب بأن الأصل تساويهما في الكتب وعدمه (قوله
 وعليه) أي وعلى أن المأمور الولي فقط (قوله فقبل ثوابه) الأولى حذف قبل ويقول وعليه فثوابه لو الله قبل الخ (قوله والصحيح الخ)
 رجوع للعمدة المشار له بقوله والصواب الخ (٣٢٣) فعدم كتب السيات متفق عليه والتزاع في كتب الحسنات فصب الصحة

قوله وتكتب له الحسنات قال
 في ك وبتاب الصبي على المندوبات
 وعلى ترك المكرهات ورفع القلم
 عن الصبي في الواجب والحرام
 والمراد بالولي ما يشبه الأب والوصي
 والحاضن والحاضنة (قوله الأعلى
 الخ) استثناء منقطع ويفهم ما قبل
 الاستثناء أنه يكفي بشوب واحد وهو
 قول في المذهب فإذا كان أحدهم
 لا بساوثاً كفي ويفهم ما بعده أنه
 لا بد لكل واحد من ثوب وهو قول
 آخر وقوله وعند الخمي هذا قول
 ثالث وفي المواقي ما يقتضي اعتداده
 كما أفاده عيج وانظره (قوله بفرش
 لكل واحد فراش) قال عيج يقتضي
 أن يكون لكل واحد غطاء والاحسن
 أن الأقوال بحسب حال ولي الطفل
 من غنى وفقر فإذا كان متسعاً فقول
 الخمي والأقول غيره بحسب

والأمر للصبي بالقول ولوليه بالأمر بهما من الشارع لخبر أبي داود مروا أولادكم بالصلاة وهم
 أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع والصواب أن الصبي
 والولي مندوبان مأثوران وقيل المأثور الولي فقط ولا ثواب للصبي على فعله وإنما أمره
 بالعبادة على سبيل الإصلاح كرياضة الدابة الحديث رفع القلم عن ثلاث وعليه فقبل ثوابه
 لو الله قيل على السواء وقيل ثلثه اللام والصحيح أن الصغير لا تكتب عليه السيات وتكتب
 له الحسنات والصواب رواية ابن وهب أن التفرقة في المضاجع عشر لا عند الاختلاف إلا ابن
 القاسم ومعنى التفرقة عند ابن حبيب أنه لا يتجرد أحدهم مع أبويه ولا مع غيرههم الأعلى كل
 واحد منهم ثوب حائل وعند الخمي يفرش لكل واحد فراش على حدة سواء كانوا ذكورا
 أو إناثاً أو مختلفين وقد علمت أن حكم التفرقة الاستحباب فإذا لم تحصل التفرقة وتلاصقا
 بعورتين - ما من غير حائل بينهما فإنه مكروه والمحاطب بذلك الولي وظاهره ولو مع قصد اللذة
 ووجودها وأما ملاصقة البالغين لعورتين ما من غير حائل بينهما فحرام وأما غيرهما من
 جسد مافذكروه فإن تلاصق البالغان بعورتين ما مع وجود حائل بينهما مافذكروه أي ولم يحصل
 قصد اللذة أو وجودها والاحرم وإن تلاصق بالغ وغيره بعورتين ما من غير حائل أو بحائل فإنه
 يجري الحكم في البالغ على ما مر ولا حرمة على غيره وإنما يكره ذلك إن كان ممن يؤمر بالتفرقة
 والمرأتان كالرجلين فيما مر (ص) ومنع نفل عند طلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة (ش)
 لما كان كل ما قدمه من أول الأوقات إلى هنا خاصاً بالفريضة الوقتية وكان يجوز إبقاها في كل
 وقت كما يأتي في باب قضائها أخذ الآن يتكلم على الوقت بالنسبة إلى النافلة المقابلة للقرائن
 الخمسة ليسهل الجنابة وقضاء النفل المفسد والنفل المندور رعيلاً أصلاً وذكر أنه يحرم إبقاها

الحال (قوله وتلاصق بعورتين ما) هذا يرجح الأول وهو الأسع بسهولة الشرع خصوصاً والفقراء أكثر
 الناس (قوله والمحاطب بذلك الولي) بل وهم أيضاً على ما تقدم (قوله وأما ملاصقة الخ) يؤخذ منه اجتماع رجلين تحت كساء حيث
 لا يحصل تماس ولا رؤية (قوله فذكروه) أي اللقصد لذة أو وجدان والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن الصور ست عشرة ثلاث عشرة
 متنوعة وصورتان مكرهتان وصورتان جائزتان وبين ذلك متى كان مع قصد لذة أو وجدان أوهما مع حرم كان تلاصقهما بعورتين - ما
 أو غيرهما بحائل وبغيره ثلاثة في أربعة بائني عشر وإذا عدم ما ذكر فإن تلاصق بعورتين ما بلا حائل حرم وبحائل كره وإن تلاصقا
 بغيرهما إن كان بلا حائل كره وإن كان بحائل جاز (قوله على ما مر) أي الحرمة في عورة البالغ عند عدم الحائل وكذا مع وجود الحائل
 عند قصد لذة أو وجدانها ومع فقد هما الكراهة هذا كله في العورة وغيرهما مع قصد اللذة يحرم مطلقاً وبغيره يكره مع عدم الحائل
 ويجوز مع الحائل (قوله وإنما يكره ذلك الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه يكره الولي أن يمكن البالغ من أن يلصق ذكراً بغيره الغير
 البالغ الذي تشبهه النفس والظاهر أنه يحرم على الولي أن يمكن البالغ أن يفعل هذا عن في مجرمه (قوله الوقتية) أي التي لها وقت
 محدد معين احترازاً عن فريضة غير وقتية كصلاة الجنابة على القول بأنها فرض كفاية (قوله رعيلاً أصلاً) راجع لقوله وقضاء النفل

المفسد والنفل المنذور (قوله النفل المدخول عليه) احتراز بذلك عما إذا كان غير مدخول عليه كمن ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاه فانه يشفعها لانه لم يتعمد نفلا بعده (قوله لا تحروا) بفتح الراء (قوله بقرني شيطان الخ) الباء بمعنى على (قوله وقيل معنى القرن القوة) فتكون التثنية للدلالة على قوة تلك القوة كأنها قوتان واستعمال القرن في القوة من استعمال اسم السبب في المسبب لانه يتسبب عن القرن القوة والراجع الاول لان الاصل ابقاء اللفظ على ظاهره الاداع ولا داعي هنا (قوله لها) أى عندها (قوله خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب) أى عن استماعها الواجب وأراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع ما قال الامام فلا يأنم راجع باب الجمعة واحتراز بخطبة الجمعة عن خطبة غيرها فالصلاة وقتها مكروهة كما استظهره عجم (قوله بل وقت جلوسه) وكذلك عند صعوده أى المعتاد، فلوجاء في غير الوقت المعتاد بأن يادر فيعتبر الوقت المعتاد فيما يظهر (قوله في جمع النظائر) ظاهره أنه لا يجمع الا نظائر تكون متوافقة على الاتفاق على الحكم فيها ولا يسلم أى فسكوته عن وقت الجلوس والصعود من المختلف فيه مع أن السيوري يقول الركوع للداخل وقت خطبة الجمعة أولى (قوله لعدم اختصاص النفل به) (٣٣٣) أى بالحرمة والباء داخلة على المقصور أى ان

الحرمة ليست مقصورة على النفل بل الفرض كذلك وذلك لكونها بمعنى المنع أى كما يحرم النفل يحرم غيره (قوله ولعدم اختصاصه بوقت) أى أن تحريم النفل وقت الاقامة ليس معينا في زمن مخصوص ككونه عقب الزوال مثلا بحيث يكون تحريمه لذات الوقت وذلك لان الاقامة ليس لها زمن مخصوص (قوله وانما هو لوجوب الاشتغال بالاقامة) أى بذات الاقامة أو أراد بالاقامة المقامة أى الصلاة المقامة ثم بعد ذلك وجدت في الشيخ سالم المقامة (قوله وانما هو) أى التحريم (قوله يطعن) بضم العين (قوله ولا يقال النفل) أى جرمه النفل (قوله لانها لما كانت منضبطة بوقت) أى وهو بعد الزوال وتكرر في كل أسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت أى شابه وقتها الوقت

النفل المدخول عليه عند ثلاثة أوقات اجماعا أحدها عند طلوع الشمس أى ظهور حاجبها من الافق جراء الى بياضها بارتفاع جميعها وثانيها عند غروبها أى استتار طرفها الموالى للافق الى زهاب جميعها لنيل لا تحروا بصلا تكتم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بقرني شيطان أو على قرني شيطان فقل قرنائه جانباً رأسه وقيل معنى القرن القوة أى تطلع حين قوة الشيطان والراجع كونه على ظاهره وهو أن المراد جانباً رأسه ومعناه أنه يدنى رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليصير الساجد لها كالساجد له وثالثها عند خطبة الجمعة خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب وسواء الداخل والجالس ولا مفهوم لقوله عند خطبة الجمعة بل وقت جلوسه وكذلك عند صعوده للنبر وانما اقتصر على المتفق عليه جريا على عادته في جمع النظائر وانكالا على ما يحرمه في باب الجمعة ولم يذكر المؤلف حرمة النفل حين اقامة الصلاة لعدم اختصاص النفل به ولعدم اختصاصه بوقت وانما هو لوجوب الاشتغال بالاقامة ولأنه لا يطعن في الامام فهو لا امر آخر كنفل من خشى خروج وقت الفريضة ومن عليه فوائت ولا يقال النفل عند الخطبة أيضا ليس بخصوص الوقت بل لا امر آخر هو السماع لانها لما كانت منضبطة بوقت وتكرر في كل أسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت الوقت المحدود المختص بذلك (ص) وكره بعد فجر وفرض عصر الى أن ترتفع قيد رخ وتصلى المغرب (ش) يعنى أنه يكره صلاة النفل المقابل للصلاة الخمس بعد طلوع الفجر الصادق وبعد أداء فرض العصر وظاهره ولو قدمت على الوقت كافي جميع التقديم ولا بأس به بعد العصر لمن لم يصلاه وقد صلاه غيره لان النهي ليس لذات الوقت بل اما حياية التطرق الى الصلاة وقت الطلوع والغروب أو حقا للفرضين ليكون ما بعدهما مشغولا بما يتبعهما من دعاء ونحوه على قولين حكاهما المازري وابن رشد وسمع ابن القاسم يشفع من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاه لانه لم يتعمد نفلا بعد العصر وهذا محتمل زعميدنا أولا النفل بالمدخول عليه ويعتد كراهة النفل بعد الفجر

المحدد المختص بذلك أى بتحريم النفل فكان التحريم لذات الوقت ولا ينافى أن يكون لا امر آخر هو السماع (قوله بالنفل) أى دون الفرض فالخصر اضافي فلا يرد أنه يحرم غير النفل والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وكره بعد فجر) ولولا داخل مسجد وقوله وفرض عصر لا بعد أدائه وقبل صلاته وهذا حكمه قوله وفرض عصر دون وعصر (قوله قيد رخ) أى قدر رخ ومما اده من أرماع العرب وقدره اثنا عشر شبرا أى بالشبر المتوسط (قوله أو حقا للفرضين الخ) فيه أمران الاول أنه كما يتبعهما دعاء وغيره من تسبيح وتحميد وتكبير يتبع غيرهما الثانى أن النفل بعد الفرض حكمته كونه جارا للفرض وان كان المصلى لا يقصده فهذه تبعية تؤكده طلبه أعظم من الدعاء وغيره لأن يقال ان تأكد الدعاء وغيره بعدهما أكدوا زيد من نفسه بعدهما (قوله على قولين الخ) أى في العلة وظاهره ان كلام المازري وابن رشد ذكر هذين القولين غير أن الابى كافي الخطاب ذكر عن ابن رشد التعليل الاول فقط (قوله من ذكر بعد ركعة) ولو ذكر قبل ركوعه قال ابن رشد الاظهر قطعه ولو ذكر بعد احرامه فيما يجوز النفل بعده جرى على قول ابن القاسم وأشهب في وجوب اتمام من أصبح صائما قضاء فذكر أنه لا شئ عليه

(قوله القنا) جمع قناة وهي الرمح فإضافة الأرماع للقنا إضافة للبيان (قوله فتعود الكراهة إلخ) استشكل بأن وقت المغرب مضيق لانه بقدر فعلها بعد شروطها وأوجب بأنه يتصور فمن كان محصلا لشروطها أنه يجوز له التأخير بقدر تحصيل الشروط (قوله فلنأثم عنه خاصة) هذا شرط أول وكان من عادته شرط ثان وأن لا يخاف فوات جماعة وهذا يؤخذ من الشارح بعدوان لا يخاف دخول أسفار (قوله الناعس) هو غير النائم أي من قام به سنة النوم أي بمبدأ النوم (قوله لم يصله على المشهور) أي خلافا للجلاب في إلحاقه بالنائم (قوله قبل أسفار واصفرار) كلام الشارح (٣٢٤) يقتضي رجوع ذلك للجنابة وسجود التلاوة فقط ولكن المعتمد رجوعه للورد

أيضاً لانه لا يفعل بعد الأسفار وقال في لـ وجد عندى مانصه وحنانة وسجود تلاوة قبل أسفار واصفرار أي بعد العصر قبل الاصفرار كما في ثبوت مفهومه لولم يصل العصر يصل على الجنابة ما لم يخش خروج الاصفرار أي وما لم يخش التغير (قوله ما لم تدفن) أي ما لم توضع في القبر ولم يسو التراب أو بشرط تسوية التراب ولولم تكمل أو بشرط الكمال والظاهر الوسط (قوله وقال أشهب لا تعاد ولولم تدفن) كأنه قال لا تعاد دفنت أولاً وابن القاسم يفصل فهذه أربع صور عند عدم الخوف عليها من التغير وحاصلها أنها لا تعاد في وقت الكراهة دفنت أم لا وأما وقت المنع فتعاد ما لم تدفن واقتصر في الطراز على قول أشهب قائلاً أنه أي من قول ابن القاسم (قوله وهذا مع عدم الخوف عليها) أي محل المنع والكراهة ما لم يخف عليها والا فيصل على ولا إعادة دفنت أم لا كأن الوقت وقت منع أو كراهة فظهر أن الصور ثمان قال في لـ وما ذكره المؤلف من عدم الصلاة على الجنابة بعد الاصفرار أو الأسفار مبني على القول بسنية الصلاة لأنه على ذلك القول

إلى أن يطلع حاجب الشمس فيحرم إلى أن يشكامل جميع قرصها فتعود الكراهة إلى أن ترتفع عن الأفق قيد رخص طويل من أرماع القنا والقيدي بكسر القاف القدر وطول الرمح اثنا عشر شبراً من الأشبار المتوسطة وتمتد كراهة النفل بعد أداء العصر إلى غروب طرف الشمس فيحرم إلى استئثار جميعها فتعود الكراهة إلى أن تصل إلى المغرب وبما قررناه اندفع الاعتراض بدخول وقتي المنع في عموم وقتي الكراهة ولم ينبه المؤلف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يغفل عنه فقوله إلى أن ترتفع قيد رخص راجع لسئلة الفجر وقوله وتصل إلى المغرب راجع لقوله وفرض عصر من باب الف والنشر وظاهر قوله وتصل إلى المغرب ولو في الرجوع من عرفة للمزدلفة (ص) الركعتي الفجر والورد قبل الفرض لنأثم عنه (ش) هذا مستثنى من قوله بعد فجر أي الركعتي الفجر والورد البسلي فلا بأس بإيقاعهما بعد الفجر قبل صلاة الفرض فإن صلى الفرض فات الورد وأخر الفجر إلى حل النافلة ومثل الفجر الشفع والوتر من غير شرط وأما جواز الورد فلنأثم عنه خاصة وكان من عادته الانتباه آخر الليل فغلبته عيناه ومثله الناعس والساهي فلو أخره عمداً إلى طلوع الفجر لم يصله على المشهور وكذا لو خشي بتشاغله به فوات فضل الجماعة وظاهره البداءة به للمنفرد على الفرض ولوأدى إلى تأخير عن أول وقته المختار خلافاً لصاحب الارشاد في أنه يبادر لفرضه ولا يفعله إلا من أصبح ينتظر جماعة ولم يستثن الشفع والوتر لذكرهما في باب النفل ولا صلاة الخسوف لكونها لا تصلى بعد الفجر (ص) وحنانة وسجود تلاوة قبل أسفار واصفرار (ش) هذا مستثنى من وقتي الكراهة أي أن الجنابة التي لم يخش تغيرها وسجود التلاوة يفعل كل منهما قبل الأسفار بعد الفجر وقبل الاصفرار بعد العصر ومفهوم قوله قبل أن فعلهما في الأسفار والاصفرار غير جائز أي جوازهما مستوي الطرفين إذ فعلهما حينئذ مكرره لا ممنوع خلافاً لما في الشامل وانما يمنع فعلهما عند الطلوع والغروب لأن حكمهما فيما ذكره حكم النفل فلو صليت في وقت المنع أعيدت ما لم تدفن قاله ابن القاسم وقال أشهب لا تعاد ولولم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها وأما لو صليت في وقت الكراهة فالظاهر أنها لا تعاد بحال (ص) وقطع محرم بوقت نهى (ش) يعني أن من دخل في حرمة صلاة نافلة في وقت من الاوقات المنهى عن الصلاة فيها قطع وجوباً في وقت المنع ونهياً في وقت الكراهة إذ لا يتقرب إلى الله بمنهى عنه ولا قضاء عليه لانه مغلوب على القطع وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة وهو الجاري على تعليلهم السابق وأما بعد تمام الركعتين فلا ينبغي شموله لخفة الأمر بالسلام والأمر بالقطع مشعر بأنه فاده لان النهى عن الصلاة في الاوقات المذكورة لاذات الوقت وللمعنى في ذات العبادة يمنع من انعقاده بل لمعنى خارج عن الذات فلا يمنع الانعقاد كالصلاة في الأرض المغصوبة ولذلك قال وقطع ولم يقل بطلت بخلاف لو كان النهى

كان ينبغي أن لا تصلى وقت المنع ولو خيف التغير واصل ذلك مراعاة للقول بالفرض (قوله وقطع لمعنى محرم بوقت نهى) أحرم عمداً أو سهواً أو جهلاً إلا من دخل والامام يخطب يوم الجمعة وأحرم سهواً أو جهلاً فإنه لا يقطع لقوة الخلاف في أمر الداخل والامام يخطب بالنفل بخلاف غير الجمعة (قوله وهو الجاري على تعليلهم السابق) وهو أنه لا يتقرب إلى الله بمنهى عنه أقول لا يخفى أن هذا مناف لما تقدم له من قوله وسمع ابن القاسم الخ فان قلت ما تقدم دخل ابتداء فاصداً فرضاً وما هنا فاصداً نفلاً قلت آل الأمر إلى أنه نفل وأي فرق بين من أحرم بفرض ثم تبين أنه لم يكن عليه ومن يحرم بنفل ساهياً (قوله يشعر بانعقاده) والشيخ يحيى الشاوي يحكم بالبطلان وهو الظاهر المتعين (قوله بل لمعنى خارج) هو الاشتغال عن سماع الخطبة في الجمعة ولدنو الشيطان قرينه

من الشمس (قوله كالنهي عن صوم زمن الحيض) راجع للنهي عن ذات العبادة وقوله والليل راجع للنهي لذات الوقت وقوله وكذا صوم يوم العيد راجع للنهي لذات اليوم وإن كان من جملة أفراد الوقت ثم رجع لقوله لمعنى في ذات العبادة فتقول من ظرفية العام في الخاص مراد ذلك الخاص وإضافة ذات لما بعده للبيان وكأنه قال بخلاف ما لو كان النهي للعبادة وبعد كتي هذا رأيت شرح جمع الجوامع يفيد ما قلنا من أن النهي لذات العبادة (قوله وهو الاعراض) فيه شيء لأن الاعراض أمر لازم لذات الصوم في اليوم فلم يكن النهي لذات اليوم ويمكن الجواب بأن المعنى أو كان النهي للآزم ذات اليوم وهو الاعراض فهو لازم لذات اليوم أي لصيام ذات اليوم لكن أي فرق بينه وبين النهي عن الصلاة وقت الطلوع والغروب فإن النهي عنها لازم لها وهو وقتها والظاهر أنه لا فرق وبعد كتي هذا رأيت كتابة قديمة أن المراد بالقطع البطلان بالنسبة للنهي التحريم ورأيت المحلى سوى بين صوم النحر والاقوات فقال بعد الحكم على النهي بأنه يقتضي الفساد سواء رجع النهي فيما ذكر إلى نفسه كصلاة الحائض وصومها أم لا زمه كصوم النحر للاعراض به عن ضيافة الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الاوقات المكروهة لفساد الاوقات اللازمة لها بفعلها فيها ولهذا فارق صحة الصلاة في المكان المنهي عنه لأنه ليس بلازم لها بفعلها فيه لجواز ارتفاع النهي عنه قبل فعلها فيه كأن جعل الحائض مسجدا ولا يضر زوال الاسم لأن المكان باق بحاله مع أن الوقت المطلق لازم لصحة الصلاة في الجملة لأن الشارع أفتها به بخلاف المكان شيخ الاسلام (قوله في حرمت الخ) جمع حرمة بمعنى محترمة أي دخل في الصلاة المحترمة أي الموقرة المعظمة بعدم التلبس بخلافها (قوله يقال لكل ذي حافر) أي لموضع برك كل ذي حافر والسباع أي والغنم (قوله ودليله في الثاني) أي الذي هو الغنم (٢٣٥) لأن المصنف قال وجازت بربض بقر أو غنم

(قوله شرعا ولغة) فيه أن كلام الصحب جار على أسلوب اللغة العربية فيستدل بكلامهم على أن هذا معنى لغوي وحيث كان يستدل بكلامهم على أنه معنى لغوي فكيف يقال الدليل اثنان الشرع واللغة (قوله مراح) بضم الميم وفتحها محمل قيلولة الغنم ومبيتها وأما بالكسر فهو اسم للسرو والفرح كذا كتب بعضهم وقال عجب وما ذكره في المصباح من أن المسربض رزان مجلس هو المطابق لما ذكره من أنه من باب ضرب يضرب فان اسم الزمان والمكان

لمعنى في ذات العبادة أو لذات الوقت أو اليوم كالنهي عن صوم زمن الحيض والليل وكذا صوم يوم العيد فيمنع من انعقادها فان النهي عن صوم يوم العيد لذات اليوم وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وجلنا قوله محرم على أن المراد من دخل في حرمت الصلاة لا من كبر تكبيرة الأحرار ليشمل سجود التلاوة في وقت نهى (ص) وجازت بربض بقر أو غنم (ش) بمعنى أن الصلاة بربض البقر والغنم جائزة من غير كراهة والمربض اسم مكان الربوض بمعنى البروك بوزن مفعول كفعه ودوجعه أرباض ومرابض يقال لكل ذي حافر والسباع وربض البطن ما يلي الأرض من البقر والشاة ودليله في الثاني شرعا ولغة حديث الصحيحين كان عليه الصلاة والسلام يصلي في مرابض الغنم فقول بعضهم المستعمل للغنم المراح مردود (ص) ككعبرة ولو لم يشرك ومن بلة ومجزرة وحجة أن أمنت من النجس والافلا إعادة على الأحسن أن لم تحقق (ش) هذا تشبيه في الجواز والمعنى أن الصلاة تجوز في المقبرة عامرة أو دارسة يمين نبشها أو شك فيه جعل بينه وبينها حائل أم لا كانت مسلم أو مشرك ولو كان القبرين يديه على المشهور في الجميع لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بنبش مقبرتهم

(٢٩ - خرشي اول) مما مضاه على يفعل مكسور العين بوزن مجلس وفي تت ما يخالف ذلك فانه قال استعمل لهما أي البقر والغنم مرابض كقعد ومجلس ابن دريدو يقال ذلك لكل حافر والسباع اه (قوله مقبرة) بثلاث الموحدة المحل الذي دفن فيه بالنقل وأما المحل المعدل دفن ولم يدفن فيه فليس من محل الخلاف (قوله من بلة) بفتح الميم وتضم باؤها وتفتح موضع طرح الزبل (قوله ومجزرة) بفتح الميم وكسر الزاي موضع الجزر قاله الشاذلي وفي تت أنها (١) بكسر الميم وتفتح زايها وتكسر (قوله أن أمنت) كوضع بها عال لا يصل له نجاسة أي تحققت طهارتها كما في شب ومثله فيما يظهر الظن والمراد البقعة التي صلى فيها لاجتماع المواضع (قوله والافلا إعادة) أي أديته هذا في غير حجة الطريق إذا صلى فيها الضيق المسجد فان الصلاة فيها حينئذ جائزة ولا إعادة ذكره في ك (قوله تجوز في المقبرة) كيف هذا مع أن القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي إلا أن يقال الكلام هنا في الصلاة مع قطع النظر عن المشي أو كان القبر غير مسنم والطريق دونه قاله في ك (قوله ولو كان القبرين يديه) قال المازري مشهور المذهب جوازها ولو كان القبرين يديه أي خلافا لمن يقول يجوز إذا كان على يمينه أو يساره لأن كان بين يديه فلا يجوز وكأنه لما فيه من الشبهة بمن يعبد غير الله وكأن القبر معبوده فعلى هذا تجوز الصلاة على القبر عند صاحب هذا القول وحرره (قوله على المشهور في الجميع) أي ومقابل المشهور في التعميم الاول ما قاله ابن حبيب أن صلى في مقابر الكفار فإن كانت عامرة أعاد أبدأ ودارسة فلا إعادة وفي مقابر المسلمين لا إعادة مطلقا ومقابل التعميم الثاني ما قاله عبد الوهاب تكره في الجسد من مقابر المسلمين وفي القديمة أن كانت منبوشة ما لم يجعل بينه وبينها حصيرا وتكره في مقابر المشركين ومقابل التعميم الثالث قول عبد الوهاب حيث قال يجعل بينه وبينها حصيرا ومقابل التعميم الرابع

(١) بكسر الميم قال البناني قال الرماصي لعله سبق قلم انما هو بفتح الميم ولا وجه لكسرها اه كتيه مصححه

ما قاله الخطاب ونصه وقيل تجوز بمقابر المسلمين وتكره بمقابر المشركين اه فاذا كان كذلك فلو قال كان القبر بين يديه أو لا كان أحسن لاجل أن يكون النظام واحدا (قوله ترجيح الاصل) هو الطهارة وقوله على الغالب الذي هو النجاسة لا يخفى أن هذا لا يناسب ذكره هنا بما يناسب قوله والا فلا إعادة لان فرض المصنف هنا في محقق الطهر أي وأما عند الشك فلا إعادة أبدية ترجيح الاصل على الغالب وأما لو نظرنا للغالب فيعيد أبدا والحاصل أنه عند الشك يعيد في الوقت على المشهور ومقابلته قول ابن حبيب يعيد العامد والجاهل أبدا والاول راعى الاصل وابن حبيب راعى الغالب (قوله وان تحققت) أي أو ظنت (قوله خلافا لما يظهر من كلام ابن رشد) لا يخفى أن الذي يظهر من كلام ابن رشد يخالف القواعد إذ كيف تعقل الكراهة مع وجود الضرورة (قوله فيحمل كلامه على الدارسة مطلقا) خلاصته أن الدارسة تكره الصلاة (٢٣٦) فيها ولا إعادة للصورة التي فيها (قوله وذكرا أنه ظاهر المذهب) لأنه قال ان عللنا

بالصور لم يؤمر بالاعادة وهو ظاهر المذهب وان عللنا بالنجاسة قال سحنون يعيد في الوقت وعلى قول ابن حبيب يعيد أبدا في العمد والجاهل اه والتعليل بالنجاسة أظهر اه ولا جمل ذلك لم يعتمد الشارح ظاهر المذهب (قوله أي موضع مباركها عند الماء) لتشرب عللا وهو الشرب الثاني بعد نهل وهو الشرب الاول اه قاله تن وظاهر الخطاب اعتماده خلاف تقييد ابن الكاتب فإنه قال انما نهى عن المعاطن التي من عادة الابل تغدو وتروح اليها وأما لو باتت في بعض المناهل لجازت الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الى بعيره في السفر اه وقوله وأما لو باتت الخ يشمل ما لو باتت ليلة أو أكثر وعليه فلا يكره في محل النزول في العقبة ونحوها ثم ان تقييد ابن الكاتب جار في تفسير المعطن بمحل بروكها مطلقا سواء كان بين شربها عللا ونهلا أو غير ذلك قاله عجم (قوله ولو لم يجد غيره) انظره مع أن صلته في تلك الحالة

وجعل مسجد موضعها وبناء مالك على ترجيح الاصل على الغالب وجعل مالك حديث لا تجلسوا على القبور على جـ اوس قضاء الحاجة وتجوز الصلاة في المزابلة موضع طرح الزبل وتجوز أيضا في المجزرة موضع الجزر وهو الذبح والنحر أي المحل بتمامه أي المحل المعد للذبح فيعدل عن محل الذبح ويصلي والمؤلف قال ان أمنت من النجس والمحل بتمامه قد يؤمن من النجس يتنجس عن محل الدم ويصلي لا محل تعليق اللحم كما قال بعضهم لأنه لا نجاسة فيه لأنه انما فيه دم غير مسفوح وتجوز أيضا الصلاة في محجة الطريق وهي وسط الطريق وقارعة الطريق أعلاه أي جانبه والحكم فيهما واحد وانما نص على المتوهم ومحل الجواز ان أمنت البقاع الاربع من النجس وان شك في النجاسة أعاد في الوقت وان تحققت أعاد العامد والجاهل أبدا والناسي في الوقت فقوله والأي بان لم تؤمن نجاستها بأن شك فيها فلا إعادة أي أبدية فلا ينافي الاعادة في الوقت (ص) وكرهت بكنيسة ولم تعد (ش) أي وكرهت الصلاة بكنيسة أو غيرها مما هو من عبد الكفرة سواء كانت عامرة أو دارسة وهذا حيث لم يضطر للنزول بها كبر ونحوه فان اضطر لذلك فلا كراهة في الدارسة وكذلك في العامرة على ما يفهم من المدونة خلافا لما يظهر من كلام ابن رشد من أن الكراهة في العامرة ولو اضطر للنزول بها ثم ان جمل قول المؤلف ولم تعد على نفي الاعادة مطلقا فيحمل كلامه على الدارسة مطلقا وعلى العامرة حيث اضطر للنزول بها أو نزلها اختيارا وصلى على فراش طاهر وان جمل على نفي الاعادة الأبدية فقط فلا ينافي الاعادة في الوقت ويحمل كلامه على من نزل بالعامرة اختيارا وصلى بأرضها أو على فراشها الغير الطاهر وما قررنا به كلام المؤلف هو المستفاد من كلام المواق والزرقاني وابن غازي ويظهر من كلامهم انه المعتمد وهو خلاف ما ذكره من عدم الاعادة مطلقا وذكرا أنه ظاهر المذهب (ص) ويعطن ابل ولو آمن وفي الاعادة قولان (ش) أي تكره الصلاة بمعطن الابل أي موضع مباركها عند الماء قاله المازري ولو بسط عليه شيئا طاهرا ولو لم يجد غيره ولو آمن من نجاسته ويفهم منه ان موضع مبيتها ليس بمعطن ولا تكره الصلاة فيه وهل الكراهة تعبد وهو المختار أو أشد تفارها فلا يخرج عليها البقر نعم خرج عليها المازري الجواز بعد انصرفها واذا وقع ونزل وصلى في معطن الابل فهل يعيد في الوقت سواء كان عامدا أو جاهلا أو ناسيا أو الاعادة في الوقت خاصة بالناسي وأما العامد والجاهل بالحكم فيعيد أبدا

واجبة فضلا عن أن تكون مكروهة ولم توجد في غيره (قوله ويفهم منه أن موضع الخ) هكذا قال الخطاب واقتصر فيفيد قولان اعتماده وفي شب ولا خصوصية لذلك بل وكذلك محل مبيتها أو قلولتها أو حينئذ فالمراد به محل بروكها مطلقا فاعتمد كلام ابن الكاتب (قوله فلا يخرج) أي اذا قلنا بأنه معطل بشدة النفر فلا يخرج فلذلك قال تن وخرج عن التعليل بتفارها البقر (أقول) وأولى الخروج عن التعبد وقيل في العلة غير ذلك فقيل العلة كثرة نزائها وقيل وسخها لانها تقصد السهول فتجمع النجاسة فيها وقيل سوء رائحتها وقيل غير ذلك (قوله فهل يعيد في الوقت) استظهر بعض الشيوخ أن المراد بالوقت الضروي ان عللناه بالنجاسة وان قلنا انها ماوى الشياطين أو لسوء رائحتها ونعبد فانظر ما المراد بالوقت (قوله فيعيد أبدا) مقتضى قوله بناء الخ أن الاعادة الأبدية وجوب بالأنه لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط الخ فالناسب لما تقدم أن يحمل الأبدية على وجه الاستصحاب كما حملها عليه بعضهم

(قوله بناء على تعارض الأصل) وهو الطهارة وقوله والغالب وهو النجاسة لأنه لا يخفى أن هذا لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط عليها شيئا طاهرا (قوله في حد الاعادة) أي فيما تجديبه الاعادة وتضبط به الاعادة وهو يرجع للكيفية (قوله أو كيفيتها) أي صفتها (قوله أو منتهاتها) أي انتهائهما أي الحالة التي يرجع اليها وتتصف بها وهو راجع للكيفية (قوله على تحد) أي تضبط وتعين (قوله ومن ترك فرضا) أي من الخمس وطلب بفعله بسعة وقته ولو ضرور باطلبا متكررا فان لم يطلب بسعته وانما طلب بضيقه لم يقتل وسكت المصنف عما لو ترك فرضين وقد أشار له ابن عرفة في حاصله ولو ترك فرضين مشتركين الوقت فيقدر لهما بخمسة ركعات في النهار يتبين والليليين أما النهار يتبين فواضح لأنه لم يبق لأدراك الظهر الا ركعة فلو أخر لبقاء أقل من ذلك لزم أن لا يقتل بالظاهر لانها صارت فائتة لا يكون الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة والفائتة لا يقتل بها وأما العشاء أن فلانه اذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة فلعشاء أربع وللغروب ركعة لأنه اذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة والفائتة لا يقتل بها وقد صرح ابن بشير بذلك وأنه المشهور ويستفاد منه أنه يقدر بالثانية دون الاولى عكس ما تقدم (قوله آخر) أي آخر وجوب أي أخره الامام أو نائبه أو جماعة المسلمين اذا كانوا في سفر فانهم يقومون مقام الامام أو نائبه ثم إن ظاهر قوله أخر لبقاء ركعة أنه لا يقدر له الطهارة وهو المناسب لحرمه الدماء ويحتمل أن يقدر له الطهارة اذا الصلاة لا تكون بدونها وعلى هذا فهل يقدر له الطهارة الترابية وهو المناسب لحرمه الدماء أو المائية لانها الأصل وعليه فاذا قدرت الطهارة المائية وخاف باستعمالها فوات الركعة فينبغي أن يجري فيها الخلاف السابق في قوله (٢٢٧) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف والراجح

القول بالتيمم انتهى وفي تقرير بعض الاشياخ ترجيح الاول وهو أنه لا يلتفت لتقدير الطهارة أصلا الذي هو ظاهر المصنف وهو الظاهر (قوله وقتل بالسيف) أي ان كان ماء أو صعيد أو لا فلا لأنه لا يبال به حينئذ (قوله وأقر بمشروعته) إشارة الى اضمحار المصنف وهو أن قوله فرضا أي أقر بمشروعته بدليل قوله بعد والحاد كافر (قوله بل يهدد) أي بالقتل (قوله ولا طمأينة) أي ولا اعتدال (قوله يضرب عنقه) لأنه ينحس خلافا لبعض أصحابنا في أنه ينحس بالسيف حتى يصلي

قولان بناء على تعارض الأصل والغالب فقوله وفي الاعادة أي وفي حد الاعادة أو كيفيتها أو منتهاتها قولان هل تحد بالوقت مطلقا أو تحد بالوقت في الناسي لافي غيره (ص) ومن ترك فرضا أخر لبقاء ركعة بسجدة تيمم من الضرورى وقتل بالسيف حدا ولو قال أنا أفعل (ش) يعني أن من امتنع من أداء صلاة فرض وأقر بمشروعته فانه لا يقر على ذلك بل يهدد ويضرب ولم نزل معه كذلك الى أن يبقى من الوقت الضرورى مقدار ركعة كاملة بسجدة تيمم من غير اعتبار قراءة فاتحة ولا طمأينة للخلاف فان قام للفعل لم يقتل والقتل بالسيف في الحال يضرب عنقه حدا لا كقرا عند مالك خلافا لابن حبيب ولو قال أنا أفعل مع عماديه على الترك ولم يشرع لانه يتهم على التأخير حتى تصير فائتة فلا يقتل بها اذا لفرق على المذهب بين أن يمتنع قولاً وفعلاً أو يمتنع فعلاً كالأو وعنده لم يفعلها لان عدم امتناعه بالقول لا أثر له وانما يقتل لأجل الترك والترك محقق منه فيلحق بمأقولة وقال ابن حبيب اذا قال أنا أفعل لا يقتل ويبالغ في أدبه (ص) وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره (ش) يعني أنه مما يترتب على قتله حدا لا كقرا الصلاة عليه وعدم اخفاء قبره بل يسمن كغيره من قبور المسلمين فعلى المذهب انه يصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح وترثه ورثته وتؤكل ذبيحته ويدفن في مقابر المسلمين من غير اخفاء قبره وعلى مقابله عدم الجميع (ص) لافائتة على الأصح (ش) يصح جرحه عطفاً على

أو يموت (قوله حدا) بردائه لو كان حدا السقط بتوبته قبل اقامة الحد عليه كبعض الحدود ويمكن الجواب بأن عصيانه انما جاء من ترك الفعل فتوبته انما تكون بالشروع في الفعل لامن مجرد قوله تبت وهو لم يشرع في الفعل (قوله خلافا لابن حبيب) فانه يقول يقتل كقرا (قوله لانه يتهم على التأخير الخ) هذا يقتضى أنه اذا وجب قتله فحصل بوان حتى خرج الوقت انه لا يقتل وهو ضعيف بل المنصوص أنه يقتل ولا يقال لا يقتل لانها فائتة لان الفائتة التي لا يقتل بها فائتة لم يحصل بها طلب في وقتها (قوله وصلى عليه غير فاضل) أي يكره للفاضل أن يصلى عليه زجراً لامثاله (قوله ولا يطمس قبره) أي يكره فيما يظهر (قوله فعلى المذهب) أي فينبغي على المذهب أي المعتمد من كونه مسلماً غير كافر (قوله لافائتة) أي فائتة لم يطلب بها في الوقت والا أدى الى أن لا يقتل أحد لانه يؤخر الى أن يبقى مقدار ركعة ثم يتطهر فيموت الوقت فنقول لاقتل بالفائتة هكذا قرر بعض الشيوخ وهو ظاهر موافق لظاهر قول المصنف أخر لبقاء ركعة بسجدة تيمم من أنه لا يعتبر تقدير الطهر صونا للدماء فاذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول عجم ان الركعة الاولى يأتي بها المصلي خالياً من فاتحة وطمأينة ونحو ذلك لانه يدرك بها الوقت وخلاصته أنه لما كان لا يعتبر له الطهر ومن المعلوم أنه لا بد من الطهر فاذا تطهر بالماء لكونه فرضه من الافات الوقت وحيث فات الوقت فما يصح الا أن تصلى الصلاة كلها بطمأينة واعتدال ونحو ذلك (قوله على الأصح) لو قال على المقول بدل على الأصح لكان أولى لان ترجيح هذا القول انما هو لما زرى الا أن يقال المؤلف انما التزم حيث أشار بالقول لما زرى وبالترجيح لابن يونس وبالظهور لابن رشد وبالاختيار لخمى ولم يلتزم أنه متى وجد قولاً لهؤلاء أن يشير له بمادة من هذه المواد كما هنالك (قوله يصح جرحه عطفاً الخ) التقدير عليه وقتل في الفرض لافي الفائتة ولا يخفى ما فيه فان الفائتة من أفراد الفرض فلا يظهر العطف

الآثرى الى قوله في وجه النصب عطف على فرض الخ (قوله ونصبه عطف على فرض باعتبار وصفه) أى انه معطوف على فرض باعتبار تقييده
بكونه حاضرا والاحسن أن يقول معطوف على صفة فرض أى فرضا حاضرا (قوله ورفع عطف على المعنى) أى عطف على وجه
أن لا تعطف الجمل بل المفردات (قوله حديث عهد بالاسلام) أى حديث علم بالانصاف بالاسلام أو بالسلامة (قوله كالمرتد)
أى ثلاثة أيام وقوله كالمرتد أى غير فلا ينافى أنه من أفسر المرتد (قوله على أرجح الروايات) أى عن الامام ثم يجوز أن يكون على
حذف العاطف أى وعلى أرجح الروايات ويجوز أن يكون حالا أى حالة كون ذلك آتيا على أرجح الروايات (فصل الاذان) الاذان
اسم مصدر أذن يقال أذن المؤذن للصلاة أى علم بها والفعال بالفتح أى من فعل بالتشديد مثل ودع وداعا وسلم سلاما وكلم كلاما
وزوج زواجا وجهز جهازا قاله في المصباح (فائدة) الاذان شرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل بقوله تعالى اذا
نودي للصلاة الآية وعليه مشروعيته بالقرآن وقيل في مكة ليلة الاسراء (فائدة أخرى) لا يقال أذن العصر بل أذن بالعصر قاله
البدر (قوله وما يتبعه) أى من الإقامة (قوله الاعلام الخ) أى فيكون اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله بأى شئ كان) وأما اصطلاحا
فهو الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص (فائدة) حاصل ما ارتضاه عجم أن الامامة أفضل من
الاذان والاقامة وبلى الامامة الاذان ثم الإقامة ولا بد فيه من نية أى نية الفعل ولا يشترط فيه نية التقرب فلو بدأ بكرا لله تعالى ثم بداله
أن يؤذن ابتداء التكبير ولا يبنى على التكبير (٢٣٨) الاول لدفعه بلانية كذا كره الطخني (قوله مشتق) أراد به الاشتقاق

الاكبر (قوله كأنه أودع) توجيه
لاخذه من الاذن ولما كان توجيه
أخذه من الاستماع ظاهر الم
يتكلم عليه (قوله وأذن بالفتح
والتشديد) أى الذى هو فعل
الاذان (قوله وأذن بفتح وكسر)
قصد استيفاء تصرف تلك المادة
(قوله أباح) هذا معنى على حديثه
وقوله واستمع معنى آخر على حديثه
ويأتى أيضا معنى علم ومنه فأذنوا
بحرب من الله ورسوله (قوله ومنه)
أى ومن كونه بمعنى استمع (قوله
ما أذن الله) بكسر المذال لشيء أى
ما استمع قال الهروي معناه ما استمع
والله لا يشغله سمع عن سمع أراد به

الضمير المقدر مع جاز به بعد قوله وقتل أى فيه لفائدة ونصبه عطف على فرض باعتبار وصفه
أى فرضا حاضرا لفائدة والذليل على تقدير حاضرا قوله أخر لبقاء ركعة الخ ورفع عطف على
المعنى أى الفرض الحاضر يقتل تاركه لفائدة فلا يقتل تاركها (ص) والجاحد كافر (ش) أى
والتارك الجاحد لمشرعية الفرض أو مشروعية ركوع أو نحوه أو وضوء وليس حديث عهد
بالاسلام كقصر انفا قبل اجماعا ويستتاب كالمتردد عند الأكثر على أرجح الروايات ولما تكلم
على الوقت شرع يتكلم على ما يعلم به دخوله فقال

(فصل) في الاذان وما يتبعه * وهولغة الاعلام بأى شئ كان مشتق من الاذن بفتحين
وهو الاستماع أو من الاذن بالضم كأنه أودع ما علمه أذن صاحبه وأذن بالفتح والتشديد أعلم
وأذن بفتح وكسر أباح واستمع ومنه حديث ما أذن الله لشيء كأنه لبي يتغنى بالقرآن وفى
الاذان لغة ثانية الاذن (ص) من الاذان للجماعة طلبت غيرها فى فرض وقتى (ش) يعنى
أن الاذان فى المصر وفى كل مسجد سنة على المشهور للجماعة لا للفرد التى تطلب غيرها فى فرض
لا غيره وقتى أدانى اختيارى ولو حكما لا يخشى خروجه نخرج بغيره الاداء الفاتنة فيكره
الاذان لها الا بالوقتى اذ هو وقتى لقوله عليه الصلاة والسلام لا وقت لها الا ذلك وبالاختيارى
الضرورى فلا يؤذن فيه وكذا لو خشى به خروج الوقت ودخل بقوله ولو حكما الصلاة للجموعة

تقدما

قال الازهرى أخبرني عبد الملك

عن الربيع عن الشافعى أن معناه تحرير القراءة وترقيقها وتحقيق ذلك فى الحديث الآخر زينو القرآن بأصواتكم وهذا بناء على أن
القراءة بالالحن جائزة وهو مذهب الشافعى وأما عندنا فيكره فعلى مذهبا يفسر يتغنى يستغنى لانه قد جاء تفسير التغنى بالاستغناء وقوله
فى الحديث زينو القرآن بأصواتكم مقبول أى زينو أصواتكم بالقرآن (قوله الاذن) بفتح الهمزة وكسر المذال (قوله وفى كل
مسجد) تلاصق المسجدان أو تقاربا أو أحدهما فوق الآخر ومثل ذلك المسجد الذى قسمه أهله ولا يجوز لهم ذلك القسم ابتداء لان
ملكهم قد ارتفع عنهم بالتجديد (قوله سنة على المشهور) راجع للأميرين خلافا لمن يقول انه فرض كفاية فى البلد وفى كل مسجد
والراجع أنه سنة باعتبار كل مسجد أى باعتبار المساجد وأما فى المصر فواجب على الكفاية يقاتلون لتركة (قوله لا الفذ) فيكره (قوله
التي تطلب غيرها) فى حضر أو سفر وأما التي لا تطلب غيرها فيكره لها الاذان (قوله فى فرض) احتريزه من السن والنوافل فالاذان
لهما مكره (قوله وقتى) خرجت الجنازة فيكره الاذان لها قال عجم والظاهر أن الاذان فى الضرورى كالاذان للفوائت لكن
يرد عليه الاذان فى الجمع كان جمع تقديم أو تأخير فانه أذان فى غير اختيارى مع أنه مشروع على سبيل السنة وسيأتى الجواب بأنه
اختيارى حكما (قوله اذ هو وقتى) أى اذا الفرض الفات وقتى أى ذو وقت وهو وقت نكركها (قوله فلا يؤذن) أى يكره (قوله
وكذا لو خشى خروج الوقت) بأن ظن خروج الوقت به فيحرم بى ما إذا شك والظاهر أنه يكره وفى مسائل الشيخ ابن هلال من المتأخرين

لابأس بالاذان ما لم يخرج الوقت المستحب وأول الوقت أولى اه (قوله كما استظهر) راجع للشبهة أي قوله أي يكره أي يكره على
الظاهر (قوله أن المشهور أن الاذان سنة الخ) مقابله ما قال ابن عبد الحكم من وجوب الاذان الثاني فعلا وان كان الاول مشروعية
قطاها العبارة من أن الخلاف في الاذنين معا غير مسلم (قوله يعني أن الاذان) أي لا بالمعنى المتقدم المراد به أولا الفعل وترجيح
الضمير عليه باعتبار الكلمات (قوله باعتبار رجليه) أي وأما باعتبار كلمته فهي ثمان وستون كلمة في غير الصبح وست وستون في اذان
الصبح هذا هو الصواب خلافاً لما قال وكلماته اثنتان وستون (قوله لا يقتضي الخ) فيه نظر لان الضمير راجع لكل كلمته وكل واحد
منها قد ذكر مرتين فهو وزان قولك جاء الرجال مثنى أي اثنين اثنين وانما يقتضي الترتيب لو عاد الضمير على التكبير فقط وليس كذلك
(تنبيه) لو أثر الاذان أو شفع الإقامة ولو غلط لم يجزه والظاهر أن وترأ كثره كوتر جميعه وانظر لو أوتر نصفه هل يكون كذلك وهو
الظاهر أو يغتفر كوتر أقله ويجري مثل هذا التفصيل في شفع الإقامة (قوله صادر منه صلى الله عليه وسلم) أي حيث قالها بلال فأمره
بجعلها في نداء الصبح لا من عمر (قوله وقول عمر بن الخطاب) جواب عما (٢٣٩) يقال ان المشروعية من عمر (قوله انكار على

المؤذن) أي لا تشريع لها بجعلها
في نداء الصبح بحيث يكون هو
المنبرع (قوله مرجع الخ) ينتج
الجميع خبر ثان أي وهو مرجع ويصح
أن يكون منصوباً باسم فاعل على
أنه حال من فاعل الاذان المستغاد
من قول سن الاذان أي حالة كون
المؤذن مرجع الشهادتين أي الفاعل
اللعنوي لكن في جعله حالاً شئ وذلك
لان الحال قيد في عاملها فيقتضي
أن السنة مقيدة بالترجيح وليس
كذلك قاله بعض الفضلاء قال بعض
ثم ان كلام المصنف ظاهر في أن
الترجيح انما يكون بعد الاثبات
بالشهادتين ولا يرجع الا في قول
اثباته بالثانية ثم يرجع الثانية بعد
الاثبات بها (قوله بارفع الخ)
صريح في أنه يرفع أولاً وهو كذلك
لكنه دون رفعه بالتكبير ومعنى
ارفع أعلى من الارتفاع وهو العلو

تقديمها وتأخيرها فيؤذن لها ولا يؤذن له عرض الكفاية أي يكره كالاذان السنة كما استظهر
وأشار بقوله (ولو جمعة) إلى أن المشهور أن الاذان سنة فيها كغيرها من الصلوات (ص) وهو
مثنى (ش) يعني أن الاذان باعتبار رجليه السبع عشرة أو التسع عشرة في الصبح مثنى بضم ففتح
فتشديد من التثنية ما عد الجمله الاخيرة فانه مفردة لا يفتح فسكون فتخفيف المعدول عن
اثنين اثنين لا يقتضي الزيادة على اثنين ويدل على رجوعه لجميع الكلمات قول المؤلف (ولو
الصلاة خير من النوم) المشروعة في نداء الصبح خاصة فينتهي على مذهب المدونة وهو المشهور
خلافاً لابن وهب في افرادها واقتصر في التوضيح على أن مشروعيتهما في الصبح صادر منه صلى
الله عليه وسلم كذا ذكره صاحب الاستذكار وغيره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اجعلها في نداء الصبح حين جاء يؤذنه بالصلاة فوجدته نائماً فقال الصلاة خير من النوم انكار
على المؤذن أن يستعمل شيئاً من ألفاظ الاذان في غير محله كما كره مالك التلبية في غير الحج
اه وانكل المؤلف على شهرة اختصاصها بنداء الصبح فلم ينبه عليه فقوله ولو الصلاة خير
مبتدأ وخبر والجمله محكية في محل نصب خبر كان المحذوفة أي ولو كان اللفظ الذي ينشئ هذا
اللفظ (ص) مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولاً (ش) يعني أنه يسن للمؤذن أن يرجع
الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين أولاً ويكون صوته في الترجيع مساوياً للصوت في التكبير
هذا هو المعتمد ويحتمل أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته في التكبير فقوله أولاً يحتمل
للشهادتين ويحتمل للتكبير وعلى هذا القول يكون صوته في التكبير مساوياً للصوت في الشهادتين
قبل الترجيع ثم لا بد من اسماع الناس لهما اسماعاً يحصل به الاعلام والالام يكن آتياً بالسنة
وانما طلب الترجيع لعل أهل المدينة ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم به بأحد ضرورة وحكمة
ذلك اغاظة الكفار ولأن أبا محذورة أخفى صوته بهما حياء من قومه لما كان عليه من شدة

لامن الرفعة وهي الرقة لانه يقتضي خفض صوته وليس كذلك (قوله يعني أنه يسن الخ) أي فلا يبطل الاذان بتركه فقول الابی مقتضى
مذهبنا كونه ركناً يبطل الاذان بتركه غير ظاهر (قوله أن يرجع الخ) أي أن الترجيع سنة ولو من المؤذن المنفرد وظاهره أن الترجيع
اسم للعود إلى الشهادتين وهو صريح ابن الحاجب وكلام الاصحاب ظاهر فيه ويحتمل أنه اسم لما يأتي به أو للجموع وهو ظاهر قاله
الخطاب (قوله ويكون صوته الخ) أي أو أعلى أي يرفع أولاً صوته بالتكبير لنتهاء ثم يخفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع
الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوي رفعه بالتكبير أو أعلى كافي ك (قوله ويحتمل أن يرجع الخ) ظاهره أنه مجرد احتمال
لا قول وقوله هذا هو المعتمد يقتضي أنه قول وهو الحق بل هما قولان يحتملها المصنف ولكن الاول هو المشهور (قوله ثم لا بد من
اسماع الناس) أي بالشهادتين قبل الترجيع (قوله يحصل به الاعلام) المناسب أن يقول يحصل به العلم والالام يكن آتياً بالسنة أي لان
الترجيح يكون من جملة حقيقة الاذان فينبوب عن الذي أخفاه أولاً فلا يكون آتياً بسنة الترجيع وفيه أنه كيف يكفي مع أنه ملاحظ
أنه ليس من أصل الاذان بل من كماله وكأنه يقول ان تلك النية لا تنصرف في كونه جزءاً من حقيقة الاذان وانما نية السارح على ذلك القول
المازري ورعا غلط بعض العوام من المؤذنين فيخفي صوته حتى لا يسمع وهذا غلط اه (قوله اغاظة الكفار) أي باظهار توحيده الله

وانفراده بالعبودية ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ساكنها) تفسير لقوله موقوف الجمل (قوله وعليه سكنت) من عطف
اللازم لان الوقف يقتضي السكوت (قوله اختار شيوخ الخ) قضية ذلك أن الخلاف في جميع جملته وخص ابن رشد والخلاف بالتكثيرتين
الاولين قال وأما غيره مما من ألفاظه فلم ينقل عن أحد من السلف والخلف أنه نطق به الا موقوفا اهـ (قوله والجميع جائز) أي وكل من
الاعراب وعدمه جائز أي لا يختل بتركه الاذان فلا ينافي ما تقدم من أن الاولى تكون الجمل في الاذان ساكنة (قوله الواجبة)
أي التي يختل الاذان بتركها (قوله مثل الصفات السابقة) أي جنس الصفات لانه لم يتقدم الاصفة واحدة وهي قوله مثني وقوله
واللاحقة كقوله بلا فصل الخ على ما بين (٣٣٠) (قوله أي يكره ذلك) ظاهرة ولو طال الفصل وبطل الاذان أي

فليس الاذان كالصلاة النافلة في
حرمة قطعها (قوله أي ويرد بعد
فراغه) وجوبا وان لم يكن المسلم
حاضرا أو سمعه ان حضر ولا يكتفي
بإشارة في حالة الاذان والملي كالمؤذن
في جميع ما ذكر كما يقول الشارح
وبحث فيه بأن الفصل في الاذان
اذا طال يبطل بخلاف التلبية
وأيضا التلبية استمرارها بعد
الانتيان به ليس بواجب بخلاف
رد السلام فانه واجب اهـ وتأمل
ولارد على قاضي حجة أو مجامع
ولو بقي المسلم لانهما وان شاركا
الملي والمؤذن في كراهية السلام
عليهما لم يجب عليهما الرد بعد
الفراغ لانهم ما في حالة تنافي الذكر
(قوله حيث أبيح الرد) أي أذن
فلا ينافي أنه مطلوب (قوله ليس
لها وقع في النفس) أي تأثري في
النفس لا يكون قطعه ليس بحرام
(قوله والصلاة الخ) كانت فرضا
أو نفلا (قوله لا اعتقاده أنه غير
أذان) يعلم منه أن الطول ما يحصل
به السامع اعتقاد أنه غير أذان
وأما لو مات فينتدئ غيره ولا يبي

بغضه للذي صلى الله عليه وسلم فدعا عليه الصلاة والسلام وعرك أذنه وأمره بالترجيع ولا
ينبغي هذا باتتفاعيبه كالمثل في الحج (ص) مجزوم (ش) أي موقوف الجمل ساكنها قال
الجوهري جزم الحرف أسكنه وعليه سكنت المازري اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ
القرويين اعرابه والجميع جائز اهـ فليس الجزم من الصفات الواجبة مثل الصفات السابقة
واللاحقة كما هو منه كلام المؤلف وانما جعل الاذان مبنيا لامتداد الصوت فيه وأعربت
الاقامة لانها لا تحتاج لرفع صوت للاجتماع عندها والسلامة من اللحن في الاذان مستحب
(ص) بلا فصل ولو بإشارة لك سلام (ش) يعني أن الفصل بين كلماته يخرجها عن نظامه فلا
يفصل بينها سلام ولا زولا بإشارة لرد سلام أو غيره ولا يغير ذلك أي يكره ذلك ولم يأت المؤلف
بهذا الوصف صريحا بان يقول مثل امتصلا على وتيرة الاوصاف قبله لمناسبة قوله ولو بإشارة
لك سلام أو حاجة أي ويرد بعد فراغه كما ورد المسبوق على الامام اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن
الامام حاضرا والفرق بين الاذان والصلاة حيث أبيح له الرد بإشارة في الصلاة دون الاذان هو
أن الاذان عبادة ليس لها وقع في النفس فلا واجب فيه الرد بإشارة لتطرق الى الكلام لفظا
والصلاة لغظمها في النفوس لا يتطرق فيها من الإشارة الى الكلام والملي ملحق بالمؤذن
(ص) وبني ان لم يطل (ش) أي وان حصل شيء مما سبق أو غيره عمدا أو سهوا بني ان لم يطل
فان طال ابتداء الاذان لاخلاله بنظام الاذان وتخليطه على السامع لا اعتقاده أنه غير أذان
ولا يعلم من كلام المؤلف عين الحكم في فصل كلمات الاذان من كراهية أو حرمة قال سنده
أما كلامه في كراهية لا يختلف فيه وانظر الحكم في غير الكلام من أكل أو شرب والظاهر أنه
كذلك وقوله في العمدة وينع الاكل والشرب والكلام ورد السلام ينبغي أن يكون مراده
بالمنع الكراهية (ص) غير مقدمة على الوقت الا الصبح فبسدس الليل (ش) يعني أنه يشترط في
الاذان أن لا يكون مقدما على الوقت اجماعا لقوات فائدته وهو الاعلام بدخوله في عبادته
ليعلم من قد صلى من أهل الدور أن الاذان الاول قبل الوقت الا الصبح يستحب تقديم اذانها
بسدس الليل الاخير كما قاله الجزولي وقيل ان الاذان المقدم هو السنة وهو ما يفيد كلام
سنده وأما تقديمه فستحب ومقتضى كلام سنده أنه لا يؤذن لها أذان ثان عند طلوع الفجر وهو
مقتضى كلام المؤلف وكلام صاحب المدخل يفيد أنه يطلب لها أذان ثان عند طلوع الفجر
بل يفيد أنه مساو للاول في المشروعية وانما خرجت الصبح عن أصل المشروعية للاذان

بدليل

على أذان الاول ولوقرب والاقامة مثل الاذان أفاد ذلك كله عجم (قوله والظاهر أنه كذلك)

أي يكره فحاصله أن الفصل بكل من الكلام أو الاكل أو الشرب يكره ولا حرمة ما لم يتخلف على صبي أو أعمى أو دابة أن يقسم في بئر
وشبهه أو خشى تلف مال له أو غيره فليست تكلم وبيني ان قرب ويتدئ ان بعد (قوله غير مقدم الخ) خبر لم يتدأ محذوف أو حال (قوله
الا صبح) يجوز رفعه على البداية من الضمير المستتر وهو المختار والنصب لانه مستثنى من منفي (قوله يعني أنه يشترط في الاذان
الخ) أي ففعله قبل الوقت حرام كما صرح به عجم (قوله كما قاله الجزولي) حاصل ذلك أنه ليس لها الاذان واحدة قدم على موضعه
(قوله وأما تقديمه فستحب) في العبارة مضاربة وذلك لان قوله المتقدم يفيد أن سنده يقول بأن لها أذانين الاول هو السنة
والثاني مستحب وقوله وأما تقديمه يؤذن بأنه أذان واحد الا أن تقديمه مستحب (قوله أنه مساو للاول في المشروعية) المناسب أن

يقول في السنية لان المشروعية تحقق بجعل الاول سنة والثاني مستحب بل أقول كلام صاحب المدخل يفيد تعدد الاذان في سُدس الليل
الاخيرة قال والسنة المتقدمة في الاذان أن يؤذن واحد بعد واحد في الصلوات التي أوقاتها تمتد فيؤذن في الظهر من العشرة الى خمسة
عشر وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة وفي العشاء كذلك والصبح يؤذن لها على المشهور من سُدس الليل الاخير الى طلوع الفجر وفي كل
ذلك يؤذن واحد بعد واحد ثم ذكر أن المؤذن الاخير يؤذن عند طلوع الفجر اه فقول الشارح يطلب لها اذان ثان لا مفهوم له كما
علمت وقال عجب الذي ينبغي ان كل واحد من الاذان سنة كما في اذان الجمعة وينبغي أن الثاني آكد من الاول (أقول) وهو يرجع
لكلام صاحب المدخل وان خالفه في زيادة ينبغي الخ وقيل ان الاول مستحب والثاني هو السنة والذي يقيسها النقل كما أفاده محشى نت
أن الاول هو السنة فقط وأما الثاني فهو مستحب لاسنة وذلك لانه لو كان كل منهما سنة لكان اذان الصبح حاصل في وقتها كما أن الاول
حاصل في وقته ولم يقولوا اذان الصبح يقدم على وقتها مع أنهم قد قالوا ذلك وكانوا يهتدون على ذلك أي على أن كلامهما سنة فاذن المقالات
أربعة ليس لها الا اذان واحد يقدم لها اذانان كل منهما سنة الاول سنة والثاني مستحب وعكسه وقد علمت ما ارتضاه محشى نت من
كون الاول سنة والثاني مستحب وقد عزم بعضهم لسند ويؤخذ من كلام الخطاب قوله وشارحننا عزاله خلافه حيث قال ومقتضى كلام
سند الخ تبعاً للقائي واعتمده (وأقول) وهو المتبادر من لفظ سند خلاف لما أفاده الخطاب بل في شارحننا الاشارة الى الامرين فقوله أن
الاذن المتقدم الخ المفيد ان لها اذاناً ثانياً يأتي على فهم الخطاب وقوله ومقتضى الخ يأتي على المتبادر من لفظه وقد تقدم أنه فهم اللقائي
وورد ما يفيد مشروعية الاذانين فاذا علمت هذا كله فالنفس أميل بما قاله (٣٣١) محشى نت فتدبر (قوله بدليل)

وهو قوله صلى الله عليه وسلم
إن بلا لا ينادى بليل فكلوا
واشربوا حتى ينادى ابن أم
مكتوم (قوله ولا تهاجروا
الخ) معطوف على قوله
بدليل (قوله التاهب)
أي الاستعداد (قوله
وفضيلة التغليس) أي
الظلمة أي الصلاة في الظلمة
(قوله على صفة الاذان الخ)
أقول هلا أدرج ما تقدم
في شروطه بأن يقول وصحته

بدليل فبقى ما عداها على الاصل ولا تهاجروا الناس وهم نيام فيحتاجون الى التاهب وادراك فضيلة
الجماعة وفضيلة التغليس بخلاف غيرها من الصلوات فانها تدر كهم متصرفين في أشغالهم فلا يحتاجون
الى أكثر من الاعلام بدخول الوقت ولما فرغ من الكلام على صفة الاذان التي يحل عدمها بالصحة وقد
لا يحل شرع في شروطه التي يلزم من عدمها عدم بقوله (ص) وصحته باسلام وعقل وذكورة
وبلوغ (ش) أي وشروط صحة الاذان أن يكون فاعله مسلماً مستمراً عاقلاً ذكراً حقيقاً بالغاً لا يصح
من كافر اذ لا يفتدي بخبره وتشهده لغو لا يكون به مسلماً وقال ابن عطاء الله يكون مسلماً وارضاء
بعضهم وعلى أنه يكون مسلماً للورجوع عن الاسلام يكون مرتداً ان وقف على الدعائم والافلا ولا يصح
الاذن من مجنون وسكران وصبي لا يميز لهم ولا يصح من امرأة ولا خفي مشكل وعدم صحته من الصبي
المميز ولولم يوجد غيره وهو مذهب المدونة وقيل يصح مطلقاً وقيل ان كان مع نساء وفي موضع
لا يوجد غيره فيه وقيل ان كان ضابطاً وأذن تبعاً بالغ وهذا الاخير عزاه ابن عرفة للحمي قال الخطاب
قلت لا ينبغي أن يختلف فيه اه ويجري مثله في الإقامة فانه يشترط فيها ما يشترط في الاذان

بعد تقدم على الوقت وكذا وكذا خصوصاً وقد قال الشارح فيما تقدم يعني أنه يشترط الخ (قوله مستمراً الخ) فلوارتد بعد الاذان فانه يعاد
حيث كان الوقت باقياً وان خرج الوقت فلا إعادة نعم بطل ثوابه كذا قال عجب (أقول) لا يخفى ان ثمرته حصلت وهي الاعلام ومقابل ذلك
مانقله الخطاب عن النوادر من أنهم ان أعادوا الاذان فحسن وان اجتزوا بذلك أجزأهم اه ووجهه ظاهر وان كان نقل عجب يفيد ضعفه
(قوله وقال ابن عطاء الله) هو الراجح ومقتضى عجب فائلاً فلو أذن الكافر كان بأذنه مسلماً عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح
يقضي أن فيه خلافاً وليس كذلك (قوله ان وقف على الدعائم) أي عرف أركان الاسلام من وجوب صلاة وصوم وزكاة (قوله والافلا)
أي وان لم يوقف على الدعائم لا يكون مرتداً نعم ان ادعى عذراً وقام عليه دليل قبل منه والافلا (قوله وهو مذهب) الظاهر حذف الواو
ويكون خبر عدم (قوله وقيل يصح مطلقاً) أي وجد غيره أم لا سواء كان مع نساء وفي موضع لا يوجد غيره أم لا كان ضابطاً أم لا أذن تبعاً
لبالغ أم لا (فان قلت) كيف يصح أذانه مع عدم الضبط ومع عدم تبعيته لاذن غيره كما هو قضية الاطلاق في ذلك القول (قلت) لعل الصحة
لكونه وان لم يكن ضابطاً وافق ما في نفس الامر (أقول) لا يخفى بعد هذا القول ولفظ ابن عرفة وفي صحته من الصبي المميز نالها ان لم
يوجد غيره وكان ضابطاً تبعاً بالغ (قوله وقيل ان كان ضابطاً) أي للاوقات كما في الخطاب (أقول) اتفقوا على تلك العبارة وظاهرها أنه
لا بد من الامرين كونه ضابطاً للاوقات ويؤذن تبعاً لاذن بالغ (أقول) هو مشكل لانه اذا أذن تبعاً لغيره وعلم منه ذلك فالظاهر الاكتفاء
حيث لم يحل بشي من أركان الاذان الا أن يقال الواو يعني أي أو أذن تبعاً لغيره أي تبعاً لاذن بالغ غيره أو تابعاً لغيره (فان قلت)
الحكم ظاهر في الطرف الثاني وهو من كان تابعاً بالغ وأما الطرف الاول أعني كونه ضابطاً فكيف يصح تقليده مع كونه غير بالغ (قلت)

الفرض أنه ضابط وعلم بالصدق فلا مانع حينئذ من تقليده هكذا ظهر والله أعلم وهو الموفق للصواب (قوله حيث لم يتحقق حصول الاذان) أي تحقق دخول الوقت (قوله وان لم يعتمد الخ) أي بحيث يعرف الوقت بأقامته ثم هذا مشكل وهو أن إقامة الصبي مستحبة وإقامة البالغين سنة فكيف يجزى المستحب عن السنة (قوله ولم يكن ضابطا) أي وان لم يكن ضابطا حيث لم يأت فيها بخلل (قوله متطهر) أي تطهيره متطهر وفيه مجاز الاول (قوله فيكون كالعالم الخ) تفريع على قوله متطهر من الحدث الا الصغير الخ (قوله انتفع الناس بعلمه) أي فان تطهر من الحدثين وأذن تبادر الناس الى الصلاة (قوله بخلاف الاذان) فلا يكره بل ارتكب خلاف الاولى (قوله في ثياب من شعر) الاولى في ثياب من شعر لانه الذي في الخطاب والتبائن بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شعر يستر العورة المغلظة فتطيط يكون للفلاحين مختار (قوله أوسر اويل) معطوف على ثياب وهو من عطف العام على الخاص بأو (قوله لا ثواب فيه) أي في فعله وقوله ولا عقاب فيه أي في فعله (قوله قلت لعل فائدته) ترجى محاشيا من الجزم وشدة تورع والاولو جزم بذلك ماضره (قوله لما تقرر) كذا في نسخة فاللام زائدة أي ما تقرر (قوله أي حسن الصوت (٣٣٣) الخ) جعل الشارح صيغته مفسرا بأمرين الحسن والارتفاع وقصره الخطاب على

وهذا حيث لم يتحقق حصول الاذان والافاقامته صحيحة وان لم يعتمد على اقامة من تعتبر اقامته ولم يكن ضابطا (ص) ويندب متطهر صيت مرتفع قائم الا لعذر مستقبل الاسماع (ش) أي ويندب أن يؤذن متطهر من الحدث الا كبير والصغير لانه داع الى الصلاة فيبادر اليه فيكون كالعالم العام اذا تكلم انتفع الناس بعلمه بخلاف غير المتطهر واستحب ذلك للقيم أشد ويستحب للؤذن والمقيم حسن الهيئة فلا يكره أذان الجنب في غير المسجد والكرهية للقيم أشد ويستحب للؤذن والمقيم حسن الهيئة فلا يفع لان في ثياب من شعر كافي الخطاب أوسر اويل وانظر ما فائدة شدة الكراهية في الإقامة مع ما تقرر أن المكره لا ثواب فيه ولا عقاب قلت لعل فائدته لما تقرر أن ما اشتدت كراهته يكون الثواب في تركه أكثر من الثواب في تركه ما لم تستد كراهية فعله أو أن المعاتبة على ما اشتدت كراهته أكثر من المعاتبة على مادونه ويندب أن يكون صيتا أي حسن الصوت مرتفعه لكن بغير تطريب فإنه مكره لما فانه الخشوع والوقار ابن راشد كاذن مصر والكرهية على بابها ما لم يتفاحش فيحرم التثاني وانظر ما حد التفاحش والظاهر أنه يرجع فيه لاهل المعرفة والتطريب هو تقطيع الصوت وترعيده أصله خفة تصيب المرء من شدة الفرح والحزن من الاضطراب أو الطربة كما قال سند ويستحب أن لا يكون لحانا وكونه يقوم بأمر المسجد ويرأى الغريب ولا يغضب على من أذن موضعه أو جالس فيه صادق القول حافظا لحلقه من ابتلاع الحرام محتسبا أذانه ويندب أن يكون مرتفعا على محل ان أمكن ويستحب أن يكون قريبا من البيوت ويندب أن يكون قائما الا لعذر من مرض ونحوه وانما طلب القيام لما عليه السلف لانه أقرب الى التواضع وأبلغ في السماع وأجاز في المدونة أذان الراكب لانه في معنى القائم بل أبلغ في السماع وقال الزرقاني وقوله الا لعذر أي فيؤذن لنفسه لا لغيره يدل عليه ما في المدونة وصرح به اللخمي فقال قال مالك **كره** أذان القاعد الا أن يكون من عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه لا للناس اه ويندب أن يكون مستقبلا القبلة فلا يلتفت الا لاسماع الناس فيبدور

الارتفاع وجعل الحسن زائدا على كلام المصنف **فرع** ويجوز الكلام والمؤذن يؤذن وقد كانت الصحابة تفعله نقله البدر (قوله انه يرجع فيه لاهل المعرفة) احالة على جهالة (قوله تقطيع الصوت) أي تدميده وغطيته وقال بعضهم التطريب مد المقصور وقصر غيره (قوله وترعيده) أي بأن يحصل فيه اضطراب (قوله أصله) أي أصل التطريب خفة أي نشأ من خفة أو أن المعنى الأصلي له خفة قال في المصباح طرب طربا فهو طرب من باب تعب وطرب مبالغة وهو خفة تصيبه لشدة حزن أو سرور والعامية تخصه بالسرور وطرب في

صوته رجع ومده (قوله من الاضطراب) أي أن التطريب مأخوذ أي مشتق الاشتقاق الا كبير من الاضطراب الذي هو ويؤذن بمعنى التطريب (قوله أو الطربة) أي أو مأخوذ من الطربة كأنه مصدر اطررب مبنيا على التاء لأنه واحدة الاطراب (قوله ويستحب أن لا يكون لحانا) اللحن الخطأ في الاعراب ويقال فلان لحان أي يخطئ قاله في المختار فيظهر منه أن المعنى يستحب أن لا يلحن فليست المبالغة مقصودة حتى يفيد أن الندب منصب على عدم المبالغة فيه فقط (قوله ويرأى الغريب) أصل العبارة ليوسف بن عمر ونقلها الخطاب وهي ويؤانس الغريب من المؤانسة (قوله محتسبا أذانه) أي قاصدا أجره على الله والظاهر ان مثل ذلك أخذ أجره من وقف المسجد أو من بيت المال لكن بشرط أن يكون على تقدير أن لو لم يعط من بيت المال أو الوقف لا يترك الاذان فيكون المحترز منه أخذ أجره من المصلين أو من الوقف أو بيت المال وكان اذا لم يعط من ذلك يترك الاذان (قوله ويندب أن يكون قائما) فأذانه جالسا لغير عذر مكره (قوله في السماع) كذا في نسخة فاراد الاسماع (قوله أذان الراكب) هذا يكون في السفر (قوله الا لاسماع الناس فيبدور) أي جوازا وظاهرا كلام ابن بشير استحبابه لقوله ان قصده المبالغة في الاسماع فهو مشروع وقد يقال المشروع عينة تستعمل فيما هو

أعم من المطلوب كالبيع والجارعة نقله بعض الشراح الذي أقول أنه إذا كان بلغت الأسماع يكون مندوبا ولا يحتاج للتردد (قوله جواز الدوران) المراد به الأذن لما تقدم (قوله وهو كذلك) فيه إشارة إلى ترجيح هذا القول وإن الذي يأتي بعد ضعيف (قوله وجاز أن يتبدى الخ) الظاهر أنه أراد به أنه ليس بأكروه فلا ينافي أنه خلاف الأولى فقص بذلك أنه يجوز الأذان لغير القبلة مختز قول المصنف مستقبلا فيكون قصداً أن خلاف ذلك المستحب خلاف الأولى لا مكروه (قوله لسماعه) أي بلا واسطة أو بواسطة كأن سمع الحاكى للأذان ويفهم منه أن غير السامع لا يتدب له الحكاية وإن أخبر بالأذان أو رأى المؤذن وعلم أنه مؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كصمم وإذا تعدد المؤذنون فإنه يحكى الأول إن ترتب الأذان والاحكى أذان واحد ويندب للحاكى متابعة المؤذن فإن لم يتابعه أتى بحسب وهو الحكاية وترك آخر وقوله لسماعه يفيد أنه لا يحكى أذان نفسه ويحتمل أنه يحكى لأنه سمع نفسه وهل يحكى المؤذن مؤذناً آخر سمعه أو لا فلا ينافي وعلى الأول فيحكى به بعد فراغه (قوله فقوله لولا مثل ما يقول) ظاهر في حكاية كل الأذان وأجيب بأن المثلية تصدق بالشئيين عند العرب بالمثلية في الكل وفي البعض فالمثل المذكور في الأذان إن جمل على أعلى

(٣٣٣)

الأذان أو على أدنى الرتب
كفى التشبه خاصة وهو
مشهور ومذهب مالك أفاده
البدر (قوله الكتب الستة)
البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي وأبو داود وابن
ماجه (قوله والتلليل
والتشهد) أي المشارة
بقوله أشهد الخ فهو تلييل
بالنظر لقوله لا إله إلا الله
وتشهد بالنظر لقوله أشهد
(قوله لا نه تجيد) أي تعظيم
ناظر لقوله الله أكبر (قوله
وتوحيد) أي أفراد الإله
تعالى بالوحدانية ناظر
لقوله أشهد أن لا إله إلا الله
(قوله دعاء إلى الصلاة) أي في
قوله حي على الصلاة والأولى
أن يزيد والفلاح أي ودعاء

ويؤذن كيف تيسر عليه وظاهرها كالمؤلف جواز الدوران حالة الأذان وهو كذلك وقيل بعد الفراغ للكلمة وثالثها إن كان لم ينقص من صوته فالأول والأفالثاني ورابعها لا يدور إلا عند الجملة قال التونسي وجاز أن يتبدى الأذان لغير القبلة (ص) وحكاية لسماعه لمنتهى الشهادة (ش) أي ويندب حكاية الأذان لسماعه بأن يقول مثل ما يقول المؤذن لخبر إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول خرجه أصحاب الكتب الستة وظاهر الأمر الوجوب ونقله ابن بشير وابن زرقون عندنا لكن القرينة الصارفة عنه تبعية قول الخاص كقول المحكى الذي هو الأذان قاله ابن عبد البر ويتابعه على المشهور لمنتهى لفظ الشهادة لان التكبير والتلليل والتشهد لفظ هو في عينه قربة لأنه تعجيد وتوحيد والجملة دعاء إلى الصلاة والسمع ليس بداع إليها ومقابل المشهور طلب حكاية الأذان جميعه وروى عن مالك واختاره المازري واستظهره في توضيحه لوروده في صحيح البخاري وغيره وعليه فيبطل عن الجملة بين الحوقلة أي يعوض حتى على الفلاح بقوله لا حول ولا قوة إلا بالله زاد في توضيحه العلي العظيم ويكرر الحوقلة أربعاً على عدد الجملة ويحكى ما بعد ذلك والحكمة في الإبدال أن غير الجملة من ألفاظه ذكر يفيد حاكبه الثواب كالمؤذن والجملة دعاء إلى الصلاة والفلاح لا يحصل الجرف به إلا بالسمع وذلك للمؤذن دون الحاكى فأمر الحاكى بتعويضه بالحوقلة التي يؤجر قائلها أعلنها وأخفاها ولمناسبة دعاء المؤذن فإن معناها التبري من الحول والقوة على إتيان الصلاة والفلاح لا بحول الله وقوته وهي كما في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام أنها كنز من كنوز الجنة أي أجر هامد خرقاثلها كما يدخر الكنز وفي خبر إذا قالها العبد قال الله أسلم عبدي واستسلم والحوقلة مؤلفة منها فالحاء والواو من الحول والقوة واللام من اسم الله تعالى (ص) مثني (ش) أي حال كون لفظ

(٣٠ - خشي أول) إلى الفلاح أي الفوز بالمطالب فكان الدعاء إلى الصلاة دعاء إلى الفوز بجميع المطالب وفعلها على وجهها سبب في الفوز بجميع المآرب (تنبه) أقول على هذا القول هل ترك الحكاية في بقيته أولى أو جازة ذكر في ما يفيد الأول (قوله ومقابل المشهور) قال بعضهم لم أقف لاهل المذهب على ما يقوله الحاكى عند قول المؤذن في صلاة الصبح الصلاة خير من النوم على مقابل المشهور وحكى النووي قيمة قولين فقال يقول صدقت وبررت بكسر الراء الأولى وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم (قوله زاد في توضيحه العلي العظيم) قال الخطاب قلت ولم أر زيادة قوله العلي العظيم في كلام أحد وظاهر كلامهم أنه يحق أن أربع مرات وهو ظاهر وصرح بذلك النووي (قوله الحول والقوة) عن ابن مسعود قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ما تفسيرها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب بيديه على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام وقيل معنى الحول الحركة أي لا حركة ولا استطاعة إلا بعصمة الله وكذا قال ثعلب وآخرون وكلام شارحنا يمكن إتيانه على الوجهين (قوله كنز من كنوز الجنة) قال الخطاب وفي قوله صلى الله عليه وسلم كنز من كنوز الجنة إشارة إلى عظم الثواب الذي يحصل بها ونفاسه والجميع الثواب مدخر في الآخرة (قلت) وقول الشارح أي أجر هامد خرقاثلها كما يدخر الكنز فيه إشارة إلى عظم ذلك الإجر (قوله أسلم عبدي) أي أنقاد عبدي وسلم لي الأمر وقوله

واستسـلم فسرهم في المختار بانقاد فيكون معنى ما قبله الا ان الاولى أن يفسره بما هو أخص لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في الجملة
اولان الفائدة فيه أتم أي باعتبار المقام بأن يقال وزاد في الانقياد لا مري (قوله لحصول المثلثة) فيه أن المثلثة انما هي ظاهرة في حكاية
الترجيح أيضا (قوله لا مفترضا) معطوف على متنفلا فهو داخل تحت المبالغة اذا الخلاف جار في القسمين فقوله الشارح خلافا لخالف الاولى
أن يزيد فيقول وخلافا لمن يقول يحكي في الفرض (فان قلت) جعل لا مفترضا دخلا في المبالغة يورث ركة ظاهرة كما يظهر (قلت) يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في المنبوع (قوله ولا يتجاوزا الشهادتين) أي وان قلنا ان الحكاية في غير الصلاة الى آخر الاذان قاله الخطاب وذكـر
نقولا تتعلق بذلك وقال في كـ وجد عندى مانعه ولو همل أو كبر أو وجد أو شكر في صلاته لا تبطل وهو جائز ولو قال ثبت الى الله فلا شيء
عليه ولو قال ولا حول ولا قوة الا بالله فلا تبطل صلاته وقبل تبطل اهـ قال في الطراز وهل يحكيه بعد فراغه من الصلاة أي الفريضة
الظاهر أن يحكيه كما يرد المؤذن السلام (٢٣٤) بعد فراغه اهـ وجزم به في الذخيرة ناسبا للطراز (قوله السفر

الشهادتين مثنى أي لا مرجع فلا يحكي الترجيع فيصير بذلك مرجعا لحصول المثلثة في قوله عليه الصلاة
والسلام مثل ما يقول بالتشهد الاول ولان الترجيع انما هو للاسماع والحاكي غير مسمع والظاهر ان من
لم يسمع التشهد الاول يحكي في الترجيع وفي كلام النخعي ما يدل عليه قاله بعضهم (ص) ولو متنفلا
لا مفترضا (ش) يريد أن الحكاية مستحبة لمن صلى النافلة وتكره لمن صلى الفريضة على المشهور خلافا
لمن يقول ان المصلي فرضا أو نفلا لا يحكيه ولا يتجاوزا الشهادتين فان تجاوزهما فلا بد أن يبدل الجميعتين
بالحوقلتين والابطال صـ لانه ان فعل ذلك عـ دا أو جهلا لا سموا لانه تكلم فيها بما لم يشرع خارجها
فأحرى أن لا يشرع فيها وشمل قوله لا مفترضا الفرض الاصل والمنذور ويحكيه بعد فراغه كرد السلام
ومراد بالتفعل ما قبل الفرض (ص) وأذان فذان سافر (ش) هذا مختار قوله لجماعة طلبت غيرها
والمعنى أنه يندب الاذان للسافر عن الحاضرة أي ان كان بفلاة من الارض فليس المراد بالسفر
السفر الشرعي بل اللغو لخبر الموطاع عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن
يمينه ملك وعن شماله ملك فاذا أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال ولا مفهوم للفـذ وكذا
الجماعة التي لم تطالب غيرها فيندب لهم الاذان في السفر وأما ان طلبت غيرها فيسن في حقهم الاذان
(ص) لاجتماع لم تطالب غيرها على المختار (ش) يعني ان الجماعة الحاضرين التي لم تطالب غيرها كأهل
الربط والزوايا لا يندب في حقهم أذان وكذلك الفـذ الحاضر على المختار عند النخعي لقوله في قول مالك
لا أحب الاذان للفـذ الحاضر والجماعة المنفردة هو الصواب ومقابله الاستحباب لقول مالك مرة أخرى
ان أذنوا فحسن واختاره ابن شـير قال لانه ذكر ولا ينهي عن الذكـر من أراده ويحمل قوله الاول على
معنى لا يؤمرون به كما تؤمر به الأئمة في مساجد الجماعات اهـ وأما ان كانت الجماعة مسافرة فانه
يستحب لها الاذان كما استحـب للفـذ كما مر (ص) وجازأعـى (ش) هذا شروع منه فيما استوى طرفاه بين
الصحة والكمال بعد ان فرغ من شروط الصحة والكمال والمعنى انه يجوز اذان الرجل الاعـى كما يجوز امامته
اذا كان ثقة مأمونا ويكون تابعا لغيره أو لمعرفة ثقة وفضله أشهب في الاذان والامامة على

الشرعي) أي الذي هو
مسافة أربعة برد الذي
تقصر فيه الصلاة (قوله
بأرض فلاة) بوزن حصة
لأما فيه أو الجمع فلا يخص
وجمع الجمع أفلاء مثل
سبب وأسباب (قوله صلى
عن يمينه ملك الخ) يحتمل
أنهما الحافظان وان ذلك
مكانهما من المكلف في
الصلاة وغيرها ويحتمل أن
هذا حكم مختص بالملائكة
وحكم الآدميين مخالف
لذلك فانه لو صلى معه
رجلان فاموراؤه ويحتمل
أن المراد بقوله صلى عن
يمينه ملك الخ أن المالكين
وراءه الآن أحدهما مائل
بلهة اليمين والاخر بلهة
اليسار وفي السيوطي هذا
الحديث مرسل له حكم

الرفع وقد ورد موصولا ومرفوعا فأخرج النسائي من طريق داود بن أبي هند عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال العبد
قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان فاذا أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يراه
طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه ذكره شارح الموطا (قوله لاجتماع لم تطالب غيرها) قال الخطاب هل
مكروه أو مباح ظاهر كلامهم ان الاولى تركه (قوله وكذا الفـذ الحاضر الخ) فكلام النخعي جار في الصورتين كما أفاده الخطاب خلافا لظاهر
المصنف (قوله ويحمل الخ) أي حتى لا يحصل تعارض بين كلامي الامام الموجب للتوقف (قوله لا يؤمرون الخ) أي على طريق السنة
(قوله وجازأعـى) وظاهره أنه لا يرجع أذان البصير على الاعـى (قوله بين الصحة والكمال) أي حال كونه آتيا بين الصحة والكمال أي
متوسطا بين الصحة والكمال وذلك أن الصحة تتحقق ولو مع عدم الجواز فبالاعتبار المذکور الجائر المستوى الطرفين مرتبة فوق الصحة
وتحت الكمال أي فوق الصحة لا مطلقا بل الصحة المجامعة للكراهة والحرمة وخلاف الاولى (قوله اذا كان ثقة) أي أن يكون من أهل
العدالة والضبط بحيث اذا سمع الاذان من انسان أو أخبره أحد بالوقت يضبطه أي يتيقنه في صدره ولا يتشكك (قوله ويكون تابعا لغيره)
بأن يسمع أذان غيره (قوله أو لمعرفة ثقة) أي بالوقت بأن يخبره انسان بأن الوقت دخل قال ابن ناجي في شرح المدونة بعد أن ذكر قول

شارحنا ويكون تابعاً لخالق مانصه كان شيخنا يحيى أنه كان بجامع القدير وان صاحب الوقت أعمر وكان لا يخطئ ويذكر أنه كان بشم اطلوع
 الفجر رائحة اه (أقول) لا يخطئ انه ان كان ذلك له عادة فانه يكتب بذلك (قوله العبد الرضى) أى ذوالاخلاق المرضية (قوله ثم هو على ولد
 الرضا) أى ان الاعرابى يقدم على ولد الرضا أى رضا كما هو مقيد فى كلام أشهب (قوله ويدخل فى كلامه تعدد الخ) لا يدخل
 قال بعضهم وانظروا كان المسجد واسعاً وأذن فى بعض جهاته وانظروا جدراناً فى جهة أخرى (قوله أى وجاز تعدد الاذان) فيه شئ لان
 الاذان فى كل مسجد سنة (قوله وهو أفضل الخ) فيه أنه حينئذ يكون مندوباً مع ان كلامه فى الجائز لا فى المندوب بل ظاهر المصنف ان
 الترتيب والجمع مستويان (قوله من الخمسة الى العشرة) قصر العدد على ذلك المقدار (٣٣٥) فى هذه الاوقات نظر المكونه

لا يخل بكونه يؤدى للخروج
 عن الوقت الافضل وهو
 أول الوقت (قوله إلا
 المغرب فلا يؤذن لها إلا
 واحد) أى ولا يجوز
 ترتيبهم ان أدى لخروج وقتها
 الاختياري ومثل المغرب
 غيرها اذا خاف خروج
 وقتها المختار وأما اذا لم يؤد
 الترتيب الى خروج وقت
 المغرب الوقت المختار فانه
 يكره وكذلك يكره ترتيب
 الاذان فى غيرها اذا أدى
 الى تأخير الصلاة عن وقتها
 المستحب قاله الخطاب
 والظاهر ان المراد بأول
 الوقت هو المشار له فى
 الحديث أول الوقت رضوان
 الله وانظر ما قدره من الوقت
 قاله عجم (تنبيه) اذا
 اختلفوا فى الاذان فى
 المغرب أو غيرهما قدم
 الاورع ثم حسن الصوت
 فان استووا اقرعوا ذكره
 فى حاشية الفيدشى (قوله
 وهل كذلك اذا كره) أقول

العبد ثم العبد الرضى على الاعرابى ثم هو على ولد الرضا (ص) وتعدده (ش) يعنى انه يجوز تعدد المؤذن
 فى المكان الواحد مسجداً أو مكرماً أو محراباً أو براساً أو حضراً فان قيل المسجد لا يتأتى فى السفر
 ولا فى البحر وأجيب بأن المراد به ما بعد الصلاة الجماعة فيأتى فيما ذكر ويدخل فى كلامه تعدده من
 مؤذن واحد مرات فى المسجد قاله بعضهم لكن نص سند على كراهته ويحتمل عود ضمير تعدده للاذان
 أى وجاز تعدد الاذان فى البلد بعدد مساجده المتباعدة أو المتقاربة والمتراكبة بالمر والسفل ويرج
 الحل الاقل قوله (وترتيبهم) أى وان تعدد المؤذنون فى موضع واحد جاز ترتيبهم فيه واحد بعد واحد وهو
 أفضل من جمعهم الا ترى ويكون على حسب سعة الوقت من الخمسة الى العشرة فى الصبح والظهر والعشاء
 وفى العصر من الثلاثة الى الخمسة (الا المغرب) فلا يؤذن لها الا واحداً وجماعة ولو على امتداد وقتها
 احتياطاً قاله ابن فرحون فى شرح المدونة وكذا لو خيف بالترتيب خروج وقت غيرها الفاضل قاله فى
 التوضيح ويستحب فى المغرب وصل الإقامة بالاذان وتأخيرها عنه فى غيرها لا انتظار الناس ومن بركة
 الترتيب وحكمته فى غير المغرب إدرالك حكاية المؤذن الثانى مثلاً ان فاتته الاول لعذراً وغفلة أو نحوهما
 فيحصل له مثل أجر المؤذن كما فى الحديث إذ لو كان واحداً أو جماعة دفعة فانه ذلك (ص) وجمعهم كل
 على أذانه (ش) أى يجوز ان يجتمعوا فى الاذان دفعة واحدة فى المغرب وغيره لكن كل واحد على
 أذان نفسه والا كره ذلك وهذا إذا لم يؤد الى تقطيع اسم الله أو اسم نبيه والامنع وحينئذ لا يحكى ولا يكره
 للجالس عنده التنفل وهل كذلك إذا كره أم لا وفى المدخل ما يقع من المؤذنين الآن لا يكون على سبيل
 السنة ولا يحكى أذانهم من سمعه ويرى بما يمنع فانه قال والسنة المتقدمة فى الاذان أن يؤذنا واحداً بعد
 واحد ثم قال وأذانهم جماعة على صوت واحد من البدع المكرهة والاتباع فى الاذان وغيره متعين وفى
 الاذان أكثر لانه من أكبر أعلام الدين وفى الاذان جماعة مفسدة مخالفة السنة ومن كان منهم صيتاً
 حسن الصوت وهو المطلوب فى الاذان حتى أمره فلا يسمع ولا يفهم السامع ما يقولون والغالب على
 بعضهم أنه لا يأتى بالاذان كله لانه لا بد أن يتنفس فيجد غيره قد سبقه فيحتاج الى أن يبنى على صوت من
 تقدمه فيتكلم فانه وأول من أحدث الاذان جماعة هشام بن عبد الملك اه (ص) وإقامة غير
 من أذن (ش) أى يجوز لكن المطلوب أن يكون المؤذن هو الذى يقيم (ص) وحكاية قبله
 (ش) أى يجوز لسامع الاذان إذا سمع المؤذن ابتداءً أن يحكىه قبل أن ينطق بيباقى كلامه
 وسواء كان ذلك لحاجة أم لا لان المقصود منه الذكرو التحميد وهو حاصل بسبقه
 والعمل يقويه فقوله قبله أى قبل الاذان أى قبل النطق بما بعد التكبير أو قبل المؤذن أى

وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا رأيت عجب قال مانصه وحكاية أى الاذان الواجب أو السنة أو المندوب لا المكروه والحرام فلا يحكى
 وانظر ما حكم النهى (قوله وفى المدخل الخ) لا يخطئ أن ظاهر المصنف التحيير بين الترتيب والجمع وهو ظاهر النوادر عن ابن حبيب وظاهر
 كلام صاحب المدخل المخالفة لما ذكره وأن الجمع مكروه (قوله ولا يحكى أذانهم من سمعه) لم يقلها صاحب المدخل (قوله ويرى بما يمنع) أى
 الاذان (قوله والاتباع) أى اتباع السلف الصالح (قوله مخالفة السنة) هذه مفسدة أولى (قوله ومن كان الخ) مفسدة ثانية (قوله ولا
 يفهم السامع ما يقولون) مفسدة ثالثة (قوله والغالب على بعضهم) مفسدة رابعة (قوله لكن المطلوب) أى فالمراد بالجواز بالنسبة له خلاف
 الاولى (قوله وحكاية قبله) أى يجوز لسامع الاذان حكاية بمعنى خلاف الاولى اذا المتابعة مستحبة هذا ما ظهر لى مما تقدم (قوله كان ذلك
 بالحاجة أم لا) كان المؤذن بطياً فى أذانه أم لا (قوله والعمل يقويه) أى الجواز أى عمل أهل المدينة فيما يظهر

(قوله فلا بد من نطق المؤذن به الخ) واللام يكن آتيا عند ويتهافيا يظهر كما في عب (تنبيهه) لا تفوت الحكاية بفراغ المؤذن فيحكي ولو انتهى المؤذن (قوله من باب إطلاق ما للجزء) أي أو من باب مجاز الأول (قوله أو على الإقامة وحدها) أي أو عليهم ما معافاته جائز (قوله أو على أحدهما مع الصلاة) أي أوهما مع الصلاة أي وكان الاجراء وقوع على الاذان والإقامة والقيام بالمسجد لا على الصلاة قاله في المدونة (قوله وهو في المكتوبة أشد كراهية) ووجهه ابن رشد بأن الفريضة وإن كانت تلزمه لافي مسجد بعينه فيلزمه من مراعاة أوقاتها وحدها ما يخشى أن يكون لولا الاجرة لقصر في بعضها والنافلة لا تلزمه أصلا وكانت الاجرة عليها أخف لأن الاجرة على فعل (٢٣٦) ما يلزم الاجير جائزة وإن كان في ذلك قربة (قوله ومنعها ابن حبيب)

أي منع الاجرة على الصلاة كالآذان قال الخطاب وظاهر كلام ابن حبيب أن المنع على التحريم انتهى (قوله يريد أنه يكره السلام على الملب) أي أن قول المصنف كملب معناه أنه يكره السلام على الملب ويصح أن يكون المعنى أي كما يكره سلام ملب فالملب يكره السلام منه وعليه (قوله ذريعة الى رده) أي في الاذان وقوله بخلاف السلام على المصلي فلا يكره ومثله المتطهر والمتوضئ (قوله وعقل دابته الخ) تعليل بالمنظرة فلا يرد من كان عنده خادم (قوله سواء أذن لها أم لا) أي وقع أذان لها منه أو من غيره أولا والاولى أن يزيد فيقول وسواء أراد أعادتها أم لا أي خلافا لظاهر المصنف ويكون هو محط الفائدة ويجاب بأن مراد المصنف

قبل نطق المؤذن بباقيه فلا بد من نطق المؤذن به على كلا الاحتمالين وإطلاق الحكاية على ما لم يأت من باب إطلاق ما للجزء لكل وذلك لأن الجزء محكي (ص) وأجرة عليه أو مع صلاة (ش) أي يجوز أخذ الاجرة على الاذان وحده أو على الإقامة وحده أو على أحدهما مع الصلاة فريضة أو نافلة وسواء كانت الاجرة من بيت المال كما فعل عمر أو من آحاد الناس على المشهور ومنعها ابن حبيب من آحاد الناس على الاذان (ص) وكرهها (ش) يعني أنه يكره أخذ الاجرة على الصلاة أي إمامتها مفردة فريضة أو نفلا على مذهب المدونة ابن القاسم وهو في المكتوبة أشد كراهية وإن وقعت صحت وحكم بها كالأجرة على الحج وأجازها ابن عبد الحكم ومنعها ابن حبيب كالآذان وتجاوز الصلاة خالف من يأخذ الاجرة من غير كراهة قاله في سماع أشهب ومحل الكراهة إذا كانت الاجرة تؤخذ من المصلين وأما إذا أخذت من بيت المال أو من وقف المسجد فلا كراهة لأنه من باب الاعانة لا من باب الاجارة كما قاله ابن عرفة (ص) وسلام عليه كملب (ش) يريد أنه يكره السلام على الملب والمؤذن لأن ذلك ذريعة الى رده بخلاف السلام على المصلي فلا يكره كما مر (ص) وإقامة راكب (ش) قال في المدونة ويؤذن راكبا ولا يقيم إلا نازلا وإنما كرهه لئلا يزول بعد ما وعقل دابته وهو طول والسنة اتصال الإقامة بالصلاة فإن فعل وأحرم من غير كبر شغل أجزاء (ص) أو معيد الصلاة كآذانه (ش) يعني أنه يكره إقامة المعيد للصلاة وكذلك آذانه والمراد أن من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يقيم لها أو يؤذن لها سواء أذن لها أو لا أما لو تبين بطلانها فإنه يستأنف لها الإقامة ولو قرب على ظاهرها ويجوز آذانه وكذلك أذن لها ولم يصلها (ص) وتسبب إقامة مفردة وثني تكبيرها الفرض وإن قضاء (ش) يعني أن الإقامة للفرض ولو قضاها سنة للجماعة والمنفرد وتكون مفردة إلا التكبير الأول والاخير فيثنى لكن للجماعة سنة على وجه الكناية وللنفرد على وجه العينية فلاو شفعها غلط الم تجزئه على المشهور ويستحب للإمام تأخير الاحرام قليلا بعد الإقامة بقدر تسوية الصفوف وهي إحدى المسائل التي يعرف بها فقه الامام والثانية خطفه الاحرام والسلام أي يسرعه به الثلاث بشاركة المأموم فيهما أو في إحداهما والثالثة تقصير الجلدة الوسطى (ص) وصحت ولو تركت عمدا (ش) أي وصحت صلاة من ترك الإقامة ولو عمدا ولا إعادة عليه في الوقت ولا غيره على المشهور ولأنها سنة منفصلة لا تفسد الصلاة بفسادها فكذلك يتركها ولو لم يتركها لم يلزم سجودا لا يوجب عمده إعادة ومقابلها بعيدا بدا وقيل في الوقت ولما قوى القول ببطلان صلاة تارك الإقامة اعتنى المؤلف برده بل ولم يفعل مثله في الاذان لأن القول بالبطلان تركه غير معروف في المذهب وإن كان مرويا عن مالك (ص) وإن أقامت المرأة سرا فحسن (ش) أي وإن أقامت المرأة سرا حال انفرادها

بالمعيد من بطاب بالاعادة والحاصل أن كل من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يؤذن لها أو يقيم سواء أراد تحسين إعادة أم لا (قوله ويجوز آذانه) أي في مسجد آخر لأن هذا المسجد أذن لها فيه وقوله وكذلك أذن لها أي فيؤذن بموضع آخر (قوله لفرض) أي عيني لا كفاي ولا السنة ولوراتبه كالوتر والعيد (قوله وللنفرد) أي المنفرد عن جماعة الرجال فيصدق بالمصلي وحده ومن يؤم النساء فقط ولو كانوا كورا وانا نال سنت في حق الرجال (قوله ولو تركت عمدا) أي هذا إذا تركت سهوا اتفاقا بل ولو تركت عمدا (قوله ولا إعادة عليه) أي ولكن يستغفر الله العايد كما قال في المدونة لأن العبد يحرم التقرب بالطاعات عقوبة له على ذنوب سلفت منه ويعان عليه بطاعته (قوله ولا نه سنة) الاولى حذف الواو

(قوله راجع للمقيد بقيدته) فالاقامة بوصف السرية مندوب واحد وعليه بعض الشراح وفي أبي الحسن على الرسالة ما يفيد أن كلام من
الاقامة والسرية مستحب على حدة هذا كله اذا صلت وحدها أما اذا صلت مع جماعة فتسكن في اقامتهم (قوله لان صوتهم باعورة)
ضعيف والمعتمد أن صوتهم ليس بعورة في العاملات وغيرهما لم يعرض موجب التحريم شيخنا والحاصل أن بعضهم يقول ان صوتهم باعورة
عورة وجاز شرأوا والاحتمال من الضمير عورة وقال بعضهم ان المعنى على صوتها (٢٣٧) عورة وقدمت ما قاله شيخنا (قوله بل

المستحب لكل منفرد)

فإن ذكر المنفرد اذا أقام

سرا أتى بسنة ومستحب

وأما المرأة فتأتي بمستحب

أو باثنين كما تقدم (قوله

وحضور) عطفا على الاعلام

(قوله فليقم) أي ندبا (قوله

بقدر الطاقة) قصد بذلك

التنبه على مخالفة أي

حنيفة فانه يقول يقوم عند

حي على الفلاح وقول سعيد

يقوم عند قوله أوها الله

أكبر (قوله الظاهر عود

الضمير في معها لقوله قد

قامت الصلاة) نقول لم

يتقدم لفظ قد قامت الصلاة

(قوله وما به الاعلام) وهو

الاذان وأراد بالاعلام

العلم والافالاذان هو

الاعلام المخصوص

(قوله بل عذب بعضهم الوقت

شرطا) فناسب ذكر الشرط

بعد الوقت لأن قوله شرع

يناسب ما قبل الانراب

فصل شرط لصلاة

(قوله طهارة حدث وخبت)

الاضافة على معنى اللام

حسن أي يستحب لها الاقامة عند ابن القاسم وكره لها أشبه الاقامة فالحسن راجع الى المقيد بقيدته
لا الى قيده فقط وهو السرية اذا لا يعلم منه حينئذ حكم المقيد في نفسه وليس مراده ان الجهر أحسن بل
قبح مكروه أو خلاف الاولى وقيدنا حسن اقامتها بحال انفرادها اذا لا يجوز أن تكون مقيدة للجماعة
ولا تحصل السنة باقامتها لهم كالاذان لان صوتهم باعورة وتقييده الاسرار بالمرأة غير معتبر بل المستحب
لكل منفرد ولو رجا الاسرار وانما لم تطلب المرأة ترك الاقامة كالاذان لان مشروعيته للاعلام
بدخول الوقت وحضور الجماعة ومشروعيته للاعلام بالنفس بالنأهب للصلاة فطابت من الجميع ولو صبيا
قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة واذا صلى الصبي لنفسه فليقم (ص) وليقم معها أو بعدها بقدر
الطاقة (ش) يعني انه لا تحديد في وقت قيام المصلين للصلاة حال الاقامة كما يقول غيرنا ولكن على قدر
طاقة الناس فمنهم القوي ومنهم الضعيف وقول البساطي الظاهر عود الضمير في معها لقوله قد قامت
الصلاة بدليل قوله أو بعدها بعيد والقريب قوله ويصح أن يرجع للاقامة الخ * ولما انتهى الكلام على
أوقات الصلاة وما به الاعلام وكان الدخول فيها كما يتوقف على دخول وقتها يتوقف على وجود شرطها
بل عذب بعضهم الوقت شرطا شرع في الكلام عليه والفرق بينه وبين الفرض المعبر عنه بالركن
خروجه عن الماهية ودخول الفرض فيها فقال

فصل شرط لصلاة طهارة حدث وخبت (ش) اللام بمعنى في وهو على حذف مضاف أي في صلاة أي
في صحة صلاة ويحتمل أن اللام للتعليل أي لاجل صلاة لكن لا يعلم منه المشروط ولان العلة تغاير المعلوم
فتجعل اللام بمعنى في أي شرط في صحة صلاة فرض أو نقل حاضرة أو فائتة ذات ركوع وسجود أم لا
انها طهارة حدث أصغر أو أكبر بقاء أو بدله من تيميم ومسح ابتداء وودا ما في كل حال من الذكرو القدرة
وعدمه ما فلو صلى محدثا أو طرا أحدثه فيها ولو سمى أو غلبه بطلت بخلاف طهارة الخبث فليست شرطا
في الصحة الا في حال الذكرو القدرة على المشهور ابتداء وودا ما في سقوطها في صلاة مبطل كذا في
فاطلاقه هنا في طهارة الخبث الشرطية مقيد بما سبق في الطهارة من الذكرو القدرة والوجوب المذكور
في الطهارة مقيد بالشرطية المذكورة هنا فليس اقوالين كما قيل والفرق بين الواجب الشرط والواجب غير
الشرط أن الواجب الشرط يلزم من عدمه العدم بخلاف الواجب غير الشرط * ولما ذكر أن من شروط
الصلاة طهارة الخبث وكان الرعاف مناقيا لذلك وله أحكام تخصه تتعلق بالصلاة شرع بيننا في هذا
الفصل فقال (ص) وان رعف قبلها ودام آخر لا خرا الاختيارى وصلى (ش) قال في التنبهات يقال رعف
يرعف بفتح الماضي وضم المستقبل وهي اللغة الفصحى وقيل بالضم فيهما وأصل اشتقاقه من السبق لسبق
الدم الى أنفه ومنه رعف فلان الخيل اذا تقدمها ويقال من الظهور اه فلم يذكر الا لغتين رعف يرعف

أي طهارة منسوبة لحدث وخبت كقولك غلام زيد أي غلام منسوب لزيد وأما كونه على أي جهة منسوبة له فشيء آخر (قوله لكن
لا يعلم منه المشروط) أي المشروط له فقد حذف المتعلق أو أنه من باب الحذف والايصال فانك تقول أكرمت لاجل زيد ويجوز أن يكون
المكرم انسانا آخر غير زيد فقوله هنا شرط لاجل صلاة طهارة حدث وخبت محتمل لان يكون طهارة الحدث والخبث شرطا في شيء آخر
غير الصلاة والعلة في الشرطية الصلاة الا أن الظاهر والتبادر أن المشروط له الصلاة لا شيء آخر فتدبر (قوله ولان العلة تغاير المعلوم)
مفاده أنها اذا جعلت للتعليل لا تكون العلة مغايرة للمعلوم وليس كذلك بل العلة مغايرة للمعلوم بل لا ريب (قوله على المشهور) وقيل
واجبة مطلقا كذهب الشافعي (قوله مبين بالشرطية) نقول انه قد تبين كونه واجبا شرطا بقوله وسقوطها في صلاة مبطل الخ (قوله
وأصل اشتقاقه) الضمير عائذ على المفهوم معنى وهو الرعاف (قوله من السبق) أي من الرعف بمعنى السبق (قوله ويقال من الظهور)
أي من الرعف بمعنى الظهور

(قوله بضم الراء الخ) هو وان كان مبنيا للفعول لفظا لكنه مبني للفاعل حقيقة والى ذلك يشير الشارح بقوله بمعنى أى وذلك أى ماذكر من اللغات بمعنى (قوله ودام بالفعل) أى لأن المراد ظن الدوام (قوله ان رجاء انقطاعه) أى اعتقد أن وطن أنه ينقطع وقول المصنف آخر لا خرا لا اختياري معناه آخره وجوبا (قوله آخر لا خرا لا اختياري) ظاهره ولو جمعة كفى له (قوله وان لم ينقطع الخ) كأنه يقول فان انقطع في آخر الوقت فالأمر ظاهر وان لم ينقطع وخشى خروجه الخ (قوله بحيث يبقى) تصوير لخشيته بالخروج (قوله صلى على حالته) أى في آخر الوقت فقول المصنف لا خرا لا اختياري أى المقارب آخره بحيث يدرك فيه ركعة فالمراد ألا خرو لو حكما (قوله اذا لم يرج انقطاعه) بأن اعتقد عدم الانقطاع أو ظن عدم الانقطاع أو شك فيه كذا ابن بشير وذ كر بعض المشايخ نقلا عن ابن بشير ان الشاك يؤخر كمن رجاء انقطاعه (قوله من غير تأخير) أى عن أول الوقت بل يصلى أول الوقت والحاصل انه ان رعى قبلها ودام فصوره خمس عشرة صورة وذلك أنه إما أن يعتقد انقطاعه أو يظنه أو يشك فيه أو يعتقد عدم انقطاعه أو يظنه والدم في كل اما سائل أو قاطر أو راسخ فان اعتقد أن وطن انقطاعه آخر الوقت أخر وجوبا وبعد ذلك ان انقطع آخر الوقت فالأمر ظاهر وان لم ينقطع آخر الوقت صلى على حالته وان اعتقد عدم الانقطاع (٤٣٨) أو ظنه أو شك فانه يصلى من غير تأخير أصلا (قوله وحيث صلى على حالته) إما في آخر الوقت ان كان رجاء الانقطاع أو لا ثم لم ينقطع وإما في أوله اذا لم يرج الانقطاع على ما تقدم (قوله أو خشية تلطخ) أى تلطخ ثوبه الذي يفسده الغسل لأجسده ولا المسجد لانه اذا كان يخشى تلطخ جسده فيصلى بركوع وسجود واذا كان يخشى تلطخ المسجد فانه يقطع ولو ضاق الوقت ولو بأقل من درهم (قوله ثم اذا انقطع الخ) هذا انما يأتي فيما اذا كان اعتقد أن وطن عدم الانقطاع أول الوقت أو شك فيه وقتنا يصلى في أول الوقت

كتصير نصر ورع عرف ككرم بكرم وذ كر في الصحاح اللغات الثلاث التي ذكرها النجاشي وهي فتح العين في الماضي وضمها وفتحها في المستقبل والشاذ ضمها فيهما ما وذ كرها في القاموس أيضا وزاد عرف برعف كسمع بسمع ورع عرف بضم الراء وكسر العين بمعنى ثم ان المؤلف قسمه الى قسمين مشير الى الاول بقوله وان رعى الخ والمعنى ان مریدا الصلاة اذا رعى قبل الدخول فيها ودام بالفعل فان رجاء انقطاعه أخر وجوبا لا خرا لا اختياري فان لم ينقطع وخشى خروجه بحيث يبقى منه ما يسع ركعة منها أو كلها على الخلاف المتقدم من أن الوقت الاختياري يدرك بركعة أو بالجميع على ما تقدم ويعتبره مقدار الطهارة صلى على حالته كما يصلى على حالته اذا لم يرج انقطاعه من غير تأخير إلا فائدة فيه وحيث صلى على حالته ولم يقدر على الركوع أو السجود لضربه أو خشية تلطخ أو ما ثم ان انقطع دمه في بقية من الوقت لم تجب الاعادة (ص) أو فيها وان عيدا و جنازة وطن دوامه له أتمها ان لم يلطخ فرش مسجد (ش) هذا هو القسم الثاني وهو قسم قوله قبلها يعني انه اذا حصل الرعاف في الصلاة فلا يخلو ما أن يظن دوامه لا آخر الوقت الاختياري أو لا يظن ذلك فان لم يظن الدوام له فسيأتي وان ظن دوامه له في فرض العين ونحوه فوات غيره من عيدا وجنازة أتم الصلاة على حالته التي هو عليها لان المحافظة على الاختياري ولو مع النجاسة أولى من المحافظة على الطهارة بعده وصلاة العيد والجنازة مع الرعاف أولى من تركهما بخلاف عدم الماء فلا يتم لهما لعدم مشروعيته لهما في الحضر وكذا الورأى لنجاسة في ثوبه وخاف فواتهما بانصرافه لغسله أتمها بل ويبتدئهما كذلك ومحل الانعام المذكور أن يكون في بيته أو معه ما يفرشه على فراش المسجد المحصب

الوقت ان كان رجاء الانقطاع أو لا ثم لم ينقطع وإما في أوله اذا لم يرج الانقطاع على ما تقدم (قوله أو خشية تلطخ) أى تلطخ ثوبه الذي يفسده الغسل لأجسده ولا المسجد لانه اذا كان يخشى تلطخ جسده فيصلى بركوع وسجود واذا كان يخشى تلطخ المسجد فانه يقطع ولو ضاق الوقت ولو بأقل من درهم (قوله ثم اذا انقطع الخ) هذا انما يأتي فيما اذا كان اعتقد أن وطن عدم الانقطاع أول الوقت أو شك فيه وقتنا يصلى في أول الوقت

تنبه قول المصنف لا خرا لا اختياري يفيد أنه ان رعى قبل دخوله لصلاة عيدا وجنازة فانه يتركها وهو كما لا عند ابن المواز خاف فواتهما أم لا ويعدل على اعتياده عدم ذكر المصنف لهما في هذا القسم وقال أشهب بدخل ان خاف فواتهما (قوله لم تجب الاعادة الخ) ونفيها لا ينفي استحبابها ولكن الظاهر عدمه (قوله أو فيها) محصلة ست صور وذلك أن الدم اما سائل أو قاطر أو راسخ وهو في كل اما أن يعتقد الدوام أو يظنه وسيأتي مقابل ذلك (قوله ان لم يلطخ فرش مسجد) ولو بدون درهم فان خشى تلطخه بذلك قطع وخرج منه ميانة لان الطهارة شرط حتى يتقيد بالزيادة عن الدرهم ولو خشى خروج الوقت اذا لا يباح تلطخه بضيقه وكفرشه بلاطه أو أنه فرش حكما (قوله ونحوه فوات غيره من عيدا وجنازة) قال عجم ونص ما في بعض التقارير الظاهر أن المراد بخوف فواتهما مع الامام خوف أن لا يدرك معه ركعة من العيد وأن لا يدرك معه تكبيرة غير الاولى من الجنازة فن أدرك معه ركعة من العيد خرج لغسل الدم وكذا من أدرك معه التكبيرة الثانية من الجنازة وأما من لم يدرك ما ذكره خاف ان خرج لغسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من الجنازة فانه لا يخرج لغسل الدم ويتأدى مع الامام والحاصل أنه يخرج لغسل الدم ان حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد أو بعد تكبيرتين على الجنازة وكذا ان حصل له الرعاف قبل ذلك وطن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيد وتكبيرة من الجنازة غير الاولى اه (قوله بل ويبتدئهما كذلك) أى فيدخل فيهما ان خاف الفوات هذا على قول أشهب وأما على كلام ابن المواز فلا يدخل خاف الفوات أم لا (قوله أن يكون في بيته) أو في مسجد غير مفروش بأن كان محصبا أو متربا ومثلهما في

الدم عن فرش المسجد بكخرفة (قوله فان كان في مسجد مفروش) ويدخل في الفرش البساط (قوله وظن في العيد الخ) أي ويقال في العيد وظن الخ لان كلام المصنف انما هو في الفرض والحاصل انه تارة يحصل له الرعاف قبل الدخول في العيد والجنابة وتارة يحصل له الرعاف فيه ما فاذا حصل له الرعاف قبل الدخول فيه ما فعند ابن المواز لا يدخل فيه ما على حالته من التلبس بالرعاف خاف الفوات أم لا وأما عند أشهب فيدخل فيه ما على حالته ان خاف الفوات لان لم يخف ذلك فلا يدخل على حالته وانما يدخل بعد غسل الدم وأما من حصل له الرعاف فيه ما فانه عند ابن المواز يخرج لغسل الدم خاف الفوات أم لا وعند أشهب الاولى له أن يخرج لغسل الدم ان لم يخف الفوات فان خاف الفوات فالاولى له أن لا يخرج ويصلي على حالته (قوله يعني ان الراعي الخ) والفرض أنه ظن دوام الدم لا آخر الاختياري وقوله لا يجسده أي فيصلي بالدم بركوع وسجود لان الجسد لا يفسد الغسل ولو زاد على درهم خلافا لعب وشب تبعا لعج (قوله أو ما ألهما) الا أن الاعماء واجب مع ظن أو جزم أذى شديد وأولى هلا كما ومن دواب مع شكه وكذا جزم أو ظن أو شك أذى غير شديد فيما يظهر وذكروا بعض الشيوخ استظهارا أنه يجب عليه الاعماء في حالة الشك بحافظة على صون النفس وقال في شرح شب والظاهر أن المعتبر هنا مطلق الخوف وان لم يستند لتجربة من نفسه أولي يتاربه أو لقول عارف وأما مع توهمه فيحتمل الجواز وعدمه ولا إعادة عليه بوقت حيث أو ما ثم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة (٢٣٩) (قوله أو ما ألهما) يناسب الاولى وكذا قوله لكن

للكركوع الخ وقوله وان قدر على الركوع الخ ناظر لقوله أو أحدهما (قوله فقله بأنامل يسراه) ان كان يذهب به القتل قل أو كثر وظاهره ان القتل واجب فلا يجوز له قطع الصلاة فان قطع أفسد عليه وعليهم (قوله فان زاد عن درهم) جعل الدرهم هنا من حيز اليسير وفي المعفوات من حيز الكثير والراجع في الباين ان الدرهم من حيز اليسير كما في شب (قوله أي بطلت) رده محشى نت فقال قوله قطع هكذا عبر ابن الحاجب وابن شاس وابن رشد قال في المقدمات فليقطع ويتدنى لانه صار بذلك حاملا نجاسة وكذا الباجي والخمى

أو المترب فان كان في مسجد مفروش يخشى تلوثه قطع ولايتهما اعماء كما قيل فقوله دوامه راجع لما قبل المبالغة وظن في العيد والجنابة دوامه للفراغ منهما وقوله ان لم يلطخ قيد في الاعماء وكلام الشارح في الوسط غير ظاهر فانه قال واحترز بقوله ان لم يلطخ فرش مسجد عما اذا خشي ذلك فانه يرمى للركوع والسجود الخ والصواب ما قاله في الصغيرين أنه يخرج حينئذ ولايتهما وكلامه في الكبير حسن (ص) وأما الخوف تأذبه أو تلطخ ثوبه لا جسده (ش) يعني أن الراعي في الصلاة ان خشي ضررا بجسده بالركوع والسجود أو بأحدهما أو ما ألهما لكن للركوع من قيام وللسجود من جلوس وان قدر على الركوع أو ما للسجود من جلوس وان قدر على السجود أو ما للركوع من قيام وكذا يومئذ على ما ذكرنا ان خشيهم ما أو بأحدهما ما تلطخ ثيابه التي يفسدها الغسل وان خشي تلطخ جسده بالدم لم يوم حيث لم يخف ضررا (ص) وان لم يظن ورشح فقله بأنامل يسراه (ش) هذا قسم قوله وظن دوامه فيما تقدم يعني ان الراعي في الصلاة ان لم يظن دوام الدم لا يخرج المختار فلا يخرج لو اما أن يكون الدم راشحاً أي يزول بالقتل أو لا يزول به بأن يكون قاطراً أو سائلاً فان كان راشحاً فلا يقطع وليقتله بأنامل يده الخمس والاولى أن يكون بأنامل يده اليسرى فان تجاوز الانامل الاول وحصل في الانامل الوسطى أزيد من درهم بطلت الصلاة ولا يعتبر ما في الانامل الاول ولو زاد ما في درهم فقوله (فان زاد عن درهم قطع) أي فازاد ما في الانامل الوسطى عن درهم قطع أي بطلت وانما عبر بالقطع لاجل ما بعده لانه مع خوف التلطيح لا تبطل (ص) كأن لطخه

بل جميع أهل المذهب يعبرون بالقطع اذا تلطخ بغير المعفو عنه وهو الدرهم أو دونه بعد انتقاله للانامل الوسطى وكذلك السائل والقاطر وتعبيرهم بالقطع إشارة لاحتياطها وهذا هو القياس الموافق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانما صححة وان المدونة وغيرها عبروا في ذلك بالقطع وتفديم هل تحمل على وجوب القطع أو استحبابه فكذلك يقال هنا بل انما من باب أولى للضرورة وتقدم أن تعبیر المؤلف بالبطلان مستدرك وأما هنا فصواب وما ذكرناه من أن ما هنا مبني على حكم العلم بالنجاسة في الصلاة بل أولى هو المتعين وهو الذي يفهم من كلام نصوص أهل المذهب وهو واضح الى آخر ما قال (قوله كأن لطخه) حله شارحنا على ما اذا خشي تلطخه بما لا يعنى عنه أي وكان الوقت متسعاً وبعض الشراح حله على ما اذا تلطخ بالنعل بما زاد عن درهم ولم يضق الوقت وهذا في السائل والقاطر عند عدم ظن الدوام حينئذ يكون القطع مستغنياً في البطلان بالنسبة لهذه حقيقة بالنسبة لقوله أو خشي تلوث مسجد فقوله شارحنا وان لم يرشح ظاهره ان قوله كأن لطخه ليس في السائل والقاطر مع انه فيه ما كما أفاده بعض الشراح فالمناسب ان يقول أي وان لم يتلطيح بالفعل ولم يخش تلوث المسجد فله القطع الخ والحاصل أنه اذا لم يظن الدوام وكان فيها فلا يخلو اما أن يكون معتقداً لانتقطاع أو يظنه أو يشك وفي كل امارا شيخ أو سائل أو قاطر فهذه تسعة فالراشح بأقسامه هو قول المصنف ورشح والسائل والقاطر بأقسامها الستة هو ما أشار به بقوله كأن لطخه الخ والراشح هو الذي ينبع من الانف مثل العرق والسائل هو الذي ينزل منه مثل الخيط والقاطر هو

الذي يقطر قطرة بعد قطرة مثل ماء المطر ولا مفهوم لقوله رشح اذا القاطر اذا كان نحيما كذلك لانه يتأني فيه الفقل وأما السائل فلا يتأني فيه ذلك لانه المسترسل وكذا القاطر الرقيق والراشح اذا كثر بحيث لا يذهب الفقل فلو قال بدل قوله ورشح وأمكنه فقله لكان أولى (قوله أو خشى تلوث مسجد) أي ولو خشى خروج الوقت وكان ذلك المسجد غير محصب ولا مترب وأما المحصب أو المترب غير المفروش فيقتل حتى ينزل المفتول في خلال الحصباء (قوله وهو القطع) أي ندب القطع والحاصل أن ابن القاسم ومالك الكاكة فقا على جواز القطع غير أن مالك يقول يندب البناء وابن القاسم يندب القطع فتدبر (قوله يوجب النظر) أي الفكر وقوله والقياس الظاهر انه ليس المراد به حمل مجهول على معلوم في حكمه لعدم وجوده في المقيس بل مراده القاعدة فيمنع ذلك يكون عطى القياس على النظر تفسيراً وبين ذلك نت بقوله لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تخللها بشغل ولا انصراف عن القبلة لكن انظر كيف يعدل ابن القاسم عن عمل الصحابة والتابعين (قوله ممسك أنفه) ليس مسكه شرطاً في البناء انما هو ارشاد لما يعينه على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء ومن عده شرطاً لا يريد به خصوصه بل الشرط عنده التحفظ من النجاسة ولو لم يسكه (قوله لا يحبس الدم) أي فلا يخرج أصلاً أي لانه لو مسكه من أسفل لا يحبس الدم (٢٤٠) (قوله لصدقه الخ) حاصل هذه المسئلة على التحقيق بعد مراجعة النصوص المفيدة

لوقوف على الحق أن ابن الحاجب تدبر بأقرب فاعترض عليه لشموله لصورتين احدهما مرادة والثانية غير مرادة وذلك ان أقرب بحسب العرق يصدق بمكانين بعيدين واحدهما أقرب من الآخر ويصدق بمكانين قريبين واحدهما أقرب من الآخر في الوجه الاول لا يصح البناء لانه لا بد من وجود القرب في نفسه فاحتاج المصنف لقرب اشارة الى أنه يشترط مع الاقربية القرب فاذا وجد البعد ولو كان معه اقربية فانه يضر وقتنا بحسب العرف وأما بحسب اللغة فيقتضي المشاركة في القرب في نفسه فقول الشارح لصدقه أي صدق أقرب والاوضح أن يقول الشارح وأني بقرب مع أقرب لان أقرب يصدق بصورتين

أو خشى تلوث مسجد (ش) تشبيهه في القطع يعني ان الراعي في الصلاة اذا خشى بتماديته تلطخه بما لا يعنى عنه من الدم أو خشى تلوث المسجد ولو بما يعنى عنه فانه يقطع صلاته ولا يجوز له التمدد (ص) والافله القطع وندب البناء (ش) أي وان لم يرشح بل سال أو قطر ولم يتلطح به فله أن يقطع صلاته ويغسل ولكن يندب له البناء لان عليه عمل الصحابة والتابعين وجهور أصحاب مالك وأخذ ابن القاسم بقوله الآخر وهو القطع ورجح لانه الذي يوجب النظر والقياس (ص) فيخرج ممسك أنفه ليغسل ان لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب ويستدبر قبله بلا عذر ويطنأ نجساً ويتكلم ولو سهواً (ش) يعني انه اذا فعل ما هو المندوب وهو البناء فيخرج ممسك أنفه من أسفله أو من اعلاه وهو الاول لا يحبس الدم ليغسل الدم ويبنى على ما تقدم له من صلاته بشروط أربعة الاول أن لا يجد الماء في موضع فيتجاوزته لانه متى جاوزته مع الامكان بطلت صلاته وأني بأقرب مع قرب لصدقه على قريب غيره أقرب منه وعلى بعيد وغيره أقرب منه واحترز بقوله ممكن من غير الممكن فان مجاوزته لا تنصرف في البناء الشرط الثاني أن لا يستدبر القبلة من غير عذر فان استدبرها من غير عذر بطلت واذا استدبرها لطلب الماء لم تبطل الشرط الثالث أن لا يطأ نجاسة فان وطئ نجساً رطباً أو يبساً بطلت أي حيث علم بها فيها لا بعد ذلك لكن بعيد في الوقت لكن يستثنى أرواث الدواب وأبوالها ولورطبة اذا لم يكن له مندوحة وانما سكنت عنه لتقدمه في المصفوات الرابع أن لا يتكلم جاهلاً أو عامداً فان تكلم بطلت اتفاقاً قاله في المقدمات واختلفوا اذا تكلم ناسياً فهل تبطل أيضاً أم لا والمشهور البطلان ولا فرق بين أن يكون الكلام في ذهابه أو عوده (ص) ان كان بجماعة واستخلف الامام وفي بناء الفندخلاف (ش) يعني ان البناء انما يكون لمن صلى مع جماعة اماماً كان أو

احداهما مرادة والثانية غير مرادة فلذا أتى بقرب ليكون نصافي المرادة (قوله لكن يستثنى الخ) حاصله انه اذا ماموما علم بها فيها فاذا كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فبطلت مطلقاً كان له مندوحة أو لا وأما ان كانت أرواث الدواب أو أبوالها فبطلت ان كان له مندوحة والا فلا وأما اذا علم بعد الصلاة فبعد في الوقت وظاهره مطلقاً فقوله لكن يستثنى الخ راجع لما اذا علم بها فيها قال عجم ما حاصله أنه ان وطئ نجاسة فلا يخلو حاله تارة يكون عالماً مختاراً وتارة يكون ناسياً فاما الاول فبطل مطلقاً أرواث دواب أو غيرها من النجاسات ولو كانت أرواث الدواب يابسة وان كان الثاني لعمومه وانتشاره في الطريق فان صلاته صحيحة حيث كانت أرواث دواب أو أبوالها ولورطبا ولا إعادة عليه بحال وان كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فلا تبطل أيضاً وينبغي أن يعيد في الوقت بمنزلة من صلى بالنجاسة عاجزاً وانما فارق روث الدواب وبولها النجس من غيرها لانهم مالاً كأنما يعنى عنهم في مثل هذا كأنافي حكم الطاهر فان وطئ ناسياً فان كان من أرواث الدواب وأبوالها فلا إعادة عليه مطلقاً وان كان من غيرهما فان ذكر بعد الصلاة أعاد في الوقت وان تذكر فيها وقد تعلق به شيء منها بطلت صلاته وان لم تعلق به شيء جرى على الخلاف بين ابن عرفة وغيره فبين رأي بعد رفعه من السجود وهو في الصلاة يخل مجبوه نجاسة فقد قال ابن عرفة تبطل صلاته وقال غيره لا تبطل (قوله يعني ان البناء الخ)

فيه اشارة الى أنه شرط في البناء من أصله لا في ندب البناء (قوله لكن ان كان اماما يستخلف استجبابا) الا أنه انما يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت عليه دونهم ان كان سهوا وعليه وعليهم في العمد والجهل كما في التوضيح (قوله والا استخلفوا ان شاؤا) أي ندبا (قوله والاوجب الاستخلاف عليهم) أي لا على الامام (قوله قد تمت بسجدها) لا يخفى أن الكمال لا يكون بالسجدةتين فقط بل تمام الركعة بالجلوس ان كان يقوم منه للجلوس ويكون بالقيام ان كان يقوم منه للقيام فلو ركع وسجد السجدةتين ثم قبل الجلوس أو القيام رجع فلا يعتد بتلك الركعة (قوله ولكن يبنى على الاحرام) هذا قاصر على الركعة الاولى وأما قدرانه كان شارعا في الركعة الثانية ففعل بعضها فنقول يبنى على الركعة الاولى وهكذا (قوله وأتم مكانه) أي وجوبا (قوله ان ظن فراغ امامه) وأولى اذا اعتقد فراغ امامه أو أراد به ما يشمل الاعتقاد وذلك اما بتقدير واجتهاد أو باخبار عدل (قوله والابطلت) أي وان لم يتم مكانه أو في الاقرب اليه (قوله ورجع ان ظن) أي يرجع الى أقرب موضع يصح فيه الاقتداء امامه الخ فان تعدى الموضع الذي يصح الاقتداء به بأن يسمع أقوال المبلغين أو يرى أفعال المأمومين بطلت صلاته وأولى لو اعتقد (٣٤١) (قوله ولو بتشهد) متعلق ببقاء أي ولو كان باقيا يتشهد بل ولو لم يحصل معه التشهد وظن أنه يحصل معه السلام فقط فانه يرجع أيضا (قوله أتم في مكان غسل الدم) حمل قول المصنف مكانه على مكان غسل الدم ومثل ذلك لو رجع لظن بقاءه فعلم في أثناء المسافة أنه فرغ فانه يتم في مكان علمه فان تعداه مع الامكان بطلت (قوله ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام) اعترض بأنه قد سلم قبل امامه وأجيب بأن هذا مبني على أن الراعي يخرج عن حكم الامام بخروجه للراف حتى يرجع اليه واذا علم المأموم أن الامام باق ولكنه يفرغ من الصلاة قبل وصول المأموم اليه فانه يتم ولو سبق الامام بالفعل والسلام (قوله مطلقا) أي سواء ظن بقاء الامام أو ظن فراغه في الاحوال كلها (قوله لاول الجامع) أي لاول جزء من أجزاء الجامع الذي ابتدأها فيه فالالف واللام فيه للعهد أي

مأموم ولكن ان كان اماما يستخلف استجبابا والا استخلفوا ان شاؤا وان شاؤا صلاوا افذاذا في غير الجمعة والاوجب الاستخلاف عليهم وأما الفذفهل له البناء وهو قول مالك وظاهر المسدونة عند جماعة أوليس له البناء فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي خلاف من شؤه هل رخصة البناء لحركة الصلاة للنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبنى على الاول دون الثاني (ص) واذا بنى لم يعتد بالركعة مكنت (ش) يعني أنه اذا بنى لم يعتد بالركعة قد تمت بسجدةتيها فيعتديها ويتدئ من أول التي تليها فيشرع في القراءة ولا يرجع لمحل السجود واذا لم يتم ركعة بسجدةتيها فلا يعتد بأجزائها الركعة ولكن يبنى على الاحرام ويتدئ القراءة (ص) وأتم مكانه ان ظن فراغ امامه وأمكن والا فالأقرب اليه والابطلت ورجع ان ظن بقاءه أو شك ولو بتشهد (ش) يعني أن الراعي اذا خرج لغسل الدم في غير الجمعة له حالتان احدهما أن يظن فراغ امامه والاخرى أن يظن بقاءه أو يشك فان ظن فراغه أتم في مكان غسل الدم ان أمكن وان لم يمكن فأقرب المواضع الممكنة اليه يريد توضيح صلاته ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام لانه فعل ما هو مطالب به ولا يكلف بغيره وان ظن بقاء الامام أو شك فيه رجع ولو كان ظنه أو شكه أنه في تشهد على المشهور وقال ابن شعبان ان لم يرج ادراك ركعة أتم مكانه وانما لزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعتة للامام فلا يخرج عنه الا بعلم أو ظن وهذا التقسيم بالنسبة الى المأموم والامام لانه يستخلف ويصير مأموما يلزمه من الرجوع ما يلزم المأموم وأما الفذفهيم مكانه (ص) وفي الجمعة مطلقا لاول الجامع والابطلت وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتداء ظهر باحرام (ش) ما تقدم من اعتبار فراغ الامام وعدم فراغه في غير صلاة الجمعة وأما هي اذا رجع بعد أن صلى ركعة مع الامام فيلزم بالرجوع الى الجامع الاول ولو ظن فراغه ليصلي ما بقى عليه لانه شرط في صحتها فان أتم مكانه في غير الجمعة مع ظنه بقاء الامام أو شكه أو في الجمعة ولو مع ظن الفراغ بطلت فالضمير في بطلت راجع الى مسألة الجمعة ومسألة ما اذا ظن بقاء الامام أو شك في غير الجمعة هذا كله اذا حصل له الراف بعد كمال ركعة من الجمعة كامر

(٣١ - خشي اول) ويتعين عليه الصلاة في أول جزء أمكنه الصلاة فيه ولا ينتقل لداخل الا اذا عجز عن الصلاة خارجا ولا يكفي رجوعه لرحابه وطرقه المتصلة به ولو ابتدأها به الضيق حيث أمكنه الرجوع للجامع والحاصل أنه لا بد من الرجوع للجامع مع الامكان حتى لو حال منه وبين الجامع حائل أضاف ركعة الى امامه وابتدأ ظهر باحرام (قوله وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي وظن عدم ادراك ركعتها الثانية أو ظن ادراكها وتختلف ظنه قطع وابتدأ ولا يبنى على احرامه على المشهور ولو بنى على احرامه وصلى أربعين قال الخطاب الظاهر الصحة ولم أره منصوصا (قوله ابتداء ظهر باحرام) أي في أي مكان بناء على أن نية الجمعة لا تنوب عن نية الظهر (قوله الى الجامع الاول) يفيد أن قول المصنف لاول الجامع من اضافة الصفة الى الموصوف أي الجامع الاول أي الذي صلى فيه الجمعة احترازا عن الذي لم يصل فيه غير أنه يصدق بالصلاة في غير أول الجامع الذي صلى فيه مع أنه لا يصح فالاولي أن تجعل الاضافة حقيقية والمعنى كما قلنا (قوله هذا كله اذا حصل الخ) أي أو يظن أنه يدركه معه ركعة بعد رجوعه والا فلا يرجع ويقطع ويتدئ ظهر

(٣١ - خشي اول) ويتعين عليه الصلاة في أول جزء أمكنه الصلاة فيه ولا ينتقل لداخل الا اذا عجز عن الصلاة خارجا ولا يكفي رجوعه لرحابه وطرقه المتصلة به ولو ابتدأها به الضيق حيث أمكنه الرجوع للجامع والحاصل أنه لا بد من الرجوع للجامع مع الامكان حتى لو حال منه وبين الجامع حائل أضاف ركعة الى امامه وابتدأ ظهر باحرام (قوله وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي وظن عدم ادراك ركعتها الثانية أو ظن ادراكها وتختلف ظنه قطع وابتدأ ولا يبنى على احرامه على المشهور ولو بنى على احرامه وصلى أربعين قال الخطاب الظاهر الصحة ولم أره منصوصا (قوله ابتداء ظهر باحرام) أي في أي مكان بناء على أن نية الجمعة لا تنوب عن نية الظهر (قوله الى الجامع الاول) يفيد أن قول المصنف لاول الجامع من اضافة الصفة الى الموصوف أي الجامع الاول أي الذي صلى فيه الجمعة احترازا عن الذي لم يصل فيه غير أنه يصدق بالصلاة في غير أول الجامع الذي صلى فيه مع أنه لا يصح فالاولي أن تجعل الاضافة حقيقية والمعنى كما قلنا (قوله هذا كله اذا حصل الخ) أي أو يظن أنه يدركه معه ركعة بعد رجوعه والا فلا يرجع ويقطع ويتدئ ظهر

باحرام والحاصل أنه لا يرجع في الجمعة للجامع الا اذا كان حصل مع الامام ركعة أو يظن ادراك ركعة (قوله وسلم وانصرف) أي خلفه سلامه بالنجاسة على خروجه والاستخفاف قياما كريدل على أن الخروج لغسل الدم هو الاصل وعلى هذا فقوله وسلم ليس على جهة الطلب فان قلت ما فائدة قوله وانصرف قلت الرد على ابن حبيب القائل بأنه يسلم ويذهب لغسل الدم ثم يعود في تشهد ويسلم ثم ينصرف (قوله فيجلس ويتشهد الخ) أي يعيد التشهد ولو كان فعله قبل ذلك ووجه اعادته ان حقها أن يتصل بالسلام وقد حصل فصل كثير بينهما فأمر باعادته ثانيا ليتصل بالسلام (قوله قبل انصرافه) انظر ما المراد بالانصراف هل هو التحول عن محل جلوسه وتوجهه لغير القبلة أو مجرد قيامه أو ما يحصل منه فعل يبطل الصلاة كاستدبار أو مشي كثير وقضية ذلك أنه لو سلم بعد انصرافه لا يسلم الآن السودان يقول لو انصرف لغسله وجاوز الصفيين والثلاثة فسمع الامام سلم فانه يسلم ويذهب (قوله وجهه الشيوخ الخ) أي ان الشيوخ جلوا كالامام ابن يونس على التقييد لكلام ابن القاسم أي لا على الخلاف (قوله بقدر السنة من التشهد فانه يسلم) ولومع الدم فانه أخف من المشي لغسل الدم ثم نقول هذا اللفظ يقتضي أن السنة (٣٤٣) تحصل ببعضه وان هذا البعض له حد محدود مع أنه يخالفه ما في ك عند قول

المصنف وهل لفظ التشهد سنة حيث قال وظاهر كلامه عدم حصول السنة ببعض التشهد خلافا لابن ناجي في كفاية بعضه قياسا على السورة اه (أقول) الآن الذي يكفي من السورة أقله آية لبعضها الا أن يكون له بال بعض آية الدين فالظاهر أن يقال هنا أن يأتي ببعض له بال على ما قال ابن ناجي قياسا على السورة (قوله ويصير حكمه حكم المأموم) ويأتي فيه قول المصنف ورجع ان ظن بقاء أو شك الخ وفيه أن القياس أن لا يستخاف الامام ولو رجع قبل أن يأتي بقدر السنة من التشهد خلفه سلامه بالنجاسة على خروجه لغسل الدم لكثرة المنافي لكن روعي القول ببطلان الصلاة بتعدد ترك السن قاله بعض الفضلاء قال عج قلت قد علمت أن التشهد كما هو سنة في حق الامام والقذو سنة في حق المأموم وقد دل ما تقدم

وان لم يتم مع الامام ركعة بسجدة فيها في الجمعة ابتداء ظهر باحرام جديد بأي مكان شاء (ص) وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه (ش) قال فيها وان سلم الامام ثم رجع المأموم سلم وأجزأته صلاته وأشار بقوله لا قبله الى ما رواه ابن القاسم عن مالك ومن رجع بعد التشهد قبل سلام الامام انصرف فغسل الدم ثم رجع بغير تكبير فيجلس ويتشهد ويسلم اه وهذا ما لم يسلم الامام عقب رعا فانه قبل انصرافه والاسلم من غير انصراف كن رجع بعد سلام امامه قاله ابن يونس وغيره وجهه الشيوخ على التفسير (تقديمه) قال الخطاب وهذا حكم المأموم وانظر ما الحكم لو رجع الامام قبل سلامه أو الفذ على القول بينائه ولم أرفقه نصا والظاهر أن يقال انه ان حصل الرعاف بعد أن أتى بقدر السنة من التشهد فانه يسلم والامام والفذ في ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخلف بهم من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (ص) ولا يبنى بغيره (ش) يعني أن من حصل له شيء مما ينافي الصلاة من سبق حدث أو تذكرة أو سقوط نجاسة أو تذكرة أو غير ذلك مما يبطل الصلاة فانه لا يبنى على ما مضى من صلاته بل يقطعها ويستأنفها خلافا لابي حنيفة في البناء مع الحدث الغالب ولا شبه في بناء من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو أصابه ذلك في الصلاة ومما إذا لم يترك البناء بعد حصول المنافي فلا يرد عليه المرحوم والناس حتى سلم الامام فانهم ما يبنون على ما مضى من صلاتهما (ص) كظنه فخرج فظهر نفيه (ش) يعني أنه اذا ظن أنه رجع ثم تبين عدم الرعاف فعند مالك لا يبنى لانه مفطر وتبطل صلاته وعند سحنون يبنى لانه فعل ما يجوز له والضمائر الثلاثة راجعة الى الرعاف وفاعل خرج هو المصلي فقوله كظنه مصدر مضاف لفعله حذف فاعله أي كظن المصلي الرعاف فخرج فظهر نفيه فان صلاته تبطل ولو كان اماما وتبطل صلاة المأمومين أيضا على الراجح من أقوال ثلاثة (ص) ومن ذرعه في لم تبطل صلاته (ش) ذرعه بذال معجمة أي غلبه والمعنى ان من ذرعه في أو قل أو بلغم يسير طاهر ولم يزد منه شيأ بعد انفصاله

في قوله وسلم وانصرف الخ أنه يسلم ويترك التشهد فالقذو الامام كذلك قال بعض الشيوخ وقد يفرق بين الامام والقذو المأموم بأن المأموم يحمل عنه الامام التشهد بخلاف الامام والقذو (قوله فانهم ما يبنون الخ) أي لانهم ما يحصل منهما منافي من حدث ونحوه أي وأما النعاس والازدحام فغير منافي لان النعاس خفيف لا ينقض الوضوء والاولى أن يقول الشارح والمراد بالغير ما كان منافيا فلا يرد الخ (قوله والضمائر الثلاثة) ضمير بغيره وضمير ظنه وضمير نفيه (قوله من أقوال ثلاثة الخ) قد عرفت قولاً والقولان الباقيان القول بأنها لا تبطل عليهم مطلقا والقول بالتفصيل ان كان معذورا بأن كان في ليس لم تبطل عليهم والابطال (قوله يسير طاهر) هذان القيدان ظاهران في القيء والقلس فصار حاصله أن عدم البطلان مقيد بقيود ثلاثة القلة والغلبة والطهارة وانه متى فقد واحد من هذه الثلاثة بطلت الصلاة وليس بظاهر ين في البلغم لان البلغم لا يكون الا طاهرا والظاهر أن كثرة بحيث لا يعتمد انراجه لاتضر (قوله ولم يزد) أي ولم يجمع منه شيأ بعد ما كان طاهرا في القيء والقلس وأما البلغم

فقد علمت من باب الصوم أنه لا يضر ابتلاعه على المعتد ولو أمكن طرحه والظاهر أن الصلاة كذلك (قوله وهو المشهور) أي لقول ابن رشد المشهور أن من ذرعه النقيء أو القلس فلم يرد فلامشي عليه في صلاته ولا في صيامه اهـ ومقابلته ما في المدونة وفيها ومن تقيأ في الصلاة عامدا أو غير عامدا ابتداء الصلاة (قوله قول ابن القاسم) الآن القولين على حد سواء في الغلبة وأما في النسيان فالراجح الصحة هذا في الصلاة وأما الصوم فالراجح من القولين القول بالقضاء فيه ما لقول المصنف في باب الصوم وقضى في الفرض مطلقا (قوله إلا أنه يتمادي) المستثنى منه محذوف تقديره لم يستثن قولاً إلا أن يتمادي (قوله إلا إذا شبه أحد أوصاف العذرة) أي والراجح خلافه وأنه ينحس بجزء التغيير وإن لم يشبه أحد أوصاف العذرة أفاده بعض الشيوخ إلا أنك خير بأن قوله والقلس كالقئ أي في التفصيل المتقدم من أنه إذا غلبه شيء منه وكان يسيرا طاهرا فإن صلاته لا تبطل وإن كان كثيرا (٣٤٣) أو نجسا بطات وكون النجاسة بصفة معينة

أمر آخر فيمكن جريانه على قول ابن رشد وغيره فاذن لا يظهر قوله وقوله الخ فإنه يفيد بحسب ظاهره أن الأول جار على كلام غيره وقد علمت ما قلنا (قوله عبارة عما فات المسبوق فعلمه مع الامام) لا يخفى أن هذا لا يشمل ما إذا أدرك حاضر ثانية صلاة مسافر فالتعريف الشامل أن يقال البناء ما ابتنى على المسدرك والقضاء ما ابتنى عليه المدرك ويجاب بأن المعنى لم يجامع فعله فعل الامام (قوله فالبناء البناء) أي فالكلمة التي فيها البناء وهي البناء أي الكلمة التي فيها البناء وهي الفوات بعد الدخول (قوله والقاف للقاف) أي والكلمة التي فيها القاف وهي القضاء للكلمة التي فيها القاف وهي أن يفوته قبل الدخول (قوله وإن المشهور تقديم البناء) ووجه تقديم البناء على القضاء انسحاب حكم المأمومية عليه فيكون أولى بالتقديم منه (قوله وقال سحنون يقدم القضاء)

إلى محل يمكن طرحه لم تبطل صلاته عند ابن القاسم وهو المشهور فإن تعدد النقيء أو القلس أو رده بعد انفصاله طائعا بطلت صلاته وصيامه ولم يحك ابن رشد فيه خلافا وفي فساد صلاته وصيامه لا يتلعه سهوا أو غلبة قول ابن القاسم ولم يحك ابن بونس في النسيان إلا أنه يتمادي ويسجد بعد السلام ولو كثرا بطل ولو كان طاهرا والقلس كالقئ وقول ابن رشد القلس ماء حامض طاهر تقذفه المعدة ولا يفسد الصلاة مبني على مذهبه في القلس من أنه لا يكون نجسا إلا إذا شبه أحد أوصاف العذرة (ص) وإذا اجتمع بناء وقضاء راعف أدرك الوسيطين أو أحدهما أو أحدهما أدرك ثانية صلاة مسافرا وخوف بمحض قدم البناء وجلس في آخره الامام ولوم تكن ثابته (ش) اعلم أن البناء كما قاله الأشياخ عبارة عما فات المسبوق فعلمه مع الامام بعد الدخول معه والقضاء عبارة عما يأتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام فالبناء البناء والقاف وذكر المؤلف لاجتماع البناء والقضاء خمس صور وإن المشهور تقديم البناء وهو مذهب ابن القاسم وقال سحنون يقدم القضاء الأولى أن يدرك الثانية والثالثة معا وهو مراده بالوسيطين ويعني به أن الامام سبق المأموم بركعة من الرباعية وأدرك معه الوسيطين ورعف في الرابعة فلما خرج لغسل الدم فأنته الرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن سرا ويجلس على المشهور قبل النهوض ليحكي بها فعمل الامام لأنها رابعة وان كانت بالنسبة إلى المأموم نالته ولأن القضاء سنته أن يكون عقب جلوس ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة يجهران كانت جهرية وتلقب بأم الجناحين لتقل طرفها بأم القرآن وسورة وعند سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة من غير جلوس ثم بركعة البناء بأم القرآن فقط الثانية أن تفوته الأولى والثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة بالرافع فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس اتفاقا ثم بركعة القضاء بأم القرآن وسورة ولا يجلس في وسطهما وعند سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لأنها ثابته ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس ثم بركعة بأم القرآن فقط وتسمى الحبل على هذا لثقل وسطها بالقراءة الثالثة أن تفوته الأولى ويدرك الثانية وتفوته الثالثة والرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لأنها ثابته تغليب الحكم نفسه ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس على المشهور لأنها آخره امامه

لأن القضاء فعل أول ركعات الصلاة فهو أولى بالتقديم حاصله أن تقديم البناء هو أن يفعل أولا مثل ما فعل الامام من قراءة وجلوس فحكي الامام وتقديم القضاء أن يفعل أولا ما فات قبل الدخول على صفة ما فعل الامام فما كان من سورة مع الفاتحة أتى به كذلك وما جلس فيه الامام يجلس فيه ولو لم يكن محل جلوس له وما لم يجلس فيه الامام لا يجلس فيه المأموم إلا أن يكون محل جلوس له كأن تكون ثانية فإنه يجلس ولو لم يكن امامه جلس فيها ترجيح الجانب نفسه (قوله ولأن القضاء) أي الركعة التي فاتته قبل الدخول (قوله ثم بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس) المناسب أن يقول ولا يجلس (قوله ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس على المشهور) فيه ما تقدم (قوله ويجلس على المشهور) لا يخفى أنه يقتضي أنه وقع الخلاف على قول ابن القاسم وفيه المشهور وغيره وهو كذلك قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء في جلوسه في آخره امامه قولان فأشار المصنف بقوله ولو لم تكن ثابته لرد قول ابن حبيب بعدم الجلوس إذا لم تكن ثابته

(قوله ثم ركعتين بأم القرآن فقط) ظاهره أنه لا يجلس بينهما **تنبية** كذا كرت هنا صوراً مختلف فيها بالبناء والقضاء من جعلتها أن يدرك الأولى ويركع في الثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة فلا اشكال أن الرابعة بناء واختلاف في الثالثة في كونها بناء أو قضاء (قوله ثم ركعتين بأم القرآن فقط وهاتان صورتان الخ) ظاهره أنه لم يقل بالجلوس بينهما وانظر هل هو كذلك شيخنا عبد الله والظاهر كذلك (قوله الرابعة أن يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الخ) وأما لو أدرك الأولى فليس معه البناء فقط وأما لو أدرك الثانية صلاة حاضر فهو قوله أو أحدهما ويصدق عليه تفسير (٣٤٤) البناء بأنه ما فات المأموم بعد الدخول سواء كان مفعولاً للإمام أم لا لا تفسيره

بما فسره الشارح كما تقدم

فصل ستر العورة (قوله في الثغر)

الثغر الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو (قوله وغيره) معطوف على الثغر كالتخلل في الدار (قوله وما يتوقع منه ضرر وفساد) عطف عام على خاص كالمرأة عورة (قوله ومنه عور المكان) أي ومن الذي يتوقع منه ضرر وفساد قولهم عور المكان من باب تعب إذا صار يتوقع منه ضرر وفساد (قوله والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها) ظاهره أن ذلك من جملة الأصل وان قوله وما يتوقع منه ضرر وفساد ولو شرعاً فسر بأن يقال إذا كان ذلك من الأصل فأين خلاف الأصل فأقول الظاهر أن خلاف الأصل ما بين السرة والركبة بالخصوص حيث يراد بهما ما يشمل الخففة والمغلطة والسوأتان حيث يراد بالمغلطة (قوله لا من العور) معطوف على محذوف وكأنه يقول والمرأة عورة من العور بمعنى توقع الفساد من رؤيتها الخ (قوله وقد يقال الخ) فيه أن هذا الأخذ منطور فيه لغة لا لشرع (قوله هل ستر عورته) وحكم ستر بعض العورة بحكم سترها كلها

ثم ركعة بأم القرآن وسورة وعند سجنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لانها ثانيته ثم ركعتين بأم القرآن فقط وهاتان صورتان داخلتان تحت قوله أو أحدهما الرابعة أن يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الثانية وتفوته الأولى قبل دخوله معه وهذه الصورة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وسجنون لان الأولى التي فاتته أو لا قضاء والاخيرتين بناء لان الحاضر إذا صلى خلف المسافر لا يقصر وكذلك حكم الصورة الخامسة وهي أن الإمام إذا صلى صلاة الخوف فإنه يقسم القوم طائفتين فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين ثم ينصرفون تجاه العدو ثم يصلي بالثانية الركعتين الباقيتين كما يأتي في باب صلاة الخوف فإذا أدرك مع الأولى الركعة الثانية فإنه ينصرف معهم فقد فاتته ركعة قبل الدخول وركعتان بعد الدخول مع الإمام فالركعة الأولى قضاء لفواتها قبل الدخول والاخيرتان بناء لفواتهما بعد الدخول قوله لرافع وكذا الناعس ومن حرم فلو قال للكراعف لكان أشمل ولما انتهى الكلام على ما قصد من الشرطين المدكورين شرع في الكلام على الثالث فقال

فصل في حكم ستر العورة وصفة الساتر * وهي في الأصل التخلل في الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ومنه عور المكان وقوله تعالى ان يبيتنا عورة أي خالية يتوقع فيها الفساد والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها لا من العور بمعنى القبح لعدم تحققه في الجملة من النساء ليل النفوس اليها الخ وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وان ميل اليه طبعاً (ص) هل ستر عورته بكثيف (ش) افتتح المؤلف بالاستفهام على لسان سائل وجوابه قوله خلاف أي في ذلك خلاف وستر مبتدا وخبره قوله شرط وقوله للصلاة متعلق بستر أي هل ستر عورة المكلف للصلاة شرط أو ليس بشرط وانما هو واجب فقط فلا خلاف في الوجوب وانما الخلاف في الشرطية وعدمها وستأتي فائدته والمراد بالكثيف ما لا يشف البدن أي ما لا يظهر منه لون الجسد فالشاف كالعدم قال في توضيحه كالبدن في الرقيق وتبع المؤلف ابن الحاجب التابع لابن بشير في أن الشاف كالعدم وفرق بينه وبين الواصف الآتي في قوله وكرمه محمد لا يرجح مع أن ابن رشد عزا لابن القاسم التسوية بينهما في الاعادة في الوقت للاصفرار ومثله للباجي عن مالك ونقله في توضيحه عن النوادر ولذا قال ابن عرفة قول ابن بشير وتابعيه ما يشف كالعدم وما يصف لرقته يكره وهم لمخالفته لرواية الباجي التسوية بينهما أي في الاعادة في الوقت ووفق بعضهم بينهما بقوله الكثيف الصفيق أي بساتر كثيف أي صفيق واحترزه عن الشاف الذي تبد منه العورة من غير تأمل وعليه يحمل قول من قال ان الشاف كالعدم وأما الشاف الذي لا تبد منه العورة لا يتأمل وهو محمل قول من

(قوله المكلف) أي لان الصبي إذا صلى عرياناً بعيد في الوقت فان صلى بلا وضوء فلا شبه بعيد أي ندبا قال ولسجنون بعيد بالقرب لا بعد يومين وثلاثة (قوله والمراد بالكثيف الخ) لا يخفى أن هذا تفسير مراد الالة بالظاهر المناسب للمقام الصفيق ولو غير كثيف (قوله وتابعيه) بصيغة التثنية والتابع لابن بشير ابن شاس وابن الحاجب قاله ابن عاب (قوله ووفق الخ) فيه نظر لانه يقتضي أنه قول ثالث مع أنه ليس في المذهب الا قولان الأول على ما زعمه المصنف وتبع فيه ابن الحاجب والقول الثاني لابن القاسم أنه لا اعادة عليه مع كونه يشف ولو كانت العورة تظهر لغير المتأمل فضلاً عن المتأمل ولو صلت المرأة في ثوب مشمسي فصلاتها جملة وهو المعتبر قاله ابن عاب على ما نقله شيخنا عبد الله

(قوله لقلة المائية الخ) أفاد ذلك أنه يلزمه قبوله ولو تحقق النسبة والفرق بينهما وبين ما مر في التيمم أن الماء بدل وأنه يقبل بالاستعمال ويصير مستعملا وتعافه النفوس بخلاف الثوب (قوله وطلبه) معطوف على قبوله إلا أنه لم يتقدم ما يتفرع هذا عليه فيصاحب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله كما في التيمم) أفاد أنه يشترط بثمن معتاد لم يحتج له وإن بذمته وأنه يطلب به لكل صلاة ومن رقة قليلة أو حوله من كثرة والظاهر أنه لا يلزمه قبول هبة الذات لوجود المائية الغوية في ذلك (قوله وإن باعارة) أي وإن كان الستر متلبسا باعارة من غير طلب أفاد بذلك دفع ما ردد عن المصنف من أن فيه عطف العام على الخاص بأو وحاصل جوابه أنه من عطف المغاير (قوله حتى يعطف عليه) كما هو المتبادر (قوله محققا في النجس) من تحقق العام في الخاص والمنظورة لذلك الخاص بدليل قوله وإن كان الخ (قوله على ظاهر المذهب) فيه إشارة إلى أن ظاهر المذهب جواز الستر بالثوب النجس إلى آخر الذات لكن انظر نص نت قال في الذخيرة لو وجد جدار كلب أو خنزير أو ميتة فظاهر المذهب السترة في غير الصلاة أما نقله نت عن الذخيرة فإذ علمت ذلك فليس ظاهر المذهب فيما يتعلق بالصلاة (قوله أو حشيشا أو طينا) معطوف على قوله نجسا أي وإن كان الكثيف حشيشا أو طينا أي الآن في الطين قولين أحدهما ما ذكره السارح والآخر لا يستتر به لأنه مظنة بيبه وتطايرو فيكشف ودما إذا لم يجد غيره ~~كما يفيد السارح~~ وفي عبارة شب وأما الاستتار بالسارح فمن فرضه الأسماع كوعا وسجودا فالظاهر أنه كالطين أي وأما لو لم يكن فرضه إلا ما بين أن كان قادرا على الركوع والسجود فإنه يصلي عريانا قائما كما سجد أقوله والمتنجس أولى) أي إذا كان (٣٤٥) يصلي بالنجس فأولى المتنجس وأما إذا

اجتمع ما يقدم المتنجس فقد قال بعض الشراح وحل بقدم المتنجس على النجس وهو الظاهر لأن تقليل النجاسة مطلوب مع الامكان أو هما سواء ونظير ذلك ما قالوا قمين أكره على الزنا بحرمة أو بأجنبية من تقديم الأجنبية لأن حرمة باعارة تزول بعقد صحيح بخلاف الحرم لا صالة حرمة بناء على تعليق الأكره بالزنا (قوله وكذا إن لم يجسد الاثوب الخ) أي فيكون تشبيها في الجواز والصحة فهو تشبيه في المقيد بقيد وكلامه الآتي في قوله وعصى وصحت في الصحة فقط فيكون

قال إن الشافئ تصح فيه الصلاة وبه يجمع بين كلام ابن عرفة وكلام ابن الحاجب (ص) وإن باعارة أو طلب (ش) يعني أن الستر مطلوب وإن كان ما يستتر به لغيره وأعاره من غير طلب فيجب عليه قبوله كهبة الماء للوضوء لقلة المائية وطلبه باستعارة ممن جهل بخلافه أو شراء كما في التيمم فقوله وإن باعارة أي من غير طلب والأفهوم ما بعده (ص) أو نجس وحده (ش) هذا ليس مغاير الكثيف حتى يعطف عليه وإنما هو مبالغ في أي وإن كان الكثيف بنجس أي وإن كان الكثيف محققا في النجس أي وإن كان الكثيف نجسا في ذاته كلب أو خنزير على ظاهر المذهب إن لم يجد غيره ولا يصلي عريانا أو حشيشا أو طينا والمتنجس أولى (ص) كحرير وهو مقدم (ش) يعني وكذا إن لم يجسد الاثوب بحرير فإنه يصلي به وهو المشهور وإذا اجتمع مع النجس أو المتنجس قدم الحرير على المشهور وهو قول ابن القاسم لأنه لا منافاة بين الحرير والصلاة بخلاف النجاسة ولأن لبسه يجوز للضرورة وقال أصبغ بقدم النجس لأن الحرير يمنع بلبسه مطلقا والنجس إنما يمنع في الصلاة والمنوع في حالة أولى من المنوع مطلقا (ص) شرط إن ذكر وقدر وإن بخلاوة للصلاة خلاف (ش) هذا خبر المبتدأ وهو ستر يعني أنه اختلف في ستر العورة للصلاة بخلاوة أو بخلاوة في ضوء أو ظلام هل هو شرط في صحتها أم لا وقد روي المعروف من المذهب لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقيل المراد بالزينة الاربعة

تشبيه في المقيد بقيد وأما الجواز وعدمه فمما يأتي (قوله وهو المشهور) ومقابله ما في سماع ابن القاسم أنه يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير (قوله لأنه لا منافاة بين الحرير والصلاة) أي لأن الحرير طاهر وشأن الطاهر أن يصلي به دون النجس (قوله ولأن لبسه يجوز للضرورة) يعارض ذلك أن النجس يلبس في غير أوقات الصلاة من غير حرمة (قوله وقال أصبغ بقدم النجس) ضعيف اعلم أن حاصل ما قيل إن الثوب النجس يصلي به اتفاقا وفي الحرير الخلاف وذلك لأن الثوب النجس جائز لبسه في جميع الأوقات إلا في حالة الصلاة بخلاف الحرير إلا أنه إذا اجتمع بقدم الحرير مقتضى ما ذكره العكس والجواب أنه إذا صلى بالنجس مع وجود غيره تبطل وأما الحرير فلا بطلان (قوله إن ذكر وقدر) وقال محشي نت ثم ما ذكره المؤلف من قيد الذكر والقدرة تبع فيه ابن عطاء الله كما ذكره عنه في توضيحه من أنه شرط في الصلاة مع الذكر والقبرة ولم يقيد غيره بالذكر وهو الظاهر فيعيد الناسي أبدا على القول بالشرطية كما صرح به الجزولي فإن السترة فرض من فرائض الصلاة فمن صلى عريانا بغير ثوب ولا مترز وهو قادر على سترها ناسيا كان أو جاهلا أو متعمدا أعاد أداها وهو الجاري على قواعد المذهب ولم يعدوا هذه المسائل التي تسقط بالنسيان وذلك يدل على عدم اعتباره والله أعلم اه (قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد) لا يخفى أن هذا الدليل إنما يدل على الوجوب فقط دون الشرطية الذي هو المدعى إلا أن يقال الأصل في كل واجب أن يحصل الاختلال بتركه ومعنى الآية على هذا ستر العورة واجب عند كل صلاة (قوله وقيل المراد بالزينة الاربعة) فعليه يكون الأمر ندبا

(قوله والمساجد الصلوات) من قبيل اسم الحمل على الحال راجع للقولين وأما قوله أو الصلاة في المساجد فلا يصح إلا الثاني فقط وعلى هذا فلا يندب الرداء إلا لمن يصلي في المساجد فقط بخلافه على الذي قبله فيعيد الاطلاق (قوله وقيل نزلت ردالمنا كانوا يفعلونه من الطواف عراة) أقول وعلى هذا فقوله عند كل مسجد أي عند كل طواف (قوله أو واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة وإن الأعادة في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد أبدأ مع الذكر والقدرة لا مع عدمهما ففي الوقت (قوله السوأتان) سميئتا بالسوأتين لأن كشفهما يسيء بصاحبهما ويدخل عليه كدراوخرنا (قوله ومن الدبر) أي المؤخر (قوله ما بين الاليتين) أي الذي هو رقم الدبر (قوله لا يعيد لكشف الفخذ) أي ولو نعد في الوقت ولا في غيره ولا يعيد لكشف إحدى البتية أو بعضهما أوهما أو كشف عانة وما فوقها لسرة أبدأ فيما يظهر بل في الوقت كذا قرر وفيه بحث قال عجم ولم يبين ذلك البحث وحاصل ذلك التقرير أن من العانة وما حاذى ذلك من المؤخر إلى ما قبل السرة من الخلف بعيد فيه الرجل في الوقت والسرة وما حاذاه من الخلف خارجان وقد علمت أن في السوأتين الأعادة أبدأ ولا إعادة في الفخذ ولعل وجه البحث الذي أشار له عجم أن ما فوق العانة ينبغي أن يلحق بالفخذ فلا إعادة فيه (قوله وأما الأمة الخ) حاصله أن المغلظة من مؤخر الأمة الاليتان ومن مقدمها فرجها وما والاها كذا ينبغي وعلى ما تقدم من التقرير يرفى الرجل أن تقول

(٢٤٦)

أو بعضه) ومثل ذلك ما حاذاه من الظهر (قوله وانها تعيد فيما عدا ذلك أبدا) قال عب والمغلظة لحرمة بطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك خلفها كما يفيد قوله ابن عرفة أن بدا صدرها أو شعرها أو قدمها أعادت في الوقت والأبدا اه ومثل الصدر الظهر في الأعادة بوقت فيما يظهر للالتئانه اه قلت نظر عجم في الساق والظاهر أنه لا يزيد على الصدر وما حاذاه من الظهر مع أن الحكم فيها ما الأعادة في الوقت وكلام ابن عرفة لا يؤخذ على عمومه فقد قال عجم الظاهر أنها اذا صلت بأدية الكف وغيره مما يقابل الصدر تعيد في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام

والمساجد الصلوات أو الصلاة في المساجد وقيل نزلت ردالمنا كانوا يفعلونه من الطواف عراة أو واجب غير شرط وشهر وهذا مطوى في كلام المؤلف ولا يصح أن يراد به القول بالسنية أو الندب لأنه لم يشهر وينبئ عليه ما وصلني مكشوف العورة فعلى الشرطية بعيد أبدأ وعلى نفها بعيد في الوقت أي مع العصيان ﴿تنبيه﴾ الخلاف المذكور في العورة المغلظة وقوله بعيد هي من رجل وأمة ما بين سرة وركبة في العورة الشاملة للمغلظة والمخففة ثم إن العورة المغلظة من الرجل هي السوأتان وهما كما قال البرزلي عن ابن عرفة من المقدم الذ كر والاليتان ومن الدبر ما بين الاليتين وهذا في حق الرجل وسياق أن لا يعيد لكشف الفخذ وظاهره ولو تعيده وأما الأمة فذكر المؤلف أنها تعيد في الوقت لكشف الفخذ وينبغي أن تعيد لكشف الفخذ كذلك في الوقت وان تعيد أبدأ في كشف بعض الاليتين وبأق ما يعيد الرجل فيه في الوقت وأما الحرمة فسياق أنها تعيد في الوقت في كشف صدرها أو بعضه أو أطرافها أو بعضها أو في مجموع ذلك في الوقت وانها تعيد في كشف ما هو فوق المنحر في الوقت كما يفيد قوله ككبيرة أن ترك القناع وانها تعيد فيما عدا ذلك أبدا كما يفيد كلام المؤلف فيما يأتي ونحوه للثاني (ص) وهي من رجل وأمة وان بشائبة وحرمة مع امرأة ما بين سرة وركبة (ش) يعني أن عورة الرجل مع مثله أو مع أمة ولو بشائبة من أمومة ولد فسادونهما مع رجل أو امرأة بالنسبة للرؤية وللصلاة ما بين السرة والركبة وعورة الحرمة مع حرمة أو أمة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة وهما خارجان وبعبارة أخرى وهي أي العورة الشاملة

للمغلظة

ابن عرفة بل نقل الشيخ عن أشهب أنه ان بدا بعض رأسها أو ذراعها أو بطنها أو

فخذها أعادت في الوقت إلا أنه خلاف ما في تت أنها لكشف البطن أبدا ﴿تنبيه﴾ النظر للعورة مستورة جائز وجسها من فوق ساتر لا يجوز قاله عجم وقوله لا يجوز أي مادامت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية كما أشار له الشيخ سالم (قوله عورة الرجل الخ) أي الشخص الذي كرف على هذا فالجن عورته ما بين السرة والركبة وأما الملائكة فلا تصح أراحتهم هنا لأنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة بل ولا علم لنا بحقيقتهم قاله اللقاني (قوله بالنسبة للرؤية وللصلاة) الأحسن قصره على الرؤية لأن الصلاة الحسالة فيها واحدة فلا يقال فيها مع مثله ولا يقال فيها مع رجل الخ (قوله ما بين السرة والركبة الخ) أي عورة الرجل مع مثله ما بين السرة والركبة وهو موافق لما قاله ابن القطن من حرمة النظر لفخذ الرجل وشهر في المدخل الكراهة والظاهر أن النظر لفخذ الأمة حرام بلا نزاع شب وأما مع المرأة فاعدا الوجه والأطراف فاختلف عورة الرجل مع مثله ومع المرأة هذا بالنسبة للرؤية وأما بالنسبة للصلاة فما بين السرة والركبة وعورة الأمة بالنسبة للصلاة كذلك وانما قلنا الأولى قصره على الرؤية وإن كان الحكم كذلك في الصلاة لأن المعية بما تظهر إلا في الرؤية (قوله ولو كافرة) أي وان حرم على حرمة مسلمة كشف شيء من بدنها الأوجهها وأطرافها بين يدي حرمة كافرة إذا يلزم من حرمة الكشف كون ذلك عورة

(قوله مع غير أجنبية) أي مع غير امرأة أجنبية كانت الأجنبية حرة وأمة وهذا أحسن من قوله أول العبارة مع رجل فإنه قاصر والحاصل أن عورة الرجل مع مثله أو مع امرأة محرم ما بين سرور كبة وأمام مع الأجنبية فاعدا الوجه والاطراف فالأجنبية ولو أمة لا ترى منه إلا ما يراه الرجل مع محرمه وهو ينظر منها ما عدا ما بين السرور والكبة والفرق قوة داعيتها للرجل وضعف داعيته إليها والحاصل أن عورة الحرة المسلمة مع الكافرة غير أمتهما جميع جسدها إلا وجهها وكفيها وأما عورتها مع أمته الكافرة فكعورتها مع امرأة مسلمة جميع ما بين سرورها وكبتها كذا أفاده بعض الشيوخ ولكن الأحسن أن يقال إن عورتها مع الكافرة كعورتها مع المسلمة غير أنه يحرم عليها أن تكشفها أزيد من الوجه والكفين لأنه لا يلزم من حرمة الكشف كونه عورة (قوله فإن قلت الخ) هذا سؤال وارد على قوله وإنما قلنا الخ كأنه يقول لا حاجة لهذا كله لأن الكلام في الرؤية بالنسبة للصلاة (قوله قلت رده الخ) أي ويصح ما قلنا من أنه بالنسبة للرؤية والصلاة ههنا مقاد أول كلامه الآن قوله في العورة التي لا ترى بقصره على الرؤية (قوله وانظر الاعتراض الخ) ونصه واعتراض على قول المؤلف بين سرور وكبة من وجهين أحدهما أنه لا يصح عربية لأن بين لا تقع خبرا لأنها لا تنصرف لأنهم من الظروف اللازمة والآخر أن كلامه لا يصدق إلا بالقبل (٣٤٧) والدبر لأن حقيقة البنية الوسط تقول دار

زيد بن دار عمرو يعني وسطها ويمكن الجواب عن الأول بأن بين فيها لغة انهما متصرفا وعليهما جاء قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع غاية أنه اللغة قليلة وعن الثاني بأن هذه صفة أو صلة لموصول أو موصوف محذوف والتقدير ما بين سرور ولو زاد اللفظة ما اندفع الاعتراضان فتجعل خبرا ويشمل ما لم يشمله بين لأن ما بين صيغ العموم وعلى حذفها وما للاختصار يجوز أن يقدر قال ابن مالك

* وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه والقرينة هنا موجودة وهو أن المراد جميع ما بين السرور والكبة اه ورد ذلك محشى تب بأن ابن مالك صرح في تسهيله بأن بين من الظروف المنصرفسة

للفظة والمخففة من رجل مع غير أجنبية ما بين سرور وكبة وإنما قلنا مع غير أجنبية لما يأتي أن الأجنبية إنما ترى من الأجنبي الوجه والاطراف فإن قلت هذا بيان للعورة التي يجب سترها في الصلاة لا لها والعورة التي لا ترى قلت رده قوله وحرمة مع امرأة فأنه في العورة التي لا ترى إذ عورة الحرة في الصلاة جميع جسدها ما عدا وجهها وكفيها كما يأتي وانظر الاعتراض والجواب عما في كلام المؤلف من جهة العربية وغيرها في شرحنا الكبير (ص) ومع أجنبي غير الوجه والكفين (ش) معطوف على امرأة والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الأجنبي جميع بدنها حتى دلائلها وقصبتها ما عدا الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما فيجوز النظر لهما بالآلة ولا خشية فتنة من غير عذر ولو شابه وقال مالك تأكل المرأة مع غير ذي محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره من يثا كله ابن القطن فيه اباحة بدء المرأة وجهها وبديها للأجنبي إذا لا يتصور إلا كل الأهل كذا اه ولعل هذا لا يعارض منع كل الزوج مع مطلقة الرجعية لاحتمال كون المنع خاصا بالطلاق لعدم احترامه لها لما بينهما من المودة والالفة سابقا فسد عليه ما لم يشدد على الأجنبي (ص) وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت (ش) لما كانت عورة الحرة تنقسم كالتقسيم عورة الرجل إلى مغلظة كالبدن والظهر ومخففة وهو ما أشار إليها مع حكمها بقوله وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت يعني أن الحرة إذا صلبت بادية الصدر فقط أو الاطراف فقط أو هما فأنها تعيد تلك الصلاة في الوقت الآتي بيانه ومثل الحرة أم الولد في أنها تعيد لصدرها وأطرافها في الوقت كما ذكره المواق وسواء حصل منهما كشف ذلك عدا أو وجهه لا ونسبنا والمراد بأطرافها ظهرها وكوعيا وشعرها وظهور بعض هذه كظهور كلها وفي الآبي

ومثل شراحه لذلك بقوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع وقوله تعالى هذا فراق بيني وبينك بالخفض ولم يذكر خلافا في ذلك ولا جعلوه لغة قليلة على أنه إنما يحتاج للجواب الأول إذا عرّب بين بالرفع وهو غير لازم لاحتمال أن يعرب بالنصب على الطرفية على جهة الخبر بالطرف وهو الموجود في النسخ (أقول) رد أن جعل بين صلة محذوف لا يرفع لأنه يفيد العموم في أجزاء الوسط فتدبر (قوله والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الأجنبي) كان حرا أو عبدا مسلمانا أو كافرا ولا يلزم من حرمة كشفها للكافر أن تكون عورة خلافا لعب والحاصل أنه لا يجوز للحرة المسلمة أن تبدى شيئا من جسدها ولو وجهها أو يد الكافر وإن لم يكن عورة فالأولى التعميم كما قلنا كما قررره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى (قوله حتى دلائلها) قال بعض الشراح والظاهر أن المراعى في كون ما ذكره عورة بشرط اتصاله لا كما يقول الشافعية من أنه عورة ولو انفصل من شرح شب وينبغي أن يكون عورة المسلمة مع عبدها الكافر كعورتها مع الأجنبي (قوله ولا خشية فتنة) فسر المصباح الفتنة بالمحنة والابتلاء والمراد هنا ابتلاء خاص وهو الابتلاء بالآلة (قوله وأعادت لصدرها وأطرافها) الصدر ليس من الاطراف بدليل تغاير المصنف بينهما (قوله بوقت) هو في الظاهرين للأصغر وفي العشاءين الليل كله والصبح للطولوع (قوله ظهور قدميها) يستفاد منه أن بطون قدميها لا تعيدها وإن كان من عورتها (قوله وكوعيا) الأولى وكوعاها بالرفع عطف على ظهورها وكذا تعيد في الوقت إذا صلبت بادية الكتف وغيره مما يقابل الصدر في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة

(قوله اذ كفاها الكوعين) يفيد ذلك أن الكوعين ليسا من عورة المرأة (قوله ككشف أمة) ظاهره ان كشفه من حرة تعيد أبدا والالم يكن لتخصيصه بأعادة الامة في الوقت معني (قوله فلا إعادة عليه على المشهور) ومقابلته يعيد في الوقت. (قوله والقدمان) عطف على ما فوق المنكر أى ظهر او بطننا بخالف الاطراف هنا الاطراف المتقدمة (قوله والذراعان) من المنكب الى طرف الاصبع الوسطى يخالفه ما قاله في جامع الكافي ونصه ولا بأس أن ينظر الى وجه أم امرأته وشعرها وكفها وكذا زوجة أبيه وزوجة ابنه ولا ينظر منهن الى معصم ولا ساق ولا جسد ﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز تردد النظر وادامته الى امرأة شابة من محارمه أو غيرها من الاعضاء الحاجة اليه والضرورة في الشهادة ونحوها وعليه فيقيد كلام المصنف بغير تردد النظر وادامته ومفهوم الشابة أنه يجوز ذلك في المتجالة ذكره الخطاب (قوله ومن المحرم) ظاهره انه شامل للنسب والرضاع والصهر وظاهره ولو كافرا قاله في ك (قوله قوة داعيتها) أى غير أن الجلاء يمنع من التسلط على ذلك الفعل فالذكر كثر تسلطامنها وان لم يكن مثلها في الداعية لانه ليس عنده حياء مثلها (قوله غير أم الولد) أنت خير بأن أم الولد لا تأتي ذكرها (٣٤٨) انما هو بالنسبة لخصوص الصلاة فينشد يكون قوله ولا تطلب أمة مقصور على

ذراعها بدل كوعها وهو الظاهر اذ كفاها الكوعين ليسا من عورتها (ص) ككشف أمة فخذ الرجل (ش) تشبيهه في الاعادة في الوقت والمعنى أن الامة ولو بشائبة اذا صلت بادية الفخذ فانما تعيد في الوقت استحبابا بخلاف الرجل فلا إعادة عليه على المشهور لانه منها أغلظ وسواء كان الكشف فيهما عدا أو جهلا أو نسيانا والظاهر أن الفخذين كالفخذ فيهما (ص) ومع محرم غير الوجه والاطراف (ش) يعنى ان عورة الحرة مع الرجل المحرم من نسب أو رضاع أو صهر جميع بدنهما الا الوجه والاطراف وهى ما فوق المنكر وهو شامل لشعر الرأس والقدمان والذراعان فليس له أن يرى ثديها وصدرها وساقها والعبد الوغد مع سيده كالحر يرى منها الوجه والاطراف المتقدمة وترى منه ما تراه من محرمها كما سيأتى (ص) وترى من الاجنبى ما يراه من محرمه ومن المحرم كرجل مع مثله (ش) يعنى ان الحرة يجوز لها أن تنظر من الاجنبى الوجه والاطراف المتقدمة التى يراها المحرم من محرمه اذ ما ذكر ليس بعورة بالنسبة اليه وترى من محرمها ما يراه الرجل من مثله وهو جميع البدن ما عدا ما بين السرة أو الركبة ثم ان قوله وترى من الاجنبى أى وترى المرأة ولو أمة كما هو ظاهر نقل الخطاب والمواق خلافا لما فى تت من قصره على الحرة وعلى ما قاله المواق والخطاب فالامة ترى من الاجنبى الوجه والاطراف ولا ترى منه غير ذلك ويرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة ولعل الفرق وان كان القياس العكس قوة داعيتها للرجل وضعف داعيته لها (ص) ولا تطلب أمة بتغطية رأس (ش) لما قدم تحديد عورة الامة الواجب سترها أشار لحكم ما عداها والمعنى أن الامة ومن فيها بقية رق من مكاتبة ومبعضة غير أم الولد بدليل ما يأتى لا تطلب لا وجوبا ولا ندبا بتغطية رأس بخلاف ستر جميع الجسد فطوبى لها (ص) وندب سترها بخلو (ش) يعنى أنه يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة لغير الصلاة عن الملائكة وبكره التجرد لغير حاجة

خصوص الصلاة ولذلك قال تت ولا تطلب أمة بتغطية رأس في صلاتها نداء فيجوز لها أن لا تغطيه كالرجل واذا صلت بغيره لم تعد الخ (قوله فطوبى لها) أى ندبافيماء عدا ما بين السرة والركبة وحاصل ما فى المقام ان أم الولد وغيرها اشتركا في وجوب ستر ما بين السرة والركبة وفي ندب ما زاد على ذلك الا الرأس واختلافا في الرأس فأم الولد يندب لها وغيرها أقوال ثلاثة بالجواز وندب التغطية وندب عدمها عرج رحمه الله والحاصل أن المعتمد ما قلنا كما أفاده شيخنا قال عياض الصواب ندب تغطيتها في الصلاة لانها أولى من الرجال ولا ينبغى اليوم الكشف مطلقا لمجموع الفساد فى أكثر الناس فلو خرجت جارية مكشوفة الرأس فى الأسواق والأزقة لوجب على الامام أن

يمنع من ذلك ويلزم الامامية تميزهن من الحرائر و بعض الشراح جعل كلام المصنف عاما فقال ولا تطلب أمة لا وجوبا ولا ندبا بل تندب بعدم التغطية كما صرح به ابن ناجى وقد كان عمر رضى الله عنه يضرب من تغطى رأسها من الاماء لا يشتهن بالحرائر و صوب سند الجواز كما نقله أبو سعيد لان غايتها أن تكون كالرجل فاذا لم يستحب له كشف رأسه بل يجوز فى الامة أولى (قوله المغلظة) قال عرج الذى عليه معظم أشياخنا أن المراد بها هنا العورة المغلظة وهى ما عدا الصلاة لكشفه أبدا على تفصيلها المتقدمة ولم أرفعه مستندا وفسرها اللخمي بالسواطين خاصة وظاهره شموله للحرة وغيرها وفى ابن عبد السلام العورة فى هذا الفرع والله أعلم السواطين وما والاها خاصة ولا يدخل فى ذلك الفخذ من الرجل اه فزاد ابن عبد السلام على ما عدا اللخمي ما والى السواطين وهو ظاهر ثم ان كلام اللخمي يدل على أن الفخذ من الرجل والمرأة وكذلك البطن من المرأة خارج من هذا الحكم بخلاف ابن عبد السلام ولعله لم يقصد الحصر فيما ذكره من الفخذ للرجل أفاده الشيخ أحمد الزرقانى قال عرج وقد اقتصر أبو الحسن على كلام اللخمي ولم يزد عليه شيئا (قلت) مقتضى قوله ولا يدخل أن ذلك من الامة يدخل وعلى هذا فالعورة هنا ليس المراد بها العورة المغلظة فقط ولا ما يشملها ويشمل الخففة وانما المراد بها عورة خاصة انتهى فالقالات أربع والذى رجحه شيخنا الصغير كلام ابن عبد السلام

أن المراد به السوأتان وما فارقهما في مطلق شخص (قوله وصغيرة ستر واجب) ومثل الصغيرة الصغيرة في أنه يندب له الستر والواجب على الرجل (قوله وان لم تراها في الخ) حاصل المصنف على هذا أن الصغيرة التي تؤمر بالصلاة يستحب لها الستر والواجب على المرأة وان لم تراها وأما الاعادة عند ترك القناع فشرطه أن تكون مراعاة عند انقضاء كلامه إلا أنه فيه شيء وذلك لأن أشهب يقول بأن من تؤمر بالصلاة تعيد فلا وجه للتقييد بالمراعاة قال أشهب وإذا وصلت الصبية التي لم تبلغ الحيض بغير قناع وهي ممن تؤمر بالصلاة فتعبد في الوقت وأما المدونة فلم تذكر الاعادة وإنما قالت والحررة المراهقة ومن تؤمر منهن بالصلاة في الستر كالبالغة انتهى فان أخذ الاعادة من التشبيه بالبالغة فلا فرق بين المراهقة وغيرها وفي ابن يونس قال ابن القاسم في الجارية التي لم تبلغ الحيض ومثلها قد أمرت بالصلاة وقد بلغت اثنتي عشرة سنة أو إحدى (٩٤ و ٩٥) عشرة سنة تؤمر بأن تستمرن نفسها في الصلاة

ما استره الحررة البالغة فلم يذكر أيضا الاعادة إلا ما يؤخذ من التشبيه فان كان هذا معتمدا كما يظهر من توضيحه فيقيد أيضا بقوله وصغيرة بالمراهقة فيكون مخالفا للمدونة ويكون جزمه بالاعادة لا دليل فيه إلا ما يؤخذ من التشبيه والظاهر من توضيحه أنه اعتمد قول أشهب إلا أنه لم ينقله على وجهه بل نقله على أنه في المراهقة فجري على ذلك في مختصره وليس كذلك كما علمت وقد نقله الشارح والموافق مقلدين له وقد علمت وجهه وبالله التوفيق قاله محشي تن رحمه الله (قوله يستمر ظهور القدمين) هذا يخالف ما تقدم له من أن عورتها ما عدا الوجه والكفين فيدخل بطون القدمين فالعبارة التي بعدها تخالفها وهي الموافقة لما تقدم إلا أن في عب نسبة العبارة الأولى هنا المدونة فانه قال كذا في المدونة غير أن شيخنا السيد أفاد أن بطون القدمين من الواجب ستره غير أنه لا اعادة فيه ونقله عن بعض العلماء وهو الموافق لما تقدم (قوله فستر عورتها) أي عورة الحررة الصغيرة

(ص) ولأم ولد وصغيرة ستر واجب على الحررة (ش) هذا عطف على سترها أي ونذ حررة صغيرة تؤمر بالصلاة وان لم تراها في وقت ولأم ولد دون غيرها ممن فيه شائبة حرية الستر والواجب على الحررة البالغة من قناع ودرع يستر ظهور القدمين وبعبارة أخرى أي ستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ما عدا ما بين السرة والركبة هذا هو المراد والافترع عورتها ما واجب وقوله الواجب على الحررة أي في الصلاة وهو جميع بدنها (ص) وأعادت ان تراها في الاصفرار ككبيرة ان تراها في القناع (ش) يعني أن الصغيرة إذا تراها في كبت إحدى عشرة سنة والكبيرة الحررة وأم الولد إذا ترك كل القناع وصلت بادية الشعر فلتعبد كلام من العشائين للفجر والصبح للشمس والظهورين للاصفرار اللخمي وان كانت الحررة بنت ثمان كان أمرها أخف وتقدم توجيه ابن رشد وابن يونس لاعادة الظهورين للاصفرار لا للعروب بأن الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلي نافلة عند الاصفرار ولو قال كام ولعل كان أنسب للاختصار ولانه نص المدونة لانه قدم حكم الكبيرة ان تعبد لصدرها وأطرافها بوقت (ص) كصل بحرير وان انفرد (ش) تشبيهه في الاعادة في الوقت يعني أن من صلى بحرير أو بذهب لا يسالك فانه يعيد في الوقت وان انفرد باللبس مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل باعادته أبدا ويحتمل وان انفرد في الوجود أي لم يوجد غيره حين صلى به خلافا لاصبح القائل بعدم الاعادة وأما من صلى حامل له في كبة أو في جيبه أو في فمه فلا اعادة عليه ولا ثم عليه (ص) أو بنجس بغير (ش) أي وكذلك يعيد إلى الاصفرار إذا صلى بثوب نجس ذاتا أو عارضاله لابساله أو حاملا ويعيد في شيء طاهر غير حرير إذا لفائدة في الاعادة بشي نجس أو حرير وكذلك لا يعيد في الأخر إذا صلى بأحدهما والباء في بحرير وبنجس وبغير انظر فية وحذف المضاف مع غير اختصار وذلك جائز أي يعيد في غير النجس وفي غير الحرير وقوله بغير متعلق بأعاد المدلول عليه بما تقدم (ص) أو بوجود مطهر (ش) أي وكذلك يعيد في الوقت حيث وجد ما يظهر به الثوب الذي صلى فيه فقله بغير راجع للحرير وللنجس وقوله أو بوجود مطهر راجع للنجس أو للنجس (ص) وان ظن عدم صلاته وصلى بطاهر (ش) يريد أن من صلى بثوب نجس أو حرير ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر ثم ذكر أنه صلى بثوب نجس أو حرير فانه يعيدها ثالث مرة لأن الصلاة الثانية لم تقع جارية للأولى فيأتي بثالثة للجهل برفق وله وان ظن الخ مبالغة في الاعادة في الوقت

(٣٣ - خشي أول)

وعورة أم الولد التي هي بين السرة والركبة والوجوب بالنسبة للصغيرة باعتبار أولها (قوله ان تراها في القناع) ذكر باعتبار كونها شخصين (قوله والكبيرة الحررة وأم الولد) إلا أن الأولى أن يحمل المصنف على أم الولد لأن الحررة الكبيرة تقدم الكلام عليها (قوله للاختصار) للاختصار ان كان يذكّر الشرط (قوله ولانه نص المدونة) أي ان المدونة صرحت بأم الولد (قوله ويعيد في شيء طاهر) إلا أن في الحرير مطلقا وفي النجس إذا كان عاجزا أو ناسيا وهذا كلام مستأنف متعلق بالطرفين (قوله والباء الخ) أي وأما الباء في قوله أو بوجود مطهر فهي للسببية (قوله فصلى بثوب طاهر ثم ذكر أنه صلى بثوب نجس أو حرير) أشار إلى أن في المصنف حذف والتقدير وصلى بطاهر أو غير حرير لاجل أن يرجع للمستثنين أو أشار إلى أن مثل مسألة النجس مسألة الحرير غير أن الأولى أن يقول الشارح ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر أو غير حرير

(قوله وهو الجارى الخ) وهو المذهب وعلى عدم الاعادة فيقال في الفرق بينه وبين من صلى بثوب نجس أو حرير أنه بعيد في الوقت أن المصلي مكلف معهم بالاستتراف الجلاء بخلافه مع التعري فليس مكلفه (قوله أو حرير) لا تتقيد الصلاة في الحرير بالنسيان خلافا لما يظهر من ظاهر السياق (قوله وكره محدد) أي ليس محدد (قوله أي يصف جرمها) أي لرقته أو احاطته بها (قوله كالخزام) أي على ثوب رقيق وأما الخزام على القفطان فلا تحدد بالعود أي المغلظة فلا كراهة ويحتمل أن مراده بالعود ما يشمل المغلظة والخففة كاللبتين فيكون الخزام على القفطان مكرها (قوله لا يريح) أي يضرب به (قوله لأنه ليس من زى العرب والسلف) لا يخفى أن السلف يقتدى بهم وأما العرب فلا يقتدى بهم (٣٥٠) وكان ذلك لكون السلف وافقت العرب (قوله وأما لو صلى بمنزرا الخ) خلاصته أن

التحديد بهذا المنزلا كراهة فيه بالتحديد بل الكراهة انما تحققت باعتبار كشف الكتف فينشد ينبغي أن يراد بالمنزرا هو أعم فتدبر (قوله لصلاة) راجع للثلاثة لا للمحدد أيضا خلافا لما في الشيخ أحمد الزرقاني ولو أخر قوله لصلاة عن قوله وتلثم ليرجع له أيضا لكان أولى يخرج من عادته ذلك كالمرابطين ومن عمله لشغل (قوله تغطية الوجه) ظاهره كله فيكون مخالفا للقولين الاتيين ويمكن أن يقال أنه على حذف مضاف أي بعض الوجه فيأتي على القولين الاتيين فتكون المسئلة ذات قولين لذات أقوال أو نقول تغطية متعلقة بالوجه (قوله واللائم تغطية) الاولى أن يقول وكذا يكره اللائم وهو تغطية الشفة السفلى باللائم (قوله لأنه من الغلو) أي الزيادة في الدين الذي لم ترد به السنة السمحاء أي لأن ما ذكر من الأمرين (قوله النقاب تغطية) أي ذو تغطية (قوله وضمه) عطف تفسير (قوله وأولى ذيله) أي تسمير ذيله في حال نزوله للسجود مكره كما يفعله بعض (قوله

(ص) لا عاجز صلى عربانا (ش) بالرفع عطف على الضمير المستتر في وأعادت لصدرها وبالجر عطف على مصل والمعنى أن العاجز عن الستركل شيء إذا صلى عربانا ثم وجد ما يستتر به في الوقت فلا إعادة عليه ولم يحكم ابن رشد خلافه وجعل المازري المذهب الاعادة في الوقت قال بعضهم وهو الجارى على تقديم النجس والحرير على التعري لأنه إذا لزم الاعادة من صلى فيهما مع تقديمهما على التعري فلتلزم مع التعري الاضعف منهما أخرى وأما على تقديم التعري عليهم فلا إشكال (ص) كفاية (ش) تشبيهه في عدم الاعادة يعني أن من صلى فائتة ثم تبين له أنه صلاها بنجس أو حرير فلا يعيدها عند وجود غيره لا نقضاء وقتها بفراغها (ص) وكره محدد (ش) أي وكره ما يحسد العورة أي يصف جرمها كالخزام والسراويل والثوب الرقيق الصفيق ما لم يكن الوصف بسبب ريح فان كان بسببه فلا كراهة كما أشار إلى ذلك بقوله (لا يريح) ومثله البطل ثم إن كراهة ما يحسد في غير المنزرا كما في الجلاب وابن الحاجب أي لأنه من زى السلف بخلاف السراويل لأنه ليس من زى العرب والسلف والمراد بالمنزرا المحففة أي ما يلتحف به ويستتر جميع جسده وان كان محمدا وأما لو صلى بمنزرا وليس على أكتافه شيء مع القدرة على الثياب فيكره وظاهر قوله وكره محدد ولو خارج الصلاة وهو واضح كما في الخطاب (ص) وانتقاب المرأة ككف كم وشعر الصلاة وتلثم (ش) يعني وكذلك يكره للمرأة وأولى الرجل الانتقاب في الصلاة وهو تغطية الوجه بالنقاب واللائم تغطية الشفة السفلى لأنه من الغلو في الدين ولا إعادة على فاعله وفي النهاية اللشم سد الفم باللائم والنقاب ما يصل إلى العيون انتهى وقال بعضهم النقاب تغطية الانف وكذلك يكره للمصلي تسمير يركبه وضمه لأن في ذلك ضمير بامن تركه الخشوع وأولى ذيله عن السابق ومثله إذا صلى محتزما أو جمع شعره وهذا إذا فعله لأجل الصلاة أما لو كان ذلك لباسا أو كان لأجل شغل فحضرت الصلاة فصلى به فلا كراهة فيه قاله ابن بونس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكفت شعرا ولا ثوبا فأخبر أن النهي عن ذلك إنما هو إذا قصد به الصلاة والكفت معناه الضم وروى إذا سجد الإنسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة (ص) ككشف مشتر صدره أو ساقا (ش) هذا تشبيهه لفائدة الحكم وهو الكراهة والمعنى أنه يكره لم يدرى أنه يكره أم لا أن يكشف صدرها أو ساقها أو معصمها نص عليه في الواضحة عن مالك وزاد في البيان عن ابن القاسم بل ينظر الوجه والكف ونحوهما كزواج الحرة فان قلت النظر لهذا في بلا شهوة جائز فلم يكره كشفهما قلت لما كان

أما لو كان ذلك لباسا أي ما ذكر من الانتقاب وما بعده (قوله فلا كراهة فيه) أي سواء عادليا كان الكشف له كشفهما من الشغل أم لا لكن الأفضل إرشاله وظاهر كلام المواق كراهة الانتقاب في الصلاة وان لم يفعله لها (قوله ولا أكفت) بكسر الفاء من باب ضرب (قوله إنما هو إذا قصد به الصلاة) لأن ذكر الكفت مقتضى السجود يؤذن بأن ذلك لأجل الصلاة (قوله وروى الخ) أي به لبيان حكمة النهي عما تقدم لكنه لا يفيد الكراهة إذ يحتمل خلاف الأولى (قوله والمعنى أنه يكره لم يدرى الخ) أي رجل وأما المرأة فلا لأن تشتري عبدا فيحرم عليها أن ترى صدره (قوله لم يدرى) أي وأما من اشتري بالفعل فلا كراهة (قوله أن يكشف الخ) أما لو كانت مكشوفة من أول الأمر فلا كراهة وأما جسده باليد فمكره (قوله ونحوهما) أي كظهور القدمين ولا يراد بالنحو بقية الأطراف لأنه ينكشف عليه قوله أو معصمها وهو الأقرب لظاهر اللفظ (قوله كزواج الحرة) ليس التشبيه تاما لأن زواج الحرة يقتصر على الوجه

والكفين (قوله والغالب انما يقصد ههنا التلذذ) أي بحسب المنظمة والافه وحرام (فان قلت) شو عين ما بعده على هذا (قلت) الذي بعده لم تراع فيه غلبة ثم قد يقال ان الغالب معرفة الاطلاع على الحالة لا الذمة (قوله في حال سدل رداءه) أي انه انكشف بكشف الصدر والساق في حال سدل الرداء مع انك خبير بأن الكشف المذكور مكره وان لم يسدل الرداء (قوله ككشف مستر صدر الخ) أي ان الانسان اذا كان مستترا بشيء على جسمه الشامل لصدرة وساقه يكره أن يكشفه صدرا أو ساقا إلا أنه يرد أنه لم يسمع مسترا أيضا فيما يظهر (قوله وصمما) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم وبالمد قاله الكرماني وابن حجر وقال شمس الدين تلميذ البساطي إنه مرفوع بضمزة مفردة (قوله ستر) يحتمل قراءته بكسر السين وضمها وفتحها القول المصباح الستر بالكسر وانضم ما يستتر به بالفتح المصدر لقتل أي فعل الساتر (قوله ان كانت مع ستر تحتها من مسترا أو ثوب) أي فالثوب الذي اشتمل به اشتمال الصماء مخدوع على البدن فوق المنزلة والثوب وقوله في معنى المربوط أي لانه لما لف الثوب الذي فيه طول على جميع أكتافه وجعله محيطا به صار كالربوط (قوله أولانه لا يباشر الارض الخ) أي بيديه معا فيكون الثوب محيطا به من الجانبين وتكون يداه متورتين تحت الثوب المحيط به وقوله انكشف عورته فيه نظر اذ لا انكشف مع وجود الساتر وقوله فان عدم الساتر يتبادر من العبارة أن الثوب المحتجب به على الاعلى فقط وأما الاسفل فالأزار ساتر فعلى تقدير لو عدم الأزار تكون العورة مكشوفة بالفعل فيرد أن يقال فلا (٣٥٩) تكون الحرمة من جهة الصماء بل من حصول

الكشف ابتداء لأنه يقال وان كان بعيدا فيفرض الكلام في ساتر لجميع البدن محيط بالبدن وليس هناك ساتر ومنع لانه لو باشر كما هو مطلوب لحصل الكشف وخلاصته أنه اذا لم يكن هناك ساتر يحصل الانكشاف عند حصول مباشرة الارض الذي هو المطلوب فلذلك منع حينئذ يكون المنع عند حصول الامر المطلوب لا مطلقا (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تخالف الاولى وذلك لان الاولى تفيد أن الثوب محيط به من كل جانب ساتر ليد منه معا وهذه العبارة صريحة في عدم اشتمال الثوب على اليدين معا بل على احدهما فعلى تقدير اذا عدم الساتر

كشفهما فعلا له وأفعال العقلاء تصان عن العيب والغالب انما يقصد ههنا التلذذ جل الكشف على قصد ذلك أو ان الكشف منظمة الذمة بخلاف النظر لهما من غير كشف وأما جسده باليد فحرام ويقع في بعض النسخ كما قال ابن غازي ككشف مسدل بدل مشتر وصوابه سادل من سدل ثلاثيا لانه لم يسمع أسدل أي ككراة صلاة شخص كشف صدره أو ساقه في حال سدل رداءه وفي بعض النسخ ككشف مستر بضم الميم وسكون المهملة وكسر التاء أي يكره لمن كان مستترا أن يكشف في الصلاة صدرا أو ساقا (ص) وصمما بستر والامنت (ش) أي وكره في الصلاة الاشتمال بالصماء ان كانت مع ستر تحتها من مثرا أو ثوب لانه في معنى المربوط فلا يتمكن من اتمام الركوع والسجود أولانه لا يباشر الارض بيديه وان باشر به ما انكشف عورته فان عدم الساتر منعت حصول الكشف حينئذ وبعبارة أخرى وكره في الصلاة اشتمال الصماء وهي عند الفقهاء أن يشتمل بثوب يلقيه على منكبيه مخرجا يده اليسرى من تحته أو مخرجا إحدى يديه من تحته وهذا الثاني ظاهر الرسالة وانما كره لانه يبدو معه جنبه فهو كمن صلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء لان كشف البعض ككشف الكل والاول هو ما ذكره الشارح عن ابن يونس وفسر أول كلامه الصماء بالاضطباع فانه قال في قوله وصمما بستر أي ويكره اشتمال الصماء اذا كانت مع ساتر غيرها ومعنى ذلك أن يرتدى الرجل فيبدي ككتفه الايمن ويسدل الطرف الايسر وفي البخاري النهي عن ذلك وانما كان مكره هالانه في معنى المربوط

يكون مكشورا تحقيقا (قوله عند الفقهاء) أي وأما في اللغة ففسرها في الصحاح والقاموس بأن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعانقه الايسر ثم رده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعانقه الايمن فيغطي ما معانته (أقول) هذا التفسير مفاد العبارة الاولى (قوله يلقيه الخ) لا يخفى أنه على هذين الوجهين لا يكون الرداء محيطا به من الجانبين بل من جانب اليمنى فقط على الاول أو من أحد الجانبين على الثاني بخلاف الاول فالرداء محيط به من الجانبين ويمكن حمل العبارة الاولى على هذه ويكون معنى قوله لا يباشر الارض بيديه أي معا فلا يباشر في أنه مباشر بواحدة فتدبر (قوله وانما كره الخ) أي عند الساتر وقوله لانه يبدو الخ هذا اذا كان المستر متزرا أو سريالا وأما لو كان ثوبا فلا تتم تلك العلة نعم تأتي العلة المتقدمة وهو أنه في معنى المربوط ثم يأتي ما تقدم من أنه اذا لم يكن ساترا لحرمة ظاهرة (قوله لان كشف البعض) وهو الجنب ككشف الكل هذا يقتضي أن الجنب من الكتف وليس كذلك فالاولى أن يقول ان كشف الجنب ككشف الكتف (قوله فسر أول كلامه الصماء بالاضطباع) أي فلم يصب في أول كلامه لانه فسر الشيء بتفسير حقيقة (قوله ويسدل الطرف) أي على الطرف الايسر حاصل الاضطباع على ما أفاده في أن يرتدى براء أي صغير ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء أي لان الصماء اشتمال في جميع بدنه بخلاف الاضطباع كالقنطرة مثلا (قوله لانه في معنى المربوط) يفرض هذا فيما اذا كان غطي الشق الايسر بطرف الرداء الصغير ثم غرزه تحت الرداء بحيث صار الطرف مشدودا على الايسر بل والكراهة من حيث بدو الكتف الايمن وهذا ظاهر اذا كان الساتر متزرا أو سريالا وأما لو كان

ثوباً فلا بد ولا كنف الايمن ويحمل ذلك على ما اذا كان المضطبع به في الاعلى فقط وأما لو كان على جميع البدن كداء كبير يستر العورة فلا حرمة عند عدم ساتر تحته ثم نقول ان الكراهة حاصلة بدون الانتفات لذلك لان كتفه الايمن مكشوف (قوله ثم قال قال ابن يونس الخ) هذا هو التفسير بالحقيقة (قوله أن يشتمل بالثوب على منكبيه) أي بحيث يكون محيطاً به من كل جانب (قوله وليس عليه منزر) لا يخفى أنه حينئذ عورته وهي ما بين السرة والركبة مكشوفة فالمنع لا يخفى وقوله منزر أي ولا ثوب ولا لباس (قوله ثم كرهه) أي فهو المعتمد فلذا ذهب اليه المصنف (قوله قال ابن القاسم) مراده بالاحجية الوجوب (قوله وليس بضيق) أي ليس بحرام وعدم الحرمة صادق بالجواز والكراهة فيأتي على قول مالك الاول والثاني أو ليس بمنهي عنه أصلاً فيكون موافقاً لقول مالك الاول (قوله أن يرتدى) أي برداء صغير كافي له (قوله انكشف جنبه) لا يخفى عليك أنه لم يعمل هنا بالربط كما عمل به سابقا وان الكراهة انما جاءت من كشف الجنب (قوله فهو جائز) أي لان كلا من الكتفين مستور والجنب مستور (قوله جاز كالتوشع) ظاهر عبارته مستوى الطرفين وفي قت أنه محتمل للجواز والكراهة (قوله ادارة الجالس) من اضافة المصدر للفعل وقوله ثوبه مفعول به أي يجعل الجالس ثوبه محيطاً بظهره وقوله وركبته مبتدأ (٣٥٣) وقوله الى صدره خبر أي والحال أن ركبته مضمومتان لصدره وهذا لا يكون في ثوب مسلول في العنق بل في مثل ملحفه مثلاً وحاصل تقرير بهرام أنه اذا كان هناك ساتر تحت ذلك كلباس جاز والامنع لعدم الساتر للعورة (أقول) فالحرمة اذن لا يتوهم خلافها والبساطي يقول لا حرمة بل الكراهة أي حيث لم يكن ساتر كلباس أي ويجعل الحيوة ساترة بنفسها وهذا أقرب فان قلت هـ لاجعت كلام بهرام حرمة وجهه وان افيد اذا كانت الحيوة ساترة وتكون الحرمة عند عدم الساتر لخوف سقوط الحيوة قلت منع من ذلك ظاهر تقرير نت تنبيهه هذا الاحتباء يكره في غير الصلاة أي بحضور جماعة وفي صلاة في بعض أفعالها كالشهد والظاهر تقرير البساطي قال بعض

ولا يتمكن من الركوع والسجود المندوب ثم قال قال ابن يونس قال في العتبية واشتمال الصماء المنهي عنه أن يشتمل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه منزر وأجاز مالك أن كان معه ساتر ثم كرهه قال ابن القاسم وتركه أحب الى الحديث وليس بضيق اذا كان مؤتزراً قال مالك والاضبطاع أن يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء انتهى أي لانه اذا أخرج يده المستتر بالازار انكشف جنبه وأما التوشع وهو أخذ أحد طرفيه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر من تحت اليسرى ليضعه على كتفه اليمنى فهو جائز (ص) كاحتباء لاسترمعه (ش) جواز الشارح أن التشبيه فيما بعد والاول هو المنع حيث لاسترمعه والاجاز كالتوشع كما مر والاحتباء كما قال ابن عرفة هو ادارة الجالس بظهره وركبته الى صدره ثوبه معتمداً عليه وأجاز البساطي وجهاً آخر وهو أنه راجع الى ما قبل والاو يكون المعنى ان الاحتباء الذي لاسترمعه مكره اذا كان الثوب المحتبى به ساتر للعورة خوف سقوط حيوته فيؤدي الى انكشاف فرجه وظاهره أنه لا كراهة مع وجود السترو والفرق على هذا بينهما ظاهر (ص) وعصى وصحت ان لبس حريراً (ش) يعني أن المصلي الذي ذكر اذا لبس حريراً خالصاً مع وجود غيره فان صلاته تصح مع عصيانه لاجماع أهل العلم كما قال ابن رشد على حرمة لبس خالصه على الرجال انتهى والمشهور بالمنع لحكمة أو جهاد خلافاً لابن الماجشون وكذا افتراشه والارتفاق به خلافاً له وأجاز ابن القاسم وابن حبيب تعليقه ستراً كالشحنات حيث لا يستند اليها الرجال لانها انما هي لباس لما ستر به من الشيطان قال ابن رشد واعتزضت حكاية صاحب المدخل منع ذلك ابن عرفة أجاز الكل خط العلم

ثوب مسلول في العنق بل في مثل ملحفه مثلاً وحاصل تقرير بهرام أنه اذا كان هناك ساتر تحت ذلك كلباس جاز والامنع لعدم الساتر للعورة (أقول) فالحرمة اذن لا يتوهم خلافها والبساطي يقول لا حرمة بل الكراهة أي حيث لم يكن ساتر كلباس أي ويجعل الحيوة ساترة بنفسها وهذا أقرب فان قلت هـ لاجعت كلام بهرام حرمة وجهه وان افيد اذا كانت الحيوة ساترة وتكون الحرمة عند عدم الساتر لخوف سقوط الحيوة قلت منع من ذلك ظاهر تقرير نت تنبيهه هذا الاحتباء يكره في غير الصلاة أي بحضور جماعة وفي صلاة في بعض أفعالها كالشهد والظاهر تقرير البساطي قال بعض

الشرح وأكون الاحتباء بالثوب هو الغالب والافيداه كالثوب (قوله بينهما) أي بين الصماء والحيوة وقد يقال ان الفرق بينهما ما ظاهر حتى على الاول الذي هو كلام بهرام لان مع الساتر في الحيوة على الاول الجواز لا الكراهة كما في قوله كالتوشع (قوله والمشهور بالمنع لحكمة) ما لم يتعين طريقاً للدواء والاجاز (قوله خلافاً لابن الماجشون) معللاًه بأن فيه المباهاة والارهاب في الحرب وبأنه بقي عنه القتال من النبل (قوله والارتفاق) أي كالاستناد اليه (قوله كالشحنات) بضم الباء الشحنات هي الناموسية في عرف مصر وقول الشارح لانها انما هي ستر لما ستر به من الشيطان لا يظهر (قوله قال ابن رشد) الاول أن يقول قاله ابن رشد بالضمير العائد على ما تقدم لان الاعتراض من الخطاب واعتزضت مبني للفعل (قوله خط العلم) الاضافة اليه أي خط هو العلم قال ابن حبيب ولا بأس بالعلم الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة وقيل أربعة أصابع وقيل ثلاثة وقيل اصبعين وقيل اصبع وأما السجاف فيجوز القليل والمراد بالقليل ما دون الثلث والكثير الثلث فأكثر لان الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل تقرير شيخ بعض شيوخنا الزرقاني والفرق بينهما أن العلم أشد اتصالاً بالثوب وبعضهم قاس السجاف على خط العلم فلذلك جزم الشيخ أحد النفر أوى بحرمة ما زاد على أربعة أصابع وتطر بعض الاشياخ في خيط السجدة ورأيت تقريراً بجوازه وأما الذهب فلم يجوزوا منه شيئاً ولو قل وأما ما يجعل في أرياف مصر من جعل الحرير ونحوه على الجمال خصوصاً للرجال هل يجوز أم لا

الظاهر المنع كذا قرر وانظره ويصور خط العلم في الشبكة التي تجعل في القوطة مشلا (قوله والخياطة به) أي بالحري (قوله والراية) أي راية الحرب وأما التي للشايخ فلا يجوز لأنهم يقصدون به الفخر كذا نقل عن بعض الشيوخ (قوله واللبنة) بكسر اللام وسكون الباء وفتح النون في القاموس لبنة التيمص وعي المعروفة الآن بالنفق (قوله وأما الخرز الخ) قال في لـ وأما ما جئتم به من برداء وبر ونحوه فحرام وقرره شيخنا الصغير وفي بعض شراح الرسالة الكراخية (قوله أظهر الأقوال) اعلم أن الخرز عبارة عما كان سدا من الحرير واللحمة من الورق فقط وأما إذا لم يغيره من قطن أو كتان فلا يقال فيه خرز وفي الجميع أربعة أقوال أولها لبسها جائز من قبيل المباح من لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها لم يؤجر على تركها الثاني أن لبسها غير جائز فمن لبسها أثم ومن تركها لم ينجأ الثالث أن لبسها مكروه فمن لبسها لم يأثم ومن تركها أجر وهذا هو أظهر الأقوال وأولها بالصواب الرابع الفرق بين ثياب الخرز وثناء الثياب فيجوز لباس الخرز ولا يجوز لباس سواء والله ذهب ابن حبيب وهو أضعف الأقوال كذا في المقدمات بحذف بعض إذا علمت ذلك فقول الشارح وما في معناه أي وما في معنى الخرز أي فالخرز قاصر على نوع مخصوص وهو ما كان (٣٥٣) سدا من حرير ولحمته من وبر (قوله كساء البريسم)

يجوز فتح السين وشمها البريسم ما كان سدا من حرير ولحمته من قطن **(قائمة)** ذكر وأنه ينبغي للإنسان أن يلبس أحسن الملابس خدوصا في حال صلته وأفضله البياض غير الخلق فيكره كما كره مالك لبس الصوف خوف الشهرة لأن في غيره من القطن ونحوه ما يغني عنه وقالوا ينبغي للعالم أن يلبس ما يميزه عن غيره وأجاز مالك والشافعي لبس الأحمر والمعهنر والمزعفر قاله البرزلي وقال النووي في شرح مسلم مذهب مالك جواز لبس المعصفر والاولى تركه (قوله مالم تحزه الغصاب ببناء الخ) حاصله ان الارض المغصوبة الخالية من البناء تجوز الصلاة فيها مالم ينها الغاصب فإذا بناها حرمت الصلاة فيها ثم يؤخذ منه أن الصلاة في الدور المغصوبة لا تجوز وهو كذلك وان وقع وزل صحت قال بعضهم

والخياطة به ابن رشد والراية وبعض أصحاب المازري والطوق واللينة ومنع ابن حبيب الجيب والزر قال ابن عرفة لا أعرف اباحة تبعية الزوج الزوجته وجزم تلي هذه ابن ناجي بالمنع عدا حكم خالصه وأما الخرز وهو ما سدا من حرير ولحمته وبر وما في معناه من الثياب التي طعمها قطن أو كتان فقال ابن رشد أظهر الأقوال وأولها بالصواب أن لبسها مكروه يؤجر على تركه ولا يأثم في فعله لأنه من المشتبهات المتكافئة أدلة حلها وحرمتها التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتهاها فقد استبرأ دينه وعرضه وعليه يأتي ما حكى عن لباس مالك كساء البريسم كساء أبيه هرون الرشيد انتهى وأول لبس المسلمين الحرير في زمن علي وأول من لبس الخرز عبد الله بن عامر بن كريز (ص) أو ذهباً أو سرق أو نظر محرما فيها (ش) يعني أن المصلي إذا لبس ذهباً حتماً أو غيره أو سرق في صلته أو نظر فيها إلى محرم فلا تبطل صلته وإن كان عاصيا وتنازع الأفعال الثلاثة قوله فيها ويعيد في الحرير والذهب في الوقت كما في المعروف خلاف قول من قال يعيد من صلى بثوب مغصوب أو في دار مغصوبة قاله المازري وقال أبو بكر بن عبد الرحمن الصلاة في أراضي المسلمين بغير إذنهم جائزة بخلاف مالم تحزه الغصاب ببناء أو حوزا انتهى ويستثنى من قوله نظر محرما فيها من نظر عورة نفسه أو عورة امامه فإن صلته تبطل وإن نظر عورة غيره لم تبطل مالم يشغله ذلك أو يتلذذه ذكره ابن عرفة وغيره ولعل المراد بالاستغفال الذي يتضمن خلا بركن من أركان الصلاة لكن محل بطلان صلاة من نظر عورة نفسه أو عورة امامه حيث كان النظر عمدا وان نسي كونه في صلاة بالنظر لعورة امامه وأما بالنظر لعورة نفسه فلا بد من العمد مع علمه أنه في صلاة (ص) وان لم يجد الاسترا لا حد فرجيه فثالثها بخير (ش) يعني أنه إذا وجد العريان ستره لا يكفي إلا أحد الفرجين القبيل أو الدبر فهل يستر القبيل لشدة فحشه أو الدبر لأنه أشد عورا خصوصا عند الركوع والسجود أو يورى أي ماشاء ولم يكن في ذلك مشهور ولا قول مرجح

ومنه يؤخذ منع البيع والشراء في الاسواق المغصوبة بل ولا يجوز الدخول في الدور المغصوبة (قوله من نظر عورة نفسه) فان قلت أي فرق بين هذين وغيرهما من المحرم قلت المحرم المتعلق بذات الصلاة يبطلها كما ذكرنا مثله في قصص الكبر بالعلوفية أو بالامامة (قوله أو يتلذذ) قال في لـ وهل يقيد البطلان بتعمد النظر وهو الظاهر أو ولو كان ناسيا (قوله حيث كان النظر عمدا وان نسي كونه في صلاة الخ) فان قلت أي فرق بين النظر لعورة امامه والنظر لعورته هو قلت الفرق أن نظره لعورة غيره لا يجوز بخلاف عورة نفسه مع ملاحظة شدة ارتباطه بصلاة امامه وأورد على الفرق مالم كان الزوج اماما الزوجته فتبطل صلاتها ان تعمدت نظر عورته مع أنه لا يحرم عليها نظر عورة زوجها وأجيب بأنه لما كان نظرها لعورته مظنة تلذذها واستغالتها نزل منزلة امام غير زوج وأما النظر لعورة نفسه خارج الصلاة فليس من المروءة وتقل عن الترمذي الحكيم رضي الله عنه أن من داوم عليه ابتلى بالزنا (قوله لشدة فحشه) لا يخفى أن المعنى على التقضيل أي لكونه أشد فحشا (قوله لأنه أشد عورا) أي أشد فحشا فكان القائل بكل منهما لا يسلم لصاحبه علمته (قوله خصوصا الخ) قد يقال في غير الحالتين مستورا باليتين فلعل الاظهر القول بستر القبيل لأن الدبر انما يظهر في حالتين فقط (قوله أو يورى أي ماشاء) كأنه استوى عنده الأمران **(تبيين)** محل الأقوال إذا سوى كشف كل كشف الآخر

وأما ولم ينسأ وكشفهما كالموصل إلى حائط ستر لا برأ وخلفه حائط ستر لقبيل (قوله أو على شرطيته) أي مع الذكر والقدرة (قوله فلا يشك الخ) أي لأنه يقال أي فرق كما أن الطهارة شرط كذلك ستر العورة شرط وقد قالوا تسقط الصلاة عند فقد الطهارة ولم يقولوا هنا تسقط مع فقد الساتر بل قالوا بطلانها بما عرينا وأما حاصل الجواب أن هذا الفرع مبني على أن الستر غير شرط أصلا بل سنة أو مستحب وهما قولان أو شرط في الصحة وأما الطهارة فشرط في الوجوب أي والصحة أي فروع طرف الوجوب (قوله فإن اجتمعوا بظلام الخ) أي ويجب عليهم تخصيصه بطفء السراج (قوله صلوأقياماً) أي بركوع وسجود كما قاله الشارح (قوله غاضين) أي وجوباً أي مغضين أبصارهم قال ابن عبد السلام وكراهة غرض البصر في غير هذا انتهى (قوله امامهم وسطهم) بسكون السين لأنه مما يصح فيه بين كوسط القوم (قوله ثم النساء) أي فرادى أي فاعانت راكعات ساجدات (قوله ومثله لوتر كواغرض البصر) أي على الظاهر (قوله لأن ذلك مع الستر ٣٥٤) وهذا مع فقده أي فجعل الغرض بمثابة ساتر أي فإذا تركوا الغرض صاروا بمثابة

عنده أطلق الأقوال (ص) ومن عجز صلى عريانا (ش) يعني أن من عجز عن كل ما تقدم من وجوب الستر به فإنه يصلي عريانا قائماً ويركع ويسجد وهذا بناء على عدم شرطية الستر أو على شرطيته للصحة لا للوجوب فلا يشك بعدم الماء والصعيد لأن الطهارة شرط في الوجوب على ما مشى عليه المؤلف في قوله وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (ص) فإن اجتمعوا بظلام فكالمستورين والافتراق فإن لم يمكن صلوأقياماً غاضين امامهم وسطهم (ش) يعني أن المرأة إذا اجتمعت في ظلام الليل أو لظلمة مكان فإنهم يصلون الصلاة على هيئة ثمان قيام وركوع وسجود وبتمهدهم امامهم فان كان الاجتماع في ضوء كنهار أو ليل مقمر فإنهم يتفردون إن أمكن ويصلون أفذاذاً فإن لم يمكن تفرقهم لخوف على مال أو نفس من عدو أو سبع أو ضيق مكان صلوأقياماً غاضين أبصارهم وركعوا وسجدوا وامامهم وسطهم فان كان معهم في هذه الحالة نساء ينبغي أن يصلي الرجال ثم النساء وتصرف كل طائفة وجهها عن الأخرى ولو تركوا التفرق مع القدرة عليه فالظاهر أنه بمنزلة من صلى عريانا مع القدرة على الستر فيعيد أبداً ومثله لوتر كواغرض البصر ولا يقال هذا بمنزلة من نظر عورة امامه أو غيره فيجري فيه ما تقدم لأن ذلك مع الستر وهذا مع فقده كما في شرح الإجهوري (ص) وإن علمت في صلاة بعثت مكشوفة رأس أو وجد عرياناً أو باستتران قرب والأعاد ابوقت (ش) يعني أن الأمة إذا أحرمت بصلاة فرض مكشوفة الرأس أو الساق أو نحوه مما يجوز لها كشفه فعند ذلك أخبرت أنها أعتقت سواء كان العتق متقدماً على إحرامها أو متأخراً فإنما تستتر إن وجدت عندها شيئاً فرياً تستتر به بحيث لا يكون في تناوله فعل كثير كالصفيين ولا تبطل ما سبق لها فإن لم تجد شيئاً أو وجدت شيئاً بعيداً فإنما تكمل صلاتها على ما هي عليه وتعيد لها ما دام الوقت ومثل الأمة من صلى عريانا لعدم ما يستتر به ثم وجد ما يستتر به وهو في الصلاة فإن كان قريباً منه أخذه واستتر به وكل صلاته والا كلها وأعادها ما دام الوقت وأما إن لم يجد ما يستتر به إلا بعد فراغه من الصلاة فلا إعادة عليه كما مر في قوله لا عاجز صلى عريانا فقوله مكشوفة رأس الخ فاعل علمت وقوله استتر أجواب الشرط وأتى به مذكراً تغليباً وبعبارة أخرى قوله والأي بأن لم يستتر

الذي لم يستتر مع القدرة على الستر والظاهر أن الغرض والتفريق إنما هو لعدم الرؤية المترتب عليها الحرمة فيجري على ما تقدم لا لكون ذلك بمنزلة الساتر وعبارة شب وتبيل الظاهر الاعادة في الوقت ويدل لذلك قوله لأن ذلك مع ستر العورة وهما مع فقده انتهى وتامل (قوله مكشوفة رأس) أي مثلاً كما نبه عليه الشارح (قوله أو وجد عرياناً) سواء كان ما وجده قد نسبه أو لا بخلاف المتيمم يسجد الماء في الصلاة (قوله استتر) أي وجوباً (قوله والأعاد) أي ندباً ولا منافاة بين كون الاستتار واجباً ابتداءً وبعد ذلك تندب الاعادة فقط لأن استحباب الاعادة لا يتضمن نفى وجوب الفعل ابتداءً كما في ترتيب النسوات فإنه واجب ابتداءً وكما في مسألة كشف صدرها الخ (قوله فعند ذلك أخبرت أنها أعتقت) أي أعلمت أنها أعتقت (قوله كالصفيين) ولا تحسب الذي

خرج منه ولا الذي أخذ الساتر منه (قوله فإن لم تجد شيئاً الخ) حاصل تقر بر الشارح أن مفهوم قول المصنف أن قرب صادق بصورتين أن يكون الساتر بعيداً أو لم يجد ساتراً أصلاً ويصدق على الصورتين قول المصنف والا لأن المعنى وإن لم يكن الساتر قريباً بأن لم يكن موجوداً أصلاً أو موجوداً مع البعد لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع هذا بالنسبة للأمة وأما بالنسبة للعريان فجعل الشارح مفهومه صورة واحدة وهو ما إذا كان بعيداً وأما إذا لم يجد ساتراً أصلاً فلا إعادة ففرق بين المسئلتين وشارحنا تبع الخطاب (قوله وبعبارة أخرى قوله والا الخ) هذا الحل مخالف لمقاد الحل الأول وذلك لأن ظاهره أن الاعادة إنما هي في القرب ولم تأخذ الساتر فقط ونص ابن القاسم بواقفه فقد قال في الأمة تعتق بعد ركعة من الفريضة ورأسها منكشف فإن لم تجد من ينالها تخاروا ولا وصلت إليه لم تعد وإن قدرت على أخذه ولم تأخذه أعادت في الوقت وكذلك العريان يجتنب أن يونس وجهه قول ابن القاسم أنها دخلت في الصلاة بما يجوز لها فلم يجب عليها إعادة فإن وصلت إلى الجار فلم تستتر به أعادت لأنهم اقدرت على استتار

من غير بطلان ما تقدم له الخالفت واجد الماء في هذا ثم بعد كتي هذا رأيت محشى تت قوى كلام ابن القاسم فاذن يكون المعول عليه العبارة الثانية دون الاولى والخطاب اعتماد الحل الاول وهو الاعادة مع البعد والحاصل أن مفاد العبارة الثانية أنه لا اعادة الا اذا كان السائر قريباً ولم تستتر به وأما اذا كان بعيداً ولم يكن سائر أصلاً فلا تطالب بالاعادة أى في الوقت (قوله ورجحه بعض) وهو عجب وانظروا وجد مصل بنحس أو متنجس لفقد طاهر أو باطاهر في صلاة ويظهر أنه ان اتسع الوقت بطلت كذا كرجاسة فيها أو سقوطها فيها والاعادة اه من عب وفيه شئ فأى فرق بينه وبين المصلي عريانا المذكر الثوب (قوله فالظاهر الفرعة) ظاهره وان لم يحصل تنازع (قوله كما لو تنازعوا في التقدم) أى بدون ضيق (قوله وانظر اذا ضاق الخ) الظاهر أن يقال انه عند عدم التشاح لا نظر كما يؤخذ من عبارة الطراز اذ يؤخذ منه أنه يجوز التسليم لغيره وان كان يصلى (٣٥٥) عريانا لانه على كل حال لا بد من صلاة بدون ستر وعنده يتركون ويصلون لانه

بغاية فقد كانه تقدم قبل (قوله اذ لا يجب كشف عورته لغيره) انظر لوانتفت علة عدم الوجوب كما اذا كان مع زوجته هل يجب الاغارة حينئذ أم لا وهو الظاهر لان العال لا يلزم اطرادها وهو الظاهر ويلزم المعار القبول لقلة المانية في ذلك (قوله صلى من لم يصل اليه) أى بضرب القرعة ولم تأت له هذا على الظاهر المتقدم أولكون الثوب تناوله غيره بالاختيار على عدم النظر للظاهر المذكور (قوله فلو أعاره لجماعة الخ) هذا عند عدم التنازع والا فالفرعة (قوله وأعاد اذا وصل اليه) أى بأن كان اعتقد الضيق وصلى ثم تبين عدم الضيق (قوله أما لو كان فيه فضل) بأن كان حراما ذافلتين أو حراما طويلا يمكن أن يستر عورته ببعضه ويعطيه البعض الآخر يستتر به وهو سائر لعورته (قوله ففي جبره على اعارة الفضل) وهو الراجح وهو قول ابن رشد وقوله واستحبابه وهو قول

مع القرب أعاد الوقت لوجوب الستر عليه ما حينئذ لم يعيد أبدأ الدخول ما بوجه جائز وظاهر كلام التتائي ان نسخته أعاد بألف التثنية ومقتضى كلام الشارح أنه بالأفراد كما أن قوله استترا كذلك ومفهوم ان قرب أنه ان بعد تمادى ويعيد وعليه اقتصر الخطاب ورجحه بعض وقيل بقطع وهما قولان حكاهما في التوضيح والمراد بالوقت المتقدم في قوله وأعادت ان راهقت للأصفرار ومفهوم قوله في صلاة لو علمت قبل الدخول فيها يجزى فيها ما تقدم من قوله وأعادت لصدرها الخ والباء في بوقت للظرفية وهذا بخلاف واجد الماء بعد دخوله وتيممه فانه يتبادى ولا اعادة عليه والفسر ق أنه لا يمكنه تحصيل الشروط الا بابطال ما هو فيه بخلافه هنا (ص) وان كان لعراة ثوب صلوا أفذاذا (ش) يعنى أنه اذا كان لعراة ثوب يملكه كون ذاته أو منفعة أو بعض يملك ذاته وبعض يملك منفعته وليس عندهم ما يوارى العورة غيره فانهم يصلون أفذاذا واحدا بعد واحد ان اتسع الوقت لانهم قادرون على الستر ولا يجوز للقادر أن يصلى عريانا فان ضاق الوقت فالظاهر القرعة كما لو تنازعوا في التقدم وانظر لوضاق الوقت عن القرعة في هذا أو في غيره مما تطلب فيه (ص) أولا حدهم نذب له اعارتهم (ش) يعنى أن الثوب اذا كان لاحد العراة ولم يكن فيه فضل عن ستر عورته فانه يتدب له بعد صلاته أن يعيره لغيره تعاونا على البر ولا يجب اذ لا يجب كشف عورته لغيره زاد في الطراز فلو أعاره لجماعة وضاق الوقت صلى من لم يصل اليه عريانا وأعاد اذا وصل اليه في الوقت الموسع أما لو كان فيه فضل عن ستر عورته ففي جبره على اعارة الفضل واستحبابه قول ابن رشد والخمى * ولما تم الكلام على الشروط الثلاثة على ما أراد شرع في الرابع فقال

فصل في الكلام على الاستقبال وما يتعلق به * والاصل فيه قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء الى قوله فول وجهك شطر المسجد الحرام أى جهته نزلت بعد وقعة بدر بشهرين أو ثلاثة وقد صلى عليه الصلاة والسلام بعد مقدمه المدينة الى بيت المقدس سنة عشر أو سبعة عشر شهرا فكانت ناسخة لذلك وحولت الى بيت الله الحرام في الركعة الثالثة من الظهر فجمع فيها بين القبليتين ولا ينافي هذا قولهم ان أول صلاة صليت الى بيت الله العصر لان المراد أول صلاة تامة ووقع في البخارى فحولت في ركوع العصر وتسميت القبلة قبلة لان المصلى

الخمى **فصل في الكلام على الاستقبال *** عرف بعض الاشياخ الاستقبال بأنه إيقاع الشخص صلاته الى جهة مخصوصة مع الامن والاختيار وعرف القبلة بأنها جهة مخصوصة يقع من يد الصلاة اليها دون غيرها مع الامن والاختيار فدخل في الجهة مخصوصة صوب السفر لراكب الدابة في صلاة النقل وبقولنا مع الامن خرجت صلاة الاتحام وقولنا والاختيار خرجت صلاة العاجز عن الاستقبال **(فائدة)** قال بعض الشيوخ الجلوس مستقبل القبلة فيه فائدة ثان طيبة وشرعية فالاولى أن الجلوس للقبلة ينور البصر ومن جهة الشرع فللقوله خيرا المجالس ما استقبلتم به القبلة (قوله نزلت بعد وقعة بدر) أى الاولى الصواب أن التحويل انما وقع في رجب وبدر بعده في رمضان هذا ما عليه أهل السير وفي الموطأ حولت القبلة قبل بدر بشهرين (قوله بشهرين أو ثلاثة) انظر هل هذا شأن أو حكاية خلاف وكذا قوله بعد ستة عشر أو سبعة عشر (قوله فكانت ناسخة لذلك) هذا نسخ فعل بقول وكان قبل صلاته الى بيت المقدس يصلى الى الكعبة (قوله ووقع في البخارى الخ) قضية كلامه ترجيح الاول

(قوله الوحي) أي الإجماع أي القبلة الحاصلة بسبب إجماع الله جبريل أي فيكون المولى قال جبريل قل لمحمد صلى الله عليه وسلم ضعها في ذلك الموضع وسيأتي ما في ذلك (قوله لأجاء الصحابة) فقد وقف على جامع عمرو وثمانون من الصحابة (قوله من غاب عن البيت) أي والغرض أنه في مكة أو المدينة (قوله وقبلة عيان الخ) لا يخفى أن قبلة العيان بالمعنى الذي فسرناه به تشمل قبلة الاستتار وبقي عليه قبلة التغليب وهي المشار إليها بقوله وقبلة غيره (قوله ومع الأمن) يصح أن تكون الواو للعطف أي وشرط مع الأمن استقبال عين الكعبة الجمة معطوفة على جملة شرط لصلاة طهارة حدث وخبت وأن تكون الاستئناف وهو أولى لما قاله ابن هشام من أن الواو الداخلة في أول القصائد وفصول المصنفين الأولى أن تكون للاستئناف قاله الألفاني (قوله ومع الأمن) أي والقدرة كما زاده الشارح خرج بالأمن المسابقة حال الاتهام وكذا الخائف من سبع وخرج بقوله والقدرة المريض الذي لا يمكنه التحويل ولا التحول والمربوط ومن تحت الهدم فلا يشترط في حق هؤلاء الاستقبال (٣٥٦) (قوله استقبال عين الخ) وفهم من قوله عين أنه لا يصلي في سرب أو مطمر تحتها

بقابلها وتقبله وهي أقسام قبلة تحقيق وهي قبلة الوحي كقبلته عليه الصلاة والسلام وقبلة أجماع وهي قبلة جامع عمرو بن العاص لأجاء الصحابة عليهم أو قبلة استتار وهي قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام وقبلة اجتهد وهي قبلة من لم يكن في الحرمين وقبلة بدل وهي الآتية في قوله ووصوب سفر قصر الخ وقبلة تخيير وهي الآتية في قوله فإن لم يجد أو تخير مجتهد تخير وقبلة عيان وهو ما أشار إليه الآن بقوله عاطفا له على طهارة حدث بقوله (ص) ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن بمكة فإن شق في الاجتهاد نظر (ش) أي وشرط لفرض ونقل مع الأمن من عدم ونحوه ومع القدرة مسامحة بناءً ذات الكعبة نيقنا بجميع بدنه لمن هو بمكة اتفاقا ولا يكتفى الاجتهاد ولا جهتها لأن القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد المعرض للخطأ فلو صف مع حائطها فصلاة الخارج عنها ولو ببعض بدنه باطلة فيصلون دائرة أو قوسا والعاجز عن ذلك لمرض ونحوه كعدم الماء فيصلي الآيس أول المختار والراجح آخره ولكن يعيد كل منهما في الوقت كصحيح ليس بمكة أخطأ ولو صلى إلى غيرهما مع قدرته على التحول أو التحويل أعاد أبدأ قاله ابن يونس أي ويصلي المتردد وسطه كما يفيد التشبيه فإن لم يقدر على المسامحة بوجهه استدل بالمطالع والمغرب كن غيرها وان أمكنه ولكن شق عليه تحصيلها لكونه مريضا أو شيخا يحتاج لصعود سطح ونحوه مما فيه حرج ففي جواز الاجتهاد له بالمطالع ونحوها كن غيرها لانتفاء الحرج من الدين ومنعه منه نظر إلى القدرة ابن راشد وهو الصواب نظر أي تردد كما قاله ابن شاس تردد المتأخرون في ذلك (ص) والافلا تظهر جهتها اجتهدا (ش) أي وان لم يكن بمكة ولا بالمدينة ولم يكن مسافرا فان الواجب عليه استقبال الجهة لا سمت خلافا لابن القصار وينبغي عليه ما لو اجتهد فخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت استحبابا وعلى مقابلة أبدا كما هو مذهب الشافعي ووجه ابن رشد في قواعد الكبرى الأول بأنه مبني على تقدير محذوف في قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي جهة شطر مدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا

وهو كذلك قاله في الطراز (قوله لمن بمكة) أي ومن كان يجوارها لمن يمكنه المسامحة يقينا (قوله ففي الاجتهاد نظر) أرجح القولين أنه لا بد من المسامحة يقينا (قوله ونحوه) أي كسباع (قوله تيقنا) بالمشاهدة لمن كان بالمسجد الحرام والمراد بالمشاهدة الاحساس فيشمل الأعمى (قوله بجميع بدنه) فلو خرج منه عضو عن الكعبة بطلت صلاته نقله الخطاب عن ابن المعلى (قوله أو قوسا) نصف الدائرة (قوله والعاجز عن ذلك لمرض) أي والحال أنه في مكة (قوله ولكن يعيد كل منهما في الوقت) إذا صلى في وقته المقدرة فلو صلى المتردد قبل الوسط فالظاهر كذلك ندب الإعادة وقوله والراجح آخره هذا لا يأتي فيمن كان آخره آخر الوقت بحيث وافق فراغه منها دخول الوقت الثاني (قوله ولو صلى إلى غيرها) أي صلى المريض والخاصصل أن الأول

مريض عاجز لا يقدر على التحول ولا التحويل وهذا مريض يقدر على أحدهما فتدبر توجه (قوله على التحول) أي تحوله بنفسه وقوله والتحويل أي كون الغير يحوله (قوله فإن لم يقدر على المسامحة) والصورة أنه في مكة أي تعذر عليه ذلك لكونه لا يمكنه أن يطلع على سطح أو نحو ذلك (قوله استدل بالمطالع) أي بالكواكب الطالع والغاربة على سمت الكعبة (قوله كن غيرها) أي يستدل على الجهة فلم يكن التشبيه تاما (قوله ولكن يشق عليه) أي فلم يتعذر الاستقبال والمراد المشقة الشديدة وليست هي خوف المرض ولا زيادته (قوله ففي جواز الاجتهاد له) أي على العين لا على الجهة والمعتمد أنه لا بد من المسامحة يقينا (فإن قلت) سيأتي أن وجوب القيام يسقط بالمسقة مع أنه ركن قلنا قد يفوق الشرط الركن في القوة كما هنا وكالا استقبال فإنه شرط في الفريضة والنافلة والقيام إنما يجب في الفريضة (تنبه) كان حقه أن يقول تردد (قوله كن غيرها) التشبيه ليس بتمام لأن الذي فيه اجتهد على العين والذي غيرها اجتهد على الجهة لا على العين (قوله اجتهدا) تميز تحول عن الفاعل أي ويحصل ذلك الاجتهاد أو محول عن الخبر أي فالظاهر الاجتهاد في الجهة أو منصوب بنزع الخافض أي بالاجتهاد

(قوله ولم يكن مسافرا) احتراز به مما إذا كان مسافرا فإنه يصلي بجهة سفره أي في النافلة (قوله وليس المراد أنهم الخ) فإن ذلك من تكليف ما لا يطاق حاصل كلامه أنه يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وان لم يكن كذلك في الحقيقة لانه يستحيل أن يكون الكل مسامتين (أقول) قضية ذلك أنه على المشهور لا يتدرا المسامته بل يقول يكفي أن القبلة في تلك الجهة وان فرض على تقدير رجوع الارض لا يكون مسامتا ولذا قال شيخنا عبد الله وأما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقدا أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه ولم يتدرا أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جدا فإنه يستحيل أن كل واحد مقابلة الا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير اذا بعد تحصل له مساماة الجملة الكثيرة ويزيد من ألف (قوله طواليا خمسة وعشرون) المعتمد أن طواليا سبعة وعشرون والمراد طولها من الارض الى السماء (قوله فإنه يستدل بحجابه) أي ولا يجوز الاجتهاد بقول بل وكذا في قبلة مصر لا يجوز الاجتهاد نعم الفرق يظهر في الانحراف اليسير والصلاة ناسيا (قوله اما لانه باجتهاده) عند التردد ينافي ما تقدم الا انك خير بان هذا يقتضي أنه صلى الله عليه وسلم يخطئ الا أنه لا يقر عليه والتحقيق (٧ و ٦) أنه لا يقع في اجتهاده خطأ ما فضلا عن وقوعه ولا يقر عليه شيخنا سيد (قوله هذا

استظهار) أي استعلاء من ابن رشد أي ذوا استعلاء أي دليل يتبد استعلاء وقوة على من يقول لا بد من مساماة العين (قوله ولهذا قال س في شرحه الخ) لا يخفى أن هذا خارج عن قاعدة الفقهاء من أن الكاف داخلة على المشبه ويوجب أن يكون هذا الحكم معلوما وليس القصد الافادة بضمونه وانما القصد الالحاق به وهذا بعيد (قوله وأما ان بقى منها شيء الخ) هذا يدل على انه اذا كان في مكة عند النقص يجتهد في الجهة ولذلك كتب شيخنا على قوله فإنه يصلي الى جهتها اجتهادا أي من كان بمكة وأولى غيرها الا أنه يخالفه ما في شرح عب من أنه اذا كان بمكة يستقبل السميت اجتهادا اذا كان خارجا عنها يستقبل الجهة اجتهادا في الخارج عن مكة الذي قبلته اجتهاد (قوله التي أدى اجتهاده اليها) أشار الى أن كلام

توجه نحو البيت اه ولا يحتاج الى هذا التقدير اذا فسر الشطر بالجهة كما هو المراد بسمت عنها عند ابن القصار أن يقدر أنها يرى لهم لو كانت بحيث ترى وان الرائي يتوهم المقابلة والمحاذة وان لم يكن كذلك في الحقيقة وليس المراد أنهم وان كثروا فكهم بحاذي بناء الكعبة فان ذلك تكليف ما لا يطاق وأيضاً فإنه يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طواليا خمسة وعشرون ذراعا وعرضها عشرة ذراعا والاجماع على خلافه وقولنا ولا بالمدينة احتراز عن في المدينة فإنه يستدل بحجابه عليه الصلاة والسلام لانه قطعي أي ثبت بالتواتر أن هذا محرابه الذي كان يصلي اليه وهو مسامت قطعاً لانه باجتهاده وهو لا يقر على خطأ ولانه يوجب أوباقامة جبريل (ص) كأن نقضت (ش) هذا استظهار من ابن رشد على من قال الواجب تبين استقبال العين أي كما يجب استقبال الجهة اذا نقضت اتفاقا فهذه المسئلة دليل للتي قبلها ولهذا قال س في شرحه ثم شبه بمحقق عليه فقال كأن نقضت الكعبة والعباد بالله ولم يبق لها أثر فإنه يصلي الى جهتها اجتهادا وأما ان بقى منها شيء أو عرف البقعة بامارة فإنه يستقبلها أي على وجه المساماة (ص) وبطلت ان خالفها (ش) يريد أن من انحراف عن الجهة التي أدام اجتهاده اليها وصلى الى غيرها متعمدا فان صلاته تبطل (وان صادف) القبلة في الجهة المخالف اليها بعيداً أم لا وصلى الى جهة اجتهاده ثم تبين خطؤه فان كان تحريه مع ظهور العلامات أعاد في الوقت ان استدبر رأى أو شرف أو غرب وان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة قاله الباجي وما ذكرناه من جل كلام المؤلف على العمد نحوه للتأني والزرقاني وزاد وأما لو خالفها نسياناً وصادفها فانظر هل هو كذلك أم لا وما يأتي في النسيان حيث أخطأ اه أي فلا يقال انه يجري فيه ما جرى في النسيان من الخلاف (ص) و صوب سفر قصر لرا كب دابة فقط وان يحمل بدل في نفس وان وترا (ش) يعني أن جهة السفر للمسافر عوض له عن توجهه الى الكعبة في النوافل وان وترا لفعلة عليه الصلاة والسلام ذلك وأخرى ركعتا الفجر وسجود التلاوة بشرط أن يكون سفره سفر قصر وأن يكون لرا كب دابة

(٣٣ - خرشي أول) المصنف في قبلة الاجتهاد لا في قبلة القطع ولا الاجماع ولا يقطع من غير تفصيل ويعيد أبداً (قوله أي أو شرف أو غرب) هذا يفيد أن التوجه للشرق والغرب من الانحراف الكثير وهو ما في المدونة واقتصرت عليه وفي بعض الشروح ما يفيد أنه من الانحراف اليسير الا أنك قد علمت أنه مخالف للمدونة فلعله ضعيف (قوله وان كان مع عدم ظهورها الخ) أي وهو المنحصر (قوله حيث أخطأ) أي وهذا نسي وصادف والظاهر الاجزاء للصادفة (قوله و صوب) ويعمل في صلاته عليها ما لا يستغنى عنه من مسك عنان وضرب بسوط وتحريك رجل ولا يتكلم ولا يلتفت (قوله دابة) عرفار كويامعتاد اخرج بقولنا عرفا لا أدى لكن مقتضى جعلهم السفينة والماسي محترزا لدابة شمول دابة للجمل والآدى وهو الظاهر لان العلة كما تستفاد من قوله لاسفينة عدم تسهيل الركوع والسجود وخرج الركوب مقلوبا أو يجنب (قوله يعني أن) فيه اشارة الى أن صوب مبتدأ وقوله بدل بمعنى عوض خبر عن صوب وقدم متعلقه عليه وهو قوله لرا كب ليجمع القيود بعضها مع بعض (قوله وان وترا) ولكن الافضل أن يصلي وتره بالارض ولو كانت نيتة أن يتنفل على دابته فإنه في المدونة (قوله بشرط أن يكون سفره الخ) وهل يعتبر ذلك من محل ابتداء القصر أو من حين خروجه من منزله

وينبني على ذلك صلاة النافلة فيما بين خروجه من منزله وابتدائه محل القصر حيثما توجهت به الدابة هل يجوز أو لا انظر في ذلك (قوله والمحمل كالدابة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه وسكون المهملة هكذا قال تت واعترضه محشيه فقال فظاهره أن العكس جائز في المحمل الذي ركب عليه وليس كذلك بل العكس خاص بعلاقة السيف كما في القاموس (قوله ونحوه) كشقة أو موهية أو مقتب وعمل يدخل فيه المحفة أو هي كالسفينة والظاهر الاول لان المحمل ما يحمل ولو كان على أكثر من دابة إلا أن بعض الاشياخ قرأ أنها تكون كالسفينة اذا قدر على الصلاة فيها بجميع فروضها من غير نقص (تنبيه) قول المصنف وصوب الخ أي والفرض أنه يومئ ولا يسجد على الدابة ويومئ أي لناحية الارض واذا قلنا (٢٥٨) يومئ لناحية الارض في السجود فلا يشترط أن تكون الارض ظاهرة لا نجاسة فيها لانه لا يشترط طهارة البقعة الا اذا كانت الاعضاء تماسها وما قلنا من كون الائمة للارض هو الصواب ولو صلى على الدابة قائما وراكعا وساجدا من غير نقص أجزاءه على المذهب قاله صاحب الطراز وقال محققون لا يجزئه لدخوله على الغرر وقول صاحب الطراز هو الرابع (قوله وان سهل الابتداء لها) أي بعد الوقوع والتزول فلا ينافي أنه يستحب التوجه للقبلة ابتداء (قوله راعيا وساجدا) أي ومستقبلا (قوله للصحيح) أي الحاضر (قوله ليسارته) أصل العبارة لانه عازم على السير وهو التعليل المشار له بقوله وبه يشعر التعليل (أقول) التعليل المذكور لا يشعر بما قال بل يشعر بان المراد بالاقامة اقامة تقطع حكم السفر وذلك لان الذي قوي اقامة تقطع حكم السفر يجب عليه الجمعة ويعطى حكم المقيمين ولا يتصف حينئذ بكونه عازما على السفر لان الذي يتصف حينئذ بكونه عازما على السفر أن ينزل مثلاً زماً قليلاً ويشرع في السير

فلا يرخص في ذلك في حضر ولا في بادون مسافة القصر أو سفر غير مباح ولو إلى القبلة ولا الماش ولا راكب سفينة والمحمل كالدابة وهو ما يركب فيه من شقذف وغيره واذا استوفى هذه الشروط فله أن يتقدم تنقله إلى جهة سفره ولا يجب عليه أن يبتدئ إلى جهة القبلة (وان سهل الابتداء لها) بان كانت الدابة مةطورة أو واقفة خلافاً لابن حبيب في إيجابه الابتداء مستقبلاً حينئذ ولو انحرف بعد إحرامه إلى غير جهة سفره عامداً غير ضرورة بطلت الآن يكون إلى القبلة فلا شيء عليه لانها الأصل وان كان لضرورة كظنه أنها طار بقره أو غلبته دابته فلا شيء عليه ولو وصل منزل إقامة وهو في الصلاة نزل عنها وأتم بالارض راكعاً وساجداً الأعلى من يجوز الائمة في النفل للصحيح فيتم عليها وان لم يكن منزل إقامة خفف القراءة وأتم عليها ليسارته وهل المراد بمنزل الإقامة ما يقيم به إقامة تقطع حكم السفر أو محل سكنه وبه يشعر التعليل (ص) لا سفينة في بدور معها ان أمكن (ش) هذا تصريح بفهوم القيد الرابع لما فيه من الخلاف أي ان راكب السفينة يمنع من تنقله صوب سفره كالفرص لتيسر استقباله بدورانه لجهة القبلة اذا دارت عنهما مع امكانه والأصل فيهما حيث توجهت كالدابة بمجامع المشقة لكن لا يصلي إلى ايماء والغرض والنفل في هذا سواء والضمير في معها للقبلة كما قال البساطي ولا اشكال أو للسفينة كما قال الشارح أي بدور مع دورانها أي بصاحب دورانه دورانها الآن السفينة تدور وغير القبلة وهو لا يدور إلا إلى القبلة وفيه تكافؤ فالأولى عود الضمير على القبلة أي في بدور لجهة القبلة اذا دارت عنها على نسخة اسقاط معها (ص) وهل ان أوماً أو مطلقاً أو بيان (ش) أي وهل يمنع النفل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له ان كان يصلي إلى ايماء لعذر اقتضى صلاته ايماء لمرض ونحوه وأما ان كان يركع ويسجد فيصلي حيث توجهت به ولو أمكنه الدوران أو منع النفل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له مطلقاً أو بيان في فهم سبب منع النفل في السفينة حيث توجهت به مع امكان الدوران هل كونه يصلي إلى ايماء أو كونه يصلي حيث توجهت به ولا يريد المؤلف أن الائمة جاز في السفينة لغير مرض أو عذر يبيحه كما قد يتبادر من كلامه وقرره عليه بعضهم ولا قائل به (ص) ولا يقلد مجتهد غيره ولا محراباً للمصر (ش) يعني أن المجتهد وهو من يعرف الأدلة لا يسوغ له أن يقلد غيره مع اتساع الوقت وظهور الأدلة لان قدرته على الاجتهاد مانعة من تقليده اذا التقليد فرع عن

(قوله أي في بدور) هكذا في نسخة الشارح والمناسب أو في بدور (قوله هل كونه يصلي إلى ايماء) أي لما فيه من زيادة الرخصة (تنبيه) قد علمت حال النفل وأما الغرض فيصلي به بالسفينة ويدور ان أمكن مطلقاً أي أوماً ألعذر أو لم يوفى فان لم يمكن صلاتها حيث توجهت به وان اتسع الوقت كما هو ظاهر المدونة وقيدت بالضيق ولعله لتدب (قوله ان الائمة جاز) المناسب أن يقول ولا يريد المؤلف بقوله وهل الخ أن المحل المنع ان أوماً لغير مرض أو عذر أي بل يحمل على أن المراد وهل محل المنع ان أوماً لعذر هذا حاصله والصواب مع ذلك القائل قاله محشي نت فانه أفاد أن كلام المصنف في الصحيح الذي يقدر على الركوع والسجود وان التأويل الاول يقول علة المنع حيث توجهت به الائمة فاذا كان يركع ويسجد فتجوز له الصلاة فيها حيث توجهت به والثاني يقول علة المنع كونه غير القبلة فلو كان يصلي للقبلة إلى ايماء فيجوز ولو كان صحيحاً والثاني لان أبي زيد والاول لابن التبان (قوله اذا التقليد الخ) علة لقوله مانعة الخ أي ولا يعدل للفرع الا اذا لم يمكن الأصل وانما كان التقليد فرعاً عن الاجتهاد لانه لا يوجد الا اذا كان هذا المجتهد

فالمجتهد أصل والمقلد فرع (قوله بان كان في كل وقت مجمل) أي متباعد لان كان قريبا فلا يلزم منه اختلاف الادلة (قوله وان خفيت عليه الادلة سأل غيره من المجتهدين) أي عن كيفية الاجتهاد (فان قلت) اذا خفيت عليه الادلة بان كان غيبا مثلا فتحيروا سياتي أن المجتهد اذا تخير يتخير ولا يقلد وأجيب بحمل ما سياتي على ما اذا لم يجد مجتهدا وهنا وجد وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله يريد اذا كان البلد الذي فيه خرابا) أي مع جهل ناصب محرابه وأولى اذا علم خطؤه وأما ان كان الناصب له امام المسلمين أو اجتمع أهل البلد على نصبه وتكررت فيه الصلاة فهو كالعامرة والحاصل أن العامة والخاربة الحكم فيهما مستو كما علمت ما لم يقطع خطأ كل فلا يقلد ولا فرق في البلديين أن تكون مصر أو لا تقول الشارح أما ان كان البلد عامرا الخ إشارة الى أنه المراد من قوله لا لمصر كما قاله الشارح وأنه ليس المراد خصوص المصر كادل على ذلك النص وكلام الأئمة ونص ذلك ما نقل عن ابن القصار وهو يجوز تقليد محرابي البلاد التي تكررت صلواتها ونصبها الأئمة اه فهو كما ترى مطلق صادق بكون البلد عامرة أو خاربة مصر أو غيرها (قوله بتكرريه الصلاة) وأما اذا لم تتكرر فيها الصلاة فلا تقلد لان عدم التكرير يؤذن باختلال فيها (٣٥٩) (قوله امام المسلمين) أي الذي شأنه الاعتناء بالدين (قوله أو اجتمع أهل البلد) أي الذين يظن بهم المعرفة وانهم لا يضعون قبلة الا عن معرفة (قوله وهو معنى قوله لا لمصر) أي فليس المراد خصوص المصر وبالله التوفيق (قوله وهو العاجز عنه بالفعل والقوة) لو اقتصر على القوة لكفاه لانه يلزم من كونه عاجزا بالقوة أن يكون عاجزا بالفعل ولا العكس كالأعمى الذي خفيت عليه الادلة فانه عاجز بالفعل لا بالقوة فاذ لم يكن جاهلا بالقوة فلا يقلد قال في الجواهر البصير الجاهل بالادلة فان كان بحيث لو اطلع على وجه الاجتهاد لا يهتدي لزمه السؤال ولا يقلد وان لم يكن بحيث يهتدي لزمه التقليد اه (قوله وان لم يكن من محراب مصر) قال البساطي وظاهر

الاجتهاد ويستأنف الاجتهاد لكل صلاة ان كان الوقتان مختلف فيهما الادلة بان كان في كل وقت مجمل والافلا فان ظهرت له الادلة وضاق الوقت عن الاستدلال به فقلد مجتهدا غيره وان خفيت عليه الادلة سأل غيره من المجتهدين فان بان له صواب اجتهاده اتبعه والا انتظر ظهور الادلة ما لم يخف خروج الوقت فانه يقلده ولا يقلد أيضا محرابا يريد ان كان البلد الذي هو فيه خرابا أما لو كان البلد عامرا يشكر رفيه الصلاة ويعلم أن امام المسلمين قد نصب محرابه أو اجتمع أهل البلد على نصبه فانه يجب أن يقلده وهو معنى قوله لا لمصر ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ (ص) وان أعمى وسأل عن الادلة (ش) يعني أن المجتهد لا يقلد غيره وان كان أعمى ولكن يسأل المكلف العارف العدل الرواية عن الادلة كسؤاله عن القطب في أي جهة أو عن الكوكب الفلاني (ص) وقوله غيره مكلفا عارفا ومحرابا (ش) يعني أن غير المتأهل للاجتهاد وهو العاجز عنه بالفعل والقوة بصيرا أو أعمى يقلد محرابا وان لم يكن من محراب مصر أو مكلفا بالغيا عارفا بطريق القبلة لاجاهلا زاد ابن الحاجب مسلما قال في توضيحه وينبغي أن يراعى عدلا اه أي عدل رواية فكان على المؤلف أن يعبر بدل مكلفا بعدل رواية لان العدالة تستلزم التكليف وتستلزم الاسلام أيضا ولا تستلزم الحرية وأوفي أو محرابا مانعة خلا لا مانعة جمع فلو اجتمع عامر وقوله مكلفا معمول لقوله قلده وحذف مثله من قوله وسأل عن الادلة لدلالة هذا عليه على ما عليه في توضيحه ولم يرتض قول ابن عبد السلام بالتعميم (ص) فان لم يجد أو تخير مجتهدا تخير (ش) يعني أن العاجز اذا لم يجد من يسأله ولم يجد من يقلده ولا محرابا فانه يتخير له جهة من الجهات الأربع ويصلي اليها مرة واحدة قاله ابن عبد الحكم وعزاه سند الكافة ومثله انما تخير المجتهد بان خفيت عليه الادلة لسجن أو ظلمة أو حجاب منعه

المصنف التخيير والظاهر انه يقدم المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصر على المجتهد اه (قوله زاد ابن الحاجب مسلما) يجعل كلام المصنف موصوفه مسلما (قوله ينبغي أن يراعى عدلا) اعترضه اللقاني عما حاصله انه لا حاجة لتلك الزيادة لان من المعلوم انه لا يقبل الا عدل الرواية (قوله بالتعميم) أي فان ابن عبد السلام قال في قول ابن الحاجب وسأل عن الادلة قال ولا يحتاج هنا أن يسأل مكلفا (قوله يعني أن العاجز اذا لم يجد من يسأله) هو الأعمى المتقدم في قوله وان أعمى وقوله ولم يجد من يقلده هو البصير الذي لم يجد مقلده ولا محرابا أي الذي لم يكن مجتهدا ولذا قال بهرام يريد فان لم يجد الأعمى العاجز والبصير الجاهل من يقلده أو التمس الامارة على المجتهد فتخير فانه يختار جهة ويصلي اليها فاذا علمت ذلك فالأولى للشارح أن يقول أو البصير الجاهل الذي لم يجد (قوله فانه يتخير له جهة الخ) ويندب تأخيرها لآخر الوقت رجاء زوال المانع وظاهر المصنف أنه يصلي لاي جهة شاء من غير ركون نفسه لجهة وفي الذخيرة يتخير جهة تركز اليها نفسه ويصلي اليها واحدة (قوله وعزاه سند الكافة) وهو المعتمد (قوله بان خفيت عليه الادلة) حمل البساطي كلام المصنف على من التمس عليه الادلة مع ظهورها وقال قبله ولا يؤخذ من كلام المصنف حكم المجتهد تخفي عنه الادلة ونقل في توضيحه عن ابن القصار أنه يقلد أي محراب كان بل تقدم الشارح أن من خفيت عليه الادلة يقلد غيره من المجتهدين والحاصل أن كلام الشارح هنا يقيد أن من خفيت عليه الادلة يتخير ولا يقلد لانه جعل القول بالتقليد مقابلا

وهو مناف لما تقدم له من أنه يسأل غيره من المجتهدين فإن بان له صواب اجتهاده الخ وجعل ما هنا على ما إذا لم يجد مجتهدا آخر يعانده مقابلته للقول بالتخيير بقوله وقيل بقلد الخ (قوله أو لجهله بأعيان الخ) أي ويعلم كيفية الاستدلال حتى يتصف بكونه مجتهدا وأما لو كان يعلم عين الأدلة ويجهل كيفية الاستدلال فهو مقلد كما يفيد ما يأتي (قوله ولو صلى أربع الخ) أي المتخير بالخاء المعجمة الشاملة للمقلد الذي لم يجد من يتلوه والمجتهد المتخير بالخاء المعجمة قاله عجم فقوله الشارح وقيل يصلي أربع الخ يوهم أنه راجع للمجتهد المتخير فقط وليس كذلك بل راجع له وللمقلد الذي لم يجد محررا أو لا أعمى الذي لم يجد من يسأله (قوله والمعنى أن المقلد الخ) وسكت عن المجتهد المتخير والمقلد الذي لم يجد من يتلوه ولا محررا والحكم أنه إذا تبين الخطأ بعد الفراغ فلا إعادة وأما في الأثناء فهل كالأعمى فلا يقطع ولو انحرف كثيرا أو كالبصير كذا نظر الشيخ سالم وجعل غيب كلام المصنف شاملا لهاتين الصورتين أيضا فيكون حاصله أنه إذا تبين الخطأ في أثناء الصلاة في (٣٦٠) الصور الأربع يقطع غير الأعمى والمنحرف يسيرا وأما إذا تبين بعد الفراغ فلا

يعيد المنحرف كثيرا في الوقت الألفي قبله الاجتهاد والتقليد وأما الذي في قبلة التخيير بقسميها فلا إعادة عليه أصلا كذا قال عجم تبع الشيخ سالم واعترضه محشي نت بان الحكم فيهما كذا أي إعادة في الوقت (قوله) فانهما يستقبلان القبلة) فان لم يحصل استقبال منهما فالصلاة صحيحة في الأعمى مطلقا وفي البصير المنحرف يسيرا كذا في عب والمناسب في الانحراف اليسير فيهما لان الانحراف الكثير يبطل مع الأعمى بعد العلم وحكم الاقدام على الانحراف اليسير الحرمة فلا نظر (قوله مادام الوقت) فالعشاآن للفجر والصبح للطلوع والظهران للأصفرار خلافا لظاهر المصنف (قوله كظهور الخطأ في الدليل) هذا يظهر في المجتهد القاضي يحكم بشي بمقتضى ما ظهر له من الأدلة ثم

من النظر أو لجهله بأعيانها أو نسيانها لأعيانها وقيل بقلد كالعاجز الجاهل قاله في توضيحه وهو أظهر وقيل يصلي أربع الخ هو قول ابن مسleme واليه أشار بقوله (ولو صلى أربعاً) لكل جهة صلاة احتياطاً (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي وهذا إذا شك في الجهات الأربع وأما ان شك في جهتين صلى صلاتين أو ثلاثة صلى ثلاث صلوات (ص) فان تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرا فيستقبلانها أو بعدها أعاد في الوقت المختار (ش) لما فرغ من الكلام على مطلوبية الاستقبال ابتداء شرع فيه دواما والمعنى أن المقلد أو المجتهد إذا تبين له الخطأ يقينا أو ظنا في استقباله في قبلة الاجتهاد والتقليد وهو في الصلاة فان كان أعمى ولو كثر انحرافه أو بصيرا منحرفا يسيرا فانهم ما يستقبلان القبلة ويبنيان على صلاتهما أما البصير المنحرف كثيرا فانه يقطع على المشهور ويتدبى بأقامة كافي المدونة وأما ان تبين الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فان كان غير أعمى أو منحرف يسيرا بان كان بصيرا منحرفا كثيرا فانه يعيد استحبابا مادام الوقت وأما الأعمى والبصير المنحرف يسيرا فلا يعيدان الصلاة المتبين لهما بعدها خطأهما بقوله وبعدها أعاد في الوقت أي وان تبين الخطأ بعدها أعاد في الوقت من يومه بالقطع حيث تبين له الخطأ فيها وهو البصير المنحرف كثيرا وانما وجب القطع فيها ولم تجب إعادة بعدها لان ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبلت الحكم وبعدها كظهوره فيه بعدت الحكم وفهم من قوله تبين أنه لو شك بعد احرامه ولم يتبين له جهة لتمادي لانه دخل باجتهاد لم يتبين خطؤه ولو رجع للأعمى بصره في الصلاة فشك تحري وبني كالمشك في عدد الركعات قاله سند وقولنا في قبلة الاجتهاد والتقليد احترازا عن بكعة والمدنية وجامع عمرو ابن العاص بعصر فان كلاما من هؤلاء الثلاثة يقطع سواء كان الانحراف فيها يسيرا أو كثيرا أعمى أو غيره (ص) وهل يعيد الناسي أبدا خلاف (ش) يعني أن من نسي مطلوبية الاستقبال أو نسي أن يستقبل جهة القبلة هل يعيد الصلاة أبدا ابن نونس وهو الرأية فيه وشهره ابن رشد قال لان الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف أو في الوقت

تبين الخطأ بعد الحكم فقد انقضى الامر وأما إذا تبين الخطأ قبل الحكم فلا يحكم وبأني ذلك في المقلد الذي أعطي ملكة الترجيح ﴿تبيينه﴾ نذكر لك نص المدونة اتعلم منه أن من شرق أو غرب فقد انحرف كثيرا ونصها من استدبر أو شرق أو غرب ويظن أنها القبلة وعلم في الصلاة قطع وانبدأ الصلاة بأقامة وان علم بذلك بعد الصلاة أعاد في الوقت وعبارة بهرام قال في المدونة من علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وان علم في الصلاة أنه انحرف يسيرا فليتحرف للقبلة ويبني اه (قوله وهل يعيد الناسي أبدا) أي الناسي الذي تبين بعد الفراغ من الصلاة أنه أخطأ خطأ الوتين فيها لا بطلها وهو الانحراف الكثير (قوله نسي مطلوبية الاستقبال) أي سها بان زال من مدر كته وكان باقيا في حافظته لأنه زال من الحافظة والا كان جاهلا بحكم الاستقبال فبطل ومثله يقال في قوله أو نسي وخلاصته أنه عالم بالحكم وسها عليه إلا أنه غفل فاعتقد أنه ليس بواجب وصلى لغير القبلة هذا هو المراد خلافا لما يتوهم من أنه صلى للقبلة وليس كذلك (قوله لا يشترط فيها علم المكلف) أي أن الشأن فيها ذلك ألا ترى أن الوضوء شرط في صحة الصلاة فالصلاة بدونه فاسدة مع النسيان وظاهر أن هذا في شروط لم يشترط فيها العلم والقدرة كإزالة النجاسة

(قوله ابن رشد وهو المشهور في المذهب) لا يخفى أنه انما شهر هذا القول ولم يشهر الاول فجعله مشهرا الاول والثاني غير مناسب (قوله من غير تعين) كذا في نسخة تعين بالتاء والعين والصواب يقين بياء وقاف أي أنه أداه اجتهاده الى أن هذه الجهة جهة القبلة فليس ذلك يقينا بل غلبة ظن (قوله ومجمله في صلاة الفرض) ومجمله أيضا اذا تبين ذلك بعد الفراغ وأما لو تبين له ذلك فيها فانها تبطل ويعيد أبدأ كما في شب وانظره مع قول المصنف قطع غير أعمى الخ (قوله وفي قبلة الاجتهاد والتحجير) كذا في نسخة وشرح شب والماسب أن يقول والتقليد لانه تقدم للشارح أنه حل قوله قطع غير أعمى على قبلة الاجتهاد والتقليد أي وأما قبلة التحجير فلا إعادة بعدها وأما شب فقد تقدم له في حل قول المصنف قطع غير أعمى أنه قال وأما لو تبين له الخطأ بعد ما في قبلة التحجير فانه لا إعادة لانه دخل مجوزا لذلك اه (قوله ومثل الناسي الجاهل) لا يخفى أنك قد علمت أن الناسي على قسمين وبقي قسمان منه الاول ناسي عين الادلة ويعلم كيفية الاستدلال فان قدر على معرفتها بسؤال أو غيره وتركه بطلت لانه مجتهد صلى غير القبلة متعمدا وان لم يقدر فجهت تحجير وتقدم انه لا إعادة عليه بعدها الثاني عالم بالادلة الا أنه ناس لكيفية الاستدلال فهو مقلد وتقدم التفصيل فيه بين أن يظهر في الصلاة فيقطع أو بعد ما فيعيد في الوقت (قوله أي جهتها) لا يخفى أنه يقال اذا كان مع وجود من يقلده أو محررا بافقد تركه (٣٦١) الواجب عليه فهو بمثابة من صلى غير القبلة

متعمدا فالقياس البطلان جزما
نظير المجتهد وان لم يكن مع وجود
من يقلده فهو متحير يتخير وتقدم انه
لا إعادة بعدها أو إعادة في الوقت
لان الخلاف المذكور وان كان جاهلا
مقلدا فيعيد في الوقت حيث تبين له
الخطأ بعدها وأما الجاهل بالحكم
فقد علمت من كلامه أنه يعيد أبدأ
الا أن يحمل على الاول وتجعل هذه
المسئلة مما اختلف فيها حكم الجاهل
والعامد وبقي من أقسام الجاهل
قسمان الاول جاهل عين الادلة
ويعلم كيفية الاستدلال الثاني
عكسه والحكم فيها كما في الناسي
وقد تقدم وان شاء الله تبين الكلام
في هذه الاقسام في حاشية عب
(قوله اعلم أن المشهور من النفل
الخ) المتبادر من المنع الحرمة
وبدل عليه كلامه في له وقد
ذكر بعض الشراح قولين بالحرمة

ابن رشد وهو المشهور في المذهب من أجل أنه يرجع الى اجتهاد من غير تعين خلاف في التشهير
ومجمله في صلاة الفرض وأما النفل فلا إعادة وفي قبلة الاجتهاد والتحجير ومثل الناسي الجاهل
للقبلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدأ قولاً واحداً (ص) وجازت سنة فيها
وفي الحجر لا يجهة لا فرض فيعيد في الوقت وأول بالنسيان وبالإطلاق (ش) اعلم ان المشهور
منع النفل المؤكد فيها ابتداء واذا وقع صح ركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب والسنن وما
عدا ذلك من النفل غير المؤكد فلا بأس به فيها بل يندب اصلاته عليه الصلاة والسلام فيها بين
العمودين اليمانيين وكان نفل غير المؤكد في الجواز فيها ركوع الطواف غير الواجب نص عليه
في المدونة وأجاز جميع ذلك أشهب وابن عبد الحكم ويجوز لمن صلى في الكعبة أن يصل لاي جهة
ولو لجهة بابها مفتوحا وأما حكم الصلاة المفروضة في الكعبة فلا يجوز ابقاؤها فيها ولا في الحجر
وتعاد في الوقت سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكرها على الإقامة هناك فقول المؤلف وجازت سنة
فيها ما أن يحمل على حقيقة السنة وأخرى غيرها ويكون ما شيا على ما لا شهب وابن عبد
الحكم لكنه خلاف المشهور وأما أن يريد بالجواز الصحة بعد الوقوع والتزول ولو عبر به السلم من
الاعتراض فان قلت لو عبر به لم يصح قوله لا فرض فيعيد في الوقت وبيانه انه عطف على فاعل
صحت المقضى لعدم الصحة في قوله لا فرض وهو مناف لقوله فيعيد في الوقت قلت لان سلم
المنافاة وذلك لان المراد بالصحة المدلول عليها بصحة التامة التي لا إعادة معها وفي الصحة
الذكورة صادق بعدم الصحة بالسكينة وبالصحة التي معها الإعادة وهذا الثاني هو المراد بدليل
قوله فيعيد في الوقت وأما أن يحمل قوله وجازت على معنى نفدت وقوله لا يجهة راجع للكعبة
دون الحجر لانه لو رجع له أيضا لا وهم بجواز الصلاة فيه ولو استدبر الكعبة أو شرق أو غرب

والكراهة وان المذهب الكراهة فاذا كان المذهب الكراهة في الفرض فالنفل المؤكد من باب أولى في عدم الحرمة فليكن الحكم
الكراهة أيضا (قوله بل يندب لصلاته الخ) قد يقال ان صلاته صلى الله عليه وسلم النافلة غير المؤكد كدعة اذن في مطلق صلاة لانه لما
صلى فيها علم أن استقبال حائط منها يكفي لاجلها واذا كفي استقبال حائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك (قوله وأجاز جميع
ذلك أشهب) قلت وهو ظاهر (قوله وأما صلاة الفرض فلا يجوز ابقاؤها الخ) المتبادر بالحرمة وقد تقدم أن فيها القولين والراجح
الكراهة فيعيد في الوقت مطلقا أي في الصلاة التي هي فرض عين وأما الكفائي كالخنزة فعلى الفرضية يعاد وعلى السنية لا يعاد
وعلى كل حال لا يجوز فعله فيهما (قوله وأما أن يريد بالجواز الصحة) أي من باب اطلاق الملزوم واردة اللازم (قوله والتزول) عطف تفسير
(قوله ولو عبر به السلم من الاعتراض) أي قبل الجواب بأنه أراد بالجواز الصحة وأما بعد الجواب فلا اعتراض أي بأنه ما ش على الضعيف
وهذا بناء على أن المراد يدفع اليراد (قوله التي لا إعادة معها) تفسير لقوله التامة أي أن المراد بالتمام أنه لا إعادة معها فلا ينافي أن ذلك
مكروم أو حرام (قوله وأما أن يحمل قوله وجازت على معنى نفدت) عطف على قوله وأما أن يراد بالجواز الصحة لا يخفى أنه يرجع للصحة
(قوله أو شرق أو غرب) ظاهر عبارته أنه اذا شرق أو غرب أي استقبال الشرق أو الغرب لا يكون مستدبرا للكعبة بل اما على جهة عينه

أو يساره وهو كذلك (قوله قال ح ولم أره منصوصاً الخ) رده محشي نت بقوله وقد يقال لا وجه لعدم ظهوره وعدم صحته وجوازه
 لنص المالكية كان عمر وغيره على أن حكم الصلاة فيه كالبيت وقد نصوا على الجواز في البيت ولو لم ياه مشهوراً وهو في هذه الحالة غير
 مستقبل شيئاً فكذلك يقال في التجز على ما يقتضيه التشبيه اه (قوله أدين الله) أي أدين به أي أتعبه الله وقوله وأعتقده عطف
 تفسير قال الخطاب رد على بعض المالكية في زمنه صلى مستقبل الحجر مستند بالبيت كما أفاده البساطي من أن قوله لا يجهته متعلق
 بالحجر (قوله أو يسقبل الشرق أو الغرب) ظاهر عبارته أنه في حالة استقباله الشرق أو الغرب لا يكون مستنداً بالكعبة ولا عن يمينه
 ولا عن شماله كما هو مقتضى العطف مع أن الذي عن يمينه أو شماله لا يخرج عن كونه مستقبل الشرق أو الغرب فاعل أو بمعنى
 الواو وهي لعطف التفسير (قوله على المشهور الخ) ومقابله ما نقله ابن الحاجب وابن شاس في نقلهم ما أن قطعة من سطحها يحرفها
 ثم إن ابن عرفة رد ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس بأن ذلك انما هو عن أبي حنيفة (قوله في اعتبار الهواء الخ) هذا يشعر بالمنافاة فإن
 القول باعتبار الهواء مطلق ولو لم يكن هناك قطعة من سطحها والقول بأنه يكفي قطعة من سطحها لا يلتفت للهواء وكان عبارة الشارح
 ملفقة من قولين فإن بعض الشراح نقل عن أبي حنيفة أنه يقول بالكعبة بقطعة من سطحها وظاهر ذلك أن مجرد الهواء لا يكفي
 وبعضهم ينقل أن أبا حنيفة يقول بالكعبة بكتفائه (٢٦٣) بالهواء أي فلا يلتفت لقطعة من سطحها (قوله صحة ما عداه) أي بناء على

اعتبار الهواء أو كتفائه بقطعة
 من سطحها (قوله وفاقاً للجلاب الخ)
 قد يقال المتبادر من قوله لا بأس
 الخ أن المراد به ما كان غير مؤكّد
 والظاهر القول بصحة ما عدا
 الفرض مؤكّد أو غيره لأن الفرض
 قوة ليست لغيره فتدبر (قوله لكن
 نص الخ) لكن ربما يتوهم أن
 مقابل ذلك ضعيف لا التفات له
 بوجه فأفاد أنه قول قوي بقوله على
 المشهور (قوله هل هو مقابل
 لاطلاق الجلاب) وهو الظاهر
 وبعد كتبني هذا وجدت في
 شرح عب وحاصله أن المعتمد منع
 ما عدا الفرض لأنه الذي اقتصر
 عليه في توضيحه وصدر به ابن عرفة
 فقال والفرض على ظهرها ممنوع

عنه قال الخطاب ولم أر ذلك منصوصاً والظاهر أنه لا يصح ولا يجوز والذي أدين الله به وأعتقده
 أنه لا يجوز لأحد أن يستدبر الكعبة ويستقبل الشام أو يجعلها عن يمينه أو شماله أو يستقبل
 الشرق أو الغرب ويحرم عليه ذلك وينهى عنه من فعله فإن عاد أدب (ص) وبطل فرض على
 ظهرها (ش) يعني أن من صلى فرضاً على ظهرها فإنه يبطل ويعيده أبدأ على المشهور ولو كان
 بين يديه قطعة من سطحها ابتداء على ما هو من أن المأمور به جملة البناء لا بعضه ولا الهواء خلافاً
 لأبي حنيفة في اعتبار الهواء أو كتفائه بقطعة من سطحها ومن لازم البطلان على ظهرها المنع
 ويفهم من تخصيص الفرض بالبطلان صحة ما عداه وهو كذلك وفاقاً للجلاب قائل لا بأس بتنفله
 عليها اه لكن نص القاضي تقي الدين القاسي في تاريخه شفاء الغرام على عدم صحة السنن
 والنافلة المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب على سطح الكعبة قائل على
 المشهور اه فانظر هل هو مقابل لاطلاق الجلاب أو مخصص له وأما الصلاة تحت الكعبة
 كما هو حفر حفرة تحتها فإنها تبطل ولو انفلا كما هو مقتضى كلام سند (ص) كالراكب (ش) يعني
 أن الموقع للفرض على الدابة بعيداً بحيث كان صحيحاً آمناً دليل قوله (ص) إلا للتحام أو
 خوف من كسبوع وإن لغيرها (ش) أي إلا لاجل الالتحام في قتال عدو كافر وغيره من كل قتال
 جائز الذب به عن نفس أو مال أو حريم أو هزيمة جائزة أو لاجل خوف من اقتراس سبع أو لصوص
 أن نزل عن الدابة فيصليان عليها إيماء للقبلة أن قد راوا أن تعذر التوجه إليها صلياً لغيرها واحترز
 بقوله إلا للتحام من صلاة التسمية فإن الاستقبال فيها شرط (ص) وإن أمن أعاد الخائف بوقت

ابن حبيب والنفل الجلاب لا بأس بفعله عليه (قوله أو مخصص له) بأن نقول ما أفاده إطلاق الجلاب من الصحة فيما (ش)
 عدا الفرض يخرج منه السنن والنوافل المؤكدة فيبقى النوافل الغير المؤكدة فهي التي تصح فقط (قوله وأما الصلاة الخ) لما فرغ من
 الكلام على الصلاة في الكعبة وعلى الكعبة وإلى جهة الكعبة طفق ينسكح على الصلاة تحت الكعبة وأفاد أنها باطلة ولا تصح بحال
 فيجوز للجنب أن يدخل تحت الكعبة والحاصل أن المسجد يعطى أعلاه حكمه في التشريف والتعظيم وأما ما كان من تحت فلا يعطى
 حكمه بحال (قوله كالراكب الخ) أي أن الفرض على الدابة باطل إذا كان يؤدي إلى الصلاة بالإيماء أو بركوع وسجد جالساً أو إذا
 كان يؤدي الصلاة على الدابة كاملة بسجدة واحدة هي صحيحة على ما أفاده سند وهو الراجح فقوله الشارح يعيده أبداً أي بالقيء المذكور
 (قوله حيث كان صحيحاً) أي لقوله فيما يأتي والامرض لا يطبق النزول به وقوله آمناً لقوله إلا للتحام فقوله الشارح بدليل قوله إلا للتحام
 أي في آخر العبارة (قوله من كل قتال) بيان للغير (قوله جائز الذب) بالذال المعجمة لا بالذال المهملة يقال ذب عن حريمه ذباً من باب قتل
 حتى ودفع (قوله أو هزيمة جائزة) معطوف على قوله كل قتال أو من هزيمة جائزة كما إذا كانت لتحرف لقتال أو تحيز إلى فئة أي فيصلي
 على الدابة إيماء في حال تحرفه وتحيزه (قوله فيصليان عليها إيماء) أي إلى الأرض أي إيماء إلى الأرض لا إلى قبر بوسها (قوله فإن
 الاستقبال فيها شرط) كذا في تت وظاهره أنه لو أمكنهم القسم بدون الاستقبال أنهم لا يقسمون

(قوله فانه يندب له الاعادة مادام الخ) ظاهره سواء تبين عدم ماخافه أو لا وليس كذلك بل محل الاعادة اذ تبين عدم ماخافه فان تبين ماخافه أو لم تبين شيء فلا شيء عليه (قوله على ما مر الخ) وقد تقدم أن ظاهر اللفظ ليس بمراد لانه يعيد في الظاهرين لا صفرار وفي المساءين للفجر وفي الصبح للطلوع (قوله وقته للغروب) أي ينتهي للغروب فالغروب خارج فالمعنى أنه يفعل في لا صفرار خلاف القول الذي قبله فانه لا يفعل عليه في الاصفار (قوله لقوله تعالى فان خفتم الخ) قال المفسرون فان خفتم من العدو وغيره فرجالاً أي صلوا راجعين جمع راجل وقوله أو ربكنا واحدنا بايماء فاذا آمنتم زال خوفكم فاذا كرر الله صلوا صلاة الايمان حاصل الاستدلال بذلك أنه لما ورد النص المصريح بالامر بالصلاة على تلك الحالة ولم يذكر معه اعادة دل على أنه لا اعادة بخلاف ما لم يرد فيه النص وعو الخائف من سبع أو من دابة أو من عدو أو من غير ذلك فإيماء إلى أن الامام إذا اجتهد بالصلاة في إيماء فاحتيط بالاعادة على تقدير الامن لاحتمال أن يكون الثابت في نفس الامر عدم طلب الصلاة في تلك الحالة (قوله ولو استويا) أي الخوف في العدو والخوف فيما عداه (قوله لان العدو مراده الخ) علة لعدم الاعادة في الخوف دون غيره (٣٦٣) ولو استويا (قوله ومراد النص الخ) زاد بعض السراح والسباع ربما تفرقت

وزهدت عنه وربما قسدر على الانحراف عن موضعها ولا تتبعه والعدو ليس كذلك غالباً فكان حكمه أشد (قوله والاضحاض) هو الطين المختلط بما لا يغره من الماء ومثل الضحاض الماء وحده في النزول وعدمه له (قوله وخاف خروج الوقت المختار) هذا فيما كان في آخر الوقت وأما لو كان في أوله لجري عليه حكم الآيس والمتردد والراجح المتقدم في التيمم وكذلك الخائف من سباع أو لصوص كما قاله الشيخ أبو الحسن (قوله يوشى للعبادة) أخفض من الركوع أي إذا كان لا يقدر على الركوع والاربع ولذلك قال بهرام عن ابن حبيب يركع من قيام ويوشى للعبادة انتهى (قوله انظر النص في شرحنا الكبير) أي النص المصريح بكون الخوف من

(ش) يعني أن الخائف من السبع أو اللص إذا حصل له الامن بعد أن صلى فانه يندب له الاعادة مادام الوقت المختار على ما مر في قوله وبعدها أعاد في الوقت المختار ونقل عبد الحق في التذيب وقته للغروب لا وقت الصلاة المفروضة وليس ذلك كالوقت في مسائل التيمم نقله أبو الحسن وأما الخائف من العدو فلا اعادة عليه بدليل ما يأتي في صلاة الخوف وبعدها لا اعادة لقوله تعالى فان خفتم فرجالاً أو ربكنا واحدنا وما وقع فيه النص أقوى من غيره وظاهره كظاهرها ولو استويا في تبين الخوف أو ظنه لان العدو مراده النفس ومراد اللص المال غالباً فيهما وحرمة النفس أعلى من حرمة المال فالمراد بالعدو أشد (ص) والاضحاض لا يطبق النزول به (ش) يعني أن الحاضر أو المسافر إذا أخذ الوقت في طين خضخاض ولا يجدي أن يصلي وخاف خروج الوقت المختار فلا ينزل عن دابته ويصلي فيه قائماً يوشى للعبادة أخفض من الركوع وان لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته إيماء إلى القبلة وعدم القدرة على النزول بكونه يخاف الغرق وأما خشية تلوث الثياب فلا توجب صحة الصلاة على الدابة وانما هي مبيحة للصلاة إيماء في الأرض وفي كلام الخطاب والشيخ سالم في شرحه تطرح حيث جعل أن خشية تلوث الثياب مبيحة للصلاة على الدابة وانظر النص في شرحنا الكبير وفرض الرسالة المسئلة في المسافر خرج مخرج الغالب فلا يقيده كما أشرنا له في التقرير (ص) أو مرض ويؤديها عليها كالارض فلها (ش) يعني أن المريض الذي يطبق النزول عن الدابة يجوز له أن يصلي على الدابة إلى جهة القبلة بعد أن توقف له إذا كانت حالته مستوية بأن كان إذا نزل للأرض يوشى كما إذا صلى على الدابة ويوشى للأرض بالسجود لا إلى كور الرحلة ومفهوم التسوية منعها على الدابة ان كانت بالارض أتم وهو كذلك وأما لو كان لا يطبق النزول به فانه يصلها عليها ولا ينعين في هذه الحالة كونه يؤديها عليها كالارض بل لا يتصور فيها ذلك عادة ويكون حكمه ما قبله من مسئلة

الغرق ونصه وعدم القدرة على النزول لكونه يخاف الغرق كما فسر به ابن عمر قول الرسالة وان لم يقدر أن ينزل فيه أي الخضخاض صلى على دابته إيماء إلى القبلة وقد فسر الناصر القاني قول المؤلف لا يطبق النزول به بما فسر به ابن عمر انتهى (ثم أقول) لا يخفى أن الذي قاله الخطاب نقله عن ابن ناجي وادعى فيه أنه المشهور ونصه قال ابن ناجي في شرح قول الرسالة والمسافر يأخذ الوقت المختار ان كان غنياً يخشى على ثيابه فقط وهو قول مالك وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم ورواه أشهب وابن نافع بسجود وان تلطخت ثيابه انتهى فكيف يعدل عما قاله الخطاب انه المشهور فالصواب ما قاله الخطاب وبين لك أن الصواب معه أنه في المسئلة لا تيمم استوى الأيماء بالارض مع الأيماء على الدابة يجوز الأيماء على الدابة فأى فرق وعلى ذلك هل تقيس الثياب بفسادها بالغسل أو لا الثاني نقله ابن عرفة نصاً والاول نقله تحريماً وهو يفيد ضعفه انتهى عج (قوله ويؤديها عليها كالارض) التشبيه مقلوب والاصل ويؤديها على الارض كعليها أي وهو يؤديها (قوله فلها) أي القبلة راجع لصوري الخضخاض والمريض له (قوله إذا كانت حالته مستوية) ليس بشرط بل ولو كان يقدر على الركوع والسجود على الدابة قائماً أو جالساً فانه يجوز له أن يصلي إيماء على الدابة حيث كان إذا نزل على الارض لا يصلي الأيماء انظر عب ونحقق ذلك في حاشية عب ان شاء الله تعالى

(قوله وانظر الاعتراض على المؤلف) لفظ المدونة والشديد المرض الذي لا يقدر أن يجلس لا يجبني أن يصلي المكتوبة في المحل لكن في الارض فحملها اللغوى والمأزى على الكراهة كما صنع المؤلف وابن رشد والنونسي على المنع وتأولها ابن يونس على من صلى على الدابة حيثما توجهت ولو استقبل القبلة جاز وعزاه لابن أبي زيد فالتحلاف في حال انتهى فبرد على المؤلف أن لفظ المدونة لا يجبني واختلف في جعلها على الكراهة والمنع ولم يرجح واحد منهم ما بل مقتضى عز والمنع لابن رشد والنونسي قوته على تأويل الكراهة فلو قال المؤلف وفيها في الاخير لا يجبني لسلم من ذلك انتهى له (فصل فرائض الصلاة) (قوله تكبيرة الاحرام) (فرع) من صلى وحده ثم شك في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبتدئ واذا تذكر بعد شكه أنه كان أحرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر وان كان الشك اماما فقال سحنون عصى في صلاته واذا سلم سألهم فان قالوا أحرمت (٣٦٤) رجع الى قولهم وان شكوا أعاد جميعهم ذكره الاقاني انتهى (قوله وفاقا) أى

كتكبير الاحرام وقوله وخلافاً أى كاطه أئنة والاعتدال (قوله والمراد بالصلاة ولو نفلاً) ويصرف كل فرض الى ما يليق به فالقيام للفائحة وتكبير الاحرام واجب في الفرض غير واجب في النفل (قوله وفرائض جمع فريضة) والمراد بالفريضة ما تتوقف صحة العبادة عليه لاجل أن يشمل صلاة الصبي لاما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والا تخرجت صلاة الصبي (قوله ان قلنا ان الاحرام الخ) جعله زروق هو التحقيق (قوله والاستقبال) في عهده الاستقبال بحث اذا الاستقبال شرط من شروط الصلاة (قوله لانه عبارة الخ) هذا لا ينتج الدعوى لانه انما ينتج توقف الاحرام عليها لانه عبارة عن الدخول في الحرمات أى التلبس بالحرمات أى الدخول في ذى الحرمات التى هي الصلاة والحرمات جمع حرمة ومن المعلوم

الخصائص فقول التثاني تبعاً للشارح أو المرض لا يطبق النزول به غير ظاهر (ص) وفيها كراهة الاخير (ش) يعنى في المدونة كراهة صلاة المريض على الدابة وهو المراد بالاخير أى من الفروع الاربعة المذكورة هنا وانظر الاعتراض على المؤلف في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من شروط الصلاة الخارجة عن ماهيتها شرع في الكلام على فرائضها المعبر عنها بالاركان الداخلة في ماهيتها متبعاً لذلك كرسنهما ومنه و بانها او ما يتعلق بذلك فقال (فصل) (ص) فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام (ش) يعنى أن فرائض الصلاة وفاقا وخلافاً خمسة عشر أولها تكبيرة الاحرام متفق عليها لكل مصل ولو مأموماً فلا يحملها عنه امامه كما يحمل الفائحة والمراد بالصلاة ولو نفلاً وأما ما يختص بالفرض فسيأتى في قوله يجب بفرض قيام وفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مفروضات الصلاة لا جمع فرض لان جمع فعل على فعائل غير مسموع وازدادة فرائض للصلاة من اضافة البعض للكل لان الفرائض بعض الصلاة وازدادة التكبير للاحرام من اضافة الجزء للكل كيدريد ان قلنا ان الاحرام مركب من التكبير والنية والاستقبال لانه عبارة عن الدخول في الحرمات ولا يحصل الدخول في الحرمات الا بالثلاثة أو من اضافة المصاحب للمصاحب مثل طيلسان البرد ان قلنا ان الاحرام النية والتوجه الى الصلاة وليست ببيانة خلافاً لبعضهم (ص) وقيام لها (ش) ثانيها القيام لتكبير الاحرام في الفرض للقادر غير المسبوق فلا يجزئ ابقاعها حالاً أو منحنياً اتباعاً للعمل وقيدنا بالفرض بدليل قوله يجب بفرض قيام وبغير المسبوق بدليل قوله (ص) الا المسبوق فتأويلان (ش) يعنى أن القيام لتكبير الاحرام هل هو واجب مطلقاً أو واجب في حق غير المسبوق وأما القيام في حقه فلا يجب عليه فاذا فعل بعض تكبيرة الاحرام في حال قيامه وأتمه في حال انخطاطه أو بعده من غير فصل بين أجزائه فهل يعتد بتلك الركعة بناء على القول الثاني أو لا يعتد به بناء على القول الاول وصلاته صحيحة على كل حال والتأويلان جاربان فيمن نوى بتكبيره العقد أو نواه والركوع أو لم ينوهما

(ص)

أن الصلاة ذات حرمة لانها يحرم فيها التكلم ونحوه (قوله طيلسان البرد) لان الطيلسان

يصاحب البرد أى لبسه والطيلسان اسم للشال الذي يغطي به الرأس (قوله والتوجه) عطف مرادف (قوله وليست ببيانة) أى للبيان خلافاً لبعضهم وانما قلنا للبيان لان الاضافة البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه نحو خاتم حديد (قوله من غير فصل) وأمامه فبطل (قوله العقد) أى عقد الصلاة أى الدخول فيها (قوله أو نواه والركوع) أى قصد بتكبيره الامرين معا (قوله أو لم ينوهما) أى لانه اذا لم ينوهما ينصرف للأصل وهو العقد وترك ثلاث صور الصلاة صحيحة في اثنتين وباطلة في واحدة وهي أى الثلاث اذا كبر في حال الانخطاط وأتمه في حال الانخطاط أو بعده بلا فصل أو مع فصل أى طويل فهي صحيحة في الاولين باطلة في الثالثة فتلخص أن الصور ست باطلة في اثنتين وصحيحة في اثنتين مع القطع بعدم اجراء الركعة وصحيحة في اثنتين مع الخلاف في الاعتماد بتلك الركعة وعدمه (فان قلت) كيف تصح الصلاة دون الركعة اما اتفاقاً أو على أحد القولين مع أن عدم الاعتماد فيها انما هو للخلل الواقع في الاحرام وكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في اجرامها بترك القيام فالجواب أنه لما حصل القيام في الركعة

الثالثة لهذه الركعة فكان الاحرام حصل فيه فيكون أول صلاته لا يكونه مأموما ولا يقدح فيه بما إذا كان دخول المصلي مع الإمام في الركعة الأخيرة لأنه لا بد من حصول قيام تكبير بعد سلام الإمام لأن أدلة التمهيد حيث ألغيت تلك الركعة (قوله وانما يجزئ الله أكبر) بشروط اثني عشر الأول أن يكون بالعربية لأنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يرو أنه صلى الله عليه وسلم افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بغير العربية مع معرفته بجميع اللغات كما ذكره شيخنا عن ابن عب و إليه أشار الشارح بقوله ان المصلي لا يجزئ به الخ إلا أن هذا الشرط انما يكون في حق القادر عليه الثاني أن يكون مستقبلا الثالث أن يكون قائما الرابع تقديم الهمزة الخامسة مدها ما طبيعيا السادس عدم مدين الهمزة وبين لام الله لا يهاجم الاستفهام السابع عدم مدباء أكبر الثامن عدم تشديد رائها التاسع عدم واول قبل الجلالة العاشر عدم وقفه طويلا بين كلمتيه فلا تضر بسيرة الحادي عشر دخول وقت الفرض في الفرائض ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف واستسقاء وغير الثاني عشر تأخيرها عن تكبيرة أمام في حق مأمومه فهذه اثنا عشر شرطا ان اختل واحد منها لم تنعقد صلاته ولا يضر عدم جزم الراعي أكبر كذا في شرح عب بزيادة قول العاشر الثامن الخ (قوله للعمل) أي عمل أهل المدينة وقوله والمحل الخ وجه ثان ومعنى توقيف تعليم (قوله خلا فالإبي (٣٦٥) حنيفة والشافعي) اعلم أن الخلاف بينهما ليس

واحد فالشافعي لا بد من لفظ التكبير إلا أنه يجوز الله أكبر وأبو حنيفة يجوز الله العظيم (قوله كخداي أكبر) هذا من لغة (قوله له مدخل) أي له دخول في الجواز (قوله لجواز قلب الخ) قد يمنع بأنه لا يلزم من جواز الشيء في اللغة جوازه في الشرع لجواز وجه في العربية لم يقرأ به أحد فانه لا يجوز ارتكابه في القراءة على أن قوله له مدخل في الجواز اخبار عن ثبوت المدخلة ولا يلزم منه جواز الارتكاب لان معناه وجه ولا يلزم من ثبوت الوجه ثبوته (قوله جزى) بتشديد الزاي (قوله أكبر بالمسلم يجزئه) قال في الطراز فان أكبر جمع كبر والكبر الطبل الكبير قال شيخنا الصغير وسمعت من الاشياخ انه

(ص) وانما يجزئ الله أكبر (ش) لما كان معنى التكبير التعظيم فيتوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار الجزئ منه والمعنى أن المصلي لا يجزئه من كل لفظ يدل على التعظيم لالفاظ الله أكبر لا غيره من الله أجل أو أعظم أو التكبير أو الألاعيل والمحل محل توقيف خلا فالإبي حنيفة والشافعي ولو أسقط حرفا أو أشبع الباء أو أتى بمرادف ذلك من لغة أو اغتنى كخداي أكبر لم يجزئه قال في الذخيرة وقول العامة الله أكبر له مدخل في الجواز لجواز قلب الهمزة واوا اذا وليت ضمة انتهى ونقل ابن جزي في قوانينه لا يقيده العامة فقال من قال الله أكبر بالمسلم يجزئه وان قال الله أكبر بابدال الهمزة واوا جازا انتهى وكذلك لا تبطل لوجه بين الهمزة والواو فقال الله وأ أكبر (ص) فان عجز سقط (ش) يعني أن المصلي اذا عجز عن النطق بالتكبير كاملة تخرس أو عجمة ولو قدر على بعضها أو مرادفها من غير العربية فانه يسقط عنه النطق ويكتفي منه بالنية ولا يلزمه الاتيان بالمرادف ولا ببعض القادر عليه كقطوع اللسان المستطيع النطق بالباء كما في شرح الشيخ سالم وفي كلام غيره انه يسقط عنه النطق ولا يلزمه الاتيان بما قدر عليه حيث كانت قدرته على نحو الباء من الحروف المفردة فان قدر على النطق بأكثر من حرف فان كان ما يقدر على الاتيان به بعد تكبيره عند العرب لزمه النطق به وان كان ليس كذلك فهل يلزمه أن ينطق به ان دل على معنى لا يبطل الصلاة كأن يدل على ذات الله وصفته لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أم لا وان دل على معنى يبطل الصلاة لم ينطق به (ص) ونية الصلاة المعينة (ش) قاله نهاية الصلاة المعينة بكونها ظهرا أو عصرا أو وزرا أو جفرا أو كسوا فلا يكتفي فيه مطلق

(٣٤ - خرشي أول) اذا قال الله أكبر فالصلاة صحيحة وقال أيضا الظاهر أنه لا يضر التشديد لانه سمع الوقف مع التضعيف في لغة العرب (قوله بين الهمزة والواو الخ) كذا قال الفيشي على العشماوية لانه قال لوجه بين الهمزة والواو فصلاته صحيحة ونظر بعض الاشياخ في ذلك بأنه لم يروه وتعليقهم يقتضي البطلان فالظاهر أنه بحث له ولم يره في شرح المختصر ويقال أيضا أي فرق بينه وبين أكبر بالمدفان أكبر كما يوهم أنه جمع كبر نقول وأ أكبر يوهم أن للمولى شريكاً عطف عليه والخبر محذوف تقديره مثلاً موجودان وأيضاً قد تقدم عدم صحة الاتيان بواو قبل الجلالة مع أنه لا يخل بالمعنى فأولى في عدم الصحة زيادة الواو ومتوسطة (قوله فان عجز سقط) وسقط القيام له على ما استظهره ابن ناجي وفي شرح الشيخ عبد الباقي فان عجز سقط طلبه ودخل بالنية لا بمرادفه عربية ولا بمرادفه من لغة فان أتى بمرادفه من لغة بطلت صلاته انتهى قال بعض شيوخنا رحمه الله والذي يظهر عدم البطلان قياسا على الدعاء بجملة وكذا قال شيخ بعض شيوخنا ثم لا يخفى أن قول الشارح ولا يلزمه الاتيان بالمرادف ما قد يقتضي الصحة والافكان يقول ويبطل الاتيان بالمرادف (قوله وفي كلام غيره) وهو الذي ينبغي اعتماده (قوله يعد تكبيرا عند العرب) أي كما اذا أسقط الراء (قوله فهل يلزمه أن ينطق به) أي وهو الظاهر والمتعين للحديث (قوله على ذات الله وصفته) أي أكبر (قوله وان دل على معنى يبطل الصلاة) أي ككبر مثلاً (قوله بكونها ظهرا أو عصرا الخ) أشار إلى أن قول المصنف ونية الصلاة المعينة خاص بالفرائض

والنوافل المتقدمة بأسبابها فقولها أو كسوف أي مثلاً لي دخل الاستتقاء أو أزمانها كالوتر والفجر أي مثلاً لي دخل العبد في افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد ردّها لهؤلاء لم تجز وأما النقل المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكفي نية الصلاة المطلقة فإذا صلى مثلاً قبل الظهر مثلاً أو بعد حل النافلة أو بعد العشاء أو بعد دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والضحي وقيام الليل وتحيّة المسجد ولو لم ينو شيئاً ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب نعم نية الفعل بقصد الامتثال تتضمن الثواب (قوله ويستثنى من ذلك نية الجمعة) أي عند الالتباس لا عند التعمد فلا تجزى لقول ابن الحاجب ومن دخل الخ كما أفاده بعض الشيوخ وكان المطلوب حقاً (٢) الدخول على ما أحرم به الإمام وتكون صلاته صحيحة اتفاقاً (قوله وعكسها) المناسب وعكسه أي عكس الظن (قوله ونية الاخص) أي ما شرطه أخص وقوله ونية الاعم أي ما شرطه أعم (قوله هذا من اضافة المصدر) أي فالمراد باللفظ التلفظ أي تلفظ النواي أو المصلي أي أن الضمير يصح رجوعه للنواي الأخوة من نية والمصلي الأخوة من الصلاة والباعث على كونه أراد باللفظ التلفظ لأن الأحكام من جواز وغيره انما هي أوصاف للفعل (قوله واسع) أي جائز وأنت خير بأن الجائز يطلق بمعنى المستوى الطرفين ويعنى ما قابل المكره فيصدق بخلاف الأولى فاذن كان الأولى أن يقول قوله فواسع أي جائز بمعنى أنه ليس بمكروه فلا يناق في أنه خلاف الأولى إلا أن يكون موسوساً وهذا التقرير (٣٦٦) الذي قرره الشارح هو المرضي وخلاف ذلك تقرير ابن أولهما أن

الفرض ويستثنى من ذلك نية الجمعة عن الظهر فتجزى على المشهور بخلاف العكس ابن الحاجب وقين ظن الظهر جمعة وعكسها ثلاثة أقوال مشهورها تجزى في الأولى قال المؤلف وجه المشهور أن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف الاعم (ص) ولفظه واسع (ش) هذا من اضافة المصدر إلى فاء أي لفظ النواي أو المصلي واسع فينبغي أن لا يتلفظ بقصد به بان يقول قد نويت فرض الوقت مثلاً لأن النية محلها القلب فلا مدخل للسان فيها فان تلفظ فواسع وقد خالف الأولى (ص) وإن تخالفاً فالعقد (ش) أي وإن خالفت نيته لفظه فالعبرة بالنية دون اللفظ كنواي ظهر تلفظ بعصر مثلاً وهذا إذا تخالفاً فهو وأما أن فعله متعمد فهو متلاعب قال في الارشاد والاحوط الاعادة أي فيما إذا فعل ذلك سهواً قال الشيخ زروق في شرحه للخلاف في الشبهة اذ يحتمل تعلق النية بما سبق إليه لسانه انتهى وهذا التعليل يقتضي أن مراده بالاعادة الصلاة أن تذكر ذلك بعد ما فرغ منها واعادة النية أن تذكر ذلك قبل الفراغ منها انتهى (ص) والرفض مبطل (ش) يعني أن الرفض للصلاة يبطلها كالصوم بخلاف الوضوء والحج لأن فيه ما ضياع مال وظاهر كلامه هنا أن الرفض مبطل لها كان في أثناءها أو بعد الفراغ منها وظاهر كلامه في باب الصوم أنه إذا رفضه بعد الفطر لا يرتفع لأنه قال هناك أو رفع نية نهاراً والحاصل أن الصوم والصلاة إذا رفضا قبل تمامهما يبطلان وأما بعد تمامهما فقولان وهو ظاهر كلام الشارح هنا وفي الشامل أنه ما إذا رفضا بعد تمامهما فلا يرتفعان وهو الذي رجحه سند وابن جماعة وابن راشد

معنى واسع غير ضيق فيما يعبر به كان يقول أصلي فرض الظهر أصلي الظهر أو نويت أصلي الظهر أو نحو ذلك فإنهما التلفظ وعدمه على حد سواء (قوله فالعقد) أي فالعبرة بما عقده أي نواه يدل على ذلك قول الشارح فالعبرة بالنية الخ (قوله للخلاف في الشبهة) كذا في نسخته من الاشتباه والأولى أن يقول للخلاف والشبهة كذا في زروق على الارشاد أي أن بعضهم حكم بعدم الصحة مع النسيان أيضاً (قوله وهذا التعليل يقتضي الخ) لا يخفى أن هذا التعليل لا يقتضي هذا التفصيل (قوله واعادة النية الخ) ظاهر مع اعتداده بما فعل من الركعات وربما يدل عليه قول

واللحمة

المصنف فالعقد ويحتمل اعادة النية مع عدم اعتداده بما فعل من الركعات قيل وهو الظاهر بل

المتعين في كلام الارشاد لانه كالاضراب عن قول المصنف فالعقد يجعله هو الاحوط ولعل المراد اعادة اللفظ موافقاً للنية والا فالفرض أن نيته موافقة لما عليه والخالفة في اللفظ فقط كذا في عب (أقول) لا يخفى أن نقد بناءه عن ذلك فالاحسن أن المراد اعادة النية خالية عن مخالفة فتصدق بالنية وحدها بدون تلفظ وحاصله أن معنى الاحتمال الثاني أنه يتبدى الصلاة من أولها (فان قلت) أنه إذا ابتدأ الصلاة من أولها فقد أعاد الصلاة فلا تصح مقابله لقوله أعاد الصلاة الخ (قلت) لأن التعبير بقوله أعاد الصلاة بقصد أن الصلاة قد عتت وأما في مسألة تناقلتم فلذلك قال اعادة النية كناية عن كونه يتبدى الصلاة (قلت) وسكت عن الجاهل لانه انما تكلم على المتعمد والناسي والظاهر أنه ملحق بالعماد وان لم يلحق به في بعض المسائل والاحسن لما سيأتي في ترك الغائبة أن المراد يتم الصلاة ويبعدها بعد وانتهى الأول معناه انتهى كلام زروق وانتهى الثاني انتهى كلام من تكلم على كلام زروق وأظنه عجم (قوله وهو الذي رجحه سند) وهو المعتقد قال بعض شيوخنا حاصله أن الوضوء يرتفع في الاثناء على الرابع ومثله الغسل والاعتكاف والتميم وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان في الاثناء ولا بعد الفراغ وأما الصلاة والصوم فيرتفعان في الاثناء وبعد الفراغ قولان مرجحان ٢ (قول المحشي وكان المطلوب حقاً له حينئذ كذا في هامش نسخة)

(قوله كسلام) أي تحقق السلام بدليل قوله أو ظنه أي كتحقق سلام مع سهوه عن عدم كمال صلاته فهو سواء غير سواء أي سواء عن عدم كمال الصلاة غير سواء باعتبار صدور السلام فقول الشارح سلم ساهيا أي عن الاتمام فلا ينافي أنه متحقق السلام (قوله فأنتم ينفل) ينبغي تقييده بما إذا كان يتنفل قبل الفريضة التي بطلت فإن لم يتنفل قبلها لم تغرب لم يمت كما إذا كان يصلي العصر بعد دخول وقت المغرب ولا مفهوم لقوله بنفل بل وكذا لو أتم بفرض (قوله بأن خرج من الفاتحة) أي فرغ منها فيوافق قول اللقاني والطول بتمام الفاتحة وجعل عجب قراءة الفاتحة ليست بطول ولذا قال تلميذه (٣٦٧) عجب أن طالت قراءته فيما شرع فيه مما زاد على

الفاتحة أذهى ليست طولا كما يفهم من أبي الحسن ويحتمل خرج منها إلى غيرها فتحالف كلام اللقاني وعج والظن أنه لا يخالفهما إلا أن كلامه قريب لما راد اللقاني والظاهر أن المدار على الدخول في غيرها (قوله ولا يقال الركوع يستلزم الطول) أي فلا حاجة لقول المصنف أن طالت (قوله أتم النفل الخ) لا يخفى أنه يتم النفل في ثلاث صور ويشفع في الفرض في واحدة والفرق بين الفرض والنفل أن الفرض يقضى والساقطة لا تقضى (قوله بناء على أن الخ) وهو الراجح كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أو عزبت) معطوف على لم يظنه الخ أي وكان عزبت (قوله أو لم ينو الركعات) أي لم ينص على ذلك والافقد نوى ما ذكر ضمنا في قوله ونية الصلاة المعينة لكن لا كل نية ذلك (قوله ويجز به ما فعل في هذه نية النافلة) هذا على أحد القولين فترجع عند الشارح هذا القول وتطير ذلك من ظن أنه في العصر فأنتم ذلك ثم تبين أنه في الظهر فقال أشهب تجز به صلاته وقال يحيى بن عمر لا تجز به نقله اللخمي (قوله أداء وقضاء) لف ونشر ولكن الأفضل تعيين الأداء والقضاء

واللخمي وظاهر كلام القرافي ترجيح القول بتأثيره (ص) كسلام أو ظنه فأنتم ينفل أن طالت أو ركع والافلا (ش) هذا تشبيه في البطلان والمعنى أن من سلم ساهيا من اثنين من رباعية مثلا طانا الاتمام ولا اتمام في نفس الأمر أو ظن السلام اظنه الاتمام ولم يكن منهما شيء في نفس الأمر ثم قام كل منهما إلى نافلة أحرم بها أو فرض فإن صلاته التي خرج منها بقيت أو طنا تبطل عند ابن القاسم أن طالت قراءته في الصلاة المشروعة فيها بأن خرج من الفاتحة أو ركع فيها بالانحناء ولو لم يطل ولا يقال الركوع يستلزم الطول لا نأقول لأن سلم ذلك انقضى تكون القراءة ساقطة عنه لعجزه عنها وانما يندب الفصل بين تكبيره وركوعه وإذا حكم ببطلان الصلاة التي خرج منها أتم النفل الذي هو فيه وقطع غيره وهو الفرض وندب الاشفاق أن عقد ركعة كما يأتي في قوله في باب السهو فمن فرض أن أطال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره الخ ثم إن اتمام النفل مقيد بما إذا اتسع الوقت أو عقد ركعة بسجدة فيها وإن ضاق الوقت وقوله فيما يأتي وأتم النفل الخ مقيد بما إذا اتسع الوقت فإن ضاق قطعها وهذا لم يعقد ركعة فإن عقدها أتمه وإن ضاق الوقت وأما الفرض فإنه لا يشفعه أن عقد ركعة إلا إذا اتسع الوقت وقوله فيما يأتي وندب الاشفاق الخ خاص بالفرض وإن لم يحصل طول ولا انحناء فلا بطلان لما خرج منه ولكن يلغى ما عمله بنية النافلة ويرجع للحالة التي فارق الصلاة فيها فيجلس ثم يقوم بناء على أن الحركة للركن مقصودة كما مر وهو ظاهر إطلاقهم هنا ويسجد بعد السلام وقوله فأنتم ينفل أي شرع في نفل لكن لما كان أحرامه بالنافلة وشروعه فيها اتما ما لصلاته في الصورة عبر عنه بالاتمام ولو عبر بشرع لكان أظهر (ص) كأن لم يظنه أو عزبت أو لم ينو الركعات أو الأداء أرضه (ش) هذا تشبيه في عدم البطلان والمعنى أن من لم يظن السلام بل ظن أنه في نافلة وتحول نيته إليها فإن صلاته صحيحة كافي التي قبلها ويجز به في هذه ما فعل بنية النافلة والفرق بين هذه والمستلثين قبلها أنه فيها قصد الخروج من الفرض حين علم السلام أو ظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد ذلك وكذلك تصح صلاة من عزبت نيته بأن غفل عنها بعد الاتيان بها في محلها الذي استصحبها مشقة وسواء كان الشاغل عنها دنيوياً أو آخرى بما تقدم على الصلاة أو طارئاً مع كراهة التفكير بدنيوى وكذا تصح صلاة من لم ينو عدد الركعات اتفاقاً عند ابن رشد وعلى الأصح عند غيره لأن كل صلاة تستلزم عدد ركعاتها وعلى هذا يفرع قوله فيما بعد وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام وكذلك تصح صلاة من لم ينو في الحاضرة أو الفاتحة أداء أو قضاء لاستلزام الوقت الأداء وعدمه القضاء لكن لا تنوب نية القضاء عن الأداء ولا عكسه لقولهم في الصوم لو بقي الأسير سنين يتحرى في صوم رمضان شهراً أو بصوم ثم تبين له أنه صام قبله لم يحزه ولا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان

كذا رأيت بخط بعض الفضلاء (قوله لكن لا ينوب الخ) ومثله اللخمي فيمن بقي يصلي الظهر قبل الزوال بأما فاته بعد ظهر جميع الأيام ولا يحتسب بظهر اليوم الثاني عن الأول انتهى لأنه فعلها في وقتها بحسب اعتقاده ولم يكن هو في الواقع نعم لو نوى القضاء اظنه خروج الوقت فظهر أنه فيه فصحيح وكذا عكسه بخلاف لو نوى أحدهما عداً أو جهلاً وهو في غيره فلا يصح وتبطل صلاته (فإن قلت) أي فرق بين المستلثين (قلت) إن مسئلتى الأجزاء اتحد الموصوف بالأداء والقضاء فالصلاة التي تعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء عندهم بالعكس بخلاف مسئلتى عدم الأجزاء فليست الصلاة التي تعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء بل هي غيرها

(قوله بالنسبة للاقتداء) أي تبعية المأموم لإمامه في جزء من صلواته في شرح عب بعد قوله وهذا جلي من كلامهم وفيه شيء ناقلا له عن
 تت ثم قال ولعل وجه الشيء أن الجهة والحيثية واحدة أذهى نية الاقتداء والشيء الواحد إنما يختلف الاعتبار فيه باعتبار الحيثية
 ولا اختلاف هنا مع مراعاة المضاف والمضاف إليه انتهى كلام عب واعترضه بعض شيوخنا بأن ما هنا كذلك فإنها ركن بالنسبة للصلاة
 فلا تصح دونها وشرط بالنظر للاقتداء فلا يصح أيضا دونها انتهى (وأقول) إذا تأملت لا تجد للسؤال ورودا لأنه قال وشرط الاقتداء
 فجعله شرطا في الاقتداء لا في الصلاة وأجيب بجواب آخر بأنه أشار إلى قولين بالركنية والشرطية (قوله خصه بهذا) التخصيص
 ليس بظاهر في الأولى لأن المأموم داخل على الصلاة المعينة من ظهر أو عصر والمجهول له انما هو صفة الصلاة التي تلبس بها الإمام
 (قوله ولا يدري أهو مسافر أو مقيم) أي ولا يدري بجواب أهو لا يخفى حاله أنه داخل هنا على أنها صلاة الظهر أو العصر غير أنه لا يدري
 أنهم أحضر به أو سفر به فهو ناو الصلاة المعينة بكونها ظهرا أو عصر فكيف يكون ذلك مستثنى (قوله وكذلك الخ) أي مما يحل به
 المصنف (قوله ويجزى كالأخ) الاجزاء ظاهر بالنسبة للمأموم المسافر إذا تبين كونه أحضر به أو سفر به وكذا بالنسبة للمقيم إذا
 تبين أنها أحضر به أو مسافر بها باعتبار تبين أنها (٣٦٨) سفرية فمن حيث الاعتداد بما فعل مع إمامه (قوله على أنها أحداها بعينها) أي

قبله على المشهور وكما يلزم نية أداء ولا قضاء لا يلزم نية الإتمام اتفاقا وسيأتي في قضاء الفوائت
 عند قوله أي المؤلف وان علمها دون يومها صلاها تارة وبألا ما يخرج منه خلاف في ذلك (ص)
 ونية اقتداء المأموم (ش) رابعها نية اقتداء المأموم بصلاة إمامه فإن لم ينو ذلك بطلت صلواته
 قاله في الجواهر وأما الإمام فلا يجب عليه أن ينوي الإمامة إلا في مسائل تأتي وقال التتائي
 قال بعض مشايخي قد استشكل على بعض مشايخنا الجمع بين هذا وذلك أي قوله الآتي وشرط
 الاقتداء نية لما قيل له كيف نجعلون نية الاقتداء تارة ركنًا وتارة شرطا والركن داخل
 الماهية والشرط خارجها وأجاب بأنه لا اشكال لاختلاف الجهة وذلك لأن ركنيتها مأخوذة
 بالنسبة للصلاة وشرطيتها بالنسبة للاقتداء وهذا جلي من كلامهم انتهى (ص) وجزاله دخول
 على ما أحرم به الإمام (ش) لما كان قوله ونية الصلاة المعينة عاما خصه بهذا والمعنى أن
 المأموم المسافر أو المقيم إذا وجد إماما ولا يدري أهو مسافر أو مقيم فإنه يجوز له أن يدخل معه
 ويحرم على ما أحرم به ويجزى به ما صادف من ذلك من حضرية أو سفرية وكذلك من دخل جامعا
 ووجد إمامه محرما ولا يدري أحرم بجمعة أو بظهر يوم الخميس فإنه يجوز له أن يدخل على ما أحرم
 به الإمام ويجزى به ما صادف من ظهر أو جمعة ويجزى كلا من المسافر والمقيم ما تبين من سفرية
 أو حضرية وإن خالف حاله حال الإمام لكن يتم المقيم بعد الإمام المسافر ويتم المسافر مع
 الإمام المقيم انتهى بخلاف لو دخل على أنها أحداها بعينها فصادف الأخرى فلا تجزى به عند
 أشهب في الوجهين قاله في النوادر لكن تقدم ما لابن الحارث فيمن ظن الظهر جمعة وعكسها
 ويأتي في كلام المؤلف من ظن القوم سفرًا فظهر خلافه وعكسه والفرق بين من نوى ما أحرم
 به الإمام ومن عين شيئا فظهر خلافه أن الأول غير مخالف لإمامه في نية بخلاف الثاني
 وجعلنا كلام المؤلف على خصوص هاتين المسألتين تبعًا للنقول خلافاً لنعم (ص) وبطلت

دخل على أنها جمعة فتبين أنها ظهراً
 (قوله في الوجهين) أراد به ما إذا
 ظن أنها جمعة وعكسه لأن كلام
 أشهب في ذلك لا ما يتبادر من العبارة
 أن الوجهين أنها مسألة ما إذا ظن
 الظهر جمعة وعكسه ومسألة
 ما إذا ظن أن الإمام مسافر وعكسه
 وتبين خلاف ما ظن في المسألتين
 (قوله لكن تقدم) استدراك على
 قوله فلا تجزى به عند أشهب في
 الوجهين بأنه قد تقدم أن المعتمد
 أنه إذا ظن الظهر جمعة ونوى
 الجمعة فإنها تصح لأن شروط الجمعة
 أخص من شروط الظهر (قوله
 ويأتي في كلام المؤلف) معطوف
 على قوله تقدم فهو من جملة
 الاستدراك لأن المستدرك عليه
 باعتبار هذا المعطوف لم يتقدم فلو
 قال فيما تقدم فلا تجزى به في الأولى
 وكذا الثانية في الوجهين عند أشهب

لكن أحسن فالأولى هي ما أشار لها الشارح بقوله والمعنى أن المأموم المسافر أو المقيم الخ والثانية هي المشار لها
 بقوله وكذلك من دخل جامعاً الخ والشاهد في مفهوم قوله أن كان مسافراً وذلك أن المصنف قال وإن ظنهم سفرًا فظهر خلافه أعاد أبداً
 أن كان مسافراً كعكسه إذ مفهوم مسافراً لو كان حاضراً لا تبطل فالشاهد في هذا المفهوم (قوله خلافاً لنعم) وهو عجز فزاد ثالثة
 وهي إن شك هل هو في الظهر أو في العصر فإن تبين أن الذي كان يصلي فيه هو الذي على المأموم من ظهر أو عصر فظاهر وإن تبين
 مخالفته فصلاة المأموم نافذة إن كان قد صلى الظهر مفرداً أو جمعاً حيث الإمام في الظهر ولو صلاها بعد أذان العصر ولا يتوهم
 سقوط العصر عن المأموم حينئذ لما يأتي من اشتراط مساواة المأموم للإمام في الصلاة وما هنا كله على جواز الأقدام على الدخول وأما
 الاجزاء وعدمه فقد رآه فإن كان الإمام يصلي العصر ولم يصل المأموم الظهر فأحرم بما أحرم به الإمام فإذا هو في العصر فصلاة المأموم
 صحيحة ولو تبين له ذلك في أثناءها تعادى عليه أو يعيد في الوقت فقط بعد صلاة الظهر التي عليه ويستثنى ههنا من كون ترتيب الحاضرين
 المشترك في الوقت واجباً شرطاً ابتداءً وعوداً ما قبلت باطله بخلاف من صلى العصر وتذكر وهو فيها أن عليه الظهر فإن العصر تبطل

ولو كان خلف الامام (قوله بسبقها) يجوز أن يكون قول المصنف بسبقها من اضافة المصدر الفاعل والمفعول محذوف والضمير عائذ على النية أي بسبقها ياها أي سبق النية الصلاة وأن يكون من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف والضمير عائذ على الصلاة أي سبق الصلاة النية وكلاهما فصيح شائع هذا اذا ذكر أحدهما دون الآخر وأما أن ذكرهما معاً شائع فصيح اضافة الى الفاعل وأما أن أضفته الى المفعول ثم حثت بالفاعل فضعف عند أهل اللسان وقال بعضهم انه ضرورة (قوله والاختلاف) والراجح الآخر كما يفيد بهرام في وسطه (قوله وكذا ان تأخرت) أي بكثير أو قليل خلاصته أن النية أحوال المقارنة والنقد يسير أو بكثير والتأخر كذلك فتبطل في ثلاثة اتفاقا وهي التأخر سواء كان يسيراً أو كثيراً والسبق اذا كان بكثير والمصنف تكلم عليها منطوقاً ومفهوماً وأما المقارنة فهي حال الصحة والكمال اتفاقاً قال في توضيحه والذي يظهر لي أن قول المتأخرين تشترط المقارنة معناه أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لأنه يشترط أن تكون مصاحبة له (قوله ثم تذهب عنه) (٣٦٩) النية حين تلبسه بالتكبير أي فقط أي وتأتي

بعد التلبس وقوله أو بعد ذلك أي أو يستمر الذهاب والزوال بعد التلبس الصادق استمراره بعد الفراغ (قوله وفاتحة بحركة لسان) بجميع حروفها وشداتها وحركاتها قال في المدخل فالواجب قراءة أم القرآن على كل متصل بجميع حروفها وشداتها لان من لم يحكم ذلك فصلانه باطالة الآن يكون مأموماً (قوله ولو بحركة لسانه) ظاهر عبارته أن قول المصنف بحركة لسان في محل المبالغة وان قصده بالردة على الغير وهذا ظاهر في أن المراد بحركة لسان بدون سماع الغير فيغنى عن قوله وان لم يسمع نفسه فالمناسب أن يجعل قوله بحركة لسان احترازاً عن القراءة بقلبه فيصدق بسماع نفسه وحينئذ فيحتاج لقوله وان لم يسمع نفسه (قوله وسواء السرية والجهرية) أي خلافاً لابن العربي في لزومها

بسبقها ان كثر والاختلاف (ش) يعني أن النية اذا سبقت أي تقدمت على تكبيرة الاحرام فان الصلاة تبطل ان بعد السبق اتفاقاً وكذا ان تأخرت النية عن تكبيرة الاحرام اتفاقاً لم يبعد سبق النية لتكبيرة الاحرام بل تقدمت عنها يسيراً فخلافاً البطلان لابن الحاجب وتليذه عبد الوهاب فيشترط المقارنة وعدمه لابن رشد حيث قال تقدم النية قبل الاحرام يسيراً جائز كالوضوء والغسل عندنا والصوم عند الجميع (تنبه) اليسير أن ينوي في بيته ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد أو بعد ذلك الصادق يبعد الفراغ منها وهذا يفيد قول ابن عبد البر حاصل مذهب مالك لا يضر عزوبها بعد قصده المسجد لها ما لم يصرفها غيره (ص) وفاتحة بحركة لسان على امام وفذوان لم يسمع نفسه (ش) خامساً قراءة أم القرآن ولو بحركة لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمفرد في الفرض والنفل لا على المأموم لخبر قراءة الامام قراءة المأموم وسواء السرية والجهرية كان الامام يسكت بين القراءة والتكبير أم لا الا أنه يستحب له القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع نفسه على الشافعية لكن الاولى أن يسمع أذنيه خروجاً من الخلاف فقوله وفاتحة أي وقراءة فاتحة بدليل قوله بحركة لسان لان فاتحة جامدة فلا يتعلق به الجار والمجرور وهل يجب قراءة أم القرآن ولو على من يلحن فيها أم لا وينبغي أن يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة تجب اذهى حينئذ بمنزلة ما لا لحن فيها وعلى مقابله لا يقرؤها وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فانه يجب أن يقرأ ما لا لحن فيه ويتروك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متوالياً ولا يظهر أنه يترك الكل كما في شرح الايجوري (ص) وقيامها (ش) سادساً القيام لقراءة الفاتحة لا لنفسه في حق الامام والفقهاء عجز عنها سقط القيام ولو قدر في أثناءها وجب القيام وقيل القيام واجب مستعمل فلا يسقط القيام عن عجز عن قراءتها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها ابن يونس لما جاوز والله تروك القراءة خلف الامام جازله ترك القيام اه أي جازله ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلاة من حيث المخالفة لامامه وقوله وقيامها أي للفاتحة في صلاة الفرض (ص) فيجب تعلمها ان أمكن والا ائتم (ش) الفاء للسببية أي فيجب

له في السرية (قوله كان الامام يسكت الخ) أي خلافاً لرواية ابن نافع يقرأها ان كان ممن يسكت (قوله على الشافعية) هذا يقتضي أن الخلاف ليس مذهبياً مع أن الخلاف فيها مذهبي أيضاً فكان الاولى الاتيان بلو (قوله بدليل الخ) فيه أنه يمكن أن يجعل متعلقاً بمحذوف أي كائناً بحركة لسان فالاحسن أن يقال انه انما يقدر قراءة لان الحكم انما يتعلق بالفعال (قوله فلو قدر في أثناءها الخ) فان عجز عن القيام لبعضها فهل يسقط عنه القيام بما يقدر عليه ويأتي بها كلها من جلوس أو يأتي بما يقدر عليه قائماً ويجلس في غيره قولان المشهور منهما الثاني كما تبين عليه الخطاب فيما سأتى (قوله من حيث عدم وجوب القراءة) ظاهر عبارته أنه لا يظهر لذلك ثمة خارجية وليس كذلك بل يظهر ثمرته في صورة وهي ما اذا استند في حال قراءته الى عمود بحيث لو أزيل البناء لسقط فان صلاة المأموم لو استند ذلك الاستناد صحيحة لا باطلة كما يتوهم من الشارح (قوله فيجب تعلمها) ولو باجرة وانظر ما قد ردوا واجب منها وسيأتي للشارح ان يقول ولم يتعرض الخ (فائدة) لا يجب من العالم التعليم الا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافاً

لطرطوشي ومن وافقه زروق (قوله ان اتسع الوقت الخ) قصده بيان امكان التعليم فهو يقتضي أن العاجز تلرس ونحوه لا يجب عليه أن يأتي وهو كذلك وذلك لان امكان شيء ونفيه انما يكونان فيما يقبل ذلك وأما الآخر من فلا يقبل ذلك فاذا لم يكن الاثتمام في حقه واجبا (قوله والا فواجب موسع) الاولى أن يقول والا فواجب موسع أو كفاي ألف ونشر مرتب (قوله الاب) أي الا بالاثتمام فان قراءة الفاتحة اما باعتبار الصدور عن قيامه بقدر ما يتيسر من الذكر أي مع وجوب الذكر لا كما يعطيه ظاهر العبارة (قوله وينها) أي بقراءة (قوله عبد الرحمن بن قاسم) أي المالكي (قوله وندب فصل الخ) لثلاثين تكبير القيام بتكبير الركوع قاله في لفائدة لا يعجز الا بقرأ بالاجمية والظاهر بطلان الصلاة قاله الجزري نقله عن البدر القرافي (قوله ولكن ينبغي حمله على التسبيح) الاولى أن يقول وينبغي أن يسبح ليفيد أن الفصل مستحب والتسبيح مستحب وعبارته تفيد أنهم مستحب واحد (قوله حكى ابن الحاجب فيها ثلاثة) وهي الوجوب في الكل والوجوب في الجمل والوجوب في ركعة وقول الشارح منها يقتضي أن هناك شيئا غير ذلك وهو كذلك فقبل انها تجب في النصف وعلى القول بانها تجب في الجمل تكون في الزائد سنة كما ذكره الشارح (قوله أي غير تمام) أي فهي فاسدة وكرره لتأكيده الفساد دفع التوهم ارادة عدم الكمال مع الصحة (قوله لانه الظاهر من السياق) أي من ظاهر سياق الحديث وقوله اذ حمل القراءة الخ لا يخفى أن مقتضى هذه العلة أن يقول لانه الظاهر من

بسبب وجوبها يعلمها ان اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعليم ووجد من يعلمه فان فرط في التعلم قضى من الصلوات ما صلى فذا بعد مضى قدر ما يتعلم فيه قاله اللخمي قال بعض ولم يتعرض لوجوب التعليم فانظر هل يستلزمه وجوب التعلم أم لا اه وينبغي أن ينصل فان ضاق الوقت ولم يجد غيره وجب أن يعلمه والا فواجب موسع فان لم يمكن التعلم لعدم ما تقدم ائتم عن يحسنه ان وجده وجوبه لان قراءتها واجبة ولا يتوصل للواجب حينئذ الا به فان صلى فذا بطلت (ص) فان لم يمكنها فاختار سقوطهما (ش) يعني أنه اذا لم يمكن التعلم بما تقدم ولم يمكن الاثتمام لعدم مقتضى به فاختار اللخمي قول عبد الوهاب بسقوط القيام وبطل الفاتحة من ذكر ونحوه ومقابل قول سحنون يجب قيامه بقدر ما يتيسر من الذكر ولو طرأ على الاخي قارئ أو طرأ عليه العلم بها في الصلاة بان سمع من قرأها فملقت بحفظه من مجرد السماع لم يقطع ويتمها كعاجز عن القيام قدر عليه في اثنائها فالضمير المثنى في قوله فان لم يمكنها للتعلم والاثتمام ولو أسقط ضمير التنبيه لم يكن به بأس بل قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الصواب التعبير بالافراد وذلك لان الضمير المستتر حينئذ يكون عائدا على الاثتمام المترتب على عدم امكان التعلم فقد استفيد عدم امكان الشئين ورجعنا ضمير سقوطهما للقيام وبطل الفاتحة لا الفاتحة لان مقابل القول المختار لا يقول بعدم سقوطهما اذ لا فائده لان الموضوع أنه لم يمكن تعلمها (ص) وندب فصل بين تكبيره وركوعه (ش) أي وعلى القول بسقوط وجوب بدل الفاتحة على من لا يمكنه الاثتمام بها ينسب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه بوقوف ما أو ما على القول بوجوب بدلها فالفصل موجود قطعاً فلا يتصور نديه وقوله فصل صادق بالسكوت والتسبيح ولكن ينبغي حمله على التسبيح ولما وقع الخلاف في المذهب في وجوب الفاتحة وعدمه فقيل لا تجب في شيء من الركعات لحمل الامام لها وهو لا يحتمل فرضا قاله ابن شبلون وروى الواقدي عن مالك نحوه فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا إعادة عليه وعلى وجوبها فاختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال حكى ابن الحاجب منها ثلاثة أشار المؤلف الى المشهور منها بقوله (ص) وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجمل خلاف (ش) الاول لمالك في المدونة وشهره ابن شاس وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر وغيرهم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج خداج أي غير تمام بناء على أن المراد بالصلاة كل ركعة لانه الظاهر من السياق اذ حمل القراءة من الصلاة كل قيام فهو كاقبل كل صلاة لم يركع فيها أو لم يسجد وقيل تجب في الجمل ونسب في الاقل واليه رجح مالك وشهره صاحب الارشاد وهو ابن عسكر القرافي وهو ظاهر المذهب وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه وقيل يكتب في بها في ركعة وهو قول المغيرة لا يقال كيف يقول المؤلف خلاف مع أنه ضعف القول الثاني لاننا نقول هو متقدم بالتشهير الموجود لاهل المذهب ولا يعول على ما يظهر له وعلى القولين ان تركها سهواً ولم يمكن تلافيها

المعنى (قوله اذ حمل القراءة من الصلاة كل قيام) أي فالمتنظوره كل قيام وهو الركعة (قوله فهو كاقيل بطلت كل صلاة) فيه إشارة الى كون المراد بالصلاة الركعة أمر متفق عليه للاتفاق على أن المراد بكل صلاة كل ركعة (قوله وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه) ونصه وهو ضعيف أي من جهة الدليل لان قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج يحتمل أن المراد بها كل ركعة ويحتمل كما هو ظاهر اللفظ الصلاة تمامها فيكتب في بها في ركعة كقول المغيرة والقول بالوجوب في الاكثر لم يأخذ باحد الاحتمالين ووجهه على ضعفه أن الحكم لا كثر في الغالب (قوله وعلى القولين) أي وعلى أحد

القولين وهما واجبة في الكل (قوله والتفصيل) صدق الشارح فلا حاجة الى الالتفات اليه وذكركه (قوله وان تركها سهوا وسجد قبل السلام) لا يخفى أن هذا ما يعين تقدير أحدهما فيما تقدم وقيل على القول بوجوبها في الجمل بسجد في العدة تركها كلها في ركعة أو بعضها أو ما على القول بوجوبها في الكل فتبطل الصلاة بترك بعضها - دافعا (قوله على أنه) أي لكونه لانهائيا في هذا المعنى (قوله وثانيهما) أنه يلغى تحريم القول بالسجود عند من يقول بالغناء ما سقطت فيه الفاتحة من الركعات أنه اذا تركها من أول الرابعة وثانيها يسجد قبل السلام لا انقلاب الركعات في حقها وان تركها في الثالثة والرابعة منهما أو من أحدهما يسجد بعد السلام وهذا القولان مفرعان على قول المغيرة كما يفهم من عجم (قوله لكن الذي في التوضيح) استدراك على كلام نت لبيان أنه ناقص (قوله وان ترك آية) أي أو بعض آية ويصدق المؤلف بما اذا تركها في أكثر من ركعة وعل وجهه مراعاة القول بوجوبها في كل ركعة بل قال عجم ولو قال المؤلف وان ترك بعضها أو كلها ولو في جمل صلاته لطابق ما في التوضيح من أن من تركها في نصف صلاته بسجد وما رجه الفاكهاني من أن المشهور أن من تركها في جمل صلاته يسجد ورجح ابن راشد البطلان فيما شهر فيه التوضيح السجود والحاصل ان الصورة أربع ترك بعضها ترك كلها ما عدا أو سهوا فالترك (٣٧١) سهوا فيه السجود قبل السلام مطلقة وترك بعضها

أو كلها في ركعة أو ركعتين في الرابعة كما شهره في التوضيح أو ثلاث كما في الفاكهاني وهاتان صورتان الثالثة تركها كلها عدا في ركعة على القول بوجوبها في الجمل هل تبطل وعليه اقتصر بعض شراح الرسالة أولا وهو الموافق لما مر ويسجد قبل السلام ونقله اللخمي وعلى القول بوجوبها في كل ركعة تبطل قطعاً الرابعة ترك بعضها عدا فالقولان على الجمل والبطلان على الكل هكذا ينبغي فتحصل من هذا أن ترك بعضها عدا كتركها عدا يجري فيه القولان على الجمل ويتفق البطلان على الوجوب في الكل أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى فاذا علمت هذا كله فنفيدك أن عجم فهم أن المراد بالاعادة احتياطاً استحباب الاعادة في الوقت فرد عليه محشى

بطلت ثلاث الركعات وان أمكن تلافياها وتلافياها صححت وان لم يتلافها أو تركت عمدًا بطلت الصلاة كلها والتفصيل الذي ذكره المؤلف في التوضيح عن ابن رشد مع طوله ضعيف والمعول عليه قوله وبترك ركن وطال وبنى ان لم يسلم ولم يعتد ركوعاً ورجعت الثانية أولى ببطلانها لفظاً وامام الخ وقوله أو الجمل أي وتسني في الأقل لكن لا تحكم السنن فان تركها عمدًا بطلت صلاته باتفاق كل من القولين لان هذه سنة شهرت فرضيتها وان تركها سهواً يسجد قبل السلام فان لم يسجد بطلت صلاته وان لم يكن عن ثلاث سنن لان هذه سنة شهرت فرضيتها وقال التتائي وفهم من قوله الجمل أن المتروك منها القراءة ثلاثية أو رباعية وأنه لو تركها في ركعة من ثمانية أو في اثنتين من رباعية لم يكن الحكم كذلك على أنه حكى في توضيحه في ذلك قولين ابن عطاء الله أشهرهما يتمادي ويسجد قبل السلام ويعيد وهو مذهب المدونة وثانيهما لا يصح وابن عبيد الحكم يلغى ما ترك منه قراءة الفاتحة ويسجد بعد السلام اه لكن الذي في التوضيح أنه يتمادي ويسجد قبل السلام ويعيد احتياطاً اه (ص) وان ترك آية منها سجد (ش) يحتمل أنه مفرع على قوله أو الجمل والظاهر أنه مفرع على القولين السابقين أي وان ترك من الفاتحة آية سهواً ولم يمكن التلافي بأن ركع سجدة قبل السلام فان أمكنه تلافياها تلافياً وأما ان تركها عمدًا بطلت صلاته على القولين لانها وان كانت سنة في الأقل على القول بوجوبها في الجمل لكنها سنة شهرت فرضيتها وجزء السنة سنة (ص) وركوع تقرب راحته فيه من ركبته (ش) سابعها الركوع وهو لغة انحناء الظهر وأما شرعا فاقوله الذي لا يسمى ركوعاً إلا به كما قال ابن شعبان انحناء مع وضع يديه على آخر فخذه بحيث تقرب بطنه كفيه من ركبته فسلكه قصر تام يزد على تسوية ظهره ولو قطعت احدهما وضع الأخرى على ركبتها قاله في الطراز وقوله راحته

نت بأنه غير صحيح بل المراد أنه بكل صلاته ويعيد أبدأ وجوباً فأمر بالسجود قبل السلام لاحتمال انها وجبت في الصلاة في الجملة لافي كل ركعة ويعيد لاحتمال انها وجبت في كل ركعة ويبقى النظر فيما اذا ترك الآيات المذكورة في كل ركعات الصلاة فالظاهر أنه يجري على مسألة من ترك ركعاً سهواً وهذا كله في ترك الفاتحة سهواً كما أفاده الشارح (قوله مفرع على القولين) أي مراعاة للقول بأنها واجبة في ركعة وذهب الى ذلك الاحتمال نت (قوله فاقوله الذي لا يسمى ركوعاً إلا به الخ) هذا يفيد أن وضع اليدين واجب وأنه لو سدلها من غير وضع لبطلت وهو قول أبي يوسف الرغبى وذكر البرزلى وابن ناجي استحباب وضع اليدين فلو سدلها لم يضر كما قاله ابن فرحون وابو الحسن وهو الراجح كما أفاده شيخنا عبد الله وكلام المصنف ظاهر في الاول ويمكن حمله على الثاني بأن يراد بقوله تقرب أي أن لو وضعنا (قوله بحيث تقرب الخ) انظر هل مقدار التقرب أن يكون أطراف الأصابع على الركبتين أم لا وههنا مسألة وهي ما اذا أحرمت المسبوق خلف الامام ولم ينحن إلا بعد رفع الامام فعلم أن المأموم لا يعتد بتلك الركعة ولكن يخرساجداً ولا يرفع فان رفع مع الامام فان صلاته لا تبطل ولا يقال هو قاض في صلب الامام لاننا نقول انما يعتد قاضيا اذا كان ما يفعله يعتد به وهذه الركعة ليست كذلك كذا أفاده ك (قوله تسوية ظهره) نظر المأهول الاكمل وهو التسوية قال أشهب لا يرفع رأسه ولا ينكسه وأحسنه اعتدال ظهره

(قوله والجمع) أي جمع المفرد وهو راحة لاجتماع المثني كما قد يتوهم (قوله محمولة على الكمال) أي فقد ورد في كيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع وطأ ظهره حتى لو وضع على ظهره كوز من ماء لم يهرق منه شيء تأمل (قوله معتدلتين) حال من المضاف إليه في قوله استواءهما مؤكدة (قوله فلا يبرزهما) أعلم أن ابن فرحون قد قال يقيمهما معتدلتين أي بدون إبراز وقال البساطي يبرزهما قليلا مستويتين ليتمكن وضع كفيه عليهما وضعف كلام البساطي فإذا علمت ذلك فلا يناسب تفريع أحد القولين على الآخر (قوله والذبح) المناسب للتدبير في المختار ذبح الرجل تدبيرا إذا بسط ظهره وطأ رأسه فيكون رأسه أشد انخفاضا من أليتيه اه فيقرأ بالبدال المهملة لا غير فانظر كلام الشارح مع هذا (قوله تنكيس الرأس ورفع العجزة) أي فجموع الأمرين هو الذبح (قوله ببدال محجة أو مهملة) الصواب أن قراءته بالمهملة لا غير (قوله أعاد صلاته) أي حيث كان عمدا أو بالألغى تلك الركعة قاله في ك (قوله من سطوح غرفة الخ) والمراد بسطوح الغرفة الجواهر الفردة (٣٧٣) المضمومة بعضها بلصق ببعض وقوله أو سرير أي سطوح سرير ثم أقول ومفاده أن يكون

ما تماسه الجبهة من سطح محل المصلي الخ فهو بمعنى قول ابن عرفة مس الأرض أو ما اتصل به من سطح محل المصلي كالسرير بالجبهة فاذن لا يصح السجود على كرمي أو حجر حفرة في الأرض حفرة ووضعه فيها بحيث صار مساويا للأرض وأولى لو كان مرتفعا ولا على مفتاح ونحو ذلك والتمزم بعضهم ذلك كما قاله شارح تعاريف ابن عرفة الآن ذلك الشارح قال وفي ذلك بحث وذكر عب في شرحه أن تعريف ابن عرفة يجعل تعريفه للمساهية الكاملة وذكر شب أنه لو حذف سطح لكان أولى ففساد ذلك أنه يصح السجود على ما ذكر وحاصله أن تعريف شارحنا حيث قال فيه وأقله الواجب يقتضي بطلان الصلاة فيما ذكر وتعريف ابن عرفة كذلك أن لم يجعل تعريفه للمساهية الكاملة فإذا جعل تعريفه

والجمع راح بلاتاء فيه فإن لم تقرب راحته من ركبتيه لم يكن ركوعا وانما هو إيماء وهذه الكيفية خلاف الأولى وأكمله تنكيسهما من ركبتيه ما بينهما كيفية فوق الأولى ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبتيه وكيفية ركوعه عليه الصلاة والسلام محمولة عندنا على الكمال ورفع العجزة سنة (ص) ونذب تنكيسهما من ركبتيه ما بينهما (ش) أي ونذب تنكيس راحتيه من ركبتيه ونصب ركبتيه أي استواءهما معتدلتين فلا يبرزهما الا قدر ما يمكن وضع كفيه عليهما ولا يذبح برأسه ولا يرفعه والذبح ببدال محجة أو مهملة تنكيس الرأس ورفع العجزة بل يجعل الظهر مستويا (ص) ورفع منه (ش) ثامنا الزفع من الركوع على المشهور ابن عرفة فتبطل بتعمد تركه ويرجع محدوبا في السهو ويسجد بعد السلام الا المأموم فيجعله الامام فان لم يرجع محدوبا ورجع قائما أعاد صلاته قاله ابن المواز (ص) وسجد على جبهته (ش) تاسعا السجود وهو لغة الانخفاض الى الأرض سجدت النخلة مالت وأما شرعا فإله الواجب لصوق بالأرض أو ما اتصل به من سطوح غرفة أو سرير خشب أو شريط للريض العاجز عن النزول الى الأرض كائنا ذلك للصوق على أدنى جزء جبهته وهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية ويستحب الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث تستقر منبسطة وكره مالك شد الجبهة بالأرض وأنكره أبو سعيد الخدري على من ظهر أثره فيها (ص) وأعاد لترك أنفه وقت (ش) يعني أن المصلي لو ترك السجود على الأنف واقتصر على الجبهة فإنه يستحب له الاعادة مادام الوقت الضروري لان السجود على الأنف واجب خفيف فان قلت لا شيء لم يطلب من بجبهته فروح بالسجود على الأنف بل طلب بالاعمال وجرى في صلاته نزاع حيث سجد على الأنف كما يأتي مع أن السجود عليه واجب قلت لان السجود على الأنف انما هو مطلوب بطريق التبعية للجبهة لا بطريق الاستقلال كما يدل على ذلك مسألة الأئمة ورجح بعضهم أن السجود على الأنف مستحب أو الاعادة مراعاة لمن يقول بوجوبه لان المستحب لا يتطلب الاعادة لتركه وظاهر كلام المؤلف أن عليه الاعادة ولو ترك السجود عليه في سجدة واحدة من رباعية (ص) وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه

للمساهية الكاملة كما ذكرنا فيفيد الصحة خصوصا وقد قال شب لو حذف سطح الخ (قوله أو شريط للريض) أي لا الصحيح كما (ش) يفيد ما نقله الخطاب أي ويحمل على أن ذلك المريض لا يقدر أن ينزل على الأرض وحينئذ تكون صلاة الصحيح أو المريض الذي يقدر أن ينزل على الأرض على الشريط باطلة وانظر هل ذلك مسلم وحرر (قوله على أدنى جزء جبهته) أي فلا يشترط تمكن جميعها فبعضها يكفي (قوله مستدير ما بين الحاجبين) فلا وسجد على ما فوق الحاجب فلا يكفي (قوله الى الناصية) هي شعرة قدم الرأس (قوله وأعاد لترك أنفه وقت) ظاهره عمدا أو سهوا وهو واضح في الثاني وأما الاول فقد جرى خلاف في تارك السنة عمدا فلا أقل أن يكون كتارك السنة لكن قد علمت أن الاشكال لا يدفع الانتقال أي وظاهر النقل أن فيه السجود مطلقا (قوله ورجح بعض) وهو عج أي وان المراد بالوقت الاختياري (وأقول) الظاهر أن المراد به الاختياري في العصر والى الاصفرار في الظهر والفجر في العشاءين والطلوع في الصبح (قوله وسن على أطراف قدميه) انظر هل ما ذكره المصنف سنة في جميع الصلاة أو في كل ركعة أو في كل سجدة كذا انظر عج وقال الشيخ أحمد ينبغي أن يكون كل ما ذكر سنة في كل ركعة وأن يكون من السنن غير الخفيفة وينبغي في ترك أحد أطراف القدمين أو إحدى

الركبتين أو اليدين عدم السجود لان المتروك بعض سنة (قوله وأشار بقوله على الأصح في الاو ايه الخ) سريح في رجوع على الأصح
لثلاث مسائل الا أنه خلاف قاعدته رحمه الله تعالى فالاحسن رجوعه لمبا بعد الكاف كما هو القاعدة (قوله لقول ابن القصار) لا
يخفى أن كلام ابن القصار يدل على أن مجموع السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة لا كل واحدة سنة وهو خلاف ما يقع في
الذهن من أن كل واحدة سنة ويمكن حمل كلام ابن القصار عليه ويكون قوله سنة أي كل واحدة سنة على أنه إذا كان سند المصنف قول
ابن القصار فيعرض على المتن بأن ابن القصار عراقي وعندهم السنة والمستحب شيء واحد والمغاربة يفرقون بين السنة والمستحب
والمصنف قد سلك طريقهم (قوله أي لان الاصل الخ) حاصله أنه يقول ان السجود على اليدين ليس يفرض مطلقا وقد حكم بأن في ترك
السجود عليه الاعادة أي في الوقت ولا اعادة في المستحب فليكن السجود على ذلك سنة على الأصح فاذا علمت ذلك فنقول ان عبارة سند
الأصح عدم الاعادة أي فلا تكون الاعادة واجبة بل سنة لان الاقرب للفرض السنة (ثم أقول) سيأتي أن من ترك سنة من سنن
الصلاة عمدا أو جهلا فقل تبطل صلاته وقيل تصح ويستغفر الله تعالى ولم يقولوا بالاعادة أصلا فذكر الاعادة في ذلك المقام مشكل (قوله
ورفع منه) قال عب وفي اجزاء صلاة من لم يرفع يديه بين (٣٧٣) السجدين مع رفع الفرض قولان المشهور الاجزاء

اه أي ان المسئلة ذات قولين
والمشهور الاجزاء الا أن شيخنا رحمه
الله رد ذلك وقال المشهور عدم
الاجزاء (قوله وما قبله سنة الخ)
هذا بناء على انه سلم عقب التشهد
أو عقب الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ان قلنا بأنها سنة وأما
لو قدر أنه سلم بعد أن صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ودعا فاقبل
السلام من الجالس مندوب لان
الظرف تابع للظروف (قوله ولا بد
من السلام عليكم) فلا
يجزى ما نون سواء مع التعريف أو
بدونه وبعضهم يحكم بالصحة وعلى
الفاكهاني البطلان بلحنه قال انت
وينبغي اجراؤه على اللجان اه
ومثل ال أم في لغة حير ولو قدم
عليكم لم يجزه كما اذا أسقط الميم من
أحد اللفظين (قوله ولا تكفي النية

(ش) يعني انه يسن السجود على أطراف القدمين بأن يباشر بأصابعه الارض ويجعل
كعبيه أعلى واحترز به من السجود على ظهوره ما وعلى الركبتين كما يسن السجود على اليدين
على الارض وأشار بقوله (على الأصح) في الاولين لقول ابن القصار الذي يقوى في نفسه أن
السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة اه وفي الثالث لقول سند الأصح اعادة من
ترك السجود على يديه اه أي لان الاصل فيما يعاد لتركه من غير الفرائض انما هو السن كما يأتي
في قوله وعن سنة يعيد في الوقت (ص) ورفع منه (ش) عاشرها الرفع من السجود لان السجدة
وان طالت لا تصور سجدتين فلا بد من فصل السجدين حتى يكونا اثنتين ولم يذ كر المؤلف
فرضية الجالس بين السجدين ولا عمل المؤلف رأى ان الجالس بينهما ما هو الاعتدال من رفع
السجود فاستغنى المؤلف عنه بذكر الاعتدال في جميع الاركان (ص) وجلس لسلام (ش)
حادي عشرها الجالس لاجل ايقاع السلام فالجزء الاخير من الجالس الذي يقع فيه السلام
فرض وما قبله سنة فلا يلزم ايقاع فرض في سنة بل في فرض فلورفع رأسه من السجود واعتدل
جالسا وسلم كان ذلك الجالس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس ثم تشهد كان آتيا بالفرض
والسنة (ص) وسلام عترف بال (ش) ثاني عشرها السلام المعترف بال لا بالاضافة كسلامي
أو سلام الله ولا بد من قول السلام عليكم ولا تكفي النية للقادر ولا يقوم مقامه شيء من الاضداد
وسواء كان المصلي اماما أو مأموما أو فذا اذ لا يخلو من مصحوب أقلهم الحفظة ولا يضر
زيادة ورجة الله وبركانه لانها خارجة من الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب انها ليست بسنة
وان ثبت بها الحديث لانه لم يصحها عمل أهل المدينة كالسليمة الثانية للامام والفرد ولا بد في
السلام ان يكون بالعربية فان قدر على الاتيان به بغير العربية فلا يأتي به وان قدر على الاتيان

(٣٥ - خرشي اول) للقادر أي بخلاف العاجز فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً فيما يظهر ولا يجري فيه الخلاف الا أني للمصنف
لانه قيده بقوله به (قوله ولا يقوم مقامه شيء من الاضداد) أي خلافاً لما حكى البايع عن ابن القاسم أن من سبقه الحدث في آخر صلاته
أجزأه صلاته وأنكر نسبتها لابن القاسم على هذا الوجه انظر بهرام (قوله اذ لا يخلو من مصحوب) توجيهه للاتيان بالجمع في قوله عليكم
وأراد جنس المصحوب المتحقق في اثنين أو أكثر بناء على ان أقل الجمع اثنان والمراد مصحوب من الملائكة كما أفصح به حيث قال اذ
لا يخلو الانسان من مصحوب من الملائكة أقلهم الحفظة الذين لا يفرقونه وبعبارة أخرى ويدخل في خطابه الملائكة أي الحفظة ومن
صلى معه كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا أذن وأقام صلى معه من الملائكة أمثال الجبال (ثم أقول) الظاهر أن النية المسترطة انما هي من
حيث الخروج من الصلاة فقط لا من حيث السلام على الملائكة ولا على المأمومين وحكي الزنا في قولنا انه يحسب المسلم عليه من افراد
وثنية وجمع وتذكرنا نيت (قوله ولا يضر الخ) وانظر هل هو مكروم أو خلاف الاولى والظاهر أنه خلاف الاولى (١) (قوله لم تضره) أي لم
تضره صلاته ولم يحرم وبعده هو محتمل للكرامة وخلاف الاولى كما أفاده بعض الشراح (قوله فان قدر على الاتيان به بغير العربية فلا يأتي به)

(١) قوله لم تضره لا وجود له في نسخ الشرح التي بأيدينا اه معجزة

فلو أتى به بالعجبة فذكر عجب في تقريره البطلان وتقدم عنه تطهيره في تكبيرة الاحرام والذي ظهر لبعض شيوخ شيو خنا الصحة فماسا على الدعاء بالجمعة للقادر على العربية (قوله وكان له معنى ليس بأجنبي الخ) كالسلام أو سلام (قوله عن جنسه) أي عن غيره من أفراد جنسه كالسلام الواقع تحمية (قوله لاستحباب النية الاولى) فيه أن النية الاولى نية مدخلة ولا يناسب السلام الذي به الخروج الى النية مخرجة (قوله المشهور عدم الاشتراط) أي بل يستحب فقط (قوله والملائكة) الحفظة وغيرهم ممن صلى معه منهم (قوله والسلام على الملائكة) ظاهره ولو كانوا على يساره أو خلفه ولم يقل وعلى المؤمنين الذين على يمينه مع أن ذلك مطلوب كما يظهر من كلامه فيما يأتي (قوله وبالنية الرد) أي على الامام (٣٩٤) أي وبالثالثة الرد على من على يساره (أقول) الظاهر أن نية السلام على الملائكة

ببعضه وكان له معنى ليس بأجنبي من الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الاحرام (ص) وفي اشتراط نية الخروج به خلاف (ش) أي وهل يشترط تجديد نية الخروج من الصلاة بالسلام لتمييزه عن جنسه كافتقار تكبيرة الاحرام اليها لتمييزها عن غيرها قال سند وهو ظاهر المذهب فلو سلم بغيرية لم يجزه وعدم اشتراط ذلك لاستحباب النية الاولى قال ابن الفاكهاني المشهور عدم الاشتراط وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتمد وعلى الاشتراط ينوي الامام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على المؤمنين والملائكة والمؤمنين ينوي به الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة وبالثانية الرد والفذين ينوي به التحليل والملائكة وعلى عدم الاشتراط ما الفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام فإنه لا بد معهما من نية الصلاة بلا نزاع قيل الفرق بينهما أن التكبير لما وجد في الصلاة بغير الاحرام لم يكن بذاته كافيا بخلاف السلام فإنه لما لم يوجد في الصلاة الا في هذا المحل صار ذا الابدان على التحلل (ص) وأجزاء في تسليمة الرد سلام عليكم وعليك السلام (ش) يعني ان الاولى أن تكون تسليمة غير التحليل كالتحليل فلو وقعت تسليمة الرد على الامام أو على من باليسار بقوله سلام عليكم أو عليك أو عليكم السلام فتجزى (ص) وطمانينة (ش) ثالث عشرتها الطمانينة في جميع الاركان على الاصح عند ابن الحاجب وهي استقرار الاعضاء من آثار زيادة على ما يحصل به الواجب من اعتدال وانحناء وأما الاعتدال فبأن لا يكون منحنيافينهما عموم وخصوص من وجه (ص) وترتيب أداء (ش) رابع عشرتها ترتيب الاداء لا قولها وأفعالها بأن يقدم الاحرام على القراءة والقراءة على الركوع وهو على السجود والمراد ترتيب الفرائض في أنفسها وأما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لانه لو قدم السورة على الفاتحة لا تبطل صلاته غاية أنه مكروه وقال الزرقاني فرغ في لزوم ترتيب الفاتحة مع السورة قولان فلو قرأ السورة قبل الفاتحة أعاد ولوفات محل التلافي فكاسقاطهما على القول بلزوم الترتيب اه من شرح الوغليسية (ص) واعتدال على الاصح والاكثر على نفيه (ش) خامس عشرتها الاعتدال في فصل الاركان وقال ابن رشد الاكثر على نفي فرضية الاعتدال وهو سنة ودل عليه قول ابن القاسم من رفع رأسه من الركوع أو السجود فلم يعتدل قائما أو ساجدا حتى سجداستغفر الله ولا يعيد ولم يجمع الاعتدال مع الطمانينة ليرجع الاصح لهما خشية رجوع قوله والاكثر على نفيه لهما أيضا وعلى انه سنة فان سها عنه سجد لسهوه وانظر أبا الحسن (ص) وسننهما سورة بعد الفاتحة في الاولى والثانية (ش) لما انقضى كلامه على الفرائض وكان منها ما يعم الفرض وغيره وما يخصه دون غيره كالقيام وكانت السنن كذلك شرع فيها الآن والمعنى أن قراءة شيء مما ولو آية بعد أم القرآن في كل ركعة من الاولى والثانية في صلاة الفرض الوقتي المتسع وقته سنة وكما السورة مستحب بدليل أنه لا سجود عليه إذا

والمؤمنين لا يتقيد بالقول بالاشتراط كما هو قضية اللفظ والظاهر أيضا أن ذلك على سبيل الاستحباب (قوله يعني ان الاولى الخ) أخذه من تعبير المصنف بأجزأ (قوله على الاصح عند ابن الحاجب) مقابله قولان قيل سنة وقيل فضيلة (قوله وترتيب أداء) أي مؤدى ويلزم منه ترتيب الاداء (قوله لا تبطل صلاته غاية الامر الخ) ثم هو محتمل للأجزاء وعدمه (قوله أعاد) أي السورة (قوله ولوفات محل التلافي) أي بأن انحنى (قوله على القول بلزوم الترتيب) أي لا تصح سنة السورة الا اذا كانت بعد الفاتحة راجع لقوله لا أعاد مع ما بعده (قوله في فصل الاركان) أي الفصل بين الاركان كما يدل عليه فت فمهي فاصلة مثلا بين الركوع والسجود (قوله قائما أو ساجدا) المناسب جالسا بدل قوله ساجدا (قوله والاكثر على نفيه) هو الرابع كما يستفاد من الخطاب الا أن في شرح شب انه ضعيف وهو ظاهر صنيع المصنف (قوله سورة) لا اثنين أو سورة وبعض أخرى فإنه مكروه والسنة حصلت بالاولى والكرهية تعلقت بالثانية وجوزها الباجي والمازري

في النافلة خاصة من غير كراهة وكره مالك تكرير قل هو الله أحد في ركعة انظر عب (قوله بعد الفاتحة) قرأ أي ان كان يحفظ الفاتحة والاقراءها بدون فاتحة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرط لاسنة مستقلة (قوله ولو آية) أي ولو قصيرة كدها متان وأفاد أن ما كان أقل من آية لا يكفي الا أن تكون الآية طويلة كآية الدين فيكفي بعضها الذي له بال ولو أعاد الفاتحة فلا تحصل السنة وكره كراهة تكرار السورة في الركعة الثانية وقيل خلاف الاولى ويجزى وانظر هل يجري مثل ذلك في النافلة أم لا (قوله وكما السورة مستحب) أي وتركتها كمالها مكروه (قوله بدليل الخ) فيه شيء وذلك لانه يقال ان السلام بسجدة لتركه لانه سنة

خفيفة وكراه قراءة السورة في ثالثة ثلاثية وأخيرة رباعية (قوله فلا سورة فيه) أي فلا يجوز قراءة سورة فيه ولا يكره تخصيص صلاته بسورة فيما يظهر وفي كلام بعض ما يفيد (قوله إلا أنهم لم يسلموا ابن عرفة) يجيب عنه بان المراد أنه لا يجوز أن يجلس في قراءتها لانه لو فعل ذلك بطلت صلاته لانه فعل كثير فيها وقوله فلا سورة فيه على كلام ابن عرفة لانه منه (قوله أقله أن يسمع نفسه) وظاهر المصنف ان الجهر جميعه في محل سنة واحدة وبذا السرو عليه حل المواق ومن وافقه لأن كل واحد منهما في كل ركعة سنة ولا يرد على الاول انه يسجد وترك الجهر أو السر في ركعة مع أنه لا يسجد وترك بعض سنة وأجيب بأن ترك البعض الذي له بال ترك الكل (قوله أقله حركة لسان) هذا اصطلاح الفقهاء والاف التحقيق ان أعلى السرها أقوا (٣٧٥) أي غايته وهو أن يبلغ فيه جذا وادناء عدم

المبالغة فيه (قوله فان لم يحرك لسانه) أي بان قرأ بقلبه (قوله أي مع سر الرجل) حاصله إفادة التسوية بين أمرين الاول سرها أي أعلى سرها وجه سرها الثاني سر الرجل إذا أعلاه فقوله مع سر الرجل معناه إذا أعلاه بدليل التعليل وانظر ما الحامل على هذا فكان يكتفي بملاحظة المساواة بين أعلى سرها وجهها فتدبر (قوله لان صوتها عورة) المعتمد كما أفاده الناصر اللقاني في فتاويه وشيخنا الصغير انه ليس بعورة ونص الناصر رفع صوت المرأة التي يخشى التلذذ بسماعه لا يجوز من هذه الخيشية لافي الجنابة ولا في الاعراس سواء كان زغاريب أم لا ورؤية من يخشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من النساء فلا يحرم سماع أصواتهن وأما مصافحة المرأة لغير المحرم فلا يجوز والله أعلم (قوله فحمله على قول ابن القاسم متعين) قال المؤلف في شرح المدونة والذي نقطع به ان مذهب المدونة ان كل تكبيرة سنة وإذا أمر بالسجود في الاثنيتين ولو كان مجموع التكبير هو السنة

قرأ أول آية وخرج بالفرض ما عداه فان قراءة ما زاد على أم القرآن مستحب وبالوقت ما لا وقت له كالجنابة فلا فاتحة فيها فضلا عن السورة وبالمتسع وقته ما لا يتسع وقته فلا سورة فيه خشية خروج الوقت فقوله سورة فيه تجوز لما علمت ان السنة ما زاد على الفاتحة ولو آية (ص) وقيام لها (ش) يعني ان القيام للسورة في كل ركعة سنة لانه وسيله لقراءة السورة وهي سنة فهو كذلك فيركع من عجز عن السورة اثر الفاتحة ولا يقوم قدرها وبعبارة أخرى وفائدة كون القيام للسورة سنة انه لو استند في حال قراءتها بحيث لو أزيل العماد لسقط صحت صلاته على كلام المؤلف وظاهر كلام ابن عرفة أن القيام لها واجب فلو استند في حال قراءتها بطلت صلاته إلا أنهم لم يسلموا ابن عرفة في هذا (ص) وجهه أقله أن يسمع نفسه ومن يليه وسر يعلمهما (ش) يعني ان من ستن الصلاة الجهر فيما يجهر فيه كأول المغرب والعشاء والصبح والسر فيما يسر فيه كالظهر والعصر وأخيرتي العشاء * واعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة فان لم يحرك لسانه لم يجزه لانه لا يعد قراءة بدليل جوازها للجنب وأعلم أن يسمع نفسه فقط وأدنى الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأعلم لا حد له والمرأة دون الرجل في الجهر بان تسمع نفسها فقط فيكون أعلى جهرها أو أدناه واحد أو على هذا يستوى في حقها السر والجهر أي مع سر الرجل إذا أعلاه كما مر أن يسمع نفسه فقط لان صوتها عورة وربما كان فتنة ولذلك لا تؤذن اتفاقا ومجمل مطلوبية الجهر ان كان وحده أما لو كان قريبا منه مصل آخر فحكمه في جهره حكم المرأة وهذا في حق غير الامام وأما هو فيبالغ في رفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه (ص) وكل تكبيرة الا الاحرام (ش) يعني ان كل تكبيرة من تكبير الصلاة سنة سوى تكبيرة الاحرام فانهم اقرض كما مر ثم يحتمل أن المراد الكل الجعبي أي كل فرد من أفراد التكبير فيكون ما شيا على قول ابن القاسم ويحتمل أن المراد الكل الجموعي فيكون ما شيا على قول الابهرى واختاره الشارح الا أنه يرد على الكل الجموعي قوله الا الاحرام لان الاستثناء انما يكون من الجميع لامن المجموع فحمله على قول ابن القاسم متعين (ص) وسمع الله لمن حمده لا امام وفذ (ش) أي وكل لفظ سمع الله لمن حمده عند رفع الركوع لا امام ويقتصر عليها وفذ يزيد استحبابا بار بنا ولك الحمد لان المراد بها الحث على التحميد بخلاف الامام مأمونه ولا جواب للفظ بخواب نفسه وأما قول المأموم ربنا ولك الحمد فستحب كما يأتي والاصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه لم تقته صلاة خلف الرسول صلى الله عليه وسلم فجاء يوما

لم تأمره بالسجود وقوله متعين قد يقال كلام المصنف على الاستثناء المنقطع (قوله وكل سمع الله لمن حمده) فيه إشارة الى ان سمع الله لمن حمده معطوف على تكبيرة فهو ما ش على ان كل تسبيحة سنة مستقلة ويمكن حمله على المقابل وهو ان المجموع سنة (قوله لان المراد بها الحث على التحميد) أي أن المراد به الترغيب في التحميد والحث عليه وكأنه يحض نفسه على الحمد ان كان منفردا أو ومن خلفه من المأمومين ان كان اماما والله مال الخذاق كذلك نقل عن بعض الاشياخ اذا علمت ذلك فأقول ان حقيقة اللفظ سمع الله من حمده فتكون اللام زائدة وهذا المعنى ليس بمراد قطعا فيمكن المراد من السماع الاستجابة من استمع مال اسم السبب في المسبب أي ان الله استجاب دعاء من حمده لان الحامد طالب بحمده المزيد من ربه ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مقصودا الاخبار به فتكون الجملة خبرية لفظا ومعنى ويحتمل أن يكون المقصود طلب التحميد لانه يتسبب عن استجابة الدعاء فهو مجاز على مجاز ويحتمل ان المعنى اللهم اسمع لمن

جددك أي استجب له (قوله وهو رول) أي بلا خيب (قوله مكبر في الركوع) وانظر هل أدرك ركوع الأولى أو غيرها فان قلت الرفع بالتكبير ذكر أيضا قلت لانها ذكر وحث على التمجيد وشكره يقتضي الزيادة كذا في عب أي بخلاف الله أكبر فانها ذكر وليس فيها بحث على التمجيد وقوله وشكر الخ لا يخفى أن كل ذكر شكر فتكون منية التسميع بكونه حملا على التمجيد فقط (قوله وكل تشهد سنة) قال في لـ وجد عندى مانصه ويكره الجهر بالشهد ويدخل في قوله وكل تشهد سجود السهو لـ (قوله على ماشه ابن بزيرة) ومقابله وجوب الاخير ذكر الخمي قولاً بوجوب الاول ولا فرق بين كون المصلي فذاً أو اماماً أو مأموماً الا أنه قد يسقط طلبه في حق المأموم في بعض الاحوال كنسيانه حتى قام الامام (٣٧٦) فليقم ولا يشهد وكنسيانه حتى سلم الامام وانفصل عن محله بخلاف ما اذا لم ينفصل عنه ولو تحول فيه يسيراً (قوله والجلوس الاول) سنة تاسعة والزائد سنة عاشر (قوله أن الجلوس جميعه) أي كل واحد من الجلوس الاخير وغيره سنة وهو من أوله الى آخره سنة فاستعمل اللفظ في الامرين معا والاستثناء ناظر للثاني غير أنه لا يخفى أنه شامل للجلوس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وللدعاء قبل سلام الامام وبعده وللدعاء على الامام وعلى من على يساره مع أنه قال في التوضيح ان حكم الظرف حكم المظروف وهو يفيد ان الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه بالسنة والفضيلة والجلوس للدعاء قبل سلام الامام مستحب وله بعده مكروه وللدعاء على الامام وعلى من على يساره سنة اعطاء الظرف حكم المظروف (قوله من الاخير) فيه اشارة الى أنه أراد بالثاني الاخير فيشمل ما فيه تشهدان وأكثر (قوله وليس محله الا الجلوس) أي بحسب ما ثبت في الشرع (قوله وما لا يتم الفرض المطلق الخ) احترازه عن الفرض المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يخاطب

وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاغتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجد صلى الله عليه وسلم مكبراً في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف الرسول فنزل جبريل والنبي في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله من حمده فقالها عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت سنة من ذلك الوقت بركة أبي بكر (ص) وكل تشهد (ش) يعني ان كل تشهد سنة على ماشه ابن بزيرة وسواء كان بهذه اللفاظ التي وردت عن عمر أم بغيرها بدليل ما يأتي في قوله وهل لفظ التشهد سنة أو فضيلة خلاف وسواء التشهد الاول والثاني والثالث والرابع كما يتصور في مسائل اجتماع القضاء والبناء فهو أتم فائدة من قول غيره والتشهد الاول والثاني لقصوره (ص) والجلوس الاول والزائد على قدر السلام من الثاني (ش) والمعنى أن الجلوس جميعه سنة الا قدر ما يقع فيه السلام من الاخير فانه فرض اذا السلام فرض لا بد له من محمل وليس محله الا الجلوس اجاعاً وما لا يتم الفرض المطلق الا به من مقدار المكف فهو واجب (ص) وعلى الطمأنينة (ش) أي والزائد على مقدار الطمأنينة سنة وانظر ما قدره هذا الزائد في حق الفرض والمأموم والامام وهل هو مستوف بما يطلب فيه التطويل وفي غيره أم لا كما رفع عن الركوع ومن السجدة الاولى وكلام المؤلف يقتضي استواءه في جميع ما ذكر (ص) ورد مقتضى على امامه ثم يساره وبه أحد (ش) يعني ان رد المأموم بعد تسليم التحليل على امامه الذي أدرك معه ركعة فأكثر يخصه به ما مشوا بها اليه بقلبه لا برأسه ولو كان امامه ثم من على يساره ان كان به أحد سنة وفهم من تقييدها بـ أدرك ركعة عدم رده من أدرك دونها على أحد من امام ولا غيره بل يسلم سلام الفذ قاله سجنون لان من لم يدرك معه ركعة ليس بامام له ولا لا يسجد بسهوه وانما يسمى تسليم المتقدم على امامه رداً لان الامام يقصد بسلامه الخروج من الصلاة والملائكة ومن معه من المأمومين فسلامهم عليه رد لسلامه عليهم والفذ يقصد الخروج والملائكة وانما لم يكن الرد على الامام فرضاً كالرد في غير الصلاة لان المقصود من سلام المصلي الخروج من الصلاة والتحية تبع ولذا يطلب الرد من المأمومين على امامهم وعلى من على يسارهم ولو لم يقصد واحد منهم ما السلام عليهم وقوله على امامه سواء بقي في مكانه أو انصرف منه عند قيام المأموم المسبوق لقضاء ما عليه وقوله ثم يساره فيه مساححة لان اليسار لا يسلم عليه أي ثم رده على من في يساره أو على من على يساره والواو في قوله وبه أحد واو الحال أي والحال كونه به أي في يساره أحد من المأمومين في الجزء الذي أدركه هذا المأموم مع الامام ولو لم يشاركه في صفة صلاته كالصبي وسواء بقي ذلك

بخصوله (قوله كالرفع) تمثيل لقوله وفي غيره (قوله وكلام المصنف يقتضي الخ) فلو أطل فيه جدا وأفرط بحيث لا يعتقد الناظر انه ليس في صلاة فانه يكره كما قال ابن عمر لكن ما قاله في الامام والفذ أو المأموم فهو في حقه محدودي لا يتلبس الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه كما يفيد ما يأتي عند قوله لكن سيقه ممنوع والظاهر البطلان كذا في عجم (قوله ورد مقتضى على امامه) سنة (قوله ثم يساره الخ) أي ثم رده على من على يساره كما اشارة الشارح (قوله والحال كونه به) أي في يساره أحد من المأمومين وظاهره مسامحته لا تنقصه أو تأخره عنه وظاهره أيضاً قرب منه أو بعد وظاهره أيضاً حال بينهما حائل كرجل يصلي أو كرسى أو لا (قوله في الجزء الذي الخ) محترزه ما اذا أدرك مع الامام في الرابعة الركعة الثانية في صلاة الخوف فهل يسلم على من على يساره نظر الاشتراكهما

في الصلاة ولا نظر الى أن كل طائفة بمنزلة من صلى بإمام مستقل أو يقال ان المسلم من الطائفة الثانية اذا سلم وعلى يساره أحد من الطائفة الاولى سلم عليه بخلاف من سلم من الطائفة الاولى فانه لا يسلم على من كان من الطائفة الثانية لان السهو والترتب مع الاولى يترتب على الثانية بخلاف العكس كذا تردد عجي (أقول) بل قول الشارح المذكور يقتضي أنه لو أدرك الإمام في الركعة الأخيرة من الظهر مثلاً وكانت تلك الركعة فاتت انساناً الرعاف مثلاً أنه لا يسلم عليه (قوله ان ينتظر بتسليمه رده) هكذا في نسخة باضافة تسليم الى الضمير وقوله رده مفعول ينتظر الا انك خبير بأن المناسب حذف في ورده ويقول ان ينتظر بتسليمه سلامه الا أن يقال ان الشارح تساهل بعدم كتب النقطتين فتكون تسليمة مضافة لرده وقوله في سلامه لفظ في زائد وسلامه مفعول ينتظر (قوله فليس المراد الخ) مفرع على قوله والحال كونه به أي في يساره أحد من المأمومين (قوله وليس المراد) عطف على قوله فليس الخ والمعطوف على المفرع مفرع فاما المعطوف عليه فقد علمت فيه المفرع عليه وأما هذا المعطوف فالمفرع عليه قوله ولا يطلب من على يمينه (قوله التاكيد والاهتمام) لان تسليمة الرد ليست بواجبة بل سنة (قوله بتسليمة التحليل) وأما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب وأما غيرهما من التكبير فيندب للإمام دون المأموم فالأفضل له السر والقد مثله كما (٣٧٧) يشعر به كلام زروق ولعل الفرق بين تكبيره الاحرام حيث ندب الجهر وتسليمة التحليل حيث سن الجهر ان الاولى صاحبة النية الواجبة جزماً بخلاف الثانية ففي وجوب النية معها خلاف وأيضاً انضم الى تكبيره الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما يدل على الدخول في الصلاة (قوله ليعلم الخ) ظاهر في الامام وقوله ولانه يستدعي بها الرد ظاهر في الامام والمأموم (قوله فلا يسن الجهر به) والا فضل اسراره (قوله فاني لم أراه منقولا) أقول الظاهر انه كالأمام لانه قابل لأن يقتدى به آخر فالله الاولى ظاهرة فيه (قوله في حق الرجل الذي لم يحصل بجهره التخليط عليه) هذا يتصور في حق الرجل يكون مسبوقاً فيقوم ليقضى ما عليه (قوله

الاحد أو انصرف كان مسبوقاً أو الراد أو لا سبق على واحد منهم ما وسواً سبق من على اليسار بالسلام أو تأخر أذا لم يد من سلامه ولا يطلب من على يمينه ان ينتظر بتسليمه رده في سلامه فليس المراد من قوله وبه أحد مطلق أحد على يساره ولو لم يكن مأموماً وليس المراد من كونه به بقاءه الى حين الرد عليه كما هو المرجوع عنه بل لو كان مسبوقاً وقام لقضاء ما عليه فلم يفرغ منه حتى ذهب من على يساره فانه يرد عليه على ما رجع اليه مالم واختاره ابن القاسم قال اللخمي لان السلام يتضمن دعاء وهو تحية تقدمت منهم يجب ردها انتهى ومراده بالوجوب التأكد والاهتمام (ص) وجهر بتسليمة التحليل فقط (ش) أي ومن السنن جهر المصلي اماماً كان أو مأموماً بتسليمة التحليل ليعلم بخروجه من الصلاة لئلا يقتدى به ولانه يستدعي بها الرد بخلاف السلام الثاني لانه رد فلا يستدعيه فلا يسن الجهر به وانظر ما حكم الفساذ قال الخطاب فاني لم أراه الا أن منقولا فاحترز بقوله فقط عن الجهر في تسليم غيرها وانما يتصور ذلك في المأموم ثم ما ذكره المؤلف في حق الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التخليط عليه وأما المرأة فجهرها أن تسمع نفسها فقول التتائي ظاهره تسوية الرجال والنساء انتهى أي في العود أي عود السلام لا في الجهرية (ص) وان سلم على اليسار ثم تكلم لم تبطل (ش) يعني أن من سلم من امام أو فذ على اليسار عمداً قاصداً التحليل ثم تكلم لم تبطل صلاته لانه انما ترك التسليم وهو فضيلة وكذا لو سهواً المأموم عن الاولى وهو يعتقد الخروج بالثانية وأما ان سلم المأموم عن اليسار للفضل عامداً ونيته العود للاولى أو ساهياً يظن انه سلم الاولى وهو مع ذلك يرى أن تسليمة اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فطال الامر قبل عوده لتسليمة التحليل بطلت قاله اللخمي ومقتضى

أي عود السلام) أي الاسرار في عود السلام هذا هو الذي يقتضيه كلام تـت وخلاصته ان التسوية في كون الرد يكون سرالاف نفس العود (قوله ثم تكلم لم تبطل صلاته) لا يخفى انه اذا قصد التحليل فقد خرج من الصلاة فسواء تكلم أولاً فلا يتوهم بطلان حتى ينص عليه قال عب وأولى ان لم تكلم لم تبطل والا لولية لا ظهور لها هنا (قوله وهو يعتقد الخروج) الاولى أن يقول وهو نا والخروج بالثانية لان الاعتقاد هو العلم باصطلاح الفقهاء وليس مراداً (قوله ونيته العود للاولى) فان لم ينو العود بطلت صلاته بمجرد السلام (قوله بظن أنه سلم) أي يعتقد أنه سلم وقوله وهو مع ذلك يرى أي يعتقد وأما لو ظن أنه سلم الاولى أي اعتقد أنه سلم الاولى وكان يرى أن تسليمة اليسار واجبة تخرج من الصلاة فان صلاته صحيحة وأن لم يرجع للاولى وحاصل ما في ذلك المقام ان المصنف قال وان سلم الخ قصد به الرد على ابن شعبان القائل بالبطلان وفصل اللخمي ذلك التفصيل فقال ابن بشير انه جع بين القولين أي فن قال بعدم البطلان فحمل على وجه ومن قال بالبطلان فحمل على وجه وقد ارتضى كلام اللخمي التوضيح والشارح والتتائي وحمل الخطاب كلام المصنف بوجه آخر فقال وان سلم على اليسار الخ يريد انه سلم قاصداً التحليل وأما ان قصد به الفضيلة فتبطل كما صرح به ابن عرفة اه أي ولم يرتض ابن عرفة كلام اللخمي (قوله فطال الامر) فان لم يظل الامر بأن قرب لم تبطل وليس التسليم الثاني للفضيلة على اليسار كالكلام الاجنبي قبل تسليمة التحليل لانه لما فعله مع قصد الاتيان بتسليمة التحليل عقبه صار كن قدم فضيلة على فرض وان كان قد بحث

عج بأن القواعد تقتضي بطلان صلاته بقصد به الفضيلة (قوله ثم ان تفصيل اللخمى الخ) لا يخفى ان هذا لا يظهر فيما ذكره من
 الصورتين الاخيرتين نعم لا يأتى الا اذا كان خالى الذهن في حال سلامه على يساره ويمكن ان يجاب بأن قوله وهو يرى الخ أى يعتقد في نفس
 الامر وهو الآن خالى الذهن قال عج وان لم يقصد بسلامه تحليلا ولا ردا فان قلنا باشتراط نية الخروج به فانه يصير بمنزلة من سلم
 للفضيلة فيجربى فيه ما جرى فيه على ما قدمناه وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فهو بمنزلة من سلم للتحليل (قوله أى الاستتار) انما أول
 السترة بالاستتار لانه لا تكليف الا بفعل وإشارة الى أن قوله بظاهر متعلق به لأنه متعلق بمحذوف أى كائنة لانه يأتى على كون سترة
 بمعنى الذات المستتر بها (قوله ولو في النقل) أى أوفى بحجود سهو أو تلاوة لان كلا صلاة (قوله تسن للامام والند) هذا ضعيف والمعتمد
 ان السترة مستحبة وفائدتها قبض الخواطر عن الانتشار وكف النفس عن الاسترسال حتى يكون العبد محجته عالما بما جاز به (قوله ان
 خشى كل المرور) أى ظنا أو شكالا وهما فلا يطلب كما أنها لا تطلب حيث لم يخش كل المرور بأن كان يصحراء لا يمر بها أحدا أو يمكن
 من رفعه والمرور في أسفله تت (قوله لان) (٢٧٨) الامام ستر من خلفه كما قاله مالك وهذا القول هو الراجح (قوله بين الصف
 الذى خلفه) أى خلف الامام (قوله وبين ما قبله) المناسب أن يقول

وبين ما بعده لان الصفوف يعتبر
 مبذوها من الصف الذى يلي الامام
 (فان قلت) المشى بين الصف
 الثانى مثلا وبين سترته سواء قلنا
 انها الامام أو سترة الامام مشى بين
 المصلى وسترته وقد قلتم بجوازه
 فالجواب أن السترة لمن يليه سترة له
 حسا وحكما ومن بينه وبينها حاجز
 سترة حكم الاحسا والذى يمنع فيه
 المرور هو الاول دون الثانى وفي
 الخطاب ما يفيد هذا (قوله هذا
 متعلق بسترته) أى لما تقدم ان
 سترة بمعنى الاستتار (قوله في غلظ
 ربح الخ) أى ان أقل ما تكون ان
 تكون في غلظ ربح الخ وأولى اذا
 كان أغلظ فان كان أدنى من غلظ
 ربح فلا يحصل به المطلوب وقوله
 وطول ذراع وأولى أطول من
 ذلك فان كان أدنى من ذلك فلا

كلام التوضيح والشارح والتتائى اعتماد كلام اللخمى ثم ان تفصيل اللخمى خاص بالمأموم
 الذى على يساره غيره كما قاله الخطاب وهو ظاهر لانه اذا لم يكن على يساره أحد فالصلاة صحيحة لان
 الغالب أنه لا يقصد به الا الخروج من الصلاة (ص) وسترة الامام وفذان خشيا مرورا (ش)
 والمعنى ان السترة أى الاستتار ولو في النقل تسن للامام والفذان خشى كل المرور بين أيديهما
 وان لم يخشيا فلا يطلبان بالسترته ومفهوم لامام وفذان المأموم لا يطلب بالسترته لأن الامام سترة
 لمن خلفه كما قاله مالك في المدونة أولان سترة الامام ستره لمن خلفه كما قاله عبد الوهاب واختلف
 هل معناه ما واحد في كلام مالك حذف مضاف والتقدير ان سترة الامام ستره لمن خلفه أو
 مختلف فيبقى كلام مالك على ظاهره وعليه فيمتنع على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف
 الذى خلفه كما يمتنع المرور بينه وبين سترته لانه مرور بين المصلى وبين سترته فيهما ويجوز المرور
 بين الصف الذى خلفه وبين ما قبله لانه ليس بمرور بين السترة والمصلى وان كانت السترة
 سترة للصفوف كلهم لانه قد حال بينهم ما حائل وأما على قول عبد الوهاب من ان سترة الامام
 سترة لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لان سترة الصف الاول انما هي سترة
 الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وبين سترته الامام (ص) بظاهر ثابت
 غير مشغل (ش) هذا متعلق بسترته وأشار به الى صفته وأشار الى قدرها بقوله (في غلظ ربح
 وطول ذراع) واحترز بظاهر من النجس كقناة البول ونحوها ومثله ما أشار اليه المؤلف
 بقوله (لادابة) بناء على ان المراد به البغل ونحوه مما يوله نجس ويحتمل أنه محترز ثابت
 ويحتمل أنه محترزهما معا ويكره الاستتار بالجر الواحدان ونحوه لانه يشبه عبدة الاوثان
 واليه أشار بقوله (وجرواحد) وأما الحجارة فجاز فان لم يجد غير الحجر الواحد جعله عن يمينه
 أو عن يساره ولا يصحده صمدا وكذا كل سترة كافي الارشاد واحترز بثابت من السوط الجلد
 ونحوه فانه يسقط على الارض كالخط في الارض طولا أو عرضا واليه أشار بقوله (وخط)

يحصل الندب (قوله كقناة البول) أى جعل سترته قناة بول مرتفعة قدر طول

ومثله

ذراع فسر عياض بأنه ما بين طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى اه وانظر هذا مع ما تقدم في فصل قضاء الحاجة من أن السترة قدر
 مؤخرة الرجل وهي ثلث ذراع (قوله ونحوه) وهو الفرس والحمار خلاصته انه أراد بالدابة الدابة عرفا وهي الفرس والبغل والحمار واللغة
 لما سيأتى انه يجوز الاستتار بظهر الرجل ويلحق بالدابة عرفا كل ما رجع به نجس كالكلب ونحوه وفي العتيبة لا يستتر بالخيل والبغال
 والحمار لان أبو الهانجسة بخلاف الابل والغنم الى آخر ما قال (قوله ويحتمل أنه محترز ثابت) هذا على فرض ان لا تربط الدابة (قوله لانه أشبه
 بعبدة الاوثان) أى لان المستتر به يشبه عبدة الاوثان أى لانهم انما كانوا يحجلون وثنهم حجرا واحدا واليه أشار بقوله وحجرا الخ الا انك
 خبير بأن الذى جعل محترز دابة مذكور فقطضاه أن يكون ما بعده مثله ولم يتقدم ما يكون الحجر الواحد محترزه الا أن يجعل من افراد
 المشغل من حيث كونه أشبه بعبدة الاوثان أى ان المستتر به أشبه بعبدة الاوثان (قوله ولا يصحده) من باب نصرأى ولا يجعله
 تجاهه وقوله ونحوه أى كخرقة (قوله كالخط في الارض طولا أو عرضا) كأنه أراد بطولا ما اذا جعله من القبلة الى دبرها وأراد

بالعرض ما كان من المشرق للغرب وعبارته في ك وخط بأن يخط الانسان من المشرق للغرب أو من القبلة الى دبر القبلة وهو مختار ثابت (قوله ومثله) أي في عدم الاستتار لا في عدم الثبات وأحقها به مع ان لها ثباتا فانظر المشابهة الخط من حيث انها لا ارتفاع لها (قوله الوادي) الموضع المنخفض من الارض كالبركة (قوله كذا) أي فيه ومثله باعتبار ما تعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلي أو كشف عورته كما نقل عن الامام (قوله وحلق المحدثين) قال في المختار الحلقة بالتسكين حاققة الباب وحلقة القوم والجمع الحلق بفتح الحاء على غير قياس قال الاصمعي حلقة كبدرة ويدر وقصة وقصع اه المراد منه أي حلق المحدثين في فقه وغيره لاشتغال باله مفهومه لو كانوا كثنين يستتر بهم ولذا ذكر المصطفى أنه يجوز الاستتار بالخلق اذا كان أحدهما سكونا أي اذا لم يكن وجوه بعضهم اليه والافهم مشغل وقال ابن شعبان ولا بأس بالستره بالمحدثين ما لم يكونوا متعلقين (قوله وما يؤن) أي في دبره كافي تث أي يفعل به في دبره ومثله الكافر (قوله وكذا زوجه وأمه) يدل على أنه أراد بالاجنية ما عدا الزوجة والامة وقوله وأراد به الخ ينافيه إلا أن نجعل الواو بمعنى أو (قوله والصبي الذي يثبت مثله) أي اذا لم يكن جيلًا ولا افهواً شدم من المرأة لما ورد أن مع المرأة شيطان واحد ومع الجليل شيطانان (قوله وان كان لا يتحفظ من الوضوء) كذا في ك والاحسن ما قاله عجم ونصه (٢٧٩)

والصبي الذي يثبت مثله وان كان لا يتحفظ من النجس أي وان كان شأنه عدم التحفظ أي فيثبت لا يشترط الجزم أو الظن بطهارة بدنه فلو تحققت نجاسة بدنه أو غلبت على الظن فهل يغتفر ذلك وعلى هذا فقول المصنف بطاهر أي حقيقة أو حكماً ولا يغتفر حرر وخفف مالك الصلاة الى الطائفتين ورأهم في معنى المصلين وانظر هل صلاة الجنابة تغتفر الى ستره والظاهر انها لا تغتفر والميت ولو كان بالارض هو الستره لان سر وضع الستره موجود فيه فممتنع المرور بين الامام وبينه نقله عجم عن الابي ثم قال أما اذا كان الميت على سرير فالامر واضح وأما اذا كان بالارض فلم نجعله كالخط لان هذا أقوى منه ولا بأبالي يكون الميت صار نجسا بالموت أي على

ومثله الوادي والحفرة والماء والنار ولا يصلي لمشغل كذا وحلق المحدثين وما يؤن ولا الى من يواجهه ولا الى ظهر امرأة أجنبية وكذا زوجه وأمه واليه أشار بقوله (وأجنبية) وأراد بها ما عدا المحرم ولا بأس بالاستتار بظهر الرجل اذا رضى أن يثبت له والصبي الذي يثبت مثله وان كان لا يتحفظ من الوضوء واختار أبو مهدي أن الرداء الذي جرت العادة بكونه يعمل سترًا للباس يكفي في الستره وكذلك الزرع ان كان بعضه مترا كما على بعض وقيدنا عدم الاستتار بالاجنية بالظهر لان الاستتار بالوجه لا خصوصية لها به بل الرجل لا يستتر بوجهه لانه من المشغل واختلف هل يجوز الاستتار بظهر المحرم أو يكره قولان واليه أشار بقوله (وفي المحرم قولان) أي بالجواز والكراهية وأما بوجهها فلا خصوصية لها في منع الاستتار به وأيضاً هو قد دخل في المشغل وظاهره يشمل المحرم بنسب أو صهر أو رضاع (ص) وأثم مارله مندوحة ومصل تعرض (ش) يعني أن المار اذا كان له سعة في ترك المرور بين يدي المصلي ومرفاهه يأثم كأن بين يدي المصلي ستره أم لا تعرض المصلي أم لا فان كان لا مندوحة له والمصلي هو الذي تعرض للمرور بأن صلى لغير ستره بمحل يخشى به المرور وهو قادر عليها أو على الانحياز الى شيء فلا اثم على المار وياثم المصلي فقط حيث حصل المرور له في المحل المذكور كالأثم على واحد منهم بالمرور من لا مندوحة له ولا تعرض فالصور أربع يأثم ان وعكسه يأثم المار لا المصلي وعكسه ولا منافاة بين كون الستره مندوبة وبين الاثم بتركها اذا التذنب متعلق بغيرها والاثم بالمرور وهو ما متغيران قوله وأثم ما رأى غير مصل وطائفتان مرور الطائفتين وحركة مصل آخر ومروره لا تضرب بين يدي المصلي والحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصلي لستره ولغيرها ان كان المار مصلياً ولو كان له مندوحة ويكره ان كان المار طائفاً وله مندوحة وأما ان كان المار غير مصل ولا طائفاً

أحد القولين ولا يكون طولها ذراعاً لا اختلاف في ذلك وعليه فيقيده عموم قوله بطاهر وقوله وطول ذراعاً قاله شيخنا اه عجم (قوله وكذلك الزرع الخ) هذا كله من كلام أبي مهدي قال ابن ناجي وما قاله في الزرع ظاهر وأما الرداء وشبهه فظاهر كلامهم خلافاً لرقته اه (قوله اذا كان مترا كما) باليم كافي نسخة الخطاب (قوله وفي المحرم) أي الاتي خاصة وأما المحرم من الرجال فيستتر به ان كان بظهره وكذا يقال في المرأة هل تستتر بحرمها كأبيها وأخيها وابنها أي بظهره (أقول) والظاهر من القولين الجواز والظاهر انها لا تستتر بالاجني كما أن الاجني لا يستتر بها وانظره (قوله وأثم ما راخ) وكذا ما ناول آخر شيئاً ومكلم آخر بين يدي مصل (قوله صلى لستره) أي بأن كان بموضع يظن فيه المرور صلى لستره وقوله أولاً أي أول مصل لستره أي بأن كان لم يطالب بها أو قصر فيها (قوله تعرض المصلي الخ) بأن صلى بموضع يخشى فيه المرور بدون ستره وقوله أم لا أي لم يتعرض أي بأن صلى بموضع لا يخشى فيه المرور أو بموضع يخشى فيه المرور صلى لستره ولا يخفى ان أحد التعميمات يكفي فلو يقتصر على أحدهما الكفاية بل ربما أوهم أن التعرض يتحقق ولو مع الستره فينافي ما بعده من قوله صلى لغير ستره تفسيرا للتعرض (قوله وبين الاثم بتركها) أي مع تركها فليست الباء السببية لان الترتيب ليس سبباً في الاثم بل السبب في الاثم المرور مصحوباً بتركها (قوله أنه يجوز المرور بين يدي المصلي الخ) هذه صور أربع (قوله ويكره ان كان المار طائفاً)

أي والحال ان المصلي صلى لستره أي وأما غير ستره فيجوز ولو كان للطائف مندوحة ولا حرمة على ذلك المصلي وصوره أربع وحاصلها انه اذا لم تكن له مندوحة فيجوز مطلقا صلى لستره أم لا وأما اذا كان له مندوحة فيكره اذا صلى لستره وأما اذا صلى لغير ستره فيجوز (قوله لم يحرم المرور) بل يجوز المرور وذلك لانه لا يلزم من نفي الحرمة الجواز مع انه المقصود ولا يجوز ذلك للمصلي لانه صلى لغير ستره وخلاصته ان المصلي اذا صلى لغير ستره في المسجد الحرام فلا يحرم المرور بين يديه بل يجوز كان المار طائفا أو غيره وليس للمصلي الدرع فلم يحرم على المصلي ان كان المار غير طائف لان كان طائفا وهذا كله حيث كان لغير ستره والفرق بين الطائفين وغيرهم من المارين بين يديه في اجازة الصلاة اليهم ان الطائفين مصلون لان الطواف بالبيت صلاة وان جاز فيه الكلام ألا ترى أنه لا يكون الا على طهارة وأما اذا صلى لستره أي في المسجد الحرام فيحرم على غير الطائفين وعلى غير المصلين المرور ويكره للطائفين ان كان له مندوحة ويجوز للمصلي فان قلت في صورة كراهة مرور الطائفين هل للمصلي أن يدرأه أولا قلت المفهوم من كلام ابن رشد انه يدرؤه والحاصل أن الصورة اثناعشر أربعة في المار الطائف وأربعة في المار المصلي وأربعة في المار غير المصلي والطائف وأنه متى كان له مندوحة له فيجوز مطلقا وكذلك مندوحة وكان في المسجد الحرام وصلى لغير

(٢٨٠)

فيحرم مرورهم ان كان له مندوحة بين يدي المصلي بغير المسجد الحرام مطلقا وبه ان صلى لستره فان صلى لغير ستره لم يحرم المرور بين يديه وان كان للمار مندوحة فقول المؤلف وأثم مار الخ أي مار غير مصل ولا طائف وهذا ما لم يمكن المرور بين يدي مصل في المسجد الحرام من غير ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه ولو كان للمار مندوحة (ص) وانصات مقتد (ش) يريد أن الانصات للامام فيما يجهر فيه سنة في الفاتحة وغيرها ويكره قراءته سمع قراءة الامام أم لا على المشهور من وجوب انصات من لا يسمع الخطبة قاله البرزلي واليه أشار بقوله (ولو سكوت امامه) بين التكبير والفاتحة أو بعدهما لقول سنده المعروف اذا سكوت امامه لا يقرأ أو قبل يقرأ (ص) ونبت أن أسر (ش) أي ونبت القراءة من الفاتحة أو السورة في محلها المفهومة من قوله وانصات مقتدان أسر الامام أي ان كانت صلاته سرية ولو قال ونبت في السر كان أقعد لانه قد يجهر في السرية عمدا أو نسيانا مثلا (ص) كرفع يديه مع احرامه حين شروعه (ش) تشبيه في الندب والمعنى أنه يندب للمصلي رفع يديه عند احرامه حين يشرع في التكبير يحاذي بهما منكبيه قائمتين رؤس أصابعهما مماليي السماء على صورة النابذ لشيء لا على صورة الراهب بأن يجعل ظهورهما مماليي السماء و بطونهما مماليي الارض ولا الراحب بأن تكون اليدين قائمتين يحاذي كفاهما منكبيه وأصابعه أذنيه وجعل هـ في شرحه كون الرفع على صورة الراهب هو المذهب وانما كان الرفع حين الشروع في تكبيرة الاحرام لا قبله ولا بعده لثلاثة تفوت فائدة الرفع وحكمته وهو ان التكبير شرع في الصلاة مقرونا بحركات أركانها ولما لم يكن مع تكبيرة الاحرام ركوع شرع معها حركة اليدين وقيل لان المنافقين كانت تحمل الاضنام تحت أباطها فأمر المصلي بالرفع اليسدين فهو مما زال سببه وبقي حكمه كالرمل في طواف القدوم

اذا كان بالمسجد الحرام وصلى لستره (قوله وهذا) الاحسن أن يقول فقول المصنف وأثم مار الخ مقيده بما اذا يكن المرور بين يدي مصل بالمسجد الحرام وأما اذا كان المرور بين يدي مصل بالمسجد الحرام والحال أنه صلى لغير ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه كان المار مصليا أو طائفا أو لا فتدبر **تنبيه** يندب الدنوس للستره قيل شعر وقيل ذراع وقيل قدر ممر الشاة وفي كون حريم المصلي بغيرها قدر رمية حجر أو سهم أو رمح أو قدر مضاربة السيف أو قدر ركوعه وسجوده وهو الاوفق يسر الدين أقوال ويدفع المصلي المار دفعه خفيفا لا يشغله فان كثرا بطل ولو دفعه فسقط منه دينار أو انخرق ثوبه ضمن ولو دفعه ما أدون فانه قاله

ابن عرفة ولومات كانت ديبته على العاقلة عند أهل المذهب قاله الا فقهسي وذلك لانه لما كان مأذونا فانه في الجملة كان كالخطاف لذلك لم يقتل فيه وكانت الدية على العاقلة (قوله انصات مقتد) ليس المراد بالانصات السكوت مع الاستماع لان في المبالغة حينئذ شيئا اذا استماع مع سكوت الامام بل المراد به السكوت وحينئذ فالمبالغة ظاهرة ويندرج من لم يسمع قاله الشيخ أحمد (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور من وجوب انصات الخ أي وأما على مقابله فيقرأ فقد قال ابن فرحون في الغارة يقرأ اذا كان في موضع لا يسمع الامام (قوله القراءة من الفاتحة) أي القراءة للفاتحة أو ان من بيانية لمخدوف والتقدير القراءة لشيء من الفاتحة (قوله يحاذي بهما منكبيه قائمتين) أي بحيث يكون بطونهما خلف و ظهورهما لا امام كذا قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى أي وهو المناسب لقضية العقل لان الشخص اذا نبشأ شأنه أن يكون هكذا (قوله يحاذي كفاهما) المتبادر بطون كفاهما فيرجع لصورة النابذ المتقدمة وان كانت العبارة تحتمل للبطن والظهر كما هو ظاهر والاحسن ما في عبارة شب ونصه وقيل رفعهما مبدسوطتين و بطونهما مماليي السماء وظهورهما مماليي الارض وهذه صفة الراحب وقد فسرهما بقوله تعالى يدعو تنازعا و رهبيا ومنه في لعب (قوله وحكمته) عطف تفسير (قوله مع تكبيرة الاحرام ركوع) المناسب أن يقول حركة ركن (قوله كالرمل في الحج) فان حكمته قول المشركين ان المؤمنين قد وهنتهم حتى يثرب فأمر وبالرمل تكديبا لهم

(قوله الإشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا) هذا يكون على صورة التابذ (قوله وتطويل قراءة صبح الخ) فإن ابتداء سورة قصيرة قطعها وشرع في طولها الاضطرورية سفر أو خوف خروج وقت ونحوه (قوله قيل من الجرات) وهو الراجح (قوله إلى عبس) الغاية خارجة (قوله لكثرة فصل سورة) أي أن الفصل بين السور كثير بكثر السور (قوله أول قلته منسوخه) أي لقلته المنسوخ فيه وظاهره أن فيه منسوخا إلا أنه قيل ولعل المراد بالقله العدم وقوله والظاهر تليها أي فيقرأ في الصبح من طوال الفصل وفي الظاهر من قصار طواله أشد شب (قوله إذا طلبت منه الجماعة التطويل) أي وكأنوا محصورين وعلم قدرتهم فإن علم عذرهم أو جهله أو كانوا غير معينين فالتخفيف أحسن كذا مضاف عب والظاهر أنك تقول إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهمه منهم وكأنوا محصورين ولم يعلم عذرهم ففهم عند الجهل مع الطلب أو الفهم يحملون على القدرة خلافا لمفاد عب (قوله في المغرب والعصر) لا يعلم منه (٣٨١) أن المغرب أطول أو العصر أطول أوهما

سواء والمشهور كما قال زروق أنهما سواء وهو قول مالك وقيل العصر أطول من المغرب وهو ظاهر في نفسه وقيل العصر دون المغرب (قوله انتهى) كذا في أي انتهى ما نقلته من بعض الشروح ولم يعين قائله لكونه ظاهرا لا يتوهم في قبوله (قوله تقصير قراءة ركعة) أفاد أن المراد بقوله وتقصيرها أي تقصير نفس القراءة لا تقصير الزمن فعلى ما قرر به الشارح لو قرأ في الثانية قراءة أكثر من الأولى ولكنه تدبر في قراءة الركعة الأولى فأطال القيام الأولى أكثر من الثانية لم يكن آتيا بالمتحب وفي التوضيح أن المراد تقصير الثانية عن الأولى في الزمن أي وأن كانت القراءة في

أول الإشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا وما فيها وأقبل على الله عز وجل (ص) وتطويل قراءة صبح والظاهر تليها (ش) يعني أنه يستحب للقدان يقرأ في صلاة الصبح بسورة من طوال الفصل والظاهر تليها في الطول عند مالك وعند أشهب مثلها وطوال الفصل قيل من الجرات وقيل من شوري إلى عبس وسمى بالفصل لكثرة فصل سورة أول قلته منسوخه ومثل القد في استحباب تطويل ما ذكره الإمام إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهمه منهم ذلك والاف المطلب منه التقصير (ص) وتقصيرها بمغرب وعصر كوسط بعشاء (ش) أي وكذلك يستحب تقصير القراءة في المغرب والعصر وأوله من الضحى إلى الآخر كما يستحب أن يقرأ في العشاء بمابين الطول والقصر وأوله من عبس إلى الضحى وهذا مع الاختيار وأما مع الضرورة كسفر أو اضطرار فالتخفيف على حسب الامكان انتهى (ص) وثانية عن أولى (ش) معطوف على الضمير المجزوء بالمضاف وهو الهاء من تقصيرها من غير إعادة الجار كما عند ابن مالك حيث قال وليس عندي لازما أي ونذب في الفرض تقصير قراءة ركعة ثانية عن أولى ونكره المبالغة في تقصيرها عنها فالأقلية بنقص الربع أو أقل منه قاله الفقيه راشد ويكره كون الثانية أطول من الأولى قاله يوسف ابن عمرو وانظر المساواة قاله الاقفهسي وله أن يطول قراءة الثانية في النافلة إذا وجد الحلاوة (ص) وجالس أول (ش) أي ويندب تقصير الجالس الأول عن الثاني فهو عطف على ثانية والمراد بالأول ما عدا الجالس الأخير (ص) وقول مقتدوف نذر بنا ولك الحمد (ش) أي ويندب في الصلاة قول الحمد والمأموم ربنا ولك الحمد وتقدم أن المؤلف قال في سنن الصلاة وسمع الله لمن حمده لا مام وقد ذكر الفذهناوهناك يعلم منه أنه مخاطب بقوله سمع الله لمن حمده على سبيل السنة ومخاطب بقوله ربنا ولك الحمد على سبيل الاستحباب فحقه أن يقولهما معا يأتي بالسنة والندوب وانظر حكم الترتيب والظاهر أنه مستحب فقول بعضهم أنه لا يعلم من كلام المؤلف أن الفذي يجمع بينهما فيه نظرا والأولى أن يأتي بالواو في ذلك الحمد لأن الكلام بدونها جملتان جملة النداء لأن المنادى مفعول به لفعل محذوف وجملة ذلك الحمد مع الواو ثلاث جمل جملة النداء وجملة ذلك الحمد وجملة محذوفة هي جواب النداء والواو منهية عليها أي ربنا استحب ولك الحمد وانظر الاعتراض على الشارح والجواب عنه في شرحنا الكبير (ص) وتسبيح ركوع وسجود (ش) أي ويندب تسبيح ركوع ونحو سبحان رب العظميم

(٣٦ - خرشي أول) الثانية أكثر من القراءة في الأولى بأن رتل في الأولى وهو الظاهر وكلام المصنف هنا يمكن جملة عليه كما في عب (قوله وانظر المساواة) أي انظر هل هي مكروهة أو خلاف الأولى هذا معناه تحقيقا (قوله وجالس أول) وأما تقصير السجدة الثانية عن الأولى فقال الاقفهسي نقلا عن الجزولي لا أعرف فيه نصا (قوله جملة جواب النداء) لأن قوله ربنا في قوة قبل ربنا استحب وقوله والواو منهية عليها أي لكون الواو عاطفة فتؤذن بأن هنالك شيئا معطوفا عليه والحاصل أن الروايات مختلفة في إثبات الواو وحذفها أو أكثر الروايات على إثباتها وعليه فتكون جملة سمع الله لمن حمده معناها النداء وعلى حذفها فتكون جملة سمع الله لمن حمده ما خبرية أو دعائها الحث على التحمد (قوله وانظر الخ) ونصه وجد عندي مانعه وقول الشارح وإثبات الواو أولى لأن الكلام عليه جملتان فيه نظرا بل الكلام مع الواو ثلاث جمل وهي المنادى وجوابه المحذوف الذي دلت عليه الواو والمبتدأ وخبره الذي هو قولك ولك الحمد ويمكن التماس وجه لكلام الشارح وهو أن تجعل في الكلام تقدير أو يصير قوله جملتان أي ملفوظ بهما والآخر محذوفة دل عليها الواو (قوله وتسبيح ركوع الخ) وظاهر كلامه أنه غير محدود بواحدة أو ثلاث ولا بخصوص بلفظ معين خلافا لمن يقول أقله ثلاث

(قوله وبجمله) خبر بابتدأ مجذوف وتقديره وذلك بحمده أى بسبب توقيقه واعانته على التسبيح من اطلاق اسم المسبب على السبب وقيل الباء بمعنى الالف واللام وتقدير الكلام سبحان ربى العظيم والجدله وهو قول لانظيره كما ذكره شب (قوله فاغفرلى) هذا دعاء ولا ضرر فيه لانه يندب فى السجود والحاصل أن الدعاء فى السجود مستحب فاقتصاره على أحده ما يفوت المندوب الآخر (قوله ولادعاء مخصوصا) عطف خاص على عام وذلك لان قوله حاد شامل للتسبيح والدعاء (فان قلت) كلامنا فى التسبيح فلا وجه لقوله ولادعاء (قلت) المقول فى السجود كما تبين لك ضمن التسبيح والدعاء (قوله وأنكره) هنا تم الكلام أى ان الامام أنكر ذلك وقوله ابن رشد كلامه متأنف وخلاصته أن ابن رشد قال معنى انكار الامام ذلك انكار تعينه وانه قدر لا يتعدى فلا ينافى ان الاول ذلك أى فالافضل أن يقول فى السجود سبحان ربى الاعلى وفى الركوع سبحان ربى العظيم ووجه ذلك أن السجود أشرف من الركوع وسبحان ربى الاعلى أشرف من سبحان ربى العظيم فأعطى الاشرف للاشرف وغيره لغيره (قوله لانه من السنن) أراد بها الطريقة لان ذلك مستحب (قوله يندب على المذهب) (٢٨٢) مقابلة انه سنة (قوله فلا يندب للامام) أى بل بكره وهو لابن القاسم

أو يجوز وهو لعبد الملك أو بخير وهو لابن بكير (قوله فان لم يسمعه فلا على الاظهر) أى فلا يؤمن على الاظهر رفيه إشارة الى أن قول المصنف على الاظهر ليس راجعا للمنطوق لانه اذا سمعه يؤمر بالتأمين انفاقا كما قاله ابن يونس فيتعين رجوعه للفهوم أى لان لم يسمعه على الاظهر لكن فيه نظر من جهة أخرى وذلك لان ظاهره أنه اذا لم يسمعه لا يؤمر بالتأمين مع انه مأثور بعده كما أفاده الشيخ أحمد والظاهر استحبابا وأنه بكره التأمين (قوله وربما صادف آية عذاب) أى متعلقة بالمؤمنين أى أو بالكافرين من حيث ترجى إيمانهم (قوله أى ان سمع جهر الامام بآخر الفاتحة) أى الذى هو ولا الضالين ويصح رجوعه للامام أى ان سمع الامام فى آخر الفاتحة قال عب ولعل الفرق

وبجمله وسجود نحو سبحانك ربى ظلمت نفسى وعميت سوا فأغفرلى ولم يحدمالك فى ذلك حذا ولادعاء مخصوصا وهذا معنى قوله فى المدونة لا أعرف قول الناس فى الركوع سبحان ربى العظيم وفى السجود سبحان ربى الاعلى وأنكره ابن رشد أى أنكر وجوبه وتعينه لا أن تركه أحسن من فعله لانه من السنن التى يستحب العمل بها عند الجميع (ص) وتأمين فذم مطلقا وامام بسر ومأموم بسر أو جهر ان سمعه على الاظهر واسرارهم به (ش) أى انه يندب على المذهب تأمين الفذ أى قوله أمين عقب ولا الضالين فى قراءته سواء كانت قراءة الصلاة سرا أو جهر كما يندب للامام التأمين على قراءته فى السرية وكذا مأمومه وأما فى الجهرية فلا يندب للامام ويندب للمأموم ان سمع قراءة الامام لانه مؤمن حيثئذ على دعائه فان لم يسمعه فلا على الاظهر عند ابن رشد لانه ليس معه دعاء يؤمن عليه لانه لا يقرأ ولا لامامه لعدم سماعه والتأمين اجابة وهى فرع السماع فلو تجرى كما قاله ابن عبدوس لربما أوقعه فى غير موضعه وربما صادف آية عذاب وكل من طلب منه التأمين اماما كان أو غيره يستحبه الاسرار به لانه دعاء والاصل فيه الاخفاء فالضمير فى ان سمعه للجهر أى ان سمع جهر الامام بآخر الفاتحة ولا يصح عود الضمير على التأمين لان الامام لا يؤمن (ص) وقنوت سرا يصح فقط وقبل الركوع (ش) هو أيضا معطوف على الجور ورأى وندب القنوت على المشهور وهو لغة الطاعة والعبادة ان ابراهيم كان أمة فاتت الله والسكوت وقوم والله قانتين والقيام فى الصلاة قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والدعاء بخير وهو المراد هنا ويندب أيضا ان يكون سرا ويندب أيضا ان يكون فى الصبح لافى وتر ولا فى سائر الصلوات عند الحاجة له خلافا لما ذهب الى ذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة قاله سندو الظاهر أن حكم القنوت فى غير الصبح الكراهة ويندب أيضا ان يكون قبل الركوع لما فيه من الرفق بالمسبوق وعدم الفصل به بين ركعى الصلاة ولو نسي القنوت حتى انحنى

بينه وبين قوله فى تكبير العيد وتحرأه مؤتم لم يسمع لسنته فان سمع تأمين مأموم فهل لا يؤمن وقوفامع ظاهر الخبر لم ولعل ابن عرفة التحرى مقابلا أو يؤمن لانهم نواب الامام قولان (قوله وقنوت) هو مجرور ومعطوف على الجور والسابق (قوله على المشهور) وقيل سنة (قوله لغة الطاعة والعبادة) هما معنى وهو الاتقياد والخضوع أى وأما اصطلاحا فقال بعضهم ان العبادة أخص وذلك لان الطاعة امتثال الامر مطلقا والعبادة ما توقف على النية ومعرفة المعبود فتنفرد الطاعة فى النظر الموصول لمعرفة الله تعالى وظاهر كلامه أنه ليس له معان لغوية الاما ذكر وليس كذلك اذ من معانيه اللغوية الاقرار بالعبودية والصمت والخشوع (قوله والسكوت وقوم والله قانتين) الحديث زيد بن أرقم كانتكم فى الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام رواه الشيخان (قوله والدعاء بخير) فيه شئ وذلك لانه يقال للدعاء بخيرا وشريفا قال قنت له وعليه الا أن المراد هنا الدعاء بخير (قوله بين ركعى الصلاة الخ) أفاد بعض شيوخنا ان المراد بهما الركوع والسجود ولم ينظر للرفع لانه ليس جمعا على ركعتيه (قوله حتى انحنى) أى شرع فى الانحناء أو انحنى ولم يطمئن فى الصورتين البطلان وأما وانحنى واطمأن فيكون من باب الاتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة ان لم

بركع ثانياً فان ركع بطلت صلاته (قوله فلورجعه له بطلت) حاصله انه اذا نسي القنوت قبل الركوع فانه يقنت له بعده ولا يرجع له من الركوع اذا تذكره فان رجع فسدت صلاته لانه رجع من فرض مستحب (قوله بطلت صلاته) أي لانه يلزم من ترك الجالس ترك ثلاث سنن ومن ترك السجود المترتب على ثلاث سنن بطلت (قوله حذر من الرباء) لا يخفى انه اذا طلب من كل مصل في تلك الصلاة بعد خوف الرباء لان الرباء انما يظهر عند الانفراد بشيئ فإشارته فيه كل الناس (قوله صفة ذاتية) فيه شيء فان كونه سراً صفة اعتبارية وكذا كونه قبل الركوع وكذا كونه بصريح وجعل سراً صفة وجودية يتردى لقيام المعنى بالمعنى (قوله وأقام الحالية الخ) في الحالية شيء لان الحالية قيد ادعاء لها وصف لصاحبها فيخيد أن القنوت بقيد كونه سراً مندوب أو ان المندوب منصب على السرية فلا يعلم حكم القنوت في حد ذاته مع انه مندوب مطلقاً (قوله لا في مندوب) أي من حيث انه أتى بطلق قنوت في ضمن الفرد الذي أتى به فلا ينافي أنه يأتي بأكثر بالنظر لصفاته سراً مثلاً (قوله هذا هو المستحب الرابع) بل المستحب الخامس لان القنوت في ذاته مستحب وكونه سراً مستحب ثان وكونه بصريح مستحب ثالث وكونه قبل الركوع مستحب رابع وكونه بهذا اللفظ مستحب خامس ولعل صاحب هذه العبارة يرى ان مجموع القنوت وكونه سراً مستحب واحد وهو غير مناسب (قوله رواه مالك) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحب أو التابعين وظاهره أنه لم يرو غيره وهو بعيد ولعل الأولى ان يقال انما اختاره (٢٨٣)

لم يرجع له ويقنت بعده فلو رجعه له بطلت لا يقال بعدم البطلان قياساً على الرجوع للجالس لان الجالس أشد منه ألا ترى أنه لو ترك السجود للجالس بطلت صلاته بخلاف القنوت فقوله سراً أي ونائب كونه سراً لانه دعاء وهو يندب الاسرار به حذر من الرباء وقوله وقبل الركوع لما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يعطفه بالواو وأقام الحالية مقامه ولما كان كونه قبل الركوع ليس صفة ذاتية له عطفه بالواو (ص) ولفظه اللهم اننا نستعينك الى آخره (ش) أي ومن المندوب كون القنوت بهذا اللفظ فلو دعاه غيره مثل اللهم اهدنا الى آخره لا في مندوب وأخل بآخر وبعبارة أخرى هذا هو المستحب الرابع ولفظه الوارد فيه الذي رواه مالك تقدیر الرواية صاحب المذهب ووثوقه وان لم يكن هناك دليل على خصوصه لان القنوت ورد فيه نحو عشرين رواية لكن قدم ما رواه مالك لما مر وأصل اللهم يا الله حذف الباء وعوض عنها الميم وهو مبني على ضمة مقدرة على الميم اننا نستعينك أي نطلب منك العون وحذف متعلقه ليم ولما كان مشهوراً شهرة تغني عن ذكره قال المؤلف الى آخره ونستغفرك أي نطلب مغفرتك أي سترتك على معاصينا وترك مؤاخذتك والمتعلق محذوف بالتنعيم ونؤمن بك أي نصدق بما ظهر من آياتك ونتوكل عليك أي نقوض أمورنا اليك ونخضع أي نخضع ونذل لك ونخضع أي الاديان كلها لواحد نيتك وترك من يكفرك أي ترك موالاة من يجحد نعمتك اللهم اياك نعبد أي لانعبد الا اياك فقدم المجرول للخصيص وكذا في قوله ولك نصلي ونسجد واياك نسبح ونحسد أي لانصلي ولا نسجد ولا نسبح أي نبادر في طاعتك وعبادتك الا لك

مسعود رضي الله تعالى عنه فن قوله اللهم اننا نستعينك الى قوله وترك من يكفرك سورة وباقيها سورة راجع ك (قوله مبني على ضمة مقدرة على الميم) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الادغام وكانت فتحة للتخفيف ووجه تقديرها على الميم ان الميم لما زيدت كأنها لفظ من لفظ الجلالة ولما كان حرف النداء في صورة حرفين عوض عنه حرف مشدد بحرفين (قوله نطلب منك العون) اسم مصدر لا عان أي نطلب منك الاعانة وفيه إشارة الى أن السين والتاء للطلب (قوله وترك مؤاخذتك الخ) عطف تفسير على قوله ستر أي ان المراد بالستر ترك المؤاخذة وان كانت موجودة في الصحف وفيه

اظهار فضل الله تعالى والاحسن أن يراد به المحو (قوله والمتعلق محذوف) لا يخفى ان السترا انما هو متعلق بالمعصية وقد بينه الشارح سواء حذف أو ذكر فهو غير متفاوت والجواب انه لو ذكر وقال على معاصينا لوقع في الوهم ان المراد معاص معهودة وعند الحذف فلا يأتي ذلك فانه قرر عندهم من احتمال العهد وغيره انما هو عند الذكروا ما عند الحذف فلا احتمال كما نص عليه الا كابر (قوله نصدق بما ظهر من آياتك) يجوز ان المراد بها الآيات القرآنية والمعنى علم اظهر ومن البيان ويجوز أن يراد بها العلامات الدالة على وجوده وصفاته ويحتاج لتقدير مضاف أي نصدق بما ظهر أو المراد نصدق به من حيث انها دالة على وجوده وصفاته فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله نقوض أمورنا اليك) أي ومن شأن الكرم القوي اذا قوض الامور اليه أن تأتي على أحسن وجه (قوله ونذل لك عطف تفسير أي نذل لك (قوله ونخضع) أي نخضعها من أعناقنا فقد شبه الاديان بحبل لازم للعنق استعارة بالكناية (قوله لواحد نيتك) أي لكونك واحداً في الألوهية لا مشاركة لك فيها (قوله من يجحد نعمتك) أي لا يشكرها ولو مؤمناً عاصياً فليس المراد بالكفر حقيقة بل بجحد النعمة بالمعنى المذكور وأراد النعمة العظمى وهي بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم فانها النعمة العظمى فالجحد على حقيقة لفظه تعالى لا تجحد قوماً يؤمنون بالله الآية ولا يرد جواز تكاح الكتابية مع ان في تكاحها ميلاً لها لان النكاح من باب المعاملات والمراد انما هو بغض الدين (قوله وعبادتك) عطف مرادف (قوله الا لك) أي فلسنا قاصدين بطاعتك وعبادتك يا وسيعه

(قوله وخص السجود) أقول أى وخص الصلاة وان دخلت في العبادة لشرفها (قوله اذا قرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أى اذا قرب أحوال العبد من ربه كائن في حال كونه ساجدا (فان قلت) ان أقرب الاحوال هو السجود واللفظ يقضى بخلافه (قلت) لا وذلك ان المراد بحال السجود زمن السجود والحاصل في زمن السجود هو السجود وكأنه قال أقرب أحوال العبد من ربه سجدته والسجود في العبدول عن ذلك الى ما ذكرنا ذهب النفس كل مذهب ممكن حتى تقع على ذلك المعنى فيمكن في النفس شدة تمكن (قوله نخدم ونبادر) عطف المبادرة عطف تفسير أى ان المراد بالخدمة المبادرة لطاعتك وظهور من الشارح ان عطف تحفد على نسيى مرادف (قوله ولما برتهم على الخدمة) أى لداومتهم على الخدمة وهو من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله نرجو رحمتك) أى احسانك الذى ليس في مقابلة عمل (قوله نعمتك) أى انعامك (قوله ملجأ) أى محل يلجأ اليه (قوله فنحن بين الرجاء والخوف) أى مترددون بينهما أى تارة نرجو وتارة نخاف فتنتقل من هذا الى هذا وبالعكس فلان لازم واحد منهما وفيه إشارة لما قال بعضهم انه ينبغي أن يكون المكلف مترددا بينهما على السواء وقال بعضهم ينبغي تقديم الخوف في حال الصحة والاخر في حال المرض وهو الاولى (قوله على المشهور) وقيل بالكسر والفتح وعبر بعضهم بقوله والكسر أشهر اه فلعل مراد الشارح بقوله على المشهور انه أشهر فلا ينافي صحة الفتح (قوله ضد الهزل) فيكون معنى الحق المتحقق أى الثابت في الواقع ونفس الامر فقول الشارح أو الثابت هو معناه (قوله أى لاحق بهم) فيكون ملحق من الحق بمعنى ملحق باللازم أى ان (٣٨٤) العقاب يطلب الكفار بنفسه لا بواسطة توصله اليهم فهو مباغاة في ارتباط

وخص السجود وان كان داخلا في عموم الصلاة لشرفه اذا قرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومعنى تحفد بكسر الفاء وفتحها أى نخدم ونبادر الى طاعتك وعبادتك ومنه سمي الخدم حفدة لمسا رعتهم ولما برتهم على الخدمة نرجو رحمتك لان أعمالنا لا تنفى بشكر نعمتك فإلنا ملجأ الرجاء رحمتك ونخاف عذابك أى نحذر عقابك فنحن بين الرجاء والخوف لان شأن القادر أن يرجي فضله ويخاف عذابه الجذب بكسر الجيم على المشهور الحق ضد الهزل أو الثابت أو الدائم ان عذابك بالكافرين ملحق بكسر الحاء أى لاحق بهم أو ملحق بهم الهوان وفتحها اسم مفعول والفاعل هو الله أو الملائكة وزاد في التلقين بعد تحفد اللهم اهدنا فمين هديت وعافنا فمين عافيت وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت (ص) وتكبيره في الشروع الا في قيامه من اثنتين فلا استقلاله (ش) لما أمر أن كل تكبيرة وتحميدة سنة بين محل التكبير الاولى به وقيس عليه التحميد والمعنى انه يستحب لكل مصل أن يكون تكبيره وتحميده واقعا في حال الشروع في الاركان من ركوع وسجود وقيام مع ربه الركن من أوله لا آخره الا أن يكون قيامه لثلاثة اماما أو غيره فيستحب أن لا يكبر حتى يستقل قائما للعمل أولاته كفتح صلاة ولذا قيل بفرض الصلاة ركعتين

العذاب بهم وقوله أو ملحق بهم الهوان فيكون من الحق المتعدى وكذا جمع له اسم مفعول (قوله وزاد في التلقين) كتاب في الفقه صغير لعبد الوهاب بعد تحفد ظاهره انه لا يقول نرجو رحمتك الخ (قوله اهدنا الخ) أى وصلنا للطوب مع من هديت فني بمعنى مع وكذا ما بعد وأثر التعيين في إشارة الى قوة ارتباط هدايته بهدايتهم التي تفيد الظرفية أو ان المراد اهدنا حالة كوننا داخلين في جملة من هديت وهو أبلغ وكذا يقال في قوله وعافنا وحاصل ذلك طلب

العافية في الآخرة وفي الدنيا وقدم الاول لانه أهم (قوله وقنا شر ما قضيت) معناه ان الله بقدر المكروه بعدم دعاء العبيد المستجاب فاذا استجاب دعاءهم لم يقع القضاء لفوات شرطه وليس هو رد القضاء المبرم أو يراد به ما يشمل القضاء المبرم والمقصود من الدعاء التخفيف فيه ومنه صلة الرحمة تزيد في العز والرزق وفي قول المصنف الخ إشارة الى أن بعضه غير كاف في الخروج عن الطلب كما ذكره في ك (قوله انك تقضى الخ) الظاهر ان التعليل ليس مقصودا بل القصد وصف المولى تبارك وتعالى بذلك على طريق التأكيد والتحقيق لاجل أن يقطع العبد عما سواه ويلتجئ اليه التجاء غير مشوب بغيره (قوله تقضى) أى تحكم على من تريده من عبادك بما تريده (قوله ولا يقضى عليك) أى غيرك لا يمكن أن يقضى عليك بأمر لانه عاجز والعجز لازم له (قوله لا يذل من واليت) أى لا يهان من قت بأمره وتدييره (قوله ولا يعز) أى لا يحصل له العز أى القوة والغلبة (قوله عاديت) أى لم تقم بأمره وتدييره (قوله من عاديت) أى بخذلانك (قوله تباركت) أى تعظمت بالصفات الثبوتية والسلبية (قوله وتعاليت) أى تزهت عن كل ما لا يليق بك فهو من عطف الخاض على العام (تمة) لوصلى مالى خلف شافعى يجهر بالقنوت قنت معه سرا في نفسه (قوله فلا استقلاله) فلو كبر قبل استقلاله ففي اعادته بعده قولان والافضل للمأموم تأخير قيامه الى انتصاب امامه وقوله من اثنتين ولو بالنسبة للإمام فيشمل ما لو حصل للمأموم الركعة الثانية (تنبيه) لو كان الامام شافعيًا يكبر حال القيام فالظاهر صبر المأموم لتكبيره حتى يستقل بعده قائما (قوله وتحميده) أى مع الله ان جده (قوله ليعمر به الركن) لان أصل الصلاة كعظام والذكر كخنها ولا عبرة بعظم ليس فيه مخ (قوله اماما أو غيره) فيه نظر لانه يصدق بما اذا أدرك مأموم الركعة الثانية فيقتضى انه اذا قام لثالثة يكبر بعد ان يستقل وليس كذلك فالمراد لثالثة بالنسبة للإمام كانت للمأموم ثانية أو ثالثة فتأمل وقد أشيرنا اليه (قوله لعل) أى عمل أهل المدينة

(قوله وجل قيام الثلاثية على الرباعية) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله أولانه كفتحه صلاة مع أنه لا يظهر في المغرب مع أن الحكم فيها كذلك واعلم أن المأموم إذا أدرك ركعتين فإنه يؤخر إلى أن يستقل (قوله والجلوس كله) معطوف على نائب فاعل ندب وقوله وهيئة إشارة إلى أن في العبارة حذفاً وعلى هذا فالبناء في قول المصنف بإفشاء التصور يرى مصورة تلك الهيئة بكذا وكذا ويحتمل أن لا يقدروا تكون البناء بمعنى مع أي حال كون الجلوس متساوياً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارناً حصل السنة وذات اندستين وانما طلب منه هذه الهيئة حتى يكون مستقبلاً لجميع أعضائه للقبلة ومن هنا يكره إزالة رداءه أو ثيابه في حال الصلاة حتى تكون محمية فيحصل لها بركة الصلاة (قوله وفي التشهدين) أي خلافاً لابن العربي في اختياره في تشهد غير الأخير كون أليته على رجله اليسرى (قوله ورك الرجل اليسرى) فيه إشارة إلى حذف في العبارة (قوله وأليته) أي إحدى أليته وهذا إشارة إلى أن الأولى للمصنف ذكره هذه والأفقولة بإفشاء اليسرى للأرض يحتمل وأليته عليها أو على الأرض والثاني هو المراد كذا في عب ويبحث فيه لأنه متى كان ساق اليمنى فوق قدم اليسرى لا تكون أليته الأعلى الأرض (قوله جانب) (٣٨٥) الأولى حذف جانب وقدم ويقول ويجعل

ساق اليمنى عليها وفيه إشارة إلى أن قوله واليمنى منعول لفعل محذوف وليس ذلك يلزم إذ يحتمل عطفه على إقضاء والتقدير ويجعل اليمنى عليها ويجوز أن تكون الحال (قوله عليها) أي على الرجل اليسرى بدون تقدير ورك والمراد جعل ساق اليمنى على قدم اليسرى فيكون قدم اليسرى تحت ساقه الأيمن وهو ما نقله الأقفهسي عن عبد الوهاب وقيل يجعله تحت نخذه الأيمن وقيل بين نخذه (أقول) والأول أقرب واعلم أن التفرش وهو كون أليته على رجله اليسرى خلاف الأولى وقوله ويفضي هذا يفيد أن قوله وإيهامها معطوف على اليسرى أي ويفضي بإيهامها إلى الأرض لكن فيه شيء من حيث الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه على حل الشارح والحاصل

وجل قيام الثلاثية على قيام الرباعية (ص) والجلوس كله بإفشاء اليسرى للأرض واليمنى عليها وإيهامها للأرض (ش) هذا إشارة لبيان ما يستحب في صفة الجلوس إذ قدم بيان حكمه أي وهيئة الجلوس كله بين السجدين وفي التشهدين بأن ينضى أي يوصل ورك الرجل اليسرى وأليته للأرض وينصب جانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك الأيمن مرتفعاً عن الأرض وينضى بإيهام اليمنى وبعض أصابعها للأرض فتصير رجلاً إلى الجانب الأيمن وقعوده على طرف الورك الأيسر (ص) ووضع يديه على ركبتيه بركوعه (ش) أي وندب وضع يديه على ركبتيه بركوعه مجافياً لضبعيه عن جنبيه ولا يضمهما ولا يفترش ذراعيه وهذا تكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما وفي بعض النسخ إسقاط لفظ ركوع وجر لفظ وضع عطفاً على قوله بإفشاء اليسرى فهو من اتمام صفة الجلوس كما أشار إليه ابن غازي وفي عبارة وليس قوله ووضع يديه على ركبتيه بركوعه تكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما لأن ذلك مستحب آخر أعلى من هذا والحاصل أن الكيفيات ثلاثة واحدة خلاف الأولى وهي قوله تقرب راحته فيه من ركبتيه واثنان مستحبان وهما قوله وندب تمكينهما منهما وقوله ووضع يديه الخ لكن الأولى أعلى من الثانية وقوله على ركبتيه أي فوق ركبتيه أي على العضو الذي فوق ركبتيه والعضو الذي فوق ركبتيه هو ما رأينا نخذه فعلى هنا بمعنى فوق فلا يلزم أن المؤلف يقول أعلى ركبتيه (ص) ووضعهما حذو أذنيه أو قريباً من أسجود (ش) فيها ما لا يتوجه بيديه إلى القبلة ولم يحدد أين يضعهما الرسالة تجعل يديك حذو أذنيك أو دون ذلك اه وظاهر كلام المؤلف كالرسالة تساوي الحالتين ولم يعلم من كلامه ما مقداره القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في التدب فإنه يحتمل أن يكون بحيث تكون أطراف أصابعه محاذية لهما ويحتمل غير ذلك (ص) ومجافاة رجل فيه بطنه نخذه ومر فقيه ركبتيه (ش) يريد أن الرجل يستحب له أن

أن العبارة فيها ثلاثة إضافات مقدرة وهي هيئة ورك وباطن وموصوف وهو الرجل ومعطوف وهو أليته ويقدر معطوف آخر وهو تفرج نخذه وتقدير عامل على مقتضى كلامه وانظر ما قدر التفرج (قوله مجافياً) هذا مستحب آخر وقوله ولا يضمهما بيان لما قبله (قوله ولا يفترش ذراعيه) لا يخفى أن هذا انما يناسب حال الجلوس (قوله وهذا تكرار) سيأتي الجواب عنه بعد (قوله عطفاً على قوله بإفشاء) أي على إفشاء من قوله بإفشاء (قوله فهو من اتمام) أي قد ذكره من اتمام الخ (قوله وقوله ووضع يديه الخ) هذا متعلق بما في بعض النسخ (قوله فلا يلزم الخ) حاصله أنه حيث كان ذلك جارياً على بعض النسخ من إسقاط قوله بركوعه فيلزم المصنف أن يقول أعلى ركبتيه أي يضع يديه في أعلى الركبتين أي في المكان المرتفع على ركبتيه هذا مراده لأن اللفظ لا يؤديه لأن أعلى الركبتين هو الجزء الأعلى منهما الذي ليس فوقه جزء أعلى منه ألا ترى أن أعلى الدار هو الجزء الأعلى الذي ليس فوقه جزء أعلى الركبتين من الركبتين والقصد خلاف ذلك كما تبين (ثم أقول) وهذا التأويل بعيد عن اللفظ (قوله تساوي الحالتين) أي فتكون أولاً والتخفيف في ل وشب أن أو تنويعاً إشارة لقول آخر (قوله ويحتمل غير ذلك) بأن تكون أطراف الأصابع أنزل منهما (قوله ومر فقيه ركبتيه) مر فقيه معطوف على بطنه وركبتيه معطوف على نخذه وهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جاز والمجافاة المباحة

مكرو وقصد التسنن اولم يقصد شيأ مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلان بعده خلافه (قوله بتفرقة) أى الامام وقوله فيها أى فى المدونة بين الفرض والنقل فجوز فى النقل (قوله مع تأديته الى كراهة كل الخ) لان خيفة اعتقاد الوجوب تمكن فى جميع المندوبات فهو ضعيف من وجهين (قوله خيفة الخ) أى وهو من قبيل النفاذ وهذا التعليل ضعيف لانه اذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في معالج الشخص نفسه فى الترك (قوله وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض) بل النقل كذلك مع أنه يجوز القبض فى النقل أى فهذا التعليل ضعيف فظهر من ذلك التقرير كانه ان التعليل الاول هو الراجح (قوله وعليه) أى وعلى قول بعض السراح (قوله لا يكره) بل يندب على ما تقدم (قوله فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب) أى مظنة اعتقاد الفاعل الوجوب أو مظنة غير فمين يعرف الحكم أى فى فاعل يعرف الحكم أى محل للاعتقاد ففيه تجريد (قوله أو مظنة خوف الخ) أى مظنة لكون الناس يخافون أى يظنون ان الفاعل يعتقد الوجوب فيتبعونه على ذلك أو يذمونه وكلاهما لا يصح أو مظنة لكون الفاعل يظن من أجل فعله ان الناس يعتقدون الوجوب فيتبعونه والحاصل اننا اذا قلنا مظنة الاعتقاد أى فيكون المترقب نفس الاعتقاد اما من الفاعل أو من غيره وأما على انه مظنة الخوف فالمترقب الخوف لا الاعتقاد والخوف اما من الفاعل على غيره أى يخاف على غيره الاعتقاد أو الخوف من الغير على الفاعل أن يكون

الفاعل معتقد الوجوب فالعنى مختلف وكلاهما صحيح والحاصل ان المعنى محل لخوف الاعتقاد أى محل لظن الاعتقاد فتفسر المظنة بموضع الظن غاية الامر أنه عبر عن الظن بالخوف لكون الخوف أعم من الظن لانه يشمل الشك وليس فى العبارة على هذا تجريد (قوله أى اذا هوى له) أى لان قوله فى سجوده محتمل لان يكون فى رفعه من سجوده (قوله وتأخيرهما عند القيام) عكس ركبتى البعير فى نزوله وقيامه أى عكس ركبتى البعير اللتين فى يديه فانه يقوم عليهما ولكن يقدم زجره عن آخر رجله عند القيام قبل أن يهديه للقيام فرسكبتاه مؤخرتان فى القيام والانسان ركبتاه مقدمتان وفى

أن يعتقد وجوبه الجهال وهو الباجى وابن رشد وضعف هذا التأويل بتفرقة فيها بين الفرض والنقل مع تأديته الى كراهة كل المندوبات وقيل خيفة اظهار خشوع ليس فى الباطن وقد تعود النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو ليعياض وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض قاله بعض السراح ونحوه فى التتاق وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلاً بالمظنة فاذا انتفى الاعتماد عند القائل به لا يكره وأما التعليل الثالث فالمظنة أى أنه مظنة اظهار الخشوع وأما التعليل الثانى فيحتمل أن يكون بالمظنة ويحتمل أن يكون كالاول وعلى أنه تعليل بالمظنة فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب أو مظنة خوف اعتقاد الوجوب وفهم مما قررنا ان القبض فى الفرض مكروه بأى صفة كانت وان الذى فيه الخلاف فى النقل القبض بصفة خاصة كما مر وأما على غير ذلك فيحكمه الجواز مطلقاً وليس فيه الخلاف المتقدم (ص) وتقدير يديه فى سجوده (ش) يعنى أنه يستحب فى الصلاة تقديم اليدين فى السجود أى اذا هوى له يدل عليه قوله (وتأخيرهما عند القيام) أى ويندب تأخيرهما عند القيام (ص) وعقده عناء فى تشهده الثلاث ماذا السبابة والابهام (ش) أى ويندب للصلى أن يعقد فى تشهده واحداً أو أكثر الوسطى والبنصر والخنصر من اليد اليمنى ماذا السبابة والابهام تحت السبابة ولا يقبض شيأ من أصابع اليسرى ولو قطعت اليمنى ثم فيه اجمال بعد ذلك لان متا السبابة والابهام هو صورة عشرين ثم يحتمل أن يقبض الثلاث صفة تسعة وهو جعلها على طرف الكف فيصير تسعة وعشرين كما قال ابن الحاجب ويحتمل جعلها وسط الكف وهو صفة ثلاث وعشرين ويحتمل جعلها وسط الكف مع وضع الابهام على أغلة الوسطى وهى صفة ثلاث وخمسين وبعبارة أخرى ليس فى كلام المؤلف كيفية وضع الثلاث ولا كيفية حال الابهام مع السبابة وقول الاكثر انه على هيئة عدد التسع

حالة النزول ركبتا الانسان مؤخرتان وركبتا البعير مقدمتان وهذا أحسن مما فى عب ونصه عكس البعير فى نزوله وقيامه قاله غير واحد أما نزوله فظاهر وأما قيامه فعناء عكس ركبتى البعير فى يديه لقيامه بهما وان كان بعد تحريك رجله (قوله الثلاث) بدل بعض من عناءه مقدراً فيه الضمير بربط البعض بكاه أى أصابعه الثلاث والاولى جعله بدل كل من كل أى عقده بعض عناء الثلاث فاللثلاث بدل من بعض وبدل الكل من الكل لا يشترط فيه ضمير (قوله ماذا السبابة) سميت بذلك لان العرب كانت تشير بها للسبب (قوله والابهام تحت السبابة) أى الى جانبها ولا شك أنه منخفض عن السبابة كذا قال الخطاب رحمه الله تعالى ولا يخفى انه اذا كان كذلك فتكون مدودة على الوسطى فيوافق العبارة الثانية لان متا السبابة والابهام أى بالمعنى المتقدم (قوله وهو صفة ثلاث) الافضل وهو صفة ثلاث فتكون ثلاثة وعشرين (قوله وهى صفة ثلاث وخمسين) لا يخفى أن وضع الثلاثة الاصابع بثلاثة ويكون وضع الابهام على أغلة الوسطى مع متا السبابة بخمسين هذا مفاده الا أنه مناف لما تقدمه العبارة الثانية التى جعلناها موافقة للاول لان مفاد العبارة الثانية ان ذلك العشرين لا الخمسين والجواب ان قوله مع وضع الابهام أى رأس الابهام على أغلة الوسطى بحيث تكون الابهام منخنية هذا حاصل ما ذكره العلماء العارفون وحينئذ فقوله ماذا السبابة والابهام صفة عشرين أى بدون انحناء

(قوله والموافق لما ذكره في علة تحريرها) العلة أنها تذكر أحوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهو وانما اختصت بالإشارة دون غيرها لأن عروقها متصلة بنيات القلب وإذا حركت انزعج القلب فيتنبه لذلك والحاصل أن الراجح أنه يحركها إلى السلام جهة اليمنى واليسار لأفوق ونحت كما قيل به أفاده بعض شيوخنا (قوله ولو طال التشهد) المناسب ولو طال الجلوس (قوله ولكن الأول الخ) لا حاجة لذلك (قوله وظاهر المدونة) هذا هو المعتمد (قوله ودعاء بتشهد ثان) يراد به تشهد السلام وإن كان ثانياً أو رابعاً ويدخل في الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لما في عب (قوله يعني أن التشهد) الموافق للنقل كما أفاده محشي تب ان اختلافهم بالسنية والفضيلة انما هو في أصل التشهد وأما كونه باللفظ الوارد فهو مستحب لا غرور ذكر النقل المؤيد لذلك راجعه (قوله والجهر به بدعة) أي فهو مكروه (قوله ولكن الأفضل ما في الخبر كما يأتي) (٣٨٨) وعنده ولم يذكره وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على إبراهيم أنك جيد محمد كذا في عب تبعاً للشيخ سالم قال ابن عب وفيه نظر بل في البخاري ذكر الآل في المحلين في بعض الروايات وفي بعضها ساقطة قال ابن حجر هذا تصغير من الرواة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بالآل في المحلين لأنه لما نزلت الآية قالت له صلى الله عليه وسلم الصلابة نحن أمرنا الله بالصلاة والسلام أما السلام فقد عرفناه وما الصلاة فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك جيد محمد اه (قوله يتم بذلك أي يكون في التشهد الأخير) قوله الالفاظ الدالة على الملك كقوله له ملك السموات والأرض (قوله مستحقة) بالبناء للفعول أي يستحق المولى أن يتصف بدولها (قوله وهي الأعمال الصالحات) أي نام ثوابها (قوله لله) أي لا ينبغي

والعشرين فيكون الخنصر والبصر والوسطى أطرافهن على اللحمة التي تحت الإبهام ويسط المسحة ويجعل جنبها إلى السماء ويد الإبهام بجانبها على الوسطى (ص) وتحرير يكها دائماً (ش) أي وتندب تحريرك السبابة عينا وشمالاً ناصحاً رافعاً إلى وجهه كالمدينة دائماً أي من أول التشهد لا تحره وهو أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله والموافق لما ذكره في علة تحريرها أن ينتهي إلى السلام ولو طال التشهد (ص) وتيامن بالسلام (ش) أي ومما يستحب في الصلاة التيامن بالسلام ابن عرفة سلام غير المأموم قبلاته متيامناً قليلاً عياض وتأول بعضهم أن المأموم كذلك وظاهر المدونة أنه يسلم عن يمينه وقاله الباقي وعبد الحق اه وحاصله أن الفذ والامام يسلم قبلاته متيامناً قليلاً وأما المأموم فقل كذلك وقيل بداعته بالسلام عن يمينه قال أبو محمد صالح ويكون التيامن عند النطق بالكاف والميم من عليكم (ص) ودعاء بتشهد ثان (ش) يعني أن الدعاء يستحب في التشهد الثاني ومحل بعد التشهد ويلزم منه طول الجلوس الثاني على الأول إذ لا يزيد فيه على التشهد (ص) وهل لفظ التشهد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام سنة أو فضيلة خلاف (ش) يعني أن التشهد بأي لفظ كان سنة كما مر ذكره هنا الخلاف في أن التشهد باللفظ الوارد عن عمر رضي الله عنه الآتي بيانه الذي علمه الناس على المنبر بمحضر الصحابة سنة فصير الآتي به آتياً بسنتين أو فضيلة والسنة مطلق لفظ تيسر وعلى كل يستحب أسراره والجهر به بدعة وجهل بلا خلاف واختلاف أيضاً هل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بأي لفظ سنة في التشهد الأخير ولكن الأفضل ما في الخبر كما يأتي أو فضيلة كما شهروا بن عطاء الله خلاف ومحلها بعد التشهد وقبل الدعاء ويدل على أن الصلاة على النبي انما هي في التشهد الأخير ما يأتي التصريح به من كراهة الدعاء في التشهد الأول والصلاة على النبي دعاء به يعلم أن كلام المؤلف غير محتاج لأن يتم بذلك ولفظ التشهد المختار لما لك هو التحيات أي الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى الزاكيات الناميات وهي الأعمال الصالحة لله الطيبات أي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها الصلوات الخمس لله وقبل كل الصلوات وقبل الادعية وقبل العبادات كلها السلام اسم من أسمائه تعالى أي الله عليك حفيظ وراض أي النبي ورحمة الله المراد بها ما تجدد من نفحات احسانه وزاد في بعض روايات الموطأ وبركانه أي خيراته المتزايدة السلام أي الله شهيد

أن لا تكون إلا له (قوله وما والاها) ناسبه كأمر معروف ونهي عن منكر (قوله وقبل كل الصلوات) علينا فرضاً أو نفلاً (قوله وقبل العبادات كلها) فيدخل الزكاة والصوم فيكون من إطلاق اسم البعض على الكل (قوله عليك) متعلق بحفيظ وراض أما تعلقه براض فظاهر لأن على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر * إذا رضيت على بنو قشير * وأما تعلقه بحفيظ فلا يظهر إلا بجعل على بمعنى اللام وحفيظ مبالغة حافظ أي حافظ لك من الشيطان ووسوسته أو من المضاربة الحسية والمعنوية (قوله أيها النبي) بلا حظ كأنه يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاذن بلا حظ الروضة الشريفة (قوله نفحات احسانه) قال في المصباح النفحة العطية وقال في المختار يقال نفحت الريح هبت وكأن النفحة اسم للعطية التي بها ارتياح القلوب كارتياحها بالريح الطيبة وازدادة نفحات الاحسان من اضافة المتعلق بفتح اللام للمتعلى بكسر اللام (قوله المتزايدة) أي الاخذة في الزيادة في كل وقت وبظهر

أن يكون عطف وبركانه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله علينا الخ) يراد أن المولى إذا شهد بالإيمان فهي شهادة لنا لا علينا لأن الشهادة علينا مضمرة والجواب أن وجهه الاتيان بعلى الإشارة إلى أن الله قريب علينا في جميع الأحوال (قوله أى أمان الله علينا) أى تأمينه مسبل علينا فلا يتطرق اليها اختلال حال (قوله المراد بهم هنا المؤمنون الخ) احترازاً عن الصالحين في غير هذا المحل فليس شاملاً للأئمة كقوله تعالى ولقد أصطفينا في الدنيا وأنه في الآخرة من الصالحين فإن المفسر أى الذين لهم الدرجات (قوله من الأنس والجن) من التبعية بالنسبة للأنس والجن والبيان بالنسبة للأئمة (قوله معبود بحق) تفسير لاله لانه الحبر بل الحبر محذوف أى موجود والتقدير لا معبود بحق موجود إلا الله (قوله فى أفعاله) ليست من جهة القول بل من التفسير أى فى أفعاله وتفسير الشهادة بالتحقق قصوره فانه لا يكون إلا بالقلب فالأفضل أن يقول أى أقرب لسانى وأتحقق بقلبي الخ (قوله لا مطلقاً) أى فى الفرض والنفل أى لا يأتى تجاوز فى النفل وحيث تدفع المعنى أنه تكراه البسملة فى الفرض فهو عين قوله وكرها بفرض (قوله ورجعه البساطى للصلاة المعهودة) أى المعهودة خارجاً كراهى قوله فرائض الصلاة الخ وقد تقدم أن المراد بها ما يشمل الفرض والنفل وحيث تدفع قوله فالنفي الخ ظاهر وذلك لأن نفي هذا يجامع الجواز الذى فى النفل والكراهة التى فى الفرض ثم بعد كنى هذا وجدت البساطى بفسده فله الجد والمنة جعل الله ذلك خالصاً لوجهه الكريم وفوزاً لاديه بجنت النعيم (٣٨٩) (قوله وعلى هذا) أى وأما على فيه العائد على التشهد

فليس المعنى هكذا بل المراد يكره الصالحين والمراد بهم هنا المؤمنون من الأنس والجن والأئمة أى أى تحقق أن لاله معبود بحق إلا الله وزاد فى بعض الروايات وحده لا شريك له فى أفعاله وأشهد أى أتحقق أن محمد عبده ورسوله (ص) ولا بسملة فيه (ش) أى ولا بسملة فى التشهد أى يكره ولو تشهد بنفل وأما حكم البسملة فى الصلاة فهو ما ذكره بعد بقوله وجازت كنعوذ بنفل وكرها بفرض ويوجد فى بعض النسخ ولا بسملة فيها بضم الميم العائد على الفاتحة كما قرر به الشارح أى فى صلاة الفرض لا مطلقاً ورجعه البساطى للصلاة المعهودة قال وعلى هذا فالنفي للجواب والسنة والاستحباب اه ويشمل الفاتحة والسورة التى بعدها كما فى الرسالة على كلام البساطى وهو حسن (ص) وجازت كنعوذ بنفل (ش) أى وجازت البسملة فى النفل كما يجوز فيه التعوذ وظاهرة قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة جهرًا أو سرًا وهو ظاهر المدونة (ص) وكرها بفرض (ش) أى وكرهت البسملة والتعوذ فى الفرض للإمام وغيره سرًا وجهرًا فى الفاتحة وغيرها ابن عبد البر وهو المشهور عند مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه وقيل بالإباحة والندب والوجوب لكن من الورع الخروج من الخلاف بالبسملة أول الفاتحة ويسرها ويكره الجهر بها ولا يقال قولهم يكره الاتيان بها فى الفريضة ينأى فى قولهم يستحب الاتيان بها للخر وج من الخلاف لا نأقول متعلق الكراهة الاتيان بها على وجه أنها فرض أو على أن صحة الصلاة تتوقف عليها ومتعلق الاستحباب الاتيان بها دون نية الفريضة والتفلية فلا تنافى بينهما (ص) كدعاء قبل قراءة وبعد فاتحة وأثناءها وأثناء سورة وركو ع وقبل تشهد

علينا أنا قد آمننا بك واتبعناك وقيل المراد به هنا الأمان أى أمان الله علينا وعلى عباده الصالحين والمراد بهم هنا المؤمنون من الأنس والجن والأئمة أى أى تحقق أن لاله معبود بحق إلا الله وزاد فى بعض الروايات وحده لا شريك له فى أفعاله وأشهد أى أتحقق أن محمد عبده ورسوله (ص) ولا بسملة فيه (ش) أى ولا بسملة فى التشهد أى يكره ولو تشهد بنفل وأما حكم البسملة فى الصلاة فهو ما ذكره بعد بقوله وجازت كنعوذ بنفل وكرها بفرض ويوجد فى بعض النسخ ولا بسملة فيها بضم الميم العائد على الفاتحة كما قرر به الشارح أى فى صلاة الفرض لا مطلقاً ورجعه البساطى للصلاة المعهودة قال وعلى هذا فالنفي للجواب والسنة والاستحباب اه ويشمل الفاتحة والسورة التى بعدها كما فى الرسالة على كلام البساطى وهو حسن (ص) وجازت كنعوذ بنفل (ش) أى وجازت البسملة فى النفل كما يجوز فيه التعوذ وظاهرة قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة جهرًا أو سرًا وهو ظاهر المدونة (ص) وكرها بفرض (ش) أى وكرهت البسملة والتعوذ فى الفرض للإمام وغيره سرًا وجهرًا فى الفاتحة وغيرها ابن عبد البر وهو المشهور عند مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه وقيل بالإباحة والندب والوجوب لكن من الورع الخروج من الخلاف بالبسملة أول الفاتحة ويسرها ويكره الجهر بها ولا يقال قولهم يكره الاتيان بها فى الفريضة ينأى فى قولهم يستحب الاتيان بها للخر وج من الخلاف لا نأقول متعلق الكراهة الاتيان بها على وجه أنها فرض أو على أن صحة الصلاة تتوقف عليها ومتعلق الاستحباب الاتيان بها دون نية الفريضة والتفلية فلا تنافى بينهما (ص) كدعاء قبل قراءة وبعد فاتحة وأثناءها وأثناء سورة وركو ع وقبل تشهد

(٣٧ - خرشى اول) الشافعى قال الخطاب هذه المسئلة تتعلق بثلاثة أطراف الاول أن البسملة ليست عندنا من الحدود ومن سائر القرآن الا من سورة النمل الثانى أن قراءتها فى الصلاة غير مستحبة والاولى أن يستفتح بالحمد الثالث أنه اذا قرأها لم يجهر بها فان جهر بها فذلك مكروه اه (قوله الاتيان بها على أنها فرض) أى سواء قصد الخروج من الخلاف أو لا (قوله أو على أن صحة الخ) يرجع للذى قبله فى المعنى (قوله ومتعلق الاستحباب الاتيان بها الخ) أى ملاحظة الخرج من الخلاف وخلاصته أن نية الخروج من الخلاف التى ليست معها كراهة أن يأتى بها ولا يقصد فرضية ولا غيرها لانه لو قصد الفرضية لكان آتيا بكمروه ولو قصد التفلية لم يصح عند الشافعى فلا يقال لانه من اع لخر وج من الخلاف والظاهر أن الكراهة حاصلة بنية التفلية فلامفهوم لقوله على أنها فرض أو على أن الصلاة الخ وكذا يكره فيما يظهر اذا لم ينو فرضاً ولا نفلاً ولم يقصد الخرج من الخلاف (قوله وبعد فاتحة) هكذا نقل المصنف الكراهة فى ذلك عن بعضهم وعلى ذلك بأنه يشغل عن قراءة السورة وهى سنة بما ليس بسنة ويخالفه ما فى الطراز فقد قال فيه ويدعو بعد الفراغ من الفاتحة ان أحب قبل السورة وقد دعا الصالحون اه قال الخطاب وهو الظاهر ووافق ما فى الطراز ما ذكره التمساني فى شرح الجلاب فانه ذكر أن الدعاء بعد الفاتحة وقبل السورة مباح وليس بكمروه وكذلك فى أثناء السورة فى النافلة وكذا بعد السورة

وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع ولعله أخذه من كلام صاحب الطراز (قوله وبعد سلام امام) ولو بقي في مكانه بخلاف التشهد لانه يفعل بعد سلام امامه ان بقي في مكانه أو تحول وتحول لا يسيرا (قوله فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع) أي وقول المصنف وبعد فاتحة أي وقبل سورة بدليل ما هنا وقد علمت ما فيه (قوله وفي الرفع من السجدة الثانية) لم تكن موجودا في الخطاب ولعل عدم ذكرها لكون المحل مشغولا بالتكبير مع التشهد اذا كان يعقب السجدة الثانية تشهد بالتكبير اذا كان يعقبها قياما مع ربه الركوع من أوله الى آخره الا أن كلام الخطاب ربما يفيد أنه قال ولا بأس بالدعاء في أركان الصلاة كلها سوى الركوع فإنه يكره الدعاء فيه (قوله لكن منه ما هو جائز) وهو ما قبل الركوع ومنه ما هو مندوب بخلاف كالأرفع من الركوع فإنه خاص بربنا ولك الحمد أي لان الحمد له به طالب منه المزيدي بأي شيء كان كالسجود بين السجدين كذا في عب (أقول) كون الدعاء جائزا مستوي الطرفين بعيد وذلك لان الدعاء مخ العبادة فالظاهر أن ما وقع في كلامهم من كونه مباحا أو جائزا إنما قصد أنه مأذون فيه فلا ينافي النسيب لأنه مستوي الطرفين كما هو ظاهر الشارح أو يقال أن الاجابة من (٣٩٠) حيث كونه في هذا الموضع فلا ينافي أنه في ذاته مندوب وقول عب مندوب بخلاف

و بعد سلام امام وتشهد أول (ش) يعني أنه يكره في هذه المواضع الدعاء كما تكرر بالسملة والتعوذ في الفرض لكن قوله وأثناءها وأثناء سورة هو في الفرض وأما في النفل فجائز نص عليه سند ويفيد كلام التوضيح والتمسائي في شرح الجلاب قاله الخطاب وما عدا هذه المواضع الثمانية لا يكره الدعاء فيه فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع ولا بعد الرفع منه وقبل السجود ولا في السجود ولا بين السجدين (ص) لا بين سجديته (ش) أي فلا يكره الدعاء بين سجديته والحكم أنه مستحب كاستحبابه بعد التشهد الأخير ولو قال الموقوف لا يغيرها ليشمل الدعاء بين السجدين وبعد القراءة وقبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع وفي السجود وفي الرفع من السجدة الثانية. كان أحسن أي ان الدعاء لا يكره في واحد مما ذكرنا من هذه ما هو جائز ومنه ما هو مستحب (ص) ودعا بما أحب وان لدنيا (ش) أي وحيث جاز الدعاء دعا الشخص المصلي بما أحب مما هو ممكن من أمر آخره أو دنياه كتوسعة رزق وزوجه حسنة وقولنا مما هو ممكن احتراز من الممتنع شرعا أو عادة فإنه يحرم الدعاء بذلك (ص) وسمى من أحب (ش) أي وللمصلي أن يسمي من أحب الدعاء له أو عليه فقد دعا عليه الصلاة والسلام للوايدين المغيرة وسمي وقال بعد رفعه من الركوع غفر الله لها وأسلم سالمها الله ودعا على آخرين فقال وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بني الحيان والعن رعدا لان وذكوان ثم سجد كما في صحيح مسلم (ص) ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل (ش) هذا اذا قاله لغائب أو حاضر لم يقصد مكالمته والابطال صلاته كما في شرح الشيخ سالم (ص) وكره سجود على ثوب لا حصر وتركه أحسن (ش) أي وكره لغير حر أو برد أو خشونة أرض أو كل مصل ولو امرأة السجود بالجهة والكفان تبع لها على ثوب منفصل عنه من قطن ونحوه من كل ما فيه رفاهة مما تنبت به الأرض كحصر السامان ونحوه بخلاف السجود على الحصر الخلفاء والأديم ونحوه

أي وهو ربنائك الحمد كذا في عجم ذاكرا ما يفيد وفي شارح الجلاب ما ظاهره العموم (قوله مما هو ممكن) أي عادة وشرعا بدليل ما بعد (قوله فإنه يحرم الدعاء بذلك) أي بالمتنع شرعا أو عادة الأولى فيما إذا كان ممتنعا عادة وفي عب وانظر هل تبطل الصلاة به مطلقا أو بالمتنع شرعا لعادة اه (أقول) والظاهر صحة الصلاة مطلقا سواء كان ممتنعا عقلا كالجمع بين الضدين أو عادة أو شرعا (قوله غفار) قبيلة وكذا أسلم وقوله سالمها الله المسالمة المشاركة أي لم يلحق الله بها مكرها (قوله عصية) بضم العين قبيلة (قوله الحيان) بفتح الهمزة قبيلة (قوله رعدا) بكسر الراء والسوَاب رعدان بفتح النون وفي رواية ذكرها مسلم عن أنس بن مالك قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحا يدعوني رعدا ولحيان وعصية عصت الله ورسوله ففي ذلك الروايتين فلا تصرح بدعائه على عصية وعبارة الشارح ليس فيما تصرح بدعائه على عصية الا أنه قد يقال ان الاخبار عنها بالانصاف يتضمن الدعاء عليها وفيه بعد وتنبه به يجوز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالما له أو لغيره والأولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه فان عم فالأولى الدعاء وينتهي عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع في معصية لان ارادة المعصية معصية أو بمولات تحصل له فوق ما يستحقه وفي جواز الدعاء بغيره الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع خلافه لا يرد (قوله وتركه أحسن) أي ان الأولى خلافه أي لما في تركه من التواضع ومن هنا يعلم أن المكينة بفرقون بين المكرم وخلاف الأولى (قوله والكفان تبع لها) أفرد لانه مصدر فلا يقال ان الأولى تابعان لها ومقتضى التبعية أنه لا يتعلق باليدين كراهة استقلاله لا يقتضاه لو سجد على الأرض بجهته دون يديه لا كراهة وظاهر لنقل الكراهة زاما اذا كانت متباعدة لا في قوله وطرف كم (قوله مما تنبت به الأرض) قصور بل كل ما فيه رفاهة أي تنعم من كتان أو صوف أو نحو ذلك كذلك (قوله كحصر السامان) كذا في نسخة أي السمر المعروف (قوله أو الأديم) كذا في نسخة بمعنى الجلد والذي في شب الدوم وقيد شيخنا عبد الله فقال لعلها أولى لان الأديم أولى في الكراهة من غيره وتأمله (قوله ونحوه)

أى كسبساط لم يعد لفرش مسجد في صف أول والالم يكره كان من الزايف أو من ربيع وقفه أو من أجنبي وقفه ليفرش بصف أول للزوم وقفه ان جاز أو كره لان التراجع على الصف الأول مطلوب و يفهم منه ان ما فرش في غير الصف الأول يكره السجود عليه وأشهر قوله سجود بأنه لو وقف وجلس عليه وسجد على غيره فلا كراهة (قوله ورفع أو نصب الخ) لا يخفى أن الرفع ليس فيه اتصال بالارض بخلاف النصب ففيه اتصال بحيث كان فيه اتصال فيكون سجودا حقيقة فلا يرجع حينئذ قوله وهذا إذا نوى الخ له بل لا يرجع الا اذا رفع حجرا بدون اتصال خلافا لما في عب ولا يشترط في السجود ارتفاع أساقفه على أعاليه خلافا لما في شافعية ثم يقال أيضا انه اذا كان رفعه بقصد السجود فلا يظهر قوله وهذا إذا نوى بإيائه الارض ولفظ المدونة وان رفع شيأى بقصد السجود كما هو سباق كلامها وجهه بل فلا إعادة عليه وهذا التقييد انما هو للخمى وقد ظهر عدم التثنية (قوله المجزء عن السجود) أو كان عامدا أو جاهلا والذي حكاه الشيخ أحمد عن بعض شيوخه الكراهة مع الصحة ولم يفصل بين جاهل وغيره والذي ارتضاه الشيخ سالم وغيره ونسبوا للمدونة صحة صلاته ان كان عامدا لجاهلا والذي ارتضاه عجم بطلان صلاة الصحيح بفعل ذلك مطلقا جاهلا كان ذلك أو عامدا (قوله أى طافات عامته) القصد الجنس بدليل قوله بعد وهذا اذا كان قد را الخ والطاقة التعصية المجتمعة من طبات كما هو معروف (قوله وان كان) أى الكور كشيء لم يدل وان كان كثيرا المطابق لقوله قد را الطاقين أشهوله (٣٩١) اذا كان الطاقان كشيئين ففيه إعادة ثم

ظاهرها الاعادة أبدأ وليس كذلك بل المراد الاعادة في الوقت والفرص أنهم أشد دوة على الجهة والافتبطل ففي ابن يونس وغيره الاعادة في الوقت وصرح بذلك في كبره وقال ابن عرفة ابن حبيب وابن عبد الحكم اذا كان قد را الطاقين وان كان كشيئا أعاد في الوقت ان مس أنه الارض والحاصل ان ذلك فيما شد على الجهة وأما ما برز عنها حتى منع لصوقها بالارض فلا يجزئ قطعاً وقوله تفسير أى ان كلام ابن حبيب تقييد للمدونة لا خلاف (قوله وكذا يكره السجود على طرف كم أو غيره من ملبوسه فالمراد بالكم شئ متصل بالمصلى وكذا يكره المصلى في المسجد أن ينقل حصباء أو ترابا من موضع ظل في المسجد لاجل السجود عليه في موضع شمس لتحفيره واذابة الماشى والمصلى فيه ولا كراهة في فعل ذلك في غير المسجد وكذا ذكره القراءة في الركوع أو التشهد أو السجود بخبرين أن أقرأ القرآن ركعاً أو ساجداً أما الركوع فعظم وافيه الرب وأما السجود فاجتهد وافيه بالدعاء فتم أن يستجاب لكم لانهم ما حالنا ذل فخصنا بالذكرك فكره الجمع بين كلام الخالق والمخلوق في موضع واحد فالضمير في له راجع للسجود أى وكرهه نقل الحصباء من موضع الظل لاجل السجود فاللام للتعليل لكن ما أدى للتحفير مكره وسواء كان للسجود أو غيره وكلام المؤلف يؤهم الخصوص الا أن يقال أن كراهة نقله لغير الصلاة مفهوم من كلامه بالادلى (ص) ودعاء خاص (ش) أى وكرهه أن يدعو المصلى بدعاء لا يدعو غيره في ركوع أو سجود لان أسماءه تعالى كثيرة ومسماهما واحد سمى

فلا يكره لكن ترك السجود على ذلك أحسن (ص) ورفع موم يسجد عليه (ش) هذا معطوف على سجود أى وكرهه سجود على ثوب ورفع أو نصب مصل موم لمجزء عن السجود شيأى اني جهته يسجد عليه فان فعل لم يعد وهذا إذا نوى بإيائه الارض فان نوى به ما رفعه دون الارض لم يجزه كما قاله اللخمي (ص) وسجد على كور عامته أو طرف كم ونقل حصباء من ظل له بسجد وقراءة ركوع أو سجود (ش) أى وكرهه لغير حر أو برد أيضا السجود على كور أى طافات عامته ولا إعادة عليه ابن حبيب وهذا اذا كان قد را الطاقين وان كان كشيئا أعاد التونسى هو تفسير وكذا يكره السجود على طرف كم أو غيره من ملبوسه فالمراد بالكم شئ متصل بالمصلى وكذا يكره المصلى في المسجد أن ينقل حصباء أو ترابا من موضع ظل في المسجد لاجل السجود عليه في موضع شمس لتحفيره واذابة الماشى والمصلى فيه ولا كراهة في فعل ذلك في غير المسجد وكذا ذكره القراءة في الركوع أو التشهد أو السجود بخبرين أن أقرأ القرآن ركعاً أو ساجداً أما الركوع فعظم وافيه الرب وأما السجود فاجتهد وافيه بالدعاء فتم أن يستجاب لكم لانهم ما حالنا ذل فخصنا بالذكرك فكره الجمع بين كلام الخالق والمخلوق في موضع واحد فالضمير في له راجع للسجود أى وكرهه نقل الحصباء من موضع الظل لاجل السجود فاللام للتعليل لكن ما أدى للتحفير مكره وسواء كان للسجود أو غيره وكلام المؤلف يؤهم الخصوص الا أن يقال أن كراهة نقله لغير الصلاة مفهوم من كلامه بالادلى (ص) ودعاء خاص (ش) أى وكرهه أن يدعو المصلى بدعاء لا يدعو غيره في ركوع أو سجود لان أسماءه تعالى كثيرة ومسماهما واحد سمى

تدعو الى ذلك ضرورة حر أو برد اه (قوله لتحفيره) أى ان الكراهة للتحفير فان لم يؤد للتحفير فلا كراهة (قوله فأما الركوع فعظم وافيه الرب) أى بالتسبيح نحو سبحان ربى العظيم وأما السجود فظاهر الحديث أنه لا يسجد في السجود مع أنه يندب التسبيح فيه أيضا والحاصل أنه يندب في السجود التسبيح والدعاء (قوله فتمن) أى تحقيق (قوله لانهما) تعليل لمحذوف أى وانما طلب التعظيم والدعاء لانهما حالنا ذل وقوله فخصنا بالذكرك أى والدعاء في العبارة حذف الواو وما عطف (قوله فخصنا بالذكرك) تفريع على قوله حالنا ذل أى والقرآن ينبغى ترفعه حسا ومعنى وليس في الركوع والسجود ترفع له حسا والباعد اذ اخله على المقصور عليه أى انهما خاصتان بالذكرك لا يتجاوزانه الى القرآن لانهما حالنا ذل والقرآن ينبغى ترفعه والحاصل ان الذكرك يناسب الذل بانخفاض الحال والقرآن بالعكس (قوله فكره) أى وحيث خصنا بالذكرك حكم بكرهه الجمع بين كلام الخالق والمخلوق وكأنه قال تكرهه قراءة القرآن نصا لما هو المطلوب الا أنك خبير بأن تعلق الحكم بمشتق يؤذن بعملية مأخوذة من الاشتقاق وكأنه قال حكم بكرهه الجمع بين كلام الخالق والمخلوق للخالقية والمخلوقية وهو يخالف ما قاله من أن العلة كون الركوع والسجود حالنا ذل وكان الشارح لم يلتفت لذلك لانه خفي في الجملة (قوله لكن ما أدى للتحفير مكره) فان لم يؤدى للتحفير فلا كراهة كما هو مصرح به (قوله لغير الصلاة) الاحسن أن يقول لغير السجود (قوله المصلى) بل ويكره لغير المصلى (قوله في ركوع أو سجود) الاولى حذف ركوع لانه ليس محمل دعاء (قوله لان أسماءه كثيرة ومسماهما واحد) حاصله أنه يكره أن يدعو بشئ

خاص أي كرزاق فيما يتعلق بالرزق وعالم فيما يتعلق بعلم وهكذا (أقول) ان كان المسمى شيئا واحدا فقد ضاق مجال الداعين لان الاتساع انما يكون اذا تعدد مسميها أو أضاف في الواقع أن مسميها مختلف لان عالم ذات ثبت لها العلم ووهاب ذات ثبت لها كثرة الهبة وهكذا والجواب ان المعنى أن مسميها الى ذات واحدة تتصف بصفات متعددة فالإتساع من حيث الصفات المتعددة فتدبر (قوله ليتسع) علة لكونه سمي نفسه بتلك الاسماء الكثيرة (قوله مجال الداعين) أي محل جولانهم أي محل دعائهم أي ما يدعون به من أسمائه تعالى (قوله كالابواب) أي فهي للداعين كالابواب والطرق الموصلة للمقصود أي الابواب الحسية (قوله اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض) علة للعلة أي انما سمي نفسه بتلك الاسماء الكثيرة لاجل الاتساع اذ قد يكون الخ فلو لم تكن كثيرة لادى للتضييق والاطهر أن يقول وقد يكون بعضها أقرب الخ (قوله جاد في خاصيته) وان لم يكن يحسن بذلك أو يعلمه أحد بذلك وخلاصته أن خصوص المدعو به بخصوص الاسم المتعلق بذلك المعنى والمنظورة له خصوص ذلك المعنى فحينئذ يدخل في المكروه ما لو كان يدعو بشي معين ولو بالاسم الجامع للصفات كلفظة الجلالة فلو لم يقف على الدعاء بشي معين فلا كراهة ولو بالاسم الجامع كأن دعاه فقال يا الله ارزقني يا الله نور قلبي بالعلم وهكذا وحاصله أنه لا كراهة بدعوات متعددة باسم الجلالة فقط أو بأسماء مناسبة وان لم يكن لعامة الناس نعم التعميم أفضل كما أفاده عب قائلوا لعل كراهة الخاص الذي لا يدعو بغيره مالم يكن متعلقه عاما كسعادة الدارين مع كفاية همهم ما فلا كراهة في ملازمة ذلك كما شاهدت عج يدعو به اه (قوله لفاتر في شأنه) أي شأن ذلك الاسم أي حاله أي خاصيته وقوله ضعيف في أحواله أي ذلك الاسم والمراد به خواصه فهو بمعنى ما قبله (قوله ويحتمل أن يكون المعنى الخ) وتنا كد كراهته في حق الامام أي يكره للامام أن يخص نفسه وقد ورد في الحديث أن (٢٩٣) ذلك خيانة للأموالين قاله في المدخل ويحتمل الصورتين معا (قوله دعاه في

بها نفسه ليتسع مجال الداعين بها وتنفتح لهم أبواب الخيرات كالابواب اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض لاختلافها باختلاف أحوال الداعين فربما صلح الدعاء ببعضها للشخص دون آخر لكونه جاد في خاصيته لا يصلح الدعاء به لفاتر في شأنه ضعيف في أحواله ويحتمل أن يكون المعنى أنه يكره أن يخص نفسه دون عموم المسلمين فان الدعاء بكلام عام نفع (ص) أو بجمجمة لقادر (ش) أي وكره كما في المدونة دعاء في الصلاة واحرام وحلف بجمجمة لقادر على العربية ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة ومفهومه الجواز للعاجز (ص) والتفات (ش) أي وكره للمصلي التفات بلا حاجة لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما في الحديث (ص) وتشبيك أصابع وفرقتها (ش) أي وكره في الصلاة خاصة ولو في غير المسجد تشبيك أصابع ولا بأس به في غيرها ولو في المسجد ومثل التشبيك الفرقة للأصابع ووقع في الخطاب ما يفيد أن مالكاً وابن القاسم

الصلاة الخ) مفهومه الجواز تمارجها وهو كذلك (قوله واحرام) ظاهره احرام الصلاة مع أنه تقدم أنه يشترط أن تكون تكبيرة الاحرام بالعربية وانما تبطل بالجمجمة فلعل المسئلة ذات قولين فها هنا على قول وماتقدم على قول ولذلك قال بعض الشراح وانظر هذا أي قول المصنف أو بجمجمة لقادر مع ما في الذخيرة

عن الطراز من بطلان صلاة من دعا أو سجد أو كبر بالجمجمة ولو غير قادر ولم يحك فيه خلافا اه ذ كره الخطاب فهذا مما يفيد وجود الخلاف وجعل احرام في عبارة المدونة على الخج وان أمكن بعيد (قوله وحلف بجمجمة) رأيت في بعض التقايد أنه لا ينعقد اليمين اذا لم يكن بالعربية (أقول) وهو ظاهر ما في باب اليمين والفرق بين ما هنا وبين عدم دخوله في تكبيرة الاحرام بجمجمة انه متفق عليها بالصيغة العربية الواردة من عب (قوله ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة) ظاهره ولو في المساجد وليس كذلك فليقيد بغير المساجد فيذكره الكلام أيضا بالجمجمة في المساجد لمن كان قادرا على العربية لنهي عن رطانة الاعاجم وقال انها خب أي مكروه خديعة ابن بونس نهى عن انما هو في المساجد وقيل انما هو بحضرة من لا يفهم لانه من تناجي اثنين دون ثالث قال القرافي وتكره مخالطتهم لانهم وسيلة الى ذلك اه (قوله التفات) ولو بجميع جسده حيث بقيت رجلاه الى القبلة بلا حاجة كما قال الشارح وأما التصريح بميناوشمالا بخذه في الجلاب لا بأس به وكذا ظاهر كلام صاحب الطراز لأن الخطاب قال والظاهر أن ذلك انما هو للضرورة وأما بغير ضرورة فهو من الالتفات الخ واذا كان من الالتفات فهو بالخ لا خف من لى العنق ولى العنق أخف من الصدر والصدر أخف من لى البدن كله (قوله لانه اختلاس) أي استلاب كما في المختار أي ان الالتفات سلب قوى فالسين والتاء لئلا كبدا ولا بد من تقدير مضاف أي ذو استلاب (قوله من صلاة العبد) أي خشوعا أو كمالا أو ثوابا من صلاة العبد والضمير في قوله لانه واقع موقع المصدر والتقدير لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كمالا أو خشوعا ذلك الاختلاس فهو مصدر مؤكد (قوله ولا بأس به في غيرها) الظاهر انه أراد به أنه ليس ب مكروه بل هو خلاف الاولى لما رأيت مما يفيد ذلك لما فيه من التفاؤل باشتباك الامور لانه صرح في حديث ذي اليمين تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في المسجد كما ذكره ابن رشد الا أن يقال ان هذا بيان للجواز فلا ينافي أنه خلاف الاولى (قوله وكذلك الفرقة) التشبيه تام أي في الكراهة في الصلاة وخلاف الاولى في غيرها (قوله ووقع في الخطاب ما يفيد

ونصه وأما فرقة الأصابع فتذكره عند مالك رحمه الله تعالى في المسجد وغيره وخض ابن القاسم الكراهة بالمسجد تنقله ابن عرفة وصاحب التوضيح وغيرهما والله أعلم اهـ (قوله ولا يقول عليه) حاصله أنه لا كراهة في الفرقة والتشبيك في غير الصلاة ولو في المسجد (قوله ولا يقول عليه) انظر كيف هذا مع نقل ابن عرفة وغيره مما ذكر (قوله وهو أن يرجع على صدور قدميه) قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بالصدر ما والى أصابع الرجلين من فوق بمقدار خمس قرار بطفتي الأصابع والية الأرض ويفضي باليتية على عقيبته (قوله الخاصة) أراد بها وسط الانسان (قوله لان هيئته تنافي هيئة الصلاة) وقيل للتشبيه باليم واليم يفعلونه في صلاتهم (قوله ومن ذلك) أي ومن الذي يشوشه خوف والاولى حذف خوف ولا شك أن نظره الى ما يحرم يشوشه أي يضرد أخرى والحاصل أن المراد بالتشويش الضرر دنيوي أو أخروي (قوله وكذلك يكره رفعه الى السماء) لانه اعراض عن الجهة التي أمر بها (قوله فائدة) يجوز ألاكثر رفع البصر الى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شريح وجه الاول أن السماء قبل الدعاء ووجه الثاني إيهام الجهة (قوله ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط) خلافاً لمن يقول يضع بصره موضع سجوده فقط قال مالك يتظر امامه فإنه إذا أحسن رأسه ذهب بعض القيام المفروض عليه في الرأس وهو أشرف الاعضاء وان أقام رأسه وتكافى النظر ببعض بصره الى الأرض فتلك مشقة عظيمة وخرج وانما أمرنا أن نستقبل جهة الكعبة وخالف في ذلك ابن العربي فقال قال (٣٩٩) العلماء ان المصلي يجعل بصره الى موضع سجوده وبه

قال الشافعي والصوفية بأسرهم فانه أحضر للقلب وأجمع للفكر اهـ (قوله انما المعنى) أي الكراهة (قوله لان البصر اسم للرؤية) أي الرؤية بالعين أي فاطلق اسم الحال على المحل مجازاً مرسل (قوله ورفع رجلاه ووضع قدم على الأخرى) أي الاطول قياماً وشبهه فلا يكره (قوله وهو الصنف) بالذال المهملة لا بالنون وهو بفتح الصاد وسكون الفاء المنهى عنه (أقول) عبارة الخطاب وكره مالك في المدونة أن يقرن رجله يعتمد عليها وهو الصنف المنهى عنه اهـ المراد منه فالشارح أسقط يعتمد عليها مع أن المعنى لا يتم إلا به (قوله هو)

اتفقاً على كراهة فرقة الأصابع في المسجد في غير الصلاة ولا يقول عليه (ص) واقعاء (ش) أي وكره اقعاء في التشهد وبين السجدين ولن صلى جالساً وهو أن يرجع على صدور قدميه (ص) وتخصر وتغميض بصره ورفع رجلاه ووضع قدم على أخرى واقراءه ما (ش) يعني أن التخصر وهو وضع اليد على الخاصة في القيام مكروه لان هيئته تنافي هيئة الصلاة وكذلك يكره تغميض البصر خوف اعتقاد وجوبه إلا أن يكون فحشه يشوشه ومن ذلك خوف نظره الى ما يحرم وكذلك يكره رفعه الى السماء وتقدم أنه يضع بصره امامه ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط قال الابن وكان الشيخ يقول انما المعنى اذا رفع بصره لغير الاعتبار فاما للاعتبار فلا بأس به ثم الاول أن يقول وتغميض عينيه لان البصر اسم للرؤية وكذلك يكره رفعه رجلاه ويعتمد على الأخرى وكذلك وضع قدم على الأخرى لانه من العبث وكذلك اقران رجله وهو الصنف المنهى عنه عياض هو ضم القدمين كالملكبل أبو محمد بأن يجعل حظهما من القيام سواهما دائماً لا يرى أنه لا بد من ذلك في جميع الصلاة ولو كان من شاعر روح واحدة وقام على الأخرى لجاز انظر المواق وهو يفيد أنه يعتبر في الكراهة أنه يرى أنه لا بد من ذلك في جميعها ابن يونس انما كره ذلك لئلا يشتغل به عن الصلاة (ص) وتفكر بدنيوي (ش) يعني أنه يكره التفكير بدنيوي لانه يؤدي الى عدم الضبط وقلة الخشوع وما كان مشغلاً بحيث لا يدري ما صلى فظاهر المذهب انه بعيداً بذكر الخطاب وأما تفكره بأخروي غير متعلق بالصلاة

أي الاقران كما هو السياق أو الصنف والحاصل على ما يفيد عب وشب أن الكراهة مقيدة بثلاثة قيود ضمهما كالمكبيل والاعتماد عليهما دائماً واعتقاد أنه لا بد من ذلك في الصلاة أي اعتقاد أنه السنة كما صرح بذلك القاضي وانما كره لئلا يشتغل بذلك فان لم يعتد ذلك لم يكره كما اذا روح بأن اعتماد على واحدة تارة وعلى أخرى أخرى أو عليهما دائماً فيجوز وقال عجي ثم ان الظاهر أن توسيعهما على خلاف المعتاد كاقراءه ما يكره (قوله كالمكبيل) أي المقيد لا بحيث أن كلام عياض عن الذي قبله الا أنك بعد ان علمت الاسقاط يكون هذا أعم من الذي قبله (قوله أبو محمد) كلام أبي محمد هذا تفسير للاعتماد المحذوف في كلام الشارح (قوله دائماً) تفسير لراتبا (قوله يرى الخ) يشير الى انه لو اتفق ذلك ولم يعتد به لا يكره (قوله وتفكر بدنيوي) أي بسبب دنيوي أو في دنيوي (قوله بحيث لا يدري ما صلى) أثلاثاً أم أربعاً أم أقل أم أكثر فلا يبي على النية لان تفكره كذلك بمنزلة الأفعال الكثيرة وأما مشغله به زائداً على المعتاد ويدري ما صلى فتدب له الاعادة في الوقت وأما أن شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فقط فانه يبي على الأقل ويأتي بما شك فيه (قوله) وأما تفكره بأخروي غير متعلق بالصلاة أي بدليل ما في أثر أن عمر جريحاً ونبغي أن يجري فيه قيد التفكير بدنيوي الذي فيه الاعادة وأما التفكير المتعلق بالصلاة فلا يكره أيضاً ولا يجري فيه القيد فيبي على النية في الصورة المتقدمة المحكوم فيها بالبطالان والحاصل كما ظهر لي أن التفكير في الأخرى لا يكره سواء كان متعلقاً بالصلاة أم لا غير أنه اذا كان متعلقاً بالصلاة بحيث صار لا يدري أصلي واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فانه يبي على واحدة فان تردد في واحدة أو أقل يبي على الأجرام وان التفكير بالدنيوي مكروه

فالم يظن أنه يجزئ إلى أنه لا يدري فانه يحرم عليه وان كان يعتقد أنه لا يجزئ لذلك لكن وقع ونزل وجزه فالبطلان ولا حرمة والظاهر أيضا أنه يحرم عليه اذا ظن أن الأخرى مطلقا يجزئ إلى أنه صار لا يدري كم صلى فالتعلق بغير الصلاة كأن يفكر في تجهيز جديش والمتعلق بالصلاة كالتفكير في أركانها مثلا هذا كله ظهري والله أعلم (قوله وكه محشوب بخبر أو غيره) أي والفرض أنه لا يمنع ركنا من أركان الصلاة (قوله كره مالك أن يصلي وفيه درهم) أي حيث لا يمنع أخرجه حروف قراءة (قوله من ينعه) أي جزما (قوله ومنهم من لا ينعه) أي تحقق عدم المنع فن خشى تجنبه أي شك في تجنبه أي ندبا وكرهه فعليه وأمالو ظن فيجب (قوله في حله المدونة) أي الحاشية بالكراهة (قوله علي من يشوش عليه) أي بحيث يشك في ذلك وأمالو كان ينعه تحقيقا لكرهه بل يحرم هذا هو المطابق لسياق الكلام والا فيمكن أن يفسر التشويش بحيث يمنع الكمال (٣٩٤) (قوله بغير النجس) أقول بل وبالنجس لما تقدم أن النار تظهر (قوله موضع الفاء) أي قرب موضع الفاء وهو ما كان

قظاهر كلام المؤلف أنه غير مكروه (ص) وحل شيء بكم أو فم (ش) الباء للظرفية أي ويكره أن يجعل في شيء وهو في صلاته فيها كره مالك أن يصلي وكه محشوب بخبر أو غيره وفيها كره مالك أن يصلي وفيه درهم أو دينار أو شيء من الأشياء ابن القاسم قال فعل فلا إعادة قال سندهم الناس من ينعه الدرهم بخارج الحروف ومنهم من لا ينعه فن خشى تجنبه ومثله للشيبيني في حله المدونة على من يشوش عليه دون غيره اه ويحمل قول المدونة في الخبر على المحذور بغير نجس وأصل أشياء شيئا على وزن فعلاء كهماء كرهوا اجتماعهم بين اثنين ألف فقلبا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء فقالوا الأشياء على وزن فعاء فهو غير منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جمع الشيء (ص) وتزويق قبله (ش) أي ومما يكره تزويق قبله المصلي لتلايشغله وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم (ص) وتعمد مصحف فيه يصلي له (ش) الضمير في فيه راجع للحراب أو للمسجد المفهوم من السياق والضمير في له راجع للمصحف واللام بمعنى إلى أي وكره جعل المصلي في الحراب مصحفا يصلي اليه أي إلى جهته وان كان ذلك موضعه فلا بأس به وأما حكم القراءة في المصحف في الصلاة فهو ما أشاره المؤلف في فصل ندب نفل بقوله وتظهر مصحف في فرض أو أثناء نفل لأوله (ص) وعبت بليته أو غيرها (ش) أي يكره ذلك وإيس من العبت تحويل خاتمه من إصبع لا آخر عدد الر كعات خوف السهولان فعل ذلك لا صلاح الصلاة (ص) كبناء مسجد غير مربع (ش) أي كما يكره بناء مسجد غير مربع لعدم تسوية الصفوف فيه ولهذا اختلف في الصلاة فيه بالكراهة والجواز ولذا قال وفي كره الصلاة به قولان ومثله غير المربع ما اذا كان مربع الكن قبلته في بعض زواياه فلو قال كبناء مسجد لم تستوفيه الصفوف لكان أشمل ولما قدم أن بعض فرائض الصلاة يجب فيه القيام وكان ذلك خاصا بصلاة الفرض دون غيرها وكان لذلك القيام مراتب وله بدل لم يعلم مما سبق عقد لذلك ترجمة فقال

فصل في بيان حكم القيام وبدله ومرتباتهما (ص) يجب بفرض قيام المشقة أو لخوفه فيها أو قبل ضررا كالتميم (ش) يعني أنه يجب القيام للفرض كالفاستحبة وقيام الهوى للركوع ولو للأوموم وتكبيره الاحرام لغير المسبوق في صلاة الفرض المشقة

أي قرب موضع الفاء وهو ما كان قبل الفاء بلصق الفاء (قوله وتزويق قبله) بذهب أو غيره وكذا كتابة بالقول وتزويق المسجد بذهب أو غيره لا تحسب بين بناءه وتخصيصه فلا يكره بل يستحبان (قوله اذا ساء الخ) ساء لفظ موضوع للذم ولا ذم في المكروه بل لوم فكأنه تجوز به عن الأوم الشديد (قوله لعدد الر كعات) أي ليعلم كم صلى ومن ذلك القليل عدد تكبير صلاة الجنابة بأصابعه كأن يعقد أصبعه عند تكبيرة الاحرام ثم يعقد غيره عند التكبيرة الثانية لاجل معرفة العدد وهكذا (قوله زواياه) أي أركانه فائدة في الصلاة في المساجد المبنية بالمساحل الحرام مكروهة وكذلك الحوائط المبنية بالحرام مكروهة قاله في الذخيرة وقوله قولان أي بغير ترجيح (قوله لم يعلم مما سبق) المتبادر لم يعلم البديل مما سبق والمناسب أن يقول ولم يعلم ذلك أي الذي هو الخصوص بصلاة الفرض وكونه القيام له مراتب وكونه له بدل وأطلق الجمع وأراد به ما فوق الواحد كما تبين ذلك مما يأتي (قوله ترجمة) أي فصلا

فصل يجب بفرض في المراد به ما تنوقف صحة فادحة العبادة عليه في ذلك صلاة الصبي والباء السببية (قوله قيام) أي مستقل بدليل ما يأتي والنعث اذا علم يجوز حذفه ولو لم يكن معه طمأنينة واعتدال لان القيام فرض مستقل ولو لم يكن معه طمأنينة واعتدال فان عجز عنهما وقد رعبه وجب عليه أن يأتي به وان قدر عليه ما وجب أن يأتي به (قوله وقيام الهوى للركوع) فيه إشارة إلى أن الفرض في كلام المصنف أعم مما سبق لانه فيما سبق خاص بفرضين وهما القيام لتكبيره الاحرام والقيام للفاستحبة وهذا أعم منهما فيشملهما ويشمل القيام لغيرهما كالركوع فلا يسكرار سلما فنقول ذلك كونه موطئة لقوله المشقة بقي أن الأولى حذف قيام وهوى لان الهوى لا يتجدد إلى أسفل وهو الركوع لانه الانحناء (قوله في صلاة الفرض) إشارة إلى أن قول المصنف يجب بفرض ليس المراد به في أي صلاة كانت فرضا أو نفلا بل المراد به يجب بفرض في صلاة فرض وهذا اذا جلت الفرض في كلام المصنف على الاجزاء الفرضية أي التي تنوقف عليها صحة العبادة كالفاستحبة

ولو كانت الصلاة نافلة كما هو المستفاد من شرح شب وهو الذي أراده الشارح كالتبيين ويحتمل أن يكون المصنف أراد بقوله بفرض العبادة المفروضة كالصلوات الخمس والفرض المنذور أن نذريه القيام والكفائي كالجنازة على القول بفرضيتها الأعلى سنيتها فيندب القيام ولكن يحتاج للتقييد بقولنا في الفرض أي كالفاتحة لا السورة وهو الذي ذهب إليه عب (قوله فادحة) كذا فيدها ابن فرحون لكن محله إذا كان مريضاً أو ما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمشقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراجح وهي غير خوف المرض أو زيادته لذكراه بعد وليس حصول الدوخة أو السقوط أو الانغماس من المشقة الفادحة بل من المرض (قوله أو أكره الخ) انظر الأكره هنا يكون بما إذا والظاهر أنه بخوف القتل قاله عب والذي أقول الظاهر أنه بخوف القتل أو الضرب المؤلم فإنه مثل المرض (قوله فلو عبر بالقدرة) أي بأن يقول يجب بفرض قيام مع القدرة (قوله كما مر في التيمم) فيه إشارة إلى أن قول المصنف كانتهم معناه كالضرر الموجب للتيمم وهو خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء واليه ذهب تت وقال عجم يرجع لقوله أو خوفه وقوله ضرراً فلا بد أن يكون الخوف مستنداً لاخبار عارف إلى آخر ما تقدم (قوله بما ذكر) الأولى أن يقول لما ذكر باللام التي لتقوية أي سواء حصل الخوف للمرض أو زيادته أو الانغماس على أن الانغماس من أفراد المرض وظاهر الشارح (٣٩٥) خلافه وقوله بسبب القيام إشارة إلى

أن الباء في قول المصنف به السببية وقوله في الصلاة متعلق بقوله حصل الخ (قوله بتجربة العادة) أي في نفسه أو في مقارب له في المراجع ومثل ذلك اخبار الطبيب العارف وقد يقال اعتبار الخوف على هذا الوجه يشق في الصلاة فيعتبر مطلق الخوف الحاصل كذا في عب (قوله والعلم به) اللام زائدة وهو معطوف على تقدم وقوله فيقيد الخ أي يقيد قوله بفرض أي بصلاة فرض أي ما عدا السورة (قوله يرجع قائماً) أي ليأتي بالركوع من قيام (قوله في كل العبادة) فرضاً أو نفلاً (قوله في الجلة) أي كالقيام لأنه انما يكون واجباً في صلاة الفرض (قوله وبهذا) أي بقولنا

فادحة أو أكره فيسقط حينئذ فلو عبر بالقدرة لكان أشمل وكذا يسقط القيام لو خاف المصلي بالقيام ضرراً كالانغماس أو مرض أو زيادته أو تأخر برء كما مر في التيمم سواء بسواء وسواء حصل الخوف بما ذكر بسبب القيام في الصلاة أو قبل دخوله فيها بتجربة العادة وحملنا الفرض في كلامه على الفاتحة وما معها أي في صلاة الفرض ولم نعمله على صلاة الفرض لئلا يشمل غير المراد فإن القيام لصلاة الفرض يشمل القيام للسورة مع أن القيام لها سنة وقد يقال يمنع الشمول بتقدم الحكم بالسنية لقيام السورة وللعلم به من قوله فإن عجز عن فاتحة قائماً جلس فيقيد ما هنا به وحينئذ فيفيد كلامه وجوب القيام بالركوع الذي لم يعم حكمه في فرائض الصلاة وبديل على وجوبه قولهم من ترك الركوع يرجع قائماً (ص) كخروج ريج (ش) هو راجع إلى المستثنى والمعنى أنه يجب بفرض قيام الالمشقة أو خوف ضرر أو خروج ريج بالقيام والامن من ذلك بالعود فيصلي فاعداً قاله ابن عبد الحكم إذا المحافظة على الشرط الواجب في كل العبادة أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجلة وبهذا يسقط قول سند لم لا يصلي قائماً ويغتفر له خروج الزيج ويصير كالسلس فلا يترك الركن لأجله كالعريان يصلي قائماً بادي العورة (ص) ثم استناداً للجنب وحائض ولهما أعاد بوقت (ش) هذه هي المرتبة الثانية وهي القيام مستنداً عند العجز عن قيامه مستقلاً بمحافظته على صورة الأصل ما أمكن ويستند لكل شيء من جماد وحيوان للزوجة وأمة وأجنبية ولا لجنب من محرم أو رجل أو حائض وإذا خالف واستند لهما أعاد الصلاة في الوقت ان وجد من يستند عليه غيرهما والافلا إعادة لان الاستناد

إذا المحافظة الخ (قوله لم لا يصلي قائماً) ظاهر العبارة أنه مجرد بحث من سند وفي له وشب وذهب سند إلى أنه لا يجلس بتقديم الركن على الشرط (قوله لا يترك الركن لأجله) نقول له أنه بمثابة سلس يقدر على رفعه ولستند أن يقول أنه لا يقدر على رفعه لأنه لا يقدر على رفعه إلا بالجلوس وهو ممنوع منه شرعاً والممنوع شرعاً كالعدوم حساً (قوله كالعريان) الأولى أن يجعل تنظيراً ثانياً فيقول ولأنه كالعريان بجميع المحافظة على الركن وترك الشرط والجواب الفرق بين الشرطين فستر العورة قبل غير شرط والطهارة شرط قطعاً (قوله استناد) عطف على قيام مع مراعاة محذوف ومضاف دل عليهما الكلام أي قيام مستقل وهذا هو المحذوف ثم ذواستناد وهذا هو المضاف (قوله لكل شيء الخ) يشير إلى أن المعطوف عليه وهو كل شيء أي يستند لكل شيء من جماد والجنب الخ وفيه أن المعطوف عليه بلا يجب أن يكون مخالفاً لما قبله لا إذا خلا فيه ويجاب بأنه يقدر صفة أي ويستند لكل شيء يجوز الاستناد إليه ولا يقدر لا يصح فينا فيه قوله ولهما أعاد بوقت (قوله للزوجة وأمة الخ) هذا إذا تحقق حصول الذمة أو الاشتغال الذي تفسد به الصلاة سواء وجد غيرها أم لا وإن لم يتحقق ذلك بل تحقق خلافه أو تردد في ذلك فإنه يستند اليهن ويصلي ولا إعادة عليه وجد غيرها أم لا والسرية مثل الزوجة فإذا علمت ذلك فالأولى حذف ذكر الزوجة والأمة ويذكره على حديثه بتفصيله المذكور (قوله أو حائض) أي محرم أعلم أن كلام الشارح قاصر على ما إذا كان المصلي رجلاً أو أما إذا كان المصلي امرأة فنقول للجنب من ذكر من محارمها أو امرأة مطلقاً أي من محارمها أم لا أو حائض كذلك (قوله أعاد الخ) أي لبعدهما عن الصلاة أي مع الكراهة

(قوله بوقت) هو في العشاءين للفجر والطلوع في الصبح والاصفر في الظهرين (قوله وتربع) هو الاستئناف وسمى المتربع متربعا لانه جعل نفسه ارباعا الفخذان والساقان أي جعل نفسه ارباعا على الارض (قوله تحت ركبته اليسرى) أي أو تحت وركه اليسرى أو تحت ساقه أو بين ساقه ووركه وكذا يقال في الطرف الآخر كذا في بعض الشراح وما ذكره الشارح هو الاصل (قوله لان حكمه يعلم الخ) يقال وكذا حكم المتربع يعلم من خارج فالاحسن أن الكاف داخلة على المشبهة كما هو قاعدة الفقهاء (قوله ويرفع كذلك) أي متربعا (قوله بكسر الجيم) لان المراد الهيئة لا المرة حتى يكون بفتح الجيم (قوله استحبابا) فيه نظر لان التغيير في حال السجود سنة لقول المصنف وسن على أطراف قدميه (٣٩٦) (قوله بأن يثنى رجلاه) تفسير ليغير إلا أن هذا انما هو فيما بين السجدين لا في حال

السجود (قوله في سجوده) متعلق بثنى لانه تفسير ليغير اذا أراد أن يسجد (قوله وبين سجديته) معطوف على قوله اذا أراد أن يسجد (قوله وفي الرفع منها الخ) لم يتقدم ما يتعلق بالرفع من السجدة حتى يقول كذلك (قوله لخصوصية لما بين السجدين الخ) أي بل يغير في حال التشهد وفي حال السجود والحاصل أنه يغير جلسته بين سجديته وفي حال سجوده وتشهده لئلا يكون الاستحباب في جلوسه بين السجدين والتشهد والسنية في حال السجود (قوله وانما اقتصر الخ) يقال عليه انه قد علم حكم الجلوس بين السجدين والتشهد من قوله والجلوس كله فتدبر (قوله لجواز الاعتماد) أراد به خلاف الاولى (قوله في الوقت الضروري الخ) لا يؤخذ على اطلاقه بل الضروري في العشاءين والفجر وبعض الضروري في الظهرين والاختياري فقط في العصر لانه يعيد في الظهرين للاصفرار (قوله ثم ندب على أيمن) قال اللقاني كان ينبغي أن يقول كذلك أي مستقلا ثم مستندا لالجنب وحائض وإهما

عليهما حينئذ واجب (ص) ثم جلوس كذلك (ش) أي ثم بعد العجز عن الاستناد يجب جلوس كذلك أي كالقيام بحالتيه وبقية أحكامه مستقلا ثم مستندا لالجنب وحائض وإهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف كابن شاس وابن الحاجب وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس مستقلا والذي ذكره غيره أن ترتيبهما مستحب كما ذكره ابن ناجي والشيخ زروق وهو الراجح انظر المواق (ص) وتربع كالمتمفل وغير جلسته بين سجديته (ش) أي حيث قلنا يصلي الفرض حاله على أي حال فيستحب الترتيب بجلوس المتمفل فيخالف بين رجله فيجعل رجلاه اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى ولما كان تعبيره بالفعل يؤهم وجوب الترتيب قال كالمتمفل لان المتمفل لا يجب عليه الترتيب لان حكمه يعلم من المذهب والا فالمؤلف لم يذكره فيقر أم تربعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك ثم يغير جلسته بكسر الجيم استحبابا أي هيئته اذا أراد أن يسجد بأن يثنى رجلاه اليسرى في سجوده وبين سجديته ويفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع متربعا للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الاولى ويجلس للتشهد بجلوس القادر فاذا كمل تشهد رجوعا متربعا قبل التكبير الذي ينوي به القيام الثالثة كما أنه لو صلى قائما لا يكبر حتى يستوي قائما فتربعه بدل قيامه فقد ظهر لك أنه لخصوصية لما بين السجدين بتغيير الجلوسة وانما اقتصر على التغيير بين السجدين لئلا يتوهم أنه يجلس بينهما متربعا أو أما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم منه وهو سنية السجود على أطراف قدميه (ص) ولو سقط قادر بزوال عماد بطلت والاكره (ش) يعني أن القادر على القيام أو الجلوس مستقلا اذا استند الى شيء عمدا أو جهلا بحيث لو أزيل ما استند اليه سقط فان صلاته تبطل ويجب عليه اعادتها ومن باب أولى لو سقط بالفعل وان استند سموا فان تلك الركعة تبطل وتجزئه صلاته هذا في قيام الفاتحة وأما قيام السورة فلا شيء عليه لان قيامها سنة لا شيء عليه في تركه كما قاله ابن ناجي ولو كان المفعول فيه الاستناد فاقلة فلا شيء عليه لجواز الاعتماد فيها من غير عذر ولو كان الاستناد خفيفا بحيث لو أزيل المستند اليه لا يسقط صاحبه لم تبطل صلاته لكن يكره له ذلك ويعيد في الوقت الضروري (ص) ثم ندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (ش) هذا عطف على قوله جلوس من قوله ثم جلوس أي ان من عجز عن الحالات الاربع وقدر على حالات الاستلقاء الثلاث ينسحب له البدأة بالصلاة على شقه الايمن ووجهه الى القبلة كما يفعل به في الحدة ثم على شقه الايسر فان لم يفعل المندوبين المذكورين جازله الصلاة على ظهره ورجلاه الى القبلة وانظر الكلام على عطف

أعاد بوقت والندب منصب على التقديم والافأحدا للحالات الثلاث واجب لا بعينه (قوله عطف على قوله جلوس) فيه مسامحة بل المعطوف محذوف مع عاطف محذوف والتقدير ثم اضطجاع وندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (قوله ثم على شقه الايسر) أي ووجهه للقبلة والابطلت (قوله جازله الصلاة على ظهره) لان الترتيب بين البطن وحالات الاضطجاع الثلاث واجب فقطهر أن قول المصنف ثم ظهر من عطف الجمل أي ثم جازله الصلاة على ظهره أو ثم صلى على ظهره ولو جعل من عطف المفردات لاقتضى أن تقديم الظهر على البطن مندوب مع أنه واجب واذا صلى على البطن فإنه يصلي ورأسه للقبلة كالساجد عكس الظهر اذا عجز عن صلاته على ظهره والابطلت (تنبيه) قال عجز والحاصل أن صور الترتيب بين هذه الامور عشر صور فصور الترتيب بين

القيام مستقلا وبين كل واحد من الأربعة بعده أربعة والترتيب بين القيام مستقلا وبين كل واحد من الثلاثة بعده صورة ثلاث والترتيب بين الجلوس مستقلا والاثنين بعده صورة اثنين والترتيب بين الجلوس مستقلا وبين الاضطجاع صورة واحدة وكلها ماعدا الترتيب بين القيام مستقلا والجلوس مستقلا واجب وأما بينهما فمستحب (قوله الاعن القيام) أي استقلا واستنادا (قوله أو ما للجلوس) أي وجوبه فان لم يفعل بطلت صلاته (قوله ويؤتى للجلوس) أي السجدة التي وهل يشترط نية ان هذا الاعماء للجلوس أو للركوع مثلا أو لا يشترط ذلك بل نية الصلاة المعينة أولا كافيّة هكذا نظر عجم خلافا لما في عب وسكت عن حال السجدين هل يؤتى بهما للارض اذا كان لا يقدر على الوضع للارض ويضعهما على الارض اذا كان يقدر مع أنه مطلوب منه ذلك على أحد القوانين الا قيسين وهو الموافق لما تقدم في حالة الاعماء للركوع (قوله معطوف على لفظ وحده) أي مع كون الواو بمعنى أو وان معطوف محذوف لان التقدير أو هو مع الجلوس (قوله مسلط على المعطوف) فيكون المعنى والعاجز (٣٩٧) عن كل شيء الاعن القيام مع الجلوس يؤتى للجلوس مع الجلوس وهذا بالنسبة للمعطوف (قوله انتفى) أي الاشكال (قوله ايها انه يؤتى من قيام مطلقا) أو سواء عجز عن كل شيء الاعن القيام أو عجز عن كل شيء الاعن القيام والجلوس ثم انظر كيف يصح ذلك مع قوله للجلوس منه ونسبته أو ما الاول عليه ويكون المعنى والعاجز عن كل شيء الاعن القيام وحده أي القيام استقلا أو استنادا أو هو مع الجلوس يؤتى لكن الاول يؤتى من قيام مطلقا والثاني يؤتى للركوع من قيام وللجلوس من جلوس (قوله وحل الشارح غير معقول) أي لانه قال يريد ان العاجز يباح له الاعماء في كل حال الا عند العجز عن القيام فقط فانه لا يباح له ذلك بل يصلي الصلاة جالسا بركوعها وسجودها اه (قوله ويجزئ) أي بناء على الوفاق أي أو لا يجزئ بناء على الخلاف اعتبارا بكلام ابن القاسم طارحا لكلام أشهب وجعله بعضهم المعتمد (قوله

قوله ثم ظهر في الشرح الكبير (ص) وأما عاجز الاعن القيام مع الجلوس أو ما للجلوس منه (ش) يعني ان العاجز عن جميع الاركان الاعن القيام فقاد عليه يفعل صلاته كلها من قيام ويؤتى للجلوس منه أنخفض من الركوع فان قدر على القيام مع الجلوس أيضا أو ما للركوع من قيام وبعد يديه لركبتيه في ايمائه ويجلس ويؤتى للسجدة الاولى والثانية من جلوس ثم ان الاستثناء من متعلق عاجز اذا المعنى وأما عاجز عن كل شيء الاعن القيام وحده فليس عاجزا عنه وقوله ومع الجلوس معطوف على لفظ وحده المقدر لكن يلزم على هذا الاستغناء عن قوله أو ما الثاني لان أو ما الاول مسلط على المعطوف وان قدر شرط انتفى أي وان قدر عليه مع الجلوس أو ما للجلوس منه وأجاب بعض شيوخنا عن الاشكال المذكور بأن نكتة النصريح بقوله أو ما الثاني رفع ايماء انه يؤتى من قيام مطلقا كما أشار له الزرقاني وحل الشارح غير معقول (ص) وهل يجب فيه الوسع ويجزئ ان يسجد على أنفه تأويلان (ش) ذكر المؤلف مسألتي في كل منهما تأويلان الاول هل يجب على من صلى ايماء من قيام أو جلوس أن يأتي منه بوسعه بحيث لا يطيق زائدا عليه حتى لو قصر عن طاقته فسدت صلاته وهو ظاهر ما في رواية ابن شعبان في مختصره واستظهر لانه أقرب للاصل أو يكفي ما يسمى ايماء مع القدرة على أكثر منه ولا يشترط أن يأتي بنهاية وسعه وأخذ اللخمى والمازري من المدونة المسئلة الثانية من يجيئته قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على أنفه وانما يؤتى كما قاله ابن القاسم في المدونة فان وقع ونزل وسجد على أنفه فقال أشهب يجزئه لانه زائد على الاعماء واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قاله أشهب أم لا فقال بعضهم وحكام عن ابن القصار وهو خلاف قول أشهب وقال غيره من الاشباح هو موافق لأشهب لان الاعماء لا يختص بمحمد ينتهي اليه ولو قارب المومي الارض أجزاء اتفاقا فزيادة اساس الارض بالانف لا تؤثر مع ان الاعماء رخصة وتخفيف ومن ترك الرخصة وركب المشقة فانه يعتد بما فعل كتيم أبج له التيم لعذر فتحمل المشقة واعتسل بالماء فانه يجزئه وإلى هذا الخلاف وما قبله أشار بالتأويلين (ص) وهل يؤتى بيديه أو يضعهما على الارض وهو المختار كسر عما منه بسجود تأويلان

(٣٨ - خشي اول) بحيث لا يطيق زائدا أي ولا يبالى بمساواة الاعماء للركوع للايماء في السجود وعدم تمييز أحدهما عن الآخر حتى لو قصر عنه بطلت صلاته اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا لانه لا ينبغي كما أفاده بعض الفضلاء (قوله أو يكفي ما يسمى ايماء) ولا يجب أن يبذل وسعه وعليه فلا بد من تمييز الركوع عن السجود أي يبقى في وسعه ما يحصل به تمييز أحدهما عن الآخر (قوله وسعه) أي طاقته (قوله كما قاله ابن القاسم) فمن يجيئته قروح تمنعه السجود عليها فانه مأمور بالاعماء ولا يسجد على الانف (قوله ومن ترك الرخصة وركب المشقة) أي تركها ولو في الجلة لتدخل تلك الصورة لانه هنالك يسجد بجهته الى الارض واعلم ان المصنف لو قال ولا يسجد على أنفه عند ابن القاسم وقال أشهب بالاجزاء وهل وفاق تأويلان لكان أظهر (قوله وهل يؤتى بيديه الخ) لا يخفى كما أفاده الشارح ان ذلك انما هو في حالة الاعماء للجلوس أو ما للركوع من قيام أو جلوس فانه في حالة الانحناء يشير بيديه لركبتيه وفي حالة الجلوس يضعهما على ركبتيه وهل ذلك واجب قال عجم وفي كلام الشارح إشارة له (قوله أو يضعهما) المناسب الواو (قوله كسر عما منه الخ) يشترط

الحسرة ولم يشترط طهارة البقعة التي يوحى اليها الان السجود فرض قطعاً وطهارة البقعة قبل سنة وقيل واجبة على ما تقدم (قوله كما يفعل الساجد غير الموحى) أفاد المأثلة في الفعل ولم ينزل الحكم وقد أشار لذلك عجم بقوله وقوله أو يضعهما على الأرض وحكمه حكم وضعهما في السجود لمن بقدر عليه كذا في بعض التقارير وفيه نظر فان المستفاد من كلام تفت والشارح لزوم ذلك (قوله الا أن يكون خفيفاً) أي الذي على جهة المفهوم من سياق الكلام (قوله أو لا يوحى بهما في حال قيامه) أي بل يرسلهما الى جانبه كما رأيت به بخط الشيوخ العارفين على عجم (قوله بل يضعهما على ركبتيه) انظر هل هو واجب عند ذلك القائل كما هو ظاهر اللفظ وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله العوامل الثلاث) أي (٢٩٨) التي هي يوحى ويضعهما وحسرو قول الشارح للسجود متعلق بقوله يوحى (قوله

أو لا يفعل باليد شيئاً) حاصله ان التأويل الثاني محذوف وأما قوله وهل يوحى بيديه ففيما إذا أو ما للسجود من قيام وقوله أو يضعهما فيما إذا أو ما من جلوس وظهر من ذلك أن أو في قوله أو يضعهما بمعنى الواو لانه لا معنى لأو في ذلك الموضع ورد ذلك محشى تفت بأن التأويلين مفروضان فحين يصلي جالساً أحدهما مذكور وهو أنه ان كان بقدر أن يسجد عليهما سجد والا أو ما والثاني تأويل محذوف وهو أنه لا يفعل بهما شيئاً وكلامه ظاهر كما به من النقل (قوله وان سجد) أي وان جلس وسجد لا ينهض (قوله ثم جلس) أي استمر جالساً (قوله الا أنه اذا جلس) زاد شب وسجد فهو يشير الى أن في العبارة ضميراً والتقدير وان جلس وسجد لا ينهض واقتصر شارحنا على ذكر وجلس ولم يذكر وسجد كما فعل شب ولعل السرفي تفسير سجد بجلوس ان ظاهر المصنف من كونه اذا سجد لا ينهض من السجود وبذلك يستمر ساجداً غير مراد بل المراد بالسجود

(ش) ما ذكره المؤلف بيان لحد التأويلين فحين يوحى للسجود وهو أن الموحى للسجود اذا أو ما له من قيام أو ما بيديه وان أو ما له من جلوس وضعهما على الأرض كما يفعل الساجد غير الموحى وهذا هو المختار عند اللخمي وبعض القرويين كما يجب عليه أن يرفع عما منه عن جهته اتفاقاً كما يفعل الساجد غير الموحى والابطال صلاته الا أن يكون خفيفاً كالطاقة والطاقتين فيكره فقط والتأويل الثاني مطوى تقديره أو لا يوحى بهما في حال قيامه ولا يضعهما على الأرض في حال جلوسه بل يضعهما على ركبتيه حيث أو ما للسجود من جلوس لانهم ما تابعان للجهة في السجود وهي لم تسجد وهوذا قول ابن نافع وتأويل أبي عمران مع بعض القرويين والى ما ذكره وطواه أشار بقوله تأويلان اذا تقرر هذا علم ان محل التأويلين مسئلة الائمة للسجود فقوله بسجود يتنازع العوامل الثلاث أي وهل يوحى مع ايمائه بظهره ورأسه للسجود بيديه أيضاً اذا صلى قائماً أو يضعهما ان صلى جالساً على الأرض في ايمائه السجود ان قدر كما يحسر عما منه عن جهته في ايمائه أي أو لا يفعل باليد شيئاً كما ذكر من ايمائه قائماً ووضع لهما جالساً بل يجعلهما على ركبتيه وقوله تأويلان راجع لما قبل التشبيه (ص) وان قدر على الكل وان سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس (ش) يعني ان المصلي اذا كان بقدر على جميع أركان الصلاة من قيام وقراءة وركوع وسجود والرفع منها والجلوس الا أنه اذا جلس لا يقدر على النهوض للقيام فانه يصلي الاولى قائماً بكمالها ويتم بقية صلاته جالساً واليه مال اللخمي والتونسي وابن يونس وقيل يصلي جملة صلاته قائماً ايماء الا اخيرة فانه يركع ويسجد فيها (ص) وان خف معذرة وانتقل للأعلى (ش) أي وان خف في الصلاة معذرة عن حالة عجز من اضطجاع أو جلوس أو ايماء انتقل وجوباً عن حاله تلك للأعلى منها من جلوس وقيام واتمام ولا يجزئه اتمامها على الحالة الاولى وقيل بان بقولنا في الصلاة ليخرج من خف بعدها فلا يعيد كما في سماع عيسى (ص) وان عجز عن فاتحة قائماً جلس (ش) يعني اذا عجز المصلي عن قراءة الفاتحة كلاً أو بعضاً في حال القيام ولا يعجز عن ذلك جالساً فانه يجلس ويقرأ الفاتحة بعد قيامه لتكبير الاحرام وقد ما يطبق من الفاتحة ويأتي بما عجز عنه منها جالساً على القول بوجوبها في كل ركعة وعلى القول الشاذ القائل بوجوبها في ركعة يقوم بقدر ما يمكنه ويسقط عنه مجوزها الا في الاخيرة فيجلس ويأتي بأمر القرآن أو بعضها واحترز بقوله فاتحة عما عجز عن السورة وحدها فانه يتركها ويصلي قائماً ويركع اثر قراءة الفاتحة

الجلوس الشامل له ولغيره من أحوال الجلوس (قوله انتقل وجوباً الخ) أي أو نذراً فيما الترتيب فيه وأخرى مندوب فالمناسب للشارح أن يزيد (قوله من جلوس) أي اذا كان يصلي مضطجعا وقوله أو قيام اذا كان يصلي من جلوس وقوله أو اتمام أي اذا كان يصلي قائماً بالايماء ثم قدر على الركوع والسجود فيأتي بهما هذه المعنى الا تمام (قوله وان عجز عن فاتحة قائماً جلس) وأما تكبير الاحرام فمن قيام أي عجزاً لدوخة أو غيرها سواء قدر على القيام من غير قراءة أو لم يقدر عليه أيضاً ومثل المصنف من عجز عنها جالساً وقدر عليها مضطجعا فانه يضطجع ويدخل في كلام المصنف من لم يكن حافظاً لها ويقدر على قراءتها في مصحف جالساً (قوله ويأتي بأمر القرآن أو بعضها الخ) المناسب لقوله يقوم بقدر ما يمكنه أن يقول فيجلس ويأتي ببعضها وذلك لان الايمان بالكل لا يكون الا اذا لم يقدر على شيء منها وهو قائم

(قوله بطرف) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا وجمعا قال الله تعالى لا يرد اليهم طرفهم قوله في المختار (قوله أو غيرهما) أي كرجل أو رأس (أقول) في هذا التعميم نظرا لهذا ليس محل توقف وذلك لأن المسئلة الثانية انما هي لما زرى وقد قصرها على الطرف والحاجب ونصه في شرح التلخيص اذا لم يستطع المريض أن يومئ برأسه للركوع والسجود فقتضى المذهب فيما يشهر لي أنه يومئ بطرفه وحاجبه ويكون صليبا مع النية اهـ (قوله وذلك) أي قوله وهو أحوط يتضمن أن الخ لا نسلم أن قوله وهو أحوط يتضمن أن مقتضى المذهب الوجوب بل سيأتي أن ابن بشير أقرب بالعجز عن دليل يقتضيه وحيث أقرب بذلك فلا مقتضى في المذهب به (قوله وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي) أي قاطعا بالحكم بهم في المذهب موافقا للشافعي (قوله وبه يسقط اعتراض) حاشا له أنه يقول إن المازري تكلم على الذي يقدر على الإيماء بطرف أو حاجب مع النية ولم يصرح بنفي وجوده في المذهب بحجة بل مقتضى المذهب الوجوب وابن بشير صرح بأن القادر على الإيماء بطرف أو حاجب أو غيره لا خلاف أي في المذهب أنه يصلي ويومئ وانما نفي النص عن العاجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب ولم يقل مقتضى المذهب الوجوب بل أقرب بالعجز عن (٢٩٩) دليل يقتضيه ذلك حيث كان كل منهما تكلم على مسئلة وجوابهما مختلفا

وأخرى ما لو عجز عن طوال السورة (ص) وان لم يقدر على نية أو مع إيماء بطرف فقال وغيره لانص ومقتضى المذهب الوجوب (ش) يعني أن المصلي اذا لم يقدر على شيء من الأقوال والأفعال الاعلى نية أو قدر عليها في الصلاة مع الإيماء بطرف أو بدأ وغيرهما من سائر الأعضاء فقال ابن بشير في الاولى لانص وأوجب الشافعي القصد في الصلاة وهو أحوط وذلك يتضمن أن مقتضى المذهب الوجوب عنده وقال المازري في الثانية مقتضى المذهب الوجوب وذلك يتضمن لانص وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي حاشا لعدم الخلاف فيه ولما زرى أن لا يسلم له ذلك فقوله فقال وغيره لانص راجع للمسئلتين أي فقال كل واحد منهما في مسئلته لانص ومقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في مسئلته لانص صريحا ومقتضى المذهب الوجوب ضمنا والمازري قال في مسئلته لانص ضمنا ومقتضى المذهب الوجوب صريحا وهذا أولى من جعله لفافا ونشرا مشوشا وبه يسقط اعتراض ابن غازي وغيره على المؤلف أي لفافا ونشرا مشوشا بالنظر للقائل والمقول وممر تب بالنظر للنصوير والمقول والمراد بغيره هو ابن بشير (ص) وجاز قدح عين أدى لجلوس الاستلقاء فيجب دائما (ش) يريد أن إخراج الماء من العين لوجع صداع ونحوه علم أنه يؤدي إلى الجلوس جائز بلا خلاف وفي جوازه لعوده بصاره فقط وصلاته كذلك ومنعه وجوب قيامه وان ذهبت عيناه روايتا ابن وهب وابن القاسم وأما أن علم أنه يؤدي إلى الاستلقاء امتنع وان فعل وصلى أعاد أبدا وظاهره طال زمنه أو قل وعاله بعضهم يتردد النجس وأوجب بأن المشاهدة حصوله وجوزه أشهب التونسي وهو الأشبه بكواز التداوي فيجوز الانتقال إلى الاضطجاع كما يجوز بالفصد الانتقال من الغسل إلى مسح موضع الفرض وما يليه مما لا بد من رباطه ابن ناجي وبه الفتوى باقرية وصححه ابن الحاجب واليه أشار بقوله (وصحح عذره أيضا) كعذر الجالس وفرق في رواية ابن حبيب بين اضطجاعه يوما ونحوه فيجوز أو أربعين يوما ونحوها فلا (ص) ولم يرض

على مسئلة وجوابهما مختلفا فكيف ينسب كلاما من المسئلتين لكل من الشيخين هذا ما اعترض به ابن غازي والجواب عنه من وجهين الاول انما يدعي أن كلام المازري وابن بشير قال لانص ومقتضى المذهب الوجوب وانهم في القول فنقول هو أعم من الصراحة والضمنية واعتراضك يا ابن غازي ناظر إلى القول صراحة الثاني أن في الكلام لفافا ونشرا مشوشا إلا أن الجواب الاول أولى من الجواب الثاني لما فيه من زيادة الفائدة فاذا علمت ذلك فقوله وبه أي بما ذكر من الجوابين (قوله بالنظر للقائل والمقول) القائل هو المازري وغيره والمقول الذي هو لانص الخ فلا نص راجع لقوله وغيره ومقتضى المذهب الوجوب راجع لقوله فقال (قوله وممر تب) أي وممر تب بالنظر للنصوير

الذي هو قوله وان لم يقدر على نية أو مع إيماء بطرف وقد عرفت المقول (قوله وجاز قدح عين) أي إخراج ماء من العين لعوده بالبصر ولا خصوصية للعين بل مداواة سائر الجسد كذلك (قوله وفي جوازه لعوده بالبصر) الاولى حمل المصنف على هذه الصورة وهي القدح لا لبصار لان القدح لذهب الوجع جائز بلا خلاف ولو أدى الاستلقاء هذا ما يفيد الخطاب رحمه الله تعالى والبساطي والبرزلي (قوله وصلاته كذلك) أي جالسا (قوله روايتا ابن وهب الخ) لفافا ونشرا مرتب فابن وهب راجع لقوله وفي جوازه وابن القاسم راجع لقوله ومنعه (قوله يتردد النجس) أي النفع أي لم يقطع بحصول النفع (قوله وأوجب) جواب بالمنع (قوله كعذر الجالس) في العبارة حذف لفظة أي والتقدير رأى كعذر الجالس فهو بيان لمعنى أيضا (قوله وفرق الخ) كالجاء بين القولين (قوله ونحوها) لا يخفى أنه اذا كان المراد بالنحو الزائد فلا فائدة فيه وان أراد به ما كان أقل فتظهر له فائدة ولا يخفى ما في الاتساع بين اليوم ونحوه والثلاثين فلم يعلم حكمه ويمكن أن يقال أراد بنحو اليوم الاثنى عشر فأقل وأراد بنحو الاربعين ما زاد على ذلك وحرر (قوله ولم يرض) متعلق بمحذوف دل عليه ما تقدم والتقدير ويجوز لم يرض ولا لم يصلي لام العلة لكن يشترط في المفروض على النجس أن لا يكون قطعة من ثوب المصلي وأن

يكون كشيءا لكن تقدم في قوله أو كانت أسفل نعل خلعها ما يقتضي الصحة فيما إذا كان المفروش قطعة من ثوب المصلي وقدم مال إليه شيخ بعض شيوخنا في شرح الرسالة (قوله كالصحيح على الأرجح) أي لأنه مكروه لأن المطلوب من الصحيح تنظيف ثيابه ومباعدتها عن النجاسة وبدنه ومكانه ومقابل الأرجح أنه لا يجوز للصحيح لأنه يصير محررا كالنجاسة (قوله على فراش نجس) أي أو أرض متنجسة (قوله لأنه أشد حرمة الخ) هذا إذا وجد مكانا يصلي فيه غير المفروش بالحري وأما إن لم يجد سواه صار محلا ضرورة فيجوز بالستر عند القدرة عليه ومن غير الستر عند العجز عنه (قوله أي يجوز للتنفل) المراد خلاف الأولى والافضل القيام إلا في السنة فإن الجلوس فيها مكروه كذا في عجم وظاهره لافرق بين الوتر وغيره ويوافق ما نقل عن ابن عبد السلام (قوله مع قدرته على القيام) أي والاستناد أخرى وقوله والتنفل جلوس وأولى عكسه لأنه انتقال للأعلى وظاهر كلامهم أنه يجوز في النافلة تكرار القيام والجلوس وهل يقيده بما إذا لم يكن من الأفعال الكثيرة أم لا لأن هذا مشروع فيها واستظهره بعض وقال بعض شيوخنا ينبغي ما لم يخرج إلى حد اللعب (قوله بأن نذر ذلك باللفظ) بأن قال نذر على صلاة ركعتين من قيام فإنه يجب عليه القيام وأما إن قال نذر على صلاة ركعتين من غير أن يتلفظ بقيام فإنه لا يجب القيام وتبرأ ذمته بفعله جالس مع عدم الاثم والافضل الفعل من قيام لما ورد من أن صلاة الجالس في النفل على النصف من صلاة القائم (قوله وأما نية ذلك) أي نية النفل قائما فلا تكفي في وجوب القيام إلا إذا نذر بالخصوص كقوله على صلاة ركعتين من قيام (قوله ولا يجوز أن يتنفل (٣٠٠) مضطجعا) بل لا تصح في هذه الحالة كذا قرر بعض الشيوخ رجه الله تعالى

(قوله وما يتعلق بها) أي بفرائض الصلاة أي من سنن ومستحبات وغير ذلك (قوله شرع قصدا الخ) فيه إشارة إلى أن هناك شيئا شرع فيه غير مقصود وهو ما أشار له بقوله بعد وانجز به الكلام الخ (قوله عند الشك في الاتيان بها الخ) لا يخفى أن المصنف والشارح لم يتكلموا على ذلك ونحن نبينه فنقول ان الشخص إذا تحقق في أوطن صلاة عليه فيجب عليه أن يأتي بها ولو في وقت النهي وأما عند الشك فيتوفي أوقات النهي وجوب باقي المحرم ونذبا في المكروه ويفعله فيما عداهما لكن يشترط أن يستدل علامة لا بمجرد

ستر نجس بطاهر ليصلي كالصحيح على الأرجح (ش) يعني أنه يجوز للمريض وكذا الصحيح أن يصلي على فراش نجس إذا بسط عليه ثوبا طاهرا كتيفا وأما الحرير فلا يجوز الجلوس عليه ولو ستر بكتان أو قطن لأنه أشد حرمة من النجس لكن هذا يخالف لما مر من أن الحرير مقدم على النجس وقد يقال ما هناك في حال الضرورة وما هناك في حال عدمها (ص) ولتنفل جلوس ولو في أثناءها أن لم يدخل على الاتمام لا اضطجاع وان أولا (ش) أي ويجوز للتنفل الجلوس مع القدرة على القيام ولو في أثناء الصلاة كما لو صلى ركعة قائما وأراد أن يجلس في الثانية أن لم يدخل أولا لم يترتب القيام بأن نذر ذلك باللفظ وأما نية ذلك فلا تكفي كما هو المرتضى وان خالف وأتم جالس بعد أن التزم الاتمام قائما أو لا تبطل صلاته كذا ينبغي ولا يجوز له أن يتنفل مضطجعا مع القدرة على ما فوقه وان دخل على ذلك أولا وابتدأ النافلة به ويجوز للمريض * ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وما يتعلق بها شرع قصدا في الكلام على حكم قضاء الصلاة الفائتة وترتيبها في نفسها ومع غيرها وبيان كيفية ما يفعل عند الشك في الاتيان بها أو في عينها أو في ترتيبها وانجز به الكلام إلى بيان حكم ترتيب الحاضرين فقال مشير الحكم العام بقوله

﴿فصل وجب قضاء فائتة مطلقا﴾ (ش) يعني ان الصلاة الفائتة يجب على المكلف قضاؤها فوراً سواء تركها عمدا أو سهواً وسواء تركها في بلاد الاسلام أو الحرب والمؤلف

الوهم (قوله أو في ترتيبها الخ) لا يخفى ان الذي شك في ترتيبها ان كانت معينة فقد تكلم عليها المصنف وان لم تكن معينة فلم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح ونبينها ان شاء الله تعالى (قوله به) أي بسببه أي بسبب الكلام على قضاء الصلاة الفائتة الكلام الخ (أقول) وما المانع من أن يكون هذا مقصودا ابتداء ولا ينافي ذلك كون المصنف صدر الباب ببيان حكم الفوائت لكون الكلام فيها أكثر ثم بعد ذلك وجدت ابن الحاجب انما عده هذا الفصل للفوائت ولم يذكر مسألة الحاضرين نعم ذكرها المصنف في شرحه عليه فكان الشارح لاحظ مقصود ابن الحاجب فجعل الباب مقصودا له دون الحاضرين بقي أن يقال ولم يقصد ابن الحاجب الأمرين معا (قوله الحكم العام) هو المشار له بقوله وجب الخ لأن ظاهره سواء كانت كثيرة أو قليلة علم ترتيبها من الأخرى أم لا كان معها حاضرة أم لا إلى غير ذلك ﴿فصل قضاء الفوائت﴾ (قوله فائتة) أي محقة الفوات أو مظنونته أو مشكوكته وأما الوهم والتجوير العقلي فلا كما إذا بلغ الصبي وترههم أو جوز أن عليه صلاة كما ذكرها الخطاب (قوله فورا) أي ولا يجوز له أن يؤخر إلا بمقدار ما يحتاج اليه من معاشه قال أبو الحسن انظر هل درس العلم من ذلك أم لا و مراده بالعلم غير العيني وأما العيني فيقدم مطلقا وكذا التمر يض واشراف القريب ونحوه فيما يظهر أبو محمد صالح ان قضى في كل يوم يومين لم يكن مفراطا اليوم فلا الالين لا يقدر إلا عليه ومن ذلك من يصلي مع كل صلاة صلاة والطاهر ان مرادهم بقوله لم يكن مفراطا أي مع

الاشغال الحاجية أى انه مع الاشغال الحاجية أقل ما يقضى كل يوم يومان وأما عند عدمها فيجب قضاء الممكن وسرر ولا تجوز تأجيله إن عليه الفوائت الأفعر يومه والشفع والوتر لا غيره كالترابح فان فعل أجز من حيث كونه طاعة وانهم من حيث التأخير (قوله سواء تركها) فيه إشارة إلى أن قول المصنف مطلقا راجع لقوله فائتة ويصح رجوعه أيضا لقضاء أى قضاء غير مقيد بوقت لكن يستثنى المشكوكه (قوله ومع ذلك) أى وقدره ولا يأتى العجز إلا بالاكراه ولا يأتى في النهار يتنزل في الليلتين فان زال الاكراه قبل خروج الوقت أعاد استحبابا مادام الوقت فان خرج الوقت فلا إعادة وان زال في الصلاة بطلت لان زوال الاكراه كذا كر (قوله شرطا) صفة لموصوف محذوف أى وجوب بشرطيا وأعر به هرام حلا من ترتيب ولا يخفى أنه يشمل ما إذا ضاق الوقت عن فعلهما بحيث صار ما يسع منه فعل الأولى فقط وينبغي أن يقال الترتيب واجب غير شرط (٣٠١) (قوله على المعروف) راجع لقوله أوفى الانشاء

لا الأول فقد اتفق على وجوب ترتيب الحاضرين وان كان خالف أعاد الثانية بخلاف ومقابل المعروف ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني انه لو ذكر الطهر في عصر يومه فان فيه النصيب الا في فيما لو ذكر يسير الفوائت في حاضرة (قوله ووجب مع ذلك لا شرطا) لا يخفى ان هذا من تعارض وقتين وقت الفائتة الذي هو زمن تذكرها ووقت الحاضرة فلما تعارض الوقتان قدم وقت المتقدمة على وقت الحاضرة (قوله أعاد الحاضرة استحبابا بعد انباه الخ) ولو مغربا أو عشاء بعد وتزلان الاعادة المذكورة ليست لفضل الجماعة (قوله بناء على أن كل خلل الخ) وقد حصل الخلل في صلاة الامام فليكن في صلاة المأموم (قوله وهنا لا خلل في صلاة المأموم) أصل العبارة البساطي ونصه وانما ذلك بالنظر إلى الخلل في الصلاة نفسها وهنا الصلاة نفسها لا خلل فيها اهـ فزاد الشارح ماترى وهو

تكم على أربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحواضر والفوائت في أنفسها وترتيب الفوائت مع الحواضر فأشار إلى الأخير بقوله ويسيرها مع حاضرة وإلى ما قبله بقوله والفوائت في أنفسها وإلى ما قبله بقوله ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطا وإلى ما قبله بقوله فوجب قضاء الخ (ص) ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطا (ش) أى ووجب مع ذلك انشاء في الانشاء على المعروف ترتيب الحاضرتين كالطهر والعصر أو المغرب والعشاء فيقدم الطهر على العصر والمغرب على العشاء فلو بدأ بالأخيرة ناسيا الأولى أعاد الأخيرة مادام الوقت بعد أن يصلى الأولى فلو بدأ بالأخيرة وهو متذ كر الأولى أو جادل للحكم أعاد الأخيرة أبدا بعد أن يصلى الأولى (ص) والفوائت في أنفسها (ش) عطف على حاضرتين فقيدهما ذلك كرمسلط عليه أى ووجب مع ذلك ترتيب الفوائت كثر أو قلت متمثلة أو مختلفة في أنفسها لكن ليس بشرط فلا يلزم من عدمه العدم فلا يعيدها أصلا لو خالف ونكس ولو عاهد الأذبال فراغ منها خرج وقتها (ص) ويسيرها مع حاضرة وان خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف (ش) هو أيضا مجرور وعطفا على ما عطف عليه ما قبله أى ووجب مع ذلك لا شرطا أيضا ترتيب يسير الفوائت أصلا أو بقاء اذا اجتمع مع الحاضرة فيقدم عليها وان خرج وقتها على مذهب المدونة واختلف في أكثر اليسير هل أربع صلوات وهو مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة أو خمس صلوات وهو قول مالك وقدمه ابن الحاجب وشهره جماعة منهم المازري وتنسب البدعة بالحاضرة مع الفوائت الكثيرة ان لم يخف فوات الوقت والاوجب (ص) فان خالف ولو عاهد أعاد بوقت الضرورة وفى إعادة مأموه خلاف (ش) هذا راجع لقوله ويسيرها مع حاضرة الخ أى فان خالف ولو عاهد أعاد الحاضرة على يسير الفوائت أعاد الحاضرة استحبابا بعد انباهه يسير الفوائت بالوقت الضروري المدرك فيه ركعة بسجدة نياها كثر وهو الغروب في الظهرين والفجر في العشاءين والطلوع في الصبح كالمخالف ناسيا في الحاضرتين وهل يعيد مأموه الامام المعيد وشهره ابن بزرة بناء على ان كل خلل في صلاة الامام خلل في صلاة المأموم أولا إعادة على مأموه وهو الذى رجع اليه مالك وقاله ابن القاسم واختاره النخعي وطائفة بناء على ان الاعادة للخلل في الصلاة نفسها وهنا لا خلل في صلاة المأموم وانما هو في صلاة الامام لانه هو الذى عليه اليسير المقدم عليه الحاضرة والراجع منهما الاعادة (ص) وان ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ

مضر وحاصل كلام البساطي ان الاعادة للخلل في الصلاة نفسها أى لكونه اختل منها شرط وهنا لم يختلف منها شيء لانها مستوفية الشروط والاركان فقول الشارح وانما هو في صلاة الامام لا يصح (قوله والراجع منهما الاعادة) ضعيف بل الراجع كما قرره الاشباح واعتمده عدم الاعادة (تنبيه) انما جرى خلاف في إعادة المأموم وجزموا باعادة مأموه المصلى بالنجاسة حيث يعيد لان الخلل الذى يحصل بالصلاة بالنجاسة أشد من الخلل الحاصل بترك الترتيب (قوله في صلاة) أى فرض أو نقل ما عدا الحنافة فانه يتمها ولا يلحق بها عيبد ولا كسوف ولا استسقاء كما هو ظاهر كلامهم (قوله ولو جمعة) كان الأولى حذفها لان الفضل لا يتصور منه جمعة أو يأتى بها بعد قوله وامام ومأموه والاول أولى للاستغناء عنها بذكرها ثانيا (قوله قطع فذ) وجوبه وظاهر المذهب قاله في التوضيح وذكرا أن القول بالاستحباب مشكل

(قوله وشفع ان ركع) أى استحباً كما يفيد أبو الحسن أو وجوباً كما هو مقتضى كلام بعض الشراح وهذا الحكم عام في الصبح والجمعة وصلاة العصر كالمغرب على قول ضعيف ومقابله قولان الاتمام ورجه ابن عرفة والقطع وهو ما اعتمد الشيخ عبد الرحمن ^(تنبه) محل كونه يشفع ان ركع مقيد بما اذا لم يخش خروج وقت المذكورة فيجزم الشفع ويتعين القطع كان الوقت ضرورياً كما اذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة أو اختيارياً ويتصور في جمع التقديم كما اذا حصل العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكّر الظهر فانه يقطع العصر ويصلى الظهر خشية خروج (٣٠٢) الوقت (قوله لامؤتم) أى فلا يقطع الا أنه يعيدها ظهر اماماً دام الوقت (قوله

ولو جمعة) قال بهرام يريده أنه يتمادى مع امامه ويعيدها ظهرها وهو المذهب وقال أشهب ان علم أنه اذا قطع وصلى المنسية أدرك ركعة من الجمعة قطع والتمادى ولا يعيدها ظهرها وفي شب خلافه ونصه وان لم يوقن ذلك يتمادى مع الامام وأعاد ظهرها أربعاً على ما نقله ابن يونس عنه أى عن أشهب ومقاد هذا كله أن قوله ولو جمعة راجع للمأموم وفي بعض الشراح أنه مبالغة في جميع ما تقدم من قطع الامام ومأمومه وتمادى المأموم (قوله ولا يستخلف الامام على المشهور) ومقابله أنه يستخلف وهو رواه أشهب (وقوله وأما المأموم فيتمادى) وهو مسلم فقد ذكر المواق أنه يتمادى أيضاً اذا ذكر حاضرة في حاضرة وان كان يعيدها بعد ذلك أبداً (قوله فانه لو كمل أربعاً الخ) كذا في نسخة والمناسب لو كمل اثنين وبعد ذلك ففقهه وقفه مع ما يأتى في قول المصنف في سجود السهو وأتم النقل وقطع غيره (قوله ولو أراد ذلك) أى الموافقة التي شرح بها كلام المصنف (قوله وعليه حل حله) أى على المخالفة وهو نص ابن فرحون وهو ضعيف (قوله وكل فذ بعد شفع) ويعيد كما يدل عليه قوله فان خالف ولو عمداً الخ والامام أولى من الفذ بهذا الحكم (قوله ركعتين) أى نامتين (قوله ثلاث من غيرها) أى أتم ثلاث ركعات بسجدة فيها أى لفعله المعظم فان ذكره قبل عقد الثالثة رجع وتشهد وسلم (قوله وظاهر كلام أهل المذهب) أى من التكيل بعد الثلاث من غير المغرب وبعد ركعتين من المغرب الذي أشار اليه المؤلف بقوله وكل الخ (قوله الاعادة الواجبة) أى باعتبار مشتركى الوقت (قوله سوا عاقته ناسياً أو عامداً) إشارة الى تفسير الاطلاق فقول المصنف منسية أى طرأ لها النسيان فلا يأتى في انهار ككت في الاول عمداً أو سهواً ويجوز أن يراجع قوله

وشفع ان ركع وامام ومأمومه لامؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة (ش) يعنى أن المصلى فذا أو اماماً أو مأموماً اذا ذكر صلاة يجب ترتيبها مع ما هو فيه كما لو تذكّر خمساً أو أربعاً على الخلاف الى واحدة وهو في صلاة فان كلاً من الفذ والامام يؤمر بقطع ما هو فيه ان لم يركع فان ركع ركعة بسجدة فيها شفعها أى كملها ركعتين نافله وسلم وسواء ذكر فيها ما خرج وقته أم لا كما لو ذكر ظهر يومه في عصره لكن ان يتمادى بعد ذلك رجع في غير مشتركى الوقت لما تقدم من أن الترتيب ليس شرطاً في غير المشتركين وعلى رواية ابن الماجشون من الشرطية تبطل فانه في توضيحه واذا قلنا يقطع الامام ولو جمعة فتبطل صلاة المأمومين ولا يستخلف الامام على المشهور وأما المأموم فيتمادى مع امامه ويعيد غير المشاركة في الوقت استحباً بعد ان يسهل بما ذكره من الصلوات اليسيرة وأبداً في المشاركة بعد ان يسهل بمشاركته الشرطية ترتيباً ما مع الذكر ولذا قال ابن عبد السلام ان التمدادى مشكل اذ فيه مراعاة حق الامام بالتمادى على صلاة فاسدة يجب على المأموم اعادتها ولا حق للامام في ذلك ولا فرق في تمادى المأموم واعادة ما هو به في الوقت بين الجمعة وغيرها ويعيدها جمعة ان أمكنه والا ظهرها اذ هي بدلها فيرجع اليه عند تعذر الاصل ومقتضى قوله وشفع ان ركع في الفرض وأما النفل فيقطع ركعاً أم لا فيظهر تأثيره في فانه لو كمل أربعاً لم يظهر للذكر تأثيره بخلاف الفرض فانه يظهر فيه الاثر وهو شفعه نقله بعضهم ثم ظاهر كلامه مخالفة الامام والمأموم للفذ في التفصيل السابق ولو أراد ذلك لآخر قوله وشفع ان ركع الخ عن قوله وامام ومأمومه وعليه حل حله وهو نص ابن فرحون والذي يظهر من كلام التذويب ان الامام ومأمومه كالفذ في التفصيل وعليه فيكون في كلامه الحذف من الثانى لدلالة الاول عليه أو بآتي بالكاف فيقول كامام ومأمومه ليؤذن بالتفصيل (ص) وكل فذ بعد شفع من المغرب (ش) يعنى أن الفذ اذا ذكر اليسير من الفوائت بعد ما أتم من المغرب ركعتين فانه يكملها بنية الفرض ولا يخرج عن نقل لئلا يلزم النقل قبلها ولان ما قارب الشئ يعطى حكمه وهذا هو العلم في قوله (كثلاث من غيرها) أى كما يكمل غير المغرب اذا ذكر اليسير بعد ما كمل ثلاث ركعات وهو ظاهر كلام أهل المذهب ولو في مشتركى الوقت ثم بعد التكيل بفعل ما تقدم من الاعادة الواجبة والمستحبة وعلى هذا التعميم درج الشيخ سالم في شرحه ونظر فيه الاجهوى رى في شرحه بقوله وفيه نظر لما تقدم من أن من ذكر حاضرة في حاضرة ان صلاته تبطل بمجرد الذكر وأيضاً لا معنى لوجوب تكيل صلاة تجب اعادتها أبداً وليس من مساجين الامام وأيضاً كلام المؤلف في التكيل بنية الفرض وهذا لا يتأتى فيمن تذكّر حاضرة في حاضرة (ص) وان جهل عين منسية مطلقاً صلى خمساً وان علمها دون يومها صلاها نواً باله (ش) يعنى أن من تذكّر فائتة من الصلوات الخمس سوا عاقته ناسياً أو عامداً

من الفذ بهذا الحكم (قوله ركعتين) أى نامتين (قوله ثلاث من غيرها) أى أتم ثلاث ركعات بسجدة فيها أى لفعله المعظم فان ذكره قبل عقد الثالثة رجع وتشهد وسلم (قوله وظاهر كلام أهل المذهب) أى من التكيل بعد الثلاث من غير المغرب وبعد ركعتين من المغرب الذي أشار اليه المؤلف بقوله وكل الخ (قوله الاعادة الواجبة) أى باعتبار مشتركى الوقت (قوله سوا عاقته ناسياً أو عامداً) إشارة الى تفسير الاطلاق فقول المصنف منسية أى طرأ لها النسيان فلا يأتى في انهار ككت في الاول عمداً أو سهواً ويجوز أن يراجع قوله

هذا اذا كان الجهل الخ إشارة الى أن قوله مطلقا راجع لقوله وان جهل ويصح أن يرجع لقوله منسبة أي جهل جهلا مطلقا ونسي نسيانا مطلقا يحترز به عن النسيان أو الجهل المقيد بذلك وان شئت قلت في تفسيره علم يومها أو جهله في يومين أو ثلاثة أو في الاسبوع (قوله لا يدري ماهي) تفسير للجهل أي ان المراد بالجهل عدم العلم بالشيء الشامل (٣٠٣) للشك وانظر والوشم (قوله فانه يصلي الصلوات

الخمس) الا انه يبدأ بالليلتين اذا علم أن المقدم في تلك الحالة أن يصل وتقدم النهاريات اذا علم تقدمها وان شك خير (قوله اذا لا يطلب منه) الاولى التفريع والا كان مصادرة (قوله فاذا نوى يومها) أي على جهة الكمال لان المذهب لا يشترط تعيين اليوم (قوله أم لا) أي أم لا تعرف مرتبة احدها من الاخرى هذه لم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح وحاصلها انه اذا ترك صلاتين لا يدري ماهما ولا يدري نسبة احدهما من الاخرى فلا يخلو من ان يعلم انهما من يوم واحد والليلة التي تليه أو التي تليها أو من يومين أو لا يعلم ذلك فان كان يعلم انهما من يوم واحد لكن لا يعلم اهمما صبح وظهر أو صبح وعصر أو صبح ومغرب أو صبح وعشاء أو ظهر وعصر أو ظهر ومغرب أو ظهر وعشاء أو عصر ومغرب أو عصر وعشاء أو مغرب وعشاء أو صبح وعشاء فانه يصلي خسا يبدأ بالصبح ويختم بالعشاء هذا فيما اذا كان الليل متأخرا وأما اذا كان متقدما كما اذا كان لا يدري هل هي المغرب والعشاء أو المغرب والصبح أو المغرب والظهر أو المغرب والعصر أو العصر أو العشاء أو الظهر والعشاء والعصر أو الصبح والظهر أو الصبح والعصر أو الظهر والعصر فانه يصلي ستا يبدأ بالمغرب وان كان يعلم انهما

لا يدري ماهي فانه يصلي الصلوات الخمس اذا تبرأته الاجم اذ هو مطلوب ببراءة الذمة لان كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هي المنسية أو المتروكة فصار عدد حالات الشك خسا فوجب استيفائها ويجزم النسيئة في كل واحدة من الخمس بأنها هي فلا يقال النسيئة مترددة هذا اذا كان الجهل للغة ثمة غير مقيد بليل ولا نهار وهو معنى الاطلاق فلو علم انها نهارية صلى ثلاثا أو ليلية صلى اثنتين فان علم الفائتة بكونها ظهرا مثلا الا انه جهل يومها فلم يعلم أهو السبت أو الاحد أو غيره فانه يصلي الصلاة المعينة ولا عبرة بكون يومها مجهولا اذا لا يطلب منه تكرار الصلاة بحسب عدد أيام الاسبوع اذا اختلفت الصلاة المعينة باختلاف الأيام فاذا نوى يومها الذي تركت فيه فقد برئت ذمته اذ لو كررها لا يحيل في نيته الاعلى يوم مجهول فاذا كان لا بد من الاحالة على مجهول فلا فائدة في التكرار وهذا معنى قوله صلاتها ناوله أي صلاتها ناولها يوم الذي يعلم الله أنها له والافاليوم المجهول لا ينوي (ص) وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا وندب تقديم ظهر (ش) هذا شروع فيما اذا كانت المنسية أكثر من واحدة وليعلم ان المنسي اذا زاد على الواحدة فلا يخفى او اما أن يكون صلاتين أو أكثر والصلاتان اماميتين أو لا وغیر المعينتين اما أن تعرف مرتبة احدهما من الاخرى أم لا فان عرفت مرتبتهما فاما من يوم أو أكثر فان كانا من يوم فهي اما ثالثتها أو رابعتهما أو خامستهما وان لم يكونا من يوم فالثانية اما ثلثتها وهي سادستها وحادية عشرتها وسادسة عشرتها وحادية عشرتها وبنها وحادية ثلاثينها والافهي سمية أي مماثلة لثانيتها أو ثالثتها أو رابعتهما أو خامستهما فافشار المؤلف لما اذا كانا من يوم وعرف مرتبة الثانية من الاولى بقوله وان نسي الخ والمعنى ان من نسي صلاة وثانيتها من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري اهم من صلاة النهار أو هم من صلاة الليل أو احدهما من صلاة النهار والاخرى من صلاة الليل ولا يدري هل الليل سابق النهار أو النهار سابق الليل فيحتمل كونهم ما ظهروا وعصرا أو عصرًا ومغربًا أو مغربًا وعشاء أو عشاء وصبحًا أو صبحًا وظهرًا فانه يصلي ست صلوات متوالية يختم بما بدأ به لاحتمال كونه المتروك مع ما قبله فيأتي بأعداد تحيط بحالات الشكوك ويستحب له في جميع مسائل الباب كلها أن يبدأ بالظهر ويختم بها لانها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ان من نكس الفوائت عمدا أو جهلا لا إعادة عليه اذ بالفراغ منها خرج وقتها وترتيب المفعولات انما هو مع بقاء الوقت فبراءة ذمته تحصل بخمس صلوات فصلاته السادسة انما هي لحصول الترتيب وقد علمت سقوط طلبه حينئذ على الراجح وأما على مقابلته من ان من ترك الترتيب في الفوائت يعيد أبدأ فلا اشكال فهو مشهور مبني على ضعيف وهذا لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما يأتي ومنه قوله وأعادا للبتداء الخ (ص) وفي ثالثتها أو رابعتهما أو خامستهما كذلك يثنى بالمنسي (ش) يريد انه اذا نسي صلاة وثانيتها ولا يدري ماهما أو صلاة ورابعتهما أو خامستهما فانه يصلي ست صلوات كما اذا نسي صلاة وثانيتها الا أن صفة القضاء مختلفة ففي الاولى يبدأ بالظهر ويثنى بثانيتها وهي المغرب ويثلاث بثانيتها وهي الصبح ويربع بثانيتها

من يومين أو لا يعلم هل هما من يوم واحد أو من يومين فانه يصلي الخمس مرتين (قوله والافهي سمية) أي وان لم تكن مماثلتها الخ (قوله في جميع مسائل الباب كلها) هذه الكلية غير مسلمة الا أن يراد الكل المجموع لما يتبين لك (قوله وقد علمت سقوط طلبه على الراجح) أي فيكون مشكلا (قوله فهو مشهور) هذا هو الجواب أي فالحكم بكونه يصلي ستا مشهور مبني على ضعيف وهو ان الترتيب شرط

(قوله أي بالثاني من المنسي) لما كان قوله بثنائي المنسي رجايتوهم منه ان الثاني خارج عن المنسي لان المضاف غير المضاف اليه وانه ليس منسيادفع ذلك بقوله أي بالثاني من المنسي مفيدا ان المغايرة بالكلية والجزئية (قوله اذا فرض) بيان لارشاد المعنى وبه أي بقوله لعل التثنية الخ (قوله فليس المراد الخ) بل المراد به ضد ثلث الخ وضح لان التثنية باعتبار ما انفصل عنه والافلام مفهوم لقوله يثنى لانه يثنى و يثلاث ويربع وهكذا (قوله وبه يندفع الاعتراض الخ) لا يخفى ان الاعتراض كما أفاده من وجهين الا أن الاول يندفع بما قال دون الثاني (قوله عين المنسي) أي جنس المنسي وذلك لان المنسي اثنان لا واحد (قوله ليست اتمام المنسي بل ببعضه) كذا في نسخة السارح فاذا علمت ذلك فاللام في اتمام معنى الباب يدل على قوله بل ببعضه أي ان التثنية انما هي ببعض المنسي أي بجزئه (قوله هو مجموع المعطوف والمعطوف الخ أي المشارة (ع . ٣) بقوله وفي ثالثها لان المعنى وفي صلاة وثالثها فالمعطوف عليه صلاة والمعطوف هو قوله وثالثها وكذا يقال فيما بعد ولا يقال انه لا يحتاج لهذا بعد قوله سابقا بالثاني من المنسي لانا نقول هذه عبارة أخرى غير الاولى ولا يعترض الا اذا كانت العبارة واحدة (قوله وصلى الخس مرتين) محتمل لامر ين احدهما ان يصلي صلاة كل يوم متواليه وهو مختار ابن عرفة والثاني انه يصلي كل صلاة من الخس مرتين فيصلي الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا للعشاء وهو قول المازري فان فصرا على الاول لاختيار ابن عرفة له يراد بالخس مرتين صلاة يومين والى هذا القول ذهب شارحنا حيث قال بأن يصليها ثم يعيدها (قوله انظر وجهه في شرحنا الكبير) ووجه ما ذكره الخطاب ان البراءة يقينا بست صلوات فيثنى فيها بالمنسي فلا يكلف عشر اقصير سابعها عزلة ثانیها وثالثها عیزلة ثالثها وثاسعها عزلة رابعها وعاشرها عزلة خامستها وهكذا يقال في ثمانية عشرها رسائر ما هو من يوم آخر وهو غير مماثل لها فمن نسي صلاة

وهي العصر ويخمس بثالثها وهي العشاء ويسدس بثالثها وهي الظهر وفي الثانية يبدأ بالظهر ثم يثنى بعشاء الآخرة ثم بالعصر ثم بالصبح ثم بالمغرب ثم بالظهر وفي الثالثة يبدأ بالظهر ثم يثنى بالصبح ثم بعشاء الآخرة ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فقوله يثنى بالمنسي أي يثنى بثنائي المنسي أي بالثاني من المنسي كما يرشد اليه المعنى اذا فرض ان الاولى وثالثها اورابعها او خامستها كل منها منسي وبعبارة أخرى لعل التثنية بالنظر الى فعل كل صلاة والصلاة التي قبلها فقط أي بوقع المنسي في المرتبة الثانية بالنسبة لما انفصل عن فعله فليس المراد يثنى ضد ثلث ولا ضد يربع ولا ضد يخمس ولا ضد يسدس بل المراد انه بوقعه في المرتبة الثانية وبه يندفع الاعتراض عليه بانه لام مفهوم يثنى بل يثلاث ويربع ويخمس ويسدس وبأن عين المنسي مجهولة فكيف يقول يثنى بالمنسي ثم التثنية ليست اتمام المنسي بل ببعضه لان التثنية هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلعل في الكلام مضافا مقدر أي ببقاى المنسي (ص) وصلى الخس مرتين في سادستها وحادية عشرتها (ش) يعني انه اذا نسي صلاة وسادستها ولم يدرك ما هما أو صلاة وحادية عشرتها فانه يصلي الخس مرتين بأن يصليها ثم يعيدها متواليه ونذب تقديم ظهر لانهم مائة ثلثان من يومين لان سادستها وهي مائة المنسية من يوم ثان وحادية عشرتها هي مائة المنسية من يوم ثالث وكذا الحكم في كل مائة ثلثين كسادسة عشرتها وحادية عشرتها وما أشبه ذلك وانما وجب الخس مرتين لان من نسي صلاة من يوم لا يدري عينها فيصلي لكل منسية خسا لانها ان كانت الاولى ظهر اخادية عشرتها ظهر اليوم الثالث وسادسة عشرتها ظهر اليوم الرابع وحادية عشرتها ظهر الخامس وهو لا يدري أهى ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح فما ثلثها كذلك ولذا لو علم ان المنسية ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح أو حادية عشرتها أو سادسة عشرتها الخ صلى ظهرين فقط أو عصرين أو مغربين أو عشاءين أو صبحين وسكت المؤلف عن حكم ما بين المائتين كصلاة وسابعها الى عاشرتها وكصلاة وثانية عشرتها الى خامسة عشرتها وهكذا والظاهر بل الصواب ان حكمه كذلك من وجوب صلاة الخس مرتين للعلل السابقة وهو انهما مجهولتان من يومين فيصلي لكل مجهولة خسا كما قال العلامة البساطي وقال الخطاب يصلي ستا يثنى بالمنسي انظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وفي صلاتين من يومين معينتين لا يدري السابقة صلاهما وأعاد المبتدأة

ومماثلة ثانیها وهي سابعها يصلي ست صلوات متتابعة مرتبة بمنزلة من نسي صلاة وثانیها ومن نسي صلاة (ش) ومماثل ثالثها وهي ثامناتها يصلي ست صلوات كن نسي صلاة وثالثها فيصلي صلاة ثم يترك ثانیها ثم يصلي ثالثة ثانیها وهكذا الى أن يصلي ست صلوات ومن نسي صلاة ومماثل تالية تالية ثانیها وهي تاسعها كن نسي صلاة ورابعها يصلي صلاة ويترك ثانیها وتالية ثانیها ثم يصلي صلاة ويترك تالية تالية ثانیها وهكذا أي فيصلي صلاة ويترك اثنتين ثم يصلي صلاة ويترك اثنتين وهكذا الى أن يتم ست صلوات (قوله وفي صلاتين) أي وفي نسيان صلاتين من باب الاشتغال لانه قد تقدم اسم وهو قوله في صلاتين وثاخر عنه فعل عامل في ضميره وهو قوله صلاهما فجملة صلاهما مفسرة للعامل المقدر في قوله وفي صلاتين الخ اذ تقديره موصل في نسيان صلاتين (قوله وأعاد المبتدأة) وجوبها والفرق بين إعادة المفعول هنا وجوبها وبين أعادتها استحبابا في قوله فان خالف ولو عمدا أعاد بوقت

الضرورة أن الترتيب هنا لا يتصور حصوله بكل وجه إلا بإعادة المفعول فكان مما لا يتصل إلى الواجب إلا به فهو واجب بخلاف الأول هذا ما ظهر لي في الجواب اهـ (قوله لا يدري السابقة من الصلاة) هكذا في نسخة بالافراد والمناسب من الصلاتين الآن يراد الجنس المتحقق في أكثر من واحد (قوله بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر) أي بأن عرف بأن الظهر سبب والعصر ثلاثا ولا يعلم السابق منهما على الآخر وقوله أو يعلمه أي يعلم السابق أي بأن عرف أن السبت سابق على الأحد لكن لا يدري الظهر السبت أو الأحد (قلت) وخلاصة هذا أن اليومين معينان فتبقى ثلاثة اليومين غير معينين كأن يعلم أن عليه الظهر والعصر وأنهم من يومين لكن لا يدري أي اليومين فقوله ان لم يتعين اليومان اتفاقا لا يظهر ذلك الشرط الا اذا كان ما قبله يدخل فيه تلك الصورة وقد علمت مما قررنا عدم الدخول (قوله كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما) أي وعرف بالكل يوم ولا يخفى أن تعيينه ليس قاصرا على تلك الصورة كما هو ظاهر بل هو شامل لصورة أخرى وهي ما إذا علم السابق منهما ولا يدري أي الصلاتين له ثم لا يخفى أن كلامه هذا يشعر بأن موضوع الخلاف ما ذكره وليس كذلك بل موضوع الخلاف الصورة الثانية التي ذكرناها (قوله وقيل ان عرف اليومين الخ) قصره على صورة وهو ما إذا عرف أنها السبت والأحد ولا يدري أي الصلاة لهذا أول هذا (٣٠٥) ولوعلم أن السبت سابق على الأحد وأما لو عرف

أن السبت الظهر والأحد العصر ولا يدري ما هو السابق فلا يأتي فيه ما ذكره من كونه يصلي لكل منهما ظهرا وعصرا (قوله وبهذا يدفع اعتراض المواق) حاصل اعتراضه أنه يقول ان ابن يونس صواب أنه يصلي ظهرا بين عصرين أو عصرين بين ظهريين لا فرق بين كون اليومين معينين أو غير معينين ومقابلته انه اذا كان اليومان معينين يصلي لكل يوم صلاتين فالمصنف حيث قيد بقوله معينين قد جاء على غير مختار ابن يونس فيكون ذاهبا للقول الضعيف وحاصل الجواب ان قوله معينين ليس صفة ليومين حتى يأتي الاعتراض بل صفة لصلاتين بمعنى فرضين (وأقول) حامدا لله تعالى انه لا اعتراض على جعله صفة ليومين

(ش) أي وفي نسبان صلاتين معينتين كظهر وعصر مثلا من يومين لا يدري السابقة من الصلاة بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر أو يعلمه ولا يدري أي الصلاتين له صلاهما وأعادا لمبتدأة حتى يصير ظهرا بين عصرين أو عصرين بين ظهريين ان لم يتعين اليومان اتفاقا وكذا ان تعينا كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما فتعينتين بالتاء صفة لصلاتين حقه ان يتصل بوصفه لا مذكور صفة ليومين اذ لا فرق بين كون اليومين معينين كسبت واحد أو غير معينين على المشهور وقيل ان عرف اليومين كسبت واحد فيصلي ظهرا وعصرا السبت وظهرا وعصرا الأحد ويصح أن يكون معينين بالتدوير صفة لصلاتين أيضا وذكر الصفة باعتبار أن الصلاتين بمعنى الفرضين ويفهم الاطلاق في اليومين صريحا على هذا الضبط أيضا وبهذا يدفع اعتراض المواق (ص) ومع الشك في القصر أعاد أثر كل حضرة سفريه (ش) يعني فان شك مع ما تقدم في القصر أي نسي ظهرا وعصرا معينتين من يومين لا يدري السابقة منهما وشك مع ذلك هل كان الترتيل لهما في السفر أو في الحضر فالصحيح أنه يصلي ظهرا حضرة ثم هي سفريه ثم عصرا حضرة ثم هي سفريه ثم ظهرا حضرة ثم هي سفريه وليست البداءة بالحضرة متعينة كما يشعر به كلام المؤلف كان الحاجب بل يصح العكس لكن البداءة بالحضرة أولى لانها مجزئة سواء كان ترتيبها في النعمة حضرة أو سفريه بخلاف العكس ولا مفهوم لقوله اثر بل المراد بعدلان حقيقة الاثر ما كان من غير انفصال وهو لا يشترط ولو أبدل اثر بعبء كان أولى لانه لا يتقيد بالفورية والبعدية تصدق بالتراخي والماخوذ من المتن انه لا يعيد المغرب والصبح لانهما لا يقصران خلافا لما يقول باعادتهما كما هو قول حكام ابن عرفة ولا فائدة فيه (ص) وثلاثا كذلك سبعا وأربعا ثلاث عشرة وخمسا إحدى وعشرين (ش) هذا

(٣٩ - خرشي أول) لانه اذا كان الحكم ما ذكره المصنف في اليومين المعينين الذي هو محل الخلاف فأولى محل الاتفاق فتدبر (قوله فالصحيح) ومقابل الصحيح يصلي ظهرا وعصرا تامتين ثم مقصورتين ثم تامتين وهذا القول منقول عن ابن القاسم (قوله بخلاف العكس) بل واعادة الحضرة سفريه ليس بواجب بل مستحب كما قال في لـ لان القصر سنة لا يقال قياس ذلك أن تكون الاعادة سنة كالقصر لانا نقول لا بدع من أن يكون ذلك الفعل أو لا سنة والاعادة مستحبة ألا ترى أنه اذا اشتغل في صلاة عن فعل سنة يعيد في الوقت وحيث حكموا بالاعادة في الوقت فهي مستحبة وهو واضح بل تكون الاعادة في الوقت ناشئة عن ترك واجب كما قالوا اذا ترك مسح أسفل الخف بناء على ان مسح أسفل واجب قال في التوضيح وفي الاعادة لها سفريه اشكال لان اعادة من أتم في السفر مستحبة في الوقت ولا وقت هنا فالذي يأتي هنا على أصل المذهب ان يصلي حضرات ليس الا وانظر هل يقال المسئلة التي أمر بالاعادة فيها في الوقت واذا خرج الوقت لا اعادة انما هي اذا أمر فيها بالقصر فخالف وأتمها وهذا أمر باتمامها بناء على أنها عليه كذلك وأمر بالانتيان بها سفريه لاحتمال أن تكون كذلك فيكون قد حصل له سنة القصر فلا يراعى في ذلك بقاء الوقت (قوله وثلاثا كذلك الخ) معمول لمقدر أي وان ذكر ثلاثا حالة كونها كذلك أي معينات ولا يدري السابقة صلي سبعا وقوله أربعا حذف أي كذلك أي وان ذكر أربعا في حال

كونها كذلك صلى ثلاثة عشر وهكذا يقال فيما بعد (تبيينه) كان حقه أن يؤخر قوله ومع الشك في القصر عن قوله وخمسائهما
 فيذكرها آخر الباب بحسب ما فيها في جميع مسائل الباب قاله ع (قوله لانها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به الخ) حاصله
 ان كلام من الصلوات الثلاث فيه ست احتمالات اثنان مع التقدم واثنان مع التأخر واثنان مع المتوسط وذلك لانه على تقدير تقدم
 الصبح فيحتمل أن يكون الذي بعده الظهر ثم العصر ويحتمل العكس أي أن يكون بعدها العصر ثم الظهر وعلى تقدير توسطها فيحتمل
 أن يكون الذي قبلها الظهر والذي بعدها العصر ويحتمل العكس وعلى تقدير تأخرها فيحتمل أن يكون الاول الظهر ثم العصر ويحتمل
 العكس وكذا يقال في كل من الظهر والعصر فهي احتمالات ثمانية عشر ولا يجمع تلك الاحتمالات الا اذا صلاها سبعا فبينه فقول
 انه اذا صلاها سبعا صلاها أولا مرتبة ثم صلاها ثانيا كذلك ثم صلى الصبح فقد حصل للصبح في الترتيب الاول التقدم على الظهر
 ثم العصر وعند حصول الترتيب الثاني حصل لها التقدم على العصر الكائن في الترتيب الاول ولا يتوسط بينهما الظهر الحاصل في
 الترتيب الثاني وحصل لها المتوسط بين الظهر الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها المتوسط بين العصر
 الكائن في الترتيب الاول والظهر الكائن في الترتيب الثاني فقد حصل لها المتوسطان وحصل لها باعتبار كونها أول الترتيب الثاني
 التأخر عن الظهر ثم العصر أي فالذي قبلها بالصلق العصر وقبل العصر الظهر وحصل لها باعتبار كونها آخر التأخر عن العصر الكائن في
 الترتيب الاول ثم الظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل للظهر باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على الصبح الكائن في أول
 الترتيب الثاني ثم العصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على العصر (٣٠٦)

الكائن في الترتيب الاول ثم الصبح
 الكائن في أول الترتيب الثاني هذان
 التقدمان للظهر وحصل لها أي
 للظهر المتوسط بين الصبح والعصر
 في الترتيب الاول والمتوسط باعتبار
 كونها في الترتيب الثاني بين العصر
 الكائن في الترتيب الاول والصبح
 الاخيرة وحصل لها أي للظهر
 باعتبار كونها في الترتيب
 الثاني التأخر عن العصر الكائن في
 الترتيب الاول ثم الصبح الكائن في
 أول الترتيب الثاني وحصل لها في
 حال كونها في الترتيب الثاني التأخر

من تمة قوله وفي صلاتين من يومين معينتين الخ أي أن من نسي ثلاث صلوات معينات كصبح
 وظهر وعصر من ثلاثة أيام ولا يدري السابقة منها فانه يصلي سبعا الثلاثة مرتبة ويعيدها ثم يعيد
 المبتدأة ثالثة ليحيط بحالات الشكوك لانها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به ويحتمل
 أن الصبح آخرها وأولها الظهر وأوسطها العصر فيعيد الصبح ويحتمل أن الظهر آخرها فيعيد الصبح
 ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح فيعيد العصر بعد الظهر ويحتمل أن الصبح
 متوسطة بعد الظهر وقبل العصر فيعيد الصبح ثلاثة وان نسي أربع صلوات معينات كصبح
 وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام صلى ثلاث عشرة صلاة الاربعة مرتبة ويعيدها
 ويعيدها ثم يعيدها ابتداء ليحيط بحالات الشكوك وان نسي خمس صلوات معينات كظهر
 وعصر ومغرب وعشاء وصبح من خمسة أيام صلى إحدى وعشرين صلاة الخمسة مرتبة
 ويعيدها ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها ابتداء ليحيط بحالات الشكوك فعني قوله كذلك أي
 معينات كانت الايام معينة أم غير معينة مع الشك في التقدم والتأخر فقول التتائي في قوله
 كذلك أي معينات من ثلاثة أيام معينة غير ظاهر (ص) وصلى في ثلاث مرتبة من يوم

عن الصبح الكائن في أول الترتيب الاول ثم العصر كذلك أي الكائن في الترتيب الاول وقس على ذلك حال العصر لا يعلم
 وقد أعطينا الضابط (قوله ويحتمل ان الصبح آخرها) هذا أحد التأخيرين اللذين قد علمنا لهما (قوله ويحتمل أن الظهر آخرها)
 وقبلها بلصقها الصبح وقبلها أي الصبح بلصقها العصر فهذا أحد التأخيرين والتأخر الثاني هو التأخر عن العصر وقبل العصر الصبح أي
 الصبح الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الاول (قوله ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح) لا يخفى ان هذا
 المتوسط الذي العصر محقق بالصبح التي فعلت في أول الترتيب الثاني فالمناسب اسقاطه (قوله ويحتمل ان الصبح متوسطة بعد الظهر
 وقبل العصر الخ) لا يخفى ان هذا المتوسط قد تحقق لها قبل العصر في الدور الثاني لانها صارت متوسطة بين الظهر الكائن في الترتيب
 الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني والضابط على ما مشى عليه أن تضرب عدد المنسيات في أقل منها بواحد وترى يد عليها واحدا أو
 تضربها في مثلها ثم تنقص عدد المنسيات الا واحدا أو تضرب عدد واحد في مثله وترى يد على المجموع عددها أو تضرب عدد
 المنسيات في أقل منها ب اثنين وترى يد على الخارج عدد المنسيات واحدا وهذه الضوابط تأتي فيما لانهاية له من الصلوات كما اذا تركت
 صلوات معينات من ستة أيام ولا يدري السابقة أو ترك سبعا كذلك وهكذا لا يفهم من قول المؤلف (قوله وصلى في ثلاث الخ) مؤخر
 من تقديم وحقه ان يصلي بقوله وان نسي صلاة وثانيتها لانه من تمة ولعل ناسخ المبيضة خرج في غير موضعه ويمكن الجواب انه انما
 ارتكب ذلك لاجل أن يشبه في قوله صلى ستا قوله فيما تقدم وفي ثالثها وأربعتها أو خامستها كذلك طلبا للاختصار

(قوله وأربعاً ثمانية الخ) قال بهرام أربعاً وخمسة ممول لقوله نسي والتقدير وان نسي أربعاً أي حال كونها كذلك أي مرتبة من يوم لا يعلم الأولى صلى ثمانية وان نسي خمساً أي في حال كونها كذلك أي مرتبة من يوم لا يعلم الأولى صلى تسعاً ويحتمل أن يكون أربعاً وخمسة منصوبين على اسقاط الخافض أي وفي أربع يصلي ثمانية وفي خمس يصلي تسعاً قال المرادى وشذ صرف ثمان تشبيهاً بجوار والمعروف عدم الصرف وقيل هما الغتان (قوله من يوم وليلة) فيه إشارة إلى حذف عاطف ومعظوف على قوله من يوم فيكون أراد باليوم النهار فقط وليس هذا معين كما أفاده في لـ إذ قد يطلق اليوم ويراد به الشرط الكامل منه وهو النهار مع الليل وهو دورة الفلك ليلاً ونهاراً (قوله وهذا) أي الخروج من العهدة بما ذكر (قوله فانه يبرأ) (٣٠٧) بأربع صلوات) فإذا علم تقدم النهار بدأ بالظهر ويختم بالعشاء وأما إذا علم تقدم

الليل فيبدأ بالمغرب ويختم بالظهر (قوله وأما إذا كان لا يدري هل كلها الخ) أي والفرض أنه علم تقدم أحدهما بعينه فإذا علم تقدم النهار فيبدأ بالصبح ويختم بالعشاء وإذا علم تقدم الليل فيبدأ بالمغرب ويختم بالعصر (قوله ثم أنه يصليها الخ) لما كان قوله يصلي خمساً صادفاً بالبداية بالظهر الذي عهد في الباب أنه يتقدم أي بين أن ذلك ليس مراداً بل المراد هنا أنه يصليها مرتبة فيبدأ بالصبح فيما إذا علم تقدم النهار ويبدأ بالمغرب إذا علم تقدم الليل (قوله وهو الصحيح) لعل مقابل الصحيح أنه يبدأ بالظهر ويختم بالصبح وحسب

لا يعلم الأولى سبعة وأربعاً ثمانية وخمسة (ش) لما قدم أن من جهل عين منسية يصلي خمساً ومنسية وثانيتها يصلي ستاً وكان الضابط لذلك أنه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة للواحدة فإذا نسي ثلاث صلوات مرتبة أي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فانه يصلي سبع صلوات مرتبة لأن الواحدة المجهولة من الثلاث خمساً فيبدأ بالظهر ويختم بالعصر وإذا نسي أربع صلوات مرتبة أي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فانه يصلي ثمان صلوات مرتبة لأن الواحدة المجهولة من الأربع خمساً وإذا نسي خمس صلوات متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فانه يصلي تسع صلوات لأن الواحدة المجهولة من الخمس خمساً فقوله هنا من يوم أي وليلة ولا بد أن لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه وفهم من قوله لا يعلم الأولى أنه لا يعلم أعيان الصلوات وبعبارة أخرى وما ذكرناه في تقرير وصل في ثلاث مرتبة الخ من أنه لا يدري هل الثلاث من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل ولا يدري هل الليل سابق أو النهار إشارة إلى أنه لو علم أن بعضها من النهار وبعضها من الليل لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك إذ تحصل البراءة حينئذ بست صلوات فيبدأ بالظهر ويختم به لاحتمال أن تكون واحدة من النهار واثنين من الليل وعكسه فيخرج من عهدة هذه الصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا على احتمال كون النهار سابقاً على الليل وأما على احتمال تأخره فلا بد من صلاة الصبح والظهر بعد الصلوات المذكورة وهذا حيث لم يعلم تقدم الليل على النهار ولا عكسه وأما أن علم تقدم أحدهما بعينه على الآخر فانه يبرأ بأربع صلوات في الموضوع المذكور وهو ما إذا علم أن بعضها من النهار وبعضها من الليل وأما أن كان لا يدري هل كلها من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل فانه يصلي خمساً فقط اه ثم أنه يصليها مرتبة وهو الصحيح * ولما فرغ من الكلام على ما قصده من أحكام السهو عن الصلاة كلها شرع في الكلام على السهو عن بعضها فقال

فصل في ذكر كيفية حكم السهو وما يتعلق به والسهو الذهول عن الشيء تقدمه ذكر أولاً وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه ذكر والفرق بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عملاً لا يكون والسهو يكون عملاً لا يكون تغفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لانتك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون وفرق آخر وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن

فصل سجود السهو (قوله حكم السهو) أي سجود السهو أو أن الإضافة تأتي لادنى ملائمة (قوله وأما النسيان الخ) أي فيتنقرد بينهما العموم والخصوص المطلق وهذا مخالف لما قررنا من أن السهو زوال المعلوم عن المدركة فقط والنسيان زوال المعلوم عن المدركة والحافضة معاً (قوله عما لا يكون)

الأولى حذف لا (قوله والسهو يكون عما لا يكون) الأولى إثباتها بدليل ما بعده (قوله تقول غفلة الخ) من باب دخل فهو بفتح الفاء (قوله عن هذا الشيء) أي عن فساد أمر حتى كان أي حتى حصل قلم أتى بالعدم حصوله أي بالغفلة في الحقيقة عن سبب عدم ذلك الشيء (قوله لانتك إذا سهوت عن الشيء لم يكن) أي لانتك إذا سهوت عن أمر لم يتقرر خارجاً يحمل هذا على فعل اختياري سها عن فعله لانه لا شك ولا ريب أنه إذا سها عن فعل اختياري له لا يكون أي بوصف كونه فعلاً اختياريّاً فلا ينافي أنه يكون لا بهذا الاعتبار (قوله وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير) أي والسهو عن فعل النفس بذلك يعلم أن هذا الفرق ملازم للفرق الأول بل هو موضح له كما تبين من تقريرنا ويظهر بذلك التباين بين الغفلة والسهو وأما بين النسيان والغفلة فلم يتعرض له ويظهر أن يكون بينهما التباين لأن النسيان يكون عن فعل النفس تقول نسيت أن أفعل نسيت أن أكل ونحو ذلك ويظهر أيضاً أن هذا التعريف للغفلة لا يظهر بوجه ما ذكر

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغفل عن ذكره الغافلون وفي القاموس ما يفيد ترادف الغفلة والسهو فانه قال غفل عنه
 سها (قوله سها عن الشيء) أي الذي هو من فعله (قوله مطلقا) أي سواء كان عن ثلاث سنن أو أقل (قوله لا امام ومنفرد الخ) اعلم أي
 اصالة والا فالما موم يخاطب بالسجود مع الامام (قوله الكبير) وهو الشيخ أحمد الفيشي احترازاً عن الشيخ محمد الفيشي شارح العزية
 ودأبهم ان شهاب الدين لقب لمن اسمه أحمد وشمس الدين لقب لمن اسمه محمد (قوله أشار الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قائل يقول
 وهل أشار فأجاب بقوله أشار أو معطوف على جواب لما هو آخر وحذف العاطف (قوله بمعنى موجب السجود الخ) أي ففي العبارة
 استخدام ثم لا يخفى ما فيه وذلك لانه يكون حيث ينفذ فيه تناف وذلك لانه أولاً يفيد أن علة السجود السهو حيث قال السهو وقوله وان
 تكرر يفيد ان العلة ما هو أعم فالاحسن أن يرجع الضمير للسهو ويكون في المفهوم تفصيل أي وأما إذا لم يكن سهو فتارة يسجد كما
 اذا طول الخ ويمكن أن يقال ان قوله بمعنى (٣٠٨) موجب السجود تفسير لسهو أي المشار له بقوله سن لسهو (قوله من نوع واحد)

أي نقص أو زيادة (قوله اجماعاً) هكذا حكى البساطي الاجماع على
 عدم التعدد (قوله أو أكثر كنقص
 وزيادة) أي جمهور العلماء على
 أنه لا يتكرر ومقابل ما قاله ابن أبي
 حازم وعبد العزيز من انه تعدد
 بأن يسجد قبل وبعد (قوله فانه
 يسجد له) أي لكن بشرط أن
 يستلزم ترك سنة كالطول بعد الرفع
 من الركوع لان استلزم ترك
 مستحب كتطوير الجلسة الوسطى
 (قوله كما اذا سجد الخ) لا يخفى أنه
 لا حاجة لذلك بناء على ما تقدم له من
 قوله لا امام ومنفرد قائل (قوله
 أو تكلم المصلي الخ) لا يخفى ان
 السبب مقدم على المسبب والمصنف
 جعل السهو المتكرر سبباً في
 سجدتين فقط فتكون السجدتان
 بعد السهو المتكرر فاذا طرأ سهو
 آخر بعد السجود فله حكم آخر فلا
 يقال حينئذ ان المصنف يقيد بكذا
 لان التقيد بكذا انما يكون لو كان
 المصنف محتملاً لغير التقيد ومثل

فعل الغير وقد سها عن الشيء فهو ساه وما وقع في المذهب اختلاف في حكمه قبلها أو بعداً
 بالوجوب والسنية ووجوب القبلي عن ثلاث سنن وسنيته عمادونها وكان الراجح سنيته بعداً
 أو قبلها مطلقاً عنه بقوله (ص) سن لسهو الخ (ش) أي سن لسهو لا امام ومنفرد سجدتان
 والمراد بالمنفرد ولو حكى ليشمل المسبوق اذا قام للقضاء بعد سلام امامه وكلام المؤلف في غير
 المستنكح بدليل قوله فيما يأتي لان استنكحه السهو وفي غير ناشئ عن شك مستنكح والا
 فالسجود له مستحب كما يأتي عند قوله أو استنكحه الشك وقول الشارح وأما السجود
 البعدي فلا خلاف في عدم وجوبه الخ فيه نظر فانه تبع في هذه العبارة التوضيح لكنه معترض
 فان شهاب الدين الفيشي الكبير نقل عن الطراز وأجوبة ابن رشد الوجوب في السجود
 البعدي ولما كان السهو قد يتكرر من المصلي آخر الشارع سجوده الى تمام الصلاة وان كان
 الاصل أن يوثق بالجابر عند مجبوره لكن لو أتى لكل سهو بسجوده عنده لربما تكرر سهوه
 وشق عليه تخفف عنه لطفابه أشار الى ذلك بقوله وان تكرر رأي السهو بمعنى موجب السجود
 من نوع واحد اجماعاً أو أكثر كنقص وزيادة وقتنا بمعنى موجب السجود ليشمل الطول بالحل
 الذي لم يشرع الطول به فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد على ما يأتي وهذا اذا كان التكرار
 قبل السجود للسهو أما ان كان بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا سجد المسبوق مع امامه
 القبلي ثم سها في قضائه بنقص أو زيادة فانه يسجد للسهو ولا يجتزى بسجوده السابق مع الامام
 أو تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضاً كما في النوادر عن
 ابن حبيب واللام في قوله لسهو للتعليل مع ملاحظة سجدتان لانه في نية التقديم أي سن
 الاثنيان بسجدتين أو طلب على وجه السنية الاثنيان بسجدتين لاجل جبراً أو دفع خلل سهو أو جبر
 أو دفع خلل شك فتغلب هنا في السهو فجعله شاملاً للشك بقريته قوله كنتم لشك فقوله وان تكرر
 مبالغة في سجدتان الآتي في كلامه لا في سن لان السهو المكرر لا يتوهم في أصل السجود له
 حتى يبالغ عليه وانما المتوهم السهو المنفرد لانه ربما يتوهم انه لا يسجد له لانه خفيف فكان
 يقول وان انفرد لكن لما كان قوله سجدتان في نية التقديم بالغ عليه (ص) بنقص سنة

ذلك من سجد لنقص قبل سلامه ثم تذكر أنه بقي عليه منها فاتمه وسها فيه فانه يسجد ثانياً (قوله للتعليل) أي التعليل مؤكدة
 لقوله سن (قوله مع ملاحظة) أي فالعلل ليس السنية فقط بل سن السجدتين (قوله أو طلب) هذا في المعنى تفسير لما قبله فالأفضل أن يقول
 أي طلب الخ (قوله وجه السنية) الاضافة للبيان وفائدتها الاجمال ثم التفصيل لانه أوقع في النفس (قوله أو دفع) لا يخفى ان دفع خلل
 السهو جبر فهو تنويع في التعبير والمراد واحد (قوله فتغلب الخ) لا يخفى أن المفرع عليه لا ينتج ذلك انما ينتج أن في المصنف حذف العاطف
 والمعطوف ثم أقول لا يخفى أنه لا حاجة لذلك بل الاولى ان يبقى المتن على ظاهره وقوله كنتم لشك تشبيه فيما تقدم من الحكم وغيره (قوله
 في أصل السجود له) أي من حيث عدمه وكأنه يقول لا يتوهم عدم السجود له والاحسن أن يقال يحتمل قول المصنف وان تكرر الخ
 من نوعين ويكون فيه إشارة الى الخلاف خارج المذهب من أنه يتكرر بأن يسجد قبل وبعد كما هو عادته (قوله بنقص سنة) أي سهو
 بتلخيص بنقص سنة وتلخيصه بنقص السنة لكونه سبباً وهو مسبب عنه كما أفاده اللقائى واطرافه نقص الى سنة من اضافة المصنف

للفعل أي نقص المصلي سنة أو إضافة المصدر للفاعل لأنه يأتي لازماً ومتعدياً (قوله سجدتان) فلا تجزئ الواحدة فلو سجد واحدة وتذكري قبل السلام أضاف إليها أخرى فإن كان سلم سجد الأخرى وتشهد وسلم ولا سجود عليه وتنع الزيادة على اثنتين ولو سجد ثلاثاً فلا سجود عليه قبلها أو بعداً وخالف اللخمي في القبلي فقال إن سجد ثلاثاً يسجد بعد السلام (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشهد ودعائه والظاهر أنه لو سجد قبل التشهد يكتفي ويتكفيه له وللصلاة تشهد واحد (قوله مؤكدة) يدخل في السنة المؤكدة الفاتحة في الأقل إذا سها عنها في أقل الصلاة وأتى بها في جملها فإنه يسجد لها وإذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنين (قوله ولو خفيفة) على هذا يكون قول المصنف أو مع زيادة معطوفاً على مؤكدة أي أو سنة متلفعة زيادة (قوله قبل سلامه) هذا حيث لم يصل خلف من يرى السجود بعد السلام والأفلا مخالفة فإن الخلاف شر اهـ (قوله تغليباً الجانب النقص على المشهور) مقابله ما نقل عن علي بن بركان من تغليب الزيادة وأنه يسجد بعد السلام (قوله أو متردداً بينه) أي أو النقص مترددين بنفسه وبين الزيادة هذا معناه ولا يظهر له وجه فليرجع الضمير للنقص لا بمعناه الحقيقي بل بمعنى الخلل (٣٠٩) والمعنى أو تردد الخلل بين كونه نقصاً أو زيادة أي تبين حصول خلل وشك في كونه نقصاً أو زيادة (قوله كما وشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً) أي والنرض أنه لم يتحقق سلامه الركتين الأولتين قال الأمر إلى أنه شك هل زاد أم لا وهل نقص أم لا فقول الشارح لأنه شك في الزيادة والنقص أي شك في كل من الزيادة والنقص أي بالمعنى الذي قلنا أي هل زاد أم لا وهل نقص أم لا وقوله فليست زائدة أي بل هي داخلية في قول المصنف بنقص سنة أو مع زيادة لأن المصنف شامل لما إذا كان ذلك متيقناً أو مشكوكاً فيه إلا أنك خبير بأن هذا التمثيل لا يطابق الممثل له لأن الممثل له يتيقن موجب السجود أي يتيقن حصول خلل ولم يذكر كيفية ذلك الخلل هل هو نقص أو زيادة ولا شك أن ذلك غير التصور المذكور

مؤكدة أو مع زيادة سجدتان قبل سلامه (ش) يعني أن المصلي إذا نقص سنة مؤكدة داخلية الصلاة سهواً كان الزائد على أم القرآن أو نقص سنة ولو خفيفة كتكبير مع زيادة كقيامه مع ذلك الخامسة فإنه يسجد قبل سلامه سجدتين تغليباً الجانب النقص على الزيادة على المشهور ولا فرق بين كون النقص محققاً أو مشكوكاً فيه أو متردداً بينه وبين الزيادة كما قال القرافي في الذخيرة إذا تبين موجب السجود وتردد فيه هل هو قبلي أو بعدى كما وشك هل صلى أربعاً أو ثلاثاً انتهى لأنه شك في الزيادة والنقص فيغلب جانب النقص فليست زائدة على كلام المؤلف خلافاً للتثاني ومن تبعه ولا فرق بين كون النقص مع الزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً فيه ففي صور الشك يسجد قبل السلام وإن تحققت الزيادة أو شك فيها فبعده كما يأتي فالصور تسع بصورة القرافي يسجد بعد السلام في الصورتين الأخيرتين منها واحترز بالسنة من الفرض وبالمؤكدة من الخفيفة كتكبير وتسمية وبدخلة الصلاة مما هو خارجها كالإذان والاقامة وبالسهو عما إذا كان التردد عما فلا يسجد لشيء من ذلك بل لا بد من الاتيان بالفرض المتروك إن أمكن التدارك بأن لم يعقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص كما يأتي في قوله وتداركه إن لم يسلم ولم يعقد ركوعاً أو يأتي أن الصلاة تبطل إذا سجد لسنة خفيفة أو مستحب ومثله ما لو سجد وترك ما هو خارج عنها وعلم بما قررنا أن النقص مع الزيادة لا يتقيد بكونه عن نقص سنة مؤكدة على المشهور (ص) وبالجامع في الجمعة (ش) أي ويسجد السجود القبلي في الجامع الأول إذا ترتب عن نقص في الجمعة كالأدرك مع الإمام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلاً ولا يسجد في غيره ومقتضى سياق هذا هنا أن السجود قبلي وهذا مبني على أن الخروج من الجامع لا يعد طولاً وإنما الطول بالعرف كما هو مذهب ابن القاسم وأما السجود البعدي من الجمعة فيسجد في أي جامع كان

فتأمل (قوله في صور الشك) أي الشك في النقص أو هو مع الزيادة (قوله عما إذا كان التردد عمداً) سيأتي أن فيه الخلاف (قوله ويأتي أن الصلاة تبطل إذا سجد الخ) أي إذا سجد قبل السلام متعمداً لا بعد (قوله على المشهور) مقابله يتقيد بكونه عن سنة مؤكدة (قوله وبالجامع الخ) معطوف على مقدراً أي في الجامع وغيره في غير الجمعة وبالجامع وحده في الجمعة (قوله إذا ترتب عن نقص في الجمعة) أي وأما إذا لم يكن في الجمعة فيسجد عند طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة لأنه داخل الصلاة بل ولو أخره وكذلك البعدي إن ترتب عن صلاة فرض واختلف إن ترتب عن نفل فقبل كذلك وهو ظاهر المدونة وقيل لا واختلف في كونه تفسيراً بالمدونة (قوله ولا يسجد في غيره) أي غير الجامع الأول والمراد بكونه أولاً أنه صلى فيه الجمعة وقضيته أنه لا يصح السجود في الرحبة ولا في الطرق المتصلة إلا أنه قد ذكر عجب أنه على القول بصحة الجمعة في رحاب المسجد والطرق المتصلة به وإن لم يكن ثم ضيق ولا اتصال صفوف كما هو المعتمد يصح السجود فيها لأنه إذا صححت الجمعة فيها فأولى بالسجود (تنبه) قال عجب لو سجد سجوداً في غير الجامع فيكون بمنزلة تاركه فيفصل فيه إذا طال بين أن يكون عن ثلاث أم لا (قوله في أي جامع كان) فقد نص الشيخ أبو الحسن بقوله فلا بد من المسجد الجامع وإن لم يكن الذي صلى فيه اهـ وحينئذ فلا يكتفي فعله في الزوايا التي تقام فيها الصلوات الخمس دون الجمعة

(قوله أي وأعاد على المشهور) ومقابله عدم إعادة التشهد وهو مالك أيضا واختاره عبد الملك (قوله أي والصلاة والدعاء) لما لم يكن ذلك مفهوما من المصنف زاده (قوله ومن قوله أعاد تشهده الخ) يوهم أنه غير كلام المؤلف وليس كذلك لأنه عينه (قوله ولا يطيله) بمعنى الذي قبله (قوله ومن أقمت الخ) أي وكذا من أقمت الخ الذي هو بقية المواضع (قوله ولا يخفاء أن التشهد الخ) الأولى أن يقدمه عند قوله ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعوفيه ولا يطيله فتدبر إلا أن في شرح شب خلاف ما قاله الشارح التابع فيه للخطاب ونص شرح شب فيه بحث لأنه إن أراد به المعنى العلمي الجنسي الفقهي فهو علم عند الفقهاء على الجميع وإن أراد به لفظ أشهد أن لا إله إلا الله خرج التحيات اه والظاهر عدم صحة ذلك لقول المصنف وهل التشهد والصلاة إلى آخر ما تقدم (قوله حتى انحنى) ظاهره وإن لم يضع يديه على ركبتيه وهو الموافق لقول المصنف فيما سياتي الالترك ركوع فبالا تحناء كسر الخ (قوله وأبدله بأقل السر) أي بحركة لسان (قوله بأعلى السر) وهو سماع نبيه فإنه لا يسجد لقرب أعلى السر من الجهر أو لأن من أتى بأعلى السر تكون قراءته جهر إلا أن الغالب أن من أسمع نفسه بسمع غيره أو لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه وقرره بعض الشيوخ واشتهر البحث في ذلك بأن أعلى الشيء هو الوجه إلا كمل منه فأعلى السر حركة اللسان لا سماع النفس (٣١٠) غير أن ذلك مصطلح لهم ولا مشاحة فيه (قوله كما سياتي الخ) لا يخفى أن ذلك لا يأتي لأن

الذي يأتي له أن يسير الجهر والسر حالة وسطى كما بينت (قوله أي وأتى بأعلى الجهر) وهو أن يسمع نفسه ويزيد على سماع من يليه أي وأما وأبدله بأدنى الجهر فإنه لا شيء عليه أي كما يأتي في قوله ويسير جهر أو سر (قوله وسورة بفرض الخ) الأولى أن يقول وظاهر قوله ترك جهر أو سر سورة بفرض ولو من ركعة لأجل أفادة أن ترك الجهر من ركعة موجب للسجود فإنه وإن لم يترك سنة مؤكدة إلا أنه ترك بعض سنة مؤكدة بالقطب بالسجود له وذلك لما تقدم أن الجهر جميعه في الصلاة سنة مؤكدة قال عجم فالحق أن السجود لبعض السنة أي تركه قد يكون مطلوبا كترك الجهر في الفاتحة من الفريضة وقد يكون مبطلا كالسجود لترك

(ص) وأعاد تشهده (ش) أي وأعاد على المشهور الساجد للسهو قبل السلام تشهده استحبابا باليقع سلامه عقب تشهد وفهم من كلام المؤلف أن السجود القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعوفيه ولا يطيله قاله ابن حبيب وهذا أحد مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء ومن أقمت عليه الصلاة أخرج عليه الخطيب وهو في تشهدها فله ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام وما ذكرناه من أن إعادة التشهد للسجود القبلي مستحب تبعا فیه الشيخ سالم في شرحه ولكن الذي يظهر من كلام المؤلف ومن صنيع حاولوا أن أعادته على سبيل السنة فإنه جعل قول ابن وهب بالاستحباب مقابلا وأما الثاني فقد قرر كلام المؤلف بالاستحباب قال واختاره ابن رشد فانظر فيه ويكبر لكل خفض ورفع فهي أربع تكبيرات ولا يخفاء في أن التشهد اسم للحيات لله أي قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (ص) ترك جهر وسورة بفرض وتشهدين (ش) هذا مثال لنقص السنة الموجبة للسجود والمعنى أن من ترك الجهر فيما يجهر فيه في صلاة الفرض من الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأدنى السر أو ترك السورة في صلاة الفرض ولم يذكر ما ترك حتى انحنى أو ترك لفظ التشهدين ولو في نفل فإنه يسجد فيما ذكر قبل السلام وقولنا من الفاتحة أو مع السورة احتراز عما لو ترك الجهر وأبدله بأقل السر في السورة فقط فإنه لا يسجد عليه لأنه سنة واحدة غير مؤكدة اللهم إلا أن يترك ذلك في ركعتين وقولنا وأبدله بأقل السر احتراز عما إذا أتى بأعلى السر فإنه لا يسجد كما يأتي في قوله ويسير جهر أو سر الخ وقوله بعد أو ترك سر أي وأتى بأعلى الجهر وظاهر قوله وسورة بفرض ولو من ركعة كذا ذكره في المدونة وظاهر قوله وتشهدين أي وأتى بالجلوس يشمل النفل لآتيانه به بعد القيد (ص) والافعه (ش) أي

تكبيرة وانظر ما الفرق ويمكن الفرق باب الشيء يعظم وينأ كدنيا كدحله فالجهر في الفاتحة في ركعة فقط كان بعض وان سنة مؤكدة لأنه شرف بشرف الفاتحة فتقوى على تكبيرة واحدة فتدبر وحاصل ما يقال أنه لو أبدل السر بأعلى الجهر فإنه يسجد بعد السلام لأنه زيادة محضة حيث فعل ذلك في الفاتحة ولو من ركعة أو في السورة لكن من ركعتين وكذا عكسه لو أسرف في محل الجهر فإنه يسجد قبل السلام وأما لو كان ما وقعت فيه المخالفة كالآية والآيتين من الفاتحة أو من السورة فقط من ركعة فلا يسجد ذكره في شرح الرسالة (قوله وتشهدين) يتصور ذلك حيث يجلس ثلاثا في مسائل اجتماع البناء والقضاء كمن أدرك الثانية وفاته الثالثة والرابعة فإنه يأتي بركعة ويجلس للتشهد ثم بركعة ويجلس للتشهد فإذا نسي تشهدين من هذه سجد ويصور أيضا كما يأتي في النقل وظاهر قوله وتشهدين أن التشهد الواحد لا يسجد له والمعتد بالسجود له (قوله أي وأتى بالجلوس) وأولى أن ترك الجلوس (قوله يشمل النفل) لا يخفى أنه لا يعقل في النفل ترك تشهدين بحيث يطالب بالسجود لأن غاية ما يصلح النفل أربعاً عند من يزيده على اثنتين فإنه وإن سن في حقه مؤكداً تشهد به بعد اثنتين إلا أن التشهد الأخير يتضمن ذكره قبل فوات محله فيفعل وأجيب بأنه أطلق الترك على الترك حقيقة والترك حكماً وذلك إذا أخر الثاني عن أول جلوسه وقد تركه الأول حقيقة نعم رأيت

ما يفيد أن هناك من يقول بأنه يكون سنا ويكون ثانيا قال عجم وأشار به بعض حذاق أشياخي بقوله أن تأخير الثاني عن محله ينزل منزلة تركه وهو مشكل فإن السجود في الحقيقة انما هو للنقص والزيادة وهي تأخير عن محله وأجيب بأنه لم يذكر حتى سلم وقد قال في المدونة إذا ذكرك بقراب السلام رجع وتشهد وسلم وسجد بناء على أن السلام ليس بمانع من الاستدراك كما قال وروى عنه أن السلام يقوت بناء على أنه مانع فإصل أنه سلم عقب رفعه من السجدة الأخيرة من الصلاة ثم أتى بالشهادة عقب السلام أو بقرابه ولا بد في هذا الجواب من دعوى أن ما أتى به من التشهد منزل منزلة العدم حتى يكون السجود ترك تشهدين والأفيمكن أن يكون السجود ترك التشهد الأول وزيادة السلام والتشهد بعده (قوله بل تحضت الزيادة الخ) لا يخفى أن هذا التفسير بحسب المعنى المراد ولا فالصنف صادق على ما إذا كان السهو بنقص سنة غير مؤكدة أو فرض قدبر (قوله قيا كل وبشرب) أي جمع بينهما أي فتي جمع بينهما سهوا بطلت صلاته ولا ينفعه سجوده وأما لو فعل أحدهما ناسيا فيجبر (٣١١) بالسجود وسأني ما يتعلق بقوله وفيه أن كل

أو شرب النجس الخ (قوله فإنه لا سجود عليه على المشهور) ومقابله يسجد خلاصته أن الزيادة القولية إذا وقعت سهوا لا توجب سجودا على المعتمد (قوله كتم لشك) هذا إذا شك قبل السلام وأما إذا شك بعد أن سلم على يقين فقال الهواري اختلف فيه فقيل بيني على يقينه الأول ولا يؤثر طر والشك بعد السلام وقيل يؤثر وهو الرابع (قوله من ترك قراءتهما) فصور لأن المراد يتقن سلامتهما من ترك قراءة ومن ترك ركوع أو سجود وأما لو يتقن السلامة كما إذا شك في كونه سهوا عن سجود الأول مثلا أولا فإن الثانية ترجع أولى والثالثة ترجع ثانية وأما لو يتقن سلامتهما من ترك الفرض إلا أنه شك في ترك السورة فإنه مخاطب بالسجود قبل السلام لأنه لا انقلاب (قوله لانقلاب الركعات) ظهر مما قررنا وجه الانقلاب نعم الأولى أن يحذف الجلوس لأنه

وان اتقى النقص بجميع صورته من يقن أو شك أو أفرادا أو اجتماعا بل تحضت الزيادة اليسيرة ونحقت أو شك فيها فيسجد بعد السلام الواجب أو السني فيشمل تسليم الرد على الإمام والمأموم وانما قيدنا الزيادة باليسيرة احترازاً من الكثيرة فإنها مبطلة سواء كانت من أقوال غير الصلاة كالسلام نسيانا وبطول أو كانت من غير جنس أفعال الصلاة مثل أن ينسى أنه في صلاة فياً كل ويشرب أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثيرة منه في الرباعية والثلاثية أربع ركعات وقولنا في الزيادة الكثيرة من غير أقوال الصلاة احترازاً عما إذا كانت من أقوالها كالسورة مع أم القرآن في الأخيرتين والسورة مع السورة التي مع أم القرآن في الأولىين فإنه لا سجود عليه على المشهور (ص) كتم لشك (ش) هذا تمثيل للزيادة المشكوكة فأحرى الحقيقة يعني أن الشخص المصلي إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً ولم يكن موسوساً فإنه يني على الأقل المحقق ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة المأتي به وسأني ما إذا كان مستنكحاً وموضع كلام المؤلف أنه قد تحقق سلامة الركعتين الأولىين من ترك قراءتهما والجلوس بعدهما والاسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة والنقصان أي تنص السورة لانقلاب الركعات وعلى هذا يحمل ما في أكثر الروايات من التصريح بالسجود قبل السلام خلافاً لابن لبابة ثم المراد بالشك مطلق التردد وكذا يقال في قوله ومقتصر على شفع شك أهوبه أو بوتر فيشمل الوهم فإنه يوجب ذلك لأن الوهم معتبر في الفرائض دون غيرها فإذا ظن أنه صلى ثلاثاً وتوهم أنه صلى ركعتين عمل على الوهم وإذا توهم أنه ترك تكبيرتين لم يسجد فقول المؤلف لشك ليس ظرفاً لغوا متعلقاً بعمته لأنه يقتضي أنه يتم شكه أي يزيد فيه وليس كذلك فاللام للتعليل وهي متعلقة بعمته أو بحذوف أي وإتمامه لأجل دفع شك أو يؤول شك بمشكوك أي كتم لفعل مشكوك فيه على نظريه كما قال البساطي ووجه تنظيره أن المشكوك فيه انما هو الركعة التي حصل فيها الشك والانتفاء انما هو واقع في الصلاة وعلى أنه ظرف لغو متعلق بعمته تكون اللام صلة متعدياً لعمته والأولى أن اللام بمعنى مع وما يدخل تحت الكاف في قوله كتم لشك من قدم السورة على الفاتحة ثم أعادها بعد قراءة الفاتحة كما هو المطلوب

لانقلاب مع ترك الجلوس (قوله وعلى هذا يحمل الخ) أي وأما السجود بعد السلام فلا يكون الا عند تحقق الزيادة هذا معناه (قوله خلافاً لابن لبابة) أي فلا يقول بذلك الجدل وحاصله أن ابن لبابة يقول يسجد للزيادة بعد السلام إلا إذا صلى وشك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فإنه يسجد قبل السلام لخبر الموطأ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك ثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام هـ أي والفرض أنه تحقق سلامة الركعتين الأولىين عنده فيكون الأمر بالسجود قبل السلام مع هذه الحالة تحض تعبد (قوله في الفرائض) أي في الأجزاء الفرائض (قوله أي يزيد فيه) أي وليس المراد بإتمامه أن له حداً مخصوصاً وقد كان نقص عنه فيطالب بإتمامه (قوله أو بحذوف) أي المشار به بقوله وإتمامه وتقدير دفع لا بد منه علقته بعمته أو بإتمام (قوله وعلى أنه ظرف لغو الخ) أي المحكوم بعتمته بتأويل شك بمشكوك فيه (قوله والأولى أن اللام بمعنى مع) أي أن الاعتراض وإن اندفع بالتأويل يندفع بكون اللام بمعنى مع ولعل وجهه الأولوية ما ذكره من البحث على أنه يمكن صحة التعليل بدون حذف المضاف أي أن وجود الشك وتحققه موجب للإتمام وهو ظاهر

(قوله فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام) هذه العبارة التي قالها الشارح هي عبارة الشيخ أحمد بالحرف الى قوله انظر أبا الحسن بادخال الغاية (أقول) انظر كيف يأتي هذا وقد تقدم لشارحن ان الزيادة القولية لا توجب سجودا أي الزيادة القولية في السنن لانه سيأتي ان تكرير الفاتحة سهوا يوجب السجود على انه لا فرق بينه وبين ما بعده من قوله وأما من قرأ السورة الخ بل قد يقال ان السجود عند الشك في الفاتحة أولى لان الفاتحة تكرر احتمالا وهذا هو الظاهر وان كان بعض الاشياخ علل بعدم السجود فقال لاحتمال عدم نسيان الفاتحة فتكون قراءة السورة في محله بخلاف الصورة الاولى فانه قد تم السجود على الفاتحة ناسيا للفاتحة الخ والشيخ سالم سوى بين المسئلتين في عدم السجود فقال ولو قدم السورة على أم القرآن ثم رجع لأم القرآن وأعاد السورة أو شك في قراءة أم القرآن بعد قراءة السورة فقرأها أو أعاد السورة فلا سجود له وذكر عب الحكم عند تقديم السورة بالسجود كما قال الشارح مستشكلا على كون الزيادة القولية لا سجود فيها فاعل مذهب المدونة الذي هو الحكم بالسجود ضعيف وان اعتمدته عب (قوله أشرع في الوتر) أي جواب أشرع في الوتر الخ هذا فاصر على ما اذا كان شك في حال القيام مع ان الحكم عام في حال قيامه أو جلوسه أو سجوده فتدبر (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما نقل عن مالك من رواية على أنه يسجد قبل لاحتمال أن يكون في وتره فيشفعه بسجدةتين اللهم الوارد لا وتران في ليلة (قوله) بيان للحكم والسجود جميعا) أي بيان لكونه يطلب بالاختصار

(١١٢)

على الشفع أي يجعل تلك الركعة التي هو فيها ثانية الشفع وقوله والسجود جميعا أي من حيث عطفه على قوله متم لشك الذي قد جعل تمثيلا لما يسجد له بعد تدبر (قوله تفسير لمضاف مقدر) الظاهر لاحاجة لهذا المضاف المقدر وذلك لان المعنى ان المتم لشك يسجد بعد السلام كذلك هنا أي المقتصر فيؤول بالتقدير المذكور لالتناسب بين المتعاطفين (قوله والنافلة) أي المشار لها بقوله ومقتصر الخ أي والحال ان النافلة كالفرضة (قوله ولما كان هذا يقتصر الخ) يمكن ان يجعل هذا جوابا عن قوله ان قوله كتم لشك يغني عن

فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام وأما من قرأ السورة ثم شك في الفاتحة فانه يقرأها ويعيد السورة ولا يسجد عليه انظر أبا الحسن (ص) ومقتصر على شفع شك أهوبه أو وتر (ش) يريد أن من لم يدر أشرع في الوتر أهوبه في ثانية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير أن يفصل بينهما بسلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثا هذا هو المشهور فقوله ومقتصر على شفع بيان للحكم والسجود جميعا وقوله شك أهوبه الخ تفسير لمضاف مقدر قبل مقتصر تقديره وكشك مقتصر على شفع وصورة شك أهوبه أو وتر وقوله ومقتصر الخ يغني عنه قوله كتم لشك اذ فهم منه أن الشاك يبنى على الأقل والنافلة في ذلك كالفرضة ولما كان هذا يقتصر على الركعتين المتبقيتين فيسلم منهما على أنهما شفعه وما قبله لا يقتصر على المتيقن بل يأتي بما شك فيه عبر في كل منهما بما يناسب حكمه فصل التقابل بين اللفظين بأوجز عبارة (ص) أو ترأسر بفرض (ش) يعني انه اذا ترأسر في الفرض والمفروض فرض وهو الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأعلى الجهر فانه يسجد بعد السلام أما لو أبدله بأدنى الجهر فلا سجود وانما عدل عن أن يقول أوجهر فيما يسرفيه بفرض قصد الاختصار (ص) أو استنكحه الشك ولهي عنه (ش) يعني وكذا يسجد بعد السلام لكن استحبابا اذا استنكحه الشك أي داخله وكثر منه بأن يطرأ عليه في كل وضوء وفي كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرتين

وأضرب

قوله مقتصر الخ (قوله عبر في كل منهما بما يناسب) أي بلفظ يناسب حكمه فعبر

في الثاني بلفظ مقتصر المناسب لحكمه وهو كونه يقتصر من مناسبة اللفظ لعنانه وعبر في الاول بلفظ متم المناسب لحكمه وهو كونه يتم على الوجه المذكور (قوله بأوجز عبارة) أراد الجنس اذ هنا عبارتان متم لشك ومقتصر على شفع أو المعنى أو جز عبارة في كل وهذا أوضح فتدبر (قوله وأما لو أبدله بأدنى الجهر) بأن يسمع نفسه ومن يليه هذا ما حل به بعض الشراح الا أنه لا يناسب ما سيأتي للشارح من انه أبدله بحالة وسطى (قوله ولهي عنه) أي عن مقتضاه (قوله لكن استحبابا) كذا قال القاضي عبد الوهاب قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف إلا أن البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب (قوله بأن يطرأ عليه في كل وضوء الخ) لا يخفى ان هذا يفيد انضمام الشك في الوسائل للشك في المقاصد وليس كذلك (قوله أو في اليوم مرة أو مرتين) لم يتم كلام عبد الوهاب وعامة فان لم يطرأ له الا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس يستنكح من ابن عرفة قال عجب فقوله في كل وضوء أي سواء اختلفت صفة إتيانه فيه كأن يأتيه مرة في نية ومرة في مسح رأسه ونحو ذلك أم لا وكذا يقال في قوله أو صلاة وقوله فان لم يطرأ له الا بعد يوم أو يومين بقيد أن ما أتاه في اليوم التالي يوم انقطاعه أو يوم انقطاعه غير مستنكح وأما ما أتاه في اليوم التالي ليوم إتيانه فهو مستنكح كالثبوت له في اليوم الذي قبله أو انما يكون مستنكحا في اليوم التالي ليوم إتيانه أو غير ذلك يحزر قلت والذي يظهر أن يقال انه اذا أتاه في يومين متواليين فانه يكون في اليوم الثاني منهما

مستنكح ان علم من عادته انه يأتي في اليوم الثالث أيضا أو ظن ذلك وأما لو علم أو ظن أو شك انه لا يأتيه في اليوم الثالث فانه يكون في اليوم الثاني غير مستنكح والظاهر انه في اليوم الاول غير مستنكح ولو علم أنه يستمر اتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال هو في هذه الحالة مستنكح كالיום الثاني فتأمل ثم ظهر لي ان الذي ينبغي أن يجزى في مسألة الشك ما جرى في مسألة السلس فإذا زاد زمن اتيانه على زمن عدم اتيانه أو تساوى فانه مستنكح وان قل زمن اتيانه فليس بمستنكح وليس المراد بزمن اتيانه الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقانه يعتد يوما فيوم انقطاعه هو الذي لا يحصل شيء من ذلك بجزء من أجزاءه فإذا أتاه يوما أو أتاه يومين ولم يأتي يوما فهو مستنكح فإذا أتاه يوما وانقطع عنه يومين فليس بمستنكح بل الذي تقتضيه الخفيفة السجدة ان المراد بالمستنكح ما يشق معه الوضوء في الشك في الوضوء وفي الصلاة ما تشق معه الصلاة (قوله وأضرب) تفسيره لا يحسن بكسر الهمزة وفتح الـاء هذه اللفظة بجميع العرب ما عدا طيها فانها بالفتح (قوله وجوبا) فالخالف وعمل بمقتضاه ولو عدا أوجه لا تبطل صلاته ذكره الخطاب (قوله ترغيبا للشيطان) جواب عما يقال السجود مشكل لبنائه على الاكثر فلا موجب (٣١٣) للسجود وحاصل الجواب ان السجود دائما

هو لترغيب الشيطان (قوله لان الاشتغال به) تعليل لقوله أضرب (قوله مخصوص بهذه) أي بسبب هذه أي فصر على ما عدا هذا بسبب اخراج هذه (قوله كثيرا) أي اتيانا كثيرا (قوله شل زاد أو نقص) مسئلتان أي هل زاد أو لا أو هل نقص أو لا (قوله كطول) أي عدا لان ابن رشد دائما استظهر ذلك في العمدة وهذا هو الذي يصح حل كلام المصنف عليه وأما سوا فهو على التساعدة أي انه يسجد أي اذا طول سوا والاخلاف فيه بين ابن رشد وغيره حتى يستظهره ومراد المصنف أنه طول طول لا زائدا على طمأنينة واجبة وسنة ومحل السجود في كلامه حيث ترتب على الطول ترك سنة كما تقدم في الرفع من الركوع فانه يسجد بعد الرفع من الركوع وبين السجدين

وأضرب عنه وجوبا أي لا يصلح ويبنى على الاكثر فاذا شك فيما صلاه هل اثنان أم ثلاث أو ثلاث أم أربع بنى على ثلاث وأتى بركعة وسلم وعلى أربعة وسلم وسجد بعد السلام فماترغيبا للشيطان لان الاشتغال به يؤدي الى الشك في الايمان والعبادة بالله واستنكاح الوضوء كالصلاة سواء ابن ناجي وقول أهل المذهب الشك في النقصان كتحققه مخصوص بهذه انتهى فقوله ولهي عنه مستأنف والحاصل أن الشك مستنكح وغير مستنكح والسو كذلك فالشك المستنكح هو أن يعتري المصلي كثيرا بأن يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئا يبنى عليه وحكمه أنه يلزم عنه ولا اصلاح عليه ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كما في عبارة عبد الوهاب وإلى هذا أشار بقوله أو استنكحه الشك ولهي عنه والشك غير المستنكح كن شك أصلي ثلاثا أم أربعا وحكمه واضح وإليه أشار بقوله كتم لشك ومقتصر على شفع الخ والسو والمستنكح هو الذي يعتري المصلي كثيرا وهو أن يسجد ويتيقن انه سجد وحكمه أنه يصلح ولا يسجد عليه وإليه أشار بقوله لان استنكحه السهو ويصلح والسهو غير المستنكح هو الذي لا يعتري المصلي كثيرا وحكمه أنه يصلح ويسجد حسب ما سجد من زيادة أو نقص وإليه أشار بقوله سن لسهو والفرق بين السهو والشك أن الاول يضبط ما تركه بخلاف الثاني (ص) كطول يجعل لم يشرع به على الاظهر (ش) أي اذا طول متفكرا لشك حله عنده فيما يتعلق بصلاته فانه ان طول يجعل لم يشرع فيه التطويل كالرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ومن استوفى للقيام على يديه وركبته فانه يسجد بعد السلام وان طول يجعل يشرع فيه التطويل أي يكون التطويل فيه قربة كالقيام والركوع والسجود والجلوس فلا يسجد عليه الا أن يخرج عن حده فليس يسجد ومقتضى كلام المؤلف أنه اذا طول في الجلسة الوسطى لما ذكر أنه يسجد لان التطويل فيها غير مشروع بل يكره مع ان ابن رشد قال الصواب لا يسجد على من فعل ذلك وهو قول ابن القاسم

(٤٠ - خرشي اول) فان ترتب عليه ترك مستحب فقط كنطويل بجلسة وسطى فتركه مستحب فان قلت حينئذ كان يسجد قبل السلام وقد يقال ان مناطه الطول يجعل لم يشرع به بشرط أن يتضمن ترك سنة فتضمن ترك سنة شرط في كون الطول في المحل الذي لم يشرع به مقتضيا للسجود أفاده عب (قوله اذا طول) فلو لم يطول فلا يسجد عليه بوضوح ذلك قول المنتقى من شك في صلاته لزمه أن يتهل ليمتد كراى ما سها عنه فان تذكر والاعمال على ما سبق من ان المستنكح يبنى على الكمال وغيره يبنى على اليقين ما لم يطل فان طال فابن القاسم لا يرى عليه السجود مطلقا وسكنون يرى عليه السجود مطلقا ووفق أشهب فرأى عليه السجود حيث طول يجعل لا يشرع فيه التطويل وعدمه حيث طول يجعل شرع فيه التطويل ابن رشد وقوله أصح الاقوال (قوله فيما يتعلق بصلاته) أي فتفكر فيما ينزله وأما لو طول فيه عبثا أو لئلا ذكر في شيء من غير صلاته فانظر ما حكمه ومن العبث التفكر في ذلك المحل بقصد التقرب الى الله تعالى والظاهر لا بطلان بل السجود بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد وحرر (قوله والجلوس) أي الثاني (قوله الآن يخرج عن حده) قال عجب وانظر ما حده والمراد أنه طول يجعل شرع به للتقرب الى الله تعالى فلو طول فيه عبثا أو لئلا ذكر في غير صلاته فانظر ما الحكم أفاده عجب (قلت) والظاهر أيضا لا بطلان بل يسجد وحرر (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله قول سكنون بسجد

والحاصل أن ترك التطويل في الرفع من الركوع سنة وكذا بين السجدين وهذا لا يفيد كلامه في سنتي الصلاة وهذا أمران الأول
تقدم أن الزائد على الطمأنينة سنة فتكون السنة ترك التطويل الزائد على ما هو سنة ولم يبينوا أحد الزائد على الطمأنينة ولا أحد التطويل
عليه الذي يوجب السجود وفي بعض التقارير أن هذا قدر التشهد * ثانيهما أن ترك التطويل الذي هو سنة هل هو سنة مؤكدة أو سنة
خفيفة لم أر في ذلك نصا ولا يعلم ذلك من كون السجود له ولا التطويل لأن النقص المنضم للزيادة جرى خلاف في أنه هل يشترط أن يكون
في مؤكدة أم لا كما قال عجمي (وأقول) النقص هنا لم يؤخذ جزأ بل أخذ شرطاً بل قد يقال التطويل في ذاته هو ترك السنة (قوله
وان بعد شهر) انظر ما حكم تأخير مدة قاع الصلاة هل هو مكروه أم لا والحاصل أنه يفعله متى ما ذكره إلا في صلاة ولو ترتب في صلاة
جمعة قال مالك في المدونة ومن ذكر سجوداً بعد ما من صلاة قدم مضت وهو في فريضة أو نافلة لم تفسد واحدة منه ما قال ابن القاسم فإذا فرغ
تمامه وفيه سجدة (قوله وهو كناية) المناسب أن يقول إلا أن يقال هو كناية الخ (قوله ولو عبر به) أي بالطول وقوله لا كان أحسن أي
لما فيه من التصريح بالطول (قوله لأن النافلة صارت فرضاً الخ) مفاده أنه يأتي به متى ما ذكره ولو وقت نهي ولو مر تباعن نافلة وهو
كذلك عند صاحب الطراز وظاهر (٣١٤) كلام ابن عبد السلام أنه لا يسجد هما في وقت نهي ولو كان مرتباً

لأن تقصيرها مستحب ولا يسجد في ترك مستحب فكان على المؤلف استثناء هذه من كلامه فيقول لم
يشرع به إلا بالجلسة الوسطى على الظاهر (ص) وان بعد شهر (ش) راجع لقوله فبعده أي والاسجد بعده
وان كان سجوده بعد شهر ونسخة حاول ولو بعد شهر وعلى كل حال لا يفتقده لكنه تبع المدونة في التعبير
بالشهر وهو كناية عن الطول ولو عبر به لما كان أحسن فان قلت لم أمر بالسجود بعد شهر وليس هو بفرض
والقاعدة أن النافلة لا تقضى فالجواب أنه لما كان جابراً للفرض أمر به للتبعية لأن نفسه فان قلت هذا
الجواب فيه قصور لأن هذا فيما إذا كانت الصلاة المجبورة فريضة مع أن هذا الحكم جارٍ فيما إذا كانت نافلة
والجواب أن قوله لما كان جابراً للفرض الخ شامل لأن النافلة صارت فرضاً بالشروع فيها فلا إشكال وإنما كان
السجود القبلي المترتب عن سنتين أو سنة مؤكدة لا يؤتى به مع الطول والبعدى يؤتى به مطلقاً لأنه لترغيم
الشيطان والقبلي جابر والترغيم لا يقيده بزمان بخلاف الجابر ولأن السجود البعدي أكد من القبلي
المدكور ولذا قيل بعدم السجود في بعض أفراد كنعص تكبيرتين (ص) بإحرام وتشهد وسلام جهراً (ش)
يعني أن السجود البعدي أو القبلي إذا أخرقته يحتاج إلى إحرام يعني أنه ينوي بتكبيره الهوى الإحرام
وليس للإحرام تكبيرة زائدة على تكبيرة الهوى وهل يرفع يديه به هذا الإحرام أم لا لم أر فيه نصاً كما قاله
الخطاب وإلى تشهد وإلى سلام يجهر به كسلام الصلاة وأما السجود القبلي إذا أتى به في محله فلا يحتاج
إلى نية إحرام لأنه في الصلاة ثم إن السلام في السجود البعدي واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه
وأخرى أن لا تبطل بترك الإحرام يعني التكبير وأما النية فلا بد منها وفي الطراز خلاف أن التشهد لهما
ليس شرطاً أي فلا تبطل بتركه فلو ترك الثلاث وهي الإحرام أي التكبير والتشهد والسلام وأي نية

عن فريضة ونقله ابن ناجي
عنه وعن غير واحد فأنظره
في شرحه للرسالة وقال عبد
الحق عن بعض شيوخه
أن ترتب عن فرض أي به
حيث ذكر وعن قل في
الوقت المباح (قوله لأنه
لترغيم) وكونه فيه ترغيم
الشيطان لا ينافي كونه
جائزاً والحاصل أن في
البعدي شيئين كونه جابراً
ومرغماً للشيطان فراجع
أهل المذهب الأمرين
(قوله والقبلي جابر) والجابر
يكون متصلاً بالمجبور
أو متأخراً عنه (قوله
بخلاف الجابر) أي المحض

الذي ليس فيه ترغيم وهو القبلي فلا يرد ما يقال أول الكلام يقتضي أن الجبر يصح ولو مع البعد
والآخر يقتضي أنه لا يصح إلا مع القرب (قوله ولذا) أي ولا يكونها أكد (قوله قبل بعدم السجود في بعض أفراد) أي القبلي يعارض هذا
بأن الصلاة تبطل ببعض صور ترك القبلي وهو ما إذا كان عن ثلاث سنن وطال فذلك يقتضي أن القبلي أكد (قوله وتشهد) أي تشهد
الجلسة الأولى فقط (قوله بمعنى الخ) لا يخفى أن هذا التفسير للإحرام لا مناسبة له إذ لا معنى لكون المراد بالإحرام أن ينوي بتكبيره
الهوى الإحرام فالأحسن عبارة عجمي حيث قال والمراد بالإحرام الاعتبار في البعدى النية مع تكبيرة السجود والظاهر أن تكبيرة السجود
سنة وأما النية فلا بد منها (قوله لم أر فيه نصاً كما قاله الخطاب) والظاهر أنه لا يرفع كافي بعض الشراح (قوله وإلى تشهد) أي على طريق
السنة (قوله يجهر به) أي سنة وخلاصته أن الجهر به سنة كسلام الفريضة (قوله فلا يحتاج إلى نية إحرام) إضافة لليمان أن أريد
بالإحرام مجرد النية فإن أريد به النية مع التكبير كما هو مفاد عبارة عجمي المتقدمة فهومن إضافة الجزء للكل وما ذكره شارحنا من عدم
الاحتياج منقول عن الهواري (قوله لأنه في الصلاة) أي فنية الصلاة المعينة منسجمة عليه أي فلو اتفق أنه أتى بالسجدين ذاهلاً عن
كونه ساجداً للسهو ولحتمت ذلك فقول عب وأما القبلي فالسلام الصلاة ويحتاج لتكبيره هوى مع نية أه لا يظهر أنه
مخالف للنقل (قوله فلا تبطل الصلاة بتركه) المناسب السجود كما يستفاد من عبارة ابن رشد ويحجب بأنه أراد بالصلاة السجود لا الصلاة
التابع لها السجود (قوله فلا بد منها) أي في صحة السجود لا في صحة الصلاة التابع لها السجود

فالظاهر

(قوله وصح سجود السهو وان قدم بعده) ولو كان المقدم له المأموم دون امامة والفرض انه مأموم لا مسبوق (قوله أو آخر قبله) ولو المأموم بأن سجد الامام القبلي في محله وأخره المأموم وصحت صلاته ولو أخر الامام القبلي قبل يقدم المأموم وقبل يؤخر (قوله لان فعل الساهي لا يتصف بصحة الخ) ظاهر ذلك انه لا يكتفي بما وقع من سجود سهو ويطلب باعادته (أقول) لا يخفى انه ساء عن كونه مقدما أو مؤخرا مع كونه قاصدا فاعله وحيث ان الامر كذلك فالظاهر الصحة لان السهو يتعلق بتقديمه لا بداهته لانه تصدق بحسبها (قوله لان استنكحه السهو الخ) سيأتي بين الشارح وجه عطفه ويبرز وجه آخر وهو أن يكون معطوفا على معنى ما تقدم أي وسجد قبل السلام أو بعده ان حصل ما تقدم لان استنكحه السهو فلا سجود عليه وأما عطفه على قوله لان ان استنكحه السهو ففيه شيء وذلك لان اخر اجه مما فيه السجود بعد السلام لا يدل على انتفاء السجود بالكلية الذي هو المراد لاحتمال السجود قبل السلام وان كان هذا بعدا اذ لا نقص هنا والحاصل انه لا سجود عليه لما حصل من نقص أو زيادة أو نقص وزيادة عند انقلاب الركعات للعرج الا لاحق (قوله مثل أن يكون عادته أبدا السهو عن الجلوس الاول الخ) الظاهر أن ذلك يكتفي منه في كل يوم ولو مرة من صلاة (قوله ثم شك في ترك ذلك) كذا في الشيخ أجد والظاهر بل المتعين حذفه لان هذا المستنكح يضبط ما فعله (قوله فانه يصلح صلاته) أما اصلاح الاول فانه يأتي به اذ لم يفارق أو يفارق على ما يأتي من الخلاف وأما اصلاح الثاني بأن يتم ترك السجود قبل أن يعقد الركعة الثانية فانه يرجع ويسجد (قوله ولا سجود عليه) وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه أو الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعدها كذا في بعض الشراح قال عج فلو سجد السهو في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمدا أو جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمثابة من سجد السهو ولم يسه أم لا لان هناك من يقول بسجوده وهذا (٣١٥) وانح اذا أصح ما سها عنه وأما ان لم يصلح فانه

فان ظاهر أنه صحيح (ص) وصح ان قدم أو آخر (ش) الضمير موزع اذ المعنى وصح سجود السهو وان قدم بعده ولو عمدا رعي المذهب الشافعي ولا يجوز ابتداء أو آخر قبله رعي المذهب أبي حنيفة ويكره ابتداء وبعبارة أخرى قوله وصح ان قدم الخ أي عمدا لان فعل الساهي لا يتصف بصحة ولا فساد لانه غير مكلف (ص) لان استنكحه السهو ويصلح (ش) يعني ان من استنكحه السهو أي كثر ذلك عليه مثل أن يكون عادته أبدا السهو عن الجلوس الاول أو يكون عادته نسيان السجود ثم شك في ترك ذلك فانه يصلح صلاته ولا سجود عليه ثم إن قوله لان الخ عطف على معنى قوله بنقص لانه في معنى لنقص والتقدير سن لنقص لا لاستنكاح السهو ولا لفريضة الخ وبعبارة أخرى ويصلح أي يأتي بما سها عنه أي يصلح ما يمكنه اصلاحه من الفرائض والسنن والمستحبات كما اذا ترك السورة مثلا ثم ركع ولم يمكن يديه من ركبته وأما الفرض فلا بد من الاتيان به ويسجد بعد السلام كما اذا ترك الفاتحة مثلا ولم يمكن الاتيان بها فانه يأتي بركعة ويسجد بعد السلام

يكون عترة ان تارك له وهو كمن لم يستنكحه السهو فيجزي عليه حكمه اه أي وهو السجود فقولهم الساهي المستنكح لا سجود عليه مقيد بحالة الاصلاح هذا ما يفهم من كلام عج لكن كلامه بعد في التنبيه الرابع بقوله انه لا سجود عليه حيث تعذر الاصلاح وهو المناسب لفظ المصنف والحاصل انه لا سجود عليه مطلقا أمكنه اصلاح أم لا فقدر والظاهر الصحة

فيما نظريه عج (قوله كما اذا ترك السورة) مثال لترك السنة وترك مثال ما اذا ترك المستحب وأمكنه اصلاحه ونقول مثاله ما اذا ترك القنوت حتى انحنى فانه يمكنه اصلاحه بأن يقف بعد الركوع (قوله ولم يمكن يديه من ركبته) هذا يقتضي توقف الركوع على تمكن اليدين من الركبتين وليس كذلك اذ المعتمد انه اذا سدل يديه يصح ركوعه ثم كلامه رحمه الله تعالى صادق بصورتين الاولى ما اذا انحنى ولم يضع الثانية أن يكون وضع ولم يمكن يديه من ركبته ولا يخفى أنه منافي لما تقدم له من أن السورة تقوت بالانحناء ومخالف لقول شب كما اذا ترك السورة مثلا ثم تذكر قبل تمام الانحناء فانه يرجع ويأتي بها والظاهر أن المعول عليه ما تقدم من القنوت بالانحناء لان كلام شب بحسب ظاهره مخالف لقول المصنف فيما سيأتي الا لترك ركوعه فبالانحناء ومخالف لما تقدم لشارحنا والتحقيق ما سيأتي من أن القنوت يتحقق بمجرد الانحناء وان لم يكمل يدل على ذلك بعضهم (قوله كما اذا ترك الفاتحة) مثال لما اذا ترك الفرض وقلنا يأتي به مع أنه هنالم يأتي به بل أتى بالركعة تمامها والحاصل ان المناسب للقيام ان يمثل بما اذا أمكنه الاتيان بالفاتحة وأما تمثيله فلا يتأتى فيه ذلك بل المطلوب منه حيثما الاتيان بالركعة تمامها (قوله ولم يمكن الاتيان بها) أي فاذا أسكنه الاتيان بها يأتي بها ظاهره ولو فعل فعلا ولا سجود عليه وهو كذلك لان الفرض انه ساء مثلا (قوله ويسجد بعد السلام) كيف هذا مع أنه شرح اقول المصنف لان استنكحه السهو من أنه يصلح ولا سجود عليه ويجب ان كان بعيدا بأن يحمل هذا على ما اذا لم يكن مستنكحا وأما اذا كان مستنكحا فلا سجود عليه ووجه كونه يسجد بعد السلام ان معه زيادة وهي الركعة التي فاتته ولم يمكنه الاتيان بها وأتى ببديله او يحمل على ما اذا كانت الفاتحة من الثالثة أو الرابعة حتى لا يترتب على ذلك ترك السورة وأما لو كانت من غيرهما كأن تكون من الاولى أو الثانية لكان السجود قبلها لا انقلاب الركعات في حقه فيؤدي ذلك الى أن يصل هذه الركعة بفاتحة فقط لانه يجعل ما صح أول

صلاته وقد يقال لا يلزم أن يأتي بالبدل إذا كانت الفاتحة من الثالثة أو الرابعة لما تقدم من أنه إذا تركها سهواً من ركعة أو اثنتين من رباعية تجبر بسجود السهو (قوله وبعبارة أخرى) التعويل على هذه العبارة وأنه إذا لم يمكنه الإصلاح فلا سجود عليه كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله بأن كان باقياً) يراد به ما يشتمل ما إذا فارق الأرض بيديه دون ركبتيه أو بالعكس لاجل أن يناسب قوله وتذكره قبل مفارقة الخ (قوله والافلاشي عليه) أي لا إصلاح عليه لفوات محل الإصلاح بمفارقة يديه (قوله أنه يصلح ولا يفوت) أي ولا سجود عليه (قوله فليس هو كمن لم يستسكح يفوت بذلك) هذا أخص من قول المصنف ولا تبطل إن رجع ولو استقل وعليه فيفيد قوله الآتي والافلا (٣١٦) بما إذا لم يكن مستسكحاً في السهو والارجع للإصلاح (قوله أو شك الخ)

وبعبارة أخرى وبصلح إذا أمكنه بأن كان باقياً كما لو سها عن الجأوس والتكبيرة له وتذكر قبل مفارقة الأرض بيديه ورأسه عليه ولا سجود لعدم خطابه وظاهر كلام أبي الحسن على الرسالة أنه يصلح ولا يفوت بمفارقة الأرض بيديه وركبتيه ولو استقل فليس هو كمن لم يستسكح يفوت بذلك (ص) أو شك هل سها أو سلم (ش) يعني أنه إذا شك هل سها عن شيء أم لا فتفكر قلباً لا ثم تبين أنه لم يسه فلا شيء عليه وكذلك إذا شك هل سلم أم لا فانه يسلم ولا سجود عليه إن كان قريباً ولم يخرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فإن انحراف عنها سجداً أو طال جداً بطلت وإن توسط أو فارق مكانه بنى بأحرام وتشهد وسلم وسجد بعد السلام كما يأتي في ناسي السلام وحذف المؤلف معادلها ما تقدّمه هل سها أو لم يسه أو سلم أو لم يسلم (ص) أو سجداً واحدة في شكه فيه هل سجداً اثنين (ش) يريد أن إذا شك في سجدة السهو هل سجدها أو أعاد سجدة واحدة منهما فإنه يسجد أخرى على المحقق ولا سهو عليه فالضهير في قوله فيه راجع إلى سجود السهو وانما لم يكن عليه سجود سهو لولائه بذلك لا يمكن أن يشك أيضاً فيلزمه أن يسجد وقد يشك أيضاً فيلزمه أن يسجد أيضاً فيسلسل ذلك ولو سجّد القبلي ثلاثاً سجداً بعد السلام فإن كان بعد فلا شيء عليه (ص) أو زاد سورة في أخريه أو خرج من سورة غيرها (ش) يعني أنه إذا زاد سورة في الثالثة والرابعة مع أم القرآن فلا سجود عليه على المشهور خلافه لا شبهة ودل كلامه بطريق الأخرى أنه لو زادها في إحدى الآخرين لا سجود عليه اتفاقاً ولا سجود عليه أيضاً إذا خرج من سورة إلى غيرها ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك كما في الشارح ما لم يكن افتتاح بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل فله أن يتركها إلى سورة طويلة كما في الجلاب (ص) أو فاء غلبة أو قل (ش) أي فلا سجود عليه ولا تبطل صلاته بذلك وهذا إذا كان كل منهما طاهراً يسيراً ولم يزد منه شيئاً والموضوع أن كلامهما خرج غلبة ومثل الصلاة الصيام فإن ازدرد منه شيئاً فإن كان عمداً وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صلاته وصيامه وإن كان نسياناً تعادى في الصلاة وسجد بعد السلام وإن كان غلبة ففي بطلان صلاته قولان على حد سواء ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان (ص) ولا لفريضة (ش) معطوف على معنى قوله إن استسكحه ولا لتأكيده النفي أي ولا يسجد لاستسكاح السهو ولا لفريضة ويجوز العطف على بنقص الخ وما روى عن مالك في الفاتحة تجبر بالسجود فبني على عدم الوجوب وهذا ما بعده مفهوم ما تقدم من انطاة السجود بترك السنن المؤكدة (ص) أو غير مؤكدة كتشهد (ش) أي ولا يسجد لغير سنة مؤكدة كلفظ تشهد واحد جلس له قال في توضيحه كالطراز أنه المذهب خلاف ما صرح به ابن رشد والخمى

المراد به حيث يتعلق بالفرائض مطلق التردد الشامل للوهـم (قوله فتفكر قلباً) بلى وكذا لو طال التفكير لأن الشك بافراده لا يوجب سجود سهو وتطويل التفكير في ذلك اغماض على وجه العمدة فلا يتعلق به سجود وعلى ذلك تدل أصول المذهب ذكره أبو الحسن الصغير لكن يحمل ذلك على محل شرع فيه التطويل وأما يحمل لم يشرع فيه ذلك فيسجد كما تقدم (قوله أو سجداً واحدة) معطوف على قوله استسكحه السهو أي أتى بسجدة واحدة بسبب شكه فيه هل سجداً اثنين والمعطوف محذوف أي سجداً اثنين أو واحدة وقوله هل الخ تفسيراً لشك أي صورة شكه فقوله أو سجداً واحدة بيان لحكم المسئلة لا صورة شكه فليست الواحدة هي المشكوك فيها أي أن الحكم إذا شك هل سجداً واحدة أو اثنتين أنه يسجد واحدة (قوله فمتسلسل) أي فتحصل المشقة الكبرى ولا تقل وهو مستحيل لأن التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه (قوله ولا ينبغي له أن تعم ذلك) أي يكره فقد قال التمساني ويكره تعم ذلك لتغيير

تطم القرآن والتخليط على المستمع إن كان وكلام الشارح هذا يفيد أن المصنف محمول على السهو كما يفيد شرح وغيرهما وبكذا يكره في الصلاة تعمده الخروج من رواية إلى رواية كان في آية أو آيتين (قوله فله) أي يؤذن له بمعنى ينسحب (قوله طاهراً يسيراً الخ) فإن كان كثيراً أو نجساً بطلت صلاته أفاده بعض الشيوخ (قوله ويجوز العطف الخ) إذا تأملت تجده معطوفاً على قوله أول الباب سن أسهو وسجداً بنقص فرض ولا يسجد لفريضة والمناسب الأول (قوله على عدم الوجوب) وعدم الوجوب في الكل صادق بالوجوب في الجمل والوجوب في ركعة وتقدم ما يوضح ذلك في قول المصنف وإن ترك آية منها سجداً (قوله جلس له الخ) قال الشيخ أحمد وأما لورفع من السجود مكبراً ويجرد أن اطمأن بالرفع منه سلم لكان عليه السجود لانه نقص لفظ التشهد والجلوس له

(قوله من ايجاب السجود) اما لانه محتوم على سنتين نفسه وكونه بالالفاظ المخصوصة أو أنه في حد ذاته سنة مؤكدة على ما تقدم من المتمد (قوله وجعله ان جرى وغيره المشهور) أي وهو المتمد (قوله عليه) متعلق بقوله دلالة وقوله فوق ذلك أي ان قوله بنقص سنة مؤكدة فوق قوله وغيره مؤكدة أي متقدم عليه ويحتمل أنه حذف العاطف أي أو فوق ذلك أي ولو أكثر من سنة مؤكدة **تنبيه** تبطل صلاته ان سجد السنة الغير المؤكدة قبل أي عمدا ويلزم من البطالة الحرمه (قوله ويرتفع عن أعلى السراج) الذي هو سماع نفسه فقط حاصله ان حاله وسطى بين أعلى السر وهو سماع نفسه وأدنى الجهر وهو سماع نفسه ومن يليه فتمكون تلك الحالة وسطى يسمع نفسه ويزيد فوق ذلك قليلا أي لكن لا يسمعها من يليه (قوله بأن لا يبلغ فيه) أي السر (قوله بأن يرتفع عن أعلى السر) الذي هو سماع النفس فقط وقوله وينزل عن أدنى الجهر الذي هو سماع نفسه ومن يليه خلاصته انه يزيد على سماع النفس ولكن لا يصل لسماع من يليه فهي حالة وسطى فرجع يسير الجهر ويسير السر لشي واحد وانما قال في جميع الصلاة الجهرية وجميع الصلاة السرية لاجل أن يفترق الحال من التي بعدها وهي قوله وعلان (٣١٧) بكآية على أن الحال مغتفر بنفس هذا

التصوير وحل عب المصنف بحل آخر فقال يسير جهر بأن يسمع نفسه ومن يليه وترتفع المبالغة فيه بأكثر من ذلك واقتصر في السرية على يسير سر بأن حرك لسانه فقط ولم أرفقه فيسمع نفسه وهو مخالف لتقرير شارحنا ومخالف لحل عجم أيضا فانه قال ويسير جهر أي في محل السر أي لا سجد على من أتى بأقل الجهر في الصلاة السرية وقوله يسير سر أي أتى بأعلى السر في محل الجهر وهو الموافق لما قول فقد قال المصنف في شرح المسدونة ويلحق بالجهر بالآية ونحوها اذا جهر فيما يسر فيه جهر اليس بالقوى جدا أو أسر فيما يجهر فيه سر اليس بأشديد جدا نص عليه ابن أبي زيد في المختصر فاذا علمت ذلك فقول المصنف فيما تقدم أو ترك سر

وغيرهما من ايجاب السجود وجعله ان جرى وغيره المشهور وحذف المؤلف الموصوف وهو سنة كما قررنا بالدلالة قوله بنقص سنة مؤكدة فوق ذلك عليه وقوله أو غير مؤكدة أي بانفرادها وأمام زيادة في سجد (ص) ويسير جهر أو سر (ش) أي ولا سجد على من اقتصر في الصلاة الجهرية على يسير جهر بأن لا يبلغ فيه بأن ينزل عن أقل الجهر بأن يسمع نفسه لا من يليه ويرتفع عن أعلى السر في جميع الصلاة الجهرية أو اقتصر في الصلاة السرية على يسير سر بأن لا يبلغ فيه بأن يرتفع عن أعلى السر وينزل عن أدنى الجهر في جميع الصلاة السرية وقوله (واعلان بكآية) معطوف على تشهد أو أن الكاف داخله على اعلان فهي مؤخره من تقديم فمدخل بالكاف الاسرار بكآية فلا يكون ساكتا عنه أي وكاعلان بكآية في الصلاة السرية وكاسرار بكآية في الصلاة الجهرية وحينئذ فليس الاعلان والاسرار بكآية تكرارا مع يسير جهر وسر لان ذلك في جميع الصلاة وهذا في بعضها وبه يعلم رد ما قيل ان المؤلف ساكت عن الاسرار بنحو الآية (ص) واعادة سورة فقط لهما (ش) أي ولا سجد في اعادة السورة لاجل الجهر أو السر حيث قرأها على خلاف سنتها وتذكر ذلك قبل الانحناء فرجع وأتى بها على سنتها خفية ذلك واحترز بقوله فقط عما لو أعاد أم القرآن والسورة أو أم القرآن فقط للسر حيث قرأها جهرًا أو لاجهر حيث قرأها سرًا ونذكر ذلك قبل الانحناء فانه يسجد ولو كرر أم القرآن سهوا سجد بخلاف السورة ويظهر من كلام المقدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر أم القرآن عمدا (ص) وتكبيرة (ش) أي ولا سجد في ترك تكبيرة لانها سنة خفيفة ما لم تكن من تكبيرة العبد والاسجد وترك واحدة فأكثر لان كل واحدة سنة مؤكدة (ص) وفي ابدالهاتسمع الله من جده وعكسه تأويلان (ش) يعني أن المصلي اذا أبدل التكبير بسماع الله من جده عند الخفض للركوع وفات التدارك بأن تلبس بالركن الذي يليه أو أبدل بسماع الله من جده عند الرفع بالتكبير وفات التدارك ففي سجوده قبل السلام لانه نقص ذكره و زاد آخر

أي وأتى بأعلى الجهر لا بأقله الذي هو سماع النفس ومن يليه (قوله معطوف على تشهد) هذا غير مناسب وذلك لان عطفه على تشهد يقتضي أنه تمثيل للسنة الغير المؤكدة وليس كذلك بل هو معطوف على معنى لان استتمكحه السهو (قوله أو أن الكاف) المناسب حذف أو ويقول والكاف الا انك خبر بأن الكاف اذا كانت داخله على اعلان يقتضي أن الاعلان بآيتين ليس كالاعلان بالآية مع أن الظاهر أن مثل الاعلان بالآية الايتان وانظر هل الثلاثة كذلك (قوله تكرارا) أقول لا يتمهم تكرار بدون ذلك بل التصوير بين المسئلتين بين في نفسه محقق المغايرة (قوله وبهذا تعلم) أي بقولنا مؤخره من تقديم (قوله أي ولا سجد في اعادة السورة) أي مع طلبه بالاعادة لاجل أن يأتي بها على سنتها (قوله وتذكر ذلك قبل الانحناء) قيس بذلك لانه انما يعيد القراءة لتخصيل السر أو الجهر الا اذا كان قبل الانحناء فانحنى فأتى في قوله كترك سر أو جهر فيما يقرب بالانحناء (قوله فانه يسجد) أي بعد السلام (قوله ويظهر خلاف الخ) والمعتمد عدم البطالة (قوله ولا سجد ترك تكبيرة) فلو سجد لها قبل السلام عمدا أو جهلا بطلت

(قوله أو عدمه لأنه لم ينقص الخ) هذا التعليل وجيه فينبغي أن يكون هو المعتبر (قوله ولو وقع الإبدال في الموضعين) وإن أبدل إحدى تكبيرتي السجود خفضاً أو رفعاً سمع الله لمن حمده لم يسجد فإن أبدله ما معناه يسجد كذا ينبغي (قوله وكأن العذر له اتباع الام لأنها الغالب) أي لأن الواو لا أكثر في رواية المدونة أي أن المدونة رويت بالواو ورويت بأو والغالب رواية الواو اعلم أولاً أن ذكر نص المدونة لمطلع به على حقيقة الحال ونصها وإذا جعل الام أو الفذ موضع سمع الله أن حمده الله أكبر أو موضع الله أكبر سمع الله لمن حمده فارجع ويقول كما وجب عليه فإن لم يرجع ومضى يسجد قبل السلام كالواو أسقطها ابن عرفة رواها ابن أبي زمنين بأو ورواها إلا أكثر بالواو ثم قال المواقف واختلف المذهب فيمن يدل أحد هذين الموضعين خاصة فقليل لا يسجد عليه لأن قصارى ما فيه أنه أدخل بتكبيراً أو ما في معناها ولا يسجد لذلك وقيل يسجد قبل السلام لأنه نقص ما كان مأثوراً بأن يقول فلم يفعل وزاد القول الذي وضعه في غير موضعه اهـ (أقول) لا يخفى أن تلك الزيادة زيادة قولية غير ركن وليس فيها يسجد فيظهر من ذلك ترجيح القول بعدم السجود وعلمت من هذا النص أن ما أشار إليه المصنف بتأويل أن ما هو خلاف لا تأويل لأن وعلمت أن المدونة عبرت بالواو في غالب رواياتهم وعلمت صحة ما قلناه (قوله ولا لإدارة مؤتم) اعلم أن عجب قد قال ذكر المصنف ما لا يسجد له وهو منه ما هو مطلوب ومنه ما هو جائز ومنه ما هو مكروه وأشار إلى الأول بقوله ولا لإدارة مؤتم إلى قوله ولا لجائز (٣١٨) وإلى الثاني بقوله ولا لجائز إلى قوله ولا لتبسم وإلى الثالث بقوله ولا

أوعدمه لأنه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يرد ما يوجب زيادته السجود كمن زاد سورة في آخر يومه تأويلان ولو وقع الإبدال في الموضعين مع السجود قولاً واحداً وإن لم يفت التدارك وأني بالذكر المشروع فيه فلا يسجد عليه وبهذا ظهر لك أن الصواب في قول المؤلف وعكسه أن يكون بأو لا بالواو وكأن العذر له اتباع الام لأنها الغالب في الرواية (ص) ولا لإدارة مؤتم (ش) معطوف على لأن استنكحه السهو وكذا ما بعده أي ولا يسجد لإدارة مؤتم إلى عيونه أو خلفه لقضية ابن عباس حيث قام عن يسار صلى الله عليه وسلم فأداره عن يمينه لكن وقع في رواية فأخذ بيدي أو عضدي وفي رواية برأسي وفي رواية بأذني وكها في البخاري (ص) وأصلح رداء أو ستره سقطت (ش) أي ولا يسجد لأصلح رداء سقطت عن ظهره ففعله عليه الصلاة والسلام ذلك أو لأصلح ستره سقطت سنده إذا كان جالساً يديه في يمينها أمان كان قائماً ينحط لذلك فثقل إلا أنه يغتفر مثله للضرورة وهو بمثابة الخطأ لا جمل حجر يرمى به العقب (ص) أو كشى صفيين ستره أو فرجة أو دفع مار (ش) أي ولا يسجد في مشي المصلي الصفيين والثلاثة لأجل ستره يستريحها أو لأجل فرجة يستريحها أو لأجل دفع مار بين يديه وإن بعد أشار إليه فالكاف الداخلة على المضاف وهو مشي هي في الحقيقة داخلية على المضاف إليه فتدخل الثلاثة كما ذكرنا ويحتمل إبقاء الكاف على المضاف ويدخل ما شبهه من الفعل اليسير أي كشى أو غمز أو حك أو نحو ذلك ابن يونس الشأن في الصلاة ستره الفرج فاذا رأى وهو يصلي

لتبسم (قوله فأداره (١) عن يساره) أي يمينه كما صرح به في بعض روايات البخاري (قوله أو عضدي) لا شك في الرواية (قوله وكها في البخاري) لعل الواقعة تعددت أو أن الواقعة واحدة واتفق فيها الاختلاف بالكل وظهر أنها ثلاث روايات (قوله وأصلح رداء) أي سهو إلا أن عدمه مطلوب وما يطلب عدمه لا يسجد له سهو ويقال مثل ذلك في إدارة المؤتم وسدا الفرجة أي ما يطلب على غيره وجه الفرجة حتى لا ترد الفاتحة فإن عدمها مطلوب ويتصور في سهوها السجود كما إذا أعادها سهواً وأصلح الرداء يستحب أن خف إصلاحه ولم ينحط

له ولا فلا يستحب بل ينهي عنه ولكن لا تبطل الصلاة به اهـ (قوله أو لأصلح ستره سقطت) أي ويستحب فرجة إصلاحها أن خف ولم ينحط لها من قيام والأفلا (قوله فثقل) أي مكروه كراهة شديدة (قوله إلا أنه يغتفر مثله) هذا إذا كان مرة فإن انحط مرتين بطلت صلاته لأنه فعل كثير وانظر هل تكرار الإدارة كذلك أم لا وكذا النظر فيما بعده (تبيينه) حيث كانت تلك الأشياء بطلب عدمها الكون طاعة فلا يتوهم سجود لها حال السهو حتى ينص على نفيه (قوله وهو بمثابة الخطأ لا جمل) سيأتي أنه يجوز فصل العقب التي تريده وظاهره ولو انحط فيكون هذا بمثابة من حيث عدم السجود وإن لم يكن مثله في الحكم لأنه هنا يكره بشدة ومسألة العقب يجوز ذلك فيها حيث ارادته بناء على ظاهر المصنف من الإطلاق (قوله لستره) أي كسبوق سلم امامه فقام لقضاء ما عليه فيحتاج لما قرب منه من السواري يستريحه لا يخفى أن المصنف قد جعل المشي لكصفيين في الكل وهو أنما هو وارد في الفرجة فقط على الخلاف أما الستره فقد حدد القرب فيها بما تقوله أهل المعرفة أي فلا يجذب بالصفيين ولا بالثلاثة إلا أن يكون المصنف فسر العرف بالثلاثة والمراد كصفوف الجمعة وأما دفع المار فأنما قيد أشبه فيها كما تبين بالقرب وكذا المدونة نصت في الدابة بالقرب الذي فسر الشارح فيما سيأتي باليسارة إلا أن يكون المصنف فسر القرب في الموضعين بالصفيين والثلاثة (قوله أو لأجل فرجة) بضم الفاء فرجة الحائط وأما التفصي من الأمر فقلتها ثم إن تقييد المشي للفرجة بالصفيين والثلاثة غير الصف الذي خرج منه وغير الصف الذي فيه الفرجة وفي عب وانظر هل يجري ذلك فيما قبل الفرجة من المسائل وما بعدها (قوله وإن بعد أشار إليه) كذا في نسخة

شيخنا وفي بعض النسخ أشهب أن كان قريباً مشى إليه وإن كان بعيداً أشار إليه (قوله صفوفاً) هذا جمع كثرة فيحمل على أقل أفراد
 الأقل ثلاثة وأولى أقل (قوله وروى ابن نافع) هذا قول آخر خلاف ما مشى عليه المصنف وغاية ما حدد فيه بالتقرب والبعده ولم يحدد
 بالصف ولا بأكثر فيمكن أن يكون عول في ذلك على ما يقول أهل المعرفة كالأولى إلا أن يفسر التقرب بالصف والبعده بالثبوت والثلاثة
 فلا يكون مخالفاً للمصنف والظاهر كما قال عج اغتدار ما إذا حصل مشى لكل من السترة والفرجة كسبوق مشى لفرجة ثم لسترة
 بعد سلام إمامه وكذا يقال في إصلاح الرداء مع إصلاح السترة اه وظاهره عدم اغتدار أزيد من اثنين وظاهره أنه إذا كان ذلك
 مطلوباً لا يضر (قوله وسمع ابن القاسم الخ) يرجع هذا القول إلى يونس ويكون ابن يونس جعل الثلاثة مثل الاثنين وإن قول ابن القاسم
 صفان معناه أي أو ثلاثة (قوله أو ذهب دابته) ومثل دابته دابة غيره (قوله يريد إذا كان يسيراً) نص المدونة أن انقلبت دابته
 وهو يصلي مشى إليها فيما قرب إن كانت عن يمينه أو يساره أو بين يديه وقطع إن بعدت وطلبها اه فأنت تراها قيدت بالتقرب ولا مفهوم
 لدابته بل كذلك دابة غيره ومثل الدابة له أو لغيره المال له أو لغيره فيجري فيه تفصيل الدابة (قوله هذا إذا كان في سعة من الوقت الخ) هذا
 إذا كان المال كثيراً أي يضر به كما يفيد ابن عرفة وأما إن قل غنماً فلا يقطع اتسع الوقت أو ضاق والحاصل أنه إذا كان كثيراً فليقطع إذا
 اتسع الوقت وأما إذا ضاق فلا يقطع وأما إذا كان قليلاً فلا يقطع (٣١٩) مطلقاً (قوله يخاف على نفسه) أي هلاكا أو

فرجة أمامه أو عن يمينه أو يساره حيث يجد السيل إلى سدها فليقدم إليها يستدوها ولا بأس
 أن يخرق إليها صفوفاً وفقاً وروى ابن نافع من رفع من ركوع فرأى فرجة مشى ليسدها إن
 قربت ابن حبيب إن بعدت صبر حتى يسجد ويقوم وسمع ابن القاسم يشق إليها إذا كان بينها
 وبينه صفان ابن رشد في الحديث من سد فرجة في الصف رفعه الله بهم إلى الجنة درجة وبني الله
 له في الجنة بيتاً (ص) أو ذهب دابته (ش) معطوف على قوله لسترة أي ولا سجود عليه في
 مشيه لدابته يريد إذا كان يسيراً قال فيها فإن تباعدت الدابة قطع الصلاة وطلبها قال في البيان
 هذا إذا كان في سعة من الوقت والالتجاء وإن ذهب ما لم يكن في مفازة يخاف على نفسه أن
 تركها والظاهر أن المراد بالوقت الضروري (ص) وإن يجنب أو قهقرة (ش) راجع للسائل
 الأربع قبله كما أن التحديد بالصفين فيها جميعاً والصواب فقهي بأن التائب لا يتأثم كما عبر به
 في باب الحج في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع الفقهي وكثيراً ما يقع للأوف تدارك ما يقع
 منه من خلل ذكره في موضع قبله أو بعده في اللفظ أو في الحكم نفعنا الله به وسمع بعض أن ذلك
 لغة (ص) وفتح على إمامه إن وقف (ش) أي ولا سجود على مصل في فتح على إمامه أو غيره
 ممن هو معه في تلك الصلاة وهو جائز إن وقف واستطم وأما أن خرج من سورة إلى أخرى فيكره
 الفتح عليه ولا تفسد قاله الجزولي وبعبارة أخرى قوله إن وقف أي واستطم أو تردد فيطلب منه
 الفتح عليه حينئذ ولا فيكره له الفتح عليه وهذا في غير الفاتحة وأما هي فيجب أن يفتح عليه
 مطلقاً وانظر ما الحكم إذا ترك الفتح عليه في شرحنا الكبير (ص) وسد فيه لتأثب ونفت

مشقة شديدة لا فرق حينئذ بين أن
 يكون الثمن كثيراً أو قليلاً ضاق
 الوقت أو اتسع فالصور ثمان والمال
 كالدابة في هذه الصور الثمانية
 (قوله والظاهر أن المراد بالوقت
 الضروري) الظاهر ما هو فيه
 سواء كان اختيارياً أو ضرورياً (قوله
 وإن يجنب أو قهقرة) راجع للأربعة
 قبله وظاهره كإن عرفة أن الاستدبار
 يضر ولو عذر وفي الرعاف لا يضر
 معه والظاهر أن ما هنا أولى قاله
 عج قال عب هو ظاهر في
 ذهاب الدابة للضرورة فيستدبر لها
 فقط دون السترة والفرجة ودفع
 المار انظره وقوله وإن يجنب أي
 عينا أو شملاً وقوله أو قهقرة وهي
 الرجوع إلى خلف ووجهه مستقبل

إمامه (قوله تدارك) أراد به الاتيان بالصواب فلا يردان التدارك إنما يكون إذا كان الصواب بعد (قوله أو غيره) أي فلا مفهوم لقوله
 إمامه وهذا ناظر لمفهوم ماسياً والمعتمد مفهوم ما هنا وإن فتح على غير إمامه تبطل صلاته فاعتبار مفهوم ما هنا ارتضاء عج وارتضى
 الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله وهو جائز) أي مأذون فيه فلا ينافي الذب أو السنة وهذا في السورة لما يأتي في العبارة الآتية (قوله
 واستطم) أي طلب الفتح عليه وحينئذ فلا بد من علم كونه استطم بقرينة فلو جهل الأمر فلا يفتح عليه إذ لعله في فكره فيما يقرأ (قوله
 أو تردد) معطوف على قوله إن وقف أي أو لم يقف بل تردد بأن قال مثلاً أولئك هم المفلحون إن الذين كفروا ختم الله على قلوبهم أي فحير
 فلم يدروا ما هو الذي بعد المفلحون ومثل ذلك إذا كرر آية (قوله فيطلب منه الفتح الخ) لما لم يعلم طلب الفتح من كلام المصنف نبه عليه
 بقوله فيطلب الخ (قوله فيطلب) أما سنة إن ترتب على الفتح حصول سنة أو ذنب إن توقف عليه حصول مندوب كالكمال
 السورة (قوله والافيكره) أي بأن انتفى الوقف والتردد بأن خرج من سورة إلى غيرها أو وقف ولم تظهر قرينة على أن قصده الاستطمع
 (قوله مطلقاً) أي وقف أو لا بأن خرج من سورة إلى غيرها (قوله وانظر ما الحكم إذا ترك الفتح عليه) اعلم أنه إذا ترك الفتح عليه
 في الفاتحة فصلاة الإمام صحيحة بمنزلة من طرأ له العجز عن ركن من أركان الصلاة وانظر هل تبطل صلاة من ترك الفتح عليه بمنزلة من أتم
 بعاجز عن ركن أو لا أو يفصل فعلى القول بوجوبه في الكل تبطل والا فلا (قوله وسد فيه لتأثب) قال عج السد مطلوب

للتشاؤب وأما غيره فغير مطلوب وانظر هل يكره تعدد أم لا ولا سجود في سهوه اه والظاهر الكراهة وسد بيني مطلقا بظاهرها وباطنها
 و بظاهر اليسرى لا بباطنها الملاقاة الانحسار قاله أبو الحسن ولعل حكم السد بالباطن الكراهة (قوله أو نفث) بفتح النون وسكون
 الفاء (قوله بغير بصاق) راجع لقوله والنفث الخ والتقدير بغير بصاق هذا التعريف للشيخ أبي الحسن فقال النفث
 بغير بصاق كنافث عجم الزبيب والتفل بالبصاق اه (قوله البصاق بلا صوت) أي وأما بصوت فان كان عدا أو جهلا فانه تبطل صلاته
 وان كان سهوا فليسجد ان كان فذا أو أماما لا أموما وكلام أبي محمد هو المعتبر كما يفاد من عب ومما كتبه بعض شيوخنا (قوله وهذا
 هو المناسب) أي لانه لا يفعله بالتشوب الا البصاق أي ما ذكر في العبارة الثانية الصادق بالقولين فظهر أن الاقوال ثلاثة ثم انه وفق بين
 الأخيرين بأن يحمل قول أبي محمد (٣٣٠) في الفرض وقول ابن شبلون في النفل (قوله وأما قول بعضهم) هذا قول رابع محتمو

على قولين فالاقوال خمسة ولا نقل
 قول بعضهم هذا هو الاول لانا
 نقول الاول لم يفسره بالنفخ بل قال
 ريج كالنفخ بخلاف هذا (قوله
 وحكم النفث الجواز) أي في حالة
 العمد أي حكم البصاق اذا صدر
 عمدا الجواز (قوله في حديث
 البصاق) وهو فاذا تنخج أحدكم أي
 في صلاته فليتنخج عن يساره تحت
 قدمه فان لم يجد فليقلع هكذا
 ووصف القاسم فتفل في ثوبه
 ثم مسح بعضه على بعض (قوله
 والنفخ الخ) عطف على البصاق ثم
 لا يخفى ان هذا مما يقوى قول
 البعض ان النفث نفخ لطيف
 والمصنف قد قال الحاجة (قوله
 فيسجد بسببه ان كان سهوا) أي
 ان كان أماما أو فذا وان كان أموما
 فالامام يحمله عنه وقوله وتبطل
 صلاته اذا كان عدا أي أوجها
 وهذا اذا كان بصوت فان كان
 بلا صوت بغير حاجة سهوا لا سجود
 فيه ولا تبطل الصلاة بفعله متعمدا
 وينبغي كراهته (قوله النفث) أي

بشوب الحاجة (ش) يريد انه لا سجود عليه في سدفه لاجل تشاؤب أو نفث بشوب الحاجة
 والنفث ريج كالنفخ بغير بصاق كنافث عجم الزبيب والتفل بالبصاق وفي عبارة النفث هو
 البصاق بلا صوت كما قاله أبو محمد أو به كما قاله ابن شبلون وهذا هو المناسب لقول المؤلف ونفث
 بشوب وأما قول بعضهم النفث نفخ لطيف بلاريق وقيل معه ريق والصحيح الاول انتهى فلا
 يناسب ما هنا اذا النفخ بالفم مبطل سواء لطف أم لا وحكم النفث الجواز كما يفهم من كلام
 الابي فانه قال في حديث البصاق فان لم يجد فليقلع هكذا وتفل في ثوبه فيه دليل على جواز
 البصاق في الصلاة لمن احتاج اليه والنفخ اليسير اذا لم يصنعه عبنا اذ لا يسلم من البصاق
 وكذلك يجب أن يكون التنخج والتخم ان احتاج اليه ما انتهى وقال الزرقاني ومفهوم قوله
 التشاؤب أنه لو سده غيره لمكان ليسه السجود مع أن هذا فعل خفيف فلا سجود فيه مع السهو
 ولا بطلان مع العمد ومفهوم الحاجة أن النفث غير حاجة فيه السجود مع السهو وهو ظاهر فانه
 يشبه النفخ فيسجد بسببه ان كان سهوا وتبطل الصلاة ان كان عمدا انتهى (تنبيه) التشاؤب
 هو النفث الذي ينفتح منه الدم لدفع البخارات المحتقنة في عضلات الفك وهو انما يكون من
 امتلاء المعدة وهو يورث الكسل وثقل البدن وسوء الفهم والغفلة قاله الكرماني (ص)
 كتبخ والتخم عدم الابطال به غيرها (ش) يريد أن التنخج الحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود
 فيه ابن بشير ولا خلاف فيه واختلاف اذا تنخج لغير حاجة هل يكون كالكلام فيفرق فيه بين
 العمد والسهو وهو قول مالك في المختصر أو لا تبطل الصلاة به مطلقا وهو قول مالك أيضا وأخذ
 به ابن القاسم واختاره الامم - رى والخمى ولا سجود في سهوه والضمير المجرور بالساعة عائدا على
 التنخج والضمير المجرور بغير راجع الى قوله الحاجة وظاهر قوله لغيرها أي لغير حاجة ولو فعله عبنا
 وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللخمى ولا مانع من ذلك اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة
 وهو قليل لا يبطلها وبعضهم جعل قوله لغيرها أي لغير حاجة تتعاق بالصلاة ولا بد أن يكون
 على غير وجه العبث كان يفعله ليعلم الناس انه في صلاة فان فعله عبنا فلا وجه لكونه
 لا يفسد وعلى هذا جعله الشيخ سالم في شرحه ونحوه في الزرقاني (ص) وتسبيح رجل أو امرأة
 لضرورة (ش) يعني ان التسبيح من رجل أو امرأة لضرورة عرضت في الصلاة لا سجود فيه

الريج (قوله البخارات الخ) أي الاشياء التي كالدخان (قوله المحتقنة) أي المجتمعة في عضلات الفك جمع كانت
 عضلة والعضلة كل لجة مجتمعة مكنزة في عصبه كما في المختار (قوله الفك) اللخمى (قوله وهو انما يكون الخ) أي التشاؤب (قوله وهو يورث
 الكسل) أي امتلاء المعدة (قوله الكرماني) في اللب الكرماني بالكسر والسكون نسبة الى كرماني محلة بني ساور اه ونقل عن
 ابن سميعان تصحيح فتحها قال العيني وقد ضبط بالوجهين (قوله كتبخ) والاولى تركه وان كان لشيئا نابه في صلاة لقوله عليه الصلاة
 والسلام من نابه شيء في صلاته فليسج فان كان التنخج لاجل الاتيان بالقراءة فانه يطلب وجوب بحيث توقفت القراءة الواجبة عليه
 ونديا واستمنا بحيث توقفت القراءة الغير الواجبة عليه (قوله وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللخمى) فقد قال عن اللخمى فان فعل
 أي التنخج لامر عرض له يحتاج اليه فلا شيء عليه في صلاته وان تنخج لغير محتاج اليه فليل صلاته وقيل لاشي عليه وبه أخذ
 ليس هذا كلاما منه يعنه اه فاذا علمت ذلك فالراجح هو ما حل به الخطاب (قوله وهو قليل لا يبطلها) أي فقوله ولو عبنا بقيد بما قل

والأبطل اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة يبطلها كثيره (قوله كانت مما يتعلق باصلاحها) كقوله سبحان الله لينبه امامه على سهوه (قوله أولا) أى أولا يتعلق باصلاحها كاذاداره أعمى خشية أن يقع في حفرة (قوله وان تجردا للتفهم) أى بأن يقول سبحان الله لما ذكر في غير محل سبحان الله (قوله فيحمل الخ) فيقال قوله والابطال أى ما لم يكن تسبيح (قوله وضعف أمر التصفيق) أى المشار له بقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شئ في صلاته فليسبح الرجال وليصق النساء (قوله لان من الخ) علة لقوله وضعف وفيه أن تلك العلة تقتضى التضعيف وبعبارة فان قلت القاعدة تخصيص العام بالخاص فالقياس استخراج النساء من التسبيح ويضعفن جمعاً بين الحديثين أحجب بأن ما كضعف العمل بالتصفيق لانه رأى أن التسبيح لكونه ذكر أول في الصلاة من غيره وانه لم يصح عنده حديث هيئة التصفيق وان كان صحيحه بعض الأئمة اذ لا يلزمه تصحيح غيره لجواز أن يكون عنده فيه قاذح لم يره المصحح (قوله وقوله انما التصفيق) هذا من تمة الحديث الذى يلصقه الذى فصل بينه وبينه بقوله لان من من ألفاظ العموم ولذلك ذكر عب فقال وفي أى الحسن في قولها وضعف مالك أمر التصفيق للنساء بحديث التسبيح الخ هو من نابه شئ في صلاته فليسبح وانما التصفيق للنساء ومن من ألفاظ العموم (قوله يحتمل على وجه الذم) أى ذم النساء بارتكابهن التصفيق وترك التسبيح ثم ان في هذا شياً وهو أن الروايات بفسر بعضها بعضها وقوله في الرواية الأخرى وليصق النساء دال على انه ليس المراد الذم (قوله والمراد بالضرورة الحاجة الخ) أى ومفهومه انه اذا كان لغير حاجة ليس حكمه كذلك وفيه تفصيل وهو انه ان قصد التفهيم به عملاً بالحاجة له بطلت الصلاة وان لم يقصد ذلك وكان لغير حاجة أصلاً لم يضر والظاهر كراهته (قوله ثم ان المراد بالرجل والمرأة الجنس) أى فالمراد بالرجل الجنس المتحقق في واحد أو أكثر والمراد بالمرأة الجنس كذلك أى المتحقق في واحدة أو أكثر ولذا قال ولا يصفقن بضمير جمع النسوة ولكن المراد المصلى أى من النساء مطلقاً واحدة أو أكثر وخلاصته أن المراد بالمرأة جنس المرأة المصلية واحدة أو أكثر ولا جمل ذلك قال المصنف ولا يصفقن مراداً منه المصلية من النساء مطلقاً واحدة أو أكثر وصيغة الجمع لم تكن مستعملة في حقيقتها فاذا علمت هذا فتشكك على الحكم والحكم أن التصفيق مكروه كأفاده في ك فان قلت ان

كانت مما يتعلق باصلاحها أولا وان تجردا للتفهم فيحمل قول المؤلف الآتى وذ كر قصد التفهم به بحمله والابطال على ما عدا التسبيح قال مالك ولا بأس بالتسبيح في الصلاة للحاجة للرجال والنساء وضعف أمر التصفيق بحديث التسبيح وهو قوله من نابه شئ في صلاته فليسبح لان من من ألفاظ العموم وقوله انما التصفيق للنساء يحتمل أن يكون على وجه الذم ويحتمل أن يكون أراد على وجه التخصيص أى للفظ العام فقد تم الظاهر على المحتمل انتهى أى قدم ظاهراً من نابه الخ على ما يحتمل أن يكون مخصوصاً وما يحتمل أن يكون ذماً والمراد بالضرورة الحاجة التى هى أعم من الضرورة ثم المراد بالرجل والمرأة الجنس ولذا قال (ولا يصفقن) بضمير جمع النسوة والمراد المصلى مطلقاً (ص) وكلام لا صلاحها بعد سلام (ش) أى ولا سجود في كلام قليل عمدا لا صلاح الصلاة من مأموم لا امامه بعد السلام وقبله ابن عرفة كإمام مسلم من اثنين ولم يفقه التسبيح فكلمه بعضهم فسأل بقيتهم فصعد قوه أو زاد أو جلس في غير محله ولم يفقه فكلمه بعضهم ابن حبيب كن رأى في ثوب امامه نجاسة فليدن منه ويخبره كلاماً ابن رشد يجوز ان استخلف ساعة دخوله ولا علم له بما صلى الإمام السؤال اذ لم يفهم بالاشارة ومن امام بعد سلام

(٤١ - خرشى اول) صوتها عورة على ما فيه وما الفرق بينه وبين عدم جهرها بالصلاة الجهرية وبالأقامة ولعله للضرورة هنا والمختار في لفظ التسبيح سبحان الله كما رواه البخارى عنه صلى الله عليه وسلم من نابه شئ في صلاته فليقل سبحان الله وصفة التصفيق على القول به ان تضرب بظهور اصبعين من يمينها على باطن كفها اليسرى واعلم أن التسبيح مستحب وغيره من لا إله إلا الله جائز عجم (قوله وكلام الخ) أى من امام أو مأموم أو منهما (قوله ولا سجود في كلام قليل عمدا) لا يخفى أن الشأن في العمدة عدم السجود فلا يتوهم فيه السجود نعم لو قال ولا خلل في كلام قليل عمدا غير أن الباعث له رحمه الله على ما قال أن الكلام في نفي السجود (قوله وقبله) أى وقبل السلام فلا مفهوما لقول المصنف بعد سلام امام (قوله ابن عرفة) تمثيل لما اذا وقع الكلام من المأموم مع أن هذا مختوع على ما اذا وقع من كل (قوله ولم يفقه التسبيح) أى بالتسبيح (قوله فكلمه بعضهم) أى ولم يصدقه فلذلك قال فسأل بعضهم وقوله ولم يفقه أى فسبحوا له ولم يفقه به (قوله فليدن منه) ظاهر العبارة انه لا يسبح مع أنه شرط في عدم السجود شروط منها أن لا يفهم الابيه ولم يحصل طول بتراجعه ويمكن الجواب بأن هذا مبني على عدم اشتراط الشرط الاول وظاهره أنه لا يكتفى بإراءة النجاسة لاحتمال أن تخفى ويلحق ما لم يخفى بما تخفى فان قلت هذا لا يكتفى بالاختبار بدون الدنو قلت انه عند الدنو لا يحتاج لرفع صوت والحاصل أنه يشترط في عدم السجود شروط أن لا يفهم الابيه ولم يحصل طول بتراجعه وسلم معتقدا الكمال ونشأ شكه من كلام المأمومين أو بعضهم لا من نفسه فان اختلف شرط من الأربعة بطلت صلاته وصلاتهم (قوله يجوز ان استخلف الخ) لا يخفى أنه مأموم بحسب الاصل (قوله فكلمهم) بأن يقول لهم كم صلى ولم يقل اذ لم يفهم بالتسبيح لان هذا الموضع ليس يحتمل تسبيح (قوله اذ لم يفهم بالاشارة) أى اذا أشار لهم فأشاروا اليه ولم يفهم

بالإشارة هذا إذا قرئ بفهم من فهمهم ويحتمل أن يقرأ إذا لم يفهم من أفهم أي إذا لم يمكنه أفهمهم السؤال عن عدم ماصلي (قوله ولم يحصل له شك بعده) أي من نفسه (قوله ولو شك بعد أن سلم على يقين) من نفسه بدليل العبارة الثانية وقوله بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أي فيسأل غيرهم وانظر هـ ذامع قوله فيما سيأتي من مأموميه وقوله أو بعضهم أي يسأل بقيتهم وانظر هـ ذامع قوله ورجع مع إمام الخ (قوله لا رد الخ) لا يخفى أن الرد على من ذكر لا يكون بنفي السجود وإنما يكون بإثبات الجواز تأمل (قوله وان حديث الخ) معطوف على قوله أن الكلام والحديث هو أقصر الصلاة أم نسبت بأرسول الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن (قوله من فذومأموم) قاله ذوالمأموم يعملان على ما قام عندهما كان المأموم وحده أو مع الإمام ولا ينتظر أن يقول غيرهما ما لم يبلغ عدد التواتر فيرجع له ويترك يقينه (قوله من مأموميه) لأن المشاركة في الصلاة أضبط من غيره هـ ذامع مقتضى المدونة وأرقضاه من في شرحه وكتب بعض شيوخنا أنه المعتمد وظاهر صنيع ابن الحاجب أنه لا فرق بين كونهم مأموميه أم لا وكلام التوضيح يقتضي أنه الراجح قال في ك (٣٢٣) وعليه ينظر ما الفرق بين الفذوالإمام اه (قوله على الكمال الذي أخبر به الخ) أي

أو وقع معتقدا التمام ولم يحصل له شك بعده كان سلامه من اثنتين أو غيرهما أما لو سلم على شك بطلت صلاته ولو شك بعد أن سلم على يقين فالشهور منع السؤال لأنه مع الشك مخاطب باليقين وبعبارة أخرى ولا يجوز للإمام السؤال حيث حصل له الشك قبل سلامه ويجب عليه فعل ما تبرأ به ذمته وكذا من حصل له الشك بعد سلامه من نفسه وإن سأل بالكلام بطلت صلاته بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أو بعضهم وأعلم أن المؤلف انما نص على عدم السجود في الكلام لأصلاحها بعد السلام مع أن الكلام لأصلاحها قبله كذلك لأنه من العمد الذي لا يبطل الصلاة للرد على من ذكر أن الكلام بعد السلام لأصلاحها لا يجوز وتبطل الصلاة به على الراجح وإن حديث ذي اليمين منسوخ (ص) ورجع إمام فقط لعدلين إن لم يتيقن إلا أكثرتهم جدا (ش) يعني أن الإمام لا غيره من فذومأموم إذا أخبره عدلان من مأموميه بالانعام وغلب على ظنه صدقهما أو تردد فيه فإنه يبنى على الكمال الذي أخبر به ويعتمد على قولهما إن لم يتيقن كذبهما فيما أخبر به من التمام فإن يتيقن كذبهما فيه يرجع ليقينه ولم يرجع له هـ ما ولا لا كثيرا لكثرة خبرهم جدا بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيترك يقينه ويرجع لهم فيما أخبر به من نقص أو كمال وتقررنا صدر المسئلة بما إذا أخبره العدلان بالتمام هو الذي يتعين ولا يصح حله على ما إذا أخبره بالنقص لأنه يقتضي أنه عند عدم تيقنه خلاف ما أخبر به من النقص لا يرجع إلا إذا أخبره عدلان وليس كذلك إذ هو في هذه الحالة صار شاكيا في النقص بسبب الأخبار ولو من واحد وإن كان معتقدا الكمال أولا فيجب عليه العمل باليقين بل ولو حصل له الشك من نفسه بلا أخبار أحد أصلا فإنه يبنى على اليقين ثم إن الاستثناء منقطع إذا لا يشترط في خبر من بلغ هذا المقدار عدالة ولا أن يكون فوأمومين حيث شذ (ص) ولا الحد عا طس أو مبشر ونذب تركه (ش) يعني أن المصلي إذا جحد لعطاسه أو بشارة بشربها أو استرجع من مصيبة أخبر بها لا سجود عليه

وهو غير مستنكح وكذا يرجع له هـ ما إن أخبر به بنقص وهو مستنكح يبنى على الأكثر (قوله إن لم يتيقن كذبهما) أي بأن غلب على ظنه صدقهما أو تردد فيه والمراد باليقين هنا الجزم لا العلم المطابق للواقع فالأوضح أن يجعل قوله وغلب على ظنه الخ بيانا لقوله إن لم يتيقن كذبهما (قوله يرجع ليقينه) فإن عمل على كلامهما وكلام نحوهما بطلت عليه وعليهم ثم إذا عمل على يقينه ولم يرجع لقولهما فإن كانا أخبرا بالنقص فعلا معه ما بقي من صلاته فإذا سلم أتي بما

بقي عليهم فإذا أوبأمام وإن كانا أخبرا بالتمام فكأمام قام خامسة ليأتي فيها تفصيله (قوله من نقص أو كمال) هذا التعميم محقق لقوله فيما سيأتي إن الاستثناء منقطع وحاصله أنهم إذا كثروا جذا فإنه يعتبر قولهم أخبروا بالتمام أو أخبروا بالنقص مستنكحا أم لا كان قبل السلام أو بعده يتيقن خلاف ما أخبرا أو شك (قوله بل ولو حصل له الشك الخ) فلا تدخل هذه الصورة في كلام المصنف إلا من حيث تعدد الصور الثمانية وهي أنك تقول إذا لم يتيقن خلاف خبرهما بل شك أو غلب على ظنه صدقهما فيرجع لقولهما أخبرا بالتمام أو بالنقص مستنكحا أم لا وسواء في هذه الأربع أخبرا قبل السلام أو بعده معتقدا الكمال فيرجع لقولهما في هذه الصور الثمانية فإن لم يرجع بطلت صلاته (قوله منقطع) ويصح أن يكون متصلا والتقدير فإن يتيقن لم يرجع لعدلين ولا لا كثيرا لكثرة خبرهم جدا (قوله لعطاسه) بضم العين فهو مصدر كما هو مفاده فهو أحد المصدرين لعطس والثاني عطس بفتح العين وسكون الطاء لأنه سيأتي يقول والعطاس بخار فينا في ذلك ويمكن أن يجاب بأن قوله بخار أي ذو بخار (قوله أو بشارة) معطوف على لعطاسه لا يخفى أن هذا صريح في كون الحد واقعا من المبشر بفتح الشين وبشارة بكسر الباء وضمة هـ والفعل بشر والمصدر التبشير وقوله بشربها أي بمتعلقها أو أن في العبارة استخداما أطلق البشارة أو لا يعني التبشير ثم يرجع الضمير لها بمعنى المبشر به ثم إن في كلام الشارح إشارة إلى قاعدة أصولية وهي أن تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية أي بعلية المأخذ الذي هو

لكن

المصدر إلا أن ذلك ظاهر في عطاس وأما بشارته فليس يصدر إلا من مصدر بشر التبشير ويحجب بأن اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله لكن يندب له ترك الحمد) وكذا ترك الاسترجاع لقول ابن القاسم إذا أخبر في الصلاة بما يسهه فمدا لله أو بمصيبة فاسترجع أو بشئ فيقول الحمد لله على كل حال أو الذي بنعمته تتم الصالحات فلا يجيبني وصلاته مجزئة (قوله ويحتمل أن يقرأ بمشرك) كذا في نسخة ويحتمل الخ لا يخفى أن هذا يقتضي أن هذا حل آخر غير ما أشار به بقوله أو بشارته بشركها وليس كذلك بل هو عينه فالأوضح لقوله ويحتمل أن يقرأ أن يقول أو لا يدل قوله بشارته الخ أو بشارته بمشرك بكسر الشين كانت البشارة للحامد أو غيره (قوله والظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يجيبني) قوله لخبر سمعه الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أو على كل حال وجهه أن نفي العجب يحتمل الكراهة والحكمة وهي لا تنوهم فأقل ما هنالك الكراهة (فان قلت) ما المانع من حمله على خلاف الأولى (قلت) إن ألفاظ الامام أو تابعه بمنزلة ألفاظ الشارع والنفي بمنزلة النهي وخلاف الأولى لم يصرح فيه بالنهي بل إنما أخذ من لفظ الأمر بالمندوب (قوله الخيشوم) أقصى الأنف (قوله وإشارة لرد السلام) أي وأما الرد باللفظ فيبطل عمدا وجهلا لا سهوا (٣٣٣) فيسجد (قوله لا لأصلا حها) محتز قوله لنفسه

وكانه يقول جائز لفعله لأجل حاجة نفسه (قوله وإن طال الانصات جدا أبطل صلاته) أي عمدا وجهلا أو سهوا (قوله وإن كان بين ذلك سجد بعد السلام) أي إن كان سهوا وأما عمدا فيبطل (قوله وفسره بعضهم بأنه الاعتماد الخ) أي ولا يحتاج لتقييده بالطول لأنه جائز مطلقا (قوله من حية أو عقرب) الحية تكون للذ كروا لاني والهاء للأفراد كبغلة ودجاجة على أنه قد روي عن العرب رأيت حية على حية أي ذكرا على أنثى قاله في المختار والعقرب يقال للذ كروا لاني والغالب عليها التأنيث والاني عقربة وعقرباء مفتوح مدود غير مصروف والذ كروا عقربان بضم العين والراء (قوله وفي سجوده قولان) معنا ما إذا كان ساهبا عن كونه في صلاة كما يفيد عجب وتبعه

لكن يندب له ترك السجود وجهرا لأن ما هو فيه أهم بالاشتغال به ويحتمل أن يقرأ بمشرك بفتح المجهة فيكون فيما إذا كانت البشارة للحامد فقط ولا يعلم من كلام المؤلف هل الحمد مكروه أو خلاف الأولى والظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يجيبني والعطاس بخار يطلع بسرعة من الخيشوم يدفع به مضرة (ص) ولا جائز كائنات قل لخبر وترويح رجليه وقتل عقرب تريده وإشارة لسلام أو حاجة (ش) يعني ولا يسجد في ارتكاب جائز لفعله في الصلاة لنفسه لا لأصلا حها فن ذلك الانصات ليس لسماع خبر قاله في المدونة ابن بشير وإن طال الانصات جدا أبطل صلاته لانه اشتغل عن الصلاة وإن كان بين ذلك سجد بعد السلام أي إن كان سهوا والطول والقلة والتوسط بالعرف كذا ينبغي ومن ذلك ترويح الرجلين ولما فسر الشارح بأنه الاعتماد على رجل ورفع الأخرى احتاج لما فيه ابن عبد السلام من أنه طول أذهوم مع انتفاء ذلك مكروه وفسره بعضهم بأنه الاعتماد على إحدى الرجلين مع عدم رفع الأخرى ومن ذلك قتل ما يحاذر من حية أو عقرب تريده فإن لم ترده كره قتله لها وفي سجوده قولان ويكره قتل ما عدا الحية والعقرب من طير أو صيد أو ذرة أو فحلة أو بعوضة ولا تبطل الصلاة بشئ من ذلك إلا بما فيه شغل كثير ثم المراد بإرادة العقرب له أن تأتي من جهته لانه عيما لا تقصد أحدا ولأن الإرادة من صفات العقلاء ومن ذلك الإشارة بيد أو رأس لسلام ردا أو ابتداء قاله سند وصرح ابن رشد بوجوبه وهو ظاهر قوله في المدونة وليرد اه وبعبارة أخرى وإشارة لسلام أي لرد سلام لا ابتداء فانه مكروه خلافا لابن الحاجب القائل بجوازه قال ابن هرون ولم أر ذلك لغيبه وتركه عندى صواب وكلام المؤلف في الجائز اه ولا فرق في جواز الإشارة للحاجة ردا أو طلبا ثم الأولى أن يقرأ قول المؤلف لخبر بالكسر اسم فاعل يشمل ما إذا كان الانصات من الخبر بالفتح أو من غيره وأما أن قرئ بالفتح فلا يشمل الثاني وقدنا الجائز في هذه المسائل بقولنا في

عب وهو كلام ظاهر من حيث السجود لأنه ليس بظاهر من حيث أنه لم يكن الكلام على سنن واحد لان الكراهة مع العلم بكونه في الصلاة والخلاف مع السهو ولكن الظاهر إبقاء اللفظ على ظاهره كما هو الموافق لنص ابن عرفة ابن رشد ووجب فعله بقتل حية أرادته ولم يسجد وإذا كره قتله ولم ترده ففي سجوده قولان اه فهذا ظاهر ظهورا قويا في أن الخلاف في السجود في حالة الكراهة ولا توجد الكراهة إلا مع العلم بكونه في الصلاة لأنه يشكل بأن السهو هو الموجب للسجود إلا أن يجب بأنه مشل الطول في محل لا يطلب فيه التطويل فهو مع كونه عمدا فيه السجود (قوله أو ذرة) قال في المختار الذرجع ذرة وهي أصغر النمل (قوله أو فحلة) الواحدة من النحل (قوله أو بعوضة) قال في المختار والبعوض البق الواحدة بعوضة (قوله ولأن الإرادة من صفات العقلاء) رده محشى نت بأن العقلاء مطبقون على وصف الحيوان بأنه المتحرك بالإرادة لا فرق بين كونه إنسانا أو غيره (قوله بوجوبه) أي الرد وقوله وهو ظاهر لان صيغة الأمر تفتضي الوجوب (قوله ولا فرق في جواز الإشارة للحاجة ردا أو طلبا) إلا أن ابن القاسم قيد ذلك بالخفيف (قوله يشمل ما إذا كان الانصات الخ) أي وتجعل اللام للتعليل (قوله وأما أن قرئ بالفتح الخ) واللام حينئذ بمعنى من أي وانصات واقع من مخبرا أو نابت لخبر من حيث وقوعه منه

(قوله مع أن بعضه جائز) أي الذي هو الاصلاح وحاصله أنه جائز أي بعض الذي تقدم جائزاً لأنه مقيد بكونه الاصلاح لا يخفى أن كل ما تقدم جائز بمعنى المأذون فيه لا بعضه (قوله أولاً لأن المراد بالجائز ما استوى طرفاه) يرد على ذلك الجواب أمران الأول أنه يقتضي أنه على الجواب الأول لا يكون المراد بالجائز ما استوى طرفاه مع أنه على كل حال مراد به ما استوى طرفاه إلا أن يقال على الجواب الأول حيثية الاستواء ليست مرادة الثاني أنه صرح ابن رشد كما تقدم بأنه يجب قتل العقر ب إذا أراده (قوله هذا مخرج الخ) لا يخفى ما في هذا من التسامح لأن إخراج شيء من أمر يقتضي دخول الشيء في ذلك الأمر مع أن الرد على المشمت لم يدخل فيما تقدم من قوله كانت صلات قل لخبر إلا أن يقال أنه داخل تحت الكفاف احتمالاً منظوراً فيه للظاهر بقي أنه لا بد من تقدير مضاف أي مخرج من ذي الجواز (قوله وبعبارة أخرى الخ) هذه العبارة ظاهرة (قوله وكذلك بعض المعطوف عليه) لا يخفى ما في هذا من التسامح فإن المعطوف عليه هو الإشارة (قوله في تصوير) المراد به التصديق (٣٢٤) الصحيح (قوله على المشهور) مقابله الحمد قيل سر أوقيل جهرها (قوله

عسر) أراد به التعذر بدليل التعليل (قوله قلت يمكن فرضه الخ) جواب بالتسليم وإن عدم التعسر بالنسبة لحالة أخرى (قوله قلت يمكن فرضه) فإن قلت يمكن فرضه إذا ارتكب المكره وجد قلنا إن جد العاطس منهي عنه فهو معدوم شرعاً وهو كالمعدوم حساً فتشيمته عدم فلا يستحق رداً وبهذا يظهر الفرق بين رد السلام والرد (قوله في معنى المحادثة) الإضافة للبيان أي من قبيل المحادثة (قوله وسمت) عطف تفسير والسمت هو الهيئة فإن قلت أي مناسبة في الدعاء بذلك قلنا إن العاطس حين عطاسه تتغير هيئته (قوله الشمانية) أي فرح الأعداء ببقاء تغير هيئته الحاصلة عند العطاس (قوله تنبيهه) قال أبو عبيد الشين المجبة أعلى في كلامهم وأكثر (قوله أول من عطس آدم) بفتح الطاء في الماضي وكسرها

أول حلها نفسه لا إصلاحها احترازاً عما سبق من الجائز فإنه جائز وهو الاصلاح كالفتح على الامام والتسليم فهو إشارة لجواب اعتراض على المؤلف بأن يقال قوله ولا للجائز يقتضي أن ما قبله ليس من الجائز مع أن بعضه جائز وأولاً لأن المراد بالجائز ما استوى طرفاه وما ذكره قبل هذا مطلوب كما أن ما ذكره في قوله ولا لتبسم الخ مكره (ص) لا على مشمت (ش) هذا مخرج من الجواز أي لا الرد على مشمت فلا يجوز أي يكره وبعبارة أخرى المعطوف محذوف وكذلك بعض المعطوف عليه أي وإشارة لرد سلام لا إشارة للرد على مشمت أي فليس من الجائز بل هو منهي عنه لقوله في المدونة ولا يرد على من شتمه إشارة كان في فرض أو نافلة اه الواو غي وفي تصوير التسميت على المشهور عسر لأنه فرع سماع الحمد والفرض أنه لا يحمد فكيف يرد قلت يمكن فرضه إذا عطس وجد جهر قبل الأحرار ثم أحرمت فشمته صدق حينئذ أن لا يرد اه فإن قيل كيف كرهتم الإشارة للرد على المشمت في النافلة وأجرتكم حكاية الأذان فيها قيل لأن الرد هنا في معنى المحادثة والتسميت قول من سمع جد العاطس له بركك الله بالمهمة من السمت وهو الهدى أي جعلك الله على هدى وسمت حسن وبالمجبة معناه أبعده الله عنك الشمانية (قوله فائدة) أول من عطس آدم وهو من الله والتثاؤب من الشيطان بمثنائين من فوق والمد والهمز تخففاً على وزن تفاعل ولا يقال تثاؤب بالواو قاله الجوهري وقال عياض يقال تثاؤب بالواو وتثاؤب قال ابن العربي التثاؤب بالمد والهمز يقال تثاؤب بالواو إذا فتح فاه وأصل هذه الكلمة من قولهم تتوب إذا أصابه الكسل وهو شيء يعتري الإنسان من شيء يأكله أو يشربه فيصيبه منه فترة كفترة النعاس وقال سيدي زروق قيل إن العطاس من الله ومعناه أنه من حيز الخير قالوا لأنه يخفف الدماغ ويسهل بعض العبادات وفي الحديث أنه يقطع عرق القبايح والسعال يقطع عرق البرص والزم كأم يقطع عرق الخدام والرمدي يقطع عرق العمى وروى أن من سمع عاطساً فسبقه بالحمد كان آمناً من الشوص ورأيت في جدار زمزم مكتوباً من قرأ الفاتحة عند عطاسه أمن من قلع أضراسه وفي الحديث إن الدعاء عند العطاس مستجاب وقد شرد عني محل نقله فابحث عنه اه قلت

وضمها في المستقبل (قوله والتثاؤب من الشيطان) أي أنه من حيز الشر وأصل سببه من الشيطان لأنه حله على كثرة الاكل (قوله بمثنائين من فوق) الذي في القاموس بالثاء المثلثة (قوله وأصل هذه) أي وأخذ هذه الكلمة (قوله فترة) هي الانكسار والضعف مختار (قوله ومعناه أنه من حيز الخ) جواب عما يقال كل شيء من الله تعالى (قوله ويسهل) عطف مسبب على سبب (قوله بعض العبادات) مصدوق ببعض العبادات التي تتوقف على فكرة كقراءة القرآن لا نحو الصوم (قوله عرق القبايح) كأنه أراد بعرق القبايح مدة في العرق ينشأ منها هذا القبايح قال في المصباح والقبايح مرض يحدث في أحد شقي البدن طويلاً فيبطل إحساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغتة اه (قوله والرمدي يقطع عرق العمى) وكان العمى الذي يحول عند حصول الرمدي لا مورد تعرض إذ ذاك والافالرمدي سبب في جلاء البصر على حسب ما قال (قوله وقد شرد عني محل نقله) شرد من باب دخل قاله في المختار (قوله قلت الخ) أراد أن يبين أصل ما ذكر من الأحاديث والمذكور ثلاث أولها وروى أن من سمع الخ الثاني ورأيت في جدار زمزم الثالث قوله وفي الحديث إن الدعاء عند العطاس مستجاب الخ

(قوله حديث اللوص) المناسب ان يقول حديث الشوص لان الذي تقدم كان آمنا من الشوص (قوله في البطن) أي واذا كان الوجع في البطن فالبطن موجوعة (قوله من التهمة) مرض ينشأ عن كثرة الأكل (قوله وحديث العطاس الخ) لا يخفى أن هذا الحديث لم يذكر فيما تقدم ما يفيد الإشارة إليه الآن يقال ان شأن ما كان الحديث الذي يتحدث به عنده حقا أن يستجاب عند الدعاء (قوله الافراد) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله أصيل) تأكيد لأصل أي أصل بلغ الغاية في القوة (قوله وله شواهد) جمع شاهد وهو الحديث الموافق في المعنى دون اللفظ ثم لا يخفى أن شواهد جمع وهذا حديث واحد الآن يراد بالجنس (قوله عطس عنده) بالبناء للمعول كذا ضبطه بعض شيوخنا (قوله وفي معرفة الصحابة) اسم كتاب (قوله كائين) ظاهره عدم البطلان بالانين بقيد ولو كان من الأصوات المحقة بالكلام لانه محل ضرورة (قوله ففي كلام ابن غازي نظر) عبارته صوابه وكائين بالواو عطف على كائين صلاتا وهو ما اندرج تحت قوله ولا يخفى اه وحاصل رد الشارح انه ليس من أفراد الجائز والذي أقول ان هذا الانين الذي يقع من المريض تارة يصل الى حد الغلبة بحيث يصير كالمجال ما يصدر منه وتارة يكون له اختيار فيه أي (٣٣٥) بحيث يمكنه تركه كما هو مشاهد وظاهر

المصنف الاطلاق (قوله اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع) أي لا يتعلق بالخشوع في الصلاة بدليل قوله بعد وان كان من باب الخشوع لا يخفى أن المنطوق بصدق بصورتين بأن كان مصيبة أو وجع (قوله فلا شيء فيه اذا كان غلبة) وأما اذا كان اختيارا فيبطل وسكت عن السهو فسهل كالغلبة لا سجود فيه أو فيه السجود وهو الظاهر (قوله وهذا معنى قوله وبكاء تخشع) أي فيحمل قول المصنف على ما اذا كان غلبة وظاهره ولو كثر (قوله والا فكالكلام) أي بأن كان لمصيبة أو وجع فكالكلام كان اختيارا أو غلبة أو كان تخشع وكان اختيارا (قوله وقيد به ابن عطاء الله بالغلبة) هو معنى قوله وهذا معنى قوله وبكاء تخشع (قوله يفرق بين عمده وسهوه) أي فإذا كان عمدا فبطل وكذا ان كان

حديث اللوص رواه ابن الاثير في النهاية بلفظ من سبق العطاس بالعمد أمن من الشوص واللوص والعلوص وهو ضعيف والاول بفتح الشين المجع وجع الضرس وقيل وجع في البطن والثاني وجع الاذن وقيل وجع المخ والثالث بكسر العين المهملة وفتح اللام الثقيلة وسكون الواو وآخره مهملة وجع في البطن من التهمة وحديث العطاس خرجته الطبراني والدارقطني في الاثرين رادوا بوعلى ولفظه من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وخرجه البيهقي وقال انه منكر عن أبي الزناد وقال النووي له أصل أصيل وله شواهد عند الطبراني مرفوعا صدق الحديث ماء عطس عنده وفي معرفة الصحابة ومسنند الطيالسي من سعادة المرء العطاس عند الدعاء قاله الحافظ السخاوي (ص) كائين لو جمع (ش) تشبيهه في عدم السجود لا في الجواز لان هذا وقع منه غلبة فلا يتصف بجواز ولا غيره فلذا حسن التشبيه من المؤلف دون العطف ففي كلام ابن غازي نظر وأما البكاء المسموع اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع بل يتعلق بالكلام فيبطل عمده ويسجد سهوه وان كان من باب الخشوع فلا شيء فيه اذا كان غلبة وهذا معنى قوله (وبكاء تخشع والا فكالكلام) والمراد بالتخشع الخشوع فليس التفعّل على بابه لانه يكره اظهار التخشع في الصلاة وقيد به ابن عطاء الله بالغلبة وقوله والاراجع لمسئتي الانين والبكاء أي والا بان أن لا يفرق بين أوبكى لغو الخشوع كمصيبة أو وجع فكالكلام يفرق بين عمده وسهوه وكثيره وقليله (ص) كسلام على مفترض (ش) أي ولا يكره السلام على المصلي في فرض ولا نافلة كما هو نص المدونة فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا في الجواز المنق عنه السجود اذا فرض أن المسلم ليس بمصل فلا يتوهم انه يسجد وإذا كان المناسب ما سلكه المؤلف من ترك العاطف ولو قال على مصل بدل مفترض لكان أشمل وأخصر (ص) ولا تبسم (ش) أي لا سجود فيه سواء كان عمدا أو سهوا وغسيران العمدمكره لان التبسم حركة الشفتين فهو حركة الاجفان والقدمين وعرفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير

غلبة (قوله وكثيره وقليله) أي وكثير السهو وقليله فاذا كان كثير السهو فيبطل وان كان قليلا لا يبطل (قوله تشبيهه) هذا كله اذا كان البكاء بصوت وأما اذا كان لا صوت فيه لا يبطل اختيارا أو غلبة تخشعا أم لا وينبغي الآن يكثر الاختيار والحاصل أن البكاء ان حصل بلا صوت لا يبطل مطلقا اختياريا أو غلبة تخشعا أم لا ما يكثر ذلك في الاختيار وأما بصوت فان كان اختياريا يبطل مطلقا كان تخشع أم لا بأن كان لمصيبة وان كان غلبة ان كان تخشع لم يبطل ظاهره وان كثر وان كان غيره يبطل شرح عب وسكت عن السهو وقد علمت حكمه (قوله ولا يكره السلام الخ) صادق بالسنة والجواز والظاهر أن المراد الجواز المستوي الطرفين ولا يقال ان السلام عليه سنة كغيره لان فيه إشغالا (قوله غير أن العمدمكره) وينبغي الا أنه مفيد باليسير على ما ينبغي فان كثر أبطل الصلاة ولو كان سهوا لانه من الأفعال الكثيرة حيث كان غير ضرورة وان كان لها فلا كذا كره في ك فان توسط سجدة في سهوه كما ينبغي وانظر اذا كان عمدا كافي له والشأن ان ما كان السجود في سهوه فالبطلان في عمده وبعد كتي هذا رأيت شيخنا عبد الله كتب عن بعض شيوخه ان الظاهر البطلان مع ثلاث الغلة (قوله بأنه انبساط الخ) ليس هو عين ما قبله بل لازم له (قوله مع ظهور البشري) كآية لبيان الواقع

(قوله وقيل هو أول الضحك) أي قبل الضحك (فان قلت) ما المانع لك من أن تقول قوله أول الضحك أول جزء من أجزاء الضحك (قلت) المانع له قوله ومعنى الخ وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله فلا سجود في فعل شيء من هذين) أقول لا يتوهم السجود واعلم أن الفرقعة والالتفات ان كثراً بطل مطلقاً وإذا توسط أبطل عمده وسجد سهو وهو كلام المصنف في السير (قوله وتعد بلع) ومثل بلع ما بينهما بلع تينة كاملة أو اقمة كان كل منهما بضمه قبل الدخول في الصلاة وقال شيخنا وأما مضغ التينة فإنه يبطلها لان المضغ لا يغفر الا اذا كان يسيراً كما بين الاسنان (قوله ولا سجود في ذلك) أي في تعد بلع ما بين الاسنان فيه أن العمد لا يتوهم فيه السجود حتى ينقضي ويمكن أن يجاب بأن المراد تعمده في ذاته مع كونه (٣٣٦) ناسيانه في صلاة وان كان بعيداً من اللفظ ويقال انه لما كان يتوهم ان عمده

صوت وقيل هو أول الضحك ومعنى قوله تعالى فتبسم ضاحكاً من قولها فتبسم سليمان ابتداء ضاحكاً انتهى من قولها أي التمة يأي النمل الخ (ص) وفرقة أصابع والتفات بلا حجة (ش) أي فلا سجود في فعل شيء من هذين سهواً وتقدم كراهة ذلك ومفهوم بلا حجة الجواز معها (ص) وتعد بلع ما بين أسنانه (ش) أي ولا سجود في ذلك قال فيما ان ابتلع حبة بين أسنانه لم تبطل صلاته ويحتمل الإباحة والكراهة وهو أقرب ولذلك طواب بالسؤال عند كل صلاة خشية التشويش على المصلي بما يبق بين أسنانه من الطعام ومثل الصلاة الصوم وفي كلام أبي الحسن ما يفيد ان مضغ ما بين أسنانه يبطله بلا مضغ وأما الواجب بلع حبة من الأرض في الصلاة فلا يضر على ما صوبه ابن ناجي وكذا في الصوم على ما بحث ابن يونس لكن مقتضى كلام ابن ناجي ان الرجوع إليه القضاء في الصوم في فعل ذلك سهواً وهو والكفارة في فعله عمداً (ص) وحك جسده (ش) أي ولا سجود عليه ويكرهه لغير حاجة وهذا اذا كان يسير جداً وفوقه يبطل عمده والكثير جداً يبطل مطلقاً (ص) وذ كر قصد التفهيم به عمله والابطال (ش) يعني أن المصلي اذا قصد بالذكر من قرآن أو غيره التفهيم به عمله كاستئذان عليه وهو يقرأ ادخلوها بسلام آمين فرفع به صوته لقصد الاستئذان له أو رفعه بتكبير أو تحميد أو غيره ما عدا التسبيح للإعلام أنه في الصلاة أو ليوقف المستأذن أو قصد أمر غيره كآخذه كتاباً وهو يقرأ يا يحيى خذ الكتاب بقوة فرفع به صوته لينبهه على مراده فان صلاته لا تبطل ولا سجود عليه فان تجرد التفهيم بطلت عند ابن القاسم لانه في معنى المحادثة وهذا في غير التسبيح وقد تقدم قال في التوضيح معنى تجرده للتفهم انه لم يكن يقرأ في هذه المواضع اه زاد الاجهوري في شرحه قلت هذا يقتضي أنه لو وافق استئذان المستأذن على المصلي فراغه من الفاتحة فشرع يقرأ ادخلوها بسلام آمين فاصدا به التفهيم أن صلاته تبطل والظاهر أنه ليس كذلك وان صلاته لا تبطل سواء كان ذلك منه بعد ان قصد قراءة هذه الآية أم لا فالموافق لهذا أن يفسر قوله بحمله بأن لا يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة أو يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة بأن يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة وينقل إليه الخ ثم ان الباء في به للسببية وفي عمله للطرفية والضمير فيها راجع للذكر (ص) كفتح على من ليس معه في صلاة على الأصح (ش) هذا تشبيهه في البطلان والذي يظهر انه مثال لقوله والابطال لانه من الذي قصد التفهيم به غير محله وليس تشبيهاً ومعنى كلامه أن من معه في صلاة ان كان هو الامام فقد تقدم أنه يفتح عليه وقد يجب ومن ليس معه في صلاة هو غير الامام كان ذلك الغير مصلياً أو نالاً

مثل الطول في المحل الذي لم يشرع فيه التطويل أنه يسجد لعمده نص عليه أو يحتمل المصنف على السهو وإذا تغير ما بين الاسنان من دم اللثة فلا يجوز بلعه (قوله ولذلك طواب الخ) لا يخفى أن تعمد بلع ما بين الاسنان لما كان يتوهم انه كالا كل يتوهم البطلان في عمده والسجود في سهوه نص على أنه لا سجود وطلب السؤال انما هو من حيثية أخرى وهي خشية التشويش على المصلي بما يبق بين الاسنان من حيث عدم القوة على القراءة ومن حيث الملك الذي يضع فاه على فم قارئ القرآن (قوله يسيراً جداً) الاولى حذف جداً (قوله وفوقه يبطل عمده) أي ويسجد سهوه (قوله والكثير جداً يبطل مطلقاً) ظاهره ولو كان ضرورة كافي عب (قوله والابطال الخ) لا يدخل تحت والإمام بقصد التفهيم به أصلاً لانها لا تبطل ولا شيء عليه تسبيحاً أو غيره (قوله ما عدا التسبيح) أي لان التسبيح لا يتقيد بعمل مخصوص بل محله جميع الصلاة ومثل التسبيح ابداله بحوقله أو تهليل كالأبن

حبيب فلا يضر قصد تفهيم الحاجة والصلاة كلها محل له فان قصد التفهيم به لا حاجة بل عبثاً بطلت في الجميع (قوله فان تجرد التفهيم بطلت عند ابن القاسم) مقابل ذلك الصحة مع كراهة ذلك (قوله أو يكون متلبساً بقراءة غيره) أي بقراءة المحل ولا يخفى أن هذه الصورة داخلية في المعطوف عليه فالأفضل أن يقول بأن لا يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة بأن لا يكون متلبساً بشيء أصلاً أو متلبساً بقراءة المحل أو متلبساً بقراءة الفاتحة يكملها ثم يقول ادخلوها بسلام واعلم أن من المحل قوله بسم الله الرحمن الرحيم لطرد الهر عند الشروع في قراءة الفاتحة والظاهر ان من المحل إعادة ادخلوها الخ اذا كان قرأها ثم طرق الباب طارق قبل أن يشرع فيما بعده فلو شرع فيما بعده فافت محله (قوله بقراءة غيره) أي غير المحل (قوله على الأصح) ومقابله ما لا شهب من ولا

الصحة كما ذكره بهرام (قوله لما ورد فيه كما مر) لم ير الا أنه ذكره تت فقال عند قول المصنف وفتح على امامه ان وقف الخ وفي حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فلبس عليه فقال لا بي أصليت معناه قال نعم قال فما منعك (قوله بأبطلوا فيه) هذا في نسخة في الظرفية وهي بمعنى بقاء السببية أي ان الوجه الذي أبطلوا بسببه وهو ان ذلك في معنى المكالمة والمحادثة (قوله وهو ظاهر قول المدونة) أي ظاهر قولها ولا مصل على مصل آخر فهو وشامل لما اذا فتح مأموم على مأموم معه في صلاة (قوله وبطلت بفقهه) ولو كانت سرورا بما أعد الله لا وليا لله في الجنة على ما أفنى به غير واحد (قوله وتعالى المأموم) مراعاة لمن يقول بصحة الصلاة وهو سحنون (قوله تقلص) أي تباعد (قوله مع التكسر) أي بدو الاسنان وهو لازم لما قبله واعلم ان من غلبت عليه الفقهية كلما صلى فانه يصلي على حاله ولا يؤخر ولا يقدم وأما ان كانت تلازم في احدي المشتركين فانه يقدم أو يؤخر أشار له عجم وهذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من اذا صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على عدم الاكل (٣٣٧) والشرب (قوله والافقه والضحك) فضيحه

أن الضحك ليس معه صوت فيكون التبس من الضحك وهو ما ذهب اليه الجزولي فقد قال الجزولي في شرح الرسالة التبس هو الضحك وانشرح الوجه واطهار الفرح اه وقال الافهسي في شرحها الضحك على وجهين بغير صوت وهو التبس وبصوت وهو المراد بقول الرسالة ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء اه وما تقدم له يفيد المباعدة بين التبس والضحك فالأقوال ثلاثة (قوله قطع مطلقا) أي عدا أو سهوا أو غلبة أو نسيانا (قوله ويرجع مأموما) وأعاد أبدا وهل يعيد مأمومه أي في الوقت أولا واستظهره ابن رشد (قوله ويرجع مأموما) رعيان يقول بالصحة في الغلبة والنسيان (قوله هذا ان لم يقدر الخ) أي في المدة التي ضحك فيها لا في جميع الصلاة كأن ضحك في ركعة فقط وانقطع الضحك فالعنى وتعالى المأموم

ولا اشكال في البطلان لان ذلك في معنى المكالمة واما اغتفر فتحه على الامام لما ورد فيه كما مر فلو كان المفتوح عليه معه في الصلاة الا أنه مأموم فالظاهر البطلان لان الوجه الذي أبطلوا فيه صلته اذا فتح على من هو في صلاة أخرى موجود هنا كما أشار لهذا البرموني فاعتبر مفهوم ما سبق من قوله وفتح على امامه ان وقف وهو ظاهر قول المدونة لا يفتح أحد على من ليس معه في الصلاة ولا مصل على مصل آخر اه وارتضاء ه في شرحه وتقدم أنا شرحنا أولا على اعتبار مفهوم ما هنا تبعه الس في شرحه (ص) وبطلت بفقهه وتعالى المأموم ان لم يقدر على الترك (ش) يعني ان الصلاة تبطل بسبب الفقهية وهي تقلص الشفتين مع التكسر عن الاسنان عند الإعجاب مع الصوت والافقه الضحك سواء وقعت عدا أو نسيانا لكونه في صلاة أو غلبة فذا كان المصلي أو اماما أو مأموما ولكن ان كان فذا قطع مطلقا وان كان اماما قطع أيضا ويقطع من خلفه أيضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتبية ونحوه في الموازية أن الامام يستخلف في النسيان والغلبة ويرجع مأموما واقصر عليه ه في شرحه وان كان مأموما قطع ان تعدها وان نسي أو غلبه تعالى مع الامام مراعاة لمن يقول بالصحة ويعيد أبدا هذا ان لم يقدر على الترك ابتداء ودواما لان الدوام كالا ابتداء وأما الذي يضحك فاختار اولو شاء أن يمسك عنه أمسك فلا خلاف انه أبطل على نفسه صلته وصلاته من خلفه ان كان اماما وظاهره ولو كان حصل له الضحك أو لا غلبة ثم تعالى عليه وأمكنه تركه بعد وهو ظاهر لان الدوام كالا ابتداء وظاهر قوله تعالى المأموم الوجوب وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم للتأدي وقيل مستحب ومحل التأدي في غير الجمعة والاقطع ودخل مع الامام لثلاث فوته كما هو منقول في التي بعدها وهذه ينبغي قياسها على تلك بجماع العلة كما أشار اليه البرموني (ص) كتكبير للركوع بلانية احرام وذكر فائتة (ش) لما كان المأموم المقهقه حكايا البطلان ووجوب التأدي شبه في الثاني من الحكمين وهو التأدي مستلثين الاولى المأموم اذا كبر للركوع في أي ركعة أدرك

ان لم يقدر على الترك في تلك المدة بأن كان الضحك فيها غلبة من أولها الى آخرها وكذا فاعله نسيانا فان قدر على الترك أول المدة أو آخرها قطع وابتداء (قوله وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم) أي الذي هو قوله مراعاة لمن يقول بالصحة ثم نقول انه اعتمد في الوجوب للظاهر لا لنص مع انه منصوص فقال الزناني تعالى وجوبا وأعاد استجابا وقال عبد الوهاب تعالى استجابا وأعاد وجوبا قال محشي تت وقول الزناني يعيد اه على ان مراعاة القول بالصحة لا يقتضي كونه يتأدي وجوبا بالاضميمة انه من مساجدين الامام (قوله ومحل التأدي في غير الجمعة) ويقيد أيضا بما اذا لم يخف بتأدي به خروج الوقت والاقطع وبما اذا لم يلزم على بقائه ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع ولو بظن ذلك فجموع القيود أربعة ذكر المصنف منها واحد والشارح واحد ذكرنا البقية والفرق بين الفقهية ناسيا والكلام ناسيا ان الفقهية لم يشرع جنسها في الصلاة فنافتها أشد والكلام مشروع جنسه فيها كالكلام لاصلاحها (قوله بجماع العلة) أي التي هي قوله لثلاث فوته (قوله شبه في الثاني من الحكمين وهو التأدي) أي وجوب التأدي أي بالنظر لجموع المستلثين أعنى قوله كتكبير للركوع بلانية احرام وذكر فائتة فلا ينافي أنه بالنسبة للاولى تشبيه

في الحكمين مع البطلان ووجوب التماذي فلا ينافي آخر العبارة ثم ما ذكرناه من كون الحكم في قوله كتكبيره الخ وجوب التماذي هو ظاهر المدونة ومقابله الاستصحاب وهو قوله في الجلاب وقول ابن الماحشون (قوله ناسيا لا حرام) حاصل ما أشار إليه ان في عبارة المصنف احتمالين أولهما اذا كبر بقصد الركون ذاهلا عن نية الصلاة المعينة ولم تقع منه أصلا فإنه يتمادي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة أي وان الامام يحتمل عنه نية الصلاة المعينة هذا معنى عبارته على ما يفهم من الاحتمال الثاني الذي أشار إليه بصحة الصلاة وذلك أن الاحتمال الثاني الذي أشار إليه بصحة الصلاة أنه نوى الصلاة المعينة ثم كبر قاصدا الركون غافلا عن النية فقد حصل منه التكبير للركون ونية الصلاة المعينة قبله يسير فاذا علمت ذلك فقول المصنف بلانية احرام معناه أي ناسيا لا حرام واذا حكم بالصحة في الثاني لهذا المعنى فليكن الاحتمال الاول ذاهلا عن النية رأسا هذا خلاصة ما يفهم من شارحنا هنا وفي ك ومعمد عج الاحتمال الثاني ولكن المأخوذ من النقول ان معنى (٣٢٨) قول المصنف كتكبيره الخ أنه نوى الصلاة المعينة الا أنه كبر قاصدا

الركون غافلا عن النية الذي هو عين الاحتمال الثاني في كلام شارحنا الذي حكم فيه بالصحة فان الصلاة باطلة ويتمادي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة فاتبع الحق واطلع تعلم صحة ما قلنا ولذلك أفاد شيخنا عبد الله ناقلنا عن بعض شيوخه ما نصه ولا يقال هذا الاحتمال الثاني عين الذي قبله لانه صدر بأن التماذي لا يفيد البطلان فقتضاه أن الصلاة صحيحة لانا نقول الشيخ حفظه الله في الشرح انما قصد النص على أن المصلي في هذا الفرع يجب عليه التماذي بقطع النظر عن كون الصلاة صحيحة أو باطلة اذ معرفة هذا يأتي في كلام المصنف في فصل الجماعة تفصيلا اه واعلم ان جميع الشراح فرضوا كلام المصنف في المأموم مع أنه يتصور أيضا في المنفرد فيما اذا كان ممن سقطت عنه القراءة

فيها الامام أولى أو غيرها ناسيا لا حرام فإنه يتمادي مع امامه * الثانية من ذكر في صلاته صلاة فائتة أو حاضرة مشاركة لما هو فيها فإنه يتمادي لكن التماذي في ذكر الفائتة في الحاضرة على صلاة صحيحة وأما في ذكر الحاضرة في الحاضرة فعلى صلاة باطلة والدليل على ان قصد المؤلف التشبيه في التماذي لافي البطلان كونه لم يعطه معا على قوله بتهقهة بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجر الثانية من الباء فلما رجع للعطف على القهقهة كرر الباء فقال ويحدث الخ وأما البطلان وعدمه فيه ما فقد اتقن كذا في محله بكلام شاف فقال في الاولى في فصل الجماعة وان كبر الركون ونوى به العقد أو نواه ما أولم ينوهما جزاء وان لم ينو ناسيا له يتمادي المأموم فقط وفي الثانية في فصل الفوائت ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرط الى قوله وان ذكر اليسير في صلاة قطع فذو شفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة ويحتمل أن يقرر كلام المؤلف على وجه يكون التماذي فيه مع الامام على صلاة صحيحة انظر شرحنا الكبير (ص) ويحدث (ش) هو معطوف على بتهقهة أي وبطلت الصلاة بانصاف المصلي بالحدث فيها أعم من حصوله فيها أو قبل الصلاة وتذكر فيها (ص) وبسجوده لفضية (ش) يريد ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة ولو كثرت كقنوت وتسبيح ركوع وسجود أعاد أبدا أي اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا ولم يقتد بمن يسجد لذلك وكذا يقال فيما بعده ويسجد معه (ص) أو لتكبيره (ش) يريد أن من سجد قبل السلام ترك سنة واحدة غير مؤكدة أو ترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالأقامة أعاد أبدا وفي بعض النسخ أو لتكبيره لكنه يوهم أنه اذا سجد قبل السلام ترك سنتين تبطل وليس الحكم كذلك والرافع لهذا قوله قبل وتشهدين اذ هو من أمثلة السجود القبلي اذ المعنى كتشهدين وانما يريد بمنثل التكبير التخميدة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والتشهد فلا اشكال ولو اقتصر على هذا الفرع لا غناء عن ذكر البطلان بسجود الفضيلة لفهم ذلك منه بالاولى لكن فيه خلاف فنص عليه لذلك (ص) وبمغسل عن فرض وعن سنة يعيد في الوقت (ش) هذا معطوف على

بتهقهة

لكنه لا يجزى من يعلمه أو ضاق عليه الوقت أو على القول بعدم الوجوب للفاتحة

في كل ركعة أفاده شيخنا (قوله أي وبطلت الصلاة) لما كان ربعا يتوهم من قول المصنف ويحدث أن المراد بوجود حدث مع أن المراد ما هو أعم أول الشارح العبارة فقال أي وبطلت الصلاة بانصاف المصلي بالحدث ونص على هذا مع عدم توهم الصحة ردا على من يقول انه يبنى على ما فعل من صلاته كالرغاف (قوله ولم يقتد الخ) أي والاوجب اتباعه في السجود ولا تبطل صلاته فان خالفه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ قال بهرام في وسطه ولا خلاف ان الصلاة تبطل بذكر الحدث أو حصوله (قوله اذ المعنى كتشهدين) أي ويحتمل على أنه مجلس لهما وذهبنا الى القول بأن اللفظ مخصوص مستحب والا فيلزم أنه ترك أربع سنن على تقدير أن يكون لفظ التشهد مستحبا وست سنن ان قلنا ان لفظ التشهد سنة أي اللفظ مخصوص (قوله لكن فيه خلاف) أي في السجود لفضية خلاف انظر هذا مع قول ابن عبد السلام نص أهل المذهب على ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة أعاد أبدا وكذلك قالوا في المشهور اذا سجد للتكبير الواحدة أي ترك التكبير

(قوله بملابسة الخ) أفاد ان المبطل انما هو ملابسة المشغل عن الفرض لادائه والباء السببية ولا تفهم انه أشار بذلك الى أن الباء في
 بمشغل للملابسة للسببية (قوله مشغل عن فرض) أي بحيث لم يأت به أصلاً أو أتى به على حالة غير مرضية بأن يضم وركبه أو تحذبه
 ولا يأتي بالصلاة الا بصعوبة شديدة واعلم أن محل بطلانها بالمشغل اذا دام وأما اذا حصل ثم زال فلا عانة كما يفهم من البرزلى (قوله
 أي محصور) كذا في نسخة والاولى أي حصر وأما صور فهو تفسير للحاقن والحاصل أن الحاقن هو المحصور بالمحصر والحق هو
 المحصور بالغائط والمحصور به ما يقال له حاقن وأما المحصور بالريح فيقال له حاقن كذا في الخطيب على أبي شجاع واعترض عليه بأن
 الحاقن هو الذي ضاق خفه فخرج قدمه وانما يقال ما يتعلق بالريح حاقن بالحاء المهملة والفاء والزاي (قوله أو غشيان) هو ثوران
 النفس واندفاع الامعاء الى خارج فيصير مشرفاً على التقاير ولا يتقايأ (قوله الذي هو فيه) ضرورياً كان أو اختيارياً (قوله وظاهره
 ولو كانت غير مؤكدة) كذا في كلام غيره بخلاف ترك السنة عمداً المختلف فيه والفرق أنه هنا دخل على اتيانه بالسنة قاله البدر
 وقال البدر أيضاً ومشغل عن سنة أي بعد الوقوع والافه هو مخاطب كافي من بالقطع وخرجت الفضيلة (قوله ويجوز أن يتسدر لفظ
 بمشغل متعلقاً بعبء) أي بقدر لفظ بمشغل وذلك المقدور متعلق بعبء (قوله وهي لغة (٣٣٩) رديئة الخ) أي مشغل لغة رديئة بدليل
 قوله والفصح شغل وقوله فيه أي

بقهقهة أي وبطلت الصلاة بملابسة مشغل عن فرض كحقن أي محصور يقول أو قررة
 أو غشيان منه من ركوع أو سجود أو نحوه مما هو فرض وان أشغله عن سنة يعيد في الوقت
 الذي هو فيه على ما يظهر وظاهره ولو كانت غير مؤكدة وهذا في الفرض والظاهر ان النقل
 المحدود الذي له وقت معين كذا وأما ما لا وقت له معين فلا يتأتى فيه هذا وان أشغله عن
 فضيلة فلا شيء عليه فقوله وعن سنة يجوز أن يكون في الكلام حذف تقديره وان أشغله عن
 سنة يعيد في الوقت ويجوز أن يقدّر لفظ بمشغل متعلقاً بعبء وقوله وعن سنة متعلق بمشغل
 المقدور والتقدير ويعيد في الوقت بمشغل عن سنة وعلى كل فهو من عطف الجمل وكل هذا
 هو وب من عطف عن سنة على عن فرض المتسلط عليه البطلان فيتناقض الكلام ومشغل
 اسم فاعل من أشغل رباعياً وهي لغة رديئة والفصح شغل لكن نقل صاحب القاموس
 فيه ثلاثة أقوال وصدر بأنه لغة جيدة وثني بالقول بأنها لغة قليلة وثلاث بأنها لغة رديئة (ص)
 ويزيادة أربع ركعتين في الثنائية (ش) يعني ان الرباعية لا يبطلها الا زيادة أربع ركعات
 متبقية سهواً كالثلاثية على المشهور لا أقل فيسجد بعد السلام وأما الثنائية الأصلية كالصحيح
 والجمعة فانه يبطلها زيادة ركعتين فأكثر بخلاف المفصورة رباعية لا يبطلها الا زيادة
 أربع ركعات على أن الرباعية هي الأصل وهو الصحيح وما تقدم من أن الجمعة يبطلها ركعتان مبني
 على انها فرض يومها وعلى مقابله فلا يبطلها الا زيادة أربع والقولان مشهوران وخرج بقيد
 اليقين ما لو شك في الزيادة الكثيرة فانه يجبر بالسجود اتفاقاً قاله ابن رشد وأما النافذة المحدودة
 كالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء فالظاهر بطلانه بركتين وأما الوتر فلا يبطل
 بزيادة مثله كافي المواق (ص) ويتمد كسجدة (ش) يريد أن من زاد في صلاته سجدة عمداً

قوله والفصح شغل وقوله فيه أي
 في مشغل كما يدل عليه سياق
 كلامه وقد يقال ان مشغل كونه
 من أشغل اسم فاعل قياساً فكيف
 يقول انه لغة رديئة وبعد كتي
 هذا رأيت القاموس جعل اللغات
 ثلاثاً في أشغل ونصه وأشغله لغة
 جيدة أو قليلة أو رديئة وهي
 ظاهرة (أقول) ذكر بعضهم ان
 أوفى كلام القاموس اشارة للخلاف
 (قوله كالثلاثية على المشهور)
 ومقابله انها تبطل بزيادة اثنتين
 قال في لـ وانما تبطل المغرب
 بزيادة مثله بل بزيادة أربع كالرباعية
 لانها وتر النهار وبكونها لا تعاد
 لتضيئة الجماعة فقوى أمرها
 بهذا الموجب قال عب والظاهر
 ان عقد الركعة هنا رفع الرأس
 فاذا رفع رأسه في ثامنة في رباعية

(٢٣ - خشي اول) أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة في ثنائية بطلت (قوله وعلى مقابله) أي مقابل فرض يومها وهو انها تبطل عن
 الظاهر (قوله والقولان مشهوران) أي كونها فرض يومها ومقابله قوله ما لو شك في الزيادة الكثيرة فانه يجري الخ قال في المقدمات لا يفارق
 الشك اليقين الا في موضعين اذا شك في الزيادة الكثيرة اجزأه سجوداً سهواً اتفاقاً بخلاف تبقيها واذا كثر الشك لهي عنه (قوله فالظاهر
 بطلانه بركتين) ولو على غير صفة الكسوف فيما يظهر وأما النافذة غير المحدودة فلا يبطل عقده بركتين بزيادة مثله سهواً كما هو مقتضى
 قول المصنف وفي الخامسة مطلقاً وكذا قول الذخيرة ولو قام لخامسة في نافذة رجوع ولا يكمل سادسة وسجد بعد السلام لان الذي عليه الجادة
 من العلماء في النافذة عدم الزيادة على أربع فان لم يرجع من الخامسة بطلت صلاته اه من عب وهو مأخوذ من عجم وسنين ان شاء
 الله تعالى ما يتم به المراد في حاشية عب (قوله فلا يبطل بزيادة مثله) انظر هذا مع ما ذكر من أن النقل المحدود يبطل بزيادة مثله وقد يفرق
 بأن كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والكثير اماركتان أو أكثر فلما زاد في الوتر واحدة رجع لما هو الغالب والركعتان هما
 من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب حينئذ وإذا لم يبطل بزيادة مثله سجد بعد السلام أفاده شيخنا عبد الله (قوله
 يريد أن من زاد في صلاته سجدة عمداً) أي أوجهاً لا وهذا في الفرض والنقل المحدود كالشفع وانظر

غيره هذا ملخص عجم (قوله مدخول الكاف) أى ما دخل تحت الكاف (قوله وتقدم فيه خلاف) ظاهره تقدم في مطلق الذكر خلاف ولم يتقدم ذلك انما تقدم ذلك في خصوص الفائحة (قوله عدم البطلان أيضا) لفظ أيضا مر ببط بفاعل اعتماد أى واعتماد أيضا كما اعتمادنا في قولنا والظاهر لا تبطل (قوله على المشهور) ومقابله عدم البطلان لان النفخ ليس فيه حروف هي كالكلام (قوله لا من الانف) لانه لا حروف فيه (فان قلت) ما يخرج من الانف قد يشتمل على ألف وفاء (قلت) ما يخرج من الانف ليس بحرف وان كان على صورة الحرف لان الخارج الى الحروف ليس هي ولا شئ منها في الانف (فان قلت) الصوت المجرد عن الحرف يبطل كما باتى عند قوله أو كلام (قلت) الصوت خارج من محل الكلام بحروف بخلاف ما خرج من الانف وينبغي تقييد عدم البطلان في الانف بغير العيب فان عيب جرى على الافعال الكثيرة لانه فعل من غير جنس الصلاة اه قاله عجم (قوله والمخالف) أى خارج المذهب (قوله أو شرب) وظاهره ولولم من انف ما لم يكن غلبة قاله عجم وتبطل اذا وجب أكله أو شربه لانقاذ نفسه ووجب عليه القطع ولو خشى خروج الوقت (قوله أى الصوت) فيه اشارة (٣٣٠) الى أن المصنف لم يرد بالكلام حقيقة بل مطلق الصوت سواء اشتمل على

حرف فأكثر أم لا فاذانهم حتى كالحار أو نطق كالغراب بطلت صلاته وفي الحاق اشارة الاخرس به ثالثها ان قصد الكلام (قوله أو وقع منه مكرها) والفرق بين الاكراه عليه والاكراه على ترك الركن الفعلي ان ما يترك منه صار بمنزلة ما عجز عنه ويؤتى ببدله بخلاف الاكراه على الكلام والفرق بين الاكراه عليه ونسيانه ان النامى لا شعور عنده (قوله ونحوه) أى نحو الاعمى أى من صغير ومصحف ومال ودابة كما فى ك فلو أدخل المصنف الكاف على قوله لانقاذ أعمى لشمّل ذلك والحاصل أنه يجب الكلام لتلف المال مطلقا حيث خشى بتلفه على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة وأما ان لم يخش ذلك فان كثر واتسع الوقت فانه لا يجب عليه التمادى فان ضاق الوقت وجب عليه التمادى وان كان

فانها تبطل فقوله كسجدة أى من كل ركن فعلى وانما قدرنا مدخول الكاف ركنه فاعلمنا لا مطلق فعل حتى لا يتكرر قوله أو نفخ الخ معه ونخرج بتمثيله بالركن الفعلي القولى كتكرير الفائحة والظاهر لا تبطل لانه من الذكر وتقدم فيه خلاف واعتمد (ه) فى شرحه عدم البطلان أيضا (ص) أو نفخ (ش) أى وكذا تبطل الصلاة بتمدد النفخ من الفم على المشهور لان الانف قال السنهورى ولا يشترط في الابطال بالنفخ أن يظهر منه حرف كما يقوله بعض علمائنا والمخالف اه وكأن مراده ببعض علمائنا ان قد ادّعى لان الالبى نقل عنه أن النفخ الذى هو كالكلام ما نطق فيه بألف وفاء اه (ص) وبأكل أو شرب أو قىء (ش) أى وكذا تبطل الصلاة بتمدد الاكل أو الشرب أو اخراج القيء أو القلس لتسلاعه (ص) أو كلام وان بكره أو وجب لانقاذ أعمى (ش) يعنى أن الكلام أى الصوت سواء اشتمل على حرف فأكثر أم لا يبطل للصلاة اذا وقع عمدا وان قل أو وقع منه مكرها اتسع الوقت أم لا أو وجب عليه لتخليص أعمى ونحوه من مهواة أو لا جابته عليه الصلاة والسلام على أحد القولين (ص) الاصلاحها فكثيره (ش) هذا مستثنى من قوله أو كلام لان خصوص قوله أو وجب لانقاذ أعمى أى الا أن يكون تعدد الكلام قبل السلام أو بعده لا صلاحها عند تعدد التسبيح فلا يبطل ذلك الصلاة الا أن يكثر لانه حينئذ معرض عن الصلاة والمراد بالكثرة في نفسه وان تعلق بالاصلاح وتوقف عليه (ص) وبسلام أو كل وشرب وفيها أن كل أو شرب انجبر وهل اختلاف أو لا السلام فى الاولى أو الجمع أو بيان (ش) يعنى ان الصلاة تبطل بوقوع السلام والا كل والشرب سهوا ورويت المدونة أو الشرب لكثرة المنافى هكذا وقع لمالك فى كتاب الصلاة الاول ووقع لمالك أيضا فى كتاب الصلاة الثانى انه لا تبطل بالاكل أو الشرب بل يجبر بالسجود البعدى فهل ما فى أحد الكتابين من المدونة مناقض لما فى الآخر منها اذا المنافى فى الموضوعين حاصل مع قطع النظر عن تعدده واتحاده فالحكم بالبطلان فى أحد الموضوعين دون الآخر

اختلاف

يسيرا فلا يجوز له الكلام ولو اتسع الوقت (قوله من مهواة) بفتح الميم أى

حفرة قاله فى المصباح فان خالف ضمن دية خطأ كذا وجدت وانظره (قوله أو لا جابته عليه الصلاة والسلام على أحد القولين) أى كما كان يقع للرسي من اجتماعه به فى البيضة والراجع من القوانين لا تبطل أفاده عجم (قوله لا من خصوص قوله أو وجب لانقاذ أعمى) لعل عطفه على ذلك يفيد أن الكلام لا صلاحها واجب وأما جعله مستثنى من قوله وكلام فلا يفيد ذلك (قوله الا أن يكثر) وأولى بكثير لا يتعلق باصلاحها (وأقول) بل ولو قليلا لانه متعمد وكذا كثير فعل جوارح عمدا أو سهوا كفعل قلب حيث لا يدري معه قدر ما صلى من عب (قوله وبسلام) أى من صلاته ساهيا عن كونه فيها وان قصد النطق به (قوله ورويت المدونة أو الشرب) أى مع السلام (قوله لكثرة المنافى) أى تعدده ثلاثة أو اثنين لاجل أن يأتى على الروايتين (قوله بالاكل أو الشرب) أى أو السلام (قوله مع قطع النظر عن تعدده واتحاده) أى فقوله فى الرواية الثانية لا تبطل بالاكل أو الشرب أى ولا بالاكل مع الشرب والسلام وأولى وجود أمرين بل يجبر بسجود السهو وقوله فى الرواية الاولى وتبطل بالاكل والشرب والسلام أى أو السلام أى وبالاكل وحده وبالشرب وحده

وبالسلام لان المنافي موجود (قوله مع أحد الفعلين) مفهوم اقب فلا ينافي انه على رواية الواو موجود مع الفعلين (قوله المنافي للصلاة) صفة لأحد الفعلين (قوله فلولم يوجد سلام) وذلك لان السلام أشد منافاة من الاكل والشرب وذلك لانه جعلت ذاته علامة على الخروج من الصلاة فعلى هذا التأويل لو وجد أكل وشرب معافلا بطلان (أقول) هذا التأويل غفلة عن تعليل المدونة الذي هو وقوفه لكثرة المنافي والحاصل ان تعليل المدونة يدل على ضعف الخلاف وترجيح الوثاق بالجمع (قوله وهذا على رواية الواو فقط) وسكت عن رواية أو وعلى هذا أقول الأولى أن يقول أو انما حكم بالبطلان في الأولى اطلاق الجمع أي بين اثنين فيصـدف بجمع أكل وشرب أو أكل وسلام أو شرب مع سلام وأولى اجتماع الثلاثة وهذا التأويل هو الموافق لتعليل المدونة الأولى (قوله واعلم الخ) هذا كالحاصل لما تقدم (قوله ففي محل قال) أي في الكتاب الأول أي على رواية الواو أو (قوله أي (٣٣١) بجمع الاكل مع الشرب الخ) كذا في نسخة

(أقول) لا يخفى انه ليس في الكتاب الأول جمع بين الاكل والشرب فقط فالاحسن أن يقول وأما من وفق بالجمع بين الاثنين فكما ان ذلك موجود في السلام مع كل من الاكل والشرب موجود مع الاكل والشرب فقط فيبطل الجمع بين الاكل والشرب كما يبطل الجمع بين السلام والاكل أو الشرب (قوله لان السلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب) ووجه كونه أشد منافاة انه جعل علما على الخروج من الصلاة (قوله فاذا حصل الثلاثة اتفق الموققان على البطلان) أي لان السلام وجد مع الواحد ومع الاثنين ولو وجد بالجمع بين اثنين (قوله فنأناط البطلان بالسلام) أي مع غيره لا وحده (قوله فالامام يحمله عنه) أي فيما لا تبطل الصلاة بفعله وأما ما تبطل الصلاة بفعله كأكل وشرب مثلا فالامام لا يحمله عنه (قوله وبانصراف الحديث الخ) قال عجي وهذه تفهم من مسألة الرعاف بالاولى فلو تركها المصنف لفهمها

اختلاف أولا اختلاف بين الكتابين وانما جاء البطلان في الكتاب الأول لوجود السلام مع أحد الفعلين المنافي للصلاة وهذا على رواية الواو أو فلولم يوجد سلام لاستوى الجواب بعدم البطلان أو انما جاء البطلان في الأول للجمع بين ثلاثة أشياء وليس في الكتاب الثاني ذلك وهذا على رواية الواو فقط واعلم ان من جعل بين المحلين خلافا نظر الى حصول المنافي بقطع النظر عن تعدده واتحاده ففي محل قال ان حصول المنافي بخصوص سواء كان سلاما أو كالا وشربا أو أحدهما فقط أو اثنين منهما مبطل وعلى هذا فالخلاف جار في حصول الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده أو السلام مع الاكل أو الشرب أو في الثلاثة وأما من وفق بأن الأول فيه سلام فعنده ان البطلان حيث حصل السلام مع الاكل والشرب أو مع أحدهما ولا يحصل بالسلام وحده ولا يحصل الاكل مع الشرب ومن وفق بالجمع أي بجمع الاكل مع الشرب فيقول يبطلانها بالسلام مع أحدهما بالاولى كما هو ظاهر لان السلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب وحده فاذا حصل الثلاثة اتفق الموققان على البطلان وكذا اذا حصل السلام مع الاكل أو الشرب واذا حصل الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده اتفقا على الصحة واذا حصل الاكل والشرب بالسلام اختلاف الموققان فنأناط البطلان بالسلام يقول بعدم البطلان ومن أناطه بالجمع قال بالبطلان وكلام المؤلف هذا في الامام والفرد وأما المأموم فالامام يحمله عنه (ص) وبانصراف الحديث ثم تبين نفيه (ش) يعني ان المصلي اذا ظن انه أحدث فأنصرف من صلاته ثم تبين له انه لم يحدث فانها تبطل عليه لتفريطه والمراد بالانصراف الاعراض بالنية ولولم يزل عن مكانه (ص) كسلم شك في الاتمام ثم ظهر الكمال على الاظهر (ش) يعني ان من سلم وهو غير متيقن الاتمام ثم ظهر له بعد السلام الكمال فان صلاته تبطل على أظهر القولين عند ابن رشد لمخالفة ما وجب عليه من البناء على اليقين وأولى لو ظهر النقصان أو لم يظهر شيء أصلا لانه شك في السبب المبيح للسلام وهو يضر ومقابله صحة الصلاة وهو قول ابن حبيب لانه شك في المانع وهو لا يضر (ص) وبسجود المسبوق مع الامام بعد ايا أو قبلها ان لم يلحق ركعة (ش) يعني ان المسبوق اذا لم يلحق مع الامام من الصلاة ركعة وسجد معه عمدا أو جهلا سهو ترتب عليه فان صلاته تبطل سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور لانه غير مأموم حقيقة ولذا لا يسجد بعد تمام صلاته أيضا قاله في المدونة وقوله وبسجود الخ هو

من مسألة الرعاف ماضره (قوله تبين نفيه) وأولى ان لم تبين شيء (قوله كسلم) من صلاته عمدا أو جهلا أو ماسهوا فان تذكر قرب أصح بان بعيد السلام لانه بمنزلة من لم يأت به وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله وهو غير متيقن) فيه إشارة الى أن المراد بالشك عدم اليقين وأولى لو سلم معتقدا عدم تمام (قوله لانه شك في المانع الخ) أقول لا يخفى ان السبب المبيح هو الاتمام والمانع هنا عدم الاتمام مع ان عدم السبب لا يعدم مانعا فالمانع هو الوصف الوجودي فالاحسن ما قاله غيره من أن ابن حبيب يقول انها جائزة كزوج بامرأة لا يدري أن زوجها حي أم ميت ثم انكشف موته وانقضاء عدتها قبل العقد عليها وفرق بان فسخ النكاح فيه اضاعة مال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال ولا كذلك الصلاة (قوله سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور) ومقابله ما السجئون يتبع الامام في سجوده القبلي لا البعدي وقال سفيان يتبعه فيهما اه

(قوله هو قوله وبتمجد الخ) أي من أفراد هذا بعيد وقوله وانما نصر الخ أقول لم يقصد المصنف المعية على حقيقة تهايل المراد أنه وافقه في السجود ما قبل أو بعد لا خصوص المقارنة (قوله قيد في القبلي) الأولى رجوع الشرط للسئلتين وقوله وآخر البعدي يفيد أنه إذا قدمه تبطل صلاته لأن المتبادر من قوله وآخر البعدي الوجوب والأصل في مخالفة الواجب البطلان فاستفيد منه بطلان صلاة من سجد البعدي مع الإمام وقد أدرك معه ركعة وأولى إذا لم يدرك ركعة وأما تر جميع الشرط الثانية كما قال الشارح فيفيد أنه يخاطب بالسجود البعدي أن لم يلحق ركعة لأن قوله وآخر البعدي أي البعدي المتقدم وهو شامل لما إذا لحق ركعة أولا (قوله ولو ترك إمامه السجود) أي عمدا أو رأيا أو سهوا (قوله يسجد قبل قضاء ما عليه) فإن أخره تمام صلاة نفسه عمدا أو جهلا بطلت لمخالفته للإمام في الأفعال لسهولة فلا تبطل قدمه حينئذ قبل سلامه أو أخره كذا ذكره في شرح شب ولو خالف في القبلي وأخره إلى تمام صلاته فسجدته صحيحة فهو مخالف عب (قوله ولو ترك إمامه السجود له) وكان عن ثلاث سنين وطال بطلت صلاته وصحت صلاتا المسبوق الفاعل وتزاد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه ﴿تنبيه﴾ كلام المصنف فيما إذا سجد الإمام في محله قبل سلامه ولو كان على رأي الإمام (٣٣٣) فقط كتافعي يسجد قبل السلام لترك قنوت فيمتبعه المالك في ذلك وليس له ترك

السجود معه (قوله وإذا كان السجود المترتب على الإمام بعديا فلا يسجد قبل قيامه لقضاء ما عليه) والمراد بعدي ولو في مذهب الإمام وانظروا كان بعديا أصالة وقدمه الإمام وهو ممن يرى السجود تارة قبل السلام وتارة بعد فهل يسجد معه المأموم نظرا لفعاله أولا يسجد معه نظرا لأصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك وأما أن كان الإمام ممن يرى السجود دائما قبل السلام كالشافعي فينبغي أن يفعله معه ولا يجوز تأخيرها (قوله وعذره ابن القاسم بالجهل) وحل عب يقتضي ترجيحه ولكن الذي رجحه بعض الأشياخ قول عيسى

قوله وبتمجد كسجدة لكن أعادها ما لان هذا التصور لا يفهم مما سبق وأما لاجل أن يرتب عليه قوله ولا يسجد وقوله مع الإمام أي أوقبله أو بعده وانما نص على المتوهم لأنه رعايتوهم صحة صلاته بالنسبة وقوله أن لم يلحق ركعة قيد في القبلي وأما البعدي فتبطل بسجوده ولو لحق ركعة كما قاله الطخيني وهو الصواب (ص) ولا يسجد ولو ترك إمامه أو لم يدرك موجهه وآخر البعدي (ش) أي وإن لحق ركعة فأكثر فإن كان السجود المترتب على إمامه قبلها يسجد قبل قضاء ما عليه ولو ترك إمامه السجود له ولو لم يدرك سهوا وإمامه بأن كان سهوا في الركعة الفائتة أو الركعات الفائتات وإن كان السجود المترتب على الإمام بعديا فلا يسجد قبل قضاء ما عليه بل بعد آتيانه بما عليه وسلامه فإن دخل عليه فيما يقضى سهوا ينقص سجدة لزيادة الإمام ونقص نفسه قبل السلام وإن سها بزيادة سجدة بعد السلام ولو قدم البعدي عمدا بطلت وجهه لالم تبطل عند ابن القاسم كالناسي وقال عيسى تبطل ابن رشد وهو القياس على المذهب لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها وعذره ابن القاسم بالجهل في حكمه بحكم الناسي مراعاة للقاتل بوجوب سجوده مع الإمام وهو قول سفيان ولو أخر الإمام القبلي وسجد بعد السلام هل يفعله المأموم المسبوق بعد تمام صلاة نفسه وهو ما يفيد كلام البرزلي وما صدر به الشيخ كرم الدين أو قبل قيامه لا تمام صلاته وهو ما يفيد تخريجه على مسألة المستخلف وعجز كلام الشيخ كرم الدين أو أن كان عن ثلاث سنين فالثاني والأفلاول وهو ما ذكره ابن ناجي وارتضاه هو وبعض من لقيه وشيخه أبو مهدي وانظر تحقيق ذلك في الشرح الكبير (ص) ولا سهو على مؤتم حالة القدوة (ش) يعني أنه لا يسجد سهوا على مأموم ولو عن سنين كثيرة حيث وقع منه السهو في حال اقتدائه

من أنه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله هل يفعله المأموم المسبوق بعد تمام صلاة نفسه) أي قبل سلام نفسه أو بعده لا نقطع قدوته بسلام الإمام ولأن تأخر السجود عن محله أضعف تأكده وألحقه بالبعدي وعلى هذا القول لو قدمه هل تبطل صلاته لذلك أم لا كذا نظر عج وأقول والظاهر الصحة (قوله ما يفيد كلام البرزلي) وفيه أنه اختاره فلا يناسب التعبير بأفاده فتدبر (قوله أو قبل قيامه) أي سواء فعله مع الإمام أو بعده فلا أخره على هذا فالظاهر الصحة (قوله وهو ما يفيد تخريجه على مسألة المستخلف) أي ولأنه عن نقص ولا يضره تأخير الإمام له إذ هو من مباحة حقيقة ومراده المستخلف الذي ترتب على أصله سجود قبل السلام فإنه يسجد بعد إكمال صلاة أصله وقبل إكمال صلاة نفسه ويبحث فيه بأنه لما ناب عن الإمام كان بمنزلة فيمما يفعله ولا كذلك مسئلتنا هذه (قوله فالثاني) أي لأن الذي تبطل الصلاة بتركه كجزء من الصلاة فهو بمنزلة سجدة منها فاعلمها الإمام فيمتبعه فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه (أقول) وهذا الثالث هو الظاهر لأنه كالجمع بين القولين (قوله ولا سهوا) ظاهره أن الإمام لا يحمل عنه نقص السنن عمدا وليس كذلك (قوله حالة القدوة) بفتح القاف فقط وذلك أن مثلث القاف هو الشخص المقتدى به والمصنف أراد المصدر بمعنى الاقتداء ولا يصح أن يراد الشخص الابتكاف أي حالة كونه خلف القدوة (قوله حيث وقع الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف حالة القدوة منصوب بمقدر أشعر به الكلام تقديره إذا عرض له سبب وموجب حالة القدوة وليس راجعا لقوله ولا

سجود لانه يقتضي انه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله للقراءة والسجود) أي سجود سهوا أو أموم (قوله لا بالذمة) أراد بالذمة أي بحيث يحمل الخلل الواقع في الاركان ولو قال لا للاركان لكان أولى (قوله وبترك قبلي) فهم من قوله قبلي أن البعدي لا تبطل بتركه وهو كذلك ويسجد متى ذكره (قوله وطال) ان تركه سهوا أو أموم أو عمد فمبطل وان لم يطل قطعنا فعل أن قوله بترك قبلي شامل لترك سهوا أو عمد لكن الترك سهوا مقيد بقوله وطال دون العمد وقال الشيخ سالم لافرق في الترك بين كونه عمدا أو سهوا (قوله فان الجلوس قولي) وهو التشهد والمراد أن ترك الجلوس محتو على قولي وهو التشهد وفعل وهو ذاته فداته سنة والتشهد في ذاته سنة وكونه باللفظ المخصوص سنة على احد القولين (قوله على خلاف بين سراح الرسالة في هذه) (٣٣٣) أي فقد قال بعضهم ان القيام لها وسرها

بالامام وظاهره ولو قوى الامام انه لا يحمله عنه لانه عليه بطريق الاصاله والخبر الامام ضامن أي للقراءة والسجود لا بالذمة لان صلاة زيدا تجزى عن عمر واجماعا ما بعد مفارقه الامام فلا يحمل سهوه لا لقطع القدوة وصيرورته منفردا فالتفتي في كلام المؤلف السجود لا السهول لانه ساه (ص) وبترك قبلي عن ثلاث سنين وطال لأقل فلا سجود (ش) يعني أن الصلاة تبطل بترك سجود السهو الذي قبل السلام اذا كان عن نقص ثلاث سنين وطال قولية كثلاث تكبيرات أو اثنتين مع تسمية أو فعلية كترك الجلوس غير الاخير كما قيل وفيه نظر فان الجلوس قولي وفعل أو قولية وفعلية كترك السورة لا شتمها على نفسها والقيام لها وصفتها من سر أو جهر على خلاف بين سراح الرسالة في هذه لان كان عن نقص أقل من ثلاث سنين فلا تبطل في هذه الحالة ولا سجود حيث نذ عند ابن القاسم والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وبالخروج من المسجد عند أشهب فان صلى عنده في العراء بسجده ما لم يجاوز من الصفوف ما لا ينبغي أن يصلي بصلاتهم ومثل الطول ما اذا حصل مانع كما لو أحدث قال ابن هرون أو نكلم أو لا يس نجاسة أو استدبر القبلة عامدا انتهى (ص) وان ذكره في صلاة وبطلت فكذا كرها (ش) اعلم أن كل سجود سهو قبلي أو بعدي لا تبطل الصلاة بتركه لا يقطع ذكره في صلاة دخل فيها من فرض أو نفل بل يتبادى ثم يأتي بالبعدي ويسقط القبلي ولا يفسد ذكره في صلاة أخرى واحدة منهما كما قاله ابن يونس وأما ذكره القبلي المبطل تركه وهو مرجع الضمير في قوله وان ذكره الخ والمعنى انه اذا لم يسجد سجود السهو القبلي المترقب عن ثلاث سنين حتى أحرم بصلاة أخرى فذكره فيها وقد حكم بطلان الاولى بأن طال ما بين الخروج منها والذكر فكذا كرها صلاة في أخرى وتقدم حكمه في الفوائت عند قوله وان ذكر السير في صلاة قطع فذ وشفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم الخ ويدل على أن الضمير عائد على السجود القبلي المترقب عن ثلاث سنين لا عن أقل تفريعه البطلان على الطول أو الركوع وعدمه على عدم ذلك وما كان عن أقل منتف فيه البطلان مطلقا والوافي وبطلت أو الحال أي والحال ان الاولى بطلت أي حكم ببطلانها الطول والطول في عدمه خارج الصلاة وفي الاتية في نفس الصلاة والضمير المؤنث في قوله فكذا كرها عائد على الصلاة مطلقا لا بقيد كونها هي المذكور فيها فهو راجع للمقيد دون قيده (ص) والافك بعض (ش) أي وان لم يحكم بطلان الاولى لسهو وانقضاء طول وحدت فهو كذا كرها بعض صلاة ركوع أو ركعة ونحوهما في صلاة أخرى وله أربعة أحوال وذلك ان الاولى لا تخلو اما أن تكون فريضة أو نافلة والثانية كذلك فأشار الى كون الاولى

أو جهرها من صحتها فان تركها مع القيام لها فلم يترك السنة واحدة فلا تبطل الصلاة بترك السجود لها ولو كانت مؤكدة وبعضهم يقول القيام لها سنة زائدة على السورة والسر أو الجهر كذلك فتبطل الصلاة بترك السجود حيث ترك الجميع وكلام سراح خليل ربما يؤخذ بترجيحه (قوله ولا سجود) لم يقل فلا سجود كما قال المصنف إشارة الى البص معه اذ لا ملازمة بين عدم البطلان وترك السجود فلو عبر المصنف بالواو كان أحسن أي لا أقل فلا يبطل لان ولا سجود ولا تبطل بترك البعدي ولو طال وسجده متى ذكره (قوله ولا سجود حيث نذ عند ابن القاسم) وذلك لانه سنة مرتبطة بالصلاة وتابعة ومن حكم التابع أن يعطى حكم المتبوع بالتقرب فاذا بعد لم يلحق به ومقابل له لابن عبد الحكم يسجد وان طال (قوله عند ابن القاسم) وهو المعتمد (قوله ما لم يجاوز من الصفوف مالا) أي صفوف لا ينبغي أي لا يصح أن يصلي مكان يلي مكان صلاتهم أي الصفوف جمع صف عبارة عن الجماعة المصطفة لكونه لا يمكنه الاقتداء بالامام

والمراد الصفوف ولو مقدرة ولو قال ما لم يأت مكانا لا يمكنه الاقتداء فيه بالامام لكان أحسن (قوله عامدا) قال الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه في ك والتظاهر أن قيده العمد راجع للثلاثة اه أي التي هي التكلم وملازمة النجاسة واستدبار القبلة (قوله لا تبطل الصلاة بتركه) صفة مخصوصة بالنظر للقبلي وكاشفة بالنظر للبعدي (قوله واحدة منهما) أي لا من المذكور منها ولا من المذكور فيها (قوله وقد حكم ببطلان الاولى) فيه إشارة الى أن قول المصنف وبطلت حال الآن ظاهر المصنف وبطلت أي المذكور فيها مع ان الضمير راجع للمذكور منها فالاولى أن يبرزو يقول وبطلت هي (قوله تفريعه الخ) لاحاجة لذلك بل ذلك يؤخذ من قول المصنف وبطلت (قوله لا بقيد كونها هي المذكور فيها) فيه أن الضمير في قوله وبطلت أي الصلاة المتروكة منها السجود فليس مرجع الضمير في قوله فكذا كرها

لصلاة المذكور فيها راجحاً حتى يدفعه الخ (قوله من فرض الخ) الفاعل داخلة على شرط مقدر جوابه بطلت وقوله إن أطل القراءة أو ركع شرط في الجواب والتقدير وإن ذكره في فرض بطلت إن أطل القراءة أو ركع (قوله بطلت) هذا إذا كان قد سلم منها أو ظن السلام والالم تبطل ويرجع لانعامها ويعتد بما فعله في المذكور فيها ويجعله لاصلاح الاولى وهذا في المشبهة وهو قوله فكيف بعض ولا يجري مثله في المشبهة وهو نقص قبلي عن ثلاث سنن ولم يحصل (٣٣٤) طول قبل الدخول في الثانية وانما حصل بعده ولم يسلم عن الاولى

ولا ظنه (قوله وأتم النفل) أي المقابل للفرض فيشمل السنة والمندوب (قوله وقطع غيره) أي بسلام أو غيره (قوله ونذب الاشفاق) يستثنى منه المغرب فلا يشفعها والصبح والجمعة بناء على أنه إذاكمل من كل ركعة أتمه بنية الفرض وأما على القول بأنه يشفعه بنية النفل وهو المذهب فلا يستثنى وانظر هل النقل المندوب كالقصر أو كالنفل (قوله لا المأموم فلا يقطع) وهذا بخلاف ما إذا حصل التذكر قبل البطلان في الاولى فإن المأموم يساوي الفذ والامام في الرجوع لأنه تبين أنه في صلاة فليس من مساجينه (قوله فالحملان مفترقان) فيه نظربل صار الحمل واحد كما أفاده عيج فالحق أنه ذكره هنا للتصريح بالحكم (قوله بخلاف ما قبله) أي المشار له بقوله من فرض الخ وذلك أنه لما طال في الثانية أو انحنى بطلت الاولى وبصير بمنزلة من ذكر صلاة في صلاة المشار له بقوله وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع إلى أن قال المصنف لا مؤتم وتقدم في الشارح إن المؤتم يكون على قسمين إن ذكر فائتة من يسير الفوائت يتبادى مع امامه على صلاة صحيحة وإن ذكر حاضرة في حاضرة تتبادى على

فريضة وتحت وجهان بقوله (ص) فمن فرض إن أطل القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره ونذب الاشفاق إن عقد ركعة (ش) والمعنى إن الاولى إذا كانت فريضة وترك سجود السهو القبلي منها فذكره في صلاة أخرى كانت فرضاً ونفلاً بعد الفراغ من الفاتحة وهو المراد بالطول أو بعد الاجتماع من غير قراءة كما موم أو أوحى فإن الصلاة المذكورة منها وهي الاولى تبطل ولا منافاة بين قوله إن أطل القراءة الخ مع كون فرض المسئلة إن لا طول لأن الطول المتقنى في فرض المسئلة كما هو السابق الخارج عن الصلاة والطول المذكور هو الحاصل بعد التلبس به ثم حيث بطلت الاولى لوجود الطول أو الاجتماع في المشروع فيها لا تخلو الثانية إما أن تكون فرضاً ونفلاً فإن كانت نفلاً أتمها إن كانت في سعة من الوقت ركع أم لا فإن ضاق الوقت قطع إن لم يركع والمراد بالوقت الذي هو فيه وإن كانت فرضاً قطع بسلام لكن ينذب إن عقد ركعة بسجودتها أن يخرج عن شفع وهذا في حق الامام والفذ لا المأموم فلا يقطع كما تقدم في باب الفوائت لا يقال يستغنى عن قوله هنا ونذب الاشفاق الخ بقوله في الفوائت وشفع إن ركع لاننا نقول بين هنا أنه ينذب فيبين الحكم هنا الذي لا يفهم من هناك وهذا بناء على أن قوله فيما تقدم وشفع إن ركع معناه أنه ينذب الاشفاق وأما على ما يفهمه كلام بعضهم من أنه محمول على الوجوب كما ذكره في التوضيح فالحملان مفترقان ولا اشكال وعقد الركعة هنا باتمامها بسجودتها ومحل الاشفاق حيث اتسع الوقت قاله حلاو (ص) والارجع بسلام (ش) أي وإن لم يحصل منه في الثانية طول ولا اجتماع رجوع لاصلاح الاولى ولو مأموماً ويجب عليه ترك السلام مما هو فيه لئلا يدخل على نفسه بالسلام زيادة ولا نسياب حكم الصلاة الاولى عليه ولهذا يرجع هنا ولو مأموماً بخلاف ما قبله وإذا أصلح الاولى سجد بعد السلام وإذا علمت هذا ظهر لك أن قول البساطي في قول المؤلف بسلام ما معناه أنه لا يحتاج إلى سلام فيه نظراً ليهامه أنه لو يرجع بالسلام أنه لا تبطل مع أن الحكم البطلان ومحل البطلان فيما ارجع بالسلام حيث كان المتروك غير السجود القبلي والافلا بطلان لأن السلام لا يمنع من سجوده لقول المؤلف وصح إن قدم أو آخر (ص) ومن نفل في فرض عمادى كفى نفل إن أطلها أو ركع (ش) أشار إلى الوجهين الآخرين وهو ما إذا كانت الاولى نفلاً والثانية المشروع فيها فرضاً ونفلاً والمعنى أنه إذا ذكر القبلي المبطل تركه أو البعض كركوع ونحوه من نفل وقد دخل في فرض عمادى فيه طال أو عقد ركعة أو لا مأموماً أو غير ملزمة الفرض على النفل ثم لا قضاء عليه لذلك النفل لأنه لم يعتمد ابطاله كما يتبادى أيضاً إذا ذكره في نفل مثل الاول لكن محل التبادى هنا إن أطل القراءة أو ركع والارجع لاصلاح النفل الاول وتشهد وسلم وسجد بعد السلام وابتدأ النافلة التي كان فيها انشاء ومحل كلام المؤلف إذا سلم أو ظن السلام وأما إن لم يسلم ولا ظنه فإنه يعتد بما فعله ولا يتبادى في الثاني ولو أطل القراءة أو ركع كما تقدم في الفرض كما أشار له (هـ) في شرحه (ص) وهل يعتد ترك سنة أو لا ولا سجود خلاف (ش) أي وهل تبطل الصلاة بترك سنة

مؤكدة

صلاة باطلة ولما كان المصلي هنا مأموراً بالتلافي أمر بالرجوع مطلقاً (قوله ومن نفل) ولو

مؤكد أو قوله كفى نفل أي ولو دون المذكور منه (قوله إذا سلم أو ظن السلام) أي من النفل الاول (قوله يعتد بما فعله) أي إذا كان الذي شرع فيه من جنس المتروك وأما في مسألة المؤلف في هذه وهو ما إذا كان المتروك محمداً فهو قبلي فلا يعتد بما فعله من ركعة وغيرها (قوله ولو أطل القراءة أو ركع) أي في النفل الثاني لا يفتي أن ظاهر هذا ولو كان الاول نفلاً والثاني فرضاً ولم يسلم من

الاول ولاظنه فيكمل النفل بالفرض (قوله اولاً تبطل بذلك) كلام غير واحد يفيد انه المعتمد (قوله واقتصر على هذا) أي على الاحتمال الثاني ويرد عليه أن يقال اذا كانت تبطل بترك سجود السهو والقبلي عن ثلاث سنن فأحرى أن تبطل بترك الثلاث سنن عمداً وأجيب بأن ابن القاسم ينزل السجود القبلي عن ثلاث سنن منزلة الفرض وقال البدري في ترك السجود عن ثلاث سنن ترك أمرين السجود وموجبه بخلاف العمد واعلم أن آثاره ذكر أربعة قيود وشروط المتروكة ستة مؤكدة عمداً أو جهلاً لا ولم تشهر فرضيتها والمصني فذاً وإماماً وهناك قيد خامس وهو أن تكون السنة داخلية في الصلاة (قوله وأما المأموم فلا شيء عليه) أي لا تبطل صلاته ولا فهو آثم كذا قيل ويثبته الخطاب (قوله وبترك ركن) أي بعد تحقق المساهية وكلام (٣٣٥) المؤلف يفيد ذلك لأن الكلام فبين دخل

الصلاة وطراً عليه نقص (قوله على التفصيل السابق) أي أن قولنا لا بقيد الطول لا يؤخذ على إطلاقه بسبل على التفصيل السابق (قوله وتداركه) فيه إشارة إلى أنه ركن يمكن تداركه كركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالنية وتكبيرة الأحرار فلا لأنه غير متصل (قوله ان لم يسلم) أي أصلاً أو سلم ساهياً عن كونه في الصلاة أو غلطاً فيأتي به كسجدة الأخيرة ويعيد التشهد (قوله فان كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة أتى به) أي أخيرة ولو بحسب اعتقاده فقول الشارح من الرابعة أي مثلاً لا جعل أن يشمل ما إذا سلم في الرابعة من ركعتين معتقداً الأتمام وقد فاتت منه سجدة من الركعة الثانية فإنه يفوت تداركه لذلك بتسليمه معتقداً الأتمام (قوله وقيل سلام الإمام حائل) ضعيف (قوله وهو معتقد الأتمام) تقدم محترزه (قوله فات تداركه) يستثنى منه الجاوس بقدر السلام بأن يسلم سهواً وهو رافع رأسه من السجود قبل أن يجلس فلا يفوته السلام كما في المدونة فيجلس

مؤكدة عمداً أو جهلاً وهو قول ابن كثر وشهره في البيان المتأخره أنه تبطل بذلك ويستغفر الله لكون العبادة قد حوفظ على أركانها وشروطها وهو قول مالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله ولا سجود عليه لأن السجود انما هو للسهم وخلاف في التشهير وكلام المؤلف يحتمل وحدة السنة كما عند ابن رشد في المقدمات وأما ان كثرت بطلت ويحتمل الخس فيتناول السنة ولو كثرت كما ذكره عن المدونة من ترك السجدة في الركعتين الأولىين عمداً يستغفر الله ولا شيء عليه انتهى واقتصر على هذا في وزاده وهذا حيث لم تشهر فرضيتها وانما تبطل الصلاة بتعمد تركها اتفاقاً كالفتحة على القول بأنها واجبة في الجبل أي وسنة في الأقل ومحل الخلاف في الفذوالامام وأما المأموم فلا شيء عليه ولو ترك جميع السنن عمداً قاله في الارشاد انتهى وانما صرح المؤلف بقوله ولا سجود مع أنه لا نسيان هنا رد للقول بالسجود الذي صححه الجلاب والخلاف خاص بسنن الصلاة وأما سنن الوضوء فلا تبطل الصلاة ولو ترك كلها والفرق ان سنن الوضوء وسيلة وسنن الصلاة مقصود وهو أقوى من الوسيلة (ص) وبترك ركن وطال (ش) يعني أن المصلي اذا ترك ركناً من الصلاة سهواً او طال بحيث لا يتداركه إما بالعرف أو بالخروج من المسجد كما يأتي فانه تبطل وأما مع العمد فلا يتقيد بالطول (ص) كشرط (ش) تشبيهه في البطلان لا بقيد الطول أي وكذا تبطل الصلاة بترك شرط من شروطها على التفصيل السابق في أبواب الشروط من تركها عمداً أو سهواً مع القدرة أو مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث أو خبث أو ستر أو استقبالاً فراجع (ص) وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعاً (ش) هذا بيان مفهوم قوله فيما تقدم وطال وكأنه قال فان لم يطل فإنه يتداركه وسيأتي كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع الخ فنعني تداركه بأنه يأتي به فقط من غير استئناف ركعة فان كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة أتى به ان لم يسلم التارك نفسه فلو ترك المأموم سجدة من الرابعة وسلم الإمام فإنه يسجد هاء عند ابن القاسم ومطرف وأشهب وابن الماجشون وقيل سلام الإمام حائل فلا يسجد ويأتي ركعة نقله في التوضيح ومفهوم ان لم يسلم أنه ان سلم وهو معتقد الأتمام فات تداركه وبستانف ركعة ان كان قريباً والا استأنف الصلاة كما يأتي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد فهو مفهوم الشرط هنا وان كان الركن المتروك من غير الأخيرة أتى به ان لم يعقد ركوعاً من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقده ألغى ركعة النقص وقامت المعقودة مقامها كما يأتي في قوله ورجعت الثانية أولى ببطلانها وعقد الإمام بفوت ثلاثي مأمومه وفي البرموني ولم يعقد لتارك الركن

بعد التذكري ويشهد ويسلم ويسجد بعد سهوه ان قرب تذكره فان طال بطلت (قوله ركعة أصلية) خرج بقيد الأصلية عقده الخامسة سهواً إلى الركعة التي نقص منها فلا يمنع عقدها تداركه ما تركه من الركعة الرابعة لأنها ليست لها حزمة فيرجع بكل ركعة النقص وقيل عقدها يمنع كالأصلية فتبطل الرابعة وهل يقضيها أو تكون الخامسة قضاء قولان (قوله وعقد الإمام بفوت الخ) كذا قال الشيخ سالم وكذا في نقل المواق عن عبد الملك فيقيد اعتماده ونصه قال عبد الملك وكذلك المأموم اذا كان قائماً في الثانية فذكر سجدة من الأولى أو شك فيها قلر جمع جالساً يسجد لها إلا أن يخاف أن يرفع الإمام من ركوع الثانية فيقيد فيها ويقضي ركعة اه (قوله وفي البرموني ولم يعقد التارك للركن) هذا خلاف ما قبله إلى هذا ذهب الشيخ أحمد الزرقاني فقال أي ولم يعقد التارك ركوعاً احترازاً عما

إذا عقد الإمام فانه لا يفوته التدارك الى أن قال ونص الهمي في التبصرة ومن نعت خلف الإمام حتى ركع الإمام وانقضت صلاته جاز له أن يصلح التي نعت فيها لأن الذي فعله الإمام وهو ناعت لا يحول بينه وبين إصلاحها وذهب عب وشب الى كلام البرموني (قوله ان كان لغير عذر) بأن ترك المأموم الركوع وقال لا أفعل أي لا أركع حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع فان عقد الإمام يفوت تدارك ذلك الركوع والصلاة صحيحة مع العمد هكذا امراده أي والر كعة باطلة وهذا خلاف ما عليه عجب والذي عليه عجب انها تبطل الصلاة وهو الظاهر (قوله والافوت الخ) أي وأما اذا كان لعذر فانه يفوت الاولى كما اذا زوحم عن ركوع الاولى حتى رفع الإمام رأسه فانه يفوت تداركه وأما اذا لم تكن أولى فلا يكون عقد الركوع وهو الرفع من الركوع مفوت بابل لا يفوت الارتفاع من سجودها (قوله اتبعه في غير الاولى) أي فعل كفعله وقوله في غير الاولى أي وأما الاولى فلا يتبعه أي فلا يفعل شيئاً وبطلت تلك الركعة (تنبيه) لا يخفى ان هذا الكلام أي كلام البرموني في غير محله وذلك ان كلام المصنف ولم يعقد ركوعاً من الركعة التي تلي ركعة النقص وأما هذا الذي ذكره من قوله وأما عقد الإمام فيفوت ان كان لغير عذر والاولى آخر ما هو في ركعة النقص لا في الركعة التالية لركعة النقص فتدبر (قوله وهو رفع رأس) أي مطمئناً مع عدمه لا فاذا رفع دونها يكون ممن لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافاً لاشهب (قوله الا ترك ركوع) وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه وأما ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفوته الانحناء وانما يفوته رفع رأسه من التي تلي (٣٣٦) ماركه منه (قوله فبالانحناء) عبارة عجب فبالانحناء ظاهره وان لم

يطهثن وتبعه عب وانما كان تركه يفوته الانحناء لانه ان رجع الاول فقد أبطل هذا وان اعتد به هذا بطل الاول فلا بد من ابطال أحد الركوعين وابقاء هذا أولى لانه متلبس به انتهى الآن ذلك بنا فيه قول الشارح وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين فانه يفيد ان الوضع لا بد منه وعبارته في هذه المسائل مجرد الانحناء وان لم يمكن يديه من ركبتيه والانصب حله بكلام التوضيح وافق ابن القاسم أشهب في انه عقد الركعة بوضع

وأما عقد الإمام فيفوت ان كان لغير عذر والافوت الاولى فقط كما يأتي في قوله وان زوحم مؤتم عن ركوع أو نعت أو نحوه اتبعه في غير الاولى اهـ (ص) وهو رفع رأس الاسترك ركوع فبالانحناء كسر وتكبير عيبد وسجدة تلاوة وذكر بعض واقامة مغرب عليه وهو بها (ش) يعني ان العقد المفوت لتدارك الركوع الموجب لبطلان ركعته رفع الرأس من الركعة التالية لركعة النقص وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين الا في عشر مسائل يقول ابن القاسم فيها يقول أشهب منها اذا نسي الركوع فلم يذكره الا في ركوعه من التي تليها ومنها ترك السر أو الجهر أو السورة أو التمسكيس بأن يقدم السورة على أم القرآن فلم يذكر ذلك حتى وضع يديه على ركبتيه ومنها اذا نسي تكبير العيبد أو سجدة التلاوة حتى وضع يديه على ركبتيه لكن سجدة التلاوة تفوت بالانحناء في الركعة التي قرأها فيها كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً لا يمكن يأتي بها في النافلة فقط في الركعة التي تليها كما يأتي في باب سجود التلاوة من قوله ومجاوزها يسير بسجدة ويكبير عيبد بها بالفرض مالم ينحن وبالنفل في ثانيته ففي فعلها قبل الفاتحة قولان ولا فرق بين ترك سجدة تكبير العيبد وبعضه لان كل تكبيرة سنة مؤكدة كما يأتي في صلاة العيبد ومنها اذا ذكر بعضاً من صلاة أخرى

كر كعة

اليدين في مسائل بل في عبارته في التوضيح فائدة وهي ان المعتبر وضع اليدين لا على خصوص

الركبتين حيث قال وضع اليدين ولم يقل على الركبتين فأفاد انه ان طلع الى فوق الركبتين يسيراً أو نزل عنهما كذلك كفي في الاعتماد به وكان مفوتاً للندب فقط اهـ وعبارة تت بعد قول المصنف فبالانحناء وهو وضع اليدين على الركبتين وعبارة البساطي ابن يونس جعل مالك عقد الركعة امكان اليدين من الركبتين في أربعة مواضع في الذي نسي تكبير العيبد في صلاة العيبد والذي نسي سجود التلاوة والذي ذكر سجود سهو قبل السلام من فريضة في فريضة أو نافلة والذي نسي السورة مع أم القرآن فذكر ذلك وهو راكع فانه يتمادي في ذلك كله وقال في ذلك ولو رجع له هذه الامور المذكورة بعد أن ركع بطلت صلاته لانه رجع بعد أن تلبس بالفرض الى السنة ولا يعارضه صحة صلاة من رجع وترك الجلوس بعد ان استقل قائماً لان هناك التلبس بالركن انما يكون بتسام القراءة للفاتحة (أقول) الظاهر ان المصنف فهم من نقولهم المصراحة بالوضع ان المدار على الانحناء وظاهر التعليل المذكور وان لم يتم الانحناء وظاهر شب فيما تقدم لا بد من تمام الانحناء (قوله كسر) الكاف للتشبيه ولا يلزم استيعاب جميع المسائل وأما جعله التتميل للترك المطلق والمضاف اليه كالمغني الذي هو ركوع فهو في غاية التكلف (قوله عشر مسائل) أي فالترك للسر صورة والجهر صورة والسورة صورة والتسكيس كذلك ويكون عدد ذكر البعض صورتين حقيقة أو حكماً كسجود السهو (قوله أو التسكيس) لا يخفى ان فيه ترك السورة فهو ير جمع لما قبله (قوله حتى وضع يديه على ركبتيه) فيه ما تقدم (قوله ومنها اذا ذكر بعضاً من صلاة أخرى) أي بعد ان ركع بالانحناء ان كان لا يقرأ الكونه أمياً وأما موماً أو طال بأن كان فسرغ عن القراءة ان كان يقرأ لأن طول القراءة منزل منزلة الركوع في

فوات التلافي كما تقدم وبأني هنا جميع ما تقدم في قوله فن فرض (وتقريبه) يدخل تحت قوله وذكر بعض ست صور وهي من فرض في فرض أو نفل أو من نفل في نفل فهذه ثلاث وفي السجود القبلي المترتب عن ثلاث (٣٣٧) سنن ثلاث أيضا (قوله ومنها إذا أقيمت المغرب)

أشارة لقول المصنف وأقامة مغرب أي ومقتضى إقامة مغرب عليه وهو به من القطع والدخول مع الامام فلا يقطع مع فهو عطف على مدخول الكاف فستط تحير بعضهم في عطفه على ماذا أو أما إذا لم ينحن فلا يفوت ما يقتضيه أقامتها عليه وهو به أقامة قطع ويدخل معه (قوله ولذلك ضبط الخ) وعليه فيدعي أن الواو الداخلة على قوله وأقامة مغرب زائدة وأنه ليست في نسخه (قوله ولم يخرج من المسجد) المراد بالخروج ما يعد خروجاً عرفاً بالخارج بأحدى رجله لا بعد خروجاً عرفاً وهذا إذا كان يخرج من المسجد وأما ان كان لا يخرج منه فسيأتي الشارح ينبيه عليه آخر العبارة (قوله فبان ينتهي الخ) وذلك بأن لا يرى أفعال الامام ولا المأمومين ولا يسمع قوله ولا قولهم لأن الاقتداء يحصل برؤية فعل الامام أو سماع قوله أو برؤية فعل المأمومين أو سماع قولهم (قوله أو صلى بأزاء الباب) كذا في نسخه أو صلى بأو والاولى حذف الهمزة بأن يقول وان كان المسجد صغيراً وصل بأزاء الباب وغير ذلك يفهم بالاولى (قوله فلو ترك الاحرام بمعنى التكبير) اشارة الى أن قول المصنف بتركه فيه استخدام حيث ذكر الاحرام أولاً بمعنى وهو النية والتكبير ورجع الضمير عليه بمعنى آخر وهو التكبير وحكم التكبير وحده بما للوجوب أو السنة

كر كعة ونحوها ويشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن ومنها إذا أقيمت المغرب عليه وهو في المسجد وقدممكن يديه من ركبتيه من ركوع الثالثة هذا هو النقل عن ابن القاسم فان الانحناء المذكور يفيت القطع والدخول مع الامام وما في الشارح تبعاً للتوضيح من أن المراد وقدممكن يديه من ركبتيه من ركوع الثانية ليس بصحيح وصوابه الثالثة وقوله لنا وهو في المسجد إذا أقيمت عليه وهو في غيره فانه يتمادي لأن النهي عن صلاتين معا إذا كان في المسجد ثم ما مشى عليه المؤلف في مسئلة إقامة المغرب عليه وهو به عطف على قول أشهب والجموعة لأعلى مذهب المدونة لأن مذهبها أنه يقطع ويدخل مع الامام الراتب إلا أن يتم ركعتين بسجدة ثم ما قبل يصح جعلها حينئذ من المسائل التي تفوت بالانحناء لأن تمام الركعتين مفوت للقطع وان لم يقيم الثالثة وانما مشى المؤلف في هذه على غير المشهور قصد الجمع النظائر وهو لا جله يغتفر ذلك ولذلك ضبط بعضهم قوله وأقامة مغرب عليه وذكر بعض إقامة مغرب على أن ذكر فعل ماض وبعض فاعله وأقامة مفعوله وهو تكلف منه نص لفرد من النظائر من غير فائدة وأما غير المغرب فقد ذكر المؤلف حكمه فيما يأتي في فصل الجماعة في قوله وان أقيمت عليه وهو في صلاة قطع ان خشي فوات ركعة والآخر النافلة أو فريضة غيرها والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى ان عقدتها (س) وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد (ش) هذا مفهوم قوله ان لم يسلم كانه قال فان سلم بني ان قرب كما أن قوله فيما يأتي ورجعت الثانية أولى الخ راجع لمفهوم قوله ولم يعقد ركوعاً وبعبارة أخرى لما ذكر انه يتدارك ما فاته بمعنى انه يأتي به حيث لم يحصل سلام ان كان النقص من الاخيرة ذكرهنا انه لو حصل سلام فاته التدارك للأبعض ويبنى على ما مر من الركعات والغنى ركعة النقص ان قربت مفارقه للصلاة ولم يخرج من المسجد على ما يأتي فان انضم الى سلامه بعد أو خروج من المسجد ابتداء الصلاة لحصول الاعراض عنها بالكلية ثم إن الواو في قوله ولم يخرج من المسجد لا ماله عطف التفسير وضابطه أن يكون ما بعد حرف التفسير عين ما قبله أي القرب لم يخرج من المسجد فيكون ما شيعا على مذهب أشهب تاركاً لمذهب ابن القاسم أو ان الواو بمعنى أو وأول تنويع الخلاف أي وبني ان قرب على قول ابن القاسم صلى في المسجد أم لا والقرب محدود بالعرف ولم يخرج من المسجد على قول أشهب وكأنه قال وفي حد البناء قولان وقول ابن القاسم هو المذهب والمراد بالمسجد عند أشهب المحل المحصور فان صلى في غير محل محصور كالخمرام مثلاً فبان ينتهي الى محل لا يمكنه فيه الاقتداء وظاهره أن الخروج من المسجد طول وان كان المسجد صغيراً وصل بأزاء الباب وعلى قول أشهب ما يحصل في المسجد طول جداً بالعرف فانه يضر (ص) باحرام ولم تبطل بتركه (ش) هذا بيان لكيفية البناء يعني اذا بنى مع القرب ولو جدد فانه يجمع باحرام أي بتكبير ونية ويندب له رفع اليدين حين شروعه فلو ترك الاحرام بمعنى التكبير لم تبطل الصلاة ولا بد من النية أي نية اتمام ما بنى ولو قرب جداً اتفاقاً واذا قيل بالاحرام فهل يجلس ثم يقوم لتحصيل له النهضة بعد احرامه وهو قول ابن القاسم عند الباجي وعبد الحق وصاحب الباب وغيرهم أو لا يجلس ويتمادي على حاله وهو قول ابن نافع بناء على أن الحركة الى الركن مقصودة أم لا والاول أشار بقوله ص (وجلس له على الاظهر) ش أي

(٤٣ - خشي اول) كذا في نسخة شرح شب والظاهر السنة وأما النية فواجبة (قوله النهضة) أي القيام نهض قام وبابه قطع مختار (قوله بناء على أن الحركة) أي التحرك للركن وهو القيام مقصود أي التحرك للقيام من حيث كونه ركناً للصلاة مقصود والمراد أنه لا بد أن يكون ذلك القيام مقصوداً للصلاة ابتداء (قوله وجلس) أي وجوباً على الاظهر لانه وسيلة لواجب والوسيلة تعطى حكم

المقصد فلو خالف وأحرم من قيام فالظاهر عند البطلان مراعاة من يقول يحرم قائما ﴿تنبيه﴾ لا يكبر للجلوس إلا حرام وانما يجلس
بغير تكبير فإذا جلس كبر إلا حرام ثم يقوم (٣٣٨) بالتكبير الذي بفعله من فارق الصلاة من اثنتين (قوله على ظاهر قول ابن يونس)

هذا الظاهر غير مسلم بل مقيد بما
إذا كان مسلم من اثنتين وأما إن
سلم من واحدة أو من ثلاث فإنه
يرجع إلى حال رفعه من السجود
ويحرم حينئذ لانها الحالة التي فارقها
فيها ولا يجلس قاله ابن رشد ولا
فرق بين كونه تذكروا أو قائما أو
تذكروا وهو جالس (قوله وأما إن
تذكروا وهو جالس) لا يخفى أنه على
ما قررنا من المعتمد يراد بالجلوس
ما عدا القيام فيشمل حالة الرفع من
السجود في الواحدة والثالثة
والأشكل حكاية الاتفاق (قوله
وأعاد تارك السلام التشهد) أي على
طريق السنة (قوله إلى أن ذلك)
أي المقول في مقام ذلك الخ (قوله
يرجع باحرام) بناء على مذهب
أبي حنيفة القائل بالخروج بكل
مناف ومن جملة الطول المتوسط
ومفارقة الموضع (قوله لكن انحرف
عن القبلة) أي كثير الذي يبطل
عمده لأن ما يبطل عمده يسجد سهوا
وأما يسيرا فلا كس لم ينحرف فلا
يبطل عمده ولا يسجد سهوا (قوله
اتكالا على العموم السابق) فيسه
شيء وذلك لأنه ذكر الأحكام فيما إذا
ترك ركنا يعقبه سلام وجعله على
ما هو أعم من ذلك فيه بعد (قوله
والأفلا) وهل يحرم وربما يقتضيه
نقل المواق أو يكبره (قوله وأبقى في
الأرض إحدى اليدين فقط) هذا
فيما إذا فارق بركبته ويد واحدة
(قوله أو إحدى الركبتين) هذا
فيما إذا فارق يديه وإحدى ركبته

وجلس من تذكرا لا حرام أي يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق منها الصلاة لان
نهضته قبل لم تكن لها قاله ابن شبلون ابن رشد وهو الصواب ولا فرق بين أن يكون سلامه من
اثنتين أو أقل أو أكثر على ظاهر قول ابن يونس من قال يرجع باحرام بلزمه أن يقول يجلس لأن
نهضته لم تكن للصلاة انتهى وهذا فحينئذ كبر بعد أن سلم وقام وأما من تذكروا وهو جالس فإنه
يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقا كما قاله ابن عبد السلام قوله وجلس له أي يأتي به
من جلوس لا يجلس له بعد أن يأتي بالأحرام من قيام خلا للشارح (ص) وأعاد تارك السلام
التشهد وسجدان انحرف عن القبلة (ش) لما قدم أن من ترك ركنا من الأخيرة يتداركه ما لم
يسلم وإن السلام يفيت التدارك على المشهور لانه ركن حصل بعد ركعة السهو فأشبهه عقد
ما بعدها كان مظنة سؤال وهو أن يقال فلو كان المتروك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده
فما الذي يفوت تداركه فأجاب مشير إلى أن ذلك على خمسة أقسام بقوله وأعاد الخ والمعنى أن
من ترك السلام سهوا وطال طولاً متوسطاً أو فارق موضعه فإنه يعيد التشهد بعد أن يرجع
باحرام من جلوس ليقع سلامه عقب التشهد ثم يسلم ويسجد بعد السلام وإن طال جدا بطلت
وإن قرب جدا لكن انحرف عن القبلة فقط من غير طول ولا مفارقة موضعه فإنه يعتدل إلى
القبلة ويسلم ويسجد ولا يحتاج هذا إلى تكبير ولا إعادة تشهد وأما إن لم ينحرف في هذا القسم عن
القبلة سلم فقط ولا يسجد ولا تنفقاء موجب فقله وأعاد الخ هذا إذا طال طولاً متوسطاً أو فارق
موضعه وسكت عن ذكر عوده باحرام في هذين القسمين اتكالا على العموم السابق في قوله
باحرام وسكت عن سجوده لوضوح الزيادة ودليل أن مراده هذان القسمان دون قسم الطول
جد البطل للصلاة قوله فيما سبق وبترك ركن وطال ودون قسم القرب جد الذي لا احرام فيه
ولا تشهد قوله وسجدان انحرف الخ (ص) ورجع تارك الجلوس الأول أن لم يفارق الأرض
بيديه وركبتيه ولا يسجد والأفلا (ش) لما ذكر السنن التي يفوت تداركها بالركوع لانه ركن
عقد بعد ما كان من السنن الجلوس الأول والركن بعده القيام شرع في بيان ما يفوته من ذلك
فقال ورجع الخ والمعنى أن من ترك الجلوس الأول سهوا فاذكره بعد أن فارق الأرض بيديه
دون ركبتيه أو بركبتيه دون يديه أو فارق يديه وركبة واحدة أو بركبتيه ويد واحدة أو بيد
واحدة وركبة واحدة وأبقى في الأرض إحدى اليدين فقط أو إحدى الركبتين فقط فإن الحكم
فيما ذكر الرجوع يأتي به مع التشهد ولا يسجد عليه في تزخره ذلك لان التزخر المذكور
لا يبطل عمده وما لا يبطل عمده لا يسجد في سهوه قاله في توضيحه فان عمداً ولم يرجع لم تبطل
في السهو ويسجد قبل السلام ويجري العامد على ترك السنن متممداً والمشهور الحاق
الجاهل بالعامد انتهى فان فارق الأرض بيديه وركبتيه معاً ثم تذكرا فلا يرجع ان استقل اتفاقا
وكذا ان لم يستقل على المشهور ويسجد قبل السلام والظاهر أن حكم الرجوع المشار إليه
بقوله ورجع تارك الجلوس الخ السنية على القول بأن تعمد ترك الجلوس لا يبطل الصلاة
وعلى مقابلة الوجوب وقوله الجلوس الأول أو التشهد منه والمراد بالاول غير جلوس السلام
ليشمل الاول وغيره ما عدا جلوس السلام وقوله الأرض أو السرير واقصر على الأرض
لان الغالب وقوله والأفلا تصرح بحقوق الشرط ليرتب عليه قوله (ص) ولا تبطل ان يرجع

وأما قوله أو بيد واحدة وركبة واحدة فقد ترك فيه يد واحدة وركبة واحدة معاً (قوله والظاهر الخ) بل الظاهر ولو
السنة مطلقاً وبعد ذلك يجري على قاعدة الباب هل ترك السنة عمداً يبطل أم لا خلاف والوسيلة تعطى حكم مقصدها ﴿تنبيه﴾ انما
لم يرجع للسورة ونحوها من الركوع لا اتفاق على فرضيته بخلاف قيامه قبل التشهد للفاضة فانها غير متفق على فرضيتها بكل ركعة

بل فيه خلاف (قوله ولو استقل) بل ولو قرأ الآن يتبها كافي طبع وانظر ما المراد بتبها هل الفاتحة فقط أو هي والسورة ويتصور ذلك في مسائل البناء والقضاء فقد يكون قراءة الركعة التي تلي التشهد بقائه وسورة كذا في عب ولكن الظاهر الفاتحة فقط لأنها اللازمة (قوله وكذا ان رجوع بعد استقلاله سهوا) هذا بعيد لأنه انما يرجع حين تذكر وقتنا بعيد لأنه يمكن أنه قد يتذكر ويتبادى ثم ينسى فيرجع ثم اذا رجع فنسي التشهد فقام فظاهر بطلانها ان رجوع ثانيا لعدم اغفارهم النسيان الثاني كذا في عب وتأمله (قوله مراعاة لمن يرى أن عليه الرجوع) منافي لقوله فيما تقدم فلا يرجع ان استقل اتفاقا لأن يقال أنه اتفاق طريقة (قوله وظاهره ولو كان عالم) أي الجاهل هذا مدلول اللفظ إلا أنه غير مناسب لأن الذي يكون عالما بخطأ فعله هو المتعمد والعامد فيه الخلاف بالبطلان وعدمه وسند من يقول بالبطلان ونص سنده وان رجوع غير متأول بأن كان عالما بأنه خطأ ويفعله فهذه تفسد صلاته بالارباب اه (قوله فلا ينقض حتى يتشهد) فان قام عمدا قبل التشهد بطلت صلاته عند ابن القاسم ولعله بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة خلاف قول أشهب (قوله أي وتبعه مأموه) أي وجوبها فان لم يتبعه سهوا أو تأويا لا يصح صلاته لا عمدا أو جهلا (قوله كان رجوعه) أي الامام مشروعا كما اذا كان لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه (قوله أم لا) بأن فارق الأرض بيديه (٣٣٩) وركبتيه (قوله وسواء انتصب المأموم) لا يخفى أن

الرجوع عند الانتصاب غير مشروع وأما دونه فقد يكون كذلك كما اذا فارق الأرض بيديه وركبتيه وقد يكون مشروعا كما اذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه فاذا علمت ذلك تعلم أن هذا التعميم انما قصد به توضيح أن المأموم يتبع امامه ولو خاف فعله فعل امامه وان أمكن أن يستغنى عنه بالذي قبله (قوله وهي قيامه سهوا) سكت عن رجوعه مع أنه يمكن أن يكون سهوا كما يكون عمدا ولعله لما كان وسيلة لفعل السنة لم يتعلق به سجود (قوله رجوعه غير معتد به) لا يخفى أنه اذا كان رجوعه غير معتد به لا يكون مطالبا بالتشهد فيكون زيادة عبثا غير مبطله كما هو قضية كلامه في ترتيب عليها السجود

ولو استقل) ش تقدم انه قال والافلا أي فان خالف ما أمر به من التماذي ورجع فان صلاته لا تبطل ان لم يستقل ولو عمدا اتفاقا وكذا ان رجوع بعد استقلاله سهوا وأما عمدا فالمشهور الصحة خلافا لفاكهاني مراعاة لمن يرى أن عليه الرجوع والجاهل كالعامد وظاهره ولو كان عالما بخطأ فعله خلافا لسنده واذا رجع فلا ينقض حتى يتشهد لان رجوعه معتد به عند ابن القاسم ولهذا ينقلب السجود القبلي بعديا كما أشار إليه بقوله (ص) وتبعه مأموه وسجد بعده (ش) أي وتبعه مأموه في قيامه ورجوعه كان رجوعه مشروعا وأم لا وسواء انتصب المأموم دون الامام أو العكس واذا اعتد برجوعه فليس معه الا زيادة محضة وهي قيامه سهوا فلذا يسجد بعد السلام وقال أشهب رجوعه غير معتد به فهو لم يأت بما طلب منه من الجلوس والتشهد اذا فعله منهم ما غير معتد به فغنى نقص التشهد وزيادة وهو القيام ابن حبيب يستحب للمأمومين أن يسجدوا قبل اتباعه ما لم يستوفائهما والافلا يفعله لو اقاله المواق والمراد بالاستواء قائما مفارقة الأرض بيديه وركبتيه (ص) كنفل لم يعقد ثلثته والا كل أربعاء في الخامسة مطلقا وسجد قبله فيهما (ش) هذا تشبيه في الرجوع والسجود بعده والمعنى أن من صلى ركعتين نافلة ثم قام ساهيا إلى الثالثة فانه يرجع ويسجد بعد السلام ان فارق الأرض بيديه وركبتيه والافلا يسجد عليه لرجوعه لأنه انما حصل منه الترخيح وهو لا يسجد له كما مر هذا ان لم يعقد الثالثة فان عقدها برفع رأسه من ركوعها فانه بكل ما هو فيه أربعاء في غير الفجر فان صلى النافلة أربعاء وقام الخامسة ساهيا فانه يرجع مطلقا أي سواء عقدها أم لا ويسجد قبل السلام سجدتين في صورتين لنقصه السلام والزيادة واضحة وانظر الرد والجواب على هذا التعليل

ويكون من أفراد الممد الذي فيه السجود كما يفيد بعض التقارير على تن الكبير فقول الشارح وزيادة وهو القيام لامتثالهم له لأنه وجد زيادة غير القيام وهي الرجوع (قوله والمراد بالاستواء قائما) جواب عما يقال قوله ما لم يستوفائهما صادق بما اذا فارق الأرض بيديه وركبتيه وان لم يستقل قائما مع أنه في تلك الحالة لا يسجدون له فأجاب بما ذكر وقائما حال مؤسسة لان الاستواء يتحقق في حالة الجلوس وحالة القيام فأفاد أن المراد بالاستواء في حالة كونه قائما (قوله والا كل أربعاء) ظاهر المنقول عن مالك الوجوب (قوله وفي الخامسة مطلقا) فان لم يرجع بطلت صلاته والفريضة كالنافلة (قوله فانه بكل ما هو فيه) هذا ان قام للثالثة ساهيا وأما لو قام عمدا في ثالثة النفل فان صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف وبتعمد كسجدة (قوله في غير الفجر) اعلم أن العبد والكسوف والاستسقاء كالفجر وانما استثنى ما ذكر لان زيادة مثلها يبطلها بل في الطراز الأصلي الفجر ثلاثا لا يختلف في بطلانه ولأن الشارع حده باتنتين ففعله أربعاء يخالفه (قوله لنقصه السلام) أي في صورتين والزيادة واضحة أي في الأخيرة (قوله على هذا التعليل) أي الرد على هذا التعليل حاصله أن ابن القاسم يقول في المسئلة الاولى انما يسجد قبل لنقصه السلام عن محله الاعمال ونقصه الخمس يلزومه فيمن صلى الظهر خمساً فقد نقصه في محله وفعله بعد الخامسة فكأن التأخير نقص مع أنه يسجد في هذه بعد ورده ابن عرفة باستقلال الركعتين في النفل أي بالسلام ونقصه في خامسة الظهر لان خامسة الظهر متفق على نفيها فهي محض زيادة وأما الثالثة والرابعة في

النفل فثم من يقول في النفل أربع وعندنا اثنتان فهو نص السلام من اثنتين عندنا حال تكيله أو بعاولا ينقض بأن السلام فرض ولا يجبر بالسجود لأن رعي كون النفل أربع يصير بسلام الركعتين كسنة وأما في المسئلة الثانية فوجهة أنه أتى بتقص وزيادة والنقص تقدم بيانه وزيادة واضحة (قوله سواء عقد الخامسة أم لا) بناء على أنه لا يراعى من الخلاف إلا ما قوى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوى بخلاف غيره (قوله وتارك ركوع) يشمل ما إذا كان انحطاطه بنية الركوع ونسي الركوع بعد ذلك (قوله من فاتحة أو غيرها) الصواب أن لا يقرأ الفاتحة بل يقرأ غيرها لا يلزم عليه تكرير الركن القول وهو لا يكرر كذا قرر شيخنا الصغير وبوافقه قول الخطاب بعد أن ذكر النفل فقال مانصه وعلم منه أن المطلوب قراءة شيء من القرآن ولا يندب له إعادة الفاتحة وهو ظاهر والله أعلم اه أقول ظاهره ولو في الأخيرتين مع أنه ما يستأجل سورة (قوله فان رجع محدوبا) أي على الأول (قوله ولو رجع إلى القيام معتدلا لا بطل) وجهه أنه رأى أن الرفع مقصود لذاته وبعد ذلك رأيت في عب مانصه والفرق بينهما أن هذا أتى بزيادة بخلاف من رجع محدوبا في ترك الركوع وحاصل ما يقال أنه يخص قوله على هذا وندب أن يقرأ بالصبح والجمعة وبأوتى الرابعة والثلاثية وهذا يقتضى أنه بعد الانتصاب قائما بركع ثم يرفع وليس كذلك ويدل لذلك قوله وكأنه رأى الخ ولذلك كتب شيخنا مانصه وعلى قول محمد لا يقرأ وكذلك لا يقرأ على (٣٤٠) قول ابن حبيب في أنه يرجع قائما لأنه ينحط من قيام السجود وانما القراءة لمن ترك

الركوع اه ولعل وجه ذلك القول أنه لا يقال له هذا رفع من الركوع (قوله وظاهر كلام ابن حبيب) أي والفرض أنه يجزئ ساجدا بعد الرفع لأنه بعد ركع (قوله وعلى قول محمد لا يقرأ) بل وعلى قول ابن حبيب لا يقرأ أيضا (قوله فاستغنى بذلك عن ذكر الرفع) أي فأراد المصنف بقوله وتارك ركوع ما يشمل تارك الرفع منه ويخص قوله وندب أن يقرأ بحالة الركوع (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله يجلس معطوف على يرجع الواقع خبرا عن المبتدأ الذي هو تارك فقد عطف الواو شيئين على شيئين وصح هذا العطف لأن قوله وتارك أي ومصل

في الشرح الكبير فقوله المؤلف مطلقا أي سواء عقد الخامسة أم لا ولا يصح أن يدخل الفرض في الإطلاق لثلاثين في قوله وسجدة قبله إذا فرض إذا رجع بعد قيامه للخامسة فانما يسجد بعد السلام للزيادة المحضة فخصه فيهما بما يرجع للنفل المكمل أربعين رجع فيه من الخامسة عقدها أم لا ولا أن تعم في الإطلاق ويخصص قوله وسجدة قبله فيهما أي في مسئلتى النفل فقط دون الفرض (ص) وتارك ركوع يرجع قائما وندب أن يقرأ (ش) يعني أن من ترك الركوع في صلاة فلم يذكره حتى سجده فانه يرجع له قائما لينحط له من قيام على المشهور وقيل محدوبا وعلى المشهور فيندب له أن يقرأ قبل انحطاطه شيئا من القرآن من فاتحة أو غيرها لأن شأن الركوع أن يعقب قراءة فان رجع محدوبا لم تبطل صلاته بمشابهة من أتى بالسجدتين من جلوس كما ذكره ح وأما لو ترك الرفع من الركوع فقال محمد يرجع إلى الركوع محدوبا ثم يرفع ولو رجع إلى القيام معتدلا لا بطل وظاهر كلام ابن حبيب أنه يرجع قائما كالركوع وكأنه رأى أن المقصد من رفع الركوع أن ينحط للسجود من قيام فإذا رجع قائما وانحط للسجود فقد حصل المقصود وانتهى وعلى قول محمد لا يقرأ فلعل المؤلف يرى رأى ابن حبيب فاستغنى بذلك عن ذكر الرفع (ص) وسجدة يجلس لا سجدة يجلس (ش) يعني أن من تذكر أنه نسي سجدة واحدة فانه يجلس ليأتي بها من جلوس بناء على أن الحركة للركن مقصودة بخلاف لو تذكر أنه ترك السجدة بعد قيامه فانه يأتي بها من غير جلوس بل ينحط لها من قيام كمن لم ينسها ومقتضى التعليل أنه يجلس لترك سجدة ولو كان جلس أولا وتقييد التوضيح انما يأتي

تارك وهو شامل لكل مصل كذلك اذهب واسم جنس ولا يخفى أنه من باب العطف على معمولي عامل واحد وان كان بناء العمل مختلفا بناء على أن التغير بالاعتبار منزل منزلة التغير بالذات ويجوز أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بإقيا على جزمه وقد وجد شرط المسئلة لأن المحذوف المعطوف لفظ تارك وهنا المعطوف عليه لفظ تارك (قوله نسي سجدة) أي تذكرها ولم يعد قد أتى عليها (قوله فانه يجلس ليأتي بها من جلوس) فلم يجلس فظاهر البطلان لأن الجلوس بين السجدة ففرض كذا في ك (قوله بناء على أن الحركة للركن مقصودة) أراد بالركن السجدة الثانية ثم لا يخفى أن قصد الثانية يتحقق ولو أتى بها من قيام ويمكن أن يقال إن قصد الثانية من حيث كونها ثانية انما يتحقق بقصد الاتيان بها من جلوس (قوله بخلاف لو تذكر أنه ترك السجدة الخ) مفهومه لو ذكر السجدة من غير جلوس فانه يقوم ليأتي بالسجدة من غير جلوس فان لم يفعل وسجد هماما من جلوس سهوا وسجد قبل السلام لتقص الانحطاط لهما فالانحطاط لهما غير واجب والالم يجبر بسجود السهو ويكره ثم بذلك (أقول) كونه يكره التعمد وفي حالة السهو يسجد للسهو ولا يظهر لأن سجود السهو انما يكون انقص سنة مؤكدة وتر كها عمدا يؤثم لا يكره بناء على القول الثاني القائل يستغفر الله ولا نسي عليه (قوله وتقييد التوضيح) أي أنه قيد في توضيحه بما إذا لم يكن جلس أولا والآخر غير جلوس اتفاقا بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة يقال لا فائدة في الجلوس أولا ولا معنى للتقييد ولا لحكاية الاتفاق

(قوله ولا يجب ركوع أولاه بسجود ثابته) أي الركوع الحاصل منه أولاً لا يضم إليه سجود ثابته بحيث يصير المجموع كركعة فأراد بالجبر الضم (قوله لا المواق) ونص المواق فيها ابن القاسم أن نسي سجدة من الأولى والر كوع من الثانية وسجدها أقلبات بسجدة يصلح بها الأولى ويبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئاً لأن نيته في هذا السجود أنما كان ركعة ثانية فلا يجوز له ركعة الأولى أه ودأبه يحل المصنف بالنقول (قوله ويسجد بعد السلام) فإن قلت لم ترتب السجود هنا مع أن الزيادة عمدة فأجواب أنه لما كانت الزيادة غير مشروعة أشبهت السهو فعلى هذا قوله حسن لسهواى حقيقة أو حكماً كما هنا كذا في (قوله ولم يذ كر وائى الام) كذا بواو والجمع في نسخته والمناسب اسقاط الواو أى ولم يذ كر سجدون في الام التى هى المدونة الآن يقال ان سجدنا لعظم شأنه نزل منزلة جماعة وأما التهذيب فهو للبرادى وهو مختصرها (قوله فسجد كما هو الخ) أى كاهو جالس لنقص النهوض أى فسجد قبل السلام ان ترك ذلك سهوا وان تركه عمدا يكره ذلك على ما تقدم قريبا (٣٤١)

أي أود كر وهو جالس ثم قام ليأتى بالسجدتين من قيام وقوله سجد بعد أى لما عساه من الزيادة وهى السجدتان الواقعتان في الركعة الثانية (قوله ولهذا يتعقب على أى سعيد) أى الذى هو صاحب التهذيب (تنبيه) إذا ذكر وهو جالس أو سجد أنه ترك من الأولى السجود ومن الثانية الركعة وكذا بعد الجبر قال عبد الحق ينبغي أن يرجع للقيام ليأتى بالسجدتين وهو منقطع لهما من قيام فإن لم يرجع وسجد هما فقد نقص الخطا فسجد قبل السلام أه (قوله بأربع سجرات) وكذا لو ترك الثمان سجرات أصلح ركوع الرابعة بسجدتين وبنى عليها ولا مفرق ومسجدات وانما قيد بها لأجل قوله الأول والا فالركوعات والقيامات كذلك وان اختلف البناء وقوله بأربع أى بترك أربع ولا مفهوم للأربع وللأول (قوله

بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (ص) ولا يجبر ركوع أولاه بسجود ثابته (ش) ظاهره أنه ترك من الأولى سجودها كله فالانسب به حل حلولها المواق ولم يتعرض المؤلف هنا للسجود السهول هو قبل أو بعدى أو التفصيل قال حلولها في المدونة إذا نسي السجود من الأولى والر كوع من الثانية وسجد فسجد للأولى وبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئاً ويسجد بعد السلام هذا نص التهذيب ولم يذ كر وائى الام السجود بعد السلام قال أبو إبراهيم وفائدته أنه إذا ذكر وهو جالس فسجد كما هو فقد نقص النهوض فسجد قبل السلام وان ذكر وهو قائم أو قام ليأتى بالسجود من القيام كما كان عليه سجد بعد ولهذا يتعقب على أى سعيد انتهى فالمؤلف ما ش على ما في الام أى فيجوز على هذا التفصيل وانما أمر بأن يأتي بالسجود ليصلح الأولى لأن التدارك لم يفت الأبركوع ولا ركوع هنا وفي عكس صورة المؤلف وهو أن ينسى من الأولى الركوع ومن الثانية السجود لا جبراً لسجود الأولى بر كوع الثانية اتفاقاً فالوجوب ترتيب الاداء اجاباً فالمؤلف انما نص على الصورة المتوهمه لان السجود المفعول بعد ركوع فربما يتوهم انه يجبره (ص) وبطل بأربع سجرات من أربع ركعات الأول (ش) يريد أن من ترك أربع سجرات من أربع ركعات أى من كل ركعة سجدة من الرباعية فإن الثلاث ركعات الأول تبطل عليه لفوات تدارك اصلاح كل ركعة بعقد ما بعدهما فتصير الرابعة أولى ثم يأتي بثانية بأم القرآن وسورة ويجلس ثم بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام لأن معه زيادة وهى الغاء الأول ونقصا وهى السورة من الرابعة التى صارت أولى وكذا لو ترك الثمان سجرات أصلح ركوع الرابعة بسجدتين وبنى عليها وان تذكر بعد ان سلم بطلت صلاته فيهما على المشهور لان بالسلام فات تدارك الأخيرة (ص) ورجعت الثانية أولى ببطلانها لافذ واما (ش) هذا راجع لمفهوم قوله سابقاً ولم يعقد ركوعاً أى فان عقد ركوع الركعة التى تلى ركعة النقص بطلت الأولى ورجعت هذه الثانية أولى وتقلب الركعات بالنسبة لافذ والامام على المشهور وما مومه تبع له وقيل لا انقلاب فعلى

لان بالسلام فات التدارك) قال الخطاب ويصير بمنزلة من زاد أربعاً سهواً وهو جواب عما يقال قد تقدم أن السلام ليس مانعاً من البناء ففضيحه أنه يبنى هنا ولو سلم وحاصل الجواب أنه انما بين هنا لأنه بمنزلة من زاد أربعاً سهواً (قوله ورجعت الثانية أولى) وكذا لو بطلت الثانية بعد الثالثة ورجعت الثالثة ثابته ثم محل انقلاب ركعات الامام ان وافقه بعض مأموميه على السهو والام تنقلب ببطلان الأولى من صلاته ويجب عليه أن يتم لأجل يقينه وعدم انقلاب ركعاته في هذه الحالة ظاهراً لانهم يأتون بالسجدة لما يأتى عند قوله وان سجد امام سجدة وحاصله أنهم اذا لم يوافقوه لم تنقلب بل يصير قاضياً وعند الانقلاب يصير بانياً فهو على كل حال آت بر كعة زائدة لكن هل هى بناءاً وقضاء وهذا كله اذا لم يكثر واجداً ولا قاضاً ولا قضاء (قوله ببطلانها) البناء للسببية وقوله لافذ واما محتمل أن يتنازعه قوله رجعت وقوله ببطلانها وأعمل الثاني وحذف من الأول الجار والمجرور رأى ورجعت لافذ واما (قوله وتقلب الركعات بالنسبة لافذ والامام) أى واذا انقلبت ركعات الامام والافذ سجد قبل السلام ان حصل منه نقص أو مع زيادة والافذ (تنبيه) انما أخر المصنف قوله ورجعت عن قوله ولم يعقد

وكو عامع أنه مفرع على مفهومه كما أفاده بقوله هذا راجع لمفهوم الخ لينا سب بينه وبين قوله هنا وبطل بأربع سجعات من أربع ركعات
الاول كأن قائلا قال له وماوراء ذلك فقال ترجع الرابعة أولى كما أنه اذا بطلت الاولى ترجع الثانية أولى أي فهو راجع لما قبله من حيث
الانقلاب وليس متعلقا بما قبله بلصقه من كل وجه لانه حكم في التي قبلها يطلان الثلاث الاول فكيف يقال رجعت الثانية أولى (قوله
وان شك) الى قوله سجدها هنا تم الكلام (٣٤٣) وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخرة تفصيل لهذه

المشهور الر كعة التي يأتي بها في آخر صلاته بناء على قراءة بأم القرآن فقط كما يأتي بما قبلها أيضا
بأم القرآن فقط وعلى الساذر كعة الاخرة قضاء عن الاولى يتسرا في بأم القرآن وسورة
ومفهومه لقد واما ان ركعات المأموم لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على حالها
فيأتي ببطل ما بطل على صفته فان كانت الثانية هي التي حصل فيها الخلل يأتي ببطلها بأم
القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان كانت سرية (ص) وان شك في سجدة لم يدر
محلها سجدها وفي الاخرة يأتي ركعة وقيام ثلثة بثلاث ورابعة بركتين وتشهد (ش) لما
كانت القاعدة أن الشك في النقصان كتحققه فرع على هذه القاعدة ما ذكر والمعنى أن المصلي
اذا شك في سجدة لم يدر هل أتى بها أم لا وعلى تقدير تركها لم يدر تعين محلها المتروكة منه أيضا أي
ركعة من الركعات فانه يجب عليه الاتيان بالسجدة الآن على أي حال عند ابن القاسم
وأخرى لو يتقن تركها أو شك في محلها فقط وانما وجب الاتيان بها الآن لاحتمال أن يكون
ذلك المحل الذي هو فيه محلها ومتى أمكن وضع الركن في محله تعين فبالا تيان بها في محل ذكرها
يتقن سلامتها فصار الشك فيما قبله فلا بد من ازالة الشك عنه أيضا كما أشار اليه المؤلف فان
حصل له الشك في الجلسة الاخرة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الرابعة التي لم يفت
تداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي ركعة بأم القرآن فقط لاحتمال أن تكون السجدة
من احدي الثلاث الاول ولا يتشهد قبل اتيانه بالركعة لان المحقق له ثلاث قاله ابن القاسم
وليس محلا للتشهد ويسجد قبل السلام لنقص السورة لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفرد
والامام كما يأتي وان حصل الشك في قيام الثالثة فانه اذا شك سجد السجدة التي يجبر بها الثانية التي
لم يفت تداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بثلاث ركعات ويبنى على ركعة فقط لاحتمال
كون السجدة من الاولى وقد بطلت بعد الثانية فيقرأ في التي قام لها بأم القرآن وسورة
ويتشهد بعدها ثم ركعتين بأم القرآن فقط ويسجد بعد السلام ومثل هذه السورة سواء
لو تذكر في تشهد الثانية وان حصل له الشك في قيام رابعة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها
الثالثة المحتمل كون السجدة منها يتشهد عند ابن القاسم لانه بتمامها ثبت له ركعتان لانه ليس
معه محقق الا أن سوى ركعتين ويأتي بعد ذلك بركتين لاحتمال أن تكون السجدة
من احدي الاوليين يقرأ فيهما بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام فقوله لم يدر محلها المحتمل أن
يكون بدلا من قوله شك في محلها فالشك مع كون الترك محققا ويحتمل أن يكون صفة لسجدة أي
شك في سجدة مجهولة المحل فهو شك في السجدة وفي محلها وحكم المسئلتين واحد كما أشرنا له وقال
ز قوله وفي الاخرة يأتي ركعة أي بالفاتحة فقط ان كان قذا أو اماما لانقلاب الركعات
في حقه ويسجد قبل السلام لنقص السورة وان كان مأموما أتى بها بالفاتحة وسورة
لاحتمال أن تكون السجدة من الاولى أو من الثانية مع كون الركعات لا تنقلب في حقه

القاعدة فالجمله مسة أنفة اشتتافا
بيانيا قصد به ايضاح الجملة التي قبلها
لاحال وقوله سجدها فان ترك
الاتيان بها بطلت صلاته لانه تعد
ابطال ركعة أمكنه تلافيها وان
تحقق تمامها لم يسجد (قوله على
أي حال عند ابن القاسم) يتبين لك
المقابل بما يأتي عند تبين ما ذكره
المصنف (قوله فان حصل له) فيه
اشارة الى أن الاولى للمصنف أن
يقول في الاخرة بالفاء التفصيلية
(قوله في الجلسة الاخرة) فيه
اشارة الى أن معنى قول المصنف
وفي الاخرة أي وفي الجلسة الاخرة
(قوله فانه اذا سجد السجدة التي
يجبر بها الرابعة) أي الذي هو
مذهب ابن القاسم الذي أشار
اليه الشارح بقوله عند ابن القاسم
ومخالفه أصبح وأشهب فقا لا يأتي
بركعة فقط لان المطالب انما هو
رفع الشك بأقل ما يمكن وكل ما زاد
على ما يرتفع به الشك فهو خارج
عن الصلاة يجب اطراحه (قوله
قاله ابن القاسم) ومقابل له ابن
الماجشون فانه وافقه على كل
ما قاله الا أنه خالفه في ذلك فزاد
التشهد قبل الاتيان بالركعة لان
مجاوده انما هو مذهب للرابعة
والتشهد من تمامها ورأي ابن
القاسم ان المحقق له ثلاث ركعات

وليس محلا للتشهد واختاره محمد (قوله لانقلاب الركعات) هذا ما قاله سحنون وقال أشهب يأتي بأم القرآن وسورة بعد
ويسجد بعد السلام وهو ضعيف (قوله اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية) أي عند ابن القاسم والمخالف له أشهب وأصبح فقا لانه
يبنى على ركعة فقط (قوله فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة) أي عند ابن القاسم ومقابل له ما لأشهب وأصبح من كونه يبنى على
ركعتين ويأتي بما بقي عليه فاذا علمت ذلك فالاولى الشارح أن يقول فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة عند ابن القاسم وقد
عرفت مقابلته هذا ما فهمه تت وبهرام (قوله يحتمل أن يكون بدلا من قوله شك في محلها) يدل كل لا يدل اشتمال والاولى أن

يقول بدل من قوله شك في سجدة (قوله ويحتمل عطفه) هذا غير مناسب لما تقدم أن قوله وفي الاخرة الخ تفصيل لما قبله (قوله ولو شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة الخ) الحاصل أنه اذا شك بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة تعذر تلافي الثانية تشهد عقب الثالثة ونصير له ثانية مع أنه بالثالثة فقط فيسجد قبل السلام فظهر أن قول الشارح لنقص السورة مع الزيادة ظاهر وأما قوله والجلوس في سجدة فهو مبتدأ وخبر إلا أنه لا فائدة فيه لأن الفرض انما قد أمرناه بطلبه بعد الثالثة التي صارت ثانية فتدبر (قوله وانظر في ذلك) أقول ينبغي الجزم بعدم التشهد (قوله وان سجد امام سجدة الخ) فرض المصنف الكلام فيما اذا تركها من الأولى في الرابعة ليستأنى له هذا العمل ولا مفهوم لذلك بل اذا سجد سجدة وترك الأخرى من أي ركعة كانت الأولى وقام للثانية أو من الثانية وقام للثالثة أو من الثالثة وقام للرابعة لم يتبع وسجد له (قوله سجد به) المراد التسبيح الذي يحصل به التنبيه غالباً وشأنه ذلك وانما سجد لاجل أن يرجع فان رجع فالامر واضح فان تركوا التسبيح بطلت ويكتفى به ولو من بعضهم لانه (٣٤٣) فرض كفاية (قوله به) أي له لان التسبيح له لابه ولعله انما عدل عن له الخ به لئلا يتوهم تنزيهه يقال سجد له اذا نزهه أي تنزيهه بالامام مما لا يليق من النقص وليس مراداً (قوله وجب عليهم عنده سجودها) أي ولا يعتدون بسجودهم لها فيه قوله ولا يسجدون له كما هو عليه لاجل أن لا يتبع وسجد له (قوله وسجدوا قبله) يعني ان الامام اذا سجد سجدة واحدة من الركعة الاولى وترك الأخرى وقام سهواً وانفرد بالسجود أو شاركه فيه بعض فلا يتبعه المأموم العالم بسهوه في قيامه وترك السجدة ويسجد بها فاذ رجع فلا كلام وان لم يرجع وخافوا أن يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص قاموا معه وكانت أولى لهم ولا يسجدوا لانفسهم السجدة وان سجدوها لم تجزهم نص عليه سجدون لكن لا تبطل صلاتهم ولعله لاجل الاختلاف في ذلك وان رجع اليها الامام وجب عليهم عنده سجودها معه فاذا جلس بعد هذه الركعة التي بطنها ثانيته كان كامماً جلس بعد الاولى فلا يتبع ويقومون ولا يسعدوه على جلوس أخطأ فيه وكما أنهم لا يتبعونه في هذا الجلوس الاول لخطئه فيه لا يتبعونه في الاخير أيضاً لانها ثالثة في نفس الامر واليه أشار بقوله قعوده بثالثة في نفس الامر بطنها رابعة فاذا ترك الامام قبل سلامه أي ركعة يتابعه فيها القوم فان لم يتذكر وسلم بطلت صلاته ان طال وأتوا بر كعة فوراً لانفسهم أفذاذا ان شأوا وصحت لهم وان شأوا أمهم فيها أحدهم لان

انما عدل عن له الخ به لئلا يتوهم تنزيهه يقال سجد له اذا نزهه أي تنزيهه بالامام مما لا يليق من النقص وليس مراداً (قوله وجب عليهم عنده سجودها) أي ولا يعتدون بسجودهم لها فيه قوله ولا يسجدون له كما هو عليه لاجل أن لا يتبع وسجد له (قوله وسجدوا قبله) يعني ان الامام اذا سجد سجدة واحدة من الركعة الاولى وترك الأخرى وقام سهواً وانفرد بالسجود أو شاركه فيه بعض فلا يتبعه المأموم العالم بسهوه في قيامه وترك السجدة ويسجد بها فاذ رجع فلا كلام وان لم يرجع وخافوا أن يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص قاموا معه وكانت أولى لهم ولا يسجدوا لانفسهم السجدة وان سجدوها لم تجزهم نص عليه سجدون لكن لا تبطل صلاتهم ولعله لاجل الاختلاف في ذلك وان رجع اليها الامام وجب عليهم عنده سجودها معه فاذا جلس بعد هذه الركعة التي بطنها ثانيته كان كامماً جلس بعد الاولى فلا يتبع ويقومون ولا يسعدوه على جلوس أخطأ فيه وكما أنهم لا يتبعونه في هذا الجلوس الاول لخطئه فيه لا يتبعونه في الاخير أيضاً لانها ثالثة في نفس الامر واليه أشار بقوله قعوده بثالثة في نفس الامر بطنها رابعة فاذا ترك الامام قبل سلامه أي ركعة يتابعه فيها القوم فان لم يتذكر وسلم بطلت صلاته ان طال وأتوا بر كعة فوراً لانفسهم أفذاذا ان شأوا وصحت لهم وان شأوا أمهم فيها أحدهم لان

ثانيته والحكم أنهم يتبعونه في قيامه له (قوله بطلت صلاته ان طال) فيه نظر لان السلام في هذه عند سجدون بمنزلة الحدث قبل صلاته بمجرد سلامه ومذهب ابن القاسم أنها لا تبطل الا اذا طال الامر بعد السلام وأما بالقرب فيأتي فيه قوله وبني ان قرب الخ (قوله وأتوا بر كعة الخ) أي ولا ينتظر منه مقدار ما يرجع ويبنى لما تقدم ان سلامه عند سجدون بمنزلة الحدث وتحصيل المسئلة كما في الخطاب أنه اذا سجد امام عن السجدة الثانية وقام وسجدوا به فلم يرجع قيل يسجدون لانفسهم ونجزيهم تلك الركعة ولا يتبعون الامام فيها اذا رجع فسجدوها وهو قول ابن الموار وهو الصحيح على ما نقل اللخمي والمازري وقول ابن القاسم أيضاً لأنه قال يستحب له الاعادة أي اعادة الصلاة ومذهب سجدون أنهم لا يسجدون ولو سجدوها لم يعتدوا بها واذا سجدها الامام اتبعوه فيها وعلم منه ان تعذرهم لسجودها لا يضرهم وكأنه لا اختلاف في ذلك ثم اختلف هل الاختلاف مطلقاً سواء سجدها الامام عنها وحده أو هو وبعض من خلفه وهو ظاهر كلام اللخمي والمازري وعليه فهمه المصنف وانما الخلاف اذا سجد عنها الامام وبعض من خلفه وأما اذا سجد وحده فلا يتبعونه فيها ولا يسجدونها ونجزيهم وان اتبعوا الامام في تركها بطلت صلاتهم بانفاقهم وهذه طريقة ابن رشد وظاهر المصنف انه مشى على

ثانيته والحكم أنهم يتبعونه في قيامه له (قوله بطلت صلاته ان طال) فيه نظر لان السلام في هذه عند سجدون بمنزلة الحدث قبل صلاته بمجرد سلامه ومذهب ابن القاسم أنها لا تبطل الا اذا طال الامر بعد السلام وأما بالقرب فيأتي فيه قوله وبني ان قرب الخ (قوله وأتوا بر كعة الخ) أي ولا ينتظر منه مقدار ما يرجع ويبنى لما تقدم ان سلامه عند سجدون بمنزلة الحدث وتحصيل المسئلة كما في الخطاب أنه اذا سجد امام عن السجدة الثانية وقام وسجدوا به فلم يرجع قيل يسجدون لانفسهم ونجزيهم تلك الركعة ولا يتبعون الامام فيها اذا رجع فسجدوها وهو قول ابن الموار وهو الصحيح على ما نقل اللخمي والمازري وقول ابن القاسم أيضاً لأنه قال يستحب له الاعادة أي اعادة الصلاة ومذهب سجدون أنهم لا يسجدون ولو سجدوها لم يعتدوا بها واذا سجدها الامام اتبعوه فيها وعلم منه ان تعذرهم لسجودها لا يضرهم وكأنه لا اختلاف في ذلك ثم اختلف هل الاختلاف مطلقاً سواء سجدها الامام عنها وحده أو هو وبعض من خلفه وهو ظاهر كلام اللخمي والمازري وعليه فهمه المصنف وانما الخلاف اذا سجد عنها الامام وبعض من خلفه وأما اذا سجد وحده فلا يتبعونه فيها ولا يسجدونها ونجزيهم وان اتبعوا الامام في تركها بطلت صلاتهم بانفاقهم وهذه طريقة ابن رشد وظاهر المصنف انه مشى على

قول مضمون وأنه فهم أن الخلاف جار في صورتين فتأمل والله أعلم والراجح ما قاله ابن رشد فيحمل كلام المصنف على ما إذا سها مع الإمام غيره وأما لو انفرد بالسجدة فإنه يجب عليه أن يسجدوا والسجدة التي تركها الإمام ويجلسون معه حيث جلس ولا يقومون لحكاية ابن رشد الاتفاق عليه فأقل مراتبه أن يكون مشهورا وبعد هذا كله فالمعتمد كما قال عجيخ خلاف مذهب مضمون وأنهم إذا خافوا عقد الإمام فإنهم يسجدون السجدة التي سها الإمام ويعتدون بها وأنه إذا تذكروا وعادوا لسجودها فلا يعيدونها معه ولا فرق بين أن يوافقه بعض المأمومين في السجدة أم لا ولكن تنقلب ركعة الإمام ولا تنقلب ركعاتهم قال عجيخ ولا يضر ذلك أغنا تضر المخالفة بالأداء والقضاء ثم قال أيضا أغنا يسجدون السجدة على المعتمد بعد نسيجهم وخوف عقد الإمام كما في ابن عبد السلام اه (أقول) وظاهر هذا الذي ذكره عجيخ أنهم لا يكلمونه على هذا المعتمد الذي هو مقابل مضمون فأنظره وقال عجيخ وإذا ترك المأموم النسيج بطلت صلاة جميعهم وظاهره ولو تركوه سهوا لكان العلة تقتضي أن الصلاة لا تبطل بتركه نسيانا كما سيذكر عند قول المصنف ولما قبله أن سيج والتعليل الذي أشار إليه هو أنه لما أمكنه (٣٤٤) رد إمامه عنه ولم يفعل كان متسببا فيه (قوله اتبعه في غير الأولى) لأن سحاب

حكم المأمومية عليه بأدراكه الأولى فلم يمتعه تبطل صلاته (قوله ما لم يرفع من سجودها) ظاهره سجودها كله وهو كذلك والخاص هل أن قوله سجودها مفرد مضاف إلى معرفة فيسم السجدين معا وما شموليا فكانه قال ما لم يرفع من كل سجودها وأعاد الضمير مؤنثا مع أنه عائد على الغير وهو مذكر لكون الغير واقعا على الركعة فراعى المعنى أو اكتسب لفظ غير التأنيت من المضاف إليه والمراد مدة غلبة ظنه أنه لم يرفع من تمام سجودها بقي شيء وهو أن قوله ما لم يرفع أن جعل ظرفا لابتداء الاتباع أشكل من حيث أنه يقتضي أنه لو شرع في الرفع من الركوع فرفع الإمام رأسه من السجدة الثانية أنه يأتي بالسجدين لكونه في ابتداء الاتباع لم يكن رافعا رأسه من السجدين مع أن

سلامه كحدثه أي في جواز الاستخلاف لأن الركعة المأني بها بناء لأن الأولى حين بطلت رجعت الثانية عوضا عنها ولذا سجدوا قبل السلام لتحقيق النقصان في السورة من الركعة والجلسة الوسطى لأن الأولى لما بطلت رجعت الثانية عوضا عنها فكان الإمام أسقط الجلوس الوسط ناسيا عقب الثالثة التي صارت ثانية في نفس الأمر والسورة من التي رجعت ثانية والنقص الحاصل من الإمام بوجوب السجود سواء وافقه المأموم على ذلك أم لا (ص) وأن زوجه مؤتم عن ركوع أو نكس أو نحوه ما تبعه في غير الأولى ما لم يرفع من سجودها (ش) يعني أن المأموم إذا زوجه عن الركوع مع إمامه أو نكس أو سها أو غفل أو اشتغل بحل أو زارعه وشبهه وهو مراده بنحوه فإنه يفعل ما فاتته بسبب ما ذكر وقضاه في صلب الإمام أن وقع له هذا في ركوع ثانيته أو ثالثته أو رابعته مدة كون الإمام لم يرفع رأسه من السجدة الثانية فقوله اتبعه أي فعل ما سبقه به الإمام في غير الأولى أي أولى المأموم لا الإمام وأما أن فوته ما ذكر ركوع أو لاه فلا يساح له الاتيان به بعد رفع الإمام بل يخبره بأسجد أو لا يركع ويبلغ هذه الركعة فقوله وان زوجه أي بوعده فعدها يعني لأن زوجه يتعدى بعلى يقال ازدجوا على الماء وقوله مؤتم بيان للواقع وقوله أو نحوه فاعل بفعل محذوف تقديره أو حصل نحوه لأنه لا يعطف الاسم على الفعل إلا إذا أشبهه وهنا ليس كذلك فهو من عطف الجمل ويجوز نصبه على أنه مفعول فعل محذوف أي أو فعل نحوه وهو من عطف الجمل وقوله اتبعه أي فعل ما فعل وليس المراد اتبعه وترك ما فعله كما هو ظاهر بخلاف لزوجه عن ركوع الركعة الأولى فإنه يتابعه في السجود ويصير كسبوق أدرك الإمام في السجود ولا يفعل ما زوجه عنه ولا يتقدم ما ذكره المؤلف بنذ العذر بل لا فرق بين نذ العذر وغيره إلا أن نذ العذر لا يأثم ويأثم غيره على قياس قول المؤلف لكن سبقه منوع وانظر الشرح الكبير فإن فيه فوائد نفيسة (ص) أو سجدة فإن لم يطمع فيها قبل عقد إمامه ثم أدى

وقضى

اليرموني قال فلما اتبعه بأن ركع ورفع من الركعة وأراد أن يخبر أسجد فرفع الإمام رأسه من السجدة

الثانية فأنظر ما الحكم هل يخبر أسجد أو يسجد السجدين ولولم يلحق الإمام أو يلحق الإمام من أول وهله وترك السجدين لا أحفظ فيها نصا وإن جعل ظرفا لانتفاء الاتباع أشكل من حيث أنه إذا كان يدركه في الثانية من السجدين ويفعل الثانية بعده أنه لا يتبعه مع أن الموافق للنقل أنه يتبعه فإذا ظن أنه لا يدركه في شيء من السجدين لم يفعل ما زوجه عنه وقضى ركعة فإن خالف وأدرك صحت صلاته ولم يلزمه شيء مما عدا ما تبين فإن لم يدرك بطلت صلاته إذا فعل ذلك عمدا أو جهلا فإذا فعل مع ظن الإدراك وتختلف ظنه ألغى ما فعله من التكميل وقضى ركعة فإن قلت تداركه ما ذكر قضاء وهو لا يكون إلا بعد سلام الإمام قلت خفف ذلك فعل الإمام له بعد إحرام المأموم معه والقضاء الذي لا يقضيه إلا بعد سلام الإمام هو ما سبقه به الإمام قبل أن يحرم معه ك (قوله ولا يتقدم ما ذكره المؤلف بنذ العذر) أي ولذلك قال فيما تقدم أو اشتغل بحل أو زارعه فإن مثل ذلك لا يعد عذرا إذا كان عمدا كذا قال بعض ونازع عجيخ بأن كلمة أهل المذهب اتفقت كالمصنف على أن التفصيل المذكور هنا في نذ العذر وهو يقتضي بطلان صلاة غيره (قوله فإن لم يطمع فيها قبل عقد إمامه) قدم النبي مع أنه لو قال فإن طمع فيها قبل عقد إمامه سجدها والاتمادى وقضى ركعة ولا يسجد عليها إن تمقن لكان مساويا

لما فعله مع الترتيب لان النقي هو الاصل (قوله ولا سجود عليه ان يتقن) هذا أعم من فرض المسئلة اذ موضوع المسئلة انه متيقن لترتبه
السجدة والدليل على الاعمية تقييده هنا بقوله ان يتقن لانه لو لم يرد ما هو أعم من فرض المسئلة كان يقول ولا سجود عليه اذ التيقن
موضوع المسئلة والطمع هو الرجاء فهو من قبيل الظن كذا في (قوله بغلبة الظن) نفسه بل لقوة الرجاء فينتهذ تصديق بما اذا تيقن
عدم الاتيان أو ظنه أو شك أو ظن الاتيان فاذا يكون مخالفا لما في له المتقدم واعلم ما في له أحسن الا أن يجاب بأن إضافة غلبة الى
الظن إضافة للبيان ويراد بالرجاء ما يشمل الشك ووجد في نص المواق التعبير تارة بالعلم وتارة بالظن وفي بعض التقارير المنسوبة الى عجم
تفسير الطمع بالظن وأولى العلم وينبغي الجزم بذلك وذلك لان الطمع هو الرجاء وهو الطرف الرابع (قوله سواء كانت أولى الخ) والفرق
بين المزاجعة عن السجدة وعن الركوع أن السجدة حصلت له أحكام المأمومة بمجرد رفع الرأس من الركوع والمزاجعة عنها بعد ذلك
بخلاف الركوع (قوله وقيل يفصل) فيقال اتبعه في غير الاولى ما لم يعقد ركوعها (٣٤٥) وأما الاولى فلا يتبعه حيث زوجه

عن السجود معه (قوله
وفيه العطف على الجملة قبل
كالمها) أي فانه عطف أو
نعس على زوجه قبل
الاتيان بقوله أو سجدة لانه
أعني سجدة معطوف على
ركوع والركوع معطوف
لزوجهم والمعطوف على
المعمول معمول فـ لازم
العطف على الجملة قبل
كالمها فيتم في لزوجه أو
حصل له نعاس عن الرفع
من الركوع فهل هو من
زوجه عن الركوع أو من
زوجه عن السجدة والاوّل
هو البين كما قال ابن يونس
(قوله فتبين انتفاء موجبها)
أي عن نفسه وعن امامه
أي جازم بانتفاء موجبها
وهذا على طريقة سجنون

وقضى ركعة والاسجدها ولا سجود عليه ان يتقن (ش) يعني ان من زوجه أو نعس أو نحوه عن سجدة
مع الامام يريدون كذلك سجدين من باب أولى حتى قام الامام لما يليه فان لم يقو رجاءه بغلبة الظن في
الاتيان بها أو بهما قبل عقدا مامه برفع رأسه من ركوع ما يليه اتعادي مع الامام فيما هو فيه وترتبه السجدة
أو الاثنتين لانه لو اشتغل بها أو بهما لم يحصل له سوى ركعة مع وقوعه في مخالفة الامام فأمر بالتعادي
ليس لم من المخالفة مع حصول ركعة الامام له ويقضي بعد سلام الامام ركعة بدل ركعة النقص يقرأ فيها
بأم القرآن وسورة لما أمر أن الاولى اذا بطلت على المأموم لم تنقلب الثانية أولى كالامام والفعل ينفي على
حالتها أولى ويجهر فيها ان كانت احدي الاولين من صلاة جهرية ولا سجود عليه لزيادة ركعة النقص
ان يتقن ترتبه السجدة منها لان زيادة في حكم الامام يحملها عنه وان لم يكن على يقين من تركها يسجد
بعد السلام لاحتمال تمام صلاته فالركعة المأثية بها بعد الامام زيادة ليست في حكمه ولا يبعد ان يعمد
ولا سجود في العمد لانه لا نقول هو من لم يدرك أصلي ثلاثا أو أربعا فان قوى رجاءه بغلبة الظن في الاتيان
بالسجدة أو بالسجدين قبل عقدا مامه وهو رفع رأسه سجدها أو سجدهما سواء كانت أولى صلاته
أم لا على المشهور وقيل يفصل بين الاولى وغيرها كزاجعة عن الركوع وقوله أو سجدة الخ معطوف
على ركوع وفيه العطف على الجملة قبل كالمها وانظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وان قام امام
الخامسة فتبين انتفاء موجبها يجلس والاتبعه فان خالف عدا بطلت فيهما (ش) يعني ان الامام
اذا قام لثالثة كخامسة في رابعة أو رابعة في ثالثة أو ثالثة في ثالثة رجع متى علم وان تعادي بعد
علمه أبطل عليه وعلى من خلفه وان لم يعلم فأمومه على ما يفهم من توضيحه على خمسة اقسام متيقن انتفاء
تلك الركعة ومتيقن موجبها بطلان احدى الاربع بوجه من وجوه البطلان وظان الموجب
وظان عدمه وشال في الموجب فتبين انتفاء الموجب بالاعتقاد الجازم لسكالاته وصلاة امامه
يجلس وجوبا ويسجد فان لم يفقه كله بعضهم وأما من يتقن ثبوت الموجب أو ظنه أو توهمه أو شك

(٤٤ - خشي أول) المتقدمة وأما على مذهب ابن القاسم المتقدم الموافق لقول ابن رشد كل سهو لا يحمله الامام عن خلفه فلا
يكون سهو عنه سهو الهام اذا هم فعلوه فيكون قوله فتبين انتفاء موجبها يجلس أي عن نفسه وكذا يقال في نظيره في الاقسام الداخلة
تحت قوله والاتبعه والحاصل انه اختلف في سهو الامام في الاركان هل يسرى للمأموم فلا يخلص من عهده بفعله أم لا وعلى هذا الخلاف
يتفرع كل سهو لا يحمله الامام الخ (قوله اتبعه) وجوبا ثم ان ظهر له قيام امامه لموجب فواضح وان ظهر له بعد فراغه من الخامسة سواء
كان قبل سلامه أو بعده أنه لم يقم لموجب وانما قام سهوا وسجد بعد السلام وسجد معه المتبع (قوله فان خالف عدا) أي ولو حكما كجهل
غير متاويل (قوله بالاعتقاد الجازم) تصوير لتيقن انتفاء الموجب (قوله يجلس وجوبا ويسجد) لا يخفى أن صحة صلاته مشروطة بأمرين
أن يسجد ولم يظهر له خلل في صلاته ويدل على الاول قوله ان يسجد وعلى الثاني قوله لا لمن لزمه الخ فان لم يسجد بطلت (قوله كله بعضهم)
أي واذا كله بعضهم فيرجع لقولهم ان يتقن صحته أو شك فيها فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان أجمع مأمومه
على نفي الموجب فان تيقن خلاف خبرهم فلا يجب عليه الرجوع الا أن يكثر واجدا بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيجب رجوعه
لان تيقنه حينئذ بمنزلة الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وأما ان لم يكثر واجدا فهل يسلمون قبله أو ينتظرونه حتى يسلم ويسجد

لسهوه قولان ﴿ تنبيه ﴾ ما تقدم من انه اذا لم يفهم بالتسييح بكاه بعضهم اعترضه شيخنا الصغير رحمه الله تعالى بان اذا لم يفهم بالتسييح يشيرون له فان لم يفهم به كونه مرتبة الكلام اذا لم يفهم بالاشارة (قوله بطلت صلاة كل ان لم يتبين) بهذا يفهم ان قوله بطلت أى تهيات للبطلان (قوله فيما أتى الجالس بركعة) قال (٣٦٤) الامام قسماً واجب أم لا أى لم يعرف ما عنده أما اذا قال الامام بعد ذلك قسماً غير موجب

أى علم عدم الموجب لتلك الركعة فلا يجب عليه ذلك (قوله ويعيدها المتبع) أى اذا علم أن الاتيان لموجب ومثله الشك لان علم عدم الموجب (قوله فان خالف عمداً) المناسب أن يقول فان خالف عمداً أى أوجهلاً غير متأول لان التأويل فى الجاهل الخ (قوله) وان قال قسماً لموجب الخ قال عجب اعلم أن كلام المؤلف هذا يجب فيه تأخير الواو عن محلها وادخالها على صحت فيكون حينئذ كلامه هكذا ويعيدها المتبع ان قال قسماً لموجب أى وتغير اعتقاده عما كان أولاً وصحت بان لزمه اتباعه وتبعه وأما بقاء الكلام على ما هو ففيه خلل من وجهين الاول أنه يقتضى أنه انما تصح صلاة من لزمه اتباعه وتبعه حيث قال قسماً لموجب وهذا وان وافق ما لابن عباد السلام لكنه مخالف لكلام ابن هرون وهو المرتضى الثانى أنه يفيد أو يوهن أن قوله ولما قبله ان سجد فيما اذا قال الامام قسماً لموجب ان المتبادر عطفه على معمول جواب الشرط مع أن قوله ان سجد هذا أعم من أن يقول الامام قسماً لموجب أم لا بل وبقيده عجب وانظر هل يكفي أن يسجد البعض كذا فى كذا الآن فى عب فى غير ذلك الموضع أنه يكفي تسبيح البعض لانه فرض كفاية (قوله والام تصح صلاته ويعيدها) أى اذا تركه عمداً (قوله ولم يتغير يقينه)

فيه فانه يجب عليه فى هذه الاحوال الاربعة أن يتبعه فى قيامه وجوباً بالان الشخص انما يعتمد من صلاته بما يتيقن أدائه فان خالف من أمر بالجلوس وتبعه عمداً أو جلس من أمر بالقيام عمداً بطلت صلاة كل ان لم يتبين أن ما فعله من المخالفة موافق لما فى نفس الامر أما ان يتبين لمن حكمه القيام بجلوس موافقة فعله لما فى نفس الامر بأن يتبين له وللإمام عدم الموجب وزيادة تلك الركعة فقال ح الظاهر صحة صلاته ولا تضره المخالفة ولم أره منصوصاً انتهى وأما من حكمه بالجلوس فقام عمداً ثم تبين ان الامام قام لموجب فان صلاته تصح عند ابن المواز كما بأتى وهو الموافق لمفهوم قول المؤلف ولم يتبع من قوله لانه لزمه اتباعه فى نفس الامر ولم يتبع فانه يفيد ان من لزمه اتباعه فى نفس الامر واتبع ان صلاته صحيحة واختار اللخمي البطلان وعلى كلام ابن المواز فهل تنوب له تلك الركعة عن ركعة الخلال وهو ظاهر عبارة ابن المواز الآية أو يقضيها قولان وثانيهما هو الموافق لقول المؤلف وتارك سجدة من كآولاه لا تجزئه الخامسة ان تعيدها (ص) لسهو أو فيما أتى الجالس بركعة ويعيدها المتبع (ش) أى فلا تبطل صلاة من حكمه بالجلوس فقام سهواً ولا صلاة من حكمه القيام بجلوس سهواً لكن بأتى الجالس سهواً عما أمر به من اتباع الامام بركعة اذا استمر على اعتقاده ذلك ويعيدها الركعة المتبع للإمام فيها سهواً عما أمر به من الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب اذا تبين له خطأ يقينه ولا تجزئه ركعة السهو على أصل المشهور وقيل تجزئه وهو الجارى مع مفهوم قول المؤلف الا أنى لا تجزئه الخامسة ان تعيدها قوله فان خالف عمداً أى ان لم يكن متأولاً بدليل قوله كتبع تأول وجوبه على المختار فان كلام اللخمي هو المذهب وقوله فان خالف أى أحدهما لا بعينه وقوله عمداً حقيقة أو حكماً كمن خالف جهلاً فانه ملحق بالعمد ثم الافصح أن يقول فان خالف الان العطف بالواو فالافصح المطابقة وتقدم تقييد البطلان فيهما بما اذا لم يتبين ان ما فعله كل من المخالفة موافق لما فى نفس الامر فقوله بطلت أى تهيات البطلان لا بطلت بالفعل والالورد عليه صورة الصحة (ص) وان قال قسماً لموجب صحت بان لزمه اتباعه وتبعه ولما قبله ان سجد (ش) لما فرغ من بيان اللازم للمؤمنين قبل سلام الامام من جلوس واتباع وما يترتب على من خالف شيئاً مما أمر به عمداً أو سهواً شرع في بيان أحكامهم بعد السلام فقال وان قال الخ والمعنى ان الامام اذا قال بعد السلام لمن اتبعه فى الخامسة ولمن جلس ولم يتبعه انما قسماً لموجب وذلك لاني أسقطت الفاتحة ونحوها ولم أفعل ذلك سهواً فان الحكم ينقسم باعتبار المأمومين خمسة أقسام من يلزمه اتباعه بأن يكون من أحد الاقسام الاربعة وتبعه كما أمر يريد أو جلس سهواً لكن بأتى بركعة كما أمر ومقابلته وهو من يتيقن انتفاء الموجب وجلس فتصح صلاته ما لم يكن صحة صلاة من جلس لتيقن انتفاء الموجب مشروطة بأن يسجد للإمام والام تصح صلاته ويعيدها أبدأ ويزاد شرط على التسييح ولم يتغير يقينه بدليل قوله لانه لزمه اتباعه فى نفس الامر الخ بأن استمر على يقينه وتكذيب الامام والقييد الاول استحتمون والثانى لابن المواز فان تغير يقينه فهو قوله لانه لزمه الخ فقوله ان سجد في مقابلته فقط خلافاً لت (ص) كتبع تأول وجوبه على المختار (ش) لما قدم ان من خالف

أى بقوله قسماً لموجب أم لا لما تقدم ان قوله ولما قبله ان سجد سواء قال الامام قسماً لموجب أم لا وبعض من كتب يقول المراد بقوله ما أمر قسماً لموجب أن بأتى بما يؤثر وجود الموجب ولو وهما كان بهذا اللفظ أو بغيره فان أى بهذا اللفظ ولم يؤثر عند المأموم ما ذكر لم يعتبر فى حق متيقن انتفائه اه (قوله كتبع تأول وجوبه على المختار) لافرق بين أن يقول الامام قسماً لموجب أم لا كما عليه الخطاب وهو الراجح وقيل

خاص بما اذا قال الامام قمت لموجب فان لم يقل بطلت على المأموم وعليه شيخ عجم واذا لم تبطل صلاته فان استمر على نيته انتفاء الموجب ولم يؤثر عنده قول الامام قمت لموجب أى لسبب فلا شئ عليه والابان أثر قول الامام ظناً وشكاً فعلى أن السامع يعيد فالتعميد أولى وعلى أنه لا يعيد فيجوز في المأول القولان هل تلك الركعة تنوب عن ركعة الخلل أو يقضيها (تنبيه) يفهم من كلام جليز أن المراد بالتأويل أن يكون جاهلاً يظن أن عليه اتباعه وان لم يخطر بباله حديث انما جعل الامام ليؤتمن ويقتدى (قوله كصحة صلاة) لاجابة لتقدير صحة لان الصحة هي مفاد التشبيه (قوله ولم يتبع) أى ابتداء (قوله هذا يخرج من قوله صحت الخ) فيه شئ لان الانحراج فرع الدخول بل هو في الحقيقة معطوف على محذوف هو محترزه والتقدير وصحت لمقابله ان سجد ولم يتغير اعتقاده لانه لم يزل له الخ لان معناه لان تغير اعتقاده (قوله أى معتقدا الخ) أشار الى أنه ليس المراد باليقين (٣٤٧) الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل

بل المراد الاعتقاد الجازم فقط (قوله ولم تجز مسبقاً على الخ) هذا حكم بعد الوقوع وأما القدوم على ذلك ابتداء فينبغي أن يكون حراماً (قوله بخامسيتها) لا يخفى في ان الاسم اذا زيد فيه باء النسبة وباء التانيث صار مصدراً لا على الحدث أى بكونها خامسة ولو قال بخامسيتها أو بخامسيتها لم يستفد هذا المعنى (قوله قام لها ساهياً) أى باعتبار اعتقاد المأموم (قوله لم تنب له عن الركعة) أى فيأتى بركعة أخرى ويفرض ذلك بأن ظهر ان الموجب من الركعة الاولى التي فأتى المسبوق فلولم يتبين ذلك فالتظاهر انه يأتي بركعتين المسبوق به او التي حصل فيها الخلل لجواز أن يكون من الركعات التي حصلها مع الامام (قوله والحال ان الامام قال قمت لموجب) وأما ان لم يقل ذلك فان الصلاة تبطل وظاهر ما نقله المواق عن الخمي عن مالك بطلان بطلان

ما أمر به من الجلوس وقام عمد ابطلت صلاته وكان بظاهره يشمل العمد والجاهل وهو الجارى على المشهور من إلحاق الجاهل بالعمد أفاد أن الخمي اختار فيه الصحة فشبّه بقوله صحت الخ قوله كتبت الخ والمعنى أن من يتقن ابتداء الموجب وتبعه جهلاً لا متأولاً وجوب الاتباع فان صلاته صحيحة على ما اختاره الخمي فقوله كتبت أى كصحة صلاة من تبع فقوله على المختار متعلق بالمضاف الاول (ص) لانه لم يزل له اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (ش) هذا يخرج من قوله صحت ومعنى ذلك ان من جلس متيقناً أى معتقداً انتفاء الموجب ثم لم يصدق ظنه وتبين له خطأ نفسه فان صلاته تبطل فهذا يفارق قوله ولما قبله ان سجد أى ولم يتغير يقينه وهذا تغير عما كان أولاً يعتقده وانما لم تصح صلاته لانه تبين انه كان يلزمه اتباعه في نفس الامر فهو مؤاخذ بالظاهر تارة وبما في نفس الامر أخرى (ص) ولم تجز مسبقاً على الخمي (ش) يريد أن المسبوق بركعة فأكثراً اذا اتبع الامام في الركعة التي قام لها ساهياً وهو عالم بأنها خامسة لانه لم تنب له عن الركعة التي سبقه بها وهذا قول مالك وقال ابن المواق تجزئه لان الغيب كشف انها رابعة وقال زهير تجزئ عائد على الركعة لا الصلاة أى ولم تجز الركعة مسبقاً على علم بكونها خامسة لاعتقاده الكمال بحضوره الامام اول صلاته وسماعه قراءة السرية والحال أن الامام قال قمت لموجب والفرق بين هذا وما تقدم من أن من وجب عليه الجلوس وقام عمد ابطل صلاته ان المسبوق لما كانت عليه ركعة قطعاً وقام عالماً بما في كونه قام لها فذلك اغتفر في حقه القيام بخلاف من قام وليس عليه شئ قطعاً فانه بمثابة من تعدد الزيادة في الصلاة اذا تقرر هذا علم أن الكلام السابق مقيد بغير المسبوق فيقيد أول كلامه بآخره وعلم أيضاً ان هذه المسئلة غير مقيدة بما اذا اتبع متأولاً كما حله على ذلك السهموري ومن تبعه لان مقتضى كلامهم الاطلاق والمجئى للحمل المذكور المعارضة لما تقدم وقد علم الجواب عنها (ص) وهل كذا ان لم يعلم أو تجزئ الآن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان (ش) اعلم أن المسبوق اذا اتبع الامام في الخامسة وهو غير عالم بذلك فهل لا تجزئه تلك الركعة عما سبق به سواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا أو تجزئه الآن يجمع مأمومه على نفي الموجب في ذلك قولان فجعل الخلاف في اجرائها وعدمه حيث أجمع

الصلاة ولو قال الامام قمت لموجب ومحل كلام المصنف كما قال بعضهم الا أن يجمع كل من خلف الامام على انه لم يسقط شئاً (قوله والفرق بين هذا الخ) لاجابة لهذا الفرق لان الفرض انه قال قمت لموجب والبطلان فيما سبق لم يقل الامام فيه قمت لموجب أى فلم يتغير اعتقاد المأموم المذكور فلا حاجة لهذا الكلام الا في حينئذ (قوله والمجئى للحمل المذكور) وهو حمل السهموري (قوله وقد علمت الجواب عنها) أى بأن ما تقدم في غير المسبوق (قوله فهل لا تجزئه الخ) كذا في نسخة المؤلف رحمه الله بزيادة لا (قوله فجعل الخلاف الخ) هذا لا يناسب المفرع عليه الذي هو في نسخة الشارح ولا يأتي الا لو كان الاصل فهل تجزئه تلك الركعة عما سبق به الا أن يقال قصده بذلك الإشارة الى أن كلام المصنف لا يستقيم والاولى للمصنف أن يقول وهل عند عدم العلم تجزئ مطلقاً أو تجزئ الآن يجمع الخ وانظر لم جرى خلاف في هذه الصورة وأطلق القول فيها والقياس خلافه لما سبق في الخامسة من أن المأمومين اذا كثروا جدا يفيد خبرهم العلم الضروري فان الامام يلغى نفسه ويرجع لقولهم وقياس هذا لا تجزئه الركعة حيث كثروا جدا وسبق أيضاً أنهم اذا لم يكثر واجدا مع نيته خلاف قولهم وعدم شكه منه فلا يرجع وقياس هذا أن تكون الركعة صحيحة لقول الامام قمت لموجب

(قوله هذا اذا قال الامام قمت لموجب) أي ان محل الخلاف في الصورة الاولى والاتفاق في الثانية ان قال قمت لموجب والافلا تجزئ الركعة اتفاقا في صورتين (قوله يظن ان زائدة) أي يعتقد أنها زائدة على حد قوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم الخ (قوله قال ابن غلاب وهو المشهور) أي مع صحة الصلاة الا ان مقتضى التعليل البطلان الا انه ردد عليه قول المصنف فيما سبق ويتجدد كسجدة أي من البطلان فيها والجواب ان ما تقدم لم تكن عليه في نفس الامر وما هنا عليه في نفس الامر وقد علمت أنهم في هذا المبحث يراعون ما في نفس الامر وفي الخطاب عن الهواري المشهور بطلان الصلاة حينئذ ويمكن جعله على الامام والقدوم لابن غلاب على المأموم لان له عذرا في الجملة (قوله فالمشهور انها

٣٤٨

لاركن وعليه فلا منهوم أقول المصنف ان تعدها (قوله فلا يكون ما يأتي به زائدا) فان قلت لانسم انه اذا تكرر الخلل قبل عقدها لا تكون خامسة وانما تكون رابعة اذ قد يقع لها رتبة انها خامسة قلت لانسم لانه لا يتصور ان يفعلها بنية أنها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وان سلم ذلك فلا تضر هذه النية كنية الامام أن لا يحمل عن المأموم ما يحمل عنه (قوله وكلام المؤلف في غير المسبوق) أقول بل يتصور في المسبوق أيضا والموضوع مختلف

فصل في سجود التلاوة

(قوله وان تفارقا في بعض الاحكام) وذلك أن سجود التلاوة لا تبطل الصلاة بتركه وبعض أفراد سجود السهو تبطل بتركه وغير ذلك (قوله سجد بشرط الصلاة) أي الصلاة النافذة اذ يجوز أن تفعل على الدابة أي غير القبلة في سفر القصر كصلاة النافلة وفي السفينة لغير القبلة ان لم يمكن الدوران (قوله أول السببية) الاحسن أن تكون

المأمومون على نفي الموجب وأما ان لم يجبهوا على ذلك فتجزئ من غير خلاف وهذا اذا قال الامام قمت لموجب والافلا تجزئ تلك الركعة اتفاقا وكلام المؤلف مشكل اذ ليس ثم قول بعدم الاجزاء سواء أجمع مأموموه على نفي الموجب أم لا كما هو ظاهره ووجهنا عليه فلو قال وهل تجزئه ان لم يعلم أو الا أن يجمع مأموموه على نفي الموجب قولان لطابق المنقول والمراد بقوله الا أن يجمع مأموموه على نفي الموجب أن يجمعوا على نفي الموجب عن أنفسهم فقط وان لم يجمعوا على نفيه عن إمامهم وهذا على ما عليه ابن القاسم وابن المواز وعليه جل ابن غازي كلام المؤلف وهو الموافق لقاعدة كل سهو لا يحمله الامام عن خلفه لا يكون سهوه عنه سهوا لهم اذا هم فعلوه وأما على ما تقدم للؤلؤ في مسألة وان سجدا مام سجدة المخالف لهذه القاعدة ولقول ابن القاسم وابن المواز فإراد المؤلف يجمعهم على نفي الموجب عن أنفسهم وعن إمامهم (ص) وتارك سجدة من كآ ولاه لا تجزئه الخامسة ان تعدها (ش) يريد ان من ترك ركنا سهوا ونحو سجدة من الاولى أو الثانية مثلا وفات التدارك ولم يتنبه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى بركعة يظنها زائدة فاذا علمه مثلها لا تجزئه تلك الركعة الخامسة في رابعة أو الرابعة في ثلاثية ان تعدها عندهم كنون وصوبه ابن المواز قال ابن غلاب وهو المشهور لانه لا عب أما لوصلي خامسة أو رابعة ساهيا وذكروا سجدة من الاولى فالمشهور أنها تجزئه اه وعلم من تقريرا للمسئلة أنه تذكروا سجدة ونحوها من كآ ولاه بعدما عقد الركعة الزائدة عمدا أو سهوا وأما ان تذكروا كرك قبل ذلك فلا يكون ما يأتي به زائدا لانها عوض عما حصل فيه الخلل كما أشار الى ذلك الشارح وكلام المؤلف في غير المسبوق سواء كان فذا أو اماما أو مأموما والاف هو الفرع الذي قبله ولا مفهوم خامسة ولما كان سجود التلاوة له شبهة بسجود السهو لا شتر كما في الزيادة على أركان الصلاة المحدودة وان تفارقا في بعض الاحكام أتبعه به معبر الجمله لفظها الخبر ومعناها الطلب فقال

فصل في سجد بشرط الصلاة (ش) فاعل سجد في كلامه هو قارئ والباء في قوله بشرط وبلا احرام متعلقة بسجد والاولى منهما محتمل أن تكون للعبية أو للسببية والثانية للتعديدية والمعنى سجد القارئ مع حصول شرط الصلاة لها أو بسبب حصول شرطها من طهارة واستقبال واسترورة ونحوها وبهذا شابهت الصلاة ولما كانت من توابع القراءة كان لها بها أيضا شبهة وهو عدم الاحرام والسلام فلذا قال (بلا احرام وسلام قارئ) أي وبلا رفع يدين أي بلا احرام زائد على تكبير الهوى اتفاقا بخلاف سجود السهو الذي هو من توابع الصلاة فأعطى حكمها

للعبية ولا تظهر السببية لان وجود الشرط ليس سببا للسجود وانما سبب السجود

فقوله

القراءة أو السماع وحاصله ان جعلها للسببية يتأني ان مدخولها شروط (قوله والثانية للتعديدية) لا يظهر بل الذي يظهر انها للالابسة حال من فاعل سجد (قوله بخلاف سجود السهو) أي فيحتاج الى احرام وسلام ورفع يدين وهو غير مسلم في الكل وذلك لانه كما لا يرفع يديه في سجود التلاوة لا يرفعهما في سجود السهو وكما لا يحتاج هنا لتكبير زائد على تكبير الهوى لا يحتاج في سجود السهو الى تكبير زائد على تكبير الهوى نعم سجود السهو يحتاج الى احرام بخلاف سجود التلاوة فان قلت يجوز أن يريد بالاحرام النية أي فيحتاج لها في سجود السهو أي البعدى ولا يحتاج لها هنا لان عج قد قال لا تطلب منه النية في سجوده لانية الفعل ولانية التقرب لكونها تابعة لما لانية فيسه

قلت بعد ذلك غاية البعد كيف يعتمد الحصول فضيلة أدسنه بدون نية خصوصا وقد ذكر عجم في حاشية الرسالة أنه لا بد من النية لان الاعمال بالنيات وهذا مما لا شك فيه فالصواب الرجوع اليه كما قرر بعض الاشياخ (أقول) واعل التعبير بالفعل المسمى للإشارة الى أنه ينبغي المحافظة على ذلك (تنبيه) قوله بلا احرام وسلام أى اللفظ صدحروج من خلاف على أن ابن وهب يقول انه يسلم منها كالصلاة (قوله اذلا معنى له) أى معنى صحيح فالمعنى الصحيحة (قوله فى أقل أفرادها) أى لانه المحقق (قوله اشارة الى أن الفعل الخ) الانسب أن يقول اشارة الى أنه يكفى سجدة واحدة لان الفعل يكفى فى تحقق مدلوله (٣٤٩) واحد فيسوقه مساقا لتعليل (قوله فى

كلامه تعرض لتبديد الوحدة) لا يخفى ان هذا كله اذالم ينظر لمجموع كلام المصنف والافقيه يتعرض لتبديد الوحدة فتد قال فيما يأتى وجهرها وتكررها وغير ذلك (قوله اذا تبعه) قال فى المصباح تلوت الرجل أتلاه تلوا اذا تبعته اه (قوله فاذا لم تكن الخ) ولذلك سأتى بقول واقتصار عليها الخ (قوله لانه) أى ما ذكر من مشروعيتهما (قوله اذ لا يخاطب بالسجود الا البالغ) أى بحسب المنقول فلا يقال انه تعليم الشئ بنفسه أى وأما الصبي فلا يخاطب بذلك ولا سنة بسجود التلاوة هذا معناه (أقول) لا يخفى أنه سأتى بذلك أنه يخاطب بها على طريق التدب وهو الصواب لموافقته لما تقدم من ان المعتمدان الصبيان مكلفون بالمندوب (قوله ان صلح ليوم) أى فى الفريضة فلا يسجد من سمع قراءة غير بالغ (قوله القرآن) يشمل

فقوله سجدة خبرية لفظا انشائية معنى بدليل قوله وهل سنة أو فضيلة خلاف أى طلب سجود قارئ ومستمع أو سجدة على وجه المطالبة وليس المراد الاخبار عن سجود قارئ ومستمع فيما مضى اذلا معنى له وسأتى ان هذه المطالبة على وجه السنة أو الفضيلة وقوله يسجد أى طلب منه السجود أى طلب منه ايجاد هذه المساهية فى أقل أفرادها وهو واحد فاندفع ما أورد على المؤلف من انه ليس فيه التعرض لتبديد الوحدة على أنه قد يقال انه عبر بالفعل ولم يقل سجود التلاوة مشروط بشروط الصلاة مثلا اشارة الى أن الفعل يكفى فى تحقق مدلوله واحد من أفراد الحقيقة اذ هو عندهم له حكم التكررات فى كلامه تعرض لتبديد الوحدة (فائدة) انما قالوا بسجود التلاوة ولم يقولوا بسجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة لان التلاوة لا تكون فى كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه لان أصل التلاوة من قولك تلا الشئ يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم يستعمل فيها التلاوة ويستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم الجنس هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود التلاوة لانه ليس معاصرا من الدين بالضرورة أى يعرفه الخاص والعام وان كان مجمعا عليه وظاهر قوله قارئ أنه يطلب بها ولو ما شيا وهو كذلك وينحط من قيام ولا يجلس لها من قيام وارتضى بعض أن شرط سجود التالى بالوغه وكذا شرط سجود المستمع اذ لا يخاطب بالسجود الا البالغ (ص) ومستمع فقط ان جلس ليتعلم ولو ترك القارئ ان صلح ليوم ولم يجلس لسمع (ش) مستمع بالرفع عطف على قارئ المهموز وفى بعض النسخ قارئ منقوصا ومسل معاملة قاض بعد قلب همزة ياء فهو مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين والمعنى أن المستمع يخاطب بسجدة التلاوة كما يخاطب بها القارئ لكن يشترط لسجود المستمع شروط منها أن يكون جلس ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من ادغام واطهار ونحوهما ليصون قراءته عن اللحن فلا يسجد جالس لمجرد ابتغاء الثواب عند الأكثر وخرج مستمع وهو قاصد السماع الذى طرق أذنه السماع من غير قصد فلا يسجد عليه ومختار ابن القاسم يسجد المستمع ولو ترك القارئ السجود لان تركه لا يسهط مطالبة الاخر منه وهذا فى غير الصلاة وأما فيها فيتبعه على تركه بخلاف وتبطل صلاته بفعلها دون امامه دون العكس كما يفيد ما يأتى ومنها أن يكون القارئ الذى يسمع المستمع قراءته صالحا لائمة أى فى الجملة بأن يكون ذكرا بالغا حقا عاقلا غير فاسق فلا يسجد مستمع قراءة اضدادهم وقوانا فى الجملة ليدخل ما اذا كان القارئ غير متوضئ فان المشهور بسجود مستمعه كما ذكره الناصر الاقانى لكن المذهب انه لا يسجد على مستمع غير متوضئ وهو ما جزم به اللخمي واقصر عليه أبو الحسن فى شرح المدة والشاذلى ومنها أن لا يكون القارئ جلس لسمع الناس حسن قراءته والافلا يسجد المستمع منه لما دخل قراءته من الرياء فلم يكن أهلا للاقتداء به وما ذكرناه من اختصاص هذا الشرط بسجود المستمع هو ظاهر كلام المؤلف وعليه قد رد

أوجه القراءة كقراءة ورش (قوله أو أحكامه) بل وما كان جائزا كدستعين وقصره عند الوقف (قوله عند الاكثر) عبارة تت كذا فى التوضيح على نقل الاكثر فيفهم ان المراد أكثر أهل المذهب (قوله وخرج مستمع الخ) أقول اذا الحاجة لقوله فقط والمخلص أن يقول انما أتى بقوله فقط دفع ما ياتوههم ان فى العبارة حذفوا والتقيد بمستمع وسمع (قوله ومختار ابن القاسم) مقابله ما قاله مطرف وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبح من أنه لا يسجد (قوله لكن المذهب) فهو المعقول عليه وقال غب فى الجملة لادخال سجود مستمع غير عاجز من متوضئ عاجز عن ركن ومستمع مكروه الامامة وكذا من فاسق بجارحة على المعتمد فقول الشارح غير فاسق أى بناء على القول الضعيف (قوله من الرياء) أى بحسب المنظمة

(قوله وفيه بعد) أي من العبارة (قوله لكان أخضر) جواب ذلك فابعد (قوله اختلف المتعلق) أي الفاعل (قوله ان كان الله الخ) أي فلم يعطف ان كان الله على ان أردت لاختلاف الفاعل (قوله أما الثاني فظاهر) وذلك لانه يقول وصلح ليوم فيحذف أن (أقول) فإذا تفتت النكتة المتقدمة (قوله لا ثانية الحج الخ) ولو سجد في ثانية الحج وما بعدها بطلت صلاته إلا أن يكون مقتديا بمن يسجد هاوتبعه فلا بطلان فلو سجد هادون امامه بطلت صلاته وان ترك اتباعه أساء وصحت صلاته وقال عجم لا ثانية الحج أي يكره وقول اللخمى يمنع معناه يكره وقوله والنجم معطوف (٣٥٠) على ثانية أي ولا سجدة النجم كذا في ك (قوله اذهو مفعول سجد) يبعده

قوله لا ثانية الحج لان المعنى لا يسجد بسبب قراءته ثانية الحج فالمناسب كون في السببية أي سجد بسبب قراءته آيات احدى عشرة سجدة (قوله بعزم) أي يأمر الناس بالسجود فيها (قوله وقيل هي) أي العزائم ما ثبت الخ الحاصل ان الاحدى عشرة سجدة تسمى عزائم فقد قال عجم وسميت الاحدى عشرة عزائم مبالغة في فعل السجود مخافة ان تترك اه واختلف في العزائم فقيل هي المأمورات وقيل ما ثبت بدليل شرعي الخ كانه يشير الى أن ما عدا الاحدى عشرة لم يخل عن معارض راجع وهو عمل أهل المدينة (قوله والمشركون) أي لم يجمعهم انه مدح آلهم بقوله أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى وأتى الشيطان صوتا مثل صوته سمعوه تلك الغرائيق العلى وان شفاعتهن لترجى الا

الشارح وغير واحد وهو خلاف ما عليه السهوري من جعله شرطاً في سجود القارئ أيضاً وقد نقله أبو الحسن عنه في شرح الرسالة وعليه فيكون قوله ولم يجلس ليعلم شرطاً فيهما وما قبله في المستمع فقط وفيه بعد والظاهر من العبارة اختصاصه بالمستمع ثم لو قال وصلح ليوم لكان أخضر وقال السهوري فان قلت لم يعطف صلح على جلس ليعلم مع ان كلهم ما شرط فيه قلت يظهر والله أعلم انه رأى لما اختلف المتعلق صار لذلك كالذين لا اشتراك بينهم ما فترك العطف لذلك اه وتظيرة قوله تعالى ولا ينفعكم نصي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ثم لو قدم المؤلف قوله ان صلح ليوم وما بعده على المبالغة لكان أحسن وأخضر أما الثاني فظاهر وأما الاول فلانه يوهم أن اشتراط الصلاة وما بعدها حيث ترك القارئ وصلح بفتح اللام وضعها ثم ان قوله ليعلم مبني للمفعول وللفاعل وقصره نت على الاول وهو قصور (ص) في احدى عشرة لا ثانية الحج والنجم والانشقاق والقلم (ش) هذا متعلق بقوله سجد أي سجد قارئ ومستمع في احدى عشرة سجدة ولو حذف لفظة في ماضيه اذهو مفعول سجد المتعدي ولعل في هنا للسببية على حذف قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار في هرة الحديث والا فانظروا فيه مجازية وهي العزائم أي المأمورات التي يعزم الناس بالسجود فيها وقيل هي ما ثبت بدليل شرعي خال عن معارض راجع وليس في الفصل منها شيء على المشهور والاحدى عشرة هي آخر الاعراف والاصل في الرعد ويؤمنون في الكل وخشوعا في سبحان وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأناب في ص وتعبدون في حم السجدة وما يروى زيادة على ما هنا محمول على النسخ عندما لا وان الذي استقر من أمره عليه الصلاة والسلام احدى عشرة وزاد ابن وهب وابن حبيب أن ما ردها المؤلف صريحاً وهو انه لا يسجد في ثانية الحج عند قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا لانها في مقابلة الركوع الذي هو أحد أركان الصلاة ولا في النجم عند قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وان صح انه صلى الله عليه وسلم سجد عند ها وهي أول سورة أعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم وسجد معه المؤمنون والجن والمشركون غير أبي لهب رفع حفنة من تراب الى جبهته وقال يكفي هذا الان اجماع فقهاء المدينة وقراءتها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة ليلا ونهارا يدل على النسخ اذ لا يجمعون على ترك سنة قاله في الذخيرة غير ان قوله غير أبي لهب فيه نظرا نظر وجهه في الشرح الكبير ولا في الانشقاق عند قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ولا في القلم عند قوله واسجدوا فاقرب تقديما للعمل على الحديث (ص) وهل سنة أو فضيلة خلاف (ش) هذه جملة استثنائية قصد بها تفصيل الحكم الذي أجلاه في قوله سجد أي طلب منه السجود وهل هذا الطلب على وجهه السنية وظاهر كلامهم انه غير مؤكدة وشهره ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر والفضيلة وهو قول الباجي وابن الكاتب وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته تشهير

ما صدر

أنك خير بأن القاضي عياض اذ لم يثبت في له وجد عندى مانعه وسبب سجود

المشركين معه عليه الصلاة والسلام مدح آلهم عند قراءته أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى ألهم الذكروا الاثنى تلك اذا قسمه ضيزى (قوله انظر وجهه الخ) قال في ك لكن قال ه في شرحه ان الصواب غير الوليد بن المغيرة بدل غير أبي لهب كذا قال بعضهم قلت وفيه نظرفان الذي في رواية الشينين ان الفاعل لذلك أمية بن خلف (قوله تفصيل) أي تبين لاذ كرتفاصيل (قوله وهل سنة) ومقتضى ابن عرفة أنه الراجح وكان ينبغي للصنف الاقتصار عليه فان القول بالفضيلة لم يشهر

(قوله لا تنافي في الفضيلة الخ) بل تنافي لان طريقة المصنف انها ترادف المستحب (قوله لان الواجب بجامع الجائز) لا يخفى ان الجائز يطابق بمعنى المأذون وبمعنى مستوى الطرفين وبمعنى خلاف الاولى فالجامعة انما هي على المعنى الاول لا مطلقا كما يوجهه افظه (قوله الا كثرة الثواب وقلة) أي لا ما قاله البعض المشار له بقوله فقول بعضهم الخ (قوله على القولين) تفسير لقوله مطلقا (قوله وبطل ما قيل المتبادر للذهن قلبها) وجه ذلك أنه يقع في الذهن انها اذا كانت في صلاة فلا تنقصر للتكبير الذي يقرب بها من الصلوة فيسجد لها بخلاف ما اذا كانت بغير صلاة فنقصة قرأ التكبير الذي يقرب بها حتى يسجد (٣٥١) لها عذرا غاية ما يفهم فيبين الشارح بالنقل ان

ما مشى عليه المصنف هو الصواب (قوله لا نأقول قد وهم الخ) لك أن تقول إن التوهم من حيث انما عتمده ورجحه لا من حيث كونه منقولاً في المذهب (قوله وكرهه على المشهور وسجود شكر الخ) أي ومقابله الجواز كما أفاده بهرام (قوله كره سجود شكر) أي وكذا صلته (قوله بمسرة) أي ما يسره (قوله يوم البامة) أي يوم وقعة البامة وهي بلاد ونقل النووي الاجماع على الطهارة في الصلاة والجماعة وسجود التلاوة والشكر (قوله شديدة) راجع للريح والظلمة (قوله ودل كلامه على أن الصلاة الخ) أي للزلزلة ونحوها أي ويدخل في ذلك الصلاة لدفع الوباء والطاعون لانه عقوبة من أجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما أفاده البدر فلا يكره فيصلون أفذاذا أوجاعة اذ لم يجمعهم الامام أو يحمله على ذلك

ما صدر به خلاف وكان الاولى أن يقول أو مستحبة لان السنة لا تنافي في الفضيلة والشيء انما يقابل بمنافيه فلا يقال في الشيء انه واجب أو جائز لان الواجب بجامع الجائز وهذا الخلاف في حق المكلف وأما الصبي فيخاطب به اندبا وما ينبني على الخلاف الا كثرة الثواب وقلة وأما السجود في الصلاة فهو مطلوب مطلقا على القولين فقول بعضهم ينبني على القول بالسنية انه يسجد بها في الفرض وعلى القول الآخر لا يسجد بها فيه نظير (ص) وكبر الخفض ورفع ولو بغير صلاة (ش) قال فيها ويكبر اذا سجد بها واذا رفع رأسه منها وهذا في الصلاة اتفاقا وفي غيرها اختلاف والذي رجح اليه مالك التكبير أيضا ابن يونس وهو أحسن والظاهر أن حكم التكبير السنية كتكبير الصلوات واذا علمت ما قررنا من أن التكبير للسجدة رفعا وحفظا متفق عليه في الصلاة والخلاف في ذلك خارجها كما هو صريح المواظظ هسرك صواب المبالغة وبطل ما قيل من أن المتبادر للذهن قلبها (ص) وص وأتاب وفصلت تعبدون (ش) أي ومحل سجدة ص هذا الموضع فالمبتدأ محذوف وأتاب هو الخبر ولما كانت مواضع السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لم يتعرض للقسم الذي اتفق على محل السجود فيه وذكر ما هو مختلف فيه وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انما عند وأتاب من قوله تعالى فاستغفر ربه وخر را كعوا وأتاب وقيل عند قوله تعالى لزلني وحسن ما ب والثاني سجدة حم فصلت والمشهور كما قاله عند قوله تعالى ان كنتم ايام تعبدون لا عند قوله تعالى وهم لا يسأمون وان قيل انه أيبين لا يقال قد وقع خلاف في سجدة النمل فقول عند قوله العظيم وهو الراجح وقيل عند قوله وما يعلنون فكان على المؤلف أن يبين محلها على المعتمد لا نأقول قد وهم ابن عرفة ابن عبد السلام في الثاني فقال والعظيم في النمل ونقل ابن عبد السلام محلها منه وما يعلنون وهم (ص) وكره سجود شكر أو زلزلة (ش) أي وكرهه على المشهور سجود شكر عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة العمل ولذلك أنكر مالك قولهم يسجد أبو بكر يوم البامة حين بشر بقتل مسيلة بكسر اللام قائلا ما سمعته قط وأراههم كذبوا عليه وقد فتح الله على نبيه وعلى المسلمين فما سمعت ان أحدا منهم يسجد وكذا يكره سجود زلزلة أو ظلمة أو ريح شديدة ودل كلامه على ان الصلاة لا تكره بل تطلب (ص) وجهه بامسجد (ش) يعني انه يكره اظهار سجدة التلاوة لأئمة المساجد يعني اشهارها والمداومة عليها خوف اعتقاد وجوبها وان الصلاة تبطل بتركها كما هو مشاهد الان عند كثير من العوام فيؤول جهر باظهار واشهار ومداومة كما أشاره تت وقال ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد ولم أقف على هذا منصوصا لغيره ولو كان هذا الكلام مؤثرا عن قوله وقراءة بتلحين لا يمكن أن يكون الضمير في قوله بها عائدا على القراءة الخ وفي حل كلامه عليه بعدم وجوه لا تخفى وهو التكرار مع قوله هنا وأقسام القارئ في المسجد الخ ومع ما يأتي له في باب احياء الموات

وهل يصلون ركعتين أو أكثر ذكر بعضهم عن اللخمي أنه يستحب ركعتان ولم أره اه والذي يظهر الوجوب اذا جمعهم الامام على ذلك وانما شرعت الصلاة لذلك لانه أمر يخاف منه (قوله ودل كلامه الخ) لادلالة لانه مفهوم لقب لا يعتبر (قوله اشهارها والمداومة عليها) لا يخفى أن ذلك يؤخذ من قوله وتعداها بقرينة بالطريق الاولى (قوله انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد) أي فعلها بحضور الناس في المسجد (قوله عليه) أي على ترجيح الضمير للقراءة (قوله لا تخفى) الى هنا انتهى كلام ابن غازي (قوله وهو) أي ما ذكر من الوجوه التكرار ولا يخفى أن ما ذكره وجه واحد وهو التكرار لانه متعدد فيجاء بأنه أراد بالوجوه من حيث تعدد التكرار أو أراد بالجمع ما فوق الواحد و يظهر وجه التعدد أيضا من جهة أن الاصل في الضمير أن يكون عائدا على متقدم وترجيحه لما أخر خلاف الاصل ثم لا يخفى أن

الذي يوصف بأنه تنكرار مع غيره انما هو الثاني لا الاول الا أن يجاب بأن المراد لازمه وهو أنه يمكن الاستغناء عن ذلك بما يأتي (قوله فيه تجوز) أي مجازا استعارة شبه الاشهار والمداومة بالجهر بالقراءة بجماع اطلاع الغير على ذلك واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله وعلى كلام ابن غازي) فيه ان ابن غازي لم يقل ذلك ولو كان هذا الكلام مؤخر الامكن وعلى تقدير لوجله على ذلك لسكان فيه بعد من وجوه (قوله وقراءة بتلحين) ما ذكره المصنف هو المشهور من مذهب الجمهور وذهب الشافعي الى جوازه واختاره ابن العربي بل قال انه سنة وان كثيرا من فقهاء الامصار استحسنه وسماعه يزيد غبطة بالقراءة واما ما ويكسب القلوب خشية (قوله ومن المكروه قراءة السبع) أي ومن أفراد ما حكم بكرهه الذي هو قراءة الجماعة لا من مطلق المكروه قراءة السبع ويحتمل كلام المصنف صورة أخرى فانها مكروهة عند مالك وهو أن يقرأ واحد ربع حزب ثم الثاني كذلك وهي المسماة بالمداومة ونقل النووي عن مالك جوازه ومحل الكراهة ما لم يشترط ذلك واقف بغير مسجد (٣٥٤) أو به ولو من غير واقفه والافلا كراهة ومحل الكراهة في تلك الصورة

من كراهة رفع الصوت في المسجد ولو بالقرآن فعلى جواب نت فيه تجوز لان المراد بالجهر الاظهار وعلى كلام ابن غازي مقدم من تأخير (ص) وقراءة بتلحين (ش) أي وكراهة قراءة بتلحين أي تطريب الصوت أي ترجيعه ترجيعا لا يخرج عن حد القرآن والاحرم كدالة صور وفك المدغم وعكسهما (ص) بجماعة (ش) تشبيهه في الحكم وهو الكراهة ابن يونس وكراهة اجتماع القراء يقرؤون في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل الناس وراها بدعة ومحل كراهة قراءة الجماعة ما لم يشترط ذلك الواقف والاوجب فعله وظاهر كلامه الكراهة ولو بنى كل واحد على قراءة نفسه وهو كذلك لكنه خلاف ما تقدم في الاذان ومن المكروه قراءة السبع بضم أوله (ص) وجاوس لها لا لتعليم (ش) أي وكراهة جلوس للسجدة فقط أي ليس الحامل له على الجلوس الا السجدة أي لاجل أن يسجد ها فقط لا لتعليم يريد ولا ثواب كما قاله أبو الحسن (ص) وأقيم القارئ في المسجد يوم خيس أو غيره (ش) أي ان القارئ في المسجد يوم خيس وغيره بقاء بظاهره ولو لم يرفع صوته بها وهذا اذا كان على سبيل الدوام لان الغالب قصد الدنيا بذلك وهذا ما لم يشترط الواقف ذلك فيجب فعله (ص) وفي كراهة قراءة الجماعة على الواحد روايتان (ش) أي وفي كراهة قراءة الجماعة أي ما زاد على الواحد دفعة على الواحد اذا لا بد أن يفوته ما يقرأ بعضهم بالاصغاء الى غيره فقد يخطئ في ذلك الحين ويظن انه قد سمعه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهباه وعدم كراهة المشقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد اذا قد يكثرون فلا يعيهم فجاءهم أحسن من القطع ببعضهم روايتان كان مالك يكرهه ولا يراه صوابا ثم رجع وخففه (ص) واجتماع لدعاء يوم عرفة (ش) أي ويكره الاجتماع يوم عرفة لدعاء أي بأي دعاء كان في المسجد ومقام الرجل في منزله أحب الى لان ذلك من البدع المحدثه التي لم ترد عن السلف فقوله لدعاء بالتسوين لا بالاضافة لانها تقتضي ان له دعاء خاصا وان لا يكره الاجتماع يوم عرفة الا لدعائه وليس كذلك وينبغي أن يخص كراهة الاجتماع المذكور بمن يفعله على انه من سنة ذلك اليوم وأما من فعله لا على هذا الوجه فلا يكره كما ذكره ابن رشد

أنه بقاء بشرط ثلاثة مع الكراهة أن يرفع صوته وأن لا يكون بشرط من الواقف وأن يقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله في أوقرينة وفعل ذلك لا على الدوام مكروه أيضا لكن لا بقاء قاله البساطي ويؤمر بالسكوت أو القراءة سرا (قوله لان الغالب قصد الدنيا) هذا التعليل ينتج الإقامة ولو لم يقصد الدوام (قوله وعدم كراهة المشقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد اذا قد يكثرون فلا يعيهم الخ) لا يخفى ان قوله اذا قد يكثرون يفيد ان قوله للمشقة أي لمظنة المشقة فيكون الخلاف مطلقا وفي كلام بعض الشراح أن محل الرويتين اذا كان يحصل بقراءة كل واحد بانفراده مشقة والافلا كراهة باتفاق اه (قوله ثم رجع وخففه) أي تخفيفا وصل الى درجة الراجحة بدليل قوله أحسن (فان قلت) حيث رجع وخففه كان الواجب عدم ذكر الرواية الاولى لان رجوعه بمثابة النسخ قلت المرجوع عنه لما كان غير خارج عن قواعده لم يبلغ أصلا كما ذكره (قوله واجتماع لدعاء يوم عرفة) ويقاس عليه الذكر (قوله ومقام) بمعنى واقامة (قوله وليس كذلك) أي ليس له دعاء خاص والكرهية لا تنفيده على تقدير وجوده هذا ظاهر اللفظ مع انه ورد عن ابن عباس انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي الى آخر ما هو في حاشية عب ويمكن أن يكون النفي منصبا على المجموع ويجاب بأن المراد ليس له دعاء خاص أي محتتم فلا ينافي ان له دعاء خاصا ولو ياب وهو ما في الحديث (قوله كما ذكره ابن رشد) أي فانه يكره اذا فعله على انه من سنة التضحية وأما على غير ذلك فلا كراهة

(قوله منك) أي من احسانك وقوله واليك أي ومتقرب به اليك (قوله وتقدم عن المواق) أي في قول المصلي في السجود سبحان ربي الاعلى وفي الركوع سبحان ربي العظيم تقدم انه مكروه وان محل ذلك اذا جعل ذلك أمرا لازما لا بد منه والافيهو مستحب (قوله في غير المسجد لا يكره) لا يخفى أن تقييد الكراهة بكونه اذا فعله على أنه من سنة ذلك اليوم يقيدها بكونه في المسجد لا أن يريد أنه وان كان لا يكره الا أنه خلاف الاولى (قوله على انه ليست كالمساجد) لعل ذلك أن ذلك الموضع معتد به في الاموات واعلم ان أشهب كان يقول بجواز ذلك والظاهر أنه لا يعتد أنه من سنة ذلك اليوم فكان يفعله بجامع مصر قال سحنون فخرته وكان يصلي النافلة جالسا وفي جانبه صرة يعطى منها السؤال فإذابه أعطى سائلا لا يترافد كره له فقال أو ما كنا فعل ذلك من أول النهار وكان بيده خراج مصر ومروم على بغلة فقال ابن القاسم وجعلنا بعضكم لبعض فتنة ثم رضى بالحال قاله عياض (قوله وقت جواز) أي وقت جواز السجدة لأنها قد تجوز ولا تجوز النافلة كبعد الفجر إلى الاسفار وبعد العصر إلى الاصفرار (قوله تأويلان) محل التأويلين ما لم يقرأ بصلاة الفرض وقت نهى ولا يسجد بها (قوله عدم نوال آيات القرآن) أي فعدم نوال آيات القرآن مكروه وعدم نوال الكلمات حرام (قوله أو يجاوز الآية كلها) ابن رشد هو الصواب لئلا يغير المعنى اه ظاهره انه (٣٥٣) على الاول يلزم تغير المعنى لكنه ليس

ظاهرا في مثل ترك آخر الاعراف وغيرها مما يعرف بالتأمل (في تبيينه) اذا قلنا بالتأويلين فلا يرجع لقراءتها اذا تظهر أو زال وقت الكراهة لنص أهل المذهب على أن القضاء من شعار الفرائض وهذا هو المذهب خلافا للجلاب وكذا القولان فيما اذا لم يتجاوزها بوقت نهى وفعلها فيه انظر عب (قوله أي محل ذكرها أي السجدة) ويأتي بمحل فعلها أي فيسقط واسجدوا لله ويأتي بقوله ان كنتم اياه تعبدون (قوله انظر شرحنا الكبير)

في نحو قول المضحي اللهم منك واليك وتقدم عن المواق عند قول المؤلف وتسيب ركوع وسجود ما يفيد ذلك ثم يفهم من كلام الشارح أن الاجتماع على الوجه المذکور في غير المسجد لا يكره ومنه ما يفعل بمساجد القرافة بناء على انه ليست كالمساجد (ص) ومجاوزتها المتطهر وقت جواز الافهـل يجاوز محلها أو الآية تأويلان (ش) أي أنه يكره مجاوزتها أي تعدى سجدة التلاوة لمن قرأ محلها في وقت جوازها وهو متطهر وأما من تركه فليس بمجاوزها وقد تتعاقب به الكراهة من جهة أخرى وعلى عدم نوال آيات القرآن فان لم يكن متطهرا أو كان الوقت ليس وقت جواز أو لم يكن متطهرا أو لا الوقت وقت جوازها فهل يجاوز محلها فقط فيجوز ما يشاء في الحج وأتاب في ص وهكذا أو يجاوز الآية كلها تأويلان وحمل بعضهم كلام المؤلف على خلاف ظاهره فجعل فيه حذف مضاف أي محل ذكرها أي السجدة ويأتي بمحل فعلها وفيه بحث انظر شرحنا الكبير فان فيه كلاما نفيسا (ص) واقترع صاعقه أو أول بالكلمة والآية قال وهو الاشبه (ش) يعني أنه يكره الاقتصار على قراءة السجدة حيث كان يفعل ذلك لاجل أن يسجد والافلا كراهة وانما كره الاقتصار عليها لان قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل قاله أشهب اه وعليه فلا يسجد حيث فعل ما لا يجوز قال في المدونة ويكره له قراءتها خاصة لا قبلها شيء ولا بعدها شيء ثم يسجد بها في صلاة أو غيرها واختلف الاشباخ في ذلك فذكر عبد الحق في زكته عن بعضهم أن الكراهة مخصوصة بما اذا قرأ موضع السجدة مثل واسجد والالآية بجملتها فلا كراهة فيها لانه صار نالها لذلك وحكى في تهذيب الطالب عن بعض الشيوخ أنه يكره له قراءة الآية مثل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما هي لمن يستمر على قراءة الآيات

(٤٥ - خرشي أول) عبارة في له وفيه بحث اذ يقتضى انه يجاوز محل ذكرها ويأتي بمحل فعلها وليس كذلك اذ مفاده أنه اذا كان موضع ذكر السجدة غير موضع فعلها كما في قوله واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون أنه يتجاوز على التأويل الاول لفظ واسجدوا لله ويقرأ ان كنتم اياه تعبدون وليس كذلك بل يتجاوز محل السجود وهو تعبدون اه وحاصله ان حمل البعض مخالف للنقل وزاد غيره في بيان النظر ان ظاهره ولو كان حذف محل ذكرها يغير المعنى وليس كذلك فقد قيده سند بأن لا يغير المعنى والالم يجوز كأن يقرأ في الحج ألم تر أن الله ويصليه بقوله من في السموات ويحذف يسجد له (قوله وهو الاشبه) أي بالتواعد (قوله والافلا) أي وان لم يقصد السجدة أي بأن قصد ثواب القراءة فلا كراهة ظاهره على كل من القولين (قوله لان قصده السجدة الخ) هذا التعليل يعود بالنظر على قوله لاجل أن يسجد لانه يفيد أن هناك حالة واحدة وقوله لاجل أن يسجد يقتضى حالتين (قوله لانه خلاف العمل) أي قصد السجدة لا التلاوة خلاف العمل (قوله حيث فعل ما لا يجوز) أي ما يكره وأما لو لم يكن قصده السجدة فالظاهر أنه يسجد (قوله مثل واسجدوا) فيه أن موضع السجدة هو قوله ان كنتم اياه تعبدون لا قوله واسجدوا ونص المواق يريد موضع السجدة فقط لا آيتها المازرى وقيل آيتها اه وكذا في جهرام فلم يقع منه التمثيل كما قاله الشارح وما ذكره شارحننا تبسغ فيه اللقاني من تقريره الذي كتبه الفيشي (قوله وحكى) أي عبد الحق لان تهذيب الطالب لعبد الحق تحقيقا

(قوله فتعبيره بالفعل جار على اصطلاحه) فيه شيء لأنه ليس جارياً على اصطلاحه لأنه مسبوق به وانما هو أى المازرى اختاره فهو قطعاً اختيار من خلاف وان كان ذلك الخلاف اختلافاً في فهم المدونة لا خلافاً خارجياً (قوله دخل في الوعيد) المشار به بقوله تعالى وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (أقول) إلا أنه وعيد بالنظر لترك السجدة وعيد تلوم (قوله زاد في أعداد سجودها) فيه أن تلك العلة موجودة في النافلة ويمكن أن يقال إن السجود لما كان نافلة والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائداً بخلاف الفرض ثم إن مقتضى الزيادة في الفرض البطلان فيجيب بأن الشارع لما طلب من كل قارئ كأنها ليست بزائدة محضة خصوصاً وهي جائزة في النفل (قوله لا خلافة بنظامها) أى انحلالاً لا يؤدي لبطلان (قوله اتفاقى) أى لم يقصد تشريعاً ثم أقول هذا لا معنى له وذلك لأننا ما مودرون بالافتداء بأفعاله وأقواله ما لم يقم دليل على التخصيص (قوله أو لبيان الجواز) أى لبيان أنه ليس بحرام وهذا لا ينافي الكراهة (أقول) لا يخفى بعد هذا التوقفه على دليل (قوله وترك لما يصحبه عمل) (٣٥٤) أقول إذا كان لبيان الجواز فلا يتأتى قوله وترك لما يصحبه عمل إلا أن يجاب بأن

الواو بمعنى أو (قوله ولا يكره تعمداً في النفل) قال في لـ وانظر ما المراد بالنفل الذى يجوز عمنها فيه هل ما قابل الفريضة فيشمل السنة أو المطلق وأما الخطبة فلا فرق بين أن تكون الخطبة خطبة جعة أو لا (قوله خشى الخ) فيه أن الخشية تؤدي إلى اختلال العبادة فكيف يرتكب أمر غير واجب يؤدي إلى اختلالها (قوله وان قرأها) أى وان اقسم النهي وهل سجود سنة أو فضيلة خلاف وهذا إذا كان الفرض غير جنازة وأما إذا كان جنازة فلا يسجد فيها فان فعل فإظهار أنه يجزى فيها ما جرى في سجدة الخطبة (قوله وهل يكره أو يحرم)

الكثيرة قال المازرى وهو الأشبه إذا فرق بين كلمات السجدة أو جملة الآية وذكر التأويلين عبد الحق ولما لم يكن هذا خلافاً وانما هو فهم لشيء منهما أى بلفظ الفعل لأنه من قبل نفسه لا من خلاف حقيقى قاله تت أى فتعبيره بالفعل جار على اصطلاحه وهو أولى من قول ز وهو مختار من الخلاف فلو قال وهو الأشبه على القول كان مناسباً لاصطلاحه انتهى وإذا اقتصر على الآية فعلى القول بكراهة الاقتصر على السجدة ودعى القول الآخر يسجد وإذا اقتصر على الكلمة لا يسجد بانفاقهما (ص) وتعمداً بقريضة أو خطبة لانفل مطلقاً (ش) يعنى انه يكره تعمد قراءة السجدة في الفريضة لا ما وفذلا انه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجداً في أعداد سجودها وكذا يكره تعمداً في الخطبة لا خلافة بنظامها ولعل نزوله عليه الصلاة والسلام وسجودها اتفاقى أو لبيان الجواز وترك لما يصحبه عمل ولا يكره تعمداً في النفل فذاً وفى جماعة جهر أو سراً فى حضرة أو سفر فى ليل أو نهار متناً كذا أو غير متناً كد خشى على من خلفه التخاطب أم لا (ص) وان قرأها فى فرض سجدة لا خطبة وجهر امام السرية والاتباع (ش) لما ذكر أن السجدة تكرر قراءتها فى الفريضة والخطبة خشى أن يتوهم أن الحكم بالنسبة إلى السجود وعدمه مستو فذكر أن قارئها فى الفريضة يسجد لا خطبة وهل يكره أو يحرم وإذا وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها أم لا واستظهره الشيخ كريم الدين وظاهر قوله سجدة ولو فى وقت حرمة كما قال ابن الحاج لأنها تتبع للصلاة كسجود السهو والقبلى وظاهره ولو تعمد قراءة السجدة فى وقت النهي وقال تت ينبغى أن يبقى بذلك عما إذا لم يتعمد قراءة السجدة أى فى وقت النهي تأمل وإذا قلنا يسجد فى الفريضة فان كان اماماً أو الصلاة سرية جهر نداء يعلم المأمومين ولو نفل أو لم يجهر وسجد فقال ابن القاسم يتبع لأن الأصل عدم السهو وقال سحنون يمتنع أن يتبعوه لاحتمال سهوه وعلى كل من القولين لم يتبعوه فصلاتهم صحيحة كما صرح به أبو الحسن على الرسالة (ص) ومجاوزها يسير يسجد ويكثر يعيد بها بالفرض ما لم ينحس وبالنفل فى ثابته فى فعلها قبل الفاتحة قولان (ش) يعنى أن قارئ السجدة إذا جاوزها يسير كآية ونحوها يسجد بها من غير عود

الظاهر الكراهة وحينئذ لا بطلان (قوله القبلى) انظر التقييد بالقبلى فانه لا يظهر لانه مخالف لاطلاق ما تقدم لقراءتها فى سجود السهو (قوله أى وفى وقت النهي) هذا تفسير الشارح لا من كلام تت وقوله تأمل هذا آخر كلامه وأمر بالتأمل أى فى وجه ما قاله من انه عند تعمد يعامل بتقيض مقصوده وانه فى تلك الحالة بمثابة من زاد وقوله نفا فيه أن مقتضى الاعلام السنية لان الرجح أن السجود سنة فيكون وسيلتها كذلك (قوله فقال ابن القاسم يتبع) فى لـ الظاهر الوجوب فان قيل لو كان الاتباع واجباً ما جاز لهم الترك فالجواب أن ذلك يجوز أن يكون لرى الخلاف (قوله يعيدها) أى يعيد محل السجود أى الآية التى فيها السجدة (قوله وبالنفل فى ثابته) أى ويعود لقراءتها فى ثابته انظر ما حكم عادة قراءتها فى ثابته النفل هل هو مستحب أو يجزى فيه الخلاف ابتداء هكذا نظر بعض الشراح إلا أن شارحنا حكم بالندب وقوله فى فعلها أى السجدة مع الاتيان بآيتها (قوله فى فعلها قبل الفاتحة) وعلى الاول لو أخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعد ما بل وكذا بعد القراءة وقبل الاثناء وعلى الثانى لو قدمها فهل يكتفى بها أو هو اظهر أو يعيدها فان لم يذكرها حتى عقد الثانية فانت ولا شئ عليه (قوله اذا جاوزها) أى محلها أى محل السجدة (قوله كآية ونحوها) نحو الآية الايتان

(قوله فلا يعود لقراءتها) أي يكرهه فإن سجدتها في ثانية الفرض من غير قراءتها لم تبطل فيما يظهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لا تقطاع السبب بالانحناء وفيه شيء (قوله هل يسجدها) أي هل يقرأ آيتها في سجدها (قوله متعلق ببعيد) فيه نظير بل متعلق بقوله وجاوزها الخ (قوله ذهل عنها) ذهل عن الشيء تسييه وغفل عنه من باب قطع وزحل أيضا بالكسر ذهل ولا يختار وقوله أرفع أو أتم الركعة الظاهر أنه يسجدها في ذلك عند ابن القاسم ولا تقوت إلا أن قوله ألغاه لا يصلح أن يكون جوابا إلا باعتبار قوله أتم الركعة الخ (قوله بخلاف تكريرها) أي تحقيقا أو شكافن شك هل سجدها أم لا فإنه يسجدها ويسجد (٣٥٥) بعد السلام لأن الشك في الزيادة كتحققها

(قوله سهوا) قيد في المسئتين وأما عندا فتبطل وإضافة تكرير لما بعده من إضافة المصدر للفعول أي تكرير المكلف أيما والتعبير بالتكرير أخصر ويكون من إضافة المصدر للفاعل لكن لما أسند الفعل فيما تقدم للشخص ناسب أن يسند له فيكون الكلام على ونبرة واحدة (قوله فليقرأ السجدة في باقي صلاته) ظاهره ولو في الركعة الثانية فظاهره فرضا أو نقلا مع أن نعوذها بالفرض مكرره إلا أن يقال لما اتفق أنه قرأ الآية قبلها فليؤمر بقراءة ما يليها ويكون أولى من قراءة غيره وعجاجة عجز كالسجدها في آية قبلها بظن أنها محلها فإنه يسجد للسهو بعد السلام سواء سجدها عند قراءة محلها أم لا اه (قوله كالمعلم) أي بسماعه والمعلم

لقراءتها في صلاة أو غيرها وان جاوزها بكثير رجع إليها فقرأها وسجدها ثم عاد إلى حيث انتهى في القراءة وسواء من في صلاة أو غيرها لكن من في صلاة يعود لقراءتها بالفرض والنفل ما لم ينحن للركوع فإن انحنى فاتته فلا يعود لقراءتها في ثانية الفرض لأنه كابتداء قراءة آية فيه وهو مكرره وبالنفل يعود لقراءتها في ثانيته استحبابا واختلف المتأخرون هل يسجدها قبل قراءة أم القرآن لتقدم سببها أو بعد قراءتها لأنها غير واجبة فشر وعيمتها بعد الفاتحة ثم يقوم فيقرأ السورة قولان لابي بكر بن عبد الرحمن وابن أبي زيد فقوله بكثير متعلق ببعيد وتم الكلام عنده وقوله بالفرض متعلق بعامل مقدر مماثل للذكر أي ويعيد بالفرض والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جواب عن سؤال مقدر تقديره ماذا يفعل إذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وقوله وبالنفل الخ معطوف على قوله بالفرض فالوضع واحد وهو مجاوزتها بكثير وانما لم يجعل متعلقا ببعيدها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسألة مجاوزتها في غير الصلاة (ص) وان قصد لها فر كع سهوا اعتدبه ولا سهو (ش) أي إذا انخطب نية السجدة فلما وصل إلى حد الركوع ذهل عنها ونوى الركوع فإنه يعتد به عند مالك فيرفع له وفاتت السجدة في هذه الركعة ولا يسجد سهو عليه عنده ولا يعتد بالركوع عند ابن القاسم بل يجزئ ساجدا فان اطمأن من منحنيا أرفع أو أتم الركعة ألغاه ويسجد لتلك الزيادة بعد السلام (ص) بخلاف تكريرها أو سجود قبلها سهوا (ش) قال مالك وان سجد السجدة ثم سجد معها ثانية سهوا فليس يسجد بعد السلام قال ولو سجد في آية قبلها بظن أنها السجدة فليقرأ السجدة في باقي صلاته ويسجدها ثم يسجد بعد السلام (ص) قال وأصل المذهب تكريرها ان كرر حزب الا المعلم والمتعلم فأول مرة (ش) الضمير في قال عائد على المازري قال في القارئ إذا قرأ آية سجدة بعد ما سجد فيها أنه يسجد عندنا وعند الشافعي خلافا لابي حنيفة قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود هو أصل المذهب عندي إلا أن يكون القارئ ممن يتكرر ذلك عليه غالبا كالعلم والمتعلم ففيه قولان إذا كانا بالغين قال مالك وابن القاسم يسجدان أول مرة وقال أصبغ وابن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وأما قارئ القرآن فإنه يسجد جميع سجدياته انتهى الشارح ثم إن ظاهر كلام المؤلف أن قوله الا المعلم الخ من جملة مقول المازري فيكون داخل تحت قوله وأصل المذهب الخ مع أن الشارح قد عزا هذا لابن القاسم أي فكان ينبغي أن يقول على المقول والمراد بالحزب الورد الذي يقرؤه لا الحزب المعلوم الذي من تجزئة ستين (ص) ويندب لساجد الاعراف قراءة قبل ركوعه (ش) يعني أنه يستحب لمن قرأ سورة الاعراف أو غيرها وسجد تسجدتها أن يقرأ ما تيسر من القرآن من الانفال أو من غيرها بعد

بقراءته على السامع المذكور بالغين إذا قرأ عليه القرآن بتمامه مثلاً أو كرر سورة سجدة واحدة كذا قال عجب ثم إن بعض الشيوخ كتب موافقا لصدر عبارة عجب فقال والحاصل ان المعلم أو المتعلم إذا كرر سورة واحدة مرارا للحفظ أو غيره لا يسجدان للتكرار وانما يسجدان المرأة الاولى وكذلك إذا قرأ المتعلم سور متعددة في زمن واحد لا يسجد الا عند سجدة السورة الاولى وكذلك المعلم أيضا مستدلا بكلام عجب (أقول) بل الذي يتعين أنه في الثانية يسجد المعلم والمتعلم عند كل سجدة حيث كانا قارئين لتلك السورة من غير تكرارها كما هو نص شارحنا وقوله انتهى الشارح أي من الشارح ثم انه يرد أن المعلم سامع والسامع لا يسجد الا اذا كان متعلما والجواب ان المعلم يسجد مع كونه سامعا وقول المصنف فيما تقدم ان جلس ليتعلم فيه حذف أي أولي علم فلا اعتراض على عجب في قوله الا المعلم بسماعه (قوله أي فكان ينبغي أن يقول على المقول) أي ليكون المازري اختاره من خلاف وخلاصته أن صدر العبارة يقول ليس مختارا من خلاف فناسب التعبير فيه بالفعل وآخرها مختار من خلاف فالناسب فيه التعبير بالاسم (قوله أو غيرها) أي مما يليها على نظم المصنف لا ما يشمل قبلها ولا كان تنكيسا مكررها

(قوله ولا يكتفي عنهما ركوع) أطلقوا الركوع عليه وعلى الرفع منه لأن سجدة التلاوة خفوض وركوع (قوله أى لا يجعل الركوع) أى تلك الهيئة المخصوصة لانه اذا قصد أى تلك الهيئة الركوع فلم يسجد بها وان قصد تلك الهيئة السجدة فقد غير بها عن صفتها وقوله وذلك غير جائز وهل تبطل الصلاة حينئذ (٣٥٦) كما هو ظاهر قوله وذلك غير جائز ثم بعد كنى هذا رأيت أن الشيخ سألنا حكمه بالبطلان

قيامه منها وقبل ركوعه ليكون الركوع واقعا على سنته وهو كونه بعد قراءة وانما يخص الاعراف بالذكر لئلا يتوهم في الاعراف عدم القراءة لان في القراءة عدم الاقتصار على سورة مع ان الفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا يستثنى هذا من ذلك وقد يقال لاستثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة (ص) ولا يكتفي عنهما ركوع (ش) أى ولا يكتفي عن سجدة التلاوة ركوع لقول المدونة ولا يركع بها في صلاة ولا غيرها أى لا يركع بدلها في صلاة قال أبو الحسن أى لا يجعل الركوع عوضا عنها لانه اذا قصد به الركوع فلم يسجد بها وان قصد به السجدة فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز (ص) وان تركها وقصد صحيح وكره (ش) أى وان ترك السجدة عمدا وقصد جعل الركوع عوضا عنها كما يفيد كلام أبي الحسن فهو إشارة لبيان ان الركوع المشار اليه بقوله ولا يكتفي عنهما ركوع صحيح معتد به وفي كلام ز إشارة الى هذا ويفهم منه حكم ما اذا تركها وقصد الركوع ولم يقصد جعله عوضا عنها أنه صحيح بالطريق الاول فقوله صحيح أى صحيح ركوعه وكره فعله الذى كور وما ذكرناه في معنى قصده خلاف ما ذكره الطخيني من اد معناه قصد الركوع وبأى نصه (ص) وسهو واعتد به عند مالك لابن القاسم (ش) أى وان ترك السجدة سهوا وركع بنية الركوع ثم تذكرها حين وصل الى حد الركوع اعتد بالركوع وعصى على ردة ويرفع لركعته عند مالك من رواية أشهب لا عند ابن القاسم فيخرج ساجدا ثم يقوم فيبتدئ الركعة فيتم شيئا ويركع ابن حبيب ويسجد بعد السلام ان طال في الخنثائه وهو معنى قوله (فيسجد ان اطمان به) وكذا الورفع منه بل هو أخرى وان لم يترك حتى أتم الركعة ألغاه اول يست هذه مكررة مع قوله وان قصد بها فركع سهوا واعتد به لانه هناك الخط للسجدة وهما للركوع ساهيا عنهما لكن الذى صوبه ابن يونس ان الخلاف يجري فيهما واقتصار المؤلف على قول مالك في تلك وتقديمه في هذه يشعر برجحانيته والانتقال خلاف أو قولان كما أشار له س في شرحه لكن انظر قوله ان ابن يونس صوب جريان الخلاف فيهما مع نقل الطخيني من أن ابن القاسم يوافق مالك على الاعتداد بالركوع وانظر نصه في شرحنا الكبير

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله فصل صلاة النافلة)

فهرست الجزء الاول من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل

صفحة	باب الطهارة	صفحة	باب الوقت المختار
٥٨	باب الطهارة	٢١٠	باب الوقت المختار
٨١	فصل في بيان الطاهر والنجس	٢٢٨	فصل في الاذان وما يتبعه
١٠١	فصل في إزالة النجاسة	٢٣٧	فصل في شروط الصلاة
١٢٠	فصل في فرائض الوضوء	٢٤٤	فصل في حكم ستر العورة وصفة الساتر
١٤١	فصل في آداب قاضى الحاجة	٢٥٥	فصل في الكلام على الاستقبال وما يتعلق به
١٥١	فصل في نوافض الوضوء	٢٦٤	فصل في فرائض الصلاة
١٦١	فصل في الغسل	٢٩٤	فصل في بيان حكم القيام وبدله وعن اثبهما
١٧٦	فصل في المسح على الخفين	٣٠٠	فصل في قضاء الفوائت
١٨٤	فصل في التيمم	٣٠٧	فصل في حكم سجود السهو
٢٠٠	فصل في الجبيرة ٢٠٣ فصل في الحيض	٣٤٨	فصل في سجود التلاوة

وقع خطأ في صحيفة ٨ سطر ٣ أورد كنى صوابه أدر كنى

في هذه الصورة فقد قال عقب شرح المصنف هذا كله اذا أشركها في ركوعه لصلاته وأما لو خصها بالركوع فينبغي بطلان صلاته ويدل عليه قول ابن يونس وان قصد السجدة فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز الآن مضاد ابن القاسم في العتبية الاجزاء ولا بطلان انظر عجم (قوله صحيح وكره) يقوى الطرف الاول في كلام أبي الحسن لان جعله على الطرف الثانى غير جائز والمتبادر منه الحرمه فاذا نفي البطلان في الطرف الثانى (قوله قصد جعلها) يحتمل وقصد تلك الهيئة ويحتمل جعل الركوع الذى هو الركن نائباً عنها (قوله يوافق مالك على الاعتداد بالركوع) أى فى هذه المسئلة على هذا التقرير لان ابن القاسم يقول ان الحركة للركن مقصودة وهى موجودة هنا فالاولى دعوى التكرار ولا يحمل على هذه الصورة لتفادق الامامين على هذه الصورة وحاصل كلام الطخيني ان تارك السجدة له ثلاثة أحوال

إما أن يتركها سيما وركع قاصدا الركوع من أول الخطا وما أن يتركها عمدا ويقصد الركوع وما أن يقصد بها أولا ويخطئ فلما وصل الى حد الركوع ذهل عنها فتوى الركوع في الوجه الاول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم لان قصد الركوع للركن وجد وفي الوجه الثانى يعتد بالركوع أيضا لكن يكره له ذلك الفعل واليه الإشارة بقوله وان تركها وقصد به صحيح وكره وفي الثالث اختلف فيه مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه وعند ابن القاسم لا يعتد به

